

SÜLEYMANİYE G. KÜTÜPHANESİ

Kısmı .	Çelebi Abdullah Ef.
Yeni Kayıt No.	
Eski Kayıt No.	852
Tasnif No.	492.7-5(077)

الحمد لله الذي جلت آلاؤه عن ان يحاط بحده • وتعالت كبرياؤه عن ان يشتمل بحد
تاهت في مواميي معرفته سابلة الافهام • وغرقت في بحار عزته سابحة الاوهام •
كل ما يخطر ببال ذوي الافكار • فمعزل عن حقيقة ملكوته وجميع ما يعقد عليه ضمائر
اولي الابصار • فعلى خلاف ما ذاته المقدسة عليه من نعوت جبروته والصلوة
على خاتم انبيائه • ومبلغ أنبائه محمد بن عبد الله قبل ميلاده • وعلى السادة الاطهار
من عترته واولاده • وبعد فقد طلب الي بعض من أعتني بصلاح حاله
واسعفه بما يسعه مقدوري من مقترحات آماله • تعليق ما يجري مجرى الشرح على مقدمة
ابن الحاجب بعيد قراتها علي فاندبت له مع عوز ما يحتاج اليه الفائض في هذا اللج
والسالك بمثل هذا الفج • من الغطة الوقادة • والبصيرة النقادة • بذلا لسؤله •
وتحقيقا لمامول • ثم اقتضى الحال بعد الشروع التجاوز عن الاصول الى الفروع •
فان جاء مرضيا فبركات الجناب المقدس الغوثي صلوات الله علي مشرفه
لاتفاقه فيه • والا فمن قصور مؤلفه فيما ينتحيه • والله تعالى المؤمل لارشاد السبيل
وهو حسبنا ونعم الوكيل قوله الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد اعلم ان الكلم جنس الكلمة
كتمر وتمرة وليس المجرد من التاء من هذا النوع جمعا لذي التاء كما يجئ تحقيقه
في باب الجمع بل هو جنس حقه ان يقع على القليل والكثير كالعسل والماء لكن الكلم
لم يستعمل الا على ما فوق الاثنين بخلاف تمر وخرب قيل ان اشتقاق الكلمة والكلام
من الكلم وهو الجرح لتاثيرهما في النفس وهو اشتقاق بعيد وقد يطلق الكلمة مجازا
على القصيدة والجمل يقال كلمة شاعر • وقال تعالى وتمت كلمة ربك اللفظ في الاصل
مصدر ثم استعمل بمعنى الملفوظ وهو المراد ههنا كما استعمل القول بمعنى المقول وهذا
كما يقال الدينار ضرب الامير اي مضروبه والكلام بمعناه لكنه لم يوضع في الاصل
مصدرا على الصحيح اذ ليس على صيغة مصادر الافعال التي تنصب على المصدر
نحو كلمته كلاما وتكلم تكليما بل هو موضوع لجنس ما يتكلم به سواء كان كلمة على حرف

كواو العطف او على اكثر او كان اكثر من كلمة وسواء كان مهملا او لا اما اطلاقه على المفردات
فمثل قولك لمن تكلم بكلمة كزيد او بكلمات غير مركبة تركيب الاعراب كزيد وعمرو وبكر
هذا كلام غير مفيد واما اطلاقه على المهمل فكقولك تكلم فلان بكلام لا معنى له فالقول
والكلام واللفظ من حيث اصل اللغة بمعنى يطلق على كل حرف من حروف المعجم كان او
من رديف المعاني وعلى اكثر منه مفيدا كان او لا لكن القول اشتهر في المفيد بخلاف اللفظ و
الكلام واشتهر الكلام لغة في المركب من حرفين فصاعدا واللفظ خاص بما يخرج
من الفم من القول فلا يقال لفظ الله كما يقال كلام الله وقوله ثم قد استعمل الكلام
استعمال المصدر فقيل كلمته كلاما كما عطى عطاء مع انه في الاصل لما يعطى وهذا كما
يحكى عنهم عجبت من دهنك لحيتك بضم الذال بمعنى دهنك بفتحها او قد اختص الكلام
في اصطلاح النحاة بما سيجئ والمقصود من قولهم وضع اللفظ جعله اولا للمعنى من المعاني
مع قصد ان يصير متواطئا عليه بين قوم فلا يقال اذا استعملت اللفظ في المعنى الاول
انك واضعه اذ ليس جعلا اولا بل لو جعلت اللفظ الموضوع لمعنى آخر قيل انك واضعه
كما اذا سميت بزيد رجلا ولا يقال لكل لفظة بدرت من شخص لمعنى انها موضوعة له
من دون اقتران قصد التواطئ بها ومجريات العوام على هذا البيت العاطا موضوعة
لعدم قصد المحرف الاول الى التواطئ وعلى ما فسرنا الوضع لم يكن محتاجا الى قوله لمعنى لان
الوضع لا يكون الا لمعنى الا ان يفسر الوضع بصوغ لفظ مهملا كان اولا مع قصد التواطئ
اولا فيحتاج الى قوله لمعنى لكن ذلك على خلاف المشهور من اصطلاحهم ومعنى اللفظ ما يعنى به
اي يراد بمعنى المفعول قوله معنى مفرد يعني به المعنى الذي لا يدل جزء لفظه على جزء معناه سواء كان
ذلك المعنى جزء نحو معنى ضرب الدال على المصدر والزمان او لا جزء له كمعنى نصر وضرب
فالمعنى المركب على هذا هو الذي يدل جزء لفظه على جزء نحو ضرب زيد وعبد الله اذا لم يكونا
علمين واما مع العلمية فمعناهما مفرد وكذا لفظهما لان اللفظ المفرد لفظ لا يدل جزؤه على جزء
معناه وما كذلك واللفظ المركب الذي يدل جزؤه على جزء معناه والمشهور في اصطلاح اهل
المنطق جعل المفرد والمركب صفة للفظ فيقال اللفظ المفرد واللفظ المركب ولا ينبغي
ان يخرج في الحدود الفاظ بل الواجب استعمال المشهور المتعارف منها فيها لان الحد للبينين
وليس له ان يقول اردت بالمعنى المفرد المعنى الذي لا تركيب فيه لان جميع الافعال

بعد وضعه
مع قصد التواطئ

كواو

اذ لم يخرج عن حد الكلمة ولو قال الكلمة لفظ مفرد موضوع سلم من هذا ولم يرد عليه ايضا الاعتراض
بان المركبات ليست موضوعة على ما تحتى فاحترز بقوله لفظ عن نحو الخط والعقد والنصبة
والاشارة فانها ربما دلت بالتوضع على معنى مفرد وليست بكلمات ويجوز الاحتراز
بالجنس ايضا اذا كان اخص من الفصل بوجه ومن ههنا كذا لان الموضوع للمعنى المفرد قد يكون
لفظا وقد لا يكون واحترز بقوله وضع عن لفظ دال على معنى مفرد بالطبع لا بالوضع كالح
الدال على السعال ونحو ذلك وعن المحرف وعن المهمل لانه دال ايضا على معنى كهيئة المتكلم به
ولكن عقلا لا وضعا وبقوله لمعنى عما صيغ لا لمعنى كالمهملات كلم ونحوه من الهذيانات وقد
مر الكلام على هذا الاحتراز وبقوله مفرد عن لفظ وضع للمعنى المركب نحو عبد الله وضرب زيد
غير علمين فان قيل ان التاء في لفظة الكلمة للوحدة لان كلة وكلمة كتمر وتمرة واللام فيه
للجنس فيتنا قضان لدلالة الجنس على الكثرة المناقضة للوحدة فالجواب ان اللام في مثله
ليس للجنس ولا للعهد كما يجئ في باب المعرفة ولو سلمنا ذلك قلنا ان الجنس على ضربين
احدهما استغراق الجنس وهو الذي يحسن فيه لفظة كل كقولك ان الانسان لفي خسر
الا الذين آمنوا اي كل الانسان والالم يخرج الاستثناء لانه عند جمهور النحاة يخرج ما لولاه
لوجب دخوله تحت المستثنى منه وهذا الاستغراق مفيد للكثرة فيتنا قض الوحدة والثاني
ماهية الجنس من غير دلالة اللفظ على القلة والكثرة بل ذلك احتمال عقلي كما في قوله تعالى ان كله
الذئب ولم يكن هناك ذئب معهود ولم يرد استغراق الجنس ايضا ومثله قولك ادخل السوق
واشتر اللحم وكل الخبز وهذا النوع من الجنس لا ينا قض الوحدة اذ لا دلالة فيه على الكثرة والمقصود
في هذا الموضع هو الثاني اي ماهية الجنس من حيث هي هي لان الحد انما يذكر لبيان ماهية
الشئ لا لبيان استغراقه فان قيل لم لم يقل لفظة ليوافق الخبر المبتدأ في التأنيث
فالجواب انه لا يجب توافقهما فيه الا اذا كان الخبر صفة مشتقة غير سببية نحو هند حسنة
او في حكمها كالمنسوب اما في الجوامد فيجوز نحو هذه الدار مكان طيب وزيد شنة عجيبة وقوله
لفظ مهملا وان كان بمعنى الصفة اي ملفوظا بها كما ذكرنا الا ان اصله مصدر ويعتبر الاصل
في مثله نحو امرأة صوم ورجلان صوم ورجال صوم فلا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع فان قيل
كان ينبغي ان يقول لفظة ليخرج عنه الكلمتان اذ هما لفظتان وكذلك الكلمات قلت
لا يخرج مثل هذا بتاء الوحدة لان مثل قولك قالا وقالوا كاد يطي وبرقع لفظة واحدة

وكذا

وكذا كل ما يتلفظ به مرة واحدة مع ان كل واحد من الاولين كلمتان بخلاف الشخصين ان قيل
هلا استغنى بقوله وضع عن قوله مفرد لان الواضع لم يضع الا المفردات اما المركبات
فهي الى المستعمل بعد وضع المفردات لا الى الواضع فالجواب انا لا نسلم ان المركب
ليس بموضوع وبيانه ان الواضع اما ان يضع الفاظا معينة بماهيتها وتلك هي التي يحتاج
في معرفتها الى علم اللغة واما ان يضع قانونا كليا يعرف به الالفاظ فهي قياسية وذلك
القانون اما ان يعرف به المفردات القياسية وذلك كما بين ان كل اسم فاعل من الثلاثي
المجرد على وزن فاعل من باب افعل على وزن مفعل وكذا حال اسم المفعول والامر
والآلة والمصغر والجمع ونحو ذلك ويحتاج في معرفتها الى علم التصريف واما ان يعرف به
المركبات القياسية وذلك كما بين مثلا ان المضاف مقدم على المضاف اليه والفعل
على الفاعل وغير ذلك من كيفية تركيب اجزاء الكلام ويحتاج في معرفة بعضها الى التصريف
كالمنسوب والفعل المضارع وفي معرفة بعضها الى غيره من علم النحو كما ذكرنا ان قيل
ان في قولك مسلمان ومسلمون وبصري وجميع الافعال المضارعة جزء لفظ كل واحد
منها يدل على جزء معناه اذ الواو تدل على الجمعية والالف على التثنية والياء على النسبة
وحروف المضارعة على معنى في المضارع وعلى حال الفاعل ايضا وكذا تاء التأنيث
في قائمة والتنوين ولام التعريف والف التأنيث فيجب ان يكون لفظ كل واحد منها
مركبا وكذا المعنى فلا يكون كلمة بل كلمتين فالجواب ان جميع ما ذكرت كلمات صارت
من شدة الامتزاج ككلمة واحدة فاعرب المركب اعراب الكلمة وذلك لعدم استقلال
الحروف المتصلة في الكلم المذكورة ولمعاملتها معاملة الكلمة الواحدة سكن اول اجزاء
الفعل في المضارع وغير الاسم المنسوب اليه نحو تمراتي وعلوي وشنوي ونحو ذلك واما
الفعل الماضي نحو ضرب ففيه نظر لانه كلمة بلا خلاف مع ان الحدث مدلول حروفه المرتبة
والاخبار عن حصول ذلك الحدث في الزمن الماضي مدلول وزنه الطاري على حروفه
والوزن جزء اللفظ اذ هو عبارة عن عدد الحروف مع مجموع الحركات والسكنات
الموضوعة وضعا معينا والحركات مما يتلفظ به فهو اذن كلمة مركبة من جزئين يدل
كل منهما على جزء معناه وكذا نحو اسد جمع اسد وكذا المصغر ونحو رجال ومسيجد و
نحو ضارب ومضروب ومضرب لان الدال على معنى التصغير والجمع والفاعل والآلة

ونحو ذلك للاسم المنسوب اليه والمضارع وما
تغير حركات الاعراب وسكون لام الكلمة للاجل
في اول التصريف اذا بنية الكلمة فتغيرت بالاعراب
بنية الكلمة واما سكون الباء في نحو ضرب فلا يوجب تغير البنية اذ لا

في الامثلة المذكورة الحركات في الكلم المتقدمة وكما يصح ان يدعي في الحركات الاعرابية
فالاعتراض بهذه الكلم اعتراض وارد الا ان يقيد تفسير اللفظ المركب فنقول ملوما يدل
جزءه علي جزء معناه واحد الجزئين متعقب للآخر وفي الكلم المذكورة الجزآن مسموعان معا
قوله في حي اسم وفعل وحرف انما قدم الاسم علي الفعل والحرف لحصول الكلام من نوعه
دون اخويه كزيد قايم والمقصود من معرفة الكلم الكلام والاحوال التي تعرض له
من الاعراب وغيره ثم قدم الفعل علي الحرف لانه وان لم يتات من الفعلين كلام كما تاتي
من الاسمين لكنه احد جزئي الكلام كخرج زيد بخلاف الحرف فانه لا يتاتي منه ومن كلمة اخري
كلام فان قيل يجب ان يكون الكلمة هذه الثلثة معا لان الواو للجمع فيكون كخذ اذهب زيد
وكمر بزيد كلما لانه اسم وفعل وحرف فالجواب انه كان يلزم ما قلت لو كان هذه قسمة الشئ
الي اجزائه كما تقول السكنجبين خل وعسل وما ذكره قسمة الشئ الي جزئياته كقولك
الحيوان انسان وفرس وبقر وغير ذلك ويريد بالجزئي ما يدخل تحت كلي ويصح كون الكلي خبرا
عنه كالانسان حيوان وقولهم الواو للجمع لا يريدون به ان المعطوف والمعطوف عليه
يجتمعان معا في حالة واحدة كما يجئ في باب حروف العطف بل المراد انهما يجتمعان في كونهما
محكوما عليهما كما في جاءني زيد وعمرو او في كونهما محكمين علي شئ كخرج زيد قايم وقاعد او في حصولهما
كقام زيد وقعد عمرو بخلاف او فانها في الاصل لحصول احد الشيئين فلو قال الكلمة
اسم او فعل او حرف فيكون القضية مانعة الجمع ومانعة الخلو كما هو مذكورة في مظانه
وكذا كان ينبغي ان يذكر المصنف لان مقصوده الحصر بدليل قوله لانها اما ان تدل الي آخره
فان قيل انك حكمت علي الفعل والحرف ان كل واحد منهما كلمة والكلمة اسم فيجب ان يكونا
اسمين قلت ان اردت بقولك ان الكلمة اسم ان لفظها اسم لدخول علامة الاسماء كالام
والتنوين عليها فهو مغالطة لان معنى كلامك اذن ان الفعل من حيث المعنى ولفظ
الكلمة اسم وهذا لا ينتج ان الفعل اسم لعدم اتحاد الوسط وكذا ان اردت به ان لفظ معنى
الكلمة اسم لانها لفظ دال علي معنى مفرد وكل لفظ هكذا اسم لانه يصح الاخبار عنه ولو بانه
دال علي معنى مفرد كما تقول ضرب دال علي معنى مفرد او تقول ضرب فعل ماض فتقول
هذا ايضا مغالطة لان كلامك وهو ان الفعل كلمة وكل كلمة اسم ان الفعل لفظ
وضع لمعنى مفرد اذا اريد بذلك اللفظ معناه الموضوع هو له كما في ضرب زيد وكل

لفظ

الكلمة مع لا مالا يوضع علي الانفراد كجزء كلمة كما ذكرناه
فالتركيب جزء كلمة كما ذكرناه

لفظ هكذا اسم اذا اريد به مجرد اللفظ كما في قولك ضرب فعل ماض وهذا لا ينتج ان الفعل
اسم لعدم اتحاد الوسط فان قيل فاذا كان كخذ من وضرب في قولك من حرف جر وضرب
فعل ماض اسمين وكيف اخبرت عنهما بان الاول حرف والثاني فعل وهل هذا الا تناقض
قلت لم نرد ان من في هذا التركيب حرف وضرب فعل ماض بل المعنى ان من اذا
استعمل في المعنى الذي وضع له اولا كخرجت من الكوفة حرف وكذا اضرب فعل
في كخرب زيد ومثله اذا قلت مدلول الفعل لا يخبر عنه فانك اخبرت عن قولك مدلول
الفعل بقولك لا يخبر عنه لان المراد مدلول الفعل اذا كان تحت لفظ الفعل لا يخبر عنه
حينئذ وقولك مدلول الفعل ليس كذا وكذا قولك الفعل لا يسند اليه اي الفعل
اذا كان بلفظه كخرب زيد وقصدت معناه الموضوع هو له وكذا قولهم المجهول
مطلقا لا يحكم عليه اي الشئ الذي لا شعور به اصلا لا يحكم عليه ولفظ المجهول مطلقا
مشعور به وكذا قولهم هو ما لا يعرفه فقي جميع ذلك مبتدا وآن احدهما محكوم عليه بشئ
وهو المذكور في لفظك والآخر محكوم عليه بنقيض ذلك وهو الكني بلفظك عنه
فلا يلزم التناقض لان التناقض لا يكون الا مع اتحاد الموضوعين قوله لانها اما
ان تدل علي معنى في نفسها او لا الثاني الحرف فالاول اما ان يقترن
باحد الازمنة الثلثة او لا الثاني الاسم فالاول الفعل وقد علم بذلك
حد كل واحد منهما اعلم ان اسم ان ضمير الكلمة والمضاف محذوف اما من الاسم
او من الخبر اي لان حالها او لانها ذات دلالة ويجوز ان يكون ان تدل مبتدا محذوف
الخبر اي دلالتها ومثله قولك زيد اما ان يسافر او يقيم واللام في قوله لانها متعلق بما دل
عليه قوله اسم وفعل وحرف اذ المعنى الكلمة محصورة في هذه الاقسام واستدل علي الحصر
بان قال هذا اللفظ الدال علي معنى مفرد اعني الكلمة اما ان تدل علي معنى في نفسه
او علي معنى لا في نفسه الثاني الحرف اعني الكلمة الدالة علي معنى لا في نفسها والاول
اي الكلمة الدالة علي معنى في نفسها اما ان يقترن باحد الازمنة الثلثة اولا الثاني الاسم
اي الكلمة الدالة علي معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة والاول الفعل
اي الكلمة الدالة علي معنى في نفسها مقترن باحد الازمنة الثلثة فهذه قسمة دايرة بين
النفي والاثبات فيكون حاصرة اي لا يمكن الزيادة فيها ولا النقصان فتبين بدليل

وبعضها اذ هو الا نفرد به

الحد حد كل واحد من الاقسام لانه ذكر جنس كل واحد و فصله كما بينا والمركب
من الجنس والفصل هو الحد قوله الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد
فلا يتاتى ذلك الا في اسمين او في فعل واسم انما قدم حد الكلمة على حد الكلام
مع ان المقصود الاهم من علم النحو معرفة الاعراب الحاصل من الكلام بسبب العقد
والتركيب لتوقف الكلام على الكلمة توقف المركب على جزئه ويعني بتضمنه الكلمتين
تركبهما وكونهما جزئيه وذلك من دلالة المركب على كل جزء من اجزائه دلالة التضمن
وجزء الكلام يكونان ملفوظين كزيد قايم وقام زيد ومقدرين كنعم في جواب من قال
ازيد قايم او اقام زيد او احدهما مقدرا دون الآخر وهو اما الفعل كما في ان زيد قام
او الفاعل في زيد قام او المبتدا او الخبر كما في قوله فصبر جميل والمراد بالاسناد ان يخبر
في الحال او في الاصل بكلمة او اكثر عن اخري على ان يكون المخبر عنه اهم ما يخبر عنه بذلك
الخبر واخص به فقولنا ان يخبر احتراز عن النسبة الاضافية وعن التي بين التوابع
ومتبوعاتها وقولنا في الحال كما في قام زيد وزيد قايم وقولنا او في الاصل ليشمل
الاسناد الذي في الكلام الانشائي كخوبعت وانت حر وفي الطلبي كخواءنت
قايم وليتك او لعلك قايم وكذا كخواضرب لانه ماخوذ من تضرب بالاتفاق وقيل
لتضرب بزيادة حرف الطلب قياسا على سايرالجمل الطلبية فحذف بحذف اللام
وحذف حرف المضارعة لكثرة الاستعمال بدلالة قولك في عالم يسم فاعله منه لتضرب
وفي الغايب ليضرب وفي المتكلم لاضرب ولنضرب لما قل استعمالها وقولنا
بكلمة كما في زيد قايم وقولنا او اكثر ليعم كخوزيد ابوه قايم وزيد قام ابوه فكان على المص
ان يقول كلمتين او اكثر وليس له ان يقول الاصل في الخبر الافراد لانه لا دليل عليه وبحي
فيه مزيد بحث ان شاء الله تعالى وقولنا على ان يكون المخبر عنه اهم ما يخبر عنه احتراز عن كون
الفعل خبرا ايضا عن كل واحد من المنصوبات في نحو ضرب زيد عمرا وامامك يوم الجمعة
غرة وضرب زيد يوم الجمعة امامك غرة فان المرفوع في الموضعين اختص بالفعل
واهم بالذكر من المنصوبات كما يجئ في باب المصدر وكان على المص ان يقول
بالاسناد الاصلي المقصود ما تركب به لذاته ليخرج بالاصلي سناد المصدر واسمي الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة والظرف فانها مع ما اسندت اليه ليست بكلام واما

نحو

نحو اقايم الزيدان فلكونه بمنزلة الفعل وبمعناه كما في اسماء الافعال ويخرج بقوله المقصود
ما تركب به لذاته الاسناد الذي في خبر المبتداء في الحال او في الاصل وفي الصفة والحال
والمضاف اليه اذا كانت كلها جملا والاسناد الذي في الصلة والذي في الجملة القسمية
لانها لتوكيد جواب القسم والذي في الشرطية لانها قيد في الجزاء وجزاء الشرط وجواب
القسم كلاما ما بخلاف الجملة الشرطية والقسمية فالفرق بين الجملة والكلام ان الجملة
ما تضمن الاسناد الاصلي سواء كانت مقصودة لذاتها او لا كالجملة التي هي خبر للمبتدا
وسايرما ذكر من الجمل فيخرج المصدر واسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
والظرف مع ما اسندت اليه والكلام ما تضمن الاسناد الاصلي وكان مقصودا
لذاته وكل كلام جملة ولا ينعكس وانما قال بالاسناد ولم يقل بالاخبار لانه اعم اذ يشمل
النسبة التي في الكلام الخبري والطلبي والانشائي كما ذكرنا واحترز بقوله بالاسناد
عن بعض ما ركب من اسمين كالمضاف والمضاف اليه والتابع ومتبوعه وبعض المركب
من الفعل والاسم نحو خربك عن جميع الانواع الاربعة للآخر من التركيبات الثنائية
للمكنية بين الكلم الثلث وهي اسم مع حرف وفعل مع فعل او حرف مع حرف وذلك
لان احد اجزاء الكلام هو الحكم اي الاسناد الذي هو رابطة ولا بد له من طرفين مسند
ومسند اليه والاسم بحسب الوضع يصلح لان يكون مسندا ومسندا اليه والفعل
لكونه مسندا لا مسندا اليه والحرف لا يصلح لاحدهما والتركيب العقلي الثنائي بين الثلثة
الاشياء اعني الاسم والفعل والحرف لا يعدو ستة اقسام الاسمان والاسم مع الفعل
او الحرف والفعل مع الفعل او الحرف والحرفان والاسمان يكونان كلاما لكون احدهما مسندا
والآخر مسندا اليه وكذا الاسم مع الفعل لكون الفعل مسندا والاسم مسندا اليه والاسم
مع الحرف لا يكون كلاما اذ لو جعلت الاسم مسندا فلا مسند اليه ولو جعلته مسندا
اليه فلا مسند واما كخويا زيد فلسد يا مسد دعوت الانشائي والفعل مع الفعل او الحرف
لا يكون كلاما لعدم المسند اليه واما الحرف مع الحرف فلا مسند فيهما فلا مسند اليه فظهر بهذا
معنى قوله ولا يتاتى اي لا يتيسر الاسناد الا في اسمين او فعل واسم والباء في قوله بالاسناد
للاستعانة اي تركب من كلمتين بهذا الرابط او بمعنى مع اي مع هذا الرابط قوله الاسم
ما دل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة لم يقتض على ما تقدم

مع قوله وقد علم بذلك حد كل واحد منهما لانه اراد ان يصرح بحد كل واحد من الاقسام في اول
صنفه والذي تقدم لم يكن حدا مصرحا به ولا المقصود منه الحد بل كان المراد منه الدليل على
الحصر قوله ما دل اي كلمة دلت والاورد عليه الخط والعقد والنصبة والاشارة وانما اورد
لفظة ما مع احتمالها للكلمة وغيرها اعتمادا على ما ذكر قبل من كون الاسم احد اقسام الكلمة
في قوله وهي اسم وفعل وحرف وكل اسم كلمة لان الكلمة كلي والاسم جزئي لها وقوله في نفسه
الجار والمجرور مجرور المحل صفة لقوله معنى والضمير البارز في نفسه لما التي المراد بها
الكلمة كما ان الضمير في قوله قبل على معنى في نفسها للكلمة وقال المص ان الضمير في قولهم
ما دل على معنى في نفسه وقولهم في غيره راجع الى معنى وان معنى ما دل على معنى في نفسه
اي لا باعتبار غيره كقولهم الدار قيمتها في نفسها كذا اي باعتبار نفسها كذا لا باعتبار
كونها في وسط البلد او غير ذلك وفيه نظر لان قولهم في حد الحرف على معنى في غيره نقيض
قولهم على معنى في نفسه ولا يقال في مقابلة قولك قيمة الدار في نفسها كذا قيمة الدار
في غيرها كذا بل يقال لا في نفسها ومعنى الكلام على ما اخترنا اعني جعل في نفسه صفة لمعنى
والضمير لما الاسم كلمة دلت على معنى ثابت في نفس تلك الكلمة والحرف كلمة دلت
على معنى ثابت في لفظ غير ما فغير صفة للفظ وقد يكون اللفظ الذي فيه معنى الحرف
مفردا كالمعرف باللام والمنكر بتنوين التنكير وقد يكون جملة كما في هل زيد قائم لان
الاستفهام معنى في الجملة اذ قيام زيد مستفهم عنه وكذا النهي في ما قام زيد اذ قيام زيد
منفي فالحرف يوجد لمعناه في لفظ غيره اما مقدم عليه كما في نحو بحري او مؤخر عنه كما
في الرجل والاكثر ان يكون معنى الحرف مضمونا ذلك اللفظ فيكون متضمنا المعنى الذي احدث
فيه الحرف مع دلالته على معناه الاصلي الآن هذا التضمن معنى لم يدل عليه لفظ المتضمن
كما كان لفظ البيت متضمنا لمعنى الجدار وداله عليه بل الدال على المضمون فيما نحن فيه
لفظ آخر مقترن بالمتضمن فرجل في قولك الرجل متضمن لمعنى التعريف الذي احدث
فيه اللام المقترن به وكذا ضرب زيد في حل ضرب زيد متضمن لمعنى الاستفهام اذ ضرب زيد
مستفهم عنه والا بد في المستفهم عنه من معنى الاستفهام وموجده فيه حل وقد يكون معنى الحرف
ما دل عليه غيره مطابقة وذلك اذا كان الغير لازم الاضمار كما دل همزة اضرب ونون نضرب
على معنى الضمير اللازم اضمارهما وقد يكون الحرف دالا على معنيين كل منهما في كلمة حروف

المضارعة الدالة على معنى في الفعل ومعنى في الفاعل والاغلب في معنى الحرف ان يكون معنى
الاسماء الدالة على المعاني دون الاعيان وقد يكون دالة على العين ايضا كالهمزة والنون في
اضرب ونضرب وتاء تضرب في خطاب المذكر فانها تفيد معاني الفاعلين بعد الافعال
ثم نقول ان معنى من الابتداء في من ومعنى لفظ الابتداء سواء كان الا ان الفرق بينهما ان
لفظ الابتداء ليس مدلوله مضمون لفظ آخر بل مدلوله معناه الذي في نفسه مطابقة
ومعنى من مضمون لفظ آخر ينضاف ذلك المضمون الى معنى ذلك اللفظ الاصلي فلهذا
جاز الاخبار عن لفظ الابتداء كقولك الابتداء خير من الانتهاء ولم يجز الاخبار عن من لان الابتداء
الذي هو مدلولها في لفظ آخر فكيف يخبر عن لفظ ليس معناه فيه بل في لفظ غيره وانما يخبر
عن الشيء باعتبار المعنى الذي في نفسه مطابقة فالحرف وحده لا معنى له اصلا اذ هو كالعلم
المنصوب بجنب شيء ليدل على ان في ذلك الشيء فايدة ما فاذا افرد عن ذلك الشيء بقي
غير دال على معنى اصلا فظهر بهذا ان المعنى الافرادي للاسم والفعل في انفسهما وللحرف
في غيره ولا يصح الاعتراض على حد الحرف بالصفات وذلك بان يقال معنى طويل
مثلا في جاء رجل طويل موجد لمعناه اي الطول في موصوفه حتى صار الموصوف
متضمنا له وذلك ان معنى طويل ذو طول فهو دال على معنيين احدهما قايم بالآخر اذ
الطول قايم بذو ومعناه الطول وصاحبه لا مجرد الطول الذي في رجل وانما ذكر الموصوف
قبله ليعين ذلك الصاحب الذي دل عليه طويل وقام به الطول لا ليقوم به الطول واما
قولهم النعت دال على معنى في متبوعه فكون المتبوع معينا لذلك الذي قام به المعنى
ومخصصا له وكونه اياه بل المصدر في قولك ضرب زيد مفيد لمعنى في لفظ غيره اعني
ضاربية الضرب شديد ولا يذكر الضارب ولا يخرج بذلك عن الوضع ويصح ان
يعترض عليه بالافعال فان ضرب موضوع ليدل على ضاربية ما ارتفع به ولا يندفع
هذا الاعتراض الا بما قال بعضهم الحرف ما لا يدل الا على معنى في غيره فان ضرب
مقيد في نفسه الاخبار عن وقوع ضرب وفي فاعله عن ضاربية بخلاف من فانه
لا يفيد الا معنى الابتداء في غيره قوله غير مقترن صفة بعد صفة لقوله معنى وتبين
معنى قوله غير مقترن ببيان قوله في حد الفعل هو ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد
الازمنة اي على معنى واقع في احد الازمنة الثلثة معينا بحيث يكون ذلك الزمان

الثالث

المضارعة

المعين ايضا مدلول اللفظ الدال على ذلك المعنى بوضعه له اولا فيكون الظرف والمظروف
مدلولي لفظ واحد بالوضع الاصلي فيخرج عن حد الفعل كنحو الضرب والقتل وان وجب
وقوعه في احد الازمنة الثلثة معينا في نفس الامر لان ذلك المعين لا يدل عليه
لفظ المصدر ويخرج كنحو القبوح والعنوق والقيلولة والسرى لان اللفظ وان دال
على زمان لكنه ليس احد الازمنة الثلثة اي الماضي والحال والمستقبل وكذا يخرج
كنحو خلق السموات وقيام الساعة لانه وان اقترن الحدثان كل واحد منهما باحد
الازمنة الثلثة معينا عند السامع لكن لا بد لالة اللفظ عليه وضعا ويخرج ايضا اسم
الفاعل والمفعول عندا عمالهما لانهما وان كانا لا يعملان عند هم الا مع اشتراط الحال
والاستقبال الا ان ذلك الزمان مدلول عملهما العارض لا مدلولهما وضعا و
كذلك تخرج اسماء الافعال لان ذلك فيها ليس بالوضع الاول بل بالوضع الثاني كما
يجئ في بابها ويدخل فيه المضارع لانه دال على احد الازمنة الثلثة بالوضع ان قلنا انه
حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وكذا ان قلنا ايضا بالشتراكه في الحال والاستقبال
لان اللفظ المشترك في المعنيين حقيقة فيهما موضوع لكل واحد منهما فهو في اصل
الوضع لاحد الازمنة الثلثة معينا وكذا في الاستعمال والتباس ذلك المعين على السامع
لا يخل بكونه لاحدهما معينا وكذا يدخل الافعال الانشائية لعروض الانشاء وكون
الفعل لاحدهما معينا في الوضع سواء كان الانشاء العارض لازما كما في عسى وغير لازم
كما في بعت واشتريت ولا يدخل في هذا الحد لفظ الماضي والمستقبل والحال اذا اريد به
الفعل الذي مضى والفعل الآتي والفعل الحالي لان لفظ الماضي ليس موضوعا للحدث
الكائن فيما مضى من الزمان بل لكل ماض في الزمان او في المكان كنحو مضى في الارض وكذا
المستقبل والحال والاولى ان يقال الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن بزمان من حيث
الوزن حتى لا يرد مثل هذا من الاصل ولا يرد ايضا مثل الصبوح والغبوق والسرى
ولا الاسم الموضوع دالا بتركيبه على احد الازمنة الثلثة كالعبور مثلا بمعنى كون الشئ في الماضي
او في المستقبل فان دلالته على احد الازمنة الثلثة بالحروف المرتبة لا بالوزن ومن ثم
لا تبقى هذه الدلالة مع تغير الوزن كالغابر وغير يغبر والحق انه بمعنى المضي والبقاء
في المكان او في الزمان فالك ان كانت من الغابرين وانما لم يفسر قوله الازمنة الثلثة

لشهرتها

لشهرتها في الماضي والمستقبل والحال والحق ان مثل هذا الابهام لا يخل في الحدود
وكذا لفظ الاقتران مهمل غير ظاهر فيما ذكرنا من تفسيره ولا يورد في الحدود الا الالفاظ
الصريحة المشهورة في المعنى المقصود بها ان قيل ان ضمير الغايب والاسماء الموصولة
وكاف التشبيه الاسمية وكم الخبرية واسماء الشرط واسماء الاستفهام خارجة من حد
الاسم بقوله في نفسه فالجواب ان الضمير المذكور والاسماء الموصولة وان احتاجا
ضرورة الى لفظ آخر لكن لا ليفيد معناهما الذي هو الشئ المبهم ويحدثاه في ذلك اللفظ
فان لفظة الذي مثلا يفيد معناها الذي هو الشئ المبهم في نفسها لا في صلتها وانما
يحتاج الى صلتها لكشف ذلك الابهام ورفعه منها لا لاثبات ذلك الابهام في الصلة
وكذا ضمير الغايب فهما مبهمان لكن اشترط فيهما من حيث الوضع انه لا بد لهما من معين
مخصص فلهذا عدا من المعارف وكذا اسم الاشارة الا انه كثيرا ما يكتفي بقرينة غير لفظية
للتخصيص واما الكاف الاسمية فمعناها المثل بخلاف الحرفية فان معناها التشبيه
الحاصل في لفظ آخر وكذا معنى كم كثير لا الكثرة التي هي معنى فيما بعدها بخلاف رب
عند من قال بحرفيتها فان معناها القلة التي في مجرورها وانما وجب القول بهذا
في رب وكم والكافين الاسمية والحرفية صونا لحد الاسم والحرف عن الاعتراض و
لو لا ذلك لكان الفرق بين الكافين وبين رب وكم بما فرقنا تحكما لكن لما ثبت اسميتهما
بدخول علامات الاسماء عليهما ولم يثبت مثله في رب وكذا في الكافين وبين اضطررنا
الى الفرق بينهما من حيث المعنى ليسلم الحدان واما الاسم الاستفهام واسم الشرط
فكل واحد منهما تدل على معنى اذ تعيين مخرج المخاطب مستفهم عنه ومعنى الشرط
موجود في الشرط والجزاء واي في الموضعين دال على ذات ايضا وهي ليست معنى
فيما بعدها فيسلم حد الاسم ويجوز الجواب عنه بما قال سيبويه ان حرفي الاستفهام والشرط
اعني الهمزة وان حذفا وجوبا قبل مثل هذا الاسم لكثرة الاستعمال فكان الاصل ايهم
ضربت وان ايهم تضرب نضمن اي معنى الاستفهام والشرط فهما معنيان عارضان فيها
وان كانا لازمين وكذا ما سبوي اي من اسماء الاستفهام والشرط نحو من تضرب
اي اسن تضرب ومن بمعنى اي في الاستفهام وكذا من تضرب اضرب اي ان تضرب
اضرب اي ان اي تضرب لجميع اسماء الاستفهام والشرط بمعنى اي الشرطية والاستفهامية

من نفسه وعلى معنى فاعليه ونحو فعلت من ضربت واخواتها نضرب اضرب فان الكلام
تضاف بخصوص الكلام

هذا ولو قلنا الحرف ما يدل الا على معنى في من غيره لم يرد عليه الاعتراض بمثلها وبالكاف
ورب وكم قوله ومن خواصه دخول اللام والجر في التنوين والاسناد اليه
والاضافة الفرق بين الحد والخاصة ان الحد مطرد ومنعكس والخاصة مطردة غير منعكسة
والمراد بالاطراد ان تضيف لفظ كل الى الحد وتجعل المحدود خبره كقولك في قولنا الاسم
ما دل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة كل ما دل على معنى في نفسه غير
مقترن فهو اسم وكذا تقول في الخاصة كل ما دخله لام التعريف فهو اسم والمراد بالعكس
ان يجعل مكان جزئي تقضيهما فتقول كل ما لم يدل على معنى في نفسه غير مقترن فليس
باسم ولا يصح ان تقول في الخاصة كل ما لم يدخله لام التعريف فليس باسم وقد يقابل
العكس بجعل المبتداء خبرا والخبر مبتداء مع بقاء النفي والايجاب بحاله وهذه عبارة
المنطقيين فيطرد قضية الحد والمحدود كلية مع جعل المحدود موضوعا نحو كل اسم دال
على معنى في نفسه غير مقترن [illegible] وينعكس كلية نحو كل دال على معنى في نفسه
غير مقترن اسم وقضية الخاصة تنعكس كلية ولا يطرد كذا نحو كل ما دخله اللام اسم ولا يقال
كل اسم يدخله اللام قوله دخول اللام اي لام التعريف الحرفية بخلاف لام الموصول نحو الضارب
والمضروب فانها لا تدخل الا على فعل في صورة الاسم كما يجئ في الموصولات وبخلاف ساير
اللامات كلام الابتداء ولام جواب لو وغير ذلك وانما اختصت لام التعريف بالاسم
لكونها موضوعة لتعيين الذات المدلول عليها مطابقة في نفس الدال والفعل لا يدل على الذات
الا ضمنا والحرف مدلوله في غيره لا في نفسه واما قول الشاعر يقول الخنى وابغض العجم ناطقا
الى ربنا صوت الحمار اليجدع فليست اللام فيه للتعريف بل هي اسم موصول دخل
على صدر الفعل لمشابهته اسم الفعول وهو مع ذلك شاذ قبيح لا يجئ الا في ضرورة
الشعر وانما اختص الجر بالاسم لانهم قصدوا ان يفوا الاسم لاصالته في الاعراب حركاته
الثلث وينقصوا من المضارع الذي هو فرعه فيه واحدا منها فنقصوه ما لا يكون معمول
الفعل وهو الجر واعطوه ما يكون معمول وهو الرفع والنصب واما التنوين فاختص من جملة
اقسامها الخمسة بالاسم ما ليس للترنم فهي اذن اربعة اقسام احدها للتنكير نحو صه ومه
وسيبويه يقول ويختص بالصوت واسم الفعل واما التنوين في نحو رب احمد وابراهيم فليس بتنكير
للتنكير لان الاسم معرب بتعرف وانما لا ادري ممنوعا من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير

معا

معا

معا

وروي من اذرعات كسابر مالا ينصرف فعلى هذين الوجهين التنوين للصرف بلا خلاف
والاشهر بقاء التنوين في مثله مع العلمية ايضا وقال بعضهم التنوين فيه عوض من منع الفتحة
واما تنوين الترنم فهو في الحقيقة لترك الترنم لانه انما يؤتى به اشعارا بترك الترنم عند
بني تميم في روي مطلق وذلك ان الالف والواو والياء في القوافي تصلح للترنم بما فيها من المد
فيبدل منها التنوين لمناسبته اياها اذا قصد الاشعار بترك الترنم فخلو التنوين من المد
وهذا التنوين يلحق الفعل ايضا والمعرف باللام قال الشاعر اقلي اللوم عاذل والعتابن
فقولي ان اصبت لقد اصابن ولم يسمع دخولها الحرف ولا يمنع ذلك في القياس في نحو نعم في
العافية وقد يلحق عند بعضهم الروي المقيد فخص باسم الغالي لان الغلو تجاوز الحد وحد
هذا التنوين ان يكون بدلا من حروف الاطلاق دالا على ترك الترنم فاذا دخل العافية
المقيدة فقد جاوزت حدها ويخرج بها الشعر ايضا عن الوزن فهو غال على هذا الوجه ايضا وهو
كقوله وقاتم الاعماق خاوي المخترق فيفتح ما قبل النون تشبيها لها بالخفيفة او يكسر
للساكنين كما في حينئذ على ما يجيء في آخر الكتاب وانما الحقت بالروي المقيد تشبيها له
بالمطلق وانما اختص كون الشيء مسندا اليه بالاسم لان المسند اليه مخبر عنه اما في الحال
او في الاصل كما ذكرنا ولا يخبر الا عن لفظ دال على ذات في نفسه مطابقة والفعل لا يدل
على الذات الا ضمنا والحرف لا يدل على معنى في نفسه ولهذه العلة اختص التثنية والجمع
والتانيث والتصغير والنسبة والنداء بالاسم واما نحو ضربت وضربا وضربوا فالتانيث
والتثنية والجمع فيه راجع الى الاسم في نحو قولهم ما أميلح غزلانا شدن لنا من تنوليا بين الصفار
والسمر راجع الى المفعول المتعجب منه اي هن مليحات والتصغير للشفقة نحو يا بني فهو شيء موضوع
غير موضوعه واما نحو قوله تعالى ارجعوني على تاويل انا ارجعني وقول الحجاج يا حرسي اضربا
عنقه اي اضرب اضرب فليس الاول بجمع والثاني بتثنية اذ التثنية ضم مفرد الى مثله
في اللفظ غيره في المعنى والجمع ضم مفرد الى شبهه او اكثر في اللفظ غيره في المعنى وارجعون
واضربا بمعنى التكرير كما ذكرنا والتكرير ضم الشيء الى مثله في اللفظ مع كونه اياه في المعنى
للتاكيد والتقرير والغالب فيما يفيد التاكيد ان يذكر بلفظين فصاعدا لكنهم اختصروا
في بعض المواضع باجرائه مجرى المثنى والمجموع لمشابهته لهما من حيث ان التاكيد اللفظي
ايضا ضم شيء الى مثله في اللفظ وان كان اياه في المعنى ايضا فقوله اضربا عنقه مثل لبيك

وسعديك

وسعديك وقوله تعالى ارجع البصر كرتين في كون اللفظ في صورة المثنى وليس به واختص
الاضافة اعني كون الشيء مضافا بالاسم لان المضاف اما متخصص كما في غلام رجل ومتوقف
كما في غلام زيد والتخصيص والتعريف من خصايص الاسم كما مر في لام التعريف اما
الاضافة في نحو ضارب زيد وحسن الوجه وموذب الخدام وان لم تخصص المضاف
ولم تعرفه فهي فرع الاضافة المخصة فلا يكون المضاف في مثلها ايضا الا اسما ولم يذكر المص
من خواص الاسم كونه مضافا اليه لئلا يرد عليه مثل قوله تعالى يوم تجمع الله الرسل من اضافة
الظروف الى الافعال وعده بعضهم من خواصه ايضا واعتذر واعن الايراد المذكور
بان المضاف اليه في الحقيقة المصدر المدلول عليه بالفعل اي يوم جمع الله قيل والدليل
على ان المضاف اليه هو المصدر تعرف المضاف مصدريته مع خلو الفعل عن التعريف
نحو اتيتك يوم قدم زيد الحار او البارد واما اذا فلا اضمن صحة هذا المثال ومجيء مثله
في كلامهم والظاهر ان المضاف اليه لفظا في نحو تقدم زيد الجملة الفعلية لا الفعل
وحده كما ان الاسمية في قولك اتيتك زمن الحجاج امير مبنى المضاف اليها واما من حيث
المعنى فالمصدر هو المضاف من قولهم اليه الزمان في الجملتين قوله وهو معرب ومبني
فالمعرب الممكن الذي لم يشبه مبني الاصل هذا حد موجب من الاسم لا مطلق
المعرب لانه في صنف الاسماء فلا يذكر الا اقسامها وكانه قال الاسم المعرب هو الذي
الاسم المركب وكذا جميع الحدود التي يذكرها في صنف الاسم ولفظ المركب يطلق على
شيئين الاول على احد الجزئين او الاجزاء بالنظر الى الجزء الآخر او الاجزاء الاخر كما يقال
في ضرب زيد مثلا ان زيدا مركب الى ضرب وضرب الى زيد فهما مركبان ويطلق على المجموع
فيقال ضرب زيد مركب من ضرب وزيد وهذا كما تقول مثلا احد الخفين هو زوج الآخر
وتقول لهما معا زوج ومراد المصنف المعنى الاول وليس بمرضي لان المركب في اصطلاحهم
في المجموع اشهر منه في كل واحد من جزئيه او اجزائه فيوهم ان المعرب من الاسماء لا يكون
الا مركبا من شيئين فصاعدا كخمسة عشر ونحوه وحذا حذو المصنف يرد في حدود هذه
المقدمة الفاظ غير مشهورة في المعنى المقصود اعتمادا منه على عناية وينبغي ان يختار
في الحدود والرسوم اوضح الالفاظ في المعنى المراد ويحترز عن الالفاظ المشتركة فكيف
باستعمال لفظ هو في غير المعنى المقصود اظهر ثم وان نزلنا عن هذا المقام وسلمنا ان المركب

في الظاهر مواحدي الجزئين او الاجزاء فليس كل اسم مركب الي غيره ويشابه لمبني الاصل
معربا بل الاسم المركب الي عامل الاعرابي ان المضاف اسم مركب الي المضاف اليه ولا يستحق
بهذا التركيب اعرابا بل المضاف اليه يستحقه بالتركيب الاضافي لان المضاف عامل على قول
او الحرف المقدر على الآخر كما يجئ وكذا التابع مع متبوعه لا يستحق احدهما بهذا التركيب اعرابا
معينا وكذا اسماء الحروف الموجودة في اوايل السور نحو حم ويس قوله مبني لاصل هذا ايضا
من ذلك لانه اصطلاح مجرد منه مراد به الحرف والفعل الماضي والامر على ما فسر
في الشرح وان اخذنا لفظ المبني الاصل على ما يقتضيه اللفظ من المعنى المشهور دخل فيه
مطلق الافعال وان كانت مضارعة اي اذ اصل جميع الافعال البناء على ما ذهب اليه
البصرية فيرد اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر وجميع باب ما لا ينصرف بل اختار
مذهب الكوفيين من كون المضارع اصلا في الاعراب كالاسم لتوارد المعاقبة عليه كما يجئ
في بابه لم يرد ما ذكرنا ولا يرد على تفسير مبني الاصل بالحرف والماضي والامر المصدر في نحو اعجبني
ضرب زيد عمرا امس وذلك بان يقال المصدر مهما يشبه الماضي لتقديره به مع ان اي
ان ضرب والالم يعمل فهو مشابه للماضي مع انه معرب لان مشابهة المصدر لمطلق الفعل
سبب عمله لا مشابهته للماضي بدليل انه يعمل وان كان بمعنى الحال او الاستقبال وانما
ذكر في حد المعرب التركيب وكونه غير مشابه لمبني الاصل احترازا من قسمي المبني وذلك
لان الاسم انما ان يبنى لعدم صحة الاعراب اعني المعاقبة على اسم الواحد كالفاعلية والمفعولية
والاضافة وهو الاسماء المعدودة تقديرا كاسماء العدد نحو واحد اثنان ثلثة واسماء حروف
التهجي نحو الف باء تاء ونحو زيد عمر بكر والاصوات كنخ وهيع والمعاقبة الموجبة للاعراب
انما يحدث في الاسم عند تركيبه مع العامل فالتركيب شرط حصول موجب الاعراب فلهذا
قال المركب اي الاسم الذي فيه سبب الاعراب فيخرج هذه الاسماء المجردة عن السبب
ويجئ في التعريف في باب التقاء الساكنين تحقيق الكلام في الاسماء المعدودة تقديرا ان شاء
الله تعالى واما ان يبنى مع حصول موجب الاعراب لوجود المانع منه والمانع مشابهته
للحرف او للفعل على ما يجئ في باب المبني وذلك في المضمرات والمبهمات واسماء الافعال
والمركبات وبعض الظروف على ما يأتي فقوله الذي لم يشبه مبني الاصل يخرج هذه الاسماء
وانما صح الاحتراز بالجنس ايضا لكونه اخص من الفعل بوجه قوله وحكمه ان يختلف آخره

باختلاف

باختلاف العوامل لفظا او تقديرا هذا الذي جعله المصنف بعد تمام حد المعرب
حكما من احكامه لازما له جعل النحاة حد المعرب فقالوا المعرب ما يختلف آخره باختلاف
العوامل قال المصنف وهو الحق يلزم منه الدور لان المقصود ليس مطلق اختلاف
الآخر بل الاختلاف الذي يصح لغة ومعرفة مثل هذا الاختلاف موقوفة على معرفة المعرب
اولا فان حد ما المعرب بالاختلاف كان معرفة المعرب متوقفة على معرفة الاختلاف
توقف كل محدود على حده فيكون دورا هذا ان قصد تعريف حقيقة المعرب ليتميز عند
المنشئ للكلام فيعطيه بعد تعقل حقيقته حقه من اختلاف الآخر اما ان عرف الاختلاف
الصحيح لا من معرفة المعرب بل بحصول الاختلاف في كلام صحيح موثوق به كالقرآن وغيره
جاز تعريف المعرب بذلك الاختلاف لعدم توقف معرفته اذن على معرفة المعرب
فان قيل اي فرق بين المعرب والمبني في الحكم المذكور فان المبني ايضا يختلف تقديرا
وذلك في احد قسميه اعني المركب منه مع العامل نحو جائني منولا فهو مثل جاء قاض فالجواب
ان المعرب يختلف آخره تقديرا اي يقدر الاعراب على حرفه الاخير ولا يظهر اما للتعذر
كما في المقصور او للاستثقال كما في المنقوص بخلاف المبني فان الاعراب لا يقدر على
حرف الاخير اذ المانع من الاعراب في جملته ومنه مناسبته للمبني لا في آخره نحو منولا
وامس وقد يكون في آخره ايضا كما في جملته نحو هذا فلهذا يقال في منولا انه في محل الرفع
اي في موقع الاسم المرفوع بخلاف المقصور في جائني الفتى فانه يقال ان الرفع مقدر
في آخره قوله لفظا او تقديرا مصدران بمعنى المفعول اي يختلف آخره اختلافا ملفوظا
او مقدرا فهما نصب على المصدر ويجوز ان يكون المضاف مقدرا اي اختلاف لفظ
او تقدير قوله الاعراب ما اختلف آخره به هذا تمام الحد على ما يؤذن به كلامه في الشرح
قوله ليدل على المعاني المعتورة عليه بيان لعلة وضع الاعراب في الاسماء والضمير
في قوله آخره للمعرب وفي قوله به لما قوله المعتورة اي المتعاقبة قوله عليه اي على المعرب
قوله ليدل فيه ضمير الاختلاف او ضمير ما ويعني بما الحركات والحروف ويدخل في عموم
لفظة ما العامل ايضا لانه الشيء الذي يختلف آخر المعرب به لان الاختلاف حاصل
من العامل بالآلة التي هي الاعراب فهما في الظاهر كالقاطع والسكين وان كان
فاعل الاختلاف في الحقيقة هو المتكلم بالآلة الاعراب الا ان النحاة جعلوا العامل

كالعلة المؤثرة وان كان علامة لاعلة ولهذا سموه عاملا ويمكن دخولها في الآلة اكثر منه في الموجد
ولا يعترض على الحد بكسر الآخر لاجل ياء الاضافة وياء النسبة وفتحه لاجل تاء التأنيث
بان يقال الاعراب الذي كان على الآخر انتفى لاجل ياء الاضافة من غير انتقال الى شيء آخر
وانتفى لاجل ياء النسبة وتاء التأنيث وانتقل الى الياء والتاء بتركيبهما مع الاسم و
هذا تغيير في الآخر وكذا في الف المثنى وياءه وواو الجمع وياءه وذلك لانه قال الاعراب
ما اختلف آخر المعرب به والمعرب كما ذكرنا هو المركب مع عامله ولا يدخل العامل
في المضاف الى الياء والمنسوب والمؤنث بالتاء والمثنى والمجموع الا بعد لحاق
الاحرف المذكورة بها لانك اجريت مثلا في قولك جاءني مسلمان عن المثنى ولم تجر عن المفرد
ثم تثنيه وكذا البواقي فقبل لحاق هذه الاحرف كان الاسم مبنيا لعدم التركيب فلم يخالف
آخره المعرب بهذه الاحرف ولا يقال ان الحد غير جامع لان التغير في نحو مسلمان ومسلمون
ليس في الآخر اذ الآخر هو النون وذلك لان النون فيهما كالتنوين فكما ان التنوين
لعروضه لم تخرج ما قبله عن ان يكون آخر الحروف فكذا النونان قال المصنف انما آخرت
هذا الحد وهو مختار عبد القاهر على ما نسب اليه الآمدي على حد بعض المتأخرين
الاعراب اختلاف الآخر لان الاختلاف امر لا يتحقق ثبوته في الآخر حتى تسمى اعرابا ولهم
ان يقولوا انك ايضا اثبت الاختلاف من حيث لا تدري بقولك ما اختلف آخره به
ولا يختلف آخر الشيء بشيء الا وهناك اختلاف اذ الفعل متضمن للمصدر قال ولو ثبت
الاختلاف ايضا فهو امر واحد ما شيء من مجموع الضم والفتح والكسر لا من كل واحد منها
اذ لو لزم آخر الكلية واحد منها لم يكن هناك الا اختلاف فالاختلاف شيء واحد والاعراب
بالاتفاق ثلثة اشياء فكيف يكون الاعراب اختلافا ولهم ان يقولوا اخذا منك بناء
على ان معنى الاختلاف انقلاب الحركة حركة اخرى وانقلاب حرف حرفا آخر والانقلاب
من حيث هو هو شيء واحد والحق ان معنى قولنا يختلف الآخر ان يتصف بصفة
لم يكن عليها فان زيدا مثلا في حال الافراد لم يستحق شيئا من الحركات فلما ضممت
الدال بعد التركيب في حالة الرفع فقد اختلفت اي انتقلت من حال السكون الى
هذه الحركة المعينة فقد حصل بالحركة الواحدة اختلاف في الآخر وانتقال الآخر الى الفتحة
غير انتقاله الى الضمة وكذا انتقاله من السكون الى الكسر فههنا ثلث اختلافات

الاعتراض للصنف بانه على ما ذكر فاسد لان الموجد
اعني ان العامل يتوقف على المعمول
بان يقال باء الاستعانة مع

معاير

معاير بعضها لبعض بحسب تغاير الحالات المنتقل اليها وان كانت داخلة في مطلق
الاختلاف فالاختلاف اذن ثلثة كالاعراب والاعراب ايضا هو الانتقالات المذكورة
هذا اذا اعرب بالحركات وان كان الاعراب بالحروف فاختلاف الآخر اذن احد
نوعين اخذ حرف محذوف من الكلمة فقط اورده مع القلب كما اذا اردت
مثلا اعراب اب بالحروف رددت عليه الواو المحذوفة رفعا وزدتها وقلبتها
الفا في النصب فياء في الجر وثانيهما جعل العين او الحرف الذي زيد في الآخر
لغرض بعينه اعرابا ايضا او جعله مع القلب اعرابا كما جعلت الالف والواو
المزيدتين علامتين للتثنية والجمع في نحو مسلمان ومسلمون علامتي النصب
والجر وكذا قوه وذوو مال فقد اختلف حال الالف والواو رفعا لانهما صارا
الشيئين بعد ما كانا لشيء واحد وينبغي ان يقدر كل واحدة من الكسرتين في نحو
ان المسلمات وبالمسلمات غير الاخرى فالاختلاف في آخره ثلثة فيهما كضمتي فلك
مفردا وفلك مجموعا وكذا فتحتا نحو ان احمد وباحمد وياء ان المسلمين وبالمسلمين
وان المسلمين وبالمسلمين وليس كذا الف المثنى وواو المجموع اذا جعلتا اعرابا
لان علامتي التثنية والجمع لا يجوز حذفهما فتبين لك بهذا ان الاختلاف في كل
اسم ثلثة كالاعراب وهو هو ولو جعلنا ايضا الاختلاف تحول حركة حركة او حرف
حرفا كما فهم المصنف نعني ايضا ثلث اختلافات بحسب المتحولات تحول
الضمة فتحة وتحول الضمة كسرة وتحول الفتحة كسرة وكذا في الحروف ولو جعلنا
تحول الضمة فتحة غير تحول الفتحة ضمة حصلت ست اختلافات والحق ان
معنى الاختلاف ما ذكرنا اولا وقال ايضا لو كان الاعراب هو الاختلاف
لزم ان يكون الاسم في اول تركيبه غير معرب كما لو جعل مثلا زيد اسما لشخص
ثم ركب مع عامله لقول تركيب نحو جاءني زيد فلا اختلاف اذ لم يتحول حركة الى حركة
بعد والجواب ان معنى الاختلاف كما ذكرنا انتقال الآخر من السكون الى حركة
ما ففيه اذن اختلاف ثم نقول ولو فسرناه بالاختلاف ايضا بانقلاب حركة حركة
لكان الالزام مشتركا بيننا وبين النحاة لقولنا ما اختلف آخره به فيما لم يتقلب
حركة حركة لم يكن ما اختلف آخره به فان قال اردت ما يكون به الاختلاف اذا كان قيل
العبارة الصحيحة عن مثل هذا المراد ما يختلف آخره به لا ما اختلف قوله ليدل على المضا

الرفع وجعلته بجامع الفاعلية مثلا

تعليل لوضع الاعراب في الاسماء اعلم ان ما يحتاج الي التميز بين معاني الكلم على ضربين
احدهما ان يكون في كلمة معنيان او اكثر غير طاري احدهما على الآخر كمعاني الكلم المشتركة
نحو القرء في الطهر والحيض وضرب في التأثير المعروف والتأثير وكذا جميع الافعال
المضارعة عند من قال باشتراكها ومن للابتدا والتبيين والتبعيض فمثل هذا
لا يلزمه العلامة المميزة لاحد المعنيين او المعاني من الآخر لان جاعله لاحد المعنيين
واضعا كان او مستعملا لم يراع فيه المعنى فيه المعنى الآخر حتى يخاف اللبس فيضع
العلامة لاحدهما والثاني ان يكون في الكلمة معنيان او اكثر يطرأ احدهما او احدها
على الآخر او الآخر فلا بد للطاري ان لم يلزم من علامة مميزة له من المطروء عليه ومن ثم
احتاج كل مجاز الي قرينة دون الحقيقة وهذا الطاري غير لازم للكلمة لا يلزم ان
يطلب له اخف العلامات بل قد تغير له صيغة الكلمة كما في التصغير والجمع المكسر
والفعل المسند الي المفعول كرجيل ورجال وضرب وقد تجتلبه له حرف دال
عليه صائر كاحد حروف تلك الكلمة كما في المثنى والجمع السالم والمنسوب والمؤنث
والمعرف نحو مسلمان ومسلمون ومسلمات وزيدي ومسلمة والمسلم وقد يكون قرينة
المعنى الطاري علي الكلمة كلمة اخري مستقلة كالوصف الدال علي معنى في موصوفه
والمضاف اليه الدال علي معنى في المضاف وان كان طريان المعنى لازما للكلمة فان
كان الطاري معنى واحدا لا يتكون الفعل عمدة فيما تركب منه ومن غيره فلا حاجة
الي العلامة لانها تطلب للملتبس بغيره وان كان الطاري اللازم احد الشيئين
او الاشياء فالاليق بالحكمة ان يطلب له اخف علامة ممكنة لازمة ولا يقتصر للتميز
علي الكلمة الاخري التي بها يطرأ ذلك المعنى كما اقتصر في المضاف والموصوف لان
المعنى المحتاج فيهما الي العلامة غير لازم لتمامه بخلاف ما نحن فيه فاحتاطوا في هذا
النوع اتم احتياط حتى ان بعدا ما طرأ بسببه المعنى كان هناك علامة لازمة للكلمة
دالة علي معناها الطاري ومثل هذا المعنى انما يكون في الاسم لانه بعرضة وقوعه في الكلام
لابد ان يعرض فيه اما معنى كونه عمدة الكلام او كونه فضلة فجعل علامته ابعاض حروف المد
التي هي اخف اعني الحركات وجعلت في بعض الاسماء حروف المد وهي الاسماء
الستة والمثنى والمجموع بالواو والنون لعلة نذكرها في كل واحد منها ولم يجتلب
حرف مد اجنبية لما قصد ذلك بل جعل في الاسماء الستة لام الكلمة او عينها علامة

وفي

وفي المثنى والمجموع حرفي التثنية والجمع علامتين كل ذلك لاجل التخفيف وجعل الرفع الذي
هو اقوي الحركات للعمدة وهي ثلثة الفاعل والمبتداء والخبر وجعل النصب للفضلات
سواء اقتضاها جزء الكلام بلا واسطة كغير المفعول معه من المفاعيل وكالحال
والتمييز او اقتضاها بواسطة حرف كالمفعول معه والمستثنى غير المفرغ والاسماء
التي تلي حروف الاضافة اعني حروف الجر وانما جعل للفضلات النصب
الذي هو اضعف الحركات واخفها لكون الفضلات اضعف من العمد واكثر منها
ثم اريد ان يميز بعلامة ما هو فضلة بواسطة حرف ولم يكن بقي من الحركات غير الكسر
فميز به مع كونه منصوب المحل لانه فضلة فصار معنى كون الاسم مضافا اليه معنى
العمدة بحرف معنى آخر منضما الي المعنيين المذكورين علامته الجر فان سقط الحرف
ظهر الاعراب المحلي في هذه الفضلة نحو الله لا فعلن فاذا عطف علي المجرور فالحمل
علي الجر الظاهر اولي من الحمل علي النصب المقدر وقد يحمل علي المحل كما في قوله تعالي
وامسحوا برؤسكم وارجلكم بالنصب وان سقط الجار مع الفعل لزوما كما في الاضافة
زال النصب المقدر كما سيجيء ثم اعلم ان محدث هذه المعاني في كل اسم هو المتكلم
وكذا محدث علاماتها لكن نسب احداث هذه العلامات الي اللفظ الذي بوساطته
قامت هذه المعاني بالاسم فسمي عاملا لكونه كالسبب للعلامة كما انه كالسبب
للمعنى المعلم فقيل العامل في الفاعل هو الفعل لانه صار احد جزئي الكلام وكذا العامل
في كل واحد من المبتداء والخبر هو الآخر علي مذهب الكسائي والفراء اذ كل منهما صار
عمدة بالآخر واختلف في ناصب الفضلات فقال الفراء هو الفعل مع الفاعل
وهو قريب علي الاصل المذكور اذ باسناد احدهما الي الآخر صار فضلة فهما معا سبب
كونها فضلة فيكونان ايضا سبب علامة الفضلة وقال هشام بن معاوية هو الفاعل
وليس ببعيد لانه جعل الفعل الذي هو الجزء الاول بانضمامه اليه كلاما فصار غيره من الاسماء
فضلة وقال البصريون العامل هو الفعل نظرا الي كونه المقتضي للفضلات وقول
الكوفيين اقرب بناء علي الاصل الممهد المذكور وجعل الحرف الموصل لاحد جزئي الكلام
الي الفضلة عاملا للجر في ظاهر الفضلة اذ بسببه حصل كون ذلك الاسم مضافا اليه
تلك العمدة ثم قد تحذف حرف الجر لزوما مع الفعل الذي اوصله الحرف الي الفضلة لغرض
التخصيص او التعريف في الاسم كما يجيء في باب الاضافة فيزول النصب المحلي عن المجرور
لفظا لكون الناصب اي الفعل مع الفاعل محذوفا منسيا مع حرف الجر الدال عليه

فكان اصل غلام زيد غلام حصل لزيد فاذا حذف الجار قام الاسم المراد تخصيصه
او تعريفه مقام الجار لفظا فلا يفصل بينهما كما لم يفصل بين الحرف ومجروره ومعنى
ايضا لدلالته على معنى اللام في نحو غلام زيد اذ هو مختص بالثاني وعلى معنى من في نحو
خاتم فضة اذ هو مبتدأ بالثاني فيحال عمل الجر على هذا الاسم كما أحيل على حرف
الجر كما يجئ فاصل الجران يكون علم الفضلة التي تكون بواسطة ثم يخرج في موضعين
عن كونه علم الفضلة ويبقى علما للمضاف اليه فقط احدهما فيما اضيفت اليه الاسم
والثاني المجرور المسند اليه نحو مُرَّ بزيد والاصل فيهما ايضا ذلك كما بينا وكان القياس
في المستثنى غير المفرغ بالا والمفعول معه الجر ايضا اذ هما فضلتان بواسطة الحرفين
لكن لما كان الواو في الاصل للعطف وغير مختص باحد القبيلين وكان الا تدخل على
غير الفضلة ايضا كالمستثنى المفرغ لم يروا اعمالها فبقي ما بعد ما منصوبا في اللفظ
هذا واما الحروف فلا يطرأ على معانيها شئ بل معانيها طارية على معاني الفاظ اخر
كما مر في حد الاسم واما الافعال فلا يلزمها الا معنى واحد طاري كما مر بل قد يطرأ عليها
في بعض المواضع احد معنيين ملتبسين كما في قولك ما بالله حاجة فيظلمك على ما يجئ
في قسم الافعال فاعتبر ذلك الكوفيون وقالوا اعراب المضارع اصلي لا لمشابهته
الاسم خلافا للبصريين على ما يجئ في بابه فظهر بهذا التقرير ان الاصل في الاعراب الاسماء
دون الافعال والحروف وان اصل كل اسم ان يكون معربا فان قيل كيف حكم بذلك
واصل الاسماء الافراد وهي في حالة الافراد غير مستحقة للاعراب كما تقدم في الاسماء
المعودة قلت انما حكم بذلك لان الواضع لم يضع الاسماء الا لتستعمل في الكلام
مركبة فاستعمالها مفردة عارضا لها غير وضعي وقد خرج من عموم قولهم اصل الاسماء
الاعراب صنفان منها احد معا اسماء الاصوات نحو وَيْهٍ وذلك لان الواضع لم يضعها الا مفردة
لانها لم تكن في الاصل كلمات كما يجئ في بابها والثاني اسماء حروف التهجي لانها كالكلمة
لحروف التهجي التي ليست بكلم ومن ثمة كانت اوايلها تلك الحروف المحكية الا لفظة
لانا فانهم لما لم يمكنهم النطق بالالف الساكنة توصلوا اليه بالام المتحركة كما توصلوا الى
النطق بلام التعريف الساكنة بالالف المتحركة اعني الهمزة واما الف فهو اسم الهمزة
لان اوله الهمزة فينبغي ان يقول لا ولا تقول لَأَم اَلِف واما قوله مكتبان في الطريق
لَأَم اَلِف فمقصوده اللام والهمزة لا صورة لا ولو نظر الواضع في الصنفين الى وقوعهما
مركبين لكانا معربين في نظره فلم يحز ان يضعهما على اقل من ثلثة احرف لانك لا تجد

موبا

معربا على اقل من ثلثة احرف الا وقد حذف منه شئ كيد ودم وقد صاغ كثيرا منهما على حرفين
كخ وجه وبا وتا وانما صاغ على اقل من ثلثة ما كان يعرف انه يكون في التركيب
مشابها للحرف كما ومن وتاء الضمير وكافه فعلم انه بني لثبوت علته فيجوز بناؤه
على اقل من ثلثة يقول لا يلزم الكسائي والفراء ما ألزما في ترافع المبتدا والخبر على من
اذ يجب تقدم العامل على معموله فيلزم تقدم الشئ على نفسه لان المتقدم على المتقدم
على الشئ متقدم على ذلك الشئ وانما لم يلزمهما ذلك لان العامل النحوي ليس مؤثرا
في الحقيقة حتى يلزم تقدمه على اثره بل هو علامة كما مر ولو الجينا ايضا تقدمه لكونه
كالسبب كما مر قلنا ان كل واحد من المبتدا والخبر متقدم على صاحبه من وجه متأخر عنه
من آخر فاذا اختلف الجهتان فلا دور اما تقدم المبتدا فلان حق المنسوب ان يكون
تابعا للمنسوب اليه وفرعا له واما تقدم الخبر فلانه محط الفايدة وهو المقصود من
الجملة لانك انما ابتدات بالاسم لغرض الاخبار عنه والغرض وان كان متأخرا في الوجود
الا انه متقدم في القصد وهو العلة الغائية وهو الذي يقال فيه اول الفكر آخر العمل
فيرفع كل منهما صاحبه بالتقدم الذي فيه فترافع المبتدا والخبر اذن كعمل كلمة الشرط والشرط
كل منهما في الآخر نحو قوله تعالى أيا ما تدعوا فله الاسماء فاداة الشرط متقدمت على الشرط اذ هي مؤثرة
لمعنى الشرط فيه متأخرة عنه فتأخر الفضلات عن العمدة فالمبتدا والخبر على هذا التقرير
اصلان في الرفع كالفاعل وليسا محمولين في الرفع عليه وهو مذهب الاخفش وابن السراج
ولا دليل على ما يعزى الى الخليل من كونهما فرعين على الفاعل ولا على ما يعزى الى سيبويه
من كون المبتدا اصل الفاعل في الرفع وعلى التقرير المذكور التغيير والحال والمستثنى
الفضلة اصول في النصب كالمفعول وليست بمحمولة عليه كما هو مذهب النحاة ولما كان
مستنكرا في ظاهر الامر ترافع المبتدا والخبر لما تقرر في الاذهان من تقدم المؤثر
على الاثر واستحالة تقدم الشئ على موثره ضعف عملها فنسخ عملها كثيرا مما دخل عليهما مؤثرا
فيهما معنى كان وظن وكاد وان واخواتها وما ولا المشبهتين على ما يجئ في ابوابها فصارت
العمدة في صورة الفضلة منتصبة وهي اسم ان ولا المشبهتين وخبر كان وكاد ومفعول ظن
ووجه مشابهتها يجئ في ابوابها وانما جاز تقدم كل واحدة من جزئي الاسمية على الآخر لعمل
كل واحد منهما في الآخر والعامل متقدم الرتبة على معموله لكن الاولى تقدم المسند اليه
لسبق وجود المخبر عنه على الخبر وان كان الخبر متقدما في العناية ولم يلزم على هذا جواز تقدم
الفاعل على الفعل لان الفاعل معمول للفعل وليس عاملا فيه كما كان المبتدا في الخبر ولم يقتضوا

محال المعاجيل ولم يلزموها موضع الطبيعي اعني ما بعد العامل لكونها فضلات فظهر لك
ان اصل الاسماء الاعراب فما وجدت منها مبنيا شبه فاطلب لبنائه عليه كما يذكره
في المضمرات والمبهمات واسماء الافعال والكنايات وبعض الظروف واما اسماء
الاصوات واسماء حروف التهجي فبناؤها اصلي فلا يحتاج الي تعليل واعرابها في نحو قوله
تراعين باسم الشيب في متثلم وقوله اذا اجتمعوا علي الف وواو وياء لم يجز بينهم جدال معلل
بكونها مركبين وهو خلاف الاصل والله اعلم بالصواب قول وانواعه رفع ونصب وجر قال الرفع
علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم الاضافة اعلم ان الحركات في الحقيقة
ابعاض حروف العلة فضم الحرف في الحقيقة اتيان بعده بلا فصل ببعض الواو وكسره الاتيان
ببعض الياء وفتحه الاتيان بشئ من الالف والا فالحركة والسكون من صفات الاجسام فلا
تحل الاصوات لكنك لما كنت تاتي عقيب الحرف بلا فصل ببعض حروف المد سمي الحرف متحركا
كانك حركت الحرف الي مخرج حرف المد وبقصد ذلك سكون الحرف فالحركة اذن بعد الحرف
لكنها بلا فصل فاذا اشبعت الحركة وهي بعض حرف المد صارت حرف مد تاما واما قيل
لعلم الفاعل رفع لانك اذا ضممت الشفتين لاخراج هذه الحركة ارتفعتا عن مكانهما فالرفع
من لوازم مثل هذا الضم وتوابعه فسمي حركة البناء ضما وحركة الاعراب رفعا لان دلالته
الحركة على المعنى تابعة لثبوت نفس الحركة اولا ولذلك نصب الفم تابع للفتحة كان الغم كان شيا
ساقطا فنصبته اي اقمته بفتحك اياه فسمي حركة البناء فتحا وحركة الاعراب نصبا واما جر الفك
الاسفل الي اسفل وخفضه فهو لكسر الشئ اذ المكسور يسقط ويهوي الي اسفل فسمي
حركة الاعراب جرا وخفضا والحركة البناء كسرا لان الاولين اوضح واظهر في المقصود من صورة
الفم من الثالث ثم الجزم بمعنى القطع والوقف والسكون بمعنى واحد والحرف الجازم كالشئ
القاطع للحركة او الحرف فسمي الاعراب جزما والبنائي وقفا وسكونا وانما سمي المعرب معربا
لان الاعراب ابانة المعنى والكشف عنه من قولهم صلى الله عليه وسلم الثيب تعرب عنها لسانها
والمبني لبقائه على حالة واحدة كالبناء المرصوص قول فالرفع علم الفاعلية اي علامتها والاولى
كما بينا ان يقال الرفع علم كون الاسم عمدة الكلام ولا يكون في غير العمد والنصب علم الفضلية
في الاصل ثم يدخل في العمد تشبيها بالفضلات كما مضى وعلى قول المصنف الرفع في الاصل
علم الفاعلية والنصب علم المفعولية ثم يكونان فيما يشابههما فاما الجر فعلم الاضافة اي كون
الاسم مضافا اليه معنى او لفظا كما في غلام زيد وحسن الوجه فالرفع ثلثة اشياء الضم
والالف والواو في نحو جاءني مسلم ومسلمان ومسلمون والجر ثلثة اشياء الكسر والفتح والياء

في نرند

في يريد وباحمد وبمسلمين وبابيك وكل ماسوي الضم في الرفع والفتح في النصب والكسر في الجر فوقوعها
كما يحق وبين الضم والرفع عموم وخصوص اما كون الرفع اعم فلوقوعه على الضم والالف
والواو واما كونه اخص فلان الضم قد يكون علم العمدة كما في جاء الرجل وقد لا يكون كما في حيث
وكذا الكلام في النصب والجر واذا اطلق الضم والفتح والكسر في عبارة البصرية فهي لا يقع
الا على حركات اعرابية بنائية كضمة حيث او لا كضمة قاف قفل ومع القرينة تطلق على حركات
الاعراب ايضا كقول المصنف بالضمة رفعا والكوفيون يطلقون اللقاب احد النوعين
على الآخر مطلقا قوله وانواعه رفع ونصب وجر الرفع والنصب عنده الحركات كما ذكرنا
او الحروف وعلى مذهب من قال الاعراب الاختلاف قال الرفع انتقال الآخر الي علامة العمدة
والنصب انتقاله الي علامة الفضلة والجر انتقاله الي علامة الاضافة والظاهر في اصطلاح
ان الاعراب هو الاختلاف الا يري ان البناء ضده وهو عدم الاختلاف اتفاقا ولا يطلق البناء
على الحركات وانما جعل الاعراب في آخر الكلمة لانه دال على وصف الاسم اي كونه عمدة او فضلة
والدال على الوصف بعد الموصوف قول والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب
انما بين العامل لاحتياج قوله قبل ويختلف آخره لاختلاف العوامل الي بيانه ونعني بالتقوم
نحو من قيام العرض بالجوهر فان معنى الفاعلية والمفعولية والاضافة كون الكلم عمدة او
فضلة او مضافا اليها وهي كالاعراض القائمة بالعمدة والفضلة والمضاف اليه بسبب
توسط العامل فالموجد كما ذكرنا لهذه المعاني هو المتكلم والآلة العامل ومحلها الاسم وكذا
الموجد لعلامات هذه المعاني هو المتكلم لكن النحاة جعلوا الآلة كانها هي الموجدة للمعاني والعلامات
كما تقدم فلهذا سميت الآلات عوامل فالباء في قوله به يتقوم للاستعانة نظرا الي ان المسمى
عاملا في الحقيقة آلة والمقوم هو المتكلم وليس الباء كما في قولك قام هذا العرض بهذا المحل
ولا شك ان في لفظ المصنف ايهاما لان الظاهر في نحو قام به ويقوم به هذا المعنى الاخير
فاذا ثبت ان العامل في الاسم ما يحصل بوساطته في ذلك الاسم المعنى المقتضي للاعراب وذلك
المعنى كون الاسم عمدة او فضلة او مضافا اليه العمدة او الفضلة فاعلم ان بينهم اختلافا في ان
العامل في المضاف اليه هو اللام المقدرة او من او المضاف فمن قال انه الحرف المقدر نظر الي
ان معناه في الاصل هو الموقع للاضافة بين الفعل والمضاف اليه اذ اصل غلام زيد غلام
حصل لزيد فمعنى الاضافة قايم بالمضاف اليه لاجل الحرف ولا ينكر مبنا على حرف الجر مقدرا
وان ضعف مثله في نحو خير في قول معن رؤية اذا قيل له كيف اصبحت وذلك لقوة الدال عليه
بالمضاف الذي هو مختص بالمضاف اليه او مبنيين كما ان نصب ان المقدرة في نحو احضر الوغى

ضعيف فاذا وقع موقعها فاء السببية او واو الجمع كما يجيء في باب نواصب المضارع جاز
نصبها مطردا وكذا الجر بربّ المقدرة بعد الواو والفاء وبل ليس بضعيف ومن قال ان
عامل الجر المضاف وهو الاولى قال ان حرف الجر شريعة منسوخة فالمضاف مفيد معناه
ولو كان مقدرا الكان غلام زيد نكرة كغلام لزيد فمعنى كون الثاني مضافا اليه حاصل له بواسطة
الاول فهو الجار بنفسه وقال بعضهم العامل معنى الاضافة وليس بشيء لانه اراد ان يكون الاسم
مضافا اليه فهذا هو المعنى المقتضي والعامل هاهنا يقوم المعنى المقتضي وان اراد بها النسبة
التي بين المضاف والمضاف اليه فينبغي ان يكون العامل في الفاعل والمفعول ايضا
النسبة التي بينهما وبين الفعل كما قال خلف العامل في الفاعل هو الاسناد لا الفعل

قوله فالمفرد المصرف والجمع المكسر المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة
جر احمع المؤنث السالم بالضمة والكسرة غير المنصرف بالضمة والفتحة اخوك
وابوك وحموك وهنوك وفوك وذو مال بالاضافة الى غير ياء المتكلم بالواو
والالف والياء المثنى وكلا مضافا الى مضمر واثنان بالالف واليا جمع المذكر
السالم والوعشرون واخواتها بالواو واليا هذا تقسيم للمعربة بحسب اعرابها
المختلفة وذلك انا بينا ان الرفع ثلثة اشياء والنصب اربعة والجر ثلثة فهو يريد بيان
محل هذه الاعرابات وان كل واحد منها في اي معرب يكون فابدا بحركاتها
لانها الاصل في الاعراب لخفتها وقسمها ثلثة اقسام احدها ما التزم في الحركات الثلث كل
واحدة منها في محلها اعني الضم في حالة الرفع والفتح في النصب والكسر في الجر وهو
شيآن احدهما المفرد اي الذي لا يكون مثنى ولا مجموعا سواء كان مضافا او لا المنصرف
احتراز عن غير المنصرف وكان عليه ان يضم اليه قيدا آخر وهو ان لا يكون من الاسماء
الستة ولا يجوز ان يكون قوله المفرد احترازا عن المضاف فيخرج الاسماء الستة اذ لو احترز عنه
لوجب ان لا يستوفي شيء من المضاف الحركات الثلث وتأتيها الجامع لثلثة قيود الجمعية
احترازا عن المثنى اذ اعرابه بالحروف وعن المفرد اذ قد مر ذكره والتكسير احترازا عن السالم
لان اعراب المذكر منه بالحروف والمؤنث غير مستوف للحركات والانصراف بكونه صيغة
منتهى تغيرة عن وضع مفرده ويكون بعضه مخالفا للبعض في الصيغة كالمفردات المتخالفة
الصيغ وايضا لم يطرد في آخر حرف لئن يحمل اعرابا كما في الجمع بالواو والنون
قوله بالضمة رفعا الجار والمجرور خبر المبتدا وقوله رفعا مصدر بمعنى المفعول كقولهم الفاعل
رفع اي مرفوع وانتصابه على الحال اي مرفوعين والعامل فيه الجار والمجرور وذو الحال

الضمير

الضمير المستكن فيه والباء في قوله بالضمة بمعنى مع ويجوز ان يكون المعنى ملتبسا بالضمة
ومعنى الكلام بمامع هذه الحركة المعينة في حال كونها مرفوعين اي مصاحبين لعلم
العمدة وكذا قوله والفتحة نصبا وامثاله هذا من باب العطف على عاملين مختلفين المجرور
عند المصنف قياسا كما تقول ان في الدار زيدا والحجرة عمرا وعلى ما يجيء والثاني من الثلثة
الاقسام ما فيه الضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا وهو شيء واحد اعني الجمع فهو جامع
لقيدين احدهما ان يكون جمع المؤنث احترازا عن جمع المذكر الذي هو بالواو والياء و
الثاني ان يكون سالما احترازا عن المكسر المستوفي للحركات نحو رجال او للضم والفتح نحو
مساجد وانما نقص هذا الجمع الفتح واتبع الكسر اجراء له مجرى الاصل اعني الجمع المذكر
السالم على ما يجيء بعد والثالث ما فيه الضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا وهو ايضا شيء
واحد غير المنصرف مفردا كان او مجموعا مكسرا نحو احمد ومساجد وانما نقص الكسر والتبع
الفتح كما يجيء في بابه ثم شيء يعربات اعرابها بالحروف وقسمها ايضا ثلثة اقسام احدها
ما التزم في الحروف الثلثة كلا في محلها وهي الاسماء الستة بشرط افرادها وكونها غير مصغرة
واضافتها الى غير ياء المتكلم لانها اذا ثنيت او جمعت فاعرابها اعراب سائر الاسماء
المثناة والمجموعة وكذا اذا صغرت لان المصغر منها تحرك عينه ولامه وجوبا ليتم وزن
فعيل وحرف العلة المجهول اعرابا بحسب سكونه لشابهه الحركة وانما اشترط اضافتها
الى غير ياء المتكلم لما سيجيء ان المقطوع منها عن الاضافة متحرك بالحركات لا سيما ذكر
والمضاف الى ياء المتكلم لاحقيق اعرابه لما سيجيء وتغيرهم هذه الاسماء الستة يغني عن الاحتراز
عن تثنيتها وجمعها وتصغيرها وقولهم في اعراب هذه الاسماء اقوال الاقرب عندي ان اللام
في اربعة منها وهي ابوك واخوك وحموك وهنوك اعلام للبقية المتناولة كالحركات
وكذا العين في الباقي منها اعني فوك وذو مال فهي في حال الرفع لام الكلمة او عينها وتشير
هذا الوجه بعد ذكر الاوجه المقولة فيها فعن سيبويه ان هذه الاسماء ليست معربة بالحروف
بل بحركات مقدرة على الحروف فاعرابها كاعراب المقصور لكن اتبعت في هذه الاسماء حركات
ما قبل حروف اعرابها حركات اعرابها كما في امرء وابنم ثم حذفت الضمة للاستثقال فبقي الواو
ساكنة وحذفت الكسرة ايضا للاستثقال فانقلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها وقلبت الواو المفتوحة
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها والاعتراض عليه انه كيف حالفت الاربعة اعني المحذوفة
اللام اخواتها حيث يرد ودم في رد اللام في الاضافة وايش الغرض من ردها اذا لم يكن لاجل
الاعراب بالحرف وايضا اتباع حركة ما قبل الاعراب لحركة الاعراب اقل قليل وايضا يستقذ

من الحروف ما يستفاد من الحركات في النطق فهلا نجعلها مثلها في كونها اعلاما للمعاني
وقال المصنف ظاهر مذهب سيبويه ان لها اعرابين تقديريّ بالحركات ولفظيّ بالحروف
قال لانّ قدر الحركة ثم قال في الواو وهي علامة الرفع وهو ضعيف لحصول الكفاية
باحد الاعرابين وقال الكوفيون انها معربة بالحركات على ما قبل الحروف بالحروف
ايضا وهو ضعيف لمثل ما ضعف له ما أوّل المصنف كلام سيبويه وقال الاخفش
انها مزيدة للاعراب كالحركات ويتعذّر ما قال في فوك وذو ومال لبقاء المعرب
على حرف واحد وذلك ما لا نظير له وقال الربعي انها معربة بحركات منقولة من حروف
العلة اليها قبلها وانقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها والفا لانفتاحه كما في ياجل
وهو ضعيف لان نقل حركة الاعراب التي ما قبل حرفها لم يثبت الاّ وقفا بشرط
سكون الحرف المنقول اليه وقال المازني انها معربة بالحركات والحروف ناشئة
منها للاشباع كما في قوله اذ نوفا تنظر وقوله يتّباع من ذفر غضوب جسرة وهو ايضا
ضعيف لان مثل ذلك لضرورة الشعر ويسوغ حذفه بلا اختلال الاّ في الوزن وايضا
يبقى فوك وذو ومال على حرف وقال الجرمي انقلابها هو الاعراب فاذا لام او عين و
على قوله لا يكون في الرفع اعراب ظاهر وهو ضعيف لدلالة الواو في النطق على العاملية
كالضمة وقال ابو علي انها حرف اعراب وتدل على الاعراب فان اراد انها كانت حروف
اعراب يدور الاعراب عليها ثم جعلت كالحركات فذلك ما اختره نا وان اراد ان الحركات
مقدرة عليها الآن مع كونها كالحركات الاعرابية هو ما حمل المصنف فذاك كلام
سيبويه عليه وقال المصنف ان الواو والالف والياء مبدلة عن لام الكلمة في اربعة
ومن عينها في الباقيين لان دليل الاعراب لا يكون من نسج الكلمة فهي بدل يفيد عالم يفده
المبدل منه وهو الاعراب كالتاء في بنت تفيد التأنيث بخلاف الواو التي هي اصلها
ولا يبقى ذو وفوك على حرف لقيام البدل مقام المبدل منه هذا كلامه وقال
عليه اي محذور يلزم من جعل الاعراب من نسج الكلمة لغرض التخفيف فيقتصر عليما
يصلح للاعراب من نسجها كما اقتصر في المثنى والمجموع على ما يصلح للاعراب من نسجها
علامة التثنية والجمع اذ هي من نسج المثنى والمجموع ثم تقول انما جعل اعرابها بالحروف
الموجودة دون الحركة على ما اخترناه توطئة لجعل اعراب المثنى والمجموع بالحروف لانهم
علموا انهم يحتجون الى اعرابها بها لاستيفاء المفرد للحركات احيى والحروف وان كانت
فروعا للحركات في باب الاعراب لثقلها وخفة الحركات الا انها اقوى من حيث توالدها

منها

منها الا انها اقوى لان كل حرف منها حركتين ثم اوكد فكروا ان يستبدّ المثنى والمجموع
مع كونهما فرعين في المفرد بالاعراب الاقوي فاختاروا من جملة المفردات هذه الاسماء
واعربوها بهذه الاقوي ليثبت في المفردات الاعراب بالحركات التي هي الاصل
وبالحروف التي هي اقوي منها مع كونها فروعا لها وفضلوها على المثنى والمجموع
باستيفائها للحروف الثلثة كلا في موضعه وكل واحد من المثنى والمجموع لم يستوفها
ولما كان كل حرف فيها في موضعه واتما اختاروا هذه الاسماء بخلاف كم لعدم شبهها
للمثنّى باستلزام كل واحد منها ذاتا اخري كالاخ والاب للابن وخصوا ذلك بحال
الاضافة ليظهر ذلك اللازم فيقوي المشابهة وخصوا هذه الاسماء من بين الاسماء
المفردة المشابهة للمثنى لان لام بعضها وعين الآخر حرف علة تصلح ان تقوم مقام الحركات
فاستراحوا من كلفة اجتلاب حروف اجنبية مع ان اللام في اربعة منها كانها مجلوبة للاعراب
فقط لكونها محذوفة قبل نسيا منسيا فهي اذن كالحركات المجتلبة للاعراب وكذا الواو
في فوك لانها كانت مبدلة منها الميم في الافراد ولم ترد الى اصلها الا للاعراب
واما كوهر فليس لامه حرف علة واما كخوابن وابنم فهمزة الوصل فيه بدل من اللام
بدليل معاقبتها اياها في النسب كخوابني وبنوي فكان لامها ليست حرف علة
والحرف المقصود جعل كالحركات من هذه الاسماء واو فاختاروها ليكون الواو
التي فيها اصل للرفع الذي هو اسبق الاعراب فمن ثمة لم يجعلوا الفا كخويد ودم لئلا تسلم
ياء ثم تقول جعلوا الواو ياء في الجر والفا في النصب ليكون الالف اعرابا مثل الفتح
والياء مثل الكسر لانفتاح ما قبلها وانكساره وجعلت ساكنة للتخفيف في المعرب
بالحروف التي هي انقل من الحركات ولتناسب الحركات التي قامت مقامها
لان الحركات ابعاض حروف المدّ الساكنة وجعل ما قبلها من الحركات من جنسها
للتخفيف والتنبيه في الاربعة منها على ان ما قبل لام الكلمة كان حرف اعراب واما في
الباقيين فطرد الباب ومعنى حموك ابو زوجك او اخوه او ابنه وبالجملة فالحم نسيب
زوج المرأة والهن الشيء النكر الذي يستحيى ذكره من العورة والفعل القبيح
او غير ذلك والتاء من الثلثة الاقسام التي اعربها بالحروف مارفعه الف ونصبه
وجره ياء وهو المثنّى وما حمل عليه ويعني بالمثنى كل اسم كان له مفرد ثم الحق بآخره
الف ونون ليدل على ان معه مثله من جنسه على ما مجيء في باب المثنى فلم يكن على
هذا كلا واحدا اذا لم يثبت كل في المفرد واما قولنا في كلتا رجليها سلامى زائدة فالالف

محذوفة للضرورة كما يجئ وكذا اثنان اذ لم يثبت للمفرد اثن لكن كلا ليس بمثنى كما ذكرنا لكن
وضعه وضع المثنى اذ هو كقولك ابنان واسمان محذوف اللام مثلهما لانه من الثنى وكان
عليه ان يذكر ايضا مذروان اذ لم يستعمل مفرده فان زعم انه ثابت فى التقدير اذ لا كان
مذريّ ثم ثنّي لم يمكنه مثل ذلك فى ثنايان فكان عليه ان يذكره وذلك ان معنى ثنايا ان استعمل
طرف الجبل وليس فى الطرف الواحد معنى الثنى كما لم يمكن ان يقال اثنان اثن اذ ليس
فى المفرد معنى الثنى فالثنايان طرفا الجبل المثنى فالثنى فى مجموع الجبل لا فى كل واحد
من طرفيه وكان عليه ايضا ان يذكر معهما هذان واللذان ونحوهما لان ظاهر مذهبه
كما ذكر فى شرح المفصل انها صيغ موضوعة للمثنى غير مبنية على الواحد وقال ويدل عليه
جواز تشديد نون هذان وانهم لم يقولوا اذيان واللذيان فنحو الذان واللذان عنده
فى المثنى ينبغى ان يكون مثل عشرون فى الجمع كلتاهما صيغ موضوعة وان تثبت فى الظاهر
ما يوهم انه مفردها وانما اعرب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف لان الحركة استوفتها
الآحاد مع ان فى آخرهما ما يصلح لان يكون اعرابا من حروف المد ومن ثمة اعرب المكسر وجمع المؤنث
السالم بالحركات وانما اعربا هذا الاعراب المعين لان الالف كان جلب قبل الاعراب
فى المثنى علامة للتثنية وكذا الواو فى الجمع علامة للجمع لمناسبة الالف لخفته لقلة عدد المثنى والواو
بثقله لكثرة عدد الجمع وهذا حكم مطرد فى جميع المثنى والمجموع نحو ضربا وضربوا وانتما و
انتم ثم ارادوا اعرابهما فان المثنى والمجموع متقدم لامحالة اعرابهما فجعل على فيهما ما صلح
لان يكون اعرابا واسبق للاعراب الرفع لانه علامة العمد كما ذكرنا فجعلوا الف المثنى وواو
الجمع علامتى الرفع فيهما ولم يبق من حروف اللين وهى التى هى اولى بالقيام مقام الحركات
الا اليا للجر والنصب فى المثنى والمجموع والجر اولى بها فقلبت الف المثنى وواو الجمع
فى الجر ياء فلم يبق للنصب حرف فاتبع الجر دون الرفع لكونهما علامتى الفضلات بخلاف
الرفع وترك فتح ما قبل اليا فى المثنى ابقاء على الحركة الثابتة قبل اعراب المثنى مع
عدم استثقالها واما الضم قبل ياء الجمع فقلبت كسرا لاستثقاله قبل الياء الساكنة
لو ابقيت والتباس تغيره وبطلان السعي لو قلبت الياء لضمة ما قبلها فقلبت واوا
مع ان تغيير الحركة اولى من تغيير الحرف فارتفع التباس المجموع بالمثنى بسبب كسر ما قبل
ياء الجمع ان حذف نونا هما بالاضافة وكسر النون فى المثنى لكونه تنوينا ساكنا فى الاصل
والاصل فى تحريك الساكن اذا اضطر اليه ان يكسر لا يجئ فى التعريف وفتح فى الجمع للفرق
فحصل الاعتدال فى المثنى بخفة الالف وثقل الكسرة وفى الجمع بثقل الواو وخفة الفتحة

واما

وأما اليا فهما فطاربة للاعراب كما ذكرنا وقال سيبويه حروف المد فى المثنى والمجموع حروف
اعرابهما فقال بعض اصحابه الحركات مقدرة عليها قياسا على مذهبه فى الاسماء الستة
فالمثنى والمجموع اذن معربان بالحركات المقدرة كالمقصور وفهم الاعراب من هذه
الحروف يضعف هذا القول وقال ابو على الاعراب مقدر عند سيبويه على الحروف
لان النون عنده عوض من الحركة والتنوين قال وانما ابدل من الحركة مع كون انقلاب
الحرف دالا على المعنى لان الانقلاب معنى لا لفظ فقصد الاعراب اللفظى وتقول
باى شئ نعرف ان هذه الحروف كانت فى الاصل حروف الاعراب ولم لا يجوز كما اخترنا
ان يجعل ما علامة المثنى والمجموع قبل كونه حرف الاعراب علامة الاعراب ايضا
فيكون علامة المثنى والمجموع وعلامة الاعراب معا اذ لا تنافى بينهما ثم نقول الدال
على المعنى هو الالف والواو واليا وهى لفظية فان قيل كيف تكون معربة بلا حرف
اعراب قلنا ذاك انما يلزم اذا اعرب بالحركات لانها لا بد لها من الحروف فاما
اذا اريد الاعراب بالحروف فان الحرف لا يحتاج الى حرف آخر يقوم به وقال الاخفش
والمازنى والمبرد انها دلايل الاعراب لا حروف الاعراب وقال الكوفيون هى الاعراب
ومعنى القولين سواء وان ارادوا انها زيدت من اول الامر للاعراب ففيه نظر اذ
ينبغى ان يصاغ المثنى والمجموع اولا ثم يعربان وان ارادوا انهم جعلوا علامتى المثنى
والمجموع دلايل الاعراب قد اك ما اخترنا وقال الجرمى هى حروف الاعراب وانقلبا بها
علامة الاعراب فعلى مذهبه يكونان فى الرفع معربين بحركة مقدرة اذ الانقلاب لم يحصل
بعد كما ذكرنا على مذهبه فى الاسماء الستة وقال بعضهم الاعراب بالحركات مقدر
فى مثلو الالف والواو واليا والحروف دلايل الاعراب وهذا قريب من قول الكوفيين
فى الاسماء الستة والكلام عليه ما مر هناك فان قيل علامة الاعراب لا يكون الا بعد
تمام الكلمة وانتم اخترتم فى الاسماء الستة وفى المثنى والمجموع حصولها قبل تمام
حروفها فالجواب ان حق اعراب الكلمة ان يكون بعد وجودها وحصولها بكمال
حروفها وفى آخرها لما تقدم من ان الاعراب دال على صفات الكلمة فيكون بعد
ثبوتها فان كان بالحركات فلا بد ان تكون على حرف الاخير ومحل الحركة بعد الطرف
كما مر فيكون الحركة بعد جميع حروف الكلمة واما اذا كان بالحروف التى هى من سنخ
الكلمة فلا بد وان يكون الحرف آخر حروفها ويكون الاعراب بها ايضا بعد ثبوت
جميع حروف الكلمة لانها انما يجعل اعرابا بعد ثبوت كونها آخر حروف الكلمة اما نون

المثنى والمجموع فالذي يقوى عندي انه كالتنوين في الواحد في معنى كونه دليلا على تمام
الكلمة وانها غير مضافة لكن الفرق بينهما ان التنوين مع افادتها هذا المعنى يكون على جهة
اقتسام كما مر بخلاف النون فانه لا يشوبها من تلك المعاني شئ وانما يسقط التنوين مع
لام التعريف لاستكراه اجتماع حرف التعريف مع حرف يكون في بعض المواضع علامة
للتنكير ولا يسقط النون معها لانها لا يكون للتنكير وكذا يسقط التنوين في البناء نحو
يا زيد ولا رجل بخلاف النون نحو يا زيدان ويا زيدون ولا مسلمين ولا مسلمين لانها
ليست للتمكين كالتنوين وكذا تسقط التنوين رفعا وجرا في الوقف بخلاف النون لانها
متحركة واسكان المتحرك يكفي في الوقف وان كان الحرف الاخير ساكنا وان كان ذلك
بعد حركة الاعراب وهو التنوين فقط حذفت بعد الضم والكسر وقلبت الفا بعد الفتح لانها
حرف متوغلة للحذف لعدم لزومها للكلمة وضعفها بالسكون والوقف محل التخفيف
والحذف فخففت بعد الفتحة بقلبها الفا لحقة الالف وحذفت بعد الضم والكسر
لثقل الواو والياء وقبلها حرف علة لما يجئ في التعريف من المناسبة بينهما وان كان
الساكن حرفا اخيرا من جوهر الكلمة فان كان حرفا صحيحا نحو ليضرب ومن وكم بقيت
بحالها وكذا ان كانت الفا لحقتها نحو الفتى وظبي خجلى ويخشى وان كانت واوا او ياء
نحو القاضي ويرمي ويدعو فالاولى الاثبات وجاز الوقف كما يجئ في باب الوقف
وقال سيبويه النون في الاصل عوض من حركة الواحدة وتنوينه معا لان حروف المد
عنده حروف اعراب امتنعت من الحركة فجئ بالنون بعدها عوضا من الحركة والتنوين اللاحق
كان المفرد يستحقها ثم والحركة وان كانت مقدرة على الحروف عند بعض اصحابه لكن لما
لم يظهر كانت كالمعدم ثم انه رجع جانب الحركة مع اللام اي جعل عوضا منها بعد ما
كان عوضا منها فثبت معها ثبات الحركة وجانب التنوين مع الاضافة فحذف
معها حذف التنوين فهي في نحو جاني رجلان يا فتى عوض منهما وهو الاصل وفي الرجلين
عوض من الحركة فقط وفي رجلا زيد من التنوين فقط وفي رجلا ان وقفا ليس عوضا منهما
ولا من احدهما وفي نحو يا زيدان ولا رجلين عوض من حركة البناء فقط وفيما قال بعد
لان حروف العلة الدالة على ما دلت عليه الحركة مغنية من التعويض من الحركة وقال
بعض الكوفيين انه تنوين حرك للساكنين تقويت بالحركة وهي ما اخترنا ان اراد وا لانها
كالتنوين في معنى كونه علامة التمام لا في المعاني الخمسة وقيل هو بدل من الحركة وحدها
وهو ضعيف لحذفها في الاضافة وقال الفراء هو للفرق بين المفرد المنصوب الموقوف

عليه

عليه بالالف والمثنى المرفوع وبثبوته مع اللام يضعفه وكذا مع الياء والواو والجمع وقيل هو بدل
من تنوينين في المثنى ومن اكثر في المجموع بناء على ان المثنى كان في الاصل مفردا مكررا
مرتين والجمع مفردا مكررا اكثر منهما دون تصحيح خرط القتاد ومع تسليمه نقول انهما
مصوغان صيغة اسم مفرد لكلا ورجال وعشرة فلا يستحقان الا تنوينا واحدا لانه
اعد لذلك التكرير اللفظي واما كلا فاعرب اعراب المثنى لشدة شبهه به لفظا لكون
آخره الفا ولا ينفك عن الاضافة حتى يتميز عنه بالتجرد عن النون ومعنى بكونه مثنى المعنى
وخص ذلك بحال اضافته الى المضمر وهي ثلثة اشياء نحو كلاهما وكلاكما وكلانا لانه
اذا كان مضافا الى المضمر فالاغلب كونه جاريا على المثنى تأكيدا له نحو جاءني الرجلان
كلاهما وجئتا كلانا وجئتما كلاكما وان جاز ايضا ان تقول كلاهما جاءني بعد ذكر شخصين
فلا يكون تأكيدا وكذا كلاكما جئتما وكلانا جئنا واذا كان في الاغلب جاريا على المثنى
وهو موافق له معنى ولفظا كما مر واصل المثنى ان يكون معربا فالاولى جعله موافقا
لمتبوعه في الاعراب ثم طرد ذلك فيما اذا لم يتبع المثنى المعرب نحو جئتنا كلانا وجئتما
كلاكما وجاءا كلاهما وكلاهما جاءاني واما اذا اضيف الى المظهر فانه لا يجري على المثنى اصلا
اذ لا يقال جاءني اخواك كلا اخويك وكناية يعربونه مضافا الى المظهر ايضا اعراب
المثنى وذكر صاحب المغني ان بعض العرب يثبت الالف في كلا وكلتا مضافين
الى المضمر في الاحوال كما في المضافين الى المظهر ولا ادري ما صحته والف كلا بدل
من الواو عند سيبويه لابدال التاء منها في المؤنث كما في اخت وبنت فانه لا يجري
على المثنى اصلا ولم تبدل التاء من الياء الا في اثنتين وقال السيرافي هو من الياء
لسماع الامالة فيه واما الكسرة فلا يؤثر عند المصنف في امالة الالف المنقلبة عن الواو
ويجئ الكلام عليه في باب الامالة وكلتا فعلى والالف للتأنيث جعل اعرابا كما في كلا
وانما جئ بالف التأنيث بعد التاء ولم يكن جمعا بين علامتي التأنيث لان التاء لم تختص
للتأنيث فلهذا جاز توسطه بل فيها رائحة منه لكونها بدلا من اللام في المؤنث كاخت
وبنت وبنتان ولهذا لم ينفتح ما قبلها ولم تنقلب تاء بنت واخت هاء وجاز
يونس اختي وبنتي ولو كان لمحض التأنيث لم تخرجه هذه الامور والالف ايضا
لما كانت تغير للاعراب صار كانها ليست للتأنيث فجاز الجمع بينهما وعند الجرمي
وزنه فعتل ولم يثبت مثله في كلامهم وعند الكوفيين الالف في كلا وكلتا للتثنية
ولزم حذف نونيهما للزومها للاضافة وقالوا اصلهما كل المفيد للاحاطة فخفف بحذف

احد اللامين وزيد الف التثنية حتى يعرف ان المقصود الاحاطة في المثنى لا في الجمع قالوا
ولم يستعمل واحد منهما اذ لا احاطة في الواحد فلفظهما كلفظ الاثنين سواء قالوا ويجوز
للضرورة استعمال الواحد قال في كلت رجليها سُلامى زايدة كلتا مما مقرونة بواحدة
وقال كلت كفيه توالي ديما بجيوش من عقاب ونعم والجواب انهما لو كانا تثنيتين لم
يجز رجوع ضمير المفرد اليهما قال كلانا اذا ما نال شيئا افاته وقال تعالى كلتا الجنتين آتت
اكلها ولوجب قلب الفيهما نصبا وجرا أضيف الي المضمر او الي المظهر كساير التثنية
واما البيتان فالالف حذف فيهما للضرورة بدليل فتح التاء ولو كانت مفردة لوجب
كسر التاء في قوله كلت وكفيه في قوله كلت كفيه ولكان معنى للفرد محالفا لمعنى المثنى
واعلم ان كلا وكلتا لا يضافان الا الى المعارف لان وضعهما للتاكيد ولا يوكد التاكيد
المعنوي الا المعارف كما يجيء في بابه والمضاف اليه يجب ان يكون مثنى اما لفظا ومعنى
نحو كلا الرجلين او معنى نحو كلانا ولا يجوز تعريف المثنى الا في الشعر نحو كلا زيد وعمرو والحاق
التاء بكلا مضافا الي مؤنث افصح من تجريده نحو كلا المراتين ويجوز الحمل على اللفظ مرة
وعلى المعنى اخري قال الله تعالى كلتا الجنتين آتت اكلها ثم قال وفجرنا خلالهما
والقسم الثالث ما فيه الواو والياء قال انما افردت اولو وعشرون و اخواتها
بالذكر لان جمع المذكر السالم لكل اسم ثبت مفرده ثم الحق بذلك المفرد واو ونون دلالة
على ما فوق الاثنين وليس اولو وعشرون واخواتها كذلك لان الواو موضوع وضع الجمع
السلامة وليس به اذ لم يات اولٌ في المفرد وكذا عشرون واخواته وليس عشر وثلث
واربع احادًا للعشرون وثلثون واربعون وان اوهم ذلك اذ لو كان كذلك لقيل لثلث
عشرات مع كل عشرة تزيد عليها عشرون لان اقل الجمع ثلثة وكذا ثلثون للتسعة مع كل ثلثة
تزيد عليها واما عليون وقلون ونحوهما فانها جمع علية وقلة ونحوهما وان كانت على خلاف
القياس ولنا ان نحد المثنى بانه اسم دال على مفردين في آخره الف او ياء ونون مزيدتان
فيدخل فيه اثنان وثنايان وبذروان والاذان وهذا بخلاف كلاهما يحتاج الي افراد هذه
المثنيات بالذكر ونحد جمع المذكر السالم بانه اسم دال على اكثر من اثنين في آخره واو او ياء
ونون مزيدتان فيدخل فيه الو وعشرون واخواته واما ذو وفوه داخل في حد الجمع المذكور
على اي وجه كان ولكن واحده ذو قال ولكني ابديه الدونيا قوله التقديري
فيما تقدر كعصا وغلامي مطلقا او يستثقل كقاض رفعا وجرا ونحو مسلمي
رفعا والمقطي فيما عداه مذهبان ان الاعراب المذكور في اي الاسماء المعربة

هذا قوله ره

الان واحده

يكون

يكون مقدرا وفي ايها ظاهرا حصر الاسماء المقدرة الاعراب لامكان ضبطها فيبقى
عالم يذكر منها ظاهر الاعراب قوله فيما تقدر اي في معرب تقدر اعرابه فحذف المضاف
وهو الاعراب واقام المضاف اليه اعني الضمير مقامه فصار مرفوعا فاستتر في الفعل
اعلم ان تقدير الاعراب لاحد الشيئين اما لتعذر النطق به واستثقاله واما لتعذره
واستثقاله فالمتعذر في بابين يستحيل في كل واحد منهما على الاطلاق اي رفعا ونصبا
وجرا الاول باب عصي اعني كل معرب مقصور فانه يتعذر اعرابه لفظا في الاحوال
الثلث لان الالف لو حاولت تحريكه لخرج عن جوهره وانقلب حرفا آخر اي همزة فلا
يمكن تحريك الالف مع بقاء الفا والثاني باب غلامي يعني كل مفرد احترازا عن نحو غلامي
ومسلمي مضافا الي ياء المتكلم فانه يتعذر الاعراب اللفظي ايضا مطلقا لان اعراب
المضاف متاخر عن اضافته وذلك لان الاسم انما يستحق الاعراب بعد تركيبه مع
العامل كما تقرر ففي قولك جاء غلام زيد مثلا لم يستحق المضاف الاعراب الا بعد
كونه مسندا اليه اي كونه عمدة للكلام اذ هو المقتضي لرفع الاسماء وكونه مسندا
اليه مسبوق بثبوته اولا في نفسه والمسند اليه المجيء في مثالنا ليس مطلق الغلام
بل الغلام المتصف بصفة الاضافة الي زيد فالاعراب مسبوق بالاضافة
فالاول الاضافة ثم كون المضاف عمدة او فضلة ثم الاعراب فتقول انهم لما اضافوا
الاسم المفرد الي ياء المتكلم الزموا ان يكون حركة ما قبل الياء كسرة لتوافقهما
فلما ارادوا الاعراب بعد ذلك وجدوا محل الاعراب مشتغلا بحركة لازمة واحتمال
الحرف لحركتين متخالفتين كانتا او متماثلتين مستحيل ضرورة واما المستثقل
اعرابه فشيئا آن يستثقل في احدهما رفعا وجرا وفي الاخر رفعا فالاول الاسم المقصور
اي الاسم الذي حرف اعرابه ياء قبلها كسرة فيستثقل الضم والكسر على الياء المكسور
ما قبلها وذلك محسوس لضعف الياء وتثقل الحركتين مع تحرك ما قبلها بحركة ثقيلة
فان سكن ما قبلها وما قبل الواو لم تستثقل الحركتان عليهما نحو ظبي ودلو وكرسي ومغزو
واما الفتحة فلخفتها لا تستثقل على الياء مع كسرة ما قبلها نحو رايت القاضي ويسمى
هذا النوع منقوصا لانه نقص حركتين وبسمي نحو الفتى والعصا مقصورا لكونه محبوسا
الممدود او لكونه ممنوعا من مطلق الحركة والقصر المنع والاول اولى لانه لا يسمى نحو غلامي
مقصورا وان كان ممنوعا من الحركات الاعرابية ايضا هذا مع انه لا يجب اطراد الالقاب
وايضا مذهب النحاة ان نحو غلامي مبني على ما يجيء والمقصور من الالقاب المعرب

اشتراك

والثاني كل جمع مذكر سالم مضاف الي ياء المتكلم فان رفعه واحد مقدر فيه وذلك نحو
جاري مسلمي والاصل مسلموي اجتمعت الواو والياء مع تماثلهما في اللين واوليهما
ساكنة مستعدة للادغام فقلب اثقلهما الي اخفهما اعني الواو الي الياء اذ المراد
بالادغام التخفيف وكذا يعمل لو كانت الثانية واوا نحو سيد وميت وان كان
القياس في ادغام المتقاربين قلب الاول الي الثاني كما يجيء في التصريف ان شاء الله
وادغم بعد القلب اوليهما في الاخرى وكسر ما قبل الياء لاتمام ما شرعوا فيه من التخفيف
وتكون الضمة قريبة من الطرف والطرف محل التغيير فمن ثم لم يكسر الضم في نحو سُيَّل
ومُيَّل اي لانه لم يسبقه تخفيف آخر حتى يتم به ولم يكن الضم قريبا من الطرف وليست
الياء الساكنة المدغمة في امتناع انضمام ما قبلها كالياء الساكنة غير المدغمة فان ذلك
لا يجوز فيها ولذا قيل في جمع ابيض بيض وفي فعلي من الطيب الطوبي واما المدغمة
في المتحركة فكانها متحركة لصيرورتها مع المتحرك كحرف واحد فنحو سُيَّل كهيام وان كان الاسم الذي
قلب واوها ياء للادغام في الياء علي احف الاوزان اي ثلثيا ساكن الاوسط جوزوا
ايضا بقاء الضم علي حاله فقالوا في جمع لوي اي معاء فثبت ان الواو الذي هو علامة
الرفع مقدر في جاءني مسلمي واما في حالة الجر والنصب فالياء باقية الا انها ادغمت
والمدغم ثابت ولعله انما لم يعد نحو جاءني صالحا القوم وصالحوا القوم ورايت
صالحي القوم من المقدر حرف لظهور عروض الحذف لان الكلمتين مستقلتان
بخلاف نحو مسلمي فان المضاف اليه لكونه ضميرا متصلا كجزء المضاف واما لفظة
في في الاحوال الثلث فقد دخلت في باب غلامي ولذا لم يفرد بالذكر وكان عليه
ان يعد في قسم المتغير اعرابه مطلقا المحكي في من زيدٌ ومَن زيدًا ومن زيدٍ لكونه
معربا مقدر الاعراب وجوبا بالاشتغال محله بحركة الحكاية اعلم ان مذهب النحاة
ان باب غلامي مبني لاضافته الي المبني وخالفهم المصنف كما رايت لانه عده
من قسم المعرب المقدر اعرابه وهو الحق بدليل اعراب نحو غلامه وغلامك وغلامي
ومن اين لهم ان الاضافة الي المبني مطلقا سبب البناء بل لها شرط كما يجيء
في الظروف المبنية فاذا عرفت المعرب الذي اعرابه مقدرا ما مطلقا او في بعض الاحوال
دون بعض فما بقي من المعربات اعرابه ظاهر وهو قوله واللفظي فيما عداه قوله
غير المنصرف ما فيه علتان من تسع او واحدة منها تقوم مقامهما وهي عدل
ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة وجمع ثم تركيب والنون زائدة من قبلها

الف ووزن الفعل وهذا القول تقريب مثل عمر وطلحة واحمر وزينب وابراهيم
ومساجد ومعدي كرب وعمران واحمد وحكمه ان لا كسر ولا تنوين قوله ما فيه
علتان اعلم ان قول النحاة ان الشيء الفلاني علة لكذا لا يريدون به انه موجب له بل المعنى
انه اذا حصل ذلك الشيء ينبغي ان يختار المتكلم ذلك الحكم لمناسبة بين ذلك الشيء
وبين الحكم والحكم في اصطلاح الاصوليين ما يوجبه العلة واياه عنى المصنف بقوله
وحكمه ان لا كسر ولا تنوين لان سقوط الكسر والتنوين في غير المنصرف مقتضى العلتين
وتسميتهم ايضا لكل واحد من الفروع في غير المنصرف سببا وعلة مجاز لان كل واحد
منهما جزء العلة لا علة تامة اذ باجتماع الاثنين منهما يحصل الحكم فالعلة التامة اذن
مجموع علتين او واحدة منهما يقوم مقامهما مع حصول شرط كل واحد منهما وستعرف
الشروط ان شاء الله تعالي ويدخل في الحد الذي ذكره المصنف لغير المنصرف ما دخله
الكسر والتنوين للضرورة او التناسب وكذا المجموع بالالف والتاء علما والمجموع
بالواو والنون علما للمؤنث كمسلمات ومسلمون وان لم يحذف منهما الكسر والتنوين
لثبوت العلتين في جميع ذلك فمعنى قوله بعد وجوز صرفه للضرورة او للتناسب
نظر لان الصرف علي قوله عبارة عن تقوي الاسم عن السببين المعتبرين وعن السبب
القايم مقامهما وهو في حال الضرورة وقصد التناسب غير مجرد عنهما فكان الوجه
ان يقول ويزول حكم غير المنصرف للضرورة او التناسب لان حكم غير المنصرف حكم
قد يتخلف عن العلة بخلاف حكم المعرب اعني اختلاف الآخر باختلاف العوامل لفظا او
تقديرا فانه لا يتخلف عن علة الاعراب وهو علي ما حد النحاة غير المنصرف اعني قولهم
وهو ما لا يدخله الكسر والتنوين للسببين يجوز ان يقال يجوز صرفه للضرورة وكذا
علي ما حد المصنف يكون ما دخله اللام او الاضافة مما فيه العلتان من التسع
غير منصرف وعند غيره هو منصرف سواء قالوا ان الكسر سقط تبعا للتنوين او
قالوا ان الكسر والتنوين سقطا وذلك ان اكثرهم قالوا ان الاسم لما شابه الفعل
حذف لاجل مشابهته اياه علامة تمكنه التي هي التنوين اي علامة اعرابه لان اصل الاسم
الاعراب واصل الفعل البناء وجعلوا ترك الصرف عبارة عن حذف التنوين
وقالوا ثم يتبعه الكسر بعد ضرورة الاسم غير منصرف وقوّوا هذا القول بانه لما لم يكن
مع اللام والاضافة تنوين حتى يحذف لمنع الصرف لم يسقط الكسر فظهر ان سقوطه
لتبعية التنوين لا بالاصالة فعلي قول هؤلاء نحو الاحمر واحمركم منصرف لان التنوين لم يوجد

فيحذف كافي احمران واحمرون وقال بعضهم انه لما شابه الفعل حذف الكسر والتنوين
معا لمنع الصرف وكخو الاحمر واحدكم عندهم ايضا منصرف لان الكسر والتنوين لم يحذفا
ولا احد معا مع اللام والاضافة لمنع الصرف والاقرب الاول اعني ان الكسر سقط
تبعا للتنوين وذلك انه يعود في حال الضرورة مع التنوين تابعا له مع انه لا حاجة
داعية الى اعادة الكسرة اذ الوزن يستقيم بالتنوين وحده فلو كان الكسر
حذف ايضا لمنع الصرف كالتنوين لم يعد بلا ضرورة اليه اذ مع الضرورة لا يترتب
الا قدر الحاجة وانما يتبعه الكسر في الحذف لان التنوين يحذف لا لمنع الصرف
ايضا كما في الوقف ومع اللام والاضافة والبناء فاراد والنص من اول الامر
على انه لم يسقط الا لمشابهة الفعل لا للاضافة ولا للبناء ولا لشيء آخر فحذفوا معه
صورة الكسر التي لا تدخل الفعل ولهذا يؤتى ببنون العماد نحو ضربني ويضربني وانما لم
يظهر اثر منع الصرف في المثنى وجمع المذكر السالم مع اجتماع سببين نحو احمران ومسلمون
علمين للمؤنث لان النون فيهما ليس للتمكن كما ذكرنا حتى يحذف فتبعه الكسر وايضا
فان النصب فيهما تابع للجر فلم يتبع الجر النصب بلى ان سمي بهما واعربا اعراب المفرد
اي جعل النون معتقب الاعراب وجب منع صرفهما للعلتين لان اذن فيهما تنوين التمكن
ولا يتبع نصبهما الجر ثم نقول اصل الاسم الاعراب كما ذكرنا ثم قد يتفق مشابهة للفعل
وهي على ثلثة اضرب احدها وهو اقواها ان يصير معنى الاسم معنى الفعل سواء كما في اسماء
الفعل فيبنى الاسم نظرا الى اصل الفعل الذي هو البناء ويعطى عمله وثانيهما وهو اوسطها
ان يوافقه من حيث تركيب الحروف الاصلية ويشابهه في شيء من المعنى كاسم الفاعل
والمفعول والمصدر والصفة المشبهة فيعطى عمل الافعال التي فيه معناها ولا يبنى
منه لضعف امر الفعل في البناء بتطفل بعضه وهو المضارع على الاسم في الاعراب
فلا يبنى منه الا ما قوي المشابهة للافعال اي الذي معناه معنى الفعل سواء كاسم
الفعل وثالثها وهو اضعفها ان لا يشابهه لفظا ولا يتضمن معناه ولكن يشابهه بوجه
بعيد كونه فرعا لاصل كما ان الافعال فرع الاسماء افادة واشتقاقا اما الافادة
فلاحتياج الفعل في كونه كلاما الى اسم واستغناء الاسم فيه عنه واما الاشتقاق
فيجيء في باب المصدر فلا يبنى بهذه المشابهة لضعفها مع ضعف الفعل في البناء
ولا يعطى بها عمل الفعل لان ذلك يتضمن معناه الطالب للفاعل والمفعول
وهو خلو منه بل تنزع بهذه المشابهة علامة الاعراب فيكون اسما معربا بلا علامة

اعراب

اعراب ثم يتبعه الكسر على قول او ينزع التنوين والكسر معا كما تقدم وانما احتيج في هذا
الحكم الى كون الاسم فرعا من جهتين ولم يقنع بكونه فرعا من جهة واحدة لان للمشابهة
بالفرعية مشابهة غير ظاهرة ولا قوية اذ الفرعية ليست من خصايص الفعل
الظاهرة بل يحتاج في اثباتها فيه الى تكلف كما مضى وكذا اثبات الفرعية في الاسماء
بسبب هذه العلل غير ظاهر كما يجيء فلم تكف واحدة منها الا اذا قامت مقام
اثنين فان قلت اذا شابه الاسم غير المنصرف الفعل فقد شابه الفعل ايضا فلم كان
اعطاء الاسم حكم الفعل اولى من العكس قلت الجواب ان الاسم تطفل على الفعل
فيما هو من خواص الفعل وليس ذلك لمطلق المناسبة بينهما وذلك كما يجيء اسم الفعل
بمعنى الفعل ويتضمن اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر معنى الفعل
فيتطفل الاسماء على الافعال في المعنى فتعطى حكم الفعل وذلك ببناء اسم الفعل
وعمله معا وعمل البواقي بحسب وهذا مطرد في كل ما يعطى حكما لاجل مشابهته لنوع
آخر كما اذا اتفق مشابهة الحرف للفعل يتضمن معناه كان ونواخواتها وما ولا اعمل
عمل الفعل واذا اتفق مشابهة الاسم الحرف باحتياجه الى غيره كالموصولات والمضمرات
والغايات او بتضمن معناه كاسماء الشرط والاستفهام ونحو ذلك كما يجيء في باب
المبنيات بنى الاسم لتطفله على الحرف فيما يخصها ومهما يكفي ادنى مشابهة لاجل بناء الاسم
بخلاف مشابهة للافعال وذلك لتمكن الحرف ورسوخه في البناء دون الفعل
واذا شابه الفعل الحرف بلزوم معنى الانشاء الذي هو بالاصالة للحرف اعطى حكم
الحرف في عدم التصرف كما في عسى ونعم وبئس وان شابه الاسم كالمضارع اعرب
كما يجيء في بابه فظهر ان الاسم قد يشابه الفعل والحرف وكذا الفعل قد يشابه الاسم
والحرف واما الحرف فيشابه الفعل فقط قوله والنون زايدة انتصب زايدة على انها
حال من النون والعامل معنى الكلام فان معنى قوله وهي عدل ووصف الى آخره
اي يكون علل منع الصرف عدلا ووصفا وكزاو النون زايدة وقد الحق بالاسباب
المذكورة ما شابه الف التانيث المقصورة وهو كل الف زايدة في آخر الاسم العلم
سواء كانت للالحاق كما في ارطى وذفرى وحبنطى او لا كقبعرى لانها بالعلمية يمتنع
من التاء كالف التانيث فاذا اعد الالف والنون سببا لمشابهة الف التانيث
بالامتناع من التاء فعد الالف المقصورة الممتنعة من التاء اولى لمشابهتها لها
لفظا وامتناعا من التاء واما الف الالحاق الممدودة فلم تلحق مع العلمية بالف التانيث

صح الفعل في اسم الفاعل والمفعول والمصدر والصفة المشبهة

صح قوله والنون زايدة

الممدودة وان كانت ايضا ممتنعة من التاء مثل الف التانيث الممدودة لاجتماع
شبهين احدهما ضعف ما يشبه الف الالحاق الممدودة اي الهمزة في نحو حمراء في باب
التانيث دون الالف في نحو سكري لكون الهمزة في الاصل الفا والثاني كون همزة
الالحاق في مقابلة الحرف الاصلي ولذلك اثرا الالف والنون في نحو سكران لشابهته
الف التانيث الممدودة لان النون ليست في مقام حرف اصلي والف الالحاق
المقصورة وان كانت في مقابلة حرف اصلي لكنها تشبه علامة التانيث الاصلية
اي الالف المقصورة لا المنقلبة عن علامة التانيث اي الف التانيث الممدودة
واما فرعية هذه العلل فان العدل فرع ابقاء الاسم على حاله والوصف فرع الموصوف
والتانيث فرع التذكير والتعريف فرع التنكير اذ كل ما نعرفه كان مجهولا في الاصل
عندنا والعجمة في كلام العرب فرع العربية اذ الاصل في كل كلام ان لا يخالطه لسان
آخر فيكون العربية اذن في كلام العجم فرعا والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد
والالف والنون فرع الفي التانيث كالجمع بعد او فرع ما زيد عليه ووزن الفعل
في الاسم فرع وزن الاسم اذا كان خاصا بالفعل او اوله زيادة كزيادة الفعل لان اصل
كل نوع ان لا يكون فيه وزن المختص بنوع غيره ومهما فروع اخر لم يعتبروها كون الاسم
مصغرا او منسوبا او شاذا وغير ذلك مما لا يحصى وذلك اختيار منهم بلا علة مخصصة
قوله وحكمه ان لا كسر ولم يقل ان لا جر لانه يدخله الجر عند الجمهور اذ هو عندهم معرب والجر
انواع وجرة فتح فالفتح الذي في باحمد عندهم عمل الجار وهو يعمل لا محالة وقال الاخفش
والمبرد والزجاج غير المنصرف في حالة الجر مبني على الفتح كخمسة وذلك لان لا مشابهته
للمبني اي الفعل ضعيفة فحذف علامة الاعراب مطلقا اي التنوين وهي في حالة
واحدة فقط واختص البناء في حالة الجر ليكون كالفعل المشابه في التعريض من الجر

قوله وتجوز صرفه للضرورة او للتناسب مثل سلاسلا وقواريرا وغلابا قال الاخفش
ان تصرف ما لا ينصرف مطلقا اي في الشعر وغيره لغة الشعراء وذلك انهم كانوا يضطرون
كثيرا الى اقامة الوزن الى صرف ما لا ينصرف فتمرن على ذلك السنتهم فصار الامر الى ان صرفوه
في الاختيار ايضا وحمل عليه قوله تعالى سلاسلا وقواريرا قال ابو الحسن ان صرف ما لا ينصرف
مطلقا لغة قوم الا افعل منك وانكره غيرهما اذ ليس بمشهور عن احد في الاختيار نحو
جاءني احمد وابراهيم ونحو ذلك واما للضرورة فلا خلاف في جواز صرفه فلا ينصرف ما فيه
الالف المقصورة لعدم الضرورة ومنع الكوفيون صرف افعل في الضرورة لان من مع مجروره

كالمضاف

كالمضاف اليه فلا ينون ما هو كالمضاف والاصل الجواز لان الكلام في الضرورة وفرق
بين المضاف وما هو كالمضاف وجوز الكوفيون وبعض البصريين للضرورة ترك صرف
المنصرف لا مطلقا بل بشرط العلمية دون غيرها من الاسباب وذلك لكونها شرطا لكثير
من الاسباب مع كونها سببا فاستشهدوا بقوله فما كان حصن ولا حابس يفوقان
مرداس في مجمع ومنعه الباقون استدلالا بان الضرورة تجوز رد الاشياء الى اصولها
فجاز صرف غير المنصرف ولا يخرج الاشياء عن اصولها وقريب من هذا جواز قصر الممدود
في الشعر دون مد المقصور الا نادرا ومنعوا روايتهم بان قالوا الرواية يفوقان
شيخي والانصاف ان الرواية لو ثبت عن ثقة لم يجز ردها وان ثبت هناك رواية
اخرى قوله سلاسلا صرف لتناسب المنصرف الذي يليه اي اغلالا فهو كقولهم هنأني
الشيء ومرأني والاصل امرأني قوله قواريرا يعني اذا قرئ منونا لا اذا وقف عليه
بالالف لان الالف ح كما يحتمل ان يكون بدلا من التنوين يحتمل ان يكون للاطلاق
كما في قوله تعالى الظنونا والرسولا والسبيلا فلا يكون نصا فيما استشهد له من صرف
غير المنصرف وانما صرف لتناسب اواخر الاي في هذه السورة لان اواخر الاي كالقوافي
يعتبر توافقها وتجانسها وكذا كل كلام مسجع الا ترى الى قوله نعم خير المال سكة مأبورة
وفرس مأمورة اي مؤثرة يعني كثيرة النتاج وقال تع والفجر ثم قال يسر ويحمل سجي لموافقة
قلى قوله وما تقوم مقامهما الجمع والف التانيث اعلم ان الاكثرين على
ان قيام الجمع الاقصى مقام السببين وقوته لكونه لا نظير له في الاحاد العربية واما نحو
ثمان ورباع اي الذي الق رباعيته ورجل شناخ اي طويل ورجل حراب اي غليظ
قصير فشواذ واما نحو الترامي والتعازي فالاصل فيه ضم ما قبل الآخر لكنه كسر لاجل الياء
واما نحو هوازن وشراحيل علمين فمنقول عن الجمع وسيجيء حكمه واما يمان وشآم فالالف
فيهما عوض من احدى يائي النسب فهذا الوزن عارض لم يعتد به وذلك لانهما صارا الى
هذا الوزن بسبب احدى يائي النسب والالف الذي هو بدل من الاخرى وياء النسب
عارضة لا يعتد بهما في الوزن نحو جالي وكالي في المنسوب الى جال وكال وكذا تهام
بفتح التاء في المنسوب الى التهم بمعنى تهامة قال ارقني الليلة برق بالتهم يا لك برقا مس
يشقه لا يلم قال سيبويه منهم من يقول يماني وشامي بتشديد الياء وهو قليل ويجيء
موضع وجهه في التعريف ان شاء الله تعالى واتمالم يعد ياء النسب عارضة في قاري
وكراسي وعواري ويخافي ودنياي ونحوها لانها ثبتت في احاديها وصيغة هذا الجمع

على اعتبار تلك الياء آت في الآحاد وليس ذلك اي اعتداد الياء في المفرد وضوع الجمع
عليه مطردا الا ترى انك لا تقول في جمع عجمي عجاميّ وان كان ياؤه للوحدة كما في تحتي وقيل
ان ثمانيا مثل يمان الالف والياء للنسب الى الثمن الذي هو جزء من ثمانية وفيه نظر
اذ لا معنى للنسب في ثمان فانه بالاضافة الى ثمن كالاربع الى الربع والخمس الى الخمس
ولا معنى لنسبة هذين العددين الى جزئيهما وتقدير النسب في الرباعي انسب فيكون
منسوبا الى الرباعية وهي السن ويجوز ان تقول في الثماني انه منسوب الى الثمانية
اي مجرد العدد لان الثماني لا تستعمل الا في المعدود والثمانية في الاصل العدد لا المعدود
كما تقول في سرج العدد ستة ضعف ثلثة ولا تقول ستّ ضعف ثلث وقد جاء تحقيقه
في باب العدد فالالف فيهما اذن غير الف المنسوب اليه تقديرا لكونه بدلا من احدى
ياء النسب وكذلك الياء غير الياء كما قيل في تجان وفلك وقد جاء ثمان في الشعر
غير منصرف شاذا قال يحدو ثمانٍ مولعا بلقاحها وهو على التوهم كما راي فيه معنى الجمع
ولفظه يشبه لفظ الجمع جمعا اما سراويل فاعجمي وقد قيدنا الاحاد بالعربية او عربي مفرد
شاذا او جمع تقدير اكما يجيء واما نحو اكلب واجمال فانهما وان لم يادت لهما نظير الاحاد
الا ان كونهما جمعي قلة وحكم جمع القلة حكم الاحاد بدليل تصغيره على لفظه فتّ في عضد جمعيتهما
مع انه نسب الى سيبويه ان افعلا لا مفرد ولذا قال تعالى فاني بطونه والضمير للانعام وجاز
وصف المفرد به نحو برمة اعشار وثوب اشمال وتطفة امشاج ولم يوصف المفرد بغير
هذا الوزن من الجموع ولا يصح الاعتذار بنحو افعل في الواحد نحو اذرح في اسم موضع لكونه
منقولا عن الجمع كما ذاين ولا بأجر وانكب لانهما لغتان رديتان شاذتان والفصيح
ضم الهمزة ولا باشدّ لانه جمع شدة على غير القياس او جمع لا واحد له بدليل قوله بلغتها
واجتمعت اشدي فانث الفعل وقال بعضهم انما قوي حتى قام مقام سيبين لكونه
نهاية جمع التكسير اي يجمع الجمع الى ان ينتهي الى هذا الوزن فيرتدع ولهذا سمي بالاقصى
نحو كلب واكلب واكالب ونعم وانعام وانعيم واما قوله عليه الصلوة والسلام
انكن صواحبات يوسف وقوله جذب الفرازين بالكروز جمع خرّ آجمع ضار بمعنى الملاح
فيهما جمعا سلامة ونحن قلنا نهاية جمع التكسير وقيل لما لم يكن له في الاحاد نظير اشبه الابجي الذي
لا نظير له في كلام العرب ففيه الجمع وشبه العجمة فعلى هذا فيه سببان لا سيبويه كالتسبيين
وقال الجرولي فيه الجمع وعدم النظير في الآحاد وعدم النظير فيهما عنده سبب مستقل
لا يحتاج الى الجمعية كما ياتي في سراويل ففيه عنده ايضا سببان والاسباب عنده

الكثر

اكثر من التسعة وقال المصنف منع الصرف مثل هذا الجمع حقيقة كما كالب او كونه على وزن
جمع الجمع كمساجد فلا اثر عنده لكونه اقصى جموع التكسير واما قيام الفي التانيث اعني الممدودة
والمقصورة مقام السببين فللزومهما الكلمة وبناء الكلمة عليهما بخلاف تاء التانيث
فان بناءها على العروض وان اتفق في بعض الاسماء لزومها كعنصوة وقمحدوة و
حجارة وجزاة كما يجيء في باب التانيث قوله فالعدل اخرجه عن صيغته
الاصلية تحقيقا كثلاث ومثلث واخر وجمع او تقديرا كعمر وباب قطام
في نحو تميم العدل اخراج الاسم عن صيغته الاصلية لغير القلب لا للتخفيف ولا للالحاق
ولا لمعنى فقوله لغير القلب ليخرج نحو ايس في يأس وقولنا لا للتخفيف احترازا عن نحو
مقام ومقول ومخز وعنق وقولنا ولا للالحاق ليخرج نحو كوثر وقولنا ولا لمعنى ليخرج نحو رجيل
ورجال قوله خروجه اي خروج الاسم ولو قال اخراجه لكان اوفق بمعنى العدل وملوف
يقال اسم معدول اي مصروف عن بنيته والعدول الانصراف والخروج قوله عن صيغته
الاصلية يخرج عنه اخر ان قلنا انه معدول عن الآخر وسحر عند من قال انه معدول
غير منصرف وامس عند تميم اذ هما معدولان عن السحر والامس واللام ليست من صيغة
الكلمة لان الكلمة لم تضع عليها الآن تقول كانها من صيغة الكلمة وبنيتها الشدة
امتز اجبابها قوله تحقيقا نصب على المصدر لان الخروج اما خروج تحقيق اي خروج محقق
كرجل سوء بمعنى رجل سيئ او خروج تقدير اي خروج مقدر وتعني بالمحقق ما يتحقق
حاله بدليل يدل عليه غير كون الاسم غير منصرف بحيث لو وجدناه ايضا منصرفا كان
هناك طريق الى معرفة كونه معدولا بخلاف العدل المقدر فانه الذي يصار اليه لضرورة
وجدان الاسم غير منصرف وتعذر سبب آخر غير العدل فان عمر مثلا لو وجدناه منصرفا
لم نحكم قط بعدوله عن عامر بل كان كأدد واما ثلث ومثلث فقد قام دليل على انهما معدولان
عن ثلثة ثلثة وذلك انا وجدنا ثلث وثلثة ثلثة بمعنى واحد وفائدتهما تقسيم امر
ذي اجزاء على هذا العدد المعين ولفظ المقسوم عليه في غير لفظ العدد مكرر على الاطراد
في كلام العرب نحو قرات الكتاب جزأ جزأ وجاني القوم رجلا رجلا وابصرت العراق بلدا
بلدا وكان القياس في باب العدد التكرير ايضا عملا بالاستقراء والحاق المفرد المتنازع
فيه بالاعم الاغلب فلما وجد ثلث غير مكرر لفظا حكم بان اصله لفظ مكرر ولم يادت
لفظ مكرر بمعنى ثلث الا ثلثة ثلثة فقيل انه اصله وقد جاء فعال ومفعل في باب
العدد من واحد الى اربعة اتفاقا وقد جاء فعال من عشرة في قول الكميت واسيرتقوك

حتي رميت فوق الرجال خصالا عشارا او البرد والكوفيون يقيسون عليها الي التسعة
نحو خماس ومخمس وسداس ومسدس والسماع مفقود بل يستعمل علي وزن فعال
من واحد الي عشرة مع ياء النسب كنحو الخماسي والسداسي والسباعي والثماني والتساعي
وعشاري وسيبويه ان منع الصرف في هذا للعدل والوصف قال قيل الوصف في هذا المكرر
عارض كعروضه في اربع في نحو سوة اربع فكيف اثر فيه ولم يؤثر في اربع قلت هذا
التركيب المعدول لم يوضع الا وصفا ولا يستعمل الا معتبرا معني الوصف فيه
ووضع المعدول غير وضع المعدول عنه والفراء يجوز صرف هذا المعدول اذا لم تخبر
علي الموصوف وليس بوجه اذ الموضوع علي الوصفية كاحمر يؤثر فيه الوصف وان لم
يتبع الموصوف وقال ابن السراج وانما لم ينصرف لكونه مثني مثلا معدولا عن لفظ اثنين
وعن معناه ايضا لانه عدل عن معناه مرة واحدة الي معني اثنين اثنين ففيه عدل لفظي
وعدل معنوي وقيل ان فيه عدلا مكررا من حيث اللفظ لان اصله كان اثنين اثنين
فجعل مرة واحدة ثم غير لفظ الاثنين الي مثني وقال الكوفيون وابن كيسان ان فيه
العدل والتعريف كما في عمر اذ لا يدخله اللام واذا جري علي النكرة فمحمول علي البدل ولا دليل
علي ما قالوا ولو كان معرفة ولا شك ان فيه معني الوصف يجري علي المعارف وكيف
يكون معرفة وهو يقع حالا نحو جاءني القوم مثني واما اخر فانه جمع اخري التي هي مؤنث
آخر وهو افعل التفضيل بشهادة الصرف نحو آخر آخران آخرون واواخر واخري اخريان
اخريات واخر مثل الافضل الافضلان الافضلون والافاضل والفضلي الفضليان
الفضليات والفضل فمعني آخر في الاصل اشد تاخرا وكان في الاصل معني جاءني زيد
ورجل آخر اشد تاخرا من زيد في معني من الخاتم نقل الي معني غير فمعني رجل آخر رجل غيره
ولا يستعمل الا فيما هو من جنس المذكور اولا فلا يقال جاءني زيد وحمار آخر ولا امراة اخري
ويستعمل اخريات في المعني الاول فلا يستعمل الا مع اللام او الاضافة كما هو حقها نحو جاءني
فلان في اخريات الناس اي في ابطائهم المتاخرة وكذا الاواخر فلما خرج آخر وسائر تصاريفه
عن معني التفضيل استعملت من دون لوازم افعل التفضيل اعني من والاضافة
واللام وطوبق بالمجرد عن اللام والاضافة ما هو له نحو رجلان آخران ورجال آخرون وامراة
اخري وامراتان اخريان ونسوة اخر قيل الدليل علي عدل اخر انه لو كان مع من المقدرة
كما في الله اكبر للزم ان يقال بنسوة آخر علي وزن افعل لان افعل التفصيل ما دام من
ظاهرة او مقدرة لا يجوز مطابقته لمن هو له بل يجب افراده ولا يجوز ان يكون بتقدير

الاضافة

الاضافة لان المضاف اليه لا يحذف الا مع بناء المضاف كما في الغايات او مع سد
المضاف اليه وهو التنوين كما في حين وكلا اتينا او مع دلالة ما اضيف اليه تابع ذلك المضاف
عليه نحو قوله الا اعلالة او بداهة سابح اخذا من استقراء كلامهم فلم يبق الا ان يكون اصل
اللام ولما منع ان يمتنع الحرف فيما ذكر من الوجوه بما ذهب اليه الخليل في اجمع واخواته
من كونها معرفات بتقدير الاضافة مع عريها من تلك الوجوه فالاولي ان يقال في امتناع
كون اخر بتقدير الاضافة ان المضاف اليه لا يحذف الا اذا جاز اظهاره ولا يجوز اظهار
مهما ومنع ابو علي من كون آخر معدولا عن اللام استدلالا بانه لو كان كذا لوجب كونه
معرفة كامس وسحر المعدولين عن ذي اللام وكان لا يقع صفة للنكرات كما في قوله تع
من ايام اخر واجيب بانه معدول عن ذي اللام لفظا ومعني اي عدل عن التعريف
الي التنكير ومن اين له انه لا يجوز تخالف المعدول والمعدول عنه تعريفا وتنكيرا ولو كان معني
اللام في المعدول عن ذي اللام واجبا لوجب بناء سحر كما ذهب اليه بعضهم لتضمنه
معني الحرف فتعريف سحر ليس لكونه معدولا عن ذي اللام بل لكونه علما وذهب ابن جني
ان قياس اخر لما تجرد عن اللام والاضافة ان يستعمل بمن ويفرد لفظه في جميع الاحوال
فآخر في قولك مررت بنسوة آخر معدول عن آخرين ويلزم علي هذا القول ان يكون آخران
وآخرون واواخر واخري واخريان معدولات ايضا عن آخر الا ان اخري واواخر غنيان عن
اعتبار العدل بالف التانيث والجمعية والمثني والمجموع بالواو والنون لا تبين فيهما
حكم منع الصرف في موضع نحو احمران واحمرون كما مر واما اخريات فاستحقاقها باللام
والاضافة كما هو الاصل ولو لم يكن ايضا لم يتبين فيه اثر منع الصرف لكونه كعرفات
هذا في ادعاء كون الفاظ المؤنث والمثنيين والمجموعين معدولة عن لفظ الواحد المذكر
بعد فالاولي ان لا يدعي كون اخر وتصاريفه معدولة عن احد لوازم افعل التفضيل
علي التعيين بل نقول هي معدولة عما كان حقها ولازمها اعني احد الاشياء الثلثة مطلقا
وانما عدل عنه لتغيره عن معني افعل التفضيل الذي هو المستلزم لاحدها كما مر في باب
افعل التفضيل وذلك لانه صار بمعني غير كما ذكرنا فعلي هذا لا يضر العدل بما قرره
المصنف اعني خروجه عن صيغته الاصلية بل نقول العدل اخراج اللفظ كما ذكرنا عما
الاصل ان يكون معه من الصيغة او استلزام كلمة اخري فيدخل فيه كلمة سحر وامس ونحو
ضحي وعشية وماء وبكرا وعشيات لان الاصل في تخصيص اللفظ المطلق بشيء معين
مما كان يقع عليه وضعا ان يكون باللام والاضافة ويدخل فيه الغايات ايضا نحو قبل

وبعد لقطعهما عن المضاف اليه الذي كان يقتضيه وضعا فعلى هذا اذا كان المعدول
معربا وانضم الى عدله سبب آخر امتنع صرفه فلم يمتنع صبي واخواته لعدم اعتبار العلمية
فيها كما اعتبرت في سحر علي ما يجئ واما جُمَع ومثله اخواته من كتع وبصع وبتع فالاكثرون
على انه معدول عن جُمّع لانه جمع جمعاء وقياس جمع فعلاء افعل بضم الفاء كحمراء وحمر وقال
ابو علي ليس قياس كل فعلاء ان يجمع على فعل بل قياس فعلاء مونث افعل المجموع على فُعَل
ايضا واجمع مجموع على اجمعون لاجمع وقوله جلائل اسودين واحمرينا شاذ كما يجئ في باب
الجمع ولو كان جُمَع معدولا عن جُمّع وفُعَل يصلح لجمع المذكر والمؤنث لجاز جاءني الرجال
جُمَع قال والحق ان جمعاء اسم لا صفة وقياس جمع فعلاء اسما فَعالى في النكير وفعلاوات
في التصحيح كصحاري وصحراوات لجُمَع معدول عن احدهما ويرد عليه ان جمعاء لو كان اسما كان
اجمع ايضا كذلك فجمعه اذ ذاك اجمعون شاذ اذ لا يجمع بالواو والنون الا العلم او الوصف
كما يجئ في باب الجمع واما السبب الآخر فهو وفي جُمَع فعن الخليل انه تعريف اضافي لان الاصل
في جاءني القوم اجمعون اجمعهم اي جميعهم وقرات الكتاب اجمع اي جميعه قيل وهو ضعيف
لان تعريف الاضافة غير معتبر في منع الصرف وله ان يقول انما لم يعتبر ذلك مع وجود المضاف اليه
لان حكم منع الصرف لا يتبين فيه كما يجئ واما مع حذفه فما المانع من اعتباره وقال بعضهم
فيه التعريف الوضعي كالاعلام اي وضع تاكيد للمعارف بالاعلامة التعريف فالمؤكد لا يكون
الا معرفة الا ما جوز الكوفيون في نحو قولك قد حرّت البكرة يوما اجمعا حيث كان المؤكد فيه مجرودا
ففيهما على هذا القول شبه العلمية ويرد عليه صباحا ومساء وبُكرة وضحى وعشية وضحوة
معينات فانها معارف بلا علامة مختصة بعد العموم كالاعلام الغالبة نحو النجم والصعق
ففيه العدل عن اللام مع شبه العلمية مع ان جميعها منصرفة وايضا شبه العلم لم يثبت جمعه
بالواو والنون بل المجموع هذا الجمع اما العلم واما الوصف وقال المصنف ففيه وفي اجمع
مع العدل الوصف الاصلي وان صارا بالغلبة في باب التاكيد فيما عنده كاسود وارقم
ونحوهما وهذا اقرب لكن يبقى الكلام في ان اجمع في الاصل من اي الصفات هو ومن باب
احمر حمراء ام من باب الافضل والفضلى لا يجوز ان يكون من باب احمر لجمعه على اجمعون
وجمعه بالنظر الى اصله فُعل وبالنظر الى نقله الى الاسماء بالغلبة اَفاعِل كاساور وادارع
قال اتاني وعيد الحوص من آل جعفر فيا عبد عمرو لو نهيت الاحاوصا ففعلون لا يجوز
فيه لا قبل الغلبة ولا بعدها وايضا افعل فعلاء لا يجئ في الاغلب الا في الالوان
والخلق والاولى ان يقال انه في الاصل افعل التفضيل بشهادة اجمعون وجمع فكان

معنى

معنى قولنا قرات الكتاب اجمع في الاصل انه اتم جميعا في قراتي من كل شيء تفضيل
لقولهم جميع بخ احمد واشهر في المحمود والمشهور ثم جعل بمعنى جميعه وانمحى عنه معنى التفضيل
فعدل في اللفظ عن لوازم افعل التفضيل الثلثة اعني اللام والاضافة ومن كاذكرنا
في اخر واجمع وآخر فيهما العدل والوصف والوزن وآخر وجمع فيهما العدل والوصف
ويرد على جعل اجمع من باب الافضل ان مونثه جمعاء وحقه جُمَعى كاخري والجواب
عنه انه لما انمحى عنه معنى التفضيل جاز ان يغير بعض تصاريفه عما هو قياسه وما
بقي فيه معنى الصفة مع ان وزنه افعل صار كاحمر الذي هو على افعل وهو صفة فجاز
جمعاء حمراء واذا جاز لك ان تقول حسناء وخشناء وعلياء مع ان مذكراتها حسن
وخشن وعال لكونها صفات فكيف اذا انضم الى الصفة وزن افعل هذا وكان
على المصنف ان يذكر سحر معينا في العدل المحقق اذ هو غير منصرف في القول
المشهور ويذكر ايضا امس رفعا على لغة تميم كما يجئ في الظروف المبنية لقيامه
الدليل على عدلها وهو ان كل لفظ جنس اطلق واريد به فرد من افراده معين قالوا
فيه من لام العهد سواء صار بالغلبة علما كالنجم والصعق اولا كقوله ﷺ فعصى فرعون
الرسول اخذا من استقراء لغتهم فثبت عدل سحر وامس محققا واما علميتهما فشاذ
كما يجئ في الظروف المبنية قوله او تقديرا قد مضى التقدير اعلم انما هو على وزن فعل
من الاسماء على ثلثة اضرب اما اسم جنس غير صفة وذلك على ضربين مفرد كذر ودوري
وجمع كغرف وحجر فهذه كلها منصرفة وان سمي بها اذا كان السمي مذكرا واما صفة
فذلك على ثلثة اقسام احدها مبالغة فاعل غير مختصة بالنداء كحطم وخضم في مبالغة
خاتم وخاتع فهو كضروب في مبالغة ضارب وثانيهما مبالغة فاعل مختصة
بالنداء كيا فسق ويا لكع فهو في المذكر كفعال في المونث كيا فساق ويا لكاع
كما يجئ في باب النداء وفعل وفعال المختصان بالنداء معدولان عند النحاة بخلاف
نحو خطم وخضم قالوا لو لم يكونا معدولين بل كانا لخطم لم يختصا بالنداء بل ساوقاهما
للمبالغة فيه في شيوع الاستعمال كما ساوق خطم في الاستعمال حاطما ولم يختص بباب
دون باب واما الازرق في نقصان بعض اشياء المشتركة في معنى عن بعض في التعرف
دليلا على ان الناقص معدول عن الشايع وسيجئ لهذا مزيد بحث في اسماء الافعال
ولما كان من مذهبهم ان جميع انواع فعال مبنية كانت او ممنوعة من الصرف معدولة
وكذا فعل المختص بالنداء فرعوا عليه انك اذا سميت بها فعل لا ينصرف ايضا

اتفاقا فالخوف علم للعدل والعلمية وكذا فعال عند بني تميم كحوزال وفجار وفساق
اعلاما وهذا الذي قالوا حق لو ثبت لهم ان جميعها معدول ودونه خرط القتاد كما
يجئ في اسماء الافعال وثالث الاقسام جمع فعلى افعل التفضيل ولا عدل فيها الا في
آخر وجمع واتباعه كما ذكرنا مما وأما علم وهو ان جمع شرطين ثبوت فاعل وعدم
فعل قبل العلمية وهو غير منصرف كقثم وجحى لانه ثبت قاثم وحاج وعدم قثيم
وجحى اقبل العلمية فحكمنا بكونه معدولا عن فاعل جنسا وقطعنا بعدم نقله عن فعلى
الجنسي فقلنا هو علم مرتجل اي غير منقول عن شئ وهو معدول وانما حملناه على كونه
معدولا ولم يجز ان يكون مرتجلا غير معدول كعمران وسعاد لكثرة كون فعل الجامع
للشرطين غير منصرف واضطررنا حينئذ الى تقدير العدل على ما تقدم ليثلا
تنخرم القاعدة الممهدة وكل فعل علم جامع للشرطين يجهل كونه في كلامهم منصرفا
او غير منصرف فعلينا ان نقدر العدل فيه ونمنعه الصرف الحاقا للمشكوك فيه بالاغلب
اما أدد فانه وان جمع الشرطين لكنه سمع في كلامهم منصرفا فلا نقدر العدل فيه
وان اختل احد الشرطين وذلك بان لا يجئ له فاعل قبل العلمية ولا فعل فهو منصرف
لو جاء مثل ذلك في كلامهم ولا اعرف له مثالا وكذا ان جاء له فاعل قبل العلمية
مع ثبوت فعل ايضا قبلها فهو منصرف كحطم وخنع علمين لجواز نقله عن فعل جنسا
وان لا يكون معدولا عن فاعل ولا سيما ان النقل في الاعلام اكثر واغلب من العدل
أما عمر وزفر علمين فكان الواجب على هذا الاصل صرفهما لانه جاء لهما فاعل قبل
العلمية جاء فعل ايضا كعمر جمع عمرة والزفر السير قال الاعشى يا بى الظلامة
منه النوفل الزفر لكنهما لما سمعا غير منصرفين حكمنا بانهما حال العلمية غير منقولين
عن فعل الجنسي بل هما معدولان عن فاعل وان اختل الشرطان كلاهما فلا كلام
في كونه منصرفا ايضا لو اتفق مجيئه فان قيل هلا حكم في المرتجل التي هي كموهب
ومكوزة ومحيب وحيوة انها معدولة عن موهب بكسر الهاء ومكازة ومحب
وحية قلت لانها وان كانت خارجة عن القياس الا ان هذه التغيرات رجوع
الى الاصل من وجه فكانها ليست بمعدولة اذ العدل خروج عن الاصل وهذا
رجوع اليه اما في محب ومكوزة فظاهر واما موهب فانه وان كان قياس معتل
الفاء بالواو ان يصاغ منه مفعل بكسر العين لكن الاصل في يفعل مفتوح العين
ان يبنى منه مفعل بالفتح فالعدول الى الكسر في نحو موضع وموجل مخالفة للاصل

وانما

وانما خولف حملا على الاكثر وذلك لان معتل الفاء الواوي اكثر من باب يفعل
بكسر العين والموضع مبني على المضارع وقد حكى الكوفيون موضع بفتح الضاد
على الاصل واما موزق في اسم رجل فانما صرف اما بناء على انه فوعل او على انه مفعل
لكن كونه اكثر من مفعل كما يجئ في التعريف اوهمهم انه غير معدول عن مفعل
بالكسر وكذلك موكل علما واما شمس ابن مالك بضم الشين فلما لم يلزم لم يعتبر في العدل
ولو سلمنا لزومه قلنا انه منقول عن جمع شموس والا لزم جواز صرفه وترك صرفه
كما في هند لان امر العدل ظاهر وليس كالعجمة في نوح ولوط حتى يقال انه لا يؤثر
في الثلاثي الساكن الاوسط واما حيوة فان الصيغة لم تتغير والعدل خروج عن
الصيغة الاصلية فوزن حية وحيوة جميعا فعلة فلما ان تركب كونها معدولة
قوله وقطام في يتم اي في لغة تيم اما في لغة اهل الحجاز فبنيها ايضا عدل بتقدير
عند النحاة لكنها مبنية وكلامه في المعربات غير المنصرفة ونعني بباب قطام
ما هو على وزن فعال من اعلام الاعيان المؤنثة وذلك ان فعال على اربعة اقسام
كما يجئ اسم فعل كنزال وبناءه ظاهر وعلم للمصادر على رائ النحاة كفجار للفجرة
وصفة للمونث كفساق بمعنى فاسقة وهما ايضا مبنيان بالاتفاق قالوا
لمشابهتهما باب نزال عدلا ووزنا ولم يكتفوا في المشابهة بالوزن ليثلا يرد نحو سحاب
وجمام وكهام فانها معربة فقالوا كما ان نزال معدول عن انزل ففساق وفجار
في التقدير معدولان عن فاسقة والفجرة والقسم الرابع علم الاعيان المونثة
فلغة الحجازيين بناؤه كله لمشابهته ايضا لنزال وزنا وعدلا مقدرا وبنو تميم
اقترفوا فريقين اكثرهم على ان ذات الراء من هذا القسم مبنية على الكسر للوزن
والعدل المقدر كحضار وانما قدروا العدل فيها تحصيلا للكسر اللازم بسبب البناء
اذ كسر الراء مصحح للامالة المطلوبة المستحسنة وغير ذات الراء كقطام معربة
غير منصرف للتانيث والعلمية ولم يحتاجوا في ترك الصرف ههنا الى تقدير العدل
كما احتيج اليه في عمر لان بعض النحاة يقدرونه فيه من غير ضرورة لانه من باب
حضار الذي وجب تقدير العدل فيه لغرض البناء الذي هو سبب الامالة فقدروا
فيه ايضا طردا للباب واقلهم على ان جميع هذا القسم غير منصرف من ذوات الراء
كان اولا وسيجئ الكلام على تقدير العدل في مثل في اسماء الافعال قوله الوصف
شرطه ان يكون زائدا في الاصل فلا تضر العلمية فلذلك صرف مررت

بنسوة اربع وامتنع اسود وارقم للحية وادهم للقيد وضعف منع افعى للحية
واجدل للصقر واخيل للطايين تقدير الكلام شرطه ان يكون في الاصل فلذلك لم
مررت بنسوة اربع فلا تقرء الغلبة فلذلك لم يمتنع اسود وارقم وانا الى الان لم يتم لي دليل
قاطع على ان الوصف العارض غير معتد به في منع الصرف اما قولهم مررت بنسوة اربع
ومصروفا فيجوز ان يكون الصرف لعدم شرط وزن الفعل على ما تذكر وهو عدم قبول التاء
فانها تفصلها كقولهم اربعة لانعدام الشرط وليس قولهم ان التاء في اربعة ليست
بطارية على اربع لان اربعة للمذكر واربعا للمؤنث والمذكر في الرتبة قبل المؤنث
بخلاف يعل ويعلة فان يعلا للمؤنث فالتاء طارية بشيء وان دققوا في النظر
لانه اذا جاز ان لا يعتد بالوزن الاصلي في يعل لكونه قد يعرض له بعد ما يخرجه عن الاعتبار
وهو التاء في المؤنث فكيف يعتد بالوزن العارض في اربع مع كونه على حالة يخرج بها
عن شرط اعتبار الوزن وهي اتصاله بالهاء فاذا كان الوزن في الحال حاصلا فيهما و
المخرج عن اعتباره في حال اخرى فسواء كان تلك الحال قبل او بعد بل الاول ينبغي ان
يكون اضعف لانه عارض غير لازم اذ قد يجوز في اربع المؤنث استعمال الاصل اعني
اربعة للمذكر وفي الثاني اعني يعلا وزن الفعل اصل لكنه لازم لانه يقال للمؤنث
يعلة فالوزنان متساويان في عدم اللزوم واربع يزيد ضعفا بعروض الوزن على يعل
قوله فلا تقره الغلبة معنى الغلبة ان يكون اللفظ في اصل الوضع عاما في اشياء ثم يصير بكثرة
الاستعمال في احدها اشهر به بحيث لا يحتاج لذلك الشيء الى قرينة بخلاف سايرما كان
واقعا عليه كابن عباس فانه كان عاما يقع على كل واحد من بني العباس ثم صار اشهر
في عبد الله فلا يحتاج له الى قرينة بخلاف سايراخواته وكذا النجم في الثريا والبيت في الكعبة
فكذا السود كان عاما في كل ما فيه سواد فكثر استعماله في الحية السوداء حتى لا يحتاج
فيها الى قرينة من الموصوف او غيره اذا عنيت به ذلك النوع من الحيات بخلاف سايرالسود
فانه لابد لكل منها اذا قصدته من قرينة اما الموصوف نحو ليل اسود او غيره نحو عندي اسود
من الرجال وبهذا الشرح يتبين لك انه لا يخرج الاوصاف العامة بالغلبة عن معنى
الوصفية ولا سيما اذا لم تقرا علما بالغلبة فان اعتبار الوصف مع الغلبة فيه نظر
كما يجيء وكيف يخرج عن الوصف ومعنى الغلبة تخصيص اللفظ ببعض ما وضع له فلا يخرج
عن مطلق الوصفية بل انما يخرج عن الوصف العام اي لا يطلق على كل ما وضع له بل يخرج
الوصف لفظا عن كونه وصفا اي لا يتبع الموصوف لفظا فلا يقال قيد ادهم لكن المقصود

في

في باب ما لا ينصرف الوصف من حيث المعنى لا من حيث اللفظ فبان بهذا ضعف
قول المصنف في شرح قوله بعد وخالف سيبويه الاخفش وهو قوله ومذهب سيبويه اولى
لما ثبت متقدما من اعتبار الوصفية الاصلية وان زال تحقيقها معنى بل الاستدلال
في باب احمر اذا انكر بعد العلمية بباب اسود الغالب لان معنى الوصف في احمر
اذا زال بالعلمية تحقيقا لم يعد بعد التنكير لان معنى رب احمر
اذا ربت مسمى باحمر كان فيه الحمرة اولا حتى يجوز في السود ان المسمى كل واحد منهم باحمر
رب احمر لقيته فاذا لم يعد تحقيقا لم يعتبر في منع الصرف ويجوز مع العلمية ايضا معنى الوصف
كما مر فيجوز ان يعتبر بعدها فليس اعتبار الوصف بعد العلمية بلازم وهو في الوصف
الغالب من دون العلمية كاسود لازم ليقاء بحالة قطعا ويعضد بقاء معنى الوصف
في مثله عندهم قول ابي علي في كتاب الشعر الابرق والابطح وان استعملا استعمال الاسماء
وكسرا تكسيرها لم يخلع عنهما معنى الوصف بدلالة انهم لم يصرفوهما ولا كونهما في النكرة فعلمت
ان معنى الوصف مقرر فيهما واذا اقر فيهما معنى الوصف علقت الحال والظرف بهما هذا
لفظه ونحن نعلم ان معنى اسود الغالب حية سوداء ومعنى ارقم حية فيها سواد وبياض
ومعنى ادهم قيد فيه دهمة اي سواد اي قيد من حديد لان الحديد اسود فلم يثبت بنحو اسود
ان الوصفية الاصلية يعتبر بعد زوالها فلا حجة اذا لسيبويه في منع صرف احمر المنكر
بعد العلمية كما انه لم يثبت بما ربع ان الوصفية العارضة لا تعتبر وقال بعضهم ربما لم يعتبر
الصفة الغالبة كالابطح فيصرف وذلك لنقصانها عن سايرالصفات لقلة دوم
جريها على الموصوف وان كان معنى الوصف ونحوه من الغالب فيها وقوله وضعف
منع افعى معطوف على قوله عرف اي وكون الوصف الاصلي معتبرا ضعف منع افعى
لانه لم يتحقق كونه وصفا في اصل الوضع ولا يثبت ايضا في الاستعمال نحو ايم افعى
بل توهم انها موضوعة للصفة لما راوا انها للحية الخبيثة الشديدة من قولهم فعوة ايم
اي شدة وكذا توهم في الاجدل الذي هو الصقر انه موضوع في الاصل للوصف اي طاير
ذو جدل وهو الاحكام وقد قيل في الدرع جدلاء فكانه مؤنث الاجدل وكذا توهم في اخيل
ان معناه الاصلي طاير ذو خيلان ولم يثبت ما توهموه تحقيقا ولا يقول عرف هذه
الكلمات ونحوها لان مستعملها لا يقصد معنى الوصف لا عارضا ولا اصليا فافهم وان
كانت في نفسها خبيثة واجدل طايرا ذا قوة واخيل طايرا ذا خيلان الا انك اذا قلت
مثلا لقيت اجدلا فمعناه هذا الجنس من الطير من غير ان يقصد معنى القوة كما تقول رايت

لا تقصد فيه معنى الوصف بالشدة وان كان اقوي من الصقر وليس حرفها لكونها غير
موضوعة للوصف تحقيقا كما اشار اليه المصنف واما منع حرف مثله فغلط ووهم
قوله التانيث بالتاء شرطا العلمية والمعنوية كذلك وشرط تحتمها تاثيره زيادة
على الثلثة او تحرك الاوسط او العجمة فهند يجوز صرفه وزينب سقر وماه
وجور ممتنع فان سمي بمذكر فشرطه الزيادة على الثلثة فقدم منصرف
وعقرب ممتنع اعلم ان التانيث على ضربين تانيث بالتاء وتانيث بالالف
فما هو بالالف مختتم التاثير بلا شرط للزوم الالف وضعا على ما مر ولذا قام مقام السببين
ويريد بتاء التانيث تاء زايدة في اخر الاسم مفتوحا ما قبلها تنقلب في الوقف هاء
فنحو اخت وبنت ليس مؤنثا بالتاء بل التاء بدل من اللام لكنه اختص هذه الابدال
بالمؤنث دون المذكر لمناسبة التاء للتانيث فعلى هذا لو سميت ببنت واخت
وهنت مذكرا صرفتها والتانيث بالتاء علي ضربين احدهما ان يكون التاء فيه
ظاهرا فشرط العلمية سواء كان مذكرا حقيقيا كحمزة او مؤنثا حقيقيا كفاطمة اولا هذا
ولا ذاك والتانيث بالتاء فالحلل لم يجئ الا من التانيث لان شرط الوصف وهو
كونه وضعيا علي ما ذكر المصنف حاصل وذلك الحلل ان وضع تاء التانيث في الاصل
على العروض وعدم الثبات فلم يعتد به وانما قلنا في الاصل لان اصل وضعها للفرق
بين المذكر والمونث ولا يجئ لهذا المعنى في الصفات والاسماء الا غير لازمة للكلمة كضاربة
ومضروبة وحسنة وامراة ورجلة وعمارة واما في غير هذا المعنى فقد يكون لازمة
كما في حجارة وغرفة كما يجئ في باب التانيث ثم ان العلمية حيث كانت من الكلمات
العربية صيرتها مصونة عن النقصان فيلزم التاء بسببها فاطمة وعايشة كراء جعفر صارت
لازمة لا تحذف الا في الترخيم كما يحذف الحرف الاصلي وانما ذلك لان التسمية باللفظ
وضع له وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة فقولك عايشة في الجنس
ليس موضوعا مع التاء فاذا سميت به فقد وضعته وضعا ثانيا مع التاء فصار
التاء كلام الكلمة في هذا الموضع واما ان كانت العلمية في غير الكلم العربية فربما تتصرف
العرب فيها بالنقص في تغيير الحركة وقلب الحرف ان اشتغلوها كما في جبرئل وميكائيل
وارسطاطاليس قالوا جبرال وجبرئ وميكال وارسطو وارسطاليس ونحو ذلك
وذلك لورودها على غير اوزان كلمهم الخفيفة وتركيب حروفها المتناسب
مع عدم مبالاتهم مما ليس من اوضاعهم ولذلك قالوا العجمي فالعب ما شئت

واما

واما الزيادة في الاعلام فنقول ان كان الحرف الزايد لا يفيد معنى كالف التانيث
في نحو بشري وذكري وتاء التانيث نحو عرفة والف الالحاق في نحو متزي لم تجز زيادته
لان مثل ذلك لا يكون الا حال الوضع وكلما سوى ذلك يزاد على العلم بعد وضعه اذا استعمل
على وضعه العلمي وكذا الحكم ان لم تفد الزيادة الا مجرد افادة العلم كتاء الوحدة ولام
التعريف من غير اشتراك العلم وان افادت الزيادة معنى آخر فان لم تقع لفظ
العلم بذلك المعنى على ما وضع له اولا لم يخرج عن الوضع العلمي فلا تزيد عليه التاء
المفيدة لمعنى التانيث وان بقي لفظ العلم مع تلك الزيادة واقعا على ما كان موضوعا له
جازت مطلقا ان لم تخرج العلم بها عن حيز التعيين كيا في النسبة ويا التصغير وتنوين
التمكن نحو هاشمي وطليحة وان خرج بها عن التعيين جازت بشرط ظهران التعيين
بعلامته كما في الزيدان والزيدون علي ما يجئ في باب الاعلام فان قيل فاذا صار
التاء بالعلمية لازما فهلا قيل في نحو حمزة انه قايم مقام سببين كالالف فيكون
العلمية شرط قيامه مقام سببين ولا يكون سببا قلت لما ذكرنا من ان وضع التاء
في الاصل علي العروض فلزومه عارض فلم يبلغ مبلغ الالف التي وضعها على اللزوم
وثانيها ان يكون التاء مقدرا او هو الذي سماه المصنف بالمعنوي سواء كان حقيقيا
كهند وزينب او غير حقيقي كحلب ومصر والالف لا تقدر كالتاء اذ الالف للزومها
لا تحذف حتى تقدر ولو قدر التاء مقدرة ايضا لامع العلمية ولا يصح الاستدلال على كون
التانيث المعنوي ايضا مشروطا بالعلمية بانصراف نحو حايض وامراة جريح
كما فصل المصنف في شرحه لان المراد بالمؤنث المؤنث المعنوي ما كان التاء فيه
مقدرا كما مر لا المؤنث الحقيقي وفي نحو حايض لا تاء مقدرة اذ لو كان كذلك لكان
غير منصرف مع كونه علما للمذكر كمقرب وليس كذلك ولكنك تقول في تصغيره تصغير الترخيم
حييضة كما تقول في سماسمة وليس كذلك لانه تقول فيه جبيض الا ترى الى نحو حايض
منصرفا مع التانيث والوصف ومثله مع العلمية ايضا منصرف كما يجئ وانما شرط فيه العلمية
ايضا لان المقدر عندهم اضعف من الظاهر وشرط الظاهر العلمية والفرق بينهما
ان العلمية تصير التاء الظاهرة مختصة التاثير مطلقا وان كانت الكلمة على ثلثة
ساكنة الاوسط كشاة علما لان العلامة ظاهرة واما التاء المقدرة فضعيف فان سد
مسده في اللفظ حرف آخر اثر وجوبا والا ففيه الخلاف كما يجئ وما يسد مسده الحرف
الاخير في الزايد على الثلثة لان موضع التاء في كلامهم فوق الثلثة ولا يزاد ثالثة واما نحو ثبة

وشاة فحذوف اللام ودليل سده مسد التاء تصغيرهم عقرب على عقيرب من دون التاء
بخلاف قدر فان تصغيره قديرة فالمؤنث بالتاء المقدرة حقيقيا كان اولى اذا زاد
على الثلثة وسميت به لم ينصرف سواء سميت به مذكرا حقيقيا او مؤنثا حقيقيا اولا
بهذا اولا ذاك وذلك لان فيه تا مقدرة او حرفا ساد مسده فهو بمنزلة همزة وان كان
ثلاثيا فاما ان يكون متحرك الاوسط اولا والاول ان سميت به مؤنثا حقيقيا كقدم
في اسم امراة اوغير حقيقي كسقر بجهتهم فجميع النحويين على منع حرفه للتاء المقدرة ولقيام
تحرك الاوسط مقام الحرف الرابع القايم مقام التاء والدليل على قيام حركة الاوسط
مقام الحرف الرابع انك تقول في جبلي جبلي وجبلوي ولا تقول في جمزى الا جمزي كما
لا تقول في جمادى الا جمادي وخالفهم ابن الانباري فجعل سقر كهند في جواز الامرين
نظرا الى ضعف الساد مسد التاء وان سميت به مذكرا حقيقيا او غير حقيقي فلا خلاف
عندهم في وجوب صرفه لعدم تقدير تا التانيث وذلك كرجل سميته بسقر وكتاب
سميته بقدم وانما لم تقدر لطريان التذكير في الموضع الثاني على ما ضعف تانيثه
في الوضع الاول فعلى هذا تقول في تصغير سقر اسم رجل سقير واما اذينة وعيينة
لرجلين فسمي بهما بعد التصغير وان لم يسد مسد التاء ولا مسد الساد مسده شئ وذلك
اذا كان ثلاثيا ساكن الاوسط فلا يخلو اما ان يكون فيه عجمة اولا فان لم يكن فان سميت
مذكرا سواء كان حقيقيا اولا كهند اذا جعلته اسم لرجل او اسم سيف مثلا فلا خلاف
في صرفه وان سميت به مؤنثا حقيقيا اوغيره فالزجاج وسيبويه والمبرد جوزوا بامتناعه
من الصرف لكونه مؤنثا بالوضعين اللغوي والعلمي فيظهر فيه امر التانيث وغيرهم جوزوا
فيه بين الصرف وتركه لغوات الساد مسد حرف التانيث وما يسد مسد الساد وكذا
الخلاف فيما سكن حشوه للاعلال لاوضعا كدار ونار وفي الثنائي كيد اسم امراة وان كان
فيه العجمة كماه وجور فان سميت به مذكرا حقيقيا اولا فالصرف لاغير اذ هما كنوح ولوط
كما يجئ وان سميت به مؤنثا اولا فترك الصرف لاغير لان العجمة وان لم يكن سببا في الثلاثي
الساكن الاوسط كما يجئ لكن مع سقوطها عن السبب لا يقصر عن تقوية التسببين حتى يصير
الاسم بهما متحتم المنع فظهر بهذا التفصيل ان المؤنث اذا سمي به مذكر حقيقي او غير حقيقي
يعتبر في منع صرفه زيادة على ثلثة احرف ولا يعتبر تحرك الاوسط ولا العجمة وبهما خروط
اخر لمنع صرف المؤنث اذا سمي به مذكر تركها المص احدها ان لا يكون ذلك المؤنث
منقولا عن مذكر فان رباب اسم امراة لكن اذا سميت به مذكرا انصرف لان الرباب

قبل

وطالق مذكر لانه نعت لا يختص بالمؤنث اذ معناه
ذات طلاق يختص بها كما في الاصل صحايح

قبل تسمية المؤنث كان مذكرا بمعنى الغيم وكذا لو سميت بنحو حايض لان الاصل المطرد
في الصفات ان يكون المجرد من التا صيغة المذكر وذو التا موضوعا للمؤنث فكل
نعت موضوعا لمؤنث بغير التا فهو صيغة موضوعة للمذكر استعملت للمؤنث
وثانيهما ان لا يكون تانيث المؤنث الذي سمي به المذكر تانيثا محتاج الى تاويل غير لازم
فان نساء ورجالا وكل جمع مكسر خال من علامة التانيث لو سميت بها مذكرا انصرفت
لان تانيثها لاجل تاويلها بجماعة ولا يلزم هذا التاويل بل لنا ان نتاولها بالجمع فيكون
مذكرا ولم يبق التانيث الحقيقي الذي كان في المفرد ولا التذكير الحقيقي في نوناء ورجال
بل تانيثهما باعتبار التاويل بالجماعة وما وغير لازم كما ذكرنا وثالثهما ان لا يغلب استعماله
في المذكر قبل تسمية المذكر به وذلك ان الاسماء المؤنثة السماعية كذراع وعناق وعاتق
وشمال وجنوب على اربعة اضرب قسمة عقلية اما ان يتساوى استعمالها مذكرة
ومؤنثة فاذا سمي بها مذكر جاز فيها الصرف وتركه او يغلب استعمالها مذكرة فلا يجوز
بعد تسمية المذكر بها الا الصرف او يغلب استعمالها مؤنثة فالوجه ترك الصرف
اذا سمي به مذكر وجاز الصرف ايضا او لا تستعمل الا مؤنثة فليس بعد تسمية المذكر
الا منع صرفه اما ان علمت الامراغني سميت المؤنث باسم المذكر حقيقيين كانا او لا فان
كان الاسم ثلاثيا متحرك الاوسط كهيل وحسن او زايدا على الثلثة كجعفر فلا كلام في منع صرفها
لظهور امر التانيث بالطريقين مع ساد مسد التاء او ساد مسد الساد وان كان ثلاثيا
ساكن الاوسط كزيد وبحر سمي بمثلهما امراة فالخليل وسيبويه وابو عمرو يمنعونه
الصرف متحتما كماه وجور لظهور امر التانيث بالطريقين وابو زيد وعيسى والجرمي يجعلونه
مثل هند في جواز الامرين ويرجحون صرفه على صرف هند نظرا الى اصله قوله وشرط تحتم تاثيره
اي تاثير المعنوي والمراد به تانيث ما التاء فيه مقدرة سواء كان حقيقيا كزينب اولا
كعقرب قوله زيادة على الثلثة او تحرك الاوسط او العجمة اي اذا سمي بها المؤنث وذلك
لما ذكرنا ان آخر حروف الزايد على ثلثة تقوم مقام التاء وتحرك الاوسط تقوم مقام الزايد
الساد مسد التاء واما العجمة فانها وان لم تسد مسد التاء ولا مسد الساد المذكور وليست
ايضا سببا في الثلاثي الساكن الاوسط كما يجئ لكنها مقوية للتانيث الضعيف تاثيره
لكون علامته مقدرة بلا نايب فالضعف من قبل لا من قبل العلمية فهو المحتاج الى التقوية
لا العلمية فلذا قال شرط تحتم تاثيره اي تاثير التانيث المعنوي قوله فهند يجوز صرفه
لخلوه من جميع شرايط التحتم الثلث وزينب ممتنع للزيادة وسقر لتحرك الاوسط

وماه وجوب للعجمة قوله فان سمي به مذكر اي بالمؤنث المقدر ماده وهو الذي عبر عنه بالمعنوي قوله
فشرطه الزيادة اي الزيادة على الثلثة ولا يفيد تحرك الاوسط ولا العجمة لضعف امر التانيث
في الاصل بسبب تقدير علامته فيزيل التذكير الطاري في الوضع العلمي ذلك الامر الضعيف الا
اذ اسند مسند علامته حرف ولا يقاومه الحركة القائمة مقام السادّ ويكون ماه وجوازن
كنوح ولوط لان الجميع على المذكر فلا يكون التاء مقدرة ويبقى ان العجمة لا تاثير لها في الثلاثي
الساكن الاوسط بالسببية بل انما تؤثر بالشرطية بعد ثبوت سببين دونها فقدم
وجور منصرف فان لعدم الحرف الزايد وعقرب ممتنع لان الباء في مقام التانيث
واما اسماء القبائل والبلدان فان كان فيها مع العلمية سبب ظاهر بشروطه فلا كلام
في منع صرفها كباهلة وثعلب وبغداد وجرجان وخراسان ونحو ذلك وان لم يكن
فالاصل فيها الاستقراء فان وجدتهم سلكوا في صرفها او ترك صرفها طريقة واحدة
فلا تخالفهم كصرفهم ثقيفا ومعدّا وحنينا ودابقا وترك صرفهم سدوس وحنظل وقريش
وحجر وعمان فالصرف في القبائل تاويل الاب ان كان اسما كثقيف او الحي وفي الاماكن
تاويل المكان والموضع ونحوهما وترك الصرف في القبائل تاويل الاب ان كان في الاصل
كحنظل او القبيلة وفي الاماكن تاويل البقعة والبلدة ونحوهما وان جوزوا صرفها
كعمان بالضم والتخفيف بلد بالبحرين وعمان بالضم والتشديد بلد بالشام قاله الجوهري
وترك صرفهما كما في ثمود وواسط وقريش فجواز مما ايضا على التاويل المذكور او جعلته
كيفية لاستعمالهم لهما فلك فيهما الوجهان هذا وربما جعلوا الاب مؤولا بالقبيلة
فيمنعونه الصرف وقال ومهم قريش الاكرمون اذا انتموا طابوا فروعا في العلى وعروقا
ويصفونه بنبت نحو تميم بنت مرّ وقيس بنت غيلان وكذا قد يؤولون اسم الام بالحي
فيصفونه بابن نحو باهلة ابن اعصر وباهلة امراة وقد يؤنث ما يسند الى اسم الاب
مع صرفه بتاويل حذف مضاف مؤنث نحو جاءتني قريش مقروفا اي اولاد قريش
قال الله تعالى كذبت ثمود المرسلين بصرف ثمود على ما قرئ فيعتبر المضاف المحذوف
كما في قوله تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا بيانا او منع فاعلون ويجوز ان
يكون صرف مثل لنا وليه بالحي وتانيث المسند لنا وليه بالقبيلة فهو مؤول بالمذكر
والمؤنث باعتبار شيئين الاسناد والصرف ولا منع فيه واما نحو قولهم قرات هودا
ان جعلته اسم النبي عليه الصلوة والسلام على حذف المضاف اي سورة هود فالصرف
وان جعلته اسم السورة فترك الصرف لانه كما وجوز فاما اسماء الكلمة المبنية في الاصل

نحو

نحو ان تنصب وترفع وضرب فعل ماض فالاكثر الحكاية وان اعربتها فلك الصرف
بتاويل اللفظ وتركه بتاويل الكلمة واللفظة وسيجيء بسط القول فيها وفي اسماء حروف
التهجي اذا سميت بها السور او غيرها في باب الاعلام ان شاء الله تعالى قوله
المعرفة شرطها ان تكون علمية وذلك لان المعارف خمس المضمرات والمبهمات
وهما مبنيان فلا مدخل لهما في غير المنصرف اذ هو معرب واما ذو اللام والمضاف
فلا يمكن فيهما منع الصرف عند من قال غير المنصرف ما حذف منه الكسر والتنوين تبعا
للسببين وفيهما لم يحذف التنوين للسببين فكيف تبعه الكسر وكذا عند من قال
هو ما حذف منه الكسر والتنوين معا واما عند المصنف فيمكن منع صرفهما لانه قال
هو ما فيه علتان او واحدة قائمة مقامها لكنه لا يظهر فيهما عنده حكم منع الصرف وهو
ان لا كسر ولا تنوين لمشابهة الفعل فلم يبق من جملة المعارف الا العلم وانما اعتبر
الخليل في اجمع واخواته التعريف الاضافة لسقوط المضاف اليه منحا وتعوض
المضاف لدخول التنوين فيظهر اثر منع الصرف قوله العجمة شرطها ان تكون
علمية في العجمية وتحرك الاوسط او زيادة على الثلثة فنوح منصرف وشتر وابراهيم
ممتنع قوله علمية في العجمية اي كون الاسم علما في اللغة العجمية اي يكون قبل استعمال العرب
له علما وليس هذا الشرط بلازم بل الواجب ان لا يستعمل في كلام العرب لولا الا
مع العلمية سواء كان قبل استعمالهم فيه ايضا علما كابراهيم واسمعيل او لا كقالون
فانه الجنيد بلسان الروم سمي نافع به برواية عيسى بجودة قراءته وانما اشترط استعمال
العرب له اولا مع العلمية لان العجمة في الاعجمي يقتضي ان لا ينصرف فيه تصرف كلام العرب
ووقوعه في كلامهم يقتضي ان يتصرف فيه تصرف كلامهم فاذا وقع اولا فيه مع العلمية
وهي منافية للام والاضافة فامتنعا معها فجاز ان يمتنع ما يعاقبهما ايضا اعني
التنوين رعاية لحق العجمة حين امكنت فيتبع الكسر التنوين على ما هو عادته ويبقى الاسم
بعد ذلك قابلا لسايز تصرفات كلامهم على ما يقتضيه وقوعه فيه لما تقرر ان الطاري
يزيل حكم المطرو عليه فيقبل الاعراب وياء النسبة وياء التصغير ويخفف ما يستثقل
فيه بحذف بعض الحروف وقلب بعضها نحو جرجان وآذربيجان في كركان وآذربايكان
ونحو ذلك واما اذا لم يقع الاعجمي في كلام العرب اولا مع العلمية قبل اللام والاضافة
اذ لا مانع فيقبل التنوين ايضا مع الجمع سايز التصرفات كاللجام والفرند والبرق
والبزج فيصير كالكلمة العربية فان جعل بعد ذلك علما كان كانه جعل الكلمة العربية

علما فينظر ان كان فيه مع العلمية سبب آخر غير العجمة منع الصرف كزحل وبقم لمكيفيهما الوزن
وكذا اكثر محققا وان لم يكن حرفت كلجام علما ففي العجمة على ما قال المصنف الشرطان
معا واجبان العلمية في العجمية مع احد الشرطين الباقيين وهما اما الزيادة او تحرك
الاوسط وعند سيبويه واكثر النحاة تحرك الاوسط لا تاثير له في العجمة فنحو لمك عندهم
منصرف متحتما كنوح ولوط فهم يعتبرون الشرطين المعتبرين كون الاعجمي علما في اول
استعمال العرب له والزيادة على الثلثة وهو اولى وذلك ان تحرك الاوسط في
المؤنث كهند انما اثر لقيامه مقام الساكن مسد علامة التانيث واما العجمة فلا علامة
لها حتى يسد مسدها شيء بل الاعجمي يجرد كونه ثلاثيا ساكن وسطه او تحرك يشابه كلام
العرب ويصير كانه خارج عن وضع كلام العجم لان اكثر كلامهم على الطول ولا يراعون
الاوزان الحقيقة بخلاف كلام العرب والزمخشري تجاوز عما ذهب اليه المصنف
بان جعل الاعجمي اذا كان ثلاثيا ساكن الوسط جايز صرفه وترك صرفه مع ترجيح الصرف
فقد جوز تاثير العجمة مع سكون الوسط ايضا فكيف لا تؤثر مع تحركه وليس بشيء
لانه لم يسمع نحو لوط غير منصرف في شيء من الكلام والقياس المذكور ايضا يمنعه والذي غره
تحتم منع صرف حمام وجور ولولا العجمة لكان مثل هند وعد يجوز صرفه وترك صرفه وذهل
عن ان تاثير الشيء على ضربين اما لكونه شرطا كالزيادة على الثلثة في التانيث المعنوي
واما لكونه سببا كالعدل في ثلث والعجمة في ماه وجور من القسم الاول اذ لو كانت سببا
في الثلاثي الساكن الاوسط لسمع نحو لوط غير منصرف في كلام فصيح اوغير فصيح وتبين بما تقدم
علة وجوب صرف نحو لوط وجواز منع نحو هند مع ان كل واحد منهما ثلاثي ساكن الاوسط
وذلك ان خفت الاول المختص بالعربي وايضا فالتانيث له معنى ثبوتي في الاصل ولم
علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات وهو التصغير بخلاف العجمة فانه لا معنى لها ثبوتي
بل هي اما عدمي وهو ان الكلمة ليست من اوضاع العرب ولا علامة لها مقدرة فالتانيث
اقوى منها قوله وشتر وهو حصن بابرقوه ويجوز ان يقال ان امتناعه من الصرف لاجل تاويله
بالبقعة او القلعة الا ان نقول انه لا يستعمل الا مذكرا فلا يرجع اليه الا ضمير المذكر لكن ذلك
حاله ثبت فالمثال الصحيح لمك لانه اسم ابي نوح النبي عليه الصلوة والسلام قوله
الجمع شرطه صيغة منتهى الجموع بغير هاء كمساجد ومصابيح واما نحو فرازنة
فمنصرف وحضاجر علما للضبع غير منصرف لانه منقول عن الجمع وسراويل
اذا لم يصرف وهو الاكثر وقد قيل انه جمع حمل على موازنه وقيل عربي جمع سروالة

تقدير

تقديرا فاذا صرف فلا اشكال ونحو جوار ودفاع وحمر الفارض قوله صيغة منتهى
الجموع اي وزن غاية جمع التكسير لانه جمع الاسم جمع التكسير جمعا بعد جمع فاذا وصل الى
هذا الوزن امتنع جمعه جمع التكسير فجمع كلب على اكلب وجمع اكلب على اكالب وجمع
نعم على انعام وجمع انعام على اناعيم وانما قيدنا بغاية جموع التكسير لانه لا يمتنع جمعه جمع
السلامة وان لم يكن قياسا مطردا على ما يجيء في التصريف في باب الجمع نحو قوله صلى الله
عليه وسلم انكن صواحبات يوسف وقوله جذب القراريط بالكرور وقوله واذا الرجال
راوا يزدريتهم تخضع الرقاب نواكس الابصار كما ذكر ابو علي في العجمة وضابط هذه
الصيغة ان تكون اولها مفتوحا وثالثها الفا وبعد الالف حرفان ادغم احدهما في الاخر اولا
كمساجد ودواب او ثالثة ساكن الوسط فلوفات هذه الصيغة لم يؤثر العجمة كما في حمر
وحسان مع كل واحد منهما العجمة والصفة وانما شرط في هذه الصيغة ان تكون
بغير هاء احترازا نحو ملائكة لان التا تقرب اللفظ من وزن المفرد نحو كراهية وعلانية
وطواعية فتكسر من قوة جمعيته فلا تقوم مقام سببين ولا سيما على مذهب من قال
ان قيامه مقامهما لكونه لا نظير له في الآحاد كما ذكرنا قبل ولا يلزم منع ثمان ورباع وضراب
وان حصلت فيها صيغة منتهى الجموع لان هذه الصيغة شرط السبب والمؤثر
هو المشروط مع الشرط وقوله وحضاجر علما للضبع غير منصرف قوله علما حال من الضمير
في غير المنصرف اي لا ينصرف في حال كونه علما للضبع والضبع لا يطلق الا على الانثى في الذكر
ضبعان وذلك لانه لا يبقى اذن فيه معنى الجمع اذ يقع على كل واحدة منها وهي علم
للجنس لا لواحدة معينة فهي كاسامة للاسد على ما يجيء في باب الاعلام ففيه اذن
الشرط وحده وهو الصيغة من دون معنى الجمع فكان ينبغي ان يكون منصرفا كثمان و
رباع والجواب عنه عند المصنف ان الجمع الاقصى اذا سمي به لا ينصرف لان المعتبر في الجمع
عنده ان يكون في الاصل كما ذكرنا في الوصف فلا يغير زوال الجمع بالعلمية لعروض الزوال
فلا اثر على هذا القول للعلمية في منع مساجد علما بل المؤثر الجمعية الاصلية القايمة مقام
سببين فان قيل اليس بين الجمعية والعلمية تضاد كما يذكر المصنف بعد من تضاد الوصف
والعلمية فالجواب ليستا بمتضادتين ويصح اعتبار حقيقة الجمعية مع العلمية كما يسمى
جماعة معينة من الرجال بكرام مثلا فيكون معناه هذه الجماعة المسماة بهذا اللفظ فيكون
معنى الجمعية باقيا وهذا كما سمي باثنين جبلان فروعي مع العلمية معنى التثنية فيهما وان
جعلا كشيء واحد مسمى بلفظ المثنى لكنه يفهم من معنى اثنين معنى التثنية اذ معناه

هذا ان الجيلان المعتبران فلا تنافي بين العلمية والجمعية والتثنية والاولى عندي ان لا تنافي
ايضا بين الوصف والعلمية واما قول المصنف بعد في الشرح ان العلمية تفيد الخصوص
والصفة تفيد العموم فتنافيا فنقول لانسلم ان ماهية الوصف لابد فيها من معنى العموم
بل الصفة المرادة في باب منع الصرف ان يكون الاسم دالا على معنى غير الشمول وصاحبه
صحيح التبعية لما تخصص ذلك الصحب كما يجيء في باب الوصف فاذا ثبتت في اسم
ان دلالته على ما ذكرنا وصحبه تبعيته لذلك المخصص وضعيتان فلا يضره في منع الصرف
عروض ما يمنع جريه على ذلك المخصص وتبعيته له الا ترى ان نحو اسود وارقم عرض فيه ما يمنع
الجري وهو الغلبة لكن لما كان المعنى الموضوع له الوصف وهو العرض وصاحبه باقيا
لم يفره ذلك العارض على ان لي في اعتبار كون دلالة الاسم على المعنى وصاحبه وضعية
نظرا كما ذكرنا في اربع فنقول يمكن ان يعتبر في حاتم معنى الختم فنكون دالا على معنى وصاحبه
لكن عرض له المانع من الجري وهو العلمية كما عرض في نحو اسود وارقم الغلبة المانعة من الجري
فالعلمية مهما كالغلبة هناك لا فرق بينهما الا ان الكلمة بالعلمية تصير اخص منها بالغلبة
وحدها لان العلمية تخصصها بذات واحدة والغلبة بنوع واحد بلى الفرق بين العلمية
والغلبة مطلقا ان الغلبة لا تنفك عن مراعاة معنى الوصف كما في اسود وارقم والاكثر
في العلمية عدم مراعاته والدليل على امكان لمح الوصف مع العلمية قولهم انما سميت بانا لتحاء
وقوله حسان وشق له من اسمه ليجله فذو العرش محمود وهذا محمد وايضا نحن نعلم ان اللقب
كالمظفر وقفة من الاعلام واللقب هو الذي يعتبر فيه المدح او الذم فيمكن فيه معنى
الوصف الاصلي ويؤكد هذا قول النحاة انما تدخل اللام على الاعلام التي اصلها
المصادر والصفات كالفضل والعباس للمح الوصفية الاصلية فلو لم يجتمع
الوصف كيف لمح فان قلت فاذا لم يكن بينهما تناف فلم لم تر في محمد في المثل
والبيت المذكورين وكذا كل علم ملوح فيه الوصف الاصلي قلت كذا كان يجب
الا ان المقصود الاهم الاعم في وضع الاعلام لما كان تخصيص المسمى بها سواء لمح فيها
المعنى الاصلي كما في اللقب او لم يلمح كتسميتهم الاحمر بالاسود وبالعكس وكان المعنى
الاصلي لمحا حقيقيا فيها ويؤما اليه ايماء مختلسا في بعض الاعلام لم يعتد بذلك الوصف
الاصلي لكونه كالمنسوخ مع لمحه وكذا نقول في الجمعية في نحو مساجد علما انها لم يعتبر وان
لم ينافيها العلمية وامكن لمحها في بعض الاعلام لان المقصود الاهم في وضع العلم غير
معنى الجمع فاذا ثبت ان معنى الوصف والجمعية لا يعتبران في الموضع الذي يصح لمحها فيه

فكيف بالاعتبار في نحو مساجد اسم رجل الذي لم يلمح فيه معنى الجمع وفي حاتم اذا لم يلمح معنى الوصف
فالاولى اذن في منع صرف مساجد علما كما قال ابو علي وهو ان فيه العلمية وشبه العجمة
حيث لم يكن له في الاحاد نظيره كما ان الاعجمي لا يشبه العربي فيزيد عنده في الاسباب شبه
العجمة وعند الجزولي فيه سببان تامان غير مبنيين احدهما على سبب الآخر كما قال ابو علي
ان فيه شبه العجمة وذلك ان الجزولي يعد عدم النظير في الاحاد سببا من الاسباب
كالعلمية والوصفية وغيرهما ولم يعد شرط السبب كما فعل غيره وكان سعيد بن الاخفش
يصرف نحو مساجد علما لزوال السبب وهو الجمع وهو خلاف المستعمل عندهم قوله وسراويل
الاكثرون على انه غير منصرف قال فتى فارسي في سراويل راح واختلف في تعليله فعند
سيبويه وتبعه ابو علي انه اسم اعجمي مفرد عرب كما عرب الآجر لكنه اشبه من كلامهم
ما لا ينصرف قطعا نحو قناديل حمل على ما يشابهه منع الصرف ولم يمنع الآجر مخففا لان جميع
ما وازنه ليس ممنوعا من الصرف الا يرى ان نحو الكلب والآجر فعلى قول ليس فيه
من الاسباب شيء لان العجمة شرطه العلمية وفيه التأنيث المعنوي وشرطه ايضا العلمية
واما القصيفة فليست سببا بل هي شرط لسبب الجمعية الاعذ الجزولي فسيبويه يمنعه
الصرف لا السبب بل بموازنة غير المنصرف وقال الجزولي فيه عدم النظير والعجمة الجنسية وعدم
النظير عنده سبب كما مر لكن الكلام في العجمة الجنسية وجوز له ان يعتبرها في هذا الوزن خاصة
لا في غيره لاطراد منع صرف جميع ما على هذا الوزن وقال المبرد هو عربي جمع سروالة والسروالة
قطعة خرقة قال عليه من اللوم سروالة فليس ببرق المستطف ويشكل عليه بان اطلاق
لفظ الجمع على الواحد لم يحك في الاجناس فلا يقال لرجل رجال بل جاء ذلك في الاعلام كما ان
في مدينة معينة وجوابه ان الجمع فيه مقدر لا محقق كعدل عمر وذلك ان لنا قاعدة ممهدة
ان ما على هذا الوزن لا ينصرف الا للعجمة ولم يتحقق فيه نه لآلة مفردة فقدرنا مفردا لئلا تنخرم
القاعدة وايضا اذا اشتمل الشيء على الاقطاع جاز ان يطلق اسم تلك الاقطاع على المجتمع
منها كبرمة اعشار وليس للخصم ان يقول ان مثل هذا مختص بوزن افعال لانه قد جاء نحو
قوله جاء الشتاء وقميص اخلاق شراذم يعجب منه التواق وشراذم نفطع جمع بلا خلاف والتواق
ايضا وقد نسب الى سيبويه ان افعالا مفرد قال ابو الحسن ان من العرب من يصرف سراويل
لكونه مفردا ونسب بعضهم الى سيبويه انه يقول بانصرافه ايضا نظرا الى قولهم عرب كاعرب
الآجر وهو غلط لان تشبيه سيبويه اياه بالآجر لاجل التقريب فقط لا لكونه منصرفا مثله
لفظ مفرد بالاتفاق الا يرى الى قوله بعد الا انه اشبه من كلامهم ما لا ينصرف قوله واذا صرف

فلا اشكال لان السبب اعني الجمعية غير حاصل فلا يفيد الشرط وحده هذا ويمكن تقدير الجمع
في سراويل مطلقا حرف اولم يصرف وذلك لاختصاص هذا الوزن بالجمع فمن لم يعرفه تنظر
الى ذلك المقدر ومن عرف فلزواله بوقوعه على الواحد وكذا الجوز في نحو حمار خراب ان يقدر
الجمع وذلك لتجويز بعضهم فيه الصرف وتركه نحو رايت حمارا خرابيّ وحرابيا فتقول موجمع
حربا اي الارض الغليظة والجمع الخرابي كالقماري بالتخفيف قوله ونحو جواري اي المنقوص
من هذا الجمع اعلم ان الاكثر ان جواري في اللفظ كقاض رفعا وجرا وقد جاء عن بعض العرب في الجر
جواريَ قال الفرزدق، فلو كان عبد الله مولى مواليا، وقال آخر
سماذا الاله فوق سبع سمائنا ومي قليلة واختار هما الكسائي وابو زيد وعيسى بن عمر ولا خلاف
في النصب انه جواري وانه غير منصرف ثم اختلفوا في كون جوار رفعا وجرا منصرفا او غير منصرف
فقال الزجاج ان تنوينه للصرف وذلك ان الاعلال مقدم على منع الصرف لان الاعلال سببه
قوي وهو استثقال الظاهر المحسوس في الكلمة واما منع الصرف فسببه ضعيف اذ هو مشابهة
غير ظاهرة بين الاسم والفعل على ما بيّنّا قبل قالوا فسقط الاسم بعد الاعلال عن وزان
اقصى الجموع الذي هو الشرط فصار منصرفا والاعتراض عليه ان الياء الساقطة في حكم الثابتة
بدليل كسرة الراء في جاءني جوارٍ وكسر الراء حكم لفظي كمنع الصرف فاعتبارا احدهما دون الآخر تحكم
وكل ما حذف لاعلال موجب فهو بمنزلة الباقي كنحو شيء والاكوان كالمعدوم كيدودم ومن ثمة
حرف جندل وذلزل مقصورٌ جنادل وذلازل وقال المبرد التنوين عوض من حركة الياء ومنع
الصرف متقدم على الاعلال واصله جواريٌ بالتنوين ثم جواريُ بحذفها ثم جواري بحذف
الحركة ثم جوارٍ بتعويض التنوين من الحركة ليخف الثقيل بحذف الياء للساكنين وقال سيبويه
والخليل ان التنوين عوض من الياء ففسر بعضهم هذا القول بان منع الصرف مقدم على الاعلال
فاصله جواريٌ بالتنوين ثم جواريُ بحذفها ثم جواريٌ بحذف الحركة لاستثقال ثم جوارٍ بحذف
الياء لاستثقال الياء المكسور ما قبلها في غير المنصرف الثقيل بسبب الفرعية وانما ابدل
التنوين من الياء ليقطع التنوين الحاصل بجمع الياء الساقط في الرجوع اذ يلزم اجتماع الساكنين
لو رجعت والاعتراض عليه وعلى مذهب المبرد انه لو كان منع الصرف مقدما على الاعلال
لوجب الفتح في قولك مررت بجواري كما في اللغة القليلة الخبيثة وذلك لان منع الصرف
يقتضي حذف التنوين وبقي الكسر لو في السقوط وصيرورته فتحا وايضا يلزم ان يقال جاءني
الجوار ومررت بالجوار عند سيبويه بحذف الياء لان الكلمة لاتخف بالالف واللام وتثقل
الفرعية باق بعدهما وفسر السيرافي وهو الحق قول سيبويه بان اصله جواري بالتنوين والاعلال

مقدم

مقدم على منع الصرف كما ذكرنا فحذف الياء للساكنين ثم وجد بعد الاعلال صيغة الجمع الاقصى
حاصله تقدير الان المحذوف للاعلال كالثابت بخلاف المحذوف نسيا كما ذكرنا فحذف
تنوين الصرف ثم خافوا رجوع الياء لزوال الساكنين في غير المنصرف المستثقل لفظا بكونه
منقوصا ومعنى بالفرعية فعوض التنوين من الياء بخلاف نحو أحوي وأشقى فانه قدم الاعلال
في مثلها ووجد علة منع الصرف بعد الاعلال حاصلة لان الف احوي المنون ثابت تقديرا
فهو على وزن افعل فحذف تنوين الصرف لكن لم يعوض التنوين من الالف المحذوفة ولا من
حركة اللام كما فعل في جوار لان احوي بالالف اخف منه بالتنوين واما جوارٍ فهو بالتنوين
اخف منه بالياء والخفة اللفظية مقصودة في غير المنصرف بقدر ما يمكن تنبيها بذلك
على ثقله المعنوي بكونه متصفا بالفرعين الا ترى انك تقول خطايا وبرايا واداوي بالتنوين
اتفاقا لما انقلبت الياء الفا في الجمع الاقصى وكل غير منصرف منقوص حكم جواريها ذكرنا
ويجيء فيه الخلاف المذكور نحو قاض اسم امرأة وأعيل تصغير أعلى واذا جعل هذا النوع
اعني جوار وأعيل علما فهو نص يجعل حاله محكية لما كان في التنكير وذلك بانه يقدم منع الصرف
على الاعلال فيبقى الياء ساكنة في الرفع ومفتوحة في النصب والجر نحو جاءني جواري وقاضي
واعيلي بياء ساكنة ورايت جواري وقاضيَ واعيليَ ومررت بجواريَ وقاضيَ واعيلي بياء مفتوحة
في الحالين وانما قدم منع الصرف لان العلمية سبب قوي في باب منع الصرف حتى منع الكوفيون
الصرف بها وحدها في نحو قوله يفوقان مرادس في مجمع كما تقدم واما عند سيبويه والخليل
فحال نحو جوار واعيل علما كان او نكرة سواء واعلم انك اذا صغرت نحو احوي قلت أحيّ بحذف
الياء الاخيرة نسيا لكونها متطرفة بعد ياء مكسورة مشددة في غير فعل او جار مجراه كأحيّ والمجيّ
وقياس مثلها الحذف نسيا كما يجيء في التعريف ان شاء الله تعالى فسيبويه بعد حذفها
نسيا يمنع الصرف لانه بقي في اوله زيادة دالة على وزن الفعل وعيسى بن عمر يصرف
لنقصانه عن الوزن نسيا بخلاف نحو جوار وقاض لان الياء كالثابت بدليل كسرة الراء كما ذكرنا
فلم يسقط من وزن اقصى الجموع والاولى قول سيبويه الا ترى انك لا تصرف نحو يعد ويضع
علما وان كان قد سقط حرف من وزن الفعل وابو عمرو بن العلاء لا يحذف الياء الثالثة
من نحو أحيي نسيا بل يعلّه اعلال أعيل فذلك لان في اول الكلمة الزيادة التي في الفعل
وهي الهمزة بخلاف عطيّ تصغير عطاء فجعله كالجاري مجرى الفعل اعني المجيء في الاعلال
فأحيّ عنده كأعيل سواء في الاعلال ومنع الصرف وتعويض التنوين من الياء كما ذكرنا
وبعضهم يقول أحيوي في تصغير احوي كأسيود في تصغير اسود كما يجيء في التعريف ويكون

في الصرف وتركه كما يعلم على خلاف المذكور قوله التركيب شرطه العلمية وان لا يكون باضافة
ولا اسناد مثل بعلبك انما كان شرط التركيب العلمية لان الكلمتين معا تدخلان
في وضع العلم فيؤمن من حذف احدهما اذ العلمية كما قلنا تؤمن من النقصان ولولاها كان
التركيب عُرضة للانفكاك والزوال قوله وان لا يكون باضافة ولا اسناد لانه لو كان
باحدهما وجب ابقاء الجزئين على حالهما قبل العلمية كما يجئ في باب المبنيات وكان عليه
ان يقول ولا مع ما جزؤه الاخير قبل العلمية ليخرج نحو ان زيدا علما وكذلك نحو مازيد وتقول
ايضا وان لا يكون الثاني مما يبنى قبل العلمية ليخرج نحو سيبويه وخمسة عشر على فانا لا فصح
اذن مراعاة البناء الاول على ما يجئ في باب المبنيات قوله الالف والنون
ان كانا اسم فشرط العلمية كعمران او صفة فانتفاء فعلانة وقيل وجود فعلى
وفرقهما اختلف في رحمان وسكران وندمان اعلم ان الالف والنون انما تؤثران لمشابهتهما
الف التانيث الممدودة من جهة امتناع دخول تا التانيث عليهما معا وبقوات هذه الجهة
تسقط الالف والنون عن التاثير وتشابهها ايضا بوجوه اخر لا يضر فواتها نحو تساوي الصدرين
وزنا فسكر من سكران كحمر من حمراء وكون الزايدين في نحو سكران مختصين بالمذكر كما ان
الزايدين في نحو حمراء مختصان بالمؤنث وكون المؤنث في نحو سكران صيغة اخرى مخالفة
للمذكر كما ان المذكر في نحو حمراء كذلك وهذه الاوجه الثلثة موجودة في فعلان فعلى
غير حاصلة في عمران وعثمان وعطفان ونحوها ويشابهها ايضا بوجهين آخرين لا يفيدان
من دون الامتناع من التا ومما زيادة الالف والنون معا كزيادة زايدي حمراء معا
وكون الزايد الاول في الموضعين الفا فانه اجتمع الوجهان في ندمان وعريان مع انصرافهما
فالاصل على هذا هو الامتناع من تا التانيث وقال المبرد جهة الشبه ان النون كانت
في الاصل همزة بدليل قلبها اليه في صنعاني وبحراني في النسب الى صنعاء وبهراء
فليس بوجه اذ لا مناسبة بين الهمزة والنون حتى يقال ان النون ابدل منها واما
صنعاني وبحراني فالقياس صنعاوي وبهراوي كحراوي فابدلوا النون من الواو
شاذا وذلك للمناسبة التي بينهما الا ترى الى ادغام النون في الواو وجرأهم على
هذا الابدال قولهم في النسب الى اللحيتة والرقبة للحياني ورقباني بزيادة النون من غير
ان يبدل من حرف فزيادتها مع كونها مبدلة من حرف تناسبها اولى ثم انهم بعد اتفاقهم
على ان تاثير الالف والنون لاجل مشابهة الف التانيث اختلفوا فقال الاكثرون يحتاج
الى سبب آخر ولا يقوم بنفسها مقام سببين كالالف لنقصان المشبه عن المشبه به وذلك الآخر

اما العلمية

اما العلمية كعمران واما الصفة كما في سكران وذهب بعضهم الى انهما كالالف غير محتاجة
الى سبب آخر فالعلمية عنده في نحو عمران ليست سببا بل شرط الالف والنون اذ بها يمنع عن
زيادة التاء والوصف عنده في نحو سكران لا سبب ولا شرط والاول اولى لضعفهما فلا تقوم
مقام علتين ان كان غير صفة وانما شرط فيه العلمية ليؤمن بها عن دخول التاء كما ذكرنا
في التانيث بالتاء قوله او صفة فانتفاء فعلانة عطف باو على عاملين مختلفين عطف
صفة على كان وقوله فانتفاء على ان التقدير او ان كان صفة فشرطه انتفاء فعلانة
وليس هذا مما جوز المصنف مثله كما يجئ في باب العطف وقوله وقيل وجود فعلى والاول
اولى لان وجود فعلى ليس مقصودا بذاته بل المطلوب منه انتفاء التا لان كل ما يجئ منه
فعلى لا يجئ منه فعلانة في لغتهم الا عند بعض اسد فانهم يقولون في كل فعلانة جاء منه
فعلى فعلانة ايضا نحو عضيانة وسكرانة فيصرفون اذن فعلان فعلى وهذا دليل قوي على
ان المعتبر في تاثير الالف والنون انتفاء التا لا وجود فعلى فاذا كان المقصود من وجود
فعلى انتفاء التا وقد حصل هذا المقصود في رحمن لا بواسطة وجود رحمى بل انهم خصصوا
هذه اللفظة في باري تعالى فلم يطلقوه على غيره ولم يضعوا منه مؤنثا لامن لفظ اعنى بالتا
ولا من غير لفظه اعنى فعلى فيجب ان يكون غير منصرف فان قلت لانسلم ان وجود
فعلى مطلوب ليتطرق به الى انتفاء فعلانة بل هو مقصود بذاته لانه يحصل الوجود
مشابهة بين الالف والنون وبين الفي التانيث لكونه مؤنث هذا على غير لفظه
كما ان مذكرذاك على غير لفظه قلت هذا الوجه وان كان يحصل به بينهما مشابهة
الا انه ليس وجها للمشابهة ضروريا بحيث لا يؤثر الالف والنون بدونه بل الوجه الضروري
كما ذكرنا في التاثير انتفاء التا من دون وجود فعلى ثم نقول منع الصرف في رحمن اولى لان
الممنوع من الصرف مما هو على هذا الوزن وصفا في كلام العرب اكثر من المصروف
فثبت بهذا ان اشتراط انتفاء التاء اولى من اشتراط وجود فعلى والمخصم ان يقول
بل الصرف فيما يشك فيه هل عرفته العرب اولى لانه الاصل وهكذا الخلاف بينهم قايم
في فعلان صفة هل انتفى منه فعلانة اولا وهل وجد له فعلى اولا فبعضهم يصرف
لان الصرف هو الاصل وبعضهم يمنعه الصرف الا انه الغالب في فعلان وقد جاء عريان
في ضرورة الشعر ممنوع الصرف تشبيها بباب سكران قال كم دون بيشة من خرق ومن
علم كانه لامع عريان مسلوب وقد جاءت الفاظ تحتمل نونها الاصالة فيكون مصروفة
اذا سميت بها ويحتمل الزيادة فلا تنصرف نحو حسان وقبان فاما من الحسن والقبن فيصرفان

الا بد في الاعلم انصراف رمان وغثمان بتجرده انتفاء التاء منه

واما من الحسن والقبح فلا يصرفان وكذا الحوشيطان ورمان قال الاخفش اذا سميت
بأصيلال منعت الصرف لان اللام بدل من النون كما تصرف اذا سميت بعراق
اذ الهاء بدل من الهمزة قوله ومن ثم اختلف في رحمن يعني ومن اجل الاختلاف في الشرط
فمن قال الشرط انتفاء فعلانة لم يصرفه في قولك الله رحمن رحيم لحصول الشرط اذ لم يجئ
رحمانة ومن قال الشرط وجود فعلى حرفه اذ لم يجئ رحمى ولم يختلف في منع سكران لحصول
الشرط على المذهبين ولافي حرف ندمان لانتفاء الشرط على المذهبين قوله
وفي الفعل شرطه ان يختص بالفعل كشتم وضرب او يكون اوله زيادة كزيادة
غير قابل للتاء وهو لم امتنع احمر وانصرف يعلم فعل مختص بالفعل ولم يات في الاسماء
الا اجيا كحوبقم وكوشلم بيت المقدس وكلاما في كلام العرب او منقولا عن الفعل كحو
شمر لفرس وبذر لماء وعثر لموضع وخضم لرجل فاصل هذه كلها افعال فعلى هذا كحو يزيد
ويشكر ونرجس خواص لعدم هذه الاوزان في اجناس اسماء العربية فيزيد ويشكر في الاسماء
منقولان ونرجس اعجمي وكحو تنضب ويرمع واعصر واصبع وتذر، واتئد من الغالبة في الفعل
واما فعل فمن الخواص اذ لم يات فعل في اسماء الاجناس الا دئل لدويبة وقيل ان العرب
قد تنقل الفعل الى اسماء الاجناس وان كان قليلا كقوله صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى
نحاكم عن قيل وقال وقولهم لطائر شمر والاخر تنوط لتسويطه عشه فيجوز في دئل لمعنى دويبة
او يكون منقولا عن فعل مالم يسم فاعله من قولهم دؤل فيه اي اسرع والدال لان مشي سريع
واما دئل علما فيجوز ان يكون من ذلك ويجوز ان يكون من ذال والتقدير دالة النقل الى العلم
كما قيل شمس بن مالك فيكون في دئل علما الوزن والعدل مع العلمية وان صح ما نقل ان الوعل
لغة في الوعل والزيم بمعنى الاست شاذ قوله او يكون اوله زيادة كزيادة اي اول وزن
الفعل الذي في الاسم زيادة كزيادة الفعل من حروف اتين وغيرها فاولق المشتق منه
مالوق بهما شاذان اذا حمي به انصرف لان الهمزة اصلية وكذا ايقق علما لكونه ملحقا بجعفر
كمهدد فالهمزة اصلية ولو كان افعل لوجب الادغام كاشتد واحب واما ألبب
علما فممنوع من الصرف لكونه منقولا عن جمع لب والفك شاذ ولم يات في الكلام فعلل
حتى يكون ملحقا به ونون نخشل اصلية لصرفه مع العلمية والنحاة قالوا في موضع قول الملص
او يكون اوله زيادة كزيادته او يغلب عليه اي يكون ذلك الوزن في الافعال اكثر منه
في الاسماء حتى يصح ان يقال وزن الفعل فيضاف الى الفعل اذ لو غلب الوزن في الاسماء
او تساوى فيه الاسم والفعل لم يقل انه وزن الفعل والذي حمل المصنف على مخالفتهم

شيئان

شيئان آحدهما انه رأى فاعل في الافعال اغلب ولو سميت بخاتم لانصرف اتفاقا ولو
كان الغلبة في الافعال معتبرة لم ينصرف والدليل على غلبته في الافعال اتى باب
المفاعلة اكثر من ان يحصى والماضي منه فاعل وفاعل الاسمي اقل قليل كخاتم وعالم وشاشم
والثاني انه رأى اتى كحو احمد واحمر لا ينصرف وعندوان هذا الوزن في الاسم اكثر منه
في الفعل قال لان كل فعل ثلاثي ليس من الالوان والعيوب يجئ منه افعل فعلاء كاحمر واعور
وكلاهما اسمان واما افعل الفعلي فلم يجئ منه الا ماضيا للافعال من بعض الافعال الثلاثية
كاخرج واذهب لامن كلها فلم يسمع كحو اقتتل وانصر ولذا رد على الاخفش قياس احب
واخال واظن واوجد وازعم على اعلم واري قال ويجئ افعل ماضيا للافعال من غير ما جاء منه فعل
ثلاثي قليلا كاشحم والحم وقوله افعل فعلاء لم يجئ من جميع الافعال الثلاثية بل جاء على ما اقتر
انت من مذهب البصريين وهو ان افعل التعجب فعل ومن كل ما يجئ منه افعل التفضيل
الاسمي يجئ افعل التعجب الفعلي والذي جاء في فعل يفعل بفتح العين وفعل يفعل بكسر العين
في الماضي وفتحها في المضارع من حكاية النقس في المضارع كحو اذهب واحمد ويزيد على افعل
فعلاء اذ لا يجئ من غير باب فعل يفعل الا قليلا كاشيب على ما يجئ في التعريف
ان شاء الله تعالى لكن الانصاف ان الغلبة في افعل الفعلي ليست بظاهرة اذ كون
الوزن غالبا في احد القبيلين لا يمكن الحكم به الا بعد العلم بجميع اوزان القبيلين وهو
امامتعذر او متعسر ولا سيما على المبتدي فلا يصح ان يجعل الغلبة شرط وزن الفعل
وفيه نظر اذ ربما يمكن معرفة ذلك بمجرد كون ذلك الوزن قياسا في احدهما دون الآخر
كما نعرف مثلا ان افعل في الفعل مثلا قياس في الامر من نفعل الكثير الغالب كاذهب
واحمد وليس في الاسم قياسا في شئ كاصبع وايضا كون الوزن خاصا باحد القبيلين
وهو القائل به في كحو شمر وضرب لا يمكن الا بالاحاطة بجميع اوزان القبيل الآخر وهو
متعذر او متعسر وانما اشترط في وزن الفعل تصديره بالزيادة المذكورة لكون هذه
الزيادة قياسية في جميع الافعال المتصرفة دون الاسماء اذ لا فعل متصرف الا وله
مضارع ولا يخلو المضارع من الزيادة في اوله واما غير المتصرف كنعم وبئس وعسى
فاقل قليل فصارت هذه الزيادة لاطرادها في جميع الافعال دون الاسماء اشد
اختصاصا بالفعل فجرت الوزن وان كان مشتركا كما فعل الى جانب الفعل
حتى صح ان يقال هو وزن الفعل وايضا فان هذه الزوائد في الفعل لا يكون الا لمعنى
واما في الاسماء فقد يكون لمعنى كاحمر وافضل منك وقد لا يكون كاربب وافكل

وابدع فكانها لم تزد فيها فصارت بالفعل اشهر واخص لان اصل الزيادات
ان تكون لمعنى وانما اشترط مع هذا الشرط ان لا يكون الوزن مما يلحقه التاء ينث
ولا يكون عُرضة له لان الوزن بهذه التاء يخرج من اوزان الفعل اذ الفعل لا يلحقه
هذا التاء فكما يخرج الزيادة المصدرة الوزن الى جانب الفعل يخرجه التاء الى جانب
الاسم لاختصاصه بالاسم ويترجح التاء في الجر اذ الوزن في الاسم فانصرف ارمل
ويعمل مع الوصف الاصلي السليم من الخلل والوزن المشروط بتصدر الزيادة كجواز
الحاق التاء نحو ارملة ويعلة واما الحاق التاء باسود في الحية فلا يضر لان هذه اللحاق
عارض بسبب غلبة هذا اللفظ في الاسماء والاصل ان يقال في مؤنثه سوداء
هذا والاوزان الخاصة بالفعل كثيرة نحو استفعل واستفعل واستبرق اجمع
ومنها تفاعل وتفوعل ودحرج وخرج وافتعل وافتعل وكذا انفعل وانفعل
وغير ذلك واذا سميت بزحلس بكسر النون وترتب بضم التاء الاولى فالحرف واجب
لعدم الوزن والزيادة المذكورة شرط الوزن فلا تؤثر من دون المشروط ولم يصرفهما
الزجاج نظرا الى وزنيهما المشهورين اعني زحلس على وزن نقرب وترتب على وزن
تقتل واذا غير وزن الفعل عما كان عليه فان كان بابدال الزيادة المعتبرة في اول
الوزن حرفا آخر كهراق ومهراق فانه لا يغير ذلك بوزن الفعل وان كان الهاء لالحاق
له بالفعل كالهمزة وذلك لعدم لزوم ذلك الابدال لان الاكثر في الاستعمال اراق
وارق وان كان التغيير بغير ذلك فان كان بعد التغيير الزيادة المصدرة المعتبرة حاصلة
فلا تضر ذلك التغيير ايضا لانها تخرج وزن الفعل ويدل عليه نحو يعد ويهب وكذا المحذوف
العين كتقل وبيع ويخف من قولك لم تقل ولم تبع ولم تخف وكذا المحذوف اللام نحو
يخش ويرم ويغز وكذا اخش وارم واغز لان همزة الوصل بالفعل ايضا اخص لانها
مطردة في الفعل اذ لا فعل ثلاثي متصرف الا وقياس امره ان يكون بهمزة الوصل وكونها
وقل اصله الهمزة لو لم يتحرك في المضارع ما بعد حرف المضارعة فاذا سميت بفعل محذوف
العين او اللام للجزم او الوقف ردت المحذوف لان سقوطه انما كان للجزم والوقف
الجاريين مجراه والجزم لا يكون في الاسماء تقول في المسمى بتقل واخش جاءني يقول اخشى
وكذا في المسمى بقل وبع جاءني قول وبيع وان لم يكن في التغير الزيادة المعتبرة المصدرة
وكان التغيير لازما كالمسمى بقل وبع وعدا وبقيل وبيع لم يعتبر الوزن الغائيت الاصلي
تقول جاءني قتل وبيع وقتل وبيع جاءني قول وبيع وخاف وان لم يكن التغيير لازما كما يقال

في علم

في علم علم فهو عند سيبويه يصير ايضا بالوزن كما في رد وبيع وقال المبرد ان كان التغيير
قبل النقل اخل بالوزن لانه لا يجامع اذن العلمية واما ان كان بعد النقل والتسمية
كما اذا سمي بعلم ثم خفف فالوزن معتبر لانه جامع الوزن العلمية وزوال الوزن يكون
فيه عارضا غير لازم واما التغيير في الاول فهو في العلمية لازم اذ لا يصادفه الوزن
العلمي الا مخففا هذا واعلم ان الوزن المشترك بين الاسم والفعل الذي لا اختصاص
له بالفعل بوجه لا يؤثر مطلقا خلافا لليونس فانه اعتبر وزن الفعل مطلقا سواء
غلب على الفعل اولم يغلب فمنع الصرف في نحو جبل وعضد وكتف وجعفر وخاتم
اعلاما واعتبره عيسى بن عمر بشرط كونه منقولا عن الفعل نحو كعب واستدل بقوله
انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني والجواب انه ان كان علما
لمحكي لكون الفعل سمي به مع الضمير فيكون جملة كزيد في قوله تبثت احوالي بني يزيد
ظلما علينا لهم فديد وان لم يكن علما فهو صفة بموصوف مقدر اي انا ابن رجل جلا امره
اي انكشف او جلا الامور اي كشف وفيه ضعف لان الموصوف بالجمل لا يقدر
الا بشرط تذكره في باب الصفة واما بغير ذلك فقليل نادر ولا سيما اذا لزم فيه
اضافة غير الظرف الى الجملة قوله وما فيه علمية مؤثرة اي انكر صرف لما تبين
من انها لا تجامع مؤثرة الا ما هي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل
وهما متضادان فلا يكون الا احدهما فاذا نكر بقي بلا سبب او على سبب
واحد يعني بكون العلمية مؤثرة ان يكون منع حرف الاسم موقوفا عليها وذلك
على ثلثة اضرب لانها اما ان تكون سببا لا غير او شرطا لا غير او شرطا وسببا معا فالاول
في موضعين اتفاقا احدهما ان تكون مع العدل في اسم لم يوضع الا علما كعمر وقطام في تميم
والثاني ان يكون مع الوزن سواء كان الاسم ممنوع الصرف قبل العلمية كاحمر او لا كاصبع
واثمد ويزيد ويشكر وفي موضعين على الخلاف الاول باب مساجد علما فان العلمية
سبب فيه عند ابي علي والجزولي والسبب الثاني عند ابي علي شبه العجمة وعند الجزولي
عدم النظير في الاحاد وليست سببا عند المصنف لاعتبار الجمع الاصلي فيكون
اذن نحو ثمان ورباع علمين منصرفا عند المصنف غير منصرف عند غيره واما سراويل
علما فعند سيبويه فيه العلمية والتانيث المعنوي وقد ذكر لكن التانيث اغلب
فلذلك اعتبر كما مر في التانيث فقال سراويل كعقرب اذا سمي به وعند الجزولي فيه العلمية
والتانيث والعجمة وعدم النظير وكان القياس يقتضي ان لا يؤثر العلمية عنده لحصول

الاكتفاء بالعجمة الجنسية عنده وعدم النظير لكن عادته ان يلغي سببا فنقول في حمراء
علما سببان الثاني من الموضعين كل عدل كان قبل العلمية ممنوع الصرف
نحو مثنى وثلث فالاخفش وابو علي واكثر النحاة يصرفونه لزوال الوصف بالعلمية
وزوال العدل ببطلان معنى العدد وذهب الجرمي وابن باشاذ الى منع صرفه
اعتبارا للعدل الاصلي مع العلمية وهو قياس قول سيبويه في احمر المنكر بعد العلمية
ولا تنافي بين العدل والعلمية بدليل عمر واما آخر وجمع علمان فغير منصرف عند سيبويه
اعتبارا للعدل الاصلي مع العلمية وكذا كل ما فيه العدل كما ذكرنا عند هم واما ان سميت
بفضل من حوكل الفضل فانها تنصرف اذ لا عدل في الاصل والاخفش والكوفيون
يصرفون آخر وجمع وكل اعلاما اذ العلمية وضع آخر وقول سيبويه الاقرب لان العدل
امر لفظي وبالعلمية لم يتغير اللفظ وعكس سيبويه الامر في سحر اذا سمي به غيرما وضع له
اولا من ظرف زمان او ظرف مكان او رجل او غيره فجعله منصرفا وبعد ذلك لظهور
فعل في باب العدل نحو عمر وزفر وكل عند هم بخلاف فعل والثاني وهو كون العلمية
شرطا لا غير في موضع واحد على الخلاف وهو الالف والنون فان العلمية شرطها عند
بعضهم في الاسم نحو عمران وعثمان لانها يمتنع بها من التاء فتشابه الف التانيث فيقوم
مثلها مقام سببين وعند الباقيين العلمية سبب معها كما مر والثالث اعني ان تكون
العلمية شرطا وسببا معا في اربعة مواضع اتفاقا في المؤنث بالتاء لفظا او تقديرا وفي
الاعجمي وفي المركب وفي ذي الالف الزائدة المقصورة وحال العلمية غير المؤثرة على ضربين
اما ان لا تجامع السبب وذلك مع الوصف على ما ذكره المصنف وقد ذكرنا انها تجامعه
لكن الوصف لا يعتبر معها واما ان تجامع ولا تؤثر وهو اذا كان مع الف التانيث
نحو صحراء وبشري خلافا للجرولي فانه لا يلغي سببا فهذا حال العلمية في جميع باب ما لا ينصرف
رجعنا الى شرح كلام المصنف فنقول انما انصرف كل ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر لان جميع
ما العلمية المؤثرة شرط فيه فقط او شرط وسبب معا خمسة اشياء التانيث بالتاء والعجمة
والتركيب والالف المقصورة الزايدة والالف والنون في الاسم فلو فرضنا اجتماعها
في اسم مع استحالة مجامعة الالف المقصورة للالف والنون واقصى ما يمكن اجتماعه
من هذه العلمية والتانيث والعجمة والتركيب والالف والنون كما في اورشليم لكان يزول
تاثير الجمع بزوال العلمية لان المشروط لا يؤثر بدون الشرط وجميع ما العلمية المؤثرة سبب فيه
ثلثة اشياء العدل والوزن وشبه العجمة او عدم النظير في الآحاد في باب مساجد

على

على الخلاف المذكور ولا يجتمع اثنان منها مع العلمية المؤثرة لوجهين الاول ان كل واحد
منها يضاد الاخيرين لان اوزان العدل اما فعال او مفعل او فعل او فعل او فعال
كثلاث ومثلث واخر وسحر وامس عند تميم وقطام عند هم ايضا وليس شئ منها وزن
الفعل ولا اوزان الجمع الا قصى وليس الجمع ايضا من اوزان الفعل الثاني انه لو لم تضاد
الثلثة ايضا لم تجتمع مع العلمية المؤثرة اثنان منها اذ العلم يكون اذن منقولا اما اجتمع
فيه اثنان منها فلم يكن العلمية الطارية مؤثرة لاستقلالهما بمنع الصرف قبل ورود
العلمية فاذا ثبت انه لا يجتمع مع العلمية المؤثرة اثنان منها ثبت انه لا يكون معها الا
واحدا فاذا نكر ذلك الاسم بقي على سبب واحد فيصرف ايضا هذا غاية ما يمكن ان يتعلل
للمشية قول المصنف ويمكن ان يركب عدم التضاد وبين العدل والوزن كما قلنا في قبل
وكما يمكن ان يقال في اصمت علم المكان التفضيل اصله أصمت بضمتين فعدل الى صمت
في حال العلمية ولم تطرأ العلمية فيه على وزن الفعل والعدل حتى يقال ليست لمؤثرة
لاستقلالهما بالتاثير دونها لانه انما عدل علما كما قلنا في شمس بن مالك فاذا نكر شكله
بقي فيه العدل والوزن فلا ينصرف لان العدل وان حصل فيه لاجل العلمية لكنه لا يخرج
العلم اذا نكر عن صيغته ومن اين له ان صيغة العدل محصورة فيما ذكر من الاوزان بهذا
كله ان قلنا ان العلم بعد التنكير لا يعتبر اصله كما هو مذهب الاخفش وان اعتبرنا كما هو مذهب
سيبويه السبب الاصلي الذي الغيناه لاجل العلمية قلنا في ثلث ومثلث وبابهما
انها لا ينصرف لاعتبار الوصف الاصلي مع العدل كما في احمر وفرق بعضهم بين هذا الباب
وبين باب احمر بان قال الوصف ههنا لا يثبت من دون العدد وقد زال العدد
بالتسمية ولا يرجع بعد التنكير اذ معنى رب ثلث رب مسمى بهذا اللفظ بخلاف احمر المنكر
فانه لا منع ان يكون معنى رب احمر رب مسمى بهذا اللفظ فيه الحمرة والذي يقوى عندي
ان الزايل بالكلية لا يعتبر وصفا كان او غيره في باب احمر كان او في غيره وسياتي تمام
الكلام عليه في موضعه وقياس قول سيبويه في احمر ان ينصرف أخر وجمع بعد التنكير لانهما من باب
افعل التفضيل كما ذكرنا وسياتي ان افعل التفضيل لا يعتبر فيه الوصف بعد التنكير ولو انكر
سحر بعد التسمية فالواجب الصرف لانه لا علمية فيه اذن ولا عدل اذ العدل انما ثبت له
قبل التسمية به كلون المراد به سحر يومك وكذا امس رفعا عند بني تميم واذا نكرت نحو مساجد
بعد التسمية به فهو غير منصرف عند الاكثرين اما عند المصنف فلانه يعتبر الجمع الاصلي
مع العلمية التي ظاهرها مناقض له فكيف لا يعتبره بعد التنكير واما عند الجرولي فلسبب واحد

وهو تتميم عدم التنظير في الاحاد ويشبه سيبت اخر يعني الجمع اذ لفظه لفظ ونسب ابو علي الى الاخفش
انه لا يصرف بعد التنكير ايضا ويفرق بينه وبين احمر بان علامة الجمع باقية فيه بعد التنكير بخلاف
احمر اذ مثل هذا الوزن قد يكون غير صفة كعاقر وعاقل وقال العبدي لا فرق بينه
وبين احمر والاخفش للاخفش في ترك حرفه وقوله الجزولي اولي واذا نكرت سراويل بعد
التسمية فهو عند المبرد كمساجد اذ هو جمع سروالة وقياس قول سيبويه ايضا ترك
الصرف اذ هو اعجمي تحمل على موازنه كما كان قبل التسمية وكذا قياس قول الجزولي اعتبر
فيه عدم النظير والعجمة الجنسية كما اعتبرها قبل العلمية ومن حرفه قبل التسمية يصرفها
ايضا بعدها واما الكلام في احمر بعد التنكير فسيجئ ومثله فعلان الصفة اذا سمي به
ثم نكر سواء يصرفه الاخفش خلافا لسيبويه وقال الاخفش لو سميت باسم مركب اخر
غير ذي الف التانيث او الجمع الاقصى نحو معدي صحراء ومعدي مساجد ثم نكرته
حرفته لان الاسم الاخير بعد التسمية صار جزء الكلمة فليس بمجموع الكلمة اذن الف
التانيث ولا الجمع الاقصى حتى يمتنعا عن الصرف بعد التنكير والاخرون لم يصرفوهما بعد
التنكير نظرا الى افراد هما وقول الاخفش قوي قوله مؤثرة حال و مفعول يجامع ما و
يعني بما هو شرط فيه التانيث بالتاء والعجمة والتركيب والالف والنون في الموضوع
اسما قوله الا العدل استثنى مما بقي من المستثنى منه المقدر الذي استثنى منه لفظة ما بعد
استثنا نحو اي لا تجامع سببا غير السبب الذي هي شرط فيه الا العدل فكلا المستثنين
من ذلك المقدر نحو قولك ما ضربت الا زيدا الا عمرو اي ما ضربت احدا غير زيد الا عمرو
فالعلمية المؤثرة لا تجامع اربعة اشياء مع الاربعة الاشياء وهي شرط فيها وتجامع العدل
والوزن وليست شرطا فيهما بل سبب معهما قال كانت في اسم واحد مع الاربعة
الاول كاذربيجان فاذا نكر بقي بلا سبب لزوال شرط الاربعة الاسباب وكذا ان كانت
مع اثنين او ثلثة من الاربعة وان كانت مع العدل او الوزن قال ولا يمكن ان يكون
معهما معا التضاد بينهما فلا يكون الا مع احدهما كما في نحو عمر واحد فاذا نكر الاسم بقي على سبب
واحد قال وانما قلت بهما متضادان ليصح الكلي بكون كل ما فيه علمية مؤثرة منصرفا
بعد التنكير اذ لو لم يتضادا وجاز اجتماعهما مع العلمية المؤثرة في اسم لكان ذلك الاسم غير
منصرف بعد التنكير لبقاء السببين المستغنيين عن العلمية المؤثرة واما بيان تضادهما
فما تقدم واعترض على قوله بان قيل لم يكن محتاجا الى هذا الاحتراض اذ لو لم يتضادا ايضا
واجتمعا في اسم لم يكن العلمية مؤثرة معهما اذا كانت العلمية اذن طارية عليهما بعد استقلالهما

بالتاثير

حكمي

بالتاثير والجواب عن الاعتراض منع وجوب الطرآن العلمية على الوزن والعدل اذن كما ذكرنا
في اصمت والاعتراض الحق ان يمنع التضاد بينهما وذلك يمنع حمراء وزان العدل فيما
ذكر قبل على ما بيناه قوله وخالف سيبويه الاخفش في مثل احمر علما ثم نكر اعتبارا
للصفة بعد التنكير ولا يلزمه باب حاتم لما يلزم من اعتبار المتضادين
في حكم واحد قوله اعتبارا منصوب على انه مصدر لقوله خالف سيبويه اذ معناه اعتبر
سيبويه دون الاخفش قوله ولا يلزمه باب حاتم هذا جواب عن الزام الاخفش لسيبويه
في اعتبار الصفة بعد زوالها وتقريره ان الوصف الاصلي لو جاز اعتباره بعد زواله
لكان حاتم علما غير منصرف اذ فيه العلمية الحالية والوصف الاصلي فاجاب المصنف
عن سيبويه بان هذا الالزام لا يلزمه لان في حاتم ما يمنع من اعتبار ذلك الوصف الزايل
بخلاف احمر المنكر وذلك المانع اجتماع المتضادين وهما الوصف والعلمية اذ الوصف
يقتضي العموم والعلمية الخصوص وبين العموم والخصوص تناف قوله في حكم واحد
يعني به الحكم بمنع الصرف لانك يحتاج في هذا الحكم الى اجتماع سببين فيكون قد جمعت
المتضادين في حالة واحدة ولو لم يكن اعتبار المتضادين في حكم واحد جاز اذ لا يلزم اجتماعهما
في حالة واحدة كما اذا حكمنا بجمع احمر على حمر لان اصله صفة وعلى احامر لاجل العلمية فقد حصل
في هذه اللفظة متضادان لكن بحكمين فلم يجتمعا في حالة فاذا نكرا حمرا فانه يصح اعتبار الوصف
وليس معنى الاعتبار انه يرجع معنى الصفة الاصلية حتى يكون معنى رب احمر رب
شخص فيه معنى الحمرة بل معنى رب احمر رب شخص مسمى بهذا اللفظ سواء كان اسود
او ابيض او احمر فمعنى اعتبار الوصف الاصلي بعد التنكير انه كالثابت مع زواله
لكونه اصليا وزوال بانقياده وهو العلمية فصار اللفظ بحيث لو اراد مريد اثبات

للعدم من حكم

معنى الوصف الاصلي فيه جاز بالنظر الى اللفظ لزوال المانع هذا والحق ان اعتبارها زال
بالكلية ولم يبق منه شئ باي تاويل كان خلاف الاصل اذ من وجه لا يؤثر لمجرد كونه موجودا
فالاولى ان يقال ان اعتبر لمعنى الوصف الاصلي في حالة التسمية كما لو سمي مثلا
باحمر من فيه حمرة وقصد ذلك ثم نكر جاز اعتبار الوصف بعد التنكير لبقائه في حال العلمية
ايضا لكنه لم يعتبر فيها لان المقصود الاهم في وضع الاعلام المنقولة غير ما وضع له اللغة
ولذلك تراها في الاغلب مجردة عن المعنى الاصلي كزيد وعمرو وقليلا ما يلمح ذلك
وان كان لم يعتبر في وضع العلم الوصف الاصلي بل قطع النظر عنه بالكلية كما لو سمي
باحمر اسود واشقر لم يعتبر بعد التنكير ايضا وقال الاخفش في كتاب الاوسط ان خلافه

الى زوال المانع

في نحو احمر انما هو بمقتضى القياس واما السماع فهو على منع الصرف هذا كله في افعل فعلاء
وكذا افعلان فعلى واما افعل التفضيل نحو اعلم فانك اذا سميت به ثم نكرته وان كان مجردا
من التفضيلية انصرف اجماعا ولا يعتبر فيه سيبويه الوصف الاصلي كما اعتبر في نحو احمر
وان كان مع من لم يصرف اجماعا بخلاف من الاخفش كما كان في احمر اما الاول
فلضعف افعل التفضيل في معنى الوصف ولذا لا يعمل في الظاهر كما يعمل افعل فعلاء
فاذا جرد مع من التبس بافعل الاسمي الذي لا معنى للوصف فيه كافكل وابدع و
لا يظهر فيه معنى الوصف واما افعل فعلاء فلثبوت عمله في الظاهر قبل العلمية واشعاره
لفظه بالالوان والحلى الظاهرة في الوصف يكفي في بيان كونه موضوعا صفة فاذا
اتصل افعل بمن تميز عن نحو افكل وظهر فيه معنى التفضيل الذي هو وصف واما الثاني
فانما وافق الاخفش سيبويه في منع الصرف مع من لظهور وصفه اذن كما ذكرنا والكون
من مع مجروره كالمضاف اليه ومن تمام افعل التفضيل من حيث المعنى الوضعي فلو نون
لكان الثاني متصلا ومنفصلا لان التنوين يشعر بالانفصال بسبب وجود علامته
للوصف اعني من بخلاف باب اجر لتجرده عن العلامة الدالة على الوصف ولو سميت
رجلا باجمع الذي يؤكد به ثم نكرت حرفته البتة اجماعا لكونه في معنى الوصف اخفى من
افعل التفضيل لانه صار بمعنى كل قبل العلمية وانجى عنه معنى الوصف على ما تقدم
في جمع هذا حكم جميع ما لا ينصرف في حال العلمية وبعدها ثم اعلم ان التصغير يخل من اسباب
منع الصرف بالعدل عن وزن الي آخره لانه يزول الوزن المعدول اليه بالتصغير
وذلك الوزن مراعي في العدل اذ العدل امر لفظي وكذا الجمع الاقصى يخل بالتصغير
لوجوب رده الى واحده فيقال في رباع ومساجد رُبَيع ومُسَيجِد ولو سميت بالجمع المذكر
ثم صغرته انصرف ايضا لزوال علامة الجمع ووزنه المعتبر واذا صغرت سراويل علما
لم ينصرف لان التصغير لا يذهب بالتاء بنيت المعنوي الذي يكون فيه فيكون كعناق
اذا نكر بعد التسمية به ويخل بالتصغير وزن الفعل ايضا ان لم يكن اوله زيادة كزيادة
الفعل كخصيصم ودحيرج في خصم ودحرج واما ان كان اوله زيادة كزيادته فان التصغير
لا يزيله كما تقول في تصغير احمد وترجس ويشكر وتغلب احيمد وترجيس ويشيكر وتغيلب
لانه على وزن مضارع فنعل نحو بيطر يبيطر واما ان عرض الوزن في المصغر ولم يكن
في المكبر كما تقول في تضارب علما تضيرب وفي يخلي تخيلي لا يعتبره لعروضه
والاكثرون يعتبرونه لان التصغير وضع مستأنف قال بعضهم يعتبر الوصف

العارض

العارض في التصغير لكونه بناء مستأنفا كما اعتد بالوصف العارض في نحو
مثنى وثلث لكونه وضعا مستأنفا فلا ينصرف او يؤيد تصغير او ور للوزن والوصف
العارض في التصغير والدليل على عروض الوصف في التصغير قولهم غليمون وجيلون
في جمع مصغر غلام ورجل قال فكان القياس ان ينصرف العلم في نحو حميزة تصغير حمزة
لعروض الوصف المنافي للعلمية الا انه لما لم يكن ظاهرا في التصغير لم يعتد به والدليل
على خفاء معنى الوصف في المصغر عدم جريه فلا يقال شخص رُجَيل وفيما قال نظر كما ذكرنا
اذ لو لم يكن ظاهرة لم يعتد بها في ادير والاولى ان يقال لانا في بين الوصف والعلمية
لان الوصف المعتبر في باب منع الصرف هو الذي وضع صحيح التبعية لما يختص الذات
البهمة المدلول عليها كما ذكرنا قبل وذلك لان الفرعية انما تتبين في مثل هذا الوصف
وهي المطلوبة في غير المنصرف واما الثاني بين الوصف والعلمية فقد ذكرنا ما عليه
واما الالف والنون فنقول ان بقي الالف في التصغير كما كان فلا يخل التصغير بهما
نحو سكيران وعثيمان في سكران وعثمان وان انقلب ياء كما تقول في سلطان علما سليطين
فانه يخل بهما ومعرفة ما يقلب الفه مما لا يقلب تبين في التصريف في باب التصغير فعلى
هذا التصغير يخل بالعدل عن وزن وبالجمع مطلقا وبالالف والنون والوزن من وجه
دون وجه ولا يخل بالوصف والعلمية والتأنيث والتركيب والعجمة قوله وجميع الباب
بالالف واللام والاضافة ينجر بالكسر اي كان بدونهما ينجر بالفتح فصار بهما ينجر بالكسر
اعلم ان من ذهب في منع غير المنصرف الكسر الى انه لاجل تبعية التنوين المحذوف
لمنع الصرف قال لم يحذف الكسر مع اللام والاضافة لانه لم يحذف التنوين مهما المنع
الصرف حتى يتبعها الكسر بل حذفت لانها لاجتماعهما اذ التنوين دليل تمام الاسم واضافته
مشعرة بعدم تمامه فتنافيا واما تنافر اللام والتنوين فقد مر في بيان نوني المثنى
والمجموع ويجوز ان يقول لما عاقبت اللام والاضافة التنوين صارتا كالعوض منه فكانه
ثابت فلم يحذف الكسر ومن لم يقل بتبعية الكسر للتنوين قال لم يحذف مع اللام والاضافة
لانهما من خواص الاسماء فترجح بهما جانب الاسمية فضعف شبه الفعل فكانه ليس فيه
علتان من تسع فدخله الكسر فعلى هذا صار الاسم بهما منصرفا وعلى الوجه الاول
هو باق على حاله من عدم الانصراف لاسبق الاسم وقد ذكرنا هل يكون الاسم بهما
منصرفا او باقيا على عدم الانصراف في اول باب ما لا ينصرف ويرد على الثاني ان كون
الاسم فاعلا ومفعولا ومضافا اليه يحرف جر ظاهر ومقدر من خواص الاسم ايضا

ولا يعود الكسر فالاول اولى **المرفوعات** هو ما اشتمل على علم
الفاعلية قدم المرفوعات على المنصوبات والمجرورات لان المرفوع عمدة الكلام
كالفاعل والمبتدا والخبر والباقي محمول عليه نحو المنصوب في الاصل فضلة لكن يشبه
بها بعض العمد كاسم ان وخبر كان واخواتها وخبر ما ولا والمجرور في الاصل منصوب
المحل كما تقدم تحقيقه قوله هو ما اشتمل ذكر الضمير مع رجوعه الى المؤنث اي المرفوعات
نظرا الى خبر الضمير اعني ما لان المبتدا هو الخبر فيجوز مطابقة المبتدا المكنى به للمعود
اليه ومثل قولهم من كانت امك وتعني باشتماله على علم الفاعلية تضمنه اياه بحيث
يكون علم الفاعلية لحد اجزائه وتعني بعلم الفاعلية الضم والالف والواو والدالة
على الفاعلية والابتداء والخبر وما جرى مجراها فكل ما فيه احد هذه الاشياء مرفوع
وان لم يكن فاعلا كالمبتدا وخبر ان واسم كان واسم ما ولا المشبهتين بليس وخبر لا
التي لنفي الجنس اذا دل كل واحد منها على كون الاسم الذي هو في آخره عمدة الكلام فكل
ما فيه احد هذه الاشياء مرفوع والاولى على ما اخترناه قبل ان يقال المرفوعات
ما اشتمل على عمدة الكلام علم العمدة لان الرفع في المبتدا والخبر وغيرهما من المعدلين
بالمحمول على رفع الفاعل كما بيناه بل هو اصل في جميع العمد على ما تقرر قبل **قوله**
فمنه الفاعل فهو اسند الفعل اليه او شبهه فقدم عليه على جهة
قيامه به نحو قام زيد وزيد قايم ابوه **ومنه** الفاعل اي مما اشتمل على علم
الفاعلية وقال بعد ومنها المبتدا والخبر حملا على معنى ما انما قدم الفاعل على سائر المرفوعات
بناء منه على انه اصل المرفوعات ولهذا سمي الرفع علامة الفاعلية وقد ذكرنا
ما عليه **قوله** ما اسند قد عرفت في حد الكلام معنى الاسناد ولم يقل ما اخبر بالفعل
عنه ليدخل فيه فاعل الفعل الانشائي نحو بعت وهل ضرب زيد نحو **قوله** او شبهه
يعني به اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل ولم يقل
او معناه فيدخل فيه الظرف والجار والمجرور المرتفع بهما الضمير في نحو زيد قدامك او في الدار
او الظاهر نحو زيد قدامك غلامه لكون الرافع في الحقيقة عنده الفعل او اسم الفاعل المقدر
خلافا لمن قال انه الظرف والجار والمجرور كما يجيء في باب المبتدا **قوله** وقدم الضمير فيه للفعل
او شبهه وفي عليه لما واحترز بقوله وقدم عليه عن المبتدا لان نحو زيد في قولك زيد قام
مسندا اليه قام لان قام خبر عنه والمسند اليه هو المخبر عنه في الحال او الاصل كما مر
في حد الكلام فكل خبر يرفع ضمير المبتدا يجوز ان يقال هو المسند الى المبتدا او ان يقال

هو

هو مسند الى ذلك الضمير والمجموع مسند الى المبتدا وكل خبر رافع لغير ضمير المبتدا
فهو مع مرفوعه مسند الى المبتدا وكل خبر غير رافع لشئ كالجواد فهو وحده مسند
الى المبتدا نحو انت زيد ان قيل فالمبتدا في قولك قايم زيد يدخل في حد الفاعل لان
المسند قدم قلت هو مؤخر تقديرا فتقديمه كلا تقديم **قوله** على جهة قيامه به اي
قيام الفعل او شبهه والضمير في به لما اي على طريقة قيامه به وشكله سواء كان قائما
او لا يقال علمت هذا العمل على وجه عملك اي وعلى جهته اي على طرزه وطريقته والجار
في قوله على جهة متعلق باسند او صفة لمصدره اي اسنادا على طريقة اسناد القيام
وتعني بتلك الجهة ان لا يغير صيغة الفعل الى فعل وفعل واشباههما وذلك
ان طريقة اسناد الفعل القايم مصدره بالفاعل حقيقة نحو ظرف زيد عدم التغير
فكل ما اسند الفعل اليه على هذا النمط من الاسناد فاعل عند النحاة وان لم يكن الفعل
قايما به على الحقيقة كالامور النسبية نحو قرب وبعد زيد وكذا الافعال المتعدية نحو
ضرب وقتل لان القرب نسبة بين الضارب والمقروب لا يقوم باحدهما دون
الآخر بل بهما بصدوره عن احدهما ووقوعه على الآخر وبقوله على جهة قيامه به تخرج
مفعول ما لم يسم فاعله وهو عند عبد القاهر والزمخشري فاعل اصطلاحا فلا يخرج ان
عنه ليدخل في الحد وعند من حد بهذا الحد ليس بفاعل وخلافهم لفظي راجع الى انه
هل يقال له في اصطلاح النحاة فاعل اولا وليس خلافا معنويا وتمثيله بزيد قايم ابوه
لرفع شبه الفعل للفاعل ليس نصا فيما قصد لاحتمال كون قايم خبرا مقدما على ابوه ولو
قال ابوه لكان نصا والعامل في الفاعل المسند خلافا لمخالف فانه قال هو الاسناد
وقد ذكرنا في حد الاعراب علة وجوب تقديم الفعل على الفاعل **قوله** والاصل ان
يلي فعله فلذلك جاز ضرب غلامه زيدا وامتنع ضرب غلامه زيد
يلي فعله اي يكون بعده بلا فصل من قولهم وليك الشئ اي قرب منك **قوله** فلذلك
جاز اي جواز هذه المسئلة معلل بكون الاصل في الفاعل ان يلي الفعل وذلك
ان يقال انما جاز ضرب غلامه زيدا مع ان ما يرجع اليه الضمير مؤخر عنه لان زيدا فاعل
واصله ان يلي الفعل فهو متقدم على الضمير تقديرا وكذلك عدم جواز ضرب غلامه زيدا
معلل بما ذكر وذلك انه يقال انما لم يجز ضرب غلامه زيدا لان غلامه فاعل واصل
الفاعل ان يلي الفعل فهو متقدم على زيد لفظا واصلا فيكون الضمير قبل الذكر ولا يجوز
ذكر ضمير مفتقر بعده الا في ضمير الشان لغرض تفخيم الشان بذكره مبهما ثم مفسرا

ليكون اوقع في النفس كما يجئ وليس هذا الغرض مقصودا فيما نحن فيه او في الضمير الذي
يجئ مفسره فيما بعده منصوبا على التمييز لان ذلك المنصوب لا يجئ به الا لغرض رفع الابهام
عن الضمير فلا يلتبس بخلاف زيدا في مسئلتنا فان مجيئه ليكون مفعولا لا لكونه للتمييز فقط
وانت اذا جئت بعد المبهم بشئ الغرض من مجيئك به تفسيره فقط لم يبق الابهام و
اما اذا جئت بعده بالغرض الاصلي منه غير التفسير كالمفعول ههنا فلا يكفي في التفسير
لانه يحمل على ما هو المراد الاصلي منه ويبقى الابهام بحاله فمن ثمة منع الفراء والكسائي
في باب التنازع اعمال الثاني اذا توجه الاول الى المتنازع فيه بالفاعلية كما يجئ خلافا
للبصرية وقد جوز الاخفش وتبعه ابن جني نحو ضرب غلامه زيدا اي اتصال ضمير المفعول به
بالفاعل مع تقدم الفاعل لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كاقتضائه للفاعل
واستشهد بقوله جزى ربه عني عديّ بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل
وبقوله لما عصى اصحابه مصعبا ادى اليه الكيل صاعا بصاع وجوز التاء ويل ربه
الجزاء واصحاب العصيان وبقوله الا ليت شعري هل يلومن قومه زهيرا على ما
جر من كل جانب والاولى بجوز ما ذهب اليه لكن على قلة وليس للبصرية منعه مع قولهم
في باب التنازع بما قالوا وكذا نقول بحسن اعطيت درهمه زيدا لان رتبة المفعول
الاول قبل الثاني وان تاخر عنه لكونه فاعلا معنى كما يجئ في باب المفعول مالم يسم فاعله ويقبل
نحو اعطيت صاحبه الدرهم قلة ضرب غلامه زيدا وكذا اذا كان لفعل مفعول يتعدى
اليه الفعل بنفسه فرتبته اقدم مما يتعدى اليه الفعل بحرف الجر ظاهرا نحو قلت
ما في ضربت زيدا او مقدرا نحو اخترت قومه زيدا اي من قومه فمن ثمة حسن رجوع الضمير الى المتاخر عنه
في المسئلتين قوله واذا انتفى الاعراب لفظا فيهما والقرينة او كان مضمرا
متصلا او وقع مفعوله بعد الا او معناها وجب تقديمه هذا بيان لما
يعرض فيوجب تقديم الفاعل على المفعول بعد ان كان جايز التاخر عنه قوله لفظا
منصوبا على التمييز اي انتفى لفظ الاعراب لا تقديره قوله فيهما اي في الفاعل والمفعول
الذي دل عليه سياق الكلام اي اذا انتفى الاعراب اللفظي في الفاعل والمفعول معا
مع انتفاء القرينة الدالة على تمييز احدهما عن الآخر وجب تقديم الفاعل لانه اذا انتفت
العلامة الموضوعة للتمييز بينهما اي الاعراب لمانع والقرائن اللفظية والمعنوية
التي قد يوجد في بعض المواضع دالة على تعيين احدهما من الآخر كما يجئ فليلزم كل
واحد مركزه ليعرف بالمكان الاصلي والقرينة اللفظية كالاعراب الظاهرة في نابع

احدهما

احدها او كليهما نحو ضرب موسى عيسى الظريف واتصال علامة الفاعل بالفعل نحو ضربت
موسى جيلي او اتصال ضمير الثاني بالاول نحو ضرب فتاه موسى والمعنوية نحو اكل الكمثرى
واستخلف المرتضى المصطفى ونحو ذلك وكذا ان كان الفاعل ضميرا متصلا وجب
تقديمه على المفعول سواء كان المفعول اسما ظاهرا كضربت زيدا او مضمرا منفصلا كما
فان قيل ففي المثال الذي اوردته اخيرا اعني ضربتك صار الذي هو ضمير متصل منفصلا
عن عامله قلت لما كان التاء فاعلا وضميرا متصلا وكلا الامرين موجب للاتصال
بالعامل صارا بهما كبعض حروف الفعل الا ترى الى امكان لام ضربت بخلاف ضرب
وذلك انهم لا يخرجون توالي اربع حركات متواليات في كلمة واحدة فلما صار هذا المركب
كالكلمة الواحدة عاملوه معاملتها فصار ضمير المفعول في ضربتك كانه اتصل بالعامل
اما لو تقدم المفعول على الفاعل مع اتصالهما لكان الفاعل المتصل غير متصل بعامله
ولا بما هو كالجزء من عامله لان المفعول وان كان من حيث كونه ضميرا متصلا كالجزء
لكنه من حيث كونه مفعولا قوله او وقع مفعوله بعد الا اي مفعول الفاعل نحو قولك
ما ضرب زيدا الا عمرو وينبغي ان تعرف اولا انك اذا ذكرت قبل ادات الاستثناء
معمولا خاصا للعامل فيما بعدها وجب ان يكون ما لذلك المقدم من الفاعلية
او المفعولية او الحالية او غير ذلك محصورا في المتاخر وما لذلك المتاخر من تلك
المعاني باقيا على الاحتمال لم يدخله الخصوص ولا العموم كما اذا قلت مثلا ما ضرب
زيد الا عمرا فضاربية زيد محصورة في عمرو اي ليس ضاربا الا لعمرو واما
مضروبية عمرو فعلى الاحتمال اي يجوز ان يكون مضروبا لغير زيد ايضا وبالعكس
لو قلت ما ضرب عمرا الا زيد فمضروبية عمرو مقصورة على زيد اي لم يضربه الا هو
وضاربية زيد باقية على الاحتمال اي يصح ان يكون ضاربا لغير عمرو ايضا وكذا في
نحو ما جاء زيد الا راكبا يجوز ان يكون حالة التركيب لغير زيد ايضا بخلاف ما جاء راكبا
الا زيد فاذا تقرر هذا تبين ان ضرب زيد في قولك ما ضرب زيد الا عمرا مقصور
على عمرو ومضروبية عمرو على الاحتمال فلو قدمت عمرا على زيد فاما ان تقدمه
عليه من دون الآخر نحو ما ضرب عمرا الا زيد وفيه انعكاس المعنى اذ يصير المضروبية
خاصة والضاربية باقية على الاحتمال فلا يجوز واما ان تقدمه عليه مع الآخر نحو ما ضرب
الا عمرا زيد فعند هذا نقول ان اردت ان عمرا وزيدا مستثنيان معا والمراد ما ضرب
احدا احد الا عمرا وزيدا اختل ايضا لان مضروبية عمرو في اصل المسئلة اعني فيما ضرب

في ضربت آبالا ومضمرا متصلا كضربتك
فيلا يصير المتصل منفصلا حر

زيد الآعمرو اكانت على الاحتمال وبالتقدير المذكور الآن لاضارب الا زيد ولا مضروب
الآعمرو فصار صار بيته هذا مقصورة على هذا ومضروبية هذا مقصورة على هذا
هذا مع ان استثناء الشيئين باداة واحدة بلا عطف غير جايز مطلقا عند الاكثرين
لضعف اداة الاستثناء اذ لا اصل فيها الا وهي حرف فلا يستثنى بها شيئان
لا على وجه البدل ولا على غيره فلا تقول في البدل ما سخى احد بشئ الا عمرو بدرهم ولا
تقول في غير البدل ما سخا احد بشئ الا عمرو الا دينار ويجوز مطلقا عند جماعة وبعضهم
فصلوا فقالوا ان كان المستثنى منهما مذكورين والمستثنيان بدلين منهما جاز
نحو ما ضرب احدا الا زيد عمرا وذلك لان الاسمين يكونهما بدلين مما قبل
الا كانهما واقعان موقع ما ابدلا منهما اي كانهما وقعا قبل الا وليسا بمستثنين
فكانك قلت ضرب زيد عمرا ومثل هذا عند الاولين بدل ومعمول عامل مضمر
من جنس الاول لا يدلان والتقدير ما ضرب احدا احدا الا زيد ضرب عمرا وان كان
المستثنى منهما مقدرين نحو ما ضرب الا زيد عمرا او كان احدهما مذكورا دون الآخر
نحو ما ضرب القوم الا بعضهم بعضا او كلا هما مذكورين لكن المستثنيان لم يبدلا
منهما نحو ما ضرب احد بشئ الا زيد او الا زيد السوط لم يجز لان المستثنيين اذن ليسا
كالواقعين قبل الا وهي تضعف عن استثناء شيئين الا على الوجه المذكور فان
استدل من اجاز مطلقا بقوله ... وما نريك اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادي
الرأي اي بلا روية قوية فلغيرهم ان يعتذروا باته منصوب بفعل مقدر اي اتبعوا
في بادي الرأي او بان الظرف يكفيه رايحة الفعل فيجوز فيه ما لا يجوز في غيره وان اردت
في اصل المسئلة اعني ما ضرب الا عمرو ازيد ان زيدا مقدم معنى وليس بمستثنى
وان المراد ما ضرب زيد الا عمرا فالمعنى لا ينعكس ولا يلزم استثناء شيئين
باداة الا ان اكثر النحاة منعوا ان يعمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها الا ان يكون
معموله الواقع بعد المستثنى هو المستثنى منه نحو ما جاءني الا زيدا احد او تابعا للمستثنى
نحو ما جاءني الا زيدا الظريف او معمولا لغير العامل في المستثنى نحو قولك رايتك اذ لم
يبق الا الموت ضاحكا وذلك ان ما بعد الا من حيث المعنى من جملة مستانفة
غير الجملة الاولى لان قولك ما جاءني الا زيد بمعنى ما جاءني غير زيد وجاءني زيد
فاختصر الكلام وجعلت الجملتان واحدة فالاولى ان لا يتوغل المعمول في الخبر
الاجنبي عن عامل المستثنى فانه على طرف ذلك الخبر غير متوغل فيه وانما جاز

لان الاحتمال المذكور انما يكون فيما بعد الا انما يكون في الخاص
اذا كان معمولا خاصا نحو ما ضرب الا زيد احدا او كان معمولا
كذلك في المعمولية اذا كان البدل منهما او من احدهما
نحو ما ضرب الا زيد احدا عامرين عليا
فاعلا كان او مفعولا

وقوع

وقوع المستثنى منه وتابع المستثنى بعد المستثنى لان المستثنى له تعلق بهما من وجه
فكانه وكل واحد منهما كالشئ الواحد واما نحو ضاحكا فليس في الخبر الاجنبي من عامل
اذ قولك اذ لم يبق الا الموت معمول رايتك وضاحكا معمول الآخر فاذا ثبت
هذا فان وقع معمول آخر لما قبل الا بعد المستثنى غير الثلثة المذكورة اما مرفوع او
منصوب ولا يكون الا في الشعر كقوله ... كان لم يمت حي سواك ولم يقم على احد
الا عليك النوائح وكقوله ... لا اشتهي يا قوم الا كارها باب الامير ولا دفاع الحاجب
اضمروا عاملا آخر من جنس الاول اي قامت النوائح واشتهي باب الامير
كارها والكسائي جوز مطلقا عمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها سواء كان العمل
رفعا او نصبا جريا كان النصب كما ذكرنا او لا كما في قولك مررت الا راكبا بزيد
في الشعر وفي غيره بلا تقدير لناصب ولا رافع وابن الانباري جوز رفع ما بعد المستثنى
فقط دون النصب فبيتين لك على هذا ان ما قبل الا لا يعمل فيما بعد المستثنى على الاصح
سواء كان ذلك ايضا مستثنى اولا كما مضى فلا يجوز فيما ضرب زيدا الا عمرو ما ضرب
الا عمرو ازيد وانما قلت في بيان اول المسئلة معمولا خاصا لانه اذا كان المعمول
عاما نحو ما ضرب احدا الا زيدا فلا يقال ان مضروبية زيد باقية على الاصل لانه
لم يبق بعد احد شئ يمكن ان يضرب زيدا كما كان في ما ضرب زيد الا عمرو الا يمكن
ان يضرب عمرو اغير زيد ايضا قوله او معناها يعني ما في انما من معنى الحصر وذلك
ان المشهور عند النحاة والاصوليين ان معنى انما ضرب زيد عمرو ما ضرب زيد
الا عمرو افلو قدمت المعمول على هذا انعكس الحصر كما ذكرنا في ما ضرب زيد الا عمرو
وقد خالف بعض الاصوليين في افادة الحصر استدلالا بنحو قوله صلى الله عليه وسلم
انما الاعمال بالنيات وانما الولاء للمعتق واجيب بان المراد بالحصر ان التاكيد
فكانه ليس عمل الا بالنية وليس الولاء الا بالعتق كقوله صلى الله عليه وسلم لا صلوة
لجار المسجد الا في المسجد قوله واذا اتصل به ضمير مفعول او وقع بعد الا او
معناها او اتصل مفعوله وهو غير متصل وجب تاخيره بيان لما يعرض
فيوجب مخالفة الاصل اي تاخير الفاعل عن المفعول قوله اتصل به اي بالفاعل ضمير
مفعول اي ضمير راجع الى المفعول ومثاله ضرب زيدا غلامه اذ لو قدمته لكان اضمارا
قبل الذكر لفظا واصلا كما مر ويشبغي ان يجوز عند الاخفش وابن جني كما تقدم وكذا الحكم
لو اتصل ضمير المفعول بصلة الفاعل او صفته نحو ضرب زيدا الذي ضرب غلامه والكرم

هذا رجل ضربها هكذا قبل ولو قيل بجواز اكرم رجل هذا ضربها جاز لان الفصل بين الوصف
والموصوف بالاجنبي غير ممنوع بخلاف الصلة والموصول اذ الاتصال الذي بين
الاولين اقل مما بين الاخيرين قوله اووقع بعدالا اي وقع الفاعل نحو ما ضرب عمروا
الا زيد او معناها نحو انما ضرب عمرو زيد وانما وجب تاخير الفاعل ههنا لما ذكر بعينه
في وجوب تقديم ٢ المعنى ولو قدمته معا جاز المحذور المذكور قوله وقد يحذف
الفعل لقيام قرينة جواز اني مثل زيد لمن قال من قام وليبك يزيد ضارع
لخصومة ورجحوا في مثل ان احد من المشركين استجارك وقد يحذف فان
معا مثل نعم لمن قال اقام زيد قوله لقيام قرينة جوازا لا يحذف شئ من الاشياء
الا لقيام قرينة سواء كان الحذف جايزا او واجبا قوله زيد لمن قال من قام الظاهر
ان زيد مبتدا والفاعل لان مطابقة الجواب للسؤال اولى ومن ثم قالوا في جواب ماذا
اذا كان بمعنى الذي انه رفع لان السؤال بجملة اسمية بخلاف ما اذا كان زيد افان
كان الاولى نصب الجواب كما يجئ في باب الموصولات وايضا فالسؤال عن القايم
لاعن الفعل والاهتم تقديم المسئول عنه فالاولى ان يقدر زيد قام بلى قولهم الا خطية
فلا اليته برفع خطيئة من باب حذف الفعل بلا خلاف اي ان لا يتفق لك خطيئة
من النساء فانا لا اليته اي غير مقصرة فيما تخفى به النسوان عند ازواجهن من الحذق
والتصنع وروي النصب فيهما على تقدير الا اكن خطيئة فلا اكون اليته قوله وليبك
يزيد ضارع لخصومة هذا ايضا من جنس الاول اي مما القرينة فيه السؤال الا ان السؤال
ههنا ايضا مقدر مدلول عليه بلفظ الفعل المبني للمفعول لانه يلتبس الفاعل اذ من
على السامع فيسأل عنه فكانه لما قال ليبك يزيد سأل سايل من يبكيه فقيل ضارع
اي يبكيه ضارع والسؤال في الاول مصرح به والبيت للحارث ابن خالد وعجزه و
محتبط مما تطيح الطوايح يقال بكيته اي بكيت عليه بحذف حرف الجر لكثرة الاستعمال
وليس بقياس كما يجئ في باب المتعدي وغير المتعدي من قسم الافعال والضارع
الذليل من قولهم ضرع خراعة قوله لخصومة متعلق بضارع وان لم يعتمد على شئ لان
الجار والمجرور يكتفى برابحة الفعل اي يبكيه من يضرع ويذل لاجل الخصومة فان يزيد
كان ملجا وظهيرا للاذلاء والضعفاء والمحتبط الذي يأتيك للمعروف من غير وسيلة
يقال احتبطني فلان واصله من خبطت الشجرة اذا ضربتها بالعصا ليسقط ورقها
مما تطيح اي تذهب وتهلك والطوايح بمعنى المطيحات يقال طوحته الطوايح واطاحته

في ما ضرب زيد الا عمرا فان ضربته
قبل الا مخصوصة فيما بعدها و
الفاعل بعد الا لا يكون ضميرا

الطوايح

الطوايح اي ذهبت به ورمت به ولا يقال المطوحات ولا المطيحات وهو اما على حذف
الزوايد مثل اورس فهو وارش واعشب فهو عاشب او على النسب مثل ماء دافق
اي ذو دفق يقال طاح يطوح مثل قال يقول وطاح يطيح وهو واوي من باب فعل
يفعل بكسر العين فيهما عند الخليل قوله مما تطيح متعلق بمحتبط اي يسأل من اجل
اذهاب الوقايع ماله وما مصدرية او يبكي المقدر اي يبكي لاجل اهلاك المنايا
يزيد ويجوز ان يكون ما بمعنى التي اي لاجل خلال الكرم التي طوحتها الطوايح وتطيح
على كل تقدير حكاية حال ماضية يورد الماضي بصورة الحال اذا كان الامر هايلا للتصوير
للمخاطب نحو لقيت الاسد فاخذ بقفاه فاقتله قوله ووجوبا انما كان الحذف واجبا مع
وجود المفسر نحو استجارك الظاهر لان الغرض بالاتيان بهذا الظاهر تفسير
المقدر فلو اظهرته لم تحتج الى مفسر لان الابهام المحوج الى التفسير انما كان لاجل التقدير
ومع الاظهار لا ابهام والغرض من الابهام ثم التفسير احداث وقع في النفوس لذلك
المبهم لان النفوس تتشوق اذا سمعت المبهم الى العلم المقصود منه وايضا في ذكر
الشئ مرتين مبهما ثم مفسرا تاكيد ليس في ذكره مرة وانما لم يحكم بكون احد مبتدا او بتجارك
جزء لعلهم بالاستقراء باختصاص حرف الشرط بالفعلية على انه نسب الى الاخفش
جواز وقوع الاسمية بعدها بشرط كون الخبر فعلا فتكون على مذهبه اذن ليس من قبيل
ما نحن فيه وتبطل ما نسب اليه بوجوب النصب في ان زيدا ضربته الا على ما اجاز
بعض الكوفيين من نحو لا بزعمي ان مرعشا اهلكته وقع ذلك ما اولوه الا باضمار
فعل رافع لمنفس اي ان اهلك منفس وهو مع هذا محجوج على ما يجئ الكلام عليه
بعد وجميع ما ذكرنا من الوفاق والخلاف يطرد في نحو لو ذات سوار لطمتني وهلا زيد
قام اعني كل حرف لا يليه الا الفعل ومفسر الفعل المقدر اما فعل صريح كما مر او حرف
يؤدي معنى الفعل مثل ان الموضوعة للثبوت والتحقيق فهي اذن دالة على ثبت
وتحقق والتزم ان يكون خبرها فعلا كما يجئ في قسم الحروف ليكون ان مشعرا بمعنى
الفعل المقدر وخبرها في صورة ذلك الفعل اعني الفعل الماضي فيكونا معا كالفعل
الصريح المفسر وذلك بعد لو خاصة نحو قوله تعالى لو ان الله هداني اي لو ثبت وتحقق
ان الله هداني فان مع ما في حيزه فاعل ذلك المقدر قوله وقد يحذفان معا مثل نعم
اي يحذف الفعل والفاعل اما حذف الفاعل وحده فلم يثبت الا عند الكسائي
في التازع وانما حكم بعد نعم بحذف الفعل والفاعل معا لان حرف نعم لا يفيد معناه

٢ ان اهلك روح

ونحو ذلك الكلام في مثالنا جملة فعلية فيقدر بعد نعم
جملة فعلية واذا كان السؤال بجملة اسمية المقدر
بعد نعم صر

الافرادي ايضا الا بانضمامه الى غيره كما سبق في حد الاسم وههنا افاد المعنى الكلامي
فلا بد من تقدير الكلام المدلول عليه بقرينة الكلام الذي صدقه لفظ نعم اسمية
كما يقال ان زيدا قايم فيقول نعم اي نعم زيد قايم وحذف الجملتين بعد حرف التصديق
جايز لا واجب ولذا قال وقد يحذفان قوله واذا تنازع الفعلان ظاهر ابعدهما
فقد يكون في الفاعلية نحو ضربني واكرمني زيد وفي المفعولية نحو ضربت
واكرمت زيدا وفي الفاعلية والمفعولية مختلفين اعلم انه لو قال الفعلان
فصاعدا او شبههما ليشمل اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة نحو انا قائل وضارب
زيدا وليشمل ايضا من اكثر عاملين نحو ضربت واهنت واكرمت زيدا الكان اعم لكنه
اقتصر على الاصل وهو الفعل وعلى اول المتعددات وهو الاثنان قوله ظاهرا بعدهما
انما قال ذلك لان بعض المضمرات لا يصح تنازعه وذلك لان المضمر المتنازع لا يخ
من ان يكون متصلا او منفصلا ويستحيل التنازع في المضمر المتصل بالعامل الاخير
مرفوعا ومنصوبا لان التنازع انما يكون حيث يمكن ان يعمل في المتنازع فيه وهو في مكان
كل واحد من المتنازعين لو خلاه الآخر والعامل الاول يستحيل عمله في المضمر المتصل بالعامل
الاخير لان المتصل يجب اتصاله بعامله او بما هو جزؤه ولا يتصل بعامل آخر واما المنفصل
فان كان مرفوعا نحو ما ضرب وما اكرم الا انا وكذا الظاهر الواقع هذا الموقع نحو ما قام وما
قعد الا زيد فلا يجوز ان يكون ايضا من باب التنازع على الوجه الذي التزمه البصريون
وهو ان الاول اذا توجه الى المتنازع بالفاعلية والتخصيص فلا بد ان يكون فيه ضمير موافق
للمتنازع وانما لم يجز ان يكون منه لان الملغى ان كان هو الاول واضمرت فيه ضميرا مطابقا
للمتنازع فان كان بدون الاحصار هكذا ما ضربت وما اكرم الا انا وما قام اي هو اعني زيدا
وما قعد الا زيد فيكون الا انا مستثنى من المتعدد المقدر فيما اكرم والا زيد مستثنى من المتعدد
المقدر في ما قعد ولا يجوز ان يكون انا مستثنين من ما ضربت وما قام لانه لا متعدد فيهما لانه لا
ولا مقدرا فيصير الضرب والقيام منفيين عن المتنازع بعد ما كانا مثبتين له وشرط
باب التنازع ان لا يختلف المعنى بالاضمار في الملغى وان كان الاضمار في الملغى مع الاقلية
في الاول ما ضرب الا انا وما اكرم الا انا اذ لا يمكن اتصال الضمير مع الفصل بالا فلا يكون
من باب التنازع لان الملغى في باب التنازع اما ان يكون خاليا من العمل في المتنازع
وفي نايبه اعني الضمير كضربت واكرمني زيد وكذا اضرب واكرمت هند وهو عند الكسائي او
يكون فيه نايب عن المتنازع اعني الضمير في ضربا واكرمت الزيدين لئلا يظهر كونه ملغى وكون

الآخر

فافهم صـ

الآخر هو المعمل ولا يظهر في الا انا الذي بعد ما ضرب نيابة عن الا انا الذي بعد ما اكرم كما ظهرت
في الف ضربا نيابة عن الزيدين في فوك ضربا واكرمت الزيدين فلا يظهر كون ما ضرب
ملغى وكون ما اكرم معملا اذ كل منهما من الفاعل مثل الآخر على السوآء وكذا يجب ان يقول
في الثاني ما قام الا هو وما قعد الا زيد ولا يستعمل مثله في كلامهم بل المستعمل ما قام وما
قعد الا زيد ويجوز ان يكون هذا من باب التنازع عند الكسائي ويكون الفاعل محذوفا
من الاول مع اعماله للثاني كما هو مذهبه على ما يجئ ويلزم البصريين ايضا في هذا المقام
متابعة الكسائي في مذهبه لانهم يوافقونه صحيحا في ان هذا من باب الحذف لا الاضمار
حذفوا الفاعل مع الآلالة الفاعلية لانه هو وكل ما ذكرنا على اعمال الاول في المتفصل
المرفوع يجئ مثله في اعمال الثاني فيه وان كان المتنازع فيه متفصلا منصوبا نحو ما ضربت
و ما اكرمت الا اياك جاز ان يكون من باب التنازع ويكون قد حذفت المفعول
مع الامن الاول مع اعمال الثاني او من الثاني مع اعمال الاول اذ المفعول يجوز حذفه بخلاف
الفاعل وكذا المجرور المنصوب المحل نحو مررت وقعدت بك فعلى هذا يجوز التنازع
في المضمر المتفصل والمجرور ولا سيما اذا تقدم ذلك الضمير على العاملين نحو اياك ضربت واكرمت
فقول المصنف بعد مما لا حاجة اليه اذ قد يتنازعان ما هو قبلهما اذا كان منصوبا نحو
زيدا ضربت وقتلت وبك مررت وقعدت واياك ضربت واكرمت قوله فقد يكون في الفاعلية
اي يكون التنازع اعلم ان العاملين في التنازع على ضربين اذ هما اما متفقان او مختلفان
والمتفقان على ثلثة اضرب لانهما اما ان يتفقا في التنازع في الفاعلية نحو ضربني
واكرمني زيد او في المفعولية نحو ضربت واكرمت زيدا او في الفاعلية والمفعولية
معا نحو ما ضرب واكرم زيد عمرو او لم يذكر المصنف هذا الثالث لانه يتبين بالقسمين
الاولين لانهما اذا تنازعا في الفاعلية والمفعولية معا فقد تنازعا في الفاعلية وتنازعا
ايضا في المفعولية والمختلفان على ضربين لانه اما ان يطلب الاول الفاعلية والثاني
المفعولية نحو ضربني واكرمت زيدا او بالعكس نحو ضربت واكرمني زيد فقوله مختلفين حال
من الفعلين لان معنى قوله وقد يكون التنازع فقد يتنازعان اي فقد يتنازع الفعلان
في الفاعلية والمفعولية مختلفين واحترز بقوله مختلفين عن القسم الثالث من اقسام
المتفقين لانهما تنازعا في ذلك القسم في الفاعلية والمفعولية ايضا لكن متفقين
في التنازع وانما احترز عنه لان هذا القسم كما ذكرنا يتبين من القسمين الاولين
حتى لا يتكرر بعض الاقسام قوله وتختار البصريون اعمال الثاني والكوفيون

الاول

اي البصريون يقولون المختار اعمال الثاني مع تجويز اعمال الاول ايضا وكذا الكوفيون يختارون
دون اعمال الاول مع تجويز اعمال الثاني واما اختار البصريون اعمال الثاني لانه اقرب
الطالبين الى المطلوب فالاولي ان يستبد به دون الابعد وايضا لو اعملت الاول
في العطف نحو قام وقعد زيد لفصلت بين العامل ومعموله باجنبي بلا ضرورة ولعطفت
على الشئ وقد بقيت منه بقية وكلاهما خلاف الاصل ولا يجئ هذه العلة في غير العطف
نحو جاءني لاكرمه زيد وكما يخرج زيد وقال الكوفيون اعمال الاول اولي لانه اول الطالبين
او احتياجه الى ذلك المطلوب اقدم من احتياج الثاني ولا شك مع الاستقراء ان اعمال
الثاني اكثر في كلامهم قوله الاول اي اعمال الاول قوله فان اعملت الثاني اضمرت
الفاعل في الاول على ما هو الحق الظاهر دون الحذف خلافا للكسائي وجاز خلافا
للفراء هذا بيان انه اذا اعملت الثاني على ما هو اختيار البصريين فكيف يكون حال
الاول فحال الاول اذن اما ان يطلب المتنازع العاملية او المفعولية فان كان الاول
كخربني واكرمت زيدا فالبصريون يضمرون في الاول فاعلا مطابقا للاسم المتنازع في الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فيقول خربني واكرمت زيد اخرباني واكرمت
الزيدين خربوني واكرمت الزيدين خربتني واكرمت هندا خربتاني واكرمت الهندين
خربتني واكرمت الهندات والكسائي يحذف الفاعل من الاول حذرا من الاضمار قبل الذكر
كما ذكرنا قبل فحاله كما قيل فكنت كالساعي الى مشعب هو اللامن سبل الرعاء وذلك
لان حذف الفاعل اشنع من الاضمار قبل الذكر لانه قد جاء بعده ما يفسره في الجملة وان
لم يجئ لمحض التفسير كما جاء في كوّر به رجلا فهو يقول خربني واكرمت زيدا والزيدين او
الزيدين او هندا او الهندين او الهندات ونقل المصنف عن الفراء منع هذه المسئلة
اي اعمال الثاني اذا طلب الاول العاملية وقال انه يوجب اعمال الاول في مثل هذا
والنقل الصحيح عن الفراء في مثل هذا ان الثاني ان طلب ايضا العاملية كخرب واكرم زيد
جاز ان تجعل العاملين في المتنازع فيكون الاسم الواحد فاعلا للفعلين لكن اجتماع
المؤثرين التامين على اثر واحد محل نظر على فساده في الاصول وهم يجرون عوامل
النحو كالمؤثرات الحقيقية قال وجاز ان تاتي بفاعل الاول ضمير البعد المتنازع كخربني
واكرمني زيد هو جئت بالمنفصل لتعذر المتصل بلزوم الاضمار قبل الذكر وان طلب
الثاني المفعولية مع طلب الاول له لاجل العاملية كخربني واكرمت زيدا هو متعين
عنده الاتيان بالضمير بعد المتنازع كما رايت كل هذا حذرا مما لزم البصريين والكسائي

من الاضمار

من الاضمار قبل الذكر وحذف العامل قوله وحذفت المفعول ان استغنيت عنه
والا اظهرت يعني ان اعملت الثاني وطلب الاول المفعولية فالواجب حذف المفعول
وافق البصريون ههنا الكسائي في حذف المفعول بخلاف العامل لان الحذف هناك
ايضا كان الوجه للزوم الاضمار قبل الذكر الا انه تعذر لان العامل لا يحذف وفي المفعول
هذا المانع مرتفع لانه فضلة يجذف في السعة فكيف مع هذا المرجح اعني الاضمار قبل
الذكر قوله ان استغنيت عنه في مثل خربت واكرمني زيد لا تقول خربته واكرمني زيد
وقال المالكي يجوز ذلك على قلة قوله والا اظهرت يعني ان لم تستغن عن المفعول
اظهرت وذلك لكونه احد مفعولي باب علمت مع ذكر الآخر فانه لا يجوز حذفه
على ما هو المشهور عندهم وذلك لكون مضمون المفعولين هو المفعول الحقيقي لان
المعلوم من قولك علمت زيدا قائما مصدر المفعول الثاني مضافا الى الاول اي علمت
قيام زيد بخلاف مفعولي اعطيت فان كل واحد منهما مفعول به اذ زيد في قولك
اعطيت زيدا درهما معطى وكذا الدرهم ولا يجوز ايضا اضماره لكونه ايضا اضمارا
قبل الذكر في المفعول لاني العامل فلم يبق بعد تعذر الحذف والاضمار الا اظهارها وانغرض
على هذا بانه يجوز في السعة وان كان قليلا حذف احد مفعولي باب علمت عند قيام القرينة
لان كل واحد منهما في الظاهر منصوب براسه ظاهر في المفعولية كمفعولي اعطيت
وقد جاء ذلك في القران والشعر قال تعالى ولا يحسبن بالتاء الذين يبخلون بما آتيهم الله
من فضله هو خيرا لهم اي بخلهم هو خيرا فحذف اوكهما وقال الشاعر لا تخلنا على غرائك
انا ظالما قد وشى بنا الاعداء اي لا تخلنا اذ لا فحذف ثانيهما سلمنا انه امتنع الحذف
فلم امتنع الاضمار نحو حسبني وحسبت زيدا قائما قوله لكونه اضمارا قبل الذكر في المفعول
قلنا ان جاز الحذف في هذا المفعول فاحذف فان لم يجز فهو كالفاعل فليجز فيه ايضا الاضمار
قبل الذكر في مطلق المفعول ولم لا يجوز اضماره بعد الذكر كما هو مذهب الفراء في خربني
واكرمت زيدا هو فيقول ههنا حسبني وحسبت زيدا قائما اياه كما ذكر السيرافي
في هذا والحق ان يقال ههنا ان الفصل بين المبتدا والخبر بالاجنبي قبيح ولا سيما اذا
صار في تقدير اسم مفرد بسبب كون مضمونهما مفعولا حقيقيا لعلمت وبابه قوله
وان اعملت الاول اضمرت في الثاني والمفعول على المختار الا ان يمنع مانع
فتظهر هذا بيان انه اذا اعملت الاول على ما هو اختيار الكوفيين فكيف يكون حال
الثاني فحال لا يخلوا اما ان يطلب للعاملية او المفعولية تقول في الاول خربت وخربني

زيدا وخربت وخربا ني الزيدين وخربت وخربوني الزيدين وخربت وخربتني هندا وخربت
وخربتا ني الهندين وخربت وخربتني الهندات تضمر الفاعل في الثاني على وفق الظاهر
بلا خلاف من احد لانه ليس اضمارا قبل الذكر لكون المتنازع من حيث كونه معمولا للاول
مقدما على العامل الثاني تقديرا وان كان الثاني مؤخرا لفظا قوله والمفعول على المختار
اي واضمرت المفعول ايضا في الثاني كالفاعل على الوجه المختار فيكون ضميرا بارزا ولا
تحذفه كخربني وخربته زيد وكوحذفه ايضا لكونه فضلة اما اختيار الاضمار فلان الثاني
اقرب الطالبين فالاولى اذا لم يخف مطلوبه مع الامكان فالاولى ان يشغل بما يقوم مقام
المطلوب ويخلفه حتى يترك ذلك المطلوب الابعد الذي حقه ان لا يعمل مع وجود الاقرب
وحتى لا يظن بسبب عدم تاثيره فيه مع القرب انه ليس مطلوبه وانه موجه الى غيره
فلما اتفق البصريون والكوفيون في هذه المسئلة اعني عند اعمال الاول وطلب الثاني
للمفعول على ان المختار اضمار المفعول في الثاني كان خلو الثاني عن الضمير في قوله تعالى
هاؤم اقرؤا كتابيه وقوله آتوني افرغ عليه قطرا دليلا للبصرية على ان المختار اعمال الثاني
والا كان افصح الكلام اي القرآن على غير المختار اي على حذف المفعول من الثاني عند اعمال
الاول قوله الا ان يمنع مانع من الاضمار فيظهر وذلك اذا كان ذلك المفعول احد مفعولي
باب علمت ويلزم من اضماره مطابقته للمعود اليه مخالفتيه وبين المفعول الاول
في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لخوحسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان
منطلقا قال المصنف رحمه الله لم يجز حذف منطلقين لكونه ثاني مفعولي حسبت والاعتراض
قد سبق ولا اضماره لانك لو اضمرته مثنى ليطابق المفعول الاول اذ هما مبتدا وخبر في الاصل
ومطابقتهما في الافراد والتثنية والجمع والتذكير واجب لمخالف المعود اليه وهو منطلقا ولو
اضمرته مفردا ليطابق المرجوع اليه لخالف المفعول الاول فلما امتنع الحذف والاضمار وجب
اظهاره هذا كلامه والكلام على عدم جواز حذف احد مفعولي باب حسبت وقد سبق
ولو سلم لم يسلم وجوب المطابقة بين الضمير والمعود اليه اذا لم يلبس المخالفة بينهما قال
الله تعالى فان كانت واحدة وقبله فان كن نساء والضمير للاولاد فالاضمار فذياك في على اللغة
المقصود فيجوز حسبني وحسبتهما اياهما الزيدان منطلقا وان كان المعود اليه مفردا
مراعاة للمسند اليه ولذا تقول حسبت وحسباني اياه الزيدين قائمين وحسبت
وحسبتني اياه هندا قائمة وحسبتني وحسبتهما اياها هندا قائما وفي كل هذا القبح حاصل
للفصل الاجنبي بين العامل والمعمول وفي بعضها بين المبتدا والخبر في الاصل وقول

امرا

امراء القيس كما في ولم اطلب قليل من المال ليس منه لفساد المعنى هذا جواب عن استدلال
الكوفية بهذا البيت في كون اعمال الاول هو المختار وذلك انهم قالوا ان الشاعر فصيح وقد
اعمل الاول بلا ضرورة اذ لو اعمل الثاني لم ينكسر عليه الوزن ولا غيره ايضا لو اعمل الثاني
لم يلزمه محذور اذ كان يكون الفاعل مضمرا في كما في اختيار اعمال الاول مع انه لزمه شيء
غير مختار بالاتفاق وهو حذف المفعول من الثاني كما مر وفيه دليل على ان اعمال الاول
مختار عند الفصحاء اذ العاقل لا يختار احد الامرين مع لزوم مشقة ومكروه له في ذلك الامر
دون الامر الذي الآخر الا لزيادة ذلك الذي اختاره في الحسن على الآخر اجاب البصرية
بان هذا الاستدلال انما يصح اذا كان البيت من باب التنازع وليس منه لفساد المعنى
وبيانه مبني على مقدمة وهي ان لو ينتفي شرطها وجزاؤها سواء كانا مثبتين او منفيين
فان كانا مثبتين وجب انتفاؤهما كقولك لو كان لي مال لحججت فانتفى وجود المال منفيان وان
كانا منفيين وجب ثبوتهما لان نفي النفي اثبات كقولك لم ترني لم اكرمك فالزيارة والاكرام
مثبتان وان كان احدهما مثبتا دون الآخر وجب ثبوت المنفي وانتفاء المثبت كقولك لم
استشفني اكرمتك ولو شتمتني لم اكرمك رجعنا الى بيان فساد معنى البيت لو كان من باب
التنازع فنقول اوله ولو ان ما اسعى لادنى معيشة وقوله انما اسعى لادنى معيشة شرطا اي
لو ثبت ان سعيي لادنى معيشة فيكون المعنى لم يثبت ان سعيي لادنى معيشة اي ان طلبي
لقليل من المال وقوله كفاني جزاء لو وقوله لم اطلب قليل من المال عطف عليه فيكون حكمه
حكم الجواب فيكون عدم طلب قليل من المال منفيا اي ثبت ان طلبي لقليل من المال
وهو اثبات لما انفاه بعينه في المصراع الاول فيكون تناقضا فيفسد المعنى فان قال الكوفي
ان التناقض انما جاء بحملك الواو في ولم اطلب للعطف ونحن نقول ان الواو للحال فالجواب
انك يكون مستشهدا بما يحتمل العطف الراجح والحال المرجوح اذ واو العطف اكثر من واو
الحال والاستشهاد ينبغي ان يكون بالراجح او بما هو نص في المقصود لا بما يحتمله وغيره على السواء
فكيف اذا كان غير المقصود راجحا والمقصود مرجوحا فان قلت فالى ما توجه قوله ولم اطلب
اذا لم يكن متوجها الى قليل قلنا قيل الى المجد المحذوف المدلول عليه بقوله بعد ولكنما
اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي والمعنى لو كان سعيي لتحصيل اقل ما يعاش به
من المال لكنت اكتفي بذاك لانه قد حصل لي ذلك ولم اكن اطلب المجد والاظهر ان مفعول
لم اطلب محذوف نسيا كما في قوله تعالى يقبض ويبسط اي له القبض وله البسط وكذا
مبهما معنى البيت لو كان سعيي لقليل من المال لتيقنت للمنى ما وجدته منه عن السعي ولم يكن

منى طلب مع ذلك الوجدان بل كنت استقر واطمأن ولكني اسعى لتحصيل مجد مؤثل اي متوصل
مدخر لنفسي والعقبى يرجع اليه عند التفاخر واعلم انه قد يتنازع الفعلان المتقدمان الى ثلثة
خلافا للجرمي نحو اعلمت واعلمني زيد عمرو اقائما على اعمال الثاني وحذف معاعيل الاول
واعلمني واعلمتنيه اياه زيد عمرو اقائما على اعمال الاول واضمار مفاعيل الثاني والاولى
ان يقال اعلمتنه ذلك قصد الاختصار اذ هو مفعول علمت في الحقيقة كما ذكرنا مضمون
المفعولين فيكون ذلك اشارة اليه وانما منعه الجرمي لعدم السماع وكذا يتنازع فعلا
تعجب خلافا لبعضهم نظرا الى قلة تصرف فعل التعجب نقول ما احسن وما اكرم زيدا
على اعمال الثاني وحذف مفعول الاول وما احسن واكرم زيدا على اعمال الاول قوله
مفعول ما لم يسم فاعله كل مفعول حذف فاعله واقيم هو مقامه وشرطه ان تغير صيغة
الفعل الى فعل ويفعل لا يقع المفعول الثاني من باب علمت ولا الثالث
من باب اعلمت والمفعول له والمفعول معه كذلك واذا وجد المفعول به تعين كقولك
ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره فتعين زيد وان لم يكن
فالجميع سواء والاول من باب اعطيت وفي من الثاني قولهم مفعول ما لم يسم فاعله
اي مفعول الفعل الذي لم يسم فاعله فقولهم فعل ما لم يسم فاعله اي فعل المفعول الذي
لم يسم فاعله اضيف الفعل الى المفعول لانه صيغ له قوله الى فعل ويفعل اي الى فعل
ويفعل ونظايرهما مما يضم اوله في الماضي ويكسر ما قبل آخره حتى يعم نحو افعل وافتعل
واستفعل وفعل وتفوعل وفوعل وفعلل وتفعلل وامثالها ويضم اوله في المضارع
ويفتح ما قبل آخره حتى يعم يفتعل ويستفعل ويفعلل وامثالها لكنه اقتصر على الثلاثي
لكونه اصلا للرباعي وذي الزيادة قوله ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت ولا الثالث
من باب اعلمت اعلم ان الثالث من باب اعلمت هو الثاني من باب علمت كما يجيء في بابه
والذي زاد يسبب الهمزة هو المفعول الاول لان معنى اعلمت زيدا عمرا فاضلا صيرت
زيدا يعلم عمرا فاضلا فالثاني والثالث مفعولا علمت فكل ما ثبت للمفعول الثاني
من باب علمت يثبت لثالث معاعيل اعلمت فنقول اذا كان ثاني مفعولي علمت
ظرفا غير متصرف او جارا ومجرورا او جملة نحو علمت زيدا عندك او ابوه منطلق
او في الدار لم يقم مقام الفاعل اذ معنى الظرف الذي لا يتصرف لزوم نصبه على الظرفية
او الجر بمن نحو من قبلك والجار لا ينوب مع المفعول به الصريح كما يجيء والجملة كما لا يقع
فاعلا لا يقع موقعه ايضا بلى اذا كان محكية جاز قيامها مقامه بمعنى المفرد اي اللفظ نحو

لكونها

قوله

قوله تعالى قيل يا ارض ابلعي ماءك اي قيل هذا القول وهذا اللفظ وكذا قد يجيء الجملة
في مقام الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله وهي في الحقيقة مؤولة بالاسم الذي تضمنه
كقوله تعالى وتبين لكم كيف فعلنا بهم وقوله اولم يهد لهم كم اهلكنا اي تبين لكم فعلنا بهم
اولم يهد لهم اهلاكنا فيصح تبين لكم كيف فعلنا واجازة الكسائي والفرا كون من قيام الجملة
التي هي خبر لكان وجعل مقام الفاعل نحو كين يقام وجعل يفعل فنعيد لوجهين احدهما
ان هذين الفعلين من عوامل المبتدا والخبر وما حذف في هذا الباب من الفاعل
فليس بمنوي ولا يحذف المبتدا الا مع كونه منويا فلا ينوب على هذا خبر كان المفرد
ايضا عن الفاعل نحو كين قايم وقد اجازه الفراء دون الكسائي والثاني ان الجملة
لا يقوم مقام الفاعل الا محكية او مؤولة بالمصدر المضمون ولا معنى لكين القيام
والمقدمون منعوا من قيام ثاني مفعولي علمت مطلقا مقام الفاعل قالوا لانه مسند
اسند الى المفعول الاول فلو قام مقام الفاعل والفاعل مسند اليه صار في حالة واحدة
مسندا ومسندا اليه فلا يجوز وفيها قالوا انتظر لان كون الشيء مسندا الى شيء ومسندا
اليه شيء آخر في حالة واحدة لا يضر كما في قولنا اعجبني ضرب زيد عمرا فاعجب مسند
الى ضرب وضرب مسند الى زيد ولو كان لفظه مسندا الى شيء اسند في ذلك الشيء
الى ذلك اللفظ بعينه لم يجز وهذا كما يكون الشيء مضافا ومضافا اليه بالنسبة الى شيئين
كغلام في قولك فرس غلام زيد واما المتاخرون قالوا يجوز نيابته عن الفاعل
اذا لم يلتبس كما اذا كان نكرة واول المفعولين نحو ظن زيدا قايما لان التنكير يرشد الى
انه هو الخبر في الاصل والذي ادري انه يجوز قياسا نيابته عن الفاعل معرفة كان او نكرة
واللبس مرتفع مع الالتزام كل من المفعولين مركزه وذلك بان يكون خبرا في الاصل
بعد ما كان مبتداء فلا يجوز في نحو علمت زيدا اباك مع لبس تقديم الثاني على الاول
وهذا كما قلنا في نحو ضرب موسى عيسى وكذا في نحو اعلمتك زيدا اباك فاذا التزم كل واحد
مركزه لم يلتبس اذا قام مقام الفاعل وهو في مكانه وليس معنى قيام المفعول
مقام الفاعل ان يلي الفعل بلا فصل بل معناه ان يرتفع بالفعل ارتفاع الفاعل
فنقول علم زيدا ابوك والمرفوع ثاني المفعولين واعلمك زيدا ابوك والمرفوع ثالث
المفاعيل وكذا الحكم حفظ المراتب في باب اعطيت اذا لم تبنيت مخالفته كو اعطيت
زيدا اخاك فان لم تلبس لقرينة جاز العدول كقوله تعالى افرايت من اتخذ الهه هواه
هذا الذي قلنا من حيث القياس ولا شك ان السماع لم يات الا بقيام اول

مفعولي علمت لكون مرتبته بعد الفاعل بلا فصل والجار احق بصقبه ولذا لم يسمع
الا قيام اول مفاعيل اعلمت كقوله بُنِّئْتُ عمرا غير شاكر نعمتي لانه في الحقيقة فاعل علم
اذ معنى أعلم زيد عمرا منطلقا أعلم زيدا عمرا منطلقا وقيام ثاني مفاعيل اعلمت مقام
الفاعل اولى من حيث القياس من قيام ثالثها كما كان قيام اول مفعولي علمت اولى
فتقول اعلمك زيدا باكا ولا تلبس مع لزوم كل مركزه نحو اعلمك زيدا باكا قوله والمفعول
والمفعول معه كذلك انما لا يقومان مقام الفاعل لان النائب منابه ينبغي ان يكون مثله
في كونه من ضروريات الفعل من حيث المعنى وان جاز ان لا يذكر لفظا كما ان الفاعل
من ضروريات الفعل ولا شك ان الفعل لا بد له من مصدر اذ هو جزؤه وكذا لا بد من زمان
او مكان يقع فيهما ولا بد للمتعدي من مفعول به يقع عليه وكذا المجرور مفعول به لكن
بواسطة حرف الجر ولذا كان كل مجرور ليس من ضروريات الفعل لم يقم مقام الفاعل
كالمجرور بلام التعليل نحو جئتك للتمر فلا يقال جئ للتمر اذ ربّ فعل بلا غرض لكونه
عبثا فمن ثمة لم يقم المفعول له مقام الفاعل وانما لم يقم المفعول معه مقامه اذ هو مصاحب
وربّ فعل يُفعَل بلا مصاحب مع ان معه الواو التي اصلها العطف وهي دليل الانفصال
والفاعل جزء الفعل ولو حذف فتحاله لم يعرف كونه مفعولا معه وكذا التمييز والمستثنى ليسا
من ضروريات وأجاز الكسائي نيابة التمييز لكونه في الاصل فاعلا فقال في طاب زيد نفسا
طيبت نفس وأما الحال فانها وان كانت من ضروريات الفعل لكن قلة مجيئها في الكلام
منعتها من النيابة عن الفاعل الذي لا بد لكل فعل منه قوله واذا وجد المفعول به تعين
له اي للقيام مقام الفاعل وذلك لكون طلب الفعل للمفعول به بعد الفاعل اشد منه
لسائر المنصوبات هذا مذهب البصريين واما الكوفيون ووافقهم بعض المتأخرين فذهبوا
الى ان قيام المفعول به مقام الفاعل اولى لا انه واجب استدلالا بالقراءة الشاذة
لو لا نزل عليه القرآن بالنصب وتقول الشاعر ولو ولدت فقيرت جرو وكلب لسبّ
بذلك الجرو الكلابا واشباله ومنع الجرمي نيابة المنصوب لسقوط الجار مع وجود
المفعول به المنصوب من غير حذف الجار كما في امرتك الخير والوجه الجواز لاتحاق
بالمفعول به الصريح والاخفش اجاز نيابة الظرف والمصدر مع وجود المفعول به بشرط
تقدمها على المفعول ووصفهما والشرط في المفعول المطلق القائم مقام الفاعل ان يكون
ملفوظا به وقد اجاز اضمار المصدر المعهود فيقال لمن ينتظر القعود قد قعد اي القعود
قد خرج بناء على قرينة التوقع اي قعد القعود المتوقع ويجوز نيابة المصدر المدلول

عليه

عليه من غير لفظ العامل اذا كان المصدر معمولا به نحو قمت فاكتحلٌ اي استحسن قيامي
ويشترط في المفعول المطلق ايضا الا لا يكون لمجرد التوكيد اذ النائب عن الفاعل
يجب ان يكون مثله فما فائدة ما لم يفده الفعل حتى يتبين احتياج الفعل اليه ليصير
معاكلاما فلو قلت ضُرِبَ ضَرْبٌ لم يجز لان ضُرِبَ مستغن بدلالته على ضرب محا
عن قولك ضُرِبَ بل يقال ضُرِبَ ضربة او الضرب الفلاني ولذلك قال المصنف
ضرب شديد وكذا يشترط التجدد في كل ما ينوب عن الفاعل فلا يقال ضُرِبَ
شتي وجلس مكان اوزمان او في موضع لان هذه الاشياء معلومة من الفعل ولا فائدة
متجددة في ذكرها ويشترط في الظرف النائب ان يكون متصرفا ملفوظا في غير المتعرف
ويجوز قعد عندك وليس بوجه واجاز بعضهم في غير الملفوظ به مع القرينة كوانت
في دار ضرب اي ضرب فيها وقوله تعالى اولئك كان عنه مسئولا عنه مرفوع المحل
لمسئولا المقدر المفسر بمسئولا الظاهر كما في قولك وان احد من المشركين استجارك
لكن ليس في مسئولا المفسر ضمير كما كان في استجارك المفسر وذلك لاصالة الفعل
في رفع المسند اليه فلا يجوز خلوه منه بخلاف اخيي الفاعل والمفعول والاكثرون على
انه اذا اتحد المفعول به تساوت البواقي في النيابة ولم تفضل بعضها بعضا ورجح
بعضهم الجار والمجرور منها لانه مفعول به لكن بواسطة ورجح بعضهم الظرفين والمصدر
لانها مفاعيل بلا واسطة وبعضهم المفعول المطلق لان دلالة الفعل عليه اكثر والاولى
ان يقال كل ما كان ادخل في عناية المتكلم واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل به فهو اولى
بالنيابة وذلك اذن اختياره قوله من باب اعطيت اي مما له مفعولان اولهما ليس
بمبتدا وانما كان اولى لان فيه معنى الفاعلية دون الثاني ففي اعطيت زيدا درهما زيد
عاط اي آخذ ودرهم معطوّ وفي كسوت عمرا جبة عمر مكتس والجبة مكتسات وكذا في غيره

قوله ومنها المبتدا والخبر فالمبتدا هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسندا
اليه او الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام رافعة لظاهر
مثل ما قايم الزيدان او قايم الزيدان فان طابقت مفردا جاز الامران والخبر
هو المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة اعلم ان المبتدا اسم مشترك بين ماهيتين
فلا يمكن جمعهما في حد لان الحد مبين للماهية بجميع اجزائها فاذا اختلف الشيآن في الماهية
لم يجتمعا في حد فافرد المصنف لكل منهما حدا وقدم منهما ما هو الاكثر في كلامهم وقد
الزمخشري والمصنف العوامل اللفظية في حد المبتدا بنواسخ المبتدا وهي كان وان وظن

واخواتها وما ولا والا ولي ان يطلق ولا يخص عاملا دون عامل صونا للحد عن اللغط
المجمل ويجيب عن قولهم بحسبك زيد وما في الدار من احد بزيادة الباء ومن فكانها تعد وان
وعن قولهم في نحو ان زيدا منطلق وعمرو ان عمرو معطوف على محل اسم ان لكونه مرفوع
المحل بالابتداء بجواب قريب من الاول وذلك ان لفظة ان لعدم تغييرها معنى الجملة
صارت كالحروف الزايدة التي لا فايدة فيها الا التاكيد لكنه يشكل بقولهم لا رجل
ظريف في الدار حملا لرفع هذه الصفة على محل الاسم الذي هو المبتدا ان اخترنا مذهب
الاخفش والمبرد وهو ان لا هذه عاملة وخبرها مرفوع بها واسمها منصوب الموضع
ووجه الاشكال ان لا ليس زايدا ولا جاريا مجرى الزايد فاسمها اذن اسم ليس مجرد
عن العوامل اللفظية وهو مبتدا والا لم تجز الحمل على موضعه بالرفع ولا يشكل ان اخترنا
مذهب سيبويه وهو ان لا هذه ليست بعاملة والخبر مرفوع لكونه خبر ان قيل لخن لا تحمل
الصفة المرفوعة على اسمها وحده بل على المحل المركب الذي هو لا مع اسمها وهذا المركب
مجرد عن العوامل فالجواب انه قد خرج اذن هذا المركب عن حد المبتدا بقولهم هو الاسم
المجرد وليس هذا المركب باسم بل هو حرف مع اسم الا ان يقال انه بالتركيب صار
كاسم واحد لكن الاعتراض وارد على كل حال على مذهب من اجاز رفع اسم لا التبرئة
اذا كان مضافا نحو لا غلام رجل ظريف في الدار لانه لا يصح فيه دعوى التركيب وصيرورتهما
كاسم واحد قوله الاسم المجرد لا يرد عليه تسمع بالمعيدي لا ان تراه وقوله تعالى سواء
عليهم اانذرتهم عندمن قال انذرتهم مبتدا لتأويلهما بالاسم اي سماعك
بالمعيدي وسواء عليهم الانذار وتركه ولو قال المبتدا الاسم المسند اليه لدخل فيه
الفاعل ولو اقتصر على قوله الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لدخل فيه الاسماء التي
لم يتركب مع عاملها نحو واحد واثنان والخبر والمبتدا الثاني فبقوله مسندا اليه خرجت
الثلثة قوله او الصفة الواقعة الى آخره هذا هو حد المبتدا الثاني والنحاة تكلفوا
ادخال هذا ايضا في حد المبتدا المبتدا الاول فقالوا ان خبره محذوف لسد فاعله
مسد الخبر وليس بشيء بل لم يكن لهذا المبتدا اصلا من خبر حتى يحذف ويسد غيره مسده
ولو تكلفت له تقدير خبره لم تيات اذ هو في المعنى كالفعل والفعل لا خبر له فمن ثم
تم بفاعله كلاما من بين جميع اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ولهذا ايضا
لا يصغر ولا يوصف ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع الا على لغة اكلوني البراغيث ويعني
بالصفة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة قوله رافعة لظاهر احترازا عن نحو

خبر المبتدا ٥

خبر من ان تراه ٥

اقايمان

اقايمان الزيدان واقايمون الزيدون فانه خبر ويريد بالظاهر ما كان بارزا غير مستتر
سواء كان مظهرا نحو اقايم الزيدان او مضمرا كقولك بعد ذكر الزيدين اقايم هما اقايمان
هما فان قولك هما فاعل مع كونه مضمرا اقيم بعد حرف النفي والف الاستفهام كذا بعد
هل الاستفهامية نحو ما قايم الزيدان وان قايم الزيدان واقايم الزيدون وهل حسن
الزيدان والاخفش والكوفيون جوزوا رفع الصفة للظاهر على انه فاعل لها من غير
اعتماد على الاستفهام او النفي نحو قايم الزيدان كما يجيزون في نحو في الدار زيدان يعمل
الظرف بلا اعتماد واجري نحو غير قايم الزيدان مجرى ما قايم لكونه بمعناه قال غير ماسوف
على الزمن ينقضي بالهم والحزن ومثل ذلك واقل رجل يقول ذلك وخطبة يوم الا صيد فيه
اي يقل ويندر فهذه كلها مبتدآت لا اخبار لها لما فيها من معنى الفعل ولا تدخل
نواسخ المبتدا عليها لما فيها فيلزم الصدر وربت عند ابي عمرو مبتدا لا خبر له كما قيل رجل
ما فيه من معنى التقليل الذي هو قريب من النفي كما يجيء في باب حروف الجر ويجوز
عند الاخفش والفراء ان قايما الزيدان وسوغ الكوفيون هذا الاستعمال في ظننت ايضا
نحو ظننت قايما الزيدان وكلاهما بعيد عن القياس لان الصفة لا تضمر مع فاعلها جملة
كالفعل الا مع دخول معنى ناسب الفعل عليها كمعنى النفي والاستفهام او دخول ما لا بد
من تقديرها فعلا بعده كاللام الموصولة واما آن وظن فليسا من دينك في شيء بل هما
يطلبان الاسمية فلا يصح تقدير ما فعلا بعدهما واما العامل في المبتدا فقال البصريون
هو الابتداء وفسروه بتجريد الاسم عن العوامل للاسناد ويكون معنى الابتداء في المبتدا
الثاني التجريد الاسم عن العوامل لاسناده الى شيء واعترض بان التجريد امر عدمي فلا يؤثر
واجيب بان العوامل في كلام العرب علامات في الحقيقة لا مؤثرات والعدم المخصوص
اعني عدم الشيء المعين يصح ان يكون علامة لشيء بخصوصيته فالعامل على هذا تجريد الاسم
للاسناد اليه في المبتدا الاول وتجريد الاسم لاسناده الى شيء آخر في المبتدا الثاني وفسر
الجزولي الابتداء بجعل الاسم في صدر الكلام لفظا تحقيقا او تقديرا للاسناد اليه
او لاسناده حتى يسلم من الاعتراض بان التجريد عدمي فلا يؤثر ثم قال المتأخرون كالزمخشري
والجزولي هذا الابتداء هو العامل في الخبر ايضا لطلبه لهما على السواء ونقل الاندلسي
عن سيبويه ان العامل في الخبر هو المبتدا ويحكى هذا عن ابي علي وابي الفتح وقال الكسائي
والفراء مما يرتفعان وقد قويا هذا في حد العامل وقال بعضهم المبتدا لا يرتفع بالاسناد
الخبر اليه كما قال خلف في ارتفاع الفاعل وقال الكوفيون المبتدا الاول يرتفع بالضمير

الا زيد عندي على كما يجيء في باب الاستثناء
وقد اقول لهم خطئة بعض الاصحاب
اجيبوا اي جعل رجل يتعجل ولكل
ويجطئ ص

العايد من الخبر لاشتراطهم الضمير في الخبر الجامد ايضا كما يجئ قوله فان طابقت مفردا جاز الامران اي ان كانت الصفة المذكورة مطابقة للمرفوع بعدها في الافراد جاز الوجهان كونها مبتداء ما بعدها فاعلها او كونها خبرا عما بعدها فقول الصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام وحرف النفي ما ان يكون مفردة او لا فان كانت مفردة فالمسند اليه بعدها اما مفرد او لا والمفردة المفرد ما بعدها يحتمل وجهين كما ذكرنا الآن والمفردة التي ما بعدها ليس بمفرد مبتداء لا غير ما بعدها فاعلها والتي ليست بمفردة فلا بد من مطابقة ما بعدها لها نحو اقايمان الزيدان واقايمون الزيدون والاظهر انها خبر عما بعدها ويحتمل ان يكون مبتداء ما بعدها فاعلها على لغة يتعاقبون فيكم ملايكة والعامل في المبتداء الثاني تجريده عن العوامل لاسناده الى شيء آخر وعلى ما اخترنا في حد العامل يترافع هو وما عمل فيه كالمبتداء الاول وخبره لان كل واحد منهما عدة يقوم بالآخر كالمبتداء والخبر قوله والخبر هو المجرد دخل فيه المبتداء الاول والثاني والاسماء المعدودة قوله المسند اخرج منه المبتداء الاول والاسماء المعدودة قوله المعاير للصفة المذكورة اخرج منه المبتداء الثاني قوله واصل المبتداء التقديم ومن ثمة جاز في داره زيد وامتنع صاحبها في الدار انما كان اصل المبتداء التقديم لانه المحكوم عليه ولا بد من وجوده قبل الحكم فقصد في اللفظ ايضا ان يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه واما تقديم الحكم في الجملة الفعلية فلكونه عاملا في المحكوم عليه ومرتبة العامل قبل المعمول وانما اعتبر هذا الامر اللفظي اعني العمل والنفي الامر المعنوي اعني تقدم المحكوم عليه على الحكم لان العمل طارية والاعتبار بالطاري دون المطروء عليه واما وجوب تقدم الحكم في نحو اقايم الزيدان مع ان كلا واحد عامل في الآخر على الصحيح فلكون الصفة فرعا على الفعل في العمل وقيل انما قدم الفعل في الفعلية لكون الفعل محتاجا الى الاسم واستغناء الاسم عنه فاراد في الجملة المركبة منهما تتميم الناقص بالكامل وقصدوا ايضا الابذان من اول الامر انها فعلية فلو قدم الفاعل لم يتعين للفعلية من اول الامر اذ امكن صيرورته كلا ما باسم آخر قوله ومن ثمة اي ومن جهة كون اصل المبتداء التقديم جازت هذه المسئلة يعني ان قيل لم جازت وفيها اضمار قبل الذكر قلنا لان اصل المبتداء التقديم فالتقدير زيد في داره فالمعود اليه بعد الضمير لفظا وقبله تقديرا قوله وامتنع صاحبها في الدار اي امتناع هذه ايضا معلل بكون اصل المبتداء التقديم فيكون الضمير في صاحبها راجعا الى الدار المؤخر عن صاحبها لفظا واصلا فيكون ضميرا قبل الذكر فلا يجوز ومن جوز ضرب غلامه زيدا ينبغي ان يجوز هذا لان طلب المبتداء الخبر وكطلب الفعل للمفعول بل اشد وكان ترتيب الكلام يقتضي ان يذكر المصنف

مهنا

مهنا المواضع التي يجب فيها تقديم المبتداء والمواضع التي يجب فيها تاخيره ثم نذكر المواضع التي يصح فيها تنكير المبتداء قوله وقد يكون المبتداء نكرة اذا تخصصت بوجه ما مثل رجل من بني فلان في الدار ام امراة وما احد منك وشر اهر ذا ناب في الدار رجل في الدار سلام عليك اعلم ان جمهور النحاة على انه يجب كون المبتداء معرفة او نكرة فيها تخصيص ما قال المصنف لانه محكوم عليه فالحكم على الشيء لا يكون الا بعد معرفته وهذه العلة تطرد في الفاعل مع انهم لا يشترطون فيه التعريف ولا التخصيص واما قول المصنف ان الفاعل يختص بالحكم المتقدم عليه فوهم لانه اذا حصل تخصيصه بالحكم فقط كان الخبر الحكم غير مختص فيكون قد حكمت على الشيء قبل معرفته وقد قال اه الحكم على الشيء لا يكون الا بعد معرفته قال ابن الدهان وما احسن ما قال اذا حصلت الفايدة فاخبر عن اي نكرة شيلت وذلك لان الغرض من الكلام افادة المخاطب واذا حصلت جاز الحكم سواء تخصص المحكوم عليه بشيء او لا فضابط بجواز الاخبار عن المبتداء وعن الفاعل سواء كانا معرفتين او نكرتين مختصتين بوجه او نكرتين غير مختصتين بشيء واحد وملوعدم علم المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه فلو علم في المعرفة ذلك كما لو علم قيام زيد مثلا فقلت زيد قايم عد لغوا ولو لم يعلم كون رجل ما من الرجال قايما في الدار جاز لك ان تقول رجل قايم في الدار وان لم يتخصص النكرة بوجه كذا نقول كوكب انقض الساعة قال تتجه وجوه يوميء ناظرة وكذا في الفاعل لا يجوز مع علم المخاطب بقيام زيد ان يقول قام زيد ويجوز مع عدم علمه بقيام رجل في الدار ان تقول قام في الدار رجل ولا انكر ان وقوع المبتداء معرفة اكثر من وقوعه نكرة لاشتباه الخبر بالصفة في كثير من المواضع بخلاف الفاعل فان فعله للتقدم عليه وجوبا لا يلتبس بصفة ثم تقول يقع المبتداء نكرة من غير تخصيص في كثير من المواضع احدها ما ذهب التنجيبية على مذهب سيبويه كما يجئ في بابه والثاني المبتداء الذي هو فاعل في المعنى نحو شر اهر ذا ناب وامر اقعد عن الحرب وشر ما تجاك الى مختم عرقوب الثالث المبتداء الذي خبره ظرف او جار ومجرور الرابع كلمات الاستفهام نحو من عندك وما حدث او ما يقع بعد حرف الاستفهام نحو ارجل في الدار وهل رجل في الدار ام امراة الخامس ما بعد واو الحال نحو ما ارى الا وشخص يفر بك والسادس بعد اما نحو اما غلام فليس عندك واما جارية فلا املكها السابع الجواب نحو في قولك رجل في جواب من جاك اي جاني رجل لان السؤال بالاسمية فالجواب بمثلها اولي وغير ذلك مما لا يحصى ولا يضا بطاله لقولهم شهر ثري وشهر مرعي وقولهم

سواء

انت في جر لانفيك وقوله تعالى وجوه يومئذ ناظرة اما قول المصنف في ما التعجبية وفي نحو شر
اهرّ ذا ناب ان ذلك لما كان في المعنى فاعلا والفاعل يختص بالحكم المتقدم عليه فلذا اختص
هذا ايضا فقد ذكر ما عليه وهو ان المحكوم عليه اذا اختص لفظا بالحكم فانت حاكم على غير المختص
فلا يتم قولهم اذا في تعليل كون المبتدا نكرة معرفة او مختصا ان الحكم ينبغي ان يكون على مختص
ولو كفى الاختصاص الحاصل من الخبر لجاز الابتداء باي نكرة كانت سواء تقدم الخبر عليها
او تاخر لان المخصص في الصورتين حاصل عند المتكلم لانه يعلم كون احدهما في الدار فيقول
لو كفى الاختصاص الحاصل عند المتكلم في جواز تنكير المبتدا لجاز الابتداء باي نكرة كانت
اذا كانت مخصوصة عند المتكلم بل انما يطلب الاختصاص في المبتدا عند المخاطب
على ما ذكروا ولو كان المجوز للتنكير في ارجل في الدار ام امراة معرفة المتكلم يكون احدهما في
الدار للزم امتناع ارجل في الدار وهل رجل في الدار وارجل في الدار او امراة لعدم
لفظة ام الدالة على حصول الخبر عند المتكلم وعدم شيء آخر تخصص به المبتدا قوله فيما احد
خير منك ان وجه التخصيص فيه ان النكرة في سياق العموم فتولك احد اعم جنس
الانس حيث لم يبق احد منهم وفيه نظر وذلك ان التخصيص ان يحمل لبعض من الجملة
شيئا ليس لسايرامثاله وانت اذا قلت العموم بشيء وكيف والخصوص ضد العموم بل الحق
ان يقال انما جاز ذلك لانك عينت المحكوم عليه وهو كل فرد فرد ولو حكمت بعدم الخيرية
على واحد غير معين لم يحصل للمخاطب فايدة وكذلك كلمات الشرط كمن ضربت تجد
تحصل الفائدة فيها بسبب التعيين الحاصل من العموم لا بسبب تخصصها بشيء وقد
اضطرب اقوالهم فيها فاختار الاندلوسي ان الجزء هو الشرط دون الجزاء لجواز خلوه من الضمير
اذا ارتفعت كلمة الشرط بالابتداء دون الشرط فانه اذا ارتفع كلمة الشرط على الابتداء فلا بد
للشرط من ضمير كمن قام قمت وفي الدعاء من كان الناس ثقته ورجاءه فانت ثقتي و
رجائي وقيل الجزء هو الشرط والجزاء معا لصيرورتهما بسبب كلمة الشرط كالجملة الواحدة
وقيل كلمة الشرط مبتدا لا خبر له هذا ما قيل فيها ويمكن ان يقال على مذهب سيبويه
ان كلمات الشرط والاستفهام كانت مع حرف الشرط وحرف الاستفهام فحذفتا لكثرة الاستعمال
على ما ذكرنا في حد الاسم ان كلمات الشرط اما فاعله لفعل مقدر او مفعوله له او للظاهر فتولك
من قام قمت اي ان من قام قمت اي ان انسان قام كقوله تعالى ان امرؤ هلك وقوله من
ضربت ضربته اي ان من ضربت اي ان انسانا ضربت فهو مفعول للفعل الظاهر وقولك
من ضربته ضربته اي ان من ضربته فهو مفعول للمقدر المفسر بالظاهر وكذا في نحو ما كان فليكن

احد خير منك فالقصد ان
هذا الحكم وهو عدم المزية
ثابت لكل فرد فرد فكل
يختص بعض الافراد
لا الجملة

كذا

كذا هو فاعل وفيما فعلت افعل هو مفعول للفعل الظاهر وفيما فعلته افعل مفعول
للفعل المقدر وما تفعل افعل وما تفعله افعل وكذا كلمات الاستفهام وقوله سلام عليك
انه مختص بنسبته الى المسلم لان اصله سلمت سلاما فسلاما المنصوب منسوب الى المتكلم
فاذا رفعته فهو باق على ما كان عليه في حال النصب غير مطرد في جميع الدعاء اذ ليس
معنى ويل لك ويلي لك لان معنى ويل الهلاك ولو قدرت ايضا ويلك لكان خلفا من القول
بل المراد مطلق الهلاك لك فالاولى ان يقال تنكيره لرعاية اصله حين كان مصدرا منصوبا
ولا تخصيص فيه اذ تخصيصه بالنظر الى المخاطب انما كان بذكر الفعل الناصب والمسند اليه
وانما تاخر الخبر عنه مع كونه جارا ومجرورا لتقديم الاهم والتنبيه على ما هو المراد لو قدمت
الخبر وقلت فقيل ان تقول سلام ربما يذهب الوهم الى اللعنة فيظن ان المراد عليك اللعنة
ولهذا انشد ابو تمام وترك الانشاد على ما يحكى لابتداء القصيدة وقال على مثلها من اربع
وملاعب فعارضه شخص كان حاضرا فقال لعنة الله والملائكة والناس اجمعين وبعد المطاع
تزال مصونات الدموع السوافك هذا مع ان سلام لا يجوز ان يكون بمعنى مصدر سلمت لان
سلمت مشتق من سلام عليك كما ان بيّيت وسبحت من سبحان الله فمعنى سلمت
قلت سلام عليك كما ان بيّيت وسبحت بمعنى قلت لبيك وسبحان الله فمعنى سلام الذي هو
بمعنى المصدر سلمت قولي سلام عليك فعلى ما فسر المصنف ينبغي ان يكون سلام عليك قولي
للفظ سلام عليك وليس كذا بل سلام في قولك سلام عليك بمعنى المصدر سلمك الله اي جعلك
سالما فالاصل سلمك الله سلاما ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال فبقي المصدر منصوبا وكان
النصب يدل على الفعل والفعل على الحدوث فلما قصدوا دوام نزول سلام الله عليه
واستمراره ازالوا نصب الدال على الحدوث فرفعوا سلام وكذا اصل ويل لك هلكت
ويلا اي هلكا فرفعوه بعد حذف الفعل تقضيا لغبار معنى الحدوث قوله والخبر قد يكون
جملة نحو زيد ابوه قايم وزيد قام ابوه فلا بد من عايد وقد يحذف اعلم ان
خبر المبتدا قد يكون جملة اسمية وفعلية كما مثل به المص وانما جاز ان يكون جملة لتضمنها
للحكم المطلوب من الخبر كتضمن المفرد له قال ابن الانباري وبعض الكوفيين لا يصح ان يكون
طلبية لان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب وهو وهم وانما اتوا من قبل ايهام لفظ خبر المبتدا
وليس المراد بخبر المبتدا عند النحاة ما يحتمل الصدق والكذب كما ان الفاعل عندهم ليس
من فعل شيئا ففي قولك ازيد عندك يمون الظرف خبر مع انه لا يحتمل الصدق والكذب
بل الخبر عندهم ما ذكر المصنف وهو المجرد المسند المغاير للصفة المذكورة ويدل على جواز كونها

طلبية قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم وايضا اتفقوا على جواز الرفع في نحو قولهم اما زيدا فضربته
وقال ثعلب لا يجوز ان قسمية نحو تا زيد والله لاضربته والاولى الجواز اذ لا مانع قوله فلا بد من عايد
لا يخلو الجملة الواقعة خبرا من ان يكون هي المبتدا معنى او لا فان كانت لم تحتج الى الضمير كما في
ضمير الشان نحو هو زيد قايم وكما في قولك متولي زيد قايم لارتباطها به بلا ضمير لانها هو ان لم
يكن اياه فلا بد من ضمير ظاهر او مقدر وقد يقام الظاهر مقام الضمير وانما احتاجت الى
الضمير لان الجملة في الاصل كلام مستقل فاذا قصدت جعلها جزاء الكلام فلا بد من رابطة
تربطها بالجزء الآخر وتلك الرابطة هي الضمير اذ هو الموضوع لمثل هذا الغرض فمن ثم قيل
في بعض الاخبار كما يجيء ان الظاهر قايم مقام الضمير وحذا الضمير الرابط يجوز حذفها قياسا
وسماعا فالقياس في موضع وهو ان يكون الضمير مجرورا بمن والجملة الخبرية ابتدائية والمبتدا
فيها جزء من المبتدا الاول نحو البر الكر بستين اي الكر منه لان جزئية تشعر بالضمير فحذف
الجار والمجرور معا فان كان المبتدا الثاني نكرة فالجار والمجرور صفة له نحو التمر منوان
بدرهم وكذا ان كان معرفا باللام كما في البر الكر منه بستين لان التعريف غير مقصود قصده
كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني ويجوز ان يكون حالا من الضمير الذي في الجار والعامل
فيه الجزاي البر الكر كائنا بستين كائنا منه قال الفراء وقد يحذف ايضا قياسا اذا كان الضمير
منصوبا مفعولا به والمبتدا اكل قال قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع
وقال ثلث كلهن قتلت عمدا فاخزي رابعة تعود قال لان كلهم ضربت بمعنى الجد اي ما منهم
احد الا ضربت وقال السيرافي ليس هذا بحجة اذ كل موجب يتهيأ رده الى الجد كما تقول
في زيد ضربت ما زيدا الا مضروب ثم يقال له ان اثبات الاثير للجد في جواز حذف الضمير معه والسماع
في غير ذلك اما في المجرور فنحو قوله ومن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور اي ان ذلك منه
واما في المنصوب فبشرط كونه منصوبا بفعل لفظا قال فثوب لبست وثوب اجر
او بصفة محلا نحو انما زيد انا ضارب ولا يخص مع كونه سماعا بالشعر خلافا للكوفيين
واما المرفوع فلا يحذف لكونه عمدة وقد يحذف في الصلة في بعض الاحوال لكونها اشد ارتباطا
بالموصول من المبتدا كما يجيء في باب الموصول ولا وجه لحذف الضمير في الصلة احسن منه
في الصفة لكون اتصالها بالموصول اشد اذ لا غنى للموصول عنها وبها بتقدير مفرد نحو قوله ما
انا الذي بعث الله رسولا ثم الحذف بعد حافي الصفة احسن منه في خبر المبتدا نحو جاني
رجل ضربت لانها مع الموصوف جزء الجملة بخلاف الخبر فانه مع المبتدا جملة فالتخفيف فيما هو
مع غيره كالكلمة الواحدة اولى وانما كان الحذف في الصفة انقص حسنا منه في الصلة

اذ

اذ ليس الصفة من ضروريات الموصوف كما كانت الصلة من لوازم الموصول فاكتفى
في الجملة اذا كان خبرا للمبتدا على ما قال سيبويه يجوز في الشعر بلا ضعف وهو في غيره ضعيف
واما وضع الظاهر مقام الضمير فان كان في معرض التفخيم جاز قياسا كقوله تعالى الحاقة ما الحاقة
اي ما هي وان لم يكن فعند سيبويه يجوز في الشعر بشرط ان يكون بلفظ الاول قال لعمرك ما معن بتارك
حقه ولا منسي معن ولا ميسر بحر منسي واذا رفعته فهو خبر مقدم على المبتدا وقال لا اري الموت
يسبق الموت شيء وان لم يكن بلفظ الاول لم يجز عنده وقال الاخفش يجوز وان لم يكن بلفظ
الاول في الشعر كان او في غيره قال اذ المراء لم يغش الكريهة اوشكت حبال الهوينا بالفتى
ان تقطعا وليس هذا في خبر المبتدا قال ويجوز قام ابو طاهر اذا كان زيد مكنيا بابي طاهر
قال الله تعالى ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن عملا ومنع بعضهم
في غير التفخيم مطلقا ولا وجه له مع وروده قوله وما قع ظرفا فالاكثر انه مقدر بعامله
اي ظرفا او جارا ومجرورا ولم يذكر تجريه مجراه في جميع احكامه حتى سمى بعضهم ظرفا اصطلاحا وانتصاب
الظرف خبرا للمبتدا عند الكوفيين على الخلاف يعنون الخبر لما كان هو المبتدا في نحو زيد قايم
او كانه هو في نحو ازواجه امهاتهم ارتفع ارتفاعه ولما كان محالا لعالة بحيث لا يطلع اسم الخبر
على المبتدا فلا يقال في نحو زيد عندك ان زيدا عندك حالفه في الاعراب فيكون العامل عندهم
معنويا وهو معنى المخالفة التي اتصف بها الخبر ولا يحتاج عندهم الى تقدير شيء يتعلق به الخبر
وقال بعض النحاة العامل فيه المبتدا وقال البصريون الظرف منصوب على انه مفعول فيه
كما انه كذلك اتفاقا في نحو جلست امامك وخرجت يوم الجمعة والجار والمجرور منصوب
المحل على انه مفعول به كما انه كذلك اتفاقا في نحو مررت بزيد الا ان العامل ههنا مقدر
وينبغي ان يكون ذلك العامل من الافعال العامة اي مما لا يخلو امنه فعل نحو كاين وحاصل
ليكون الظرف دالا عليه ولو كان خاصا كما كل وشارب وضارب وناصر لم يجز لعدم
الدليل عليه وقد يحذف خاص لقيام الدليل نحو من لك بالمهذب اي من تضمن فلا يجوز
عند الجمهور اظهار هذا العامل اصلا لقيام القرينة على تعيينه وسد الظرف سده كما يجيء
في لولا زيد لكان كذا فلا يقال زيد كاين في الدار وقال ابن الحنبلي بجوازه ولا شاهد له واما
قوله تعالى فلما رآه مستقرا عنده فمعناه ساكنا غير متحرك وليس بمعنى كاينا وكذا حال الظرف
في ثلثة مواضع آخر الصفة والصلة والحال وفيما عدا المواضع الاربعة لا يتعلق الظرف
والجار الا بملفوظ موجود واكثرهم على ان المحذوف المتعلق به فعل لانا نحتاج الى ذلك المحذوف
للمتعلق وانما يتعلق الظرف باسم الفاعل في نحو انا ماء بزيد لمشابهته للفعل فاذا احتجنا

بجملة

وفي بعض النسخ



الى المتعلق به فالاصل اولي وايضا للقياس علي الذي في الدار زيد وكل رجل في الدار فله درهم
والمتعلق في الموضعين فعل لاغير كما ياتي وذهب ابن السراج وابو الفتح الي انه اسم للكونة
مفردا والاصل في خبر المبتدا ان يكون مفردا ولا مانع ان يمنع قالوا انما كان اصله الافراد
لانه القول المقتضي نسبة امر الي امر آخر فينبغي ان يكون المنسوب شيئا واحدا كالمنسوب
اليه والا لكانت هناك نسبتان او اكثر فيكون خبران او اكثر لاخبر واحد فالتقدير في زيد خرب
غلامه هما لك لغلام ضارب والجواب ان المنسوب يكون شيئا واحدا كما قلتم لكنه
ذو نسبة في نفسه فلا تقدر بالمفرد فالمنسوب الي زيد في الصورة المذكورة خرب
غلامه الذي تضمنه الجملة قالوا انه يفصل بالظرف بين اما وجوابها ولا يفصل بينهما الا بالمفرد
كما يجئ والجواب ان الظرف في مثل ليس بمستقر اي متعلق بمحذوف بل منتصب بالملفوظ
بعد الفاء نحو اما قد امك في زيد فقائم فهو كالمفعول به في نحو اما زيدا فانا ضارب كما يجئ في حروف
الشرط واعلم ان صيرورة الجملة ذات محل من الاعراب بعد ان لم تكن لادل علي كونها بتقدير
المفرد بل يكفي في صيرورتها ذات محل وقوعها موقع المفرد وان كان نوع الظرف معمول نحو زيد
خلفك واقفا عند ابي علي هو معمول الظرفية لقيامه مقام العامل ومن ثمه وجب حذفه
وقال غيره هو العامل المقدر لان الظرف جامد لا يلاقي الفعل في تركيبه ملاقاة اسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة والمصدر لهم وكذا الخلاف في ان الخبر انهما هو ثم ذهب
السيرافي الي ان الضمير حذف مع المتعلق وذهب ابو علي ومن تابعه الي انه انتقل الي الظرف
لانه يؤكد كقوله فان فؤادي عندك الدهر اجمع ويعطف عليه كقوله الا يا خلة من ذات عرق
عليك ورحمة الله السلم وينتصب عنه الحال كقوله تعالي فمن الجنة خالدين فيها قال ابو علي واتي
بعضهم انه مجمع عليه علي ان الظرف اذا اعتمد علي موصوف او موصول او ذي حال
او حرف استفهام او حرف نفي فانه يجوز ان يرفع الظاهر لتقويه بالاعتماد كاسمي الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة وكذا قال اذا وقعت بعده ان المصدرية كقوله تعالي ومن آياته
انك ترى الارض خاشعة لا يجر المصدر اما قوله احقا بني ابناء سلمي بن جندل تهددكم
اياي وسط المجالس فلاعتماد الظرف قيل انما عمل في ان بلا اعتماد لشبهها بالمضمر في انها
لا توصف مثله ويجوز ان يقال في جميع ذلك ان الظرف خبر مقدم علي مبتدائه اما في غير الموضع
المذكورة نحو في الدار رجل فالمرفوع مبتدا مقدم الخبر وعند الكوفيين والاخفش
في احد قوليه هو فاعل للظرف لتضمنه معني الفعل كما قالوا في نحو قائم زيد وانما قال الكوفيون
ذلك لاعتقادهم ان الخبر لا يتقدم علي المبتدا مفردا كان او جملة فيوجبون ارتفاع زيد
لاعتقادهم

في

في نحو في الدار زيد وقائم زيد علي الفاعلية ليئلا يتقدم الضمير علي مفسره وليس بشئ لان حق المبتدا
التقديم فالضمير متاخر تقديرا كما في ضرب غلامه زيد واما الاخفش فلا يوجب ذلك
بل يجوز ارتفاعه بالابتداء ايضا اذ هو يجوز تقدم الخبر علي المبتدا لكنه لما اجاز عمل الصفة
بلا اعتماد اجاز كون زيد في قائم زيد فاعلا ايضا وله في جواز عمل الظرف بلا اعتماد قولان
وذلك لان الظرف اضعف في عمل الفعل من الصفة وثبوت الاجماع علي فاجاز في داره
زيد تصحيح تقديم الخبر ويمنع كون زيد فاعلا والا لزم الاضمار قبل الذكر وكذا قولهم ان
في الدار زيدا دل علي ان زيدا كان مبتدا والا لم ينتصب ومنع بعض البصريين من نحو
في داره زيد فاما ما اضيف اليه المبتدا فليس له التقدم الاصلي والاولي جواز ذلك
كما ذهب اليه الاخفش وذلك لانه عرض من المضاف اليه بسبب التركيب الاصلي الحاصل
بينه وبين المبتدا وصيرورته معه كاسم واحد مرتبته التقديم تبعا للمبتدا وان لم يكن له في الاصل
وقد ورد في كلامهم في اكفانه درج الميت واعلم ان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن اسم عين ولا
حالا منه ولا صفة له لعدم الفايدة الا في موضعين احدهما ان يشبه العين المعني في طروئها
وقتا دون وقت نحو الليلة الهلال الثاني ان يعلم اضافة معني اليه تقديرا نحو قول امرء القيس
اليوم خمر وغدا امر اي شرب خمر وقوله اكل عام نعم نحونه اي جوابه ونحو لو قلت الارض يوم
الجمعة او زيد يوم السبت لم يجز لانه لا فايدة لتخصيص حصول شئ بزمان هو في غيره حاصل
مثله ويكون ظرف الزمان خبرا عن اسم معني بشرط حدوثه ثم ينظر فان استغرق ذلك
المعني جميع الزمان او اكثره وكان الزمان نكرة رفع غالبا نحو الصوم يوم والسير شهر
اذا كان السير في اكثره لانه باستغراقه اياه كانه هو ولا سيما مع التنكير المناسب للخبرية
ويجوز نصب هذا الزمان المنكر وجره بفي نحو الصوم في يوم او يوما خلافا للكوفيين وذلك
ان في عندهم يوجب التبعيض فلا يجوز صمت في يوم الجمعة بل يوجبون النصب
والاولي جوازه كما هو مذهب البصريين ولا نسلم افادة في للتبعيض وان كان الزمان معرفة
نحو الصوم اليوم الجمعة لم يكن الا الرفع غالبا كما في الاول عند البصريين ولو جبه الكوفيون النصب
كما اوجبوه في هذا المثال المذكورة فان وقع الفعل لا في اكثر الزمان سواء كان الزمان معرفا
او منكرا فالاغلب نصبه او جره بفي اتفاقا من الفريقين نحو الخروج يوما او في يوم والسير يوم
الجمعة او في يوم الجمعة واما قوله تعالي الحج اشهر معلومات فلتاكيد امر الحج ودعاء الناس الي
الاستعداد له حتى كان افعال الحج مستغرقة لجميع الاشهر الثلثة واذا كان ظرف المكان
خبرا عن اسم عين سواء كان اسم مكان او لا فان كان غير متصرف نحو زيد عندك فلا كلام

في نحو في داره زيد وقائم زيد في داره عند هما وذهب لان المنشا اي حقه التقديم
فجاز عود الضمير من الخبر اليه
ذهب

فامتناع رفعه وان كان متصرفا ومنكرة فالرفع راجح نحو انت مني مكانٌ قريب
ودارك مني يمين او شمال فهو باق على الظرفية عند البصريين والمضاف محذوف
اما من المبتدا اي مكانك مني مكان قريب او من الخبر اي انت مني ذو مكان قريب
ومثله عند الكوفيين بمعنى اسم الفاعل فيجب رفعه وليس بظرف كما يجئ عن قريب
وان كان معرفة فالرفع مرجوح نحو زيد خلفك وداري امامك وذلك لان اصل الخبر
التنكير ومع ذلك فرفع المعرفة لا تختص بالشعر نحو قوله الاجبر تل امامها خلافا للمبرد
والكوفيين واذا كان في موضع الخبر عن عين والمراد تعيين المنزلة من قرب او بعد
قال سيبويه لا يستعمل منه ما استعمل العرب فلا تقل هو مني محلك ومتنكا زيد و
مربط الفرس قال ولو اظهرت المكان في هذه الاشياء جاز نحو هو مني مكان محلك
ومكان متنكا زيد وذلك ان المكان يستعمل قياسا في تعيين القرب او البعد وما استعمل
العرب قولهم هو مني مزجر الكلب اي منهاه ومعقد القابلة اي قريب وكذا معقد الازار
ومعقد الحاتن وهو مني مناط الثريا اي بعيد قال ذو الرمة فورد ن والعيوق مقعد رابئ
الضرباء فوق النجم لا يتتلع اي عال مشرف كالامين على الياهرين فانه اعلى منهم ليشرف عليهم
كيلا تخونوا قال بعضهم ما كان من هذه الظروف بمعنى القرب نحو معقد الازار فجعله ظرفا
اولى من رفعه وما كان منها في معنى البعد كمناط الثريا فرفعه اولى قال لان الظرف حاو
للمظروف فقربه من المظروف تحقق له الاحتواء وبعده عنه ينفيه عن الاحتواء وفيه
نظر وذلك لان الظرف في قولك انت مني مناط الثريا ليس بعيدا من المظروف بل هو محتو
عليه لكنهما بعيدان عن المتكلم ويجب رفع كل واحد من ظرفي الزمان والمكان اذا كان
متصرفا وموقتا محدودا واجريت به عن اسم عين لارادة تقدير المسافة القريبة
او البعيدة نحو دارك مني فرسخ وانت مني بريد ومتركك مني ليلة اي ذات مسافة
فرسخ على حذف مضاف بعد مضاف وكذا ذو مسافة سري ليلة ومني متعلق بمدلول
الخبر اي بعيدة مني هذا القدر وكذا قولهم هو مني فوت اليد اي اذا مددت اليه
يدي لم انله وهو مني عوة الرجل اي اذا صاح الرجل ببلغه صيحته والتقدير ذو مكان فوت
اليد وذو مكان بلوغ دعوة الرجل واما انتصاب نحو قولك داري خلق دارك فرسخين
وميلا وبريدا ويوما وليلة فلان الخبر هو خلف دارك ونصبها على الحال عند المبرد من الضمير
فالخبر اي ذات مسافة فرسخين وعلى التمييز عند الجمهور وهو مميز عن النسبة اي تباعدت
فرسخين فالفرسخان مبعدان لهما كان الماء في امتلاء الاناء ما يلي ويجوز ان ينتصب

في الماء

على

على المصدر كقولك دنوت انملة اي دنوت انملة كما قيل في قوله تعالى ورفعنا بعضهم فوق
بعض درجات ويجوز رفعها وخلف ظرف للخبر اي ذات مسافة فرسخين خلف دارك
او مما جران وكذا قولهم داري من خلف دارك فرسخين او فرسخان لان دخول من في مثله
وخروجها على السواء كما في قولك جئت قبلك ومن قبلك قال ابو عمرو واذا دخلت
من وجب الرفع في الظروف التي بعد المجرور لان التميز فضلة وبدخول من خرج الكلام
عن التمام وليس بشئ اذ يقال داري من خلف دارك ويسكت عليه ويجوز ايضا انت
مني فرسخين بالنصب على ان مني خبر المبتدا اي من اشيائي فرسخين كقولك هم
سلمان منا واعلم ان نحو خلف وقدام من الظروف ظروف عند البصرية اضيفت
او لم تضف وترك الاضافة قليل ومني عند الكوفية لا يكون ظروفا الا مع الاضافة
اما عند الاخفش فهي بمعنى اسم الفاعل فمعنى جلست خلفا عندهم اي متاخرا نصب
على الحال وقام مكانا طيبا اي مغتبطا فاذا وقعت خبرا عن المبتدا وجب عندهم
رفعها نحو انت خلف وقدام اي متاخر ومتقدم والبصرية يجوز على قلة كما ذكرنا واما
رفعها عندهم فعلى حذف المضاف كما مر ومني باقية على الظرفية وهو الاولى اذ خروج الشئ
عن معناه خلاف الاصل فلا نرتكب ما امكن حمله على عدم خروجه عنه وقوله وساغ لي الشراب
وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الحميم اي قبل ذلك يقوي مذهب البصرية واعلم ان اليوم
اذا وقع خبرا عن لفظي الجمعة او السبت جاز نصبه على صفة لكونها في الاصل مصدرين
فمعنى اليوم الجمعة او السبت اي الاجتماع او السكون والاولى رفعه غلبة والسبت في معنى
اليومين ولا يجوز انتصاب اليوم الجمعة خبرا عن الاحد والاثنين اذ معناهما اليومين واليوم
لا يكون في اليومين واجازه الفراء وهشام وذلك لتأويلهما اليوم بالآن كما يقال
انا اليوم افعل كذا اي الآن فمعنى اليوم الاحد اي الآن الاحد والآن اعم من الاحد
فيصح ان يكون ظرفه هذا ولتذكر ظرفا مما يتعلق بخبر المبتدا اذا كان مفردا فنقول
هو اما مشتق او جامد واولا هما اما ان تغاير المبتدا لفظا اولا والاول اما ان يتحد به
معنى نحو زيد اخوك وزيد قائم او تغايره معنى ايضا والمغاير يقع خبرا عنه اما للمساواة
في معنى كقولك تقاتلوا ازواجهم انهاتهم او بحذف المضاف من المبتدا او الخبر نحو داري
منك فرسخان اي بعد داري فرسخان او داري منك ذات مسافة فرسخين او لكون
واحد من المبتدا والخبر معنى والآخر عينا ولزوم ذلك المعنى لتلك العين حتى صار
كانه هي كقولنا الخنساء ترتع ما رتعت حتى اذا ذكرت فانما هي اقبال وادبار

نصبها

فرسخين حالا اي ذوي فرسخين
او على الظرف اي ذوات فرسخين اي انت
مني على مسافة فرسخين

وان قدر بالصفات فمثله في المبتدا كمن ذا البر آمن

وقوله تعا ولكن البر من آمن وحالها اقبال او في الخبر نحو بر من آمن وذات اقبال
او جعلنا المصدر بمعنى الصفة نحو ولكن البار وهي مقبلة جاز لكنه تخلوا عن معنى المبالغة
والثاني اي الذي لا يغاير المبتدا لفظا يذكر للدلالة على الشهرة او عدم التغير كقوله
انا ابو النجم وشعري شعري اي هو المشهور المعروف بنفسه لا بشيء آخر كما يقال مثلا
شعري مليح ويقال انا انا اي ما تغيرت عما كنت قال رطافون وقال يا خويلد لا ترع فقلت
وابكرت الوجوه هم هم واما الحامد فان كان مؤولا بمشتق نحو قولك هذا العالم
عرج كلا اي غليظ فكلمة مهما تاكيد للضمير ويجوز ان يكون مبتدا موخرا عن الخبر وان لم
يكن مؤولا به لم يتحمله خلافا للكسائي وكانه نظر الى ان معنى زيد اخوك متصف بالاخوة و
هذا زيد اي متصف بالزيدية او محكوم عليه بذلك وذلك لان الخبر عرض فيه معنى
الاسناد بعد ان لم يكن فلا بد من رابط وهو الذي يقدره اهل المنطق بين المبتدا والخبر
فالحامد كلمة على هذا متحمل للضمير عند الكسائي لكنه لما لم يشابه الفعل لم يرفع الظاهر
كالمشتق ولكن لم يجد على ذلك الضمير تابع بخفاية واما المشتق فهو متحمل للضمير اتفاقا وان لم
يرفع الظاهر خبر لكان مقدما او حالا لانه اكد المستكن به بمنفصل خبرا كان المتحمل للضمير نحو انا زيد
ضاربه انا او نعتا نحو لقيت رجلا ضاربه انا او حالا نحو ليقم زيد اكرمه انت او صلة
نحو الضارب انا زيد وان امن اللبس جاز ترك الضمير المنفصل في هذه الصور عند
الكوفيين واما البصريون فاوجبوه طردا نحو هند زيد ضاربته هي وتمام البحث فيه يجيء في باب
الاضمار ان شاء الله تعا قوله واذا كان المبتدا مشتملا على ما له صدر الكلام نحو
من ابوك او كانا معرفتين او متساويين نحو افضل منك افضل مني
او كان الخبر فعلا له نحو زيد قايم وجب تقديمه قوله من ابوك مبتدا وخبر عند سيبويه
وذلك لانه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة متضمنة استفهاما او نكرة هي افعل التفضيل مقدم على خبره
والجملة صفة لما قبلها نحو مررت برجل افضل منه ابوه وغير سيبويه على ان مثل هذين جزآن
مقدمان والمثال المتفق عليه في مثل هذا المقام من قام ومن جاءك اتهم قام ومن قام
قمت وانما كان للشرط والاستفهام والعرض والتمني ونحو ذلك مما يغير معنى الكلام مرتبة التصدر
لان السامع يبني الكلام الذي لم يصدر بالمغير على اصله فلو جوز ان يجيء بعده ما يغيره لم يدر السامع
اذا سمع بذلك المغير الى ما يرجع الى ما قبله بالتغير او مغير كما يجيء بعده من الكلام فيتشوش
لذلك ذهنه وكذلك حكم المضاف اليه اداة الشرط والاستفهام يجب تصدره نحو غلام من
قام وغلام من يقم اقم لان معنى الشرط والاستفهام يسري الى المضاف والا لم يجز

فيحمل الضمير

فتكن فيه ان جري علي من هو له
نحو زيد قايم وان جري علي غير
من هو له صح

تقديمه على ما له صدر الكلام قوله او كانا معرفتين او متساويين ليس على الاطلاق بل يجوز تاخير
المبتدا عن الخبر معرفتين او متساويين مع قيام القرينة المعنوية الدالة على تعيين المبتدا
كما في قوله بنونا ابنو ابنائنا وبناتنا ابنوهن ابناء الرجال الاباعد وذلك لانا نعرف ان الخبر
محط الفايدة فما يكون فيه التشبيه الذي يذكر الجملة لاجله فهو الخبر كقولك ابو يوسف
ابو حنيفة اي مثل ابي حنيفة ولو اردت تشبيه ابي حنيفة بابي يوسف فابو يوسف
هو الخبر ومثل قول ابي تمام لعاب الافاعي القاتلات لعابه واذى الجنى اشارته ايدي عواس
اي بنونا ابناؤنا مثل بنينا ولعابه مثل لعاب الافاعي قوله او كان الخبر فعلا له اي فعلا مسندا
الى الضمير المبتدا نحو زيد قام فانه لو قدم اشتبه المبتدا بالفاعل فان قيل فليجز ان كان
الضمير بارزا نحو الزيدان قاما والزيدون قاموا قلت يشتبه المبتدا بالبدل من الضمير
او بالفاعل على لغة يتعاقبون فيكم ملايكة او نقول منع ذلك حملا على المفرد مع انه قيل في قوله
تعا ثم عموا وصموا كثير منهم وقوله واسروا النجوي الذين ظلموا ان كثيرا والذين مبتدآن مقدما
الخبرين ويجب ايضا تاخير الخبر اذا اقترن بالفاء نحو الذي ياتيني فله درهم نظرا الى اصل الفاء
الذي هو التعقيب وايضا لكونه فاء الجزاء وهو عقيب الشرط كما تحقق ادا انه صدر الكلام
ويجب ايضا تاخير الخبر اذا جاء بعد الا لفظا او معنى نحو ما زيد الا قايم وانما زيد قايم لانك
ان قدمته من غير الا انعكس المعنى كما ذكرنا في تقديم الفاعل وتاخيره ولا يجوز تقديمه مع الا الا
بحل في باب الاستثناء ويجب ايضا تاخير الخبر اذا اقترن المبتدا بلام الابتداء نحو لزيد
قايم او كان الضمير الشان للزوم تصدرهما قوله واذا تضمن الخبر المفرد ما له صدر الكلام
مثل اين زيد او كان مصححا مثل في الدار رجل او متعلقه ضمير في المبتدا مثل على التمرة
مثلها ان بدا او عن قريب مثل عندي انك قايم وجب تقديمه هذا بيان الموجبات
تقديم الخبر وانما قال الخبر المفرد لانه ان كان الخبر جملة متضمنة لما يقتضي صدر الكلام
لم يجب تقديمه نحو زيد من ابوه اذ الاستفهام وسايرما يقتضي صدر الكلام يكفيها ان تقع
صدر جملة من الجمل بحيث لا يتقدم عليها احد ركني تلك الجملة ولا ما صار من تمامها من الكلم
المغيرة لمعناها كان واخواتها وسايرما يحدث معنى من المعاني في الجملة التي تدخلها فلا
يقال ان من ياتيني اكرمه واما قولهم علمت ايهم في الدار فان العقل لما كان من افعال
القلوب وليس اثرها المعنوي ظاهرا كافعال العلاج فانها محوسة الآثار كالضرب
والمشي جوز تقديمه على الكلام المصدر باداة الاستفهام والنفي ولام الابتداء مع تاثيره
فيه معنى مع ان تقدمه كلا تقدم اذ معنى ظننت زيدا قايما زيد قايم في ظني ومنع من العمل

تعديه

فيه ظاهرا احترازا للفظ المقتضى للصدر واما قولهم الذي ما يضرب والذي ان يضرب
يضرب فان الموصول وان كان مع الصلة ككلمة واحدة الا انه لا يؤثر في صلته معنى
ونحو قولهم زيد من ابوه عمرو في دار من هو اولي بالجواز لان المبتدا كما انه لا يؤثر معنى
من المعاني في الخبر ليس هو معه ايضا كالمفرد كما كان الموصول مع صلته فان قيل كيف
الجمع بين قوله صهما بين مفرد وقوله قبل وما وقع ظرفا فالاكثر انه مقدر بجملة قلت للشك
ان لفظ اين اسم مفرد في الوضع سواء قدر بالجملة او بالمفرد فان في اين زيد مفرد واقع
موقع الجملة على الاصح فيصح ان يقال انه خبر مفرد ان كان الاستفهام ظرفا متعلقا
بالخبر المفرد الملفوظ به وجب تقديمه على المبتدا اما مع الخبر نحو علام راكب زيدا وبدونه
نحو علام زيد راكب قوله واذا تضمن الخبر المفرد اعلم انه لا يقع من جملة مقتضيات الصدر
خبر مفرد الا كلمة الاستفهام نحو من زيد او مضاف اليها نحو غلام من زيد قوله او كان متعلقها
اي كان الخبر اي تقديمه مصححا لمجئ المبتدا نكرة على ما ذكر قبل في جواز تنكير المبتدا اذا
تقدم حكم النكرة عليها خصصها حتى جاز وقوعها مبتدا وقد قلنا عليه ما فيه كفاية
فالاولى ان يقال في الجواب تقديم الظرف خبرا عن المبتدا المنكر في الاغلب فيما لا
يتضمن معنى الدعاء ان العلة خوف لبس الخبر بالصفة مع كثرة استعمال الظرف خبرا
فلو قل وقوع الظرف خبرا عن المنكر اغتفر ذلك اللبس القليل كما في قوله تعالى وجوه يومئذ
ناظرة ووجوه يومئذ باسرة وتقديم الخبر غير الظرف على المبتدا لا يرفع اللبس ولا يعينه
للخبرية اذ لو قلت في رجل قائم رجل احتمل كون رجل خبرا عن قائم او بدلا منه واما الظرف
فانه اذا تقدم تعين للخبرية بسبب انتصابه لفظا او محلا هذا كله على مذهب سيبويه
واما على مذهب الاخفش والكوفيين فالظرف عامل في الاسم الذي بعده فليس اذن
من هذا الباب قولنا في الاغلب احترازا عن قولهم امتّ في حجرا فيك وقولنا مما لا يتضمن
معنى الدعاء احترازا عن نحو سلام عليك وويل لك فان الاغلب تأخير الخبر لما ذكرنا قبل
قوله او متعلقه اي لمتعلق الخبر بكسر اللام ويعني بالمتعلق جزء الخبر فعلوك على التمرة خبر
والمجرور جزؤه يعني اذا اتصل بالمبتدا ضمير يرجع الى جزء الخبر وجب تقدم الخبر حتى
لا يلزم ضمير قبل الذكر فلو قلت مثلها زيدا على التمرة لكان مثل صاحبها في الدار
وقد تقدم امتناعه واذا كان الضمير في صفة المبتدا نحو على التمرة زيد مثلها جاز
تأخير الخبر عن المبتدا بان يتوسط بينه وبين صفته نحو زيد على التمرة مثلها اذا الفصل
بين الموصوف والصفة جايز فان تقدم المفسر المتعلق بالخبر على المبتدا ذي الضمير

وتأخير

وتأخير الخبر عنه نحو في الدار مالكها فيم جاز عند البصريين وعند هشام من الكوفيين خلافا
للباقين وكان المانع نظر الى ان المفسر مرتبته التأخير لتعلقه بالخبر وليس بشئ لان التقدم
اللفظي كاف في صحة عود الضمير الاري الى قوله تعالى واذ ابتلى ابراهيم ربه ووافق الكسائي
البصريين في جواز نحو زيدا غلامه ضارب لا في نحو زيدا غلامه خرب وكانه نظر الى شدة
طلب الفعل للمفعول فكان مفعوله متأخرا بخلاف اسم الفاعل فان طلبه له بالمشابهة
والاولى الجواز في الكل لما ذكرنا من الاكتفاء بالتقدم اللفظي قوله او من ان بعني او كان
الخبر من ان مع اسمها وخبرها يريد اذا كان ان مع صلتها مبتدا وجب تقديم خبرها عليها
وقد تقدم انها مع صلتها فاعل عند ابي علي اذا كان الخبر ظرفا وانما تعين تقديم الخبر
لئلا يلتبس بان المكسورة لان المكسورة لا تقتضي ان يكون مع اسمها وخبرها مبتدا
لكونها جملة والمبتدا مفرد فاذا تقدم الخبر عرف من اول الامر ان الذي يجئ بعده
ان المفتوحة لان الخبر لا بد له من مبتدا ولا يصلح له الا المفتوحة واما ان قلت ان
زيدا قايم عندي فربما التبست المفتوحة بالمكسورة لانك لو جئت بالخبر بعد خبر ان
المفتوحة اما ظرفا نحو ان زيدا قايم عندي او غير ظرف نحو ان زيدا قايم حقا لاشتبهت
المفتوحة بالمكسورة ولم يدفع الفتحة الخفية اللبس لكون الموقع موقع المكسورة لان لها
صدر الكلام بخلاف المفتوحة كما يجئ في باب الحروف المشبهة بالفعل ولا يرفع محل خبر
المبتدا بعد خبر ان اللبس ايضا اذ ربما يظن انه خبر بعد خبر لان المكسورة او يظن في
الظرف تعلقه بخبر ان واذا تقدم الخبر علم ان عرف انه خبر المبتدا وانه ليس في خبر
ان المفتوحة اذ هي حرف موصولة ويجئ في باب الموصول ان ما في خبر الصلة
لا يتقدم على الموصول ولا في خبر خبر المكسورة لان لها الصدر فاذا تعين ان المقدم خبر
والمكسورة مع اسمه وخبره لا يصح ان يكون مبتدا لانها جملة والمبتدا مفردة تعين
ان ما بعد الخبر هي ان المفتوحة لا غير واذا كان ان المفتوحة مع صلتها بعد اما نحو
اما انك خارج فلا اصدقه فانها يتقدم على خبرها لما ذكر في حروف الشرط ان الجملة
التامة لا يتوسط بين اما وما يليها فلا يلتبس المفتوحة بالمكسورة ويجب ايضا تأخير
المبتدا الذي بعد الا نحو ما قايم الا زيد او معنى نحو انما قايم زيد لانك ان قدمته
من دون الا انعكس الحصر وان قدمته مع الا لم يجز لتقدم اداة الاستثناء على الحكم في
الاستثناء ولا يجوز ذلك كما يجئ في باب الاستثناء واذا كان تقديم الخبر يفهم منه معنى
لا يفهم بتأخيره وجب التقديم نحو قولك تميمي انا اذا كان المراد التفاخر بتميم او غير ذلك

للفراء

مما تقدم له الخبر قوله وقد يتعدد الخبر في نحو زيد عالم عاقل اعلم ان تعدد الخبر اما
ان يكون بعطف او غيره فالاول نحو زيد عالم وعاقل وليس قولك مما عالم وجاهل
من هذا لان كلا منهما فيما تقدم فيه الخبر عن شيء واحد وههنا اخبر عنه بالعالم غير المخبر عنه
بالجاهل والثاني على ضربين لان الاخبار المتعددة اما ان يكون متضادة او لا وليس
مما تعدد لتضاد دون معنى من هذا في الحقيقة نحو زيد جايع نايع لانهما بمعنى واحد والثاني
في الحقيقة تاكيد للاول فان لم يكن متضادة كقوله تعالى وهو الغفور الودود ذو العرش
المجيد فعال لا يريد ففي كل واحد ضمير يرجع الى المبتداء وان كان مشتقا ولا اشكال
فيه وان كان متضادة فهي على ضربين اما ان يتصف جزء المبتداء ببعض تلك الاخبار
والجزء الآخر بالخبر الآخر او يتصف المجموع بكل واحد منهما فالاول نحو قولك للابلق هذا
اسود وابيض وليس هو في الحقيقة مما تعدد فيه الخبر لانه مثل قولك مما عالم وجاهل
لا يرجع الى مجموع المبتداء بل المعنى مما رجل عالم ورجل جاهل واما الضمير في كل واحد
من ابيض واسود فانه يرجع الى مجموع المبتداء بدليل مطابقتهما له افرادا وتثنية وجمعا
كقولك مما ابيضان اسودان ومما بيض سود وانما جاز ذلك مع ان المراد بعضه
ابيض وبعضه اسود كما ان المراد بالاول احد مما عالم والآخر جاهل لاتصال البعضين
بخلاف جزئي مما فان كل واحد منهما منفرد عن الآخر واذا جاز اسناد الشيء الى الشيء
مع ان المسند اليه في الحقيقة متعلقه الخارج منه مع قيام القرينة نحو هذا حسن الغلام
بنصب الغلام وجره فلان يجوز اسناد الشيء الى الشيء مع ان المسند اليه في الحقيقة
جزء المسند الى الظاهر اولى وهذا كما يقول الناريخ احمر اي ظاهر قشره ومنه
قولهم زيد حسن الوجه وحسن وجه وحسن وجها نصبا وجرا واما الثاني اعني
ما اتصف فيه المجموع بكل واحد منهما نحو هذا حامض خاثر فلا اشكال فيه لان الضمير يرجع
من كل واحد من الخبرين الى مجموع المبتداء اذ المعنى في جميع اجزائه حلاوة وفيها كلها حموضة
لانه امتزج الطعمان في جميع اجزائها والمكسر احدهما بالآخر وحصل بالانكسار كيفية متوسطة
بينهما واعلم انه يجوز ان يعطف احد الخبرين على الآخر بالواو مع اتصاف مجموع المبتداء بكل
واحد من الخبرين تقول زيد كريم شجاع وزيد كريم وشجاع كما يعطف بعض الاوصاف
على بعض نحو قوله الى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم وكذا ما هو
بمنزلته في رجوع الضمير من كل واحد من الخبرين الى مجموع المبتداء نحو هذا ابيض واسود
وهذا حلو حامض واما اذا لم يرجع ضمير كل واحد الى مجموع المبتداء نحو مما عالم وجاهل

الالف الواو فيهما ان الضمير في كل واحد من عالم وجاهل

فلا بد

فلا بد من الواو ولان المبتداء منفكوك تقديرا اي احدهما عالم والآخر جاهل وقد
وقد يتضمن المبتداء معنى الشرط فيصح دخول الفاء في الخبر وذلك الاسم الموصول
بفعل او ظرف والنكرة الموصوفة بهما مثل الذي يأتيني فله درهم وفي الدار فله درهم وكل رجل يأتيني او في الدار فله درهم وليت ولعل وما بمعنى بالانفاق و
الحق بعضهم لات بهما اعلم ان الفاء تدخل على خبر المبتداء الواقع بعدا امر وجوبا نحو اما
زيد فقايم ولا تحذف الا لضرورة كقوله واما القتال لا قتال لا لديكم او لاضمار القول
كقوله تعالى واما الذين اسودت وجوههم اكفرتم اي فيقال اكفرتم ولجيء علة الاتيان بالفاء
في خبر مثل هذا المبتداء في حروف الشرط وتدخل جوازا في خبر مبتداء مذكور بعدها وهو شيئان
احدهما الاسم الموصول اما بفعل او بظرف ويدخل في قولنا الموصول اللام الموصولة
ايضا في نحو الزانية والزاني فاجلدوا وصلتها لا يكون الا فعلا في صورة اسم الفاعل او
المفعول لما سيجيء في الاسماء الموصولة والاغلب الاعم في الموصول الذي يدخل في خبره
الفاء ان يكون عاما وصلته مستقبلا كما في اسماء الشرط وفعل الشرط نحو من يضرب
اضرب وقد يكون خاصا وصلته ماضية كقوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات
الآية لان الآية مسوقة للحكاية عن جماعة مخصوصة حصل منهم الفتن اي الاحراق وكذا
قوله تعالى وما افاء الله على رسوله منهم فما اوجفتم وقد يكون الموصول خاصا وصلته
مستقبلة كقوله لئن قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم اذ لا يريد كل موت
يفرون منه تلاقيكم اذ رب موت فرمنه الشخص فالاقاه ذلك النوع كموت بالقتل بالسيف
مثلا ولاقاه نوع آخر منه فالمعنى هذه الماهية التي تفرون منها تلاقيكم وجاز دخول الفاء
في خبر المبتداء ههنا وان لم يكن موصولا لانه موصوف بالموصول وقد يقع الماضي بعد
الموصول المذكور وهو بمعنى المستقبل لتضمنه معنى الشرط كقولك الذي اتاني فله درهم
والموصول بالظرف نحو الذي قدامك او في الدار فله درهم وانما وصل المبتداء الذي والوصف
في خبره الفاء او وصف بالفعل او الظرف فقط لكون الموصول ككلمة الشرط والجزء كالجزاء
الذي يدخله الفاء فالصلة والصفة تكونان كالشرط وكان حق الموصول على هذا ان
لا يكون الا مبهما كاسماء الشرط نحو من وما الشرطيتين وانما جاز ان يكون مبهما كما في قوله
ان الذين فتنوا الآية لانه دخيل في معنى الشرط وكذا كان حق الصلة ان لا يكون الا فعلا مستقبل
المعنى كشرط من وما الا انه لما لم يكن شرطا في الحقيقة جاز ان لا يكون حرفا في الفعلية بل يكون
مما يقدر معه الفعل كالجار والظرف وان لا يكون مستقبل المعنى كقوله تعالى ان الذين فتنوا

والوصف

وكذا كان حق الخبر ان يلزمه الفاء لكونه كالجزاء فمن حيث انه ليس جزاء الشرط حقيقة جاز تجريده
منها مع قصد السببية نحو الذي يأتيني له درهم ولا يلزم مع الفاء ان يكون الاول سببيا للثاني بل
اللازم ان يكون ما بعد الفاء لازما لمضمون ما قبلها كما في جميع الشرط والجزاء ففي قوله قل ان الموت
الذي تفرون الآية الملاقاة لازمة للفرار وليس الفرار سببا للملاقاة وكذا في قوله تعالى وما بكم من نعمة
فمن الله كون النعمة منه تعالى لازم لحصولها بمعنى فلا يغرنك قول بعضهم ان الشرط سبب للجزاء
وبحق تحقيقه في حرف الشرط ان شاء الله تعالى والثاني النكرة العامة الموصوفة بالفعل
او الظرف او الجار نحو كل رجل يأتيني او امامك او في الدار فله درهم وقد يجيء صفتها ايضا
ماضيا مستقبل المعنى نحو كل رجل اتاك غدا فله درهم لما ذكرنا في الموصول وقد تدخل الفاء
على خبر كل وان كان مضافا الى غير موصوف نحو كل رجل فله درهم لمضارعته بكلمات
الشرط في الابهام وكذا ان كان مضافا الى غير موصوف بغير الثلثة المذكورة نحو كل رجل
عالم فله درهم وعند سيبويه لا تدخل الفاء على خبر غير ما ذكرنا من المبتدآت والاخفش
يجيز زيادتها في جميع خبر المبتدا نحو زيد فوجد انشد وقائلة حولان فانكح فتاتهم والرومية
الجيتين خلو كاهيا وسيبويه يؤول مثله بنحو هذه حولان فانكح قوله وليت ولعل ما نعان
باتفاق جميع نواسخ الابتداء يمنع دخول الفاء في خبر المبتدا المذكور الا ما نذكره وذلك
لانه انما دخله الفاء لمشابهة المبتدا لكلمة الشرط ويلزمها التصدر ولا يدخلها نواسخ الابتدا
لان تلك النواسخ يؤثر معنى في الجملة وقد تقدم ان ما يؤثر في الجملة لا يدخل على جملة مصدرة
بلام التصدر في قوله واذا تضمن الخبر الا ان هذا المبتدا لكونه غير رافع العرق في الشرطية
جاز ان يدخله ما لا يدخل في الجملة المتأخرة معنى ظاهرا ومنوان نحو قوله تعالى ان الذين فتنوا الآية
والحق المالكي ههنا ان المفتوحة ولكن من غير سماع لكنه لما رأى انه يجوز العطف بالرفع
على محل اسم ان كما يجوز على محل اسم ان كما يجيء في الحروف المشبهة بالفعل وكذا اجرى
بعضهم ان المفتوحة في جواز رفع المعطوف على اسمها مجرى الكسرة على ما يجيء في الموضع
المشار اليه اجراها مجرى ان المكسورة واما كلمات الشرط الجازمة التي بقية الاقسام في
الشرطية فلا يدخلها شيء من نواسخ الابتداء الا في الضرورة فيضمر مع ذلك بعدها ضمير
الشان حتى لا يخرج كلمات الشرط في التقدير عن التصدر في جملها وذلك نحو قوله ان من
يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظبآ آو الحق بعضهم ان بها اي الحق ان في المنع
من دخول الفاء بليت ولعل قال المصنف اتباعا لعبد القاهر ان هذا الملحق سيبويه
خلافا للاخفش ونقل العبدي وابو البقاء وابن يعيش ان المجوز لدخول الفاء مع ان سيبويه

خلافا

نؤثر ء

خلافا للاخفش قوله وليت ولعل ما نعان باتفاق لا وجه لتخصيصهما بل كل ناسخ للابتداء
هكذا سوى ما استثني وما ذكره المصنف من ان امتناع دخول الفاء في خبر ليت ولعل للزوم
التناقض وذلك لان ما بعد الفاء الجزائية لا يكون الا جزاء اي محققا للصدق والكذب
وخبر ليت ولعل لا يحتملان ذلك ليس بشيء لصحة قولك ان جاءك زيد فاخبره فالله
ان الذين يكفرون بآيات الله ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون الذين يأمرون بالقسط
من الناس فبشرهم بعذاب اليم قوله وقد يحذف المبتدا لقيام قرينة جوازا
كقول المستهل الهلال والله والخبر جوازا نحو خرجت فاذا السبع ووجوبا فيما
التزم في موضعه غيره مثل لولا ان يد طلك عمرو وضربي زيدا قائما وكل رجل
وضيعته ولعمرك لافعلن المستعمل المخبر للهلال قد ذكرنا انه لا يحذف شيء لا وجوبا
ولا جوازا الا مع قرينة دالة على تعيينه اعلم انه قد يحذف المبتدا وجوبا اذا قطع النعت
بالرفع كما يجيء في باب الحمد لله اهل الحمد اي هو اهل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم انه كان
في الاصل صفة فقطع لقصد المدح او الذم او الترحم كما يجيء فلو ظهر المبتدا لم يتبين
ذلك وجوبا ايضا عند من قال في نحو نعم الرجل زيد ان تقديره هو زيد وفيه نظر على ما يجيء
في بابه قوله جوازا ووجوبا نصب على المصدر اي حذفا واجبا او جائزا واذا في قوله
اذا السبع للمفاجأة واختلف فيها فنقل عن المبرد انها ظرف مكان فعلى قوله يجوز ان يكون
خبر المبتدا الذي بعدها اي فبالمكان السبع فنقول على هذا مررت فاذا زيد قائما فاذا
عنده متعلق بكائن ونحوه من متعلقات الظروف العامة ولا يجوز على قوله ان يكون
اذا مضافا الى الجملة الاسمية المحذوف الخبر اذ لا يضاف من ظروف المكان الى الجمل
الا حيث على ما يجيء في الظروف المبنية وما ذهب اليه لا يطرد في جميع مواضع اذا المفاجأة
اذ لا معنى لقولك فبالمكان السبع بالباب في تأويل قولهم خرجت فاذا السبع بالباب
وقال الزجاج ان اذا المفاجأة ظرف زمان فعلى قوله يجوز ان يكون في قولهم فاذا السبع
خبرا عما بعدها بتقدير مضاف اي فاذا حصول السبع اي ففي ذلك الوقت حصوله
لان ظرف الزمان مضافا الوقت السبع بالباب فحذف بالباب لدلالة قرينة خرجت
عليه ويجوز ان يكون ظرف الزمان مضافا الى الجملة الاسمية وعامله محذوف على ما قال
المصنف اي ففاجأت وقت وجود السبع بالباب الا انه اخراج لاذا عن الظرفية
اذ هو اذا مفعول به لفاجأت ولا حاجة الى هذه الكلفة فان اذا الظرفية غير منصرفة
على الصحيح ونقل عن ابن برى ان اذا المفاجأة حرف فعلى هذا خبر المبتدا في نحو فاذا السبع

لا يكون خبرا عن الجثة ما دام جامدا ويجوز ان
يكون الخبر المحذوف واذا ظرف
اي ففي ذلك الوقت حصوله

شرط محذوف بلا خلاف واما الفاء الداخلة على اذا المفاجات فنقل عن الزيادي انها جواب مقدر ولعله اراد فاء السببية التي المراد منها لزوم ما بعدها لما قبلها كما تقدم اي معاجاءة السبع لازمة للخروج وقال المارزني هي زايدة وليس بشئ اذ لا يجوز حذفها وقال ابو بكر مبرمان هي للعطف حملا على المعنى اي خرجت ففاجات كذا وهو قريب قوله التزم في موضعه فقال التزمه الشئ فالتزمه اي قبل ملازمته اي في جبر التزم العرب ذكر غير الخبر في موضعه فيحذف الخبر وجوبا في موضع يكون فيه القرينة الدالة على تعيين الخبر المقدر من بين سايرالاخبار لفظ ساومدة ذلك الخبر وهو في اربعة ابواب على ما ذكره المصنف اولها المبتداء الذي بعد لولا هذا على مذهب البصريين وقال الفراء لولا هي الرافعة للاسم الذي بعدها لاختصاصها بالاسماء كسايرالعوامل وقال الكسائي الاسم بعدها فاعل لفعل مقدر كما في قوله لو ذات سوار لطمتني وهو قريب من وجه وذلك ان انطاء مرمهنا انها لو التي تفيد امتناع الاول لامتناع الثاني كما يجئ في حروف الشرط دخلت على لا وكانت لازمة للفعل لكونها حرف الشرط فبقي مع دخولها على لا على ذلك الاقتضاء ومعناها مع لا ايضا باق على ما كان كما يبقى من غير لا من حروف النفي فمعنى لولا علي لهلك عمر لولم يوجد علي لهلك عمر ينتفي الاول اي انتفاء وجود علي لانتفاء هلاك عمر وانتفاء الانتفاء ثبوت فمن ثمة كان لولا مفيدة ثبوت الاول وانتفاء الثاني كما افادة لو في قولك لولم تاتني شتمتك كما مر في بيان قوله ولو انما اسعى لادنى معيشة البيت لكن منع البصريين من هذا التقدير وحملهم على ان قالوا لو لا كلمة بنفسها وليست لو الداخلة على لا لان الفعل بعد لو اذا اضمر وجوبا فلابد من الاتيان بمفسر كما مر في باب الفاعل وليس بعد لولا مفسر وايضا لقط لا لا تدخل على الماضي في غير الدعاء وجواب القسم الا مكررا في الاغلب كما يجئ في قسم الحروف ولا تكرير بعد لولا فقال البصريون الاسم المرفوع بعده مبتداء ولا يجوز ان يكون جواب لو لا خبره كما مر في اما زيد فعالم لكونه جملة خالية عن العايد الى المبتداء في الاغلب كما في لولا علي لهلك عمر خبره محذوف وجوبا لحصول شرطي وجوب الحذف احدهما القرينة الدالة على الخبر المعين وهي لفظة لولا اذ هي موضوعة ليدل على انتفاء الملزوم فلولا دالة على ان خبر المبتداء الذي بعدها هو وجود لا قايم ولا قاعد ولا غير ذلك من انواع الخبر والثاني اللفظ السادمسد الخبر وهو جواب لولا وربما دخلت لولا هذه على الفعلية كما قالت امامة لما جيت انبها هلا رميت

زايدة

لبعض

بعض الاهم السود لاورد درك اي قدر ميتهم لولا حدث ولا عذري لمحدود اي لولا الحد وهو الحرمان وتاتيها كل مبتداء يكون مصدرا مرتجا كخوفي زيدا او بمعنى المصدر وهو افعل التفضيل مضافا الى المصدر لانه بعض ما يضاف اليه كما يجئ في باب كواخطب ما يكون اي كون واكثر شربي السويق ويكون المصدر مضافا الى الفاعل كخوفي زيدا او الى المفعول كخوفي زيد اوالبها كخوفي زيد اوبنا وبعد ذلك حال منهما معا في المعنى كخوفي زيدا قايمين اوتقاربنا قايمين اومن احدهما كخوفي هندا قايما او قايمة ويقع هذا الحال فعلا ايضا خلافا للفراء كخوفي علي بزيد كان ذا مال ويقال سمع اذني زيدا يقول ذاك اي سمع اذني في كلام زيد على حذف المضاف وان كانت الحال المذكورة جملة اسمية فعند غير الكسائي يجب معها واو الحال كخوفي زيدا وغلامه قايم قال صلى الله عليه وسلم اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد اذ الحال فضلة وقد وقعت موقع العمدة فيجب معها علامة الحالية اذ كل واقع غير موقعه ينكر وجوز الكسائي تجردها عن الواو لوقوعها موقع خبر المبتداء فيقول خوفي زيدا ابوه قايم كما في قوله كلمته فوه الى فيّ وجوز عند الكسائي اتباع المصدر المذكور ما للتوابع كخوفي زيدا كله لو خوفي زيدا الشديد قايما ومنعه غيره لغلبة معنى الفعل عليه ولهذا ذهب ابن درستويه الى ان هذا المبتداء لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما اخرب زيدا الا قايما ولم يسمع الا تباع مع الاستقراء وفي خبر مثل هذا المبتدأ اقوال ذهب ابن درستويه وابن باب شاذ انه لا خبر له لكونه بمعنى الفعل كما قلنا فمعنى خوفي زيدا قايما اخربه قايما وهو كخوفي اقايم الزيدان عندهما وذهب الكوفيون الى ان نحو قايما حال من معمول المصدر لفظا ومعنى والعامل فيه المصدر الذي هو مبتداء وخبر المبتداء مقدر بعد الحال وجوبا اي خوفي زيدا قايما حاصل وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي سدت الحال مسده مصدر مضاف الى صاحب الحال اي خوفي زيدا اخربه قايما اي ما خوفي اياه الا هذا الضرب المقيد وكذا اكثر شربي السويق شربه ملتوتا وذهب البعريون الى انه حال من معمول المصدر معنى لا لفظا والعامل في الحال محذوف اي خوفي زيدا احاصل اذا كان قايما والدليل على بطلان مذهب الكوفية ان كلهم متفقون على ان معنى خوفي زيدا قايما ما اخرب زيدا الا قايما وهذا المعنى المتفق عليه لا يستفاد الا من تقدير البصرية والاخفش وبيانه مبني على مقدمة وهي ان اسم الجنس اعني الذي يقع على القليل والكثير بلفظ الواحد اذا استعمل ولم تقم قرينة تخصصه ببعض ما تقع عليه فهو في الظاهر لاستغراق الجنس اخذا من استقراء كلامهم فمعنى التراب يابس والماء بارد اي كل ما فيه

هما ان للاحيان حالة كذا فلو قلت مع قولهم النوم ينقض الطهارة ان النوم مع الجلوس لا ينقضها
يابس لكان مناقضا لظاهر ذلك اللفظ واذا قام قرينة الخصوص فهو في الخصوص كواشربه
اللحم واشرب الماء لان شرب الجميع وشرب الجميع مستفاد فاذا تقرر هذا قلنا ان الجنس الذي
هو المصدر غير مقيد عند البصرية بحال تخصصه بل الحال عندهم قيد في الخبر فيبقى الجنس على العموم
فيكون المعنى كل ضرب مني واقع على زيد حاصل في حال القيام وهذا المعنى مطابق للمعنى
المتفق عليه اعني ما اضرب زيدا الا قائما واما عند الكوفية فالجنس عندهم مقيد بالحال المخصص له
فيكون المعنى ضربي زيدا المختص بحال القيام حاصل وهو غير مطابق للمعنى المتفق عليه لانه لا يلزم
من حصول الضرب المقيد بالقيام حصول الضرب المقيد بالقعود ايضا في وقت فليس في تقديرهم
اذن معنى الحصر المراد المتفق عليه وبهذا يبطل مذهب ابن درستويه ايضا لانه لا حصر في قولك
اضرب زيدا قائما وما يفسر مذهب الكوفية من جهة اللفظ انه ليس في تقديرهم ما يسد مسد الخبر
لان مقام الخبر عندهم بعد الحال ولين بعد حال لفظ واقع موقع الخبر وقد تقدم ان الخبر لا يحذف
وجوبا الا اذا سد مسده لفظ وكذا تقول في قولهم اكثر شربي السويق ملتوتا ان معناه ان
شربي له ملتوتا اكثر من شربه غير ملتوت فلو قدرناه على مذهب الكوفية اكثر شربي السويق
ملتوتا حاصل لم يحصل هذا المعنى المتفق عليه اذ يجوز ان يقول هذا اللفظ اذن من شربه
ملتوتا عشرمرات مثلا فانه اكثر شربه ملتوتا ويرد على مذهب الاخفش حذف المصدر
مع بعاء معموله وذلك عندهم ممتنع اذ هو تقدير ان الموصول مع الفعل والموصول لا يحذف
الا ان يقال اذا قامت قرينة قوية دالة عليه فلا باس بحذفه كما قال سيبويه في باب المفعول
معه ان تقدير مالك وزيدا مالك وملابستك زيدا والقرينة الدالة على تعيين الخبر الذي
هو حاصل عند البصرية هو الاخبار عن الضرب بكونه مقيدا بالقيام لانه لا يمكن تقييده
بقيد الا بعد حصوله واللفظ الساد مسد الخبر هو الحال فقد حصل شرطا وجوب الحذف
واصله عندهم ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما وليس اذا للاستقبال مهما يقل هو كلا استمرار
كما في قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض وقوله واذا ما غضبوا هم يغفرون ومثله
كثير حذف حاصل كما يحذف متعلقات الظروف العامة كزيد عندك والركض في الميدان
فبقي اذا كان قائما ثم اذا حذف مع شرطه العامل في الحال واقيم الحال مقام الظرف
لان في الحال معنى الظرفية اذ معنى جاءني زيد راكبا اي في وقت الركوب فالحال قايم
مقام الظرف القايم مقام الخبر فيكون الحال قايما مقام الخبر فان قيل لم لا يكون كان
المقدرة ناقصة وقايما خبرها قيل لان مثل هذا التعبير بالذي يجيء بعد المصدر المضبوط

بالضوابط

تقدير زيد ضربي زيدا حاصل في حال كونه قايما او زيد ضربي زيدا حاصل في حال كونه قايما

بالضوابط المذكورة لا يكون الا نكرة لم يسمع مع كثرته الا كذا فلو كان خبر كان لجاز تعريف
هذا ما قيل فيه وفيه تكلفات كثيرة من حذف ادمع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير
هذا المكان ومن العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة وذلك لان معنى
قولهم حاصل اذا كان قايما ظاهر في معنى الناقصة ومن قيام الحال مقام الظرف ولا
نظير له والذي اوقعهم في هذا او قع غيرهم فيما لزمهم التزامهم اتحاد العامل في الحال
وصاحبها بلا دليل ولهم عليه ولا ضرورة ألجأتهم اليه والحق انه يجوز اختلاف العاملين
على ما ذهب اليه المالكي فنقول حذفنا كان وما حاصل العامل في تقدير الحال لكونه
عاما شاملا لجميع الافعال كما حذفنا في زيد عندك او في الدار لمشابهة الحال للظرف
والحذف في كليهما واجب لقيام الحال والظرف مقام العامل كما تقدم بيانه واعلم انه يجوز
رفع الحال الساد مسد الخبر عن افعل المضاف الى ما المصدرية الموصولة بكان او يكون
نحو اخطب ما يكون الامير قايم هذا عند الاخفش والمبرد ومنعه سيبويه والاولى جوازه
لانك جعلت ذلك الكون اخطب مجازا في زمنه قايما ايضا ولا يجوز مثل ذلك
بعد مصدر صريح الا في الضرورة فلا تقول ضربي زيدا قايم اذ لا مجاز في اول الكلام وذلك
ان المجاز يونس بالمجاز ويجوز ان يقدر في افعل المذكور زمان مضاف الى ما يكون
بخلاف نحو اكثر شربي السويق ملتوتا وضربي زيدا وذلك لكثرة وقوع ما المصدرية مقام
الظرف نحو قولك ماذر شارق فيكون التقدير اخطب اوقات ما يكون الامير قايم اي
اوقات كون الامير فيكون قد جعلت الوقت اخطب وقايما كقولك نهاره صايم و
ليله قايم ويرجح هذا التقدير انه سمع اخطب ما يكون الامير يوم الجمعة برفع يوم
الجمعة وايضا كثرة وقوع ما المصدرية زمانا وكثرة وقوع الزمان مسندا اليه الفعل
الواقع فيه كقوله وما ليل المطي بنايم ومنع المبرد من قولك احسن ما يكون زيد القيام
وذلك لان احسن في الحقيقة زيد فلا يخبر عنه بنفس القيام واجازه الزجاج وهو الاولى
لانك جعلت احسن وان كان في الحقيقة لزيد مصدرا وذلك باضافته الى ما المصدرية
قوله وكل رجل وضيعته الضيعة في اللغة العقار وهي مهنا كناية عن الصنعة وضابط
هذا كل مبتداء عطف عليه بالواو التي بمعنى مع وفيه مذهبان قال الكوفيون وضيعته
خبر المبتداء لان الواو بمعنى مع فكانك قلت كل رجل مع ضيعته فاذا حذف مع لم يحتج
الى تقدير الخبر فكذا مع الواو التي بمعناه فلا يكون هذا المثال اذن مما نحن فيه اي مما حذف
خبره وفيه نظر لان الواو وان كان بمعنى مع يكون في اللفظ للعطف في غير المفعول معه

فاذا كان وضيعته عطفا على المبتداء لم يكن خبرا فان قيل تجوز ان يكون رفع ما بعد الواو منقولا
عن الواو ولكونها خبر المبتدا كما هو مذهب السيرافي في نصب المفعول معه على ما مجئ في بابه
فالجواب ان مع اذا وقع خبرا عن المبتداء لا يستحق الرفع لفظا حتى ينتقل الى ما بعده
بل يكون منصوبا لفظا على الظرفية مرفوعا محلا لقيامه مقام الخبر كزيد معك كما تقول
زيد عندك وقال البصريون الخبر محذوف اي كل رجل وضيعته مقرونان وفيه ايضا اشكال
اذ ليس في تقديرهم لفظ يسد مسد الخبر فكيف حذف وجوبا وانما قلنا ذلك لان الخبر
مثنى فحمله بعد المعطوف وليس بعد المعطوف لفظ فيسد مسد الخبر ولو جاز ان يقول
ان المعطوف ساد مسد الخبر المحذوف بعده لم يصح الاعتراض على تقدير الكوفيين في قولك
خربي زيد انما حاصل بانه ليس هناك ما يسد مسد الخبر اذ لهم ان يقولوا ايضا ما خبر
الحال عن محله فسد مسد الخبر ولو تكلفنا وقلنا التقدير كل رجل مقرون وضيعته
اي هو مقرون بضيعته وضيعته مقرونة به كما تقول زيد قائم وعمرو ثم حذف مقرون
واقيم العطف مقامه لبقي البحث في حذف خبر المعطوف وجوبا من غير سادّ مسده
ويجوز ان يقال عند ذلك ان المعطوف اجري مجرى المعطوف عليه في وجوب حذف خبره
هذا والظاهر ان حذف الخبر في مثله غالب لا واجب وفي نهج البلاغة وانتم والساعة في قرن
فلا يكون اذن من هذا الباب فلا يرد اشكال قال الكوفيون ان ولي معطوف على مبتداء
فعل لاحدهما واقع على الآخر جاز ان يكون ذلك الفعل خبرا عنهما سواء دل ذلك الفعل
على التفاعل اولا فالاول نحو زيد وعمرو يضربه وقريب منه قول امير المؤمنين فهم والجنة
كمن قد رأها وانما جاز ذلك لتضمن ذلك الخبر ضميرهما والبصريون يمنعون مثل هذه
على ان يكون الفعل خبرا اذ الفعل في ذلك كالصفة ولا يقال زيد وعمرو ضاربه بالاتفاق
ويجوز وبحا على ان يكون الفعل حالا لا اخبرا فريد والربح عندهم مثل كل رجل وضيعته وبيارتها
حال واعلم انه قد يغني ما اضيف اليه المبتداء عن المعطوف فيطابقهما الخبر كما قيل راكب
الناقة طليحان او قولك معاتل زيد قويان اي زيد ومن يعاونه زيدا قويان وقوله ولعمرك
لا فعلن ضابطه كل مبتداء في الجملة القسمية متلقين للقسم نحو لعمرك وايمن الله كما يجئ
في باب القسم فان تضمنه للقسم دال على تعيين الخبر المحذوف اي لعمرك ما اقسم به
وجواب القسم ساد مسد الخبر المحذوف والعمر والعمر بمعنى ولا يستعمل مع اللام الا المفتوح
لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله وقد يستعمل لعمرك في قسم السؤال ايضا نحو
لعمرك لتفعلن وقد ترك المصنف قسما آخر مما يجب فيه حذف الخبر فهو اذا كان الخبر

نحو زيد والربح بيارتها
فيبارتها خبر عنهما لكونه
بمعنى متباريان والضمير

ظرفا

ظرفا متعلقا بالمتعلق العام نحو زيد قدامك او في الدار على ما ذكرنا قبل وتجويز ابن جني اظهار
ذلك المتعلق ليس بوجه لان الامرين اي الدلالة على تعيين الخبر والسد بشئ آخر وسد
شئ آخر مسده حاصلان فوجب الحذف ولعل المصنف انما ترك ذكره لكون هذا السياق
مسد الخبر مرجوع المحل بكونه خبرا دون سايرما تقدم مما سد مسد الخبر ثم اعلم ان الاكثر
في الاستعمال تعريف المبتداء لان الاصل كون المسند اليه معلوما ولذا الاصل
تنكير الخبر لانه مسند فشابه الفعل والفعل خال من التعريف والتنكير كما ذكرنا في اول
الكتاب ولا يصح تجريد الاسم عنهما فجردناه مما يطراء ويحتاج الى العلامة وهو
التعريف وبقيناه على الاصل فكان نكرة وانما كان الاصل في الاسناد الفعل دون
الاسم لان الاسم يصلح لكونه مسندا ومسندا اليه والفعل مختص بكونه مسندا الا غير
فصار الاسناد لازما له دون الاسم واما قول النحاة اصل الخبر التنكير لان المسند
ينبغي ان يكون مجهولا فليس بشئ لان المسند ينبغي ان يكون معلوما كالمسند اليه
وانما الذي ينبغي ان يكون مجهولا هو انتساب ذلك المسند الى المسند اليه فالمجهول
في قولك زيد اخوك هو انتساب اخوة المخاطب الى زيد وكاسناده اليه لا اخوته
واذا تعددت المبتدآت نحو زيد اخوه ابوه عمه خاله ابنه بنته صهرها جاريته
سيدها صديقه قادم فالمبتداء الاخير مع خبره خبر عما قبله بلا فصل فصديقه
قادم خبر عن سيدها وهكذا الى المبتداء الاول فيكون الجملة التي بعد الاول وهي مركبة
من جمل خبرا عن الاول ويضاف تحمل واحد من المبتدآت الى ضمير متلوه الا المبتداء
الاول وان لم تضف المبتدآت كل واحد منها الى ضمير ما قبله فانك تاتي بالعوايد ..... بعد خبر المبتداء م
الاخير فيكون آخر العوايد للاول المبتدآت وما قبل الآخر لما بعد اول المبتدآت
وهكذا على الترتيب وذلك هند زيد عمرو بكر خالد قايم عنده في داره يا رجلها
فكانك قلت بكر خالد قايم عنده ومعناه بكر مع خالد ثم جعلت هذه الجملة اي بكر
مع خالد خبرا عن عمرو مع رابطة في داره فكانك قلت عمرو بكر معه خالد في داره
اي عمرو داره مشتملة على بكر وخالد ثم تجعل هذه الجملة خبرا عن زيد مع رابطة يا مره ... ص زيد ص
فكانك قلت زيد عمرو داره مشتملة على بكر خالد يا مره اي يا مر زيدا مر عمرو الجمع
بكر وخالد ثم تجعل هذه الجملة خبرا عن هند مع رابطة معها فكانك قلت هند زيد امر
عمرو الجمع بكر وخالد معها وعلى هذا القياس ان كانت المبتدات اكثر قوله خبر ان
واخواتها هو المسند بعد دخول هذه الحروف نحو ان زيدا قايم

وامره كامر خبر المبتداء الا في تقديمه الا اذا كان ظرفا اعلم انه لما كان مذهبه
ان الاصل في رفع الاسماء الفاعل وفي نصبها المفعول لم يكن له بد من ان يدعي ان كل مرفوع
ومنصوب غيرهما فهما يشابهان بهما من وجه كما يقال ان المبتداء يشبه الفاعل لكونه
مسندا اليه والخبر يشبهه لكونه ثاني جزأي الجملة وخبر ان واخواتها يشبهه لكونه
عاملة اي ان واخواتها مشابها للفعل المتعدي الا انه قدم منصوبه على مرفوعه تنبيها
بفرعية العمل على فرعية العامل وخبر لا التبرئة مشبه خبر ان المشبهة للفاعل واسم ما الحجازية
مشبه لاسم ليس الذي هو فاعل وقد تبين بهذا وجه مشابهة اسم ان واسم لا التبرئة
وخبر ما الحجازية للمفعول وكذا تقول ان الحال والتمييز والمستثنى المنصوب مشابهة
للمفعول بكونها فضلات واما من قال وهو الحق ان الرفع علامة العمد فاعلة كانت اولا
والنصب علامة الفضلات مفعولة كانت اولا فلا يحتاج الى تشبيه هذه الفضلات المرفوعة
بالفاعل ليحتاج في نصب بعض العمد وهي اسم ان واخواتها واسم لا التبرئة وخبر كان واخواتها
وخبر ما الحجازية الى تشبيهها بالفضلة فيقول ان ان واخواتها لما شابهت الفعل المتعدي
كما يجئ في بابها عملت رفعا ونصبا مثله ولم يقدم الرفع على النصب كما قدم في ما الحجازية
لان معنى ما ومعنى الفعل الذي يعمل عمله اعني ليس شيء واحد فكان ترتيب معموليها كترتيب
كترتيب معمولي ليس اعني تقديم المرفوع على المنصوب تطبيقا للفظ بالمعنى واما ان
فليست بمعنى الفعل المتعدي على السواء بل معناها تشبيه معناه من وجه وكذا لفظها
لفظه والمشابهة قوية كما يجئ في بابها فاعطيت عمل الفعل في حال قوته وهو اذا تصرف
في معموله بتقديم النصب على الرفع وعند الكوفيين ان خبر ان واخواتها وكذا خبر لا التبرئة
مرفوع بما ارتفع به جزئي كان خبر المبتداء لا بالحروف لضعفها عن العملين ومذهب البصريين
اولى لان اقتضاءها للجزئين على السواء فالاولى ان يعمل فيهما ولا سيما مع مشابهة قوية
بالفعل المتعدي فحمله بعد دخول هذه الحروف يخرج خبر المبتداء وكل ما كان اصله ذلك
سوى خبر هذه الحروف لكن دخل فيه غير المحدود فان نحو حسنا في قولك ان رجلا حسنا
غلامه في الدار مسند الى غلامه بعد دخول ان وليس بخبر لها وكذا يرد على خبر لا التبرئة نحو
لا رجل حسنا غلامه في الدار وكذا يرد على حد اسم ما ولا المشبهتين بليس نحو ما زيدا الظريف
غلامه في الدار فان غلامه مسند اليه مع انه ليس باسم ما وكذا يرد على حده بخبر المبتداء بقوله
المجرد المسند الى آخره صفة المبتداء في نحو قوله تع ولعبد مؤمن خير ولو قال مهناك المغاير
للصفة المذكورة ولتابع المبتداء وقال مهنا المسند بعد دخولها اي الذي كان في الاصل

خبر المبتداء

خبر المبتداء او في اسم ما هو المسند اليه الذي كان في الاصل مبتداء لسلم من الاعتراض قوله
وامره اي حاله وشانه كامر خبر المبتداء اي في اقسامه من كونه مفردا وجملة وفي احكامه من كونه
متحدا او متعددا او مثنى او محذوفا وغير ذلك وفي شرايطه من انه اذا كان جملة فلا بد من الضمير
ولا يحذف الا اذا علم قوله الا في تقديمه اي ليس امره كامر خبر المبتداء في تقديمه فانه لا يجوز
تقديمه على اسم ان وقد جاز تقديم الخبر على المبتداء وانما جاز ذلك لان هذه الحروف فروع
على الفعل في العمل فلم يتصرف في معموليها في تقديم ثانيهما على الاول كما يتصرف في معولي الفعل
وقد يخالف خبرها خبر المبتداء في غير ما ذكر ايضا وذلك ان خبرها لا يكون مفردا متضمنا ما له
صدر الكلام كما يجئ في قسم الحروف قوله الا ان يكون ظرفا استثناء من قوله في تقديمه الذي
كان منفيا لكونه مستثنى من الموجب فيكون المستثنى الثاني موجبا لكونه من منفي
اي ليس امره كامر خبر المبتداء في تقديمه الا اذا كان ظرفا فان حكمه اذن حكم في جواز التقديم
اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تع ان الينا ايابهم ثم ان علينا حسابهم وفي وجوبه اذا كان الاسم
نكرة نحو ان من البيان لسحرا وانما جاز تقديم الخبر ظرفا لتوسعهم في الظروف ما لا يتوسع
في غيره لان كل شيء من الحدثان فلا بد ان يكون في زمان ولو مكان فصارت مع كل شيء
كقرينة ولم يكن اجنبيا منه فدخل حيث لا يدخل غيره كالمحارم يدخلون حيث لا يدخل الاجنبي
واجري الجار مجراه لمناسبة بينهما اذ كل ظرف في التقدير جار ومجرور والجار محتاج الى الفعل
لوقوعه كما حتياج الظروف قوله خبر لا لنفي الجنس هو المسند بعد دخولها مثل
لا غلام رجل ظريف فيها ويحذف كثيرا وبنو تميم لا يثبتونه وجه مشابهة لا
التبرئة لان ان لا للمبالغة في النفي لكونها لنفي الجنس كما ان ان للمبالغة في الاثبات
وقيل حملت عليها حمل النقيض على النقيض وارتفاع خبر لا بها ان لم يكن اسمها مبنيا
عند جميع النحاة وان كان اسمها مبنيا نحو لا رجل ظريف قال سيبويه ارتفاعه بكونه خبر
المبتداء ولا رجل مرفوع المحل بالابتداء وذلك لانه لما صار الاسم الذي كان معربا بسببها
مبنيا وصار دخولها عليه سبب بنائه مع قربه منها استبعدوا ان يكون الخبر البعيد منها
يستحق بسببها اعرابا فبقي على اصله من الرفع بالابتداء وهو عند غيره مرفوع بلا
كما كان مع اسمها المنصوب بها قال المصنف ليس تمثيل النحاة لارتفاع خبر لا بنحو لا رجل
ظريف بحسن لانه في الظاهر صفة لاسم لا والمثال ينبغي ان يكون ظاهرا فيما تمثل له
ويستقبح اذا كان فيه احتمال ما تمثل له واحتمال غيره على السواء واقبح منه اذا كان غير ما
تمثل له اظهر ومثالهم كذلك لان خبر لا يحذف كثيرا فظريف في لا رجل في الصفة اظهر وقال

ظريف

وفي مثالنا لا يحتمل ظريف الا الخبر لان المضاف المبني بلا لا يوصف الا بمنصوب والذي
ذهب اليه من امتناع وصف المضاف المبني بلا بالمرفوع مذهب جماعة من النحاة وقد
خولفوا فيه وجوزوا رفعه حملا على المحل وذلك لان لا جنده مشبهة بان فكما يجوز في توابع اسم ان
وان كان معربا الحمل على المحل فكذا في توابع اسم لا معربا كان او مبنيا وللاولين ان يفرقوا
بين ان ولا في هذا الباب بان ان لا يزيل معنى الابتداء بل معناها توكيد مضمون الجملة
فكان المبتدأ باق على حاله في ازالحمل على المحل بخلاف لا فان معنى الجملة يتغير بها عما كانت
عليه فلا يجوز ان يقدر كالعدم ويجعل الاسم بعده كالمبتدأ به كما فعل مع ان وكان مقتضى
ذلك ان لا يجوز الحمل على محل اسمها الا انهم جوزوا ذلك اذا كان اسمها مبنيا لانه اذا كان
معربا فالحمل على الاعراب الظاهر اي النصب اولى من الرفع البعيد الذي اعتبر فلكونه اصلا
في هذا الاسم مع مشابهته لا لان التي لابتداء اسمها كالباقي اما اذا كان مبنيا فنصبه بعيد
كرفعه لان النصب فيه صار بسبب البناء فتحا فصار نصب تابعه حملا على فتحه المشابه
للنصب بعروضه بلا وزواله بزوال الهاء سواء بالرفع تابعه حملا على رفعه الذي كان له في الاصل
لان كل واحد منهما بعيد قوله ظريف فيها لا فائدة في ايراد هذا الظرف بعد الخبر ولا معنى له
ان علقناه بالخبر اذ يكون المعنى ليس لغلام رجل ظريفا في الدار وهذا معنى سخيف وسنذكر ايضا
ظاهر بسبب هذا الظرف وفي كون الظريف صفة لغلام رجل والظرف خبرا والمعنى ليس
في الدار غلام رجل ظريف ولو قال لا غلام رجل قائم فيها لكان اظهر من جهة المعنى في كون
فيها متعلقا بالخبر قوله وبنو تميم لا يشيونه الا اذا كان ظرفا اقتدى فيه بجار الله قال الجزولي بنو تميم
لا يلفظون به الا ان يكون ظرفا قال الاندلوسي لا ادري من اين نقله ولعله قاسه قال والحق
ان بني تميم يحذفونه وجوبا اذا كان جوابا او قامت قرينة غير السؤال دالة عليه واذا لم تقم فلا يجوز
حذفه راسا اذ لا دليل عليه بل بنو تميم اذن كاهل الحجاز في ايجاب الاتيان به فعلى هذا القول
يجب اثباته مع عدم القرينة عند بني تميم ويغير هم ومع وجود ها يكثر الحذف عند اهل الحجاز ويجب
عند بني تميم قوله اسم ما ولا المشبهتين بليس هو المسند اليه بعد دخولهما نحو
ما زيد قائما ولا رجل افضل منك وهو في لا شاذ اسم ما وخبرها قد يكونا
معرفتين او احدهما نحو ما زيد قائما وما زيد هو الظريف واما الجملة الاسمية التي يدخلها
ما فاما ان يكون المبتدأ فيها معرفة مع تكرير نحو لا زيد فيها ولا عمرو او يكون خبرا حاكرتين
نحو لا رجل قائم وهو في لا شاذ اي عمل ليس في لا شاذ قالوا ايجاء في الشعر فقط نحو قوله من صد
عن نيرانها فانا ابن القين البراح والظاهر ان لا تعمل لا عمل ليس لا شاذا ولا قياسا ولم يوجد

في شئ من كلامهم خبر لا منصوبا بخبر ما وليس وهي في نحو لا براح ولا مستصرخ هي التي في نحو
لا آله اي لا البتة الا انه يجوز لها ان يعمل مكررة نحو لا حول ولا قوة ويجب ذلك مع الفصل
بين اسمها وبينها ومع المعرفة وشذ في غير ذلك نحو لا براح وذلك لضعفها في العمل
كما يجئ في المنصوبات عند ذكر اسمها والظاهر فيها الاستغراق مع ارتفاع المبتدأ
المنكر بعد حالا ان النكرة في سياق غير الموجب للعموم على الظاهر سواء كانت مع لا
او ليس او غيرهما من حروف النفي او النهي او الاستفهام ويحتمل ان يكون بغير الاستغراق
مع القرينة نحو لا رجل في الدار بل رجلان واما اذا انتصب اسمها او انفتح فهي نص
في الاستغراق كان ما جاءني رجل ظاهر في الاستغراق ويجوز العدول عنه للقرينة
نحو ما جاءني رجل بل رجلان وما جاءني رجل نص في الاستغراق فلا يجوز ما جاءني من احد
بل رجلان **المنصوبات** هو ما اشتمل على علم المفعولية قد تبين شرحه
بما ذكرنا في حد المرفوعات وعلم الفضلة كما تقدم في اول الكتاب اربعة الفتحة
والكسرة والالف والياء نحو رايت زيدا ومسلمات وابابك ومسلمين ومسلمين
وقد قسم النحاة المنصوبات قسمين اصلا في النصب يعنون به المفعولات الخمسة
ومحمولا عليه وهو غير المفعولات من الحال والتمييز وغير ذلك والذي جعلوه غير المفعولات
يمكن ان يدخل بعضها في غير الفاعل فيقال للحال هو المفعول مع مضمونه اذ المجئ في
جاءني زيد راكبا فعل مع قيد التركب الذي هو مضمون راكبا ويقال للمستثنى
هو المفعول بشرط اخراجه وكانهم آثروا التخفيف في التسمية والمفعول بلا قيد شيء واحد
من المفعول المطلق ففي جعل المفعول معه والمفعول له اصلا في النصب لكونهما مفعولين
وجعل المستثنى والحال فرعين مع انهما ايضا مفعولان لكن مع قيد كالاولين نظر
وان كانت الاصالة في النصب بسبب كون الشئ من ضروريات معنى الفعل فالحال
كذلك دون المفعول معه والمفعول له اذ رب فعل بلا علة ولا صاحب ولا فعل الا
وهو واقع على حاله من الموقع او الموقع عليه والحق ان يقال النصب علامة الفضلات
في الاصل فيدخل فيها المفاعيل الخمسة والحال والتمييز والمستثنى واما سائر المنصوبات
فقد شبهت بالفضلات كاسم ان واسم لا التبرئية وخبر ما الحجازية وخبر كان واخواتها
قوله فمنه المفعول المطلق وهو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور عنده قدم
المفعول المطلق لانه المفعول الحقيقي الذي اوجد فاعل الفعل المذكور وفعله ولاجل
قيام هذا المفعول به صار فاعلا لان ضاربية زيد في قولك ضرب زيد ضربا لاجل حصول

هذا المصدر منه اما المفعول به نحو ضربت زيدا والمفعول فيه نحو ضربت قدامك يوم الجمعة
فليسا مما فعله فاعل الفعل المذكور واوجده وكذا المفعول معه واما المفعول له وان كان
مفعولا للفاعل وصادرا منه الآن فاعليته ليست لقيام هذا المفعول به الا ترى ان
كون المتكلم زايرا في قولك زرتك طمعا ليس لاجل قيام الطمع به بل لاجل الزيارة فكان
ان المفعول المطلق اختص بالفاعل من المفعول له فهو احق به بتقديم ذكره وايضا الفعل
الاول مفعول مطلق ذكر اولم يذكر بخلاف المفعول له فرب فعل بلا علة وقدم المفعول به
بعد المفعول المطلق لان طلب الفعل الرافع للفاعل لما اشد من طلبه لغيره الا ترى
انه كما يقع على فاعله بصوغه على صورة اسم فاعل منه يقع على المفعول به بصوغه على صورة
اسم مفعول منه بلا قيد آخر ففي قولك ضرب زيد عمرا يوم الجمعة وخالدا اكراما لك
زيد ضارب لعمرو مضروب واما يوم الجمعة فهو مضروب فيه وخالدا اكراما لك
واكراما مضروب له فتعليق ذلك الفعل بالمفعول به بتغيير صيغته من غير قيد آخر نحو ضُرِبَ
واما الى غيره فبحرف جر نحو ضرب في يوم الجمعة واما قولهم سير فرسخان وصيد يوم
كذا فمجاز قليل وكذا فرسخ سير ويوم صيد وهو على حذف حرف الجر للاتساع كما قال
في نحو استغفرت الله ذنبا قال سيبويه في قولهم جئتك خفوق النجم اصله حين خفوق النجم
فاتسع في الكلام واختصر وليس هذا في سعة الكلام بابعد من قولهم صيد عليه يومان
وولد له ستون عاما وسير عليه فرسخان يعني انك جعلت المفعول فيه كالمفعول اتساعا
واختصارا فجعله كما ترى في غاية البعد فجعله وقدم المفعول فيه على المفعول له والمفعول معه
لان احتياج الفعل منا الى الزمان والمكان ضروري بخلاف العلة والمصاحب وقدم المفعول له
على المفعول معه اذ الفعل الذي لا علة له والاغرض قليل بخلاف الفعل بلا مصاحب فانه اكثر منه
مع المصاحب وايضا يصل الفعل اليه بواسطة الواو بخلاف سائر العاشيل ولولا مراعاة
التتميم كما قلنا لكان تقديم الحال على المفعول له والمفعول معه اولى اذ الفعل لا يخلوا
من حال من حيث المعنى وانما سمي ما تخن فيه مفعولا مطلقا لانه ليس مقيدا لكونه مفعولا
حقيقيا بحرف جر كالمفعول به والمفعول له والمفعول معه قوله اسم ما فعله قال انما قلت
مما اسم بخلاف سائر الحدود ليخرج نحو ضربت الثاني في قولك ضربت ضربت فانه شيء فعله
المتكلم الذي هو فاعل الفعل المذكور قلت ان اراد بقوله فعله المتكلم اوجده بالقول
اي قاله فالقول في الحقيقة وان كان مفعولا الآن الفعل في ظاهر اصطلاحهم يطلق
على غير القول فيقال هذا مقول وهذا مفعول فلم يكن اذن داخلا في قوله ما فعله حتى يخرج

بقوله

بقوله اسم وايضا ضربت باعتبار انه مقول ليس بفعل بل هو اسم لان المراد هذا اللفظ
المقول فلا يخرج بقوله اسم ما فعله لكونه اسما وتاويله باللفظ يدخل في الحد جميع المفاعيل
فان لفظ زيدا ويوم الجمعة واما مك لفظ اوجده الفاعل بالقول في قولك ضربت زيدا
يوم الجمعة اما مك وان اراد وهو الظاهر بقوله فعله انه فعل مضمونه الذي هو الضرب
فلم يكن داخلا حتى يخرج لانه اذن فعل مضمونه ولم يفعله هذا ويعني باسم ما فعله اسم الحدث
الذي فعله ويخرج عن هذا الحد نحو ضربا في ما ضربت ضربا لانه لم يفعل فاعل الفعل المذكور هنا
فعلا الآن يقول النفي فرع الاثبات فجرى مجراه والحق به وكذا نحو مات موتا وفني فناء
جار مجرى ما فعله الفاعل واحترز بقوله فاعل فعل مذكور عن نحو اعجبني الضرب فان الضرب
فعله فاعل فعل ما لكن لم يفعله فاعل الفعل الذي هو اعجب لان فاعله الضرب وهو لا يفعل
نفسه وكذا استحسنت الضرب قوله مذكور صفة فعل وكذا قوله بمعناه والضمير في معناه
عايد الى اسم او الى ما قوله بمعناه احترازعن نحو كرهت قيامي فان قيامي اسم لما فعله
المتكلم وهو فاعل الفعل المذكور لكن ليس كرهت بمعنى قيامي ويبطل هذا الحد نحو
كرهت كراهتي واحببت محبتي والبغضت بغضي على ان المنصوبات مفعول بها قوله
ويكون للتاكيد والنوع والعدد نحو جلست جلوسا وجلسة وجلستين
فالاول لا يثنى ولا يجمع المراد بالتاكيد المصدر الذي هو مضمون الفعل بلا زيادة
شيء عليه من وصف او عدد وهو في الحقيقة تاكيد لذلك المصدر المضمون لكنهم
سموه تاكيدا للفعل توسعا فقولك ضربت بمعنى احدثت ضربا فلما ذكرت بعد ضربا
صار بمنزلة قولك احدثت ضربا ضربا فظهر انه تاكيد للمصدر المضمون وحده لا للاخبار
والزمان اللذين تضمنهما الفعل ويعني بالنوع المصدر الموصوف وذلك على ضروب
لانه اما ان يكون موضوعا على معنى الوصف كالقهقري والقرفصاء والركبة لان
الفعلة للمصدر المختص بصفة من الصفات كصفة الحسن والقبح والشدة والضعف
او غير ذلك فالجلسة ليست بمطلق الجلوس وربما يذكر بعدها ما يعين ذلك الوصف
نحو جلسة حسنة وربما يترك نحو جلست جلسة واما ان يكون موصوفا بصفة مع ثبوت
الموصوف نحو جلست جلوسا حسنا او مع حذفه نحو عمل صالحا اي عملا صالحا ومنه ضربت
ضرب الامير لانك حذفت الموصوف ثم حذفت المضاف من الصفة والاصل ضربته
ضربا مثل ضرب الامير وذلك لانك لا تفعل فعل غيرك واما ان يكون اسما مرحا مبينا كونه
بمعنى المصدر اما بمن نحو ضربته انواعا من الضرب واما بالاضافة وذلك اما في اي نحو ضربته

وعلى الجملة

اي ضرب واما في افعل التفضيل نحو ضربته اشد الضرب وقدمت خبر مقدم لان اباوافعل
التفضيل بعض ما يضاف اليه كما يجئ في باب الاضافة ويجوز ان يكون هذا مما حذف
موصوفه اي ضربا اي ضرب وضربا اشد ضرب واما في بعض او كل نحو ضربته بعض الضرب
او كل الضرب او غير مبين في اللفظ نحو ضربته انواعا واجناسا واما ان يكون مصدر لمثنى
او مجموع عا لبيان اختلاف الانواع نحو ضربته ضربين اي مختلفين قال الله تعالى وتظنون
بالله الظنونا او معرفا بلام العهد كما اذا اشرت الى ضرب معهود شديدا او خفيفا
او غير ذلك فتقول ضربته الضرب ونحو القرفصاء في قعد القرفصاء مصدر في نفسه
كما ذكرنا عند سيبويه وقال المبرد هو في الاصل صفة المصدر اي القعدة الرجوع القهقري
والقهقرى في رجوع القهقري وعند بعض الكوفيين هو منصوب بفعل مشتق من لفظه
وان لم يستعمل فكانه قيل تقهقر القهقري وتقرفص القرفصاء ونحوه وعدم سماع وقوع
هذه الاسماء وصفا لشئ وعدم سماع افعالها يضعف المذهبين اذ هو اثبات حكم
بلا دليل ويعني بالعدد ما يدل على عدد المرات معينا كان او لا وهو اما مصدر موضوع له
نحو ضرب ضربة وضربتين وضربات او مصدر موصوف بما يدل عليه نحو ضربته ضربا كثيرا واما
عدد صريح مميز بالمصدر نحو ضربته ثلاث ضربات قال الله تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة
او مجردا عن التمييز نحو ضربته الفا ويجوز ان يكون المجرد صفة لمصدر محذوف اي ضربا الفا
واما الآلة موضوعة موضع المصدر نحو ضربته سوطا وسوطين واسواطا والاصل ضربته
ضربة بسوط فحذف المصدر المراد به العدد واقيم الآلة مقامه دالة على العدد بافرادها وكذا
في ضربت ضربتين بسوط او ضربات بسوط وضعت الآلة مقام المثنى والمجموع مثناة
ومجموعة فقيل ضربت سوطين واسواطا وتثنيتها وجمعها بتثنية المصدر وجمعه لا بتثنية
الآلة وجمعها لانك ربما قلت ضربته سوطين واسواطا مع انك لم تقربه العدد المذكور الا
بسوط واحد لكنك ثنيت الآلة وجمعتها لقيامها مقام المصدر المثنى والمجموع ويجوز ان
يكون اصل ضربته سوطا ضربة ضربة سوط فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه
وقد اجتمع في هذا القسم اي فيما قام فيه الآلة مقام المصدر تواطؤ النوع والعدد كما اجتمعا
في نحو قولك ضربته ضربتين وضربتا حد اختلاف الانواع قوله فالاول لا يثنى ولا يجمع اذ المراد
بالتاكيد ما تضمنه الفعل بلا زيادة عليه ولم يتضمن الفعل الا الماهية من حيث هي هي
والقصد الى الماهية من حيث هي هي يكون مع قطع النظر عن قلتها وكثرتها والتثنية
والجمع لا يكون الا مع النظر الى كثرتها فيناقضا قوله بخلاف اخويه يعني النوع والعدد وذلك

او الافراده

لان

لان النوع قد يكون النوعين فصاعدا وكذا قد يكون العدد اثنين فصاعدا قوله
وقد يكون بغير لفظه نحو قعدت جلوسا اي قد يكون المصدر بغير لفظ الفعل وذلك
اما مصدر او غير مصدر والمصدر على ضربين اما ان يلاقي الفعل في الاشتقاق نحو
قوله تع وتبتل اليه تبتيلا والله انبتكم من الارض نباتا واما ان لا يلاقيه فيه نحو قعدت
جلوسا ومذهب سيبويه في كليهما ان المصدر منصوب بفعله المقدر اي تبتل
اليه وتبتل فسمك تبتيلا وانبتكم من الارض فينبتم نباتا وقعدت وجلست جلوسا
ومذهب المازني والمبرد والسيرافي انه منصوب بالفعل الظاهر وهو اولى لان الاصل
عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة اليه واما غير المصدر فقد ذكر ناطرفا منه ومن جملته الضمير
الراجع الى مضمون عامله نحو قوله هذا سراقة للقرآن يدرسه والمرء عند الرشى ان يلقها
ذيب اي يدرس الدرس او الى غير مضمون عامله نحو اعجبني الضرب الذي ضربته او اسم
الاشارة المشار به الى غير مضمون عامله نحو اعجبني الضربي فضربت ذاك ومن غير المصدر
نحو اعطيته عطاء وكلمته كلاما فانهما ليسا بمصدرين لشئ من الافعال قوله
وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم خيرا مقدم وجوبا
سماعا نحو سقيا ورعيا وخيبة وجدعا وحمدا وشكرا وعجبا اعلم انه لا بد في الواجب
الحذف والجائز من القرينة قوله جوازا ووجوبا نصب على المصدر بفعل محذوف اي يحذفه
يسمع حذفه وجوبا سماعا ولا يقاس عليه وبعضه يقاس عليه في وجوب الحذف قياسا
واقول الذي ارى ان هذه المصادر واشباهها ان لم يات بعدها ما يبينها ويعين ما تعلقت به
من فاعل او مفعول اما بحرف جر او باضافة المصدر اليه فليست مما يجب حذف
فعله بل يجوز سقاك الله سقيا ورعاك الله رعيا وجدعك الله جدعا وشكرت شكرا وحمدت
حمدا وفي هذه البلاغة في الخطبة البكالية نحمده على عظيم احسانه ونيير برهانه ونوالي
فضله وامتنانه حمدا يكون لحقه اداء واما ما يبينه فاعله نحو كتاب الله وصبغة الله ووعد الله وحسانيك ودوالبك او يبين مفعوله بالاضافة نحو ضرب الرقاب
وسبحان الله ولبيك وسعديك ومعاذ الله او يبين فاعله بحرف جر نحو عقرا لك
اي جرحا وجدعا لك والجدع قطع الانف او الاذن او الشفة او اليد وشكرا لك وحمدا لك
وعيا منك فيجب حذف الفعل في جميع هذا قياسا والمراد بالقياس ان يكون هناك
ضابط كلي يحذف الفعل حيث حصل ذلك الضابط والضابط مهما ما ذكرنا من ذكر الفاعل
او المفعول بعد المصدر مضافا اليه او بحرف الجر لابيان النوع احترازا عن نحو قوله تعالى

بالاضافة نحو

او يبين فاعله بحرف الجر نحو عقرا لك اي جرحا وجدعا لك ونحو سقيا لك اي بعدا وكذا لبعد لك الخ

وقد ذكروا مكرهم وسعي لها سعيها واما وجب حذف الفعل مع هذا الضابط لان حق الفاعل
والمفعول به ان يعمل فيهما الفعل ويتصلا به فاستحسن حذف الفعل في بعض المواضع اما ابانة
لقصد الدوام او اللزوم بحذف ما هو موضوع للحدوث والتجدد في نحو حمدا لك وشكرا لك
وعجبا منك ومعاذ الله وسبحان الله واما لتقدم ما يدل عليه كما في قوله تعالى كتاب الله
عليكم وصبغة الله وعد الله او ليكون الكلام مما تحسن الفراغ منه نحو لبيك وسعديك
ورد واليك وهذا ذيك وحجاجيك فبقي المصدر مبهما لا يدري ما تعلق به من فاعل او مفعول
فذكر ما هو مقصود المتكلم من احدهما بعد المصدر ليختص فلم يبقها بعد المصدر بالاضافة
او بحرف الجر قبح اظهارا لفعل بل لم يجز فلا يقال كتبت كتاب الله ووعد وعد الله واضربوا
ضرب الرقاب واسبح سبحان الله واحمد حمدا لك وغفر الله غفرانك وذلك لما ذكرناه
من ان حق الفاعل والمفعول ان يتصلا بالفعل معمولين له فلما حذف العامل باحد الدواعي
المذكورة وبقي المصدر المبهم اما بالاضافة او بحرف الجر فلو اظهر الفعل رجع الفاعل
او المفعول الى مكانه ومركزه بعد الفعل متصلا بالفعل ومعمولا له فوزانه فوزان نحو قوله
ان امرؤ هلك واما قولهم حرجت خرجة وحمدت حمدة وقصدت قصدة ونحوت
نحوة ونحو ذلك فليس انتصاب الاسماء في ذلك على المصدر بل هو مفعول به على جعل
المصدر بمعنى المفعول كقولهم دار لسنعدي اذا من هوا كما والمعنى قصدت جهة التي ينبغي
ان يقصد حا من يطلبه ويجوز ان يكون المعنى خرجة خرجة الذي يليق به وحمدة حمده الذي
ينبغي فيكون مضافا لبيان النوع كما في قوله تعالى وقد مكروا مكرهم وفعلت فعلتك وقوله تعالى
وسعى لها سعيها والجار والمجرور بعد هذه المصادر في محل الرفع على انه خبر المبتدأ الواجب
حذف ليلي العامل والمفعول المصدر الذي صار بعد حذف الفعل كانه قايم مقام الفعل
كما كان ولي الفعل والمعنى هو لك اي هذه الدعاء لك وكذا كل ما فيه من التثنية المبينة
للمعارف نحو قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله ان جعلنا ما بمعنى الذي واما المبينة للنكرة فهي
صفة لها كما لو جعلنا ما في الآية نكرة وقد يبين ايضا بعض انواع المفعول به اللازم اضمار
فعله بحرف الجر نحو مرحبا بك واهلا بفلان اي هذا الدعاء مختص بك هذا ان فسر
مرحبا بموضع الرحب اي اتيت موضعا رحبيا وان فسرته بالمصدر اي رحب موضعك
اي رحب موضعك مرحبا اي رحبا فهو من هذا الباب والجملة المفسرة المحذوفة المبتدأ
لا محل لها لانها مستأنفة ثم اعلم ان هذه المصادر مع الحال المذكورة من استحسان
حذف فعلها للدواعي المذكورة اما ان يتوغل في حذف فعلها بحيث لا ينوي قبلها تقديرا

بل

بل يصير المصدر عوضا منه وقايما مقامه كالمصادر الصايرة اسماء افعال كما يجي في بابها
نحو هيهات ورويد وشتان فتبنى لقيامها مقام المبني ولا يكون لها اذن محل من الاعراب
كما لم يكن للفعل الذي قامت هي مقامه ونبا وحاشا على الفتح اكثر اذن ان زادت على حرفين
لتبقى مبنية على الاعراب الذي يستحقه حال المصدرية فيرجع اذن في استعمال الفاعل والمفعول
بعدها الى الوجه الذي كانا يستعملان عليه مع الفعل لضرورة المصدر كالفعل فيقال
هيهات زيد ويجوز ان يراعى اصلها في المصدرية مع كونها اسماء افعال فيستعمل الفاعل
والمفعول بعدها استعمالها لها مع المصادر قال تعالى هيهات هيهات لما توعدون فهو بمنزلة
بعد لما توعدون استعمالا واما في المعنى فهيهات اسم فعل والام بين واما ان لا توغل في حذف
فعلها بل يكون فعلها مقدرا قبلها لينصبها كالمصادر المذكورة منها فهذه المصادر كانها
قايمة مقام الفعل كالمصادر الاولى من حيث لم يستعمل الافعال قبلها لكنها ليست قايمة
مقام افعالها اذ لو قامت مقامها لم تقدر قبلها فلم يكن تنتصب فيا تنتصبها عرف ان الفعل
مقدر قبلها وبناء الاولى عرف قيامها مقام افعالها ويجوز في بعض المصادر ان يستعمل
استعمالين اعني يكون مصدرا واسم فعل نحو رويد زيدا ورويد زيدا وبله زيدا وبله زيد
ويجوز ان يكون حاشا من هذا الباب فيكون حاشا لزيد مصدرا مضافا كرويد زيد
بدليل القراءة الشاذة حاشي لله منونا ويكون حاشا لزيد اسم فعل مستعملا استعمال
المصادر كما ذكرنا في هيهات لزيد ومن جملة المصادر القياسية المضبوطة بالضوابط المذكورة
مصادر لم يوضع افعالها نحو دفرا له اي تعسا وبجرا له اي تعسا اما بجرا بمعنى غلبته فله فعل
مستعمل مثل التهقري والقرفصا اعني ان جميعها مصادر لا افعل لها على مذهب
سيبويه الا ان الفرق بينهما ان دفرا وتعسا لما لم يستعمل ناصبها وبينا بحرف جر بخلاف
نحو القرفصا فانه استعمل ناصبه من غير لفظه والناصب المقدر لدفرا وبجرا
ايضا فعل من غير لفظها والتقدير انتثت دفرا وتعست بجرا ومنها اسماء اعيان مبنية
قايمة مقام المصادر نحو ترابا لك وجندلا اي رميت رميا بترب وجندل فهذا مثل خربة
سوطا والفرق بينهما مثل الفرق بين بجرا والتهقري ومنها صيغات قايمة مقام
المصدر نحو هنيئا لك اي حصلت هناءة وعايدا بك اي عيادا وهي مثل قم قائما اي قيا ما
وتعال جايئا والفرق بينهما فيما ذكرنا في القسمين المذكورين وقد قيل في هذا القسم
انه نصب على الحال المؤكدة كما قيل في قم قايما ومنها اسماء اصوات قامت مقام المصادر
كاها مناك اي توجعا وواها لك اي طيبا واها واها لك اي كراهة فيقدر بجميعها افعال

بمعناها ويلزم اضمار ناصب ماكان في الاصل صوتا وان لم يبن بالجار نحو ايها اي
كفا وويها اي زيادة وذلك لان الاصوات بعيدة من الاشتقاق والتصرف والمصدر
اصل في باب التصرف والاشتقاق اذ جميع انواع الافعال والاسماء المتصلة بها
صادرة عنه على الصحيح من المذهب فلما صار من لايشتق منه قاما مقام المشتق منه
قطع عنه العمل الناصب له نصب المفعول المطلق لانه في الاغلب يكون مشتقا
من مفعوله المطلق والاصوات القائمة مقام المصادر نحو زاعرابها نصبا الا ان يكون
على حرفين ثانيهما حرف مد نحو وي لزيد وذلك نحو آها وويها وبحو زابقاؤها على البنا
الاصلي نحو اف لكما واوه على اخواني واه من ذنوب والظاهر ان وبك وويلك
ووبحك وويسك وويبك من هذا الباب واصل كلها وي على ما قال الفراء جي بلام
الجر بعدها مفتوحة مع المضمر نحو وي لك ووي له ثم خلط اللام بوي حتى صارت
لام الكلمة كما خلطوا اللام بيا في قولهم يخير نحن عند الناس منهم اذا الداعي المثوب
قال يالآلاف صار معربا باتمامه ثلاثيا فجاز ان تدخل بعدها لاما اخرى نحو ويلا لك
لصيرورة الاولى لام الكلمة ثم نقل الى باب المبتدا فقيل ويل لك كما مر في سلام عليك
ثم جعل ويح وويب وويس كما يات عن ويل وهذا كما قالوا قائلة تجمعي قفلة ثم استشفعوها
فكفوا عنها بقاعة وكاعة ثم صار بعض الاصوات القائمة مقام المصادر قايما مقام
الفعل فصار اسم فعل نحو صه ومه وايه وغير ذلك مما سنذكره في اسماء الافعال
كما يقوم المصدر الاصلي مقام الفعل فيصير اسم فعل علي ما مر بقتل ويجوز في كل صوت
يدعي صيرورته اسم فعل ان يقال ببقائه على مصدريته ويكون بناؤه نظرا الى اصله
حين كان صوتا لا لكونه اسم فعل فضه انت وزيدا نحو خرياً انت وزيدا وذلك لانا علمنا
صيرورة المصادر اسماء افعال بكونها مبنية كما ذكرنا واذا كان لنا طريق الى بناء هذه
الاسماء غير كونها اسماء افعال وهو النظر الى اصله فلا ضرورة تلجئنا الى كونها اسماء افعال
ومن المصادر المضبوطة بالضابط المذكور قولهم عمرك الله وقعدك بفتح العاف قال المازني
سمعت كسرها من الاثبت به وبها عند سيبويه منصوبان على المصدر وقد استعمل فعل عمرك
بخلاف قعدك قال عمرتك الا ما ذكرت لنا هل كنت جارتنا ايام ذي سلم ولا يقال قعدتك الله
واكثر ما يستعملان في قسم السوال فيكون جوابهما ما فيه الطلب كالامر والنهي قال فعيدك
ان لا تسمعني ملامة ولا تفكاك قرح الفؤاد فينجعا وان زايدة قال ايها المنكح الثريا
سهيلا عمرك الله كيف يلتقيان هي شامية اذا ما استقلت وسهيل اذا استقل يماني وقد

ذكر

ذكر الجوهري استعمال عمرك وقعدك في القسم الذي لا سؤال فيه قال يقال قعدك لآتينك
وكذا قعيدك وقعدك الله لاتينك وقعيدك الله لا اتيك وعمر الله ما فعلت كذا وعمرك الله
ما فعلت كذا قال ابن يعيش لا استعمال الا في القسم قال الجوهري وقد جاء عمرك الله
في غير القسم واستشهد بقوله عمرك الله كيف يلتقيان وقال المغني سالت الله ان يطيل
عمرك ولم يرد القسم وقد ذكرنا في البيت ان المراد قسم السؤال والاصل عند سيبويه عمرتك
الله تعمرا فحذف الزوايد من المصدر واقيم مقام مقام الفعل مضافا الى المفعول به
الاولى وكذا قعدك الله تقديرا ومعنى عمرتك اعطيتك عمرا بان سالت الله ان يعمرك
فلما ضمن عمر معنى السوال تعدي الى المفعول الثاني اعني الله وكذا قعدتك الله وان لم يستعمل
اي جعلتك قاعدا متمكنا بالتوسل من الله واجاز الاخفش رفع الله في عمرك الله
ليكون فاعلا اي عمرك الله تعميرا ويجوز ان لا يكون انتصابهما على المصدر ويكون التقدير
اسال عمرك الله اي اسال الله تعميرك او اسال الله عمرك واسال الله قعدك اي تقعيدك
وتمكينك على حذف الزوايد واسال متعد الى مفعولين او يكون المعنى اسال بحق تعميرك الله
اي اعتقادك بقاوه وابديته وبتقعيدك الله اي نسبتك اياه الى القعود اي الدوام
والتمكن فيكون انتصابهما بحذف حرف القسم نحو والله لافعلن وهما مصدران محذوفا
الزوايد مضافان الى الفاعل والله مفعول به للمصدرين ويجوز ان يكون معنى قعدك
الله بكسر القاف نحو قعدك اي تقعيدك اي ملازمك العالم باحوالك وهو والله فالله
عطف بيان لقعدك ويؤيد هذا التاويل قولهم قعيدك الله بمعناه فالقعد والقعيد
بمعنى المقاعد كالحلف والحليف فعلى مذهب سيبويه وهو ان نصبهما على المصدر
على تاويلهما باسال تعميرك وتقعيدك ليس معنى القسم ظاهرا فيهما مع انه لا يستعملان
الا في القسم كما ذكرنا الا ان يقال لما كان للدعاء للمخاطب جريا مجرى قسم السوال لانه قد
يبتدا السوال بالدعاء للمسوول كانه قيل طول الله عمرك افعل لي كذا قوله

وقياسا في مواضع منها ما وقع مثبتا بعد نفي ومعنى نفي داخل على اسم
لا يكون خبرا عنه او وقع مكررا مثل ما زيد الا سيرا وما انت الا سيرا البريد
وما انت الا سيرا وزيد سيرا سيرا قوله ما وقع مثبتا الخ هذا مصدر يجب حذف فعله
باجتماع شيئين احدهما ان يكون ناصبه خبرا عن شي لو جعلت هذا المصدر خبرا عنه
لم يكن الا مجازا لكونه صاحب ذلك المصدر والثاني ان يكون المصدر مكررا او بعد الا او مغايرا
نحو ما زيد الا سيرا وما الدهر الا تقلبا وانما انت سيرا وزيد سيرا سيرا والمنون تقريعا وكذا
تقريعا

ان دخل على المبتدا، ونواسخه نحو ان زيدا اسيرا ويجوز ان يكون نحو ما كان زيدا الا اسيرا
من هذا وانما وجب حذف الفعل العامل لان المقصود من مثل هذا الحصر او التكرير
وصف الشئ بدوام حصول الفعل منه ولزومه له ووضع الفعل على الحدوث والتجدد
وان كان يستعمل المضارع في بعض المواضع للدوام ايضا نحو قولك زيد يؤتي
الطريد ويؤمن الخايف والله يقبض ويبسط وذلك ايضا لمشابهته لاسم الفاعل
الذي لادلالة فيه وضعا على الزمان فلما كان المراد التخصيص على الدوام واللزوم
لم يستعمل العامل اصلا لكونه اما فعلا وهو موضوع على التجدد او اسم فاعل وهو
مع العمل كالفعل لمشابهته فصار العامل لازم الحذف فان اراد وا زيادة المبالغة
جعلوا المصدر نفسه خبرا عنه نحو زيد سير سير وما زيد الا ديد سير كما ذكرنا في المبتدا في
قولنا انما هي اقبال وادبار فينحى اذن عن الكلام معنى الحدوث اصلا لعدم صحة
الفعل وعدم المفعول المطلق الدال عليه ولمثل هذا المعنى اعني زيادة المبالغة
في الدوام رفعوا بعض المصادر المنصوبة التي قدمنا ان فاعلها او مفعولها يبين
بالاضافة او حرف الجر بعد حذف الفعل تبيينا لمعنى الدوام قال عجب لتلك قضية
واعجب مني فيكم على تلك القضية اعجب قال سيبويه سمعنا بعض من يوثق به وقد قيل له
كيف اصبحت قال حمد لله وثناء عليه ومنه سلام عليك وويل لك قوله مثبتا بعد نفي انما
شرطها لانه لو كان منفيا نحو ما زيد سيرا ولم يكن بعد نفي نحو زيد سيرا لم يكن فيه معنى الحصر
المفيد للدوام فلم يجب حذف الفعل اذ قصده هو الموجب لحذف الفعل كما ذكرنا قوله
داخل على اسم صفته لتفي وليس دخول النفي على الاسم المذكور شرطا وذلك لانه يجوز كما
قلنا في نحو ما كان زيد الا سيرا او ما وجدتك الا سيرا البريد ان يكون انتصاب المصدر
على انه مفعول مطلق كما يجوز ان يكون لكونه خبر الفعلين مجازا فالشرط اذن ما ذكرنا
اعني كون ناصبه خبرا عن شئ لا يكون هو اي المصدر خبرا عنه الا مجازا قوله او معنى
نفي يريد به ما في انما من معنى الحصر نحو انما زيد سيرا واعلم ان هذا المصدر الذي بعد
الا او معنا حاقد يكون منكرا كما ذكرنا ومعرفا اما بالاضافة نحو ما زيد الا سير البريد او بالام
نحو ما زيد الا السير وكذا يجئ مكررا نحو ما زيد الا سيرا سيرا فالواو حذف الفعل واوجب
لقيام الاول مقامه قوله او وقع مكررا بعد اسم لا يكون خبرا عنه حتى لا يرد عليه نحو قوله تعالى
دكت الارض دكا دكا ولا يعطى لفظ هذه الفايدة الا بتكلف قوله ومنها ما وقع
تفصيلا لما ثم مضمون جملة متقدمة نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق

فيه نوع اخلال لان مراده او وقع مكررا

فاما

فاما منا بعد واما فداء يعني بمضمون الجملة مصدرها مضافا الى الفاعل او
الى المفعول فمضمون شد الوثاق ونعني باثر ذلك المضمون فايدته ومقصوده وغرضه
المطلوب منه وسماه اثرا لان الغرض من الشئ يحصل بعد حصول ذلك الشئ كالاثر
الذي يكون بعد المؤثر ويعني بتفصيل ذلك الغرض بيان انواعه المحتملة واعلم ان ضابط
هذا القسم ان يذكر جملة طلبية او خبرية تتضمن مصدرا يطلب منه فوايد واغراض
واذا ذكرت تلك الفوايد والاغراض بالفاظ مصادر منصوبة على انها مفعولة
مطلقة عقيب تلك الجملة وجب حذف افعالها وذلك لان تلك الاغراض تحصل
من ذلك المصدر المضمون فيصح ان يقوم ما يتضمن ذلك المصدر اعني الجملة المتقدمة
مقام ما يتضمن تلك الاغراض اي افعالها الناصبة لها فلما صح ذلك وتكررت
تلك الفوايد استثقل ذكر افعالها قبلها فالتزم قيام متضمن المصدر الذي هي اغراضه
مقام متضمناته فوجب حذفه فقوله تعالى شد الوثاق جملة تتضمن شد الوثاق والمطلوب
من شد الوثاق اما قتل واما استرقاق او من فداء فضل الله هذا المطلوب بقوله فاما
منا بعد واما فداء وتقول في الخبرية زيد يكتب فقراءة بعد او بيع وعمرو يشتري طعاما
فاما بيعا واما اكلا ونحو ذلك قوله ومنها ما وقع للتشبيه بعد جملة مشتملة
على اسم بمعناه وصاحبه مثل مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار
وصراخ صراخ الثكلى يعني ان قوله صوت حمار مصدر فايدته التشبيه اذ
المعنى مثل صوت حمار قوله بعد جملة يعني بها له صوت وهذه الجملة مشتملة
على اسم بمعنى هذا المصدر المنصوب وهو المبتداء المرفوع وهي مشتملة ايضا
على صاحب ذلك الاسم اي الذي قام ذلك الحدث وهو الضمير المجرور باللام في
وكان ينبغي ان يضم اليه شرطا آخر وهو ان يكون ذلك الاسم المضمون للجملة الذي هو
بمعنى المصدر المنصوب عارضا لصاحبه غير لازم حتى يخرج نحو قولهم له علم علم الفقها
وله هدى مهدي الصلحاء فان الثاني اذن يكون مرفوعا لا غير لان الجملة المتقدمة
لا تدل اذن على معنى الفعل اعني على الحدث والنحاة على ان المصدر منصوب
بفعل مقدر بين الجملة المتقدمة والمصدر تدل عليه الجملة المتقدمة دلالة تامة مغنية
عنه فلهذا وجب حذفه فالاصل له صوت يصوت صوت حمار اي تصويت حمار فاقيم
الاسم مقام المصدر كما في اعطى عطاء وكلم كلاما فظاهر كلام سيبويه ان المصدر منصوب
بقوله صوت لا بفعل مقدر قال وانما انتصب لانك مررت به في حال التصويت

ومعالجة يعني ان هذه الجملة الاسمية بمعنى الفعل والفاعل فهي بمعنى يصوت لانها تدل
على المصدر الحادث وعلى ما قام به ذلك المصدر وقد اقترن بالجملة ما دل على زمان
ذلك المصدر الحادث اي الحال الماضية وهو لفظ مررت في مسئلتنا فاجتمع كالفعل
والفاعل وهذا وجه قوي وقيل ان الفاعل في المصدر المنصوب الاسم الذي بمعناه في الجملة
المتقدمة لان المعنى فاذا له تصويت والتصويت مصدر يعمل عمل فعله اذا لم يكن
مفعولا مطلقا كما يجئ في باب المصادر فهو كما تقول عجبت من ضربك ضرب الامير
اي من ان ضربت ضرب الامير وكقولك ضربك ضرب زيد خير من ضرب عمرو ضربه
وفي هذا تردد لان المصدر عندهم لا يعمل عمل الفعل الا اذا صح تقديره بان وفعل وفعلت
منه وليس لو قلت مررت فاذا له ان يصرخ صراخ الثكلى يعني له صراخ حاصل
لان معنى له ان يفعل اي يصح وقوع الفعل منه ولا يمتنع وليس قطعا بوقوع الفعل
بخلاف له صراخ فانه قطع بحصول الفعل وعلى الوجهين الاخيرين لا يكون من هذا الباب
لان عامله ظاهر ويجوز ان يدعي القول الثاني من هذه الاقوال الثلثة في نحو قوله تعالى
صنع الله ووعد الله وكتاب الله وصبغة الله لان قبلها ما يؤدي معنى افعالها فيقال هذه
المصادر منصوبة بالمذكورة قبلها لقيامها مقام افعالها واجاز غير سيبويه رفع هذا
المصدر المنصوب اعني نحو صوت حمار وصراخ الثكلى اما على البدل او عطف البيان
فان عطف البيان هو بدل الكل من الكل كما يجئ في باب البدل واما على الوصف وذلك
على احد وجهين قال الخليل على حذف المضاف اي مثل صوت حمار فيجيز اذن تعريف
مع كون الموصوف غير معرفة لان مثل لا تتعرف بالاضافة وبنى عليه انه يجوز هذا رجل
اخو زيد على الوصف اي مثل اخي زيد وردّ عليه سيبويه وقال لو جاز هذا لجاز هذا
قصير الطويل اي مثل الطويل وقال غير الخليل هو جامد ما قول بالمشتق اي له صوت
منكر كما تقول مررت برجل اسد اي جرئ ومثله قليل كما يجئ في باب الوصف فاذا
تعرف فهو عند هؤلاء بدل لا غير فاذا انتصب المصدر اعني نحو صوتا حسنا جاز ان يكون
حالا على احد التاويلين المذكورين في الوصف وذو الحال الضمير المستكن في له واما اذا
لم يكن المصدر للتشبيه وجاء موصوفا نحو فاذا له صوت صوت حسن فقال سيبويه
يجب رفعه على احد وجهين اما على انه بدل من الاول او وصف له وانما حكم فيه بالبدل
لا التوكيد اللفظي كما في جاءني زيد زيد لان الثاني مع وصفه صار كاسم واحد مفيد
مالم يفده الاول ولو لم يكن معه الصفة لكان تاكيدا لا غير ومن جعله وصفا مع ان معنى الوصف

ليس فيه

ليس فيه فلكونه مع وصفه كاسم واحد الذي انهم جعلوا الحال الموطئة حالا لان في وصفه
معنى الحالية كما في قوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا وهذا كما قال سيبويه في نحو لا ماء ماء
بارد ان كررت فصار وصفا وصفا فانت فيه بالخيار ان شئت نونت وان شئت
لم تنون جعل الثاني لكونه تكريرا للاول موصوفا بشئ كالوصف للاول ومن جعله
بدلا قال معنى الوصف في تابعه في الظاهر لا فيه ولا مانع عندي ان يكون الثاني اعني
صوت حسن توكيدا لفظيا كما يجئ في باب النداء واجاز الخليل في هذا المصدر الموصوف
النصب ايضا اما على المصدر او على الحال وانما اختار سيبويه الاتباع في الثاني
دون النصب على المصدر لكونه بلفظ الاول ومعناه فالاولى ان يجعل تابعا للاول
حتى يكون تابع الثاني كتابع الاول واذا جاء بعد الجملة المذكورة صفة للمصدر المضمون
من غير تكرير المصدر فالاولى الاتباع ويجوز النصب على حذف المصدر الموصوف
نحو له صوت حسن ويجوز حسنا اي صوتا حسنا وكذا ان خلت الجملة المتقدمة من صاحب
الاسم الذي بمعنى المصدر فالاولى الاتباع ويجوز النصب على حذف المصدر الموصوف
نحو له صوت حسن ويجوز حسنا اي صوتا حسنا وكذا ان جعلت الجملة المتقدمة من صاحب
الاسم بمعنى المصدر فالاولى اتباع المصدر وان كان للتشبيه وصفا وبدلا كما ذكرنا نحو مررت
فاذا في الدار صوت صوت حمار وانما حذف نصبه لان الجملة المتقدمة ليست اذن كالفعل
خلوا مما اسند اليه المحدث عنه ولا بد للفعل من مسند اليه وقد اجازوا النصب فيه
على المصدر او الحال كما مر ورويّ في بيت رويّة فيها ازدحاف ايما ازدحاف نصب
ايما مع انه لم يذكر صاحب الاسم ولا الموصوف وهو في غاية الضعف فالوجه الاتباع في مثله

قوله ومنها ما وقع مضمون جملة لا تحتمل لها غيره نحو له علي الف درهم
اعترافا فانه يسمى توكيدا لنفسه يعني يكون المصدر مضمونا بالجملة لا تحتمل تلك الجملة
من جميع المصادر الا اذاك المصدر فلا تحتمل لها اذن من المصادر الا اذاك المصدر و
لهذا قيل ان المصدر الظاهر يؤكد نفسه فاعترافا في له علي الف درهم اعترافا يؤكد
الاعتراف الذي يتضمنه الجملة المذكورة كما ان المصدر مؤكد لنفسه في نحو ضربت ضربا الا ان
المؤكد ههنا مضمون المفرد اي الفعل من دون الفاعل لان الفعل وحده بدل على الضرب
والزمان واما في مسئلتنا فالاعتراف مضمون الجملة الاسمية بكاملها لا مضمون احد جزئيها
ومنه قولهم الله اكبر دعوة الحق لان الله اكبر اول الاذان الذي هو الدعاء الحق اذ هو دعاء
الى الصلوة فدعوة الحق كرجل صدق وحمار سوء ومنه قوله اني لاأنهك القدود واتى قيما

الكتاب مع الصدور والاصيل الاحكام

بمعنى التاكيد وهو الحاصل فى الكلام السابق بسبب ان واللام فالمصدر المؤكد لنفسه
وهو الذي يؤكد جملة تدل على ذلك المصدر نحو صنع الله وضع الله وكتاب الله
ونحو حالان ما تقدمها من الكلام نص على معانى هذه المصادر ففى مثل هذه المصادر
ضابطان لوجوب حذف افعالها الاضافة المذكورة وكونها توكيدا لانفسها ولا يمتنع
فى كل ما هو توكيد كنفسه من المصادر ان يقال الجملة المتقدمة عاملة فيه لنيابتها عن
الافعال الناصبة وتاديتها معناها كما ظنا فى نحو لزيد صوت صوت حمار فلا يكون من
المنصوب باللازم اضماره قوله ومنها ما وقع مضمون جملة كالمحتملة غيرين
نحو زيد قايم حقا وبسيمى توكيدا لغيره اعلم انه قولك زيد قايم حقا مثل رجع زيد
القهقري فى ان المصدر فى كليهما مؤكد لما يحتمل غيره الا ان المحتمل فى الاول جملة وفى الثاني
مفردا عنى بمجرد الفعل من دون العامل ثم اعلم ان المؤكد لغيره فى الحقيقة مؤكد لنفسه والا
فليس بمؤكد لان معنى التوكيد تقوية الثابت بان تكرره واذا لم يكن الشئ ثابتا فكيف يقوي
واذا كان ثابتا فكرره انما يؤكد نفسه وبيان كونه مؤكدا لنفسه ان قولهم الحق فى جميع الامثلة
المورودة للمؤكد لغيره اما صريح القول او ما هو فى معنى القول قال تعالى ذلك عيسى بن مريم قول
الحق الذي وقولهم هذا القول لاقولك اي هذا هو القول الحق لا اقول مثل قولك انه باطل
وهذا زيد غير ما تقول فانه مصدرية اي قولا غير قولك ومعنى هذا زيد كمعنى قوله انا ابو النجم
اي هذا هو ذلك المشهور الممدوح لا كما يقال فى حقه من ضد ذلك وقولك هذا قايم حقا
اي قولا حقا وكذا هذا عبد الله حقا والحق لا الباطل وكذا قول ابي طالب اذا لاتبغاه
على كل حالا من الدهر جدا غير قول التهازل اي قولا جدا وكذا قولك لافعلنه البتة اي قطعت
بالفعل وجزمت به قطعة واحدة والمعنى انه ليس فيه تردد بحيث اجزم به ثم يبدو لي ثم اجزم
مرة اخرى فيكون قطعتان او الكزبل هو قطعة واحدة لا يثنى فيها النظر وكذا قولهم افعله
البتة اي جزمت بان تفعله وقطعت به قطعة فالبتة بمعنى القول المقطوع به وكان
اللام فى الاصل للعهد اي القطعة المعلومة بيني التى لا تردد فيها فقول التقدير الاصيلي
فى مثل هذا المصدر ان يجعل الجملة المتقدمة مفعولا بها لقلت وهذا المصدر مفعولا
مطلقا لقلت بيانا للنوع فالقول الناصب مدلول الجملة المتقدمة لان المتكلم اذا تكلم بالجملة
فهي مقولة فمعنى جميع هذه المصادر ان كانت بعد الجملة الخبرية قولا صادقا حقا مطابقا
للخارج وهذا المعنى يدل عليه الجملة السابقة نصا بحيث لا احتمال فيها لغير ومن حيث مدلول
اللفظ اذ جميع الاخبار من حيث اللفظ لا تدل الا على الصدق واما الكذب فليس بمدلول

اللفظ

والا لوجب ان يكون الخبر كالانشاء فى ان الكذب

فعل والى ما طلع بطلب

اللفظ بل هو نقيض مدلوله مدلول لفظ الخبر كالصدق بل المراد انه يحتمل الكذب من حيث
العقل اي لا يمتنع عقلا ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتا وكذا الحكم بعد الامر والنهي من المؤكد
لغيره كالبتة لا دلالة عليه ولا نص لان الامر قاطع بطلب تركه واما قولهم اجدك
لا تفعل قال اجدك لا تقضيان كراكما ولا استعمل الا مع النفي وليس بمؤكد للفعل المذكور
بعده كما توهم بعضهم اذ لو اكد قوله جد كما قوله لا تقضيان لكان مؤكدا لمضمون المفرد اعني الفعل
بلا فاعل فيكون نحو رجع زيد القهقري لان عدم القضاء يكون اذن هو المحتمل للجد وغيره فيكون
كالرجوع المحتمل للقهقري وغيرها فان قلت جد كما مضمون عدم قضاء المحاطبين لان ذلك
قد يكون جدا وقد يكون هزلا فيكون مؤكدا للجملة لا للمفردات قلت عدم القضاء هو المحتمل للجد
والهزل سواء اسندته الى المخاطبين او غيره ويعارض نحو زيد رجع القهقري فان القهقري
فى المثال بيان لرجوع زيد لا للرجوع المطلق فثبت ان جد كما مبين لمضمون المفرد ونحن
انما جعلنا المصدر مؤكدا لغيره اذا اكد معنى القول الذي هو مضمون الجملة لكونها مقولة
ولا يجوز ان تقدر اجد كما اقول لا يقضيان كما قدرنا فى بيت ابي طالب اقول اتبغاه على
كل حالة جد الفساد المعنى فنصب اجدك اذن بنزع الباء والمعنى اتجد نسك كما قال الاعمى
ومثله قوله احقا بني ابناء سلمى بن جندل تهددكم اياي وسط المجالس اي الى فى حق ومعنى
حقا وجدك متقاربان او نقول انتصابه بعلى الحال كما فى فعلته جهدك على الخلاف الذي نحن
فيه العامل فى اجدك هو الفعل الذي بعده اذا لم يكن مصدرا بما لان لما صدر الكلام ويجوز
ان يقال هو بتقدير اتجدان جدا ثم بين ما يسئل عن الجد فيه وهو لا يقضيان فيكون اذن
مما يجب حذف فعله بضابط اضافته الى الفاعل فقد تبين لك مما قدمنا ان جميع المصادر
المؤكدة لغيرها ينبغي ان يكون مدلوله الجملة المتقدمة بحيث لا يحتمل من حيث اللفظ سواها
كما فى المؤكدة لنفسها ويقوي ذلك انه لا يجوز لك زيد قايم غير حق او هو عبد الله قولا باطلا
لان اللفظ السابق لا يدل عليه فظهر ان قولهم فى نحو معني زيد قايم ظنك ان ظنك مصدر
مؤكد لغيره كحقا فى قولك زيد قايم حقا ليس بشئ اذ ليس قولك زيد قايم والا على ظن المخاطب
نصا فانتصابه بنزع الخافض كما قيل فى اجدك او على المصدر لكنه غير مؤكد ولا تجوز اظهار
ناصبه لكونه مضافا الى فاعله فاذا ثبت هذا فلنا انما قيل لمثل هذه المصادر مؤكدا لغيره
مع ان اللفظ السابق دال عليه نصا لانك انما تؤكد بمثل هذا التوكيد اذا توهم المخاطب
ثبوت نقيض الجملة السابقة فى نفس الامر وغلب فى ذهنه كذب مدلولها فكانك اكدت
باللفظ النفي فى معنى لفظا محتملا لذلك المعنى ولنقيضه والنص غير المحتمل فلذلك قيل

موكد لغيره واما المؤكد لنفسه فلا يذكر لمثل هذا الغرض فيسمى توكيد النفسه وهذا عبارة
المتأخرين وسيبويه يسمى التوكيد لنفسه التأكيد الخاص والموكد لغيره التأكيد العام وقال
المصنف معنى التوكيد لغيره لرفع احتمال غيره وليس بشئ لانه فى مقابلة التوكيد لنفسه
فينبغى ان يكون الغير موكدا كالنفس وانما وجب حذف الفعل الناصب فى المؤكد لنفسه
ولغيره لكون الجملتين كالمتباينتين عن الناصب من حيث الدلالة عليه وقايمتين مقامه
فلا يجوز تقدم المصدرين على الجملتين لكونهما كالعامل الضعيف قال الزجاج ولا يمتنع
التوسط نحو زيد حقا اخوك وانا لا ارى بأسا بارتكاب كون الجملتين باتفسهما عاملتين
فى المصدرين لافادتهما معنى الفعل كما ذكرنا فلا يتقدم المصدران عليهما لضعف العامل
فلا يكونان اذن من هذا الباب قوله ومنها ما وقع مثنى مثل لبيك وسعديك
ليس وقوعه مثنى من الضوابط التى يعرف بها وجوب حذف فعله سواء كان المراد بالتثنية
التكرير كقوله تعالى فارجع البصر كرتين اى رجعا كثيرا مكررا او كان لغير التكرير نحو ضربته
ضربتين اى مختلفتين بل الضابط لوجوب الحذف فى هذا وامثاله اضافته الى الفاعل
او المفعول كما ذكرنا قيل ولبيك مثنى عند سيبويه مفرد كلدى عند يونس قلبت
الفها ياء لما اضيف الى المضمر كالف لدى وليس بوجه لبقاء ياءه مضافا الى الظاهر
قال دعوت لما نابنى مسورا فلبى فلبى لدى مسور قال ابو على معتذرا ليونس يجوز
ان يقال اجرى الشاعر الوصل مجرى الوقف على لغة من وقف على افعى افى بالياء فاصل
لبيك البت لك البابين اى اقيم بخدمتك واتنال ما مورك ولا ابرح عن مكانى كالمقيم
فى موضع والتثنية للتكرير كما فى قوله تعالى فارجع البصر كرتين والمعنى البا كثيرا متتابعا فحذف
الفعل واقيم المصدر مقامه وحذف زوايده ورد الى الثلاثى ثم حذف حرف الجر من المفعول
واضيف المصدر اليه كل ذلك ليتفرغ المجيب بالسرعة من التلبية فيتفرغ لاسعاف المامور به
حتى يمتثله ويجوز ان يكون من لب بالمكان بمعنى البت فلا يكون محذوف الزوايد واما
قولهم لبى يلبى فهو مشتق من لبيك لان معنى لبيك قال لبيك كما ان معنى سبح وسلم وبسمل
قال سبحان الله وسلام عليك وبسم الله واما سبح بمعنى نزه وسلم بمعنى جعله سالما فلم يشتقا
من سبحان الله وسلام عليك وسعديك مثل لبيك اى اسعدك اى اعينك اسعادين
الآن اسعد يتقدى بنفسه بخلاف البت وقولهم دواليك اى تداول الامر والين وهذا
ذيك اى اسرع اسراعين قال خربا هذا ذيك وطعنا وخضفا اى خربا يقال فيه هذا ذيك كقوله
جاؤا بمذق هل رايت الذيب قط وهجاجيك اى كف كفين كأنها مصادر لم يستعمل

ان المؤكد

فانه سعدى باللام

الا للتكرير

الا للتكرير بخلاف حنانيك وشلهاحوليك وان كان ظرفا فانه يستعمل حنان وحوال فقالت
حنان ما اتيتك بهنا اذ ونسب ام انت بالحى عارف ومعنى حنانيك اى تحنن تحننا
بعد تحنن ومن المصادر تثنو شئنى واكرا انت فى الحديد واقيا ما علم الله وقد قعد الناس
وانما وجب حذف الفعل فيه حرصا على ارتجاز المخرج عما انكر عليه وقد استعملت
الصفات مقام المصادر فى التوبيخ نحو اقايما وقد قعد الناس واقايما قد علم الله وقد قعد
الناس وكذا قولهم اتميما مرة وقيسيا اخرى وقد قيل انها احوال كما يجئ فى باب الحال
ومما يشبهه ان يكون قياسا كل مصدر عطف على جملة بالواو والمراد بالعطف تاكيد المعطوف عليه
وتبيينه كما تقول المجيب للطالب نعم ونعمة اى افعل انعم عينيك انعاما اى اقرها فحذف
الزوايد واضاف الى المفعول ونعمت عينيك نعمة اى قرة وهو مضبوط بضابط الاضافة
ايضا كما تقدم وتقول المراد لا افعل ذلك ولا كيدا ولا ابهما وهو مصدر كاد اى قرب
ويقال ايضا ولا كودا ولا مكادة وتقول الراد على الناهى لا افعلن ذلك ورغما وهواناً
وتقول اغتديت ولا اغتداء الغراب واهتديت ولا اهتداء القطا اى ولا اغتديت
اغتداء الغراب بل اسرع من ذلك وانما وجب حذف الفعل فى هذا المصدر لدلالة المعطوف
عليه على الفعل المقدر واغنائه عنه ومن القياسيات نحو وتبتل اليه تبتيلا عند سيبويه وهذا
آخر القياسيات وقد جاءت الجملة قايمة مقام المصدر وهى فاها لفيك اى فاها الداهية
والمعنى دهيت دهيا والاصل فوها لفيك اى الى فيك واللام بمعنى الى كما تقول فى
الحال كلمته فاه الى فى اى مشافهة ويجوز ان يكون هذه ايضا بمعنى المصدر اى كلمته
مشافهة الا انه لا يجب حذف ناصبه كما وجب ذلك فى فاها لفيك ثم جعلت الجملة التى
هى فوها لفيك بمعنى المصدر اى اصابته داهية فالتحى عنها معنى المبتدا والخبر وكذا
صار معنى فاه الى فى مشافهة او مشافها من غير ان يفهم من المضاف اليه معنى ومن
الجار والمجرور معنى آخر فلما صار الجملة بمعنى المفرد اعرب منها ما قبل الاعراب وهو الجزء
الاول باعراب المفرد الذى صارت بمعناه وهو المصدر او الحال فقيل فى فوها
وفوه فاها وفاه ترك المضاف اليه والجار والمجرور على ما كانا وقيل انتصاب فاها
على انه مفعول به اى جعل الله فاها الداهية الى فيك اى جعلها مشافهتك قوله
المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل نحو ضربت زيدا واعطيت زيدا درهما
قوله ما وقع عليه فعل الفاعل كضربت زيدا او وجدت ضربا واحدث قتلا فكانك
اوقعت عدم الضرب على زيد وكان الضرب كان شيئا او قعت عليه الايجاد وفسر المص

والمضاف

بحث المفعول به

لفظ جاء الله بريدا وقع عليه او جرى
مجرى الواقع ليدخل فيه المنصوب فتامله

الواجب حذف فعله كما فى تسقيا ايجابا كان
تعنيجا مع استفهام كان او لا نحو
قوله ارنى وذو بان الخطب

وقع الفعل بتعلق بما لا يعقل الا به فعلى تفسيره ينبغي ان يكون المجرورات في مررت بزيد
وقربت من عمرو وبعدت من بكر وسرت من البصرة الى الكوفة مفعولا بها ولا شك
انه يقال انها مفعول بها لكن بواسطة حرف جر ومطلق لفظ المفعول به لا يقع على هذه
الاشياء في اصطلاحهم وكلامنا في المطلق وايضا فان معنى الشرك في قولهم اشترك
زيد وعمرو لا يفهم بعد اسنادك اياه الى زيد الا بشيء آخر وهو عمرو او غيره وليس بمفعول به
في الاصطلاح والاقرب في رسم المفعول به ان يقال هو ما يصح ان يعبر عنه باسم مفعول
غير مقيد مصوغ عن عامله المثبت او المجعول مثبتا فقولنا اسم مفعول غير مقيد مصوغ
من عامله يخرج جميع المعمولات اما المفعول المطلق فلان الضرب في قولك ضربت ضربا
واحدثت ضربا وان كان مفعولا للمتكلم في المثالين الا انه لا يقال في الاول ان ضربا مضروب
ويقال في الثاني انه محدث واما سائر المعاجيل فيطلق عليها اسم المفعول المصوغ
من عامله لكن مقيدا بحرف الجر كما يقال في سرت اليوم فرسخا وجئت وزيدا اكراما لك
ان اليوم مسير فيه وكذا فرسخا وزيدا مفعول معه واكراما مفعول له وكذا في قولك مررت
بزيد وقمت الى زيد زيد ممرور به ومقوم به ومقوم اليه وزيدا في قربت زيدا وجئت زيدا
وبعت زيدا مالا وكلمت زيدا طعاما وبقيت زيدا شرا ولسانها ملحق بالمفعول به بحذف
حرف الجر لانه مضروب منه ومجيء اليه ومبيع منه ومكيل له ومبقى له وقولنا المثبت او المجعول
مثبتا ليعم زيدا في نحو ضربت زيدا وما ضربت زيدا وافعال القلوب في الحقيقة لا تتعدى الا
الى مفعول واحد وهو مضمون الجزء الثاني مضافا الى الاول فالمعلوم في علمت زيدا قائما
قيام زيد لكن نصبهما معا لتعلقه بمضمونهما معا ولذا قل حذف احدهما من دون الآخر
مع انهما في الاصل مبتدأ وخبر لانك لو حذفت احدهما لكنت كالحاذف بعض الكلمة
وباب كسوت واعطيت متعد الى مفعولين حقيقة لكن اولهما مفعول هذا الفعل
الظاهر اذ زيد في قولك كسوت زيدا جبة واعطيت زيدا جبة مكسو ومعطى وثانيهما
مفعول مطاوع هذا الفعل اذ الجبة مكتساة ومعطوة اي فاخذة وكذا نحو احفرت
زيدا النهر زيد محفور والنهر محفور فالمعنى حملت زيدا على ان يكسى الجبة ويعطوها
ويحفر النهر وليس انتصاب الثاني في مثله بالمطاوع المقدر كما قال بعضهم اي احفرت
فحفر النهر لانك تقول احفرته النهر فلم تحفره بل انتصاب المفعولين بالفعل الظاهر
لانه متضمن بمعنى الحمل وكذلك الفعل المطاوع اي حملته على ان يحفر كما تقرر وباب
أعلمتك زيدا قائما في الحقيقة متعد الى مفعولين فان المعلم هو المخاطب وقيام زيد

هو المعلوم كما قلنا في كسوت واعطيت فنصب الثاني والثالث لكونهما معا مقتضيين
لمفعوله الثاني كما قلنا في علمت وقولهم المفعول به الضمير يرجع الى الالف واللام اي
الذي يفعل به فعل اي يعامل بالفعل ويوقع عليه يقال فعلت به فعلا قال تعالى
ما ادري ما يفعل بي ولا بكم وكذا الضمير في المفعول فيه وله ومعه واما ناصب المفعول
فالفعل عند البصريين او شبهه بناء على انه يقوم المعنى المقتضي للرفع اي الفاعلية
وقال الفراء هو الفعل والفاعل وقال هشام بن معاوية من الكوفيين هو الفاعل
وقد ذكرنا في حد العامل ان هذين القولين اولى بناء على ان النصب علامة الفضل
لا علامة المفعولية وقال خلف من الكوفيين ان عامله الاسناد على ما تقدم قوله
وقد يتقدم على الفعل هذا الحكم ليس مختصا بالمفعول به بل المفعولات الخمسة سواء
الا المفعول معه وذلك لمراعاة اصل الواو اذ هي في الاصل للعطف فوضعها اشاء
الكلام ووجب تاخير منصوب الفعل عنه ان كان الفعل بنون تاكيد مشددة او
مخففة فلا يقال زيدا اضربن ولعل وذلك لكون تقديم المنصوب على الفعل دليلا في ظاهر
الامر على ان الفعل غير مهم والام لم يؤخره عن مرتبته اي الصدر وتوكيد الفعل هو اذ
يكونه مهما فيتنا فران في الظاهر وكذا يجب تاخيره عنه لو اشتبه المنصوب بغيره بسبب
التقديم كما في ضرب موسى عيسى اذ لو قلت فيه عيسى ضرب موسى لظن ان المتقدم
مبتدا وكذا لو كان الناصب فعلا التعجب نحو ما احسن زيدا لانه لا يتصرف
في معموله كما يجيء وكذا لو كان الفعل صلة للحرف نحو عجبت من ان ضربت زيدا لانه لا يفصل
بين الحرف الموصول وصلتها كما يجيء في باب الموصول ويجب تقديم منصوب
الفعل عليه ان تضمن المنصوب معنى الاستفهام او الشرط اذا اضيف الى ما تضمن
احدهما نحو ايهم ضربت واي حين تركب اركب وغلام ايهم ضربت وغلام من لقيت
اكرمه وكذا ان كان المنصوب معمولا لما يليه الفاء التي في جواب اما اذا لم يكن له
منصوب سواه نحو قوله تعالى واما اليتيم فلا تقهر وذلك لما يجيء في حروف الشرط
من انه لا بد من نايب مناب الشرط المحذوف بعد اما ولو كان له منصوب آخر جاز
تقديم ايهما شئت وتخلي الآخر بعد عامله نحو اما يوم الجمعة فاضرب زيدا وكذا ان سد
شرط آخر مسد شرط اما نحو اما ان لقيت زيدا فاضرب خالدا لم يجب تقديم المنصوب
ومنع الكوفيون نحو زيدا اضرب غلامه لان زيدا متاخر في التقدير من وجوه احدها بالنظر

سورة منصوب اذا قال الفاء على ان عامله

الى غلامه لانه من تمام جزء والثانى بالنظر الى ضرب لانه مجهول والثالث بالنظر الى فاعل ضرب
لانه مفعول فيبقى الضمير المتصل بغلامه كانه لا مفسر له قبله بخلاف قوله تعالى واذ ابتلى ابراهيم
ربه لان المنصوب متأخر من جهة المفعولية ومخالف زيدا ضرب غلامه فانه متقدم من جهة
المفعولية واجازه البصريون وهو الحق اكتفاء بالتقدم اللفظى وكذا منع الكوفيون كون غلامه
او غلام اخيه ضرب زيد وايّ شئ اراد اخذ زيد على ان فى اراد ضمير زيد وذلك
لان المفسر فى مثل هذه الصور هو الفاعل ولا يجوز ان تقدره قبل المفعول المقدم
على الفعل لان الفاعل لا يتقدم على الفعل فكيف تقدر ما هو متقدم لفظا وليس بمقدم تقديرا
وهذا بخلاف ضرب غلامه زيد فان مرتبة المفسر قبل الضمير ويجوز تقديمه عليه واجازه
البصريون وهو الحق نظرا الى ان مرتبة المفعول بعد مرتبة الفاعل فاذا لم يجز تقديم
المفسر وحده اى الفاعل احترازا ما اتصل به المفسر فمقول ان تقدير غلامه ضرب زيد ضرب زيد
غلامه وكذا منعوا نحو اطعامك آكل الا زيد لانك حذفت الفاعل الذى هو الاصل والعمدة
واعتنيت بالمفعول الذى هو فضلة وذلك بان قدمته على الفعل واجازه البصريون
وهو اولى لان المستثنى سد مسد الفاعل واعلم انه لا يوقع فاعله ضمير متصل على مفسره الظاهر
اى لا ينصبه فلا يقال زيدا ضرب كما يجئ فى المنصوب على شريطة التفسير قوله
وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا نحو زيدا لمن قال من لضرب وجوبا
فى اربعة مواضع الاول سماعى نحو امرأ ونفسه وانتهوا خيرا لكم واهلا
وسهلا القرينة الدالة على تعيين المحذوف قد تكون لفظية كما اذا رايت شخصا فى يده
خشبة قاصدا الضرب شخص فتقول زيدا قولك امرأ ونفسه اى دع امرأ والواو بمعنى مع
او للعطف وعلة وجوب الحذف فى السماعيات كثرة الاستعمال وانما كانت سماعية
لعدم ضابط يعرف به ثبوت علة وجوب الحذف اى كثرة الاستعمال بخلاف المبادى فان
الضابط كونه مبادى قوله تعالى وانتهوا خيرا لكم وقال الكسائى انتهوا ان خيرا لكم وليس بوجيه
لان كان لا يقدر قياسا فلا يقال عبد الله المقتول اى كن ذلك وقال الفراء لو كان على اضمار
كان لجاز اتقى الله محسنا اى كن محسنا وهو عنده بتقدير انتهوا انتهاء خيرا لكم وقوله تعالى
حسبك خيرا لك وراءك اوسع لك بتقدير حسبك وايت خيرا لك ووراءك وايت
مكانا اوسع لك تقوى مذهب سيبويه اى تقدير ايت فى الآية وكذا قوله قواعد بيت
سرحنى مالك او الرى بينهما اسهلا اى قول ايت مكانا اسهل وكذا قولهم انته امرأ

كقولك ضـ

عـ اذا قال شخص من اضرب تقول زيدا
وقد تكون حالية ضـ

تفسير سيبويه انتهوا عن
التثليث وائتوا خيرا لكم ضـ

قاصدا

قاصدا اى انته عن هذا وايت امرأ قاصدا اى ائته عن هذا وايت امرأ قاصدا وقرينة
ايت فى هذه المواضع انك نهيت فى الاول عن شئ ثم جئت بعده بما لا ينهى عنه بل هو
مما يؤمر به فيجب ان ينتصب بايت او قصدا وما يفيد هذا المعنى وليس قولهم امرأ
مما يجب حذف فعله على ما ذكر سيبويه واورده الزمخشرى فى ذلك واورد سيبويه
انتهوا خيرا لكم وحسبك خيرا لك فيما وجب اضمار فعله ولعله سمع انته وايت امرأ
قاصدا باظهار ناصب خيرا لكم وخيرا لك والا فالثلثة متقاربة المعنى ومعنى امرأ قاصدا
اذا قصد والقصد فى الامر خلاف الفضور والافراط قال كلاطرفى قصد الامور ذميم
قوله اهلا اى اتيت اهلا لا اجانب وسهلا اى وطئت مكانا سهلا عليك لا وعرا وقال
المبرد هى منصوبة على المصدر اى رحبت بلادك مرحبا اى رحبا واهلت اهلا
اى تأهلت تأهلا فقدر له فعلا وان لم يكن له فعل كما قال فى نحو القهقرى على ما ذكرنا
وسهل موضعك سهلا على وضع سهلا موضع سهولة ومن الواجب اضمار فعلها سماعا
قولهم هذا ولا زعماتك كان الخاطب كان يزعم زعمات كاذبة فلما اظهر ما يخالف
ذلك من قول عليه سيماء الصدق صاور من غيره قيل له هذا ولا زعماتك اى هذا الحق
ولا اتوهم زعماتك ويجوز ان يكون التقدير ازعم هذا ولا ازعم زعماتك او ازعم هذا ولا
تزعم زعماتك ومنها قولهم من انت زيدا واصله ان رجلا غير معروف بفضيلة يسمى بزيد
وكان اسم رجل مشهور فانكر ذلك عليه اى من انت ذاكرا زيدا او تذكر زيدا وانتصاب
ذاكرا على الحال من معنى من انت اى من تكون كما قيل فى كيف انت وقصته من تزيد
اى كيف تكون ويقال هذا ايضا فيمن ذكر عظيما بسوء اى من انت تذكر زيدا ويروى
زيد بالرفع اى كلامك زيدا نحو كلمت فوه الى فى والنصب اقوى واشهر ومنها قولهم
عذيرك من فلان والعذير اما بمعنى العاذر كالنشيج او المعذر كالاليم بمعنى المولم واعذر
وعذر بمعنى ويجوز ان يكون بمعنى العذر الا ان الفعيل فى مصدر غير الاصوات قليل
كالنكير واما فى الاصوات كالصهيل والنئيم فكثير والعذير ايضا الحال يقال ما ولها المرا بعذير
عليها قال جارى لا تستنكرى عذيرى سيرى واشفاقى على بعيرى بين بقوله سيرى واشفاقى
الحال التى ينبغى ان تعذر فيها ولا يلام عليها يقال هذا اذا اساء شخص الصنيع الى المخاطب
اى احضر عاذرك اى عذرك او الحال التى تعذر فيها ولا يلام وهو الفعل المكروه الى ذلك
الشخص اى لك العذر فيما تجازيه بسوء صنيعه اليك ومعنى من فلان اى من اجل الاساءة
اليه وايذائه اى انت ذو عذر فيما تفعل من المكروه ومنه ما يروى عن النبى عليه السلام انه قال لابى بكر

ـــــــ

اعذرني من عايشة اي من جهة تأديبها وتعزيرها وفي الجزائي يهلك الناس حتى يعذروا من
انفسهم اي يقيموا العذر بسبب كثرة ذنوبهم لمعذبهم ومهلكهم فمعنى من انفسهم اي من جهة
انفسهم واهلاكها ويقال من يعذرني من فلان اي من اجل اذائي اياه اي لي عذر
في ايذائه فهل ههنا من يعذرني ومنها قولهم اهلك والليل ان كان الواو فيه بمعنى مع فالمعنى
الحق اهلك مع الليل اياك يسبقك الليل اليهم وان كانت للعطف انتصب الليل
بفعل آخر غير ناصب اهلك اي الحق اهلك واسبق الليل ومنها كليهما وتمرا اي
اعطني كليهما وتمرا واصله انه قال شخص بين يديه بزيد وسام وتمر لآخر اي بهذين تزيد
مشيرا الى الزيد والسام فقال ذلك الآخر ذلك ومنها قولهم الكلاب على البقر اي
ارسل واحشفا وسوء كيلة اي اجمع حشفا وكل شئ وكالثيمة حراي اصنع كل شئ ولا ترتكب
شنيعة حروان تأتني فاحل الليل واهل النهار اي فاتاني اهل الليل واهل النهار
اي اهلاك بالليل والنهار وقولهم وديارا لاحبة اي اذكرها وقولهم كاليوم رجلا
اي ما رأيت كرجل اليوم رجلا على حذف ناصب رجل وحذف ما اضيف الى اليوم
وكاليوم حال مقدم من رجلا وقد يقال كلاهما بالرفع وتمرا وكل شئ وكالثيمة حراي كلاهما
في وكل شئ اهم ووجوب الحذف في جميع ماذكر واشباهها لكونها امثالا اوكالمثل في كثرة الاستعمال
والامثال لا يغير واعلم ان المفعول به يحذف كثيرا الا في افعال القلوب كما يجئ في بابها
وكذا المتعجب منه فانه لا يحذف الا مع قيام القرينة على تعيينه نحو ما احسنك واجمل اذ لا فائدة
في التعجب من دون المتعجب منه ولا يحذف المجاب به نحو ضربت زيدا في جواب من قال
من ضربت اذ هو مقصود الكلام وكذا اذا كان مستثنى نحو ما ضربت الا زيدا وما حذف
من المفعول به فهو على ضربين اما منوي كما في قوله تعالى لمن يشاء ويقدر اي لمن يشاؤه
او غير منوي وذلك اما لتضمين الفعل معنى اللائم كقولهم يحالفون عن امره اي يعدلون
وقوله حتى وان تعذر بالمحل من ذي ضروعها الى الضيف يجرح في عراقيبها تصل اي يؤثر
بالجرح واما للمبالغة بترك التقييد كما يقول فلان يعطي ويمنع قوله تعالى والله يقبض
ويبسط قوله الثاني المنادي وهو المطلوب اقباله بحرف نائب منابه لدعو القطا
او تقديرا اي الذي تطلب منه ان يقبل عليك بوجهه قال المصنف المطلوب
اقباله بحرف اخرج المندوب لانه المتفجع عليه لا المطلوب اقباله وبحرف نائب مناب
ادعو اخرج نحو زيد في قولك اطلب اقبال زيد وقد تصلف بهذا الحد وقال ان الزمخشري
لم يحد المنادي كذلك وذلك لانه لو حد بامر معنوي اي كونه مطلوب الاقبال دخل

فيه

فيه زيد في اطلب اقبال زيد ولو حد بامر لفظي اي ما دخل عليه يا واخواتها دخل فيه المندوب
وليس بمنادي والظاهر ان جار الله لم يحده لظهوره كذلك فان المنادي عنده
كل ما دخله يا واخواتها والمندوب عنده منادى على وجه التفجع كما صرح به لما قصد به
احكام المنادي في الاعراب والبناء وكذا الظاهر من كلام سيبويه انه منادى قال الجرجاني
المندوب منادى على وجه التفجع فاذا قلت يا محمداه فكانك تناديه وتقول له تعال
فانا شتاق اليك ومنه قولهم في المراثي لا تبعد اي لا تهلك كانهم من صفتهم بالميت
تصوروه حيا فكرهوا موته فقالوا لا تبعد اي لا بعدت ولا هلكت وكذا المندوب
المتوجع عليه واويلا وانبورا وواحزنا اي احضر حتى يتعجب من فظاعتك والدليل
على كونه مدعوا قوله لتقل لا تدعوا اليوم ثبورا واحدا وادعوا ثبورا كثيرا امرهم بقول
وانبورا وكذا المستغاث منادى دخله معنى الاستغاثة والمتعجب منه منادى دخله
معنى التعجب فمثل يا للماء ويا للدواهي احضر حتى يتعجب منكما وكذا لا يرد عليه المخصوص
فانه يقول هو منادى نقل الى معنى الاختصاص والعارض غير معتد به هذا وانتقاد
المنادى عند سيبويه على انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر واصله عنده يا ادعو ازيدا
فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة الاستعمال ولدلالة حرف النداء عليه واقيمت هي مقامه
واجاز المبرد نصب المنادي على حرف النداء لسده مسد الفعل وليس ببعيد لانه يحال
اما لة الفعل فلا يكون اذن من هذا الباب اي مما انتصب المفعول به بعامل
واجب الحذف وعلى المذهبين يازيد جملة وليس المنادي احد جزئي الجملة فعند سيبويه
جزء الجملة اي الفعل والفاعل على مقدران وعند المبرد ان حرف النداء سد مسد احد جزئي
الجملة اي الفعل والفاعل مقدر ولا منع من دعوى سده مسدهما والمفعول به ههنا
على المذهبين واجب الذكر لفظا او تقديرا اذ لا نداء بدون المنادي وما اورد ههنا الزاما
من ان الفعل لو كان مقدرا او كان ياء عوضا منه لكان جملة خبرية غير لازم لان الفعل مقصود به
الانشاء فالاولى ان يقدر بلفظ الماضي اي دعوت او ناديت لان الاغلب في الافعال
الانشائية مجيئها بلفظ الماضي وقال ابو علي في بعض كلامه ان يا واخواتها اسما افعال
ومنع بان اسماء الافعال لا يكون على اقل من حرفين والهمزة من ادوات النداء ويمكن
ان يقال خالفت اخواتها لكثرة استعمال النداء فجوز في اداته ما لا يجوز في غيرها الا ترى
الى الترخيم ومنع ايضا بان الضمير فيه لا يكون لغائب لعدم تقدم ذكره ولا لمتكلم لان اسم
الفعل لا يضمر فيه ضمير المتكلم والجواب ان اسم كل فعل يجري مجرى ذلك الفعل في كون

فاعله ظاهرا او مضمرا غايبا او متكلما او مخاطبا لكنه لايبرز في اسم الفعل شئ من الضمايرا اداه
بقول صه في المذكر والمؤنث وكذا في مثناهما ومجموعهما واذا كان النداء بمعنى
فعل المتكلم استتر فيه ضميره فيكون كما قال بعضهم في اُفٍّ انه بمعنى اتضجر وتضجرت
وفي اوّه انه بمعنى اتوجع او توجعت وقيل لو كان اسم فعل لتم من دون المنادي
لكونه جملة والجواب انه قد يعرض للجملة ما لاتستقل كلاما كالجملة القسمية والشرطية
والنداء لابد له من منادي واعلم انه قد ينصب عامل المنادي المصدر اتفاقا نحو يازيد
دعاءً وحثًّا ويجوز ان يكون مثل الله اكبر دعوة الحق وزيد قايم حقا اي منتصبا بعامل
مقدر كما قيل فيهما واجاز المبرد نصبه للحال نحو يازيد قايما اذا ناديته في حال قيامه
قال ومنه قوله يا بوس للجهل ضرّار الاقوام والظاهر ان عامله بوس الذي بمعنى
الشدة وهو مضاف الي صاحب الحال اعني الجهل تقدير الزيادة اللام فهو مثل
اعجبني مجئ زيد راكبا قوله وبيني على ما يرفع به ان كان مفردا معرفة
نحو يا زيد ويا رجل ويا زيدان ويا زيدون انما قال على ما يرفع به
ليكون اعم من قولهم يبنى على الضم فان نحو يا زيدان ويا زيدون خارج منه وما يرفع به
الاسم الضم والالف والواو وقال الكسائي المنادي المفرد المعرفة مرفوع لتجرده عن العوامل
اللفظية ولا يعني ان التجرد فيه عامل الرفع كما قال بعضهم في المبتدا بل المراد به انه
لم يكن فيه سبب البناء حتى يبنى فلابد فيه من الاعراب قالوا لو جررناه ثم انا لو جررناه
لشابه المضاف الي ياء المتكلم اذا حذف الياء ولو فتحنا لشابه غير المنصرف فرفعناه
ولم تنونه ليكون فرق بينه وبين ما رفع بعامل رافع ولا يعترض عليه بالمبتدا فان العامل
فيه عنده هو الخبر قال وانما نصب المنادي الطويل لطوله ولان المنصوبات في كلام العرب
اكثر فهو عنده مرفوع او منصوب بلا عامل وقال الفراء اصل يا زيد يا زيدا المنادي
بين الصوبتين ثم اكتفي بيا ونوي الالف فصار كالعا فبني على الضم وفتح المضاف
لوقوع المضاف اليه موقع الالف يازيدا فحركة عنده ليست نصبا ولا ادري ما تقول
في نصب المضايع والمفرد النكرة ولم لايجري المضاف مجراهما في كونه منصوبا قوله
مفردا اي الذي لايكون مضافا ولا مضارعا له فيدخل فيه نحو يا زيدان ويا زيدون
ويعني بالمعرفة ما كان مقصودا قصده سواء تعرف بالنداء او كان معرفة قبله نحو يازيد
ويا رجل ويا هذا ويا انت والضم مقدر في المنقوص والمقصور نحو يا قاضي ويا فتى
وفي المبني قبل النداء نحو يا هذا ويا مولاء ويونس يحذف الياء في المنقوص ويعوض

منها

منها تنوينا تقول يا قاضٍ لانه لم يعهد لام المنقوص ثابتا مع السكون بلا لام او اضافة
ولا لحذف في يأْبَى من الاراءة خوفا من الاجحاف بالكلمة وانما بني المفرد المعرفة
لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية وكونه
مثلها افرادا وتعريفا وذلك لان يازيد بمنزلة ادعوك وهذا الكاف كالكاف في ذلك لفظا و
معنى وانما قلنا ذلك لما تقرر ان الاسم لايبنى الا لمشابهة الحرف موجها او الفعل
ولا يبنى لمشابهة الاسم وانما المضاف والمضارع له فلم يبنيا لانهما ليسا كالكاف
افرادا ولم يبن المفرد النكرة لانه ليس مثلها تعريفا ولم يقع موقعها وان وقع المضمر
منادى جاز يا اليّ انت نظرا الي المظهر قال يا ابجر بن ابجر يا انت الذي طلقت
عام جعظا وجاز يا اياك نظرا الي كونه مفعولا كما ورد في كلام ابن اللحوص يا اياك
قد كفيتك قال لابيه ولما اراد ان يتكلم واذا اضطر الي تنوين منادى المضموم
اقتصر على القدر المضطر اليه من التنوين قال سلام الله يا مطر عليها وليس عليك
يا مطر السلام وعند يونس ينصب رجوعا بها الي حركة الاعرابية لما اضطر الي ازالة
البناء بتنوين التمكن وانما بنى المفرد على الحركة لانه عرفا في الاعراب وبنى على الضم
فرقا بين حركتي المنادي المعرب نحو يا قوم ويا قومَا وحركتي المبني نحو يا قوم كما
عملوا ذلك في نحو قبلُ ومنُ قبل قوله ويخفض بلام الاستغاثة نحو يا لزيد
ويفتح لالحاق الفها ولا لام نحو يا زيداه وينصب ما سواهما نحو يا عبد
الله وريا طا لعاجيلا ويا رجلا لغير معين منذ اللام المفتوحة تدخل المنادي
اي اذا استغيثت به نحو يا لله او تعجب منه نحو يا للماء ويا للدواهي وهي لام التخصيص
او دخلت علامة للاستغاثة والتعجب وانما اخترت من بين الحروف لمناسبة معناها
لمعناها اذ الاستغاث مخصوص من بين امثاله بالدعاء وكذا المتعجب منه مخصوص
من بين امثاله لغرابته فاللام معدية لادعو المقدر عند سيبويه او لحرف النداء القايم
مقامه عند المبرد الي المفعول وجاز ذلك مع ان ادعو متعد بنفسه لضعفه بالاضمار
له او لضعف النايب منابه الا ترى انك تقول خوفي لزيد حسن وانا ضارب لزيد
ولا يجوز ضربت لزيد وانما فتحت لام الجر في المستغاث لاجتماع شيئين احدهما الفرق
بين المستغاث والمستغاث له وذلك انه قد يلي يا ما هو مستغاث له بكسر اللام والمنادى
محذوف نحو يا للمظلوم ويا للضعيف اي يا قوم والثاني وقوع المستغاث موقع الضمير الذي
يفتح لام الجر معه لما يجئ في حروف الجر فان عطفت بغير يا نحو قوله يا للكهول والشبان

للتنجيح كسرت لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه
على المستغاث وان عطفت مع يا فلا بد من فتح لام المعطوف ايضا نحو قوله يا لعطا
فيا ويا لرباح وانما يكسر لام المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير نحو قوله يا لله للمسلمين
وفتحت اللام في المتنجيح منه لوقوعه موقع الضمير فقط ويطرد كسر لامه على انه مدعو له
والمنادي محذوف نحو يا للدواهي ويا للماء ويا للغليقة وحكى الفراء عن بعضهم ان
اصل يا لزيد يا ال زيد فخفف وهو ضعيف لانه يقال ذلك فيما لا آل له نحو يا للدواهي
ويا لله ونحوهما وقد يستعمل المستغاث له بمن نحو يا لله من الم الفراق وهو متعلق
بما دل عليه قبله من الكلام اي استغيث يا لله من الم الفراق واما اللام الداخلة
في المستغاث له فهو متعلق بما تعلق به اللام الاول فمعنى يا لله للمسلمين اخص الله
بالدعاء لاجل المسلمين وقد تستغني عن المستغاث له اذا كان معلوما وقد يدخل
اللام المفتوحة على المنادي المهدد نحو يا لزيد لاقتلنك قال مهلهل يا لبكر انشروا لي كليبا
يا لبكرا ين ابن الفرار وقولهم ان هذه لام الاستغاثة كانه استغاث بهم لنشر كليب
واستغاث بهم للفرار تكلف ولا معنى للاستغاثة مهما لا حقيقة ولا مجازا ولا يجوز
دخول اللام على المنادي في غير المعاني المذكورة فلو قلت يا لزيد قد كان كذا وانت
تحدثه لم يجز وكما يستعمل من حروف النداء في الاستغاثة والتنجيح الا يا وحدها لكونها
كالشهر في النداء فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها في المنادي المستغاث به
والمتنجح منه معربين عند اللام وان كانا مفردين معرفتين لان علة البناء في المنادي
ضعيفة لانه بني لمشابهته للاسم المبني كالحرف فغلبته اللام المقتضية للجر حرف النداء
المقتضية للبناء لضعفها في اقتضاء البناء على ما قلنا مع كونها ابعد من مقتضى الجر
قول وينصب ما سواهما اي ما سوى المفرد المعرفة والمستغاث مع اللام كان او مع الالف
وما سواهما ثلثة اقسام المضاف والمضارع له والمفرد النكرة ويعنون بالمضارع للمضاف
اسما يجيء بعده شيء من تمامها اما معمول للاول نحو يا طالعا جبلا ويا حسنا وجهه ويا خيرا
من زيد واما معطوف عليه عطف النسق على ان يكون المعطوف مع المعطوف عليه
اسما لشيء واحد نحو يا ثلثة وثلثين لان المجموع اسم لعدد معين كاربعة وخمسة فهو كخمسة عشر
الا انه لم يركب لفظه ولا فرق في مثل هذه العدد المعطوف بعضه على بعض بين ان
يكون عطفا او لا فانه مضارع للمضاف وهذا ظاهر مذهب سيبويه ولذا تقول يا ثلثة
وثلثين عندي وقال الاندلسي وابن يعيش هو انما يضارع المضاف اذا كان عطفا والا

والمفرد هو ما لا يقبل الانقسام بل من الاسماء ما وضع للواحد ومنها ما وضع للاثنين ومنها ما وضع للجمع ومنها ما وضع للمفرد والتثنية والجمع كما ذكر في النحو

فلا فيقال عند سماعه في غير العلم يا ثلثة والثلثون او والثلثين كيا زيد والحارث عما اذا قصد
جماعة معينة والا قلت يا ثلثة وثلثين نحو يا رجلا وامرأة لغير معين والاول اولى
لطوله قبل النداء وارتباط بعضه ببعض من حيث المعنى كما في يا خيرا من زيد بل
اشد واما نعت موجلة او ظرف نحو قولك يا حليما لا يعجل ويا جوادا لا يبخل قال
ايا شاعرا لا شاعر اليوم مثله جرير ولكن في كليب تواضع فقال اعبدا اجل في شعبي
غريبا الوما لا ابا لك واغترابا وقال ادار الجزوي هجت للعين عبرة فالهوي يترقص
او يترقرق وقال الا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام فكل هذا
مضارع للمضاف سواء جعلته على اولا واذا كم تجعله علما جاز ان يتعرف بالقصد
كما في يا رجل وان لا يتعرف لعدم القصد كيا رجلا فيقول في النكرة يا حسنا وجهه
طريقا ويا ثلثة وثلثين ظرفا نحا ويا عبدا اجل في شعبي غريبا وتقول في المعرفة يا حسنا
وجهه الظريف ويا ثلثة وثلثين وكان القياس في الموصوف بالجملة او الظرف ايضا
ان يجوز نحو يا حليما لا يعجل القدوس واد ار الجزوي الدارسة لكنه كره وصف الشيء الموقة
بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة فالوجه ان لا يوصف الا بالنكرة على تقدير انه كان موصوفا
بجميع تلك الصفات المنكرة قبل النداء فتقول يا حليما لا يعجل غفارا للذنوب هذا واذا
لم يكن المعطوف ما يكون مع المعطوف عليه اسما لشيء واحد بل كل منهما اسم لشيء واحد
مستقل نحو يا رجل وامرأة او لم يكن الوصف بالجملة او الظرف فليس متبوعها مضارعا
للمضاف لانه يجوز جعله مفردا معرفة مستقلا فتقول يا رجل وامرأة ويا رجل الظريف
ولا يجوز مع قصد التعريف يا رجلا وامرأة ويا رجلا ظريفا بخلاف نحو يا ثلثة وثلثين
اذ الاول كالمستقل من دون التمام من حيث المعنى وبخلاف نحو يا حليما لا يعجل لان الجملة
والظرف لا يكونان صفة للمعرفة الا ري انك تقول في باب لا حليما لا يعجل من الغلمان
في الدار لان الجملة والظرف يصح وقوعها وصفا للنكرة فظهر انهم مضطرون الى جعل نحو
يا حليما لا يعجل واد ار الجزوي مضارعا للمضاف مع قصد التعريف ايضا بخلاف نحو يا رجلا
ظريفا فان قيل اجعل الجملة او الظرف صلة للذي وقدم وصفا للمعرفة قيل النداء موضع
الاختصار الا ري الى الترخيم وحذف حرف النداء وصح الكسائي والفراء تجويز نحو
يا رجلا راكبا ولا قائل به واما سائر التوابع من البدل وعطف البيان والتاكيد فلا يجوز
ان يكون المنادي بها مضارعا للمضاف لان ما شيئا منها ليس متبوعها اسما لمسمى واحد
كما في ثلثة وثلثين في العدد ولا يلزم من ضم متبوعها فسادا كما لزم في نحو يا حليما لا يعجل

ولا غلاما ص

معنى على انه مضارع للمضاف وعلة انتهاء
اعرابه ان كل معين فانه يشبه المبهم
ومن علامة ما كان معينا انه يتنكر بجواز
يا رجلا راكبا لمعين ولا يتنكر بجواز
يستلزم لا رجلا راكبا ص

قوله ٭ ويا رجلا لغير معين الفراء والكسائي لايجوز ان النكرة مفردة بل يوجبان الصفة نحو يا رجلا ظريفا ونحو قوله فيا راكبا اما عرضت فبلغا ندامايَ من نجران ان لاتلاقيا انما جاز عندهما اما لكون راكبا وصفا لموصوف مقدر اي يا رجلا راكبا اولكونه معرفة ولا يرى البصريون يا سابكون المنادى نكرة غير موصوفة لافى اللفظ ولافى التقدير اذ لامانع من ذلك واجاز ثعلب ضم المنادى المضاف والمضارع له اذا جاز دخول اللام عليهما نحو يا ضاربَ الرجل ويا ضاربا رجلا وان لم يجز دخول اللام نحو يا عبد الله ويا خيرا من زيد لم يجز ضمهما ولعل ذلك فى المضاف لكون جواز دخول اللام فيه دليلا على ان الاضافة غير حقيقة وان المضاف كالمفرد ولذلك جاز يا زيد الحسن الوجه برفع الوصف اتفاقا ولم يجز فى يا زيد ذا المال الا النصب واجرى المضارع للمضاف اذا صلح اللام مجرى المضاف قوله وتوابع المنادى المبنى المفردة من التاكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف الممتنع دخول يا عليه يرفع على لفظه وينصب على محله نحو يا زيد العاقل والعاقلَ والخليل فى المعطوف يختار الرفع وابو عمرو النصب وابن العباس ان كان كالحسن فكالخليل والا فكابى عمرو والمضافة المعنوية تنصب والبدل والمعطوف غيرها ذكر حكمه كحكم المستقل مطلقا والعلم الموصوف بابن مضافا الى علم يختار فتحه كان عليه ان يقول توابع المنادى المبنى غير المستغاث الذي فى آخره زيادة الاستغاثة فان توابعه لا يرفع نحو يا زيدُ او عمروا ولا يجوز عمرو لان المتبوع مبنى على الفتح وكذا توابع المنادى المجرور باللام لايكون الا مجرورة تقول يا لزيد وعمرو ولا يجوز رفعها ونصبها لظهور اعراب المتبوع واما نحو ضرب زيد وعمرو فسيجى الكلام عليه فى باب الاضافة وقال الاصمعى لا يوصف المنادى المضموم لشبهه بالمضمر الذي لا يجوز وصفه فارتفاع نحو الظريف فى قولك يا زيد الظريف على تقدير انت الظريف وانتصابه على تقدير اعنى الظريف وليس بشئ اذ لا يلزم عن مشابهته له كونه مثله فى جميع احكامه ثم نقول توابع المنادى على ضربين اما بدل وعطف نسق مجرد عن اللام او غيرهما من بقية توابع الخمسة وهى النعت والتاكيد وعطف البيان وعطف النسق ذو اللام والضرب الاول كالمنادى المستقل اي كالمنادى الذي باشره حرف النداء سواء كانا مفردين او لا وكان متبوعهما مضموما او لا فتقول يا زيد ورجلا اذا قصدت التنكير كما تقول يا رجلا وتقول يا زيدُ ورجلُ اذا قصدت التعريف وكذا يا عبد الله ورجلا ويا عبد الله ورجلُ واذا كان مضافا او مضارعا له نحو يا زيد وعبد الله وطالعا جبلا وتقول فى البدل يا زيد

يا عبد الله

احا

احا ويا عبد الله الخ وذلك لان عطف النسق من حيث المعنى منادى مستانف الذي باشره النداء على ما نص عليه سيبويه واجاز يا زيد وعمرو اعلى الموضع اذ بين ما باشره حرف النداء حقيقة وبين ما هو فى حكم المباشر فرق قالوا ونظير ذلك رب شاة وسخلتها وعلى ما اجاز لا يمتنع نحو يا زيد وعمرو بالرفع حملا على اللفظ وكذا اجاز يا عبد الله وزيدا بالنصب وكل ذلك بناء على انه قد يجوز فى التابع ما لا يجوز فى المتبوع وكذا البدل سادّ مسدّ المتبوع وجاز قيامه مقامه فحاز ان يكون فى اللفظ كالنداء المستانف والذي ارى ان عطف البيان هو البدل كما يجرى فى باب التوابع فيطرد فيه حكم البدل نحو يا عالمُ زيدٌ ويا ذا المال بكرُ بالضم فيهما وجوز فى البدل ان لا يجعل كالمستقل فيقال يا عالم زيدٌ بالرفع كما يجئ فى التوابع قال ابن قتيبة فاذا كان البدل والمعطوف المجرد عن اللام فى حكم ما باشره الحرف المباشر لمتبوعهما فليجز لا رجل غلامٌ لعمرو فى البدل ولا غلام وجاريةٌ فى العطف قلت لم يطرد ذلك فيه اما لان بناء اسم لا للتركيب على ما قيل ولا تركيب مع كون احد جزئى المركب مقدرا واما لان عمل لا ضعيف لضعف مشابهتها لان كما يجئ فى بابها الا ترى الى انزالها عن العمل بالفصل بينها وبين معمولها نحو لا فيها غول والى جواز انزالها بتكرار اسمها فاذا ضعفت عن التاثير مع ظهورها فكيف تؤثر مع تقديرها بخلاف يا على انه قد جا لا غلام وجاريةَ بالفتح فى المعطوف واما الضرب الثانى من التوابع اعنى النعت والتاكيد وعطف البيان عند النحاة وعطف النسق ذا اللام فنقول ان كانت تابعة للمنادى المعرب تبعته اعرابا معارف كانت او نكرات اذ لا محل لمتبوعها وقال الاخفش فى عطف النسق ذي اللام التابع للمعرب انه يجوز فيه الرفع ايضا نحو يا رجلا والحارث ويا عبد الله والحارث وكذا اجاز ضم عطف البيان المفرد التابع للمعرب نحو يا اخانا زيدو قال ان هذا موضع قد اطرد فيه المرفوع وهو غريب لم نذكره غيره وقد قدمنا ان عطف البيان هو البدل فيلزم اذ ضمه اذا كان مفردا تابع المعرب او المبنى وان كانت التوابع المذكورة تابعة للمنادى المبنى على ما يرفع لم سواء كان الضمة ظاهرة او مقدرة نحو يا زيد ويا قاضي ويا فتى ويا هذا فلا يخ التوابع من ان يكون مضافة اولا والمضافة اما العطية كما فى يا زيد الحسن الوجه قال يا ذا المخوفنا بمقتل شيخه جرتمى صاحب الاحلام وكذا المضارع للمضاف نحو يا هؤلاء العشرون رجلا واما معنوية نحو يا زيد ذا المال والاول حكمها حكم المفردات لان اضافتها كلا اضافة فيجوز فيها الرفع والنصب لانها اذن فى حكم المضارع للمضاف والمضارع اذا كان تابعا للمضموم ليس واجب النصب كالمضاف اما اذا كان منادى فحكمه حكم المضاف

في وجوب النصب والثانية اي المضافة اضافة معنوية يجب نصبها نحو يا زيد ابا عمرو
في عطف البيان يا زيد ذا المال في الوصف ويا تميم كلكم في التاكيد وجاز يا تميم كلهم
نظرا الي لفظ تميم قبل النداء لان الخطاب فيه عارض وعطف النسق ذو اللام
لا يكون مضافا اضافة حقيقية وابن الانباري يجيز في هذه المضافة الرفع ايضا كما
في المفردات وان لم يكن التوابع المذكورة مضافة جاز رفعها ونصبها نقول في الوصف
يا زيد الظريف وفي عطف البيان عند النحاة يا عالم زيد وزيدا وفي التاكيد يا تميم اجمعون
واجمعين وفي المعطوف ذي اللام يا زيد والحارث واما التوكيد اللفظي فان حكمه
في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد زيد لانه هو لفظا ومعنى فكان حرف النداء
باشره كما باشر الاول وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا قال روبة اني واسطار سطرن سطرا
لقابل يا نصر نصرا في جعل ابي علي وجار الله يا زيد زيد بدلا وجعل سيبويه اياه عطف
بيان نظرا لان البدل وعطف البيان يفيدان ما لا يفيده الاول من غير معنى التاكيد والتابع
فيما نحن فيه لا يفيد الا التاكيد فان وصفت الثاني نحو يا زيد زيد الطويل فابو عمرو
يضم الثاني ايضا على انه توكيد لفظي للاول موصوف او بدل منه بما حصل له من الوصف
كما في قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة كما ذكرنا في لزيد صوت صوت حسن ولا يجوز
ان يكون الثاني مع وصفه وصفا للاول كما جاز هناك لان العلم لا يوصف به وحكى يونس
عن رؤبة انه كان يقول يا زيد زيدَ الطويل بنصب زيد الثاني على انه توكيد مثل
يا تميم اجمعين فلا يمتنع اذن رفعه ثم اعلم انه انما جاز الرفع في المفرد حملا على اللفظ ولم يجز
في المضاف عند غير ابن الانباري لان النصب في توابع المنادي المضموم كان هو القياس
لان التوابع الخمسة انما وضعت تابعة للمعرب في اعرابه لا للمبني في بنائه الا ترى انك
لا تقول جاءني هؤلاء الكرام بجر الصفة حملا على اللفظ بل يجب رفعها حملا على المحل لكنه
لما كانت الضمة التي هي الحركة البنائية تحدث في المنادي بحدوث حرف النداء وتزول
بزواله صارت كالرفع وصارت حرف النداء كالعاملة لها وكذلك فتحة لا رجل فلشابهة
الضمة للرفع جاز ان يرفع التوابع المفردة لانها كالتابعة للمرفوع وقلل شيئا من استكار
تبعية حركة الاعراب لحركة البناء التي هي خلاف الاصل كون الرفع غير بعيد في هذا التابع
المفرد لانه لو كان منادى لتحرك لشبه الرفع اي الضم بخلاف التابع المضاف اذ المنادي
المضاف واجب النصب واما ابن الانباري فلم ينظر الي تفور وقوعها موقع المنادي
بل نظر الي مشابهة متبوعها للمرفوع وتابع المرفوع مرفوع سواء كان مضافا او مفردا

وليس

وليس بعيد في القياس لكنه لم يثبت فان قيل فلم لم يجز بناء التوابع المفردة ولا سيما
الوصف منها كما جاز في لا رجل ظريفُ فكنتَ تقول يا زيد الظريفُ واللام لا يمنع
البناء كما لم يمنع في الخمسة عشر قلت انما جاز ذلك في لا لان المنفي في الحقيقة ما هو الموصوف
لا الموصوف فكان لا باشرت الوصف وذلك لان معنى لا رجل ظريف فيها لا ظرافة
في الرجال الذين فيها فالمنفي مضمون الصفة فهي لنفي الظرف لا لنفي الرجال فكانه
قيل لا ظريف فيها بخلاف يا زيد الظريف فان المنادى لفظا ومعنى هو المتبوع فبان
الفرق على انه اورد الاخفش في مسائله الكبير ان بعضهم يقول في الوصف وعطف
البيان نحو يا زيد الطويل ويا عالم زيد انهما مبنيان على الضم كما في البدل وقد قدمنا
ان عطف البيان هو البدل قوله والخليل في المعطوف يختار الرفع اي في المنسوق
ذي اللام وانما اختار الرفع مع تجويز النصب نظرا الي المعنى لانه منادى مستقل
معنى وان لم يصح مباشرة حرف النداء له فالرفع اولى تنبيها على استقلاله معنى كما في
يا ايها الرجل وابو عمرو بن العلاء يختار النصب لانه لاجل اللام يتبع وقوعه موقع
المتبوع فاستبعد ان يجعل حركته كحركة ما باشره الحرف فكان الوجه ان ينظر الى كونه
تابعا والوجه في التوابع ان تتبع متبوعاتها في الاعراب لا في البناء ويلزم الخليل
وابا عمرو نظرا الي العلتين المذكورتين اختيار الرفع او النصب في التابع المذكور
مع كون المتبوع غير المضموم قوله وابو العباس ان كان كالحسن فكالخليل اي المجرد
يوافق الخليل في اختيار الرفع اذا كان ذو اللام مثل الحسن في عروض اللام وجواز
حذفها فكانه اذن مجرد عن اللام ويوافق ابا عمرو في اختيار النصب مع لزوم اللام
كما في الصعق لامتناع مباشرة حرف النداء له مطلقا فكيف يضم ويحتاج ههنا الى مزيد
لزوم اللام في الاعلام وعروضها وذلك بان ينظر الي العلم فان كان غالبا اي ان كان في الاصل
للجنس ثم كثر استعماله لذلك الواحد قبل العلمية مع لام العهد ليفيد الاختصاص به ويسمى
ذلك بالعلم الاتفاقي كانت اللام في مثله لازمة لانه لم يصر علما الا مع اللام فصارت
كبعض حروف ذلك العلم وذلك اما في الاسم كالبيت والنجم والكتاب واما في الصفة
كالصعق ومن الاعلام الاتفاقية ما يكون بالاضافة نحو ابن العباس وابن الزبير وان لم يكن غالبا
فاما ان يكون منقولا من الصفة او المصدر اولا والمنقول من احدهما كالعباس والحسن والحسين
والفضل والعلاء والنضر يكون اللام فيه عارضة غير لازمة لانها لم تقرر مع اللام اعلاما حتى يكون
كاحد اجزائها بل انما دخلت اللام في مثلها بعد العلمية وان لم يكن العلم محتاجا الي التعريف

وذلك لربح الوصفية الاصلية ومدح المسمى بها ان كانت متضمنة للمدح كالحسن والحسين
وذمه ان كانت متضمنة للذم كالقبيح والخضم لو سمي بها فكانك اخرجتها عن العلمية
واطلقتها على المسمى بها اوصافا ومن ثم قيل في المثل انما سميت معنا لتهنأ و
الصفات قبل العلمية اذا استعملت في بعض ما تصلح له كانت مع اللام كالضارب
لبعض الموصوفين بالضرب وكذا المصادر اجريت مجرى الصفات لانه قد يوصف
بها ايضا مخصوص وزور وعدل وليس جواز دخول اللام في الاعلام المنقولة
عن الوصف والمصدر مطردا الا ترى انك لا تقول في محمد وعلي المحمد والعلي بل يجوز
دخول اللام في اكثرها وما ليس منقولا من الوصف والمصدر فان كان في الاصل
المنقول منه معنى المدح او الذم فالاولى جواز لمح الاصل نحو الاسد في المسمى بالسد
والكلب في المسمى بالكلب قالوا ابنو الليث في بني ليث ابن بكر مناة وان لم يكن
في الاصل المنقول منه ذلك لم يدخله اللام الا اذا وقع اشتراك اتفاقي نحو اما ان
يضيف العلم او يعرفه باللام وان كان في الاصل فعلا وليسا بمطردين قياسيين
قال علا زيدنا يوم التقا راس زيدكم بابيض ماض الشفرتين تمان وقال رايت الوليد
بن اليزيد مباركا شديدا باحسناء الحلافه كاهله واما اعلام ايام الاسبوع كالاحد
والاثنين والثلثا والاربعا والخميس فمن الغوالب فيلزمها اللام وقد تجرد اثنان من اللام
دون اخواته نحو قولهم هذا يوم اثنين مبارك فيه وانما حكمنا بكونها غالبة وان لم يثبت
الثلثا والاربعا والخميس اجناسا بمعنى الثالث والرابع والخامس محافظة على القاعدة
المهدة في كون الاعلام اللازمة لامها في الاصل اجناسا صارت بالغلبة اعلاما
مع لام العهد فيقدر كونها اجناسا وكذا في نحو الثريا والدبران والعيوق والسماك
وان لم يثبت الفاظها اجناسا ولم يعرف في بعضها ايضا معنى شاملا للمسمى المعين
واخواته كما عرفنا في الثلثا والاربعا وربما يكون في هذه الاعلام ما ثبت لفظ جنسا
لكن لا يعرف كيفية غلبته في واحد من جنسه كالمشتري في الكوكب المعين فانا لا ندري
ما معنى الاشتراء فيه ولذلك قال سيبويه وما لم يعرف من هذا الجنس اصله فلحق بما عرف
وعند المصنف ما لزمته اللام من الاعلام التي لم يثبت استعمال الفاظها في الجنس
الشامل لذلك المعين ولغيره كالثلثا والاربعا والدبران والمشتري ليس من الغوالب
لان العلم الغالب ما كان جنسا ثم صار بالغلبة علما قال بل هي اسماء موضوعة
لمسمياتها وانما ارتكب سيبويه تلك الطريقة اجراء اللازم لانها مجرى واحدا في التقدير

لما امكن وكان الاكثر ما ثبت جنسيته ثم اختص بواحد من الجنس فاكتفى القليل بالاعم
الاغلب فالغوالب عند سيبويه على اربعة اقسام احدها ما ثبت جنسيته لفظا ويوقف
فيه المعنى العام الشامل للمسمى المعين ولاخواته كالنجم والصعق وابن عباس وثانيها
ما يوقف فيه ذلك المعنى ولم يثبت جنسية لفظه كالثلثا وثالثها ما لا يوقف ذلك
المعنى وثبت جنسية لفظه كالمشتري ورابعها ما لا يعرف ذلك المعنى ولم يثبت
جنسية لفظه كالدبران والعيوق لمن لا يوقف معنى العوق والدبور فيهما هذا بطوله
ومذهب المبرد ليس ما احال عليه المص ولا يدل عليه كلامه وذلك انه قال ان كانت
اللام في العلم اخرجت مذهب الخليل لان الالف واللام لا معنى لهما فيه ولا يفيدان
ان التعريف بل يلحق بهما الوصفية الاصلية فقط فكانه مجرد عنهما لان توقيفه بالعلمية
قال وان كانت اللام في الجنس اخرجت مذهب ابي عمرو لان اللام اذن يفيد التعريف
فليس الاسم كالمجرد عنها فعلى هذا مذهب المبرد في الحسن والصعق معا اختيار
الرفع لان اللام لا يفيد التعريف وهذا كما ترى خلاف ما نسب المصنف اليه قوله للاضافة
المعنوية اي التوابع المضافة وهي في مقابلة قوله قبل وتوابع المبنى المفردة وليس
في نسخ الكافية تقييد المضافة بالمعنوية ولا بد منه لان اللفظية كما ذكرنا جارية مجرى
المفردة وذكر في شرح المفصل في كلام تجويز الرفع في نحو يا ذا المحوقنا وفي نحو يا صالح يا
ذا الضاربا القنس مع انهما مضافان علتين احديهما ان صفة اسم الاشارة لا يكون
الا مفردة كما مجا في باب الوصف فكانه قال يا ذا الرجل الضارب العنس فالصفة
في الحقيقة مفردة والثانية ان اللام في الضارب والمحوق اسم موصول مع صلته في حكم
المفرد وان كان مضارعا للمضاف فكانه قال الذي ضربت عنسه ولو كان الذي ضربت
عنسه يقبل حركة لم تكن الا الرفع وكذا ما كان مثله وتزول علتاه في قولك يا زيد الحسن
الوجه فان الموصوف ليس باسم الاشارة ولا تكون الالف واللام موصولا الا في اسم
الفاعل او المفعول ويجوز رفع الوصف اتفاقا فالاولى ما قدمناه وهو ان المضاف اللفظي
وان كان مضارعا للمضاف لكن لا يجري تابعا مجرى المضاف في وجوب النصب بل انما
يجري مجراه اذا كان منادى قوله غير ما ذكر اي غير ذي اللام قوله مطلقا اي مفردين كانا او لا
وكان متبوعها مضموما او لا وقوله والعلم الموصوف بابن حكم ابنة حكم ابن فيما ذكروا ثابت
فليس مثلها في النداء اما في غير النداء ففي جريه مجراها وجهان الاولى المنع لان التخفيف
معها لفظا وخطا انما هو لكثرة الاستعمال ولم يكثر استعمال بنت والشرط ان يكون العلم

موصوفا بابن متصلا بموصوف احترازعن نحو يازيد الظريف ابن عمرو فانه لايفتح المنادي
في مثله اذ مثله غير كثير الاستعمال فالشروط اربعة وهي كون المنادي علما احترازعن نحو
يارجل ابن زيد وكونه موصوفا بابن احترازعن نحو يازيد بن عمرو في الدار على ان ابن
عمرو مبتداء وكون ابن متصلا كما ذكرنا وكونه مضافا الى علم احترازعن نحو يازيد ابن
اخينا فاذا اجتمعت الشروط اختير فتح المنادي فلايجب وقد ذهب بعضهم الى وجوبه
واما اختير فتح المنادي مع هذه الشروط لكثرة وقوع المنادي جامعا لها والكثرة تناسب
التخفيف فخففوه لفظا بفتحه وسهل ذلك كون حركته المستحقة في الاصل لكونه
مفعولا وخففوه خطا بحذف الف ابن وابنة والكوفيون يجوزون فتح المنادي
العلم الموصوف باي صفة منصوبة كانت نحو يازيدَ ذا المال وبعض البصريين يجوزون
فتح المنادي المفرد المعرفة علما كان اولا اذا وقع موصوفا بابن الواقع بين متفقي اللفظ
نحو يا علَمَ ابنَ العالم والعلم المتصف بابن وابنة الجامع للشرايط الاربع في غير النداء
يخفف بحذف تنوينه وجوبا وبحذف الف ابن خطا ايضا نحو جاءني زيدُ بنَ عمرو وقوله
جارية من قيس بن ثعلبه شاذ وان اختل احدي الشرايط بحذف التنوين لفظا ولا
الالف خطا والمعتبر في كل ماذكرنا لفظ ابن وابنة لاتثنيتها وجمعها وتصغيرهما لان
لايكثر استعمالها كذلك وكذا المعتبر كون العلم الموصوف مفردا لان المثنى والمجموع ليسا
بعلمين وايضا لايكثر استعمالها قوله واذا نودي المعرف باللام قيل يا ايها
الرجل ويا ايهذا الرجل ويا هذا الرجل والتزموا رفع الرجل لانه المقصود
وتوابعه لانها توابع معرب وقالوا يا الله خاصة لو دخل اللام المنادى فاما ان
يبنى معها وهو بعيد لكون اللام معاقبة للتنوين فهي كالتنوين فمن ثم قل بناء الاتم كالخمسة عشر
واخواته والآن فاستكره دخولها مطردا في المنادي المبني واما ان يوب وهو ايضا
بعيد لحصول علة البناء وهي وقوع المنادي موقع الكاف وكونه مثلا في الافراد والتعريف
وقال بعضهم انما لم يجمعوا بينهما كراهة اجتماع حرفي التعريف وفيه نظر لان اجتماع حرفين
في احدهما من الفايدة مالي الاخر وزيادة لايستنكر كما في لقد وَلَا اِنَّ علي مالجيء في موضعهما
وقالوا وليس المحذور اجتماع التعريفين المتغايرين بدليل قولك يا هذا ويا عبد الله
ويا الله ويا انت بل الممتنع اجتماع ادواتي التعريف مع حصول الاستغناء باحدهما وقال
المبرد في الاعلام انها تنكر ثم يعرف بحرف النداء ولايتم ماقال في يا الله ويا عبد الله وقال
المازني في اسم الاشارة ينكر ثم يجر بحرف النداء الغايت من الاشارة ومن ثمة

لايقال هذا اقبل اي يا هذا ولاحاجة الي ماارتكبا اذ لامنع من كون الشيء المعين مواجها
مقصودا بالنداء واي محذور في اجتماع مثل هذين التعريفين هذا وماقصدوا الفصل
بين حرف النداء واللام بشيء طلبوا اسما مبهما غير دال على ماهية معينة محتاجا بالوضع
الدلالة عليها الي شيء آخر يقع النداء في الظاهر على هذا الاسم المبهم لشدة احتياجه
الي مخصصه الذي هو ذو واللام وذلك ان من ضرورة المنادي ان يكون متميز الماهية وان
لم يكون معلوم الذات فلا معنى لنحو يا شيء ويا موجود الا ان تكلف بمثلهما عن ان المخاطب
مافيه شيء مما يكون في الاعقلاء الا انه يقع عليه اسم الشيء والموجود وهذا مجاز وكلامنا في الحقيقة
فوجدوا الاسم المتصف بالصفة المذكورة اي بشرط قطعه عن الاضافة اذ هي مخصصة
كاي رجل واسم الاشارة واما لفظ شيء وما يجري مجراه فانهما وان كانا مبهمين لكن لم
يوضعا على ان يزال ابهامهما بالتخصيص بخلاف اي واسم الاشارة فانهما وضعا مبهمين
مشروطا ازالة ابهامهما بشيء اما اسم الاشارة فبالاشارة الحسية او بالوصف واما
اي فباسم آخر بعده واما ضمير الغايب فانه وضع مبهما مشروطا ازالة ابهامه لكن بما قبله
لا بما بعده وان اتفق ذلك فالاغلب ان يكون ذلك منكر الحاكاني ربه رجلا واما نحو رايته
زيدا فقليل واما الموصول فانه وان ازال ابهامه بما بعده لكنه جملة ثم نقول ان اياً المقطوع
عن الاضافة احوج الي الوصف من اسم الاشارة لانه كما ذكرنا وضع مبهما فزال الابهام
باسم بعده بخلاف اسم الاشارة فانه قد يزول ابهامه بالاشارة الحسية فلذا قد يقتصر علي
يا هذا دون يا ايها ومن ثمة جوز بعضهم في نعت يا هذا الرفع والنصب كما في يازيد الظريف
واوجب رفع نعت اي وفضل بعضهم في وصف يا هذا فقال ان كان لبيان الماهية
نحو يا هذا الرجل وجب الرفع لانه غير مستغنى عنه والا جاز الرفع والنصب نحو يا هذا الطويل
رفعا ونصبا واما المازني والزجاج فجوزا الرفع والنصب في وصف اسم الاشارة
واي قياسا علي نحو يازيد الظريف ولم يثبت وانما قطع اي المتوصل به الي نداء ذي اللام
عن الاضافة لما ذكرنا من قصد الابهام وايضا لو لم يقطع عن الاضافة لكان منصوبا
وكذا ذو اللام الذي هو وصف فلم يمكن التنبيه بنصبه على كونه مقصودا بالنداء كما امكن
بلزوم الرفع وترك النصب وابدل هاء التنبيه من المضاف اليه لانه لم يمكن خلو من المضاف
اليه او من تنوين قايم مقامه نحو ايا ماتدعوا وليس هذا موضع التنوين وايضا التنوين
بدل من مضاف اليه معلوم مقدر كما في قوله تعالي ورفعنا بعضهم فوق بعض وكلا هدينا
والقصد ههنا الابهام وهاء التنبيه ايضا مناسب للنداء اذ النداء ايضا تنبيه ثم

لكون اسم الاشارة اوضح من اي وصف اي به في بعض المواضع نحو يا ايها هذا فيقتفر عليه
وانما توصل باي اي نداء اسم الاشارة لان اسم الاشارة في الاصل ما يشار به للمخاطب
اي شئ فهو في اصل الوضع غير المخاطب ولهذا يؤتى فيه بحروف الخطاب كما يجئ في بابه
فنحو شئ في بعض الاماكن من ان يدخله حرف بجعله مخاطبا اي حرف النداء ففصل بينهما
باي لتناكرهما في الظاهر ثم قد يوصف هذا الوصف باسم الجنس نحو يا ايهذا الرجل فعلى هذا
ليس يا ايها الرجل لاجل نداء المعرف باللام على ما اوهاه اليه المصنف بل لاجل نداء اسم
الاشارة بدليل اقتصارهم كثيرا على نحو يا هذا من دون الوصف باسم الجنس وقال الاخفش
في يا ايها الرجل اي موصول وذو اللام بعده خبر مبتدا محذوف والجملة صلة اي وانما وجب
حذف هذا المبتدا لمناسبة التخفيف للمنادى ولا سيما اذا دل عليه كلمتان اعني ايها
ونصح بقوته مذهبه بكثرة وقوع اي موصولة في غير هذا الموضع ورد وقوعها موصوفة كما يجئ
في باب الموصولات قيل لو كانت موصولة لكانت مضارعة للمضاف فوجب نصبها
والجواب انه اذا حذف صدر صلتها فالاغلب بناؤها على الضم كما يأتي في الموصول فحرف
النداء على هذا يكون داخلا على اسم مبني على الضم فلم يغيره وان كان مضارعا للمضاف
كما في قولك يا من قال كذا والاكثرون على ان ذا اللام وصف لاسم الاشارة في النداء وغيره
لانه اسم دال على معنى في تلك الذات المبهمة وهو الزجرية وهذا حد النعت كما يجئ اي مادل
على معنى في متبوعه وقال بعضهم هو عطف البيان لعدم الاشتقاق والجواب ان الاشتقاق
ليس بشرط في الوصف كما يجئ في بابه ولا يوصف اسم الاشارة الا باسم الجنس المعرف باللام
كما ياتي في باب النعت اما اسم الجنس فلانه هو الدال على الماهية من بين الاسماء والمحتاج
اليه في نعت اسماء الاشارة بيان ماهية المشار اليه فمن ثم قبح نعتها من الصفات
المشتقة الا بما يخص بعض الماهيات نحو هذا العالم فقبح هذا الابيض واما التعريف باللام
فلان تعيين الماهية حصل من لفظ الجنس وتعيين الفرد من افرادها علم من اسم الاشارة
فلم يبق الا تطابق النعت والمنعوت مع انهما كلمتان بمنزلة نحو لك الرجل للمعهود لان لفظ
هذا لا يفيد الا تعيين الفرد الذي دل عليه الرجل وهذه الفائدة تحصل من لام العهد فظهر
شدة احتياج المبهم الى صفته فمن ثم لا يجوز الفصل بين النعت والمنعوت بهما فلا يقول
هذا اليوم الرجل كما يجوز في غير هذا النوع ولا يجوز ايضا تفريق صفاته نحو هؤلاء الرجل والفرس
والبقر قوله والنزموا رفع الرجل اي اسم الجنس الواقع صفة لاي صفة مفردة لمنادى مضموم
وهذا وان كان القياس في هذا وكان القياس جواز نصبه ايضا كما في يا زيد الظريف

لكن

لكن تنبهوا بالتزام رفعه على كونه مقصودا بالنداء فكأنه باشره حرف النداء واما الظريف
في يا زيد الظريف فليس مقصودا بالنداء بل المقصود به زيد وقد ذكرنا الخلاف في تجويز
نصبه قيل قوله وتوابعه اي التزموا رفع توابعه اعلم ان تابع المنادى عند النحاة مثل
متبوعه مطلقا اي سواء كان تابع المنادي مرفوعا او منصوبا يحمل تابع التابع على ظاهر التابع
كان المنادي اي او هذا او غيرهما نقول في غيرهما يا زيد الطويل ذو الجة اذا جعلته
صفة للطويل وان جعلته على زيد نصبت ومن نصب الطويل قال ذا الجه للغير كان نعتا
للطويل اولزيد واما في اي فان التابع الذي يجئ بعد وصفه لا يكون الا تابعا لوصف اي لانه
هو المنادى في الحقيقة واي وصلة اليه فعلى هذا اذا كان ذلك التابع مضافا معنويا فالواجب
الرفع نحو يا ايها الرجل ذو المال ولا يجوز يا ايها الرجل وعبد الله لان المعطوف عليه فيجب
اذن ان يكون عبد الله صفة اي تاو لا يجوز لانه لا يوصف الا بذي اللام ويجوز يا ايها الرجل
الحسن الوجه وكذا يا ايها الفاضل والحسن الوجه وان ابدل من وصف اي فان جعل
المبدل منه في حكم الطرح لم يجز الا ان يكون البدل مما يجوز كونه صفة لاي اعني الجنس ذا
اللام فلا تقول يا ايها الرجل زيد وان لم يجعل البدل منه في حكم الطرح جاز يا ايها الرجل زيد
فيجري في باب البدل انه يجوز جعل المبدل منه في حكم المبدل منه في حكم الطرح وتركه نحو يا عالم
زيد بالضم ويا عالم زيد وزيدا بالرفع والنصب ولا يجوز نحو يا ايها الرجل زيد بضم زيد
بدلا من اي لما تقدم ان التابع الذي بعد وصف اي لا يتبع اي واما اذا جئت بعد وصفه
الاشارة فيجوز فيه الامران لان اسم الاشارة قد يستبد من دون وصفه فتقول يا هذا
الرجل وزيد وذو المال حملا على الوصف وزيد بالضم وذا المال حملا على هذا واذا كان ذلك
التابع عطف نسق مجردا عن اللام لم يجز الا حمله على هذا نحو يا هذا الرجل وذو الجة لانك
لو حملته على الوصف كان وصفا لهذا واسم الاشارة لا يوصف الا بذي اللام كما قلنا في اي
لا يجوز عطف المضاف الا رفعا والا نصبا على المفرد الذي هو صفة للمنادى المضموم نحو يا زيد الطويل
وذو الجة اما النصب فلان المنصوب لا يعطف على المرفوع واما الرفع فلان حق المعطوف
جواز قيامه مقام المعطوف عليه ولا يجوز يا زيد ذو الجة برفع ذو وحال فلم يبق الا النصب
عطفا على زيد واجاز المازني الرفع حملا على الطويل ومنع من كون المعطوف كالمعطوف عليه
في كل ما يجب له ويمتنع عليه الا تري الى قولهم يا زيد والحارث ولا يجوز يا الحارث والجواب
انه كان القياس امتناع نحو يا زيد والحارث لكنه انما جاز لان المانع من نحو يا الحارث اجتماع يا
واللام لفظا ولم يجتمعا في يا زيد والحارث فهو شبيه بايها الرجل من حيث انهما اجتمعا في الصورتين

بتقدير الالفظا قوله لانها توابع معرب يومي الي ان المعرب لامحل له والي انه لايحال علي محله
وترك ظاهر اعرابه وفي الموضعين نظر اما الاول فلان المضاف اليه اضافة غير محضة له
محل من الاعراب مع كونه معربا لفظا كوجه ومؤدب الخدام وضارب زيد وكذا
ما اضيف اليه المصدر قال طلب المعقب حقه المظلوم واما الثاني فانه وان كان ظاهر
كلام سيبويه منع الحمل علي موضع ما اضيف اليه اسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
والمصدر وان جاء في الظاهر ما يوهم خلاف ذلك فهو يضمر له عاملا كقوله في ضارب زيد
وعمرا ان التقدير ضارب زيدا كراهة لمخالفة التابع لظاهر اعراب المتبوع الي المحل الحقيقي
لكنه يشكل باتفاقهم علي جواز العطف علي محل اسم ان في نحو ان زيدا منطلق وعمرو وله
ان يركب ان الجملة غير المؤكدة اعني عمرو مع خبره المقدر يعطف علي الجملة المؤكدة اعني ان
مع اسمه وخبره ولا نقول ان الاسم عطف علي الاسم وكذا نقول في نحو قوله فان لم تجدمن دون عدنان
والدا ودون معد فلتدعك العواذل وقوله فلسنا بالجبال ولا الحديدان المنصوب عطف
علي الجار والمجرور قوله والنزوا رفع الرجل كانه جواب عن سؤال مقدر وهو انه اذا كان صفة
للمنادي المضموم فلم لم يجز فيه النصب كما في يا زيد الظريف قوله وتوابعه كانه جواب
عن سؤال وارد علي الجواب عن السؤال الاول اي اذا كان هو المقصود بالنداء والمقصود
بالنداء كالمنادي المضموم فعلي هذا اصل نحو الرجل في يا ايها الرجل كالنعامة اذا قيل لم وجب
رفعه قيل هو المنادي المفرد الذي باشره حرف النداء لكونه مقصودا دون موصوفه فاذا تامل
فيجب اذن ان يجوز في توابعه ما جاز في توابع المنادي المضموم قيل هو ليس نفس المنادي
المضموم بل مثله قوله يا الله حاصة يعني لم يدخل حرف النداء من جملة ما فيه اللام الا لفظة
الله قيل انما جاز ذلك لاجتماع شيئين في هذه اللام لزومها للكلمة فلا يقال لاه الا نادرا
قال سيبويه لاصحة الكبار وكونها بدلا من همزة الاله فلا يجمع بينهما الا قليلا قال معاذ الاله
ان اكون كظبية ولا ذئبة والاعقيلة ربوب واما النجم والصعق والذي ويابه فان لامها لامة
لكن ليست بدلا من الهاء واما الناس فان اللام فيه عوض من الهاء واصله اناس ولا
يجتمعان الا في الشعر كقوله ان المنايا يطلعن علي الاناس الآمنينا الا انها ليست لازمة
اذ يقال في السعة ناس قالوا واصله الاله فعال بمعني مفعول والالاهة العبادة والاله
بفتح العين اي عبد قاله بمعني مالوه اي معبود قالت في الاصل من الاعلام الغالبة
كالصعق كانه كان علما في كل معبود ثم اختص بالمعبود بالحق لانه اولي من يؤله اي يعبد
وصار مع لام العهد علما له لكثرة استعمال هذه اللفظة صار تخفيف همزتها اغلب من تركه

عمرو ولا يجوز في نحو الوجه والرجه رفع المعطوف وكل هذا ص

في توابع المنادي المضموم

وصار

والالهة الجمع وهما

وصار الالف واللام كالعوض من الهمزة لغلبة اجتماعهما تخصيص حال الضرورة كما قلنا في اناس
وذلك انه قد يحذف الالف في السعة اورد ابو الفرج الاصفهاني ان امية ابن خلف كان يسمي
عبد الرحمن بن اميه عبد الاله فلما خففت الهمزة نقلت حركتها الي ما قبلها كما هو القياس
وحذفت فصار الله ثم اسكنوا اللام الاولي وادغموها في الثانية ولا يدغم لو خففت
نحو الالاهة بمعني العبادة لان التخفيف مع عروضه غير غالب كما غلب في الله فكان الادغام
لم يلتقيا والاكثر في يا الله قطع الهمزة وذلك لايذان من اول الامر ان الالف واللام
خرجا عما كانا عليه في الاصل وصار الجزء الكلمة حتي لايستكن اجتماع يا والالف فلو كانا
بقيا علي اصلهما لسقط الهمزة في الدرج اذ همزة اللام المعرفة همزة وصل وحكي ابو علي
يا الله بالوصل علي الاصل وجوز سيبويه ان يكون الله من لاه يليه لبها اي تستر فيكون
في قطع همزته واجتماع اللام ويا ان هذا اللفظ اختص باشياء لا يجوز في غيره كما اختصاص
مستهاة وخواصه في اللهم وما الله وآلله وماه الله ذا والله مجرور بحرف مقدر في السعة وافاء
الله لا فصلت بقطع الهمزة كما مر في باب القسم قوله من اجلك يا التي تيمت قلبي وانت
بخيلة بالوصل عني شاذ ووجه جوازه مع الشذوذ لزوم اللام وقوله فيا الغلماما ان الاذان
فرارا كما ان تبغيني شرا شاذ وبعض الكوفيين يجيز وحول يا علي في اللام مطلقا في السعة
والميمان في اللهم عوض من يا، احرزا بتركهما الالتباس باسمه وقال بعضهم الفراء اصله يا الله
امنا بالخير فخفف بحذف الهمزة وليس بوجه لانك تقول اللهم ولا تؤتهم بالخير وجمع بين يا،
والميم الشدة ضرورة قال اني اذا ما حدث الا اقول يا اللهم يا اللهما وقد يزاد ما قال وما عليك
ان تقول كلما سبحت او صليت يا اللهم ما ازدد علينا شيخنا مسلما ولا يوصف اللهم
عند سيبويه كما لا يوصف اخواته اعني الاسماء المختصة بالنداء نحو يا صاحة ويا نومان ويا
ملكعان وقد اجاز المبرد وصفه لانه بمنزلة يا الله وقد يقال يا الله الكريم وقد استشهد
بقوله تعالي قل اللهم فاطر السموات والارض وعند سيبويه علي النداء المستانف ولا ادي
في الاسماء المختصة بالنداء ما نعا من الوصف بل السماع مفقود فيها قوله وذلك في مثل
يا تيم تيم عدي الضم والنصب يعني بمثل المنادي المكرر اذا اولي الثاني اسم
مجرور بالاضافة فالثاني واجب النصب وذلك في الاول الضم والنصب قال يا تيم تيم عدي
لا ابا لكم لا يلفينكم في سوءة عمر وقال يا زيد زيد اليعملات الذبل تطاول الليل عليك فانزل
اما الضم في الاول فواضح لانه منادي مفرد معرفة فالثاني عطف بيان وهو البدل علي ما
يأتي في بابه واما نصب الاول فقال سيبويه ان تيم الثاني مقحم بين المضاف والمضاف اليه

ومعنا تاكيد لفظي ليتم الاول وقد مر في توابع المنادي المبني ان التاكيد اللفظي في الاغلب
حكمه حكم الاول وقد مر في توابعه وحركته حركة اعرابية كانت او بنائية فكان الاول محذوف
التنوين للاضافة فكذلك الثاني مع انه ليس بمضاف وشبهه سيبويه بالام المفتحة بين
المضاف والمضاف اليه فالالف لتاكيد اللام المقدرة وانما جيء بتاكيد المضاف
لفظا بينه وبين المضاف اليه الابعد المضاف ليلا يستكر بقاء الثاني بلا مضاف
اليه ولا تنوين معوض منه ولا بناء على الضم وجاز الفصل بينهما في السعة مع انه
لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف اليه الا في الضرورة وذلك بالظرف خاصة
في الاغلب كما يجيء في باب الاضافة لانه لما انكر الاول بلفظه وحركته بالتغيير صار كان
الثاني هو الاول وكانه لا فصل حتى كانك الان ترى انك تقول ان زيدا قائم مع قولهم
لا يفصل بين ان واسمها الا بالظرف وتقول لا رجل في الدار مع ان النكرة المفصولة
بينها وبين لا التبرئة واجبة الرفع قوله تعالى لا فيها غول فلا والله لا تلفي بمالي ولا للامهم
ابدا دواء مع ان حرف الجر لا تدخل الا في الاسم ويمكن ان يكون قوله وصاليات
ككما تؤنثين من هذا فلا يكون في البيت دليل على اسمية الكاف الثانية وقال المبرد
ان يتم الاول مضاف الى عدي مقدر يدل عليه هذا الظاهر ولم يبدل من المضاف
التنوين كما ابدل في قوله كلا آهدنيا لان القرينة الدالة على المحذوف موجودة بعد مثل
المضاف اعني عدي الظاهر الذي يتم الثاني فكان المضاف اليه الاول لم يحذف
واذا جاز حذف المضاف اليه في مثله مع اختلاف المضافين نحو قولهم بين ذراعي
وجبهة الاسد وقولهم نصف وربع درهم فهو مع اتفاقهما اجوز لان كثرة التكرار ادعى
الى الاستكراه فهو عند المبرد الاصل مضاف ومضاف اليه بعد بهما مثلهما وعند سيبويه ليست
الاضافة مكررة فقال بعضهم بعد موافقة المبرد في ان في الاصل اصله يا يتيم يتيم عدي
ان يتم الاول مضاف الى عدي الظاهر والذي اضيف اليه الثاني محذوف
قال لما حذف المضاف اليه من الثاني بقي يا يتيم عدي يتيم فقدم يتيم على عدي لما ذكرنا
في قول سيبويه فكذا يقول هذا القائل في نحو ذراعي وجبهة الاسد الا انه لا يطرد له
مهما ان يقول ان الفصل كلا فصل لان المضاف الثاني ليس بلفظ الاول كما كان
في تيم تيم عدي فالاولى قول المبرد وقد اجاز السيرافي وجها رابعا في نحو يا تيم تيم عدي
وهو انه كان في الاصل يا تيم بالضم تيم عدي ففتح اتباعا للنصب الثاني كما في يا زيد بن
عمرو وهذا كما ذكرنا في قوله والعلم الموصوف بابن اه الكوفيون يجوزون فتح المنادى العلم

العلم الموصوف بمنصوب اي صفة لان تيم عطف بيان للاول فهو كالوصف في الشيين
قوله والمضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه يا غلامي ويا غلام ويا غلاما
وبالهاء وقفا وقالوا يا ابي ويا امي ويا ابت ويا امت فتحا وكسرا وبالالف
دون الياء ويا ابن امّ ويا ابن عمّ خاصة مثل يا اب يا غلامي وقالوا يا ابن
عمّ اختلف في ياء المتكلم فقال بعضهم اصلها الفتح لان واضع المفردات ينظر الى
الكلمة حال افرادها دون تركيبها فكل كلمة على حرف واحد كواو العطف وفاء
وبالجر ولامه وياء المتكلم اصلها الحركة لئلا يبتدأ بالساكن واصل حركتها الفتح لان
الواحد ولا سيما حرف العلة ضعيف لاحتمال الحركة الثقيلة من الضمة والكسرة وقال بعضهم
اصلها الاسكان وهو اولى لان السكون هو الاصل وقولهم الواضع ينظر الى الكلمة
حال افرادها ممنوع وظاهر انه نظر في المضمرات الى حال تركيبها بدليل وضعها مرفوعة
ومنصوبة ومجرورة والاعراب لا يكون الا حال التركيب ولو لم ينظر في الكلمات
الى حال تركيبها لم يطرد وضعه للكلم التي ليس فيها حال التركيب على البناء على ثلثة
احرف فما زاد بل جاز وضعها على حرف واحد او حرفين كما وضع ياء الضمير وكاف
ونحوها ومن هذا وعلى كل حال فلا شك ان اسكان ياء المتكلم اكثر استعمالا اذ لم يلزم
اجتماع ساكنين وذلك لعدم الاحتياج اذن الى حركتها لوقوعها ابدا بعد كلمة اخرى فلا
يبتدأ بها مع كونها حرف علة ومعنى ان اعني الفتح والكسر طردان في غير النداء ايضا نحو
جاءني غلامي واما يا غلام بحذف الياء في النداء فلان النداء موضع تخفيف الا ترى الى
الترخيم وذلك لان المقصود منه فيقتصد الفراغ من النداء بسرعة لينخلص الى المقصود
من الكلام مخفف يا غلامي بوجهين حذف الياء وابقاء الكسرة دليلا عليه وقلب الياء
الفا لان الالف والفتحة اخف من الياء والكسرة وهذان الوجهان لا يكونان في كل
منادى مضاف الى ياء المتكلم بل في الاسم الذي غلب عليه الاضافة الى الياء
واشتهر بها لتدل الشهرة على الياء المغيرة بالحذف او القلب فلا تقول يا غلاوي ويا عدوا
وقد جاء شاذا في المنادى نحو يا غلام ويا اب بالفتح اجتزاء بالفتح عن الالف اما فتح يا بنيّ
واصلها يا بنيا فليس بشاذ كما شذ يا غلام لاجتماع اليائين وقد يضم في النداء ما قبل الياء
المحذوفة وذلك في الاسم الغالب عليه الاضافة الى الياء للعلم بالمراد منه القراءة
الشاذة ربّ احكم وربما ورد في الندرة القلب والحذف في غير النداء لكن الحذف في الفواصل
والقوافي ليس بنادر طلبا للازدواج قوله ويا لهاء وقفا اذا وقعت على يا غلاما فالهاء

الموصوف

لبيان الالف كما يجئ في باب الوقف واذا وقفت علي يا غلامي بسكون الياء وصلا فالوقف عليها بالسكون اجود ويجوز حذفها واسكان ما قبلها كما تقف علي ما حذف يا ؤه وصلا وذلك علي مذهب من وقف علي القاضي باسكان الضاد كما يجئ في باب الوقف واذا وقفت علي يا غلامي بفتح الياء وصلا جاز الاسكان للوقف وجاز الحاق هاء السكت مع بقاء الفتح قوله يا ابي ويا امي يطرد فيهما ما في ساير المنادي المضاف الي الياء ويزيدان عليها بجواز ابدال الياء تاء تانيث هذا عند البصريين فالوا والدليل علي انها بدل منها انهم لا يجمعون بينهما وانما ابدلت تاء التانيث لانها تدل في بعض المواضع علي التفخيم كما في علامة ونسابة والاب والام مظنة التفخيم ودليل كونها للتانيث انقلابها في الوقف هاء وقال الكوفيون التاء للتانيث وياء الاضافة مقدرة بعدها ولو كان الامر كما قالوا لسمع يا ابتي ويا امتي ايضا ويجوز حذف هذه التاء المبدلة من الياء للتعويض فيلزم فتح ما قبلها كقولك يا اب ويا ام علي ما حكي يونس ليلا يلتبس نداء الاب والام بلاتا والفراء تقف عليهما بالتاء لانها ليست للتانيث المحض كما في اخت وبنت والاولي الوقف بالهاء لانفتاح ما قبلها كما في ظلمة وغرفة بخلاف تاء اخت وبنت فمن ثم وقف عليها بالتاء كتبتها تاء ومن وقف بالهاء كتبتها هاء لان مبنى الخط علي الوقف وانما يفتح هذه التاء لانها بدل من حركة فتحها لو حركت وقال الاندلسي اصل يا ابت ويا امت يا ابتا ويا امتا فحذفت الالف وهو ضعيف لان الالف خفيفة لاستثقل فيحذف وانما حذفها في يا بن ام ويا بن عم تخفيفا للثقل الحاصل بالتركيب وقيل يا ابت ويا امت انهما رخما بحذف التاء ثم ردت مفتوحة كما يجئ من نحو قوله كليني لهم يا اميمة ناصب وقد يقال يا ابت ويا امت بالضم وهو اقل من الاول وكسر التاء فيهما اكثر لمناسبة الكسرة للياء التي هي اصلها وجاز يا ابتا ويا امتا لانه جمع بين عوضين بخلاف يا ابتي ويا امتي فانه لا يجوز لانه جمع بين العوض والمعوض منه قوله ويا بن ام ويا ابن عم خاصة مثل باب يا غلامي المضاف الي ياء المتكلم اذا اضيف اليه المنادي فهو كما اضيف اليه غيره الا الام والعم اذا اضيف اليهما ابن او بنت منادي فانه يجوز فيهما تخفيف الياء قياسا بالحذف او القلب الفا لكثرة الاستعمال بخلاف غيرهما فانه لم يكثر استعمال نحو يا غلام اخي فعلي هذا يجوز فيهما ما جاز في باب يا غلامي من الاربعة الاوجه ويزيدان عليه باظهار فتح الميم نحو يا ابن ام ويا بن عم اجتزاء بالفتحة عن الالف لزيادة استثقاله فبولغ في تخفيفه اكثر من تخفيف

يا غلام

يا غلام ولهذا كان حذف الياء فيهما مع فتح الميم اكثر من حذف نحو يا غلامي قوله وترخيم المنادي جائز في غير ضرورة انما كثر الترخيم في المنادي دون غيره لكثرته ولكون المقصود في النداء هو المنادي فقصد سرعة الفراغ من النداء للافضاء الي المقصود بحذف آخره اعتباطا قوله وهو حذف آخر تخفيفا يعني بالحذف للتخفيف ما لم يكن لسبب موجب كما كان في باب قاض وعصا والافضل حذف لابد فيه من تخفيف ويقولون لهذا ايضا حذف بلا علة وحذف الاعتباط مع انه لابد في كل حذف من قصد التخفف وهو العلة فهذا اصطلاح منهم وهذا الذي ذكره ان كان حد الترخيم خرج منه ترخيم المنادي فان اردنا الحد الشامل لجميع اقسامه قلنا هو حذف آخر الكلمة اعتباطا جوازا ويخرج منه حذف التنوين والحركة وقفا لانهما بعد آخر الكلمة ويدخل فيه حذف التاء والجزء الاخير من كونيلبك لان المحذوف صار آخر الكلمة بدلالة تعاقب الاعراب عليه ويخرج منه حذف الياء في نحو يا غلام اذ المضاف اليه ليس آخر الكلمة الا يري ان مورد الاعراب ما قبله ويخرج منه الحذف في باب عصا وقاض لان الحذف لعلة الاعتباط ويخرج ايضا حذف لام نحو يد ودم لانه واجب قوله وشرطه ان لا يكون مضافا ولا مستغاثا ولا جملة ولا مندوبا ولا مبهما واما علما زايدا علي ثلثة احرف واما بتاء التانيث شرط ترخيم المنادي خمسة اربعة منها عدمية متعينة وهي ان لا يكون مضافا ولا مضارعا له وان لا يكون مستغاثا ولا يكون مندوبا ولا يكون جملة والشرط الاخر بنوعي غير متعين بل هو احد الشرطين احدهما كونه علما زايدا علي ثلثة احرف والثاني كونه بتاء التانيث وانما لم يذكر المصنف مضارع المضاف لان حكمه حكم المضاف وانما لم يقل ولا مندوبا لان المندوب عنده ليس بمنادي كما مضي واجاز الكوفيون ترخيم المضاف ويقع الحذف في آخر الاسم الثاني نحو قوله حذفا حظكم يا آل عكرم ويا ابا عروة وهو عند البصريين ضرورة في غير المنادي كما في قول ذي الرمة ويا ميّ اذ مي تسامحنا ولا يري مثلها عرب ولا عجم وقول المتنبي لدما فعل الصوارم والقنا في عمر وحاب وضبة الاغنام وبعض العرب يرخم الجملة بحذف عجزها نحو يا تأبط شرا والفراء والاخفش جوزا ترخيم الثلاثي المتحرك الاوسط عملا لان حركة الاوسط كالحرف الرابع فيرخم نحو رجل علما ونقل ابن الخشاب عن الكوفيين جواز ترخيم الثلاثي علما ساكن الوسط او متحرك ويجوز ترخيم غير المنادي للضرورة وان خلا من تانيث وعلمية علي تقدير الاستقلال كان او علي نية المحذوف عند سيبويه والمبرد يوجب تقدير الاستقلال واستدل سيبويه بقوله الا اضحت حبالكم زماما واضحت

ترخيم المنادي

واذكروا ان واحدا منهما يجوز ان يكون مضافا الي الآخر والاصل يا ابن عم ويا ابن ام ثم حذف المضاف وهو الاول واقيم المضاف اليه مقامه فوجب ان يكون مجرورا ولا يجوز ان يكون منادي لان المنادي هو المضاف الي ياء المتكلم وهو اي آل عكرم

منك شاسعة اما ما اي امامة وانما لم يجز ترخيم المضاف والمضاف اليه على ما اختاره
البصرية ولا يرخم الجملة على ما ان لانهما اذا سميتي بهما يراعي حال جزئيهما قبل العلمية في استقلال
كل واحد من الجزئين باعرابه على ما مجئ في باب التركيب فلما كان كل واحد من جزئيهما
مستقلا من حيث اللفظ اي الاعراب لمراعاة حالهما قبل العلمية وانما بعد العلمية
عن كل واحد من جزئيهما معنى الاستقلال لان عبد الله وتابط شرا من حيث المعنى كزيد
وروعي اللفظ والمعنى معا لم يمكن الحذف من الاول نظرا الى المعنى اذ ليس بآخر الاجزاء
لم يمكن حذف الثاني ولا حذف آخر الثاني نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية و
يجوز ان يعلل امتناع ترخيم المضاف والمضاف اليه لان المضاف اليه لم يمتزج بالمضاف
امتزاجا ما بحيث يصح حذفه باسره او حذف آخره بدليل ان اعراب المضاف باق والاعراب
لا يكون الا في آخر الكلمة ولم يكن ايضا منفصلا عن المضاف بحيث يصح حذف آخر المضاف
للترخيم بدليل حذف التنوين وهو علامة تمام الكلمة منه لاجل المضاف اليه فهو متصل بالمضاف
بالنظر الى سقوط التنوين من المضاف منفصل عنه ليبقاء الاعراب على المضاف كما كان
فلم يصح ترخيم احدهما والمضايع للمضاف حكمه حكم المضاف وانما لم يرخم المستغاث
المجرور باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب او البناء فلم يورد عليه الترخيم
الذي هو من خصايص المنادي وهذه العلة تطرد في ترك ترخيم المضاف والجملة
على ما مر والمتنع الترخيم في المستغاث الذي في آخره زيادة المد لان الزيادة ينافي الحذف
وكذا المندوب لان الاغلب فيه زيادة مده في آخره لاظهار التفجع وتشهير المندوب
وغير المزيد فيه قليل قوله ويكون اما علما زايدا انما اشترط الترخيم في العلمية لكثرة نداء
العلم فناسبه التخفيف بالترخيم مع ان الشهرة فيما ابقى منه دليل على ما القي وانما اشترط
في العلم زيادة على الثلثة لانهم كرهوا نقض الاسم نقصا قياسا مطردا على اقل
ابنية العرب اي عن الثلاثي بلا علة ظاهرة موجبة بخلاف نحو يد ودم فان النقص فيه
وان كان بلا علة لكنه قليل غير قياس والشذوذ لا يعبأ به وبخلاف نحو عم وشج وعصا
فانه وان كان قياسا لكنه لعلة ظاهرة مطردة الى الحذف فان قلت المنادي المرخم مبني
والاسماء المبنية تكون على اقل من ثلثة احرف نحو من وما فلت البناء فيه عارض فهو
في حكم المعرب وضمه مشبه بالرفع على ما بينا قبل واذا لم يكن علما موصوفا بالزيادة على
ثلثة فالشرط كونه بتاء تانيث نحو شاة وثبة فانه يرخم وان لم يكن علما ولا زايدا على الثلثة
وذلك لان وضع التاء على الزوال كما ذكرنا في باب ما لا ينصرف فكيف ادنى مقتض

فيكفيه

للسقوط

للسقوط فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الاصلي اعني آخر المنادي وانما لم
يبال ببقاء نحو ثبة وشاة بعد الترخيم على حرفين لان بقاءه كذلك ليس لاجل الترخيم بل
مع التاء ايضا كان ناقصا عن ثلثة اذ التاء كلمة اخرى لكنها امتزجت بما قبلها بحيث
صارت معتقب الاعراب فالامر فيه كما قيل في المثل قبل البكاء كنت عابسة وقبل
العناس كنت مضمرة ولو اعتبر ناسد التاء مسد لام الكلمة بكونه معتقب الاعراب
قلنا لما كان بناؤه على عدم اللزوم لم يكترث بما يصير اليه حال الكلمة بعده والدليل
على عدم لزومه حذفه في جمع السلامة نحو عرفات وتقديره في نحو الدار والشمس وليس
لا تبقى ثانيث في هذه الاحوال قال سيبويه كل اسم في آخره تاء فان حذف التاء منه في كلام
العرب اكثر كان الاسم مع التاء ثلثة او اكثر وسواء كان الاسم على الاول او لغلبة الترخيم فيه
عومل آخر غير المرخم منه في بعض المواضع معاملة المرخم اعني فتح التاء كما في قوله كلينى
لهم يا اميمة ناصب وليل اقاسيه بطئ الكواكب فصار في المنادي المرخم وجهان ضم
التاء وفتحها ثم اعلم ان الذين يحذفون التاء وهم الاكثرون على ما قلنا واذا وقفوا
الحقوا آخره الهاء فيقولون في يا طلح يا طلحة وقليلا ما يوقف بسكون الهاء وذلك
لانهم يلحقون هاء السكت في الوقف كثيرا باخر ما ليست حركة آخره اعرابية ولا مشبهة
بها نحو ره وقه وائه وحيهله وان لم يكن هناك في الوصل حرف ينقلب هاء في الوقف
فالحاقه بما كان هناك حرف في الاصل اولى وينفي عن الهاء في الشر الف الاطلاق نحو قوله
قفي قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا ولا ترخم لغير ضرورة منادى
لم يستوف الشروط الا ما شذ من نحو يا صاح ومع شذوذه فالوجه في ترخيمه كثرة
استعماله وليس الطرق كراهته لان الكر اذكر الكروان وقال المبرد هو مرخم كروان
ولا ضرورة الى ما قال مع ما ذكرنا من الجعل الصحيح ويجوز وصف المرخم الا عند الفراء
وابن السراج قال فقالوا لقال يا رمى ابن مخرم فقلت لهم اني حليف صنداء وكانهما
رايا الوصف من تمام الموصوف لكونه دالا على معنى فيه فاذا رخم الكلمة بحذف شئ
من جوهرها لا يزاد عليها من الخارج فعلى هذا لا يمتنع عند هما مجئ سايرالتوابع قوله
فان كان في آخر زيادتان في حكم الواحدة كاسماء وعمران او حرف صحيح
قبله مدة وهو اكثر من اربعة احرف حذف حرفان وان كان من كما
حذف الاسم الاخير وان كان غير ذلك فحرف واحد قسم ما يحذف للترخيم
ثلثة اقسام وهو اما حرفان او كلمة او حرف واحد في حذف الحرفين في الموضعين احدهما

اذا كان في آخر الكلمة زيادتان في حكم الواحدة يعني انهما زيدتا معا لا انهما معا بمعنى واحد
لان كل واحدة من زيادتي مسلمان وكذا مسلمون بمعنى آخر فلما زيدتا معا حذفتا معا و
انما ان الزيادتان سبعة اصناف زيادتا التثنية نحو زيدان ويفديان علمين وزيادتا جمع
المذكر السالم نحو مسلمون ويسلمون علمين وزيادتا جمع المؤنث السالم نحو مسلمات وزيادتا
نحو مروان وعثمان ونديمان وخراسان وياءي النسب وما اشبههما نحو كوفي وروميي وكرسي
والفا التانيث كصحراء ومدة الالحاق مع الالف التي قبلها كما في حرباء وعلياء نحو
اسماء هذا اذا جعلناها فعلاء من الوسامة اي الحسن على ما هو مذهب غيره لانه
يكون اذ ذاك من باب عمار لا من باب حمراء وقد مر في التعريف توجيه الفريقين فيه
وترجيحها تهما قوله او حرف صحيح كان عليه ان يقول حرف صحيح غير تاء التانيث قبله
مدة زايدة وذلك لانه لا حذف في نحو عفرناة وسعلاة الا التاء وحدها وذلك لكونها
كلمة واحدة وان كانت على حرف فاكتفى بها وكذا اذا كانت المدة غير زايدة لم تحذف
كما في مستاح وحيتع وتقل عن الاخفش جواز حذف المدة الاصلية ايضا والمشهور
خلافه ونعني بالمدة الفا او واوا او ياء ساكنين ما قبلهما من الحركة من جنسها فلا يحذف
مع الحرف الاخير الواو والياء المتحركتان نحو كهور ومشيف لتحصنهما بالحركة وتقويهما بها
ولا يحذفان ايضا اذا لم يكن حركة ما قبلهما من جنسها سواء كانا للالحاق نحو سنور وبرذون
ملحقان بجرذحل او لم يكونا كذلك وقيط وذلك لشابتهما اذن للحروف الصحيحة بقلة المد فيهما
واتما حذف الحرفان منهما لانه كان الاولى حذف المد الزايد لكن لما لم يكن آخرا والترخيم حذف
الاخر لم يجز حذفه فلما حذف الحرف الاخير صار متطرفا فتبعه في السقوط ولو قال تحذف
حرفان فيما قبل آخره حرف مد وهو اكثر من اربعة لتم نحو عمار ومروان ولكنه فصل
هذا التفصيل تنبيها على تخالف علتي الحذف في الصنفين كما ذكرنا قوله وهو اكثر من اربعة
احرف انما اشترط هذا لئلا يبقى بعد الحذف على حرفين والفراء يجيز حذف المد ايضا في
نحو سعيد وعماد لكن لا وجه كما في نحو عمار ومسكين ومنصور قوله وهو اكثر من اربعة
احرف قيد في قوله او حرف صحيح قبله مدة لا في قوله زيادتان في حكم الواحدة لان نحو يدان
ودمان وثبون وقلون ودمي يرخم بحذف زيادتيه للترخيم لان بقاء الكلمة على حرفين فيه
ليس لاجل الترخيم بل قبله ايضا كان كذلك كما قلنا في كوثبة وشاة وذهب الجرمي
الى منع حذف الحرفين في نحو يدان وثبون ودمي والاول اولى وانما لم يحذف زيادتا
ثبون لانهما غير تا نيتا الواحد فكانه ليس جمع المذكر السالم وكانه مثل نمود واجاز الفراء

حذف الهمزة دون الالف في نحو حمراء والمشهور حذف الزيادتين معا وبعضهم يجوز في حمراء
مفتوح الهمزة قياسا على ذي التاء في نحو كليني لهم يا اميمة ناصب والوجه المنع
لان اختصاص ذي التاء بذلك لما ذكر ما من كثرة وقوع الترخيم فيه فعومل غير المرخم
منه معاملة المرخم ولا كذلك ذو الالف وبعض الكوفيين يمنع من ترخيم المؤنث
بالهمزة على لغة الضم لئلا يلتبس بالمذكر ولذلك لا يجيز بعضهم ترخيم المثنى وجمع المؤنث
السالم على لغة الضم لئلا يلتبسا بالمفرد فلا يجوز ترخيم جمع المذكر السالم مطلقا وكذا
لا يجوز ترخيم المنسوب مطلقا نحو زيدي اذ لو ضم لالتبس بنداء المنسوب اليه
ولو كسر لالتبس بالمضاف الى الياء وهذا كما منع سيبويه من ترخيم نحو قايمة وقاعدة
غير علم على لغة الضم ايضا لان له مذكرا فيشتبه به اما اذا كان علما فيجوز على لغة الضم
ايضا اذ لا مذكر له اذا من لفظه فيلتبس به قال المصنف الظاهر جواز الضم في نحو قايمة
علما كان او لا اقول لا شك ان اللبس فيما قال سيبويه اغلب واكثر لكونه غير علم بخلاف
ما ذكره غيره لان جميعها مشروط بالعلمية واشتهاره المسمى بعلمه مما يزيل اللبس في الغالب
ثم الحق ان كل موضع قامت فيه قرينة تزيل اللبس جاز ترخيم جميع ما ذكر على نيته
الضم كان اولا والا فلا فالفراء يحذف الساكن ايضا في الاسم الذي قبل آخره ساكن
نحو مرقل وسبطر على نية المحذوف لئلا يشتبه الحرف نحو نعم واجل وهو ضعيف
لان معنى نية المحذوف ان المحذوف كالملفوظ والكوفيون يحذفون في نحو حوأر ويرد
رايا الاحرف الثلثة اعني الالف مع الياء التي بينهما كزيادة الجمع والبصريون يجيزون
بحذف الالف الاخيرة لتحصن الياء قبله بحركته من الحذف قوله وان كان مركبا حذف
الاسم الاخير لما اريد حذف شيء منه وكان موضع اتصال الكلمتين كالمفصل والكلمتان
كعظمين متصلين عنده فهو اقبل للفك من مفاصل المتصل بعضها ببعض لانه
قريب العهد بالانتظام بسبب التركيب العارض فحذف الجزء الاخير بكماله فاذا رخمت
خمسة عشر قلت يا خمسة اقبل وفي الوقف تقلب التاء هاء في اللغتين ولا تحذف كما انك
لو سميت رجلا بمسلمتين قلت في الوقف يا مسلمه بالهاء لان التاء تطرفت لفظا ولا
توقف على تاء التانيث الا في بعض اللغات قالوا فاذا رخمت اثنا عشر واثنتي عشر
واثنتي عشرة حذفت عشر مع الالف والياء لان عشر بمنزلة النون المحذوفة فكانك
ترخم اثنان واثنين ومن ثمة لا يضاف اثنى عشر كما يضاف ثلثة عشر واخواتها كما يجيء
في باب المركب قال المصنف فيه نظر من جهة ان التاء في اسم بر اسه ولا يلزم من معاقبته

للنون حذف الالف معه حذفها مع النون قوله وان كان فيزلك فحرف واحد اي غير ما حذف منه حرفان وهو ذو وزيا وياتي في حكم الواحدة وذو حرف صحيح غير التاء قبله متحرك زائدة وغير ما حذف منه كلمة وهو المركب قوله وهو في حكم الثابت على الاكثر فيقال ياخا ويا ثمو ويا كرو قد يجعل اسما برأسه فيقال ياخا ويا ثمي ويا كرا اي المحذوف وفي الترخيم في حكم ما ثبت فنبقي الحرف الذي صار آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه فكان القياس ان يكون حكمه ما بقي بعد الترخيم اسما برأسه وهو الاكثر لان المعلوم من استقراء كلامهم ان المحذوف لعلة موجبة قياسية كما في عصا وقاض في حكم الثابت فلذا بقي ما قبل المحذوف من الحرف على حركته وان المحذوف لا لعلة موجبة قياسية كان لم يغن بالاسس فلذا صار ما قبل المحذوف في نحو غد ويد ودم معتقب الاعراب وذلك انهم لو قصدوا كونه كالثابت لم يحذفوه لا لعلة موجبة لكن لما كان الترخيم لعلة قياسية مطردة قريبة من الايجاب لطلبهم التخفيف في النداء بما قصى ما يمكن حتى فعلوا بالمضاف الى ياء المتكلم الذي فيه ادنى ثقل لكونه في صورة المنقوص ما رايت وفي كوزيد بن عمرو ما هو المشهور من فتح الضم وذلك لما قدمناه من ان النداء ليس مقصودا بالذات بل هو لتنبيه المخاطب ليصغي الى ما يجئ بعده من الكلام المنادي لقصار حذف الترخيم مطردا كالواجب فهو مل المرخم في الاغلب معاملة نحو عصا وقاض مما الحذف فيه مطرد واجب ومن جعل اسما برأسه نظر الى انه وان كان قياسيا مطردا لكنه ليس بواجب واذا كان المحذوف منوي الثبوت لم يغير ما بقي الا في مواضع بعضها مختلف فيه وبعضها عليه فمنها اسم ازال الترخيم بسبب حذف حرف لين منه قال الجمهور في نحو اعلون وقاضون على منتقى هذه اللغة يا اعلى ويا قاضي برجوع الالف والياء لانه زال في اللفظ الساكن الاخير الذي حذف له وقال المصنف ونعم ما قال لو قيل يا اعل ويا قاض في هذه اللغة لم يبعد لان الساكن الاخير كالثابت لفظا ولا خلاف في رد الالف والياء في اللغة القليلة اي لغة الضم لزوال الساكنين لفظا وتقديرا ومنها اسم يبقى بعد المحذوف منه حرف اصلي لتكون كان مدغما في ذلك المحذوف وقبله الف نحو اسحارّ بفتح الهمزة وكسرها والكسر اكثر وهو نبت فسيبويه يتبع الحرف الساكن ما قبله من الفتحة والالف فيقول يا اسحارّ بالفتح لانه التقى ساكنان ففتح الاخير اتباعا لما قبله كما في قوله وذي ولد لم يلده ابوان عجبت لمولود وليس لوالد وقولهم انطلق في تخفيف انطلق وذلك انه كما تصرف فيه

بعد

بعد الترخيم بضم رابعه على نية الاستقلال شابه الفعل الذي هو الاصل في التصرف فحرك بالفتح لازالة الساكنين دون الكسر اتباعا لما قبله كما اتبع في الفعل وصيانة له من الكسرة ما امكن نحو لم يلده وانطلق ولم يضارّ بالفتح على الوجه المختار وغير سيبويه يجيز في نحو اسحارّ مرخما الكسر ايضا للساكنين على حاله على هذه اللغة اي الكثيرة كما في هرق والفراء يحذف الراء الاولى ايضا في استحار مع الالف قبلها والساكن المدغم في اردد بناء على اصله في هرق فاما اذا لم يكن المدغم اصلي السكون فانه يرد الى اصل حركته ان لزم ساكنا اتفاقا فمنهم من يقول في المسمى بتجاب يا تجاب وفي راد يارادّ وفي يا مضارّ اسم مفعول يا مضارّ وان لم يلزم ساكنان فالنحاة يبنون الساكن على سكونه اذ المدغم فيه كالثابت والفراء يرد الساكن الى اصل حركته لانه لا يرى كما ذكرنا سكون الحرف الاخير في الترخيم فيقول يا مخرّ بكسر الراء ويا مقرّ بسكون القاف وفتح العين في مقرّ ولا يحذف الحرف الساكن في نحو خذ بتّ اذا لم يكن للساكن اصل في الحركة وما ذهب اليه الفراء من رد المدغم الى اصل حركته قياس مذهب الجمهور في قولهم يا قاضي ويا اعلي في المسمى بقاضون واعلون الآن الفارسي فرق بينهما بان الياء في قاضي اصلا في الثبوت في بعض المواضع ومنها نحو ثمود فانه يجوز عند الجمهور جعل المحذوف منوي الثبوت بعد حذف الدال فقط فتقول يا ثمو لان الواو في التقدير ليس آخر الكلمة ومنع الفراء من ذلك لان الواو في الظاهر آخر الكلمة وقبلها ضمة وهذا كما قال في ترخيم هرقل على نية المحذوف انه لا يجوز ابقاء الحرف الساكن لشبهه الحرف قال فاذا قصدت جعل حرف محذوف ثمودَ وسعيد وعماد كامرّ واذا جعل المرخم اسما برأسه ضم ما قبل المحذوف لقطا ان كان صحيحا او في حكمه نحو يا حارُ ويا مرو ويا قُرَيُّ في حارث ومروة وقرية وتقديرا ان كان ياء مكسورا ما قبلها او الفا نحو يا قاضي ويا مشتري في قاضية ومشتراة وان كان واوا بعد ضمة كما في قلنسوة وثمود ابدلت الواو ياء والضمة كسرة نحو يا قلنسيُ ويا ثمُ وفي الكثيرة قلت يا ثمويا قلنسو لانه لم يات في كلام العرب اسم متمكن آخره واو قبلها ضمة الا وتقلب الواو ياء والضمة كسرة نحو التقاري والاولي كما يجئ في التصريف في باب الاعلال والمنادي في حكم المتمكن لعروض بنائه وان كان ما قبل المحذوف ياء او واوا بعد فتحة قلبتها الفا تقول في غليان وترو ان يا غلى ويا ترا وفي الكثيرة يا غلَ ويا ترَ ولا لك اذا نويت المحذوف لم يوازنا الفعل تقديرا حتى تقلب الفا بخلاف ما اذا لم تنوه كما يجئ في التصريف

ان شاء الله تعالى وان كان واوا اوياء بعد الف زايدة قلبت همزة نحو يا شقاءُ ويا خزاءُ
في شقاوة وخزاية وفي الكثيرة يا شقاوِ ويا خزايَ لان كل واو اوياء تطرفت بعد الف
زايدة قلبت الفا ثم همزة كما في رداً وكساء لان مثل هذه الواو والياء انما تقلبان
الفا ثم همزة اذا تطرفا كما يجئ في التعريف وان كان ما قبل المحذوف ثاني الكلمة
وهو حرف لين فان عرفت ما حذف من الاصول رددته لانا كان كياشاءَ في ترخيم شاة
اوفاً كما تقول في ترخيم شية ودية يا وشْيُ ويا ودْيُ يرد العين الى سكونها عند الاخفش
ويا وشِ ويا ودِ يا بقاء حركته العين عند سيبويه كما يجئ في باب النسب فان الاخفش
يقول وشي وسيبويه وشْوِي وان لم تعرف ثالث الاصول ضعفت الثاني ذا اللين كما
تقول يا آءُ في المسمى بلاة وان لم يكن الثاني حرف لين لم ترد المحذوف كما تقول يا ثُبُ
ويا عَدُ في ثبة وعِدة كل ذلك لان المنادى المضموم حكمه حكم المعرب كما مر ولا يجئ في المبهمات
اسم ثانيه حرف لين لم يرد المحذوف للالتباس بسقوط ذلك اللين مع التنوين للساكنين
فيبقى المعرب على حرف واحد وان ادّت هذه اللغة اي القلبي الى ما تحمل قلب ما لا يكون
منقلبا كما يرخم حبليان وحبلوي فقد ذكر المبرد انها لا يجوز اذ لانها تؤدي الى كون الف
فعلى منقلبا عن ياء او واو اولم يعهد الا للتانيث غير منقلبة عن شئ وقياس قول الاخفش
جوازها لانه يكون اذن ملحقا بجذب بفتح الدال واما السيرافي فاجازها وان لم تثبت
فعللا قال لان هذا شئ عرض وليس بينه وكذا ذكر المبرد عن المازني في كل ما ادى
نية الاستقلال فيه الى وزن لا نظير له انه لا يرخم الا على نية المحذوف وذلك نحو طيلسان
على لغة كسر اللام وفرزدق وقذعمل وعثود وهندلع وعنفوان واجاز السيرافي ترخيم
جميعها على نية الاستقلال نظرا الى ان المثل ليست باصلية الا ترى انه يجوز اتفاقا
ان يقول في منصور على نية الاستقلال يا منصُ وفي خضم يا خضَ مع ان مفعَ وفعَ ليسا
من بنيتهم فتقول يا طيلسُ ويا فرزدُ ويا قذعمُ ويا سيبى ويا هندلُ ويا عنفى قالوا اذا
رحمت صحراوي على القلبي قلبت الواو همزة فلو ازلته عن النداء لعرفته لان همزته
اذن ليست منقلبة عن الف التانيث بل هي منقلبة عن الواو المنقلبة عن الهمزة
المنقلب عن الف التانيث فبعد التانيث فيها والاولى ان لا نفرقه نظرا الى الاصل

قوله وقد استعملوا صيغة النداء في المندوب وهو المتفجع عليه بياء او واو
اختص بواو حكمه في الاعراب والبناء حكم المنادى وذلك لزيادة الالف
في آخره هذا منهم بناء على ان المندوب غير المنادى وقد ذكرنا ما عليه فلا نعيده قوله

والاول اولى لان تحريك العين
انما كان بحذف الفاء

المتفجع

المتفجع عليه دخل فيه المجرور في نحو تفجعت على زيد فلما قال بيا او وا خرج وكل منادى يدخله
معنى من المعاني كالاستغاثة والتعجب والندبة لا يستعمل فيه الا حرف النداء المشهور
اعني يا كما ذكرنا دون اخواتها لانها انما فتحرفت ودخلت في جميع انواعه وقد اخل
المصنف باحد قسمي المندوب وهو المتوجع منه نحو واخرباه وواويلاه وواثبوراه قوله
واختص بوا يعني اختص لفظ المندوب بالندبة بسبب لفظة وا فوا زيد مختص بالندبة
ويا زيد مشترك بين النداء والندبة وقيل قد يستعمل وا في النداء المحض قوله
وحكم في الاعراب والبناء حكم المنادي فيقال وا زيدُ عبدَ الله وا طالعا جبلا اذا كان
معروفا معينا وكذا توابعه كتوابع المنادي على التفصيل المذكور وذلك لانه منادى
في الاصل تحققه معنى الندبة وقال المصنف بناء على مذهبه اعني ان المندوب
غير المنادي ان المندوب مخصوص بالتفجع عليه كما ان المنادي مخصوص فاستعمل
لفظ المنادي في المندوب كثيرا كما في معنى الخصوص وكثيرا ما يحمل الوجوب بناء على باب
آخر مع اختلافهما كثيرا كما في امر عام كقولهم في باب الاختصاص اما انا فافعل
كذا ايها الرجل فاستعمل فيه صورة النداء لمشاركته له في معنى الاختصاص كما سيجئ
قوله وكل زيادة الالف في آخره اي لك الحاق الالف آخر المندوب ويجوز ان لا
يلحقه سواء كان يا او واو قال الاندلسي يحب الحاقها مع يا لئلا يلتبس بالنداء المحض
والاولى ان يقال ان دلت قرينة حال على الندبة كنت مخيرا مع يا ايضا والا وجب
الالحاق معها تقول يا محمدُ يا علي بلا الحاق ويجوز الكوفيون الاستغناء بالفتحة عن الالف
الندبة نحو يا زيدو وا زيدو لم يثبت وقد يجئ هذا الالف المنادى غير المندوب
قال ابن السراج في نداء البعيد تقول يا زيداه بالهاء الكنوفي غاية البعد ومنه
قولهم يا هناه في المنادي غير المرخم باسمه قوله فان خفت اللبس قلت واغلاميه
واغلاميكو آخر الكلمة لا يخلو من ان يكون ساكنا او متحركا والمتحرك اما ان تكون
حركته اعرابية اولا والمعرب بالحركات لا يلحقه الا الالف ويقدر الاعراب نحو
واضرب الرجلاه في المسمى مضرب الرجل وكذا واضربت الرجلاه وواغلام الرجلاه
والقراء يجوزان اتباع المدة للحركات قياسا على مدة الانكار نحو واضرب الرجلوه وا
عبد الملكيه ولم يثبت وانما غير الحركة الاعرابية لاجل مد الندبة دون مد الانكار لان
القدرة من مواضع مد الصوت اعلاما بالمصيبة فاختاروا فيها الالف دون الواو والياء
لان المد فيها اكثر منه في الواو والياء فلا تقلب الالف واوا او ياء للضرورة كما يجئ واما

الانكار فلا يطلب مدًا ما فليس اصل مدّ منه ان يكون بالالف بل جروف العلة فيه
سواء وللقراء الا يقول الاولي ان يحافظ على الحركات الاعرابية ما امكن هذا وان لم تكن
الحركة اعرابية ولم تؤد الحاق الالف الي اللبس كما في قطام وحذام حيث اعلا ما
مشهورة فالاجود الالف لانها الاصل في مدّ الندبة كما ذكرنا فلا تقلب الا اللبس
وقال الاندلسي والمصنف تتبعها مدّ من جنسها ولا تغير حركة البناء للزومها قال سيبويه
وتقول في ندبة يا زيد ويا غلام يعني ما سقط منه بالاضافة وازيداه واغلاماه فتحت
الكثر كما فتحت الضمة في يا زيد قلت ولو اخترنا معها مختار الاندلسي اتباع المدّ للحركة
غير الاعرابية كان اولي لحصول اللبس وقلب الالف ياء بعد نون التثنية التي بعد
الالف اكثر من سلامتها فوازيداني اكثر من وازيدانيه والمثنى بفعلان
واما التي بعد الياء فالالف هو الوجه نحو قوله واجتجى الشابين ثنياه وان كانت الحركة
غير اعرابية واذا الالف الي اللبس اتبعتها حرفا من جنسها اتفاقا نحو واغلاميه
في غلام المخاطبة ليلا يلتبس لغلام المخاطب وواغلاميهو في المستمى بمنه لئلا يلتبس بمنها
ولا يجوز في النداء المحض يا غلامك لاستحالة خطاب المضاف والمضاف اليه
معا في حالة واحدة والمندوب فلما لم يكن مخاطبا في الحقيقة بل متفجعا عليه جاز واغلاماه
والساكن لا يخ اما ان يكون تنوينا او الفا او واوا او ياء او ميم جمع او غيرها فالتنوين
يحذف للساكنين نحو واغلام زيداه وانما حذفت مع مدّ الندبة دون مدّ الانكار
لان اصل المندوب المنادي الذي هو محل التخفيف واجاز الفراء في المنون المندوب
ثلثة اوجه اخري احدها فتحها لاجل الف الندبة والثاني حذفها للساكنين واتباع
المدّ حركة ما قبلها نحو واغلام زيديه بناء على مذهبه في جواز اتباع مدّ الندبة للحركات
الاعرابية والثالث كسرها للساكنين واتباع المدّة لكسرتها كما في مدّ الانكار
وما ذكرناه اولا هو المشهور المستعمل وان كان الفاحذفتها لالف الندبة عند
النحاة نحو وامعلاه واغلاماه لان حذف اول الساكنين اذا كان مدًا هو القياس
كما يجئ في التعريف وقال المصنف بل استغني بها عن الف الندبة وان كان واوا
او ياء فان كانت الحركة فيها مقدرة حركتها بالفتح نحو يا قاضياه ويا راعياه
ويا رمياه واما اذا اندبت يا غلامي بسكون الياء وكذا تقول عند سيبويه يا غلامياه
لان اصلها الفتح عنده واجاز المبرد يا غلاماه بحذف الياء للساكنين ولم يذكر سقوطها
في المضاف الي المضاف الي الياء المتكلم نحو وانقطاع ظهراه قال السيرافي والقياس

وياسمنداه ص

فيهما

فيهما واحد يجوز سقوطها لاجتماع الساكنين قال المصنف الحذف ليس بوجه
وقال نحو واغلابيه اوجه اما لان اصلها السكون فيمن قال بذلك فلا تزيد عليها
مدّ اخري كما يجئ واما لان السكون العارض فيه كالاصلي بدليل قولك يا مصطفاه
فلا ترد الالف الى اصلها استغناء بها عن الف الندبة بخلاف الف التثنية فانك
في المثنى بخلاف مدّ الندبة فانها لا يلزم المندوب اما قوله اصلها السكون فقد
تقدم ان ذلك مختلف فيه واما قوله السكون العارض كالاصلي فتقول ذلك في الالف
لكونها كالف الندبة في الصورة فجاز ان يغني عنها كما ذهبت اليه واما الياء فلا تقول
واقاضياه في يا قاضٍ وان لم يكن للواو والياء اصل في الحركة وان كانتا مدتين اي
ما قبلهما من الحركة من جنسهما نحو واغلامهوه وواخاهيه واخربوا وواخزيا ذا سمى
بهما فانك تكتفي بما فيهما من المدّ عن الف الندبة لكون مدّها اصليا بخلاف مدّ نحو
يا قاضي فان اصل حذف الياء الحركة والف الندبة ليست لازمة للمندوب كما ذكرنا
فقد لا يؤتى بهما مع انه ليس في آخر المندوب مدّ نحو وازيد فكيف اذا كان في آخره مدّ
اصلي وان لم يكونا مدتين جئت بالف الندبة بعدهما ان شئت نحو واقائيل لواه ويا
قائيل كياه واما ميم الجمع فلا يأتي بعدها الف الندبة لئلا يلتبس المجموع بالمثنى نحو وا
غلامكموه وواخاغلامهما والواو والياء بعدها اما اللتان خذوفتا في الجمع للاشتغال
كما يجئ في المضمرات ردّتا لمدّ الندبة واستغني بهما عن الف الندبة كما قلنا في معهو
وغلاميّ واما الف المدّ فقلبتا واوا وياء للبس واما الساكن غير مدّ الاشياء ففيه
ويلحق الفاعل ياماه في المسمى بمن وسيبويه يجيز جعفراه واقتضاه اذا لا منع وقال الكوفيون
المسمى بالجمع السالم المذكران اعربته بالحروف لا يجوز ندبته كما لا يجوز تثنيته وجمعه
فلا يجوز وازيدوناه وان اعربته بالحركات وجعلت النون متقعب الاعراب ولا بدّ
اذن من ان تلزمه الياء كما يجئ في باب الاعلام جاز ندبته نحو وازيدينياه واقنسرياه
وكذا يلزم عليهم على مذهبهم انك اذا سميت بالمثنى واعربته بالحركات والزمته
الالف جاز ندبته والا فلا وليس بشئ اذ لا مناسبة بين الندبة وبين التثنية والجمع حتى يمتنع
فيما استغنا ويقول في المسمى باثني عشر عند سيبويه واثني عشراه بالالف في اثنا عن لانه
غير مضاف وعشر معاقب للنون فكانك قلت والاثنان وقال الكوفيون واثني عشراه
بالياء تشبيها له بالمضاف لان نون المثنى لا يسقط الا في الاضافة فكانه مضاف واجاز
ابن كيسان الوجهين قوله وذلك الهاء في الوقف يعني ان الحاق هاء السكت

وغلاميّ

تقلب الالف القصوى نحو مصطفيان
وذلك لازوم العين التثنية ص

بعد زيادة الذبة واوان كانت اوياء او الفا جايز في الوقف لا واجب وبعضهم يوجبها
مع الالف ليئلا يلتبس المندوب بالمضاف الي ياء المتكلم المقلوبة الفا نحو يا غلاما
وينبغي ان لا يجيء عند هذا القايل مع والا نها تكفي في الفرق بين الندبة والنداء
وليس ما قال بوجه لان الالف المنقلبة عن ياء المتكلم قد يلحقها الهاء في الوقف
كما مر فالتبس اذن حاصل مع الهاء في الوقف ايضا والفارق هو القرينة وانما
الحقوا هذه الهاء بيانا لحرف المد ولا سيما الالف لخفائها فاذا جيئ بعدها هاء
ساكنة تبينت كما تبينت بها الحركة في غلامية على ما مضى في بابه من التعريف وهذه
الهاء تحذف وصلا وربما ثبتت فيه في الشعر مكسورة للساكنين او مضمومة بعد
الالف والواو تشبيها بها ء الضمير الواقعة بعدهما وبعضهم يفتحها بعد الالف
لمناسبة الالف قبلها واثباتها في الوصل لاجراء الوصل مجرى الوقف قال ارجاه
نحارير ا جيه والكوفيون يثبتونها وقفا ووصلا في الشعر وفي غيره قوله ولا يندب
الا المعروف فلا يقال وارجلاه وامتنع مثل وازيداه الطويلاه خلافا
ليونس هذا الذي ذكره في المتفجع عليه واما المتوجع منه فانك تقول وامصيبتاه
وليست بمعروفة ويعني بالمعروف المشهور علما كان اولا فلو كان علما غير مشهور لم يندب
وكذا غيره من المعارف فلا يقال واهذاه وانما ذلك لتحصيل عذر الندب في الندبة
عليه ولو لم يكن علما فكان المتفجع عليه مشهورا بذلك الاسم جاز ندبته تقول يا ضاربا زيداه
اذا كان زيد رجلا عظيما وقد رجح به المتفجع عليه واشتهر به وكذلك يا حسنا وجهاه
في المشهور بذلك فضابط المندوب ان يكون معرفة مشهورا سواء كان تعريفه قبل
الندبة او بحرف الندبة تقول وامن قلع باب خيبراه وامن حفر بئر زمزماه لاشتهار
الرجلين بذلك وموضع مدة الندبة آخر المضاف اليه وان كان المندوب في الحقيقة
هو المضاف نحو وا امير المومنيناه والمندوب هو الامير الا انك لما اردت ندبة المضاف
الي المومنين فلو الحقت مدتها المضاف لانفكك من المضاف اليه فالحقتها المضاف اليه
والمراد المضاف كما تقول حبت رماني وان لم تكن ملكت الرمان بل اكلت فقط فكذا
تقول في المضايع للمضاف واطالعا حيلاه وكذا تلحقها آخر الصلة نحو وامن حفر بئر زمزماه
وكذا قال يونس والكوفيون تلحقها آخر الصفة لا آخر الموصوف نحو وازيد الظريفاه وقال
الخليل وسيبويه بل يلحقها آخر الموصوف نحو وازيداه الظريف لان اتصال الموصوف
بصفته لفظا اقل من اتصال المضاف بالمضاف اليه والموصول بصلته وليونس

في الندبة لانه اذا كان المندوب مشهورا لا يلام الناد ب

ان

ان يقول انه متصل بها على الجملة لفظا واتصاله بها في المعنى اتم من اتصال الموصول
بصلته والمضاف بالمضاف اليه وان كان في اللفظ انفصال ولذلك لا يطلق اسم الصفة
على موصوفها ولا يطلق اسم المضاف اليه على المضاف ولا الصلة على موصولها
وحكى يونس ان رجلا ضل له قذحان فقال وا عجمتي لشاتيناه والعجمة القدح
وحكى الكوفيون وارجلا سجاه وقد استشهد الكوفيون بهذا على ندبة غير المعروف
وهو شاذ عند البصريين وحكى الاندلسي عن الكوفيين انهم ربما نونوا المندوب في الوصل
نحو وازيدا يا هذا قوله ويجوز حذف حرف النداء الا مع الجنس والاشارة و
المستغاث والمندوب نحو يوسف اعرض عن هذا وايها الرجل وشد
اصبح ليل مراطرق كري يعني بالجنس ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء
كيا رجل او لم يتعرف كيا رجلا وسواء كان مفردا او مضافا او مضارعا له نحو يا غلام فاعل
ويا حسن الوجه ويا ضاربا زيدا قصدت بهذه الثلثة واحدا بعينه اولا وانما لا تحذف
من النكرة لان حرف التنبيه انما يستغنى عنه اذا كان المنادي مقبلا عليك متنبها بما
تقول له ولا يكون هذا الا في المعرفة لانها مقصودة قصدها وانما لا تحذفه من الموصوفة المتوغلة
بحرف النداء اذ هي اذن حرف تعريف وحرف التعريف لا يحذف مما تعرف بها حتى لا يبقوه
على اصل التنكير الا ترى ان لام التعريف لا تحذف من المعرف بها وحرف
النداء اولى منها بعدم الحذف اذ هي مفيدة مع التعريف التنبيه والخطاب وكان
ينبغي ان لا تحذف من اي ايضا اذ هو ايضا جنس متعرف بالنداء ولما كان وصفه
كما تقدم وهو معرف قبل النداء باللام جاز حذفه الا ترى انه لا يجوز الحذف من يا ايها
من غير ان تصف هذا بذي اللام كما لا يجوز الحذف من يا هذا فثبت ان الاعتبار
في حذف حرف النداء بين اي بوصفه نحو يا ايها الرجل او بوصف وصفه نحو يا ايهذا الرجل وانما
لم يجز الحذف عند البصريين مع اسم الاشارة وان كان متعرفا قبل النداء كما ذكرنا قبل
انه موضوع في الاصل لما يشار اليه المخاطب وبين كون الاسم مشارا اليه وكونه منادي
اي مخاطبا تنافر ظاهر فلما اخرج في النداء عن ذلك الاصل وجعل مخاطبا احتيج
الي علامة ظاهرة تدل على تغييره وجعل مخاطبا وهي حرف النداء والكوفيون جوزوا
حذف الحرف من اسم الاشارة اعتبارا بكونه معرفة قبل النداء واستشهادا بقوله اعا
ثم انتم هؤلاء وليس في الاية دليل لان هولاء خبر المبتدا كما يجيء في الحروف فيبقى على هذا
من المعارف التي يجوز حذف الحرف منها العلم والمضاف الي اي معرفة كانت والموصول

الآن المقصود بالنداء هم

اما المضمرات فيشذ نداءها نحو يا انت ويا ايّاك تقول في الموصولات من لا يزال محسنًا احسن اليّ ومن قال في ضبط ما يحذف منه الحرف انه يحذف مما لا يوصف به اي يلزمه جواز الحذف في يا غلام رجل ويا خيرا من زيد مع تنكيرهما وذلك مما لا يجوز وانما يجوز الحذف من المستغاث والمتعجب منه والمندوب فلانهما منادیان مجازا ولا يقصد فيهما حقيقة التنبيه والاقبال كما في النداء المحض آلى معنى آخر مع بقاء معنى النداء فيهما مجازا ألزما لفظ علم النداء تنبيها على الحقيقة المنقولين هما منها ولم يذكر المصنف لفظة الله فيما لا يحذف منه الحرف وهي منه لانه لا يحذف الحرف منه الا مع ابدال الميمين منه في آخره نحو اللهم وذلك لان حق ما فيه اللام ان يتوصل الى نداءه بايّ او ايها الاشارة فلما حذفت الوصلة مع هذه اللفظة لكثرة ندائها لم يحذف الحرف قليلا يكون لجاجا قوله اصبح ليل اي ادخل في الصباح وخرّ ضجاجا قالته ام جندب زوجة امرئ القيس تبرّمًا به وكان مُقِرًّا كما يقال انها شاطحها عن سبب تقريكيتي له فقالت انك ثقيل الصدر خفيف الجزر سريع الواقة بطيء الافاقة قوله اطرق كرا رقيتي يصيدون بها الكرى يقولون اطرق كرا ان النعام في القرى ما ان اري بها كسرى فيسكن ويطرق حتى يُصاد وهذه مثل رقية الضبع خابري ام عامري والمعنى ان النعام الذي هو اكبر منك قد اصطيد وحمل الى القرى فلا تخلى ايضا ومثل ذلك قوله اقتد محنوق فالة بخمص ورقع في الليل على سُلَيْكٍ الليل طويل وانت مقمر اي انت آمن من ان اغالك فتغتم استحالك في الاسر ثم ضغطه سليك ففرط فقال سليك افرطا وانت الاعلى فذهبت كلمتها امثالا قوله وقد يحذف المنادى لقيام قرينة نحو الا يا [اسجدوا] المنادى المفعول به فيجوز حذفه اذا قامت قرينة دالة عليه بخلاف سائر المعاعيل فانه قد يحذف منسيا كما تقدم قوله الا يا اسجدوا بتخفيف الاعلى انها حرف تنبيه ويا حرف ندائه اي يا قوم اسجدوا ومن قرأه الا يسجدوا بتشديد اللام فان ما حينئذ للمضارع او غمت نونها في لام لا ويسجدوا فعل مضارع سقطت نونه بالنصب اي لهم لا يهتدون لان يسجدوا ولا زايدة او تقول لا يسجدوا بدل من السبيل اي فصدهم عن السبيل ويجوز ان يكون بدلا من قوله اعمالهم فلا تكون لا زايدة اي فزينّ لهم الشيطان ان لا يسجدوا واعلم انه قد جاء اسما لا يستعمل في النداء وهي فل وفلة وليس فل ترخيم فلان والا لم يجز في المذكر الا يا فلا الا على مذهب الفراء كما تقدم من تجويزه نحو يا عم في يا عمار ولو كان ترخيم فلان لقيل في المؤنث يا فلان بحذف تاء فلانة ومن ذلك

اما المضافة فلكمالها لغة في تنبيهها على المضاف اليه نحو المستغاث نحو يا لزيد وما المتعجب منه والمندوب نحو

فيما تقدم من النداء

بين سكلة وجدها يا مستلق فخصه وقال

يا مكرمان ويا ملاءمان ويا نؤمان اي يا كريم ويا لئيم ويا نايم وكذا يا ملكعان اي يا لكع وكل هذا موضوع على فعلان فهو مختص بالنداء والغالب فيه السب ومن الابنية المختصة بالنداء كل ما هو على فُعَل في سب المذكر وفعال في سب المؤنث نحو خبث ولكع وخباث ولكاع وفعال هذه قياسية عند سيبويه كما تقدم بمعنى الامر من الثلاثي وكذا فعل في مذكرها وفعلان سماعي وربما اضطر الشاعر الى استعمال بعض الاسماء المذكورة غير المنادى كقوله في لجة امسك فلانا عن فُلِ وقال الطوف ما الطوف ثم آوي الى بيت قعيدته لكاع ولم يسمع شيء من الاسماء المختصة بالنداء موصوفا ومما اصله النداء باب الاختصاص وذلك ان يأتي بايّ ويجريه مجراه في النداء من ضمه والمجيء بها للتنبيه في مقام المضاف اليه ووصف اي بذي اللام وذلك بعد ضمير المتكلم الخاص كانا وانّي والمشارك فيه نحو نحن وانا لغرض بيان اختصاص مدلول ذلك الضمير من بين اشباهه بما نسب اليه وهو اما في معرض التفاخر نحو انا اكرم الضيف ايها الرجل اي انا اختص من بين الرجال بالكرم الضيف او في معرض التصاغر نحو انا المسكين ايها الرجل اي مختصا بالمسكنة من بين الرجال او لمجرد بيان المقصود بذلك الضمير لا للافتخار ولا للتصاغر نحو انا ادخل الرجل ونحن نقرأ ايها القوم فكل هذا في صورة النداء وليس به بل المراد بصفته اي ما هو مؤول عليه ضمير المتكلم السابق لا المخاطب وانما نقل عن باب النداء الى باب الاختصاص لمشاركة معنوية بين البابين اذ المنادى ايضا يختص بالخطاب من بين اشباهه ولا يجوز في باب الاختصاص اظهار حرف النداء مع اي لانه لم يبق فيه معنى النداء لا حقيقة كما في يا زيد ولا مجازا كما بقي في المتعجب منه والمندوب فكره استعمال علم النداء في المجازي من معناه بالكلية وحال ظاهر اي ووصف من ضم الاول ولزوم رفع الثاني كما لهما في النداء لكن مجموع نحو يا ايها الرجل في باب الاختصاص في محل النصب لوقوعه موقع الحال اي مختصا من بين الرجال وهذا كما قيل في نحو سواء اقمت ام قعدت ان اقمت او قعدت وان كان في الظاهر جملة معطوفة على جملة الا انه في الحقيقة بتقدير مبتدا عطف عليه اسم آخر اي سواء قيامك وقعودك كما يجيء في باب حروف العاطفة وقد يقوم مقام اي المذكورة اسم منصوب دال على المراد من الضمير المذكور اما معرف باللام نحو نحن العرب اقري للترك او مضاف نحو قوله عليه السلام انا معاشر الانبياء فينا بك اي قلة كلام وقولهم نحن آل فلان كرماء وربما كان المنصوب علما قال نبا تميما يكشف الضباب قال ابو عمرو ان العرب نصبت

ايها

في الاختصاص اربعة اشياء معشر وآل واهل وبني قال اما بني حنيفة لانفرأقول لاشك
ان الاربعة المذكورة اكثر استعمالا في باب الاختصاص ولكن ليس الاختصاص محصورا
فيها قال المصنف المعرف باللام ليس منقولا عن النداء لان المنادى لايكون ذا اللام
ونحو ايتها الرجل منقول عنه قطعا والمضاف يحتمل الامرين ان يكون منقولا عن
المنادى ونصبه بياء المقدرة كما في ايتها الرجل وان ينتصب بفعل مقدر كاعني
او اخص او امدح قال والنقل خلاف الاصل قالاولى ان ينتصب انتصاب نحو الوب
هذا كلامه والاولى ان يقال الجميع منقول عن النداء وانتصابه انتصاب المنادى
اجراء لباب الاختصاص مجرى واحد ثم تقول لكنهم جوزوا النصب ودخول اللام
في نحو نحن العرب لانه ليس بمنادى حقيقة ولانه لا يظهر في باب الاختصاص حرف
النداء المكروه مجامعته للام وقد جاء في الاختصاص الذي باللام والاضافة بعد ضمير
المخاطب نحو سبحانك الله العظيم وبك اهل الرحمة انوسل قالوا وان كان الاختصاص
باللام او الاضافة لا الذي يأتي بعد ضمير الغايب نحو مررت به العاسق او بعد الظاهر
نحو الحمد لله الحميد اذا كان المختص منكرا فليس من هذا الباب بل هو منصوب
اما على المدح نحو الحمد لله الحميد او الذم نحو امرأة حمالة الحطب او الترحم نحو قوله لما يوتم
وللكروان يوم يطير الباساء ولا نظير وقوله ويأوي الى نسوة عطل وشعثا مراضيع
مثل السعالي بفعل لا يظهر ومعناه اعني او اخص في الجميع او امدح او اذم او ترحم كل
في موضعه هذا ما قيل ولو قيل في الجميع بالنقل من النداء لم يبعد لان في الجميع معنى الاختصاص
فيكون قد اجرينا هذا الباب مجرى واحدا وكما ينتصب على الذم ما هو المراد مما قبله نحو
قوله وامرأته حالتم الحطب عليه ما يشبهه في القبح شيء مما قبله كقوله تعالى الله جرما
كلما ذر شارق وجوه كلاب ارشت فازبارت وقال آفة رع عوف لا احاول غيرها
وجوه قرود تبتغي من تجادع واعلم انه ليس لك من قولك يا ايها الرجل وعبد الله المسلمين
ان تجعل المسلمين صفة للرجل وعبد الله لاختلاف اعرابهما فهو مثل قولك اصلح
ماشر اباك واحب اخوك الصالحين واما ان ينتصبه على المدح او ترفعه
عليه اي ايها المسلمان واعني الصالحين كما يجيء في باب النعت واما اذا قلت
يا زيد وعمرو الطويلين او الطويلان فهما صفتان لاتفاق الموصوفين اعرابا
وبناء واذا قلت يا هو لاء زيد الطوال لم يكن الطوال وصفا بل عطف بيان لانه
لا يفصل بين اسم الاشارة وصفته كما مر وعلى الجملة كل اسم فيه معنى الوصف

ويمتنع

شارح ع
فاوّل ع

ويمتنع كونه وصفا جاريا على الموصوف لمانع لفظي ترفع او تنصب على المدح او الذم
او الترحم ان كان فيه معنى من هذه المعاني والا فهو عطف بيان لان فيه شرحا وبيانا
كالوصف قوله الثالث ما اضمر عامله على شريطة التفسير وهو كل اسم بعده
فعل او شبهه مشتغل عنه بضميره او متعلقه لو سلط عليه هو او مناسبه
لنصب نحو زيدا ضربته وزيدا مررت به وزيدا ضربت غلامه وزيدا
حبست عليه ينصب بفعل يفسره ما بعده اي ضربت وجاوزت واهنت
وحبست وانما وجب اضمار الفعل ههنا لان المفسر كالعوض من الناصب ولم يوت به
الا عند تقدير الناصب ليفسره فاظهار الفعل يغني عن تفسيره فحكم الناصب ههنا حكم
الرافع نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك كما ذكرنا في باب الفاعل وهذا
عند الكسائي والفراء ليس مما ناصبه مضمر بل الناصب عندهما للاسم لفظ الفعل
المتأخر فانه اذا لذاته ان صح المعنى واللفظ تسليطه عليه نحو زيدا ضربته فضربت عامل
في زيد كما انه عامل في ضميره واما لغيره وان اختل احدهما بتسليطه عليه فالعامل
فيه ما دل عليه ذلك الظاهر وسد مسده كما في زيدا مررت به وعمرو احببت اخاه
فالعوامل في زيدا هو قولك مررت به لسده مسد جاوزت وفي عمرو احببت غلامه
لسده مسد اهنت وليس قبل الاسم في الموضعين فعل مضمر ناصب عندهما وانما
جاز عندهما ان يعمل الفعل الطالب للمفعول واحد في ذلك المفعول وفي ضميره معا
في حالة واحدة لان الضمير في المعنى هو الظاهر فيكون فايدة تسليطه على الضمير بعد
تسليطه على الظاهر المقدم تاكيد ايقاع الفعل عليه وليس المضمر المؤخر عندهما
من احد التوابع الخمسة لانه لو جعل مثلا تاكيدا او بدلا او عطف بيان لوجب ان يكون
الضمير مثل الظاهر اعرابا في جميع المثل وليس كذلك الا ترى الى قولهم زيدا امررت به
وزيد اخربت غلامه ولو قيل على مذهبهما ان المنتصب بعد الفعل الظاهر او شبهه
سواء كان ضميرا او متعلقه هو بدل الكل من المنصوب المتقدم لكان قولا الضمير في زيدا
خربته بدل من زيدا وكذا الجار والمجرور في زيدا مررت به اذ المعنى زيدا جاوزته وكذا اخاه
في قولك زيدا اخربت اخاه بدل من زيدا على حذف المضاف من زيدا اي متعلق زيد
خربت اخاه وكذا قولك زيدا اخربت عمرو افي داره وزيدا القيت عمرو او اخاه بتقدير
ملابس زيد خربت وملابس زيد لقيت ثم بينت الملابس بقوله عمرو افي داره فانه ملابس
زيد بكونه مضروبا في دار زيد وبقولك عمرو او اخاه فانه ملابس زيد بكونه ملقيا لك هو او اخو

بحث الاضمار على شريطة التفسير

زيدا ان كانت الملابسة في الصورتين بعيدة كما يجئ في مذهب البصريين ايضا واختار
البصريون كون المنصوب معمولا لفعل مقدر يفسره ما بعده قياسا على المرفوع في نحو
ان امرء هلك مع انه قد ذهب منهم الى ان المرفوع في مثله مبتداء لا فاعل كما تقدم
في باب الفاعل ولا يجوز للكوفي ان يرتكب ان ارتفاع امرء بهلك المؤخر كما ارتكب
في هذا الباب ان انتصاب ايهما المتأخر لان الفعل باتفاق من جميع النحاة لا يرفع
ما قبله قوله كل اسم بعده فعل احتراز عن نحو زيد ابوك ولا يريد بقوله بعده فعل
ان يليه الفعل متصلا به بل ان يكون الفعل او شبهه جزء الكلام الذي بعده نحو زيدا
عمرو ضربه وزيد انت ضاربه قوله او شبهه ليشمل نحو زيدا انا ضاربه وانا محبوس
عليه ويعني بشبه الفعل اسمي الفعل الفاعل والمفعول اما المصدر فلا يكون مفسرا في
هذا الباب لان ما ينصب بنفسه لو سلط لا يفسر كما يجئ ومنصوب المصدر
لا يتقدم عليه وكذا الصفة المشبهة لا تنصب ما قبلها وشبه الفعل انما يفسر اذا لم
يصدر الاسم بحرف لازم للفعل اما اذا كان مصدرا به فلا يكون المفسر الا فعلا سواء
فسر الرافع او الناصب نحو ان زيدا قائم وان زيدا ضربته ولا بد لشبه الفعل مما يعتمد
عليه اما قبل الاسم المحدود نحو زيد هند ضاربها او بعده نحو زيدا انت محبوس عليه
وزيدا ضاربه عمرو والا لم تنصب ضمير الاسم المحدود ولا متعلقه لا لفظا ولا محلا فلا يجوز
زيد اضاربه العمران كما يجوز زيد ايضربه العمران وكذا حرف الاستفهام وحرف النفي
نحو ازيدا ضاربه العمران وما زيدا ضاربه البكران قوله مشتغل عنه بضميره اي مشتغل
عن العمل في ذلك الاسم المتقدم بسبب العمل في ضميره ولولا ذلك لعمل فيه وهو احتراز
عن نحو زيد قام وزيد قائم ايضا لان الفعل وشبهه لا يعمل الرفع فيما قبله حتى يقال
اشتغل عنه بضميره فظهر ان قوله بعد لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه غير محتاج اليه
مع قوله مشتغل عنه بضميره لان معناه كما ذكرنا انه لولا الضمير لعمل في ذلك المتقدم
والفعل لا يرفع ما قبله لما تقرر في مظانه فلم يبق الا النصب فمعنى مشتغل عنه بضميره
عن نصبه بضميره اي لو سلط عليه ولم يشتغل بضميره لنصبه قوله او لمتعلقه اي مشتغل
بضميره او بما يتعلق بذلك الضمير والتعلق يكون من وجوه كثيرة نحو كونه مضافا الى
ذلك الضمير نحو زيدا ضربت غلامه ومنه نحو زيدا ضربت عمرو اخاه لان الفعل مشتغل
بذلك المضاف بواسطة العطف او موصوفا بعامل ذلك الضمير او موصولا له
نحو ضربت رجلا يحبه وزيدا ضربت الذي يحبه او ما عطف عليه موصوف عامل الضمير

او موصوله نحو زيدا لقيت عمرو او الذي يضربه وغير ذلك من التعلقات وقوله فكلا
اراهم اصبحوا يعقلونه صحيحا مال طالعات للجزم مما اشتغل الفعل فيه بنفس الضمير
اذ التقدير يعرفون كلا وضابط التعلق ان يكون ضمير المنصوب من تتمة المنصوب
بالمفسر وليس الشرط ان يكون الضمير منصوبا لفظا او محلا كما ظن بعضهم نظرا الى نحو
زيدا اضربته ومررت به وانا ضاربه بل الشرط انتصابه لفظا او محلا او انتصاب
متعلقه كذلك الا ترى انك تقول هذا ضربت من تملكه او مررت بمن تملكه والضمير
مرفوع والمعنى ضربت مملوكها ومررت بمملوكها واحتراز بقوله مشتغل عنه بضميره وبقوله
لو سلط عليه او مناسبه لنصبه عن ان يتوسط بين الاسم والفعل كلم واجبة التقدير
كان واخواتها نحو زيد انى ضربته عمرو ليتك تضربه واما ان المفتوحة فانه وان لم يجب
تصدرها لكن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها كونها حرفا مصدريا ومن الوجيب تصدرها كم نحو
زيدا كم ضربته وحرفا الاستفهام نحو زيد هل ضربته واضربته وكذا العوض نحو زيدا لا تضربه
وحروف التحضيض نحو زيدا هلا ضربته او الا او لولا او لوما وكذا التمني نحو هذا لا رجل
يضربها ولام الابتداء نحو لزيد لعمرو يضربه وكذا ما وان من جملة حرف النفي نحو زيد
ما ضربته بخلاف لم ولن ولا فيجوز عمرا لم اضربه زيدا ولا اضربه ولن اضربه اذ العامل تخطاها
قال قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع يروي برفع كله ونصبه اما لن
فقيل ذلك فيها لكونها الى الماضي حتى صارت بجزمه واما لا فلكثرتها في الكلام حتى انه
يقع الحرف ومعموله نحو كنت بلا مال واريد ان لا تخرج ومع هذا كله فالرفع بالابتداء الاسم
الواقع قبل هذه الحروف الثلثة راجع نظرا الى كونها للنفي الذي حقه صدر الكلام كغيره
مما يغير معنى الكلام الكثير من رجحانه عند بجزء الفعل عنها نحو زيدا ضربته ومن الواجب
تصدرها حرف الشرط نحو زيدا ان ضربته يضربك وزيد لو ضربته ضربك وكذا زيدان قام
اضربه لانه لا يعمل لا الشرط ولا الجزاء فيما قبل اداته على اداة الشرط نحو زيدا ان قام اضرب
واما معمول الشرط فاجازه الكسائي دون الفراء نحو زيدا ان تضرب يضربك ومنها الاسماء
التي فيها معنى الاستفهام او الشرط نحو هند من يضربها اضربه او ايكم يضربها واحترز به ايضا
عن الاسم الذي بعده فعل التعجب لانه لا يتصرف في معمول بالتقديم عليه نحو زيدا ما احسنه
او احسن به وكذا افعل التفضيل في نحو زيدا انت اكرم عليه او عمرو وكذا المضاف اليه
لانه لا يعمل فيما قبل المضاف فيجب الرفع بنحو زيد حين تضربه يموت وكذا اسم الفعل لانه لا يعمل
فيما قبله على مذهب البصريين نحو زيد هيهات وكذا الصفة اذ مهما لا تعملان في الموصول

نقيضة سوى الذي يقتضيها العامل فيه
زيدا سوى اضرب او الا فلا تقدر
تا نفعل بتقدير مضافا محل

الشرط الذي هو مذهب البصريين على ما يجئ
وذا الذي هو مذهب الكوفيين فلن تقدم معمول الجزاء

وفي الموصوف لان الصلة والصفة مع الموصول والموصوف في تاويل اسم مفرد فلو علمنا
فيهما لكان كل واحدة منهما مع مفعولها المتقدم عليها كلاما فالرفع اذن عليها واجب
في ايهم اضربه خبر على ان اياً موصول وكذا قولك رجل يقيته كريم وكذا لا تفصل الصلة
والصفة فيما قبل الموصول والموصوف فيجب الرفع في زيدا ان تقدره بخير وزيد بحر
يضربه موفق وانما لم تعملا فيما قبلهما كراهة لوقوع المعمول حيث لا يمكن وقوع العامل
وكذا لم يعمل المضاف اليه فيما قبل المضاف وكذا جواب القسم لا يعمل فيما قبل القسم
فيجب الرفع في زيد والله لا اضربه لان القسم له الصدر لتأثيره في الكلام وكذا لا يعمل ما بعد
الا فيما قبلها فيجب الرفع في ما رجل الا اعطيته كذا وذلك لما ذكرنا في باب الفاعل
ان ما بعد الا من حيث الحقيقة جملة مستأنفة لكن صيرت الجملتان في صورة جملة
قصدا للاقتصار فاقتصر على عمل ما قبل الا فيما يليها فقط ولم يجز عمله فيما بعد ذلك
على الاصح كما ذكرنا فكيف يصح ان يعمل ما بعدها فيما قبلها ومثل هذا العمل فيما هو
جملة واحدة على الحقيقة خلاف الاصل لان الاصل في العامل ان يتقدم على معموله
وكذا احترز به عن اسم بعده فعل مسند الى ضمير متصل راجع اليه نحو زيد ظنه منطلقا
والزيدان ظناهما منطلقين لانه لا يجوز في هذا القسم الا الرفع على الابتداء وذلك
انك لو سلطت عليه الفعل المؤخر وقلت زيدا ظن منطلقا لم يجز لان المفعول
المقدم على الفعل لا يفسر الضمير المسند اليه ذلك الفعل الا اذا كان ذلك الضمير منفصلا
فلا يقال زيدا ضربني على ان الضمير عائد الى زيد ويجوز ذلك في المنفصل نحو زيدا لم يضرب
الا هو وانما لم يجز الاول اعني نحو زيدا اضربني ولا العكس اعني كون الفاعل ضميرا
للمفعول اذا كان ضميرا متصلا نحو ضربه زيد على ان زيد مفسر للضمير المتقدم لان
القياس ان لا تكون التي تخالف المعنوي بين المفسر والمفسر هو الغالب المشهور حتى
يكون تفسيره له ظاهرا ونحن نعلم ان تخالف الفاعل والمفعول وتغايرهما هو المشهور
فلهذا لم يجز زيدا اعطيته على ان الضمير لزيد وان المعنى اعطيته نفسه لان المشهور
تغاير المفعولين في مثله ولما لم يكن المفعول الاول في باب ظن هو المفعول حقيقة
بل المفعول في المعنى هو مصدر المفعول الثاني مضافا الى الاول كما مر في بابه جاز
نحو زيد ظنه قائما والضمير لزيد وكان القياس هذا ان يجوز ايضا نحو زيد اظن منطلقا
وظن مسندا الى ضمير زيد لكنه كره احتياج العامل لذاته الى ان يتقدم عليه
ما هو في صورة المفعول مع تاخره رتبة واما نحو ضرب زيدا سيده وما ضرب زيدا

الا

الا عمرو فالاحتياج الى تقدم المفعول ليس لذات العامل بل هو للضمير المضاف اليه
ولاجل الا كما تبين قبل واما اذا كان كل واحد من الفاعل والمفعول ضميرا منفصلا
فيجوز ان يقول في الفاعل زيد لم يضرب الا هو وفي المفعول اياه ضرب زيد لان المنفصل
من حيث انفصاله واستقلاله صار كالاسم الظاهر حتى جاز فيه ما لا يجوز في المضمر
نحو اياك ضربت بمعنى بين ضربي الفاعل والمفعول لواحد ومثله لا تضرب الا اياك
ولا يجوز مثله في المتصلين هذا وقد جوز بعضهم نحو غلام هند ضربت على قلة والضمير
لهند اذ ليس نفس المفعول هي المفسر وكذا جاز ايقاع الفعل المسند الى الضمير المتصل
على موصول بالفعل العامل في المفسر نحو التي ضربت زيدا اضرب اي ضرب زيد التي
ضربته وهو كالاول معنى كانك قلت ضاربته زيد ضرب ومنع الفراء المسئلتين
وينبغي لمن جوز تفسير ما اضيف اليه المفعول المقدم للفاعل في نحو غلام هند ضربت
ان يجوز تفسير ما اضيف اليه الفاعل للمفعول ايضا كخوفها غلام هند لان المضاف
اليه كجزء المضاف فيكون معه في نية التقديم كما كان معه في نية التاخير في ضرب غلامه
زيد والذي ارى انه كما لا يفسر الفاعل المفعول فلا يجوز خوفها غلام هند وكذا لا يفسر
ما اضيف اليه المفعول الفاعل فلا يجوز غلام هند ضربت كما اختار الفراء اذ السماع
في المسئلتين مفقود والقياس ايضا يدفعهما لان الفاعل لا يجوز احتياجه للتفسير
الى نفس المفعول فلا يحتاج له الى ذيله ايضا وكذا المفعول لا يجوز احتياجه للتفسير الى
نفس الفاعل فكذا الى ذيله ايضا واما نحو ضرب زيدا سيده وضرب زيد سيده فان ذيل
كل واحد منهما محتاج للتفسير الى نفس الآخر فلا يستنكر وكذا يحترز بقوله مشتغل عنه
وبقوله لو سلط عليه لنفسه عما بعد واو العطف وفائه وغيرهما من حروف العطف
وكذا فاء السببية الواقعة موقعها فان ما بعد هذه الحروف لا يعمل فيما قبلها لانها
دلايل على ان ما بعدها من ذيول ما قبلها فيكره وقوع معمول ما بعدها قبلها اذ ينعكس
الامر اذ ذاك اي يكون شيء مما قبلها من ذيول ما بعدها واما نحو قوله تع اذا جاء نصر الله
الى قوله فسبح فانما عمل ما بعد الفاء فيما قبلها اي في اذا على المذهب الصحيح كما يجيء في
الظروف المبنية ان العامل في اذا جزاؤها لا شرطها لان الفاء زايدة لكن موقعها موقع
السببية وصورتها صورتها ليدل على لزوم ما بعدها لزوم الجزاء للشرط كما يجيء تحقيقه
في الظروف المبنية واما نحو قوله تعا وربك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر الى قوله
واما بنعمة ربك فحدث فالفاء في الجميع للسببية وجاز مع ذلك عمل ما بعدها فيما قبلها

اذا كان متصلا وكذا العكس كما مر وبيانه ان الضمير لا يفسر الا الفاعل المقدم

لوقوع الفاء غير موقعها للغرض الذي نذكره في حروف الشرط فعلى هذا يخرج من هذا الباب
نحو قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما على مذهب المبرد كما مجيء ونحو قوله
كل رجل يأتيني فأكرمه لانها فاء سببية واقعة موقعها اذ هي داخلة على الجزاء لتضمن
الموصول والموصوف معنى كلمة الشرط وكون الصلة والصفة كالشرط فيما بعد الفاء والاخبر
كالجزاء بلي لو لم يتضمن الموصول والموصوف معنى الشرط وقلنا ان الشرط مقدر اي ان
الاصل اما يكن شيء فاجلدوا الزانية والزاني ثم عمل به ما عمل نحو قوله تعالى وربك فكبر واما
بنعمة ربك فحدث كما يجيء في حروف الشرط وشغل اجلدوا بمتعلق الضمير لكان من هذا
الباب كما في قوله تعالى فليذوقوه على بعض التأويلات ويجوز ان يكون بتقدير هذا كذا فليذوقوه
وبمعنى اما هذا فليذوقوه بمعنى هذا أجيم فليذوقوه ويخرج ايضا بالقيد المذكور الفعل
الذي لا يكون الاسم المتقدم عليه من جملته بل من جملة اخرى فانه لا يكون من هذا الباب
اذ لو سلط عليه لم ينصبه لانه لا ينصب الفعل الا ما هو من جملته ويدوله فخرج على هذا ايضا
قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما ثمانين عند سيبويه اذ التقدير عنده
فيما يتلى عليكم حكم الزانية والزاني فاجلدوا وكذا يخرج نحو زيدا ضربته او لا تضربنه لان الفعل
المؤكد بالنون لا يعمل فيما قبله كما تقدم قال البصريون انما لم يجز نصب الاسم المذكور الا
قليل ما سلط عليه هو او مناسبه لنصبه لان المفسر عوض عن الناصب ودال عليه فلا
اقل من ان يكون مستحقا للنصب وعلى شفاء العمل بحيث لو لم يشغله بتا يب الاسم المنصوب
المتقدم اعني بضميره او متعلقه لنصبه فالم يصلح هو او مناسبه للنصب لولا الضمير او متعلقه
لم يكن مفسرا ايضا بهذا زبدة كلامهم فان قيل اشتراط هذا القول يقتضي فساد كون
الناصب مقدرا مفسرا بالظاهر ويؤدي الى صحة مذهب الكسائي والفراء اي ان
الناصب هو المتأخر وذلك لانه لو وجب ان يكون مفسر العامل بحيث لو لا اشتغاله
بضمير المفعول لكان هو العامل لوجب اطراده في مفسر عامل الرفع في نحو ان امرء هلك
اذ لا فارق فكان يجب ان لا يتأخر المفسر عن المرفوع اذ لا يعمل الفعل الرفع فيما قبله قيل
ان الاصل في المفسر ان يصلح للعمل في معمول المفسر كما ذكرنا فان لم يصلح وكان لمجمل
غير التفسير حمل عليه وان لم يكن له مجمل آخر اضطر الى جعله مفسرا مع امتناع كونه عاملا
ففي نحو زيدا حمل ضربته وهلا ضربته للفعل مجمل آخر غير التفسير وهو كونه خبر المبتدا لما تاه
عليه لما لم يصلح للعمل في زيد واما في نحو ان امرء هلك ولو ذات سوار لطمتني فلم يكن
للفعل مجمل آخر اذ لو جعلناه خبر المبتدا لكان حرف الشرط داخلا على الاسمية وذا لا يجوز

فعلى

فعلى ما يقرر لا يحمل الفعل على التفسير في زيد قام لما لم يضطر اليه وكذا في ازيد قام بل نقول
زيد مبتدا والفاعل فعل مقدر وان كانت الهمزة بالفعل اولى لانا لم نضطر الى جعل
الفعل مفسرا اذ الهمزة تدخل على الاسمية ايضا وهذا مذهب سيبويه والجرمي واختار
الاخفش في نحو ازيد قام ان يرفع زيد بفعل مقدر مفسر بالظاهر نظرا الى همزة الاستفهام
ومن ثم قال سيبويه في نحو انت زيد ضربته ان رفع زيد اولى لان انت مبتدا والفاعل
على ما قدمناه فبقي خبر المبتدا وهو زيد ضربته بلا همزة استفهام فرفعه اولى من نصبه
لاستبين في شرح قوله عند عدم قرينة خلافه واما اذا كان الفاصل بين همزة الاستفهام
والاسم المحدود ظرف كاليوم زيدا ضربته فالمختار النصب اتفاقا لكون الظرف متعلقا
بالفعل فالاولى بهمزة الاستفهام اذن ان تقدر داخلة على فعل وقال الاخفش في انت
زيدا ضربته ان نصب زيدا اولى بالنظر الى همزة الاستفهام وانت فاعل فعل مقدر وزيدا
مفعوله اي اضربت زيدا ضربته فلما حذفت الفعل انفصل ضمير الفاعل المتصل ونظر
سيبويه ادق بناء على ان الفعل الذي لا يصلح بنفسه للعمل لا يجعل على تقديره للعامل ما
كان عنه مندوحة ويلزم الاخفش نحو ان نفاع زيد بالفاعلية في نحو زيد قام وان لم
يكن مختارا فعلى مفسر الرافع لا يكون الا فعلا اذ لا يضطر الى اضمار الفعل الرافع الا
بعد حرف لازم للفعل كحرفي الشرط وحروف التحضيض اما مفسر الناصب فقد يكون
شبه فعل لانه قد يفسره بلا ضرورة الى كونه مفسرا كما ذكرنا نحو زيدا انا ضاربه فهو
او مناسبه لنصبه ليس في اكثر النسخ هذه اللفظة اعني او مناسبه والظاهر انها ملحقة
ولم يكن في الاصل اذ المصنف لم يتعرض لها في الشرح والحق انه لا بد منها والا خرج
نحو زيدا مررت به وايضا نحو زيدا ضربت غلامه لانه لا بد ههنا من مناسب حتى ينصب
زيدا لان التسليط يعتبر فيه صحة المعنى ولو سلطت ضربت على زيدا في هذا الموضع
لنصبه لكن لا يصح المعنى لانك لم تقصد انك ضربت زيدا نفسه بل قصدت الى انك
اهنته بضرب غلامه فالمناسب اذن ان يطلب في موضعين احدهما ان يكون الفعل
او شبهه واقعا على ذلك الاسم معنى لكن لا يمكن ان يتعدى اليه الا بحرف جر نحو زيدا
مررت به قال الله تعالى فريقا هدى وفريقا حق عليهم الضلالة والثاني ان لا يكون
الفعل الظاهر او شبهه واقعا عليه بل على متعلقه وقد عرفت المراد بالمتعلق نحو زيدا
ضربت غلامه او مررت بغلامه والاولى عند قصد التسليط فيما اشتغل فيه المفسر
بمتعلق الضمير بلا حرف جر ان يسلط ذلك الفعل بعينه على الاسم المحدود بعد تقدير

ذلك المتعلق مضافا الى الاسم كما تقول لزيدا ضربت غلامه زيدا ضربت اي غلام زيد فتقول
اذا حصل ضابطان احدهما ان يكون بعد الاسم فعل او شبهه والثاني ان يكون الفعل
او شبهه مشتغلا عن نصب الاسم بضميره او بمتعلق الضمير فسواء كان قتل ذلك الاسم
اسم آخر مرفوع او منصوب لفظا او محلا يمكن نصب ذلك الفعل او شبهه او مناسبهما
او دفعه لذلك الاسم ايضا او لا يكون لا يختلف الحكم فيه فالاسم المرفوع قبله نحو زيد عمرو ا
ضربه شبيه بنصب عمرو ايضرب المقدر بعد زيد المبتدا وخبره اي ازيد ضرب عمرو ا
ضربه والاخفش يجوز ارتفاع زيد بكونه فاعلا لفرب المقدر قبل زيد وعمرو امفعوله
اي اخرب زيد عمرو اخربه كما تقدم من مذهبهما واما في نحو ان زيدا عمرو اخربه فالفعل
متحتم التقدير قبل المرفوع والاسم المنصوب لفظا قبله آه اليوم عمرو اخربته والمنصوب
محلا اما لستوط زيدا خربته وقد تقدم انه يجوز ان يتاخر عن الاسم المجرور قبل اسم آخر
وليس يجب ان يليه الفعل او شبهه نحو ا الخوان اكل عليه وازيدا انت محبوس عليه
او ان زيد عمرو ا اليوم خربه وقد يتوالى اسمان منصوبان بمقدرين او اكثر نحو ازيدا اخاه
خربته اي اهنت زيدا اخربت اخاه خربته وازيدا اخاه غلامه خربته اي لابست زيدا
اهنت اخاه خربت غلامه خربته قوله ينصب بفعل يفسره ما بعده التفسير كما ذكرنا على خربين
اما ان يكون المفسر عين لفظ المفسر كزيدا خربته اي خربت زيدا خربته او يكون لفظ المفسر
دالا على معنى المفسر واللفظ غير اللفظ كما في مررت به وخربت غلامه وحبست عليه
وهذا الثاني على ثلثة اقسام لانه ان امكن ان يقدر ما هو بمعنى الفعل الظاهر من غير
نظر الى معمول لذلك الفعل الظاهر خاص بل مع اي معمول كان فهو الاولى نحو ازيدا امررت به
فان جاوزت المقدر قبل زيدا بمعنى مررت سواء كان مررت عاملا في بك او به
او في بغلامك او في باخيك او في اي شئ كان لا يتفاوت معناه باعتبار المفاعيل
وان لم يمكن هذا فانظر الى معنى ذلك الفعل الظاهر مع معمول المعين الخاص الذي يصبه
ذلك الفعل المقدر فقدر ذلك المعنى وذلك نحو زيدا خربت غلامه فان اهنت المقدر
ههنا قبل زيد ليس بمعنى خربت مطلقا مع اي معمول كان بل هو معناه مع غلامه
او اخاه او صديقه او ما جرى مجرى ذلك الا ترى انك لو قلت زيدا خربت عدوه لم يكن
معنى خربت عدوه اهنت زيدا بل المعنى اكرمت زيدا خربت عدوه فظهر ان اهنت
المقدر بمعنى الفعل الظاهر مع بعض معمولاته دون بعض بخلاف جاوزت فان معنى
مررت مع اي معمول له كان وان لم يمكن هذا الثاني ايضا اضمرت معنى لابست فانه

وقد يكتفى باسمين نحو البعير للخوان ثم الاكل عليه

التحم

يطرد

يطرد في كل فعل مشتغل بضمير او بمتعلق الضمير اي متعلق كان ولنا ان نقول في تعيين العامل
المقدر راضحا كان او واضحا انك تنظر فان كان المفسر عاملا في ضمير الاسم المقدر بلا واسطة
قدرت لفظ ذلك المفسر بعينه كما في ان زيدا قام وان زيدا ضربته وان عمل في الضمير
بواسطة حرف جر نحو ان زيدا مررت به فلك ان تضمر فعل الملابسة مطلقا اي ان
لوبس زيد وان لابست زيدا وكذا في ان الخوان اكل عليه اي ان لوبس الخوان او ان
لابسته واما ان قلت الخوان اكل عليه اللحم فانك تضمر لابس وفاعله ما اسندت
اليه الفعل المبني للمفعول اي لابس اللحم الخوان اكل عليه اللحم وكذا السوط ضرب به
زيدا ولك ان تفصل بان تقول ان كان هناك فعل متعد الى ذلك الضمير بنفسه
بمعنى ذلك اللايم اضمرته كما في ان زيدا مررت به وان زيدا لعبرت به اي ان جوزت زيدا وان
جاوزت زيدا والا فتعل الملابسة كما ذكرنا في الخوان اكل عليه والخوان اكلت عليه
وان كان المفسر عاملا في متعلق الضمير فلك ان يضمر فعلا للملابسة مطلقا اي فيما
عمل فيه بحرف الجر او بنفسه كخوان زيد ضرب غلامه وان زيدا خربت غلامه اي ان لوبس
زيدا وان لابست زيدا وكذا في ان زيدا مررت بغلامه وان زيدا امررت بغلامه ولك
ان تفصل فتضمر في العامل بنفسه ذلك الفعل الظاهر بعينه مع مضاف الى ذلك الاسم
المذكور فتقول في ان زيدا ضرب غلامه وفي ان زيدا خربت غلامه اي ان ضرب متعلق زيد
ضرب غلامه وان خربت متعلق زيد خربت غلامه فيكون الفعل الظاهر تفسيرا
للمقدر ومعمول الظاهر تفسيرا للمتعلق المقدر وكذا في خوان زيد لقي عمرو واخوه وان زيدا
لقيت عمرو واخاه والتفصيل اولى من اضمار الملابسة مطلقا لانه يتعذر اضمارها
للمرفوع في ان زيدا قام غلامه بل المعنى ان قام متعلق متعلق زيد قام غلامه وتضمر
العامل في متعلق الضمير بواسطة حرف الجر فعلا متقدريا بمعنى ذلك الفعل اللازم
ان وجد مع المضاف المذكور فتقول في ان زيدا مر بغلامه وان زيدا مررت بغلامه
ان جوز متعلق زيد مر بغلامه وان جاوزت متعلق زيد مررت بغلامه وان لم يوجد
متعد بمعناه فالملابسة نحو ان زيدا اكل على خوانه وان زيدا اكلت على خوانه ان لوبس زيد
اكل على خوانه وان لابست زيدا اكلت على خوانه هذا وان جاء في جميع الصور المذكورة
قبل الاسم المذكور ظرف او جار نحو اليوم زيدا خربته او بالسوط زيدا ضربته لم يتفاوت
الامر لان الفعل المقدر يعمل في ذلك الظرف والجار ايضا واما ان جاء قبل الاسم المذكور
مرفوع فان كان المفسر عاملا يعمل فيهما مع استقامة المعنى كما في ان زيدا عمرو اضربه اي

ان زيدا مررت به وان الخوان اكلت عليه

مع بعض معاني اللابسة كما تقدم في مذهب الاخفش

ان التقدير

ان ضرب زيد عمرو اضربه فلا اشكال وكذا في ان زيدا عمرو ضربه والا اضمرت فعل اللائق
كما في نحو ان اللحم الخوان اكل عليه اي ان لابس اللحم الخوان قوله ويختار الرفع بالا
بتداء عند عدم قرينة خلافه او عند وجود اقوى منها كما مع غير الطلب
واذا للمفاجاة حال الاسم المحدود لا يعدو اربعة اقسام اما ان يختار رفعه او يختار
نصبه او يجب نصبه او يستوي رفعه ونصبه ولم يذكر جمهور النحاة ما وجب رفعه
واثبته ابن كيسان قال وذلك اذا كان الفعل مشتغلا بمجرور محقق فاعلية العامل
بان يكون الة الفعل نحو السوط ضرب به زيدا لانه لما حقق فاعلية العامل فكانه فاعل
مرفوع وقد تقرر انه لا يجوز نصب الاسم المذكور الا اذا اشتغل الفعل عنه بمنصوب
وهذا الذي ذكره قياس يرده والوجه جواز نصبه لكون الفعل مشتغلا عنه بمنصوب
محلا بلى ما بعد اذا المفاجاة واجب الرفع في نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو كما مر ثم
اعلم ان المصنف ابتدا بما يختار رفعه لان الرفع هو الاصل لعدم احتياجه الى حذف
عامل فقال يختار الرفع بالابتداء فبتين بقوله بالابتداء عامل الرفع في جميع ما يجوز رفعه
في هذا الباب حتى لا يظن ان رافعه فعل كما ان ناصبه اذا نصب فعل قوله عند عدم
خلافه الضمير في خلافه للرفع وخلاف الرفع مهما النصب لان هذا الاسم المذكور اما
ان يرتفع بالابتداء او ان ينتصب بفعل مقدر اما الجر فلا يدخله لانه لا يكون الا بجار
وكلاما في اسم ينتصب لفظا بما بعده لوسلط عليه والمعنى يختار رفع هذا الاسم المذكور
عند عدم قراين النصب الموجبة له والقراين التي يختار معها النصب والتي يتساوي
معها الامران على ما يجيء شرحها ولا يريد مطلق قرينة النصب لان المفسر قرينة النصب
ومع عدمه ليس الاسم مما نحن فيه بل يريد قراين النصب التي نذكرها على ما اشرنا اليه
وانما اختير الرفع على النصب مع ذلك التقدير لاحتياج النصب الى حذف الفعل
واضماره والاصل عدمهما بخلاف الرفع فانه بعامل معنوي عندهم لم يظهر قط في اللفظ
حتى يقال حذف واضمر وعلى ما اخترنا في رفع المبتدا نقول انما اختير الرفع على النصب
لانه بعامل ظاهر دون النصب قوله او عند وجود اقوى منها اي عند وجود قرينة الرفع
هي اقوى من قرينة النصب وقرينة الرفع التي تجامع قرينة النصب ويكون اقوى منها
شيآن فقط على ما ذكروا اما اذا المفاجاة اما فتجامع ثلث قراين للنصب هي مع احدهما
مغلوبة ومع الاخريين غالبة اما الاولى فالطلب على ما يأتي والاخريان عطف الجملة
التي بعدها على فعلية وكونها جوابا لجملة استفهامية فعلية واما اذا فلا تجامع من قراين النصب

نحو ان وكل زيد ضربته

الا واحدة

الا واحدة واذا غالبة عليها وتلك القرينة كون الجملة المصدرة بها معطوفة على فعلية
كما يجيء اما اذا فتتجامع الرفع معها على النصب مع القرينتين المذكورتين لان ترجح النصب
في مثلها بغير اما انما كان لمراعاة التناسب بين المعطوف والمعطوف عليه في كونهما
فعليتين نحو قام زيد وعمرو اكرمته او لقصد التناسب بين السوآل والجواب
في كونهما فعليتين نحو زيدا اكرمته في جواب من قال ايهم اكرمت فاذا صدرت الجملتان
باما نحو قام زيد واما عمرو فاكرمته واما زيد فقد اعطيته دينارا في جواب ايهم اعطيت
فان اما من الحروف التي يبتدا بعدها الكلام ويستانف ولا ينظر معها الى ما قبلها فلم
يمكن قصد التناسب معها لكون وضعها الفظ مناسبة ما بعدها لما قبلها اعني كونها مستانفا
فرجعت بسببها الجملة اي ما كان في الاصل عليه وهو اختيار الرفع للسلامة من الحذف
والتقدير واما في الحقيقة ليست مقتضية للرفع لان وقوع الاسمية والفعلية
بعدها على السوآء نحو قوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر واما السايل فلا تنهر لكن عملها
في الصورتين انها منعت مقتضى النصب من التاثير فبقي مقتضى الرفع بحاله وهو
كون الاصل سلامة الكلام من الحذف والتقدير واما حتى نحو قوله القى الصحيفة كي يخف
رحله والزاد حتى نعله القاها فهي وان كانت يستانف بعدها الكلام الا انها ليست
متمحضة للاستيناف كاما الاري انها لا تقع في اول الكلام كما ما فلم يكن الرفع بعدها
اولى فهي كساير حروف العطف لظهور حاها في ذلك الباب واما اذا كانت اما مع الطلب
وهو الامر والنهي والدعاء فقط لان ساير انواع الطلب نحو هل زيد ضربته وزيدا يتك
تقربه يجب رفع الاسم معها كما تقدم فاما مع الثلثة مغلوبة نحو اما زيدا فاكرمه واما
بكرا فلا تقربه واما عمرا فرحمه الله وانما صارت مغلوبة لان وقوع هذه الاشياء
خبرا للمبتدا قليل في الاستعمال وذلك لان كون الجملة الطلبية فعلية اولى لان امكن
لاختصاص الطلب بالفعل الاري الى اقتضاء حروف الطلب للفعل كحرف
الاستفهام والعرض والتحضيض واما قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم فلم يمكن جعلها
فعلية بتغير اعراب كما امكن ذلك في نحو زيدا اضربه وكذا في نحو هل زيد ضارب وزيدا هل
ضربته وعمرا لا تقربه واما قولهم ان قلة نحو زيدا اضربه ولا تقربه بالرفع لمناقضة الخبر
الذي هو المحتمل للصدق والكذب لهذه الثلثة الطلبية التي لا يحتملها الا نشا ويرد بعيد
خروج الامر والنهي والدعاء عن حقيقتها كقولك في زيدا اضربه زيد اطلب منك ضربه
فمنقوض بانه يكثر في الجملة الاسمية تصدرها بما يخرجها عن كونها خبرية مع انه يسمى الخبر

نحو هل زيد ضربته

نحو اما زيدا فاكرمه

فيها خبر المبتدا نحو ازيد منطلق وليتك عندنا وكذا يكثر زيد من ابوه وعمرو جعل خربته
وزيد ليتك قتلته ولا يجب في خبر المبتدا احتماله للصدق والكذب وانما سمي خبرا
اصطلاحا كما ان الفاعل يسمى فاعلا ولم يصدر الفعل منه في بعض المواضع وتقول
لما كان الطلب من قراين النصب كما ذكرنا واما ليست من قراين الرفع كما بينا
بقي التعارض واما زيد فاخربه بين الطلب واصالة السلامة من الحذف والتقدير
وترجيح الطلب اولى لكثرة استعمال الحذف والتقدير في كلامهم وقلة استعمال الطلبية
اسمية مع امكان جعلها فعلية لمجرد تغيير اعراب واما اذا المفاجاة فهي في ضعف
الاستيناف بعدها مثل حتى ولهذا لا يقع في صدر كلام من دون ان يتقدمها شيء
كما يقع اما لكن النحاة قالوا انها اذا جامعت حرفا عاطفا على الجملة الفعلية فهي
غالبة على العاطف بمعنى ان الرفع اذن اولى من النصب مع جواز النصب نحو قام زيد
واذا بكر يضربه عمرو وفيما قالوا انظر وذلك انهم اتفقوا على انها لا يحكى بعدها الا الاسمية
فرقا بينها وبين اذا الشرطية من اول الامر فقياس هذا وجوب الرفع بعد حامع مجيئها
بعد العاطف بلى لو سمع نصب ما بعدها مع العاطف المذكور لكان لهم ان يقولوا
خالفت اصلها في هذا الموضع الخاص رعاية للتناسب المطلوب عندهم وفي غير
هذا الموضع يجب رفعها نحو زيد في الدار واذا عمرو اخربه واما مع عدم السماع فالاصل
منعه بناء على الاجماع المذكور قوله فيختار النصب بالعطف على جملة فعلية
للتناسب قيد حرف النفي وحرف الاستفهام واذا الشرطية وحيث وفي
الامر والنفي وعند خوف لبس المفسر بالصفة هذه قراين يختار معها النصب
في الاسم المذكور قوله بالعطف على جملة فعلية نحو قام زيد وعمرو اكرمته وكذا مع
كلن وبل وذلك لتناسب المعطوف والمعطوف عليه في كونهما فعليتين وكذا في مررت
برجل ضارب عمرو او هند يقتلها لعطفه على شابه الفعل واما في نحو احسن بزيد وعمرو
يضربه فلا يترجح النصب لكون فعل التعجب مجموده وبجرده عن معنى العروض لاحقا
بالاسماء كذا قال سيبويه والظاهر ان الثانية اعتراضية لا معطوفة قوله وبعد حرف
النفي هي لا وما وان نحو قوله فلا حسبا فخرت به ليتيم ولا جدا اذا ازدحم الجدود وكذا
ما زيد اخربته وانما اختير النصب فيها مع جواز الرفع لان النفي في الحقيقة لمضمون
الفعل فانما لاؤه لفظا او تقديرا ما ينفي مضمونه اولى وليس لم ولما وان من هذه الجملة
اذ هي عاملة في المضارع ولا يقدر معمولها لضعفها في العمل فلا يقال لم زيدا اتضربه ولا ان

بكرا يقتله كما يقال ان زيدا تضربه او ضربته لقوة ان تجزمها للفعلين واما ليس فمن قال
انه حرف فليس ايضا من هذا الباب لان ما بعده واجب الرفع لكونه اسمه والجملة بعده
خبره كو ليس زيد ضربته وبعض من قال بحرفيتها جوز العاءها عن العمل الغاء ما مستدلا
بقولهم ليس الطيب الا المسك برفع المسك كما مر في باب ما ويحمل عليه قولهم ليس
خلق الله مثلهم اي ما خلق الله فيجيز ليس زيدا ضربته على الغاء ليس والوجه ان ليس
خلق الله من باب توجه الفعلين الى مرفوع واحد وخلق جر ليس ويجوز ان يكون اسم
ليس فيه وفي قولك ليس زيد اضربته ضمير الشان والمفسر جملة فعلية كما في قوله تعالى
فانها لا تعمى الابصار وقوله وحرف الاستفهام علة اولويتها بالفعل كعلة اولوية حرف
النفي به قال سيبويه ليس جواز الرفع في العرة كجوازه في نحو قام زيد وعمرو قد كلمته يعني
ان الرفع في الثاني احسن فليس طلب المشاكلة بين المعطوف والمعطوف عليه اذا كان
المعطوف عليه جملة فعلية في اقتضاء النصب كهمزة الاستفهام بل الهمزة اشد اقتضاء
لهم وكذا جعل سيبويه الرفع بعد حرف النفي احسن منه بعد الهمزة وذلك لان الجملة
مع الهمزة تصير طلبية وكون الطلبية فعلية اولى ان امكن كما ذكرنا ولا تصير مع
حرف النفي طلبية واعلم ان الاستفهام حرفي احد مما غريق فيه وما والهمزة فهي تدخل
على الفعلية نحو اخرب زيد وعلى الاسمية الخالية من الفعل نحو ازيد خارج وعلى الاسمية
التي خبر المبتدا فيها فعلية نحو ازيد خرج وما نيهما دخيل فيه وما وهل التي اصلها
ان تكون بمعنى قد اللازمة للفعل كما مر في قسم الحروف فهي تدخل على الفعلية وعلى
الاسمية التي ليس خبرا من المبتدا فيها فعليه نحو هل زيد قايم لمشابهته الهمزة
واما الاسمية التي جزءها الثاني فعلية فلا يدخل عليها الا على قبح نحو هل زيد خرج لانها
اذا لم تجد فعلا تسلت عنه فان كان احد جزئي الجملة التي يدخلها فعلا تذكرت
الصحبة القديمة فلا ترضى الا بانيعانقه فيجب ان يليه اياها وكذا يقبح دخولها
على فعلية مع الفصل بينهما وبين الفعل باسم كو هل زيدا ضربت وعلى فعلية مقدر
فعلها مفسرا بفعل ظاهر نحو هل زيدا ضربته والنصب ههنا احسن القبيحين وقد
مر الخلاف بين سيبويه والاخفش في ان الرفع اولى والنصب في نحو انت زيدا
ضربته والوفاق في اختيار النصب اذا فصل بظرف نحو اليوم زيدا ضربته والاسماء
المتضمنة كالاستفهام مثل هل تدخل على فعلية فعلها ملفوظ به وقبح نحو متى زيدا ضربت
ومتى زيد خرج فالرفع في متى زيد ضربته اقبح القبيحين كما ذكرنا في هل ويحسن متى زيد خارج

كل ذلك لان كل متطفل على شئ فحقه لزوم اصل المتطفل عليه اذا امكن واصل الهمزة
الاستفهام ودخولها على الفعل جايز واتما جاز بلا قبح نحو متى زيد قايم لان الفعل معروم
وان كان بالتضمن للاستفهام وهو الاسم المحدود فرفعه اولى نحو ايهم ضربته كما فى زيد ضربته
والعلة كالعلة قبله واذا الشرطية فيها خلاف ينقل عن الكوفيين انها كاذا فى وقوع الجملتين
بعدها الا ان الجملة الاسمية لابد ان يكون الخبر فعلا الا فى الشاذ كقوله اذا الخصم ابزى
مايل الراس انكب وتقل عن سيبويه والاخفش موافقتهم فى جواز وقوع الاسمية الشرطية
بعدها لكن على ضعف والاكثر كونها عندهما فعلية اما طامرة الفعل نحو اذا جاء زيد
اومقدرة نحو اذا السماء انشقت اى اذا انشقت السماء وتقل عن المبرد اختصاصها
بالفعلية فيجب عنده تاويل نحو اذا السماء انشقت بالفعلية اى اذا انشقت السماء
فقوله واذا الشرطية يعنى على مذهب سيبويه والاخفش وانما اختار ابعدها الفعلية
لان الشرط بالفعل اولى كالنفى والاستفهام وانما لم يوجبا الفعل بعدها كما فعل
المبرد لانها ليست غريقة فى الشرط كان ولو لا الطامرة فى تضمن معناه كمن ومتى على
مايجئ فى الظروف المبنية واما على مذهب المبرد فينبغى ان لا يجوز بعدها الرفع
الا على وجه ظاهر اذكره وهو ان بعضهم يجوز فى جميع ما ذكرنا ونذكرانه منتصب
بفعل مقدر مفسر بالظاهر ان يرتفع بالفعل المقدر الذى هو لازم ذلك الظاهر قال
السيرافى نحو زيدا قتلته بتقدير هلا قتل زيدا قتلته وروى الكوفيون لا تجرى
ان مقيس اهلكته فاذا هلكت فعندذلك فاجزى ان اهلك منفسا وان هلك
منفس فعلى هذا يقدر على مذهب المبرد فى بيت ذى الرمة اذا ابن ابى موسى بلال
بلالا بلغته فقام بفاس بين وصلك وجارز على رواية الجر اى رفع اذا بلغ ابن ابى موسى
هذا والاولى مطابقة المفسر للمفسر فى الرفع والنصب اذا امكن قوله وحيث
حيث والاعلى المجازاة فى المكان كاذا فى الزمان نحو حيث زيدا نجده فاكرمه وكلتا هما
استعمال كلمات الشرط اقل من استعمال اذا فانها تدخل على الاسمية الذى جزاؤها اسمان
اتفاقا نحو اجلس حيث زيد جالس اما اذا اكتنفت بما نحو حيثما فهى وسايرالاسماء الجوازم
المتضمنة يزرم بها ويعطف عليه كما سيأتى وقال صعدة نابتة فى جايرانيما
الريح تميلها تميل فلو اضطر الشاعر الى الفصل نحو تنزره يزرك فالنصب واجب
لوجوب تقدير الفعل بعد ما قوله وفى الامر والنهى وقد تقدم ذلك بعلته وغدخوف
لبس المفسر بالصفة اذا اردت مثلا ان تخبر ان كل واحد من مماليكك اشتريته

معنى الشرط نحو متى وابن لا يفصل بينهما وبين الفعل الا عند الضرورة فان فصل متى واعمل جاز

بعشرين

بعشرين دينارا وانك لم تملك احدا منهم الا بشراك بهذا الثمن فقلت كل واحد من مماليكى اشتريته
بعشرين بنصب كل فهو نص فى المعنى المقصود لان التقدير اشتريت كل واحد من مماليكى
بعشرين واما ان رفعت كل فيحتمل ان يكون اشتريته خبرا له وقولك بعشرين متعلقا باى كل
واحد منهم مشترى بعشرين وهو المعنى المقصود ويحتمل ان يكون اشتريته صفة لكل واحد
وقولك بعشرين هو الخبر اى كل من اشتريته من المماليك فهو بعشرين فالمبتداء اذا على التقدير (ص)
الاول اعم لان قولك كل واحد من مماليكى عم من اشتريته ومن اشترى ذلك حصل لك منه
بغير الشرى من وجوه التملكات والمبتداء على الثانى لا يقع الا من اشتريته انت فرقه اذن
مطرق لاحتمال الوجه الثانى الذى هو غير مقصود ومخالف للوجه الاول اذ ربما يكون لك
على الوجه الثانى منهم من اشتراه لك غيرك بعشرين او باقل منها او باكثر وربما يكون ايضا
لك منهم جماعة بالهبة والوراثة او غير ذلك وكل هذا خلاف مقصودك فالنصب اذن
اولى لكونه نصا فى المعنى المقصود والرفع محتمل له ولغيره والمثال الذى اورده المصنف
من الكتاب العزيز اعنى قوله تعالى انا كل شئ خلقناه بقدر لا يتفاوت فيه المعنى كما يتفاوت
فى محل مثالنا سواء جعلت الفعل خبرا او صفة فلا يصح اذن للتمثيل وذلك لان مراده
تعالى بكل شئ كل مخلوق نصبت كل او رفعته سواء جعلت خلقناه صفة مع الرفع او خبرا
عنه وذلك ان قوله خلقنا كل شئ بقدر لا يريد به خلقنا كل ما يقع عليه اسم شئ لانه تعالى
لم يخلق جميع الممكنات الغير المتناهية ويقع على كل واحد منها اسم شئ فكل شئ فى هذه
الآية ليس كما فى قوله تعالى والله على كل شئ قدير لان معناه قادر على كل ممكن غير متناه
فاذا تقرر هذا قلنا ان معنى كل شئ خلقناه بقدر على ان خلقناه هو الخبر كل مخلوق خلقناه
بقدر وعلى ان خلقناه صفة كل شئ مخلوق كاين بقدر والمعنيان واحد اذ لفظ كل شئ
فى الآية مختص بالمخلوقات سواء كان خلقناه صفة له اوخبرا وليس مع التقدير الاول
اعم منه مع التقدير الثانى كما كان فى مثالنا ويختار النصب ايضا اذا كان الكلام
جوابا عن استفهام بجملة فعلية كما اذا قيل ارايت احدا او ايهم او غلام ايهم رايت
فتقول زيدا رايته وانما كان النصب اولى ليطابق الجواب السؤال فى كونهما فعليتين
وكذا اذا قيل اضارب الزيدان احدا قلت يضربانه لان معناه ايضرب الزيدان احدا فهو
مقدر بالفعلية واختار الكسائى النصب اذا كان الاسم المحدود بعد اسم هو الفاعل
فى المعنى نحو زيد هذا ايضربها فريد فى المعنى هو الضارب وان كان فى اللفظ مبتدا فنصب
هذا اولى لانه كانه قيل يضرب زيد هذا قوله ويستوى الامران فى مثل زيد قام وعمرا

اكرمته يعني يستوي الرفع والنصب في الاسم المحدود اذا كان قبله عاطف على جملة اسمية
الخبر فيها جملة فعلية او على الخبر فيها وانما استويا لانه لا يمكن ان يكون ما بعد الواو عطفا على
الاسمية التي هي الكبرى فيختار الرفع مع جواز النصب لتناسب المعطوف والمعطوف عليه
في كونهما اسميتين وان يكون عطفا على الفعلية التي هي الصغرى فيختار النصب مع
جواز الرفع لتناسبهما في كونهما فعليتين فان قيل بل الرفع اولى للسلامة من الحذف
والتقدير عورض بكون الكلام المعطوف اقرب الى الفعلية منه الى الاسمية وهذا المثال
اعني زيد قام وعمرو كلمته مثال اورده سيبويه واعترض عليه بانه لا يجوز فيه العطف على الصغرى
لانها خبر المبتدا والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب له ويمتنع عليه والواجب في الجملة
التي هي خبر المبتدا رجوع ضمير الى المبتدا وليس في عمرو كلمته ضمير راجع الى زيد وبعبارة
اخرى وهي انه يجب في المعطوف جواز قيامه مقام المعطوف عليه ولو قلت زيد كلمت
عمرو لم يجز وبعبارة اخرى للاخفش وهي انه لا يجوز عطف جملة لا محل لها على جملة لها
محل واعتذر لسيبويه باعذار احدها للسيرافي وموجواب عن جميع العبارات ان غرض
سيبويه لم يكن تصحيح المثال بل تبيين جملة اسمية الصدر فعليه العجز معطوف عليها او على
الجزاء فيها وتصحيح المثال اليك بزيادة ضمير فيه نحو عمرو كلمته في داره او لاجله او نحو ذلك
وانما سكت سيبويه عن هذا اعتمادا على علم السامع انه لابد للخبر اذا كان جملة من ضمير فصح
المثال اذا اراد واجاب بعضهم عن الوجه الاول بانه ليس بمسلم ان حكم المعطوف حكم المعطوف
عليه فيما يجب ويمتنع الا ترى الى قولهم رب شاة وسخلتها وربان سخلتها ايضا
نكرة كما ياتي في باب المضمرات واجيب عن الوجه الثاني بانك تقول زيدا لقيته وعمرو
ولو قلت زيد لقيت عمرو لم يجز ولا يلزم جواز قيام المعطوف مقام المعطوف عليه
واجاب ابو علي عن اعتراض الاخفش بان الاعراب لما لم يظهر في المعطوف عليه جاز
ان يعطف عليه جملة لا اعراب لها واسد الاعتراض هو الاول والجواب ما قال السيرافي
ثم ان مثل هذا المثال اجازه سيبويه مسويا بين رفع الاسم ونصبه على ما يؤذن به ظاهر
كلامه ومنعه الاخفش كما لو المعطوف من الضمير وجوزه ابو علي على ان الرفع فيه اولى من
النصب وان زدت في الجملة المعطوفة ضميرا راجعا الى المبتدا الاول فلا خلاف في جوازه
ومثل قولك زيد قام وعمرو اكرمته قولك زيد ضارب عمرو وبكرا اكرمته يستوي في بكرا
الوجهان لان اسم الفاعل الناصب للمفعول به كالفعل واما اذا قلت زيد قائم غلامه
وبكر اكرمته فالرفع فيه اولى لان اسم الفاعل والمفعول لم ينصبا المفعول به لم يتم مشابهتهما

للفعل

للفعل كما يجيء في باب الاضافة اذ قدر رفع الضعيف المشابهة للفعل نحو زيد مصري
حماراه قوله ويجب النصب بعد حرف الشرط وحرف التحضيض مثال الاول زيدا ضربته
والا زيدا ضربته حرف الشرط ان ولو نحو لو زيدا اكرمته واما اما فهي وان كانت من حروف
الشروط الا ان الرفع مختار بعدها على ما تقدم لان النصب في اخويها انما وجب لاجل
الفعل المقدر المتعدي وشرطها فعل لازم وجب الحذف كما يجيء غير مفسر بشيء فلا يكون
من هذا الباب وتقديره اما يكن من شيء وليس للشرط حرف غير هذه الثلثة الا اذا عند
سيبويه لكنه لا يفصل بينها وبين معمولها اتفاقا الا في الضرورة ويقبح الفصل بينها وبين
الفعل باسم مرفوع او منصوب نحو اذا ما زيد قام واذا ما زيدا اضربته كما ذكرنا في متى وحيثما
قوله وحرف التحضيض هو اربعة هلا والا ولو لا ولو ما الا المخففة كما يجيء من قولهم الا رجلا
جزاه الله خيرا التقدير الا ترونني اي هلا ترونني وحرف التحضيض لا يدخل الا على الافعال
بالاستقراء اتفاقا منهم وقد يقدر الفعل بعدها اما مفسرا كما في قولك هلا زيدا ضربته
او غير مفسر كما في قوله تعدون عقر النيب افضل مجدكم بني ضوطري لولا الكمي المقنعا
اي لولا تعدون وكذا ان ولو فانه قد يقدر الفعل بعدهما بلا مفسر نحو ان سيفا فسيف
ونحو اطلبوا العلم ولو بالصين ولا شك ان التحضيض والعرض والاستفهام والنفي و
الشرط والتمني معان تليق بالفعل فكان القياس اختصاص حروف الدالة عليها بالافعال
الا ان بعضها بقيت على ذلك الاصل من الاختصاص كحروف التحضيض وبعضها
اختصت بالاسمية وبعضها استعملت في القبيلين مع اولويتها بالافعال كهمزة الاستفهام
وما ولا للنفي وبعضها اختلف في اختصاصها بالافعال كالا للعرض على ما يجيء الكلام عليه
في اسم لا النفي الجنسي وكذا ان الشرطية فان المرفوع في نحو ان امرؤ هلك تجوز عند الاخفش
والفراء ان يكون مبتدا والمشهور وجوب النصب في ان زيدا ضربته والا زيدا اضربه في الموضعين
قوله وليس مثل اذا زيد ذهب به منه فالرفع اي فالرفع واجب وانما قال انه ليس
من هذا الباب لانه كان اسما بعده فعل لكنه مشتغل عنه اي عن العمل فيه اي عن نصبه
لان عمل الفعل او شبهه فيما قبله لا يكون الا النصب كما ذكرنا قوله بضميره او متعلقه او بنصب
متعلق ضميره لان الفعل لا يشتغل عن نصب اسم برفع ضميره فقي قولك اذا زيد ذهب
خرج زيد من الحد المذكور بقوله مشتغل عنه وبقوله بضميره اذ المعنى مشتغل عن نصبه بنصب
ضميره هذا على انه حوز ابن السراج والسيرافي في مثل هذا المبني للمفعول اسناده الى المضمر
مقدرا اي اذا ذهب الذهاب به فيكون المجرور في محل النصب فينصب الاسم السابق

لحصول الشرايط وهو ضعيف لعدم الاختصاص في المصدر المدلول عليه بفعله وجواز الكوفيون
نصب الاسم السابق من دون الحاجة الى المسند اليه المذكور بل يقدر دون قبل الاسم فعلا
متعديا كما اذا ذهب شخص زيدا ذهب به فالقياس اللازم لمغير المعتدي كما ذكرنا قبل عن بعضهم
انهم يضمرون في نحو ان زيدا ضربته لازم الفعل الظاهر على العكس اي ان ضرب زيد ضربته
وكلاهما خلاف الاصل اذ الاصل موافقة الاسم المحدود لضميره او المتعلقة في الرفع والنصب
اذ ضميره او متعلقه ما يبه كما ان عامل الضمير والمتعلق ما يب عامل الاسم فتنوي في ان
زيد ذهب او ذهب او ذهب بغلامه رافعا وتنوي في ان زيدا ضربته او حق عليه الضلالة
او ضربت غلامه او حق علي غلامه الضلالة ناصبا قوله وكذا وكل شيء فعلوه في الزبر اي
ليس من هذا الباب لانه خرج بقوله مشتغل عنه اي عن نصبه مع بقاء المعنى الحاصل
بالرفع ومهما لو نصبت كل شيء بفعلوا لم يبق معنى الرفع اذ يصير المعنى فعلوا في الزبر كل شيء
ان علقنا الجار بفعلوا او نحن لم نفعل اي في صحايف اعمالنا شيئا اذ لم نوقع فيها فعلا بل
الكرام الكاتبون اوقعوا فيها الكتابة وان جعلنا الجار نعتا لكل شيء صار المعنى فعلوا كل
شيء مثبت في صحايف اعمالهم هذا وان كان المعنى مستقيما الا انه خلاف المعنى المقصود حال
الرفع اذ المراد منه ما اريد في قوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر وفعلوه صفة لكل شيء اي كل
فعلوه مثبت في صحايف اعمالهم بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة قوله ونحو الزانية والزاني
فاجلدوا الفاء بمعنى الشرط عند المبرد وجملتان عند سيبويه والا فالمختار النصب
جميع الشرايط حاصلة في بداء النظر لان ما بعد الفاء قد يعمل فيما قبلها كما في نحو وربك فكبر
الا ان القراء لما اتفقوا فيه على الرفع الآ ماروي في الشاذ عن عيسى بن عمر انه قراء بالنصب
والنصب مع الطلب مختار كما تقدم والقرآن لا يجوز على غير المختار تحمل له النحاة وبجا يخرج
عن الحد المذكور لئلا يلزم منه غير المختار فنقول ما بعد الفاء يعمل فيما قبلها الا اذا كانت
زايدة كما في قوله تعالى اذا جاء نصر الله الى قوله فسبح كما يجئ في الظروف المبنية او يكون الفاء
واقعة غير موقعها للفرض كما في وربك فكبر واما اذا لم يكن زايدة وكانت
واقعة في موقعها فما بعدها لا يعمل فيما قبلها كما تقدم وفي الآية هي كذلك لكون الالف واللام
في الزانية مبتدأ موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط فخبر المبتدا
كالجزاء وهو الذي ذكرته مذهب الفراء والمبرد فيخرج عن الحد بقوله مشتغل عنه بضميره او
متعلقه وقال سيبويه هما جملتان اي الزانية مبتدأ محذوف المضاف اي حكم الزانية والخبر محذوف
اي فيما يتلى عليكم بعد وقوله فاجلدوا هو الذي وعدوا بان حكم الزانية فيه والفاء عنده ايضا

للسببية

او ذهب بغلامه

في الزبر

فاجلدوا

واقعة موقعها

للسببية اي ان ثبت زناهما فاجلدوا وخرج ايضا بقوله مشتغل عنه بضميره كما قدمنا قوله وحالا
فالمختار النصب اي لو لا التقديران المذكوران للمبرد وسيبويه لكان من هذا الباب
فكان المختار النصب لقرينة الطلب التي هي اقوى قرائنه وتقدير المبرد اقوى لعدم
الاضمار فيه كما في تقدير سيبويه واعلم ان ما يشتغل به المفسر من ضمير الاسم المذكور او
متعلقه ان وقع بعد الآ فالفعل المقدر ينبغي ان يكون مثبتا فيقدر في نحو ان زيدا لم يقم
الا هو ان قام زيد لم يقم الا هو وفي نحو ان زيدا لم تقرب الا اياه وذلك لان الاسم
المذكور رفع من الفعل المقدر موقع الاسم المشتغل به من المفسر الا ترى ان احد
واقع من استجارك المقدر مقام الضمير من استجارك المفسر وكذا زيدا في ان زيدا
ضربته واقع من ضربت المقدر موقع الضمير من المفسر وما بعده الا اذا كان فاعلا
او مفعولا مثبتا لانه لان الاستثناء المفرغ لا يكون الا بعد غير الموجب وليس
قبل الاسم المذكور الا حتى لا ينقض نفي الفعل المقدر كما نقض الا المذكور قبل المشتغل
به نفي المفسر فلم يبق الا اضمار الفعل الموجب ليوافق في المعنى المنفي المنقوض
نفيه بالا فقام زيد في مثالنا يوافق في المعنى لم يقم الا هو وكذا ان تقرب زيدا يوافق لم تقرب
الا اياه فاذا تقرر هذا قلنا قد يكون في المفسر ضميران للاسم المذكور مرفوع ومنصوب
وقد يكون فيه ضميره ومتعلق به كذلك اي متحالفان رفعا ونصبا وقد يكون فيه
متعلقان بضميرين كذلك فالاول على ثلثة اضرب لان الضميرين اما متصلان او
منفصلان او متصل ومنفصل فان كان متصلين فلك الخيار في اضمار فعل رافع
لذلك الاسم المذكور او اضمار ناصب مثاله ان زيدا لم يعطك اياه الا هو فان شئت
اعتبارا باياه قدرت هكذا لم يعطك زيدا لم يعطك اياه الا هو ولو سلطت الفعل
عليه قلت زيدا لم يعطك الا هو وان رفعته اعتبارا بهو قدرت هكذا اعطاك
اياه زيد لم يعطك اياه الا هو لان المشتغل به اذن بعد الا فلا يدمن تقدير موجب
كما تقدم وتسليط المفسر مهما على الاسم المذكور محال اذ الفعل لا يرفع ما قبله
وان كان احدهما متصلا والآخر منفصلا فالاعتبار بالمتصل يعني ان كان مرفوعا
اضمر الرافع وان كان منصوبا اضمر الناصب فالاول نحو ان زيدا اعطاك اياه
واياه راجع الى زيد وجاز كون الفاعل والمفعول ضميرين لشيء واحد لكون احدهما
منفصلا وكذا ان زيدا لم يعطك الا اياه التقدير ان اعطاك زيدا اعطاك اياه وان
لم يعطك زيد لم يعطك الا اياه ولو اعتبرت المنفصل لكان التقدير ان اعطاك زيدا

فلم يبق

الا نحو ان قام زيد

هذا اذا خرج ما ذكره الصحيح

ان نصب زيدا لم تضرب الا اياه

نحو

اعطاك اياه والمفعول مفسر الفاعل الذي هو ضمير متصل وقد بينا امتناع ذلك
مع تقدم المفعول في نحو زيدا اضرب فكيف بجوز مع تاخره ولكان بالتسليط
ان زيدا اعطاك فيكون نحو زيدا اضرب ولا يجوز وكذا لو اعتبرت المنفصل في زيدا لم يضرب
الا اياه لكان التقدير ضرب زيدا او بالتسليط زيدا اضرب ولا يجوز ان والثاني اي الذي
المتصل فيه منصوب نحو ان زيدا لم يضربه الا اي ان لم يضرب زيدا لم يضربه الا هو فلو
اعتبرت المنفصل لكان التقديران ضربه زيد والفاعل مفسر للمفعول الذي هو ضمير
متصل وقد تقدم امتناع ذلك وان كانا متصلين ولابد ان يكون الفعل من افعال
القلوب او ما الحق به كعدمت وفقدت والا اتحد ضمير الفاعل والمفعول في المعنى
متصلين ولا يجوز ذلك الا في افعال القلوب كما يجئ في باب ما نظرنا فان كان الاسم المذكور
ظاهرا وحيث رفعه اعتبارا بالضمير المرفوع نحو ان زيدا علمه قائما ان علم زيدا علمه قائما
فيفسر المفعول الفاعل الذي هو ضمير متصل ولا يجوز في افعال القلوب ولا غير حامع تقدم
المفعول نحو زيدا علم قائما فكيف مع تاخره عن الضمير ولو كان بالتسليط ان زيدا علم
علم قائما ولا يجوز لما ذكرنا وان كان الاسم المذكور ضميرا راجعا الى ما قبله جاز رفعه
ونصبه اعتبارا بكل واحد من ضميري المفسر كقولك بعد جري ذكر زيد ان اياه علمه
قائما اي ان علمه علم قائما اتصل الضمير المنفصل لما ظهر عاملا بالتسليط ان اياه علم
قائما ويجوز ان هو علمه قائما اي ان علم علمه قائما باستتار الضمير لما ظهر العامل واما المفسر
الذي معه ضمير ومتعلق به مختلفان رفعا ونصبا نحو ان زيدا ضرب غلامه وان زيدا اضرب
غلامه وان زيدا مر بغلامه وان زيدا مر به غلامه فالاعتبار بالضمير المتصل لا بالمتعلق
فيجب في ان زيدا ضرب غلامه الرفع اذ لو نصبته اعتبارا بمتعلق الضمير لكان التقدير
ان لا يضرب زيدا وضمير لا يضرب لزيد ولا يجوز كما قدمنا قبل من كون المضاف محذوفا في مثله
يكون التقدير ان ضرب زيدا اي متعلق زيد فيكون المفعول في الظاهر مفسرا
للفاعل وهو ضمير متصل وفي التقدير ذيل المفعول مفسر للفاعل ولا يجوز ان مع تقدم
المفعول نحو زيدا اضرب وغلام هند ضربت فكيف مع تاخره وبالتسليط يصير ان زيدا
لا يضرب الا ان زيدا اضرب اي متعلق زيد ضرب ولا يجوز واما ان كان الضمير في
المسئلتين منفصلا جاز رفع الاسم المذكور ونصبه نحو ان زيدا لم يضرب غلامه الا
اياه وان زيدا لم يضرب غلامه الا هو تقدير الرفع في المسئلة الاولى الا لم يضرب زيد
اي متعلق زيد لم يضرب غلامه الا اياه وتقدير النصب فيها ان ضرب غلام زيد زيدا

اذ لو نصبت لكان التقدير

وعلى احد تقديريه

لم يضرب

لم يضرب غلامه الا اياه وبالتسليط ان زيدا ضرب غلامه لانك اذا حذفت الضمير المستثنى
حذفت اداة الاستثناء فصرت الفعل موجبا يبقى معنى ايجاب الضرب لزيد كما كان
مع الاستثناء وتقدير الرفع في الثانية ان ضرب غلام زيد لم يضرب غلامه الا هو و
تقدير النصب فيها ان لم يضرب زيدا اي متعلق زيد لم يضرب غلامه الا هو وان
لم يلابس زيدا يضرب غلامه لم يضرب غلامه الا هو على تقدير المصنف وبالتسليط
ان زيدا اي غلام زيد لم يضرب واما المفسر الذي معه متعلقان بضميري الاسم المذكور
مختلفان رفعا ونصبا نحو ان زيدا ضرب اخوه اياه فلك في الاسم المذكور الرفع والنصب
فتقدير الرفع ان ضرب زيدا اي متعلق زيد ضرب اخوه اياه وتقدير النصب ان زيدا
لا يلابس ضرب ابيه هذا ما عرض لاتمام هذا الباب والله اعلم بالصواب قوله
الرابع التحذير وهو معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده او ذكر المحذر
منه مكررا نحو اياك والاسد واياك وان تحذف والطريق الطريق
سمي اللفظ المحذر به من نحو اياك والاسد ونحو الاسد الاسد تحذيرا مع انه ليس
بتحذير بل هو آلة التحذير قوله هو معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده هو مذهب بابان لفظ
التحذير هو اياك دون المعطوف وليس كذا بل التحذير لفظا المعطوف والمعطوف
عليه والصحيح ان يقال لفظ التحذير على ضربين اما لفظ المحذر منه مكررا معمولا لبعد
مقدرا نحو الاسد الاسد او لفظ المحذر مع المحذر منه بعده معمولا لبعد مقدرا قوله
تحذيرا مما بعده مفعول له والعامل فيه المصدر اعني التقدير اي بان يقدر اتق تحذيرا
مما بعد ذلك المعمول كالاسد الذي بعد اياك وتقدير اتق مهيا فيه بعض السماجة
من حيث المعنى اذ يصير المعنى اتق نفسك من الاسد ولا يقال اتقيت زيدا من الاسد
اي نحيته ولو قال بتقدير ينح او بعد كان اولى قوله او ذكر المحذر منه مكررا فيه نظر
وذلك ان ذكر مصدر ففي عطفه على قوله معمول بعد من حيث المعنى الا ان يقدر في الاول
مضاف اي هو ذكر معمول او ذكر المحذر منه وفيه نظر ايضا لان مراده بالتحذير هذا المفعول
لانه في تقسيم المنصوبات الاتي في قوله الثاني المنادى والثالث ما اضمر عامله فالاصح
الرابع ذكر منصوب حكمه كذا وفي بعض النسخ او ذكر بلفظ ما لم يسم فاعله وليس بوجه لان
او مهما متصلة من حيث المعنى فينبغي ان يليه مثل المذكور كما قبل كما في جاءني زيد او عمرو
ولو كانت منفصلة جازت المخالفة بين ما بعدها وما قبلها بقول انا مقيم ثم يبدو لك
فتقول او اسافر بمعنى بل انا اسافر فيكون للاضراب عن الاول والاثبات للثاني كما يجئ

ان ضرب اخوه زيدا اي متعلق زيد ضرب اخوه اياه وعلى تقدير المضاف
ان زيدا اي غلام زيد ضرب اخوه اياه وبالتسليط

منع التحذير

في حروف العطف قال سيبويه في قوله تعالى ولا تطع منهم اثما او كفورا لو قال اولا تطع كفورا لانقلب المعنى لانها اذن اخرا بية بمعنى بل فيكون للاخراب عن النهي عن طاعة الاثم فلو قلنا مهما او ذكر لكان اخرابا عن قوله معمول بتقدير اتق ولا يستقيم فعلى كل وجه في لفظة نظر وضابط هذا الباب ان نقول كل محذر معمول تحذيرا او بعد اوشبههما مذكور بعده فامر المحذر منه اما بواو العطف او بمن ظاهرة او مقدرة يجب اضمار عامله وكذا كل محذر منه مكرر معمول لبعد فيدخل في الاول نحو اياك والاسد واياي والشر وذر السك والسيف فالمحذر اذن اما ظاهر او مضمر والظاهر لا يجئ الا مضافا الى المخاطب والمضمر لا يجئ في الاغلب الا مخاطبا وقد يجئ متكلما كامر واذا كان معطوفا على المحذر جاز ان يكون ضمير غايب نحو اياك واياه من الشر وقولهم اذا بلغ الرجل الستين فاياه واياها الشواب شاذ من وجهين من جهة وقوع اياه محذرا وليس بمعطوف ومن جهة اضافة اياه الى المظهر وسيبويه يقدر نحو اياي والشر بنحو لاحذر ونحوه فيكون على هذا تحذيرا لا تحذيرا قال الخليل بعضهم يقول له اياك فيقول اياي اذا قبل منك واستجاب كانه يقول احذر نفسي واحفظ وغير سيبويه يقدر في نحو اياي والشر احذر كما في اياك وقول سيبويه اولى ليكون الفاعل والمفعول شيئا واحدا كما في اياك والشر وقول عمر رضي الله عنه لجاعة اياي وان ثم تحذف احدكم الارنب ما لعصا وليذكر لكم الاسل والرماح والسهام يحتمل امر المتكلم اي لا يبعد نفسي عن مشاهدة حذف الارنب وامر المخاطب اي يبعد نفسي عن مشاهدة حذفه واما الثاني اعني المحذر منه المكرر فيكون ظاهرا او مضمرا نحو الاسد الاسد ونفسك نفسك واياك واياك واياه واياه واياي واياي سواء كان الظاهر مضافا اولا والمضمر متكلما او مخاطبا او غايبا واجاز قوم ظهور الفعل مع هذا القسم نحو احذر الاسد الاسد واياك اياك احذر نظرا الى ان تكرير المعمول للتاكيد لا يوجب حذف العامل كقوله تعالى دكت الارض دكا دكا ومنعه الآخرون وهو الاولى لعدم سماع ذكر العامل مع تكرير المحذر منه ولا تقول ان كل معمول مكرر موجب لحذف عامله وعلة اختصاص وجوب الحذف بالمحذر منه المكرر كون تكريره دالا على مقارنة المحذر منه للمحذر بحيث يضيق الوقت الا عن ذكر المحذر منه على ابلغ ما يمكن وذلك بتكريره ولا تسبح لذكر العامل مع هذا المكرر واذا لم يكرر الاسم جاز اظهار العامل اتفاقا قال المصنف كان اصل اياك والاسد انفك ثم انهم لما كانوا لا يجمعون بين ضميري الفاعل والمفعول لو احد اذا اتصلا جازوا بالنفس مضافا الى الكاف فقالوا اتق نفسك ثم حذفوا النفس لعدم الاحتياج

اليه لان اجتماع الضميرين زال بحذف الفاعل مع الفعل فرجع الكاف ولم يجز ان يكون منفصلا لان عامله مقدر كما يجئ في باب المضمر المفصول وارى ان هذا الذي ارتكبه تطويل مستغنى عنه والاولى ان يقال هو بتقدير اياك باعد او نح باضمار العامل بعد المفعول وانما جاز اجتماع ضميري الفاعل والمفعول لواحد لكون احدهما منفصلا كما جاز ما ضربت الا اياك وما ضربت الا اياي فان قلت بينهما فرق وذلك ان المفعول في الحقيقة في ما ضربت الا اياي ليس ضمير المتكلم بل هو المتعدد المقدر اي ما ضربت احدا الا الآلي فالفاعل والمفعول فيه ليسا في الحقيقة ضميرين لواحد بخلاف قولك ضربت قلت تضمير المنفصل حكمه في كلامهم حكم الظاهر مطلقا كما ذكرت في اول باب المنصوب على شريطة التفسير لكونه مستقلا مثله وقد صرح السيرافي بجواز نحو اياي ضربت وايضا الظاهر من كلام العرب ان المفعول المقدم على الفعل فيه معنى الحصر وان منعه المص في شرح المفصل عند قول جار الله الله احمد فمعنى اياي ضربت ما ضربت الا اياي واياك نعبد اي ما نعبد الا اياك واتما وجب حذف العامل في نحو اياك والاسد لانه في معنى المكرر الذي ذكرنا انه يجب حذف فعله لان معنى اياك اي بعد نفسك من الاسد ونحو هذا الكلام احذر الاسد ومعنى الاسد اي بعد الاسد عن نفسك وهو ايضا بمعنى احذر الاسد لان تبعيد الاسد عن نفسك بان تتباعد عنه فكانك قلت الاسد الاسد فان قلت المعطوف في حكم المعطوف عليه واياك محذر والاسد محذر منه وهما متخالفان فكيف جاز العطف فالجواب انه لا يجب مشاركة الاسم المعطوف للمعطوف عليه الا في الجهة التي انتسب بها المعطوف عليه الى عامله وجهة انتساب اياك الى عامله كونه مفعولا به اي مبعدا وكذا الاسد مبعد اذ المعنى اياك بعد وبعد الاسد قوله وتقول اياك من الاسد من ان تحذف واياك ان تحذف بتقدير من ولا تقول اياك الاسد لامتناع تقدير من اذا جاء المحذر منه بعد المحذر فاما ان يكون مع ان اولا معها فالذي بغير ان نحو اياك والاسد يجوز فيه وجهان كونه مع الواو ومع من وقد عرفت معنى العطف واما من فهو متعلق بالفعل المقدر اي بعد نفسك من الاسد والذي مع ان يجوز فيه هذان الوجهان نحو اياك وان تحذف واياك من ان تحذف ويجوز فيه وجه ثالث وهو حذف الجار لان ان حرف موصول طويل بصلتها لكونها مع الجملة بعدها تاويل اسم فلما طال لفظا ما هو في الحقيقة اسم واحدا جازوا فيه التخفيف قياسا بحذف حرف الجر الذي هو مع المجرور

اياي

وانما وجب للفرق بين الاول والثاني ان يقع التكلم بالاول كما في المحذر ولا يقع بالثاني كما في المخاطب لان الفعل لا يتعلق بفاعله الا اذا تاخر عنه والمعطوف عليه لا يكون الا متقدما

كشيء واحد وكذا ان وبعد حذف الجر صارا مع صلتهما في محل النصب عند سيبويه
نحو الله لافعلنّ وقال الخليل والكسائي هي باقية على ما كانت عليه من الجر والاول
اولى لضعف حرف الجر مع غير ان وان سماع نحو استغفرت الله ذنبا اي من ذنب وبغاه
الخير اي بغى له وقال الاخفش الصغير يجوز حذف حرف الجر قياسا اذا تعين وان كان
مع غير ان وان ولم يثبت فلهذا لم يجز حذف حرف الجار من ايّاك من الاسد اذ ليس يقاس
ولم يسمع اذ لم يسمع فان قيل فاحذف العاطف قلت حذفه ايضا لا يجوز وهو اشذ من حذف
حرف الجر لانه قياس مع ان وان شاذ كثير في غيرهما واما حذف العاطف فلم يثبت الا ما ورد
كما قال ابو علي في قوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت اي وقلت واما قول
الشاعر فايّاك ايّاك المراء فانه الى الشر داعية وللشر جالب فاما لضرورة الشعر و
اما لان ايّاك من باب الاسد الاسد اي المحذر منه مكرر والمراء منصوب باحذر
وهذا قول سيبويه واما لان المراء مصدر ان تمادي فحمل في جواز حذف حرف الجر على ما
يقدر به ومع هذا لا يجوز قياسا على سائر المصادر عليه وهذا قول ابن ابي اسحق ولا يمنع
ان يدعى ان الواو التي في المحذر بمعنى مع وقد ترك المصنف بابا آخر مما يجب اضمار فعله
قياسا وهو باب الاغراء وضابطه كل مغرى به مكررا او معطوف عليه بالواو ومع
معطوف فالمكرر نحو قوله اخاك اخاك ان من لا اخا له كساع الى الهيجا بغير سلاح والذي
مع العطف نحو شانك والحج وتفسك وما يعنيها والعامل فيها الزم ونحوه وعلة وجوب
حذفه ما قدم في التحذير والخلاف في وجوب حذفه في المكرر مهما مثله هناك وان لم يتكرر
وخلا من العطف فلا خلاف في عدم وجوب الحذف كما هناك وكذا يجوز مهما ان يكون
الواو بمعنى مع قوله المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل مذكور من زمان او مكان
وشرط نصبه تقديرا في يعني بقوله فعل مذكور الحدث الذي تضمنه الفعل المذكور
لا الفعل الذي هو قسيم الاسم والحرف وذلك لانك اذا قلت ضربت امس فقد فعلت
لفظ ضرب اليوم اي تكلمت به اليوم والضرب الذي هو مضمونه فعلته امس فامس
ما فعل فيه الضرب لا ضربت واحترز بقوله مذكور عن نحو قولك يوم الجمعة يوم مبارك
فانه لا بد ان يفعل في يوم الجمعة فعل لكنك لم تذكر ذلك الفعل في لفظك فلم يكن في
اصطلاحهم مفعول فيه ونحو يوم الجمعة في قولك خرجت في يوم الجمعة داخل في هذا الحد
ولهذا قال بعد وشرط نصبه تقديرا في يعني ان المفعول فيه حرفان ما يظهر فيه في وما ينصب
بتقديره وشرط نصبه تقديره واما اذا ظهر فلا بد من جره وهذا خلاف اصطلاح القوم

عن العمل مقدرة ونحو الله لافعلن
نادر وحذف حرف اللام

فافهم

فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير في فالاولى ان يقال هو المقدر بفي
من نحو زمان او مكان فعل فيه فعل مذكور قوله وظروف الزمان كلها تقبل ذلك
وظروف المكان ان كان مبهما قبل الا فلاذ وفسر المبهم بالجهات الست
وحمل عليه عندي ولدي وشبههما لابهامهما ولفظ مكان لكثرته وما
بعد دخلت على الاصح ظروف الزمان كلها اي مبهمها وهو قتا تقبل ذلك اي تقبل
النصب بتقدير في والمبهم من الزمان هو الذي لا حد له يحصره معرفة كان او نكرة كيوم
وليلة وشهر ويوم الجمعة وليلة القدر وشهر رمضان قوله وظروف المكان ان كان مبهما
اختلف في تفسير المبهم من المكان فقيل هو النكرة وليس بشيء لان نحو جلست خلفك
وامامك منتصب بلا خلاف على الظرفية وقيل هو غير المحصور كما قلنا في الزمان وهو
الاولى فيخرج منه المقادير الممسوحة كفرسخ وميل ولا خلاف في انتصابها على الظرفية
وقيل هو غير المحصور كما قلنا فقال هؤلاء ينتصب من المكان على الظرفية نوعان المبهم
والمعدود وتدخل في المبهم الجهات الست وعندي ولدى ووسط وبين واذاء وحذاء
وحذة ونلقاء وما هو بمعناها ويستثنى من المبهم جانب وما بمعناه من جهته ووجه
وكنف وذرى فانه لا يقال زيد جانب عمرو وكنفه بل في جانبه او الى جانبه وكذا خارج الدار
ووجوف البيت بل في داخلها وفي جوفه وتكلف المصنف لادخال المعدود في لفظ المبهم
بان قال المبهم ما ثبت له اسم بسبب امر غير داخل في مسماه فالمكان المسوح كالفرسخ وان كان
فان المكان لم يصر فرسخا بالنظر الى ذاته بل بسبب القياس المساحي الذي هو امر خارج
عن مسماه وقال الموقت ما كان له اسم بسبب امر داخل في مسماه كاعلام المواضع فانها
اعلام لها باعتبار عين تلك الاماكن وكذا مثل بلد وسوق ودار فانها اسماء لتلك
المواضع بسبب اشياء داخلة فيها كالدور في البلد والدكاكين في السوق والبيت في الدار
واما نحو خلف وقدام ويمين وشمال وبين وحذا فان هذه الاسماء تطلق على هذه الاماكن
باعتبار ما تضاف اليه وينبغي ان يستثنى من المبهم في قوله ايضا نحو جانب وما بمعناه
وكذا جوف البيت وخارج الدار وداخلها وكذا بعض ما في اوله ميم زايدة من اسم مكان
لانه انما يثبت مثل هذا الاسم للمكان باعتبار الحدث الواقع فيه والحدث شيء خارج
عن مسمى المكان مع انه لا ينتصب كل ما هو من هذا الجنس فلا يقال ثمت مضروب زيد وقمت
مقعده بل هذا النوع من المكان يدخله تفصيل وذلك بان يقال اسم المكان اما ان يشتق
من حدث بمعنى الاستقرار والكون في مكان اولا والاول لا ينتصب على الظرفية الا بالفعل الذي

كما قال سيبويه خلافا لقول زيد داخل الدار بل هو
نصب على التوسع

كما قال سيبويه خلافا لقول زيد داخل الدار بل هو
نصب على التوسع

ينتصب على الظرفية المختص من المكان كدخلت وترلت وسكنت وهو كالمغرب والمقتل
والمأكل والمشرب ونحوها والاول ينتصب على الظرفية الفعل المشتق مما اشتق منه اسم
المكان نحو المجلس والمقعد والمأوى والمستد والمقتل والمبيت فتقول قمت مقامه وجلست
مجلسه وآويت مأويه وسددت سدته وينتصب ايضا كل ما فيه معنى الاستقرار وان لم
يشتق مما اشتق منه نحو جلست موضع القيام وتحركت مكان السكون وقعدت موضعك
ومكان زيد وجلست منزل فلان وقعدت مركزه قال تعالى فاقعدوا لهم كل مرصد
وكذا نبت مبيته واقمت بمشناه وما ليس فيه معنى الاستقرار لا ينتصبه فلا يقال كتبت الكتاب
مكانك ورميت بالسهم موضع بكر وقتلته مكان القرادة وشتمتك منزل فلان وقال
الاكثرون من المتقدمين المبهم من المكان هو الجهات الست والوقت ما سواها وهذا
القول هو الذي ذكره المصنف في الكافية ثم قالوا حمل عندي ولدي وبين ووسط الدار
من الوقت على الجهات فانتصبا انتصابها لمشابهتها للجهات في الابهام قال المص
وكذا حمل لفظ مكان على الجهات لابهامه فان قولك جلست مكان زيد لا ابهام فيما في لفظ
مكان بل لكثرة استعماله حذف في منه تخفيفا ولا ينبغي للمصنف هذا الاطلاق فان لفظ
مكان لا ينتصب الا بما فيه من معنى الاستقرار فلا يقال كتبت المصحف مكان خرب زيد
كما قدمنا وينبغي على قول هؤلاء الاكثرين ان يجعل المقادير الممسوحة على الجهات الست
لمشابهتها لها في الانتقال فان تعيين ابتداء الفرسخ مثلا لا يخص موضعا دون موضع
بل يتحول ابتداؤه وانتهاؤه كتحول اليمين شمالا هذا واعلم انه انما نصب الفعل جميع
انواع الزمان لان بعض الازمنة اعني الازمنة الثلثة مدلول فعل النصب في مدلوله وفي
غيره واما المكان فلما لم يكن لفظ الفعل دالا على شئ منه بل دلالته عليه عقلية لا لفظية
لان كل فعل لا بد له من مكان نصب من المكان ما شابه الزمان الذي هو مدلول الفعل
اي الازمنة الثلثة وهو غير المحصور منه والمعدود ووجه المشابهة التغير والتبدل في نوعي
المكان كما في الازمنة الثلثة واما انتصاب نحو قعدت مقعده وجلست مكانه ونمت مبيته
فلكونه متضمنا لمصدر معناه الاستقرار في ظرف فمضمونه مشعر بكونه ظرفا لحدث بمعنى الاستقرار
كما ان نفسه ظرف لمضمونه بخلاف نحو المغرب والمقتل فلاجرم لم ينتصبه على الظرفية الا ما فيه
معنى الاستقرار واما قول المصنف في الشرح لما كان ظرف الزمان المعين مدلول الفعل
تعدي اليه الفعل وهو مخالطة منشاه بالاشتراك في لفظ المعين وذلك ان الفعل
يدل على المعين لكن من الازمنة الثلثة لا على المعين المراد به ههنا المحصور كاليوم والليلة

اعني

وكذا

وكذا قول الفعل لما كان يدل على المكان المبهم تعدي اليه غلط او مغالطة وذلك
لان الفعل لا يدل على المكان المبهم اصلا لان المقصود من دلالة اللفظ على الشئ الدلالة
الوضعية لا العقلية ودلالة الفعل على المكان عقلية لا وضعية ومع هذا فهو يدل عقلا
على مطلق المكان لا على مبهم المكان بالتفسير الذي فسره قوله ولفظ مكان كذا لفظ
الموضع والمقام ونحوه بالشرط المذكور في الكل وهو انتصابه بما فيه معنى الاستقرار قوله
وما بعد دخلت اعلم ان دخلت وسكنت وترلت تنصب على الظرفية كل مكان دخلت
عليه مبهما كان او لا نحو دخلت الدار ونزلت الخان وسكنت الغرفة وذلك لكثرة استعمال
هذه الافعال الثلثة فحذف حرف الجر اعني في معها في غير المبهم ايضا وانتصاب ما بعدها
على الظرفية عند سيبويه وقال الجرمي دخلت متعد فيما بعده مفعول به لا مفعول فيه والاصح
انه لازم الا ترى ان غير الامكنة بعد دخلت يلزمها في نحو دخلت في الامر ودخلت في مذهب
فلان وكثيرا ما يستعمل في مع الامكنة ايضا بعده نحو دخلت في البلد وكذا نحو قوله تعالى وسكنتم
في مساكن الذين ظلموا وقولك نزلت في الخان وكون مصدر دخلت على الدخول والغلول
في مصادر اللازم اغلب وكونه ضد خرجت وهو لازم اتفاقا لان ذهب لازم وهو شاذ وكذا
قوله فلا بغينكم قبا وعوارضا ولا قبلن الخيل لابة ضرغد اي في قنا وفي عوارض وهما موضعان
ومثله قوله لدن بهز الكف يعسل متنه فيه كما عسل الطريق الثعلب ويكثر حذف في وان
كان شاذا من كل اسم مكان يدل على معنى القرب او البعد حتى يكاد يلحق بالقياس كنحو هو مني
مزجر الكلب ومناط الثريا ومعقد الخائن ومترله الشعاف ولا باس ان يذكر بعض ما احمله
المصنف من احكام الظروف فنقول ظروف الزمان على ضربين ما يصلح جوابا لكم وهو ما
يكون معدودا سواء كان معرفة او نكرة فاذا كان كذا استغرقه الفعل الناصب له ان امكن
كما اذا قيل لك كم سرت فقلت شهرا استغرق السير جميع الشهر ليله ونهاره الا ان تقصد
المبالغة والتجوز وكذا اذا قلت شهر رمضان فان لم يمكن استغراق الجميع استغرق منه
ما امكن كما تقول شهرا في جواب كم صمت او كم سرت فالاول يعم جميع ايامه والثاني جميع لياليه
والذي يصلح جوابا لمتى هو الزمان المختص معدودا كان كالعشر الاول من رمضان اولا ومحدودا
كان كيوم الجمعة اولا كالزمن الماضي ومعرفة كان كيوم الجمعة اولا كاول يوم من شهر رمضان
ويوم قدم فيه زيد ولا يجوز ان يجاب عنه لمعدود غير مختص كيوم وثلثة ايام وكذا لو قلت
ثلثة ايام من رمضان لانه غير مختص ولو قلت الثلثة الاول من رمضان جاز لاختصاصها
ويجوز في جواب متى التعميم والتبعيض ان صلح الفعل لهما كيوم الجمعة في جواب متى سرت

ما اضيف الى ظرف يعمل فيه ما ينتصب به ذلك الظرف

وان وجب التعميم فهو لكيوم الجمعة في جواب متى صمت ولذا ان لم يكن صائما الا للتبعيض

فهو لكيوم الجمعة في جواب متى خرجت من البلد وليس كل ما يصلح جوابا لمتى يصلح جوابا لكم كالمختص غير المعدود كما يصلح لهما وهو المختص المعدود اذا كان جوابا يصلح لكم يصلح جوابا لمتى كالمعدود الذي لا يختص كثلثة ايام وشهر او سنة فما لا يصلح الا جواب متى المختص غير المعدود كيوم الجمعة وما لا يصلح الا جواب كم المعدود غير المختص كثلثة ايام وشهر وسنة وما يصلح جوابا لهما المعدود المختص كالعشر الاولى من رمضان قال سيبويه الدهر والليل والنهار مقرونة بالام لا يصلح الا جوابا لكم يعني الليل معطوفا عليه النهار كقوله تعالى يسبحون الليل والنهار اي الدهر فاما اذا قلت سير عليه النهار او سير عليه الليل مشيرا الى نهار وليل معينين فيقعان جوابا لمتى وقال سيبويه اسماء الشهور كالمحرم وصفر الى آخرها اذا لم تضف اليها اسم الشهر فهي كالدهر والليل والنهار والابداي يكون جوابا لكم لا غير قال لانهم جعلوا اين جملة واحدة لعدة الايام كانك قلت سير عليه الثلثون يوما اذا قلت سير عليه صفر فيستغرقها السير ولو اضفت اليها شهرا صارت كيوم الجمعة وصلحت جوابا لمتى ايضا هذا كلامه فان كان مستندا الى رواية من العرب فيها ونعمت والا فما يفرق بينهما من حيث المعنى قوله كانه قيل سير عليه الثلثون يوما قلنا ليس تعيين العدد مع اختصاص الزمان بما نع من وقوعه جوابا لمتى كعشر الاول من رمضان على ما ذكرنا

ولنذكر حكم الظروف في التصرف وضده وفي الانصراف وضده فنقول المراد بغير المتصرف من الظروف ما لم يستعمل الا منصوبا بتقدير في او مجرورا بمن وقد يجر متى بالى ايضا وينجر اين بالى ايضا مع عدم تصرفها ومن الداخلة على الظروف غير المتصرفة اكثرها بمعنى في نحو جيئت من قبلك ومن بعدك ومن بيننا وبينك حجاب واما نحو جيئت من عندك وجئت الى من لدنك فلابتداء الغاية والمتصرف من الظروف ما لم يلزم انتصابه بمعنى في او الجر بمن فمن الاول اكثر الظروف المبنية لزوما كاذ واذا على تفصيل يأتي في الظروف المبنية وكصباح ومساء ويوم كما مجيء في المركبات وقد يجر حيث واذ متصرفين نحو الله اعلم حيث يجعل رسالته وقوله تعالى بعد اذ انزلت ومن العرب من يعربه غير المتصرفة بعيدا بين وذات مرة وذات يوم وذات ليلة وذات غداة وذات العشاء وذات الزمين وذات اليوم وذا صباح وذا مساء وذا صبوح وذا غبوق فهذه الاربعة بغير تاء وانما سمع في هذه الاوقات ولا يقاس عليه نحو ذات شهر ولا ذات سنة وهذه كلها يلزم الظرفية في غير لغة خثعم وهم تصرفوها قال بعضهم عزمت على اقامة ذي صباح لامر ما تسود

من يسود

من يسود واما ذات اليمين وذات الشمال فكثيرا ما التعرف كما يجيء في باب الظروف المبنية ومعنى الظروف المركبة المذكورة يجيء في المركبات ومعنى ذات مرة واخواته يجيء في باب الاضافة وقولهم لقيته بعيدات بين اي فراق يقال ذلك اذا كان الرجل ممسكا عن اتيان صاحبه ثم يأتيه ومعنى التصغير تقريب زمن اللقاء اعني بعد الفراق وكون هذه الظروف غير متصرفة موقوف على السماع ومن المعربات غير المتصرفة ما عين من غدوة وبكرة وضحى وضحوة وبكر وسحر وسحيرة وعشية وعشية ومساء وصباح ونهار وليل واعني بالتعيين ان تريد غدوة يومك وبكرتك وضحاه وضحوته وبكره وسحره وعشيته وعتمته ليلتك ومساءها تقول سير عليه ليلا ونهارا اذا اردت نهارك وليلك وغدوة وبكرة يكونان ايضا علمين ولا تريد بهما غدوة يومك وبكرتك كاسيجيء حكمهما فيكونان اذن متصرفتين والحكم بعدم تصرف هذه الظروف المعينة مبني على كونها معينة من دون العلمية وذلك انهم جعلوا الزمان المعين من دون علمية ولا تعريف كهذه الظروف المبنية لازما لطريقة واحدة اعني الظرفية تنبيها على محالفته لساير المعارف وذلك لان كل نكرة صارت معرفة فلا بد فيها من العلمية واما من اللام او الاضافة فهذه كانت نكرات فتعينت لمجرد عناية المتكلم لا بالآلة ولا بالعلمية والدليل على انها ليست اعلاما ان عتمة وعشية وضحوة من هذه الظروف متصرفة على الاشهر مع تعينها فتعريف هذه الاسماء بكونها معدولة عن اللام فهي معدولة عن اللام وليست متضمنة لها كما تضمنت امس في لغة اهل الحجاز اعني البناء اذ لو تضمنتها لبنيت بناء امس والدليل على كونها معدولة عن اللام ان من قاعدتهم المتمهدة ان لفظ الجنس لا يطلق على واحد غير معين منه اذا لم يكن مضافا الا معرفا بلام العهد سواء كان علما اولا كالبيت والنجم والصعق وقوله تعالى فعصى فرعون الرسول بلى وجد سحر من جملة هذه الاسماء المعينة ممنوعا من الصرف فاضطررنا الى تقدير العلمية فيه بعد العدل عن اللام ليحصل التسببين وقال بعضهم انه عند تعينه متضمن للام فهو عنده مبني كامس عند الحجازيين وعلى كلا القولين فهو مخالف لاخواته المذكورة من ضحى وبكر وصباح ومساء ونهار وليل معينة فانها منونة انفاقا الا ما زعم الجوهري ان ضحى معينا لا ينصرف كسحر ولا ادري ما صحته والحق بعد العاثر عتمة وضحوة معينين بسحر في منع الصرف لا عن سماع والاولى منعه اذا لم يسمعا الا منونين فكل ما ثبت ترك تنوينه من هذه المعينة فهو اما لتضمن اللام فيبنى كسحر عند بعضهم واما للعلمية المقترنة كسحر عند جمهور العائلين بمنع صرفه اما غدوة وبكرة فقد زعم الخليل انه اذا قصد بها

ولو كانت اعلاما لم ينصرفا

اي غدوة وبكرة فهو كضحى وان كانا معينين للعلمية الا انك علمت العلمية بحيث لا يحتمل التنكير كما في اسامة وثمامة وبكر في باب العلم ان علم الجنس قد يتنكر كما يتنكر الاعلام الشخصية فيجيء بعيد حتى يتنكر البعير غدوة وبكرة منقوشين

التعيين جاز تنوينها كما في ضحوة لا تيتك اليوم غدوة وبكرة وكذا قال ابو الخطاب انه سمع
ممن يوثق به اتيتك بكرة وهو يريد الاتيان في يومه او غدوه لكن الاغلب المشهور فيهما
ترك التنوين مع التعيين كما كانتا كذلك علمين للجنس كما يجيء فيقدر العلمية فيهما كما في
سحر فالمقصود مما تقدم ان عدم تصرف هذه المعينة مبني على تعينها من دون علمية ولا الة
تعريف وتعينها كذلك مستند الى السماع فلا يقاس عليها في مثل هذا التعيين نحو شهر
وسنة وساعة وغدية وغيرها فلا يثبت اذن عدم تصرفها فاذا تصرفت واردت
تعينها فلا بد من اللام او الاضافة تقول رايته عند السحر الاعلى ولا تقول عند سحر الاعلى
واما الكلام في انصراف الظروف وعدم انصرافها فتقول غدوة وبكرة غير منصرفين اتفاقا
وان لم تكونا معينين لكونهما من اعلام الاجناس كاسامة تقول اتيتك اليوم غدوة و
بكرة في التعيين وفي غير التعيين لقيته العام الاول او يوما من الايام غدوة او بكرة فيمنع
الصرف في الحالين فهو في غير التعيين كما يقول لقيت اسامة وان كنت لقيت واحدا
من الجنس غير معين وقد يجيء الكلام على اعلام الاجناس في باب الاعلام وان علميتها
لفظية لا معنى تحتها واذا لم يقصد تعينها جاز ايضا تنوينها اتفاقا قال تعالى ولقد جيئتمونا
بكرة واذا قلت كل غدوة وبكرة او رب غدوة وبكرة فهما منونتان لا غير لان كلا ورب
من خواص النكرات والاغلب في اعلام الاجناس كسعاد وزينب في اعلام الاشخاص فغدوة علم
مرتجل وغداة الجنس كقوله هذه غداة باردة ونحن في غداة طيبة وقد جاء غدوة جنسا
في القرآن في قراءة من قرأ بالغدوة والعشي قال سيبويه والاصل في هذين الاسمين
غدوة وبكرة تحملهما عليها لاجتماعهما في المعنى وفي البنية كما ان بزر محمول على يدع في حذف
الواو وانما قال هذا لان بكرة وضعت نكرة واعلام الاجناس مرتجلة كما مر وحكى ابو علي
عن ابي زيد لقيته فينة بعد فينة والفينة بعد الفينة اي الحين بعد الحين فهي علم الجنس
كما تقول لقيته في ندري ولقيته في الندري اي في الندرة وذكر سيبويه ان بعض العرب
يدع التنوين في عشية كما في غدوة يعني انه يجعلها ايضا علم جنس ورده المبرد وقال عشية
منونة على كل حال قال التيراتي حكاية سيبويه لا تؤيد وسحر غير منصرف لا لكونه علم الجنس
بل اذا اريد به سحر يومك كما ذكرنا ومن الظروف المكانية ما هو عادم التصرف كفوق وتحت
وعندي ولدي ومع وبين بين بلا اضافة وحوالي وحولي وحوالى واحوالا والتثنية
للتكرير كما في قوله ثم ارجع البصر كرتين وكذا هنا واخواته وبدل ومكان لمعناه ولفظا
يمين وشمال كثيرا التصرف وكذا ذات اليمين وذات الشمال وما بقي من ابهات الست

فالنظر في الثلثة عشر المذكورة اذا كانت معينة
وجب عدم تصرفها واذا لم تكن معينة
كانت متصرفة نحو صيد عليه غدوة ثم

الاكثر في اعلام الاجناس ان يكون موضوعة
اعلاما لا منقولة عن الصفات نحو اسامة
وثعالة وجبل فهي مرتجلة ص

متوسط التصرف وكذا لفظ بين اذا لم يركب واما حيث ووسط ساكن السين ودون بمعنى
قدام فغاية التصرف به قال الفرزدق صلاءة ورس وسطها قد تفلفا ووسط بتحريك
السين متصرف وقد يدخل دون التي بمعنى القدام محيان احزان هي في احدهما متصرفة
وذلك معنى اسفل نحو انت دون زيد كان لزيد مرتبة عالية وللمخاطب مرتبة
تحتها فيوصل الى المخاطب قبل الوصول الى زيد ويتصرف فيها بهذا المعنى نحو هذا شيء
دون اي خسيس ومعناها الاخر غير ولا يتصرف بهذا المعنى وذلك نحو قوله تعالى
اتتخذ من دونه آلهة كان المعنى اذا وصلت الى الآلهة التي هم ولا اطلت الله
الذي هو خلفهم ووراءهم فهم كانهم قدامه في المكان تعالى الله عنه ومما يلزمها الظرفية
عند سيبويه صفة زمان اقيمت مقامه نحو قوله الا قالت الحتاء يوم لقيتها اراك
حديثا ناعم البال اي زمانا حديثا وجوز في لفظ مليا وقريبا خاصة التصرف
نحو قولك سير علي الفرس مليا من الدهر وقريب ومليا وقريبا واما غير سيبويه فانهم
اختاروا في الصفات المذكورة الظرفية ولم يوجبوها وانما اختير نصبها اووجب
ليكون اول على موصوفها الذي هو الظرف المنصوب واما عدم تصرف سائر ما ذكرته
من الظروف فسماعي واعلم انه يكثر جعل المصدر حينا لسعة الكلام نحو انتظرني جزر جزورين
ويسر عليه تروحتين اي مثل زمان جزر جزورين ومثل زمان تروحتين قال تعالى شانه
وادبار النجوم اي وقت ادبارها فكل ذلك على حذف المضاف وعندي ان المصدر
يقام مقام الزمان من غير اضمار مضاف وذلك لما بينهما من التجانس بكونهما مدلولي الفعل
ولذلك ينصب الفعل بهما وموقتهما بخلاف المكان واما قولهم كان ذلك مقدم الحاج
فليس من ذلك لان مفعلا يكون اسم الزمان ويقل قيام الحين مقام المصدر كقوله تعالى
وذكرهم بايام الله اي بوقايعه وقد يقوم المصدر المضاف اليه مقام المضاف الذي هو
مكان نحو مشيته غلوة سهم ورميته مشابة اي مسافة غلوة سهم وفي الحديث اقطع النبي
عليه السلام زبير اخضر فرسه وقد تقوم المضاف اليه الذي هو اسم عين مقام مضافه الذي
هو مصدر فقام مقام مضافه الذي هو حين نحو لا اتيتك الشمس والقمر اي مدة طلوع القمر
ومنه قوله باكرت حاجتها الدجاج اي وقت صياحه هذا اذا كان باكرت بمعنى بكرت
لا غالبت بالبكور قال النحاة قد يتوسع في الظرف المتصرف فيجعل مفعولا به فيتسع
ان يضمر مستغنيا عن لفظه في نحو قولك يوم الجمعة صمته وان يضاف اليه المصدر و
الصفة المشتقة منه قوله تعالى بل مكر الليل والنهار وقوله يا سارق الليلة اهل الدار

اذار

اضيف اليه الليل كقولهم هو لا يتاتي الخ

وقد اتفقوا على ان معناه متوسعا فيه وغير متوسع فيه سواء ثم فرعوا على هذا الاصل فقال
بعضهم لا يتوسع في ظرف المتعدي الى اثنين حتى يلحق بالمتعدي الى ثلثة فلا يقال يوم
الجمعة اعطيته زيدا او درهما قال لان المتعدي الى ثلثة محصور فلا يزاد عليه وجوزه الاكثرون
واما التوسع في ظرف المتعدي فلم يجوزه الا الاخفش قالوا لانه تخرج الى غير اصل اذ
ليس معناه متعد الى اكثر من ثلثة وجوز ذوا في الناقصة كيوم الجمعة ليسه زيدا قائما
هذا ما قالوا والذي اراي ان جميع الظروف متوسع فيها فقولك خرجت يوم الجمعة
كان في الاصل خرجت في يوم الجمعة كان مع الجار مفعولا به بسبب حرف الجر ثم صار
مفعولا به من غير واسطة حرف في اللفظ والمعنى على ما كان وكذا المفعول له هو ايضا
مفعول به تعدي اليه الفعل بنفسه بعد ما تعدي اليه بحرف الجر فيهما مثل ذنبا في قولك
استغفر الله ذنبا الا ان حذف حرف الجر اي في واللام صار قياسا في الباب كما كان حذف
حرف الجر قياسا مع ان وان وليس بقياس في غير المواضع الثلثة فلا تقول في مررت
بزيد وقمت الى عمرو عمرت زيدا وقمت عمرو وانما كان قياسا في بابي المفعول فيه
والمفعول له بالضوابط المعينة لكل منهما لقوة دلالتهما على الحرفين المقدرين فعلى
ما قررنا المفعول فيه والمفعول له نوعان من انواع المفعول به مختصان بالاسمين المذكورين
واما قول المصنف في نحو يوم الجمعة صمته ان الضمير للجواز ان يكون مفعولا فيه اذ هو لا يكون
الا ظرف الزمان او المكان فمنقوض بنحو خرجت هذا اليوم ولفظة هذا ههنا ظرف تعافا
بدلالة صفته وقوله ان الزمان في نحو مكر الليل وسارق الليلة ليس بمفعول فيه والا انتصب
والمضاف اليه المصدر والصفة لا يكون الا فاعلا او مفعولا قلنا على ما اصلنا ان جميع
المفعول فيه هو المفعول به لا نسلم انه يجب نصبه فان المفعول به ينجر بالاضافة نحو ضارب
زيد فكذا في سارق الليلة فتقول اضافة الصفة الى ظرفها كاضافتها الى المفعول به يكون
غير محضة بالشرايط المذكورة في باب الاضافة وقد يكون بمعنى اللام كما كل يوم الدين كما
يجيء اضافة المصدر الى ظرفه كاضافته الى المفعول به بمعنى اللام فهي محضة الا انه كالمضاف
الى المفعول به الذي كانا منتصبا بنزع الخافض كقوله باكرت حاجتها الدجاج بسحرة
اي حاجتي اليها فهو في الحقيقة بمعنى اللام لان اللام للاختصاص وتخصص الشئ بغيره
بادنى ملابسة نحو كوكب الخرقاء وقتيل الطف وليس بمعنى في كما ذهب اليه المصنف
على ما يجيء في باب الاضافة قوله وينتصب بعامل مضمر على شريطة التفسير
اعلم ان انتصابه بعامل مضمر اما ان يكون بعامل جايز الاظهار او بممتنعه كما في المفعول به

واذا لم يقع المفعول له مصدرا وكان اسما كما في المفعول فيه لفظة استعمالا مجازا وان يكون لفظة المصدر مصرحا به ليدل على كونه منتصبا لانه

اذ هو كما ذكرنا فالاول نحو يوم الجمعة في جواب من قال متى سرت اي سرت يوم الجمعة
وقد جاء بلا قرينة ظاهرة كقولهم حينئذ الآن اي كان ذلك حينئذ واسمع الآن والثاني كما
في المنصوب على شريطة التفسير حسب ما ذكر في المفعول به مفصلا فاختار رفعه نحو يوم
الجمعة فيه سرت وما يوم الجمعة سرت فيه وسار زيد ويوم الجمعة سرت فيه واذا يوم
الجمعة سرت فيه ويوم الجمعة سرا والا تسرفيه ومثال لبس المفسر بالصفة كل يوم صمت
فيه في الصيف وما يستوي فيه الامران زيد سار ويوم الجمعة سرت فيه وما يجب نصبه
ان يوم الجمعة سرت فيه وهلا يوم الجمعة سرت فيه قوله المفعول له هو ما فعل لاجله
فعل مذكور مثل ضربته تاديبا وقعدت عن الحرب جبنا خلافا للزجاج
فانه عنده مصدر قوله فعل مذكور اي مضمون الفعل وشبهه وهو المصدر كما ذكرنا
في المفعول فيه قوله مذكورا احترازا عن نحو قولك وقد شاهدت ضربا لاجل التاديب عجبني
التاديب فان التاديب فعل له الضرب الا انك لم تذكر الضرب في قولك عاملا فيه فلك
ان تقول في المفعول له هو ما فعل لاجله مضمون عامله وكذا في المفعول فيه هو ما فعل فيه
مضمون عامله من زمان او مكان ليلا ينتقض بنحو قولك ضربت وقد اعجبني التاديب
وسرت ويوم الجمعة زمان سيرك وذكر المصنف مثالين للمفعول له ليتبين انه قد لا يتقدم
وجودا على ما جعل علة له كما في ضربته تاديبا له وقد يتقدم وجوده عليه كما في قعدت
جبنا فالمفعول له هو الحامل على الفعل سواء تقدم وجوده على وجود الفعل كما في قعدت
جبنا او تاخر عنه كما في جبنك اصلا حاك وذلك لان الغرض المتاخر وجوده يكون علة
غائية حاملة على الفعل وهي احدى العلل الاربع كما هو مذكور في مظانه فهي مقدمة من حيث
التصور وان كانت متاخرة من حيث الوجود فالمفعول له هو العلة الحاملة وليس بمعلول له
كما ظن بعضهم نظرا الى ظاهر نحو قولهم ضربته تاديبا وان القرب علة التاديب وانما قلنا
ذلك لانه لا يطرد في نحو قعدت جبنا وجعل المفعول له علة لمضمون عامله يطرد لان التاديب
علة حاملة على الضرب ولفظ المفعول له يوذن بكونه علة لان اللام في نحو جئتك للتعليل وهي تدخل
على العلة لا المعلل نحو فعلت هذا لخوف العلة قوله خلافا للزجاج مذهبه ان ما يسمية النحاة
مفعولا له هو المطلق وذلك لما راى من كون التاديب مضمون عامل المفعول له تفصيلا وبيانا له
كما في ضربته تاديبا ويصح ان يقال القرب هو التاديب فصار مثل ضربت ضربا في كون مضمون
العامل هو المعمول ولا يطرد هذا في جميع انواع المفعول له فان القعود ليس بيان الجبن
ولا يقال قعوده جبن الا مجازا وكذا قولك جبنك اصلا حاك بالاعطاء او النصح او نحوها

تمام

فان المجئ ليس بيانا للاصلاح بل بيانه الاعطاء او النصح كما صرحت به ولعله يقدر في مثله
قعود جين ومجئ اصلاح على حذف المضاف وهو تكلف قال المصنف رد اعلى الزجاج
معنى ضربته تاديبا ضربته للتاديب اتفاقا وقولك للتاديب ليس بمفعول مطلق
فكذا تاديبا الذي بمعناه في الرد نظر وذلك ان ضرب تاديب ايضا يفيد معنى للتاديب
مع ان الاول مفعول مطلق اتفاقا دون الثاني واي منع في ان يتفق في المعنى ان
يتفق في المعنى المقصود المختلفان في الاعراب الا ترى ان معنى جيت راكبا جيت وقت
ركوبي والاول حال والثاني مفعول فيه والمجرمي يقول ان معنى ما يسمى مفعولا له تنتصب
نصب المصادر التي يكون حالا فيلزم تنكيره ويقدر في نحو قوله حذر الموت محاذرين
الموت ليكون الاضافة لفظية فلا يطرد له ذلك في قوله أزعل المجبور والهول من تهور
المجبور الا ان يجعلهما مصدرين للحالين المقدرين قبلهما اي زعلا زعل المجبور وهولا
الهول على ما هو مذهب العارسي وفعلت جهدك على ما يجئ في باب الحال ومذهب
البصريين اولى من الباقيين لسلامته من الحذف والتقدير اللازمين لغيره قوله
وشرط نصبه تقدير اللام وانما يجوز حذفها اذا كان فعلا للفاعل
الفعل المعلل ومقارنا له يعني ان تقدير اللام شرط انتصاب المفعول له لا شرط
كون الاسم مفعولا له فنحو للتسمح ولاكرامك الزائر عنده مفعول له على ما يدل عليه حده
وهذا كما قال في المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير في وما ذهب اليه في الموضعين
وان كان صحيحا من حيث اللغة لان التسمح فعل له المجئ لكنه خلاف اصطلاح القوم فانهم
لا يسمون المفعول له الا المنصوب الجامع للشرائط فحده الصحيح هو المصدر المقدر باللام
المعلل بحدث يشاركه في الفاعل والزمان ومعنى تشاركهما في الفاعل ان يقوم بشيء
واحد كقيام الضرب والتاديب في ضربته تاديبا بالمتكلم وتشاركهما في الزمان بان يقع
الحدث في بعض زمان المصدر كجيئك طمعا وقعدت عن الحرب جبنا او يكون اول زمان
الحدث آخر زمان المصدر نحو جيئك خوفا من فراقك او بالعكس نحو جيئك اصلاحا لحالك
وشهدت الحرب ايقاعا للهدنة بين الفريقين فاذا كان الحدث المعلل تفسيرا او تفصيلا
للمصدر المجمل كما في ضربته تاديبا واعطيته مكافاة فليس ههنا حدثان في الحقيقة حتى
يشتركا في زمان بل هما في الحقيقة حدث واحد لان المعنى اوبته بالضرب وكافيته بالاعطاء
فالضرب هو التاديب والاعطاء هو المكافاة والعلة ههنا في الحقيقة حدثان ليس
هذا المصدر المنصوب لان الشيء لا يكون علة لنفسه بل هي اثره اي ضربته لتاديبه لكن لو

مطلقا يركب على ما هو جمهور مجانة

في نحو كم جيئك للتسمح والاكرامك الزائر عنده

صرحت بما هو العلة اعني التاديب لم ينتصب عند النحاة لعدم المشاركة في الفاعل وفي الزمان
اذ ربما لا يحصل هذا الاثر فكيف يشارك الضرب في الزمان كما قال ابن دريد والشيخ
ان قومنة من زيفه لم يتم التثقيف منه ما النوى وانما نصبت هذا المصدر لتضمنه العلة
الحقيقة ومشاركته الحدث في الفاعل وهو الذي يقوي في ظني وان كان الاغلب هو الاول
والدليل على جواز عدم التشارك قول امير المومنين فاعطاه الله النظرة استحقاقا للسخطة
واستحقاقا للبلية والمستحق للسخطة ابليس والمعطل للنظرة هو الله تعالى ولا يجوز ان يكون
استحقاقا حالا من المفعول لان استحقاقا ان يكون حالا من الفاعل وكذا اتخاذا للعدة
ولا يعطف حال الفاعل على حال المفعول وكذا قول الحجاج يركب كل عاقل جمهور مخافة
وزعل المجبور والهول من تهول الجبور فان الهول بمعنى الافزاع لا الفزع والثوريين
يفزع بل هو فزع وكذا اجاز ابو علي عدم المقارنة في الزمان وذلك انه قال في التذكرة
على القراءة الشاذة هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم بنصب صدقهم ان معناه لصدقهم
في الدنيا قوله وانما يجوز حذفها اي حذف اللام قوله اذا كان فعلا للفاعل الفعل المعلل اي اذا
كان المفعول له فعلا للفاعل الفعل الناصب له وهو الفعل المعلل بالمفعول له اي اذا اتحدا
في الفاعل كما ذكرناه واقتصر المصنف على شرطين مما شرط في المفعول له فلم يشترط كونه مصدرا
لدخوله في قوله فعلا للفاعل الفعل تفاعل المعلل ولم يشترط كونه بتقدير اللام وجواب لم
وان لا يكون من مغير لفظ الفعل لانه علم ذلك من الحد وشرط بعضهم كونه من افعال القلوب
قال لانه الحامل على ايجاد الفعل والحامل على الشيء يتقدم عليه وافعال الجوارح كالضرب
والقتل تتلاشى ولا يبقى حتى يكون حاملا على الفعل واما افعال الباطن كالعلم والخوف
والارادة فانها تبقى والجواب انه ان اراد وجوب تقدم الحامل وجودا فممنوع وان اراد
وجوب تقدمه اما وجودا او تصورا فسلم ولا ينفعه فينتقض ما قال بجواز نحو جيئك اصلاحا
لامرك وضربته تاديبا اتفاقا فان قال هو بتقدير مضاف اي ارادة اصلاح وارادة تاديب
قلنا فجز ايضا جيئك اكرامك لي وجيئك اليوم اكراما لك غدا بتقدير المضاف المذكور
بل جوز جيئك سمنا ولبنا فظهر ان المفعول له هو الظاهر لا المقدر المضاف فتقول
المفعول له على ضربين اما ان يتقدم وجوده على مضمون عامله نحو قعدت جبنا فهو من افعال
القلب كما قالوا واما ان يتقدم على الفعل تصورا اي يكون غرضا ولا يلزم كونه فعل القلب
نحو ضربته تقويما وجيئه اصلاحا قال المصنف وانما شرط لجواز حذف اللام الشرطان
المذكوران لان علة الافعال كثيرا ما تجئ جامعة للشرطين فصارت مع الشرطين ظاهرة

وهي ان لا يكون بيانا ويعني النحاة بالشرط

وهي ان يكون فعلا للفاعل الفعل المعلل

وهي ان يشترط كونه

مشهورة في العلية والغرض ان يكون هناك ما يدل على اللام المقدرة المفيدة للعلية وحصول
الشرطين دليل عليها ويعزي الى الرياشي وجوب تنكير المفعول له لمشابهة الحال والتمييز
وبيت الحجاج قاض عليه وكذا قول الحاتم واغفر عوراء الكريم ادخاره واعرض عن شتم
اللئيم تكرما وكذا قوله تعالى حذر الموت وقال الجزولي اذا انجر باللام وجب تعريفه
فلا يقال جيئتك لاكرام لك ومنعه الاندلسي وقال لا ادري منه مانعا وقال ابن جعفر
انه في حال تنكيره يشبه الحال والتمييز في كون البيان بنكرة فوجب انتصابه مثلهما و
الظاهر جواز ذلك الا ترى الى قوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا والباء للسببية
ههنا كاللام قال المالكي اذا حصل الشرائط فجر المقرون بلام التعريف اكثر من نصبه
والمجرد بالعكس ويستوي الامران في المضاف هذا قوله والاولى ان يحال ذلك على السماع
ولا يعلل قوله المفعول معه هو المذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعل
لفظا او معنى قوله لمصاحبة معمول فعل احترازا عن نحو ضيعته في كل رجل وضيعته
فانها مصاحبة لكل رجل لان الواو بمعنى مع ويعني بالمصاحبة كونه مشاركا لذلك المعمول
في ذلك الفعل في وقت واحد فزيد في سرت وزيدا مشارك للمتكلم في السير في وقت واحد
اي وقع سيرهما معا وفي قولك سرت انا وزيد بالعطف يشاركه في السير لكن لا يلزم كون السيرين
في وقت واحد وشرط بعضهم ان يكون معمول الفعل الذي يصاحبه المفعول معه فاعلا كما
في سرت وزيدا نظرا الى ان عمرا في قولك ضربت زيدا وعمرا معطوف اتفاقا لا مفعول معه
وينتقض ما قاله بنحو حسبك وزيدا درهم فان الكاف مفعول في المعنى اذ المعنى يكفيك
واما تعيين عمرو في المثال المذكور للعطف فلان اصل الواو التي قبل المفعول معه
هو العطف وانما يعدل ما بعده عن العطف الى النصب نصا على المعنى المراد من
المصاحبة لان العطف في جاءني زيد وعمرو يحتمل تصاحب الرجلين في المجيء ويحتمل حصول
مجيء احدهما قبل الآخر والنصب نص في المصاحبة وفي قولك ضربت زيدا وعمرا لا
يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة لكون النصب في العطف الذي هو الاصل
الظهر قوله فان كان الفعل لفظا وجاز العطف فالوجهان نحو جئت انا وزيدا
وان لم يجز العطف تعين النصب نحو جيئك وزيدا وان كان معنى وجاز
العطف تعين الجر نحو ما لزيد وعمرو والا تعين النصب نحو مالك وزيدا
وما شانك وعمرا لان المعنى ما تصنع اعلم ان مذهب جمهور البصريين ان العامل في المفعول
هو الفعل او معناه بتوسط الواو التي بمعنى مع وانما وضعوا الواو موضع مع في بعض

المواضع

المواضع المناسبة لكونه اخصر لفظا واصل هذا الواو واو العطف الذي فيه معنى الجمع كما يجيء
في بابه فناسب معنى المعية قالوا لا تتقدم المفعول معه على ما عمل في مصاحبه اتفاقا فلا
يقال والخشبة استوى الماء كما تتقدم سائر المعاميل على عاملها وجوز ابو الفتح تقدمه
على المعمول المصاحب تمسكا بقوله جمعت وحشاءيبة وغيمة ثلاث خلال لست
عنها بمرعوي والاولى المنع رعاية لاصل الواو والشعر ضرورة وقال الكوفيون هو منصوب
على الخلاف فيكون العامل معنويا كما قلنا في الظرف خبرا للمبتدا والاولى احالة العمل
على العامل اللفظي ما لم يضطر الى العامل المعنوي وقال الزجاج هو منصوب
باضمار فعل بعد الواو كانك قلت جاء البرد ولابس الطيالسة او صاحبها وكذا في غيره
والاضمار خلاف الاصل وقال عبد القاهر هو منصوب بنفس الواو والاولى رعاية
اصل الواو في كونها غير عاملة ولو نصبت بمعنى مع مطلقا لنصبت في كل رجل
وضيعته وقال الاخفش نصبه نصب الظروف وذلك ان الواو لما اقيمت مقام المنصوب
بالظرفية والواو في الاصل حرف فلم يحتمل النصب مما بعدها الا اذا كانت بمعنى الحصل
غير اعراب نفسها ولو كان كما قاله لجاز النصب في كل واو بمعنى مع مطردا نحو كل رجل وضيعته
قوله ان كان الفعل لفظا وجاز العطف فالوجهان هذا اولى مما قال عبد القاهر في نحو
قام زيد وعمرو انه لا يجوز فيه الا العطف ولعله قال ذلك لانه مخالفة للاصل الذي هو
العطف لا لدليل وهو ممنوع لان مهما داعيا وهو النص على المصاحبة وقوله جيئت انا وزيد
وزيدا مثل قام زيد وعمرو بل كان ينبغي ان يكون العطف من حيث ان وزيد عند عبد القاهر
اوجب وذلك ان توكيد المرفوع المتصل بالمنفصل في الاغلب لاجل العطف وهل يشترط
في نصب الاسم على انه مفعول معه جواز عطفه من حيث المعنى على مصاحبه قال الاخفش
نعم فلا يجوز جلس زيد والسارية اذ لا يسند الجلوس الى السارية وكذا لا يجوز ضحك زيد
وطلوع الشمس وانما ذلك عنده مراعاة لاصل الواو في العطف واجازه غيره لتمثلهم
بقولهم ما زالت ايرد النيل ولا يقال سار الماء بل جرى وله ان يقول ان ذلك للاستعارة
السير الجيل لما اقترن مما يصح منه السير كقوله تعالى وله يسجد من في السموات والارض طوعا
وكرها وظلالهم بالغدو والآصال وقيل لا يجوز العطف في استوى الماء والخشبة ايضا
لان استوى ههنا ليس بمعنى استقام بل بمعنى ارتفع كما في قوله تعالى ذو مرة فاستوى
وله ان يجوز العطف في هذا المثال ايضا ويقول استوى ههنا بمعنى تساوى لا بمعنى
استقام ولا ارتفع والمعنى الاخفش تساوي الماء والخشبة في العلو وصل الماء الى الخشبة

فليست الخشبة ارفع من الماء والخشبة ههنا مقياس يعرف به مقدار ارتفاع الماء وقت
زيادته ولا يجوز النصب في قولك انت اعلم ومالك لانك لا تقصد فيه مصاحبة
المخاطب في العلم مالَهُ والتقدير الاصلي فيه انت اعلم بحال مالك فانت ومالك ثم خفف
بحذف معمول اعلم وحذف المبتدا المعطوف عليه مالك لقيام القرينة على كلا المحذوفين
ويقرب من ذلك حذف الجزء الثاني من المركب المضاف والجزء الاول من المركب المضاف
اليه نحو ثلث عشر في ثالث عشر ثلثة عشر على ما ياتي في باب العدد وقولنا فانت ومالك
مثل كل رجل وضيعته اي فانت ومالك مقترنان والمعنى انا لا ادخل بينك وبين مالك
ولا اثير عليك بما يتعلق باصلاحه فانت اعلم بما يُصلحه ومثله قولهم انت اعلم وربك وهذا
يستعمل في التهديد اي انت اعلم بربك فلعل اجتراءك عليه لما علمت من ترك مكافاته
للمجرمين فانت وربك ايها مقترنان فاما لا ادخل بينكما ولا ادعوه عليك فانه حسبك
وهذا المعنى ابلغ ما يكون في باب التهديد والتخويف وقال عبد القاهر المعنى انت اعلم
وربك مجازيك فهو عنده على حذف خبر المبتدا من الجملة الثانية وليس ما ذهب اليه ببعيد
وكذا قول العبدي ان تقديره انت اعلم من غيرك وربك اعلم منكما وهذا ابعد مما تقدم
من حيث المعنى المفهوم من انت اعلم وربك قوله وان لم يجز العطف تعين النصب نحو
جئت وزيد اجمهور النحاة على ان النصب مختار ههنا لانه واجب وذلك مبني على ان العطف
على الضمير المرفوع المتصل بلا تاكيد بالمنفصل وبلا فصل بين المعطوف والمعطوف عليه
قبيح لا ممتنع كما يجيء في باب العطف قوله وان كان معنى اي ان كان العامل معنى والعامل
المعنوي الفعل معنى والفعل معنوي على ضربين لانه اما ان يكون في اللفظ مشعرا قويا
اولا فالاول نحو مالك لان الجار والمجرور متعلق بالفعل او بما فيه معناه وماشانك لان
قولك شانك بمعنى فعلك وصنعتك فهو بمعنى المصدر الذي فيه معنى الفعل وحسبك وقدك
وكفيك لكونها بمعنى كفاك ونحو ويلا لك وويلك وويل لك لان الويل بمعنى الهلاك وفي المصدر
معنى الفعل وكذا قولهم وكفيك رأسك والحايط واسراءٍ ونفسه وشانك والجواب جعلنا
الواو بمعنى مع فان المنصوب قبلها دال على الفعل المقدر وهذا القسم على ضربين اما
ان يجوز العطف فيه بلا تكلف اولا فالاول نحو مالزيد وعمرو وماشان زيد وعمرو قال المص
العطف واجب فيه اذ هو الاصل فلا يصار الى غيره الا لضرورة وليس بشيء لان النصب
على المصاحبة قد يكون داعي الى النصب ضروريا ولو سلمنا انه ليس بضروري قلنا
لم لا يجوز مخالفة الاصل لداع وان لم يكن ضروريا وقال غيره العطف هو المختار مع جواز

لعروض الغير داعي الى النصب

النصب

النصب نظرا الى لزوم التكلف على المصاحبة وجب النصب والا فلا والثاني نحو مالك وزيدا
وماشانك بجعل الضمير مكان الظاهر المجرور فالكوفيون يجوزون في السعة العطف
على الضمير المجرور بلا اعادة الجار والبصريون يجوزونه للضرورة واما في السعة فيجوزونه بتكلف
وقولك باجتماع حرف الجر مع انه لا يعمل مقدار الضعف فقال المصنف ههنا انه يتعين النصب
نظرا الى لزوم التكلف في العطف وقال الاندلسي يجوز العطف على ضعف انما لم يقصد
النص على المصاحبة وهو اولى لوروده في القرآن لقوله تعالى تساءلون به والارحام
بالجر في قراءة حمزة وفي النصب في مثل هذا اعني ماشانك او مالك وزيدا وماشان زيد وعمرو
اربعة اوجه الاكثرون على انه بالفعل المدلول عليه بماشانك ومالك اي ما تصنع وذلك
لان ما طالبة للفعل لكونها استفهامية وبعدها الجار او المصدر وفيهما معنى الفعل فتضافرا
على الدلالة على الفعل ومن ثم امتنع في الاختيار هذا لك واباك لفوات ما الاستفهامية
وقال سيبويه بتقدير ما شانك وشان ملابستك زيدا او مالك وملابستك عمرا وماشان
زيد وملابسته عمرا فهو مفعول المصدر المقدر قال السيرافي هذا تقدير معنوي لا يخرج ذلك
عن معنى ما صنعت وما تصنع لان هذا ملابسته ايضا يعني ان سيبويه لا يريد بتقدير ملابستك
ان الاسم منصوب بهذا المصدر المقدر لان المصدر العامل مع معموله كالموصول وصلته
ولا يجوز حذف الموصول مع بعض صلته وابقاء البعض الاخر كما يجيء في باب المصدر وانما قدر
سيبويه بهذا التبيين المعنى فقط قال الاندلسي بل اراد ان المصدر المقدر هو العامل فانما
جاز ذلك ههنا لقوة الدلالة عليه لان مالك وماشانك اذا جاء بعد ههما نحو وزيدا دل على ان
الانكار انما هو لملابسته المجرور لذلك الاسم ولاسيما ان الواو بمعنى مع تؤذن بمعنى الملابسة
وقال الاندلسي يجوز ان يكون النصب بكان مقدرة كما في ما انت وزيدا اي ما كان شانك
وما كان مالك وقال السيرافي وابن خروف الاسم منصوب بلابس كانك قلت مالك لابست زيدا
والواو دال على معنى لابس وانما ارتكب هذا تقديرا مما لزم سيبويه من نصب الاسم
بمصدر مقدر ويلزمهما نيابة الواو عن الفعل ونصب الاسم بها اذ لا يصح الجمع بين الواو وذلك
الفعل المقدر فيؤدي مذهبهما في هذا الى مذهب عبد القاهر في الجميع والقسم الثاني اعني
الذي لا يكون في لفظ مشعر بالعامل القوي نحو ما انت وزيدا وكيف انت وقصعة من ثريد وما
النجدي والمعمور فيهما العطف اولى بلا خلاف وان قصدت المصاحبة لعدم الناصب
وضعف الدال وهو ما الاستفهامية وكيف وذلك لكثرة دخولهما في غير الفعلية قال سيبويه
اذا نصبت ما بعد الواو ههنا مع قلة وضعف قدرت كان بعد ما الاستفهامية ويكون بعد كيف

لان العامل مقدر بما ذكره

وذلك لكثرة وقوعهما ههنا والشئ اذا كثر وقوعه في موضع جاز حذفه تخفيفا وصار كانه منطوق به
وردّ البرد بتقدير سيبويه وقال لا معنى لتخصيص ما بالماضي وكيف بالمستقبل قال السيرافي
لم يقصد سيبويه بتمثيل التخصيص وانما اراد التمثيل على الوجه الممكن والتمثيل ليس حدا
لا يتجاوز وقول الرابع ازمان قومي والجماعة كالذي منع الرحالة ان تميل ميلا اي ازمان
كان قومي والجماعة وقول بعضهم انا واياه في كحاف اي كنت واياه في كحاف ابعد من نحو
ما انت وزيدا وكيف انت وقصعة بالنصب وذلك لاشعار ما وكيف بالفعل بما فيهما
من معنى الفعل مع كثرة وقوع كان بعدهما ولا يجوز ان يكون العامل في قوله واياه قوله
في كحاف كما ذكرنا ان المفعول معه لا يتقدم على العامل فيه اتفاقا واما نحو كل رجل وضيعته
وانت وزايك فالرفع فيه واجب وان قصد المصاحبة لعدم فعل ومعناه واجاز
الضمير نصبه بالجر المقدر وانكره ابن باباشاذ ويجب على من يجيز النصب اضمار الجر قبل الواو اي
كل رجل مقرون وضيعته فان اظهرت الجر على هذا الوجه فلا كلام في جواز نصبه هذا كله
بناء على اصلهم واما الاري منعا من تقدم المفعول معه على عامله اذا تاخر عن المصاحب
لان ذلك مع هذا العطف الذي هو الاصل جايز نحو زيدا وعمرا لقيت فتقول العامل
في الجماعة واياه كالذي وفي كحاف وانما امتنع النصب في الاصح في ضيعته لكون الجر
المقدر اضعف من الظاهر واذا وقع بعد المفعول معه حال مما قبله او جزء عنه نحو كنت
وزيدا قايما وسرت وزيدا راكبا فحكمه في مطابقة ما قبله حكمه لو وقع قبل المفعول معه وقد
يجوز ان يعطى حكم ما بعد المعطوف فيقال كنت وزيدا منطلقين وسرت وزيدا راكبين
نظرا الى المعنى والى الاصل الا والى العطف ومنع ذلك ابن كيسان وفي كون المفعول معه
قياسا خلاف فذهب الاخفش وابو علي الى كونه قياسيا وقال بعضهم هو سماعي لا يتجاوز ما
سمع منه وقوله تعالى فاجمعوا امركم وشركاءكم الا ولي انتصاب شركاءكم وذلك لان الاجماع
لا يتعدى الى الاعيان لا يقال اجمعت زيدا قوله الحال ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به
لفظا او معنى نحو ضربت زيدا قايما وزيد في الدار قايما وهذا زيد قايما قال اللص
لا يدخل فيه النعت في نحو جاءني رجل عالم لان المراد في الحدود ان يكون لفظ المحدود الا
على ما ذكر في الحد وقولك عالم في جاءني رجل عالم اي بين هيئة الفاعل لكنه لا دلالة
في لفظ عالم على البيان حينئذ فاعلم ان لفظة العالم ههنا مثلها في قولك زيد رجل عالم مع
انها مبينة لهيئة خبر المبتدا بل انما علم كون عالم في جاءني رجل عالم بيانا لهيئة الفاعل من
تقدم قولك جاءني رجل بخلاف الحال فان راكبا في قولك جاءني زيد راكبا ورايت زيدا

راكبا

راكبا لفظ فيه دلالة على كون هيئة الفاعل او المفعول بحيث لو قلت رجل قايما اتوك
لم يجز لعدم الفاعلية والمفعولية في رجل اقول لقايل ان يمنع ان المحدود يلزم ان يدل
على كل ما يذكر في حده بل يكفي ان يكون فيه ما يذكر في حده وبعد التسليم فليس في هذا
الحد تحقيق معنى الحال وبيان ماهيته لانه ربما يتوهم انه موضوع لبيان هيئة الفاعل او
المفعول مطلقا لا في حالة الفعل فيظن في جاءني زيد راكبا ان راكبا هيئة لهذا الفاعل
مطلقا لا في حال المجئ فيكون غلطا ويخرج عن هذا الحد نحو الجملة بلا ذي حال نحو قوله
يقول وقد مرّ بي الوطيف وساقها الست تري ان قد اتيت بمؤيد وقوله وقد اغتدي
والطير في وكناتها بمنجرد قيد الاوابد هيكل ويخرج ايضا الحال عن المضاف اليه اذا لم
يكن المضاف عاملا في الحال وان كان ذلك قليلا كقوله تعالى قل بل ملة ابراهيم
حنيفا وقوله دار هؤلاء مقطوع مصبحين وقول الشاعر كان حواميه مدبرا اخضين
وان لم يكن تخضب وقوله عوذ وبهتة حاشدون عليهم حلق الحديد مضاعفا تتلهب
واما قوله تعالى النار مثواكم اي موضع مثويكم اي ثوايكم خالدين وقولك اعجبني ضرب زيد
قايما وهو ضارب زيد مجردا فالمنصوب فيهما حال من الفاعل او المفعول فلا يرد اعتراضا
وله ان يقول ان الحال عما اضيف اليه غير العامل في الحال لا يجوز الا اذا كان المضاف
فاعلا او مفعولا يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه كما انك لو قلت بل نتبع ابراهيم
مقام ملة ابراهيم جاز فكانه حال من المفعول او اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا وهو جزء
المضاف اليه وكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف كما في قوله تعالى دابر
هؤلاء مقطوع مصبحين فقوله مصبحين حال عما دل عليه ضمير مقطوع وذلك نائب
عن دابر هؤلاء فهو حال عن هؤلاء المضاف اليه دابر فكانه وهو حال عن المضاف اليه
حال عن المضاف الذي هو جزء المضاف اليه لان دابر الشئ اصله فكانه قال يقطع دابر
هؤلاء مصبحين فكانه حال عن مفعول ما لم يسم فاعله وكذا قوله كان حواميه مدبرا اي شبه
حواميه مدبرا فكانه حال من الفاعل او من المفعول وكذا قوله عليهم حلق الحديد مضاعفا
فالاولى ان يقال ان الحال على ضربين منتقلة ومؤكدة ولكل منهما حد لاختلاف ماهيتهما
فحد المنتقلة جزء كلام يتقيد بوقت حصول مضمونه تعلق الحدث الذي في ذلك الكلام
بالفاعل او بالمفعول او بما يجري مجراهما فبقولنا جزء كلام تخرج الجملة التابعة في نحو ركب
زيد وركب مع ركوبه غلامه اذا لم يجعلها حالا وتخرج بقولنا حصول مضمونه المصدر في نحو
رجع القهقري لان الرجوع يتقيد بنفسه لا بوقت حصول مضمونه ذلك التعليق وقولنا

لا تم

راجع الى جملة يبقى الكلام معلقا

راجع الى جملة مبتدا

لان مضمونه تعلق بقولنا يتقيد تعلق الحدث بالفاعل او المفعول فانه لا يتقيد بوقت حصول م

لاصيغة الفاعل

او كما يجري مجراه مما يدخل حال الفاعل والمفعول المعنويتين نحو هذا بعلي شيخا وكانه خارجا من جنب
صفحته والحال عن المضاف اليه الذي لا يكون في المعنى فاعلا او مفعولا للمضاف على ما مر
ويدخل في الحد الحال في نحو قوله تعالى وقد مر التوظيف وسياقها وفي قوله وقد اعتدي
والطير في وكناتها وحد الموكدة اسم غير حدث يجيء مقررا لمضمون جملة كما يجيء شرحها فعولا
غير حدث احتراز عن المنصوب في رجع رجوعا ثم اعلم ان الحال قد يكون عن الفاعل
وحده كجاء زيد راكبا وعن المفعول وحده نحو ضربت زيدا مجردا عن ثيابه فاذا قلت لقيت
زيدا راكبا فان كان هناك قرينة حالية او مقالية تبين صاحب الحال جاز ان يجعلها لما
قامت له من الفاعل او المفعول وان لم يكن وكان الحال عن الفاعل وجب تقديمه
الى جنب صاحبه لازالة اللبس نحو لقيت زيدا راكبا فان لم تقدمه فهو عن المفعول
واما اذا جاء حالان عن الفاعل والمفعول معا فان كانا متفقين فالاولى الجمع بينهما
فانه اخصر نحو لقيت زيدا راكبين ولا منع من التفريق نحو لقيت بكرا راكبا زيدا راكبا
او لقيت زيدا راكبا راكبا وان كانا مختلفين فان كان هناك قرينة يعرف بها صاحب
كل واحد منهما جاز وقوعهما كيف ما كانا نحو لقيت هندا مصعدا منحدرة وان لم يكن
فالاولى جعل كل حال بجنب صاحبه نحو لقيت منحدرا زيدا مصعدا ويجوز على ضعف جعل
حال المفعول بجنبه وتاخير حال الفاعل نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا او المصعد زيد
وذلك انه لما كان مرتبة المفعول اقدم من مرتبة الحال اخرت الحالين وقدمت حال
المفعول على حال الفاعل اذ لا اقل من كون احد الحالين بجنب صاحبه فلم يكن كل واحد
بجنب صاحبته ويجوز الجمهور وهو الحق ان يجيء الشيء واحد احوال متخالفة متضادة كانت
نحو اشترت الرمان حلوا حامضا او غير متضادة كقوله تعالى اخرج منها مذموما مدحورا
كما يجيئان في خبر المبتدا ومنع بعضهم ذلك في الحال متضادة كانت او لا قياسا على الزمان
والمكان فجعل نحو مدحورا حالا من ضمير مذموما والمستكن مثله في المتضادة فمنعها مطلقا
ولا وجه للقياس لان وقوع الفعل في زمانين او مكانين مختلفين مجال نحو جلست خلفك
اما مك وضربت اليوم امس بلى لو عطفت احد معامليه على الآخر جاز لدلالته على تكرار
الفعل نحو جلست خلفك وامامك وكذا يجوز ان لم يتباين المكانان او الزمانان نحو
جلست خلفك امس وقت الظهر وامامك وسط الدار واما تقييد الحدث بقيدين
مختلفين كما في قوله تعالى مذموما مدحورا او بمتضادين في محلين غير ممتزجين كما في اشترته
ابيض اسود او ممتزجين كما اشترته حلوا حامضا فلا باس به واعلم ان تكرير الحال بعد اما

واجب

وقد يجيء حال المفعول على الآخر نحو لقيت زيدا راكبا وعمرا ماشيا وقد يجيء حال الفاعل والمفعول على الآخر نحو لقيت زيدا راكبا وعمرا ماشيا وقد يجيء حال المفعول على الفاعل نحو لقيت زيدا راكبا وعمرا ماشيا

واجب لوجوب تكريرا ما نحو اضرب اما قائما او ما قاعدا وكذا بعد لا لانها تكرر في الاغلب
كما يجيء في اسم لا التبرئة نحو جاء في زيد لا راكبا ولا ماشيا ويندر افرادها نحو جاءني زيد
لا راكبا قوله لفظا او معنى حال من الفاعل او المفعول اي ملفوظا او معنويا وقد
ذكرنا الفاعل والمفعول اللفظيين اما المفعول المعنوي فنحو شيخا في قوله تعالى هذا
بعلي شيخا فان بعلي خبر مبتدا، ومعنى المعنى مفعول لمدلول هذا اي ابنه علي بعلي او
اشير اليه شيخا واما الفاعل المعنوي فكما في قوله كانه خارجا من جنب صفحته سفود شرب
نسوه عند مفتاه اذ المعنى يشبه خارجا سفود شرب ولا يفسد باشبهه خارجا لان
الشابهة هي المقيدة بحال الخروج لا التشبيه وقال المصنف من الفاعل المعنوي زيد
في الدار قائما وفيه نظر لان قائما حال من الضمير في الظرف وهو فاعل لفظي لان الفاعل
المستكن كالملفوظ به فهو كقولك زيد خرج راكبا ولا كلام في كون راكبا حالا عن الفاعل
اللفظي وليس يجوز كون الحالين في المثالين عن زيد الا عند من جوز تخالف عامل الحال
وصاحبها قوله وعاملها الفعل او شبهه اي معناه يعني شبه الفعل ما يعمل
الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر ونعني بمعنى
الفعل ما استنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته كالظرف والجار والمجرور وحروف
التنبيه نحوها انا زيدا قائما عند من جوزها التنبيه من دون اسم الاشارة كما يجيء في حروف
التنبيه واسم الاشارة نحو ذا زيد راكبا وحروف النداء نحو يا ربنا منعما واما حروف
التمني والترجي نحو ليتك قائما في الدار ولعلك جالسا عندنا فالظاهر انهما ليسا بعاملين
لان التمني والترجي ليسا بمقيدين بالحالين بل العامل هو الظرف المؤخر على ما هو مذهب
الاخفش كما يجيء لكون مضمونه هو المقيد وحروف التشبيه بالحال نحو كانه خارجا البيت
وزيد كعمرو راكبا وكذا معنى التشبيه من دون لفظ دال عليه نحو زيد عمرو مقبلا و
المنسوب نحو انا قرشي مفتخرا واسم الفعل نحو عليك زيدا راكبا واما نحو ما شانك
واقفا فلان الشان بمعنى المصدر كما ذكرنا في المفعول معه ولم يعمل معنى حروف
الاستفهام والنفي قال ابو علي لانها لا يشبه الفعل الفعل لفظا وتنتقض ما قاله
باسم الاشارة وحروف التنبيه فانهما لا يشبهان الفعل لفظا مع عملهما في الحال ونحو ان
وان يشبهانه لفظا ومعنى ولا يعملان في الحال فالاولى في احالة ذلك على استعمالهم وان لا
تعلل قوله وشرطها ان يكون نكرة صاحبها معرفة غالبا والاولى ارسالها العرائ
ومررت به وحده ونحو متقابلا انما كان شرطها ان يكون نكرة لان النكرة اصل

في الحال وكان ص

نحو لفعل وكان ص

غاية الامر في الاعلام

ان يكون قضيهم مبتدا، وبقضيضهم خبره مثل قولهم كلمته فوه الى فيّ وهو ههنا اظهر لانهم استعملوه على الاصل فقالوا لم كلمته فوه الى فيّ ثم المحى عن الجملتين اعني قضهم بقضيضهم ووفوه الى فيّ معنى الجملة والكلام لا فهم منها معنى المفرد لان معنى فوه الى فيّ صار شائعا ومعنى قضهم بقضيضهم كافة فلما قامت الجملة مقام المفرد واتت بمثواه اعرب ما قبل الاعراب منها وهو الجزء الاول اعراب المفرد الذي قامت مقامه كما قلنا في باب المفعول المطلق في ماحا لفيك سواء وكذا ينبغي ان نقول في يدا بيد اي ذو يد بذي يد على حذف المضاف اي النقد بالنقد وكذا قولهم بعت الشاء شاة بدرهم اي كل شاة بدرهم كقولهم رجل خير من امرأة اي كل رجل كقوله تعالى علمت نفس ما قدمت اي كل نفس ما قدمت وكذا قولهم بعت الشاء شاة ودرهما والواو بمعنى مع كما في كل بطل وضيعته اي شاة ودرهم مقرونان اي كل شاة نصب بهما الجزآن بقولهما الاعراب وقال الخليل يجوز ان يا تي به على الاصل كبعت الشاء شاة بدرهم وشاة ودرهم ثم الزم ما كان مبتدا التنكير لقيامه مقام الحال وفاه الى فيّ شاذ ووجهه انه لم يجز حذف المضاف اليه منه ليتنكر لئلا يبقى المعرب على حرف واحد وقد جاء فالفم قال المتنبي وقلتني علي خوف فالفم فحذف المضاف اليه وابدل من الواو ميما لئلا يبقى على حرف وهذا شئ قد عرض استطرادا ولنعد الى ما كنا فيه من ذكر حال قضهم بقضيضهم ومررت بالقوم قضهم بقضيضهم اما على التاكيد على ان يكون اصله جملة فيعطى جزئها الاول اعراب جميعهم لصيرورتها بمعناه كما ذكرنا في الحال او على البدل اي جاءا قاضهم مع مقضوضهم ومذهب الكوفيين ان انتصاب وحده على الظرفية اي لامع غيره فهو في المعنى ضد معا في قولك جاءا معا وكما ان في معا خلافا عامل هو منتصب على الحال اي مجتمعين او على الظرف اي في زمان واحد فكذا اختلف في وحده نحو جاء وحده اهو حال اي منفردا او ظرف اي للامع غيره وجاء وحده مجرورا في مواضع معدودة قريع وحده وفسيح وحده اي انفراده وما في الاصل ثوب لا ينسج على منواله مثله فاستعير للشخص المنقطع النظير ويقال فلان يحيش وحده وغيره ورجيل وحده في المعجب برأيه وقيل جاء علي وحده اي على انفراده وعلي بمعنى مع فوحده لازم وفي الاضافة الى المضمر لازم النصب الا في المواضع المذكورة والمعرف ظاهرا من غير المصادر اما باللام كقولهم مررت بهم الجاء العفير والجاء من الجم وهو الكثير يقال امراة جماء المرافق اي كثيرة اللحم على المرافق والعفير من العفر وهو التراب بمعنى الغافر اي الساترين بكثرتهم وجه الارض حذف التاء حملا للفعيل بمعنى الفاعل على الفعيل بمعنى

الا افراد والتذكير هو الاصل

فعلل وفعال قضهم بقضيضهم ومررت بالقوم قضهم بقضيضهم

غرض واضح للتعريف ما ذكرنا ولا يصح التعريف بما ذكر ودفع التعريف عما لا يخفى التعريف

والمقصود بالحال تقييد الحدث المذكور على ما ذكرنا لانه اذا كان نكرة كان ذكرها تمهيدا وتخصيصها من بين امثالها اعني وصفها اولي من ذكرها بتقييد الحدث المنسوب اليها اعني حالها لان الاولى ان يبين الشئ اولا ثم يبين الحدث المنسوب اليه ثم يبين قيد الحدث فعلى هذا اولت المعرفة حالا لان التعريف عبث ضايع ولم يؤول النكرة ذا حال لان غايته انه على خلاف الاولى فقوله غالبا يرجع الى تعريف صاحبها لا الى تنكير حالان تنكير حالها واجب لا غالب قوله وارسلها العراك هذا مثال تعريف الحال في الظاهر وتقول الحال المعرفة ظاهرا اما مصدر واما غير مصدر والمصدر اما معرف باللام نحو ارسلها العراك او معرف بالاضافة نحو افعله جهدك وطاقتك وجهدك ورجع عوده على بدئه وفيها قولان قال سيبويه انها معارف موضوعة موضع النكرات اي مشتركة ومجتهدا ومطيعا ومنفردا وعايدا والطاقة بمعنى الوسع وكذلك الطوق اسم وضع موضع الاطاقة والجهد مصدر وجد يجد يقال وجدا وجدة كوعد يعد وعدا وعدة والجهد بها بضم الجيم والجهد بفتح الجيم وضمها بمعنى الاجتهاد وقال الفراء وهو بفتح الجيم المشقة وبضمها الطاقة وقولهم على بدئه متعلق بعوده او برجع والحال مؤكدة والبدء مصدر بمعنى الابتداء جعل بمعنى المفعول اي عايدا على ما ابتدأه ويجوز ان يكون عوده مفعولا مطلقا لرجع اي رجع على بدئه عوده المعهود وكانه عهد منه ان لا يستقر على ما ينتقل اليه بل يرجع الى ما كان عليه قيل فيكون كقوله تعالى وفعلت فعلتك فلا يكون من هذا الباب وقال ابو علي ان هذه المصادر منصوبة على انها مفعولات مطلقة للحال المقدرة اي ارسلها معترك العراك وافعله مجتهدا جهدك ومطيقا طاقتك ومنفردا وحدك اي انفرادك ورجع عايدا عوده وكلها مضافة الى الفاعل فلهذا حذف العامل وجوبا كما مر في باب المفعول المطلق فهذه المصادر وان قامت مقام الاحوال منتصبة على المصدرية كما ينتصب على الظرفية ما قام مقام الخبر المبتدا من الظروف كزيد قدامك ولا يوجب اعراب ما قام مقامه وقوله وارسلها العراك صدر بيت لابيد ويروى فاوردها العراك قال فارسلها العراك ولم يزدها ولم يشفق على نغص الدخال يصف الحمار والاتن والدخال في الورد ان يشرب البعير من العطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب ويقال نغص البعير اذا لم يتم شربه فمعنى نغص الدخال عدم تمام الشرب اي اوردها مرة واحدة ولم يخف علي انهم لم يتم شرب بعضها للماء بالمزاحمة اما قولهم جاءوا قضهم بقضيضهم فالاولى ان يقول ان المصدر فيه بمعنى اسم الفاعل اي قاضهم بقضيضهم اي كل مقضوضهم اي كاسرهم مع مكسورهم لان معنى الازدحام والاجتماع كاسرا ومكسورا والاصل فيه

ثم يردمه

ويقال شرب دخال

وحده مع

ان

المفعول كقوله تعالى ان رحمة الله قريب وهو صفة الجماء اي الجماعة الكثيرة الساترة واللام
في الاسمين زايدة كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت ثمت قلت لا يعنيني
ويقال ايضا مررت بهم الجماء غفيرا وهو منه قولهم دخلوا الاول فالاول قال صلى الله عليه
وسلم يذهب الصالحون اسلافا الاول فالاول اي مترتبين واللام زايدة كما في الجماء الغفير
وقد يتبع ما قبله على البدل كقولهم دخل القوم الاول فالاول واما بالاضافة كقوله جاءني الرجال
ثلثتهم واربعتهم وخمستهم الى العشرة وهذه الاسماء الثمانية اذا اضيفت الى ضمير ما
تقدم منصوبة عند اهل الحجاز على الحال لوقوعها موقع النكرة اي مجتمعين في المجيء ويتبعونهم
يتبعونها ما قبلها في الاعراب على انها توكيد له وربما عومل بالمعاملتين العدد المركب
كجاءني الرجال خمستهم عشرهم وقد يعرب هذا المركب عند الاخفش مضافا كما جاء في باب
العدد وقد ذكرنا قولهم كلمته فاه الى فيّ وقال الكوفيون هو مفعول به اي جاء فاه الى
فيّ وقال الاخفش هو منصوب بتقدير من اي تفيه الى فيّ ولا يقاس على قولهم فاه الى
فيّ فلا يقال ماشيته يده بيدي ونحوه خلافا لهشام واما قول بعض اصحاب امير
المؤمنين رضي الله عنه في صفين فابانا امس اسد العرين وما بالنا اليوم شاه النجف
فعلى حذف المضاف اي مثل اسد العرين ومثل شاء النجف ويجوز ان يؤول الاشجعان
وضعافا بلا تقدير مضاف كما قال سيبويه في جهدك ونحوه قوله فان كان صاحبها
نكرة وجب تقديمها اعلم انه يجوز تنكير ذي الحال اذا اختص بوصف كما جاء في الحديث
سابق رسول الله بين الخيل فاتى فرسه سابقا وكذا قولك مررت برجل ظريف قايما
او بالاضافة كقولك نظرت الى جارية رجل مختالا او سبقه نفي او شبهه كقوله فما حط سعدي
غريبا ببلدة وقلما جاءني رجل راكبا او نهي او استفهام وذلك لان تبصير المنكر مع سبق
هذه الاشياء مستغرب فلا يبقى فيه ابهام كما ذكرنا في باب المبتدا او كان الوصف به
على خلاف الاصل كقولك جاءني رجال مثنى وثلاث لان المقصود تثنيتهم على هذين العددين
في حال المجيء والوصف لا يفيد هذه الفايدة او كان معرفة مشاركة لصاحب النكرة في الحال
كجاءني رجل وزيد راكبين او تقدمه الحال كجاءني راكبا رجل لانه يومن اذن التباس
الحال بالوصف اذ الوصف لا تتقدم على الموصوف واما اذا تاخر كجاءني رجل راكبا
فقد تشبه في حال انتصاب ذي الحال بالوصف كرايت رجلا راكبا فظرد المنع رفعا
وجرا واما استشهاد هم لتقديم الحال على صاحبها المنكر بقوله لميّة موحشا طلل قديم
فلا يستقيم عند من شرط الحال وعامل الحال وصاحبها الا على مذهب الاخفش من تجويز

ارتفاع

وهو الحق اذ لا مانع جوز كون لميّة حالا

ارتفاع زيد في نحو في الدار زيد على انه فاعل واما عند سيبويه فيلزم كون الضمير في لميّة
ذا الحال ومن جوز اختلاف العامل في الحال فيجيز جعلها جايز كون لميّة عاملا في الحال كون
طلل ذا حال مع ارتفاعه بالابتداء فان قيل هلا جاز ان يكون معنى الابتداء على مذهب
سيبويه اي ان طلل مرتفع بالابتداء هو العامل في الحال ايضا فيتحد عامل الحال وصاحبها
قلت ليس المعنى على ان الابتداء بلفظ طلل للاسناد اليه مقيد بكونه موحشا فكيف
يعمل في الحال ما ليس مقيدا به واعلم انه يجوز حذف ذي الحال مع قيام الدليل كقولك الذي
ضربت مجردا زيدا اي ضربته قوله ولا تتقدم على العامل المعنوي بخلاف الظرف والاعلى
المجرور في الاصح قد عرفت قبل العامل المعنوي وان الظرف منه وكذا الجار والمجرور
فعلى ما قال المصنف ينبغي ان لا تتقدم الحال على الظرف وشبهه وفي هذا خلاف
وسيبويه لا يجيزه اصلا نظرا الى ضعف الظرف واجازه الاخفش بشرط تقدم المبتدا
على الحال كزيد قايما في الدار وذلك بناء على مذهبه من قوة الظرف حتى جاز ان يعمل
عنده بلا اعتماد وفي الظاهر كزيد في الدار زيد كما تقدم في المبتدا فاما مع تاخره في المبتدا
فانه وافق سيبويه في المنع فلا يجوز قايما زيد في الدار ولا قايما في الدار زيد اتفاقا وذلك
لتقدم الحال على عامله الذي فيه ضعف ما عند الاخفش ايضا لانه ليس من تركيب
الفعل وعلى صاحبه وعلى ما صاحبه نايب عنه اي المبتدا اما في كزيد قايما في الدار
فان جوزنا كون زيد صاحب الحال بناء على جواز اختلاف عامل الحال وصاحبها
متاخرا عن صاحبه وان لم نجوز ذلك وقلنا ان الضمير في الظرف هو صاحب الحال بناء
على وجوب اتحاد العامل في الحال وصاحبه فالحال متاخرا عنهما صاحبه نايبه اي زيد
واما كزيد في الدار قايما وفي الدار زيد قايما وفي الدار قايما زيد فيجيز اتفاقا واما اذا
كان الحال ظرفا او جارا ومجرورا فقد صرح ابن برحان بجواز تقدمه على عامله الذي هو
ظرف او جار ومجرور وذلك لتوسعهم في الظروف حتى جاز ان يقع موضعا لا يقع
غيره كقوله ان الينا ايابهم قالوا ومن ذلك البز الكرباسين اي الكرمنه بستين
فمنه حال والعامل فيه بستين والعامل المعنوي اذا كان غير ظرف فلا خلاف في انه لا تتقدم
الحال عليه وهو كل جامد ضمن معنى الشرط كليت ولعل ونحو ما شانك وحرف التنبيه
واسماء الاشارة وحرف التشبيه والتنبيه والمنسوب والمنسوب اليه ونحو مثلك وغيرك واسماء الافعال
كل ذلك لضعف مشابهة الفعل لعدم موافقته له في التركيب واذا ضعف تقدم الفعل
لعدم التصرف حتى لا تتقدم عليه معموله كما في فعل التعجب فلا يقال راكبا احسن بزيد

استشفاء

فاظنك بمثل هذه الجوامد وكذا الصفة المشبهة لا تتقدم معمولها عليها لضعف شابهتها
للفعل وظاهر لفظ جار الله في المفصل لوددن بجواز تقديم الحال عليها واضعف في التحمل
من الصفة المشبهة في العمل افعل التفضيل الاتري انه لا يطرد رفعه للظاهر مثلها
بل يحتاج الى شروط كما يجئ في بابه واما نحو قولهم هذا ابسر اطيب منه رطبا وزيد قائما
خير منه قاعدا وكذا نحو عمرو قاعدا مثله قائما فسيجئ الكلام عليه عن قريب واجاز الزجاج
ان يقول درهمك موزونا مادرهم عبد الله والعامل في الحال معنى التشبيه في قولك
درهم عبد الله لان معناه يشابه درهم عبد الله فيكون حالا من ضمير درهمك في الخبر او من درهم
عبد الله والاولى المنع لضعف العامل قال فان اظهرت الكاف وقلت في خبر المبتداء
كدرهم عبد الله لم يجز ان يكون حالا من درهم عبد الله لان حال المجرور لا يتقدم عليه ويجوز ان
يكون حالا من ضمير درهمك والاولى المنع مع اظهار الكاف ايضا وكذا اذا كان الحال جملة
مصدرة بالواو وعلم يتقدم على عامله فلا يقال والشمس طالعة جئتك مراعاة لاصل
الواو وهو العطف ولا تتقدم الحال ايضا على عامله اذا كان العامل مصدرا لتقديره بان
الموصولة وما في حيز الصلة لا تتقدم على الموصول وكذا اذا كان العامل صلة للالف واللام
او لحرف مصدري كما وان لان تقدم الحال اذن على هذه الموصولات لا يجوز وتقدمها على صلاتها
متاخرا عن الموصولات ايضا غير جائز لما بحث في الموصولات من امتناع الفصل بين الحرف
المصدري ولام الموصول وبين صلتيهما فلا تقول اعجبني مجردة الضارب هندا ولا مجردة
ان ضرب زيد هندا ولا مجردة ضرب زيد هندا واما في سائر الموصولات نحو الذي راكبا
جاء زيد فانه يجوز الفصل اتفاقا واذا كان العامل مصدرا بلام الابتداء او لام القسم
جاز تقديم الحال عليه بان يوخره عن اللامين نحو ان زيدا لراكبا سائر ووالله لراكبا اسير
كقوله تعالى لالى الله تحشرون وتقديمه على اللامين لا يجوز لان لهما صدر الكلام واما العامل
المتصرف واسم الفاعل واسم المفعول اذا خلت عن الموانع المذكورة فيجوز تقديم احوالها
عليها نحو راكبا جاء زيد وزيد راكبا ماش ومجردا مضروب قوله بخلاف الظرف يعني ان
الحال وان كان مشابها للظرف من حيث المعنى لان راكبا في جئتك راكبا بمعنى في وقت
الركوب الا ان الظرف يتقدم على عامله المعنوي الذي هو الظرف او الجار خاصة
سواء كان بعد المبتداء نحو زيد يوم الجمعة عندك او قبله كقوله تعالى كل يوم هو في شان
وقولهم كل يوم لك ثوب والحال لا تتقدم عليه عند سيبويه مطلقا ويتقدم عند الاخفش
بشرط تاخره عن المبتداء كما مر وذلك لتوسعهم في الظرف بخلاف الحال وكان على المض

ان

ان يقيد فيقول بخلاف الظرف فانه يتقدم على الظرف والجار لانه لا يتقدم على معنوي غيرهما
من التثنية وغيرها ذلك اتفاقا واعلم انه اذا تكرر ظرف واحد يصلح ان يكون خبرا للمبتداء
في الحال او في الاصل وتوسطهما جاز ارتفاعه على انه خبر عن ذلك المبتدا وانتصابه
على الحالية كقوله تعالى واما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها وقوله فكان عاقبتهما
انهما في النار خالدين فيها فالكوفيون يوجبون انتصابه على الحال كما في الآيتين لانك
لو رفعته خبرا وعلقت الظرف فان به لم يكن للثاني فايدة واما عند البصريين فالحالية
راجحة على الخبرية لاواجبة لان الاسم اذن يكون خبرا بعد خبر والظرف الثاني متعلق بالخبر
او يكون الظرف الاول متعلقا بالخبر الذي بعده والثاني تاكيد للاول والتاكيد غير عزيز في كلامهم
واذا كان الظرف في الظاهر غير مستقر وقد تقدم ان معنى المستقر ان يكون متعلقا
بمقدر خبرية الاسم الذي يلي المبتداء الذي يلي ذلك الظرف واجبة عند البصريين نحو
فيك زيد راغب ليكون الظرف متعلقا بذلك الخبر واجاز الفراء والكسائي نصب
ذلك الاسم كقولك فيك زيدا راغبا على تقدير فيك رغبة زيدا والحال دال على المضاف المحذوف
اي ما يرغب فيك خاصة في حال رغبته في شئ اي ان رغب في شئ فهو يرغب فيك
قوله وعلى المجرور في الاصح الذي تقدم كان احكام تقدم الحال على عامله وتاخره عنه
وهذا حكم تقدم الحال على صاحبه اعلم ان الكوفيين منعوا تقديم الحال على صاحبها اذا كان
جاء صاحبها ظاهرا مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا الا في صورة واحدة وهي اذا كان ذو
الحال مرفوعا والحال موخرا عن العامل فيجوزون جاء راكبا زيد ولا يجوزون راكبا جاء
زيد وبعضهم ايضا يجوز تقديم الحال على ذي الحال المنصوب المظهر اذا كان الحال
فعلا كضربت وقد جردا زيدا واما اذا كان ذو الحال ضميرا جوزوا تقديم الحال عليه مرفوعا
كان او منصوبا او مجرورا قالوا وذلك لان ذا الحال اذا كان مظهرا وقدمت الحال عليه
ادى الى الاضمار قبل الذكر لان في الحال ضميرا يعود على ذي الحال المتاخر واما اذا كان
ضميرا فالضميران يتركان في عود هما على مفسر لهما واما جواز تلك الصورة الواحدة اعني نحو
جاء راكبا زيد فلشدة طلب الفعل للفاعل فكان الفاعل ولي الفعل والحال ولي الفاعل
فلا يكون ضميرا قبل الذكر واما البصرية فاجازوا تقديم الحال على صاحبه المرفوع والمنصوب
سواء كان مظهرا او مضمرا لان النية في الحال التاخير عن صاحبه فلا يكون اضمارا قبل الذكر
كما ذكرنا في تقديم خبر المبتداء نحو في داره زيد وفي الفاعل والمفعول نحو قوله تعالى فاوجس في نفسه
خيفة موسى واما اذا كان ذو الحال مجرورا فان الجر بالاضافة اليه لم يتقدم الحال عليه اتفاقا

قال الرضي في الاستدراك ذو الحال

سواء كانت الاضافة محضة كما في قوله تعالى اتبع ملة ابراهيم حنيفا اولا كوجاءني مجردا اضاربة زيد وذلك لان الحال تابع وقع لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا واما الجر ذو الحال بحرف الجر فبصريون واكثر البصريين يمنعون ايضا تقدمها عليه للعلة المذكورة وينقل عن ابن كيسان وابن علي وابن برحان الجواز استدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر معد للفعل كالهمزة والتضعيف فكانه من تمام الفعل وبعض حروفه فاذا قلت ذهبت راكبة بهند فكانك قلت اذهبت راكبة هندا وقال الشاعر لئن كان برد الماء حران صاديا الي حبيبا انه لحبيب وقال آخر اذا المراة اعيت المروة ناشيا فطلبها كهلا عليه شديد وبعضهم يجعل كافة حالا عن الكاف والتاء للمبالغة وهو تعسف واما العامل في الحال في كوملة ابراهيم حنيفا اعني اذا كان الحال عن مجرور بمضاف غير عامل في الحال كما حمل في ضرب زيد راكبا فعند من جوز اختلاف العامل في الحال وفي صاحبها لا اشكال فيه واما من منعه فقال بعضهم العامل فيه معنى الاضافة لان الاضافة بمعنى حرف الجر المتعلق بمعنى الفعل لان المعنى ثبت لابراهيم حنيفا وهو ضعيف لانا بينا في حد العامل ان معنى الفعل قد انطمس في مثله وقال بعضهم لما كان لا يضاف حما يقام في الحال الى ذي الحال الى جزوه كوانظر الي يد زيد ماشيا او ما يقوم المضاف اليه مقامه لو حذف كقوله تعالى ملة ابراهيم حنيفا كما تقدم في اول الباب جاز ان يعمل عامل المضاف في الحال مع انه لم يعمل في المضاف اليه لان المضاف في التقديرين المذكورين كانه المضاف ولكون حال المضاف اليه كحال المضاف اذا كان المضاف جزء المضاف اليه جاز وان كان على قلة تقدم حال المضاف اليه على المضاف في كوتحرك ماشيا يد زيد مع انا ذكرنا قبل ان حال المضاف اليه لا تتقدم على المضاف وقد يجب تقدم الحال على صاحبها اذا كان جزاء صاحبها بعد الا او معناها كوما جاءني راكبا الا زيد وانما جاءني راكبا زيد لمثل ما مر في باب الفاعل اعني لتغير الحصر وانعكاسه لو اخرت عن صاحبها فيجب ايضا اذا اضيف ذو الحال الي ضمير عايد الي ملابس الحال كوليعجبني شاتم زيد اخوه قوله وكل ما دل على هيئة صح ان يقع حالا نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا معذا رد على النحاة فان جمهورهم شرطوا اشتقاق الحال وان كان جامدا تكلفوا رده بالتاويل الي المشتق قالوا لانها في المعنى صفة والصفة مشتقة او في معنى المشتق فقالوا في كوهذا بسرا اطيب منه رطبا هذا بسرا يطيب منه رطبا اي كائنا بسرا او كائنا رطبا وهذه ما قد اسلكم آية اي دالة قال المصنف وهو الحق

لا حاجة

لا حاجة الي هذا التكلف لان الحال هو المبين للهيئة كما ذكره في حده وكل ما قام بهذه الفايدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال فلا يتكلف تاويله بالمشتق وكذا ردوا عليهم اشتراط اشتقاق الصفة كما مر في بابها ومع هذا فلا شك ان الاغلب في الحال والوصف الاشتقاق فمن الاحوال التي جاءت غير مشتقة قياسا الحال الموطئة وهي اسم جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة فكان الاسم الجامد وطا الطريق لما هو حال في الحقيقة لمجيئه قبلها موصوفا بها وذلك كوقوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا وقوله كوجاءني زيد رجلا صالحا ومنها ما يقصد به التشبيه كقول بعض اصحاب امير المؤمنين علي رضي الله عنه في بعض ايام صفين فما لنا اسيء اسد العرين وما بنا اليوم شاء النجف وقول المتنبي بدت قمرا ومالت خوط بان وفاحت عنبرا ورنت غزالا وقد تاويل مثل وجهان احدهما ان تقدر مضافا قبله اي امثال اسد العرين ومثل قمر والثاني ان يؤول المنصوب بما يصح ان يكون هيئة لما تقدم اي ما بالنا امسى شجعانا واليوم ضعفا وبدت منيرة وكوذلك لانهم يجعلون الشيء المشتهر في معنى من المعاني كالصفة المفيدة لذلك المعنى كوقولهم لكل فرعون موسى يسر فيها اي لكل جبار قهار ومن الحال في كوبعت الشاء شاة ودرهما وضابطه ان يقصد التقسيط فتجعل لكل جزء من اجزاء مجمل قسطا فتنصب ذلك القسط على الحال وتاتي بعده بذلك الجزء امع واو العطف كقولنا شاة ودرهما او بحرف الجر كوبعت البر قفيزين بدرهم واخذت زكاة ماله درهما عن كل اربعين فامرته درهما في درهم اي جعلت في مقابلة كل درهم منه درهما مني او بغير ذلك كوضعت عندكم الدنانير دينارا الذي كل واحد وكل واحدة من هذه الاحوال كانت جزءا اول من الجملة الابتدائية على ما مر قبل ومنها الحال في كوبوبته بابا بابا وجاءني رجلا رجلا وواحدا واحدا ورجلين رجلين ورجالا رجالا اي مفصلا هذا التفصيل المعين وضابطه ان ياتي للتفصيل بعد ذكر المجموع بجزئه معطوفا عليه بالفا او بثم كوادخلوا رجلا رجلا وطاقا طاقا ومضوا كتيبة ثم كتيبة اي مرتبين هذا الترتيب المعين ومنها حال هو اصل لصاحبه كوهذا خاتم فضة والثوب خزا او فرع له كوهذا يعجبني الفضة خاتما والحديد فضة سيفا او نوع له كوهذا يعجبني الحلي خاتما والعلم كوا ومنها الحال في نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا او من غيره رطبا وضابطه ان يفضل الشيء على نفسه او غيره باعتبار طورين وكذا اذا شبهت شيئا بنفسه او بغيره بالة التشبيه او بدونها كوهذا بسرا مثل رطبا او هذا بسرا هذا رطبا واختلفوا في عامل الحال الاول في مثله فقال ابو علي واتباعه العامل فيه معنى الفعل في هذا ولا يجوز ان يكون افعل التفصيل وآلة التشبيه لضعفهما في العمل فلا يتقدم معمولهما عليه ويشكل

على ما مر حكم

بعد ذكر المجموع بجزئه

ذو حال

عليه وذلك مثل قولك زيد راجلا احسن منه راكبا فانه جايز اتفاقا مع خلو المبتدا من معنى
الفعل ومثل قولك تمرا تخلق بسرا اطيب منه رطبا والاشراي تبسرا اطيب منه
رطبا والعامل في مثل هذه الصور افعل بلا خلاف ولا يصلح اسم الاشارة في هذا بسرا
للعمل لان العامل في الحال مقيد به فلو كان هذا عاملا في بسرا لتقيدت الاشارة بالبسر
فوجب ان لا يقال هذا الكلام الا في حال البسرية كما ان الاشارة في هذا بعلى شيحا
تقيدت ولم يقع الا حال شيخوخته والمجئ في جاءني زيد راكبا لم يكن الا حال الركوب ونحن
نعلم ضرورة انه يصح ان يقال هذا بسرا اطيب منه رطبا في غير حال البسرية واستدل
المصنف على امتناع عمل اسم الاشارة في اول الحالين بان المبتدا اذا تقيد بحال
لم يتقيد الخبر بذلك الحال الاخر ي ان اسم الاشارة لا تقيد بالحال في هذا زيد قايما لم تقيد
الخبر بذلك الحال في نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا تقيد الخبر بالحال اتفاقا فلا تقيد المبتدا
بالحال وهذا الدليل في غاية من الضعف لا يوصف اما اولا فانه لا يلزم من امتناع
تقييد المبتدا والخبر بالحال معا في مثال معين امتناع تقييدهما في جميع الامثلة فلعل ذلك في
المثال الخاص مانع من تقييدهما ليس في غيره واما ثانيا فلان المدعى في المثال المذكور
ان المبتدا مقيد بالحال والخبر بحال اخري ومعلوم بيقين في نحو هذا زيد قايما الآن استحالة
تقييد معا بحال واحدة لم يلزم منه استحالة تقييد كل واحدة منهما بحالة اخري فاكتفى اذن ان يقال
العامل في الحال الاول ايضا افعل التفضيل وآلة التشبيه مع ضعفهما في العمل كما تقدم ولتقدم
على بيان تعليله مقدمة فنقول ما يدل على حدثين فصاعدا يصلح كل واحد منهما للعمل على
خريين احدهما ما يدل على حدثين يقعان معا ويتعلق كل واحد منهما بمحدث الآخر نحو تضارب
زيد وعمرو وضارب زيد عمرا فان ضرب كل واحد منهما تعلق بالآخر او يقعان معا ويتعلق
كلاهما بشيء واحد نحو تناءى الحديث ومثل هذه العوامل لا يتميز منصوب احد حدثيهما من منصوب
الآخر مفعولا به ويتميز حالا بهما نحو تشاتم زيد قايما وعمرو قاعدا او ظرفا بهما نحو تشاتم زيد في الدار
وعمرو في الصفة ويجوز ان يكونا حالين ولا يختلف زمانا بهما لان الغرض وقوع الحدثين معا
ويتميز مستثنيا بهما ايضا اختلف اهل البصرة الاسيبويه واهل الكوفة الا الكسائي في كذا
وثانيهما ما يدل على حدثين يجوز تعلق كل واحد منهما بغير محدث الآخر وبغير ما تعلق به
الآخر ووقوعه في وقت آخر وسكان آخر وعلى كل حال اخري وذلك افعل التفضيل نحو زيد
اضرب من عمرو ويجوز اختلاف مضروبيهما وكونهما غيرهما كنحو زيد لعمرو اضرب من بكر لخالد
قال تعالى هم للكفر يومئذ اقرب منهم للايمان وكذا يجوز اختلاف زمانيهما نحو زيد يوم الجمعة

اضرب

اضرب من عمرو يوم السبت وكذا المكانان نحو زيد عندك احسن منه عندي وكذا الحالان
نحو زيد قايما احسن منه قاعدا وكذا آلة التشبيه تدل على حدثين فيجوز اختلاف زمانيهما
نحو زيد يوم الجمعة كعمرو يوم السبت واختلاف حاليهما نحو زيد قايما كمثله قاعدا اما افعل
التفضيل فانه يدل على حدثين معينين اعني حدثي الفاضل والمفضول بصيغته لان
معنى زيد احسن من عمرو ان لزيد الفاضل حسنا ولعمر المفضول حسنا واما آلة التمثيل
فلا تدل بصيغتها على حدثين معينين بل تدل معنا ما على حدثين مطلقين لان معنى زيد
كعمرو ان مناك شيئا كان فيهما فلهما حالتان متماثلتان واما ان تلك الحالة ما هي فغير
مصرح به في اللفظ فمعنى قولك زيد يوم الجمعة مثل يوم السبت اي زيد تشبه حالته
وذا به يوم الجمعة حالته وذا به يوم السبت فالظرفان منصوبان بمعنى الحالة والذات
اذ يعبر بها عن كل حدث لازم كالحسن والجمال او غير لازم كالضرب والقتل الاتري
الى تعلق الجار والظرف في قولك كذا بك من ام الحويرث قبلها بذا بك لما كان بمعنى تمكن
فكنى ولم يصرح وقد تقوم مع آلة التشبيه قرينة تدل على الحدث المعين فيتعلق بها جاران
كما تعلق الجار في بيت امرء القيس بذا بك ما كنى به عن التمتع وذلك قوله صلى الله عليه وسلم
انت مني بمنزلة هرون من موسى اي قريب مني قرب هرون من موسى قال ولقد نزلت
فلا تظني بغيره مني بمنزلة المحب المكرم وتقول ما مولي مني بمنزلة الشريا من الثعالبول اي بعيد
مني بعد حاصله اذا تقرر هذا قلنا لما لم يتميز كل واحد من الحدثين من الآخر في افعل التفضيل
وآلة التشبيه ويأتي فاعل وتفاعل وغيرهما مما يدل على حدثين حتى يجعل منصوب كل واحد
بجنبه لزم ان يكون منصوب كل حدث بجنب صاحبه المصرح به فقيل تفضل زيد راكبا على عمرو
راجلا وتشاتم زيد قايما وعمرو قاعدا واراي زيد في الدار عمرو في السوق وكذا في افعل التفضيل
وآلة التمثيل كنحو زيد مني كعمرو منك وبكر للضيف اكرم منه للجار وعمرو قايما احسن منه
قاعدا وبكر قاعدا مثله قايما وزيد يوم الجمعة احسن منه او مثله يوم السبت جعلت متعلق
حدث المفضل عليه والممثل بجنبهما دفعا للالتباس وحرصا على البيان فلهذا تقدم معمولاهما
عليهما مع ضعفهما واما الضمير المستكن في افعل وفي آلة التشبيه فانه وان كان مفضلا او
مثلا لكنه لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا كله فلا اري باسا بان يقال وان لم يسمع زيد
احسن قايما منه قاعدا كما قال علي رضي الله عنه في الجار والله لابن ابي طالب انس بالموت
من الطفل بثدي امه وهذا كما تقول ضرب زيد قايما عمرو قاعدا للعدم الالتباس وبان يقال
علي ضعف زيد احسن من عمرو قاعدا قايما وقاعدا حال من المجرور وقايما من الضمير المرفوع

حرف التفضيل والتمثيل متعلق

كما مرّ في اول الباب كخرجت زيدا قائما فقد قال المالكي ومن الاحوال القياسية غير المشتقة المصدر الآتي بعد اسم مراد به الكمال كانت الرجل علما اي انت الكامل في الرجولية عالما ومثله هو زهير شعرا او كونه حالا اي الخليل وقال احمد بن يحيى هو مصدر اي انت العالم علما والذي أُري ان المصدر في مثله تمييز لانه فاعل في المعنى اي انت الكامل علما اي علمه وهو الكامل شعرا اي شعره والدليل عليه انك تقول هو قارون كنزا والخليل عروضا وسيبويه نحاة وهن ليست باحوال ولا مصادر ثم اعلم انه لا قياس في شيء من المصادر يقع حالا بل يقتصر على ما سمع منها كقتلته صبرا ولقيته فجاءة وعيانا وكلمته مشافهة واتيته ركضا او عدوا وشبهها والمبرد يستعمل القياس في المصدر الواقع حالا اذا كان من انواع ما صبه كقولنا ما زحل وسرعة وبطاء وكذلك واما ليس من تقسيماته وانواعه فلا خلاف انه ليس بقياس فلا يجاء ضحكا او بكاء ويحوز ذلك لعدم السماع ثم انه قد ذهب الاخفش والمبرد الى انتصاب مثل هذه المصادر على المصدرية لا الحالية والعامل محذوف اي اتيته اركض ركضا كما هو مذهب ابي علي في ارسلها العراك ولو كان كما قالا لجاز تعريفها وغيرهما على ان انتصابها على الحال لا على حذف المضاف فمعنى مشيا ما شيا وقع المصدر صفة كما ان الصفة وقعت مصدرا في نحو قم قياما على احد المذهبين وعلى الثاني هو حال مؤكدة كما مر ولا يمتنع ان يقال ان جميع ذلك على حذف المضاف اي اتيته ذا ركض الا انه لا مبالغة فيه كما مرّ في خبر المبتدا، ومما جاء الحال فيه غير مشتق سماعا وقولهم كلمته فاه الى فيّ وهشام يقيس عليه كما مرّ ومسرعته يدا بيد وارسلها العراك وساير ما ذكرته عند ذكري مجيء الحال معرفة واما نحو جاء البرّ قفيزين او صاعين فالاولى ان المنصوب بجاء لا الحال كما يجيء في الافعال الناقصة قوله ويكون جملة خبرية فالاسمية بالواو وقد الضمير او بالواو او بالضمير على ضعف والمضارع المثبت بالضمير وحده وما سواهما بالواو وقد الضمير او احدهما ولا بد في الماضي المثبت من قد ظاهرة او مقدرة اما جواز كون الحال جملة فلان مضمون الحال قيد عاملها ويصح ان يكون القيد مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد واما وجوب كونها خبرية فلان مقصود المجيء بالحال تخصيص وقوع مضمون عامله بوقت وقوع مضمون الحال فمعنى قولك جاءني زيدا راكبا ان المجيء الذي هو مضمون العامل واقع وقت وقوع الركوب الذي هو مضمون الحال ومن ثمه قيل ان الحال شبيه الظرف معنى والانشائية اما طلبية او ايقاعية بالاستقراء وانت في الطلبية لست على يقين من حصول مضمونها فكيف تخصص مضمون العامل بوقت حصول ذلك المضمون واما الايقاعية كنعبت

وطلقت

وطلقت فان المتكلم بها لا ينظر ايضا الى وقت تحصل فيه مضمونها بل مقصوده مجرد ايقاع مضمونها وهو منافٍ لقصد وقت الوقوع بل يعرف بالعقل لا من دلالة اللفظ ان وقت التلفظ بلفظ الايقاع وقت وقوع مضمونه قوله فالاسمية بالواو والضمير انما ربطوا الجملة الحالية بالواو دون الجملة التي هي خبر المبتدا، فانه اكتفى فيها بالضمير لان الحال تجيء فضلة بعد تمام الكلام فاحتيج في الاكثر الى فضل ربط فصدرت الجملة التي هي الاستقلال بما هو موضوع للربط اعني الواو التي اصلها الجمع ليؤذن من اول الامر ان الجملة لم تبق على الاستقلال واما خبر المبتدا، والصلة والصفة فانها لا تجيء بالواو لان بالخبر يتم الكلام وبالصلة يتم جزء الكلام والصفة لتتميمها للموصوف لفظا وكونها لمعنى فيه معنى كانها من تمامه فاكتفى في ربطها بالضمير بل قد تصدر الصفة والخبر بالواو اذا حصل لهما ادنى اتصال وذلك بوقوعهما بعد الا نحو ما جيئك الا وانت تجيل وما جاءني رجل الا وهو فقير واما الصلة فلا تعرض لها مثل هذه الحال فلا تري ابدا مصدرة بالواو قوله او بالواو او بالضمير اجتماع الواو والضمير في الاسمية وانفرادا لواو متعاوران في الكثرة لكن اجتماعها اولى احتياطا في الربط واما انفراد الضمير فقال الاندلسي ان كان المبتدا، ضمير صاحب الحال وجب الواو ايضا نحو جاءني زيد وهو راكب ولعل ذلك لكون مثل هذه الجملة في معنى المفرد سواء اذا المعنى جاءني زيد راكبا فصدرت بالواو اذا من اول الامر يكون الحال جملة وان ادّت معنى المفرد وان لم يكن المبتدا، ضمير صاحب ذي الحال نظرنا فان كان الضمير فيما صدر به الجملة سواء كان مبتدا نحو جاءني زيد وهو على فرسه وكلمته فوه الى فيّ او خبرا قوله خرجت مع البازي على سواد فلا يحكم بضعفه مجردا عن الواو وذلك لكون الرابط في اول الجملة وان لم يكن مصدرا بل نقول هو اقل من اجتماع الواو والضمير وانفراد الواو وان كان الضمير في اخر الجملة كقوله نصف النهار الماء غامره فلا شك في ضعفه وقلته وقال جار الله بناء على ان انفراد الضمير في الاسمية ضعيف مطلقا على ما ذهب اليه المصنف ان قولهم جاءني زيد عليه جبة وشيء بمعنى مستقرة عليه جبة وشيء يريد انه ليس بجملة بل مفرد تقديرا فلذا خلا من الواو وذلك لان الظرف اذا اعتمد على المبتدا، جاز ان يرفع الظاهر كما مرّ في باب المبتدا، فان اراد انه وجب ان يكون في تقدير المفرد ففيه نظر لقوله فاكهة بالجاديات ودونه جواهرا في حرة لم تزيل وقوله وان امرا، اسري اليك ودونه من الارض موماة وبيداء سملق ولو كان مفردا لم يخل الواو ايضا بقول لقيته وان عليه جبة وشيء ولو لم يكن جملة لم يدخل عليه ان وان اراد انه

لا يمتنع بمجرد فسلم وحكم الجملة المصدرة بليس وان كانت فعلية حكم الاسمية في ان اجتماع
الواو والضمير واقتصارا لواو وحده اكثر من اقتران الضمير وذلك لان ليس بمجرد النفي على الاصح
ولا يدل على الزمان فهو كحرف نفي داخل على الاسمية فالاسمية معها كما نهابا قية
على اسميتها بخلاف لا يكون وما لا يكون وما كان ونحو معا وقد تخلوا لاسمية من الرابطين
عند ظهور الملابسة نحو قولك خرجت زيد على الباب وهو قليل قوله والمضارع المثبت
بالضمير وحده وذلك لان المضارع على وزن اسم الفاعل لفظا وبتقديره معنى فجاني
زيد يركب يغني جاني والاسم هو يصلح للحال وضعا وبين الحالين تناسب وان كان
في الحقيقة مختلفين كما يجئ فاستغنى عن الواو وقد سمع قمت واصك عينه وذلك
اما لانها جملة وان شابهت المفرد اما لانها بتقدير وانا اصك فيكون اسمية تقديرا و
يشترط في المضارع الواقع حالا خلوه من حروف الاستقبال كالسين ولن وان ونحوها
وذلك ان الحال الذي نحن في بابه والحال الذي يدل عليه المضارع وان تباينا حقيقة
لان في قولك مثلا اضرب زيدا غدا يركب لفظ يركب حال باحد المعنيين غير حال بالآخر
لانه ليس في زمان المتكلم لكنهم التزموا تجريد صدر هذه الجملة اي المصدرة بالمضارع
عن ما من علم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال في الظاهر وان لم يكن التناقض بينهما حقيقيا
ولمثل التزموا للقطة قدا ما ظاهرة او مقدرة في الماضي اذا كان حالا مع ان حاليته بالنظر
الى عامله ولقطة قد تقرب الماضي من حال المتكلم فقط وذلك لانه كان يستبشع في الظاهر
لفظ الماضي والحالية فقالوا جاء زيد العام الاول وقد ركب فالمجئ بلفظ قد منها نظرا لحالية
كما ان التجريد عن حرف الاستقبال في المضارع لذلك قوله وما سوا هما اي سوى الاسمية
والمضارع المثبت وهو ثلثة اقسام المضارع المنفي والماضي المثبت والماضي المنفي يجوز
في كل واحد منها على ما ذكر ثلثة اوجه اجتماع الواو والضمير والاكتفاء باحدهما صارت
تسعة اقسام وهذه اشلتها جاني زيد وما ركب غلامه وما ركب عمرو وما ركب غلامه
جاني زيد ولا يركب غلامه ولا يركب عمرو ولا يركب غلامه جاني زيد وقد ركب غلامه
وقد ركب عمرو وقد ركب غلامه هذا ما قال له المصنف وقال الاندلسي المضارع المنفي بلم
لا بد فيه من الواو وكان مع الضمير اولا ولعل ذلك لان نحو لم يغرب ماض معنى كغرب
فكان غرب لما قضته للحال ظاهرة احتاج الى قد المقربة له من الحال لفظا او تقديرا
كذلك لم يغرب محتاج الى الواو التي هي علامة الحالية لما لم يصلح قد لان قد لتحقيق الحصول
ولم للنفي واذا معه ما يدل بظاهره على الحال وهو ما فعلى هذا ينبغي ان يلزمه الضمير واذا انتفى

المضارع

لنفيها لم يدخله الواو والاكثر
الجرد ويصح للحال كيف الا اذا
انتفع معه الا بدليل نظائره
على المال وهو ما فعل هذا
ينبغي ان يلزم الضمير اذا
انتفى المضارع م

المضارع بلا لزمه الضمير كما يلزم المضارع المثبت على ما ذهب اليه النحاة والاغلب بجرده
عن الواو كالمثبت لان معنى جاني زيد لا يركب اي غير راكب فهو واقع موقع المفرد وهو الحال
لا يغير الكلام في الاغلب مما كان عليه لكثرة استعمالها فكذا جاز ان تزرني لا ازرك وفلا
ازورك كما جاز ان تزرني ازرك وفازورك وكذا تقول كنت بلا مال لكن مصاحبة
المضارع المصدر بلا الواو اكثر من مصاحبة المضارع المجرد لها اذ ليس الحال في الحقيقة
في نحو لا يركب مشابها للمفرد لفظا ومعنى كما شابه في نحو يركب لان الحال في الاول
انتفاء الصفة فلا مع الجملة هو الحال ولا ينتفي المضارع حالا بن كما ذكرنا قبل قوله
ولا بد في الماضي المثبت من قد ظاهرة او مقدرة قد تقدم علة ذلك والاخفش
والكوفيون غير الفراء لم يوجبوا قد في الماضي المثبت ظاهرة او مقدرة استدلالا
بنحو قوله كما انتقص العصفور بلله القطرة وقوله تعالى اوجاؤكم حصرت صدورهم
وغيرهم اوجيوه كما مضى والاول قريب وقيل ان الماضي في نحو قولهم اخزبه قام او قعد
حال ويجب تجرده عن قد ظاهرة ومقدرة والاولى انه شرط لا حال اي ان قام او قعد كما
يجئ في حروف العطف ولو كان حالا لسمع معه قد او الواو وكما في غير الماضي الواقع حالا
فاذا كان الماضي بعد الا فاكتفاء بالضمير دون الواو وقد اكثر مجيئه لقيته الا اكرمني لان
دخول الا في الاغلب الاكثر على الاسماء فهو تأويل الا مكرما لي فصار كالمضارع المثبت
وقد يجئ مع الواو وقد نحو قولك ما لقيته الا وقد اكرمني ومع الواو وحدها نحو ما لقيته
الا واكرمني لان الواو مع الا تدخل في خبر المبتدا فكيف بالحال كما تقدم ومثاله ما رجل الا
وله نفس امارة ولم يسمع فيه قد من دون الواو ونحو ما لقيته الا قد اكرمني او في غير هذا
الموضع يتظر فان كان مع الماضي المثبت ضمير فثبوت قد معه اكثر من تركها وقد جاء ذلك
ايضا نحو قوله تعالى اوجاؤكم حصرت صدورهم قالوا ان قد فيه مقدرة واجتماع الواو
وقد اكثر من انفراد احدهما والانفراد قد اكثر من انفراد الواو فنحو جاني زيد وقد خرج ابوه
اكثر ثم قد خرج ابوه ثم وخرج ابوه وان لم يكن معه ضمير قالوا ومع قد لا بد منهما كقوله يقود الـ
وقد تأتي الوظيف وساقها الست تري ان قد اتيت بمؤيد ولا يقال زيد قد خرج عمرو ولا جاني
زيد وخرج عمرو واجاز الاندلسي على ضعف دخول قد في الماضي المنفي بما نحو ما ذهب ابوه
وليس بوجه لعدم السماع والقياس ايضا لكون قد لتحقيق وقوع الفعل وما لقيه قوله
ويجوز حذف العامل كقولك للمسافر راشدا مهديا في المثل كدة نحو زيد
لبول عطوفا اي لحقه وشرطها ان تكون مقررة لمضمون جملة اسمية اعلم ان عامل

مثل الحال قد تحذف جوازا ووجوبا ايضا في مواضع قياسية ولابد من قرينة مع الحذف جوازا
حضور معناه لقولك للمسافر راشدا مهديا اي سر راشدا او تقدم ذكره اما في الاستفهام
كقولك قائما في جواب من قال كيف خلفت زيدا او غيره الاستفهام كقوله تع ايحسب
الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين اي بلى نجمعها قادرين ومن المواضع التي تحذف منها
قياسا على الوجوب ان تبين الحال اذ زيادة ثمن او غيره شيئا فشيئا مقرونة بالفاء او ثم
نقول في الثمن بعته بدرهم فصاعدا او ثم زائدا اي فذهب الثمن صاعدا او زائدا اي آخذا
في الازدياد يقال هذا ابي في ذي اجزاء بيع بعضها بدرهم والبواقي باكثر ويقول في غيره
الثمن قرأت كل يوم جزأ من القرآن فصاعدا او ثم زائدا اي ذهبت القراءة زايدة
اي كانت كل يوم في الزيادة او منها ما وقع الحال نائبا عن خبر نحو خرجي زيدا قائما و
قد تقدم ومنها اسما جامدة متضمنة توبيخا على ما لا ينبغي من التعقب في الحال مع همزة
الاستفهام وبدونها ايضا كقولهم اتميميا مرة وقيسيا اخرى وقوله اني بسلم اعيارا جفاء
وغلظة وفي الحرب اشباه النساء العوارك اي انتحول تميميا وانتثقلوه اعيارا واشباه
النساء وكذا قوله اني لولايم اولادا لواحدة وفي العيادة اولادا لعلات ويقول في غير
الهمزة تميميا قد علم الله مرة وقيسيا اخرى بلا همزة بهذا الذي ذكرنا مذهب السيرافي
والزمخشري اعني كون هذه الاسماء منصوبة على الحال ومذهب سيبويه وهو الحق
ان انتصابها على المصدرية قال المصنف لانه ليس المراد انك تتحول في حال كونك تميميا
وانكم تنتقلون في حال كونكم اعيارا بل المعنى تتحول هذا التحول المخصوص ومنها عند السيرافي
صفات تضمنت توبيخا على ما لا ينبغي في الحال مع الهمزة وبدونها نحو قولهم اقائما وقد قعد
الناس واقاعدا وقد سار الركب وقائما قد علم الله وقد قعد الناس تقديره اتقوم قائما فهو
عند السيرافي حال موكدة واما عند سيبويه والمبرد والزمخشري فالصفة قائمة مقام المصدر
اي اتقوم قياما ويجوز رفع هذين القسمين على انهما خبران للمبتدا فتقول اتميمي مرة واقائم
قد علم الله اي انت تميمي وهو قائم قد علم الله والعلة وجوب حذف العامل في جميع ما ذكرنا
مما هو حال كثرة استعمالهم تحوله ويجب في الموكدة اي يجب حذف العامل في الموكدة هذا
على مذهب من قال ان المؤكدة لا تجيء الا بعد الاسمية والظاهر انها تجيء بعد الفعلية
ايضا كقوله تعالى ولا تعثوا في الارض مفسدين وقوله ثم وليتم مدبرين وقولهم بقال جايبا
وقم قايما قال تعالى والشمس والقمر والنجوم مسخرات على قراءة النصب في الاربعة
وقال كالتي نقضت غزلها من بعد قوة انكاثا وتخالف العامل والحال اذن اكثر من توافقهما

وللاولى

وللاول ان يركب في هذه الصفات المنصوبة كلها قائمة مقام المصدر على ما هو مذهب
سيبويه في نحو قاعدا وقد سار الركب واما الموكدة فليست بقيد يتقيد به عاملها كالمنتقلة
واذا جاءت بعد الاسمية وجب ان يكون جزآها معرفتين جامدين ويجيء اما للتقرير
مضمون الخبر وتاكيده واما للاستدلال على مضمونه ومضمون الخبر اما خبر كقوله انا ابن
دارة مشهورا بها نسبي وهل بدارة يا للناس من عار وكقولك انا حاتم جوادا وانا
عمرو شجاعا اذ لا تقول مثله الا من اشتهر بالخصلة التي دلت عليها الحال كاشتهاء
حاتم بالجود وعمرو بالشجاعة فصار الخبر متضمنا لتلك الخصلة واما تعظيم لغيرك
نحو انت الرجل كاملا او تصاغر نحو انا عبد الله اكلا كما يا كل العبيد او تصغير للغير
نحو هو المسكين مرحوما او تحديدا انا الحجاج سفاك الدماء او غير ذلك نحو زيد ابوك
عطوفا وهذه ناقة الله لكم آية وهو الحق مصدقا فقولك اكلا ومرحوما ومصدقا للاستدلال
على مضمون الخبر وقوله انا مشهورا بها نسبي وقولك كاملا وسفاك الدماء وآية ومصدقا
وبينا للتقرير مضمون الجملة وتاكيده وقولك عطوفا لكليهما وانما سمي الكل حالا موكدة و
ان لم يكن القسم الاول اي الذي للاستدلال على مضمون الخبر اذ ليس في كونه حقا معنى التصديق
حتى يوكد بمصدق لان مضمون الحال لازم في الاغلب لمضمون الجملة فان التصديق
لازم حقيقة القران فصار كانه هو وانما سمي المرجو مؤكدا واختلف في العامل في الموكدة التي بعد
الاسمية فقال سيبويه العامل مقدر بعد الجملة بتقديره زيدا ابوك احقه عطوفا يقال
حققت الامر اي حققته وعرفته اي احققه واثبته عطوفا وفيه نظر اذ لا معنى لقولك
تيقنت الاب وعرفته في حال كونه عطوفا وان اريد ان المعنى اعلمه عطوفا فهو مفعول
ثان لا حال وقال الزجاج العامل هو الخبر لكونه مؤولا بمبتدا نحو انا حاتم سخيا وليس بشيء
لانه لم يكن سخيا وقت تسميته ولا يقصد القائل بهذا اللفظ هذا المعنى وايضا لا يطرد
ذلك في نحو هذه ناقة الله لكم آية وهو الحق مصدقا وغير ذلك مما ليس الخبر فيه علما وقال
ابن خروف العامل ظهر المبتدا لتضمنه معنى التنبيه نحو انا عمرو شجاعا وهو بعيد لان
عمل المضمر والعلم في نحو انا زيد وزيد ابوك مما لم يثبت نظيره في شيء من كلامهم و
الاولى عندي ما ذهب اليه ابن مالك وهو ان العامل معنى الجملة كما قلنا في
المصدر المؤكد لنفسه او لغيره كانه قال يعطف عليك ابوك عطوفا ورحم مرحوما
وحق ذلك مصدقا وذلك لان الجملة وان كان جزآها جامدين جمودا محضا فلا شك
انه يحصل من اسناد احد جزئيها الى الآخر معنى من معاني الفعل الا ترى ان معنى

تنفك عه
وجوز بعضهم وهو للحق مصدقا
وزيد كما ليس في معظم مواضعه مطلقا

انا زيدا ناكا ين زيدا فعلى هذا لا يتقدم المؤكدة على جزئي الجملة ولا على احدهما لضعفها في العمل
وذلك لخفاء معنى الفعل فيها هذا وقد يجوز حذف الحال مع القرينة كقولك لقيته في جواب
من قال انا لقيت زيدا راكبا ولا يجوز الحذف اذا ثابت عن غيرها كما في ضربي زيدا قائما
واذا توقف المراد على ذكرها كما يقول في الحبر لا تبنى الا راكبا وقد يلزم بعض الاسماء
الحالية نحو كافة وقاطبة ولا تضاف الا ويقع كافة ممن لا يوثق بقرينة مضافة غير حال
وقد خطئوا في قوله التمييز ما يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة او مقدرة
قال ما يرفع الابهام جنس يدخل فيه التمييز وغيره كالحال والصفة واشباههما وقال عن ذات
احترازا عن الحال فانه يرفع الابهام ولكن لا عن ذات قلت سلمنا ان الحال يخرج عنه
لانها يرفع الابهام عن هيئة الذات التي هي الرجوع لا عن نفس الرجوع لان هيئة
الرجوع معروفة غير مبهمة وهي الانتقال الى ما ابتدأت الذهاب عنه لكن الصفة
في نحو جاءني رجل طويل او ظريف يدخل فيه لان رجلا ذات مبهمة بالوضع صالحة لكل فرد
من افراد الرجال فبذكر احد اوصافه تميز عما يخالفه كما تميز بطويل عن قصير فطويل رفع
الابهام المستقر اي الثابت وضعا على ما فسره المصنف من الذات المذكورة وكذا زيد في
فيه عطف البيان في نحو جاءني العالم زيد وكذا البدل من الضمير الغايب في نحو مررت به
زيد لانه يرفع الابهام عن المقصود بالضمير كما في نعم رجلا وربه رجلا سرا وكذا زيد في حسن فيه
المجرور في نحو مائة رجل وثلثة رجال ولا يرد ان يقتدر بان المجرور بالعدد داخل في الحد وهو تمييز
والتمييز نفسه قد يجر اذا كان جره احف من نصبه كما في هذا كما اعتذر في حد المفعول
عن الاعتراض بنحو ضرب ضربا شديدا بانه مفعول مطلق لكنه لم ينتصب لعرض قيامه
مقام الفاعل وكذا في ضرب زيد وسير يوم الجمعة وفرسخان قوله الابهام المستقر قال
احترزت بالمستقر عن الابهام في اللفظ المشترك فان صفة المشترك ترفع الابهام
عن المشترك في نحو ابصرت عينا جارية لكن الابهام فيه ليس بوضع الواضع انما يكون
بان يضع الواضع لفظا لمعنى مبهم صالح لكل نوع كالعدد والوزن والكيل لا ان يضع
لفظا لمعنى معين ثم اتفق اما من ذلك الواضع او من غيره ان يضع ذلك اللفظ لمعنى
آخر فيعرض للابهام عند المستعمل لاجل الاشتراك العارض فمثل هذا الابهام غير مستقر
في اصل الوضع بل عرض بسبب الاشتراك العارض قلت معنى المستقر في اللغة هو
الثابت ورب عارض ثابت لازم والابهام في المشترك ثابت لازم مع عدم القرينة
بعد اتفاق الاشتراك ومع القرينة ينتفي الابهام في المشترك وفي العدد وفي سائر المقادير

لان من تفسر بوزن الفقهي يرفع الابهام عن هيئة الذات ص

وهو خلف جيد ايضا المضاف اليه في نحو جاءني غلام زيد اذا انتصب لان مضاف النصب والجر فيه سواء ص

بوضع الواضع فان الذي يضع هو

فلا

فلا فرق بينهما ايضا من جهة الابهام ولا يدل لفظ المستقر على انه وضعي كما فسره والحد
لا يتم بالعناية والالتفاف المجملة في الحد كما يخل به قوله عن قوله من ذات مذكورة او مقدرة
ليشمل النوعين التمييز عن المفرد والتمييز عن النسبة قوله فالاول عن مفرد مقدار
غالبا اما في عدد نحو عشرون درهما وسيأتي وامثاله في غيره نحو رطل زيتا ومنوان
سمنا وعلى التمرة مثلها ان بدا فيفرد ان كان جنسا الا ان يقصد الانواع ويجمع
في غيره ثم ان كان بالتنوين او بنون التثنية جاز ت الاضافة والا فلا وعن غير
مقدار نحو خاتم حديدا وانخفض اكثر قوله فالاول يعني الذي يرفع الابهام عن ذات
مذكورة قوله عن مفرد لفظة عن في مثله بعيد ان ما بعدها مصدر ما قبلها وسيب له كما يقال
فعلت هذا عن امرك وعن مقدمك اي ان امرك سيب لحصوله فالتمييز صار عن المفرد
اي للمفرد الابهامه سيب له او عن نسبة في جملة او شبهها اي النسبة سيب له لانك تنسبه
اي شيأ في الظاهر والمنسوب اليه في الحقيقة غيره فتلك النسبة اذن سيب التمييز وكذا معنى
قوله بعد ان كان اسما يصح جعله مما انتصب عنه اي الاسم الذي صدر انتصاب التمييز عنه
كزيد في طاب زيد نفسا لانه لو لا انك اسندت طاب اليه لم يكن ينتصب نفسا بل كان
يرتفع اذ هو في الاصل فاعل اي طاب نفس زيد فزيد هو سبب الانتصاب نفسا وكذا قولهم
ينتصب عن تمام الاسم او عن تمام الكلام اي ان تمامهما سبب لانتصاب التمييز شبيها
بالمفعول الذي يجئ بعد تمام الكلام بالفاعل ويجوز ان يقال ان عن في هذه المواضع بمعنى بعد
كما قيل في قوله تعالى طبقا عن طبق والاول اولى قوله عن مفرد مقدار غالبا تقول التمييز على قسمين
اما مقدار وهو الغالب او غير مقدار والمقدار ما يقدر به الشئ اي يعرف به قدره وبيين
والمقادير اما مقاييس مشهورة موضوعة ليعرف بها قدر الاشياء كالاعداد وما يعرف به قدر
المكيل كالقفيز والاردب والكر وما يعرف به قدر الموزون كالصنجات الوزن كالطسوج والدانق
والدينار والمن والرطل ونحو ذلك وما يعرف منه قدر المزروع والممسوح كالذراع والقدر
والقدر شبره ونحو ذلك او مقاييس غير مشهورة ولا موضوعة للتقدير كقوله تعالى ملئ
الارض ذهبا ولو انك عندي مثل زيد رجلا واما غيرك انسانا وسواك رجلا فمحمول
على مثلك بالضرورة وكقولك بطولك رجلا وبعرضه ارضا وبغلظه خشبا ونحو ذلك
من المقاييس ايضا فهذه المقادير اذا رفعت عنها التمييز اردت بها المقدرات لا المقادير
لان قولك عندي عشرون درهما وذراع ثوبا ورطل زيتا المراد بعشرون هو الدراهم لا مجرد
العدد وبذراع المذروع لا ما يذرع به وبرطل الموزون لا ما يوزن به وكذا في غيرها وغير المقدار

رفع الابهام عن ذات مذكورة او مقدرة وبالاول الابهام الذي في المفرد وبالثاني الذي في النسبة ص

كل فرع حصل له بالتفرع اسم خاص يليه اصله ويكون تما يصح اطلاق الاصل عليه نحو خاتم حديد
وباب ساج وثوب خز او الخفض في هذا اكثر منه في المقادير وذلك لان المقادير مبهم يحتاج
الى مميز ونصب المميز نص على كونه مميزا وهو الاصل في التمييز بخلاف الجر فانه علم الاضافة
فهو في غير المقادير اولى لان ابهامه ليس كابهام المقادير مع ان الحقه مع الجر اكثر لسقوط التنوين
والنون بالاضافة وان لم يتغير تسمية البعض بالتبعيض نحو قطعة ذهب وقليل فقه لم
يجز استصحاب الثاني على التمييز وقد خالفوا القاعدة المذكورة فالتزموا الجر في العدد من الثلثة
الى العشرة وفي المائة والالف وما يتضاعف منهما لكثرة استعمال العدد فاثروا التخفيف بالاضافة
مع انه قد جاء في الشذوذ على الاصل خمسة اثواب ومائتين عاما وانما تركوا الجر في العدد المركب
نحو احد عشر لان المضاف اليه مع المضاف كاسم واحد لفظا فلو اضيف العدد المركب الى مميزه
والمميز من حيث المعنى هو المبهم المحتاج الى التمييز لكان جعلا للثلثة اسماء كاسم واحد لفظا
ومعنى واما نحو ثلثة عشرك لمخالفة المضاف اليه للمضاف سهلت الاضافة وكذا تركوا
الجر في الاغلب في العدد الذي في آخره نون الجمع كعشرون واخواته مع انه كثير الاستعمال ايضا
وذلك لان النون فيها ليست بنون الجمع حقيقة كما ذكرنا في صدر الكتاب بل مشابهة لها
فلم تحذف في الاضافة حذف نون الجمع لمباينتها اياها ولم يثبت معها لمشابهتها نون الجمع فتعذرت
الاضافة لتعذر اثبات النون معها وحذفها وقد جاء نحو عشر ودرهم قليلا والكثير منه اضافته
الى صاحبه نحو عشروك قال وستوك قد كربت تكملي جزاء له جري احد عشرك قوله واما في غيره
اي في غير العدد فليس المراد بقوله رطل زيتا ومنوان سمنا ومثلها ديدا بيان انواع المقادير
بل بيان ما يتم به الاسم المفرد لانه يتم باربعة اشياء اما بنون الجمع كعشرين وقد ذكره قبل
واما بالتنوين وهو اما ظاهر كما في رطل زيتا واما مقدر كما في خمسة عشر وفي كم واما بنون
التثنية كما في منوان سمنا واما بالاضافة كما في مثلها والمبهم المحتاج الى التمييز في مثلها وهو
هو المضاف لا المضاف اليه لانك لو جئت بالظاهر بدل الضمير وقلت مثل الاناء وقفل
زيد لاحتاج الكلام ايضا الى التمييز لابهام المثل والملي اي مقدرا عملا به الشيء فجلا التفسير
مثل وزبدا تفسير ملء ومعنى تمام الاسم ان يكون على حاله لا يمكن اضافته معها تحميل
الاضافة مع التنوين ونوني التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانية
فاذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل فيشابه التمييز الاتي بعده المفعول
لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه ان يكون بعد تمام الكلام فينصبه ذلك الاسم
التام قبله لمشابهته الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء التي تم بها الاسم انما قامت مقام

العامل

العامل الذي يتم به الكلام لكونها في آخر الاسم كما كان العامل عقيب الفعل الاتي ان لام
التعريف وان كان يتم بها الاسم فلا يضاف معها ولا ينتصب التمييز عنه فلا يقال عندي
الراقود خلا وقد يكون الاسم في نفسه تاما لا بشيء آخر اعني لا يجوز اضافته فينتصب عنه
التمييز وذلك في شيئين احدهما الضمير وهو الاكثر وذلك في الاغلب فيما فيه معنى المبالغة
والتفخيم كموا ضع التعجب نحو يا له رجلا ويا لها قصة ويا لك ليلا وويلمها خطة وما احسنها
مقلة ولله دره رجلا وويحه رجلا لقيته وكذا ويله وكذا نعم رجلا وبئس عبدا وساء مثلا
ومن هذا الباب الذي فيه التفخيم ربه رجلا لقيته اذ هو جواب في التقدير لمن قال ما لقيت
رجلا فكانه قيل لقيت رجلا واي رجل رد اعليه ولا ريب في ان التمييز في نعم وما بعده
عن المفرد وهو الضمير واما فيما قبله اعني من قبله من ويله الى يا له فيتظر وان كان الضمير
فيها مبهما لا يعرف المقصود منه فالتمييز عن المفرد كقوله حتى ورد الله عليه في نهج البلاغة
يا له مرا ما ابعده وقول امرئ القيس فيا لك من ليل كان نجومه وكل معان الفضل شدت
بيذبل وقول ذي الرمة ويلمها روحة والريح معصفة والغيث مرتجز والليل مغترب
وان عرف المقصود من الضمير برجوعه الى سابق معين كقولك جاني زيد فيا له رجلا
وويله فارسا ويحه رجلا ولقيت زيدا فلله دره رجلا او بالخطاب لشخص معين نحو قلت
لزيد يا لك من شجاع ولله درك من رجل ونحو ذلك فليس التمييز عن المفرد لانه لا ابهام
اذن في الضمير بل عن النسبة الحاصلة بالاضافة كما يكون كذلك اذا كان المضاف اليه
فيها ظاهرا نحو يا لزيد رجلا وكقول الشاعر ويلم ايام الشباب معيشة مع الكثير عطاء الفتى
المتلف الذي ولله در زيد رجلا قال لله در انوشروان من رجل ما كان امرفه بالدون
والسفل وويل زيد رجلا ومثله قولهم قال الله عز من قائل ولقيت زيدا قائله الله شاعرا
او من شاء التمييز في جميع هذا ظاهره ومضمره كما في قولهم كفى زيد رجلا وحسبك به
ناصرا وحسبك بزيد شجاعا اعني ان التمييز عن النسبة والتمييز نفس المنصوب اليه متعلقه
فمعنى لله در زيد رجلا لله در رجل وهو زيد ويلم ايام الشباب معيشة اي ويلم معيشة
هي ايام الشباب كما ان معنى كفى زيد رجلا كفى رجل هو زيد واما قولهم طاب زيد علما
ودارا فالتمييز فيه متعلق المنسوب اليه لا نفسه لان المعنى طاب علم زيد ودار زيد
وقد يجيء لهذا مزيد شرح في التمييز عن النسبة وتاليها اسم الاشارة كقوله تعالى ماذا اراد الله
بهذا مثلا فيمن قال انه تمييز لا حال وكذا قولك حبذا زيد رجلا والعامل في التمييز في القسمين
هو الضمير واسم الاشارة لتمامهما ومشابهتهما للفعل التام بفاعله فلا نظير ان الناصب للتمييز

في نعم رجلا وبئس رجلا وساء مثلا وحبذا رجلا هو الفعل بل هو الضمير كما في ربه رجلا قوله
فيفرد ان كان جنسا الا ان يقصد الانواع ويجمع في غيره ليس بتقسيم حسن والحق ان يقال
ان التمييز عن الذات المذكورة اما ان يكون عن عدد او عن غيره فالاول اما ان يكون جنسا او لا
والجنس اما ان يقصد به الانواع اولا وعلى كلا الوجهين يجب افراد التمييز والاول يجب خلوه
عن تاء الوحدة كعشرون خربا او تمرا والثاني يجب كونه مع تاء الوحدة كعشرون خربة او عشرة
فالاول لبيان عدد الانواع والثاني لبيان عدد الاحاد ولا يجوز ان يقصد الامرين اي البيانين
فيقول عشرون خربين اي ان كل عشرة نوع او يقول عشرون خربا بمعنى اختلاف انواع احاده
لان الاعداد لا يثنى مميزها المنصوب ولا يجمع في بابها وان كان عن عدد ليس بجنس
وجب افراده كعشرون رجلا او درهما والذي عن غير العدد ان كان جنسا وقصدت
الانواع فثن ان اردت المثنى واجمع ان قصدت الجمع والا فافرد كعندي مثله
تمرا او تمرين او تمورا وان كان جنسا ولم يقصد الانواع فالافراد واجب كعندي مثله تمرا
وان لم يكن جنسا طابقت به ما تقصد مفردا كان او مثنى او مجموعا كقولك مثلهم رجلا او رجلين
او رجالا فقوله تجمع في غيره ليس بصحيح ويعني بالجنس ههنا ما يقع لفظ الواحد المجرد
عن تاء الوحدة منه على القليل والكثير فتمر وضرب جنس بخلاف رجل وفرس قوله
فان كان بالتنوين او بنون التثنية جازت الاضافة انما جازت ايثارا للتخفيف
وذلك كخور رطل زيت ومنوا سمن وكان عليه ان يقيد التنوين بالظاهرة فان ما فيه
تنوين مقدرة وهي في بابين كم الاستفهامية والجزاء الثاني من احد عشر واخواته لانها تضاف
في الاغلب الى التمييز كما يجيء في بابها قوله والا فلا اذ الكان مع نون الجمع والاضافة اما نون
الجمع فلما ذكرنا من انها ليست بنون جمع حقيقة بل هي مشبهة لها واما قولهم في صنوون وبجا
حسنوالك وجه فليس من هذا الصنف لان التمييز فيه عن نسبة وكلامنا في التمييز عن المفرد
وكذا قولهم يمتلئ ماء وملآن ماء وامتلأ الكوز ماء لان ما فيها ليس مما انتصب فيه
التمييز عن التنوين الظاهر والمقدر ومن نون التثنية بل التمييز فيه عن النسبة كما في
امتلأ الاناء ماء فهو اذن عن شبه تمام الكلام واما الاضافة فانما امتنع الاضافة
معها اذ لا يضاف اسم الى اسمين بلا حرف عطف وان اضفت مع حذف المضاف اليه
كما لو تقول في مثل عندي مثل زيد رجلا مثل رجل فسد المعنى لانك تريد عندي رجل
ولا تريد عندي شيء مثل رجل وكذا لو قلت في عندي ملؤه عسلا مثل عسل لان الملء هو
قدر ما يملأ العسل قوله وعن غير مقدار فقد ذكرنا ان الجر فيه اكثر قوله

والثاني عن نسبة في جملة او ما ضاهاها نحو طاب زيد نفسا وزيد طيب ابا
وابوة ودارا وعلما او في اضافة نحو يعجبني طيبه اباه وابوة ودارا وعلما ولله دره
فارسا يعني بالثاني ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة قوله عن نسبة في جملة اي نسبة
حاصلة في جملة او شبه جملة وشبه الجملة اما اسم الفاعل مع مرفوعه كزيد متفقئ شحما
والبيت مشتعل نارا او اسم المفعول معه كالارض مفجرة عيونا او افعل التفضيل
معه كانا اكثر منك مالا او غير مستقرا او الصفة المشبهة معه كزيد طيب ابا او المصدر
كاعجبني طيبه اباه وكذا كل ما فيه معنى الفعل كعجبك بزيد رجلا ويلمه زيد رجلا وياً
لزيد فارسا قوله او في اضافة عطف على قوله في جملة اي نسبة في اضافة كاعجبني طيبه
نفسا وقد ذكرنا انه داخل في شبه الجملة اعني ماضاهاها واما قوله لله دره فارسا فقد ذكرنا
انه يكون عن نسبة ان كان الضمير معلوما او كان در مضافا الى ظاهر واما اذا كان در
مضافا الى ضمير مجهول فالتمييز عن مفرد والحق ان التمييز في كلله در زيد فارسا وويلمه
لذات الشباب معيشة عن نسبة في شبه جملة ايضا لان فيه معنى الفعل اي عجبا من زيد
فارسا وعجبا من لذات الشباب معيشة قوله اباه وابوة ودارا وعلما تفصيل للتمييز
الكائن عن النسبة وذلك ان يقال اما ان يكون نفس ما انتصب عنه لا غير كفى زيد
رجلا ولله در زيد رجلا فرجل هو زيد لا غير ويعني بما انتصب التمييز عنه الاسم الذي اقيم
مقام التمييز حتى بقي التمييز بسبب قيام ذلك الاسم مقامه فضلة كزيد في طاب زيد نفسا
كان الاصل طاب نفس زيد وكالارض في قوله تعالى وفجرنا الارض عيونا فان اصله فجرنا
عيون الارض فكذا كفى زيد رجلا كان في الاصل كفى رجل هو زيد واما ان يصلح ان يكون
نفسه بل يكون صفة نفسه لا غير كطاب زيد نفسا واما ان يصلح ان يكون صفة نفسه
وصفة متعلقة كطاب زيد ابوة ويجوز ان يكون المعنى طاب ابوته لغيره او طاب ابوة ابيه
واما ان لا يصلح ان يكون نفسه ولا صفة نفسه بل يكون متعلقا له لا غير كطاب زيد دارا
والقسمة الحاصرة ههنا ان يقول اما ان يصلح ان يكون نفس ما انتصب عنه او لا والاول اما ان
يصلح صفة نفس متعلقة ايضا كطاب زيد ابا او لا يصلح كفى زيد رجلا والثاني اما ان يصلح
ان يكون صفة نفسه او لا والاول اما ان يصلح ان يكون صفة متعلقة ايضا كطاب زيد
ابوة او لا كطاب زيد علما والثاني كطاب زيد دارا واذا قصدنا ان نصرح بالذات
المقدرة ههنا قلنا في كفى زيد رجلا كفى شيء زيد رجلا وفي طاب زيد نفسا طاب شيء زيد
نفسا او علما او دارا فالذات المقدرة هي الشيء المنسوب اليه كفى وطاب فاذا اظهرته

متعلقة كطاب زيد ابا يجوز ان يريد به ابا نفسه او ابا ابنه
لا يصلح ان يكون نفسه

صار زيد في كفي زيد رجلا بد لا منه وفي طاب زيد نفسا مضافا اليه شيء ورجلا تمييز لشيء مقدر
وكذا نفسا وديارا وعلما وان قصدنا ان نرد التمييز في هذه الامثلة كلها الى اصله حيث
كان منسوبا اليه الفعل او شبهه ونرد الاسم الذي انتصب عنه التمييز الى مركزه الاصلي
جعلنا ما انتصب عنه التمييز ان كان التمييز نفسه بدلا من التمييز او عطف بيان له فقول
كفى رجل زيد وطاب اب زيد وان كان التمييز متعلقا بما انتصب عنه او وصفا له
او غير وصف اضفنا التمييز الى ما انتصب عنه نحو طاب ابوة زيد وعلم زيد وديار زيد
ونفس زيد جعلنا النفس كالمتعلق له حتى صح اضافتها اليه قوله وان كان اسما يصح جعله
لما انتصب عنه جاز ان يكون له ولمتعلقه والا فهو لمتعلقه فيطابق فيهما
ما قصد الا ان يكون جنسا الا ان تقصد الانواع وان كان صفة كانت له
وطبقه واحتملت الحال يعني ان التمييز عن النسبة اما ان يكون اسما او صفة فالاسم
اما ان يصح جعله لما انتصب عنه او لا فان صح جعله لما انتصب عنه يعني ان صح ان يكون
نفسه كابا او صفته نفسه كابوة جاز ان يكون له ولمتعلقه يعني جاز ان يكون ما صح ان يكون
نفسه نفس متعلقه ايضا كابا في طاب زيد ابا فانه يصح ان يكون زيدا او يكون ابا زيد
وكذا جاز ما صح ان يكون صفة لنفسه صفة لمتعلقه ايضا كابوة في طاب زيد ابوة فانه
يصح ان يريد بها ابوة زيد نفسه لأولاده وان يريد ابوة ابيه له وما كان ينبغي له هذا الاطلاق
فان رجلا في كفى زيد رجلا صح ان يكون لما انتصب عنه ولا يجوز ان يكون لمتعلقه وكذا علما صح
ان يكون صفة لما انتصب عنه ولا يجوز ان يكون لمتعلقه وكذا علما صح ان يكون صفة لما
انتصب عنه ولم يصح ان يكون صفة لمتعلقه قوله فيطابق فيهما يعني بالمطابقة الافراد
ان قصد المفرد والتثنية والجمع ان قصد الجمع قوله فيهما اي في التمييز الذي جعلته لما انتصب عنه
والتمييز الذي جعلته لمتعلقه قوله ما قصد اي المفرد والمثنى والمجموع نقول فيما جعلته
لما انتصب عنه طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون آباء طابقت بالتمييز ما قصدت
اليه وهو ما انتصب عنه اي زيد فتثنية ان ثنيت زيدا وجمعته ان جمعته واذا جعلته
لمتعلقه فان قصدت ابا ما وحده افردت ابا لان المقصود به مفرد وان قصدت ابوي
زيد ثنيت ابا فقلت طاب زيد ابوين لان المقصود به مثنى وان قصدت اباءه
جمعته فقلت طاب زيد آباء لان المقصود مجموع وقد يلتبس الامر في نحو طاب زيد ابا وطاب
الزيدان وطاب الزيدون اباء هل التمييز لما انتصب عنه او لمتعلقه فليرجع الى القرائن
ان كانت فما وان اختلف التمييز وما انتصب عنه افرادا وتثنية وجمعا ولم يكن التمييز

جنسا

جنسا نحو طاب زيد ابوين او آباء وطاب الزيدان ابا او آباء وطاب الزيدون ابا او ابوين او آباء فلا
لبس في ان التمييز ليس لما انتصب عنه بل هو لمتعلقه والا طابق ما انتصب عنه واما
ان اختلفا وكان التمييز جنسا نحو طاب الزيدان او الزيدون ابوة فالبس حاصل اذ يصح
ان يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه ولم يطابقه لكونه جنسا وكذا يطابق به ما يقصده فيما
لا يصح الا لمتعلقه نحو طاب زيد دارا او دارين ودورا هذا ما قاله المصنف والاولى
ان يقول فيما ليس بجنس سواء جعلته لما انتصب عنه او لمتعلقه انه ان لم يلتبس فالاولى
الافراد وعدم المطابقة نحو هم جنون وجها وطيبون عرضا ويجوز وجوها واعراضا قال
تعالى فان طبن لكم عن شيء منه نفسا وقال علي رضي الله عنه فطيبوا عن انفسكم نفسا واما اذا لبس
فالمطابقة لا غير لا يجوز زيد طيب ابا وانت تريد ابا زيد او ابوين وكذا لا يقول طاب زيد
دارا وانت تريد دارين قال تعالى وفجرنا الارض عيونا واما قول الخطيئة والاكرمين اذا
ما ينسبون ابا فانما وحد الاب لانهم كانوا ابناء اب واحد ويجوز جمع المثنى اذا لم يلبس
نحو قر زيد عيونا قال ابو طالب ويحاطب النبي صلى الله عليه وسلم فاصدع بامرك
ما عليك غضاضة وابشر بذاك وقر منك عيونا قوله الا ان يكون جنسا وقد ذكرنا
مرادهم بالجنس منها يقول طاب زيد ابوة سواء اردت ابوة نفسه او ابوة ابيه
فقط او ابوة ابوي او ابوة اباءه وكذا يقول طاب الزيدان او الزيدون ابوة وتريد
الابوات المذكورة وكذا يقول طاب زيد علما مع كثرة علومه الا ان تقصد الانواع
فتقول طاب زيد علوما او علمين على حسب ما تقصد قال تعالى بالاخسرين اعمالا
قوله وان كان صفة فتيم قوله ان كان اسما يعني ان الصفة لم تجر صالحة لما انتصب عنه
ولمتعلقه كما جاء الاسم بل لم تجر الا لما انتصب عنه فقط فيجب اذن بان تطابقه اذ ليس
في الصفات ما يقع على القليل والكثير بلفظ المفرد حتى يكون جنسا ولك نحو انه لدرك
او در زيد فارسا وكفى زيد شجاعا قوله واحتملت الحال قال الاكثرون هي تمييز وقال
بعضهم حال اي ما اعجبه في حال فروسية وانا لا ادري بينهما فرقا لان معنى التمييز
عنده ما احسن فروسية فلا بد حه في رجال الفروسية الا بها وهذا المعنى هو المستفاد
من ما احسنه في حال فروسية وتقريرهم بين في الدرك من فارس دليل على انه تمييز
وكذا قولهم عز من قائل وقاتله الله من شاعر ومررت برجل هدك من رجل وحسبك
من رجل اي هدك هو وحسبك هو فالضمير هو ما انتصب عنه التمييز في هذه المواضع
وقد تكلف بعضهم بتقدير من في جميع التمييز عن النسبة نحو طاب زيد دارا وعلما

فاذا جعلت الاول قال لان المضاف مدرج مطلقا بالنوع بخلاف المضاف اليه وتقدير عكسه لم يجز

والتمييز عن المفرد مقدرا بين وبذا ان كان من نسبة وكان التمييز فضلة انتفت بدليل فصر كهم بما في محمد تاك من لبد وغرز من قاتل

وليس بوجه واما قولهم لله دره فالدر في الاصل ما يدر اي ينزل من الضرع من اللبن
ومن الغيم من المطر وهو ههنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه وانما نسب فعله اليه
قصدا للتعجب منه لان الله منشئ العجايب فكل شئ عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه
اليه تعالى ويضيفونه اليه نحو قولهم لله انت فمعنى لله دره ما اعجب فعله قوله ولا تقدم
التمييز والاصح ان لا يتقدم خلافا للمازني والمبرد اي لا تقدم التمييز على عامله اذا كان
عن تمام الاسم اتفاقا وكذا لا يفصل بين عامله وبينه وقوله ثلثون للبهجوا لكيلا
ضرورة وانما لم يتقدم لان عامله اسم جامد ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة
كما هي كونه تاما كما ان الفعل يتم بفاعله اذا كان بالنسبة فاي كان عن الصفة المشبهة
وافعل التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل مما ليس من الاسماء المتصلة نحو لله
اوزر زيد فارسا وويله زيدا شجاعا وويح زيد رجلا فلا يتقدم على الضعيف الصفة وافعل التفضيل
وما فيه معنى الفعل وكون المصدر بتقدير الحرف الموصول وليس العامل في نحو نوعا رجلا زيد
وجذا رجلا عمرو هو الفعل غير المتصرف بل الضمير واسم الاشارة كما تقدم فلا يتفرع عليه
انه لا يتقدم على الفعل غير المتصرف كما قال بعضهم واما ان كان العامل الفعل الصريح
نحو طاب زيد ابا او اسم الفاعل او اسم المفعول نحو زيد الحازني والكسائي والمبرد نظرا
الى قوة العامل ومنعه البافون قيل لانه في الاصل فاعل الفعل المذكور كما في طاب زيد
ابا او فاعل الفعل المذكور اذا جعلته لازما نحو وفرنا الارض عيونا اي تفجرت عيونها
او فاعل ذلك الفعل اذا جعلته متعديا نحو امتلاء الاناء ماء اي ملاه الماء والفاعل
لا يتقدم على الفعل وكذا ما هو بمعنى الفاعل وليس العلة بمرضية اذ ربما يخرج الشئ
عن اصله ولا يرى الى ذلك الاصل كمفعول عالم يسم فاعله كان له لما كان منصوبا ان يتقدم
على الفعل فلما قام مقام الفاعل لزمه الرفع وكونه بعد الفعل فاي مانع ان يكون للفاعل
ايضا اذا صارت على صورة المفعول من جواز التقديم وقيل ان الاصل في التمييزات
ان يكون موصوفات بما انتصب عنه سواء كان عن مفرد او عن نسبة وكان الاصل
عندي خل رافدا ورجل مثله وسمن ومنوان وكذا كان الاصل في طاب زيد نفسا
لزيد طابت نفس وانما خولف بها لغرض الابهام اولا ليكون اوقع في النفس لانه
يتشوق النفس الى معرفة ما ابهم عليها وايضا اذا فسرته بعد الابهام فقد ذكرته اجمالا
وتفصيلا وتقديمه مما يخل بهذا المعنى فلما كان تقديمه يتضمن ابطال الغرض من جعله
تمييزا لم يستقم واصل التمييز التنكير لمثل ما قلنا في الحال وهو ان المقصود رفع الابهام

وهو

وهو يحصل بالنكرة وهي اصل فلو عرف وقع التعريف ضايعا واجاز الكوفيون كونه
معرفة نحو سفه نفسه وغبن رايه وبطر عيشته والم بطنه ووفق امره ورشد امره وزيد
الحسن الوجه وعند البصريين سفه نفسه اي سفهها او سفه في نفسه والم بطنه
متضمن معنى اشكا ووفق امره ورشد امره وبطر عيشته بمعنى في امره وفي عيشه والحسن
الوجه مشبه بالضارب الرجل كما يجئ في باب الاضافة واعلم انه قيل ان افعل
التفضيل اذا اضيف الى شئ فالذي يجري عليه افعل التفضيل بعض المضاف
اليه نحو هذا الثوب احسن ثوب وان نصب ما بعده فالمنصوب سيبويه
لمن جري عليه افعل ومتعلقه نحو زيد احسن منك ثوبا ففي قولك رندا فره عبد
زيد هو العبد وفي قولك زيدا افره منك عبدا زيد هو مولى العبد قوله
وليس هذا بطرد الا ترى انك تقول هو اشجع الناس رجلا ومما خير الناس اثنين
على ما اورده سيبويه اي هو اشجع رجل في الناس ومما خير اثنين من الناس والمنصوب
على التمييز هو من جري عليه افعل لا سيبويه والدليل على انه تمييز قولك هو اشجع الناس
من رجل ومما خير الناس من اثنين كما تقول حسبك بزيد رجلا ومن رجل قال تعالى
فالله خير حافظا انتصب حافظا على التمييز بمعنى خير من حافظ فهو والجر سواء نحو خير
حافظ وخير حافظا فهو حافظ في الوجهين وقول الاعشى يقول ابنتي حين جد الرحيل
ابرحت ربا وابرحت جارا اي ابرحت اي جئت بالبرح وجرت ذا برح والبرح
الشدة فمعنى ابرحت اي جرت ذا شدة وكمال اي بالغت وكملت ربا فهو نحو
كفى بزيد رجلا اي ابرح جار هو انت وكذا قوله اجارتا ما انت جاره لان ما الاستفهامية
يفيد التفخيم كما في قوله تعالى القارعة ما القارعة اي كملت جاره فمعنى ما انت كملت
فالمنصوب في عبارات النحاة في نحو قولهم شرا هر ذا ناب ان شرا مبتدا لفظا او
معنى تميز عن النسبة تقديرا اي كان مبتدا لفظا بمعنى كان لفظه مبتدا او مثله كثير
في كلامهم قوله المستثنى متصل او منقطع المتصل المخرج من متعدد لفظا
او تقديرا بالا واخواتها والمنقطع المذكور بعدها غير مخرج اعلم انه قسم
المستثنى قسمين وحد كل واحد منهما بحد مفرد من حيث المعنى قال وذلك لان
ماهيتهما مختلفان ولا يمكن جمع شيئين مختلفي الماهية في حد واحد لان الحد مبين
للماهية بذكر جميع اجزائها مطابقة او تضمنا والمختلفان في الماهية لا يتساويان
في جميع اجزائهما حتى يجتمعا في حد والدليل على اختلاف حقيقتهما ان احدهما مخرج

والاخر غير مخرج بل يمكن جمعهما في حد واحد باعتبار اللفظ لان مختلفي الماهية لا يمتنع
اشتراكهما في اللفظ فيقال المستثنى هو المذكور بعد الا واخواتها هذا آخر كلامه ولقائل
ان يمنع اختلافهما في الماهية قوله لان احدهما مخرج من متعدد والآخر غير مخرج قلنا لانم
ان كون المتصل مخرجا من متعدد من اجزاء ماهيته بل حقيقة المستثنى متصلا كان او
منقطعا هو المذكور بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا ثم يقول كون المتصل
داخلا في متعدد لفظا او تقديرا من شرطه لا من تمام ماهيته فعلى هذا المنقطع داخل
في حد الحد كما في جاءني القوم الا حمارا لمخالفة الحمار للقوم في المجيء قوله من متعدد
اي من شيء ذي عدد قوله لفظا او تقديرا تفصيل للمتعدد وغايته فقد يكون ملفوظا به نحو
جاءني القوم الا زيدا وقد يكون مقدرا نحو ما جاءني الا زيد اي ما جاءني احد الا زيد قوله
بالا واخواتها ليخرج نحو جاءني القوم لا زيد وما جاءني القوم لكن زيد وجاءني القوم ولم
يجئ زيد فالمستثنى الذي لم يكن داخلا في المتعدد الاول قبل الاستثناء منقطع سواء
كان من جنس المتعدد كقولك جاءني القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية
عن زيد او لم يكن نحو جاءني القوم الا حمارا فقد تبين ان المتصل ليس هو المستثنى من الجنس
كما ظن بعضهم ثم ان الاستثناء مشكل باعتبار معقوليته لان زيدا في قولك جاءني القوم
الا زيدا لو قلنا انه غير داخل في القوم فهو خلاف الاجماع لانهم اطبقوا على ان الاستثناء
المتصل مخرج ولا اخراج الا بعد الدخول وان جاز الشك في مثله لم يصح في نحو له علي دينار
الا دانقا للعلم بان دانقا مخرج من الدينار والباقي بعده هو المقرّ به وان قلنا انه داخل
في القوم والا لاخراج زيد منهم بعد الدخول كان المعنى جاء زيد مع القوم ولم يجئ زيد
وهذا تناقض ظاهر ينبغي ان يجتنب كلام العقلاء عن مثله نعم قد ورد في الكتاب العزيز
من الاستثناء شيء كثير كقوله تعالى فلبثت فيهم الف سنة الا خمسين عاما فيكون المعنى
لبث الخمسين في جملة الالف ولم يلبث تلك الخمسين تعالى الله عن مثله علوا كبيرا فقال
بعضهم مختارا انه غير داخل بل القوم في قولك جاءني القوم عام مخصوص اي ان المتكلم
اراد بالقوم جماعة ليس فيهم زيد وقوله الا زيدا قرينة تدل السامع على مراد المتكلم وانه
اراد بالقوم غير زيد وليس بشيء لاجماع اهل اللغة على ان الاستثناء مخرج ولا اخراج
الا مع الدخول وايضا يتعذر دعوى عدم الدخول في قصد المتكلم كقوله علي عشرة الا واحدا
لان واحدا داخل في العشرة بقصده ثم اخرج والا كان مريدا بلفظ العشرة تسعة وهو
محال وقال القاضي عبد الجبار ايضا هو غير داخل لكنه قال المستثنى والمستثنى منه واكثر

الاستثناء

الاستثناء بمنزلة اسم واحد فقولك له علي عشرة الا واحدا بمعنى تسعة لا فرق بينهما من وجه
فلا دخول هناك ولا اخراج وهذا ايضا غير مستقيم لقطعنا بان عشرة في كلامك هذا
دالة على المعنى الموضوعة هي له مفردة بلا استثناء وهو الخمسة والا لم يفد للاستثناء
وواحدا هو المخرج وتسعة لا تدل على شيء من هذه المعاني الثلثة وايضا اجماعهم
على ان الاستثناء مخرج تبطل هذا ويلزم في مثل ما فرد في بدل البعض وبدل الاشتمال
كقوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا الآن الناس غير مستطيعهم
وحده وقال آخرون وهو الصحيح المدفوع عنه الاشكالات كلها ما فروا منها ومالزمهم ان
المستثنى داخل في المستثنى منه والباقي بعد بدل البعض داخل في المبدل منه والتناقض
لمجيء زيد وانتفاء مجيئه في جاءني القوم الا زيدا غير لازم وانما يلزم ذلك لو كان المجيء منسوبا
الى القوم فقط وليس كذلك بل هو منسوب الى القوم مع قولك الا زيدا كما ان نسبة
الفعل في نحو جاءني غلام زيد ورايت غلاما طريقا الى الجزئين معا لكنه جرى العادة بانه
اذا كان الفعل منسوبا الى شيء ذي جزئين او اجزاء قابل كل واحد منهما للاعراب اعراب
الجزء الاول منهما بما يستحقه المفرد اذا وقع منسوبا اليه في مثل ذلك الموقع وما بقي من اجزاء
المنسوب اليه يجر ان استحق الجر كالمضاف اليه ويتبع ان استحق التبعية كما في التوابع
الخمسة وان لم يستحق شيئا من ذلك نصب كالمستثنى تشبيها بالمفعول في مجيئه بعد
المرفوع وان كان جزء العمدة في بعض المواضع نحو جاءني القوم الا زيدا الا ان المجموع هو
المسند اليه فزيدة الكلام ان دخول المستثنى في المستثنى منه ثم اخراجه بالا واخواتها انما
كان قبل اسناد الفعل او شبهه اليه فلا يلزم التناقض في نحو جاءني القوم الا زيدا لانه
بمنزلة قولك القوم المخرج منهم زيد جاءوني ولا في نحو له علي عشرة الا درهما لانه بمنزلة
قولك العشرة المخرج منها واحد له علي وذلك لان المنسوب اليه الفعل وان تاخر عنه
لفظا لكن لابد له من التقدم وجودا على النسبة التي تدل عليها الفعل اذ المنسوب اليه والمنسوب
سابقان على النسبة بينهما ضرورة فحتى الاستثناء لما كان المنسوب اليه هو المستثنى منه
مع الا والمستثنى فلابد من وجود هذه الثلثة قبل النسبة فلابد اذا من الدخول والاخراج
قبل النسبة فلا تناقض قوله وهو منصوب اذا كان بعد الا غير الصفة في كلام
موجب او مقدما على المستثنى منه او منقطعا في الاكثر وكان بعد عدا وخلا في
الاكثر او ما عدا وما خلا وليس ولا يكون شرع يبين اعراب المستثنى فيقول يجب
نصبه اذا هو في باب المنصوبات وهو في مواضع الاول ما اجتمع فيه شرطان وقوعه

من استطاع اليه سبيلا الآن الناس غير
بعض المستطيعين وغيرهم فيكون
تكونه حالا والله على جميع الناس حج

بعد الا وكون الاستثناء في كلام موجب ولم يحتج الى قوله غير الصفة لانه في نصب
المستثنى وما كان بعد الا التي للوصف ليس بمسمى وانما اشترط كون الاستثناء
في كلام موجب لان غير الموجب لا يجب نصب مستثنى كما يجئ واختلف في
عامل النصب في المستثنى فقال البصريون العامل فيه الفعل المتقدم او معنى الفعل
بتوسط الا لانه شئ يتعلق بالفعل معنى او هو جزء مما ينسب اليه الفعل وقد جاء
بعد تمام الكلام فشابه المفعول وقال المبرد والزجاج العامل فيه الا لقيامها مقام
والعامل ما به يقوم المعنى المقتضى ولكونها نائبة عن استثنى كما ان حرف النداء نائب
عن انادي وقال الكسائي هو منصوب اذا انتصب بان مقدرة بعد الا محذوفة
الخبر فتقدير قام القوم الا زيدا قام القوم الا ان زيدا لم يقم وليس بشئ اذ يبقى الاشكال
عليه بحاله في انتصاب ان مع اسمها وخبرها لانها في تقدير المفرد واما الاعتراض بانه كيف
يعمل الحرف الموصول مقدرا او الموصول لا مقدرا فلا يرد عليه لان الكوفيين يجوزون
تقدير الاسم الموصول كما يجئ واما تقدير الحرف الموصول فلانسبة بالبصريين في تقديرهم
ان الناصبة للفعل لكون الحروف التي قبلها كالنائب عنها فلا يكون عنده كالنائب
عن ان المقدرة وقال الفراء الا مركبة من ان ولا العاطفة حذف النون الثانية من ان
واد غمت الاولى في لام لا فاذا انتصب الاسم بعدها فبان واذا يتبع في الاعراب
قبلا العاطفة فكان اصل قام القوم الا زيدا قام القوم ان زيدا لا قام اي لم يقم
فلا لتفي حكم ما قبل الا ونقضه نفيا كان ذلك الحكم او اثباتا فهو كقولك كان زيد اسدا
الاصل عند بعضهم ان زيدا كاسد فقدموا الكاف وركبوها مع ان وفيما قال نظر
من وجوه لان لا على المعنى الذي اوردنا غير عاطفة ومع التسليم فان لا العاطفة
لا يأتي الا بعد الاثبات نحو جاءني زيد لا عمرو وانت تقول ما جاءني القوم الا زيد
ولان فيما قال عزلا لان مرة وبلا اخرى عن مقتضيهما وذلك لانه ينصب بها مرة ويتبع
ما بعدها لا قبلها اخرى ولا يجتمع الحكمان معا في موضع ولان المعطوف عليه قليلا
ما يحذف والمتعدد الذي هو المعطوف عليه عنده مطرد الحذف نحو ما قام الا زيد وقال
بعضهم هو منصوب باستثنى كما ان المنادى منصوب بانادي والا وحرف النداء
دليلان على الفعلين المقدرين فالمستثنى على هذا القول مفعول به وقد اعترض عليه
بانه يلزم منه جواز الرفع بتقدير امتنع ولا يلزم ذلك لانا نعلل ما ثبت وورد من كلام
العرب ولو ورد لكنا نقدر امتنع ونحوه الا ترى انه يجب النصب في اياك والاسد بتقدير

بعد

بعد ونحوه ولو ورد الرفع نحو انت والاسد لكنا نقدر ابعد ونحوه وقال المصنف في شرح المفصل
العامل فيه المستثنى منه بواسطة قال لانه ربما لا يكون هناك فعل ولا معناه فيقول نحو القوم
الا زيدا اخوتك وهذا لا يرد الا على مذهب البصريين وليس ان يقولوا ان في اخوتك
معنى الفعل وان كان من اخوة النسب اي ينتسبون اليك بالاخوة وكذا في المثال فجاز
ان يعمل العامل الضعيف فيما تقدم عليه لتقوية بالواو ولا يلزم مثله في المفعول منه فانه
لا يتقدم على عامله وان كان فعلا صريحا لان اصل الواو للعطف فروعي ذلك الاصل
ولم يكن في الجملة ايضا معنى الفعل جاز ان ينصب المستثنى اذ الجملة ليست بالقص
مشابهة للفعل التام كالفاعل من المفرد الذي يتم بالنون والتنوين فينصب
التمييز ولا سيما مع تقوم بها بالة الاستثناء والى مثله يشير سيبويه في كتابه في مواضع فتصور
عمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم هذا كله في المستثنى المتصل واما المنقطع فذهب
سيبويه انه ايضا منتصب بما قبل الا من الكلام كانتصاب المتصل به وذلك قوله
في الكتاب فجاء على معنى ولكن وعمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم وما بعد الا
عنده مفرغ سواء كان متصلا او منقطعا فهي وان لم يكن حرف عطف الا انها كلكن
العاطفة للمفرد على المفرد في وقوع المفرد بعدها فلذا وجب فتح ان الواقعة بعدها
نحو قولك زيد غنى الا انه شقي والمتأخرون لما رأوها بمعنى لكن قالوا انها الناصبة
بنفسها بنصب لكن للاسماء وجرها في الاغلب محذوف نحو قولك جاءني القوم الا حمارا
اي لكن حمارا لم يجئ قالوا وقد يجئ جرها ظاهرا كقوله تعالى الا قوم يونس لما آمنوا
كشفنا عنهم وقال الكوفيون الا في الاستثناء المنقطع بمعنى سوى وانتصاب المستثنى
بعدها كانتصابه في المتصل وتأويل البصريين اولى لان المستثنى المنقطع يلزم مخالفته
لما قبله نفيا واثباتا كما في لكن وفي سوى لا يلزم ذلك لانك تقول لي عليك دينار ان
سوى الدينار الفلاني وذلك اذا كان صفة وايضا معنى لكن الاستدراك والمراد
بالاستدراك فيها وقع توهم المخاطب دخول ما بعدها في حكم ما قبلها مع انه ليس بداخل
فيه وهذا هو معنى الاستثناء المنقطع بعينه وانما وجب النصب في المستثنى من الموجب
لان التفريغ لا يجوز فيه كما يجئ والابدال ايضا لا يجوز في نحو جاءني القوم الا زيد الا انك
لو ابدلت كان المبدل في حكم الساقط فيؤدي الى التفريغ في الايجاب فلم يبق الا النصب
قوله او معدا ما على المستثنى منه يعني اذا كان بعد الا وتقدم على المستثنى منه وجب النصب
لانه ان كان في الموجب فقد تقدم وجوب النصب وان كان في غير الموجب بعد بطل

البدل لان البدل لا يقدم على المبدل منه لانه من التوابع فلم يبق الا النصب على الاستثناء
على انه قد حكى يونس ان بعض العرب يقول ما لى الا ابوك احد فجعل المستثنى منه المؤخر
بدلا من المستثنى كما قيل ما مررت بمثله احد واحد بدل من مثله ويجوز لك ان تقول
ما لى الا ابوك صديقا على ان ابوك مبتدا، ولى خبره وصديقا حال وتقول من لى الا
ابوك صديقا فمن مبتدا، ولى خبره وابوك بدل من من كانك قلت الى احد الا ابوك
وصديقا حال وتقول ما لى الا زيد اصديق وعمرو اعمرو فينصب عمرو على العطف
على زيدا ورفعه على انه مبتدا، محذوف الخبر اى عمرو كذلك واعلم انه اذا تقدم المستثنى
منه وجب ان يتاخر عما نسب الى المستثنى منه كما جانى الا زيد احد وان تقدم على المنسوب
وجب تاخره عن المستثنى منه كما القوم الا زيدا ضربت ولا يجوز عند البصريين تقدمه
عليها وما فى الاختيار كما قولك الا زيدا قام القوم وقوله وبلدة ليس بها طوري
ولا خلا الجن بها انيس شاذ عندهم للضرورة وقيل تقديره ليس فيها طوري ولا بها انيس
خلا الجن فاضمر الحكم والمستثنى منه وبها انيس الظاهر بغيره فاذا قام المستثنى مقام
الاستثناء مقام المستثنى منه وذلك فى الاستثناء المفرغ التزم عندهم تاخر المستثنى
عن عامله فلا يجوز الا زيدا لم اضرب وزيدا ما راكبا لم ياتنى ويجوز الكوفيون فى السعة
تقدم المستثنى على المستثنى منه والحكم معا كما الا زيدا اخو بنى القوم وكذا جوزوا تقديم المستثنى
على المستثنى منه فى المفرغ على الحكم كما الا زيد لم اضرب والاولى مذهب البصريين لعدم
سماع مثلها هذا ولمنعه القياس ايضا وذلك لان المستثنى اخرج من المستثنى منه فى الحقيقة
اولا كما ذكرنا ثم نسب الحكم الى المجموع وما فى الظاهر مخرج من الحكم ايضا لان الظاهر انك
اخرجت زيدا من حكم المجئ فى قولك جانى القوم الا زيدا وان لم يكن فى الحقيقة خرجا منه
ومرتبة المخرج ان يكون بعد المخرج منه فكان حقه ان يجئ بعد الحكم والمستثنى منه معا لكنه
جوز لكثرة استعماله تقدمه على احدهما كما جانى الا زيدا القوم والقوم الا زيدا اخوك
ولم تجز تقدمه عليهما معا وفى المفرغ الذى ليس فيه الا الحكم لم تجز تقدمه عليه واعلم
ايضا انه لا يلزم ان يكون العامل فى المستثنى هو العامل فى المستثنى منه بل قد يختلفان
كما فى قولك القوم الا زيدا اخوك هذا عند من جعل العامل فى المبتداء الابتداء لا الخبر
قوله او متعلقا بعد الا كما فى الدار احد الا حمارا اصل الحجاز يوجبون نصبه مطلقا لان
بدل الغلط غير موجود فى فصيح من كلام العرب وبنو تميم قسموا المنقطع قسمين احدهما ما يكون
قبله الاسم متعددا او غير متعدد ويصح حذفه كما جانى القوم الا حمارا وما جانى زيدا الا حمرا

فههنا

فههنا يجوز ون البدل ثم ان ذلك الاسم الذى يجوز حذفه اما ان يكون مما يصح دخول المستثنى
فيه مجازا او لا فالاول كما قولك ما فى الدار احد الا حمار اصح ان يجعل الحمار انسان الدار
كما قال ابو ذويب فان تمس فى دار بهمة تاويا انيسك اصداء القبور وشلم
ما لى عتاب الا السيف فلسيبويه فى مثله وجهان احدهما جعل المنقطع كالمتصل لصحة
دخول البدل فى المبدل منه والثانى ان الاصل فى كلا احد فيها الا حمارا ان يقال ما
فيها الا حمار اى ما فيها شئ الا حمار لكنه خصص بالذكر من جملة المستثنى منه المحذوف
المقدر ما ظن استبعادا للمخاطب شمول المقدر والمقدر له كانك تظن ان المخاطب
مستبعد خلو ها من الآدمى فقلت لا احد فيها تاكيدا لنفى كون الآدمى بها فلما ذكرت
ذلك المستبعد انقلب ذلك المستثنى على ما كان عليه فى الاصل من الاعراب بتبيها
على الاصل وجعلته بدلا من ذلك المذكور فعلى هذا لا يكون هذا من قبيل الاستثناء
المتصل كما كان فى الوجه الاول وذهب الحمارى انه من تغليب العاقل على غيره كما يقول
الزيدان والحمار جانى وهذا لا يطرد له فى جميع الباب كقوله تعالى ومالهم به من علم
الا اتباع الظن وقولهم ليس لهم سلطان الا التكلف وكذلك واما قوله تعالى فلولا
كان من القرون من قبلكم اولو بقية ينهون عن الفساد فى الارض الا قليلا وقوله فلولا كانت
قرية آمنت فنفعها ايمانها الا قوم يونس فلا يجوز الابدال فى الاثنين لان التخصيص كالامر
والشرط ولا يجوز لتعميم القوم الا زيد وان قام احد الا زيد وكان الزجاج غير بدل فى قوم
يونس لان معناه لو لا كانت قرية ما امنت قرية لان القوم ما مات دلالة على انتفائه والثانى
اى الذى لا يدخل فيه المستثنى فى ذلك الاسم مجازا فليس فيه الا الوجه الثانى من قول سيبويه
وذلك كما جانى الا عمرو وما اعانه اخوانكم الا اخوانه قال والحرب لا تسقى بجامها التحيل
والمزاح الا لفتى الصبار فى النجدات والفرس الوقاح وقال عيشة لا تغنى الرماح مكانها
ولا النبل الا المشرفى المصمم والثانى من القسمين الاولين ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه
وبنو تميم ههنا يوافقون الحجازيون فى ايجاب نصبه كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر
الله الا من رحم اى من رحمة الله تعالى وقال بعضهم لا عاصم اى لا معصوم فالاستثناء
متصل وقال السيرافى المبرد من رحم الراحم اى الله تعالى لا المرحوم فيكون ايضا متصلا
ومثله قولهم لا يكون من فلان من شئ الا سلاما سلام اى متاركة وودا عا من قوله
تعالى واذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما ومعنى نسلم اى مع سلام اى متاركة متابعة
ويجوز ان يكون الباء للبدل اى نسلم عليه وتردسلامه بدل سلامه ولا تخلو اكثر من هذا

ومنه مثابة قولهم ماخر الا ما نفع وما زاد الا ما نقص وما فيهما مصدرية وابو سعيد وابن مبرمان يقدران الجر اي ولكن النقصان امره ولكن النفع امره ومذهب سيبويه ان ما بعد الا في المنقطع منفرد كما مر قبل واما نحو قوله وعيب فيهم عمران سيوفهم بهن فلول من قراع الكتايب وقوله فتى كملت اخلاقه غير انه جواد فما يبقى من المال باقيا فظاهر فيه اول وحجى سيبويه المذكورين وذلك ان الشاعر قصد جعله من المتصل مبالغة في المدح اي ان كان ولابد من العيب ففيهم عيب واحد خسيس وهو فلول سيوفهم من القراع وفي اخلاقه نقص واحد وهو جودة الكامل المعزق ماله بعدون ما في ظاهره ادنى شايبة من النقص وان كان في التحقيق غاية في الكمال من جملة العيوب غلوا في الثناء كما قال بديع الزمان عيبه ان لا عيب فيه فينفي عين الكمال عن معاليه قوله او كان بعد خلا وعدا في الاكثر قال السيرافي لم ار احدا ذكر الجر بعد عدا الا الاخفش فانها قرنها في بعض ما ذكره بخلا في جواز الجر بها وقال السيرافي ثم اعلم خلافا في جواز الجر بخلا الآن النصب بها اكثر كما ذكر سيبويه واما خلا فهو في الاصل لازم يتعدي الى المفعول بمن نحو خلت الدار من الاثنين وقد تضمن معنى جاوز فيتعدي بنفسه كقولهم افعل وخلاك ذم والزموا هذا التضمين في باب الاستثناء ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب وبهذا التزموا اضمار فاعله وفاعل عدا ولم يظهر معهما قد مع كونهما في محل النصب على الحال ولهذا اوجبوا اضمار اسمي ليس ولا يكون واما عدا فتعد في غير الاستثناء ايضا وفاعل خلا وعدا عند بعضهم وفيه نظر لان المقصود في جاءني القوم خلا زيدا وعدا زيدا ان زيدا لم يكن منهم اصلا ولا يلزم من مجاوزة بعض القوم اياه وخلو بعضهم مجاوزة الكل وخلوه الكل فالاولى ان يضمر فيهما ضمير راجعا الى مصدر الفعل المتقدم اي جاءني القوم خلا مجيئهم زيدا كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فيكون مفسر الضمير سياق القول والنصب في قولهم ما لنا وكرحمن بعدا مضمرة وقال بعضهم تامول بالا قوله وما خلا وما عدا انما تزم النصب بعدها لان ما مصدرية وهي تدخل على الفعلية غالبا كما مر في قسم الحروف وفي الاسمية قليلا وليس بعدها اسمية فتعين الفعلية فتعين كونها فعليتين فوجب النصب والمضاف محذوف اي وقت ما خلا مجيئهم زيدا اي وقت خلو مجيئهم زيدا وذلك ان الحين كثيرا ما يحذف مع ما المصدرية نحو ما دام زيد وسارق ونحوه وجوز الجرمي الجر بعد ما خلا وما عدا ولم يثبت ان ما زايدة قوله وليس ولا يكون هما ايضا في محل النصب على الحال اذ ضمنا معنى الاستثناء ولا يستعمل موضع لا يكون غيره نحو ما كان ولم يكن ونحو ذلك وما عداهما واجب الاضمار

وهو

وهو ضمير راجع الى بعض مضافا الى ضمير المستثنى منه اي ليس بعضهم زيدا وذلك لمثل ما قلنا في وجوب اضمار فاعل خلا وعدا الآن الاضمار رهنا كما في قوله تعالى انا انزلناه في ليلة القدر وقوله حتى توارت بالحجاب بخلاف ذلك واجاز الخليل ان يوصف بليس ولا يكون منكرا او معرف بلام الجنسية نحو جاءني الرجال ليسوا ولا يكونون زيدا وسمع من العرب ما استثنى امراة لا يكون فلانة وليست فلانة فيلحقهما اذن ما يلحق الافعال الموصوف بها من ضمير وعلامة تانيث تقول ما رايت رجالا لا يكونون زيدا وليسوا زيدا ولم يجئ مثل ذلك في خلا وعدا ولم يستعمل هذه الافعال في الاستثناء المفرغ على انه قال الاخفش فما تركك الصنع الذي قد تركته ولا الغيظ مني ليس جلدا واغظما اي الاجلد ولا يستعمل هذه الكلم الا في الاستثناء المتصل بخلاف غير فانها يستعمل في المنقطع ايضا كقوله وكل اخ باسل غير انني اذا غضبت اولي الطرائد ابسل

قوله ويجوز فيه النصب

قوله ويختار البدل فيما بعد الا في كلام غير موجب ذكر المستثنى منه نحو ما فعلوه الا قليل او الا قليلا اعلم ان للاختيار على البدل المستثنى شروطا احدها ان يكون بعد الا متصلا ومؤخرا عن المستثنى منه المشتمل عليه استفهام او نفي او نفي محض او مؤول غير مردود به كلام تضمن الاستثناء وان لا يتراخى المستثنى عن المستثنى منه فقولنا المشتمل عليه استفهام او نفي يدخل فيه الضمير الراجع فعل الاستثناء بالا على اسم صالح لان يبدل منه معمول للابتداء او احد نواسخه نحو قولك ما احد ضربته الا زيدا يجوز ذلك الابدال من ما ضربته لان المعنى ما ضربت احدا الا زيدا فقد اشتمل النفي على هذا الضمير من حيث المعنى وكذلك اذا كان الضمير في صفة المبتدا نحو ما احد لقيته كريم الا زيدا او مثار دخول النواسخ نحو ما ظننت احدا يقول ذلك الا زيد بالرفع بدلا من ضمير يقول لان المعنى ما يقول ذلك احد في ظني الا زيد والابدال من صاحب الضمير اولى لانه الاصل ولا يحتاج الى تاويل لكونه في غير الموجب ولو لم يرجع الضمير الى المبتدا في الحال او الاصل لم يجز الابدال منه على ما قيل فلا يقول ما ضربت احدا يقول ذاك الا زيد بدلا من ضمير يقول لان القول ليس بمنفي بل المنفي الضرب قال سيبويه اذا قلت ما رايت احدا يقول ذلك الا زيدا او رايت بمعنى ابصرت وجب نصب المستثنى لانه ليس من نواسخ الابتداء هذا قوله واما الاخفش فانه يجيز الرفع في غير نواسخ الابتداء ايضا الا في ابدال من ضمير راجع الى ما يصلح للابدال منه اذا شمل المنفي ما مثل ذلك الضمير نحو ما كلمت احدا ينصفني الا زيد لان المعنى ما انصفني احد كلمته الا زيد ومنه قول عدي بن زيد في ليلة الا تري بها احدا يحكي علينا الا كواكبها وتري من رؤية العين وفي جعله من رؤية القلب كما ذهب اليه سيبويه نظر

لكونه مخالفا لظاهر معنى البيت فالاضافة والحكاية متغايران معنى بل لو قلت لا اوذي
احدا يوحد الله تعالى الا زيدا لم يجز الابدال من ضمير يوحد لان التوحيد ليس بمتقى بل الاذي
فقط وكذا يجوز الابدال من المضاف والمضاف اليه المتعدد اذا كان المضاف معمولا لغير
موجب نحو ما جاءني اخواهد الا زيد وفي حكم ما في وصف معمول غير الموجب في نحو ما
اتاني غلام لاحد الا زيد قولنا اومؤول به يدخل في نحو قلما رجل يقول ذلك الا زيد وقل رجل
يقول ذلك الاعمرو واقل رجل يقول ذلك الا زيد وفي قل رجل وقلما رجل واقل رجل
معنى النفي قال ابو علي قلما يكون بمعنى النفي العرف نحو قلما سرت حتى ادخلها بالنصب
لا غير ولو كان للاثبات لجاز الرفع كما يجئ في نواصب الفعل قال ويجئ لمعنى اثبات
الشئ القليل كقوله فلما غرس حتى عجبته بالتباشير من الصبح الاول والاغلب الاول و
لكون اقل رجل مؤولا بالنفي لا يدخله النواسخ الابتداء كما لا يدخل علي ما النافية ومن ثم
كان وصف المضاف اليه اقل في الاشهر فعلا او ظرفا لان اصل النفي دخوله على الفعل
قلو قلت اقل رجل ذي حتة لم يجئ على ما قال الاخفش قال ابو علي ووصفه بنحو صالح ايضا
لا يجوز في القياس قال ومن جوز فلاعطائه معنى الفعل الاتري ان سيبويه اجاز حكاية
نحو لبيبة وعاقلة اذا سمي بكاجل وفاعل قل وقلما لا يكون نكرة وكذا ما اضيف البه اقل
لكونه كالمجرور برب قال ابو علي اقل مبتداء حذف خبره وجوبا استغناء بوصف المضاف اليه
كما حذف خبرها بعد لولا وفيما قال نظر لانه لا معنى لقولك اقل رجل يقول ذلك الا زيد
موجود كما لا معنى لقولك اقايم الزيدان موجود قال او نقول هو مبتداء لا خبر له لان فيه
كافي اقايم الزيدان وقال بعضهم نحو يقول ذلك في اقل رجل يقول ذلك الا زيد خبر المبتداء
والا زيد بدل من ضمير يقول وكذا في اقل رجلين يقولان ذلك الا الزيدان واقل رجال
يقولون ذلك الا الزيدون قال وانما ثنى ضمير يقولان وجمع ضمير يقولون لان افعل
التفضيل كما يجئ في بابه اذا اضيف الى نكرة فان كانت مفردة فهو مفرد وان كانت
مثناة او مجموعة فهو مثنى او مجموع بخلاف ما اضيف الى المعرفة نحو افضل الرجلين و
افضل الرجال والحق من هذه المذاهب ما في قولي ابي علي لانك تقول اقل من يقول
ذلك الا زيد وقل من يقول ذلك الا زيد ومن نكرة لا بد لهما من وصف واقل رجل يقول
بمعنى اقل فالجملة اذن وصف للنكرة كما كانت وصفا لمن لا يجوز ابدال زيد من نقط
المضاف اليه في اقل رجل لان اقل رجل يكون اذن في التقدير مضافا الى ذلك البدل
الذي هو مثبت وهو لا يضاف الا الى ما نفى الحكم عنه ولا يجوز ايضا ابداله من نقط اقل

اذ لو ابدلت

اذ لو ابدلت منه طرحة في التفسير فيبقى تقول ذلك الا زيد وليس فالمرفوع بعد الا
في مثل هذا المقام معرفة كان او نكرة بدل من المضاف اليه اقل على المعنى المولى به الكلام
اذ التقدير ما رجل يقول ذلك الا زيدا اي ما تقول ذلك الا زيد وينبغي ان يكون تاويل
النفي ظاهرا ومن ثمة رد على الزجاج في تجويز الرفع في قوم يونس في قوله تعالى فلو لا كانت
قرية آمنت الآية فجعل التخصيص كالنفي وقد يجري لفظة الى وما يصرف منه مجرى النفي قال
الله تعالى فابى اكثر الناس الا كفورا وابى الله الا ان يتم نوره والمفرغ لا يجئ في الموجب
الا نادرا كما جاء في الشواذ فشربوا منه الا قليل اي لم يطيعوه الا قليل ولا يجوز مات الناس
الا زيدا اي لم يعش الناس الا زيد وكذا لا يجوز في الامر والشرط الابدال والتفريغ نحو ليقم
القوم الا زيد وان قام احد الا زيد قمت فكان الزجاج يجيز البدل في قوله فلو لا كانت
قرية امنت فنفعها ايمانها الا قوم يونس لتاويله التخصيص بالنفي لان المعنى ما آمنت قرية
اذا اللوم على ما مات ولانه على استثناء وقد رد النحاة واما قوله تعالى فلو لا كان من القرون
من قبلكم اولو بقية ينهون عن الفساد في الارض الا قليلا بالنصب لا غير فقولنا غير مردود به
كلام تضمن الاستثناء احترازا عن نحو ما قام القوم الا زيدا رد اعلى من قال القوم الا
زيدا اذا انتصب مهما لقصد التطابق بين الكلامين قولنا وان لا يتراخى المستثنى
عن المستثنى منه احترازا عن نحو ما جاءني احد حين كنت جالسا مهما الا زيد فان الابدال
ليس بادلى مهما من النصب اذ كونه مختار القصد التطابق بينه وبين المستثنى منه
ومع تراخي ما بينهما لا يتبين ذلك فاذا تقرر هذا فاعلم ان هذا الاتباع ابدال عند البصرة
لان عمدة بجواز حذف المتبوع وهو مهما جائز وقال الكسائي والفراء الا حرف عطف بهذه
الشروط ولا خلاف بينهم في المعنى الا وانه للاستثناء وانما جعلاه عطفا لان البدل والمبدل منه
في كلام واحد والمستثنى من حيث المعنى في كلام والمستثنى منه في آخر لان معنى ما قام
القوم الا زيد ما قام القوم وقام زيد والجواب انهما في اللفظ كلام والابدال معاملة
لفظية قال بعضهم لو كان بدل البعض وجب الضمير وليس من بدل الكل ولا الاشتمال
فهو شبيه ببدل الغلط وبدل الغلط لا يكون في فصيح الكلام والجواب انه بدل البعض
ولم يحتج الى الضمير لقرينة الاستثناء المتصل لافادته ان المستثنى بعض المستثنى منه
قال ثعلب كيف يكون بدلا والاول مخالف للثاني في النفي والايجاب والجواب انه لا منع منه
مع الحرف المقتضي لذلك كما جاز في الصفة نحو مررت برجل لا ظريف ولا كريم جعلت
حرف النفي مع الاسم بعده صفة لرجل والاعراب على الاسم كذلك يجعل في نحو ما جاءني القوم

الا زيد قولنا الا زيد بدلا والاعراب على الاسم والفراء يمنع النصب على الاستثناء اذا كان المستثنى منه
منكرا فيوجب البدل في نحو ما جاءني احد الا زيد ويجيز النصب والابدال في ما جاءني القوم
الا زيد والا زيدا ولعله قاس ذلك على الموجب فانه لا ينتصب المستثنى فيه الا والمستثنى منه
معرف باللام فلا يجوز جاءني قوم الا زيدا لان دخول زيد في قوم المنكر غير قطعي حتى نخرج
بالاستثناء وليس بشيء لان امتناع ذلك في الموجب لعدم القطع بالدخول ولهذا اذا علم
في الموجب دخول المستثنى في المستثنى منه المنكر جاز الاستثناء اتفاقا كقوله على عشرة
الا واحدا وذهب بعض القدماء الى انه يجب النصب على الاستثناء ولا يجوز الابدال اذا
صلح الكلام للايجاب بحذف حرف النفي نحو ما جاءني القوم الا زيدا فكما لا يجوز الابدال
في الموجب لا يجيزه في غير الموجب قياسا عليه وهو باطل بقوله تعالى ما فعلوه الا قليل
فان الفعل يصلح للايجاب مع ان البدل هو المختار واما اذا لم يصلح الفعل للايجاب
فانه يجوز البدل والنصب اذ لا يجوز جاءني احد الا زيدا حتى يقاس عليه غير الموجب
في وجوب النصب ومن جعل للقرآن ولهذا العامل قياس غير الموجب على الموجب ومن اين
لهما ذلك هذا ولا تقر ان الاتباع هو الوجه مع الشرائط المذكورة فكان اكثر القراء على
النصب في قوله تعالى ولا يلتفت منكم احد الا امرأتك نكلف جار الله لئلا يكون قراءة
الاكثر محمولة على وجه غير المختار فقال امرأتك بالرفع بدل من احد وبالنصب مستثنى
من قوله تعالى فاسر بأهلك لا من قوله لا يلتفت احد فاعترض عليه المص بلزوم تناقض
القراءتين اذ ن ولا يجوز تناقض القرآن لانها كلها قرآن ولا تناقض في القرآن قال ويبان
التناقض ان الاستثناء من اسر يقتضي كونها غير مسراها والاستثناء من لا يلتفت احد
يقتضي كونها مسرى لان الالتفات بعد الاسراء فيكون مسرى بها والجواب ان اسر
وان كان مطلقا في الظاهر الا انه كان في المعنى مقيدا بعدم الالتفات اذ المراد اسر
بأهلك اسراء لا الالتفات فيه الا امرأتك فانك تسري بها اسراء مع الالتفات فاستثنى
على هذا ان شيئا من اسراه من لا يلتفت ولا تناقض وهذا كما تقول امش ولا تختر
اي امش سيرا لا تختر فيه واذا كان المستثنى بعد المستثنى منه قبل صفته نحو ما جاءني رجل
الا عمرو وخير من زيد فعند سيبويه اتباعه اولى من النصب لان المبدل منه وهو الموصوف
متقدم وحكى ان سيبويه يختار النصب على الاستثناء والمازني يختار ذلك على الابدال نظرا الى
ان الصفة كجزء الموصوف فكأنه لم يتقدم عليه جميع المستثنى منه وايضا فان الابدال

من شيء

من شيء علامة الاستغناء عنه والفاؤه ووصفه بعد ذلك علامة الاعتداد به والاعتناء
بالشيء بعد الاستغناء عنه بعيد قوله ويجب على حسب العوامل اذا كان المستثنى منه غير مذكور
وهو في غير الموجب ليفيد مثل ما ضربني الا زيد الا ان يستقيم المعنى نحو قرأت الا اليوم
كذا ومن ثمة لم يجز ما زيد الا عالما هذا الذي يسميه النحاة الاستثناء المفرغ و
المفرغ في الحقيقة هو الفعل قبل الا لانه لم تشتغل بمستثنى منه فعل في المستثنى واعلم ان
المنسوب اليه الفعل او شبهه كما تكرر ذكره هو المسنى منه مع المستثنى وانما اعرب
المستثنى منه مما يقتضيه المنسوب دون المسنى لانه الجزء الاول والمسنى صار
بعده في حيز الفضلات فاعرب بالنصب ثم ان امكن اتباع المسنى للمستثنى منه
في الاعراب فهو اولى كما في ما قام القوم الا زيد ايذانا بكونه من تمام المنسوب اليه
وتيرة امكان اتباعه اياه فتجويز حذف المسنى منه وقيام المستثنى مقامه على البدل
وذلك في غير الموجب فلان المسنى المتصل الذي كلامنا فيه يجب دخوله تحت المستثنى منه
عند جميع النحاة الا المبرد وعند اكثر الاصوليين اما المبرد وبعض الاصوليين فانهم يكتفون
بصحة الاستثناء بصحة دخوله تحته حتى اجاز بعضهم جاءني رجل الا زيدا والاول هو الوجه
لان الاستثناء اخراج اتفاقا وهو لا يكون الا بعد تحقق الدخول ثم ان المخرج منه انما يصح
حذفه اذا قام عليه دليل والدليل المستمر والدلالة على المخرج منه هو المسنى لانه يعرف
لان المقدر متعدد من جنسه يعينه وغيره وذلك المتعدد المقدر لا يمكن الا يكون بعضا من الجنس
غير معين لانه لا يتحقق اذ ن دخول المسنى منه ولا ان يكون بعضا معينا يدخل فيه المستثنى
قطعا لعدم قيام قرينة في الاغلب على مثل ذلك البعض فلم يبق الا جميع الجنس لتحقق دخول
المسنى فيه وتقدير جميع الجنس جائز في غير الموجب كما قام الا زيد لان اشتراك
جميع افراد الجنس في انتفاء وقوع الفعل منها او عليها ومخالفة واحد ايا ما في ذلك مما يكثر
ويغلب واما اشتراكهما في وقوع الفعل منها عليها ومخالفة واحد ايا ما في ذلك فمما يقل
نحو قولك كوك الفك الاسفل في الاكل الا التمساح ويعلم الله تعالى الاقدم العالم او حدوثه
ذاته ويستطيع تعالى الا المستحيلات وقرأت الا يوم كذا وخربته الا بالسوط قال الله تع
ومن يولهم يومئذ دبره الا متحرفا لقتال ويمكن ان يقوم في بعض المواضع على بعض
معين من الجنس معلوم دخول المسنى فيه دليل كما اذا قيل لك ما لقيت ضاع البلد فتقول
لقيت الا فلانا لكن لا غلب عدم التقرير في الموجب فاذا تقرر هذا قلنا ان المستثنى منه
لما حذف لقيام القرينة والمنسوب اليه كان هو وان المسنى منه مع المسنى والا الاستثناء

وكان المستثنى منه كما تقدم او لي بان يعرب مما يقتضيه العامل لكونه جزءا او كلا
صار المستثنى منه متعينا لقبول ما اقتضاه العامل من الاعراب اذ لم يبق من اجزاء
المنسوب اليه العاملة للاعراب غيره فعلى هذا سقط الاعتراض بانه كيف يسند الفعل
المنفي في ما قام الا زيد الى الفاعل المراد وقوع الفعل منه لانه ليس تمام المسند اليه في الحقيقة
في نحو ما قام الا زيد الى الفاعل المراد وقوعه منه في الحقيقة كما لم يكن القوم تمام المسند اليه في ما قام
القوم الا زيد ابل كل واحد منهما جزء المسند اليه حقيقة وان كان المسند اليه لفظا والاستثناء
المفرغ يجيء في جميع معمولات الفعل وفي المبتدا والخبر اما الفاعل والملحق به فنحو ما ضرب
الا زيد وما ضرب الا زيد وليس منطلقا الا زيد والمفاعيل كنحو ما ضربت الا زيدا وما مررت
الا بزيد وان نظن الا ظنا وما رايته الا يوم الجمعة والا قدامك وما ضربته الا تاديبا
واما المفعول معه فلا يجيء بعد الا لا يقال لا تمش الا وزيدا ولعل ذلك لان ما بعد الا كانه
منفصل من حيث المعنى عما قبله لمخالفته له نفيا واثباتا فلا موذن من حيث المعنى بنوع
من الاتصال وكذا الواو فاستهجن عمل الفعل مع الحرفين موذنين بالفصل ولهذا لم يقع
من التوابع بعد الا عطف النسق فلا يقال ما قام زيد الا وعمرو كما يقع الصفة واما
وقوع واو الحال بعدها نحو ما جاء زيد الا وغلامه راكب فلعدم ظهور عمل الفعل لفظا
فيما بعد الواو بل هو مقدر ويقع بعد الا الحال نحو ما جاء زيد الا راكبا والتمييز ما استثنا
الا تاء الا ما، ونحو قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب الواو الحال لان صاحب
الحال عام وقيل الجملة صفة للنكرة واتوا بالواو لحصول الفصل بين الموصوف وصفته
التي هي جملة بالا فحصل للصفة انفصال من الموصوف يوجبين بكونها جملة وبالاجنبي بالواو
رابطة ونحو ذلك قولهم في خبر ليس وما ليس احدا الا وهو خير منك وما رجل الا وانت خير منه
وكذا في قولك ما كان احدا الا وانت خير منه وكذا المفعول الثاني في باب علمت نحو ما وجدت
الا زيدا وهو فاضل وربما جاء الواو في خبر كان بغير الا كقوله عليه السلام قد كنت وما احدد
بالحرب تشبيها بالحالية واما التفريغ في المبتدا والخبر وقوعهما فنحو ما زيد الا قائم وما قائم
الا زيد ولا غلام رجل الا ظريف ولم يكن زيدا الا عالما وما ظننتك الا بخيلا ولم اعلم ان
فيها الا زيدا فزيدا اسم ان ولو قلت لم اعلم ان زيدا فيها وزيد الا راكبا لم يأتني لم يجز لانقدم
ان الا لا يقدم في المفرغ على الحكم وفي غير المفرغ لا تقدم على الحكم والمستثنى منه معا فيجوز
كيف الا زيدا اخوتك واين الا زيدا اخوتك لان العامل اي الحكم اين وكيف والمستثنى منه
اما الضمير فيهما واما اخوتك وكذا لا تقول من الا زيدا اخوتك ومن مسنى منه ولا تقول مثل

عندك

عندك الا زيدا احد وما عندك الا زيدا احد ولا يجوز ما الا زيدا عندك احد لتقدم الاستثناء
عليهما وفي المفعول المطلق اذا كان للتاكيد ووقع بعد الا اشكال كقوله تعالى ان نظن الا
ظنا وذلك ان المستثنى المفرغ يجب ان يستثنى من متعدد مقدر معرب باعراب المستثنى
مستغرق لذلك الجنس كما تقدم حتى يدخل المستثنى بيقين ثم يخرج بالاستثناء وليس
مصدر نظن محتملا مع الظن غيره حتى يخرج الظن من بينه وحله ان يقال انه محتمل من حيث
توهم المخاطب اذ ربما ضربت مثلا وقد فعلت غير الضرب مما يجري مجراه كالتهديد والشروع
في مقدمات الضرب فتقول ضربت ضربا لدفع ذلك التوهم كما انك اذا قلت جاءني زيد
جاز ان يتوهم انه جاءك من يجري مجراه فقلت جاءني زيد لرفع ذلك الوهم فلما كان
قولك ضربت محتملا للضرب وغيره من حيث التوهم فكانك قلت ما فعلت شيئا الا
ضربا قال وما اعتره الشيب الا اعترارا قال ابن يعيش هذا الكلام محمول على التقديم والتاخير
اي ان نحن الا نظن ظنا وما اعتره الشيب اعترارا وما هو تكلف واما الاستثناء في التوابع
ففي البدل نحو ما جاءني احد الا زيد لكنه غير مفرغ وكلامنا في المفرغ ولا مانع من كون سائر
انواع البدل مفرغة نحو ما سلب زيد الا ثوبه في بدل الاشتمال وما ضرب زيد الا راسه
في بدل البعض اي ما سلب له زيد شيئ منه الا ثوبه وما ضرب زيد عضوا منه الا راسه
وعطف النسق لم يجز فيه لما تقدم وكذا عطف البيان والتاكيد وذلك لان عطف البيان
لو جاء لكان المستثنى من مقدر متعدد وهو ايضا عطف بيان وكونه متعددا مخالف
لكونه عطف بيان لانه اما اعم او مخصص مثله وكذا التاكيد لانه لم توضع الفاظه عامة شاملة
لالفاظ التاكيد كنحو عينه ونفسه وكله وكلاهما ولغيرها حتى بعدرها ويخرج الفاظ التاكيد
منها والوصف في نحو ما جاءني من احد الا ظريف وما لقيت احدا الا انت خيرا منه
وفيه وفي خبر المبتدا نحو ما زيد الا قائم وفي الحال في نحو ما جاءني زيد الا راكبا اشكال لان
المعنى يكون اذن ما جاءني احد متصف الا بصفة القيام وما جاءني زيد على حال من الاحوال
الا على حال الركوب وهذا محال لانه لابد للمتصف بصفة الظرافة من الاتصاف
بغيرها ولو لم يكن الا التخير ونحوه وكذا في الخبر والحال وذكر المصنف في حد وجهين احدهما
ان القصد بالحصر المبالغة في اثبات الوصف المذكور حتى كان ما دونه في حكم العدم
وثانيهما انه نفى كما يمكن انتفاؤه من الوصف المضاف للوصف المثبت لانه معلوم
ان جميع الصفات يستحيل انتفاؤها وقال المالكي في الصفة انه صفة بدل محذوف
اي ما جاءني احد الا رجل ظريف ويمكن ان يقال مثله في الحال وخبر المبتدا ولكن فيه نظر

لانه يلزمه ان يجوز النصب على الاستثناء كما لو ظهر موصوفه فتقول ما جاني احد الا طويلا
على الاستثناء ولم يسمع والفراء يجوز النصب على الاستثناء في المفرغ نظرا الى المعنى لانه
بقوله يطالبني عمي ثمانين ناقة ومالي يا عقرا الا ثمانيا وخسران يريد الا ثمانية جمال فرخم
في غير النداء ضرورة وما اجازه مردود لوجوب قيام المسمى مقام المقدر في الاعراب
ولا سيما في العامل اذ لا يجوز حذفها الا مع قايم مقامه وهو خير ما قام الا زيدا قوله
وهو في غير الموجب ليفيد يعني بغير الموجب النهي والاستفهام والنفي الصريح او المول
كما ذكرنا قوله ليفيد بمعنى قد يتقدم انك لو قلت قام الا زيد لكان المعنى قام جميع الناس
الا زيدا وهو بعيد وقرينة تخصيص جماعة من الناس من جملتهم زيد متنفية في الاغلب
فامتنع الاستثناء المفرغ في الموجب قوله الا ان يستقيم المعنى اي يستقيم في الايجاب
مع الاستثناء المفرغ الذي يفيد عموم المستثنى منه نحو قرأت الا يوم كذا اذ لا يصح ان
يقرأ في جميع الايام الا لعموم المعنى واغلبه ان يكون في الفضلات كالظروف والجار
والمجرور والحال كما تقدم قوله ومن اي من جهة ان المفرغ انما يجيء في غير الموجب امتنع
ما زال زيد الا عالما لان ما زال موجب اذ النفي اذا دخل على النفي افاد الايجاب
الا ايم كما يجيء في الافعال الناقصة فيكون المعنى دام زيد على جميع الصفات الا على صفة
العلم وهو محال ولقايل ان يقول اجل الصفات المشتقة على ما يمكن ان يكون مثلا
عليها مما لا يتناقض واشتمل من جملتها العلم كما قيل في ما زيد الا عالم في الصفات المشتقة
او احمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم كانك قلت امكن ان يجتمع فيه جميع الصفات
الا صفة العلم كما حمل مهاك على المبالغة في اثبات الوصف قال المصنف ووجه
آخر مهما في منع ما زال زيد الا عالما وذلك ان ما زال لاثبات جزء ولا للنفي بعد ذلك
الاثبات فيكون جزء مثبتا منفيا ولقايل ان يقول ما زال لاثبات جزء وان لم يعرض
ما تقلبه الى النفي لا مطلقا كما ان ليس لنفي جزء الا اذا عرض ما يقتضي اثباته كو ليس زيد
الا فاضلا **قوله** فاذا تعذر البدل على اللفظ ابدل على الموضع مثل ما جاني من احد الا
زيد ولا احد فيها الا عمرو وما زيد شيا الا شيء لان من لا تزاد بعد الا ثبات وما ولا
لا يقدران عاملين بعد الا ثبات لانهما عملتا للنفي وقد انتقض النفي بالا بخلاف
ليس زيد شيا الا شيا لانها عملت للفعلية فلا اثر لنقض معنى النفي لبقاء الامر العاملة
هي لاجله ومن ثمة جاز ليس زيد الا قايما وامتنع ما زيد الا قايما اعلم انه يتعذر
البدل على اللفظ في اربعة مواضع في المجرور بمن الاستغراقية والمجرور بالباء المزيدة

لا يعبأ به

لتاكيد

لتاكيد غير الموجب نحو ما زيدا وليس زيدا وهل زيد بشيء وفي اسم لا التبرية اذا كان منصوبا
او مفتوحا نحو لا رجل ولا غلام رجل وفي خبر المنصوب بما الحجازية وانما تعذر الابدال
من لفظ المجرور بمن المذكورة لانها وضعت لتفيد ان عدم الايجاب شامل لجميع افراد ما
المجرور بها سواء باشرت المجرور كما في ما جاني من رجل او كان تابعا لما باشرها نحو ما
جاءني من رجل وامراة والا الآية بعد غير الموجب ناقضة لعدم الايجاب
ومع بطلان عدم الايجاب كيف يشمل افراد ما بعدها وكذا تعذر الابدال من لفظ
المجرور بالباء المذكورة لانها وضعت لتدل على تاكيد عدم ايجاب مضمون المجرور بها
سواء كان مجرورا لها مباشرا لها نحو ما زيد بقايم اي قيامه غير ثابت قطعا او
تابعا للمباشر لها نحو ما زيد بقايم اي قيامه غير ثابت قطعا او تابعا للمباشر لها
نحو ما زيد بقايم وقاعد والا الآية بعدها ما سبطله لعدم الايجاب ومع بطلانه كيف
يبقى مؤكدا وكذا يتعذر الابدال من اسم لا وخبر ما المذكورتين لان عمل الحرفين انما كان
لاجل نفيهما كما ذكرنا قبل سطر الذي عملا له فكيف يعملان مع عدم سبب العمل والجواز
على مذهب الاخفش ايضا الابدال من لفظ المجرور بمن المذكورة وان كان مذهب
بجويز زيادة من في الموجب نحو قد كان من مطر ويغفر لكم ذنوبكم لان كلامنا في من الاستغراقية
ولا يمكنه ان يركب جواز زيادتها في الموجب والتي يجوز زيادتها في الموجب ليست
هذه وكذا الباء المزيدة في نحو القي بيده وكفى بالله وبحسبك غير هذه التي نحن فيها
اي التي لتاكيد غير الايجاب وقد اجاز الكوفيون اعمال من والباء المذكورتين اي المختصتين
بغير الايجاب فيما بعد الا اذا كان منكرا نحو ما جاني من احد الا رجل فاضل وما زيد شيء
الا شيء حقير واما اذا كان معرفا فلا ولعلهم نظروا الى ان عدم الايجاب وان زال بالا
ان من الاستغراقية لما لزمت النكر وضعا والباء المذكورة اصلها ان يدخل على النكرة
لان موضعها الجر واصله التنكير جاز ان يعملا في المنكر لمشابهته ما ينبغي ان تدخلا فيه وان
كان في خبر الايجاب وسهل ذلك عدم مباشرة الحرفين للمجرورين والاولى المنع لذلك
لان العلة المذكورة قبله في امتناع خبر ما لما بعد الا يعم المعرف والنكر وما ذكروه
وكان يمكن ان يعتذر به لو ثبت في العقل جر النكر بعد الا بهما وقال ابو علي اتحالم تجز
جر البدل في ما جاني من احد الا زيد ونصبه في لا رجل الا زيد لامتناع دخول من
الاستغراقية على المعرفة وعمل لا التبرية فيهما ولا يطرد هذا التعليل في نحو ما جاني من احد
الا رجل صالح ولا يجوز جره اتفاقا منهم ولا في نحو لا رجل في الدار الا رجل فاضل فانه

لايجوز ابداله على اللفظ اجماعا ولنا ان نقول انما لم يجز الابدال على لفظ اسم لاوخبر ما المذكورين
لان اعمالهما فيما بعد الا يقتضي بقاء نفيهما بعد هما اذ لا يعلان الا للنفي ومجئ الا يقتضي
زوال نفيهما بعد هما فيلزم التناقض فان قيل يلزم مثله في ليس ويجوز اتفاقا ليس زيد
شيئا الا شئ لا يعبأ به لان معنى ليس وما سوي اجماعا منهم قلت سلمنا تساوي
معنيهما ولا يلزم التناقض لان اعمال ليس فيما بعد الا لا يقتضي بقاء نفيه بعدهما
او عملها ليس للنفي بل لكونها فعلا وفعليتها لا يزول بالا كما يزول نفيهما فان قيل
فقد اثبت لها معنيين احدهما يزول بالا وهو النفي والآخر لا يزول به وهو الفعلية
وما مثلها في المعنى اتفاقا فيلزم ان يكون فيهما ايضا معنى الفعلية قلت كان معنى ليس
في الاصل ما كان وانما حكمنا بذلك للحوق دلالات الافعال اياها فهي ليست و
ليست ثم سلبت الدلالة على الزمن الماضي فبقيت مفيدة لنفي كون مضمون خبرها
مطلقا او في الحال كما يجئ ومعنى نفي كون مضمون الخبر وهو معنى ليس ونفي مضمون الخبر
وهو معنى ما شئ واحد في الحقيقة والمغايرة وان كان في نفي الكون معنى الفعلية وليس
اتحاد النفي في لفظ آخر ذلك وهو معنى ما ثم قيل انهما بمعنى واحد اي في الحقيقة وربما
شيئين معناهما الوصفي مختلفان ومواد هما شئ واحد فاذا ثبت هذا قلنا ان الا انتقضت
معنى النفي في ليس وبقي معنى الكون وهو الناصب للخبر دون النفي بحال كما في ما كان
زيد الا منطلقا واما ان ليس ايضا يفيد ايجاد معنى نفي الكون في لفظ آخر وهو الجملة
بعدها فينبغي ان يكون حرفا ولا يكون فيها معنى الفعلية فالجواب ان ذلك
فيها عارض واصلها ان يكون بمعنى ما ثبت وما حصل فيفيد معنى في نفسها كسائر
الافعال التامة فافادتها لكون المنفي في غيرها وافادة لفظ كان الكون المثبت
في غيرها عارضة كخبر عسى ويئس عن الزمان كما سبق في اول الكتاب فان قلت فاذا
لم يجز الجر ولا النصب فيما بعد الا في نحو ما زيد شئ الا شئ لا يعبأ به ولا النصب في نحو
ما زيد شئا الا شئ لا يعبأ به فما وجه الرفع قلت المبتدأ والخبر ترافعان كما مر
في حد الاعراب الا ان النواسخ اذا دخلت على المبتدأ غلبتها لكن يبقى عملها تقديرا
اذا كان العامل حرفا لضعفه فمن ثم اذا كان العامل حرفا لا بغير معنى جاز اعتبار
ذلك المقدر بلا ضرورة نحو ان زيدا قائم وعمرو وان غير المعنى فلا يعتبر ذلك المقدر
الا اذا اضطر اليه كما في ما نحن فيه فانه لم يبق طريق الاعتبار ذلك المقدر وسهل
ذلك الاعتبار ضعف ما الحجازية في العمل لعدم تزوجهما احد القبيلين كسائر الحوائر

وكذا

وكذا يعملها بنو تميم وهو القياس ولضعفها في العمل لم تتقدم الخبر ويتوسط ان بينها
وبين المعمول لكن اذا وجد منذ وحينئذ لم يحل على هذا الاعراب المحل فلا يقال ما زيد رحلا
ظريف ولا ما هو رحلا وانما بالرفع اضطر الى الحمل عليه كما في نحو ما زيد شئ لو شئ
الا شئ وفي نحو ما زيد بقائم او قائما بل قاعدا ولكن قاعد كما في خبر ما فالواجب
الحمل عليه اجابة لداعي الضرورة هذا وفي رفع ما بعد الا في نحو لا احد فيها الا زيد وجهان
الابدال من محل لا احد ولا بدال من الضمير المستكن في تولك فيها كما قلنا في ما رايت
احدا يقول ذلك الا زيد بالرفع ولا يمتنع النصب على الاستثناء لكنه مهما اقل
من النصب في نحو ما جاءني احد الا زيدا لان النصب على الاستثناء مطلقا اقل
من البدل على ما تقدم وهو مع قلت ملتبس بما لا يجوز من البدل من اللفظ لا وجد في نحو
لا رجل فيها الا زيد ولا يلتبس بالبدل في نحو لا احد فيها الا زيد الا في القليل قال الشاعر
مهما وحزوقي لا انيس بها الا الصوائح والاصداء والبوما وقال ولا امر للمعصي الا
مضيعا وقال الخليل مضيعا حال وجاز تنكير ذي الحال لكونه عاما كانه قال للمعصي
امر مضيعا واما نحو قولك لا اله الا الله ولا فتى الا علي ولا سيف الا ذو الفقار فنصب
على الاستثناء فيه اضعف منه في نحو لا احد فيها الا زيد لان العامل فيه وهو خبر
لا محذوف اما قبل الاستثناء واما بعده في نحو لا احد فيها الا زيد اظاهر وهو خبر لا
ومما يقرب مما مر من جهة الحمل على المعنى قولهم وان كان ضعيفا خبيثا على ما قال
سيبويه ان احدا لا يقول ذلك الا زيد فتبدل زيدا من الضمير في يقول فيرفعه
او من احد فينصب وانما ضعف لان لفظ احد لا يستعمل في الواجب وانما
نفيت بعد ان اوجبت وانما اغتفر ذلك مع ضعفه حملا على المعنى لان المعنى
لا نقول ذلك احد الا زيد كما جاز ان نقول علمت زيدا ابو من هو برفع زيد لما كان
المعنى علمت ابو من زيد على ما يجئ في افعال القلوب فلما اجريته مجرى الواقع
في خبر المنفي جاز ان يكون الا زيد ابدلا من لفظ احد كما جاز ان يكون نصبا على
الاستثناء وانما جاز ذلك لاختصاص احد بغير الموجب فكانه واقع في حيز
غير الموجب فلا يجوز ان يكون قياسا عليه اما القوم فما رايتهم الا زيد بالرفع
بدلا من القوم وان كان في المعنى في حيز النفي ايضا اذ المعنى ما رايت القوم الا زيدا
ولا باس بان نذكر بعض ما احمله المصنف من احكام الاستثناء وهي انواع احدها
ما بعد الا لا يعمل فيما قبلها مطلقا لمثل ما قلنا في فاء السببية وواو العطف واخواتها

في المنصوب على شريطة التفسير ولا يعمل ما قبلها فيما بعد المستثنى بها الا ان يكون مستثنى منه
او تابعا للمستثنى على ما مر في باب الفاعل وثانيها انه لا يستثنى باداة واحدة شيئان
بلا عطف خلافا لقوم فلا يقال ما ضرب احدا الا زيد عمرا على ان كلا الاسمين مستثنى
بالا المذكورة بل يقال ذلك على اسم الثاني معمول لمضمر اي ضرب عمرا وقد ذكرنا ما فيه
في باب الفاعل وثالثها انه لا يمتنع استثناء النصف خلافا لبعض البصرية يقال له علي عشرة
الا خمسة وكذا لا يمتنع استثناء الاكثر كقولك له علي عشرة الا سبعة او ثمانية وفاقا للكوفيين
ولعل المانعين في الصورتين يوهمون ان المتكلم مجبور في ذكر المستثنى منه اذ يذكر لفظ
الكل ويريد به البعض ثم يعود الى التحقيق فيخرج ما يوهم المخاطب دخوله في لفظ
ذلك الكل كما يسمى التسعة مثلا عشرة ثم رجع الى التحقيق يخرج الواحد ازالة لوهم
السامع ولا يطلق اسم الكل الا على ما يقرب من الكلية والتمام بان يكون الناقص منه
اقل من النصف وبعيد ان يطلق اسم الكل على نصفه وابعد منه ان يطلق على اقل
من نصفه وهذا الذي توهموه مثل القول الاول المذكور في تحقيق معنى الاستثناء
وقد ابطلناه فليرجع اليه ثم نقول الغرض من ذكر المستثنى منه والمستثنى بيان حكمين
ما حصر لفظ كقولك جاءني القوم الا زيدا لو قلت جاءني غير زيد لم يكن نصا على انه لم يجئك
زيد ولو قلت لم يجئني زيد لم يدل على انه جاءك غيره وادرت بجاءني القوم الا زيدا
العابدتين وكذا في نحو لم يجئني القوم الا زيدا على العكس وكذا القول في العدد لو قال
شخص لي عليك عشرة فقلت لك علي عشرة الا درهمين كان نصا في انه ليس عليك
زايد على الثمانية ولو قلت مكانه لك علي ثمانية لم يكن نصا فيه فاذا كان في الاستثناء
هذا الغرض وهو مقصور في استثناء النصف والاكثر فلا امتناع منهما ويقول مع هذا
كله انك لو قلت ابتداء بلا داع الى تعيين العشرة لك علي عشرة الا خمسة او الا ستة
لا يستهجن بلا ريب اما لو كان جواب من قال لي عليك عشرة او حصل هناك داع آخر
الى تخصيص العشرة لم يستهجن وان بقي واحد كقولك لك علي عشرة الا تسعة ورابعها
انه اذا اجتمع شيئان فصاعدا يصلحان لان يستثنى منهما فما ان يتغايرا معنى او لا فان
تغايرا او امكن اشراكهما في ذلك الاستثناء فلا بد اشتراكا فيه كما تراب وابن الا زيدا
اي زيد اب تاز وابن بار فان لم يكن الاشتراك في نحو ما فضل ابن ابا الا زيدا او كان
بعيدا كنحو ما ضرب احد احدا الا زيدا فان الاغلب مغايرة العامل للمفعول نظرا فان
تعين دخول المستثنى في احدهما دون الاخر فهو استثناء منه وليه او لا كنحو ما فدي وحيي نبيا

الا عليا وان احتمل دخوله في كل واحد منهما فان تاخر عنهما المستثنى فهو من الاخير كنحو ما فضل
ابن ابا الا زيدا وكذا ما فضل ابا ابن الا زيدا لان اختصاصه بالاقرب اولى لما تعذر
رجوعه اليهما معا وان تقدمهما فان كان احدهما مرفوعا لفظا او معنى فالاستثناء منه
لان مرتبته بعد الفعل فكان الاستثناء وليه وذلك كنحو ما فضل الا زيدا ابا ابن او
من ابن وان لم يكن احدهما مرفوعا فالاول اولى لقربه كنحو ما فضلت الا زيدا احدا على
ويقدر للاخير عامل على ما تقدم في باب الفاعل وان توسطهما فالمتقدم احق به
لان اصل المستثنى تاخره عن المستثنى منه وذلك كنحو ما فضل ابا الا زيد ابن ويقدر ايضا
للاخير عامل وان لم يتغايرا معنى اشتركا فيه وان اختلف العاملان فيهما كنحو ما ضرب
احد وما قتل الا خالدا الا ان فاعل قتل ضمير احد ومثل قوله تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة
ولا تقتلوهم شهادة ابدا كما يجيء وخامسها انك اذا كررت الا فما ان كررتها للتاكيد
او لا فان كررتها للتاكيد فما ان يكون ما بعدها عطف النسق فلا بد من حرف
العطف قبل الا كنحو ما جاءني الا زيد والا عمرو واما ان يكون بدلا وهو اما بدل الكل
كنحو ما جاءني الا زيد الا اخوك اذا كان الاخ زيدا او بدل البعض كنحو ما ضربت الا زيدا
الا راسه او بدل الاشتمال كنحو ما اعجبني الا زيد الا علمه او بدل الغلط كنحو ما جاءني الا زيد
الا عمرو واما ان يكون عطف بيان كنحو ما اتاني الا اخوك الا زيدا اذا كان زيد علما الاخ
وان كررتها لغير التاكيد فما ان يمكن استثناء كل من قبله او لا فان امكن فما ان يكون
في العدد او في غيره فالذي في غير العدد كنحو جاءني المكيون الا قرشيا الا هاشميا الا عقيلا
في الموجب فلا يجوز في كل وتر الا النصب على الاستثناء لانه عن موجب والقياس
ان يجوز في كل شفع الابدال والنصب على الاستثناء لانه غير موجب والمستثنى منه
مذكور ويعني بالوتر الاول والثالث والخامس والسابع والتاسع والحادي عشر
وعلى هذا وبالشفع الثاني والرابع والسادس ونحوها فكل وتر منفي خارج وكل
شفع مثبت داخل فيكون في مسئلتنا قد جاءك من المكيين غير قريش مع جميع بني
هاشم الا عقيلا ويقول في غير الموجب ما جاءني المكيون الا قريشيين الا هاشميا الا عقيلا
فالقياس ان يجوز لك في كل وتر النصب على الاستثناء والبدل لانه غير موجب والمستثنى منه
مذكور ولا يجوز في الشفع الا النصب على الاستثناء لانه غير موجب فكل وتر مثبت
داخل وكل شفع منفي خارج فيكون في مسئلتنا قد جاءك من المكيين مع عقيل جميع
قريش الا هاشميا والذي في العدد كقوله علي عشرة الا تسعة الا ثمانية الا سبعة الا ثمانية

الا ستة الا خمسة الا اربعة الا ثلثة او اثنين الا واحدا في الموجب فكل وترمنفي خارج وكل
شفع موجب داخل كما كان في موجب غير العدد فيلزمك بالاقرار خمسة لانا اذا اخرجنا
التسعة من العشرة بقي واحد اوخلطنا معه ثمانية صارت تسعة اخرجنا منها سبعة
بقي اثنان ادخلنا معهما ستة صارت ثمانية اخرجنا منها خمسة بقي ثلثة ادخلنا معها
اربعة صارت سبعة اخرجنا منها بقي اربعة ادخلنا معها اثنين صارت ستة اخرجنا
منها واحد بقي خمسة والاعراب في الشفع والوتر كما مضى في موجب غير العدد ويقول
في غير الموجب من العدد ماله علي عشرة الا تسعة الا ثمانية الى اخرها فالقياس ان يكون
كل وتر داخلا وكل شفع خارجا فيكون التسعة مثبتة داخلة يسقط منها ثمانية يبقى
واحد نضم اليها سبعة تصير ثمانية يسقط منها ستة بقي اثنان نضم اليهما خمسة
تصير سبعة يسقط منها اربعة يبقى ثلثة نضم اليها ثلثة تصير ستة تسقط منها اثنين بقي
اربعة نضم اليها واحدا يصير خمسة فيلزمه خمسة والاعراب في الشفع والوتر كما في غير العدد
الذي هو غير موجب هذا هو القياس الا ان الفقهاء قالوا اذا قلت ماله علي عشرة
الا تسعة بالنصب لم يكن مقرا بشئ لان المعنى ماله علي عشرة مستثنى منها تسعة اي ماله علي واحد
واذا قلت الا تسعة بالرفع على البدل يلزمك تسعة لان المعنى ماله على الا تسعة وفي الفرق
نظر لان البدل والنصب على الاستثناء كلاهما استثناء ولا فرق بينهما اتفاقا في كو ما جاني
القوم الا زيدا او زيدا وان ينفذ ذلك على مذهب ابي حنيفة على وجهه وهو ان الاستثناء
من المنفي لا يكون موجبا تمسكا بنحو لا صلوة الا بفاتحة الكتاب فانه لا يلزم ان يثبت
مع العاتحة صلوة بجواز اختلال سايرشروطها كان عليهم ان لا يفرقوا بين البدل والنصب
على الاستثناء اذ كلاهما استثناء وعلى الجملة فلا ادري صحة ما قالوا وان لم يكن استثناء فما
من متلوه فان كان في العدد كقولك له علي عشرة الا ثلثة الا اربعة فذهب الفراء ايضا
الى ان الوتر اي الثلثة منفي خارج والشفع اي الاربعة موجب داخل فيكون معنى عشرة
الا ثلثة سبعة باخراج ثلثة من عشرة وقولك بعد ذلك الا اربعة يدخل به الا اربعة
وتزيدها على السبعة فيكون احد عشر وفيه نظر لان الاستثناء بعد المنفي انما يكون موجبا
اذا كان من ذلك المنفي وقولك الا اربعة لا يمكن ان يكون من الثلثة فهو اما من العشرة
كما ان الثلثة منه او من السبعة الباقية بعد الاستثناء الاول وكلاهما مثبتان فيكون
الاربعة على التقديرين منفية فيكون الاقرار ثلثة كما بينا وان كان المستثنى الاول اكثر من
المستثنى منه او مساويا له بطل الاستثناء فقولا واحدا لو له علي خمسة الا ستة وكذا اذا قلت

له علي عشرة الا خمسة الا ستة فالاستثناء الثاني لغو عند غير الفراء لانه لا يمكن استثناء الخمسة
والستة من العشرة وعند الفراء لا يلغو ويلزمه احد عشر وان كان في غير العدد فاما ان يكون
المستثنى منه واحدا اولا فان كان واحدا ولم يكن الاستثناء مفرغا فان تقدمت الكرات
على المستثنى منه فالجميع منصوب على الاستثناء كو ما جاني الا زيدا الا عمرا الا خالدا الا احدا
لا يمكن ابدال احدها من المستثنى منه وان تاخرت عن المستثنى منه فلا حد المسمات
سواء كان الذي ولي المستثنى منه او غيره النصب على الاستثناء او الابدال والباقي واجب
النصب بعد الابدال لان المبدل منه مرة لا يبدل منه اخرى اذ اصار بالابدال منه
اولا كالساقط ومثاله ما جاني احد الا زيدا والا عمرا والا بكرا الا خالدا وان توسطها
المستثنى منه فلا تقدم عليه النصب لا غير على الاستثناء واحد من المتاخرات
جايز الابدال والنصب على الاستثناء وباقيها واجب النصب بعد الابدال كو ما جاني
الا زيدا الا عمرا احد الا بكرا او الا بكرا الا خالدا وان كان المستثنى مفرغا شغل العامل
بعضها انها كان ونصب ما سواه على الاستثناء وجوبا لامتناع شغل الفعل باكثر
من واحد وامتناع الابدال ايضا فلم يبق الا النصب على الاستثناء كو ما جاني الا زيدا
الا عمرا والا بكرا الا خالدا ونقل عن الاخفش تجويزا ضمار حرف العطف في مثله
فيعطفه على ما اشتغل به الفعل وليس اضمار حرف العطف بالقياس المشهور اعلم
ان جميع هذه الاقسام من المفرغ وغيره سياتيها مخرجة من معقود واحد ظاهر
في غير المفرغ مقدرا في المفرغ ففي قولك ما جاني احد الا زيدا الا عمرا الا خالدا زيد مخرج
من احد وعمرو مخرج مما بقي من احد بعد اخراج زيد اي ما جاني غير زيد الا عمرا و
خالد مخرج مما بقي من احد بعد اخراج زيد وعمرو اي ما جاني غير زيد الا خالدا فالكل
مستثنى من المنفي الاول فيكون الكل مثبتا وكذا في المفرغ كو ما جاني الا زيد الا عمرو الا
خالدا وعمرو مستثنى من المتعدد المقدر بعد خروج زيد وخالد مخرج منه بعد خروج زيد
وعمرو وكذا لو كان الاول موجبا كو جاني القوم الا زيدا الا عمرا الا خالدا ولا يجوز التقديم
والابدال مهما اي جاني غير زيد من جملة القوم الا عمرا و جاني غير زيد وعمرو ومن جملتهم
الا خالدا وكل المستثنيات مهما متفقة وان كان المستثنى منه اكثر من واحد فان كان
في غير الموجب لم يجز في باقي المستثنى الا النصب على الاستثناء كو ما اكل احد الا الخبز الا زيدا
لان النفي قد انتقض بالا الاولى فهو استثناء من موجب والمعنى كل واحد اكل الخبز
فقط الا زيدا فانه لم ياكله فقط بل اكل شيئا آخر ايضا فان لم تذكر ما استثنى منه المستثنى الاول

كاذكرنا اشتغل العامل به كما رايت وان ذكرته جاز في المستثنى الاول الابدال والنصب
على الاستثناء نحو ما اكل احد شيئا الا الخبز الا زيدا وان كان الكلام موجبا فلا بد من ذكر
المستثنى منها لان الموجب لا يفرغ على ما تقدم بقول اكل القوم جميع الطعام الا
الخبز الا زيدا والنصب واجب في اول المستثنيين لانه غير موجب واما ثانيهما
فالقياس جواز ابداله ونصبه على الاستثناء لانه في المعنى عن غير موجب سيب
نقض الا لمعنى الايجاب والمعنى ما اكل القوم الخبز الا زيد والا زيدا وان كان
القوم في اللفظ في حيز الايجاب وساوسحا ان الجمل المعطوف بعضها على بعض
بالواو واذا تعقبها الاستثناء الصالح للجميع كقوله تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة
ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا الآية فانه يقتضيه مذهب محققي البصرية وما وان الجملة
يكمالها عاملة في المستثنى عمل عشرون في الدرهم وان العامل معنى الفعل فيها
ان الجملة الاخيرة اولى بالعمل فيه فيكون من باب تنازع العاملين فصاعدا المعمول
واحد ولو كان العامل جميعها لزم حصول اثر واحد من موثرين مستقلين او اكثر
وهذا لا يجيزونه جملا للعوامل على الموثرات الحقيقية واما ان كانت الجملة الاخيرة
ستانفة والواو للابتداء فلا كلام في انفرادها به كقولك اكرم بني تميم والنحاة هم
البصريون الا فلانا قوله وخفوض بعد غير وسوي وسواء وبعد حاشا في
كثير قوله وخفوض عطف على قوله وما منصوب في اول باب الاستثناء وانما وجب
خفضه بعد هذه الاسماء لكونه مضافا اليه في سوي اربع لغات كما في حجة القراءة
فتح السين مع المد وكسرها مع القصر وهما المشهوران وكسر الاول مع المد وضمه مع القصر
قوله وبعد حاشا في الاكثر التزم سيبويه حرفية حاشى لقولهم حاشى من دون نون الوقاية
ولو كان فعلا لم يجز ذلك وامتناع وقوعه صلة لما المصدرية مطردا كخلا وعدا ممنوع فعليته
على انه روي الاخفش قول الشاعر رايت الناس ما حاشى قريشا فانا نحن افضلهم فعالا
وما حكى الاثبات من قول بعضهم اللهم اغفر لي ولمن سمع حاشى الشيطان وابن الشيطان
بفتح الشيطان اي جانب الغفران الشيطان شاذ عند سيبويه ولعم الفراء انه
فعل لا فاعل وللجر بعده يتوجه بلام متعلقة به محذوفة لكثرة الاستعمال وهو بعيد لان الحروف
محذورين اثبات فعل بلا فاعل وهو غير موجود وجر بحرف جر مقدر وهو وارد
عند المبرد يكون تارة فعلا وتارة حرف جر واذا وليت اللام تعين عنده فعليته هذا ما قيل
والاولى انه مع اللام اسم لمجيئه معها منونا كقراءة ابي السماك حاشى لله فيقول انه مصدر

بمعنى

بمعنى تنزيها لله كما قالوا في سبحان الله وهو بمعنى حاشا سبحانا قال سبحانه ثم سبحانا نعوذ به
وقلنا سبح الجودي والجد فيجوز على ان يركب كون حاشى في جميع المواضع مصدرا
بمعنى تنزيه وتنزيها واما حذف التنوين في حاشى لك فلاستكارههم للتنوين فيما
غلب عليه بتجريده منها لاجل الاضافة وهذا كما قال بعضهم في قوله سبحان من
علقمة الفاخر ان ترك تنوينه لا يدخل على علميته لانه لاجل ابقائه على صورة المضاف
لما غلب استعماله مضافا كما يجيء في بيان سوي ويجوز ان يقول ان حاشى لما دخل حرف
وهو في نحو حاشى لله اسم بني لمشابهته لفظا ومعنى لحاشى الحرفية واستدل المبرد
على فعليته بتصريفه حاشيت زيدا احاشية قال النابغة وما احاشي من الاقوام
من احد وليس بقاطع لانه يجوز ان يكون مشتقا من لفظ حاشى حرفا او اسما كقولهم
لوليت اي قلت لولا ولا ليت اي قلت لا الا وسبحت اي قلت سبحان الله ولبيت
اي قلت لبيك وهذا هو الظاهر ولان المشتق الذي هذا حاله بمعنى قول تلك
اللفظة التي اشتق منها فالتسبيح قول سبحان الله والتسليم قول سلام عليك
والبسملة قول بسم الله وكذا غيره ومعنى حاشيت زيدا قلت حاشى زيد واستدلاله
على فعليته بالتصرف فيه والحذف نحو حاشى لله ليس بقوي لان الحرف الكثير الاستعمال
قد يحذف منه كنحو افعل في سوف افعل وكثر فيها حاشى وقل حاشا لان الحذف
في الاطراف اكثر واذا استعمل حاشا في الاستثناء وفي غيره فعناه تنزيه الاسم الذي بعده
من سوء ذكر في غيره او فيه فلا يستثنى به في هذا المعنى وربما اراد وا بتنزيه شخص من سوء
فيبتدئون بتنزيه الله سبحانه من السوء لم يريدون من اراد وا تنزيته على معنى ان الله منزه
عن ان لا يظهر ذلك الشخص مما يغيضه فيكون اكد وابلغ قال الله تبارك وتعالى قلن
حاش لله ما علمنا عليه من سوء وقد جاء في كلامهم الا قبل ما خلا وما عدا لا قبل غيرها
فيكون تكريرا معنويا لكلمة الاستثناء وجوز الكسائي دخول الا على حاشى الجارة
قوله وغير صفة حملت على الا في الاستثناء كما حملت هي عليها في الصفة
اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور لتعذر الاستثناء مثل لو كان فيهما آلهة
الا الله لفسدتا فضعف في غيره قوله غير مبتدا وصفة خبره اعلم ان الاصل غير الصفة
المفيدة للمغايرة مجردة لها الموصوفها اما بالذات كمررت برجل غير زيد واما بالصفات
كقولك دخلت بوجه غير الوجه الذي خرجت به والاصل فيها الاول والثاني مجاز

فان الوجه الذي بين فيه اثر الغضب كانه غير الوجه الذي لايكون فيه ذلك بالذات
ومهية المسمى كما ذكرنا في حده وهو المغاير لما قبل اداة الاستثناء نفيا واثباتا فلما اجتمع
ما بعد غير وما بعد اداة الاستثناء في معنى المغايرة لما قبلها ذاتا او صفة كما بعد غير ولا يعتبر
مغايرته له نفيا واثباتا كما بعد الا ولا يعتبر مغايرته له ذاتا او صفة كما كانت في الاصل
الآن حمل غير على الاكثر من العكس لان غير اسم والتصرف في الاسماء اكثر منه في الحروف
فوقع غير في جميع مواقع الا في المفرغ وغيره والموجب وغيره والمنقطع وغيره فخرج
عن المستثنى منه ومقدما عليه وبالجملة في جميع محاله الا انه لا يدخل على الجملة كالا تتعذر
الاضافة اليها ولم يحمل الاعلى غير الا بالشرايط التي نذكرها فاذا دخل الا على غير والا في
الاصل حرف لا يحمل الاعراب دوعي اصلها فجعل اعرابها الذي كان يستحقها لولا الخ
المذكور ما بعد معا عارية واذا دخل غير على الا واصل غير من حيث كونه اسما جاز ان يحمل الاعراب
وما بعده الذي صار مستثنى بنيط فعل غير على الاستغول بالجر لكونه مضافا اليه في الاصل
جعل اعرابه الذي يستحقه لولا المانع المذكور اي اشتغاله بالجر على نفس غير عارية
فعلى هذا التقدير لا حاجة الى ان يعتقد الانتصاب بغير في الاستثناء بما قال بعضهم لا
رأي انتصابه من دون واسطة كما كان في المستثنى بالا وما وانما انتصب بلا واسطة حرف
لمشابهته الظروف المبهمة بابهامه وانما لم يحتج الى المذكور لما بينا ان حركة غير لما بعدها
على الحقيقة ومثلها عارية فكان غير هي الواسطة لانتصاب ما بعدها في الحقيقة والدليل
على ان الحركة لما بعدها حقيقة جواز العطف على محله كقولك ما جاني غير زيد وعمرو بالرفع
عطفا على محل زيد لان المعنى ما جاني الا زيد قال الفراء يجوز ان يبنى غير في الاستثناء
مطلقا سواء اضيف الى معرب او مبني لكونه بمعنى الحرف يعني الا ومنعه البصريون
لان ذلك فيه عارض غير لازم فلا اعتبار به واما اذا اضيف الى ان فلا خلاف في جواز
بنائه على الفتح كما في قوله لم تمنع الشرب منها غير ان نطقت كما يجئ في باب الاضافة
ويجوز ان يكون كقوله غير اني قد استفيتي على الهيم اذا خاف بالتوي النجا من هذا
الباب اي مبنيا على الفتح لاضافته الى ان كما في قوله تعالى مثل ما انكم تنطقون و
يجوز ان يكون منصوبا لكونه استثناء منقطعا وقولهم بيد مثل غير ولا يجئ الا في المنقطع
مضافا الى ان وصلتها قال صلى الله عليه وسلم انا افصح العرب والعجم بيد اني من قريش
ويجوز ان يقال بنيانه لاضافته الى ان وان يقال منصوب لكونه في المنقطع قوله

كما

كما حملت عليها في الصفة قوله لجميع اي ما يدل على الجمعية جمعا كان او لا كقوم ورهط وانما
شرط هذا الشرط ليوافق حالها حالها صفة حالها اداة استثناء وذلك لانه لا بد لها في الاستثناء
من مستثنى منه متعدد لفظا كان او تقديرا فلا يقول في الصفة جاني رجل الا زيد ولا
يجوز بتقدير الموصوف قبل وضعا كما جاز في غير وذلك ليكون اظهر في كونها صفة
وشرط كون الجمع منكرا لانه اذا كان معرفا كقولك جاني الرجال او القوم الا زيدا احتمل
ان يراد به استغراق الجنس فيصح الاستثناء واحتمل ان يشار به الى جماعة يعرف
المخاطب ان فيهم زيدا فلا يتعذر ايضا الاستثناء الذي هو الاصل في الا فالسامع
يحمل الاعلى اصلها من الاسباب فاختير قوله منكرا غير محصور ليتحقق دخول ما بعد
الا فيه فيضطر السامع حمل الا على غير الاستثناء واشترط ان يكون المنكور غير محصور
والمحصور شيئان اما الجنس المستغرق كقولك ما جاني رجل او رجال واما بعض منه معلوم
العدد كقوله علي عشرة دراهم او عشرين لانه ان كان محصورا على احد الوجهين وجب
دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء فلا يعدل عنه وذلك كقولك كل رجل الا زيدا اكرمني
جاني له عشرة الا درهما ورب ما كان المنكر محصورا ويجوز الصفة لعدم دخوله قطعا فيه
كقولك عندي عشرة رجال الا زيد فصفته الصفة لا غير وكذا في المحصور الآخر كقولك ما
جاني رجلان الا زيد وما جاني رجال الا عمرو فان معنى ما جاني رجلان ما جاني اثنان
من هذا الجنس وزيد ليس اثنين منه فلا يدخل فيه وكذا معنى ما جاني رجال ما جاني جماعة
من هذا الجنس وعمرو ليس جماعة فلا يدخل فليس في مثله اذن الا الصفة ولا الاستثناء
المنقطع هذا كله مبني على ان المستثنى واجب الدخول في المستثنى منه كما هو مذهب جمهور النحاة
واما على مذهب المبرد فيجوز الاستثناء مع هذه الشروط ايضا لانه يكتفي في صحة الاستثناء
بصحة الدخول قال الاندلسي والمالكي لابد لا اذا كانت صفة من متبوع ظاهر كما ذكر المصر
جمع او شبه منكر او معرف باللام الجنسية قال اينتحت فالقت بلدة فحق بلدة قليل بها
الاصوات الا بغامها ويجوز في البيت ان يكون الاستثناء وما بعد ها بد لا من الاصوات
لان في قليل معنى النفي كما ذكرنا ومذهب سيبويه جواز وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء
قال يجوز في قولك ما اتاني احد الا زيدا ان يكون الا زيد بد لا وصفة وعليه اكثر المتأخرين
تمسكا بقوله وكل اخ بعارقة اخوه لعمرو ابيك الا الفرقدان وقوله صلى الله عليه وسلم
الناس كلهم هالكون الا العالمون والعالمون كلهم هالكون الا العاملون والعاملون
كلهم هالكون الا المخلصون والمخلصون على خطر عظيم وقال الكسائي تقدير البيت

الآن يكون الفرقدان وهو مردود لان حرف الموصول لا يحذف الا بعد الحروف التي تذكر في نواصب المضارع وقال المصنف في البيت شذوذان وصف كل دون المضاف اليه والمشهور وصف المضاف اليه اذ هو المقصود وكل لافادة الشمول فقط قال وهذا الوصف ضرورة للشاعر لانه لو جاز له وصف المضاف اليه وهو ان يقول الفرقدين لم يجعل الا صفة بل كان يجعله استثناء والشذوذ الثاني الفصل بالجر بين الصفة والموصوف وهو قليل وقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا قال سيبويه لا يجوز فيها الا الوصف لانك لو قلت لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا لم تجز يعني ان البدل لا يجوز الا في غير الموجب وليس الشرط وان لم يكن موجبا صرفا من غير الموجب الذي يجوز معه الابدال قال المصنف ولا يجري النفي المعنوي كالنفي اللفظي الا في قلما واقل رجل واي ومتصرفاته كما مضى قال وايضا البدل لا يجوز الا حيث يجوز الاستثناء ولا يجوز الاستثناء مهما لان الله غير واجب الدخول في الالهة المنكورة لانه غير عام ولا محصور ولو وقع ايضا الجمع المنكر في سياق النفي وقصد به الاستغراق لم يجز استثناء المفرد منه كما تقدم واجاز المبرد رفع الآلهة على البدل لان في لو معنى النفي اذ هو لامتناع الشيء لامتناع غيره فكانه قيل ما فيهما آلهة الا الله وهذا كما اجري الزجاج التخصيص في قوله فلولا كانت قرية آمنت فتنفعها ايمانها الا قوم يونس مجرى النفي فاجاز البدل في قوم يونس والاولى منع اجراء الشروط التخصيص في جواز الابدال والتنفيس منهما مجرى النفي اذ لم يثبت واما عدم وجوب دخول الله في الآلهة فلا يضير المبرد لانه يكفي في جواز الاستثناء بصحة الدخول كما تقدم قوله وهو في غيره ضعيف يعني جعل الا صفة في غير مثل هذا الموضع الجامع للشروط المذكورة كما في قوله وكل اخ مفارقه اخوه البيت ضعيف هذا عند المصنف ولا يضعف عند سيبويه واتباعه كما تقدم قوله واعراب سوي في سواء النصب على الظرف على الاصح انما انتصب سوي لانه في الاصل صفة ظرف مكان وهو مكانا قال الله تعالى مكانا سوي اي مستويا ثم حذف الموصوف واقيم الوصف مكانه مع قطع النظر عن معنى الوصف اي معنى الاستواء الذي كان في سوي فصار سوي بمعنى مكانا فقط ثم استعمل سوي استعمال لفظ مكان لما قام مقامه في افادة معنى البدل تقول انت لي مكان عمرو اي بدله لان البدل ساد مسد المبدل منه وكاين مكانه ثم استعمل بمعنى البدل في الاستثناء لانك اذا قلت جاء في القوم بدل زيد افاد ان زيدا لم يأتك فجرد عن معنى البدلية ايضا لمطلق معنى

الاستثناء

الاستثناء ولا يجوز في سوي القطع عن المضاف اليه كما يجوز في غير على ما مر والتزم بعضهم وجوب اضافته الى المعارف فلا يجز جاءني القوم سوي رجل منه طويل وهو الظاهر في كلامهم وعند البصريين هو لازم النصب على الظرفية لانه في الاصل صفة الظرف والاولى في صفات الظروف اذا حذفت موصوفاتها النصب فنصبه على كونه ظرف في الاصل والا فليس الآن فيه معنى الظرفية والدليل على ظرفيته والاصل وقوعه صلة بخلاف غير كجاءني الذي سوي زيد وعند الكوفيين يجوز خروجها عن الظرفية والتصرف فيها رفعا ونصبا وجرا بغير وذلك لخروجها عن معنى الظرفية الى معنى الاستثناء قال ولم يبق سوي العدد وان وما هم كما ذانوا وقال بجانف عن جو اليمامة ناقتي وما عدلت عن اهلها لسوايكا ومثله عند البصريين شاذ لا يجوز الا في ضرورة الشعر وزعم الاخفش ان سواء اذا اخرجوا عن الظرفية ايضا نصبوه استكارا للرفعه فيقولون جاءني سواك وفي الدار سواك ومثل هذا في استكار الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية قوله تعالى ومنهم دون ذلك ولقد تقطع بينكم وتقول لي فوق السماء ودون السباع واعلم ان المستثنى قد يحذف من الا وغير الكائنين بعد ليس فقط كما يحذف ما اضيف اليه غير الكائن بعد لا يقول جاءني زيد ليس الا وليس غير بالضم تشبيها لغير بالغايات حين حذف المضاف اليه كما يجيء في الظروف المبنية وغير خبر ليس اي ليس ايا كان غيره وقال الاخفش يجوز ان يكون اسمه وقد حذف المضاف اليه وابقي المضاف على حاله كقوله حالت من سلمى خياشيم وفاه وهو ضعيف من وجهين احدهما ان حذف خبر ليس قليل والثاني ان حذف المضاف اليه وابقاء المضاف على حاله قليل وقد يقال ليس غير بالنصب على ابقاء المضاف على حاله بحذف المضاف اليه وقد ينون غير على ما حكاه الاخفش في الحالين كقوله ليس زيد وليس غيرا كما ينون كل وبعض عوضا من المضاف اليه وحكى الاخفش ليس غيراه وليس غيراه وهذا مما يقوي مذهبه من كون ليس غير بالضم على حذف الخبر وبجوز ان يقال حسن حذف خبر ليس سهلا وان كان قليلا في غير هذا اللهو اضع لكثرة استعماله في الاستثناء والنصب على اضمار اسم ليس اي ليس الجائي غيره واذا اضيف غير ظاهرا جاز عند الاخفش ان يأتي بعد لم يكن كجاءني زيد لم يكن غيره وغيره بالرفع والنصب على التفسيرين المذكورين قال وتقول جيئتني ليس غيرك وغيرك ولم يكن غيرك

ويفرك واما لا سيما فليس من كلمات الاستثناء حقيقية بل المذكور بعده مندرج على
اولويته بالحكم المتقدم وانما عد من كلماته لان ما بعده مخرج عما قبله من حيث
اولويته بالحكم المتقدم فان جر ما بعده فباضافة سي اليه وما زايدة ويحتمل ان يكون
نكرة غير موصوفة والاسم بعدها بدل منها وان رفع وهو اقل من الجر فخبر مبتدا
محذوف وما بمعنى الذي او نكرة موصوفة بجملة اسمية وانما كان اقل لان حذف
احد جزئي الجملة الاسمية التي من صلة كقراءة من قراءتما على الذي احسن
او صفة قليل وليس نصب الاسم بعد لا سيما بقياس لكنه روي بيت امرء القيس
ولا سيما يوم بدارة جلجل بنصب يوما ايضا فتكافوا النصبه وجوها قال بعضهم
ما نكرة غير موصوفة ونصب يوما باضمار فعل اي اعني يوما وقيل على التمييز قال
الاندلسي لا ينتصب بعد الا النكرة ولا وجه لنصب المعرفة وهذا القول منه موذن
بجواز نصبه قياسا على انه تمييز لان ما بتقدير التنوين كما في كم رجلا اذ لو كان باضمار
فعل لا يستوي المعرفة والنكرة قال الاخفش في قولهم ان فلانا كريم لا سيما ان
ابتيته قاعدا اما مهما زايدة عوضا من المضاف اليه اي ولا مثله ان ابتيته قاعدا
واعلم ان الواو التي تدخل على لا سيما في بعض المواضع كقوله ولا سيما يوم بدارة جلجل
اعترضيت كما في قوله وانت طالق والطلاق اليه اذ هي مع ما بعدها بتقدير جملة
مستقلة والسي بمعنى المثل فمعنى جاني القوم ولا سيما زيد اي ولا مثل ما زيد موجود
بين القوم الذين جاءني اي هو كان اخص واشد اخلاصا في المجئ وجر لا محذوف
وتصرف في هذه اللفظة تصرفات كثيرة لكثرة استعمالها فقيل سيما بحذف لا وكلا سيما
بتخفيف الياء مع وجود لا وحذفها وقد تحذف ما بعد لا سيما على جعله بمعنى خصوصا فيكون
منصوب المحل على انه مفعول مطلق وذلك كما مر في باب الاختصاص من نقل
نحو ايتها الرجل من باب النداء الى باب الاختصاص لجامع بينهما معنوي فصار
في نحو انا افعل كذا ايتها الرجل منصوب المحل على الحال مع بقاء ظاهرة على الحالة
التي كان عليها في النداء من ضم اي ورفع الرجل كذلك لا سيما مهما يكون باقيا على نصبه
الذي كان له في الاصل حين كان اسم لا التبرية مع كونه المحل على المصدر لبقاء
معناه خصوصا فاذا قلت احب زيدا ولا سيما راكبا او على الفرس فهو بمعنى وخصوصا
راكبا فراكبا حال من مفعول الفعل المقدر اي واخصه بزيادة المحبة خصوصا راكبا او
كذا في نحو احبه ولا سيما ومهما راكب وكذا قولك احبه ولا سيما ان ركب وخصوصا

ان ركب .

ان ركب وجواب الشرط مدلول خصوصا اي ركب اخصه بزيادة المحبة ويجوز ان يجعل
بمعنى المصدر اللازم اي اختصاصا فيكون معنى خصوصا راكبا اي ويختص بفضيل
محبتي راكبا وعلى هذا ينبغي ان يول ما ذكر الاخفش اعني قوله ان فلانا كريم لا سيما
ان ابتيته قاعدة اي يختص بزيادة الكرم اختصاصا في حال قعوده ويجوز مجيء الواو
قبل لا سيما اذا جعلته بمعنى المصدر وعدم مجيئها الا ان مجيئها اكثر ومعنى اعتراضية
كما ذكرنا ويجوز ان يكون عطفا والاول اولى واعذب وقد يقال لا سواده لقام لا سيما
واعلم ان صل الا ان يدخل على الاسم وقد يليها في المفرغ فعل مضارع اما خبر المبتدا
كقولك ما الناس الا يعبرون وما زيد الا يقوم او حال نحو ما جاءني زيد الا يضحك
او صفة نحو ما جاءني منهم رجل الا يقوم ويقعد ويجوز ان يكون هذا حالا لعموم ذي
الحال وانما شرط التفريغ ليكون الا ملغاة عن العمل على قول او عن التوصل بها
الى العمل على قول آخر فيسهل دفعها عما يقتضيها من الاسم لانكسار شوكتها
بالالغاء وشرط كون الفعل مضارعا لمشابهته للاسم واما الماضي فجوزوا ان يليها
في المفرغ بأحد قيدين وذلك اما اقترانه بقد نحو ما الناس الا قد عبروا وذلك لتقربها
له من الحال المشبه للاسم واما تقدم ماض منفي نحو قولك ما انعمت علي الا شكرا
او ما اتيتني الا اتاني وعنه صلى الله عليه وسلم ما ايس الشطان قط من بني آدم الا
اتاهم من قبل النساء وذلك اذا قصد لزوم تعقب مضمون ما بعد الا لمضمون
ما قبلها والما جاز ان يليها الماضي مع هذا القصد لان المعنى هو معنى الشرط والجزاء
في الاغلب نحو ان جئتني اكرمتك وانما قلت في الاغلب لانه قد لا يكون الجزاء
متعقبا لمضمون الشرط بل يكون مقارنا له في الزمان نحو ان كان هناك نار كان احتراق
وان كان هناك احتراق فهناك نار وان كان الانسان ناطقا فحمار ناهق لكن
التعقب المذكور هو الاغلب فلما كان تعقب مضمون ما بعد الا لمضمون ما قبلها
هو المراد وكان معنى حرف النفي مع الا تفيد معنى الشرط والجزاء اعني لزوم الثاني
للاول جاز ان يعتبر معنى الشرط والجزاء مع حرف والا فيصاغ ما قبل الا وما بعدها
صنوع الشرط والجزاء وذلك اما بكونهما ماضيين نحو ما زرتني الا اكرمتك او مضارعين
نحو ما ازوره الا تزورني ومثل هذا هو الغالب في الشرط والجزاء اعني كونهما
ماضيين او مضارعين فجاز كون الماضي الذي بعد الا مهما مجردا عن قد والواو
مع ان حال كما ذكرنا في باب الحال وذلك لكونه متضمنا لمعنى الجزاء فيكون ما بعد الا

على هذا المعنى المذكور اما ماضيا مجردا او مضارعا مجردا كما رايت وجاز ايضا ان ينظر
الى كون مثل هذا الفعل حالا في الحقيقة وان كان فيه معنى الجزاء فيوتى به ماضيا او
مضارعا مع الواو نحو ما زرته الا وأكرمني ولا تزوره الا ويكرمني وانما اطرد الواو
مع هذا النظر لكون هذا الحال غير مقترن مضمونه بمضمون عامله كما هو الغالب
في الحال نحو جاني زيد راكبا وتعظم ايضا منفصل عن العامل بالا فجاز ان يستظهر
مطرد في ربط مثل هذا الحال عاملها لفظا بحرف الربط اي الواو فمن ثم اطرد
نحو ما زوره الا ويكرمني ونذرقت واصك عينيه كما مر في باب الحال وبجا
في الماضي مع الواو وقد ايضا نحو ما زرته الا وقد زارني ولا يجوز الاقتصار على قد فلا
يقال ما زرته الا قد زارني لانك ان نظرت الى معنى الجزاء الذي يستفاد
من مثل هذا الحال فالجزاء لا يتجرد عن الفاء اذا كان مع قد كما يجي في بابه وان نظرت
الى الحال الذي هو اصله فليس فيه حرف الربط المذكور وانما قلنا ان الاغلب
في الحال مقارنة مضمونه لمضمون عامله لانه قد يجي بخلاف ذلك كقولهم خرج الامير
معه صقر صايد غدا اي عازما على اتيانهم من قبلين جعلوا المعزوم عليه الجزوم به
كالواقع الحاصل وقد تدخل الا ولا بمعنا هما على الماضي اذا تقدمهما قسم السؤال
نحو نشدتك بالله الا فعلت وقول عمر رض في كتابه الى ابي موسى وقولهم نشدتك الله
من عزمت قولهم نشدته فنشد اي ذكرته فتذكر فنشد المتعدي الى واحد مطاوع للاول
المتعدي الى اثنين والمعنى ذكرتك الله بان اقسمت عليك به وقلت بالله لتفعلن
او يكون نشدت بمعنى طلبت اي نشدت لك الله كقوله تعالى اينكم الها اي ابغى
لكم اي طلبت لك الله من بين جميع ما يقسم الناس لاقسم به تعالى عليك ومعنى
الا فعلت الا فعلك والا لنقض معنى النفي الذي تضمنه القسم لانك اذا حلفت
عنك بالله فقد ضيقت عليه الامر في فعل مطلوبك فكانك قلت لا اطلب
منك لا فعلك ففعلت بمعنى المصدر مفعولا به لا اطلب الذي دل عليه نشدتك الله
وانما جعلت فعلا ماضيا لقصد المبالغة في الطلب حتى كان المخاطب فعل ما تطلبه
وصار ماضيا ثم انت تخبر عنه مثل قوله تعالى وسيق الذين ونادي اصحاب النار
وقولهم رحمك الله ومعنى عزمت عليك اي اوجبت عليك وهو من قسم الملوك
ولا في الاستثناء لا يجي الا بعد النفي ظاهرا او مقدرا كما رايت ولا يجي الا في المفرغ نحو
قوله تعالى وان كل لما جميع قوله خبر كان واخواتها هو المسند بعد دخولها

نحو

عمر وكتب من حج

نحو كان زيد قايما وامع علي نحو خبر المبتدا وسيتقدم معرفة ما قال هو المسند
دخل فيه خبر المبتدا وجميع ما كان في الاصل ذلك فقوله بعد دخولها يخرجها كلها
وقد ذكر انه يدخل في حده نحو قايم في قولك كان زيد ابوه قايم مع انه ليس بخبر كان
قوله امره على نحو خبر المبتدا اي فيما يجوز له من كونه معرفة ونكرة ومفردا وجملة
ومتقدما على المسند اليه ومتاخرا عنه وما يجب من تقدمه على الاسم اذا كان ظرفا
والاسم نكرة نحو كان في الدار رجل واشتماله على الضمير اذا كان جملة او مشتقا او ظرفا
وغير ذلك من الاحكام المذكورة في باب المبتدا وقد تختص خبر كان ببعض من الا
حكام تذكر بعضه ههنا وبعضه في الافعال الناقصة فما قيل انه من خصايصه
ما ذهب اليه ابن درستويه ومواته لا يجوز ان يقع الماضي خبر كان فلا يقال كان
زيد قام ولعل ذلك للدلالة كان على المعنى فيقع المضي في خبره لغوا فينبغي ان يقال
كان زيد قايما او يقوم وكذا ينبغي ان يمنع نحو يكون زيد يقوم لمثل تلك العلة
سواء وجمهورهم على انه غير مستحسن ولا يحكمون بمطلق المنع قالوا فان وقع
فلا بد فيه من قد ظاهرة او مقدرة لتقريب الماضي من الحال اذ لم يستفد من مجرد
كان وكذا قالوا في اصبح وامسى واضحى وظل وبات وكذا ينبغي ان يمنعوا نحو يصبح
زيد يقول وكذا البواقي والاولى كما ذهب اليه ابن مالك يجوز وقوع خبرها
ماضيا بلا قد فلا يقدرها في قوله تعالى ولقد كانوا عاهدوا الله وان كان قصده
قد من دبر وفي قول الشاعر وكان طوى كشحا على مستكنة فلا هو ابداها في قوله
اضحت خلاء واضحى اهلها احتملوا اضحى عليها الذي اضحى علي لبدا لا مانع من قيام
شيئين يفيدان بمعنى المضي ومنع ابن مالك وما والحق من مضى خبر صار
وليس ودام وكل ما كان ما زال ولا زال ومرادفاتها اما صار فلكونها ظاهرة
في الانتقال في الزمن الماضي الى حالة مستمرة وهي مضمون خبرها كونك فقيرا
فصرت غنيا وان جاز مع القرينة ان لا يستمر به الحال المنتقل اليها كقولك المريض
كنت مريضا فصرت متماثلا ثم نكست وكذا ما زال واخواتها موضوعة للاستمرار
مضمون اخبارها في الماضي الا ان يمنع قرينة وما يصلح للاستمرار وما والاسم
الجامد نحو هذا اسد والصفة نحو زيد قايم او غني او مضروب او الفعل المضارع
نحو زيد يقدم في الحروب او يسخو اي موجوده اي عادته لانه وان كان في الاصل
فعلا دالا على احد الازمنة الا انه لمضارعته اسم الفاعل لفظا ومعنى يستعمل غير مفيد

للزمان استعماله فلذلك اذا قلت كنت رايت زيدا لايدل على الاستمرار ان يقع
اخبارا لصار وما زال واخواتها بخلاف الماضي فانه لايستعمل في الاستمرار
هذه الثلثة فلم يقع جزاء لهذه الافعال واما ما دام فلم يقع خبرها ماضيا لان ما الكافة
للمدة نحو ما ذر شارق تقلب الماضي في الاغلب الى معنى الاستقبال كما جئ في قسم
الافعال فلهذا تقول اجلس ما دام زيد جالسا وقد جئ بمعنى الماضي كقوله تعالى ما
دمت فيهم واما ليس فهي للنفي مطلقا كما هو مذهب سيبويه على ما بين في الافعال
الناقصة والمستعمل للاطلاق من دون تعرض للزمان اما جامدا وصفة او مضارعا
لمشابهته اسم الفاعل بخلاف الماضي واجاز الاندلسي وقوع اخبار جميعها ماضية و
الاولى ما تقدم لعدم السماع قوله ويتقدم معرفة هذا بخلاف خبر المبتدا لانه لم يجز
تقدمه على المبتدا اذا كانا معرفتين ولا قرينة للالباس اما ههنا فلالبس وان كانا
معرفتين او متساويين لان تخالف اعرابيهما رافع للبس ويكفي ظهور اعراب احدهما
نحو كان زيد هذا وينبغي ههنا ايضا اذا انتفى الاعراب فيهما ولا قرينة ان لا يجوز التقديم
نحو كان الفتى هذا قوله و نحذف عامله في مثل الناس مجزيون باعمالهم
ان خيرا فخير و بجوز في مثلها ان بعده او جملة و يجب الحذف في مثل
ما انت مطلقا انطلقت اي لان كنت قوله عامله اي عامل خبر كان واخواتها
وما كان ينبغي له هذا الاطلاق لانه لا تحذف من هذه الافعال الا كان واعلم انه يجوز حذف
كان مع اسمها بعد ان ولو ان كان اسمها ضمير ما علم من غايب او حاضر نحو اطلبوا العلم
ولو بالصين اي لو كان العلم بالصين وادفع الشر ولو اصبعا اي لو كان الدفع اصبعا اي قليلا
وقوله قد قيل ذلك ان حقا وان كذبا فما عتذارك من شئ اذا قيلا اي ان كان حقا وتقول
لا ارتحلن ان فارسا وان راجلا ولو فارسا او راجلا اي ان كنت ولو كنت وكذا
الخطاب نحو ارجل ولو راجلا وان راجلا اي كنت ولو كنت واما في مثل التركيب
الذي في المتن اعني ان يكون بعد ان اسم وجزاؤها الفاء وبعد الفاء اسم مفرد نحو
المرء مقتول بما قتل به ان سيفا فسيف وان خنجرا فخنجر فتقول بنظر فيه وان جاز مع كان
المحذوفة بعد ان تقدير فيه او معه او نحو ذلك كما في قوله الناس مجزيون باعمالهم
فانه يصح ان يقال ان كان معه او في عمله خير جاز في الاول مع النصب الرفع ايضا
ولكن على ضعف معنوي اذ معنى ان كان معه او في يده سيف وان كان في عمله
خير معنى غير مقصود لان مراد المتكلم ان كان نفس عمله خيرا او ان كان ما قتل به سيفا

لان له اعمالا وفي تلك الاعمال خير ولان في يده او في صحبته وقت القتل سيفا هذا الذي
قلنا في المعنى ضعيف واما من حيث اللفظ فضعيف ايضا لان حذف كان مع خبره
الذي هو في صورة المفعول الفضلة حذف شئ كثير ولا سيما اذا كان الخبر جارا ومجرورا
بخلاف حذف مع اسمه الذي هو جزء ولا سيما اذا كان ضميرا متصلا فان قلت فقدر
الموقع كان التامة قلت يضعف لقلة استعمالها ولان الحذف الاكثر الاستعمال للتخفيف
وليكون الشهرة دالة على المحذوف وان لم يحسن بتقدير مثل ذلك تعين نصب الاول
نحو اسيرا ان راكبا فراكب وان راجلا فراجل اي كنت راكبا فانا راكب
وربما جر ما بعد ان وان لا مع ما بعد فايهما ان صح رجوع ضمير كان المقدر الى مصدر
ما عدا ي بحرف جر نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيف فسيف اي ان كان قتله سيف
فقتله ايضا بسيف وحكى عن يونس مررت برجل صالح ان لا صالح فطالح
اي ان لا يكون المرور بصالح فالمرور بطالح ومررت برجل ان زيد وان عمرو
وذلك لعموما الدلالة على الجار بتقديم ذكره فتبين بما ذكرنا ان النصب في الاول
اما مختار او واجب واما الاسم الذي بعد الفاء اي فيكون ما يقتل به سيفا او بتقدير
فعل لائق نحو فبجري خيرا وحذف المبتدا اولى لانه مفرد من حذف الجملة وايضا
حذف المبتدا اكثر من حذف كان وغير ذلك من نحو الفعل الناصب المذكور
وقيل لان مجئ الفاء مع الجملة الاسمية اكثر منه مع الفعلية ويجوز ان يقال ان مجئ
الفاء في الفعلية انما يقل اذا كان الفعل طلبيا فاما اذا كان مقررا فلا بد من الفاء نحو
ان ضربني فزيد اضربته فاذا ثبت ان نصب الاول ورفع الثاني اصل فعكسه
يكون اقبح الوجوه لمخالفة الاصل في الموضعين ورفعهما ونصبهما متوسطان لمخالفة
الاصل في موضع واحد قوله ويجب الحذف اي يجب حذف كان بعد ان موضعا
منها اما نحو قوله ابا خراشة اما انت ذا نفر فان قومي لم يكلهم الضبع اي لان كنت
فحذف حرف الجر جوازا على القياس المذكور في المفعول له ثم حذف كان وابدل منه
ما فوجب الحذف لئلا يجمع بين العوض والمعوض منه واجاز المبرد ظهور كان على ان ما
زايدة لا عوض ولا يستند ذلك الى سماع ثم ادغم النون الساكنة في الميم وجيء بالضمير
المرفوع المتصل بلا عامل يتصل به فجعل منفصلا فصار انا انت ونقول ايضا انا
زيد قايما فقد قال الكوفيون ان المفتوحة بمعنى المكسورة الشرطية ويجوزون مجئ
ان المفتوحة شرطية قالوا القراءان في قوله تعالى ان تضل اي فتح الهمزة وكسرها

بمعنى واحد اي بمعنى الشرط وما عندهم ايضا عوض من الفعل المحذوف ولا اري قولهم
بعيدا من الصواب لمساعدة اللفظ والمعنى اياه اما المعنى فلان معنى قوله اما انت
ذا نفر البيت ان كنت داعدد فلست بفرد واما اللفظ فلبي الباقي في هذا
البيت وفي قوله اما انت مرتحلا فانه يكلاء ماتاتي وما تدر مع عطف
اما انت بفتح الهمزة على ما اقمت جوز واجزم بان المفتوحة الشرطية وجوزوا
الرفع مع كونه جواب الشرط لكون الشرط محذوفا حذفا لازما ولما كان معنى الشرط
مهنا ظاهرا قال سيبويه دخل في ان معنى اذ ما يعني اذ ما واذ ما شرطية بلا خلاف
ولا بد عند البصريين من تقدير فعل يعمل في الجار والمجرور اعني في اما انت ذا نفر
الذي هو بمعنى لان كنت ولا يصلح ان يكون ذلك لم يا كلهم لان معمول جزاء
لا يتقدم عليها واما نحو اما اليوم الجمعة فان زيدا قايم فسيجيء الكلام عليه في حروف
الشرط وايضا ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبل الفاء الا مع اما الشرطية اما ظاهرة كما
في قوله تعالى واما بنعمة ربك فحدث واما مقدرة كقوله وربك فكبر كما يجيء في حروف
الشرط فيقدر البصريون اما انت ذا نفر تتكبر وتفخر وينبغي على هذا ان يكون قوله
فانه يكلاء جواب اما اقمت والعامل في اما انت مرتحلا محذوف اي يكلاك الله
لاجل ارتحالك وكلامه تكلف والاولى ان يقول ان ان الشرطية كثيرة الاستعمال مع كان
الناقصة فان حذف شرطها جوازا لم يغير حرف الشرط عن صورتها نحو ان سيفا فسيف
وان حقا وان كذبا وكذا ان حذف شرطها وجوبا بلا مفسر وجب تغيير صورتها من كسر
الهمزة الى فتحها لان بعد ما على وضعها الاصلي مع قطعها وجوبا عن مقتضاها
الاصلي بلا مفسر هو كالعوض منكره وان غيرت عن حالها الوضعي سهل حذف
شرطها على سبيل الوجوب لانها بقيد كانها ليست في الظاهر حرف الشرط
ولا بد اذن من ما للتكون كالكافة لها عن مقتضاها اعني الشرط ثم لم يخلوا حالها
عند ذلك من ان تحذف منها كان مع اسمها وخبرها او تحذفها مع اسمها وحدها وان
كان الاول وجب في جزائها الفاء للتؤذن بها ان اما في الاصل حرف الشرط لان الفاء
علم السببية تجيء بها لما بغير صورة حرف السببية اعني ان وسقط على سبب الوجوب
جميع اجزاء السبب اعني كان مع اسمها وخبرها وذلك نحو اما زيد فمنطلق اي
ما كين في الدنيا شئ فزيد منطلق اي لم يكن شئ موجودا يوجد انطلاقه اي هو منطلق
لا محالة فلا بد اذن من اقامة جزء من اجزاء مقام الشرط لانه لم يبق منه شئ كما يجيء في حروف

الشرط وان كان الثاني فالعامل غير لازم بل يجوز حذفها والاتيان بها اما زيد منطلقا انطلقت
واما انت ذا نفر فان قومي واما فتح همزة ان الشرطية من دون حرف الشرط
كما اثبته الكوفيون قليل غير مشهور وقد يحذف كان بعد اما المكسورة قليلا وقال سيبويه
لم يجز حذف الفعل مع اما المكسورة قال ابو علي لان ما التي بعدها اشبهت اللام في
تاكيد الفعل فمن ثم جاز في اتخافن ومن عضة ما ينبين شكرها النون كما جازت
مع اللام في نحو لتفعلن كما يجيء في نون التاكيد فلم يحسن حذف الفعل مع ثبوت ما يوكده
وقد جاء كان الناقصة بعد لدن واخواته قال من لد سولا فاي اسلابها اي من لد
كانت سولا والاتلاء ان تلد الناقة فتصير ذات تلو قوله اسم ان واخواتها
هو المسند اليه بعد دخولها ينتقض بمثل اخوه في قولك ان زيدا قايم اخوه
قوله المنصوب بلا التي لنفي الجنس هو المسند اليه بعد دخولها عليها
نكرة مضافا او مشبها به مثل لا غلام رجل ولا عشرين درهما لك فان كان مفردا
فهو مبني على ما ينصب به وان كان معربا او موصولا بينه وبين لا وجب الرفع
والتكرير في نحو قصة ولا ذا ياحسن لها مثالا قال لم يقل اسم لا التي لنفي الجنس
كما قال اسم ان واخواتها لان كلامه في المنصوبات وجميع ما هو اسم لا المذكورة ليس
منصوبا بل بعضه مبني نحو لا رجل فلما قصد المنصوب احتاج الى التقييدات
المذكورة لان اسم لا لا يكون منصوبا الا باجتماعها وهي ثلثة كونه نكرة وكونه مضافا او مشبها
وان يليها فلو اخل واحد منها لم ينتصب كما يجيء ولو قصد الى اسم لا من حيث كونه
اسمها لكان يكفيه ان يقول كما هو عادته هو المسند اليه بعد دخولها قوله يليها نكرة
ومضافا احوال مترادفة والعامل فيها المسند وذو الحال الضمير المجرور في اليه قوله
لا غلام رجل لك مضاف وقوله لا عشرين درهما لك مضاف له وقد بينا معنى المضاف
للمضاف في باب المنادى قوله فان كان مفردا الى فان كان اسم لا مفردا لم يجز ذكر
اسم لا هنا لكن سياق الكلام يدل عليه ولا يعود الضمير الى قوله المنصوب بلا لان
المنصوب بلا لا يكون مفردا لك قوله على ما ينتصب به هذا اولى كما مر في باب المنادى
من قولهم مبني على الفتح ليدخل فيه نحو لا غلامين لك ولا مسلمين لك ويعني بالمفرد
ما ليس بمضاف ولا مضارع له فيدخل فيه المثنى والمجموع على التحتية في لا رجل عند الزجاج
والسيرافي اعرابية خلافا للمبرد والاخفش في غيرها وانما الاختلاف بينهم لاحتمال
قول سيبويه وذلك انهما لا تعمل فيما بعدها فينصب بغير تنوين ثم قال وانما ترك التنوين

في معمولها لانها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد لخمسة عشر فاول المبرد قوله تنصبه
بغير تنوين انها بنيت او لا لكن بني بعد ذلك فحذف منه التنوين للبناء كما حذف
في خمسة عشر للبناء اتفاقا وقال الزجاج بل مراده انه معرب لكنه مع كونه معربا
لتنا قله بتركيبه مع عامله قال ابو سعيد انما ركب مع عامله لافادة لا النبرئة للاستغراق
كما في افادته من الاستغراقية في هل من رجل في الدار لان لا رجل في الدار جواب
هل من رجل فركبوا لا مع النكرة كما ان من ركبت معها تطبيقا للجواب بالسؤال ثم حذفت
التنوين لتثاقل الكلمة بالتركيب مع كونه معربة والاولى ما ذهب اليه المبرد واصحابه
لان حذف التنوين في حالة الوصل من الاسم المنون لغير الاضافة والبناء غير معهود
وايضا التركيب بين لا والمتقى ليس باشد منه بين المضاف والمضاف اليه والجار
والمجرور ولا يحذف التنوين من الثاني في الموضعين وقال سيبويه انما حذف التنوين
من المتقى لان لا لا يعمل الا في النكرة ولا معمولها في موضع ابتداء فلما خولف بها عن حال
اخواتها خولف بلفظها يعني ان اختصاصا بالتنكير وكونها مع ما بعدها مبتدأ وخبر
بناء معمولها على ما ذهب من قال ببنائه او سبب حذف تنوين معمولها عند من قال
باعرابه لانها بمجموع الشيئين خالفت سائر العوامل كان واخواتها فخولف بمعمولها
سائر المعمولات وهذا ظرف اعني بنا، المحمول او حذف التنوين منه لمخالفة العامل
اخواته والحق ان يقال انه مبني لتضمنه لمن الاستغراقية فيه وذلك لان قولك لا رجل
نص في نفي الجنس بمنزلة لا من رجل بخلاف لا رجل في الدار ولا امراة فانه وان كان
النكرة في سياق النفي تفعل العموم لكن لا نصا بل ملفوظا مهرلا رجل في الدار كما ان
ما جاءني من رجل نص في الاستغراق بخلاف ما جاءني رجل اذ يجوز ان يقال لا رجل
في الدار بل رجلان وما جاءني رجل بل رجلان ولا يجوز لا رجل في الدار بالفتح بل رجلان
وما جاءني من رجل بل رجلان للزوم التناقض فلما اراد والتنصيص على الاستغراق
ضمنوا النكرة بمعنى من فبنوها وانما بنيت على ما ينصب به ليكون البناء على حركة
استحقها النكرة في الاصل قبل البناء ولم يبن المضاف ولا المضارع له لان الاضافة
تزحزح جانب الاسمية فيصير الاسم بها الى ما يستحقه في الاصل اعني الاعراب ولا يكون
مضافة مبنيا الا نادرا كخمسة عشرك ونحوه ومن قال المتقى معرب حذف تنوينه
دلالة على كونه مركبا مع لا قال لم يتركب المضاف والمضارع له لانه لا يركب اكثر من كلمتين
واما نحو لا رجل ظريف فبحسب حكمه ونحو لا مسلمين ولا مسلمين مبني خلافا للمبرد فانه قال به

لان

لان النون كالتنوين الذي هو دليل الاعراب فمنقوض بنحو يا زيدان ويا زيدون وهما
مبنيان مع وجود النون اذ لو كانا معربين لقيل يا زيدين ويا زيدين والنون ليس
كالتنوين في الدلالة على التمكن كما مر في اول الكتاب ونقل عنه انه قال لان المثنى
والمجموع في حكم المعطوف والمعطوف عليه والمعطوف عليه مضارع للمضاف فيجب
النصب ورد بان المعطوف عليه في باب لا مبني نحو لا رجل وامراة وله ان يقول
اردت به عطف النسق الذي يكون التابع والمتبوع فيه كاسم واحد كما ذكرنا في النداء
نحو ثلثة وثلثين ولا شك ان المثنى والمجموع مثل هذا النسق لكنه ينتقض بيا مريدان
ويا زيدون وقيل انما قال ذلك لانه ليس شيء من المركبات يثنى فيه الجزء الثاني ويجمع
والجواب انه لم يقم دليل قاطع على ان لا مركب معنى النفي ولو سلما فليس بناؤه للتركيب
كما مر بيانه وان سلمنا فنحن نقول حضرموتان وحضرموتون في المستثنى بحضرموت
كما يجيء في باب المستثنى واما جمع سلامة المؤنث فبعضهم يبنيه على الكسر مع التنوين
قياسا لاسما عا نظرا الى التنوين للمعاملة لا للتمكن بدليل قوله تعالى من عزمات
وهو منقوض بنحو مسلمات مجردا عن التنوين اتفاقا والجمهور يكسرونه بلا تنوين لانها وان
لم يكن للتمكن فهي مشبهة لتنوين التمكين فيكون على هذين القولين داخلا في عموم
قوله يبنى على ما ينصب به والمازني يفتحه بلا تنوين نحو قوله لا وادي الشاب الذي مجد
عواقبه فيه تلذ ولا لذات للشيب حذرا من مخالفته في الحركة كسائر المبني بعد لا التبرئة
مما كان معربا بالحركة قبل دخولها وهذا اولى مما قبله طردا للباب على ما يشتق واحد
واعلم ان الجار اذا دخل على لا التبرئة منع من بناء المنفي بعدها نحو قولك كنت
بلا مال وغضبت من لا شيء وذلك لتقدير تقدير من بعدها اذ لا يجوز بلا من مال وربما
فتح نظرا الى لفظ لا فقيل كنت بلا مال وذلك كما بني مع لا الزايدة نظرا الى لفظها
كما انشد الاخفش لو لم يكن عطفان لا ذنوب لها الى لامت ذو وارحسابهم عمرا
فلا زايدة وقد اعتبرت فبنى الاسم لها فما ظنك بجواز البناء مع عدم زيادتها لكنه ذلك قليل
ونحو قوله تعالى لا تثريب عليكم اليوم عند سيبويه وجمهور النحاة الظرف بعد المبني لا
يتعلق بالمنفي والا كان مضارعا للمضاف فانتصب كما في الاخير من زيد بل الظرف
متعلق لمحذوف وهو خبر المبتدا كما في قولك عليك نثريب واليوم معمول لعليكم ويجوز
العكس وكذا قوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله اليوم خبر المبتدا وان كان حسنا
اذ المعنى لا وجود عاصم على حذف المضاف وقوله من امر الله متعلق بما دل عليه لا عاصم

اي لا تعصم من امر الله فلا تطغوا ان مثل هذا الجار والمجرور متعلق بالمنفي وان اوهمت
ذلك في الظاهر بل مثله متعلق بمحذوف وكل مصدر يتعدى بحرف من حروف الجر
يجوز ذلك الجار خبرا عن ذلك المصدر مثبتا كان او منفيا كما تقول الاتكال عليك
واليك المصير ومنك الخوف ويك الاستغاثة وما عليك المقول وليس بك الالتجاء
ومنه لا ترتيب عليكم اليوم وذلك لان الخبر المقدر دهنا اعني ما يتعلق به الجار في
معنى المبتدا لتضمنه ضميره اي لا يعصم من امر الله ولا يجوز مثل ذلك في اسم الفاعل
فلا تقول يك مار على ان يك خبر مار فلذا قدرنا مدلول لا عاصم لقوله من امر الله و
تقول لا مصليا فيه او في الجامع اذا تقيت في الوجود فكذا يوقع صلوته في الجامع اي
ليس في الوجود من يصلي في الجامع ويجوز ان يكون مستقرا في الجامع من يصلي غيره
فاذا قلت لا مصلي في الجامع فالمعنى ليس في الجامع مصلي سوا، صلى في الجامع او في
غيره هذا وحكى ابو علي عن البغداديين انهم يجيزون كون الجار والظرف في نحو لا آمر
بالمعروف ولا عاصم اليوم من امر الله من صلة المنفي المبني وفيه نظر لان المضاف لا يبنى وذهب ابن مالك الى ان مثل هذا مضارع معرب لكنه انتزع تنوينه
تشبيها بالمضاف قوله وان كان معرفة او مفصولا بينه وبين لا وجب الرفع والتكرير
اعلم ان لا التبرئة انما يعمل لمشابهتها لان وجه المشابهة ان ان للمبالغة في الاثبات
اذ معناها التحقيق لا غير ولا التبرئة للمبالغة في النفي لانها لنفي الجنس فلما توغلتا
في الطرفين اعني في النفي والاثبات متشابهتا فاعملت عملها وعملها مع هذه المشابهة
ضعيف لوجهين احدهما ان اصلها التي هي ان انما تعمل لمشابهة الفعل لا بالاصالة
فهي مشبهة بالمشبهة والثاني ان الظاهر ان بين ان ولا التبرئة تنافيا وتناقضا لا
مشابهة ومقاربة فعلى هذا القول انما لم تعمل في المعرفة لان وجه المشابهة وهو كونها
لنفي الجنس لم يمكن حصوله فيها مع دخولها على المعرفة اذ ليس المعرفة لفظ الجنس حتى
ينتفي الجنس بانتفائها وكذا لم تعمل في المفصول بينه وبينها لما ذكرنا من ضعف عملها
فلا يقدر على العمل في البعيد عنها وكما لم تجز العمل في المفصول لم تجز بناؤه ايضا لان
الموجب للبناء تضمن من الاستغراقية ودليل تضمنها لا التبرئة فلما بعد دليلها ضعف
امر التضمن ومن قال ان الفتحة اعرابية قال انما حذف التنوين بعد التركيب دلالة
على التركيب وقد انتفى التركيب بالفصل وقيل انما لم يبن مع الفصل لانها لما رجا
تعدي البناء من لا الى المنفي بسبب التركيب فاذا انتفى التركيب انتفى تعدي البناء

اليه

اليه ثم نقول ويجوز لما ذكرنا من ضعف عملها ان يلغيها مع كون المنفي نكرة غير مفصولة
ويجب في المواضع الثلثة اي التي الغيت فيها لا اما وجوبا كما في المعرفة والمفصول
واما جوازا كما في النكرة المتصلة تكريرا لا ولا يجب ذلك اذا اعملتها او بنيت اسمها
وذلك لان المقصود قيام القرينة على كونها لنفي الجنس وعملها على ان اوبناء اسمها
كاف في هذا الغرض اذ لا يكون ان الا مع لا التبرئية واما الغيت فانه جعل تكريرها
مبنيا على كونها لنفي الجنس في النكرات لان نفي الجنس هو تكرير النفي في الحقيقة
واما في المعارف فالتكرير خبر ان لما قامتها من نفي الجنس الذي لا يمكن ان يحصل
مع المعرفة وطار ابو العباس وابن كيسان عدم تكريرها في المواضع الثلثة اما مع المعرفة
فنحو لا زيد في الدار وقولهم لا تولك ان تفعل كذا واما مع المفصول فنحو لا فيها رجل
قال بكت جزعا واستوجعت ثم اذنت ركابها ان لا الينا رجوعها واما مع المنكر المتصل
فنحو لا رجل في الدار قال وانت امرأ ما خلقت ليغرا جيوتك لا يقع وموتك
فاجع ومثله قولهم لا سواء وقولهم فاما ابن قيس لا براح وقوله تركتني حين لا مال
اعيش به واجيب بان قولك لا تولك ان يفعل كذا بمعنى لا ينبغي لك ان يفعله
فهي في المعنى هي الداخلة على المضارع وتلك لا يلزم تكريرها والنون مصدر بمعنى
التناول وهو ههنا بمعنى المتفعول اي ليس متناولك وما خولك هذا الفعل
اي لا ينبغي لك ان يأخذه ويتناوله ويشذ وذقوله ان لا الينا رجوعها ولا نفع ولا براح
ويقل استصرخ ولا مال وقولهم لا سواء وقيل ان لا في لا نفع وما بعده بمعنى ليس
وقد ذكرنا في المرفوعات انه لم يثبت اعمال لا عمل ليس فالاولى حمل ذلك على الضرورة
وانشذوه فعلى هذا نقول يجب تكرير لا المهملة الداخلة على غير لفظ الفعل
الا في موضعين احدهما ان يكون داخلة على الفعل تقديرا وذلك اذا دخلت
على منصوب بفعل مقدر نحو لا مرحبا اي لا لقيت مرحبا او لا رحب موضعك
مرحبا اهلا اي لا اتيت اهلا ولا سهلا اي لا وطئت سهلا ولا نفعت عينك نعمة
وكذا لا مسرة ولا كرامة واذا دخلت على اسمية بمعنى الدعاء نحو لا سلام عليك ولا بك
السوء لان الدعاء بالفعل اولى لانه في الاصل امر او نهي فكانه قيل لا سلمت
سلاما كما ذكرنا في باب المبتدا ولا اصابك السوء واذا دخلت على تولك
نحو لا تولك ان تفعل كذا اي لا ينبغي كما مر وانما لم تكرر لا في هذه المواضع لانها
اذا دخلت على الفعل لم يجب تكريرها الا اذا كان الفعل ماضيا غير دعاء نحو

قوله تعالى فلا صدق ولا صلى على ما يجئ في قسم الحروف وتأنيهما ان يكون لا لمعنى غير
مع احد ثلثة شروطه احدها ان يدخل على لفظ سواء ان الجر بالاضافة كغلام او بغيره
لا شئ او بحرف الجر اي حرف كان كغر كنت بلا شئ وعصبت من لا شئ وما انت
الا كلا شئ وخلقت من لا شئ او انتصب كغوانك ولا شيا سواء او ارتفع كغوانت
لا شئ وثانيها ان ينجر ما بعد لا بياء الجر قبلها كغر كنت بلا مال ولا ينجر اذا لم يكن لفظ
شئ الا بها من بين حرف الجر ولم يثبت انجراره بالاضافة واما قول جرير ما بال جهلك
بعد الحلم والدين وقد علاك مشيب حين لا حين فلا دليل ان لا زايدة كما في قوله
في بئر لا حور سراي وما شعر اي علاك الشيب في وقت الشيب اي لم تثبت
قبل او انه اي في وقت يكون في اثنايه وقت الشيب الاول اي الوقت الاول
من الثلثين اي ما فوقها مثلا فاضاف الاول الى الثاني لاشتغاله عليه وقال ابو علي لا
غير زايدة على تاويل وقت لا وقت اللهو كما فوق الثلثين واما قول الشاعر
حنت قلوصي حين لا حين فحن فحين الاول مضاف الى الجملة اي حين لا حين
حنين حاصل وثالثها ان يعطف ما بعد لا على المجرور بغير كقوله تعالى
غير المغضوب عليهم ولا الضالين وقولك زيد غير فارس ولا شجاع وتقول
ايضا زيد غير الفارس ولا الشجاع ولا يجوز انت غير زيد ولا عمرو وقالوا انهما اعوا
صورة لا غير مجهولة بمعنى غير فانها يلزم تكريرها مع العلم واما المعرف باللام
فان التعريف فيه غير مقصودة فقده فهو في حكم المنكر ويجوز عدم تكريرها
مع المنكر قبل جعلها بمعنى غير نحو لا رجل ولا غلام رجل بخلاف العلم واما المعرف
باللام مع لا التبرية فلا بد معه من تكريرها في نحو لا الرجل في الدار ولا المراة كما تضعف
هذا التعريف بعد خروج لا الى معنى غير لضعفها ايضا بهذا الخروج ويجوز عدم
تكريرها نحو انت غير الفارس ولا الشجاع والزمت التكرير قبل خروجها لقوتها
هذا وان كان لا بمعنى غير مجرد عن هذه الشروط لزم تكرارها ايضا نحو قوله تعالى
الى ظل ذي ثلث شعب لا ظليل ولا يغني من اللهب وقولك زيد لا راكب
ولا ماشي وجاءني زيد لا راكبا ولا ماشيا واما قول القوام نحو انا لا راكب ولا انسان
اعم من الحيوان فغير مستند الى حجة وجاز ترك التكرير مع الشرط الاول معللا
بكثرة استعمال لا مع بشئ وما مع الشرط الثاني معللان بعد لا عن اصلها
اعني كونها للتبرية وذلك يتعذر بتقدير من الاستغراقية بعد لا لتقدر دخول حرف الجر

علي

على حرف الجر فلذا جاز جيئت بلا زيد من غير تكرير مع العلم وما مع الشرط الثالث
معللان بكونها كالمكررة لان غير بمعناها وتنفي بكون لا بمعنى غير كونها لنفي الاسم الذي
بعدها كغير فلا يكون لها صدر الكلام وبكونها للتبرية انها لنفي مضمون الجملة فيلزمها
التصدر واعلم انه قد يقبل العلم المشتهر بعض الخلال بنكرة فينصب ويتبع
منه ولام التعريف ان كان فيه كالحسن في الحسن البصري وكذا الاصعق
في الصعق او مما اضيف اليه نحو لا امراقيس ولا ابن زبير ولا يجوز هذه المعاملة
في لفظي عبد الله وعبد الرحمن اذ الله والرحمن لا يطلقان على غيره تعالى حتى
يقدر تكريرها قال لا عيتم الليلة للمطي وقال اري الحاجات عند ابي خبيب نكدن
ولا امية في البلاد ولنا ويله بالمنكر وجهان اما ان يقدر مضاف هو مثل فلا يتعرف
بالاضافة لتوغله في الابهام وانما يجعل في صورة النكرة بنزع اللام وان كان
المنفي في الحقيقة هو المضاف المذكور الذي لا يتعرف بالاضافة اي اي معرف
كان لرعاية اللفظ واصلاحه ومن ثم قال الاخفش على هذا التاويل يمتنع
وصفه الاتي في صورة النكرة فيمتنع وصفه لمعرفة وهو معرفة في الحقيقة فلا يوصف
بنكرة واما ان يجعل العلم لاشتهاره بتلك الخلة كانه اسم جنس موضوع لافادة
ذلك المعنى لان معنى قضية ولا اباحسن طها لا فيصل طها اذ هو رضي الله عنه
كان فيصلا في الحكوم على ما قال النبي صلى الله عليه وسلم اقضاكم علي فصار
اسمه عنه كالجنس المفيد بمعنى الفصل والقطع كلفظ الفيصل وعلى هذا يمكن
وصفه بالمنكر وهذا كما قالوا لكل فرعون موسى اي لكل جبار قهار فيصرف
فرعون وموسى لتنكيرهما بالمعنى المذكور وجوز الفراء اجراء المعرفة مجرى النكرة
باحد التاويلين في الضمير واسم الاشارة ايضا نحو لا اياه مهما او لا هذا او ما هو
بعيد غير مسموع قول وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله خمسة اوجه
فتحهما ونصب الثاني ورفعه ورفعهما ورفع الاول على ضعف ويكون
لا بمعنى ليس وفتح الثاني يعني اذا كررت لا مع ان عقيب كل منهما بلا فصل
نكرة جاز في المجموع خمسة اوجه الاول فتحهما ووجه ان يجعل لا في الموضعين
للتبرية فتبنيان اسميهما كما لو انفردت كل منهما عن صاحبها ويجوز على مذهب
سيبويه ان يقدر بعدهما خبرهما معا اي لا حول ولا قوة لنا اي موجودان لنا
لان مذهبه ان لا المفتوح اسمها لا تعمل عمل ان في الخبر فهما في موضع الرفع فلا قوة
بالابتداء

مبتداء معطوف علي مبتداء والمقدر مرفوع بانه خبر المبتدا الاخر لا فيكون الكلام جملة
واحدة كزيد وعمرو ضاربان وجوز ايضا عنده ان يقدر لكل واحد منهما خبرا اي لا حول
موجود لنا ولا قوة موجودة لنا فيكون الكلام جملتين وامّا علي مذهب غيره وهو
ان لا المفتوح اسمها عاملة في الخبر عمل ان كما عملت فيه لا المنصوب اسمها
فيجوز ايضا ان يقدر لهما معا خبرا واحدا وذلك الخبر يكون مرفوعا بلا الاولي والثانية
معا وهما وان كانا عاملين الا انهما متماثلين فيجوز ان يعملا في اسم واحد عملا واحدا
كما في ان زيدا وان عمرا قائمان كانهما شيء واحد وانما امتنع ان يعمل عاملان مختلفان
في حالة واحدة عملا واحدا في معمول واحد قياسا علي امتناع حصول اثرين مؤثرين ويجوز
ايضا عندهم ان يقدر لكل واحد منهما خبرا علي حياله والثاني فتح الاول ونصب الثاني
علي ان يكون لا الثانية زايدة لتاكيد نفي الاولي كما في قولك ما جاءني زيد ولا عمرو كانك
قلت لا حول ولا قوة كقولك فلا اب وابنا مثل مروان وابنه علي ما مر فلا يجوز
عند سيبويه ان يقدر لهما خبرا واحدا بعدهما لان خبر لا حول مرفوع عنده بالابتداء و
خبر قوة مرفوع بلا لان الناصبة لاسمها عاملة عنده في الخبر وقال لغيره فيرتفع
الخبر بعاملين مختلفين ولا يجوز فيجب ان يقدر لكل منهما خبرا علي حياله وعند غيره
يجوز تقدير خبر واحد لهما لان العامل فيه عندهم لا وحدها ويجوز ان يقدر عندهم
لكل خبرا والثالث فتح الاول ورفع الثاني علي ان لا زايدة كما في الوجه الثاني الا
ان العطف منها علي المحل كما مر في الاب وابن فعند سيبويه يجوز ان يقدر لهما
معا خبرا واحدا اي لا حول وقوة موجودان لكونه خبرا للمبتداء وعند غيره لابد لكل واحد
من خبر مستقل لئلا يجتمع الابتداء ولفظ لا في الخبر ويجوز ان يجعل لا غير زايدة بل لنفي
جنس لكن يليغيها عن العمل لما ذكرنا قبل من جواز الغايها مع كون اسمها نكرة غير
مفصولة يضعف لا في العمل وقد حصل منها شرط الالغاء كما تقدم وهو تنكيرها لا
لان التكرير حاصل سواء القيت الاولي والثانية معا كما في لا حول ولا قوة او القيت
الاولي دون الثانية كما في لا حول ولا قوة كما مر بعده والقيت الثانية دون الاولي
كما في مسئلتنا وهي لا حول ولا قوة وتقدير الخبر مع جعل الثانية لا النبرية مثله
مع جعلها زايدة ولا تقول ان لا الثانية منها تعمل عمل ليس والرابع رفعهما
علي ما ذكرنا انه يجوز الغاء لا النبرية لضعف عملها ويلزمها التكرار كما تقدم فيكون
الاسمان مرفوعان بالابتداء ولا الثانية امّا زايدة كما في الوجه الثاني واما ملغاة

غير

غير زايدة كلا الاولي ومذهب سيبويه وغيره في تقدير الخبر في هذا الوجه واحدا ذلا عامل
منها الا الابتداء فقط فاما ان يقدر لكل واحد منهما خبرا والكلام جملتان او يقدر
لهما معا خبرا والكلام جملة واحدة والخامس رفع الاول وفتح الثاني علي ان لا الاولي للتبرية
لكنها ملغاة كما ذكرنا من جواز ذلك لضعفها وقد حصل شرط الالغاء وهو التكرير
ولا يلزم مع تكرير لا ان يتوافق الاسمان بعد هما في الاعراب اذ التكرير هو الشرط
فقط وقد حصل كما ذكرنا فاذا تقرر هذا فلا حاجة بنا الي ما ذكر المصنف من قوله
ورفع الاول لكونها بمعنى ليس فانا لا نضعف هذا الوجه بل هو مثل الوجه
الثالث والرابع سواء في حصول التكرير وتطابق الاسمين اعرابا ليس بشرط
ولا في الجميع للتبرية وتقدير الخبر في هذا الوجه كما في الثالث سواء علي المذهبين

قوله فاذا دخلت الهمزة لم تغير المعمل ومعناها الاستفهام والغرض
هل لتمني قال الاندلسي لا اعرف احدا يقول بلحق الف الاستفهام اداة النفي
فيكون الالف بمجرد الاستفهام بل لابد اما ان يكون للانكار او للتوبيخ او للتمني
او للغرض وهذا الذي قاله مخالف لنظائره سيبويه لانه قال اعلم ان قوي الاستفهام
تعمل فيما بعدها كما تعمل فيه اذا كانت في الخبر فمن ذلك قول حسان الاطعان
ولا فرسان عادته لا يجشوكم وسط التنابز وفي مثل الاقاص بالعير يضرب لمن زل
بعد عن قصوله يذكر سيبويه ان حال الافي العرض كحاله قبل الهمزة بل ذكره السيرافي
وتبعه الجزولي والمصنف ورد ذلك الاندلسي وقال هذا خطاء لانها اذا كانت
عرضا كانت من حروف الافعال كان ولو وحروف التحضيض فيجب انتصاب
الاسم بعدها في نحو الا زيدا اكرمه واما اذا كان الا بمعني التمني كقوله الا سبيل الي الخمر
فاشربها الا مسهل اي نصرين حجاج فاما زني والمبرد قالا حكمها حكم المجردة فيجوز
عندهما العطف والوصف علي الموضع نحو الا مال كثيرا نفقه والا ماء وخمرا شربها
وخبرا عندهما اما ظاهرا او مقدرا كما في المجردة واختار المصنف والجزولي مذهبهما
وقال سيبويه لا يجوز حمل التابع علي الموضع اذ التمني يغنيهما عن الخبر وتصير معنى
اسمها معنى المفعول فغنى الاغلام اتمني غلاما فلا يحتاج الي خبر لا ظاهر ولا مقدر
فهو كقولك اللهم غلاما اي هب لي غلاما واما ما يلي لا اي اسمه فلا خلاف بينهم
ان لفظة علي ما كان عليه قبل الهمزة من النصب في المضاف والمضارع له والبناء
في المفرد المنكر واما قوله الا رجلا جزاه الله خيرا يدل علي محصلة تبيت والبيت مغمض

فقال يونس نونه ضرورة وقال الخليل الاحرف تحضيض كهلا وسيذكر في قسم الحروف
والفعل محذوف اي هلا تزورني رجلا وروى الالغاء في الا التي للتمني نحو
الا رجل جزاه الله خيرا وروى الا رجل يا بجر اي الا من رجل قوله
وتعت المبني الاول مفرد اليليه مبني ومعرب رفعا ونصبا نحو لا رجل
ظريف وظريفا ولا فالاعراب والعطف على اللفظ فالمحل جاءني مثل لا اب
وابنا قوله نعت مبتدا والاول صفته ومبني خبره وقوله مفردا يليه حالان من الضمير
في مبني والعامل مبني اي سمي النعت اذا ولي مبني لا وكان مفردا وانما جاز بناء
النعت المذكور مع انفصاله عن لا التي هي سبب البناء اذ بها يقوم معنى الاستغراق
الموجب لتضمن من لاجتماع ثلثة اشياء فيه احدها كونه في المعنى هو المبني الذي
وليها اعني اسم لا وفي اللفظ متصلا به والثاني كون المنفي في المعنى داخلا فيه لان
المنفي في قولك لا رجل ظريف هو الطارق لا الرجل فكان لا دخلت عليه فكانك
قلت لا ظريف فلذا لم يبن صفة المنادي في نحو يا زيد الظريف لان النداء متعلق
بالموصوف والثالث قربه من لا التي هي سبب البناء اذ الفاصل بينهما ليس
الا واحدا وهو فلبناء النعت اربع شرائط ان يكون نعت المبني بلا لا نعت
المعرب النعت المعرب احترازا عن نحو لا غلام رجل ظريفا وان يكون النعت الاول
لا الثاني وما بعده فلا يبنى كريم في لا رجل ظريف كريم وان يلي النعت المبني فلا يفصل
بينهما فلا يبنى الوصف في لا غلام فيها ظريف وان يكون نعتا مفردا فلا يبنى في نحو
لا رجل حسن الوجه وانما لم يبن نعت المعرب لانتفاء الوجه الاول من الثلثة
المذكورة ولم يبن النعت الثاني وما بعده لانتفاء الاول والثالث ولالتقائهما
لم يبن النعت المفصول من المبني بغير النعت ايضا وانما لم يبن النعت المضاف
والمضارع له لانهما لا يبنيان اذا وليا لا اسمين لها فكيف يبنيان بجعلهما جزءا لاسمها
ولا يقول في هذا النعت المبني انه مركب مع المنعوت كخمسة عشر لانه يحتاج اذن
في رفع الاعتراض الوارد في كل ثلث كلمات كلمة واحدة الى ثلثة كلمات مستهجنة
وقال ابن برهان والسيرافي نقصيا من هذا البيت لان في هذا الموضع خاصة
مركبة مع المنفي بل هي داخلة على الموصوف المركب مع صفته تعمل في محلهما
كما تعمل في خمسة عشر كما اذا قلت لا خمسة عشر ولدا مندوحة عن ذلك ما ذكرنا
عن ارتكاب تركب لا مع المنفي في هذا الموضع وفي غيره وعن تركب المنفي معها

ح

مع نعته قوله ومعرب رفعا ونصبا سواء كانت الصفة بمفردة او مضافة او مضارعة
لها وقال يحيى بن معط صفة المبني المضافة منصوبة لا غير نحو كريم الحسب
ولعله قاسها على صفة المنادي المبني المضافة والفارق ان تعرف بان يا لو باشرت
المضاف لم يكن فيه الا النصب فلزمه النصب لما وقع صفة ما باشرته وجوز
في المضاف الذي باشرته لا الرفع وذلك اذا كرر نحو لا غلام رجل في الدار ولا علام
امراة فلم يلزمه النصب لما وقع صفة ما باشرته وايضا الضم في المنادي بناء وكان
حمل وصفة المضاف الذي يجب نصبه لو وقع منادي على النصب الذي هو
حركة الاعرابية واحيا بخلاف المبني بلا فان الفتح فيه بناء على قول واعرابي ضعيف
على آخر والرفع اعرابي فكان حمل وصف لا يمتنع رفعه لو وقع منفيا على الرفع الذي
هو حركة الاعرابية جايزا وذهب ابن برهان الى ان اسم لا اذا انتصب بكونه
مضافا او مضارعا له لم تجز رفع وصفه بل الواجب نصبه كالموصوف والى هذا
ذهب المصنف كما مر في خبر لا البرية ومذهب ابن برهان ايضا ان رفع وصف
مبني لا في نحو لا غلام ظريف دليل على ان لا غير عاملة لا في محل الاسم ولا في الخبر
بل هي ملغاة والخبر المقدر مرفوع بكونه خبر المبتدا اذ لو عملت النصب
في المبتدا وهي مغيرة معنى الكلام لكانت كليت ولعل وكان ونحوها فلم يجز
رفع وصف اسمها كما لم يجز رفع اوصاف تلك الاسماء لانتفاء معنى الابتداء معها
كلها ولقايل ان يفرق بين لا وبين ليت ولعل ونحوها لضعف عمل لا الاتري
انه يبطل بالفصل ويدخولها على المعرفة ويجوز الالغاء مع التكرير ومن دونه
ايضا على راي المبرد فهي عامل ضعيف يعمل لمشابهة المشبهة اعني ان مشابهة
ضعيفة فلا جرم يجوز اعتبار اسمها الاصلي اعتبر الرفع فعلى هذا يجوز لا غلام
اولا غلام رجل ظريف حسن الوجه فترفع وضعف المنادي مضافا كان للمنفي
او مفردا او مضافا كان الوصف او مفردا هذا والاعراب في النعت المذكور
اكثر من البناء وانما جاز الرفع حملا على المحل بل كان هو القياس لان التوابع
تتبع متبوعاتها في الاعراب لا في الحركة البنائية نحو جائني هؤلاء اللوام بالرفع وانما
جاز النصب حملا على الحركة البنائية لمشابهتها للاعرابية بعوضها لعروض لا و
زوالها بزوالها وكانها عاملة محذوفة لها كما مر في نحو يا زيد الظريف ويجوز ان نقول
ان النصب في الصفة حملا على محل اسمها المنصوب لانها تعمل عمل فحل اسمها

المبني رفع ونصب قوله والعطف على اللفظ وعلى المحل جايز لما ذكرنا في الصفة سواء
هذا اذا لم يكن المعطوف معرفة فان كان معرفة فرفعه واجب نحو لا غلام لك والقياس
وكذا في سايرالتوابع المنفي ومن قال رب شاة وسخلتها لم يمنع نحو لا غلام واخاه
لان مثل هذا المضاف نكرة كما يجئ في باب المعرفة ولا يجوز البناء في المعطوف كما جاز
في الوصف لاستقاء مصحح البناء وملوما ذكرنا من اجتماع الامور الثلثة فلا يجوز لا اب
وابن كما قلت في النداء يا زيد وعمرو وذلك لضعف لا عن التاثير الا فيما يليه او كان
في حكم المليه اي النعت المذكور على انه قد نقل نحو لا رجل وامراة بالفتح في المعطوف
وقياس قول من جعل العامل في خبر لا الابتداء ان لا يجيز رفع العطف حملا على المحل
الا بعد الخبر كما في ان وقال الاندلسي يبقى من التوابع بعد الوصف والعطف
من البدل وعطف البيان والتوكيد اللفظي فلا نقض لهم فيها لكن ينبغي ان يكون
حكمها مع اسم لا حكمها مع المنادى المضموم فتبقى البدل يجوز البناء ان كان مفردا
نكرة نحو لا رجل صاحب لي وقال ابن مالك البدل ان كان نكرة كان مرفوعا
او منصوبا وان كان معرفة وجب رفعها وقول الاندلسي اقرب اذا لم يفصل
البدل المفرد المكرر عن المنفي المبني لانه لا يقصر عن النعت الذي يبنى جوازا اذا
جمع الشرايط بل يزيل عليه من حيث كونه ملو المنفي بلا هو المقصود ولعل ابن
مالك فرق بين البدل والوصف بان الوصف كالموصوف فيتركب لا مع الموصوف
كتركيبها مع الوصف فتركب من الموصوف واما البدل فيجعل المبدل منه
في حكم الساقط فلا يبقى البدل لا مركبا مع المبدل منه لكونه في حكم الساقط ولا مع لا
لانها داخلة على البدل في التقدير والتركيب امر لفظي لا تقديري اقول قد تقدم
انه لم يقم دليل على التركيب بين لا واسمها ولا بين الوصف والموصوف
واما عطف البيان فهو البدل كما يجئ في بابه ونذكر في باب البدل انه يجوز
اعتبار البدل تارة مستقلا واخري غير مستقل في باب لا التبرية وباب النداء
كما تقول لا مثله احد ولا كزيد رجل ولا كعمرو واحد قال امرؤ القيس وليلتها في حول
الجوزطالبة ولا كهذا الذي في الارض مطلوب وهذا يدل على انه يجوز صفة
رفع المضاف حملا على المحل اذ لا فرق بين عطف البيان والوصف واذا
حملت على اللفظ قلت لا مثله احد او ملوه عسلا واما قول جرير كالعشية
زايرا او مزورا فقيل انتصاب زايرا بتقدير الفعل اي لا ارى كعشية اليوم زايرا

كا

كما نقول ما رايت كاليوم رجلا وذلك ان العشية ليست بالزاير حتى يكون عطف
بيان طفا واقول مع تقدير كزاير عشية اليوم زايرا صار الآخر ملو الاصل كما في قولك
لا كالعشية عشية وعشية فيجوز ان يكون زايرا تاكيدا على اللفظ واما التاكيد
فلا يجوز تاكيد المنفي المبني تاكيدا معنويا لان المنكر لا يؤكد ذاك التاكيد كما يجئ في باب
التاكيد وان كان لفظيا فالاولى كما ذكرنا منا ك وان كررت مبني لا بلا فصل
من الاسم وذلك المكرر ثم وصفت الثاني نحو لا ماء ماء باردا فان شئت بنيت
الثاني نظرا الى كونه تكريرا لفظيا وان شئت اعربته رفعا ونصبا وذلك لانك
لما وصفته صار مع وصفه كانه للاول كالحال الموطية في كقوله تعالى انا انزلناه
قرآنا عربيا فالاعراب في المكرر الموصوف اولي نظرا الى كونه كالصفة من الاعراب
في المكرر غير الموصوف واما وصف المكرر اعني باردا فليس فيه الا الاعراب
قوله ومثل لا اب لك ولا غلامين لك جاز تشبيها بالمضاف لشابهته
لك في اصل معناه ومن ثم لم يجز الا لا بافيها فليس بمضاف لفساد المعنى
خلافا لسيبويه يعني ان الكثير ان يقال لا اب لك ولا غلامين لك فيكونان مبنيين
على ما ذكرنا وجاء ايضا على قلة لكن لا الى حد الشذوذ في المثنى بحذف نون المثنى
والمجموع واثبات الالف في الاب والاخ فيقال لا غلامي لك ولا مسلمي لك
واباله ولا اخاله فيكون معربة اتفاقا واجاز سيبويه ان يكون نحو غلام لك مثله
اعني يكون مضافا واللام زايدة فيكون معربا ثم اعلم ان مذهب الخليل وسيبويه
وجمهور النحاة ان هذا المذكور مضاف حقيقة باعتبار المعنى فقيل لهم اللام
لا تظهر بين المضاف والمضاف اليه بل يقدر اجابوا بان اللام ههنا ايضا
مقدرة وهذه الظاهرة تاكيد لتلك المقدرة كتيم الثاني في يا تيم تيم عدي على
مذهب من قال ان تيم الاول مضاف الى عدي الظاهر فيكون الفصل
بين المضاف والمضاف اليه كالفصل فقيل لهم ما الذي حملهم في هذه الاضافة
على الفصل بين المضاف والمضاف اليه باللام المقحمة توكيدا دون سايرالاضافات
المقدرة باللام اجابوا بانهم قصدوا نصب هذا المضاف المعرف بلا من غير تكريرها
تحقيقا وحق المعارف التقيية بلا الرفع مع تكرير لا فصلوا بين المضافين لقطا
حتى يصير المضاف بهذا الفصل كانه ليس بمضاف فلا تستنكر نصبه وعدم
تكرار لا والدليل على قصدهم لهذا الغرض انهم لا يعاملون هذه العاملة المنفي المضاف

اي النكرة فلا يقولون لا ابا لرجل حاله كذا ولا غلامي لشخص نعته كذا والدليل على انه
مضاف قوله وقدمات شماخ ومات مزرد واي كريم لا ابا لك يخلد ففرح
بالاضافة وهو شاذ لا يقاس عليه فلا يقال لا اخاك ولا يدبك وقد جاء الفصل
باللام المعجمة بين المضافين لاجل الغرض في المنادي وهو شاذ كقوله يا بؤس
للجهل ضرار الاقوام قال المصنف لا يجوز ان يكون مضافا حقيقة اذ لو كان كذا
لكان معرفة فوجب رفعه وتكريره لانه جواب لم يرفع ولم يكرر لكونه في صورة
النكرة والغرض من الفصل باللام ان لا يرفع ولا يكرر فكيف يرفع ويكرر مع الفصل
باللام وقال ايضا لا ابا لك ولا اب لك سواء في المعنى اتفاقا ولا ابا لك نكرة
بلا خلاف فكذا يلزم ان يكون لا ابا لك اذ المعرفة لا توافق النكرة بمعنى والجواب
انهم اتفقوا ان معنى الجملتين اعني لا ابا لك ولا اب لك سواء ولم يتفقوا ان
ابا لك واب لك بمعنى واحد وقد يكون المقصود من الجملتين واحدا مع ان المسند
في احديهما معرفة وفي الاخرى نكرة فالمسند اي خبر لا في لا ابا لك محذوف اي لا ابا لك
موجود واما في لا اب لك فهو لك اي لا اب موجود لك فالجملة الاولى بمعنى لا كان
ابوك موجودا والثانية بمعنى لا كان لك اب وفحوى الجملتين واحدة مع كون المسند
اليه في احديهما معرفة والاخرى نكرة ثم قال المصنف ان الوجه في مثله ان هو وان
لم يكن مضافا للفساد المذكور لكنه مشابه للمضاف فاعطى حكم المضاف من اثبات
الالف في ابا واخا وحذف النون في غلامي ومثل قوله لمشاركتهم اي لمشاركتهم
لا ابا لك لا باك المضاف في اصل معناه اي في اصل معنى المضاف وذلك
ان اصل معنى المضاف الذي هو ابوك واصله اب لك كان تخصيص الاب
بالمخاطب فقط ثم لما حذف اللام واضيف صار المضاف معرفة ففي ابوك
تخصيص وصيل وتعريف حادث بالاضافة كما يجيء في باب الاضافة واب لك
يشارك ابوك في التخصيص الذي هو اصل معناه ومن ثم لم يجز اي من جهة ان اعطاه
حكم المضاف لمشاركته له في اصل معناه لم يجز الا ما فيها ولا رفعتي عليها لان المضاف
قبل الاضافة لم يكن بمعنى في وعلى قوله لفساد المعنى يعني ان المعرف لا يكون بمعنى
المنكر كما ذكرنا من تقريره ولو كان كما ذكر للمصنف جاز ايضا في المنكر لا ابا لرجل طويل
ونحوه تشبيها بالمضاف ولم يختص هذا الحكم بالمعرف واما على مذهب المصنف
فللفصل بين شبه المضافين بما لا يفصل بينهما واما ان فصلت بالظرف او الجار

الناقص

الناقص دون الظرف المستقر نحو لا يدي بها لك ولا غلامي لك اليوم فاجازه يونس اختيارا
لان الفصل به كلا فصل لكثرة ما يتسع في الظروف ولم يجز سيبويه والخليل بل اوجبا
اثبات النون الا لضرورة الشعر كما في قوله كان اصوات من ايفاعهن نشأ واوآخر
الليس انقاض الفراريج قوله ويحذف في مثل لا عليك اي يحذف اسم لا
في لا عليك ولا يحذف الاسم الا مع وجود الخبر كما لا يحذف الا مع وجود الاسم لئلا يكون
اجحافا وقولهم لا كزيد ان جعلنا الكاف اسما جاز ان يكون كزيد اسما والخبر محذوف
اي لا مثل موجود واجاز ان يكون خبرا اي لا احد مثل زيد وان جعلنا الكاف
حرفا فالاسم محذوف اي لا احد كزيد قوله خبرها ولا المشبهتين
بليس هو المسند بعد دخولهما وهي حجازية واذا زيدت ان مع ما
او تنقض النفي بالا او تقدم الخبر بطل العمل واذا عطف عليه يوجب
قال في قوله المسند بعد دخولهما اي دخول ما في مسئلتها ولا في مسئلتها الا
انهما يجتمعان معا والاعتراض عليه كما في خبرها كان قوله وهي حجازية اي هذه اللغة
وهي اعمال ما ولا عمل ليس وقد ذكرنا انهم لا ينقلون عن احد لا عن الحجازيين ولا عن
غيرهم رفع اسم لا ونصب خبرها في موضع فاللغة الحجازية اذن اعمال ما وحدها
دون لا عمل ليس احدهما ان لا يليهما ان كقوله وما ان طبنا جبن ولكن منايانا ودولة آخرين
اعلم ان الاصل في ما ان لا تعمل كما في لغة بني تميم اذ قياس العوامل ان تختص بالقبيل
الذي يعمل فيه من الاسم والفعل ليكون متمكنة بثبوتها في مركزها وما مشتركة
بين الاسم والفعل واما الحجازيون فانهم اعملوها مع عدم الاختصاص لقوة شبهها
بليس لان معنيهما سواء في الحقيقة وذلك لان معنى ليس في الاصل ما كان ثم
تجردت عن الدلالة على الزمان فبقي معنى انتفى الكون ومعنى مجرد النفي ان بقي النفي
بمعنى نفي كونه سواء من حيث الحقيقة كما ذكرنا في باب الاستثناء وعند النحاة ان ما
وليس كلاهما لنفي الحال والحال انهما لمطلق النفي كما يجيء في الافعال الناقصة فلما كان
قياس اعمالها ضعيفا لانها فروع لادوات عارض فيها ذلك مجيء ان بعدها فانها عزلتها
لانها وان كانت زائدة لكنها تشابه ان النافية لفظا فكان النافية دخلت على نفي
والنفي اذا دخل على النفي افاد الايجاب فصارت ان بغير الظرف كالا النافية
لنفي ما في نحو ما زيد الا منطلق ويجوز ان يقال انما انعزلت للفصل بينها وبين
معمولها وقد جاء ان بعدها غير كافة سنوذا وهو عند المبرد قياس انشد ابو علي

بني غدانة ما ان انتم ذهبا ولا صريفا ولكن انتم الخزف واذا دخل على النفي فهما ان نافية لا زايدة
ولعلهم يقولون هي نافية زيدت لتاكيد نفي ما والا فان النفي اذا دخل على النفي افاد
الايجاب ورد عليهم بانه لا يجوز الجمع بين حرفين مقتضى المعنى الا مفصولا بينهما
كما في ان زيدا لقايم واما الجمع بين اللام وقد في نحو لقد سمع مع ان في كليهما معنى التحقيق
والتاكيد فلان قد يشوبها معنيان آخران وهما التقريب والتوقع فلم يكن لتحقق
التحقيق وكذا في الا معنى التنبيه ايضا وانشد الفراء الا واري ما ان لا ابينهما بالجمع
بين ان مع ان في الا معنى التحقيق لان فيها ثمة احرف نافية والزوايا لا يابا ما ابينهما وما
يعزلها عن العمل انتقاض نفيها لان عملها انما كان لاجل النفي الذي به شابهت
ليس فكيف تعمل مع زوال المشابهة ونقل عن يونس انه يجيز اعمالها مع انتقاض
نفيها بالا وانشد في ذلك وما الدهر الا منجنونا باهله وما طالب الحاجات
الا معذبا واجيب بان المضاف محذوف من الاول اي دوران منجنون وكذا معذبا
مصدر كقوله تعالى ومزقناهم كل ممزق فيكون مثل قولك ما زيد الا سير على ما مضى
في المفعول المطلق ومن ذلك ان تقدم نقل الخبر ظرفا كان او غيره نحو ما قايم زيد
وما في الدار زيد وذلك لضعفها في العمل فلا تتصرف في العمل بان تعمل النصب
قبل الرفع كالفعل وقال ابن عصفور ومنعه العبدي لا يبطل عملها اذا كان الخبر المتقدم
ظرفا كما يعمل ان واخواتها قال ابو علي زعموا ان قوما جوزوا اعمالها متقدمة الخبر ظرفا
كان او غيره قال الربعي الاعمال عندي هو القياس لبقاء معنى النفي واما قول الفرزدق
فاصبحوا قد اعاد الله دولتهم اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر فان سيبويه حكى ان بعض
الناس ينصبون مثلهم وقال هذا لا نكاد نعرف وقيل ان ما خبر ما محذوف اي اذ ما
في الدنيا بشر ومثلهم حال من بشر تقدم عليه وجوز الكوفيون انتصابه على الظرف
اي في مثل حالهم وفي مثل مكانهم من الرفعة ويروي ما سيئا من اعبت قالوا وكقوله
قوله لوانك يا ابن يسعين طلعت حرا وبا كوانت ولا انخليق دليل على جواز تقدم الخبر
المنصوب اذ الباء لا تدخل الا على الخبر المنصوب دون المرفوع وعلى هذا بنى
ابو علي والزمخشري امتناع دخولها على خبر ما النميمة واجازه الاخفش وهو الوجه
لانها تدخل بعد ما المكفوفة بان اتفاقا نحو ما ان زيد بقايم قال لعمرك ما ان ابو مالك
بوا ولا بضعيف قواه ومنع ابو علي والاخفش دخولها على خبر ما المتقدم خلافا للرماني والبيت
المذكور شاهد له ولا يمنع دخول الباء في خبر ليس غير نقض النفي بالا وذلك لان الباء التاكيد

النفي فلا تدخل بعد انتقاضه وتدخل هذه الباء على خبر مبتدا بعد هل نحو هل زيد بخارج
وفي الخبر المنفي في باب ظن نحو ما ظننته بخارج وقد يزاد في خبر لا التبرية نحو لا خير لا يشر بعده
الا رفقيل هي بمعنى في ورب ما زيدت في الحال المنفية نحو ما جاءني زيد براكب وفي
ضمان الآية بعد يا ليت رايت منفيا كقوله تعالى الم يروا ان الله الذي خلق
السموات والارض ولم يعي بخلقهن بقادر ووقع تراد بعد ليت قال ندمت على لسان كان
مني فليت بانه في جوف علم ومما يبطل عمل ما ان يتقدم ما ليس بظرف على الاسم
المتقدم فلا يجوز ما زيدا عمرو ضاربا بخلاف ما اذا كان ظرفا كقوله تعالى وما منكم من احد
عنه حاجزين وقال الكوفيون الاسمان بعد ما مبتدا وخبر وانتصاب الثاني بنزع
الخافض اعني الباء وليس بشيء لان الباء زايدة فاذا لم يثبت لم يحكم بكونها محذوفة
وايضا ليس المجرور بها مفعولا حتى ينتصب بالمفعولية مع حذف الجار ووصول
الفعل اليه كما في استغفرت الله ذنبا وذلك لان الناصب ليس بنزع الخافض
بل الناصب هو الفعل وشبهه بنصب المجرور محلا لكونه مفعولا اذ لا يمكن نصبه
لفظا بسبب الجار وحاذا اعدم الجار ظهر عمله المقدر هذا مع ان حذف الجار ونصب
المفعول بعده ايضا ليس بقياس الا مع ان وان فاجاز الاخفش حذف اسم ما استفتا
بيدل موجب نحو ما قايما الا زيد اي ما احد قايما الا زيد وليس بشيء لما ذكرنا ان المستثنى
في المفرغ قايم مقام المتغرد المقدر فيكون وزعمل ما على هذا في الاسم مع تاخره عن الخبر
وانتقاض النفي واحدها مبطل لعملها فكيف اذا اجتمعا ولا يجوز ان يقال ما الا زيد
قايما لتقدم المستثنى المفرغ على الحكم وايضا لا يعمل ما مع الفصل بينها وبين معمولها
بغير الظرف ومع انتقاض النفي قوله واذا عطف عليه بيل او لكن لانهما للاثبات
بعد النفي كما يجيء في باب حروف العطف قوله فالرفع اي الرفع واجب وذلك
لزوال علة العمل وهي النفي وقد ذكرنا وجه الرفع فيه في باب الاستثناء فلا يفيده قال
عبد القاهر هو خبر مبتدا محذوف اي ما زيد بقايم لكن هو قاعد فعلى هذا ليس
هذا عنده مما نحن فيه اي من باب عطف المفرد على المفرد ولا يمكن ان يكون من
لامتناع عطفه عنده على الخبر وحده اذ يلزمه النصب عنده فهو على هذا من باب
القطع كما يجيء في باب العطف وقال ابن جعفر هو عطف على التوهم لانه كثيرا ما يقع
خبر ما مرفوعا عند ما ينعزل عن العمل فتوهموا ان الاول مرفوع وهذا قولهم الجر في نحو قوله
مشائم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب الا بين غرابها وليس ما ذهب اليه بشيء لان شرط ذلك

ليس بمطرد ولا صحة الكلام واذا عطفت على خبرما او خبر ليس المجرور بالباء منفيا
نحو ما زيد بقايم ولا قاعد جاز في المعطوف الجر حملا على اللفظ والنصب حملا على المحل
قال معاوية انا بشر مثلكم فاسيح فلستا بالحيال ولا الحر يد او يجوز الرفع على ان يكون من باب
عطف الجملة على الجملة والمبتدا محذوف اي ولا ملوما قاعد وقد يجر العطف على خبرهما
المنصوب ايضا مع الرفع والنصب نحو ما زيد قايما ولا قاعد ولا قاعدا
وذلك بتوهم الباء فيه لكثرة دخولها على خبرهما وذلك كما في قوله مشائهم ليسوا مصلحين
البيت واما في غير خبرهما نحو هل زيد خارج او داخل بالجر فضعيف نادر لانه لا يكثر
الباء في مثله حتى يكون المعدوم كالثابت وقد يعامل هذه المعاملة المعطوف
على المنصوب اسم الفاعل بشرط اتصال المنصوب باسم العامل على توهم اضافته
اليه نحو زيد ضارب عمرا وبكرا فان عطفت على خبر ليس واما المنصوب وصفا
منفيا مرتفع به ما توهم من سبب اسمها نحو ما زيد قايما ولا قاعدا غلامه جاز ذلك
في ذلك الوصف وجه آخر وهو ان يرفعه على عطف جملة ابتدائية متقدمة الخبر
على الجملة التي هي ما زيد قايما لا على قايما ويجوز في مثل ذلك في نحو ما كان زيد قايما
ولا قاعد غلامه فيكون عطف اسمية على فعلية ويكون مضمون المعطوف عليه
منهما ماضيا لان ما كان لنفي الماضي ومضمون المعطوف حال لانه ليس مبنيا على
ما كان بل هو كقولك غلامه قاعد فظاهرا الحال واما في ما وليس فمضمون المعطوف
والمعطوف عليه حال رفعت الوصف الذي بعد حرف العطف او نصبته
لان ما وليس للنفي المطلق فظاهرهما الحال ويقول على هذا ما كان زيد قايما ولا عمرو
قاعدا او قاعد فاذا نصبت فالقيام والقعود منتفيان في الماضي واذا رفعت
فالقيام منتف في الماضي والقعود في الحال واما في ما زيد وليس زيد قايما ولا عمرو
قاعدا او قاعد فالجملتان حاليتان رفعت قاعدا او نصبته لما ذكرنا فنصب قاعدا
في المواضع الثلثة اعني مع ما كان وليس وما على عطف الاسم والخبر على الاسم ورفعه
على عطف الجملة على ما كان زيد قايما وليس زيد قايما وما زيد قايما ويجوز في ما زيد قايما
ولا قاعدا ابوه برفع قاعد ان يكون على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر الآن انه
لما تقدم الخبر في المعطوف بطل عمل ما ولا يجوز ذلك في ما كان زيد قايما ولا قاعدا
ابوه ولا في ليس اذ لا يبطل عملها بتقدم خبرهما على اسمها بل يجب ان يكون ذلك
فيهما على عطف الاسمية على الفعلية ويجوز في نصب قاعد في ليس زيد قايما ولا

قاعدا

قاعدا ابوه ان يكون لاحل عطف الخبر على الخبر وابوه فاعله ويجوز هذا الوجه في ما زيد قايما
ولا قاعدا ابوه وان يكون لكونه خبرا مقدما على الاسم ولا يجوز هذا الوجه في ما ويجوز في هذه
المسئلة جر المعطوف على توهم الجر في المعطوف عليه ويكون عطفا للمفرد على المفرد
ولو جعلناه على عطف اسم واخبر على الاسم والخبر جاز في ليس على تقدير جواز العطف
على عاملين مختلفين على ما سبجي من مذهب الاخفش وجاز في ما على تقدير جواز دخول الباء
على خبر ما المتقدم وكذا ان اظهرت الباء في هذه المسئلة في قايما نحو ليس زيد ولا عمرو
زيد بقايم ولا قاعدا ابوه جاز ذلك في قاعدا الرفع والنصب والجر على الوجه المذكور
سواء ولو جعلت مكان البيت المذكور اعني ابوه اسم ما مكررا انتقلت ما زيد
بقايم ولا قاعد زيد فالرفع اوجه من النصب والجر لان الكلام مع الرفع جملتان ومع
النصب والجر جملة واحدة وتكرير الاسم في الجملة الواحدة ضعيف غير كثير نحو زيد ضربت
زيدا على اقامة الظاهر مقام المضمر لان الضمير اخف الا ان يكون في موضع التفخيم
نحو قوله تعالى القارعة ما القارعة واما في الجملتين فكثير وان اتصلتا كقوله تعالى
نومن لك حتى نؤتى مثل ما اوتى رسل الله الله اعلم وان جعلت موضع السبب
اسم بلا ضمير يرجع الى الاسم نحو ما زيد قايما عمرو وعمرو ابو زيد لم يجز لانك لم تجعله
في اللفظ مربوطا به بخلاف تكرير الاسم في نحو ما زيد ضاربا زيدا فان فسيحا بتكرر الاسم
لفظا فلذا جاز مع ضعفه على ما ذكرنا ولو قلت ما ابو زينب قاعدا ولا مقيمة انتهاء لم يجز
نصب مقيمة ظلوه مع المرفوع بعده من العايد الى الاسم اي ابو زينب وان جعلت
موضع السبب اجنبيا نحو ما زيد بقايم او قايما ولا قاعد عمرو فليس مع ما نصب
قاعدا لان لا يصلح ان يكون عاملا لقاعد على عطف الخبر على الخبر لان المعطوف في حكم المعطوف
عليه فيما يجب له وقد وجب في المعطوف عليه ان يكون فيه او في معموله ضمير يرجع
الى اسم ما المكونة مشتقا فكذا يجب في المعطوف الذي هو قاعد ولا ضمير فيه لو رفع
عمرو لا في معموله فاذا لم يجز عطف الخبر على الخبر لم يبق الا عطف الجملة على الجملة فوجب
اما رفع قاعد لتقدمه على الاسم او مرة ان جوزنا دخول الباء على خبر ما المتقدم على الاسم
على مذهب الربعي هذا في ما واما في ليس فيجوز نصب قاعدا على عطف الاسم
والخبر ويجوز الرفع على عطف الاسمية على الفعلية ويجوز الجر على ما ذهب اليه الاخفش
من تجويز العطف على عاملين مختلفين لانه لا يشترط في المعطوف عليهما ما يشترط
المصنف من كون الاول مجرورا او الثاني منصوبا او مرفوعا كما يجي في باب العطف

وبعض القدماء منع من نحو ما زيد قائما ولا عمرو ذاهبا وكذا في ليس بنا، على ان العطف لا يجوز الا بتقدير العامل بعد العاطف ولا يجوز ولا عمرو ذاهبا ونقض سيبويه عليهم ولكنك تجوز ما زيد ولا ابوه ذاهبين اجماعا والعامل في المعطوف عنده هو العامل في المعطوف عليه لا المقدر كما يجئ في التوابع واجاز البرد اعمال ان النافية عمل ليس مستشهدا بقوله ان هو مستوليا على احد الا على اضعف المجانين وليس مشهور وجميع النحاة جوزوا اعمال لا عمل ليس على الشذوذ وفيه النظر الذي تكرر ذكره قال الاندلسي ينبغي في لا العاملة عمل ليس مراعاة الشروط المعتبرة لاعمال ما بل مي فيها اولى فانها اضعف من قال ومن راى اعمال ان عمل ليس يعتبر ايضا هذه الشروط وقد تلحق التاء نحو لات حين مناص وقد يدخل على لفظة اوان ولفظة ههنا ايضا وقال الفراء يكون مع الافعال كلها وانشد ولات ساعة مندم والتاء في لات للتانيث كانها رتبت وثمت قالوا انما لتانيث الكلمة اي قلبا لغة التي كما في علامة فاذا وليها حين فنصبه اكثر من رفعه ويكون اسمها محذوفا وحين خبرها يعمل عمل ليس لشابهتها له بكتفي التاء اذ يصير على عدد حروفه ساكنة الوسط ولا يجوز ان يقال باضمار اسمها كما يجئ في نحو عبد الله ليس منطلقا لان الحرف لا يضمر فيها وان شاء به الفعل فاذا رفعت حين على قلته فهو اسم لا والخبر محذوف اي لات حين مناص حاصلا ولا يستعمل الا محذوفة احد الجزئين هذا قول سيبويه وعند الاخفش ان لات غير عاملة والمنصوب بعدها بتقدير فعل فلا حين مناص اي لا ارى حين مناص والمرفوع بعدها مبتدا محذوف الخبر وفيه ضعف لان وجوب حذف الفعل الناصب وخبر المبتدا له مواضع متعينة ولا يمنع دعوى كون لات مبنية لا البرية ويقويه لزوم تنكير ما اضيف اليه حتى فاذا نصب حين بعدها فالخبر محذوف كما في لا حول فاذا ارتفع فالاسم محذوف اي لات حين حين مناص كما في لا عليك ونقل عن ابي عبيد ان التاء من تمام حين كما جاء العاطفون حين والمطعمون زمان ما من مطعم وفيه ضعف لعدم شهرة تحين في اللغات وشهرة لات حين وايضا فانهم يقولون لات اوان ولات ههنا ولا يقال ما اوان وههنا واما لات اوان بكسر النون فعند الكوفيين لات حرف جر كما ذكر الفراء في عنهم وليس بشيء اذ لو كان بجر غير اوان ذا اختصاص الجار ببعض المجرورات نادرا ولم يسمع لات حين مناص بجر حين الا شاذا وايضا لو كان جارا لابد له من فعل او معناه

يتعلق

يتعلق به واوان عند الفراء والمبرد مبني لكونه مضافا في الاصل الى جملة فحذفت طلبوا صلحنا ولات اوان فاجئنا ان ليس حين بقاء اي لات اوان طلبوا ثم حذفت الجملة وبني اوان على السكون ثم ابدلت التنوين من المضاف اليه كما في يومئذ فكسر النون لالتقاء ساكنين كما كسر ذال اذا وتقول حذفت الجملة وبني على الكسر لا على السكون لئلا يلزم اجتماع ساكنين ثم بتنوين عوض ولا يعوض التنوين في المبنيات من المضاف اليه الا اذا كان جملة فلا يتبدل في نحو من قبل وقيل ان اوان مجرور بمن مقدرة بعد لات اي لات من اوان فكذا يكون ولات حين مناص على القراءة الشاذة كما قالوا الا رجل اي الا من رجل واما لات مناصا فحين في الاصل للمكان استعير ههنا للزمان قال حنت نوار ولات هنا حنت وبدا الذي كانت نوار اجنت وهو مضاف الى الجملة الفعلية وقد يقطع عن الاضافة قال افي اثر الاظعان عينك تلمح نعم لات هنا ان قلبك متيم اي ليس هنا تلمح ورفع ما بعد الا في نحو ليس الطيب الا المسك لغة تميم وذلك لحملهم ليس على ما وقال ابو علي في ليس ضمير الشان والجملة بعدها خبرها ولا يطرد ذلك العذر لورود في كلامهم في نحو ما لك في الطيب ليس الا المسك بالرفع وجوز ايضا ان يكون الا المسك اما بدلا من الطيب او صفة له والخبر محذوف اي ليس الا المسك في الدنيا ويشكل ذلك بلزوم حذف خبرها بلا سادّ مسدّه ولم يثبت **المجرورات** هو ما اشتمل على علم المضاف اليه تبين شرحه بما مضى في حد المرفوعات وعلم المضاف كما مضى ثلثة الكسر والفتح والياء **قوله** والمضاف اليه كل اسم نسب اليه بواسطة حرف جر لفظا اي تقديرا من اد بني الامر اولا على ان المجرور بحرف جر ظاهر مضاف اليه وقد سماه سيبويه ايضا مضافا اليه لكنه خلاف ما هو مشهور الآن من اصطلاح القوم فانه اذا اطلق لفظ المضاف اليه اريد به ما الجر باضافة اسم اليه بحذف التنوين من الاول للاضافة واما من حيث اللغة فلا شك ان زيدا في مررت بزيد مضاف اليه اذا اضيف اليه المرور بواسطة حرف الجر قوله لفظا نحو زيد في مررت بزيد قوله او تقديرا على الحال وذو الحال حرف جر وان كان نكرة لاختصاصه بالاضافة والعامل معنى واسطة اي يتوصل بالحرف ظاهرا او مقدرا قوله مرادا حال بعد حال اي مقدرا مرادا قال احترزت بمرادا عن المفعول فيه والمفعول له لان حرف الجر مقدر فيهما لكنه غير مراد ولقائل ان يقول ان اردت انه غير مراد معنى لم يجز اذ معنى الظرفية والتعليل فيهما ظاهر وايضا ان مستتر

مقدر الحرف فيها وكل مقدر مراد معنى اذ لا معنى له الا العدم وان اردت انه غير مراد لفظا فهو كذلك
الملفوظ به حيث لم يجز والمقدر في الاضافة مراد اي عمله وهو الجر هان كانك قلت
المضاف اليه كل اسم صفة كذا مجرور بحرف جر مقدر فيكون على نحو ما انكرت
من حد سيبويه بانه ما تخلف آخره وتقضى الى الدور كما الزمتهم اذ كون المضاف
اليه مجرورا يحتاج الى معرفة حقيقة المضاف اليه حتى اذا عرفت حقيقة جر بعد
ذلك كما قلت في العامل انما نحده ليعرف فيرفع ثم جعلت في حد ك معرفة
حقيقة محتاجة الى كونه مجرورا اذ معنى مراد على ما ذكرنا باقيا عمله اي الجر واعلم ان
المضاف اليه اضافة لفظية خارج من هذا الحد اذ ليس الوجه في قولنا زيد حسن
الوجه مضافا اليه حسن بتقدير حرف الجر بل هو هو وكذا في ضارب زيد لان ضارب
وان كان مضافا الى زيد لكن بنفسه لا بحرف الجر كما كان مضافا اليه من حيث المعنى
حين نصبه ايضا ولم يحتج في اضافته اليه لا في حال الاضافة ولا قبلها الى حرف جر
بل وزيد غير اسم العامل بحرف جر في بعض المواضع وان كان من فعل متعد بنفسه
نحو اما ضارب لزيد لكونه اضعف عملا من الفعل هذا وفي العمل في المضاف اليه
خلاف بينهم كما مر في اول الكتاب وفي العامل في المضاف اليه اللفظي اشكال
ان قلنا ان العامل هو الحرف المقدر اذ لا حرف فيه مقدر وكذا ان قلنا ان العامل معنى
الاضافة لانا لا نريد مطلق الاضافة اذ لو اريد ما ذلك لوجب اجتماع العامل والمعمول
والحال وكل معمول للفعل بل يريد الاضافة التي تكون بسبب حرف الجر وكذا ان قلنا ان
العامل هو المضاف لان الاسم عمل ما قال ابو علي في هذا الباب لا يعمل الجر الا نيابة
عن الحرف العامل فاذا لم يكن حرف فكيف ينوب الاسم عنه ويجوز ان يعمل عمل الجر لشابهته
للمضاف الحقيقي لتجرده عن التنوين او النون لاجل الاضافة قال جار الله الاضافة مقتضية
للجر والفاعلية للرفع والمفعولية للنصب وهي غير العوامل يعني ان العامل ما يقوم به
هذه المعاني المقتضية كما تقدم في اول الكتاب وانما نسب العامل الى ما يقوم به
المقتضى لا الى المقتضى فقيل الرافع هو الفعل ولم يقل هو الفاعلية لكون المقتضى امرا
حقيقيا معنويا وما يقوم به المقتضى امرا ظاهرا جليا قوله فالتقدير شرطه ان يكون
المضاف اسما مجردا تنوينه لاجلها قال في الشرح العرض ان يندرج فيه اللفظي والمعنوي
ثم ينفصل المعنوي عن اللفظي بقوله بعد فالمعنوية ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى
معمولها وفيه نظر لان اللفظي كما ذكرنا كالحسن الوجه وموديب الخدام وضارب زيد

ليس

ليس الحرف فيه مقدرا فكيف يندرج في التقديري وانما قال اسما ليخرج المضاف بالحرف
الظاهر نحو مررت بزيد فان المضاف يكون فعلا او بمعنى الفعل قوله مجردا تنوينه
اي التنوين او ما قام مقامه من نوني التثنية والجمع وكذا ما ليس فيه التنوين والنون يقدر
انه لو كان فيه تنوين الحذف لاجل الاضافة كما في كم رجل ومن حواج بيت الله وضارب
الرجل وانما حذف التنوين او النون لانهما دليل تمام ما مضى فيه كما ذكرنا في اعراب المستثنى
والمجموع فلما اراد ان تمر جوا الكلمتين مرجا يكتسب به الاولى من الثانية التعريف
او التخصيص حذفوا من الاولى علامة تمام الكلمة وقد تحذف من المضاف علامة التانيث
اذا أمن اللبس كقوله تعالى واقام الصلوة وايتاء الزكوة وقولهم ابو عذرها ولا تقل
على ذلك وقالوا ان القرائن يقيس عليه قوله وهي معنوية ولفظية فالمعنوية
ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها وهي بمعنى اللام فيما عدا جنس المضاف
وظرفه او بمعنى من في جنس المضاف او بمعنى في في ظرفه وهو قليل نحو غلام زيد
وخاتم فضة وضرب اليوم وتقييد تعريفا مع المعرفة وتخصيصا وشرطها تجريد
المضاف من التعريف وما اجاز الكوفيون من الثلثة الاثواب وشبهه من العدد
ضعيف اعلم انه لا يلتبس المعنوية الا بالثلثة فقسم المعنوية بضادتها اللفظي التي هي كون
المضاف مضافة الى معمولها فقال المعنوية ان لا يكون المضاف صفة مضافة الى معمولها
نحو صارع مصر والله خالق السموات الا ان اسم الفاعل بمعنى الماضي لا يعمل فلا يكون له معمول
حتى يضاف اليه ثم قسم المعنوية ثلثة اقسام اما بمعنى اللام او بمعنى من او بمعنى في قوله
فيما عدا جنس المضاف ما كناية عن المضاف اليه اي في مضاف اليه هو غير جنس المضاف
وغير ظرفه ويعني يكون المضاف اليه جنس المضاف ان يصلح اطلاقه على المضاف ويصح
على غيره ايضا فيكون نحو بعض القوم ونصف القوم وثلثهم بمعنى اللام لانك تريد بالقوم
الكل والكل لا يطلق على بعضه وكذا يد زيد ووجهه بمعنى اللام وان كان يقال بعض منه
ونصف منه ويد منه لان من التي يتضمنها يعني التبيينية كما في خاتم حديد واربعة دراهم
وشرطه من المبينة ان تصح اطلاق اسم المجرور بها على المبين كما في قوله تعالى فاجتنبوا الرجس
من الاوثان واما قولك ثلثة دراهم ورابعهم فانما كنيت فيه بالمقدار عن المقدر
كما يجيء في باب العدد فالثلثة هي الدراهم والرابعهم هو الكل ومن ثم تقول دراهم
ثلثة وخل راقود وثوب ذراعان وان كان المقدار في اصل الوضع غير المقدر به وتقول
يصح اطلاقه على غير المضاف ايضا خرج نحو جميع القوم وعين زيد وطور سينا ويوم الاحد

فجيء بها اذن بمعنى الآلام وكذا سعيد كرز ومسجد الجامع على ما مجئ من التأويل لان الثاني اعني الجامع غلب وتخصيص حتى اذا اطلق لم يتناول الا الاول فالجامع في العرف هو المسجد لا غير ولا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يجوز التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام فقولك طور سينا ويوم الاحد بمعنى الآلام ولا يصح اظهار اللام في مثله فالاولى اذن ان يقول نحو ضرب اليوم وقتيل كربلا بمعنى اللام كما قال الاخطل النحاة ولا يقول ان اضافة المظروف الى الظرف بمعنى في فان اردت ملابسة واختصاص يكفي في الاضافة بمعنى اللام كقولك احدهما الخشب الخشبة لصاحبه خذ ظرفك ونحو كوكب الخرقاء لسهيل وهي التي يقال لها اضافة لا ادنى ملابسة فنقول كل ما لم يكن فيه المضاف اليه جنس المضاف من الاضافة المحضة فهو بمعنى اللام وكل اضافة كان المضاف اليه فيها جنس المضاف فهو بتقدير من والاثالث لهما قوله وتفيد تعريفا مع المعرفة لان وضعها لتقييد ان لواحد مما دل عليه المضاف مع المضاف اليه خصوصية ليست للباقي معه مثلا اذا قلت غلام زيد راكب ولزيد غلمان كثير فلابد ان يشير به الى غلام من بين غلمانه لهن يد خصوصية بزيد اما بكونه اعظم غلامه او اشهر بكونه غلاما له او يكون غلاما معهودا بينك وبين المخاطب وبالجملة بحيث يرجع اطلاق اللفظ اليه دون سائر الغلمان وكذا اذا كان نحو ابن الزبير وابن عباس قبل العلمية هذا اصل وضعها ثم قد يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين وذلك كان ذا اللام في اصل الوضع لواحد معين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني وذلك على خلاف وضعه فلا تطمئن من اطلاق قولهم في مثل غلام زيد انه بمعنى اللام ان معناه ومعنى غلام لزيد سواء بل معنى غلام لزيد واحد من غلمانه غير معين ومعنى غلام زيد الغلام المعين من غلمانه ان كان له غلمان جماعة او ذلك الغلام المعلوم لزيد ان لم يكن له الا واحد قوله وتخصيصا مع النكرة نحو قولك غلام رجل او تخصيص من غلام امرأة قوله وشرطها اي شرط الاضافة الحقيقية تجريد المضاف من التعريف وان كان ذا اللام حذف لامه وان كان علما نكر بان يجعل واحدا من جملة من سمي بذلك اللفظ نحو قوله علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم بايبض ماض الشفرتين يمان ولا يجوز اضافة سائر المعارف من المضمرات والمبهمات لتعذر تنكيرها وعندي انه يجوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه اذ لا مانع من اجتماع التعريفين اذا اختلفا كما ذكرنا في باب النداء وذلك اذا اضيف العلم الى ما هو متصف بمعنى نحو زيد

صدق

صدق بجواز ذلك وان لم يكن في الدنيا الا زيد واحد ومثله قولهم مضر الحمراء وانما لم تجز اضافة رجل وزيد الخيل فان الاضافة فيها للاشتراك المتفق هذا وانما تجرد المضاف في الاغلب عن اللام التعريف لان الاهم من الاضافة الى المعرفة تعريف المضاف وهو حاصل للمعرفة فيكون تحصيلا للحاصل والغرض من الاضافة الى المنكر تخصيص المضاف وفي المضاف المعرف التخصيص مع زيادة وهي التعيين واعلم ان بعض الاسماء قد تتوغل في التنكير بحيث لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة اضافة حقيقية نحو غيرك ومثلك وكل ما هو بمعناهما من نظيرك وشبهك وسواك وشبههما وانما لم يتعرف لان مغايرة المخاطب ليست صفة تخصص ذاتا دون اخرى اذ كل ما في الوجود ليس الا ذاته موصوفة بهذه الصفة وكذا مماثلته زيد لا تخصص ذاتا يلي نحو مثلك اخص من غيرك لكن المثلية ايضا يمكن ان يكون من وجوه من الطول او القصر والشباب والشيب والسواد والعلم وغير ذلك مما لا يحصى قال ابن السري اذا اضفت غيرا الى معرفة له ضد واحد فقط تعرف نحو غير الاخضار الغبرة كقولك عليك بالحركة غير السكون فلذلك كان قوله تعالى غير المغضوب عليهم صفة الذين انعمت عليهم اذ ليس بمن رضي الله عنهم ضد غير المغضوب عليهم وكذا اذا اشتهر شخص بمماثلتك في شيء من الاشياء كالعلم او الشجاعة او نحو ذلك فقيل جاءني مثلك كان معرفة اذ قصد الذي يماثلك في الشيء الفلاني والمعرفة والنكرة بمعايبهما فكل شيء خلص لك بعينه من سائر امته فهو معرفة وقدح ابن سراج في قوله هذا بقوله تعالى نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل مع ان معنى غير الذي كنا نعمل اي الصلاح لان عملهم كان فسادا ويقول الشاعر ان قلت خيرا قال سرا غيره والجواب انه على البدل لا الصفة او حمل غيره على الاكثر مع كونه صفة لان الاغلب فيه عدم التخصيص بالمضاف اليه وقد جاء قبل غير معمول لما اضيف اليه غير نحو انا زيدا غير ضارب مع انه لا يجوز اعمال المضاف اليه فيما قبل المضاف فلا يقول انا زيدا مثل ضارب وانما جاز هذا لحملهم غير على لا فكانك قلت انا زيدا لا ضارب وما بعد لا يعمل فيما قبلها وذلك كما تقدم في باب المنصوب بلا التبرية من حمل لا على غير والدليل على تأخيرها العطف على غير تبكيرا لا كما في قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين فانه قال لا المغضوب عليهم ولا الضالين وسمع سيبويه يا عشرون مثله وقاس عليه يونس

وجه الاولى الاخلاق المناسب للسياق عكس التعليل وانما نا فلان كلامه رحمه الله يدل على ان الاشتهار سبب التعريف لا غير ولذلك قال

العلامة الزمخشري في مفصله كل اسم معرفة يتعرف به ما اضيف اليه اضافة معنوية الا اسماء توغلت في ابهامها فهي نكرات وان اضيفت الى المعارف وهي نحو غير ومثل وشبه وذلك وصفت بها النكرات اكثر اذا اشتهر المضاف بمغايرة المضاف اليه او بمماثلته اشتهر مختصا ما

للعصر

وغيره من البصريين من غير سماع عشرين فيشرين ومنعها الفراء والسماع لا يرد ولا سيما اذا
عضده القياس وكلهم منعوا ثلثون ايما رجل وايّ رجل لعدم السماع وان لم يمنعه
القياس قالوا ولفظ شبيه يتعرف بالاضافة لانحصار الشبه في جميع الوجوه وذلك
لاجل المبالغة التي في هذا التركيب كما في عليهم وسميع فعني مررت بالرجل شبهك
اي من يشبهك في جميع الوجوه قال ابو سعيد في شلك وغيرك وما في معناهما
انها لم يتعرف لكونها بمعنى اسم فاعل مضاف الى معموله اي مماثلك ومشابهك
ومغايرك فان قيل غير وشبه مطلق واضافة اسم الفاعل انما يكون لفظية اذا اردت
الحال او الاستقبال قلنا الجواب انه لما فات موازنة المضارع لم يشترط فيه
احد الزمانين او يقول شرط كون اضافة اسم الفاعل والمفعول لفظية ان لا يكونا
بمعنى الماضي لا ان يكونا بمعنى الحال والاستقبال كما سيجيء في هذا الباب او الاستمرار
كما يجيء بعد فالجواب انها يكون لفظية اذا كان اسم الفاعل بمعنى الحال او الاستقبال
او الاستمرار كما يجيء بعيد والاطلاق يفيد الاستمرار وقالوا في حسبك وشرعك
وكفيك ونحيك ونهاك انها لم تتعرف لكونها بمعنى الفعل لان معنى حسبك
زيد ليكفيك زيد وكذا اخواته وانما بنى قطك ونحلك دون حسبك واخواته
لانها صارت اسماء افعال كما يجيء في باب اسم الفعل بخلاف حسبك واخواته
ويدخل عليها من نواسخ الابتداء ان فقط كقوله تعالى فان حسبك الله لانها لا يغير
معنى الكلام ولا يقع اذا جاوزت هذا الموضع الا موقعا يصح وقوع الفعل فيه
لانها معنى الفعل ويكون صفة للنكرة نحو مررت برجل حسبك وكفيك وحالا من
المعرفة نحو هذا عبد الله حسبك وشرعك منصوبين ولم يتعرف في هذه الاسماء
الا في الاعراب فلم تثن ولم تجمع لمشابهة قدك وقطك غير المتصرفين وعلى هذا
قالوا مررت برجل كافيك من رجل وبرجلين كافيك من رجلين وبامرأة كافيك
من امرأة اجراله في عدم التصرف مجرى قطك وقدك وقد استعمل ناهيك
على اصله من التصرف فقيل برجلين ناهيك من رجلين وبامرأة ناهيك وكذا
سائر تصرفاته وقالوا مررت برجل هدك وبرجال هدك من رجال وبامرأة
هدك ومعنى هدك اي اثقلك وصف محاسنه فاجروه مجرى قدك في عدم
التصرف لافادته فايدته وربما جاء فعلا متصرفا نحو برجلين هداك وبرجال
هدوك وبامرأة هدتك وبامرأتين هدتاك وبنسوة هدتك ويجوز ان يقال

في

في حسبك وهدك ونحيك ونحاك وشرعك انها لم تتعرف لكونها في الاصل
مصادر وبعض العرب يجعل واحدا منه وعبد بطنه نكرتين قال حاتم اماوي اني ربة
واحد اتخذت هتنه فلا قتل عليه ولا اسر وليس العلة في تنكيرهما ما قال بعضهم انه
واحد مضاف الى لم وام مضاف الى ضمير واحد فلو تعرف بضمير لكان تعرف
الشيء بنفسه وذلك لان الضمير في مثل لا يعود الى المضاف الاول بل الى المقدم
عليه من صاحب ذلك المضاف نحو ربت رجل واحد امه فالضمير عائد الى رجل
وكذا في قوله ربت واحد امه اي ربت رجل واحد امه وسيجيء في باب المعرفة
ان الضمير الراجع الى النكرة الغير المختصة نكرة كقولك ربت شاة وسخلتها
فان كان ذلك الصاحب المتقدم معرفة يعرف المضاف لكون الضمير معرفة
نحو زيد واحد امه وكذا ان كان نكرة مختصة نحو رايت رجلا هو واحد امه
وكذا ينبغي ان يكون قولك صدر بلدة ورئس قبيلة وابن ابيه ونادرة دهره
ونحو ذلك واجاز ابن كيسان تنكير المضاف الذي لا مانع فيه من التعريف
لنية الانفصال نحو جاءني غلام زيد ظريف اي غلام لزيد كما يجوز مثل ذلك
في المعرف باللام كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني وقد يكتسي المضاف الثاني
من المضاف اليه ان حسن الاستغناء في الكلام الذي هو فيه عنه بالمضاف
اليه يقال سقطت بعض اصابعه اذ يصح ان يقال سقطت اصابعه
بمعناه قال لما اتى خبر الزبير تواضعت سور المدينة والجبال الخشع اذ يصح
ان يقال تواضعت المدينة قال اذا بعض السبين تعرفتني كفي الايتام فقد
اي اليتيم وقال مر الليالي اسرعت في نقضي احذن بعضي وتركن بعضي اذ يقال
السنون يعرفن والليالي احدن ومنه قوله وما حبت الديار شغفن قلبي ولكن
حبت من سكن الديارا تكتسي التانيث والجمع وقد تكتسي المضاف البناء من المضاف
اليه كما يجيء في الظروف المبنية قوله وشرطها تجريد المضاف من التعريف قد مر
وجهه وقوله وما اجازه الكوفيون نقل الكوفيون تعريف الاسمين في كل عدد مضاف
الى مقدوره نحو الثلثة الاثواب الى العشرة والمائة الدرهم والالف الرجل وهو
ضعيف قياسا واستعمالا اما القياس فلان تعريف المضاف يحصل بالمضاف اليه
فيكون اللام في المضاف ضائعا واما الاستعمال فلانهم نقلوه عن قوم غير فصحاء
والفصحاء على غيره قيل وجه على ضعفه ان المضاف من حيث المعنى هو المضاف اليه

مطلب في الفرق بين المضاف
الى نسبة والمضاف اليه

والمضاف هو المقصود بالنسبة وانما جئ بالمضاف اليه لغرض بيان ان المضاف
من اي جنس هو تعرف المقصود بالنسبة تعريفا من حيث ذاته لا تعريفا
مستفادا من غيره ثم اضيف بعد التعريف لغرض تبيين ان هذا المعرف
من اي نوع هو كانك كنت ذكرت اولا ان عندي ثلثة مثلا ولم تذكر من اي نوع
هي ثم رجعت الى ذكرها فقلت بعت الثلثة اي تلك الثلثة ثم بينت
نوعها فقلت الثلثة الاثواب وهذا هو الوجه لمن قال الثلثة اثواب
وان كان اقبح من الاول لاضافة النكرة الى المعرفة ولا نظير له لا في المعنوية ولا في اللفظية
كانهم لما عرفوا الاول استغنوا عن تعريف الثاني لانه هو ولان الاضافة لبيان
نوعه لا للتعريف وفي هذا الاعتذار نظر اما اولا فلان المقصود بالنسبة في العدد
المضاف هو المميز وانما جئ بالعدد لخصوصية كمية المميز لا يرى ان المفرد والمثنى
كرجل ورجلان لما دلا على الخصوصية لم يأت بالعددين وايضا الاعلى وصف
المضاف اليه لا المضاف كقوله تعالى سبع بقرات سمان واخر يابسات فلان كل ما
ذكر حاصل في كخاتم فضة ولم يسمع الخاتم الفضة ولا الخاتم فضة **قوله**
واللفظية لان تكون صفة مضافة الى معمولها مثل ضارب زيد وحسن الوجه
ولا يفيد الا تخفيفا في اللفظ ومن ثم جاز مررت برجل حسن الوجه
وامتنع بزيد حسن الوجه وجاز الضارب بان يد وامتنع الضارب زيد
خلافا للفراء وضعف الواحب المابة الهجاف وعيدها وانما جاز الضارب
الرجل حملا على المختار في الحسن الوجه والضارب وشبهه فيمن قال
انه مضاف حملا على ضارب بك قوله وان يكون صفة اي يكون المضاف صفة
احترازا عن كغلام زيد وباب ساج قوله مضافة الى معمولها اي الى مرفوعها
او منصوبها وهو احترازا عن الصفة المضافة لا الى معمولها كمصارع مصر
وخالق السموات وزيد مضروب عمرو فان جميعها صفات مضافة لا الى معمولها
فاضافتها محضة قال المصنف ومن ذلك مالك يوم الدين على الاصح وهذا منه
عجيب وذلك ان يوم اما ان يكون بمعنى في كما يدعي المصنف في ضرب اليوم
فيكون المضاف مفعولا فيه من حيث المعنى فيكون معمول اسم الفاعل فهو صفة
مضافة الى معمولها وليس كضرب اليوم لانه وان كان مضافا الى معموله لكنه ليس
بصفة فاضافته حقيقية واما ان يكون مما كان مفعولا فيه فاتسع فيه فاكتفى بالمفعول به

كا

كما يدعيه النحاة في كخو يا سارق الليلة اهل الدار فهو ايضا معمول الصفة فيكون
الاضافة غير محضة قال رب ابن عم لسليمى مشمعل طباخ ساعات الكري زاد
الكسل ولعل المصنف جعل مالك يوم الدين بتقدير اللام كمصارع مصر
فلذا قال ومن ذلك مالك يوم الدين لكن ذلك مخالف لاطلاق قوله قبل او بمعنى
في في ظرف والوجه في تعرف مالك يوم الدين حتى وقع صفة الله انه بمعنى اللام كخو قتيل
كربلا صلوات الله عليه او انه بمعنى الماضي كانه قال مالك يوم الدين اي امر
يوم الدين فيكون كخالق السموات وايراده ماضيا على طرز قوله وسيق الذين وتادي اصحاب
النار لكونه من الامر المحتوم فكانه وقع ومضى وقيل مالك يوم الدين نكرة جرت
على الله على وجه البدل والاول اولى والمتفق عليه من اللفظية ثلثة اشياء اسم الفاعل
المضاف الى فاعله او مفعوله كما يجئ واسم المفعول المضاف الى مفعول ما لم يسم
فاعله او الى المفعول المنصوب والصفة المشبهة المضافة الى ما هو فاعلها معنى
بعد جعله في صورة المفعول لفظا على ما يجئ في بابها ان شاء الله تعالى والمختلف فيه
هل هو لفظي او معنوي ثلثة اشياء اضافة ما ظاهرة الموصوف مضاف الى صفة
او ما ظاهرة انه صفة مضافة الى موصوفها واضافة افعل التفضيل بمعنى من وبيجئ
بيانها بعون الله تعالى اما اضافة اسم الفاعل واسم المفعول اضافة لفظية فيقول
كون اضافة الصفة اضافة لفظية مبني على كونها عاملة في محل المضاف اليه اما رفعا
او نصبا وذلك لانه اذا كان كذلك فالذي هو مجرور في الظاهر ليس مجرورا في الحقيقة
والتنوين المحذوف في اللفظ مقدر منوى فيكون الاضافة كلا اضافة وهو المراد
بالاضافة اللفظية فالصفة اما ان يكون صفة مشبهة او اسم فاعل او اسم مفعول
او افعل تفضيل اما افعل التفضيل فسيجئ حكمه بعد واما الصفة المشبهة فهي ابدا
جايزة العمل فاضافتها ابدا لفظية واما اسما الفاعل والمفعول فعملهما في مرفوع
ومنصوب جايز مطلقا سواء كانا بمعنى الماضي او بمعنى الحال او الاستقبال
اولم يكونا لاحد الازمنة الثلثة بل كانا للاطلاق المستفاد منه الاستمرار كخو زيد
ضارب بطنه وممسود وجهه ومودب خدامه وذلك لان ادنى مشابهته
للفعل تكفي في عمل الرفع لشدة اختصاص المرفوع بالفعل خاصة اذا كان سببيا
الا تري الى رفع الظرف والمنسوب في كخو زيد في الدار ابوه على مذهب ابي علي
وكخو مررت برجل مصري حماره وكذا برجل خرصفة سرجه اذا كان كذا فاضافتهما

الى سبب ما وفاعلهما معنى لفظية وانما هذا من حيث واما من حيث المعنى فلان
المضاف في الحقيقة نعت المضاف اليه الا ترى انك اذا قلت زيد قايم الغلام
فالمعنى لغلام قايم وكذا سوب الخدام وحسن الوجه والنعت هو المعين
للموصوف المخصص له لا المتعين منه المتخصص فلم يكن بغيره اضيف هذه الثلثة
فما اضيفت اليه ولا تخصيصا منه بخلاف خاتم فضة وغلام زيد فان المضاف اليه
في الحقيقة ههنا صفة للمضاف لان المعنى خاتم من فضة وغلام لزيد ويعمل اسما
الفاعل والمفعول الرفع في غير السبب بمعنى الاطلاق كانا او بمعنى احد الازمنة
الثلثة كمو مررت برجل ضايم في داره عمرو ومضروب على بابه بكر لا يضاف ان الى
هذا المرفوع اذ لا ضمير فيه يصح انتقاله الى الصفة وارتفاعهما فيبقى بلا مرفوع في
الظاهر ولا يجوز ذلك لقوة شبههما بالفعل كما مر وكذا يعملان في الظروف
والجار والمجرور مطلقا لان الظرف يكفيه رايحة الفعل كمو مررت برجل ضارب
امس في الدار ومضروب امس بالسوط وكذا ينبغي ان يكون الحال لشابهته للظرف
وكذا المفعول المطلق لانه ليس باجنبي واما عمل اسم الفاعل والمفعول في المفعول به
وغيره من المعمولات الفعلية فمحتاج الى شرط لكونهما اجنبية وهو مشابهتهما
للفعل معنى ووزنا ويحصل هذا الشرط لهما اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال او الاطلاق المفيد
هو للاستمرار لانهما شابهاه اذ ان المضارع الصالح لهذه المعاني الثلثة الموازن على الاطراد
لاسم الفاعل والمفعول بخلاف الماضي اما صلاحية للحال والاستقبال فظاهرة
واما صلاحية الاطلاق المفيد للاستمرار فان العادة جارية منهم اذا قصدوا معنى
الاستمرار بان يعبروا عنه بلفظ المضارع لمشابهته للاسم الذي اصل وضعه
للاطلاق كقولك زيد يومن بالله وعمرو يسجر بموجوده اي هذا عادة فاذا ثبت
ان اسمي الفاعل والمفعول يعملان في الاجنبي اذا كانا باحد هذه المعاني الثلثة
فاضافتهما اذن الى ذلك الاجنبي لفظية لان هذا مبني على العمل كما تقدم
وابنية المبالغة لما كانت للاستمرار لا لاحد الازمنة عملت عمل اخواتها لمشاركتها
وضروب بفصل السيف سوق سمانها واسم الفاعل واسم المفعول لا يضافان
من مطلوماتهما الا الى الفاعل والمفعول فيه لشدة طلبهما لهما دون سايرمعمولاتهما
وقد جاء بعض الاسماء مؤولا باسم الفاعل المستقبل فكان اضافته لفظية كقوله بمنجرد قيد
الاوابد ومنه قولهم هذه ناقة عير كهوا جراي عابرة فيها كقوله يا سارق الليلة

اهل

اهل الدار واما اذا كانا بمعنى الماضي فاضافتهما محضة لانهما لم يوازنا الماضي فلم يعملا
عمل الآعند الكسائي فانه عنده يعمل فيكون اضافته عنده لفظية والدليل على كونهما
بمعنى الماضي محضة كمو قوله تعالى الحمد لله فاطر السموات والارض جاعل الملايكة
رسلا جعل فاطر وجاعل صفتين للمعرف هذا من حيث اللفظ واما من حيث
المعنى فلان ملابسة المضاف للمضاف اليه قد حصلت في الماضي وانقضت
في كمو ضارب زيد امس فتصح ان يتخصص المضاف كتخصص الغلام بزيد في غلام
زيد حين اشتهر بمملوكية واما الحال فلم يتم بعد حصوله والمستقبل مترقب
فلم يشتهر فيهما ملابسة المضاف للمضاف اليه بحيث يتعين المضاف بها او يتخصص
واسم الفاعل او المفعول المستمر يصح ان يكون اضافته محضة كما يصح ان لا يكون
كذلك وذلك لانه وان كان بمعنى المضارع الا ان الاستمرار ملابسة المضاف
للمضاف اليه تصح تعينه به او تخصصه قال سيبويه يقول مررت بعبد الله ضاربه
كما تقول مررت بعبد الله صاحبك اي المعرف بضربك برجل شبيهك اي الموصوف
بشبهك فاذا قصدت هذا المعنى لم يعمل الفاعل في محل المجرور به نصبا كما
في صاحبك وان كان اصله اسم فاعل من صحب بل تقدره كانه جامد قال الله
تعالى تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم غافر الذنب وقابل التوب ومثال اسم
المفعول المضاف الى الاجنبي اي المنصوب قولك زيد معطى الدراهم اي يعطي الدراهم
وعمرو مكسو الجبة اي يكسى الجبة وحاله كحال اسم الفاعل المضاف الى المنصوب
كما مر واعلم ان حال المصدر بخلاف الصفة فان اضافته الى معموله محضة وذلك
لنقصان مشابهته للفعل لفظا او معنى اما لفظا فلعدم موازنته واما معنى فلانه
لا يقع موقع الفعل ولا يفيد فايدته الا مع ضميمة وهي ان بخلاف الصفة فانها
تودي مود الفعل بلا ضميمة تقول اعجبني ضرب زيد عمرا واي ان ضرب وتقول زيد
ضارب عمرا واي يضرب عمرا فلقوة شبه الصفة لم يكن لها بد من مرفوع اما ظاهر
او مضمر بخلاف المصدر كقوله تعالى او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما فانه
مجرد عن المرفوع وكقولك اعجبني ضرب فانه مجرد عن المرفوع والمنصوب فلما
كان الصفة اقوى شبها بالفعل كانت اولى بعملها عمل الفعل فكان تقدير الانفصال
فيما اظهر فمن ثم كان اضافتها الى معمولها لفظية واضافة المصدر الى معموله
محضة فتختص المصدر او يتعرف بنسبته الى فاعله او مفعوله لاشتهاره به كاختصاص اللام

برجل وتعريفه بزيد فان قلت فمقتضى ما ذكرت ان يكون عمل الصفة عمل الفعل
اولى من عمل المصدر عمله والامر بالعكس وذلك ان المصدر لا يحتاج في عمله الى شرط
بخلاف الصفة فانها يحتاج الى الاعتماد واسم الفاعل واسم المفعول محتاجان الى
كونهما بمعنى المضارع مع الاعتماد كما سيأتي في ابوابهما قلت ان الامر كذلك
الا ان المصدر المتعدي اطلب لما هو فاعل له او مفعول من الصفة لانه يطلبهما
لكونهما من ضروريات عقلا لا وضعا فبعد حصولهما له يكفيه للعمل فيهما اذنى مشابهة
للفعل واسما الفاعل والمفعول يطلبانهما لتضمنهما معنى المصدر الطالب لهما فبعد
حصولهما يحتاجان الى مشابهة قوية مع الفعل وشروط حتى يعملا عمل الفعل فالحصول
ان طلب للمصدر للفاعل والمفعول قوي لكونه لذاته وعمله فيهما ضعيف لكونه
مشابهة ضعيفة مع الفعل لفظا ومعنى فلذا كان المصدر المضاف الى احدهما اكثر
استعمالا من المصدر المعمل فيهما وطلب الصفة للفاعل والمفعول ضعيف لكونه يتضمن
المصدر وعملها فيهما قوي لكونه لمشابهة قوية مع الفعل لفظا ومعنى فلهذا اذا جردت
في اللفظ عاملها فلا بد من ضمير فيها قائم مقام الفاعل مرفوع فان لم يكن في الحقيقة فاعلا
كقائم الغلام وحسن الوجه فاذا كانت اقوى في العمل من المصدر كان اضافتها بتقدير
الانفصال اولى من اضافة المصدر لان انفصال الاضافة مبني على العمل كما ذكرنا
لا على طلب الفاعل والمفعول قوله ولا تفيد الا تخفيفا في اللفظ وذلك لما قلنا
ان مشابهتها للفعل قوية فكان اعمالها عمل الفعل اولى الا انه يطلب التخفيف
اللفظي والتخفيف في اسمي الفاعل والمفعول المضافين الى الاجنبي لا يكون الا في المضاف
وذلك بحذف التنوين او النونين كضارب زيد ومعطى الاجرة وضاربا عمرو
ومكسو الفرا وامافي اسمي الفاعل والمفعول المضافين الى السببين والصفة
قد يكون في المضاف والمضاف اليه معا كزيد قائم الغلام ومؤدب الغلام
وحسن الوجه فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف اليه بحذف
الضمير واستتاره في الصفة وقد يكون في المضاف وحده كقائم غلامه ومؤدب
خدامه وحسن وجهه عند من جوز ذلك كما سيجيء في ابوابها وقد يكون في المضاف اليه
وحده كقائم الغلام والمؤدب الخدام والحسن الوجه فان قلت كيف ادعيت
انها لم تفد الا التخفيف وقد علمنا بالضرورة ان التخصيص الذي في ضارب زيد لا نقص
عما في غلام رجل ان لم يزد عليه قلنا التخصيص لم يحصل باضافة ضارب الى زيد

بل

بل كان حاصلا الضارب من زيد حين كان منصوبا به ايضا بلا تفاوت في التخصص
بين نفسه وجره ومقصودنا ان الاضافة غير محضة ولا يرفه قوله ومن ثمه جاز مررت
برجل حسن الوجه اي من انها لم تفد تعريفا بل افادت تخفيفا فمن جهة
انها لم تفد تعريفا جازت هذه المسئلة وامتنع بزيد حسن الوجه فلو افادت
تعريفا لم تجز الاولى للزوم كون المعرفة صفة للنكرة وجازت الثانية لكون المعرفة
اذن صفة للمعرفة ومن جهة انها تفيد تخفيفا جاز الضاربا زيد لحصول التخفيف
بحذف النون وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف لان التنوين في الاول سقط
للالف واللام لا للاضافة قال المصنف اجاز الفراء نحو الضارب زيد اما
لانه توهم ان لام التعريف دخلها بعد الحكم باضافتها فحصل التخفيف بحذف التنوين
بسبب الاضافة ثم عرف باللام واما لانه قاسه على الضارب الرجل والضاربك
فانه جازت الاضافة فيهما مع عدم التخفيف فليجز فيه ايضا قال وكلا الامرين غير مستقيم
اما قوله لان لام التعريف دخلها بعد الحكم باضافتها فانه رجم بالغيب ومن اين لزلك
ونحن لا نحكم الا بالظاهر فانه وان امكن ما قال الا ان نفي اللام سابقة حاصل على الاضافة
والاضافة في الظاهر انما انت بعد الحكم بذهاب التنوين بسبب اللام فكيف ينسب
حذف التنوين الى الاضافة بلا دليل قاطع ولا ظاهر مرجح واما قياسه على الضارب
الرجل فليس بوجه ذلك ان الضارب الرجل وان لم يحصل فيه تخفيف بالاضافة
الا انه محمول على ما حصل فيه التخفيف مشبه به وذلك هو الحسن الوجه واجر فيه
هو المختار وذلك لانك لو رفعت الوجه لحلت الصفة من الضمير وهو قبيح كما يأتي
في باب الصفة المشبهة واما النصب في مثل فتوطئة للجر وذلك انهم لما اراد وا
الاضافة في الحسن وجهه بالرفع لقصد التخفيف حذفوا الضمير واستتر في الصفة
وجئ باللام في المضاف اليه ليتعرف الوجه باللام كما كان متعرفا بالضمير المضاف اليه
واللام بدل من الضمير في مثل هذا المقام مطردا وفي غيره ايضا عند الكوفيين كما في قوله
طافي طاف الضيف والبرد برده والاولى انه يقوم مقامه فيما لم يشترط فيه الضمير
كما في البيت المذكور اما في الصلة او الصفة اذا كانت جملة وغير ذلك مما اشترط فيه
ضمير فلا فلما جئ باللام مع قصد الاضافة نصبوا اولا ما قصدوا واجعله مضافا اليه
تشبيها للفاعل بالمفعول فقيل الحسن الوجه كما يقال الضارب الرجل لقصد الاضافة
اليه لانهم لو اضافوا الى المرفوع لكان اضافة الوصف الى موصوفه اذ الرفع من صفات

نعت الرفع بخلاف الناصب مع المنصوب الا تري ان في قولك زيد ضارب غلامه
عمرو الضارب هو الغلام دون عمرو وهم يراعون في الاضافة اللفظية حال الاضافة
المحضة فكما لا يجوز في المحضة اضافة الصفة الي موصوفها على الاصح كما يجئ لم يجيزوا
في اللفظية ايضا مثل لكونها فرعها فجعلوا المرفوع في صورة المنصوب حتى لا يكون
كانك اضفت الوصف الي موصوفها فتبين من هذا التطويل ان المختار في الحسن
الوجه وان كان نصبه تشبيها له بالمفعول في نحو الضارب الرجل وان التخفيف فيه
حاصل بسبب الضمير واستتاره ثم يقول كما شبه الحسن الوجه في النصب بالضارب
الرجل ان حقه الرفع ليصح اضافة الصفة اليه على ما تقدم شبه الضارب الرجل على سبيل
التفاصل في الجر بالحسن الوجه مع ان حقه النصب وليس للفراء ان يقول فليشبه
الضارب زيد بالحسن وجه وذلك لان الحسن وجه لا يجوز كما ذكرنا ان اللفظية مجراة
مجري المحضة وكما لا يجوز في المحضة اضافة المعرفة الي النكرة فلذلك لم يجز ذلك
في اللفظية ونسب ابن مالك الي الفراء انه يجيز اضافة نحو الضارب اني المعرف
من العلم وغيره واما الي النكرة فلا فعلى هذا الوجه له ان يقول الضارب زيد يشابه
الحسن الوجه ايضا من حيث كون المضاف اليه معرفا وان اختلف التعريفان والظاهر
ان الفراء لا يفرق بين المعرف والمنكر كما نقل عنه السيرافي فانه قال ان الفراء لا يجيز
هذا الضارب زيد وهذا الضارب رجل ويزعم ان تاويله هذا الهو ضارب زيد
وهذا الهو ضارب رجل اي هذا الذي هو ضارب زيد وضارب رجل
فيجعل ما بعد الالف واللام فعليه كما هو المشهور عند النحاة قال السيرافي هذا قول
فاسد قال ويلزمه هذا الحسن وجه على تقدير هذا الذي هو حسن وجه وهذا الغلام
زيد اي هذا الذي هو غلام زيد قال المصنف واما قياسه على الضارب فلا يجوز
وذلك لان في الضارب قولين كما يجئ عن قريب احدهما انه ليس بمضاف
بل الكاف منصوب على انه مفعول فقياس الفراء عليه ج مندفع من اصله
والثاني انه مضاف الا انه حل في صحة الاضافة وان لم يحصل بها تخفيف على ضارب
فانه اضيف بلا نظير الي التخفيف وانما قلنا ان اضافة ضاربك ليست للتخفيف
لانها لو كانت لاجله لم يلزم لان الاضافة المقصود بها التخفيف لا يلزم الكلمة
كما في ضارب زيد وضارب زيدا وانما لزم نحو ضاربك الاضافة لان في آخره اما تنوينا
او نونا وهما مشعران بتمام الكلمة والضمير المتصل في حكم تتمة الاول فلو لم يحذفا

ولم

ولم يضف الكلمة لزم كون الضمير متصلا منفصلا في حالة واحدة فلما التزموا الاضافة
في ضاربك من غير نظر الي التخفيف حمل الضاربك عليه فاضيف ايضا بلا تخفيف
لانهما باب واحد لا فرق بينهما الا الآن هذا زبدة كلام المصنف وفيه نظر وذلك
ان للفراء ان يقول اذا جاز لك حمل ذي اللام في ضاربك في وجوب الاضافة
على المجرد منها لعلة في المجرد دون ذي اللام وهي حصول التخفيف بناء على انهما من باب
واحد هذا وينبغي ان يعرف حال اضافة اسم الفاعل والمفعول مجردا عن اللام ومعها
وكذا حال الصفة المشبهة فاعلم اولا ان اسمي الفاعل والمفعول المضافين الي ما هو
من سببهما في حكم الصفة المشبهة كما يجئ واما اسماء الفاعل والمفعول المضافان
الي الاجنبي المنصوب بهما فنقول اما ان يكون كل واحد منهما مجردا عن اللام او
معها وكل واحد منهما اما ان يليه ظاهرا او مضمرا فالظاهر مفعول ان ولي المجرد جاز
اضافته اليه ولم يجب نحو ضارب زيد وان ولي المقرون باللام جازت الاضافة
اذا كان المقرون بها مثنى او مجموعا بالواو والنون لحصول التخفيف بحذف النون
نحو الضاربا زيد والضاربوا زيد وكذا يجوز اذا كان المفعول به معرفا باللام وان كان
الوصف المقرون حاليا من نون المثنى والمجموع نحو الضارب الرجل والضاربات
الرجل والضوارب الرجل لمشابهته للحسن الوجه كما تقدم او مضافا الي المعرف بها
وهلم جرا نحو الضارب وجهه فرس غلام اخي الرجل قال ابن مالك او مضافا الي ضمير
المعرف بها نحو الرجل الضارب غلامه وذلك لجري ضمير المعرف باللام عنده
مجري المعرف باللام وكان علي قياس قوله ان يجوز الضاربه علي الاضافة اذا عاد
الضمير علي ذي اللام ومذهبه ان الضارب ليس بمضاف بل قد يجعل الضمير
المعرف باللام في التابع مثل المعرف باللام كما في قوله الواهب المائة الهجان
وعبدها لانه يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع كما يجئ عن قريب وان ولي المقرون
باللام المجرد عن التنوين غير ما ذكرنا من المظهرات لم يجز اضافته اليه خلافا للفراء
كما مر وان ولي المجرد عن اللام او المقرون بهما مضمر فحذف النون او التنوين
فيهما واجب علي الصحيح المشهور وحكي بعضهم جواز ضارتك وضاربني في الشعر
وانشد وليس حاملني الا ابن حال وقيل بل النون للوقاية تشبيها بتحلني وان كان
شاذا ايضا وقيل الرواية يحملني لا حاملني وانشد ايضا هم الفاعلون الخير والآمرونه
اذا ما خشوا من محدث الامر معظما وقال سيبويه البيت مصنوع وانشد ايضا

ولم يرتفق الناس محتقرونه جيحا وايدي المقتفين رواحقه قال سيبويه
هذا لضرورة الشعر وجعل الهاء كناية وقال المبرد الهاء في اللطروته ومختصرونه
للسكت اجري الوصل مجرى الوقف وحركها تشبيها لها بهاء الضمير لما ثبت
وصلا ثم ان الضمير بهذا المجرد في موضع الجر بالاضافة لا عند الاخفش
وهشام فانه عندهما في موضع النصب للكونه مفعولا وحذف التنوين والنون
ليس عندهما للاضافة بل للتضاد بينهما وبين الضمير المتصل على ما مر واما الضمير
بعد ذي اللام فقال سيبويه ان لم يكن ذو اللام مثنى او مجموعا بالواو والنون فهو
منصوب لا غير نحو الضارب له لاعتبار المضمر بالمظهر فالضارب عنده كالضارب
زيدا لا يجوز فيه الا النصب ويحتمل عنده بعد المثنى والمجموع بالواو والنون ان
يكون مجرورا على الاضافة ومنصوبا كما في قوله الحافظو اعورة العشيرة بالنصب
وقال الرماني والمبرد في احد قوليه وجار الله ان الضمير بعد ذي اللام مفردا كان
او مثنى او مجموعا مجرور بالاضافة هذا كله فيما اضيف اليه اسم الفاعل والمفعول
واما في تابع المضاف اليه فسيبويه يخير فيه ما لا يجوز في المتبوع فاجاز الضارب
الرجل وزيد وهذا الضارب الرجل زيد على ان يكون زيد عطف بيان وهو في
الحقيقة البدل على ما يأتي في بابه فان قدرت البدل قائما مقام المبدل منه لم يجز
ذلك وان لم تقدره كذلك جاز كما ذكرنا في باب المنادى في نحو يا غلام زيد
ويا عالم زيدا وقال المبرد لا يتبع مجرور ذي اللام الا ما يمكن وقوعه موقع متبوعه
فينشد انا ابن التارك البكري بشر اينصب بشرا لا يجر حملا على محل البكري وقال قد يعطف
على مجرور ذي اللام ما يكون في قوة ما يمكن وقوعه موقعه يعني المضاف الى ضمير ما فيه
الالف واللام لانه في قوة المضاف الى ما فيه الالف واللام كقوله الواهب
الهجان وعبدها تقديره عبد الماية قال واما اذا عطفت عليه نحو زيدا وغلام زيد
فليس فيه الا النصب حملا على محل المجرور ومذهب سيبويه قوي اذ قد يحتمل في
التابع ما لا يحتمل في المتبوع لان القبيح فيه ليس بظاهر بل يظهر بالتقدير الاتري
الى جواز قولهم يا زيد والحارث وغير ذلك واما الصفة المشبهة واسما الفاعل
والمفعول اللازمان فاما ان يكون مجردة عن اللام او مقرونة بها فان وليا المجردة
منها ظاهرا مرفوعا بها جاز اضافتها اليه بعد نصبه كما ذكرنا وجاز تركها
سواء كان ذلك الظاهر محليا باللام بدرجة او بدرجات او منكرا كذلك نحو قولك

حسن

حسن الوجه وحسن وجه ابي الغلام وحسن وجه وحسن وجه ابي غلام او مضافا
الى ضمير ذي اللام كذلك اذا لم يكن ذو اللام صاحب الصفة نحو حسن وجه الاخ
جميل فعله وقد يضاف الى ظاهر مضاف الى ضمير صاحبها كزيد حسن وجه
وهو قبيح عند سيبويه الا للضرورة قال اقامت على ربعيها جازئا صاكيتا الاعالي
جونا مطلقا مهما وكذا ما هو في حكم المضاف الى ذلك الضمير كقوله رحيب قطاب
الجيب منها رفيقة بحسن الندا في بضة المتجرد اذا حذفت التنوين من رحيب
ومثل هذا جائز عند الكوفيين وقال المبرد الضمير في مصطلاهما للاعالي لان المعنى
كيتا الاعليين فيكون مثل حسن الوجه اخي جميل فعله وقد يجيء في باب المشبهة
عليه استقباحهم لمثل زيد حسن وجهه بالاضافة والرواية الصحيحة في بيت
طرفة رحيب بالتنوين وان ولي المجردة ضمير بارز مما عملها وجب اضافتها اليه
نحو زيد حسن الغلام كريمه خلافا للكسائي على ما نقل عنه ابن مالك ولعله
يجوز النصب فيه تشبيها للمفعول كما في الحسن الوجه وحذف التنوين والنون
للمعاقبة لا للاضافة كما ذكرنا من مذهب الاخفش وهشام في اسم الفاعل المجرد
وان ولي ذات اللام ظاهر سببي مرفوع بها فان اضفتها اليه وجب ان يكون ذو اللام
بدرجة او درجات نحو الحسن وجه ابي الغلام اذ لا يجوز الحسن وجه ولا الحسن
وجه كما يجيء في باب الصفة المشبهة وجوز ابن مالك ان يكون مضافا الى ضمير
المعرف باللام نحو الحسن الاخ والجميل وجه غلامه وليس بوجه اذ ليس في الاضافة
اذن تخفيف وايضا يلزم تجويز الحسن الغلام والجميلة ولا يجوز اتفاقا قبل القياس
جواز اضافة ذات اللام التي فيها نون المثنى والمجموع الا اي ضمير كان والي
المضاف الى الضمير لحصول التخفيف بحذف النون كقولك مررت بالرجل
الحسن غلامهما والجميلة وكذا بالرجال الحسنى الغلام والجميل وجهه ويجيء في باب
الصفة المشبهة لهذه الوجوه مزيد شرح ان شاء الله تعالى ولا يضاف الصفة
الى مرفوع بها غير سببي نحو قولك مررت برجل طيب في داره نومك ليلا يبقى
الصفة بغير مرفوع بها كما ذكرنا في اسمي الفاعل والمفعول قوله الماية الهجان البيض
يستوي فيه الواحد والجمع كما تقدم على ما يجيء في باب الجمع قوله وعبدها اي العبد
الذي يرعاها وتمام البيت عوذا ترجى حلفها اطفالها العوذ جمع عائذة وهي
الحديثة النتاج وزجى اي ساق قوله ولا يضاف موصوف الى صفته

ولا صفة الى الموصوف فلا نحو مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة
الحمقاء شاذ ومثل حرد قطيفة واخلاق ثياب شاذ ولا يضاف
اسم مماثل المضاف اليه في العموم والخصوص كليث واسد وحبل ومنع
لعدم الفايدة بخلاف كل الدراهم وعين الشيء فانه يختص وقولهم سعيد كرز
ونحوه شاذ اعلم ان الاسمين الجايز اطلاقهما على شيء واحد على ضربين اما ان يكون
في احدهما زيادة فايدة كالصفة والموصوف والاسم والمسمى والعام والخاص او لا يكون
والاول على ضربين اما ان يجوز اضافة احدهما الى الآخر اتفاقا كالمسمى اي الاسم والعام
الى الخاص او يجوز على الخلاف كالصفة الى الموصوف وعلى العكس والمتفق
على جواز اضافة احدهما الى الآخر اما ان تحتاج ذلك الى التاويل او لا يحتاج فالذي
لا يحتاج الى التاويل العام غير العقلي الحي والاسم اذا اضيف الى الخاص نحو كل الدراهم
وعين زيد وطور سينا ويوم الاحد وكتاب المفصل وبلد بغداد ونحو ذلك وانما جاز
ذلك لحصول التخصيص في ذلك العام من ذلك العكس ولا ينعكس الامر
اي لا يضاف الخاص الى العام المبهم لتحصيل الابهام فلا يقال مثلا زيد نفس لان
المعلوم المعين بعد ذكر لفظه وتعيينه لا يكتسي من غيره الابهام والذي يحتاج
الى التاويل المسمى المضاف الى الاسم كالاسم المضاف الى لقبه نحو سعيد كرز ونحو
ذو وذات مضافين الى المقصود بالنسبة نحو ذات صباح وذات يوم وكذا لفظ
الاسم المضاف الى المقصود بالنسبة كاسم السلام واسم الشيب ولفظ الحي مضافا
الى ما هو المقصود بالنسبة نحو قاطن حي رياح واما الاسم المضاف الى اللقب فنقول
اذا اجتمع الاسم مع اللقب وجب تاخير اللقب لانه ابين واشهر من الاسم كما يجيء
في باب العلم ويجيء هناك انه يجوز نصب اللقب المؤخر ورفعه على القطع سواء
كانا مفردين او مضافين او احدهما مفردا دون الآخر وانه ان كانا مفردين او اولهما
جاز اضافة الاسم الى اللقب ايضا وهي الاكثر وظاهر كلام البعض انه اذا لم يقطع
الثاني رفعا او نصبا وجب اضافة الاول اليه وقد اجاز الزجاج والفراء الاتباع
ايضا على انه عطف بيان وهو الظاهر نحو جاءني قيس قفة وان كانا مضافين او اولهما
لم يجز الاضافة بل يجب اما القطع لتضمن اللقب مدحا او ذما او الاتباع على ان الثاني
عطف بيان لانه اشهر فاذا تقرر هذا قلنا ان تاويل نحو سعيد كرز ان يقال المراد
بالمضاف الذات وبالمضاف اليه اللفظ وذلك انه كما يطلق اللفظ ويراد به

مدلوله

مدلول يطلق ايضا مع القرينة ويراد به ذلك اللفظ الدال نحو قول مثلا جاءني زيد والمراد
المدلول وتكلمت بزيد والمراد اللفظ فمعنى جاءني سعيد كرز اي ملقب هذا اللقب
ولا ينعكس التاويل اي لا يقال ان الاول والثاني مدلول حتى يكون معنى سعيد كرز
اسم هذا المسمى لانهم ينسبون الى الاول ما لا يصح نسبته الى الالفاظ نحو ضربت سعيد
كرز وقال سعيد كرز فاني قلت لم لم يعدموا اللقب مضافا الى الاسم او غير مضاف
قلت قد تقدم ان المقصود ذكرهما معا ولو قدم اللقب لاغنى عن الاسم اذ اللقب
يفيد تعيين الذات الذي يفيده الاسم مع زيادة وصف يمدح به الذات
او يذم فالذات باللقب اشهر منها بالاسم واما ذا وذات وما تصرف منهما اذا
اضيفت الى المقصود بالنسبة فتاويلها قريب من التاويل المذكور اذ معنى حيث
ذا صباح اي وقتا صاحب هذا الاسم فذا من الاسماء الستة وهو صفة موصوف
محذوف وكذا خذ ذات يوم اي مدة صاحبة هذا الاسم واختصاص ذا بالبعض
وذات بالبعض الاخر يحتاج الى سماع واما ذا صبوح وذا غبوق فليس من هذا
الباب لان الصبوح والغبوق ليسا زمانين بل ما يشرب فيهما فالمعنى حيث
زمانا صاحب هذا الشراب فلم يضف المسمى الى اسمه وقوله العلم ذوي آل النبي
تطلعت نوازع من قلبي ظماء واليب اي اصحاب هذا الاسم وجاءني ذوا سيبويه
اي صاحبا هذا الاسم كما يجيء في باب الجمع واما قولهم آل حم وآل مرامر في السور
فليس من هذا الباب اذ معناه السور المنسوبة الى هذا اللفظ كما ان آل موسى
بمعنى الجماعة المنسوبة الى موسى واما حي في نحو قولهم هذا حي زيد فمعنى هذا حي
زيد عينه وذاته لا غيره وانما ذكروا الذات بلفظ الحي توغلا في باب المبالغة
فاذا قلت فعله حي زيد فكانك وليت فعله بنفسه وهو حي موجود لانه نسب
اليه الفعل وهو معدوم وهذا حي زيد اي هو بعينه حيا قائما لا ريب فيه ثم صار
يستعمل في التاكيد بمعنى ذاته وعينه وان لم يكن مشارا اليه ميتا قال الاقيح الاربي
زيادي وحي ابيهم قبح الحمار وقال يا قران اباك حي خويلد فذكنت خايفه على الاخماق
وقد حكم بعض النحاة بالغاء لفظ حي وزيادته في مثل المواضع المذكورة كما حكموا بزيادة
لفظة الاسم في قوله ان الحول ثم اسم اسم السلام عليكما ومن يبك حولا كاملا فقد
اعتذر وفي قوله تداعين باسم الشيب في متثلم جوانبه من بصرة وسلام وفي قوله
لا ينعش الطرف الا ما تخونه داع يناديه باسم الماء مبغوم وبالغاء لفظ المقام

فى قول الشماخ ذعرت به القطا و نفيت عنه مقام الذيب كالرجل اللعين
والحق ان الاسم فى المواضع المذكورة لمعنى فقوله اسم السلام اى لفظة الدال عليه
وكلمة يعنى سلام عليكم واسم الماء واسم الشيب اى صوت الماء وصوت الشيب
اذ الاسم هو اللفظ والصوت والمسمى هو مدلول اللفظ والصوت والدليل على
ان زيادة الاسم فى مثله للتخصيص على ان المراد هو اللفظ لا المدلول انهم لا يقولون
اسم زيد بزيادة الاسم بل لا يكون لفظ اسم المحكوم بزيادة الاسم ما يتعلق باللفظ كو
تداعين وباديه فاسم السلام من باب عين زيد لان السلام لفظ وكذا اسم الماء واسم
الشيب اى صوت الماء وصوت الشيب فان الماء والشيب صوتان واما قوله
معام الذيب فهو من باب الكناية تقول مكانك منى بعيد اى انت منى بعيد
لا من بعد مكانه فقد بعد هو ماذا بعدت الذيب فقد بعدت مكانه الذى هو فيه
والمختلف فى جواز اضافته احد هما الى الآخر الموصوف وصفته فالكوفيون جوزوا
اضافة الموصوف الى صفته وبالعكس اشتهارا للاول بنحو مسجد الجامع وجانب
الغربى والثانى بنحو جرد قطيفة واخلاق ثياب وقالوا ان الاضافة فيه لتخفيف
المضاف لحذف التنوين كما فى جرد قطيفة او لحذف اللام كمسجد الجامع واذا اصلها
قطيفة جرد والمسجد الجامع وهذه الاضافة ليست كاضافة الصفة الى معمولها
عندهم اذ ذاك للتخصيص ولا تعرف بخلاف هذا فان الاول مهما هو الثانى فى من حيث
المعنى لانها موصوف وصفة فالتخصص والتعرفة تخصص الاولى وتعرفه واما نحو
حسن الوجه فالحسن وان كان هو الوجه معنى الا انك جعلته لغيره فى الظاهر بسبب
الضمير المستتر فيه الراجع الى غيره فقد ره فى اللفظ عن المجرور به غاية التبعيد فعلى
هذا تقول هذا مسجد الجامع الطيب برفع الصفة والبصريون قالوا لا يجوز اضافة
الصفة الى الموصوف ولا العكس ولهذا ينصبون المرفوع بالصفة اذا اريد الاضافة
اليه فى نحو حسن الوجه وذلك لان الصفة والموصوف واقعان على كل واحد
فهو اضافة الشئ الى نفسه ولا يتم لهم هذا مع الكوفيين لانهم يجوزون اضافة الشئ
الى نفسه مع اختلاف اللفظين كما مجئ من مذهب الفراء ولم يجوزوه ايضا يجاز هذا
لان فى احد هما زيادة فايدة كما فى نفس زيد وقال المصنف لا يجوز ذلك لان توافق
الصفة والموصوف فى الاعراب واجب وليس بشئ لان ذلك انما يكون اذا بقيا
على حالهما قبل التخفيف بالاضافة فلا نسلم له وهو موضع النزاع فعند البصريين نحو

بقلة

بقلة الحمقاء كسيف شجاع اى المضاف اليه فى الحقيقة هو موصوف هذا المجرور لا حذف
واقيم صفته مقامه اى بقلة الحبة الحمقاء وانما نسبوها الى الحمق لانها تنبت فى مجارى
السيول ومواطى الاقدام ومسجد الوقت الجامع وذلك الوقت يوم الجمعة كان هذا اليوم
جامع للناس فى مسجد للصلوة وجانب المكان الغربى وصلوة الساعة الاولى اى اول
ساعة بعد زوال وجعلون نحو جرد قطيفة بالتاويل كما تم فقلت لان المعنى شئ جرد
اى بال ثم حذف الموصوف واضيف صفته الى جنسها للتبيين اذ الجرد يحتمل
ان يكون من القطيفة ومن غيرها كما كان حاتم محتملا ان يكون من الفضة ومن غيرها
فالاضافة بمعنى من ويجوز عندى ان يكون امثلة اضافة الموصوف الى صفته
من باب طور سينا وذلك بان يجعل الجامع مسجدا مخصوصا والغربى جانبا
مخصوصا والاولى صلوة مخصوصة والحمقاء بقلة مخصوصة فهى من الصفات
الغالبة ثم يضاف المسجد والجانب والصلوة والبقلة المحفلة الى هذه المختصة
لغاية التخصيص فيكون صلوة الاولى كصلوة الوتيرة وبقلة الحمقاء كبقلة الكزبرة
وجانب الغربى كجانب اليمين واما الاسمان اللذان ليس فى احدهما زيادة فايدة
كشحط النوى وليث اسد فالفراء يجيز اضافة احدهما الى الآخر للتخفيف قال ان
العرب يجيز اضافة الشئ الى نفسه اذا اختلف اللفظان كقوله فقلت انحوا
عنها نجا الجلد انه سير صنيكما منها سنام وغاربه والنجاء هو الجلد والاضاف ان مثله
كثير لا يمكن دفعه كما فى نهج البلاغة لفسخ الرجاء منهم شقشقات وجلهم وقوله وسكانك
الهواء ولو قلنا ان من الاسمين فى كل موضع فرقا احتجنا الى تعسفات كثيرة
ومما اختلف فيه هل اضافة محضة او لا على ما تقدم افعل التفضيل فنقول هو
فى حال الاضافة على ضربين احدهما يراد به تفضيل صاحبه على كل واحد من امثاله
التى دل عليها لفظ المضاف اليه وثانيهما لا يراد به ذلك وقد مجئ ذكر احكامه فى بابه
والمقصود منها ان اضافته بالمعنى الاول فيها الخلاف فعند ابن السراج وعبد القاهر
وابى على والجزولى هى غير محضة لكونها بمعنى من والجار والمجرور فى محل النصب
بانه مفعول افعل كما لو ظهر من فان قولك افضل من القوم لابتداء الغاية والجار
والمجرور مفعول افضل فافضل فى افضل القوم صفة مضافة الى معمولها الذى
هو المجرور وبعده فهو كاسم فاعل مضاف الى مفعوله نحو ضارب زيد ومعنى من الابتدائية
فى افضل من القوم انه ابتداء تفضيل زيد فى الارتفاع والزيادة فى الفضل من مبداء هو القوم

بعد مشاركتهم له في اصل الفضل الا انه لنقصان درجته في مشابهة اسم الفاعل عن الصفات
المشبهة كما يجئ في بابه لا يرفع فاعلا مظهرا الا بشرايط تاتي في بابه ولا ينصب مفعولا صريحا
ولا شبه مفعول فلا يقال احسن الوجه بل يرفع مضمرا ويعمل نصبا في محل الجار و
المجرور لضعفه وينصب التمييز الذي تنصبه الجوامد ايضا كما في عشرون درهما كو
احسن وجها ودليل تنكيره قول الشاعر ملك اضلع البرية لا يوجد فيها لما لديه كفاء وقوله
ولم ار قوما مثلنا خير قومهم اقل منا على قومهم فخرا، ومذهب سيبويه ان اضافة افعل
التفضيل حقيقية مطلقا وذلك انه في حال الاضافة على ضربين احدهما ان يكون بعض
المضاف اليه كما يجئ فيدخل فيه دخول اي فيما اضيف اليه فالمعنى فيه ان صاحبه
مفضل في المعنى الذي وضع له المصدر المشتق هو منه على كل واحد واحد مما بقي بعده
من اجزاء المضاف اليه في قولك زيد افضل الناس مفضل في الظريفية على كل واحد
واحد مما بقي بعد زيد من افراد الناس فالمعنى بعضهم الزايد في الظرافة على كل فان زيدا
من بقي منهم بعده ولا يلزم منه تفضيل الشئ على نفسه لانك لم تفضله على جميع اجزاء
المضاف اليه بل على ما بقي من المضاف اليه بعد خروج هذا المفضل منه فالاضافة
في هذا المعنى بتقدير اللام كما في قولك بعض القوم وثلثهم وجزءهم واحد منهم ولو كان
بتقدير من الابتدائية كما جاز زيد افضل عمرو كما يجوز زيد افضل من عمرو ولو كان بتقدير
من المستة كما في خاتم فضة لوقع اسم المضاف اليه مطردا على المضاف كما ذكرنا في صدر
هذا الباب ولا يقع كما في نحو هذا افضل القوم فاذا كان اضافته بهذا المعنى كاضافة
بعض القوم فهو بتقدير اللام مثله فيكون محضة بدليل قوله تعالى فتبارك الله احسن
الخالقين وقوله اضلع البرية خبر مبتداء محذوف اي هو اضلع وثانيهما ان يكون مفضلا
على جميع افراد نوعه مطلقا ثم تضيفه الى شئ للتخصيص سواء كان ذلك الشئ مشتملا
على امثال المفضل كنحو زيد افضل اخوته او لم يكن كنحو زيد افضل بعد اذ اي افضل
افراد نوع الانسان وله اختصاص بنعداذ فالاضافة فيه لاجل التخصيص كما في غلام زيد
ومصارع مصر لا للتفضيله على اجزاء المضاف اليه فهذه الاضافة محضة اتفاقا بمعنى
اللام ثم نقول افعل بالمعنى الاول اما ان يضيفه الى المعرفة او النكرة فان اضيفت
الى المعرفة لم يجز ان يكون مفردة نحو افضل الرجل وافضل زيد اذ لا يمكن كون بعض المضاف
اليه بل اذا كان ذلك الواحد من اسماء الاجناس التي تقع لفظ مفرد هاعلى القليل
والكثير نحو البر في اطيب التمر جاز والرجل ليس جنسا بهذا المعنى فيقول زيد

افضل

افضل الرجلين اي احدهما المفضل على الآخر وافضل الرجال اي احدهم المفضل
على كل واحد من الباقين واما اذا اضفته الى النكرة فيجوز اضافته الى الواحد
والتثنى والمجموع كنحو زيد افضل رجل والزيدان افضل رجلين والزيدون افضل
رجال فيتطابق صاحب افعل والمضاف اليه افرادا وتثنية وجمعا ويجوز افراد
الصفة وان كان صاحب افعل مثنى او مجموعا قال الله تعالى ولا تكونوا اول كافر به
وحكم اي في الاضافة حكم افعل يعني انك اذا اضفت الى المعرفة فلا بد ان يكون
المضاف اليه مثنى او مجموعا واذا اضفت الى النكرة جاز كون المضاف اليه
مفردا ومثنى ومجموعا والعلة في ذلك ان ايا استفهاما كان او شرطا او موصولا
موضوع ليكون جزءا من جملة معينة بعده مجتمعة منه ومن امثلته وكذا افعل المضاف
بالمعنى الاول فقولنا جزءا من جملة يخرج نحو الفرس افره البغال وبوسف احسن
اخوته فانه لا يجوز مثله بالمعنى الاول اذ ليس جزءا من جملة بعده وقولنا معينة ليخرج نحو
زيد افضل رجلين او رجال فانه لا يجوز اذ لا فايدة في كونه افضل من بين جملة
غير معينة من عرض الرجال وكذا يخرج نحو اي رجلين زيد واي رجال هو فانه
لا يجوز اذ وضع اي للتعيين وكيف يتعين واحد من جملة غير متعينة وقولنا
مجتمعة منه ومن امثاله يخرج نحو وجه زيد احسن ونحو قولك اي زيد احسن وجها
ام يده ام رجله فانه لا يجوز لان زيدا لم يجتمع من الوجه واشباهه وكذا لا يجوز اي هذا الطيب
اي اي دورها الآن نقدر المضاف اي احسن اعضائه واي اعضاء زيد
واي دور بغداد فاي موضوع لتعيين بعض من كل معين واعمل بالمعنى الاول
لتفصيل بعض من كل معين بعده على سايرابعاضه فاذا تقرر هذا قلنا لم يجز زيد
افضل الرجل واي الرجل هذا لان الرجل ليس كلا يشمل زيدا وغيره بخلاف قولك
البر في اطيب التمر وقولك اي التمر هذا لكون التمر جنسا يقع على الكثير وجاز افضل
الرجلين واي الرجلين لكون المضاف فيهما بعضا من الجملة المعينة بعده وهي المثنى
وكذا افضل الرجال واي الرجال سواء اردت بهذا الجمع معهودين معينين او جنس
الرجال اذ هو على كلا التقديرين جملة معينة وانما جاز اي رجل هو واي رجلين هما
واي رجال هم مع ان المجرور في جميعها ليس في الظاهر جملة معينة كما شرطنا لان المراد
بكل واحد من هذه المجرورات الجنس مستغرقا مجتمعا من المسئول ومن اشاله في الحقيقة
منقسمة الى المسئول واشاله كما شرطنا فمعنى اي رجل اي قسم من اقسام الرجال اذا اقتسموا

رجلا رجلا واي رجلين اي اي قسم من اقسام هذا الجنس اذا اصيفوا رجالا رجالا وكذا
في افعل نحو زيد افضل اي افضل اقسام هذا الجنس اذا كان كل قسم منه رجلا و
الزيدان افضل رجلين اي افضل اقسام هذا الجنس اذا كان كل قسم رجلين والزيدون
افضل رجال اي افضل اقسام هذا الجنس اذا كان كل قسم رجالا فافعل سواء اضفت
الى المعرفة او النكرة ليفضل صاحبه على كل ما هو مثله من اجزاء ما بعده افرادا او
تثنية او جمعا فلهذا لم يجز الزيدان افضل الرجلين لان الرجلين ليس لهما تاخرا
مثل تثنيته بل هو جزء واحد مثل الزيدين وجاز زيد افضل الرجال والزيدان او الزيدون
افضل الرجال لان الرجال يصح تجزيتها رجلا رجلا كزيد ورجلين رجلين كالزيدين
ورجالا رجالا كزيدين ولا تظنن ان صاحب افعل التفضيل مفضل على مجموع اقسام
المضاف اليه فنقول في زيد افضل الرجال انه افضل من مجموع الرجال من حيث
كونه مجموعا فانه غلط بل معناه انه افضل من كل رجل وهو قسم من اقسام الرجال
كما كان في النكرة سواء وكذا اي لتعيين قسم من اقسام المضاف اليه معرفة كان او نكرة
فلا يجوز اي الرجلين هذان اذ ليس للرجلين اقسام كل واحد منها مثنى حتى يعين احد
تلك الاقسام ويجوز اي هذا واي الرجال هذان او هؤلاء لان الرجال كما قلنا
يصح تجزيتها افرادا ومثنيا ثا ومجموعا فان قيل فكيف جاز التعبير عن استغراق الجنس
باحد اجزائه في النكرة حتى قلت افضل رجل وافضل رجلين وافضل رجال ولم يجز
مثل ذلك في المعرفة قلت لان المنكر لا يختص في اصل وضعه بواحد بعينه فصح ان يعتبر
عن كل واحد واحد على البدل اي ان تعني الجنس تحقيقا بخلاف المعرفة فانها تخصيص
بعض الاجزاء وتعيينه فلا يطلق مع ذلك التعيين على غيره واي لا فعل لا يضاف
لا الى جملة ذات اجزاء كما قلنا ولا يضاف الى ما يكون بجزوه بالعطف نحو اي زيد
وعمرو ولا زيد افضل زيد وعمرو فان تكرر المجرور بالعطف فيهما فلا جل تكرر السؤال
عنه في اي والمفضل في افعل نحو زيد وهند افضل رجل وامراة واي رجل وامراة
هذا او هذه واما قولهم اي وانك فالمراد به انينا لكنهم قصدوا التنصيص على
ان المراد المتكلم والمخاطب اذا كان لا يدل عليه الضمير في انينا فصرحوا بالضميرين
فوجب اعادة الجار رعاية لحق المعطوف والمعطوف عليه اذ لا يعطف على الضمير المجرور
ولا يعطف الضمير المجرور على شيء الا باعادة الجار فتكرير اي للمحافظة على اللفظ
لا المعنى كما في قولك بيني وبينك مع ان مثل هذا لا يكون الا في ضرورة الشعر

قال

قال ما اي ما وانيك كان شرا فقيد الى المقامة لا يراها وجاء مثله في الضرورة اطلى
وانطله واي معرب مع الاضافة اما معنى الشرط او الاستفهام او هو موصول للزومه
الاضافة المرجحة بجانب الاسمية المقتضية للاعراب وللحذف المضاف اليه
الا مع قيام قرينة تدل عليه نحو قوله تعالى ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى اي اي اسم
وتجريدها عن التاء مضافة الى مؤنث افصح من الحاق التاء كما يجيء في الموصول
قال تعالى بارض تموت قوله ليث واسد وحبس ومنع مثالان للخصوص الاول
عين والثاني معنى قوله عين الشيء يريد بالشيء شيئا معينا كزيد وعمرو كما تقول عين زيد
والا فالشيء اعم من العين وقد اخل المصنف ببعض احكام الاضافة فلا بأس
ان نذكرها احدها حذف المضاف اذا امن اللبس وجاء ايضا في الشعر مع اللبس
قال فهل لكم فيما الى فاتي طبيب بما اعى النطاسي حذيما اي ابن حذيم فاذا حذف
فالاولى والاشهر قيام المضاف اليه مقام المضاف في الاعراب كقوله تعالى
واسئل القرية وقد يترك عند سيبويه على اعرابها ان كان المضاف معطوفا على مثله
مضافا الى شيء كما يقال في المثل ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة اي ولا يحل بعضا
قال ولو يقدر سنا مضاف معطوف على المضاف الاول لكان عطفا على عاملين
مختلفين ولا يجوز عنده وعند غيره يجوز ذلك فلا يقدر مضافا ويقول ما مثل عبد الله
يقول ذلك ولا اخيه وما مثل اخيك ولا ابيك يقولان ذلك اي ولا مثل اخيه
ولا مثل ابيك قالوا يجب اضمار المضاف مهما فيكون مما حذف المضاف فيه
واقيم المضاف اليه على اعرابه وذلك لان اخيه لو كان معطوفا على عبد الله
لكان المعنى ما رجل هو مثلهما يقول ذلك وليس هو المراد بل المعنى ما مثل هذا
ولا مثل هذا يقولان ذلك ولو كان ابيك في المسئلة الثانية عطفا على اخيك
لم يقل يقولان بل يقول وايضا لو لم نقدر المضاف في المسئلتين لكان الداخل
عليه لا المزيدة معطوفا على غير ما نسب اليه الحكم المنفي ولا يجوز لانك تقول
ما جاءني زيد ولا عمرو ولا يجوز ما جاءني غلام زيد ولا عمرو وبجر عمرو اذ المجيء ليس مسندا
عن زيد بل عن غلامه واجاب المصنف عن الاستدلال كلها بان مثل ههنا كناية
وليس بمقصود فكانه معدوم يقال مثلك لا يفعل هذا اي انت ينبغي ان لا تفعل
وذكر المثل كناية ولو كان مقصودا لم يكن المخاطب مرادا عند ذلك يفسد المعنى
لانه لا يمتنع حينئذ ان يكون المعنى مثلك لا يفعله وانت تفعله كما تقول اخو زيد

لا يفعل هذا ولكن زيد يفعله لما كان الاخ مقصودا فكانهم قالوا ما عبد الله ولا اخوه
وما اخوك ولا ابوك فلا يجئ الغير ذات المذكورة قال بعضهم ان فى هذا الجواب نظرا
وذلك لانه وان كان المثل مقحما من حيث المعنى والمقصود هو المضاف اليه لكن
المعاملة لفظا مع هذا المضاف الا ترى انك لا تقول مثل لا اقول ومثلك لا يقول بالتاء
ومثلكما لا يقولان ومثلكم لا تقولون اقول اذ اللفظ المفرد معنى المثنى والمجموع غير عزيز
فى كلامهم كاسماء الاجناس فانه يصح اطلاقها على المثنى والمجموع وكذلك استعمال المجرد
من علامة التانيث مجرى المؤنث كثير فعلى هذا لا مانع من اكتساء المضاف
معنى التانيث والتثنية والجمع من المضاف اليه ان حسن الاستغناء الذى هو فيه
عن المضاف بالمضاف اليه اما التانيث فلما مر من قوله مر الليالى اسرعت واما
التثنية فكقولك ما مثل اخيك ولا ابيك يقولان ذلك واما الجمع فكقولك
فاجت الديار شعثى واما اداة الغائبة معنى الخطاب فلم يجئ الا مع حرف
الخطاب كقولك يا زيد فمن ثم لم يجز ما مثلك يقول بالخطاب كما جاز فى المثنى مثل
اخيك وابيك يقولان وفى التانيث كقولهم ما رايت مثل الجنة نام طالبها
وقد يقوم المضاف اليه مقام المضاف فى التذكير قال يسقون من ورد البريص عليهم
بردى يصفق بالرحيق السلسل اى ماء بردى ومى نهر فقال يصفق بالتذكير ويقوم
مقامه فى التانيث ايضا نحو قطعت السارق فاندملت اى قطعت يده وفى
العقل كقوله تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا بياتا او هم قائلون فقال
هم والخليل يقوم مقامه فى التنكير ان كان معرفة اضيف اليها مثل نحو هذا رجل
اخو زيد اى مثل اخى زيد واستضعفه سيبويه وقال لو جاز هذا لقصر الطويل اى
مثل الطويل وهو قبيح جدا واما قولهم قضية ولا ابا حسن لها فلجعل العلم الشهر
بمعنى كالحسن الموضوع لذلك المعنى نحو لكل فرعون موسى كما ذكرنا فى لا التبرية
وقد يحذف مضاف بعد مضاف وهلم جرا لقيام مضاف اليه الاخير مقامه كقوله
وقد جعلتنى من حريقة اصبعا اى ذا مقدار مسافة اصبع وما بينهما حذف المضاف فان كان
المضاف ظرفا فيه معنى النسبة كقبل وبعد فى الزمان وامام وخلف فى المكان او
شبههما به فى الابهام كغير وحسب ولم يعطف على ذلك المضاف مضاف آخر اى مثل
ذلك المحذوف فالبناء على الضم وسيبى الظروف غايات ومنها قط وعوض ومنذ
ومتى كما يجئ فى الظروف المبنية جميع احكامها وان كان عطف على ذلك المضاف

مضاف

مضاف الى مثل ذلك المنوى سواء كان المضاف الاول من الظروف المذكورة
كقبل وبعد زيد او من غيرها كقوله يا من رأى عارضا استرسل بين ذراعى وجهة
الاسد وقوله الاغلالة او بداهة سابح نهد الجزارة لم يبدل من المضاف اليه
تنوين ولم يبن المضاف لان المضاف اليه كالباقى بما يفسره الثانى هذا على قول
البرد ومذهب سيبويه ان الاول مضاف الى المجرور الظاهر والثانى مضاف
فى الحقيقة الى ضميره والتقدير الا علالة سابح او بداهته ثم حذف الضمير وجعل
المضاف الثانى بين المضاف الاول والمضاف اليه ليكون الظاهر كالعوض
من الضمير المحذوف على ما ذكرنا فى باب النداء فى بابين المضاف الاول والمضاف اليه
ليكون الظاهر كالعوض من الضمير يا تيم تيم عدى ومذهب سيبويه فى كون زيد
وعمرو قائم ان خبر المبتدا الاول محذوف وهو مغاير لمذهب سيبويه ومذهب
البرد اقرب لما يلزم سيبويه من الفصل بين المضاف والمضاف اليه فى السعة
واما نحو يا تيم تيم عدى فربما يعتفر ذلك فيه لان العامل بلفظ المضاف ومعناه
فكانه لا فصل وان لم تكمل المضاف من الظروف المذكورة ولم يعطف عليه ما ذكرنا
وجب ابدال التنوين من المضاف اليه وذلك فى كل وبعض واى واوان كقوله
تعالى وكلا ضربنا له الامثال ورفعنا بعضهم فوق بعض واذا قطع كل وبعض
عن الاضافة لاكثر ابدال التنوين وامتناع دخول اللام فيها وبعضهم جوزه وقد
ينصب كلا على الحال نحو اخذ المال كلا وذلك لكونه فى صورة النكرة وان كان معرفا
حقيقة لكونه بتقدير كله وقد حكى الخليل فى المؤنث كلتهن وليس بمشهور وما انتهى
الفصل بين المضافين اعلم ان الفصل بينهما فى الشعر بالظرف والجار والمجرور
غير عزيز كقوله لما رأيت ساتيدما استعبرت الله ذر اليوم من لامها وقوله
كأن اصوات من ايفالهن بنا او آخر الليس انقاض الفراريج وعسر بهما عزيز جدا
نحو قوله تمر على ما تتمر وقد شغفت غلايل عبد القيس منها صدورها وحكى
ابن الاعرابى هو غلام ان شاء الله ابن اخيك وقد يفصل فى السعة بينهما
قليلا بالقسم نحو هذا غلام والله زيد وذلك لكثرة دوره فى الكلام وقد جاء فى السعة
الفصل بالمفعول اذا كان المضاف مصدرا والمضاف اليه فاعلا كقراءة ابن عامر
قتل اولادهم شركائهم وهو مثل قوله فزججتها بمزجة زج القلوص ابى مزادة وقوله
تنفى يداها الحصى فى كل هاجرة نفى الدراهيم تنقاد الصيارف عند من روى نصب

وجر ينقاد وانكر اكثر النحاة الفصل بالمفعول وغيره في السعة ولا شك ان الفصل بينهما
في الضرورة بالظرف ثابت مع قلته وقبحه والفصل بغير الظرف في الشعر اقبح منه
بالظرف وكذا الفصل بالظرف في غير الشعر اقبح في الشعر وعند يونس قياس كامر
في باب لا التبرية والفصل بغير الظرف في غير الشعر اقبح من الكل مفعولا كان
الفاصل او يمينا او غيرهما فقراءة ابن عامر ليست بذاك ولا نسلم تواتر القراءة
السبع وان ذهب اليه بعض الاصوليين **قوله** واذا اضيف الاسم الصحيح
والملحق به الى ياء المتكلم كسر آخره والياء مفتوحة او ساكنة فان كان
آخره الفا ثبت وهذيل يقلبها الفا مع التثنية يا، وان كان ياء ادغمت
وان كان واوا قلبت ياء وادغمت وصحت الياء للساكنين قوله الاسم الصحيح
في اصطلاح النحاة ما حرف اعرابه صحيح كعمرو وعدو وزيد يعني الملحق به ما آخره يا،
او واو وقبلها ساكن كظبي ودلو وعدو وكرسي وآمل ومعنى الحاقه بالصحيح اعرابه
بالحركات الثلث كالصحيح وانما احتملها لان حرف العلة يخفف النطق وان كان
متحركا اذا سكن ما قبله كما يخف النطق اذا سكن ما هو نفسه قوله كسر آخره انما الزم
ما قبل ياء المتكلم الكسر دون الضم والفتح لمناسبة ولهذا جوز هذيل قلب الف المقصور
يا، وان كان الالف اخف من الياء فقالوا في الاضافة الى الا فصح في تقلب
الواو ياء كما يجئ قوله والياء مفتوحة او ساكنة يعني الياء اللاحقة للصحيح والملحق به
واما الياء اللاحقة لغيرهما فمفتوحة للساكنين كما يجئ وقد تقدم في باب المنادى
الخلاف في ان اصلها السكون او الفتح وجوز حذف الياء قليلا في غير المنادى ايضا
كما تقدم هناك قوله وان كان آخره الفا يعني ان لم يكن الاسم صحيحا ولا ملحقا به
فلا يخلو آخره من ان يكون الفا او واوا او ياء والالف تثبت في اللغة المشهورة الفصيحة
للتثنية كانت كمسلماي او لا كفتاي وحبلاي ومعزاي وهذيل تجيز قلب الالف
التي ليست للتثنية ياء كانهم لما رأوا ان الكسر يلزم ما قبل الياء للتناسب
في الصحيح والملحق بوراوا ان حرف المد من جنس الحركة على ما ذكر في اول الكتاب
ومن ثمة نابت عن الحركة في الاعراب جعلوا الالف قبل الياء كالفتحة قبل فغيروها
الياء ليكون كالكسر قبله واما الالف التثنية فلم يغيروها ليلا يلتبس الرفع بغيره
بسبب قلب الالف واما في المقصور فالرفع والنصب والجر ملتبس بعضها
ببعض لكن لا بسبب قلب الالف ياء بل لو ابقيت الالف ايضا لكان الالتباس

حاصلا

حاصلا فان قيل فكان الواجب على هذا ان لا تقلب واوا لجمع في حالي مسلموي يا،
ليلا يلتبس الرفع لغيره قلت بينهما فرق وذلك ان اصل الالف عدم القلب
قبل الياء لخفتها كما هو اللغة المشهورة الفصيحة وانما جوز هذيل قلبها لامر مستحسن
لا موجب عندهم ايضا فالاولى تركه اذا ادى الى اللبس بخلاف قلب الواو
في مسلموي فانه لامر موجب للقلب عند الجميع وهو اجتماع الواو والياء وسكون
اولهما ولا يترك هذا الامر المطرد اللازم للالتباس يعرض في بعض المواضع الاترى
انك تقول مختار ومضطر في الفاعل والمفعول معا وقد جاء في الشعر قلب الالف
ياء مع الاضافة الى كاف الضمير قال يا ابن الزبير ظلا عصيكا وطالما عنيتنا
اليكا لتقربا بسيقتا قفيكا قوله فان كان ياء اي كان آخره الاسم ياء وذلك
في المنقوص نحو قاضي وفي المثنى والمجموع نصبا وجرا نحو مسلمي ومسلمي قوله
وان كان واوا وذلك في المجموع بالواو والنون رفعا وانما قلبت الواو ياء
لان قياس لغتهم كما يجئ في التصريف اذا اجتمعت الواو والياء وسكنت اولاهما
قلبت الواو ياء وادغم اولاهما في الثانية وانما لم يبقيا كراهة اجتماع المتقاربين
في الصفة اي اللين فخفف بالادغام فقلب اثقلهما اي الواو الى الاخف
الى الياء وسهل امر الادغام تعرضهما لان يسكنون الاول وتقلب العين واوا، سواء كان
اولا كظبي او ثانيا كسيد واصلها طوي وسود فاذا حصل الادغام فان كان قبل
الياء الاولى فتحة بقيت على حالها كخفتها كمصطفى واعلى في مصطفون واعلون
وان كان قبلها ضمة فان لم يرد الى لبس وزن بوزن وجب قلبها كسرة
للياء كما في مسلموي وسهل ذلك قربهما من الاخير الذي هو محل التغيير فلهذا
لم يقلب في سُتيل ومتيل وايضا فانهم لما شرعوا في التخفيف في نحو مسلموي بالادغام
تمموه بقلب الضمة كسرة بخلاف ميل وان ادى الى اللبس فانت مخير في قلبها
كسرة وابقائها كما في جمع ثوى اذا بنيته فعل بفعل قوله وفتحت الياء للساكنين
يعني اذا كان قبل ياء الضمير الف او ياء او واو ساكنة فلا يجوز فيها السكون كما
جاز مع الصحيح والملحق به وذلك لاجتماع الساكنين وقد جاء ساكنا مع الالف
في قراءة نافع محياي ومماتي وذلك اما ان الالف اكثر مدا من اخويه فهو يقوم مقام
الحركة من حيث صحة الاعتماد عليه واما لاجراء الوصل مجرى الوقف ومع هذا فهو
عند النحاة ضعيف وجاء في لغة بني يربوع فيها الكسر مع الياء قبلها وذلك

لتشبيه الها بالماء بعد الباء كما في نحو فيه ولديه ومنه قراءة حمزة وما انتم بمصرخي وهو
عند النحاة ضعيف لعدم مثل لك يا تافى **قول** واما الاسماء الستة فابي واخي
وحمو بمعنى ابي واخي وفوك وحي وهني ويقال في الاكثر وفي هذا
حكم الاسماء الستة عند اضافتها الى ياء المتكلم وهي باعتبار الاضافة على ضربين ضرب
لا يقطع عن الاضافة فلا يضاف الى مضمر وهو ذو وحده فلا كلام فيه في هذا الباب
اذ نحن نتكلم عن المضاف الى ياء المتكلم وهو ضربان ضرب يقطع ويضاف الى مضمر
وهو الخمسة الباقية وهي على ضربين ضرب اعرابه عن الكلمة ولامها محذوف
وهو فوك وضرب اعرابه لام الكلمة وهي الاربعة الباقية اعني ابوك واخوك
وحموك وهنوك اما فوك فلانه ثلث قطع الاضافة واضافته الى ياء المتكلم
واضافته الى غيره واما في حال القطع فيجب ابدال الواو ميما لامتناع حذفه وابقاءه
اما الحذف فلبقاء الاسم المتمكن على حرف واحد ولا يجوز لان الاعراب انما يدور
على آخر الكلمة فلا يدور على كلمة آخرها اولها واما الابقاء فلا دلالة منويا الى اجتماع
الساكنين فيؤول الى البقاء على حرف وذلك لان اصله قوة بفتح الفاء وسكون
العين واما فتح الفاء فلان فم بفتح الفاء اكثر وافصح من الضم والكسر واما سكون
العين فلانه لا دليل على الحركة والاصل السكون في زف لامه شيئا منسيا فلو لم
يقلب الواو ميما لدار الاعراب على العين كما في يد ودم فوجب قلبها العلة المذكورة
وانفتاح ما قبلها فيلتقي ساكنان فيحذف الالف فلما امتنع حذفها وابقاؤها
قلبت الى حرف صحيح قريب منها في المخرج وهي الميم لكونهما شفويتين واما قول
خالط من سلمى خياشيم وفا فقيل حذف المضاف اليه ضرورة واصله فاها قال
ابو علي يجوز ان يكون على لغة من لم يبدل من التنوين الفا في النصب كما في الرفع
والجر كما قال لفيا يا لنا من اسماء كاف وقال واخذ من كل حي عصم وهذه
لغة حكاها الاخفش فالالف حين الكلمة فلا يبقى المعرب على حرف واما اضافته
الى ياء المتكلم فهو فيها على لغتين اشهرهما في الاحوال الثلث وقياس اصله
فوي كغدي ثم فاي لتحرك الواو وانفتاح ما قبلها الا انه لما جرى العادة فيما اعرب
بالحركات اذا اضيف الى الياء ان يقتصر من الحركات على الكسر للتناسب وكان
الغير مهنا كالحركة الاعرابية الواو كالضمة والياء كالكسرة والالف كالفتحة الزمت
الياء في الاحوال الثلث قبل ياء المتكلم مكان الكسرة وان لم يكن الكسرة

اعرابية

اعرابية تشبيها للكسرة التي ليست باعراب ولا بناء عند المصنف ولو للكسرة
البنائية عند النحاة بالكسرة الاعرابية لعروضها وذلك كما شبهت الفتحة البنائية
في يا زيد بالاعرابية في بدلها بالواو والالف في يا زيدان ويا زيدون وشبهت
الفتحة البنائية في لا رجل بالاعرابية كل ذلك للعروض فلما صارت الياء التي
هي عين في في مشبهة بالاعرابية فقيل لا رجل ولا مسلمين وما قبل الياء الاعرابية
في الاسماء الستة مكسور فكسرت الفا في في وقد يقال في وثمة وفم زيد في جميع
حالات الاضافة قال كاكوت لا يروا به شيئا يلقمه يصبح ظمآن وفي الجرفه
والاول اصح افصح لان علة الحاجة الى ابدال الواو ميما عند القطع من الاضافة
هي خوف سقوط التنوين للساكنين ولا ساكنين في حال الاضافة اذ لا تنوين
في المضاف فالاولى ترك ابدالها ميما وقد جمع الشاعر بين الميم والواو فقال
مما تقتفي في من فمويهما على اثر الحاوي اشد رجام وهو جمع بين البدل والمبدل منه
وتكلف بعضهم معتذرا بان قال الميم بدل من الهاء التي هي الام قدمت على العين
واما اضافته الى غير ياء المتكلم فالاعرف فيها اعرابا بالحروف كما ذكرنا وجاء فم زيد
كما مر واما الاربعة الباقية فلها ايضا ثلثة احوال احديها القطع عن الاضافة
والاعراب فيها حذف لاماتها وقد يثبت في بعضها كما يجيء في ذكر لغاتها وثانيها
الاضافة الى غير ياء المتكلم فالاعرف اذن في ابوك واخوك جعل لاميها اعرابا
وفي حم وهن حذف اللام كما يجيء في لغاتها وثالثتها الاضافة الى ياء المتكلم فالاكثر
الجهور وجب حذف اللام اذ ردها في حال الاضافة الى غير ياء المتكلم انما كان
لغرض جعلها اعرابا والاعراب لا يظهر في المضاف الى ياء المتكلم فلا معنى لردها
معنا واجاز المبرد قياسا على الاضافة الى غير ياء المتكلم رد اللام في اربعتها
كما نقل عنه ابن يعيش وابن مالك وفي اخ واب فقط كما نقل عنه جارالله
والمصنف ولما ردها الزم الياء لما قلنا في في على الاصح وشبهته قول الشاعر
وابي مالك ذو النجاء بدار واجيب بانه يحتمل ان يكون جعلا اب مضافا
الى الياء اذ يقال في اب ابوك قال فلما تبين اصواتا بكين وقد بينا الانبيا
كما قيل في اخ اخوك قال وكنت لهم كشر بني الاخينا والمذهب لا يثبت بالمحتملات

قول واذا انقطعت قيل اخ واب وحم وهن وفم وفتح الفاء افصح
منهما وجاء حم مثلثا وخب وذو وعصا مطلقا وجاء هن مثلثا مطلقا

وذو لا يضاف الى مضمر ولا يقطع اعلم ان في اب واخ اربع لغات وفي اخ خامسة فاللغات المشتركة ان يكون ما محذوفا في اللام مطلقا اي مضافين ومقطوعين فيكون ما ان كيد فتثنيتهما ابان واخان والجمع ابون واخون كما مر والثانية ان يكون ما مقصورين مطلقا كعصا والثالثة ان يكون ما مشددي العين مقطوعين مطلقا مع حذف اللام والرابعة وهي اشهرها حذف اللام والاعراب على العين مقطوعين واعرابهما بالحروف مضافين واللغة المختصة باخ اخو كذلو مطلقا وفي حم ست لغات ابتدي منها بالافصح فالافصح على الترتيب اولاها اعرابه بالحروف في الاضافة الى غير الياء ونقصه حال القطع عنها واعرابه على العين وثانيها ان يكون كذلو مطلقا والخامسة ان يكون حك مطلقا والسادسة ان يكون كرشاء مطلقا واما حمن ففيه ثلث لغات اشهرها النقص مطلقا كيد وبعدها الاعراب بالحروف في الاضافة الى غير الياء والنقص في غير حاو لم يكن مي المشهورة زعم صدر الافاضل انه ليس من الاسماء الستة ولم يذكرها ايضا الزجاجي فيها وثالثها تشديد نونه مطلقا واما اسكان النون في الاضافة نحو قوله رحت وفي رجليك ما فيهما وقد براهتك من العيز فللضرورة فليس بلغة رابعة وفي فم لغات اشهرها واقصحها اعرابه بالحروف في الاضافة الى غير الياء وفتح الفاء مع حفظ الميم حال القطع وابدال الواو ياء عند الاضافة الى الياء والثانية والثالثة والرابعة فم مثلث الفاء محذوف اللام نسيا مطلقا مع ابدال الواو ميما وبتثليث الفاء بناء على ان الواو التي ابدل منها الميم تقلب في حال الاضافة الفا وياء وواوا فيكون الفاء في الحالات الثلث اذن مثلثة لا للاعراب فجوز تثليثها في الافراد لغير الاعراب ايضا والخامسة والسادسة والسابعة فاء مثلث الفا مقصورا مطلقا وكانه جمع بين البدل والمبدل منه او الميم بدل من اللام قدمت على العين كما مر فيكون قوله فوها مثنى فاء الثامنة والتاسعة فم مشدد الميم مطلقا ومضموم الفاء ومفتوحها قال حتى اذا ما خرجت من فمه قال ابن جني وهو للضرورة وليست بلغة وكان الميمين بدلان من العين واللام والجمع افام العاشرة اتباع الفاء لليم في حركات الاعراب كهذا فم ورايت فما ونظرت الى فم وكانه نظر فيها الى حالة الاضافة بلا ميم اعني فوك وفاك وفيك وقد يتبع فاء مرا ايضا حرف اعرابه فيقال مرؤ ومرا ومرٍ وعين امرء وابنم تابع لحرف الاعراب اتفاقا وفي ذم ثلث لغات القصر كعصا والتضعيف

كمذ

كمذ وحذف اللام مع تخفيف العين وهو المشهور كيد قوله وذو لا يضاف الى مضمر ولا يقطع انما لم يقطع لانه ليس مقصودا بذاته وانما هو وصلة الى جعل اسماء الاجناس صفة وذلك انهم اراد وا ان يصفوا شخصا بالذهب مثلا فلم يثبت لهم ان يقولوا جاني رجل ذهب فالوا بذو واضافوه اليه فقالوا جاني رجل ذو ذهب ولما كان جنس المضمرات والاعلام مما لا يقع صفة كما مر لم يتوصل بذو الى الوصف بهما وان كان بعد التوصل يصير الوصف هو المضاف دون المضاف اليه واما اسماء الاجناس التي هي نحو الضرب والقتل فانها وان لم تكن مما يوصف به الا انها من جنس ما يقع صفة اي اسم الجنس كضارب وقاتل وايضا لو حذف المضاف الموصوف والمضاف اليه ضمير او علم لم تجز قيامهما مقامه لامتناع الوصف بهما واما قولهم صل على محمد وذويه فشاذ كما ان قطعه عن الاضافة واد خال اللام عليه في قوله فلا اعني بذلك اسفليكم ولكني اريد به الذونيا شاذان وذلك لان جرانه مجري صاحب واما قولهم ذو زيد وذوي آل النبي فانما جاز لنا دليل العلم بالجنس اي صاحب هذا الاسم و اصحاب هذا الاسم قالوا واصل هذه الاسماء الستة كلها فعل بفتح الفاء والعين الا فوك كما ذكرنا وكان قياسها ان يكون في الافراد مقصورا لكن لما كثرت الاضافة فيها وصارا اعرابها معا بالحروف كما مر في اول الكتاب وان لم تكن فيها مقصورة حملوها في ترك القصر مفردات على حال الاضافة واما كون اخ واب وحم فلحملها على اخواتها كاب واخ واحماء لان قياس فعل ساكن العين مثلها افعال ايضا كحوض و احواض وبيت وابيات ودليل تحرك عينه مؤنثه اعني ذات واصله ذوات كفوات كقولهم في مشاهاذ واما حذفت العين في ذات للكثرة الاستعمال ولو كانت ساكنة العين لقلت في المؤنث ذية كطية وقال الخليل وزن ذو فعل بالسكون واللام محذوفة في جميع متصرفات ذو الا في ذات وذوات و قال الفراء الاخ ساكن العين في الاصل ولعله قال ذلك لقلة اخاء واما حمن فانه لم يسمع فيه احماء حتى يستدل به على تحريك عينه ومؤنثه وما وهنه بالتحريك لا يدل على تحريك عينه لانه يمكن ان يكون ساكنها كمن لما حذف اللام فتح العين لان ما قبل تاء التانيث لا بد من فتحها وكذا الدليل في هنوات لانه ان يكون لتمرات واما فوك فاصله فوه بسكون الواو كما ذكرنا اذ لا دليل على حركتها وافواه لا يدل عليها كما لا يدل اذواد ولام فوك كقولهم افواه فويه ولام ذو يا لان عينه واو بدليل

ذو اتا وذوات واذواء وباب طويت اكثر من باب القوة والحمل على الاغلب
اولي ولام اب ولخ وحم وهن واو لقولهم ابوان واخوان وحموان وهنوان واخوة
واخوات واما هنيهة في هنية فلان لامه ذات وجهين وكذا لام حم فذكرون همزا
كما تبين **قوله** التوابع كل ثان باعراب سابقه من جهة واحدة قوله
كل ثان يشمل التوابع وخبر المبتدا وكل ما اصله جزء المبتدا كجزء كان وان واخواتها
ويشمل الحال وثاني مفعولي اعطيت قوله باعراب سابقه تخرج الكل الآخر
المبتدا وثاني مفعولي ظننت واعطيت والكال عن المنصوب نحو ضربت زيدا
مجردا والتمييز عن المنصوب كعشرين الارض عيونا قوله من جهة واحدة قال تخرج هذه
الاشياء لان ارتفاع المبتدا من جهة كونه مبتدا وارتفاع الخبر من جهة اخري وهو
كونه خبر المبتدا وكذا انتصاب اول المفعولين من جهة كونه اولها وانتصاب
الثاني من جهة كونه ثانيهما وانتصاب الاول في ضربت زيدا قائما من كونه مفعولا به
وانتصاب الثاني من جهة كونه حالا وكذا في فجرنا الارض عيونا انتصاب الاول
من جهة كونه مفعولا به والثاني من جهة كونه تمييزا وفيه نظر لان ارتفاع المبتدا والخبر
من جهة واحدة وهي كونهما عمدة في الكلام كما تقرر في اول الكتاب وانتصاب اسماء
المذكورة من جهة واحدة وهي كونها فضلات وان قلنا بتغير الجهات بسبب اسم كل
واحد من الاول والثاني قلنا ان يقول ارتفاع زيد في جاء زيد الظريف من جهة
كونه فاعلا وارتفاع الظريف من جهة كونه صفته وكذا باقي التوابع ثم يقول الاخبار
المتعددة للمبتدا نحو وهو الغفور الودود والاية وكذا المسندات في نحو علمت زيدا
عالما عاقلا ظريفا وكذا الاحوال المتعددة نحو فتقعد مذموما مخذولا وكذا المستثنى
بعد المستثنى نحو جاء القوم الا زيدا الا عمرا لا يغير اسما ذهب لاجهات اعرابها
فينبغي ان يدخل في حد التوابع ولو قال لكل ثان باعراب سابقه لاجله اي اعراب
الثاني لاجل اعراب الاول لم يرد عليه ما ذكرنا وقوله كل ثان فيه نظر ايضا لان
المطلوب في الحد بيان ماهية الشيء لا قصد حصر جميع مفرداته ويدخل في قوله
ثان النعت الثاني فما فوقه وكذا التاكيد المتكرر وعطف النسق المتكرر لان كلا منها
ثان للمتبوع كالتابع الاول واما الكلام في عامل التوابع ففيه تفصيل واما الصفة
والتاكيد وعطف البيان ففيها ثلثة اقوال قال سيبويه العامل فيها هو العامل
في المتبوع وقال الاخفش العامل فيها معنوي كما في المبتدا والخبر وهو كونها تابعة

وقال

وقال بعضهم ان عامل الثاني مقدر من جنس الاول ومذهب سيبويه اولي لان المنسوب
الي المتبوع قصد المتكلم المنسوب اليه مع تابعه فان المجيء في جاءني زيد الظريف
ليس في قصد منسوبا الي زيد مطلقا بل الي زيد المقيد بقيد الظرافة وكذا
في جاءني العالم زيد وجاءني زيد نفسه فلما استحق على التابع حكم العامل المنسوب
مع حتى صار التابع والمتبوع كمفرد منسوب اليه فكان الثاني هو الاول في المعنى
كالاولي استحاب عمل المنسوب عليهما معا تطبيقا للفظ بالمعنى اما اذا قلت جاءني
غلام زيد فالمنسوب اليه وان كان الغلام مع زيد الا ان الثاني ليس هو الاول
معنى فلم يعمل العامل فيهما معا وجعله معنويا كما ذهب اليه الاخفش خلاف الظاهر
اذ العامل المعنوي في كلام العرب بالنسبة الي اللفظي كالشاذ النادر ولا يحمل عليه
المتنازع فيه وتقدير العامل خلاف الاصل ايضا فلا يصار الي الامر الحقي اذا امكن
العامل بالظاهر الجلي واما البدل فالاخفش والرماني والفارسي واكثر المتاخرين
علي ان العامل فيه مقدر من جنس الاول استدلالا بالقياس والسماع فنحو قوله تعالي
لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم وغير ذلك من الايات والاشعار واما القياس فلكونه مستقلا و
مقصودا بالذكر وكذا لم يشترط مطابقته للمبدل منه تعريفا وتنكيرا واجاب ان لبيوتهم
الجار والمجرور وحده بدل من المجرور لم يتم هذا لان الاشتمال لان الجار والمجرور ليس يشتمل
على الجار والمجرور بل البيت مشتمل على الكافر فلما لم يحصل من اللام فايدة الا التاكيد
جاز لهم ان يجعلوه كالعدم ويسموه بدل الاشتمال نظرا الي مجرور ولا يكتفي في اللفظ من
العوامل الاحرف الجر لكونه كبعض حروف المجرور واجاب عن القياس ان استقلال
الثاني وكونه مقصودا بالذات انما يأتي العامل هو الاول لا مقدرا آخر لان المتبوع اذن
فكان العامل لم يعمل في الاول ولم يباشره بل عمل في الثاني وذهب سيبويه والبرد
والسيرافي والزمخشري والمصنف ان العامل في البدل هو العامل في المبدل منه
اذ المتبوع في حكم الطرح فكان عامل الاول باشر الثاني هذا وستعرف في باب
عطف البيان انه في الحقيقة هو البدل فحكمه فيما ذكرنا حكم البدل واما عطف النسق
ففيه ثلثة اقوال قال سيبويه العامل في المعطوف هو الاول بواسطة الحرف
وقال الفارسي في الايضاح الشيرازي وابن جني في سر الصناعة ان العامل في الثاني
مقدر من جنس الاول كقولك يا زيد وعمرو واقول لا دليل فيه اذ علة البناء في الثاني
وقوعه موقع الكاف كالمعطوف عليه مع عدم المانع من البناء كما كان في يا زيد

والحارث اعني اللام وانما كان اللام مانعا للاستغناء بمجامعته بحرف النداء المقتضي للابتداء فلما ارتفع المانع صار كان حرف النداء باسر التوابع لا ان يقدر له حرفا اخر واستدل ايضا بقيامهم بقولهم قيام زيد وعمرو وقيل العرض الواحد لا يقوم بمحلين و الجواب ان القيام ههنا ليس لعرض واحد بل هو مصدر والمصدر يصلح للقليل والكثير بلفظة الواحد والمراد ههنا القيامان بقرينة قولك عمرو وكذا لا حجة له في قام زيد وعمرو اذ هو متضمن للقيام الصالح للقليل والكثير ولو كان العامل مقدرا لوجب تقدير الفعل في جاني غلام زيد وعمرو وهو متحد في الاصل ولو كان معنى كل شاة وسخلتها بدرهم وكل سخلتها بدرهم والمراد بهما معا بدرهم وايضا لم يجز يا زيد والحارث وثم تجز قام زيد قائما والعمرو قاعدا وليس زيد ولا عمرو ذاهبين اذ لا يجوز تقدير ما وليس بعد لا واذ ايضا لم تجز زيد ضربت غلاما اياه اذ سقي خبر المبتدا بلا ضمير وهو كونه جملة وقال بعضهم العامل حرف العطف بالنيابة وهو بعيد لعدم لزوم الاجل القبيلين كما هو حق العامل وفائدة الخلاف في هذا كله الوقف على المتبوع دون التابع عند من قال العامل في الثاني غير الاول وامتناعه عند من قال العامل فيهما هو الاول هذا وانما قدم المصنف على سائر التوابع لكون استعماله والله اعلم بالصواب **قوله** النعت تابع يدل على معنى في متبوعه

قال في شرح المفصل الصفة يطلق باعتبارين عام وخاص والمراد بالعام كل لفظ فيه معنى الوصفية جرى تابعا اولا فيدخل فيه خبر المبتدا والحال في نحو زيد قائم وجاني زيد راكبا اذ يقال انهما وصفان ويغني بالخاص ما فيه معنى الوصفية اذ جرى تابعا نحو جاني رجل ضارب قال حد العام ما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود وينتقض حده باسماء الاكنة والمكان والزمان اذ القتل مثلا دال على ذات وهو الموضع باعتبار معنى وهو القتل هو المقصود من وضع هذا اللفظ على ما فسر ثم سال نفسه وقال ان اسماء الاجناس تدل على ذات باعتبار معنى وليست بصفات فان رجلا موضع لذات باعتبار الذكورة والانسانية قال والجواب انا احترزنا عن مثله بقولنا هو المقصود فان اسماء الاجناس المقصود بها الذات والصفات المقصود بها المعنى لا الذات ولقائل ان يمنع في الموضعين اي في الاسماء والصفات ويقول ان اردت بقولك في انما الاجناس ان المقصود بها الذات وحدها من دون المعنى فلا نسلم اذا قصد الواضع بوضع رجل ذات فيها معنى الرجولية بلا خلاف وان اردت ان المقصود الذات سواء كان المعنى ايضا مقصودا معها او لا فلا ينفك لان الصفات ايضا اذا ذكرت مجردة عن متبوعها

فلا

فلا بد فيها من الدلالة على الذات مع المعنى المتعلق بها وكذا اذا ذكرت مع متبوعاتها لان معنى ضارب ذو ضرب ولا شك ان معنى ذو ذات ومعنى ضرب معنى في تلك الذات ولو لم يدل الا على المعنى لكان الصفة هو الحدث كالضرب والحسن ثم يقول قولك في الصفات ان المقصود بها المعنى لا الذات مناقض لقولك في حد الصفة العامة ما دل على ذات باعتبار معنى وكيف يدل بالوضع على الذات مع ان المقصود بها ليس ذاتا وحصل دلالة اللفظ على شيء الامع القصد بذلك اللفظ الى ذلك الشيء وان قال المراد بالقصد القصد الاسم قال نحو ضارب وان دل على الذات الا ان المقصود الاهم الحدث القديم بالذات المطلقة التي دل عليها هذا اللفظ فلما منع ان يمنع ان المقصود الاسم من هذا اللفظ بيان المعنى بل المعنى كان يدل عليه تركيب ض ر ب فلم يضع منه هذه الصفة المختصة الا للدلالة على ذات يقوم بها ذلك المعنى كذا نحو المضروب والحسن قال والوصف الخاص تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا قال تابع يدخل في تابع جميع التوابع ويخرج منه خبر المبتدا والمفعول الثاني لما ذكرنا في حد التابع وقولنا يدل على معنى في متبوعه او متعلقه لكان اعم لدخول نحو رجل قايم ابوه فيه ثم تقول اما خرج البدل وعطف البيان وعطف النسق والتاكيد الذي هو تكرير لفظي او معنوي فظاهر واما الثاني كيد المقيد للاحاطة فداخل في هذا الحد اذ كلهم في جاني القوم كلهم يدل على الشمول الذي في القوم فان قال شرط هذا المعنى الذي يدل عليه الوصف ان لا يفهم من المتبوع والشمول يفهم من القوم وكذا في جاني الزيدان كلا فالجواب ان ذكر هذا الشرط ليس في حد مع انه يلزم منه ان لا يكون واحد واثنين في قوله تعالى نفخة واحدة واثنين اثنين نعتا في قوله مطلقا قصد به اخراج الحال في نحو قولك ضربت زيدا مجردا فان مجردا دال على معنى في زيد لكن لا مطلقا بل مقيد الحال الضرب اقول قد خرج الحال عن الحد بقوله تابع يزعم لانه ليس باعراب سابقة من جهة واحد وهذا اولا يبعد لوجودنا الوصف العام اي ما وضع من الاسماء وضعا سواء استعمل تابعا اولا بان يقول وضعا هو اسم وضع دالا على معنى غير الشمول وصاحبه صحيح التبعية لكل ما تخصص صاحبه فقولنا اسم تخرج الجمل الاسمية والفعلية وان صح وقوعها نعتا تابعا في نحو جاني رجل ضرب ابوه او ابوه ضارب وقولنا وضع تخرج الالفاظ العدد في نحو جاني رجال ثلثة لان وصفها بمجرد العدد وكذا سائر المقادير نحو عندي زيت رطل ويخرج اسماء الاجناس سواء وقعت صفات نحو

رجل اسد او لاخو زيد اسد فانها وان دلت على معان لكنها ليست كذلك بحسب الوضع
وكذا يخرج نحو صوم وعدل في رجل صوم وعدل لانه ليس بالوضع بل على حد الصفة
المشبهة كما يجئ فيقال ان اسد وصوم في رجل صفة وكذا اخو اي رجل لانه في الاصل
للاستفهام وقولنا على معنى يخرج الفاظ التوكيد الا التي للشمول فان نحو نفس
لا يدل على معنى في شئ بل مدلوله نفس متبوعه وقولنا غير الشمول تخرج الالفاظ الشمول
في التوكيد نحو كلاهما وكلتا واجمع ومراوقاته وجاء القوم عليهم عند التسمين كما مر
في بحث المال اذ كل ذلك يدل على الشمول وصاحبه اي جميعها وجميعهم وقولنا وصاحبه
تخرج المصادر ويدخل اسماء المكان والزمان والآلة وقولنا صحيح التبعية يخرج
نحو الاسماء لانها لم يوضع التبعية لغيرها بل بفرط صفات في بعض المواضع
نحو رجل مشعب فليس ذلك من حيث الوضع كحمار في مررت برجل حمار فقولنا
لكل ما لم يخصص صاحبه يخرج اسماء الاجناس فانها لا يصح الا يتبع بالوضع الا المبهم
فقط والتي على معنى فيه نحو هذا الرجل وايها الرجل ومع هذا فهي اسماء لا صفات
عامة وكذا يخرج اسم الاشارة بخصوصه كما يجئ في بعض الموصوفات ويدخل في
قولنا صحيح التبعية الحال وخبر المبتدا وغير ذلك في نحو جاني راكبا وزيد عالم والعالم
زيد فانها صفات وان لم تتبع شيئا لكنه يصح في تبعها وضعا وتقول في حد الوصف
الخاص اي التابع او متبوع هو تابع دال على ذات ومعنى فيها غير الشمول فيدخل فيه
التابع نحو هذا الرجل وبرجل يمشي وبرجل حسن وجهه وبرجل حمار وغير ذلك
ويخرج البدل في نحو اعجبني زيد علمه قوله وقد يتبعه تخصيص او توضيح وقد يكون
لمجرد الثناء او الترحم او التوكيد نحو نفسه واحدة معنى التخصيص في اصطلاحهم
تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات وذلك ان رجل في قولك جاني رجل صالح كان
يوضع الواضع محتملا لكل فرد من افراد هذا النوع فلما قلت صالح قللت الاشتراك
والاحتمال ومعنى التوضيح عندهم رفع الاشتراك الحاصل في المعارف اعلما كانت
او لا نحو زيد العالم والرجل الفاضل قوله وقد يكون لمجرد الثناء لفظة قد التي هي
للتقليل في المضارع موذنة بان مجيئه لمجرد الثناء او الذم او التاكيد قليل وانما يكون
لمجرد الثناء اذا كان الموصوف معلوما عند المخاطب سواء كانت مما لا شريك له
في ذلك الاسم نحو بسم الله الرحمن الرحيم اذ لا شريك له ولا شريك وتعالى في اسم الله ونحو
اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او كان له شريك فيه نحو اما اني زيد الفاضل العالم و

الفاسق

والفاسق الجبيث اذا عرف المخاطب زيدا الا باني قبل وصفه وان كان له شركاء في
هذا الاسم وانما يكون الوصف للتاكيد اذا افاد الموصوف معنى ذلك الوصف
مصرحا بالتضمن نحو نقطة واحدة والهين اثنين فان كان ذلك المعنى المصرح به في المتبوع
مشمولا واحاطة فالتابع تاكيد لا صفة نحو الرجلان كلاهما والرجال كلهم وان لم يكن
فهو صفة كما في قولنا الهين اثنين انما هو آلهة واحدة وان كان معنى التابع معنى
المتبوع سواء بالمطابقة فالتابع تاكيد تكرير نحو الرجل نفسه وزيد زيد وقد يجئ
لمجرد الترحم نحو انا زيدا لتاس الحقير قوله ولا فرق بين ان يكون مشتقا وغيره
اذا كان وصفه لغرض المعنى عموما مثل يمشي وذي مال او خصوصا مثل مررت
برجل اي رجل ومررت بهذا الرجل وبزيد هذا قال في الشرح يعني ان معنى النعت
ان يكون تابعا يدل على معنى في متبوعه فاذا كانت دلالته كذلك صح وقوعه نعتا ولا
فرق بين ان يكون مشتقا او غيره لكن لما كان الاكثر في الدلالة على المعنى في المتبوع
هو المشتق توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط حتى على المعنى في المتبوع تاولوا
غير المشتق بالمشتق هذا كلامه اعلم ان جمهور النحاة شرطوا في الوصف الاشتقاق فلذلك
استضعف سيبويه نحو مررت برجل اسد وصفا ولم يستضعف مررت بزيد اسدا
حالا فكانه شرط في الوصف لا في الحال الاشتقاق وفي الفرق نظر والنحاة يشرطون
ذلك فيهما معا والمص لا يشرط فيهما ويكتفي بكون الوصف دالا على معنى في متبوعه
مشتقا كان اولا ويكون الفاعل هيئة للفاعل او المفعول قولا اذا كان وصفه لغرض المعنى
عموما اي وضع للدلالة على معنى في متبوعه في جميع استعمالاته كالمنسوب وذو
المضاف الى اسم الجنس فان لهما موصوفا في جميع المواضع اما ظاهرا او مقدرا
فالمراد بالموضوع لغرض المعنى عموما الوصف العام وقد حددناه ومن ابحاثه الموصوع
كذلك كل موصول فيه الالف واللام كالتي والذي فروعها وذو الطائية لان الذي
قام بمعنى العالم قوله او خصوصا يعني ان يوضع للدلالة على معنى في متبوعه في بعض
في بعض استعمالاته وهي كاسم الجنس الجامع بالنظر الى الاسم الا اشارة فانه اذن
للدلالة على معنى فيه اي في اسم الاشارة نحو هذا الرجل كما ذكرنا في باب النداء اما لو
جعلته صفة لغير اسم الاشارة نحو مررت بزيد الرجل الى الكامل في الرجولية فليس الجنس
موضوعا لمعنى في متبوعه لان استعمال الرجل بمعنى الكامل في الرجولية ليس وضعيا كما
استعمال اسد بمعنى شجاع في قولك مررت برجل اسد ليس وضعيا فان قيل لم تتم بحر

ان يوصف اسماء الاجناس باقيا على ما وضعت له سايرالمبهمات التي هي غير اسماء
الاشارة كما جاز وصفها بها فيقال مررت بشخص رجل ولسبع اسد كما يقال بهذا
الرجل وبذاك الاسد فان شخصا وسبعا مبهمان كاسم الاشارة قلت ليتجرد
الموصوف في مثله عن فايدة زايدة على ما كان يحصل من اسماء الاجناس لو لم يقع
صفات اذ يحصل قولك مررت برجل يفيد التشخصية واسد يفيد السبعية
بخلاف رجل طويل ورجل عالم فان العلم والطول يكونا بان في غير الرجل ايضا
ولهذا لحذف الموصوف في الاغلب مع قرينة دالة عليه كقوله رباشما
لا يأوي لقلتها الا السحاب والاواب والسبيل وكالاقرق في الحمام والاطلس
في الديب والبغراء والحضراء في الارض والسماء اما قولك هذا الرجل فالموصوف
فايدة جعل الوصف خاصا معينا وفي يا ايها الرجل للموصوف فايدة منع حرف
النداء من مباشرة ذي اللام ومن الموضع للدلالة على معنى في متبوعه خصوصا على ما
قال المصنف واسم الاشارة في كمررت برجل اي رجل ويزيد هذا فاي انما
يقع صفة للنكرة فقط بشرط قصدك للمدح واسم الاشارة لا يقع وصفا للعلم و
المضاف الى المضمر والى العلم والى اسم الاشارة لان الموصوف احق اوساد
واما في غير هذه المواضع فلا يقع صفة والذي يقوى عندي ان اي رجل لا يدل
بالوضع على معنى في متبوعه بل معمول منقول عن اي الاستفهامية وذلك ان لاستفهامية
موضوعة للسؤال عن التعيين وذلك لا يكون الا عند جهالة المسؤول عنه فاستعيرت
لوصف الشيء بالكمال في المعنى من المعنى والتعجب من الحال بحيث يحتاج الى
السؤال عنه ومن ثم قال الفراء في ما احسن زيدا ان ما استفهامية وهذا المعنى
شرط في اي الواقعة صفة ان يكون صفة للنكرة حتى تضاف الى النكرة لان الاضافة
الى المعرفة ليس فيها ابهام كامل اذ معنى اي الرجلين هو من ما وقر من هذين
الرجلين وكذا اي الرجال هو بخلاف اي رجل هو فمعناه اي فرد من افراد هذا الجنس
كما مر في باب الاضافة واذا جاءت بعد المعرفة نصبتها على الحال كقولك هذا زيد اي
رجل ويجوز المخالفة بين الموصوف والمضاف اليه لفظا اذا توافقا معنى كقولك
مررت بجارية امة ايتامة وجميع ما ذكر من الجوامد قياس عمومها كان كالمنسوب
وذو والموصول ذي اللام والطاسه او خصوصا كاي التابع للنكرة واسم الجنس التابع
لاسم الاشارة واسماء الاشارة التابع لما ذكرنا وقد بقي من الجوامد البائعة صفة

اشيا،

اشياء لم يذكرها المصنف وهي على ضربين قياسي وسماعي فمن القياسي كل وحد وحق بابه
للجنس مضافة الى مثل متبوعها لفظا ومعنى كقولك انت الرجل كل الرجل وحد الرجل
وحق الرجل هذا هو الاغلب الاحسن ويجوز على ضعف انت المراكل الرجل وحد
الرجل وحق الرجل ولا يتبع غير الجنس فلا يقال زيد كل الرجل وذلك لان الوصف
هذه الالفاظ الثلثة كالتاكيد اللفظي فلهذا لم يحسن انت المراكل الرجل وليس في زيد
معنى الرجولية حتى يوكد بكل الرجل ويوصف بها النكرات ايضا كقولك انت رجل وحق
رجل وحد رجل ومعنى كل الرجل انه اذا اجتمع فيه من خلال الخير ما تفرق من جميع
الرجال ومعنى حد الرجل اي كان ما سواك مترل وحق الرجل اي من سواك باطل
ومما من جرد قطيفة ويقال ايضا في الذم انت اللئيم وحد اللئيم وحق اللئيم وانت
لئيم حد لئيم وحق لئيم ومنه قولك ما شيئت من كذا مقصورا على نكرة كقولك
جاني رجل ما شيئت من رجل واما نكرة موصوفة بالجملة بعدها او موصولة وهي
خبر مبتدا محذوف على الحالين والجملة صفة للنكرة اي هو الذي شيئه او شئ شيئته
ويجوز ان يكون موصوفة بالجملة بعدها وهي صفة للنكرة قبلها وانما استعمل ما دون من
لان ما للابهام امر وان كان من الاولي العلم كقوله تعالى ومارب العالمين وقوله
اني نذرت لك ما في بطني محررا او ما لم تفن فيه موضع الابهام وفي معنى قولك رجل
ما شيئت من رجل عندي رجل شرعك من رجل ورجلان حسبك من رجلين ورجال
نحلنك او نهاك لوكفيك من رجل او رجال قيدك من رجل وهذك من رجل كما ذكرنا
في باب الاضافة الجار والمجرور في جميع ذلك يفيد ان المذكور هو المخصوص بالمدح
من بين اقرانه من هذا الجنس اذا صغوا رجلا رجلا او رجلين رجلين ورجالا رجالا
كما قلنا في افضل رجل وافضل رجلين وافضل رجال ويجيء ذلك بعد كثير مما يقصد به
المدح والتعجب كقولك يالك من ليل ولله در زيد من رجل وقاتله الله من شاعر وقال
عز من قائل والمعنى في الجميع واحد اي هو الممدوح والمتعجب منه خاصة من جملة هذا
الجنس اذا فصلوا وقسموا هذا التقسيم وقولهم هنيئا من رجل مصدر بمعنى المفعول
اي هنيوك اي مقصودك او من هنه اذا به اي ندبك ووصف محاسنه لقولهم
هندك اي ينقل عليك عدا ما فيه من هنع الصبية اي اوهنته وكسرته ومن القبيح ضده
ان تكرر الموصوف وتضيفه الى نحو صدق وسواء عندي رجل رجل صدق وحمار حمار سوء
والمراد بالصدق في مثل هذا المقام مطلق الجودة لا الصدق في الحديث وذلك

لان الصدق في الحديث مستحسن حسد عندهم حتى صار مستعملا نوعا في مطلق الجود فيقال
ثوب صدق وخيل صادق الخ وصحة كما ان الكذب مستحسن عندهم بحيث قصدوا
الاغراء بشيء قالوا الكذب عليكم قال عمرو بن معدي كرب لمن سكا اليه المخض
كذب عليك العسل اي العسلان يعني عليك به والزمه ويجوز ان يريد بالعسل
المعروف قال وذيبانية اوصت بينها بان كذب العراطف والعروق اي عليكم
بهما والاضافة في نحو رجل صدق ودارية السوء للملابسة وهم كثيرا ما يضيفون
الموصوف الى مصدر الصفة نحو خير التوء اي الخير شيء فمعنى رجل صدق رجل
صادق اي رجل جيد فكانك قلت عندي رجل رجل صادق فلما كان المراد
من ذكر رجل الكاصفة صار رجل مع صفته للاول كما مر في لا البنية في نحو لا ماء ماء
باردا ويجوز ان يكون الثاني بدلا من الاول كما قيل قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة
خاطئة الآن وجوب تطابقهما تعريفا وتنكيرا يرجح كونه صفة ومن القياس
الوصف بالمقادير نحو عندي رجل ثلثة قال عليه السلام الناس كامل مائة لا تجد
فيها راحلة واحدة ويقول عندي رقيقان ولذا الوصف بالذراع والشبر
والباع وغير ذلك من المقادير الدالة على الطول والقصر والقلة والكثرة ونحو ذلك
والتسامح على ضربين اما شايع كثير وهو الوصف بالمصدر والاغلب ان يكون
بمعنى الفاعل نحو رجل صوم وعدل وقد يكون بمعنى المفعول نحو رجل رضى اي
مرضي قال بعضهم هو على حذف المضاف اي ذو صوم وذو رضى والاولى ان تقول
اطلق اسم الحدث على الفاعل والمفعول مبالغة كانهما من كثرة الفعل بسمة
واما غير شايع وهو عزوب احد معا جنس مشهور بمعنى من المعاني يوصف به جنس
آخر كقولك مررت برجل اسد قال المبرد وهو بتقدير مثل اي مثل اسد ويقوي
تاويله قولهم مررت برجل اسد شدق اي بشانه الاسد شدق فانتصاب شدق
على التمييز من نسبته مثل الى ضمير المذكور كما في قولك الكور ممثل ما هو على ما ذكرنا في
الحال وقولهم هو دميس شعرا وقد يقال لرجل الاسد شدق وهو تدل عند سيبويه ويجوز
عند الخليل ان يكون بتاويل مثل الاسد كما ذكرنا في قولهم صوت صوت حمار ويقولون
مررت برجل نار حمرة ويجوز ان يكون اسد شدق ونار حمرة بمعنى كامل شدة وكامل
حمرة فلا يكون بتقدير حذف المضاف بل يكون كقولهم انت الرجل علما كما ذكرنا في باب
الحال والمنصوب في هذا الوجه ايضا تمييز من نسبة الكامل الى ضمير المذكور وقال غير المبرد

بل

بل تاول الجوهري في مثل هذا بما يليق به من الاوصاف فمعنى برجل اسد اي جري وبرجل
حمار اي بليد ولا معنى للتمييز في نحو رجل اسد شدق على هذا التاويل قال الشاعر
وليل يقول الناس من ظلماته سواء صحيحات العيون وعورها كان لنا منه
صوما حصيفة مسوجا اعاليها وساجا سورها اي سوادا اعاليها وكسيفا ستورها
وثانيهما جنس يوصف به ذلك الجنس فيكون اللفظ بمعنى الكامل نحو مررت برجل
رجل اي كامل في الرجولية ورايت اسدا اسدا اي كاملا وثالثهما جنس مصنوع منه
الشيء يوصف به ذلك نحو هذا خاتم حديد وبابه ساج في الشعر ايضا قال
السيرافي اذا قلت مررت بسرج خز صفته وتصحفه طين خاتمها وبرحل حليته
فضله سيفه وبزار ساج بابها واردت حقيقة هذه الاشياء لم تجز فيها غير الرفع
فيكون كقولك بذا به اسد ابوها وانت تريد بالاسد السبع بعينه لان هذه جوامد
فلا يجوز ان ينعت بها قال وان اردت المماثلة والحمل على المعنى جاز قلت
وما ذكره خلاف الظاهر لان معنى فضة حلية سيفه انها فضة حقيقة وكذا في طين
لكنه جوز على قبح الوصف بالجوامد على المعنى بتاويل معمول من طين خاتمها وتمور
من فضة وقريب منه قولهم مررت بقاع عرفج كله اي كاين من عرفج ومررت
بقوم عرب اجمعون اي كاينين عربا اجمعون وان اريد التشبيه كان معنى بسرج
خز صفته سرج لين صفته كالخز وليس بخز وكذا حليه سيفه اي مشرفه وان لم يكن فضة
اما طين خاتمها فالتشبيه بعيد ومن غير الشايع قولهم مررت برجل الى عشرة
واخ لك واب لكب قوله وقع صفة النكرة بالجملة الخبرية وبين مراد الفريقين
اعلم ان الجملة ليست لانكرة ولا معرفة لان التعريف والتنكير من عوارض الذات
اذ التعريف جعل الذات مشارا بها الى خارج اشارة وضعية والتنكير ان لا اشارا
بها الى خارج في الوضع كما يجيء في باب المعرفة والنكرة واذا لم يكن الجملة ذاتا فكيف
يعرضان لها فيخص قولهم النعت يوافق المنعوت في التعريف والتنكير بالنعت
المفرد فان قيل فاذا لم يكن الجملة لا معرفة ولا نكرة فلم جاز نعت النكرة بها دون
المعرفة قلت لمناسبتها للنكرة وحيث يصح تاويلها كما يقول في قام رجل ذهب
ابوه وكذا يقول في مررت برجل ابوه زيدانه بمعنى كاين ابوه زيدا وكل جملة يصح
وقوع المفرد مقامها فلتلك الجملة موضع من الاعراب كخبر المبتدا والحال والصفة
والمضاف اليه ولا نقول ان الاصل في محل المواضع هو المفرد كما يقول بعضهم

وان الجملة انما كان لها محل فيها لكونها فيها فرعا للمفرد لان ذلك دعوى بلا برهان بل
يكفي في كون الجملة ذات محل وقوعها موقعا يصح وقوع المفرد هناك كما في المواضع
المذكورة وقال بعضهم الجملة نكرة لانها حكم والاحكام نكرات اشار الى ان الحكم
بشيء على شيء يجب ان يكون مجهولا عند المخاطب اذ لو كان معلوما لوقع الكلام
لغوا كالسماء فوقنا والارض تحتنا وليس لان معنى التنكير ليس كون الشيء مجهولا
بل معناه في اصطلاحهم ما ذكرناه الان اعني كون الذات غير مشارا بها الى خارج مشارة
وضعية ولو سلمنا ان كون الشيء مجهولا وكونه نكرة بمعنى واحد قلنا ان ذلك المجهول
المنكر ليس نفس الخبر والصفة حتى يجب كونهما نكرتين بل المجهول انتساب ما تتضمنه
الخبر والصفة الى المحكوم عليه فان المجهول في جاءني زيد العالم وزيد هو العالم انتساب
العلم الى زيد ولو وجب تنكير حامل تمر جاءني زيد وزيد هو العالم وانا زيد وجوازه
مقطوع وانما وجب في الجملة التي هي صفة او صلة كونها خبرية لانك انما جئت بالصفة
والصلة لتعريف المخاطب الموصوف والموصول المبهمين بما كان المخاطب يعرفه
قبل ذلك الموصوف والموصول من انضمامها بمضمون الصفة والصلة جملتين
متضمنين الحكم المعلوم للمخاطب حضوره قبل ذكر تلك الجملة وهذه هي الجملة الخبرية
لان غير الخبرية اما انشائية كقولك طلقت وانت حر ونحوها وطلبية كالامر
والنهي كالاستفهام والتمني والعرض ولا يعرف المخاطب حصول مضمونها الا بعد
ذكرهما ولما لم يكن خبر المبتدا معرفا للمبتدا ولا مخصصا له جاز كونها انشائية كما مر
في آياته ويبين هذا وجوب كون الجملة اذا كانت صفة او صلة معلومة المضمون للمخاطب
قبل ذكر الموصوف والموصول وقد يوصف بالجملة معرف باللام لا يشار بها الى واحد
بعينه كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني لان تعريفه لفظي على ما مر في باب المعارف
ولا يقدر على ادخال الالف واللام في الوصف ليطابق الموصوف لفظا في التعريف
وهذا كما قال الخليل في النعت المفرد نحو ما يجسن بالرجل مثلك ان يفعل ذلك
ان مثلك وحرفان على نية الالف واللام وانما جراهم على ذلك اجتماع الشبهين
كون التعريف في الموصوف لفظيا لا معنى تحته فلا يجوز في العلم ما يجسن بعبد الله مثلك
وكون الوصف مما يمتنع جعله مطابقا للموصوف بادخال اللام فلا يجوز ما يجسن بالرجل
شبيه بك لانك تقدر فيه على ادخال الالف واللام نحو بالرجل الشبيه ولا يكون ذلك
في كل جملة بل في الجملة المصدرة بالمضارع فلا تقول بالرجل قال ولا بالرجل ابوه قايم

وذلك

وذلك لان اللام في الوصف مقدرة ليطابق الموصوف تقديرا وانما يقدر اللام
في الاسم وفي المضارع للاسم نحو يقول وينقره ونحو وقال ابن مالك غير شاكك
ومشاك بدل لا صفة قوله ويلزم الضمير انما اشترط الضمير في الصفة والصلة
فيحصل به ربط بين الموصوف والموصول وصلته وبين الموصوف وصفته
فيحصل بذلك الربط اتصاف الموصوف والموصول بمضمون الصلة والصفة
فيحصل بهما بذلك الاتصاف تخصص وتعرف فلو قلت مررت برجل قام
عمرو ولم يكن الرجل يتصف بقيام عمرو في داره وقد لحذف الضمير كما مر في خبر المبتدا
وقد يقع الطلبية صفة لكونها محكية بقول محذوف هو النعت في الحقيقة كقوله
حتى اذا مزق مل رايت الذيب قط اي بمزق مقول عند هذا القول كما يقع حالا
نحو لقيت زيدا الحزبه واقبل اي مقولا في حقه هذا القول ومفعولا ثانيا في باب
ظن نحو وجدت الناس اخبر تقله قوله في يوصف بحال الموصوف وحال متعلقه
نحو مررت برجل حسن غلامه فالاول يتبعه في الاعراب والتعريف والتنكير والافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والثاني يتبعه في الجملة الاول في البواقي كالفعل
قوله بحال الموصوف الجار والمجرور في محل الرفع فاعل يوصف اي يجعل حال الموصوف
اي سنة وصفاته وهو الكثير كما في رجل حاتم ومضروب وحسن وقد يجعل حال المتعلق
الشيء وصفا لذلك الشيء لينزل منزلة حاله نحو برجل معرى حماره في حصول الغاية
بذلك وهذا الشيء ان كان منونا فهو يجري على الاول رفعا ونصبا وجرا بلا خلاف
فيه نحو مررت برجل ضارب ابوه زيدا وضارب اباه زيد ولا يكون اذ ان اسما الفاعل
والمفعول الناصبان للمفعول به ماضيين لما تقدم من انهما لا ينصبان مفعولا به بمعنى
الماضي وان كان مضافا فلا يخلو من ان يكون صفة مبنية او غيرها والصفة يجب
اضافتها الى فاعلها ان اضفتها نحو مررت برجل حسن الوجه اذ لا مفعول لها وغير
الصفة اما ان يكون ماضيا او غيره فالماضي اللازم مضاف الى الفاعل نحو برجل
قايم الغلام ولا يتعرف لاضافته الى معمول ولا يجوز اضافة الماضي التعدي الى الفاعل
لانك ان اضفته الى الفاعل بلا ذكر المفعول به لم يجز ايضا لان اسم الفاعل الماضي لا
ينتصب مفعولا به وان اضفته الى المفعول به لم يجز ايضا ولا بد من ذكر الفاعل بعده
مرفوعا نحو برزيد ضارب غلامه عمرو اذ لم يذكر لكان اسم الفاعل غير سببي ويتعرف
بالاضافة لانه مضاف الى غير معموله وان لم يكن السببي ماضيا جاز عند سيبويه ان ينعت

حالا كما في المنوّن سواء كان حالا او مستقبلا نحو هذا ضارب غلامه زيدا الآن او غدا
وسواء كان علاجا وهو ما كان محسوسا بصري كالقاتل والضارب او غير علاج كالعالم
والعارف والمخالطة واللازم وقال يونس لا بدّ من ان يكون حالا او مستقبلا فاما الحال
يجب نصبه على الحال وان كان عن نكرة سواء كان علاجا او نحو مررت برجل ضاربه
عمرو وبزيد مخالطه داء والزمه سيبويه بتجويز نصبه على الحال مع كونه معرفة لان المانع عنده
من اجرائه على الاول الاضافة فينتفي ان يجوز بزيد الضارب الرجل غلامه بنصب
الضارب على الحال واما نصبه في نحو بزيد المخالطة داء فربما لا يلزمه لانك تقول به انه
ليس بمضاف الى الضمير وكلاهما في المضاف ولا تقول الضمير في محل النصب
على انه مفعول كما مرّ في الاضافة من مذهب بعضهم والمستقبل عند يونس يجب رفعه
علاجا كان او لا على ان يكون هو المرفوع بعده جملة اسمية صفة للنكرة نحو مررت
برجل ضاربه عمرو وسيبويه يوافقه في جواز النصب في الاول والرفع في الثاني و
يخالفه في وجوبهما مستشهدا بقول ابن ميادة وتظن من الموالسور باعين
مرضى مخالطها السقام صحاح واسم الفاعل مهنا للاطلاق وحكم حكم الحال والمستقبل
كما مرّ في باب الاضافة والرواية مخالطها بالجر وانشد غيره حنين العراقيب
العصا وتركته به نفس عال مخالطة برفع مخالطة ويونس ان يحمل رفعه على الابتداء
وقال عيسى ابن عمرو ان كان علاجا وجب رفعه على الابتداء حالا كان او مستقبلا
واما غير العلاج فان كان حالا وجب نصبه على الحال وان كان مستقبلا وجب
اتباعه للاول وسيبويه يزعم ايضا في الوجوب في الجواز والزمهما سيبويه مالا
محيص لهما عنه وذلك انه قال المضاف اضافة لفظية كالمنوّن عند العرب وعند
النحاة والمنوّن سببيا كان او غيره يجوز حذفه جرّه على الاول علاجا كان او لا حالا
كان مستقبلا فكذا ينبغي ان يكون المضاف المنوّن تقديرا او لا سبب في الاضافة عارض
لا يجاب الرفع اذ النصب فا يجاب احدهما بلا موجب يحكم هذا كله اذا اردت اعمال
اسم الفاعل عمل الفعل اما اذا لم تردّ ذلك وجعلته اسما فليس فيه الا الرفع على كل
حال نحو مررت برجل ملازمة رجل اي صاحب ملازمته رجل جعلت ملازمته
بمنزلة علم يؤخذ من الفعل كما يجعل صاحبه كذا فعلى هذا يقول في المثنى والمجموع
برجل ملازماه الزيدان وملازموه فلان وما يقع سببيا قياسا من غير اسم الفاعل
واسم المفعول والصفة المشبهة الاسم المنسوب نحو برجل مصري حمار وكونه بمعنى منسوب

فيعمل

فيعمل عمله وما جاء من ذلك سماعا على قبيح سواء نحو برجل مصري حمار سواء هو والعدم
وسواء ابوه وامه والفصيح المشهور رفع سواء على الابتداء فعلى هذا يقبح كون اذنيه
امم لم تتذرهم في محل الرفع فاعل سواء في قوله تعالى ان الذين كفروا سواء عليهم علي ان يكون
سواء وحدّ مرفوعا على انه خبر ان وقد جاء مررت برجل سواء ورمه اي تام فيحلت
فاعلا واحد الخلاف الاول لانه معنى مستوفى بين اثنين فصاعدا ومن السماعي القبيح
قوله رجل حسبك فصله وبرجل رجل ابوه اي كامل في كذا المقادير نحو برجل عشرة غلمانه
وكمثه ذراع طولها وكذا الجنس المصنوع منه الشيء كوسج حرصفته ومكتاب طين حائط
وكذا الجنس المشهور بمعنى المعاني نحو برجل اسد غلامه اي جري وكذا قولك برجل شلك
ابوه وبرجل اي عشرة ابوه وهذا كلها من الجوامد التي يقع صفات لا على القياس
كما تقدم ذكره قوله فالاول يتبعه اي الوصف بحال الموصوف يتبع الموصوف باربعة
اشياء من جملة العشرة الاشياء المذكورة احد تلك الاربعة واحد من الثلثة التي هي الافراد
والتثنية والجمع واما برمه اعتبار واكسار وثوب اسمال ونطفه امشاج فلان البرمة
مجتمعة من الاعشار والاكسار هي قطعها والثوب مؤلف من قطع كل واحد منها عمل
اي خلق والنطفة مركبة من اشياء كل واحد منها مشيج فلما كان مجموع الاجزاء ذلك الشيء
المركب منها جاز وصفه بها واجراءهم على ذلك كون افعال جمع قلة فحكم حكم الواحد قال
الله تعالى نسقيكم مما في بطونه والضمير للانعام وقال سيبويه افعال واحد الجمع وجاء
قميص شراديم وكحم خراذيل وثانيها واحد من التعريف والتنكير واجاز الكوفيون وصف
النكرة بالمعرفة فيما فيه مدح او ذم اشتهارا بقوله تعالى ويل لكل همزة لمزة الذي
جمع مالا والجمهور على انه بدل او خبر مبتدا محذوف تقطع رفعا او نصبا كما يجيء في موضعه
واجاز الاخفش وصف النكرة الموصوفة بالنكرة قال الاوليان صفة لاخران يقومان
مقامهما والاولى انه بدل او خبر مبتدا محذوف وثالثها واحد من التذكير والتانيث
ورابعها واحد من ثلثة انواع الاعراب التي هي الرفع والنصب والجر وانما يتبعه
في هذه العشرة لكون اياه في المعنى قوله والثاني يتبعه في الخمسة الاول اعني واحد
من ثلثة انواع الاعراب وواحد من التعريف والتنكير قوله في البواقي كالفعل اي
هذا السي في الخمسة البواقي اي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كالفعل
ينظر الى فاعله فان كان الفاعل مفردا او مثنى او مجموعا افراد السي كما يفرد الفعل
وان كان الفاعل غير حقيقي التانيث او حقيقيا مفصولا كالفعل ولو نظرت حق النظر

لوجدت الاول وهو الوصف بحال الموصوف ايضا في الخمسة البواقي منظورا الي فاعله
وكايا كالفعل لان الفاعل ح الضمير المستكن فيه الراجع الي موصوفه والفعل اذا اسند
الي الضمير يلحقه الالف في التثنية والواو في جمع المذكر العاقل والنون في جمع المؤنث
ويؤنث في الواحد فلذلك قلت برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين
وبامراة ضاربة وبامراتين ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول في الفعل يضرب
ويضربان ويضربون وتضرب وتضربان ويضربن قوله ف من ثمة حسن قام رجل فاعد
غلامانه وضعف قاعدون فيجوز قعود غلامانه اي من جهة ان السببي في صفة الخمسة
كالفعل حسن قاعد غلامانه وضعفه جاني رجل قاعدون غلامانه لانه بمنزلة يقعدون غلامانه
وكان علي مبني التثنية والجمع في الفعل المسند الي ظاهر المثنى والمجموع ضعيف في اكثر الكلام
لكن ضعف قاعدون غلامانه اقل من ضعف يقعدون غلامانه لان الالف والواو في الفعل فاعل
في الاغلب الاكثر وتحديدهما علامتين للتثنية والجمع ضعيف كما يجئ بخلاف الالف والواو
في مثنى الاسم ومجموعه فانهما حرفان وضعا علي متين للمثنى والمجموع كما مضى في اول الكتاب
ولو كانا فاعلين لم يتقلبا في حالي النصب والجر كما رايت قاعدين وقاعدين بل معاني الشتق
شبيهها في غير المشتق الذي لا فاعل له كما في الزيدان والزيدون وانما جاز رجل قعود غلامانه
وان كان قعود ايضا جمع كقاعدون لانك اذا كسرت الاسم المتاسبة للفعل خرج لفظا
عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر فلم يكن في قعود غلامانه شبع اجتماع فاعلين
كما كان في قاعدون غلامانه مشابهته يقعدون غلامانه الذي اجتمع فيه فاعلان في اللفظ
الا ان يخرج الواو عن الاسمية الي الحرفية او يجعل المظهر بدلا من الضمير او يجعل
الفعل خبرا مقدما علي الفعل فعلي هذا ضعيف مررت برجل قاعدين ابواه
لانه كيقعدان ابواه بل الوجه برجل قاعد ابوه او برجل قاعدان ابواه قوله
ف المضمر لا يوصف ولا يوصف به اعلم ان المضمر لا يوصف ولا يوصف به اما انه
لا يوصف فلان المتكلم والمخاطب منه اعرف المعارف والاصل في الوصف
المعارف ان يكون للتوطيح وتوضيح الواضح تحصيل الحاصل واما الوصف المفيد
للمدح والذم فلم يستعمل فيه لانه امتنع فيه ما هو الاصل في وصف المعارف
ولم يوصف الغايب اما لان الغايب مفسرة في الاغلب واما الحمل علي المتكلم
والمخاطب لانه من جنسها واما انه لا يوصف به فلما يجئ من ان الموصوف
في المعارف ينبغي ان يكون اخص او مساويا ولا اخص من المضمرات ولا مساوي

له حتى يقع صفة له وقول بعضهم لم يقع صفة لانه لا يدل علي معنى فيه نظر اذ هو يدل
علي ما يدل عليه مفسرة فلو رجع الي دال علي معنى كاسمي الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة لدل ايضا عليه كقولك زيد كريم وانت هو واجاز الكسائي
وصف ضمير الغايب في نحو قوله تعالى الا هو العزيز الحكيم وقوله مررت به
المسكين والجمهور يجعلون مثله علي البدل ولم يذكر المصنف انه لا يوصف بالضمير
لانه يتبين ذلك بقوله بعد والموصوف اخص او مساو فانه لا شئ اخص من
المضمر ولا مساوله قوله ف الموصوف اخص او مساو ينبغي اولا ان يعرف
انه ليس مراد هم بهذا انه ينبغي ان يكون ما طلق عليه لفظ الموصوف من الالفاظ
اقل مما يطلق عليه لفظ الصفة او مساويا له فان هذا لا يطرد لا في المعارف ولا
في النكرات اما في المعارف فانت تقول جاني الرجل العاقل وهذا الرجل و
ليست الشئ العجيب واما في النكرات فانت سيبا ابيض وهذا رات وذلك
وواحية الوجود بل مراد هم ان المعارف الخمس اعني المضمرات والاعلام والمبهمات
وذي اللام والمضاف الي احدها لا يوصف ما يصح وصف منها الا ان يكون الموصوف
اخص اي اعرف من صفته او مثلها في التعريف فقولك الرجل العاقل الثاني
فيه وان كان اخص من الاول من جهة مدلول اللفظ الا انهما من جهة التعريف
الطاري علي مدلوليهما الوصفين المتساويان وفي قولك هذا الرجل لفظ هذا
اعم من حيث انه يصح ان يشار به لكل واحد الي اي مشار اليه كان لكن التعريف
الاشاري اقوى من تعريف ذي اللام كما يجئ فعلم هذا يختص قولهم الموصوف
اخص او مساو بالمعرفة فينبغي ان يعرف مراتب المعارف في كون بعضها اقوى
من بعض حتى يسهل عليه الامر في قولهم الموصوف اخص او مساو فانا نتقول عن سيبويه
وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المعرف
باللام والموصولات وكون المتكلم في المخاطب اعرف ظاهر واما الغايب
فلان احتياجه الي لفظ يفسره جعله بمنزلة وضع اليد وانما كان العلم اخص
واعرف من اسم الاشارة لان مدلول العلم ذات معينة مخصوصة عند الوضع
كما هذا المستعمل بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله عند الواضع اي ذات معينة كانت
وتعينها الي المستعمل بان يقرن به الاشارة الحسية فكثيرا ما يقع اللبس في المشار اليه

اشارة حسية فلذلك كان اكثر اسماء الاشارة موصوفا في كلامهم ولذا لم يفصل بين
اسم الاشارة ووصفه لشدة احتياجه وانما كان اسم الاشارة بالعين والقلب
معا ومدلول ذي اللام العهد يعرف باب المعرفة والنكرة والموصول كذي اللام واما
المضاف الى احد الاربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف اليه سواء لانه يكتسب
التعريف منه هذا عند سيبويه واما عند المبرد فان تعريف المضاف انقص من
تعريف المضاف اليه لانه يكتسي منه ولذا يوصف المضاف الى المضمر ولا يوصف
المضمر فعنده نحو الظريف في قولك رايت غلام الرجل الظريف بدلا لا صفة
وعند سيبويه هو صفة لغلام ومذهب الكوفيين ان الاعرف العلم ثم المضمر
ثم المبهم ثم ذو اللام ولعلهم نظروا الى ان العلم حين وضع لم يقصد به الا مدلول
واحد معين بحيث لا يشاركه في اسمه مماثله وان اتفق مشاركه فيوضع لان
خلاف ساير المعارف كما يجئ في باب المعارف وعند ابن سراج اعرفها اسم الاشارة
لان تعريفه بالعين والقلب ثم المضمر ثم العلم ثم ذو اللام وقال ابن مالك اعرفها
ضمير المتكلم ثم العلم الخاص اي الذي لم يشفق له مشارك وضمير المخاطب جعلهما
في درجة ثم ضمير الغايب السالم من ابهام اي الذي لا يشتبه مفسره ثم المشار به والمنادى
ثم الموصول وذو والاداة والمضاف بحسب المضاف اليه اقول المشهور الذي عليه
الجمهور فاذا تقرر ذلك فان وجدت الاخص في مذهب ما بعا لغير الاخص فهو بدل
عند صاحب ذلك المذهب لا صفة فاسم الاشارة في قولك زيد هذا بدل عند ابن السراج
صفة عند غيره وعليه فقس وانما لم يجز ان يكون النعت اخص من المنعوت لان
الحكمة تقتضي ان يبدا المتكلم بما هو الاخص فان اكتفى المخاطب فذاك ولم يحتج الى النعت
والا زاد عليه من النعت ما يزداد به المخاطب معرفة فاذا ثبت ذلك رجعنا الى التفصيل
وبنينا على مذهب سيبويه في ترتيب المعارف اذ هو اولى واشهر فنقول المضمر لا يوصف
ولا يوصف به كما تقدم والعلم لا يوصف به لانه لم يوضع الا للذات المعينة لا بمعنى
في الذات ولذلك اذا نقل العلمية اسم دال على معنى نحو ذلك المعنى بالتسمية نحو احمر
واشعر اذا سميت بهما ولا يقع من الموصولات وصفا الا في اوله اللام نحو الذي والتي
واللاتي وما بهما لمشابهة لفظا للصفة المشبهة في كونه على ثلثة فصاعدا بخلاف من وما
اي الموصول فلم يقع وصفا لان الاغلب فيه الشرط والاستفهام وقوعه موصولا

قليل

فروعي ذلك الاكثر وانما يوصف بذو الطاسة وان كانت على حرفين كما في قوله قوله لهذا
المراد وجاساعيا علم فان المسمى الفرايض لمشابهته لذو الموضوع للوصف بالسما،
الاجناس نحو رجل ذو مال واما وقوع الموصول موصوفا فلم اعرف له مثالا قطعيا بلى
قال الرجاج الموفون صفة لمن آمن كما يجئ والظاهر انه مستغن بالصلة عن الصفة
فالعلم يوصف بالمبهمين وذي اللام وبالمضاف الى العلم الى احد المبهمين ولا ينعت
بالمضاف الى المضمر لانه اعرف من العلم اذ اعتبار المضاف في التعريف بالمضاف اليه
وما اسم الاشارة فلا يوصف الا بذي اللام والموصول لما يجئ وكان القياس ان يوصف
بكل من المبهمين وبذي اللام وبالمضاف الى احد من الثلثة وذو اللام لا يوصف الا بمثله
او بالمضاف الى مثله او بالموصول لانه مثله على ما بينا وزعم بعضهم انه يوصف بجميع المضافات
فاجاز بالرجل صاحبك وصاحب زيد حال والمنع منه يعسف وعلى مذهب سيبويه لو جاء
مثل ذلك فهو بدل لا صفة فان جعلنا المضاف موصوفا قلنا المضاف الى المضمر
ينعت بكل واحد من المبهمين وبذي اللام وبالمضاف الى المضمر والى العلم والى كل
واحد من المبهمين والى ذي اللام واما المضاف الى العلم فينعت بكل واحد من المبهمين
وبذي اللام وبالمضاف الى احد هذه الثلثة واما المضاف الى ذي اللام فينعت بذي
اللام وبالمضاف اليه وكذا المضاف الى الموصول ينعت بهما هذا كله على مذهب سيبويه
الذي عليه الجمهور وذلك ان عرفت مذهب غيره فان تصف المعارف بعضهم ببعض على
وفق مذاهبهم وقد تبين مما ذكرنا معنى قوله ومن ثمة لم يوصف ذو اللام الا بمثله او المضاف
الى مثله ويوصف بالموصول ايضا كقوله لهذا الزاذ وجاساعيا قوله وانما التزم
وصف هذي بذي اللام للابهام فيها ومن ثمة ضعف بهذا الاييف وحسن
بهذا العالم كانه سئل فقيل كان الواجب بناء على قولك الموصوف اخص او ساو
وان يوصف اسم الاشارة بكل واحد من المبهمين وبذي اللام وبالمضاف الى احد هذه
الثلثة وهذا يوصف الا بذي اللام والموصول نحو بهذا الرجل وبهذا الذي قال لذا وكذا
ذو وقال كذا على اللغة الطائية فاجاب بقوله للابهام اي اسم الاشارة مبهم الذات
وانما يتعين الذات المشار اليها به اما بالاشارة الحسية او بالصفة فلما قصد تعيينه
بالصفة لم يكن بعينه مبهم آخر مثله لان المبهم مثله لا يرفع الابهام فلم يبق الا الموصول وذو
اللام والمضاف الى احدهما وتعريف المضاف وبالمضاف اليه والاليق بالحكمة ان يرفع
ابهام المبهم بما هو متعين في نفسه كذا اللام لا بالشئ الذي يكتسب التعريف من معرف غيره

ثم يكتسب المبهم منه تعريفه المستعار وقد قصر على ذي اللام لتعينه في نفسه وحمل الموصول عليه
لانه مع صلته بمعنى ذي اللام فالذي ضرب بمعنى الضارب وايضا الموصول الذي
يقع صفة ذي لام وان كانت زايدة الآن والطايية وقد ذكرنا طرفا من حال المبهم الموصوف
بذي اللام في باب المنادى فليرجع اليه وذكر ناصاحب ان بعضهم نقول ان ذا اللام
عطف بيان لاسم الاشارة قوله ومن ثمة ضعف اي من جهة ان المراد من وصف
المبهم تبيين حقيقي الذات المشار اليها ضعف بهذا الابيض لان الابيض عام لايخص
نوعا دون آخر كالانسان والفرس والبقر وغيرها بخلاف هذا العالم فان العالم
مختص بنوع من الحيوان فكانك قلت بهذا الرجل العالم ولا باس ان نذكر بعض ما
اغفله المص من احكام النعت وهي اقسام اح جميع الاوصاف مع تفرق الموصوفات
اعلم انه اذا كان العامل واحدا وله معمولان متفقان في الاعراب بسبب عطف احدهما على
الآخر فان اتفقا تعريفا وتنكيرا جاز افراد كل واحد منهما بوصف وجاز جمعهما في وصف
واحدة فالاول نحو جاني زيد الظريف وعمرو الظريف والثاني نحو جاني زيد وعمرو الظريفان
ورايت رجلا وامراة ظريفين واذا اجتمعا في النعت غلبت التذكير على التانيث
كما رايت والعقل على غيره نحو مررت بالزيدين وفرسيهما المقلين وكذا في جنس المبتدا
والحال ونحوهما نحو الزيدان والحمر مقبلون وجاني زيد وهند وانحمار مسرعين وان اختلفا
تعريفا وتنكيرا لم يمكن جمعهما في وصف واحد فلا تقول هذه ناقة وفصيلها الرابعان ولا راكبان
لامتناع تخالف النعت والمنعوت تعريفا وتنكيرا فاما ان يفرد كل واحد منهما بنعت او يجمعهما
في نعت مقطوع نحو جاني رجل وزيد الظريفان وان اتفقا اعرابا فلاسبيل العطف كواعطيت زيدا
اباه فلا يجوز جمعهما في وصف بل يفرد كل منهما بوصف او يجمعهما في نعت مقطوع لان التابع
في حكم المتبوع اعرابا فلا يكون اسم واحد مفعولا اولا وثانيا فان كان العامل واحدا ومعمولاه
تختلفي الاعراب فان اختلفا معنى ايضا لم يمكن جمعهما في وصف فاما ان يفرد كل منهما
او يجمعهما في نعت مقطوع فان افردت فالاولى ان يكون نعت كل واحد الى حيثيته
نحو لقي زيد الظريف عمرا الظريف ويجوز جمعهما كلقي زيد عمرا الظريف الظريف الثاني نعت
الثاني لانه اذا كان لابد من الفصل بين النعت ومنعوته ففصل احدهما من صاحبه
اولى من فصلهما معا كما معنى مثله في الحال وكذا حالهما عند البصريين اذا اتفقا معنى
كضارب زيدا عمرا واجاز هشام وثعلب جمعهما في نعت مع اتفاقهما تعريفا وتنكيرا نظرا
الى المعنى اذ كل واحد منهما فاعل والمفعول من حيث المعنى الا ان هشاما وثعلبا

مراعاة

مراعاة جانب الفاعل لانه معتمد الكلام فيرفع الوصف نحو ضارب زيد عمرا الظريفان
وثعلب سوى بين الرفع والنصب لتساويهما في المعنى وان لم يكن العامل واحدا
فاما ان يكون العمل واحدا او لا وفي الاول ان كان العامل مكررا للتاكيد جاز جمعهما
في وصف نحو قام زيد وعمرو الظريفان وان لم يكن مكررا للتاكيد فاذا كان العاملان
من نوع واحد اي كانا رافعين او ناصبين او كانا اسمين جازين او مبتدايين او خبرين
او كان احدهما معطوفا على الآخر والمعمولان مشتركين في اسم كان يكونان فاعلين
او مفعولين او خبرين او مبتدايين جاز عند سيبويه والخليل جمعهما في وصف اذا اتفقا
تعريفا وتنكيرا نحو قام زيد وقعد عمرو الظريفان وضربت زيدا واكرمت عمرا الطويلين
وجاني غلام زيد وابو عمرو الطويلين واخوك زيد وابوك عمرو الظريفان سواء كان
الظريفان صفة للمبتدايين وللخبرين والمبرد والزجاج وكثير من المتاخرين يارى جواز ذلك الا اذا اتفق العاملان معنى مع الشروط المذكورة نحو جلس اخوك وقعدت
ابوك الكريمان والمبرد يمنع نحو هذا رجل وذاك امراة منطلقان لاختلاف اسمي الاشارة
قربا وبعدا خلافا لسيبويه فانه جعل خبرهما للفاعلين المختلفين فان لم يعطف
احدهما على الآخر ولم يشترك المعمولان في اسم خاص اولم ينتفعا تعريفا وتنكيرا لم يجز جمعهما
في وصف فلا تقول هذه جارية اختي اشتن لفلان كرام على ان الكرام وصف لاخوي
ولا بين مقابل بعول كراما على القطع وكذا يقطع نحو هذا فرس اقوي ابنتك العقلاء الحكماء
وذلك لان احدهما ليس معطوفا على الآخر وكذا لا تقول هذا رجل وفي الدار آخر كريمان
لان المعمولين لم يشتركا في اسم خاص لان احدهما مبتدا والآخر خبر وكذا لا تقول جاني زيد
وذهب رجل كريمان بل يقطع لاختلاف المعمولين تعريفا وتنكيرا وذهب بعض المتاخرين
الى وجوب القطع عند اختلاف العاملين مطلقا لان العامل في النعت والمنعوت
شيء واحد على الصحيح فيلزم كون الصفة معمولة لعاملين وان لم يكن العاملان من نوع
واحد كضربت زيدا وان عمرو اقيم كضرب هذا الغلام زيد فالجمهور منعوا جمعهما في وصف
واجاز نحو لغلام زيد الظريفين وان اختلف العاملان والعمل معا فالجمهور على ايجاب
قطع النعت المشترك فيه الا الكسائي فانه وان جاز جمعهما في وصف عند تقارب
المعنى كضربت زيدا واهانهما عمرو والظريفان لان زيدا وعمرا هما نان معا واعلم
انه لا يجوز نحو من عبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين على القطع لانك لا تثني الا
على ما اثنته وعلمته ولا يجوز ان تخلط من تعلم بمن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة وثانيها

تفريق الصفات مع جمع الموصوفات اعلم ان الموصوف اذا كان مجموعا متغاير
الصفات فاما ان يجئ بالصفات على وفق عدده او اقل ففي الاول يجوز الاتباع والقطع
الى الرفع على انه خبر مبتدا محذوف الخبر تقول مررت بثلثة رجال شاعر وكاتب
وبزاز ومنهم شاعر ومنهم كاتب ومنهم بزاز ولو تخالفا تعريفا وتنكيرا قطع الوصف
الى الرفع اولى وان لم يكن هناك ما للحال معنى نحو بالرجلين قصير وطويل ويجوز قطعه
الى النصب ايضا على الحال ان كان لها معنى نحو بالرجلين ضاحكا باكيا ولا يمتنع في
الوجهين الاتباع على البدل ويجوز القطع الى الرفع في نواسخ الابتدا نحو قوله فلا يجعل
صنفي صنف مقرب وآخر معزول عن البيت جانب اي منهما ضيف مقرب ومنهما
آخر معزول فاصبح في حيث التقيا سربدهم طليق وملفوف اليدين ومرعف اي منهم طليق
قوله مرعف اي ازعفه الموت اي قاربه في الثاني اي فيما كان الصفات فيه اقل الرفع
لا غير على القطع نحو رايت ثلثة رجال كاتب وشاعر وقد اجاز بعضهم وصف البعض
دون البعض محتجا بقولهم لما استقلت ثلثة اكلب ستطاردان واما ان
كان الموصوف متحدا والصفات متعددة نحو مررت برجل كاتب بزاز فالاولى الاتباع
ويجوز القطع على تقدير هو كاتب ولا يجوز تقدير منهم كاتب ولا بعضهم شاعر وثالثها
قطع الصفة رفعا او نصبا اعلم ان جواز القطع مشروط بان لا يكون النعت للتاكيد
نحو امس الدابر ولفته واحدة لانه يكون قطعا للشئ عما هو متصل به معنى لان الموصول
في مثل ذلك نص على معنى الصفة دال عليه فلهذا لم يقطع التاكيد في نحو جاني القوم
اجمعون اكتعون والشرط الاخران يعلم السامع من اتصاف المنعوت بذلك
النعت ما يعلمه المتكلم لانه ان لم يعلم فالمنعوت محتاج الى ذلك النعت لتبيينه وتمييزه
ولا قطع مع الحاجة وكذا اذا وصفت الموصوف بوصف لا يعرفه المخاطب لكن
ذلك الوصف يستلزم وصفا آخر فلك القطع في ذلك الثاني اللازم نحو مررت
بالرجل العالم المحامي فان العلم في الاغلب يستلزم في التحصيل ومع اجتماع الشرطين
جاز القطع وان كان نعتا اول كقوله تعالى واما حالة التخطب وقولك الحمد لله
الحميد وشرط الزجاجي في القطع تكرر النعت فنقول ان كان النعت المراد قطعه
معروفا وجب ان لا يكون المنعوت اسم الاشارة لما ذكرنا ان اسم الاشارة محتاج
الى نعته لتبيين ذاته وان كان نكرة فالشرط سبعة تنعت آخرين وان لا يكون النعت
الثاني ايضا لمجرد التخصيص لانه اذا احتاجت النكرة الى الف نعت لتخصصها

لم يجز القطع اذ لا قطع مع الحاجة والاعرف مجئ نعت النكرة المقطوعة بالواو والواو
على القطع والفصل اذ ظاهر النكرة محتاج الى الوصف فاكد القطع بحرف ملوث
في القطع اعني الواو قال ويا دوي الى نسوة عطل شعثاء راضع مثل الثعالي ويجوز
في المعرفة القطع ايضا مع الواو كقول الحريق لا يبعد قومي الذين هم سم العداة
وآفة الجزر والطيبون الناز لون بكل معترك والطيبون معاقد الازر والواو في
النعت المقطوع اعتراضية نصبته او رفعته ويجوز مخالفة النعت المقطوع
للمنعوت تعريفا وتنكيرا كقوله تعالى ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا وعدده
واذا كثرت نعوت شئ معلوم اتبعت او قطعت او اتبع بعض دون بعض
بشرط تقديم الاتباع اذ الاتباع بعد القطع قبيح والاكثر في الكل نعت مقطوع
ان يكون مدحا او ذما او ترحما نحو الحمد لله الحميد ومررت بزيد الفاسق وبعمرو المسكين
وقد يكون تشنيعا نحو زيد الغاصب حقي وقد ذكرنا الذا احوال هذه المنصوبات
والمرفوعات ويومئ اوجب الاتباع في الترحم اما على النعت في ما امكن واما
على البدل فيما لم يمكن نحو رايته الناس ومررت به المسكين والخليل اجاز قطعه
رفعا ونصبا كما في المدح والذم ولو لم يتضمن النعت شيئا من المعاني المذكورة لم يجز
قطعه كقولك بزيد البزاز وصاحب الثياب الا بعد بل ولكن فانه يجوز قطع ما بعدهما
على الرفع قصدت المعاني المذكورة اولا سواء كان المعطوف عليه نعتا اولا لانها حروف
للاخراب والاسراد اراك فيهما موآن بالقطع تقول مررت برجل قائم بل
قاعد وفي غير النعت ما زيد قائما بل قاعد وربما قطع النعت الاول بالواو اذا دخل
المنعوت كما قال الزجاج في قوله تعالى ولكن البر من آمن الى قوله والموفون بعهدهم
ان الموفون صفة آمن وهذا الذي ذكرنا من شروط النعت المقطوع انما يعتبر اذا
جاز الاتباع على النعت ايضا فاما اذا لم يجز كما في الامثلة المذكورة في القسم الاول
اي في جميع الاوصاف مع تفرق الموصوفات فلا وراء بها حذف الموصوف اعلم
ان الموصوف يحذف كثيرا ان علم ولم يوصف بظرف او جملة كقوله تعالى وعندهم قاصرات
الطرف فان وصف باحدهما جاز كثيرا ايضا بالشرط المذكور بعد لكن لا في الاول هو
الموصوف وكذا الظرف لكونهما مقدرين بالجملة على الاصح وانما يكثر حذف موصوفها
بشرط ان يكون الموصوف ما قبله من المجرور بمن او بفي قال تعالى ومنهم دون ذلك
وقال عز اسمه وما منا الا له مقام معلوم اي ما من ملايكتنا الا ملك له مقام قال

الشاعر وما الاخر الآ تاركان فمنهما اموت واخري ابتغي العيش اكدح اي منهما اموت
تارة فينهما وحكي سيبويه ما منهم الآ يات الآ رايته في حال وقال وكلتهما تثنيتين كما مر
منها واخري علي لوح آخر من الجمز وقال لو قلت ما في قومها لم يشم يفضلها في حسب
وميسم فان لم يكن كذالم يقم الظرف والجملة مقامه الآ في الشعر قال اما ابن جلاع وطلاع
الثنايا من اضع العمامة يعرفون وقال مالك غدي غيرهم وجر وغير كنداء شديد
قالوا لو ترك كانت يكفي كان من ارمي البشر وقال كانك من حمال بني اقيش يقعقع
خلف رجليه بشن واما كثر بالشرط المذكور لقوة الدلالة عليه بذكر ما اشتمل عليه
قبله فيكون كانه مذكور واعلم انه ان اصلح النعت لمباشرة العامل اياه جاز تقديمه
وابدال المنعوت منه نحو مررت بظريف رجل قال والمومن العاندات الطريحها
ركبان مكة بين الغيل والسند وقريب منه قوله تعالي وغرابيب سود لان حق غربيب
ان يتبع اسود لكونه تاكيدا له نحو احمر قاني وان لم يصلح يصلح لمشاركة العامل اياه في تقديم
الاعرورة والنية التاخير كما يقول في ان رجلا ضربك في الدار ان ضربك رجلا واذا
وصفت النكرة بمفرد وظرف اوجملة قدم المفرد واخر احد الباقين في الاغلب
كقوله تعالي وهذا ذكر مبارك انزلناه وليس ذلك بواجب خلافا لبعضهم والدليل
عليه قوله تعالي ومذا ذكر مبارك انزلناه وقوله فسوف يأتي الله بالضحي علي خالد
لقد وقعت بقوم بحبهم وعجبونه اذلة قال الشاعر وليل اقاسيه بطيء الكواكب
وقد يفصل بين الموصوف والصفة باجنبي كقوله ستدفع منها بنفس حرمان نادم
اذاليوم ضم الباكين عصيب وربما نوعت الصفة ولم تذكر للعلم بها قال الا انهما
الظبية ما تضحي علي حالا لقد وقعت علي لحم اي لحم واذا اولي النعت لا
واما وجب تكريره كما ذكرنا في الحال قال تعالي لا فارض ولا بكر ويقول لقيت رجلا
اما عالما واما جاهلا وقد يوصف المضاف والمضاف اليه فيجعل ما هو النعوت
الاول معني نعت الثاني لفظا وذلك كما يضاف لفظا المضاف اليه الي ما ينبغي
ان يضاف الي اليه المضاف نحو هذا جحر ضبي وهذا جحب ربان والدعوي هو لك
الجحر الجحب لا الضب والربان والجليل شرط في الجر بالجوار يوافق المضاف
والمضاف اليه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا فلا يجر الا هذا ان جحر اضب خربان ولا بجر
خربين خلافا لسيبويه فاستشهد ان الباء بعد هذا جحر ضب خرب جحره فحذف المضاف
الي الضمير فاسير الضمير المرفوع فخرب لكونه مرفوعا لقيامه مقامه المضاف

المرفوع

المرفوع اصل قوله هو زان الناب هو زان حسه ثم حذف المضاف اي حسه فبقي
هو زانا به ثم لما اضيف هو زان الي الناب اسر الضمير فيه كما في حسن الوجه قوله
المعطف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه بتوسط سطر بينه وبين متبوعه
احد الحروف العشرة وشيا تي نحو قام زيد وعمرو قوله مقصود بالنسبة
يخرج الوصف وعطف البيان والمؤكد علي ما قيل لان المقصود في هذه الثلثة
هو المتبوع وذلك انك بين بالوصف المتبوع تذكر معني فيه وتوضح بعطف البيان
المتبوع بذكر اشهر اسميه ولا شك انك اذا بينت شيئا فالمقصود هو المبين والبيان
فرعه وكذا انما تجيء بالتاكيد اما البيان المنسوب اليه مقدما هو المنسوب اليه في الحقيقة
لا غيره واما بيان ان المذكور بلفظ العموم باق علي عمومه غير خاص ويعني بالنسبة
نسبة الفعل اليه فاعلا كان او مفعولا او غيرهما ونسبة الاسم اليه اذا كان مضافا
قوله مع متبوعه يخرج البدل لانه هو المقصود عندهم دون متبوعه وسنذكر الكلام
عليه في بابه ونذكر ان عطف البيان هو البدل ويخرج بقوله مع متبوعه المعطوف
بلا وبل ولكن وام اما واو لان المقصود بالنسبة معها احد الامرين من المعطوف
والمعطوف عليه قوله بتوسط بينه الي آخره ليس من تمام الحد بل هو شرط عطف
النسق ذكره بعد تمام حد قال ولم يستغن في الحد بقوله العطف تابع وبتوسط بينه
وبين متبوعه احد الحروف العشرة لان الصفات يعطف بعضها عن بعض علي بعض
كقوله الي الملك القوم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم وقوله ياطعف
ذيابة للحرث الصالح فالغانم فالايب ويجوز ان يعترض علي حد بمثل هذه الاوصاف
فانه يطلق عليها انها معطوفة الا ان يدعي انها في صورة العطف وليست بمعطوفة
واطلاقهم العطف عليها مجاز قوله فاذا عطف علي المرفوع المتصل اكد بمنفصل
مثل ضربت انا وزيد الآن يقع فصل فيجوز تركه مثل ضربت اليوم وزيد واذا عطف
علي المضمر المجرور اعيد الخافض مثل مررت بك وبزيد انما اكد المنفصل في الاول
لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله
كما جاز في الظاهر والضمير المنفصل ومعني من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل
فلو عطف عليه بلا تاكيد كان كما لو عطف علي بعض حروف كلمة فاكد اولا بمنفصل
لانه بذلك يظهر ان ذلك المتصل منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده
مما اتصل بتوكيده فيحصل له نوع استقلال ولا يجوز ان يكون العطف علي هذا التاكيد

لان ظاهر المعطوف في حكم المعطوف فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف توكيدا المتصل
وهو ضمير فان كان الضمير منفصلا نحو ما ضرب الا انا وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان
متصلا منصوبا نحو ضربتك وزيدا لم يكن كالجزء معنى ويجوز تاكيد المتصل المرفوع
لان الغرض العطف نحو اضرب انت وضربت انا قوله الا ان يقع فصل فيجوز تركه سواء
كان الفصل قبل حرف العطف كقوله فليست نبازل الا الت برجل او خيالتها
الكذوب او بعدها كقوله تعالى ما اشركنا ولا آباؤنا ولا ازايدة لتاكيد النفي
ومع الفصل وتاكيد بالمنفصل كقوله تعالى فكيدوني انتم والعاون وما عبدنا
من دونه من شئ نحن ولا آباؤنا وقد لا يؤكد والامر ان متساويان فكذا قال ويجوز
تركه وانما جاز الترك لان طول الكلام قد ينقي عما هو الواجب فيحذف طلبا للاختصار
نحو قولك حضر القاضي امراة والحافظوا عورة بالنصب فكيف لا يغني عما ليس بواجب
بل هو الاولى وذلك لان المذهبين البصريين ان التاكيد بالمنفصل هو الاولى و
يجوزون العطف بلا تاكيد ولا فصل لكن على قبيح لانهم حظروه اصلا بحيث لا يجوز
ان يرتكب واما الكوفيون فيجوزون العطف المذكور بلا تاكيد بالمنفصل ولا فصل
من غير استقباح قوله واذا عطف على المضمر المجرور عند الخافض انما ذلك لان اتصال
المضمر المجرور بجارة اشد من اتصل الفاعل المتصل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا
متصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره سواء كان ضميرا او ظاهرا فكره
العطف عليه ان يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة فمن ثم لم يجز اذا عطفت
المضمر على المجرور الا باعادة الجار ايضا نحو مررت بزيد وبك والمال بين زيد
وبينك وليس للمجرور ضمير منفصل كما مر في المضمرات حتى يؤكد به اولا ثم
يعطف عليه كما يجعل في المرفوع المتصل فلم يبق الا اعادة العامل الاول
سواء كان اسما نحو المال بيني وبينك زيد او حرفا نحو مررت بك وبزيد ولا
يعاد للعامل الا سمي الا اذا لم يشك انه لم يجلب الا لهذا الغرض وانه لا معنى له
كما في قولنا بينك وبين زيد فانه لا يمكن ان يكون معناك بيناك بين ما النسبة
الى زيد وحده وبين آخر بالنسبة الى المخاطب وحده لان النسبة امر يقتضي طرفين
تغرقا ان تكرير الثاني لهذا الغرض فان اللبس نحو جاني غلامك وغلام زيد وانت
بزيد غلاما واحدا مشتركا بينهما لم يجز بلى يجوز لو قامت قرينة دالة على المقصود
فان قلت فما تقول بعد اعادة الخافض اتقول الجار والمجرور عطف على المجرور

قلت

قلت النظر المستقيم يقتضي ان القول بالثاني اولا وذلك لان القول به
في نحو المال بيني وبينك متعين اذ لا معنى للمضاف الثاني كما مر فلا يمكن عطف
المضاف على المضاف لفساد المعنى وفي نحو مررت بك وبزيد وان امكن ان
يكون الباء الثاني بمعنى اذ يمكن استوفاء معنى الجار والمجرور فيكون بسبب
الاستيفاء للباء الثانية ولم يمكن ذلك في بين الثانية الا انا لما عرفنا ان الباء الثانية
مجيئة لمثل الغرض الذي اجتلب له بين الثانية بعينه وجب الحكم بكون المجرور
بها كالمسئلة بين فاذا تقرر هذا ان نقول المعطوف مجرور مع تكرير العامل
مما كان مجرورا به قبل تكريره اعني بالعامل الاول لان وجود الثاني كالعدم كما قال
سيبويه في نحو لا انا لزيد ان جره بالاضافة لا بالام الظاهرة والاولى ان يحيل
جره على العامل المتكرر اذ ليس بافل من الحروف الزايدة نحو كفى بزيد فانها لا بلى
مع زيادتها وهذا الذي ذكرنا اعني لزوم اعادة الجار في حال السعة والاختيار
مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها اضطرارا كقوله فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا
فاذهب وما بك والايام من عجب واجاز الكوفيون ترك الاعادة في حال السعة
مستدلين بالاشعار ولا دليل فيها اذ الضرورة حاملة والاخلاف معها وايضا
يوظهر الجار فالعامل للاول كما ذكرنا وبقوله تعالى تساءلون به والارحام بالجر
في قراءة حمزة واجيب بان التاء مقدرة والجر بها وهو ضعيف لان حرف الجر
لا يعمل مقدرا في الاختيار الا في نحو الله لافعلن وايضا يوظهر الجار فالعامل للاول
كما ذكرنا ولا يجوز ان يكون الواو للقسم لانه يكون اذن قسم السؤال لان قبله واتقوا الله
الذي تساءلون به وقسم السوال لا يكون الا مع الباء كما بحث والظاهر ان حمزة جوز
ذلك بناء على مذهب الكوفيين لانه كوفي ولا تسلم تواتر القرات السبع وذهب
الجرمي وحده الى جواز العطف على المجرور المتصل بلا اعادة الجار بعد تاكيده
بالضمير المنفصل المرفوع نحو مررت بك انت وزيد قياسا على العطف على الضمير
المرفوع المتصل وليس بشئ لانه لم يسمع ذلك مع ان توكيد المجرور بالمرفوع خلاف
القياس واعادة الجار اقرب واخف فان قيل كيف جاز تاكيد المرفوع المنفصل
في نحو جاني كلهم والابدال منه اجيبني جماعتك من غير شرط بعدم التاكيد المنفصل
وفي الثاني الامع اعادة الجار فالجواب ان التاكيد والبدل ليسا باحسن منفصلين
عن متبوعهما لا لفظا ولا معنى اما معنى فلان البدل في الاغلب اما كل المتبوع او

بعضه او متعلقه والغلط قليل ماورد والتاكيد عن المؤكد واما اللفظ فلانه لا يفصل بينهما
وبين متبوعهما حرف كما في عطف النسق فلم ينكر جري كما هو كالجزء من متبوعه
على ما هو كالجزء من عامله لتوافق التابع والمتبوع من حيث كون كل واحد منهما كالجزء
مما قبله واما عطف النسق فمنفصل عن متبوعه لقظا بحرف العطف ومعنى من حيث
ان المعطوف في الاغلب غير المعطوف عليه فانكر جري مما هو مستقل كالاجنبي
من متبوعه على ما هو كالجزء مما قبله لتخالف التابع والمتبوع فان قلت فهلا اطرد
والحكم على هذا الوجه في جميع التوكيد اذ كلها متصل بمتبوعاتها كما قلت فلم افرد
والنفس والعين بتوكيدهما متبوعهما الذي هو مرفوع متصل اولا بالمنفصل قبل
التاكيد قلت ذلك لان النفس والعين كثيرا ما لمكان العامل ويقعان غير توكيد
نحو طاب نفس فلان ولقيت عينه فلو لم يؤكدهما اولا بالمنفصل لالتبس العامل
اذا كان عاريا او عاريا بالتاكيد نحو زيد جاني نفسه وهند جاءتني نفسها ثم طرد الحكم
في البواقي مع ان ضمائرها بارزة نحو غربتني انت نفسك وان لم يلتبس واما
كل واجمع فلا يلتبسان بالعامل في نحو الكتاب قوي كله لان كلا لا يلي العوامل الظاهرة
اصلا ولا تقول جاني كلكم ولا قلت كلتكم ولا مررت بكلكم بلى قد استعمل مبتدا
لا غير اما لان العامل معنوي كما هو مذهب الجمهور او لان مرتبة التاخر عن خبر المبتدا
بالمنفصل يا نهم كرهوا ان يؤكد الجزء بما هو كالمستقل قال لان النفس مستعمل غير تاكيد
ولفظ كل لا يستعمل الا تاكيدا وهذه العلة تنطبق عليه في قولهم مررت بك نفسك
فالاول ما قدمناه **قوله** والمعطوف في حكم المعطوف عليه ومن ثمة لم يجز في ما
زيد بقايم او قايما ولا ذاهب عمرو الا الرفع وانما جاز الذي يطير فيغضب
زيد الذباب لانها فاء السببية لا يريدون بقولهم ان المعطوف في حكم المعطوف عليه
ان كل حكم ثبت للمعطوف عليه معطيا بحر بثبوتها للمعطوف حتى لا يجوز عطف المفرد
على المثنى وعطف المعرب على المبنى وبالعكس بل المراد بان كل حكم يجب للمعطوف
عليه بالنظر الى ما قبله كونه ذات ضمير عايد اليه لكونه صلة لزم مثله في المعطوف وكما
اذا اقتضى ما قبله كونه نكرة لمجرور رب والمجرور بكم وجب كون المعطوف كذلك فلذا
اضعف الواجب الاية الهجان وعبدها ولتقولن كي رب ثنات وسخلتها العطف
نكرة كما يجيء في باب المضمرات وكان يجب على الاصل المتقدم ان لا يجوز يا زيد والحارث
لوجوب تجرد المعطوف عن اللام بالنظر الى ما كان المكروه هو اجتماع اللام وحرف

النداء

النداء ولم يجتمعا حال كون اللام في المعطوف جاز كما في يا ايتها الرجل وان وجب للمعطوف
عليه حكم بالنظر الى نفسه والى غيره معا وجب مثله للمعطوف وان كان في نفسه مثل
المعطوف عليه فلذا وجب بناء المعطوف في يا زيد وعمرو لان ضم المنادى بالنظر الى حرف
النداء والى كونه مفردا معرفة وكان يجب بناء المعطوف على هذا الاصل في يا ايتها الرجل
وامراة كما في النداء لكن العلة قد تقدمت في المنصوب بلا التبرية وان لم يكن حال
المعطوف في نفسه كحال المعطوف عليه لم يجب فيه ما وجب في المعطوف عليه فلذا
لم يضم المعطوف في يا زيد وعبد الله لان ضم المنادى ليس لحرف النداء فقط بل لذلك
ولكونه مفردا معرفة كما قلنا وكذا لم ينصب المعطوف في لا رجل ولا زيد عندي لان
النصب اسم لا بالنظر الى الاول والى قابل النصب وهو المنكر المضاف والمضارع له
لا بالنظر الى واحد منهما فنقول يجوز عطف الخبر الجامد على المشتق نحو زيد احمر وجلد
شجاع وذلك لان للضمير في المشتق الواقع خبرا لم يجب لكونه خبرا فقط اذ خبر المبتدا
يتجرد ايضا عن الضمير اذا كان جامدا بل بالنظر الى نفسه ايضا وهو مشتق اذ خبر المشتق
لا بد له من الضمير فيه او في معموله فالمقصود ان المعطوف يجب ان يكون بحيث لو حذف
المعطوف عليه جاز قيامه مقامه قوله ومن ثمة لم يجز في ما زيد بقايم او قايما
ولا ذاهب عمرو الا الرفع وذلك لانه وجب لقولك بقايم او قايما الضمير لكونه
خبرا مع كونه مشتقا فوجب ان يثبت مثله في المعطوف مع اشتقاقه وهو قولك
ذاهب عمرو لان الضمير وجب للمعطوف عليه بالنظر الى كونه خبرا وكونه مشتقا و
المعطوف مستغن مثله ولا ضمير في ذاهب عمرو بالجر ولا في ذاهبا عمرو فان قلت
يجوز والا ذاهبا عمرو على عطف الاسم والخبر قلت ليس حاله في نفسه كحال المعطوف
عليه حتى يكون مثله في حكم الاعراب لان الاسم في الاول مقدم على الخبر فجاز عمل ما فيها
بخلاف الثاني فجاز في عطف الجملة على الجملة مثل لا غلام رجل ولا زيد عندي في عطف
المفرد على المفرد وقد ذكرنا وجوه صحة المسئلة متوخاة فلنرجع اليه وانما جاز مررت
برجل قايم ابوه لقاعدين وان لم يكن في قاعدين ضمير الى راجع الموصوف حملا على
المعنى لان المعنى لقاعدا ابواه فهو في حكم ما يثبت فيه الضمير وذلك لان الضمير المستكن
المثنى في قاعدين راجع الى المضاف مع المضاف اعني ابواه في المضاف اليه ضمير راجع
الى الموصوف وكذا قولك رجل حسنة جاريته لانه بتقدير لا قبيحة جاريته قوله
وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال انك

اذا اخبرت عن الذباب في قولك يطير الذباب فيغضب زيد بقول الذي يطير فيغضب زيد الذباب قولك يغضب زيد عطف علي يطير الذي موصول فوجب ان يكون فيه ضمير كما في المعطوف عليه وهو حال منه فوجب ان لا يجوز وقد جاز بالاتفاق واجاب بان هذه الباء للسببية لا للعطف وكلامنا في المعطوف هذا الذي قال المصنف والذي يقوي عندي ان الجملة التي يازمها الضمير ذكر المبتداء والصفة والصلة اذا عطف عليها جملة اخري متعلقة بالمعطوف عليها معنى يكون مضمونها بعد مضمون الاولي متراخيا اولا او بغير ذلك جاز بمجرد احدي الجملتين عن الضمير الرابط اكتفاء بما في اختها التي هي بمنزلتها سواء كان مضمون الاولي سببا لمضمون الثانية كما في مسئلة الذباب اولا كما تقول مخبرا عن زيد في جاء زيد فغربت الشمس الذي جاء فغربت الشمس زيد لان المعني الذي يعقب مجيئه غروب الشمس زيد وتقول مخبرا عن الشمس التي جاء زيد فغربت الشمس وليس مجئ زيد سببا للغروب وكذا لو زمع ثم اذ مضمون معطوفها بعد مضمون الاول وان كان متراخيا الذي يقول جاء ثم غربت الشمس زيد اذ المعني الذي يراخي عن مجيئه غروب الشمس زيد وكذا التي جاء زيد ثم غربت الشمس وكذا تقول في خبر المبتداء او زيد قام فغربت الشمس وزيد غربت الشمس فقام لا منع من جميع هذا وهذا كما يعطف علي الضمير الرابط في الجملة التي يازمها الضمير اسما ظاهرا كقولك زيد ضربته وعمرو او يعطف ضميرا علي بعض اجزاء الجملة الازمة للضمير الحالية منه كقولك زيد ضربت عمرو او اياه وانما جاز ذلك لان في اجزاء الجملة المذكورة ضميرا اذا المعطوف المفرد جزء المعطوف عليه لاجل عدم الاستقلال فلما لم يستقل الجملة المعطوفة بالعاد وتعلقت من حيث المعني بالجملة المتقدمة لتعقب مضمونها مضمونها صارت كاحد اجزائها فاكتفي بالضمير في احديهما واما ان لم يكن بالجملة المعطوفة تعلق معنوي بالمعطوف عليها كقولك الذي قام وقعدت عند زيد لم يجز الا ان تعلق المضمون بالمضمون معني فتقول الذي قام وقعدت هند في تلك الحال زيد والذي تزول الجبال ولا تزول انا والذي يقوم العباس ولا سيما انت لان الاقتران معلوم من قرينة الحال فاذا لم تكن مع الواو قرينة الاقتران ان لم تجز لان الواو لمطلق الجمع لا دلالة فيه علي الاقتران وغيره كما كان في الفاء ثم تعلق معنوي بين المضمونين هذا وقولك عند لقيت زيدا وابا ها جايز اتفاقا بالواو وفي المسئلة اذا ذكرت مقام الواو والفاء وثم او خلاف لا بحر حالان الاجتماع بحاصل

مع الفاء وثم واو فيحتاج الي تقدير فعل آخر للمعطوف فيبقي الجملة الاولي بلا ضمير عايد الي المبتداء بخلاف الواو وفاتها للجمع فلا يحتاج الي تقدير فعل وليس شئ لان العامل ليس بمقدر في المعطوف كما تبين في حد التوابع ولو سلما ايضا جازت علي ما ذكرنا لان الجملة الثانية مع الفاء وثم واو تتعلق معنويا بالاولي واما ان خرجت بالفعل في الثاني مع الواو كقولك زيد اكرمت عمرو او اكرمت اياه فان قصدت بالتكرير التاكيد جازت المسئلة وان قصدت الاستيناف امتنعت الاول لخلو الجملة الخبرية عن الضمير

قوله واذا عطف علي عاملين مختلفين لم يجز خلافا للفراء الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو خلافا لسيبويه معني قولهم العطف علي عاملين ان يعطف بحرف واحد معمولين مختلفين كانا في الاعراب كالمنصوب والمرفوع المتفقين كالمنصوبين علي معمولي عاملين مختلفين وقولك ان زيدا اضرب غلامه وبكرا اخوه عطف مختلفي الاعراب ولا يعطف المعمولان علي عاملين بل علي معمولهما فهذا القول منهم علي حذف المضاف واما عطف المعمولين المتفقين كانا او مختلفين علي معمولي عامل واحد فلا باس به كقولك ضرب زيد عمرا وبكرا خالدا او ظننت زيدا قايما وعمرا قاعدا واعلم زيد عمرا وابكرا فاضلا وبشرا خالدا محمدا كريما لان حرف العطف كالعامل ولا يقوي ان يكون حرف واحد كالعاملين ويجوز ان يكون كعامل يعمل عملين او ثلثة او اكثر اعلم ان الاخفش يجيز العطف علي عاملين مختلفين مطلقا الا اذا وقع فصل بين العاطف والمعطوف المجرور كقولك دخل زيد الي عمرو وبكر خالد فهذا لا يجوز اجماعا منهم ممن جوز العطف علي عاملين ومن لم يجوز اما عذر من جوز فللفصل بين العاطف الذي هو كالجزء وبين المجرور واما عذر من لا يجوز اما عذر من جوز فللفصل فلهذا واللعطف علي عاملين وليس الامر كما زعم المص قوله لخبره بعض الكوفيين مطلقا فان كلهم اطبقوا علي المنع مما ذكرنا فان ولي المجرور في المسئلة المذكورة حرف العطف كقولك في الدار والحجرة عمرو اجازه الاخفش علي ما نقل عنه الجزولي وغيره لان المانع عنده انما هو الفصل بين العاطف الذي هو كالجاري والمجرور كما لا يجوز الفصل بين الجار والمجرور وقد زال المانع باملاء المجرور للعاطف فلهذا اجوز الاخفش ما زيد بقايم ولا قاعد عمرو ومنع سيبويه العطف علي العاملين مطلقا وذلك لما ذكرنا من ضعف حرف العطف عن كونه بمنزلة عاملين مختلفين فتحو قولهم مررت الي العمرو والجيش والحجر ركب لا يجوز اجماعا الي الاصمعي اولست حرف العطف اذ لا يبقي مفصولا بينه وبين العاطف الذي كالجار ولا يجوز

ذلك سواء ان كان الفاصل ظرفا نحو مررت اليوم بزيد وامس عمرا وغيره بل يجب
ان يكون امس بعمرو واما الفصل بالظرف او بغيره بين العاطف او المرفوع او
المنصوب فمختلف فيه منع منه اللساني والفراء وابو علي في السعة وذلك اذا لم يكن
العامل الفاصل معطوفا بل يكون معمولا من غير عطف العامل المعطوف المرفوع
او المنصوب الذي بعده نحو ضرب زيد وعمرا بكر وجاني زيد واليوم عمرو وقد
فصل الشاعر بالظرف قال الترف لم لارسم دار معطلا من العام تقشا ومن عام
اولا قطارات خريق كانها مضلة بوفي رعيل فحلا وان كان الفاصل ايضا
معطوفا على مثله ثم تختلف في جوازه في المرفوع والمنصوب وفي عدم جواز
في المجرور نحو جاني امس عمرو واليوم زيد وضرب زيد عمرا وبكر خالدا ولا يجوز مررت
اليوم بزيد وامس عمرو كما لا يجوز مررت بزيد وامس بخالد قال ابو علي اقبح
الفصل بين العاطف او المرفوع والمنصوب الذي والمنصوب بما ليس بمعطوف
لان العاطف كالنائب عن العوامل فلا يتبع فيه بالفصل بينه وبين معطوفه
كما يفصل بين العامل ومعموله واجاز ذلك غيرهم في السعة بجواز الفصل بين
الرافع والناصب ومعمولهما واتباع ذلك بين الجار ومعموله ويجوز الفصل
بين العاطف والمعطوف غير المجرور بالقسم نحو قام زيد ثم والله عمرو اذا لم يكن المعطوف
جملة فلا يقول ثم الله قعد عمرو لانه يكون الجملة اذن جواب القسم فيلزمها حرف
الجواب فلا يكون ما بعد القسم عطفا على ما قبله بل الجملة القسمية اذن معطوفة
على ما قبلها ويجوز الفصل بالشرط ايضا نحو اكرم زيد ثم ان اكرمتني عمرا وبالظن نحو خرج
محمد اوظن محمد بشرط ان لا يكون العاطف الفاء والواو ولكونهما على حرف واحد فلا
ينفصلان عن معطوفهما ولام لان ام العاطفة اي المتصلة يليها مثل ما يلي همزة الاستفهام
في الاغلب كما يجيء في حروف العطف والترجيح الى العطف على عاملين فصول الاخفش
لا يمنع من صور العطف على عاملين الا ما فيه الفصل بين العاطف والمجرور كما ذكرنا
وسيبويه يمنعه مطلقا والفراء كما نسب اليه ابن مالك توافق سيبويه وتخالف الاخفش
وبهما اي سيبويه والفراء يضمران الجار في كل صورة توهم العطف على عاملين نحو قولهم
ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة اي ولا كل بيضاء وقوله تعالى والذين كسبوا
السيئات جزاء سيئة اي وللذين اعتذر ابن السراج لهما في قوله تعالى واختلاف الليل
والنهار الآية واياك على القراءتين بان آيات اعيدت توكيدا للاول فاطال الكلام

وليس

وليس بمعطوف فمذهب المتقدمين الجواز مطلقا كما هو مذهب الاخفش والمنع مطلقا
الا باضمار الجار كما هو مذهب سيبويه واما الفراء المتأخرون فالعلامة السمرقندي منع
نحو زيد في الدار والحجرة عمرو ومع تقديم المجرور الى جانب العاطف قال لانه ليس
بمستوي آخر الكلام واوله اذا قدمت في المعطوف على الخبر على المخبر عنه نحو في الدار
زيد والحجرة عمرو جاز كاستواء آخر الكلام واوله في تقديم الخبر على المخبر عنهما قلت
يلزمه تجويز مثل قولنا زيد خرج غلامه وعمرو اخوه وان زيدا خرج غلامه وبكر اخوه
لاستواء اول الكلام وآخره ولا يجوز والمصحح بالقيد الذي ذكره العلامة ايضا وهو
ان يتقدم المجرور على المعطوف عليه ويتأخر المنصوب او المرفوع يالي المعطوف
على ذلك الترتيب نحو في الدار زيد والحجرة عمرا لكن لا للعلة التي ذكرها العلامة بل
لان الذي يثبت في كلامهم ووجد بالاستقراء من العطف على عاملين هو المضبوط
بالضابط المذكور فوجب ان يقتصر عليه ولا يقاس اذ العطف على عاملين مختلفين
مطلقا خلاف الاصل فان اطرد في صورة معينة لم يقس عليها فلم يلزم المصحح الزام
العلامة بتجويز الصورتين المذكورتين لكنه يبقى الاشكال عليه في علة تخصيصهم الصورة
المعينة بالجواز دون غيرها واذا كان العطف على عاملين مخالفا للاصل فهلا اقتدر
باضمار الخافض كما فعل سيبويه والفراء حتى لا يكون نحو ما قوله خلافا للفراء يعني ان
الفراء يجيزه مطلقا وفي هذه الآية نظر كما مر قوله الا في نحو الا في الدار زيد والحجرة عمرو اي
يجوز مطلقا ولا يقاس عليه اذا كان مع الضابط المذكور ولنذكر بعده احكام العطف
فنقول انه قد يحذف واو العطف مع معطوفه مع القرينة كما اذا قيل من الذي اشترك
هو وزيد قلت اشترك عمرو وزيد قال تعالى لا يستوي منكم من انفق من قبل الفتح
وقاتل الآية اي لا يستوي من انفق من قبل الفتح ومن انفق من بعد وكذا ام مع معطوفها
كقولك لمن قال اصلي ليلا او نهارا في الليل يصلي اكثر يعني ام في النهار وقد يحذف
الواو من دون العطف قال ابو علي في قوله تعالى لا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت
اي وقلت وحكى ابو زيد اكلت سمكا لبنا تمرا ووزن يحذف او كما يقول لمن قال اكل الابن
والتمر اي كل سمنا او سمكا وذلك لقيام قرينة دالة على ان المراد احدهما وقد
يحذف المعطوف عليه بعد يلي واخواتها لمن قال ما قام زيد وعمرو لانها حرف تصديق
فيدل على المعطوف عليه الذي هو الصدق المثبت كما يجيء في بابها وكذا تقول
بلى فزيد وبلى ثم زيد وبلى او زيد وبلى لا زيد لان يلي للايجاب بعد النفي فيكون التقدير

بلى قام زيد لا عمرو ويقول لمن قال ما قام بكر نعم لكن عمرو اي نعم ما قام بكر لكن قام
زيد لان نعم مقررة لما سيقها نفيا كان او اثباتا ولكن للاثبات بعد النفي في عطف المفرد
كما يجئ في حروف العطف ويقول لمن قال مات الناس بلى حتى الانبياء وتقول
لمن قال ما قام زيد بلى بل عمرو او بلى قام زيد بل عمرو ونعم ما قام زيد
بل عمرو ولا يحذف المعطوف عليه بعد حرف التصديق اذا كان العاطف ام واما
وذلك لان ام المتصلة وهي العاطفة يقتضي سبق الهمزة واما يقتضي سبق اما اخرى
كما يجئ في حروف العطف وقد يحذف المعطوف عليه بام قال تعالى ام من هو قانت
آناء الليل اي الكافر خير ام من هو قانت ويجوز تقديم المعطوف بالواو والفاء وثم
واو لا في ضرورة الشعر على المعطوف عليه كو ضربت وعمرا او ضمرا وثم عمرا او لا عمرا
زيدا بشرط ان لا يتقدم المعطوف على العامل فلا يجوز زيد قام عمرو ولا مررت
وبزيد وبعمرو وذلك لان العامل يعمل في المعطوف بواسطة العاطف فهو كالآلة
للعمل ومرتبة الآلة بعد المستعمل والاستتباع كون التابع مقدما على متبوعه وعلى متبوع
متبوعه اي العامل في المتبوع فمن ثم لم يتقدم على معطوف عليه التزم اضمار عامله
به فلا يقال الا سدا ياك لانه يكون اذن متقدما على العامل ولذا لم يتقدم على عطوف
عليه اذا كان مبتدأ موخر الخبر دخله حرف ناسخ اولا فلا يجوز ان وعمرا زيدا قائمان
وما زيد وعمرو قائمين لضعف الحرفين فلا يعملان مع الفصل بغير الظرف وكذا لا يقول
اما وعمرو قائمين لضعف الحرفين فلا يعملان مع الفصل بغير زيد فمنطلقان والذي
وابوه زيد حضاريان انا وهل وزيد عمره وقائمان وكيف وعمرو وزيد قائمان لانه
يتقدم على العامل ايضا وهو اما الابتداء او الخبر على المذهبين واذا تقدم الخبر كو قائمان
وزيد وعمرو وكيف وزيد وعمرو جاز اضطرارا لتاخره عن العامل على المذهبين و
تشترط ايضا في تقديم المعطوف اضطرارا ان لا يكون المعطوف عليه مقرونا بالا
او بمعناها فلا تقول ما جاني وزيد عمرو وذلك لكون الا في حين غير حين ما قبلها
لتخالفهما نعتا واثباتا كما مر في باب الفاعل فلا يقع قبلها المعطوف الذي هو
في خبر ما بعدها ومنها ان كل ضمير راجع الى المعطوف بالواو وحتى مع المعطوف
عليه يطابقهما مطلقا كو زيد وعمرو وجاني وماتا الناس حتى الانبياء او قنوا واتصير
للمعطوف والمعطوف عليه واما قوله تعالى والذين يكنزون الذهب والفضة
ولا ينفقونها فالمعنى ولا ينفقون الكنوز لدلالة يكنزون على الكنوز وقوله والله ورسوله

احق

احق ان يرضوه اي لا يرضوا احدهما لان ارضاء احدهما ارضاء الآخر وقوله واذا رأوا
تجارة اوله وا انفضوا اليها اي الى الرؤية كذلك وكو زيد وعمرو قام علي حذف الخبر
من الاول اكتفاء بخبر الثاني وكذا يجوز زيد قام وعمرو علي حذف الخبر من الثاني اكتفاء
بخبر الاول اي وعمرو كذلك وفي الموضعين ليس المبتدأ وصف عطفا على المبتدأ
اذ لو كان يقال قاما او اما الفاء وثم فان كان الضمير في الخبر عن المعطوف بهما مع
المعطوف عليه ففي مطابقته لهما خلاف قال بعضهم يجب حذف الخبر من احدهما
اما من الاول كو زيد قعد وعمرو قام وزيد ثم عمرو قام واما من الثاني كو زيد قام فعمرو
اي فعمرو قام او فعمرو كذلك قالوا ولا يجوز المطابقة لان تفاوتهما في الترتيب يمنع
اشتراكهما في الاضمار واجاز الباقون المطابقة الضمير وهو الحق كو زيد ثم عمرو قاما
اذ الاشتراك في الضمير لا يدل على انتفاء الترتيب حتى يناقض الفاء وثم اذ قد
يقال قام الرجلان مع ترتيب قيامهما والاضمار والاظهار في هذا سواء فقاما
ما قام الرجلان مثلان في اجتماع القيامين وترتيبهما وان لم يكن الضمير في الخبر المذكور
وجب المطابقة اتفاقا كو جاني زيد فعمرو فقلت لهما وجاني زيد ثم بكر وهما صديقاي
وذلك واجب في الاخبار عن المعطوف بهما مع المعطوف عليه واما لا ولكن ويل
وام واو واما فمطابقة الضمير بهما وتركه موكر لان الي قصد المتكلم فان قصدت
احدهما وجب افراد الضمير كو زيد لا عمرو وجاني وزيد بل عمرو قام زيد او عمرو واياك
وكذا تقول زيد وهند جاني ولا تقول جاتني اذ المعنى احدهما جاني والغلبة للتذكير
وتقول في غير الخبر عن المبتدأ جاني اما زيد واما عمرو فاكرمته وازيد ضربت ام عمرو
فاوجعته واما جاني زيد لكن عمرو فاكرمته فان قصدت بالضمير كليهما وجبت المطابقة
كو زيد لا عمرو وجاني مع اني دعوتهما وزيد وعمرو جاني وجيتهما واكرمتهما وتقول في او التي
للاباحة جالس الحسن او ابن السيرين وباحته ويجوز اباحتهما وكذا تقول هذا ما جوهر
او عرض او واما غرض ثم تقول وهما محدثان قال الله تعالى ان لم يكن غنيا او فقيرا
فالله اولى بهما وليس او بمعنى الواو كما قال بعضهم والمعنى ان لم يكن غنيا او فقيرا فلا بأس
فان الله اولى بالغنى والفقر معا وانما قال تعالى واذا رأوا تجارة او لهوا انفضوا اليها
بافراد الضمير مع لا انفضاض اليهما كان معا لان الضمير راجع الى الرؤية المدلول عليها
بفعل رأوا ولا يستنكر عود ضمير الاثنين الى المعطوف بأو مع المعطوف عليه وان كان
المراد احدهما لانه لما استعمل او كثر في الاباحة فجاز الجمع بين الامرين كو جالس الحسن وابن سيرين

صار كالواو ولهذا جاز قوله وكان سيان ان لا يسيرخواعما اويسيرحوه بها واغيرت السرج
فقال مع سيبان اويسيرحوه والحق ويسيرحوه ويقول ازيدا ضربت ام عمرا ولكما مستحقان
للضرب وما جاني زيد لكن عمرا ويل ما عمرو قد دعوتهما ومنها انه قد يعطف الفعل
على الاسم وبالعكس اذا كان في الاسم معنى الفعل قال تعالى فالق الاصباح وجعل
الليل سكنا على قراءة عاصم اي فالق الاصباح وكذا قوله عز اسمه صافات ويقبضن
اي يصففن ويقبضن قال بات يغشاها بغضب باتر يقصدني اشوقها وجايز اي
وجائز ولا يجوز مررت برجل طويل ويضرب على العطف اذ ليس الاسم بتقدير الفعل
ويعطف الماضي على المضارع وبالعكس خلافا لبعضهم قال تعالى والذين يمسكون
بالكتاب واقاموا الصلوة كذا وان الذين كفروا ويصدون وارسل الرياح فتثير
سحابا وكذا يجوز لم يقعد زيد ولا يقعد زيد عذا وبالعكس وكذا يجوز عطف المفرد
على الجملة وبالعكس اذا تجانسا بالتاويل كذا زيد ابوه كريم وعالم اخوته لكن عطف
الجملة على المفرد اولى من العكس لكونها فرعا عليه في كونها ذات محل من الاعراب
فالاولى كونها تابعة له في الاعراب فتجر مررت برجل ظريف وابوه كريم اولى من كذا
برجل ابوه كريم وشريف ولا سيما اذا كانت الجملة والمفرد صفتين لان يطابق الصفة
والموصوف اكثر من تطابق المبتدا والخبر والحاصل وصاحبها الا ترى ان الاولين
يطابقان تعريفا وتنكيرا دون البواقي فتقول كيتك احاف وراجيا وحضار ابوها
كريم وشريفه ليس في القبح كذا برجل ابوه كريم وشريف ويجوز عطف الاسمية على
الفعلية وبالعكس قال ابن جني وذلك بالواو دون الفاء واخواتها لاصالة الواو
في العطف واعلم انه يجوز المخالفة في الاعراب اذا عرف المراد كذا مررت بزيد وعمرو
اي وعمرو وكذلك قال وعصن زمان يابن مروان لم يدع من المال الا مستحقا
او محلف المستحق المذهب والمحلب الماخوذ الجوانب الذي بقية منه بقية قوله
محلف حمل على المعنى او معنى لم يدع الا مستحما لم يبق من جوزه الا مستحب ويجوز ان يكون
المعنى او محلف او منقطعة اي بل هو محلف كما يجئ في حروف العطف او يكون محلف
مصدرا عطف على غض كما في قوله تتابا ومزقنا هم كل ممزق **قوله** التاكيد تابع يقرر
امر المتبوع في النسبة او الشمول قوله يقرر معنى التقرير منها ان يكون مفهوم
التاكيد ثابتا في المتبوع ويكون لفظ المتبوع يدل عليه صريحا كما كان معنى نفسه ثابتا
في زيد في قولك جاني زيد نفسه اذ يفهم من زيد نفس زيد وكذا كان معنى الاحاطة

الذي

الذي في كلهم مفهوما من القوم في جاني القوم كلهم اذ لابد ان يكون القوم اشارة الى
جماعة معينة فيكون حقيقة في مجموعهم ثم ان التاكيد يقرر ذلك الامر اي يجعله مستقرا
متحققا بحيث لا يظن به غيره وهب لفظ دال وضعا على معنى حقيقة فيه ظن المتكلم
بالسامع انه لم يحمله على مدلوله اما لغفلة او لظنه بالمتكلم الغلط او لظنه به التجوز في
الغرض الذي وضع له التاكيد احد ثلثة اشياء احدها ان يدفع المتكلم خر غفلة السامع
وثانيها ان يدفع ظنه بالمتكلم الغلط فاذا قصد المتكلم احد هذين الامرين فلابد
ان يكرر اللفظ الذي ظن غفلة السامع عنه او ظن ان السامع ظن به الغلط فيه
تكريرا لفظيا كخرب زيد زيدا وخرب خرب زيد ولا يصح ههنا التكرير المعنوي لانك
لو قلت خرب زيد نفسه فربما ظن بك انك اردت خرب عمرو فقلت نفسه
بناء على ان المذكور عمرو وكذا ان ظننت به الغفلة عن سماع القيد فقولك بقسه
لا ينفعك وربما تكرر غير المنسوب والمنسوب اليه نظنك غفلة السامع او رفع
ظنه بك الغلط وذلك اما بالخوف كجواز ان زيدا قايم لو في الجملة كقوله تعالى ان مع
العسر يسرا ان مع العسر يسرا ولا يدخل هذا النوع من التاكيد في حد المصنف لانه تكرير
امر المتبوع ولكن لا في النسبة ولا في الشمول ولا يضره ذلك لانه في حد التاكيد الاسمي
والغرض الثالث ان يدفع المتكلم عن نفسه ظن السامع به او هو ثلثة انواع احدها
ان يظن به مجوزا في ذكر المنسوب فربما ينسب الفعل الى شئ مجازا وانت تريد المبالغة
لان عين ذلك الفعل منسوب اليه كما تقول قتل زيدا وانت تريد خرب خرابا شديدا
او تقول هذا باطل وانت تريد غير كامل فيجب ايضا تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك
في كونه حقيقة كقوله صلى الله عليه وسلم ايما امراة نكحت بغير اذن وليها فنكاحها
باطل باطل باطل والثاني ان يظن السامع مجوزا في ذكر المنسوب اليه المعين
فربما نسب الفعل الى الشئ والمراد ما يتعلق بذلك المنسوب اليه كما تقول قطع الامير
اللص اي قطع غلامه باسره فيجب اذن اما تكرير لفظ المنسوب اليه كخرب زيد زيد
اي خرب عضوا من يقوم مقامه او تكريره معنى وذلك بالنفس والعين ومترادفاتها
لا غير والثالث ان يظن السامع به مجوزا لا في اصل المسئلة بل في نسبة الفعل
الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد النسبة الى بعضها لان العمومات المخصصة
كثيرة فيدفع هذا الوسم بذكر كل واجمع واخواته وكلاهما وثلثهم وارابعهم وكذا
فهذا ملخص الغرض من جميع الفاظ التاكيد وقوله امر المتبوع اي ما يتعلق به من نسبة

الفعل اليه وكونها شاملة عامة فالتكرير لفظا او معنى تقرر ما يتعلق بالمتبوع من اضافة
يكون ما نسب اليه عاما لاخواته شاملا وقولنا في النسبة او الشمول بيان للامر المراد صفة
المتبوع وشانه كما يقال شانك في العلو اعظم من ان يوصف وامري في الفقر
ظاهر اي في باب العلو وباب الفقر فالمعنى تقرر امر المتبوع في باب كونه منسوبا
اليه وفي باب كون النسبة شاملة عامة لافراده فعلى هذا يخرج عن حد التاكيد
نحو قوله تعالى انما هو اله واحد فان واحدا ان قرر وحقق امر متبوعه وهو الوحدة
لكن لم يكن ذلك الامر من باب كون المتبوع منسوبا اليه وكذا في قوله تعالى نفخة
واحدة فلفظة واحدة لم يقرر كون نفخة منسوبا اليها قوله نفخ فلا كون النفخ شاملا لاحاد
النفخة اذ لا احاد لها وقد اورد المصر الاعتراض على نفس نفخة واحدة فقال ان
نفخة واحدة يقرر الوحدة التي في نفخة فيجب ان يكون تاكيدا واجاب بان نفخة
وان دلت على الوحدة لكن ذلك دلالة يضمن لا مطابقة لان مدلولها بالمطابقة
نفخ موصوف بالوحدة فمجرد وحدة مدلول هذا اللفظة تضمنا لا مطابقة ولقايل
ان يقول الدلول اعم من المدلول بالتضمن والدلول بالمطابقة فكل مدلول المتبوع
امر ذلك المتبوع وشانه سواء كان ذلك مطابقة او تضمنا او التزاما وايضا اجمعون
في قولك جاني الرجال اجمعون يقرر مدلول القوم تضمنا لا مطابقة لان كونهم مجتمعين
بالمجيء بحيث لم يخرج منه احد منهم مدلول اللفظ من حيث كونه جمعا معرفا باللام
للاشارة الى رجال معينين لا مدلول اصل الكلمة اعني كونهم رجالا مجتمعين وهو مركب
من الرجال ومن اجتماعهم وكذا جاني الرجال كلاهما لفظ كلا موضوعة للاسم
التي هو مدلول الرجلان ضمنا وهو مع ذلك تاكيد فان قلت بلى معنى كلاهما في
جاني الزيدان كلاهما كلا الزيدين وكلا الزيدين هما الزيدان فمفهوم التاكيد
مفهوم المؤكد مطابقة وكذا معنى اجمعون اجمعهم على ما هو مذهب الخليل ومعنى
اجمع القوم مطابقة قلت ان التاكيد هو كلا المضاف ومعناه الاثنان لا هما
المضاف اليه الذي مدلوله مدلول الزيدين فمعنى كلا الزيدين اثناهما لا انه لم
يستعمل لفظ اثناهما والاثنان مدلول لفظ الزيدين ضمنا لا مطابقة واعلم انهم
اذا ارادوا الوحدة والاسم والاجتماع لا باعتبار نسبة الفعل لم يضيفوا الالفاظ
الدالة على هذه المعاني في نحو جاني رجل واحد ورجلان اثنان ورجال جماعة ومع
قصد تعيين عدد الجماعة يقولون رجال ثلثة ثلثة واربعة وخمسة وعلى هذا القياس

انا اذا ارادوا الوحدة والاثنية والاجتماع باعتبار نسبة الفعل اضافوا الالفاظ الدالة
على هذه المعاني الالفظ جميع فان الاغلب فيه كما يجيء قطعه عن الاضافة مع قصدك
اجتماع المذكورين باعتبار هذا المعنى على ضرب فبعضهم لم يجئ الا منصوبا على الحال
وهو وحده فقط نقول جاني زيد وحده اي لم يشاركه احد في المجيء وبعضهم لم يجئ الا تابعا
على انه تاكيد وهو كلا ومعناه اثنان كما ذكرنا الا ان اثنان لم يستعمل مضافا في الشهور
الفصيح استغناء بكلا ويستعمل العوام نحو جاني الزيدين اثنيهما واجمعون ومتفرقاته
واخواته مثل كلا لا يجئ الا تابعة مضافة في التقدير على راي الخليل وربما نصبت
جمعا وجمع حالين كما ثنى القبيلة جمعا والقبايل جمع وهو قليل وقد يضاف اجمع
اضافة ظاهرة فيؤكد به لكن بيانه ايضا نحو جاني القوم باجمعهم ولا يقال جاني
القوم اجمعهم بخلاف عينه فانه يؤكد بهما مع الباء وبدونه نحو رايته عينه ورايته
بعينه واما جميع فهو بمعنى الجميعين اي بهم اجمعين وليس بمعنى مجتمعين في حال
المجيء وان اردت ذلك المعنى قلت ما يثنى بهم مقابل معناه لانه لا يختلف منهم
احد اجتمعوا في الاتيان او افرقوا كاجمعين من حيث المعنى سواء واما مضافا تاكيدا
غير تاكيد ثلثة العوامل نحو مررت بجميع القوم ورايت جميعهم واما مضافا وهو اقل
الثلثة وما فوقها كما مر في باب الحال نحو جاني القوم ثلثهم ولا يؤكد ثلثة واخواتها
الا بعد ان يعرف المخاطب كمية العدد قبل ذكر لفظ التاكيد والا لم يكن تاكيدا بخلاف
الوصف في نحو جاني رجال ثلثة فبينهن بهذا انك تقول في الوصف واحد واثنان
وجماعة لغير معين العدد وثلثة واربعة فصاعدا لمعين العدد وتقول في التاكيد اوالحال
وهما بمعنى واحد منهما وحده وكلاهما واجمعون واخواته لغير معين العدد وثلثهم وارابعتهم
فما فوق ذلك لمعين العدد فاذا قصدت الوصف لم يكن في صنع الالفاظ نظر الى نسبة
الفعل الى متبوعاتها واذا قصدت بها التاكيد او الحال فلا بد من النظر الى متبوعاتها او
صاحبها بمعنى انه سمل ذلك الفعل جميع افراد المتبوع والصاحب فعلمنا انه لا فرق من
صنع الالفاظ توكيدا او صفات الا بالنظر الى شمول النسبة فلا يخرج صنع الالفاظ
صفات عن حد التاكيد الا بقوله او الشمول قال المصنف يدخل حد عطف البيان في قولنا
يقرر امر المتبوع ويخرج بقولنا في النسبة او الشمول اقول ان كان معنى التقرير ما ذكرت
وهو تحقق ما يثبت في اللفظ الاول ودل عليه فليس جميع ما هو عطف البيان مدلولا عليه
بلفظ المتبوع نحو جاني العالم زيد والفاضل عمرو اذ لا دلالة للعالم على زيد بل ربما دل

على بعض متبوعاته عليه لكن بعينه وذلك مع قلة الاشتراك نحو اقسم بالله ابو حفص عمر واذ
وضمنا انه ليس معناك ممن سمي باحد حفظ الاثنان او ثلثة وان كان المراد بالتقرير
التوضيح فالوصف داخل فيه وان كان شيئا آخر فليس بواضح وسعى صاحب الحدود
من مثل هذه المحتملات **قوله** وهو لفظي ومعنوي فاللفظي تكرير اللفظ
الاول مثل جاءني زيد زيد ويجري في الالفاظ كلها والمعنوي بالالفاظ
المحفوظة وهي نفس وعين وكلا هما وكل واجمع واكتع وابصع فالاولان
يعملان باختلاف صيغتهما وضميرهما نحو نفسه وكلاهما ونفسها انفسهما
انفسهم انفسهن والثاني للمثنى كلاهما كلتاهما والباقي لغير المثنى باختلاف
الضمير في كله وكلهما وكلهم وكلهن والصيغ الباقية اجمع جمعاء اجمعون جمع
اعلم ان التاكيد اما لتقرير شمول النسبة وهو بان تكرر من حيث المعنى ما فهم من المتبوع
تضمنا وذلك بكلا وكل واجمع وثلثهم وارابعتهم وكذلك واما لتقرير اصل النسبة
وهو اما بتكرير اللفظ الاول وبتكرير ما دل عليه المتبوع مطابقة وذلك بلفظي
النفس والعين واما بغيرهما والتكرير اللفظي يجري في الالفاظ كلها اسماء كانت
او افعالا او حروفا مفردة كانت او جملا او غير ذلك والكرار اما مستقل او غير مستقل
والمستقل ما يجوز به الابتداء به مع الوقف عليه وغير المستقل ولا يجوز فيه ذلك
كالضمير المتصل وكل حرف الا ما يؤدي معنى الجملة ويحذف معه في الغالب وهي لا ونعم
وبلى فان جميعها يصح الوقف عليها مع الابتداء بها فغير المستقل ان كان على حرف
واحد كواو العطف وفائه ولام الابتداء او كان ما يجب اتصاله باول نوع من الكلم
كحرف الجر لانه لا ينفك عن مجرور بعده او بآخر نوع منها كالضمائر المتصلة فانه لا يكرر
وصح الآن في ضرورة الشعر كقوله فلا والله لا يلقى لما في ولا للما بهم ابدا دواء وقوله
صالياتكما يوسى والكاف واللام على حرف واحد مع وجوب اتصالها بمجرور
بل يكون مع عامله كمررت بك بك وانك انك وضربت ضربت وان كان العامل في الاول
محمولا ظاهرا فالمختار عدم الثاني بضميره الا نظامره كقولك زيد قايم في الدار فيها
وان لم يكن غير المستقل على حرف ولا واجب الاتصال جاز تكريره وصح نحو ان زيدا
قايم والاحسن الفصل بينهما نحو ان في الدار ان زيدا قايم وان عمد الاول لعمود ظاهر
اختير عمد الثاني بضميره نحو ان زيدا انه قايم وليت بكر ليته قايم ويجوز عمد بظاهره
ايضا وقد جوز في تكرير الضمير المتصل وجهان آخر غير تكرير العامل وهو ان تكريره منفصلا

فمنقول

في المرفوع ضربت انت وهو من باب تكرير اللفظ وان كان الثاني محالفا للاول لفظا اذ
الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا بلا عاد لئلا يصير المتصل غير متصل
ويقول في المجرور مررت بك انت وبه هو لانه لا ضمير للمجرور منفصل حتى يؤكد به
فاستعير له المرفوع واما المنصوب المنفصل فاصل ان لا يؤكد الا بالمنصوب المنفصل
اذ للمنصوب ضمير منفصل فيقال رايتك اياك ورايته اياه لكنهم كما اجازوا تاكيد
بالمنصوب المنفصل اجازوا تاكيد بالمرفوع المنفصل نحو رايتك انت ورايته
هو فالمرفوع تقع تاكيدا لفظيا لاي متصل كان مرفوعا او منصوبا او مجرورا واما كان
كذا دون المنصوب المنفصل لقوته واصالته اذ المرفوع قبل المنصوب والمجرور
فينصرف فيه اكثر ومن ثم لم يقع الفصل الا بصفة المرفوع المنفصل كما مجا في باب
الضمائر ولولا هذا النظر لكان القياس ان يؤكد الضمير المجرور بالمنصوب المنفصل
لما بين الجر والنصب من الاخوة كما في باب المثنى جمع التصحيح وباب ما لا ينصرف
قال النحاة ان المنفصل في ضربتك انت تاكيد وفي ضربتك اياك بدل وهذا عجيب
فان المعنيين واحد وهو تكرير الاول بمعناه فيجب ان يكون كلاهما تاكيدا لاتحاد المعنيين
والفرق بين التاكيد والبدل معنوي كما يظهر في حد كل منهما وقال الزمخشري في مررت
بك بك ان الثاني بدل وهو اعجب من الاول اذ هو صريح التكرير لفظا ومعنى فهو
تاكيد لا بدل وهذا مثل قولهم في باب المنادى ان الثاني في يا زيد زيد بدل وجميع ذلك
تاكيد لفظي بل يمكن في بدل البعض والاشتمال ابدال الضمير من المنصوب كضربت
الرجلين اكلتهما اياه وعلم الزيدين استحسنتهما اياه كما بحث في باب البدل ولا يجوز ان
يجاء لف البدل والمبدل منه فلا يقول اكلتهما هو جاز لك ذلك في التاكيد لان المقصود
في البدل هو الثاني فكانه باشرة الناصب فلا يجيء مرفوعا هذا كله في غير المستقل واما
المستقل فكرره بلا فصل نحو جاءني زيد زيد قال فاين اني ابن النحاة معلنين اما اك اما اك
اللاحقون احبس احبس وقال في المستقل لا لا ابوح بحب سنة اخذت على مواثقه
وعهودا وبمع فصل كقوله تراكها من ابل تراكها قال الله تبارك وتعالى وهم بالآخرة هم
كافرون وتحسين التكرير اذا ذكرت ما يطلب شيئين اولهما ذيل فتكرر المقتضي بعد تمام
ذيل الاول نحو قوله تعالى لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا
فلا تحسبنهم بالتاء ايضا بمفازة من العذاب فانه طال المفعول الاول بصلته ثم التاكيد
اللفظي على حدين اما ان يفيد لفظ الاول بعينه نحو جاءني زيد ثم جاءني جاءني زيد او نحوه

بموانهم اتفاقهما في الحرف الاخير ويسمى اتباعا وهو ثلثة اضرب لانه اما ان يكون لشيء
معنى ظاهرا لخو هذا رجل ضارب او مستتر اولا يكون له معنى اصلا بل ضم الى الاول لتزيين
الكلام لفظا وتقوية معنى وان لم يكن له في حال الافراد معنى نحو قولك حسن بسن
فبسن اويكون له معنى متكلف غير ظاهر نحو جيت بنيث الستراي استتر جبته وقولهم
اكتعون ابتعون ابصعون قيل من القسم الثاني اي لا معنى لها مفردة وقيل من الثالث
مشتق من حول كتيع اي تام ومن سصبع العرق اي سال اومن يصبع اي روي ومن البيع
وهو طول العلو مع شدة معترة قال ابن برهان هذه الالفاظ تاكيد لاجمعون لا
للمؤكد الاقرل فكانه جعلها اما من القسم الثاني اومن الثالث لانها بالنسبة
الى اجمعون حسن بسن اوكخبيث نبيث وباب الاتباع بعضه مبني كحيض بيض
وحيث بيث كما يجئ في المركب ويجب ان يراعي تجانس اللفظين في باب الاتباع
ما يمكن فليزا فلبوا واوبوض ماء واصله حصص بوص وقد يكون مع التاكيد اللفظي
نحو عاطف كوده الله ثم واله وقوله تعالى فلا يجبنهم بعد قوله لاتحسبن بخلاف التاكيد
المعنوي فانه لا يعطف بعض العاطفة على بعض ولا يقطع كما جاز العطف والقطع
في الوصف فلا يقال جاني القوم كلهم واجمعون ولا جاني القوم كلهم اجمعين
لانه انما جاز العطف في الوصف لكون الوصف لعطوف مستقلا متعينا بنفسه متعينا
عما يقدم عليه وجاز القطع فيه بينهما على المدح او الذم او الترحم الذي فيه والفاظ التاكيد
ليست مستقلة متعينة عما تقدم عليها فيعطف بعضها على بعض ولا فيها معنى المدح
والذم والترحم فيقطع فلو عطفت او قطعت لكان كعطف الشيء على نفسه وقطع الشيء
على نفسه واما جواز العطف في بعض التاكيد اللفظي بالفاء او ثم فكما يجئ في حروف
العطف وقد يفيد بعض الابدال معنى الغاظ الشمول فيجري مجرى التاكيد وذلك قولهم
ضرب زيد ظهره وبطنه اويده ورجله وهو بدل البعض من الكل في الاصل ثم يستفاد
من المعطوف والمعطوف عليه معا كله فيجوز ان يكون ارتفاعهما على البدل وعلى التاكيد
وكذا قولهم مطرنا سهلنا وجبلنا ومطرنا ورعينا وضرعنا والمراد بالضرع المواشي ومطر
قومك ليلهم ونهارهم هذه الثلثة في الاصل بدل الاشتمال فجرت مجرى التاكيد لان
المعنى مطرت اماكنا كلها ومطرت اموالنا كلها ومطرت اوقاتهم كلها على حذف المضاف
من متبوعاتها فيجوز ان يكون ارتفاعها على التاكيد ومجرى مجرى اجمع وجاز حذف الضمير منها
ولا يطرد ذلك في بدل البعض والاشتمال فقيل ضرب زيد الظهر والبطن وضرب عمرو اليه

والرجل

والرجل ومطرنا السهل والجبل ومطرنا الزرع والضرع ومطرهم مكك الليل والنهار وقولنا
مطرت اوقاتهم كقولك صديوما ان على اسناد الفعل المبني للمفعول الى الزمان وقد
جاء بعض هذه الخمسة مضروبا نحو ضرب زيد ظهره وبطنه اما على انه مفعول ثان اي
على ظهره وبطنه كقوله تعالى واختار موسى قومه اي من قومه او على الظرف اي
في ظهره وبطنه نحو دخلت البيت ومشيت الشام على الوجهين لا يقاس عليه
فلا يقال ضرب زيد اليد والرجل وتقول مطرتهم السماء ظهرا وبطنا نصب على الظرف
او المفعول الثاني او البدل وكذا تقول مطرنا السهل والجبل بالنصب على الظرف
شاذا قال الخليل يقال ايضا مطرنا الزرع والضرع وانتصابه على انه ظرف او
مفعول ثان ويقول مطرهم مكك الليل والنهار على الظرف قوله فلا ولا ان يعني
نفسه وعينه قوله يمان ان يقعان على الواحد والمثنى والمجموع في المذكر والمؤنث
فالواحد المؤنث بغير الضمير فقط تقول في نفسه وعينه نفسها وعينها وبغير
الصنع مع الضمير في المثنى المذكر والمونث ومجموعها نحو الرجلان والمراتان انفسهما
واعينهما وقد يقال انفسهما وعينا هما على ما حكى ابن كيسان عن بعض العرب والاول
اولى لان نحو فلوبكما اولى نحو قلبا كما يجئ في باب المبنى وتقول الرجال انفسهم و
اعينهم والنسوة انفسهن واعينهن قوله والثاني يعني كلا للمثنى المذكر وكلتا
للمثنى المونث تقول كلتا وكلا كما وكلتاهما قوله والباقي اي كله واجمع اي ابصع
بغير المثنى اي للمفردين والمجموعين باختلاف الضمير فقط في كله نحو كله وكلها وكلهم
وكلهن وكتاجمعهم وان لم يذكره المص وباختلاف الضمير في البواقي يعني في اجمع وما
بعده تقول للواحد المذكر اجمع اكتع ابتع ابصع والجمع المونث جمع كتع بصع تبع عاقلا
كان اوغيره ويجوز لك اجراءها لا واحد اعني جمعاء واخواتها على كل جمع الاجمع السلامة
المذكر لانه لا يونث كما يجئ فيقول بالرجال اوبالنسوة اوبالعصفور اوبالزينبات
اوبالدور كلها جمعا كتعا سقا بصعا لتا ويلك لها كلها بالجماعة ويجوز لك ايضا اجراؤ
جميع للجموع الاجمع المذكر السالم مجرى جميع المونث نحو بالقصور اوالدور كلهن جمع
كتع سبع بصع كما تقول بالنسوة اوبالزينبيات كلهن جمع كتع ويجوز الاندلسي في جمع
المذكر العاقل اذا كان نكرة ان تقول بالرجال كلهن جمع كتع على تاويل الجماعات
مستشهدا بقول جرير اقلن من بهلان اوواري خيم على ملاص مثل حيطان السلم
ومنه قولهم الخوارج جمع خارجة اي فرقة خارجة وقوله تعالى والصافات صفا اي الطوائف

الصفات وليس بشئ لان ذلك انما جاز في نحو الخوارج والصفات للكون واحدها
اللفظ كما ذكرنا وقد اجاز الكوفيون والاخفش التذكر احمعان ابصعان ابتعان
اكتعان ولمثنى المؤنث جمعاء وان كتعاء وان بصعاوان سعاوان وما غير مسموع
قوله ولا يؤكد بكل واجمع الا اذا جاء يصح افتراقها حسا وحكما نحو اكلت
التمر كلهم واشتريت العبد كله بخلاف جاء زيد كله يعني يصح بالذي افتراق
اجزاؤه حكما مفردا متصل الاجزاء كالعبد والدار وزيد فانه يفترق اجزاؤه حكما با
لنسبة الى بعض الافعال كالشري والبيع فيجوز ان توكيد بالكل نحو اشتريت
العبد كله فانه يصح شري بعضه دون الباقي ولا يفرق اجزاؤه حكما بالنسبة
الى بعضها كالمجئ والذهاب فلا يقول جاني العبد كله وذهب زيد كله فان
اجزاء العبد لا يفرق بالنسبة الى المجئ بان يجئ بعض ولا يجئ الباقي فعلى هذا لا يجوز
اختصم الزيدان كلاهما لان الزيدان لا يصح افتراقهما بالنظر الى الاختصام اذ ما لا يكون
ابين الاثنين او اكثر فلا يصح ان يقال اختصم زيد وحده واجاز الاخفش اختصم الزيدان
كلاهما وهو مردود بما ذكرنا وبعدم السماع وقد كان يحتمل نحو اشتريت العبد من افتراق
الاجزاء حكما على ما احتمل المفرد اعني نحو اشتريت العبد كله لم يكن رفع ذلك الاحتمال
بتاكيد اذ لو قلت اشتريت العبد كله لم يكن رفع ذلك الاحتمال بتاكيد اذ لو قلت اشتريت
العبد كلهم لرفع احتمال افتراق الاجزاء حكما لاشتهر برفع احتمال افتراق الاجزاء حسا
والاحتمال الثاني اظهر لكون افتراق الثاني اشهر فيتوهم اليه ولا يحصل المقصود
فاذا اردت رفع اول الاحتمالين قلت اشتريت جميع اجزاء العبدين وجميع اجزاء العبد
واذا كان الاسم نكرة لم يؤكد لان التاكيد كما ذكرنا لرفع الاحتمال عن اصل نسبة الفعل
اي المتبوع او عن عموم بسبب افراد المتبوع رفع الاحتمال في النسبة فوصف النكرة ليتعين فرضها
اولي من تاكيد ها وتستثنى من الحكم المذكور اعني منع تاكيد النكرات شئ واحد وهو جواز
تاكيد ها اذا كانت النكرة محكوما عليه كقوله دم فنكاها باطل باطل باطل مثلم
قوله تعالى دكت الارض دكا دكا فهو مثل ضرب ضرب زيد واما تنكير النكر في نحو قرات
الكتاب سورة سورة وقوله تعالى وجاء ربك والملك صفا صفا فليس في الحقيقة
تاكيدا اذ ليس الثاني لتقرير ما سبق بل هو للتكرير المعنى لان الثاني غير الاول معنى والمعنى
جمع السور وصفوفا مختلفة وقد اجاز الكوفيون تاكيد النكرة اذا كان معلوم المقدار
مو قتا كدرهم ودينار ويوم وليلة وشهر بكل واخواته لا بالنفس والعين وليس ما ذهبوا اليه

بسعيد

بسعيد لاحتمال تعلق الفعل ببعض ذلك الموقت فعلى هذا لا يشترط تطابق التاكيد والمؤكد
تعريفا وتنكيرا عندهم خلافا للبصريين واما نحو رجال ودراهم مما ليس بمعلوم المقدار
فلا خلاف في امتناع توكيده واستشهد الكوفية بجواز ذلك بقوله يا ليتني كنت ترابا
ضبيا مرضعا تخلني الزلفاء حولا اجمعا وقول الآخر فرحت البكرة يوما اجمعا واما قوله
اولاك بني خير وشر كليهما جميعا ومعروف الم ومنكر فمحمل كليهما على البدل عند اهل
البصرين اولا لان خير وشر ليسا بموقتين ويجوز مجئ كليهما غير تاكيد اذا كان تابعا
لما ليس بتاكيد كقوله تعالى اما يبلغن عندك الكبر احدهما او كلاهما فانه عطف على احدهما
وليس لفظ احدهما تاكيد او المعطوف في حكم المعطوف عليه وفي قراءة اما يبلغان
هو بدل لكونه معطوفا على البدل وقد تحذف المؤكد واكثر وذلك في الصلة كقولك
جاني الذي ضربت نفسه اي ضربته نفسه وبعدها الصفة نحو جاني قوم ضربت كلهم اجمعين
وبعدها حاز المبتدا نحو القتيلة اعطيت كلهم اجمعين وذلك لما عرفت في باب المبتدا
من كون حذف الضمير من الصلة اولى منه في خبر المبتدا وبعضهم منع من حذف
المؤكد لان الحذف للاختصار والتاكيد للتطويل فلا يلتئمان وقال هشام اذا عطفت
على شئ لم يحتج الى تاكيده ولعله نظرا الى ان العطف دال على انك لم تغلط فيه والاولى
الجواز نحو ضرب زيد زيدا وعمرو لانك ربما تجوزت في نسبة الضرب الى زيد او ربما
غلطت في ذكر زيد واردت ضرب بكر وعطفت بناء على ان المذكور بكر اقوله
واما اكد المرفوع المتصل والعين اكد بمنفصل نحو ضربت انت نفسك
قد مضى شرحه في باب العطف قوله واكتع واخواتها اتباع لا جمع ولا يتقدم
وذكر هادون ضعيف اعلم انك لو اردت الجمع بين الفاظ التاكيد المعنوي
قدمت النفس ثم العين ثم الكل ثم اجمعين ثم اخواته من اكتعين الى ابتعين اما
تقديم النفس على الكل فلان الاحاطة صفة للنفس ومعنى فيها فتقديم النفس على صفتها
اولى واما تقديم النفس على العين فلان النفس لفظ موضوع لاهيتها حقيقة ولفظ
العين مستعار لها مجازا من الجارية المخصوصة كالوجه في قوله تعالى كل شئ هالك الا وجهه
اي ذاته واما تقديم الكل على اجمع فلكونه جامدا واتباع المشتق للجامد اولى ولا سيما
ان كلا قد يقع مبتدا دون اجمع فانه لا يقع الا تاكيدا واما تقديم اجمع على اخواته
فلكونه اول على معنى الجمعية المرادة من جميعها واما تقديم اكتع في الصحيح على اخوته
فلكونه اظهر في افادة معنى الجمع بينهما لانه من قولهم حول تبع اي تام وهذا المعنى خلاف

فيهما وان سالم بقصد الجمع بين حذف الالفاظ فلك الاقتصار على احداهما فثلث ومن النفس
الى اجمع لا يلزم ان يكون الاخير تابعا للمقدم بل لك ان تذكر العين من دونه النفس وتأتي
ومتقرفاته واخواته من دون كل واما اكتع واخواه فالبصريون على ما حكى الاندلسي
عنهم جعلوا النهاية ابصع ومتقرفاته ولم يذكروا من دون كل واما اكتع يذكر وا ابتع
ومتقرفاته قال وهذا يدل على قلته والبغدادية جعلوا النهاية ابتع واخواته فقالوا
اجمع اكتع ابصع ابتع وكذا ذكر الجزولي والزمخشري قدم ابتع على ابصع وتبعهم
ولا ادري ما صحته والمشهور ابصع بالصاد المهملة قبل الضاد المعجمة والمشهور انك
اذا اردت اخوات اجمع وجب الابتداء باجمع ثم تجيء باخواته على هذا الترتيب اجمع اكتع
ابصع ابتع ولا خلاف انه لا يجوز تأخيرا جمع عن احدى اخواته وقال ابن كيسان تبدأ
بأيهن شئت بعد اجمع والقول الثالث انه يجوز حذف اجمع مع وجوب رعاية الترتيب
المذكور في الثلثة الباقية على بعض والقول الرابع جواز حذف اجمع مع جواز تقديم
بعض الثلثة الباقية على بعض والقول الرابع جواز حذف اجمع مع جواز تقديم بعض
الثلثة الباقية على بعض وسمع جاءني القوم اكتعون وسمع ايضا اجمع ابصع وجمع بصع
وايضا جمع تبع سمع وايضا بصع تبع ولا خلاف انه لا يجوز تأخير جمع عن احدى اخواته
وقال ابن كيسان تبدأ بأيهن شئت بعد اجمع والقول الثالث انه يجوز حذف اجمع
مع وجوب رعاية الترتيب المذكور في الثلثة الباقية على بعض والقول الرابع جواز
حذف اجمع انك اذا اردت ذكر النفس والكل والعين والكل واجمع معا وجب الترتيب
المذكور قال ابن برهان اذا قلت جاءني القوم كلهم اجمعون اكتعون ابصعون ابتعون
فكلهم تأكيد للقوم واجمعون تأكيد لكلهم وكذا البواقي كل واحد منها تأكيد لما قبله
وقال غيره بل كلها تأكيد للمؤكد الاول كالصفات المتتالية وقال البرد والزجاج في قوله
تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون ان كلهم دال على الاحاطة واجمعون على السجود منهم
في حالة واحدة وليس شيء لانك اذا قلت جاءني القوم اجمعون فمعناه الشمول والاطباق
اتفاقا منهم لاجتماعهم في وقت واحد فكذا اكيون مع تقدم لفظ كلهم كما منهم كرهما يراوف
لفظين بمعنى واحد واي محذور في ذلك مع قصد المبالغة قوله البدل تابع مقصود
بما نسب الى متبوعه دون غيره قوله مقصود بما نسب الى المتبوع تخرج التأكيد والوصف
وعطف البيان كما قال قوله دون غيره يخرج عطف النسق لان المقصود هناك التابع والمتبوع
معا والمقصود بالنسبة من البدل والمبدل منه الثاني دون الاول هذا قوله ولا يرد

قاله

قاله في نحو جاءني زيد بل عمرو فان المقصود هو الثاني دون الاول مع انه عطف نسق اقول
وانا الى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان على ما ذكر
عطف البيان الا البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه فانه لم يذكر عطف البيان بل قال
اما بدل المعرفة من النكرة فنحو مررت برجل عبد الله كانه قيل بمن مررت او ظن انه
يقال له ذلك فابدل مكانه ما هو اعرف منه ومثله قوله تعالى وانك لتهدي الى صراط
مستقيم صراط الله قال ومن البدل ايضا قولك مررت بقوم عبد الله وزيد وخالد
والرفع حد اي هم عبد الله وزيد وخالد وقال ما لي ان تفقدي قوما ولدتهم او بجلسهم
فان الدهر حلاس عمرو وعبد مناف والذي عهدت سطيح عمر الى الطلم عباس قالوا
ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوع بخلاف عطف البيان فانه
بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول والجواب انا لا نم ان المقصود
بالنسبة في بدل الكل هو الثاني فقط لا في سائر الابدال الا الغلط فان كون الثاني
هو المقصود بها دون الاولى ظاهر وانما قلنا ذلك لان الاول في الابدال
الثلثة منسوب اليه في الظاهر ولا بد ان يكون في ذكره فايدة لم تحصل لو لم يذكر
في كل واحد من الثلثة صونا لكلام الفصحاء عن اللغو ولا سيما كلام الله تعالى و
كلام نبيه صلى الله عليه وسلم فاذا دعا كونه غير مقصود بالنسبة مع كونه منسوبا اليه
في الظاهر واشتماله على فايدة يطيح ان نسب اليه لاجلها دعوى خلاف الظاهر ثم نقول
في بدل الكل ان الفايدة في ذكرهما معا احد ثلثة اشياء بالاستقراء اما كون الاول اشهر
والثاني متصفا بصفة نحو يزيد رجل صالح او كون اولهما متصفة بصفة والثاني اشهر
نحو بالعالم زيد وبرجل صالح زيد وقد يكون الثاني لمجرد التقرير بعد الابهام مع انه ليس
في الاول فايدة ليست في الثاني وذلك لان الابهام اولا ثم التقرير ثانيا وقعا تأثيرا
ليس للاتيان بالمفسر اولا وذلك نحو برجل زيد فان الفايدة الحاصلة من رجل يحصل
زيد مع زيادة التشريف لكن العرض ما ذكرنا ولا يجوز العكس نحو بزيد رجل اذ لا فايدة
في الابهام بعد التفسير ثم يسمى بعطف البيان من جملة بدل الكل ما يكون الثاني موضحا
للاول وذلك اما بان يكون لشيء اسمان هو باحدهما اشهر من الآخر وان لم يكن اخص منه
نحو قوله اقسم بابنة ابو حفص عمرو فان ابن الخطاب رضه كان بعمر اشهر منه بابي حفص ولو
فرضنا انه ليس في الدنيا من اسمه عمرو الا من كنيته ابو حفص الا اياه واما ان يكون اسمان
مطلقان على ذات تأنيهما جامد وهو بعض افراد الاول سواء كان اشهر من الاول او ذو

اولا كما اذا كان لك خمسة اخوة احد هم زيد وهناك خمسة رجال مسمين بزيد احدهم اخوك فاذا قيل جاني اخوك زيد فزيد احد افراد اخيك اي ماوواحد من جملة ما يطلق عليه لفظا اخيك وكذا ان عكس فقيل جاني زيد اخوك فاخوك واحد من جملة من يطلق عليهم اسم زيد فالثاني في الصورتين اخص من الاول عند الاقتران واما عند الانفراد فاحدهما مساو للآخر في الشهرة لان كل واحد منهما يطلق على خمسة والاغلب ان يكون البدل جامدا بحيث لو حذفت الاول لاستقل الثاني ولو لم تجئ الى متبوعه قبله في المعنى فان لم يكن جامدا كقوله فلا وابيك خير منك انى ليوذني البخل والصعل فقدر الموصوف اي فلا وابيك رجل خير منك بخلاف الصفة فانك لو حذفت الاول في جاني زيد العالم لاحتاج الثاني الى مقدر قبله لان الوصف لابد له من موصوف ولذا قيل ان الثاني في نحو العابدات الطير يدل وفي الطير العابدات صفة وبخلاف التاكيد فانه وان كان جامدا لكن كون معناه مفهوما من المتبوع لو سكت عليه منع من اعتباره مستقلا ولما لم يكن للبدل معنى في المتبوع حتى يحتاج الى المتبوع كما احتاج الوصف ولم يفهم معناه من المتبوع كما فهم ذلك في التاكيد جاز اعتباره مستقلا لفظا اي صالحا لان يقوم مقام المتبوع ولما كان اعرابه بتبعيه الاول جاز ان يعتبر غير مستقل اخرى فالاول نحو يا زيد اخ ويا اخانا زيد مبنيين والثاني يا غلام بشر وبشرا معربا بالوجهين ويا اخانا زيدا بالنصب وكذا قولهم يا ابن التارك البكري بشر بالجر وكذا المنسوق يجوز جعله مستقلا كقولك يا زيد وعمرو وغير مستقل كقولك يا زيد وعمرو والحارث للعلة المذكورة بعينها واما لم يجز يا زيد وعمرو اولا يا زيد وعمرو بالتنوين كما جاز يا غلام بشر وبشرا في البدل لان العاطف كحرف النداء والمعطوف لمباشرته له والتابع في بدل البعض والاشتمال البيان بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام لما فيه من التاثير في النفس وذلك ان المتكلم يحقق بالثاني بعد معنى التجويز والمسامحة في الاول يقول اكلت الرغيف ثلثه فيقصد بالرغيف ثلث الرغيف ثم تبين ذلك بقولك ثلثه وكذلك في بدل الاشتمال فان الاول فيه يجب ان يكون بحيث يجوز ان يطلق ويراد الثاني كقولك اعجبني زيد علمه وسلبني ثوبه فانك قد تقول اعجبني زيدا اذا اعجبك علمه وسلب زيدا اذا سلب ثوبه على حذف المضاف ولا يجوز ان تقول ضربت زيدا وضربت غلامه وقال سيبويه في قولهم رايت قومك اكثرهم وحرفت وجوهها اولها انك اذا رايت اكثر قومك وحرفت وجوه اولها ولكنك شئت الاسم توكيدا كقوله فسجد الملائكة كلهم اجمعون وهذا الذي قاله قريب

الا انه

الا انه بالتغيير بعد الابهام اشبه قالوا والفرق الآخر ان البدل في حكم تكرر العامل وكونه كذلك فيما تكرر العامل فيه ظاهرا فايما شئ يعرف المخاطب ذلك فيما لم يتكرر فيه ولسنا ان ندعي ذلك فيما سموه عطف البيان والجواز لجواز التخالف في المسمى عطف بيان ايضا قوله وهو بدل الكل وبدل الاشتمال وبدل الغلط فالاول مدلول له مدلول الاول والثاني جزؤه والثالثة بينه وبين ملابسة والرابع انما يقصد بعد ان غلطت بغيره قوله فالاول مدلول مدلول الاول فيه تسامح اذ مدلول قولك اخيك في جاءني اخيك لو كان عين مدلول زيد لكان تاكيدا واخوك بدل على اخوه المخاطب ولم يكن يدل عليها زيد لكن مراده انهما يطلقان على ذات واحدة قوله والثاني جزؤه اي بدل البعض جزء الاول كخسرت زيدا يده قوله والثالث بينه وبينه ملابسة بغير هما اي بين الاول والثاني ملابسة بغير الكلية والجزئية وهذا الاطلاق يدخل فيه بعض بدل الغلط كجاءني زيد فلامه او حماره ولعينت زيدا حاه ولا شك في كونها من بدل الغلط وانما قيل لهذا بدل الاشتمال قال ابن جعفر لاشتمال المتبوع على التابع لاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتعلقا به بوجه ما بحيث يبقى النفس عند ذكر الاول منسوبة على ذكر ثان منتظرة له فيجئ الثاني ملخصا لما اجمل في الاول مبنيا له وقال البرد والقولان متقاربان سمي بدل الاشتمال لاشتمال الفعل المسند الى المبدل منه على البدل ليعيد وهم لان الاعجاب في قول اعجبني زيد حسنه وهو مسند الى زيد لا يكتفى به من جهة المعنى لانه لم يعجبك للحسن وحده بل معنى فيه وكذا سلب زيد ظاهر في انه لم يسلب نفسه بل سلب شئ منه وكذا التساؤل عن نفس الشهر في قوله تعالى يسئلونك عن الشهر الحرام غير مفيد الا ان يكون لحكم من احكام غير معين وكذا لعض اصحاب الاحدود مطلقا غير مفيد غير محتاج الى شئ آخر لا لفعلهم بذلك آلا حدود فاستحقوا به الا من بخلاف ضربت زيدا اصبع فانه بدل الغلط لان ضرب زيد مفيد غير محتاج الى شئ آخر ولا يقول في بدل الاشتمال كخوفني الامر لسياقه وهيبة الوزير وكلاوه لان شرط بدل الاشتمال ان لا يستفاد مما من المبدل معنا بل يبقى النفس مع ذكر الاول متوقفة على البيان للاجمال الذي فيه وههنا الاول غير مجمل اذا يستفاد عرفا من قولك قتل الامير ان القاتل سياسه وكذا في امثاله فلا يجوز مثل هذا الابدال مطلقا ودليل حصر الابدال في الاربعة انه لا يخلو مدلول الثاني من ان يكون مدلول الاول لولا والاول بدل الكل والثاني اما ان يكون الثاني فيه بعض الاول

اولا والثاني اما ان يكون الثاني في الاول بدل البعض والثاني اما ان يكون فيه العقل المبدل
والمبدل منه مشتملا على الثاني اي متقاضيا له بوجه ما اولا والاول بدل الاشتمال
والثاني بدل الغلط وهذا الذي يسمى به الغلط على ثلثة اقسام اما بدا او مع ان
تذكر المبدل منه عن قصد وتعمد ثم تو بهم انك غالط لكون الثاني اجنبيا وهذا
يقع في الشعر اكثر يا للمبالغة والتعيين في الفصاحة وشرطان يرقى من الادنى الى
الاعلى كقولك هند نجم بدر كانك وان كنت معتمد الذكر النجم تغلط تتمسك وتري
انك لم تقصد في الاول الا تشبيها بالبدر وكذا قولك بدر سمين واما غلط حري محقق
كما اردت مثلا ان يقول جاءني حمار فسبقك لسانك الى رجل ثم تداركت الغلط
فقلت حمار واما نسيان ومع ان يعتمد ذكر ما هو غلط ولا يسبق لسانك الى ذكره
لكن بمعنى المقصود ثم بعد ذلك تداركه بذكر المقصود ولا يجئ الغلط الصرف لان بدل
النسيان في كلام الفصحاء وما يصدر عن رويّة وفطانة فلا يكون في شعر اصلا وان وقع
في كلام محطه لاضرابه عن الاول المغلوط فيه هل ومعنى بدل الغلط ابدل الذي
كان سبب الاتيان به الغلط في ذكر المبدل منه لا ان يكون البدل هو الغلط وبدل
الكل من الكل يجب موافقة للمتبوع في الافراد والتثنية والجمع والتأنيث فقط
لا في التعريف والتنكير واما الابدال الاخر موافقتها للمبدل منه في الافراد والتذكير و
فروعها ايضا قوله ويكون بان معرفتين ونكرتين في مختلفين واذا كان نكرة من معرفة
فالنعت مثل بالناصية ناصية كاذبة اعلم ان البدل والمبدل منه في الابدال
الاربعة يقعان معرفتين ونكرتين والاول معرفة والثاني نكرة وعلى العكس والاربعة
في الاربعة ستة عشر فامثلة الكتاب من الكل زيد اخيك رجل اخ لك بزيد اخ لك
برجل اخيك امثلة البعض زيدا راسه برجل راس له بزيد راس له رجل راسه
امثلة الاشتمال زيد علمه برجل علم له برجل علم امثلة الغلط بزيد الحمار برجل حمار بزيد
برجل الحمار قوله واذا كان نكرة اي اذا كان نكرة مبدلة من معرفة فنعت تلك النكرة
واجب وليس ذلك على الاطلاق بل في بدل الكل من الكل وان رويت انه نكرة
بالنصب فالمعنى واذا كان الثاني نكرة مبدلة من معرفة قال ابو علي في الحجة
وهو الحق يجوز تلك وصف النكرة المبدلة من المعرفة اذا استفيد من البدل
ما ليس في المبدل منه كقوله تعالى بالواد المقدس طوى سمي الوادي بل كان مثل
حطم وحتم من الطي لانه قدس مرتين فكانه طوي بالتقديس وقول الشاعر

انا وجدنا بني حلان كلهم كساعد القصب لاطول ولا قصر اي لا ذي طول ولا قصر وقوله
فلا وابيك خير منك الا لتوهمي النجم والصهيل فان لم يفد النكرة الا ما افادة
الاول لم تجز لانه يكون ايها ما بعد التفسير كقولك بزيد رجل وقد مر انه لا فايدة فيه قوله
ويكون بان ظاهرين ومضمرين ومختلفين ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل
الكل الا من الغايب نحو ضربته زيد اصنع قسمة اخرى مسعاه للابدال
ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغايب وهي بحسب الاعتبار ايضا تسعة عشر
فهذه قسمة البدل باعتبار الاضمار والاظهار والاولى كانت باعتبار التعريف
والتنكير فامثلة الكل من الكل وهما مظهران زيد اخيك واذا كانا مضمرين
فنحو قولك لقيتهم اياهما اذا تقدم لفظا الزيدان واخوتك وكان الزيدين
اخوه المخاطب نحو جاءني المخاطبين الزيدون اخوتك والشهاء يوردون في هذا
المقام نحو زيد ضربته اياه وهو تاكيد لفظي لرجوعهما الى شيء واحد وقد اتفقوا
في مثل اسكن انت وزوجك الجنة ان انت تاكيد وكذا في مررت بك انت
وبه فهو وكذا هذا والمضمر من المظهر نحو اخوك لقيت زيدا اياه بتقدير ان زيدا
اخوك ولو رجع اياه الى زيد على ما يورده النحاة لكان تاكيدا لفظيا ايضا لانه يكون
لقولك رايت زيدا زيدا كما ان مررت بك انت تكرير لفظي عند هم اتفاقا
والمظهر من المضمر كوا اخوك لقيته زيدا والاخ زيد وامثلة البعض قطعت زيدا
يين والمظهر من المظهر كوكسرت يد زيد وقطعت زيدا اياه او النحاة يوردون
في مثله نحو يد زيد قطعت زيدا اياها ويقولون هو تكلف الاعادة الظاهر
بلفظه في جملة واحدة ونحن ذكرنا جملتين ليرتفع التكلف ان كان من اجله
والمظهر من المضمر كزيد قطعت يد واما مثلة الاشتمال كرمت زيدا جهالته والضمير
من المضمر كرمت جهالته زيدا وابعضت زيدا اياه والمظهر من المضمر
زيد كرهته جهالته وامثلة الغلط كرهت زيدا دابته والمضمر من المظهر كو
كرهت زيدا اياها مع تقدم ذكر الدابة والمظهر من المضمر زيد كرهته الدابة
وربما سمي بعضهم بدل البعض من الكل بدل الاشتمال ايضا لاشتمال الاول على الثاني
لكونه كلا له ولكن المشهور افراده بالتسمية ببدل البعض ولا بد في بدل البعض والاشتمال
اذا كانا ظاهرين من ضمير راجع الى المبدل منه حتى يعرف تعلقها بالاول وانهما
ليسا ببدل الغلط بل يجوز ترك الضمير اذا اشتهر تعلق الثاني بالاول كقوله تعا

قتل اصحاب الاخدود النار ذات الوقود لاشتهار قصتهم وانهم ملاء والاخدود نارا
قال الكوفيون نحو زيد اللام سد الضمير نحو قولهم مطرنا السهل والجبل اي مطر
ارضنا على حذف المضاف سهلها وجبلها فهو نحو قوله طافي طاف الصف
والبرد برده قال ابن خشاب لا نحو زجاني زيد الخ اي اخوه اتفاقا واما الاعتذار
عن نحو مطرنا السهل والجبل فقد مضى في باب التاكيد قوله ولا يبدل ظاهر من مضمر
الى آخره اعلم ان بدل البعض وبدل الاشتمال والغلط اذا كان ظاهرا يجوز
ان يكون من ضمير المتكلم والمخاطب قال الشاعر في بدل البعض اوعدي بالسجن
والاداهم رجلي ورجلي شثنة المناسم وقال في الاشتمال ذريني ان حملك ان
يطاعا وما النسي حكمي مضاعا بخلاف بدل الكل من الكل فان غير الاخفش
لا يجيز نحو في المسكين نحو مررت ولا عليك الكريم المنقول قالوا لان البدل
ينبغي ان يصدر فاذا لم يفد المبدل منه ومن ثم لم يجز بزيد رجل وافادة بدل
البعض والاشتمال والغلط ذلك ظاهرة لان مدلول هذه الثلثة غير مدلول
الاول واما بدل الكل فمدلوله مدلول الاول فلو ابدل لنافيه الظاهر من احد
الضميرين اي المتكلم والمخاطب وهما اعرف المعارف كان البدل انقص
في التعريف من المبدل منه فيكون البعض في الافادة اذ الدلولان واحد وفي
الاول زيادة تعريف وجواب الاخفش يمنع اتحاد المدلولين في بدل الكل كما
ذكرنا في هذا الباب ولو اتحدا لكان الثاني تاكيدا لا بدلا واما فائدة الثاني في الثالثين
زيادة فايدة من صفة المسكنة والكرم ظاهر ولا يقيد نقصان الثاني في التعريف
عن الاول الا ترى الى جواز مررت بزيد رجل عاقل فرب نكرة افادت ما لا
يفيده المعرفة وان كان في المعرفة فايدة التعريف التي ليست في تلك النكرة
واستدل الاخفش بقوله تعالى ليجمعنكم الى يوم القيمة لا ريب فيه الذين خسروا
والباقون يقولون هو نعت المقطوع للذم اما مرفوع الموضوع او منصوبه
والا يلزم ان يكون كل نعت مقطوع يصح اتباعه نعتا بل يكفي فيه معنى الوصف
الا ترى الى قوله تعالى ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا وقال ابن مالك لا يبدل
من الضمير اللام الاسماء وهو في افعل امر او تفعل في الخطاب وافعل و
تفعل واذا وقع ما توهم ذلك فضمنك فعل مقدر من جنس الاول كقوله تعالى بجبني
جمالك ولعل ذلك استقبحا لابدال الظاهر مما لا يقع ظاهرا ولا ضميرا ما رزاوا اذا

ابدل معنى الاستفهام فولانه من اقترن الهمزة بالبدل نحو من بقيت ازيدا ام عمرا
ليس انه بدل من متضمن الاستفهام واما نحو قوله تعالى عم يتساءلون عن النبا العظيم
فهو كانه جواب الاستفهام وليس ببدل واختلف النحاة في المبدل فقال البرداني في
حكم الطرح معنى بناء على ان المقصود بالنسبة هو البدل دون المبدل منه سبق منه
ان الاول ليس في حكم الطرح معنى الا في بدل الغلط ولا كلام ان البدل ليس في حكم
الطرح لفظا لوجوب عود الضمير اليه في بدل البعض والاشتمال وايضا في بدل الكل
قد يعتبر الاول دون الثاني قال وكانه لهو والسراة كانه ماجئته معين بسواد
ولم يقل معينان وقال ان السيوف غدوها ورواحها تركت موازن مثل قرن
الاعظب وقد يبدل الفعل من الفعل اذا كان الثاني راجح البيان على الاول
كقوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف له العذاب وكقول الشاعر
ان على الله ان يبايعا تؤخذ كرها او تجيء طائعا ولو كان الثاني بمعنى الاول سواء كان
التاكيد الا بدلا نحو ان تنصر من انصرك والذي يفعل به مذكورا ان كان وافيا بما في
المذكور من الاعداد جاز في التفصيل الاتباع والقطع رفعا كقوله تعالى فذكان لكم
آية في فئتين التقتا فيه تقاتل الآية اي منهم فيه وقال الشاعر وكنت كذا رجلين
رجل صحيحة واخرى يرمى فيها الزمان قلت يردي برجل رفعا وجرا وان لم تقع
تعين الرفع نحو مررت برجال رجل فاضل وآخر كريم وقد جاء نصب الوافي وغيره
في البدل باضمار اعني كما مر في باب الوصف واعلم ان التوابع اذا اجتمعت
بدي ما نعت ثم بالتاكيد ثم بالبدل ثم بالمنسوق اما الابتداء بالنعت قبل التاكيد
فلما مر في تعليل قولهم ان النكرة لا يؤكد وابن كيسان يقدم التاكيد على النعت
اذ النعت يفيده ما لا يفيض الاول بخلاف التاكيد وانما يقدم التاكيد على البدل
لان مدلول البدل غيره مدلول متبوعه في الحقيقة ومدلول التاكيد مدلول متبوعه
واما تقديم البدل على المنسوق فلان البدل له نسبة معنوية الى المبدل منه اما
بالكلية او البعضية او الاشتمال واما بدل الغلط فنادر والمنسوق اجنبي من متبوعه

قوله عطف البيان تابع غير صفة يوضح متبوعه مثل اقسم بالله ابو حفص
عمرو وفضله من البدل لفظا في مثل انا ابن التارك البكري بشر
قوله يوضح متبوعه تخرج التاكيد لانه لا يوضح الموكد بل تحقق اصل نسبته او شمول النسبة
لاجزائه وعدم اتضاح المنسوق لمتبوعه ظاهر وكذا البدل عند النحاة لان الاول عندهم

في حكم الطرح وفي حكم المعدوم فلم يبق الا الصفة وعطف البيان فلما قال غير الصفة
عرفت الصفة والاولى ان يحد بهذا الحد الابدال الثلثة فيدخل فيها عطف البيان كما
ذكرنا وبدل الغلط بما حد به المص مطلق الصفة قوله اقسم بالله ابو حفص عمر وقصته
انه اتى الى عمر بن الخطاب رضى الله عنه فقال ان اصلي بعيد وانى على ناقة ورواء عجفا
نقباء واستحمله فوطئه كاذبا فلم تحمله فاطلق الاعرابي فحمل بغيره ثم استقبل البطحاء
وجعل يقول وما يمشي خلف بغيره اقسم بالله ابو حفص عمر ما سما من نقب ولا وبر
اغفر له اللهم ان كان فجر وعمر ومقبل من اعلى الوادي فحمل اذا قال له اللهم اغفر له
ان كان فجر حال اللهم صدق حتى السما فاخذ بيمينه فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا
هي بعير عجفاء فحمله على بغيره ورواه وكساه قوله في مثل انا ابن التارك البكري بشرا
انما قلت في مثل اشارة الى ان الفرق يقع في غير هذا الباب ايضا كقولك يا احارث
الحارث ولا يجوز لو جعل بدلا لعدم جواز يا الحارث وكذا في يا غلام زيد وزيدا ولو
جعل بدلا لوجب الضم وقد ذكرت ما عليه في باب البدل والفراء يجوز الضارب
زيد فلا يتم معه الاستدلال بهذا النعت على ان الثاني عطف بيان لا بدل والمبرد
انكر رواية الجر وقال لا يجوز في بشرا الا النصب بناء على انه بدل والبدل يجب جوازا قيامه
مقام المبدوء والبيت للمرار الاسدي وتمامه عليه الطير ترقبه وقوعا فقلت الطير
ثاني مفعولي التارك ان جعلناه بمعنى المصير والا فهو الحال وقوله ترقبه حال
من الطير ان كان فاعلا لعلمه وان كان مبتدا فهو حال من الضمير المستتر في علمه
ونحو قولهم اعجبني من زيد علمه ومن عمرو جوده الثاني فيهما كانه عطف بيان والمعطوف
عليه محذوف والاصل شيء من اوصاف زيد علمه وحصله من حصال عمرو جوده وكذا
السرت من زيد يح اي كسرت عضوا منه يح حذف المعطوف عليه واقيم منه بين المعطوف
مقامه في نحو ما جاني الا زيد وهذا آخر قسم المعربات من الاسماء والحمد لله رب العالمين
قوله المبني ما ناسب مبنى الاصل الخ وقع غير مرتب المبني كما مر في حد المعرب
خرباني اما مبني لفقدان موجب الاعراب الذي هو التركيب كالاسماء المعدودة كواحد
اثنان اما ثا وزيد عمرو بكر واما مبني لوجود المانع من الاعراب مع حصول موجبه وذلك
المانع مشابهة الحرف او كونه اسم فعل كايجاز قال ولا يفيد الحد بلفظه او لانها لمجرد احد
الشيئين مبهما للشك الذي باقي تبين الماهية قال ولم اقل في حد بلفظه او لانها
مالا يختلف آخره كسايرة النحاة لان معرفة انتفاء الاختلاف فيؤدي الى الدور كما ذكرنا

في الاعراب

في الاعراب هذا كلامه وقد مر الكلام عليه في حد المعرب فلا يفيده وهذا الحد لا يصح
الا لمن يعرف ماهية المبني على الاطلاق ولا يعرف الاسم المبني ولو لم يعرفها لكان
تعريفا للمبني لانه ذكر في حد المبني لفظ المبني قوله وفي القاب ضم وفتح وكسر وقف
اي القاب حركات او اخره وسكونها والضم والفتح والكسر القاب مطلق الحركات
وحدها سواء كانت حركات المبني كقولك حيث مبني على الضم او حركات
المعرب كقولك في زيد انه محرك الضم في حال الرفع ولا عذا ولا ذاك كقولك
في ضم رجل انه محرك بالضم ولا يقع على حروف البناء فلا يقال انا يا زيدان مبني
على الضم واما القاب الاعراب فانها كما يطلق على الحركات يطلق على الحروف
ايضا فيقال في جاني زيد والزيدان والزيدون انها مرفوعة ولا يقال في مخولا رجلين
انه مبني على الفتح هذا على مذهب المص والذي يغلب في ظني ان المتقدمين لم يضعوا
القاب الاعراب ايضا اعني الرفع والنصب والجر الا للحركات المعينة فالرفع
كالضم والنصب كالفتح والجر كالكسر ثم انهم يطلقون على الحروف لقيامها مقام
حركات الاعرابية اسماء الحركات مجازا فقولهم في كوراييت الزيدين ان الزيدين
منصوب مجازا وكذلك اذا قام بعض الحركات مقام بعض اطلقوا اسم المنصوب
على التايب مجازا فقالوا في السموات واحمد في خلق الله السموات واحد ان الاول منصوب
والثاني مجرور فانش المانع على هذا ان يطلق على الحروف القايمة مقام حركات
البناء اسماء تلك الحركات مجازا فيقال في لا رجلين انه مفتوح وكذا في لا مسلمات
عند من يكسر ويقال في يا زيدان ويا زيدون انهما مبنيان على الضم مجازا فلا يكون ذا دون
لرد المص على النحاة الطلاقهم ان يا زيدان مبني على الضم ولا رجلين على الفتح وجه
هذا والتميز من القاب حركات الاعراب وحركات البناء وسكونهما في اصطلاح
البصريين متقدمين ومتاخرهم تقريبا على السامع واما الكوفيون فيذكرون القاب
الاعراب في المبني على العكس ولا يفرقون بينهما قوله وهي المضمرات واسماء
الاشارة والموصولات والمركبات والكنايات واسماء الافعال الاصوات
وبعض الحروف حصر جميع المبنيات جملة فليطلب لكل واحد منها علة البناء لان
الاصل في الاسماء كما مر في اول الكتاب وان كان مبنيا على حركة فليطلب مع ذلك
علتان احديهما للبناء على الحركة فان اصل البناء السكون لانه ضد الاعراب
واصله الحركة واخرى للحركة المعينة لم احضرت دون الباقين قوله والمضمرات وضع لمتكلم

او مخاطب او غايب تقدم مرجع لفظا او معنى او حكما اعلم ان المقصود من وضع
رفع الالتباس ماذا انا وانت لا يصلحان الا لمعينين وكذا ضمير الغايب نص في ان المراد
هو المذكور بعينه في جاني زيد واياه ضربت وفي المتصل يحصل مع رفع الالتباس
الاختصار وليس كذا الاسماء الاظاهرة فانه لو سمى المتكلم او المخاطب بعلما فربما
الالتبس ولو كرر لفظ المذكور مكان ضمير الغايب فربما يوهم انه غير الاول وانما بنيت
المضمرات اما لشبهها بالحروف لافتقارها الى المفسر اعنى الحضور في المتكلم والمخاطبه
وتقدم الذكر في الغايب كاحتياج حرف الى لفظ يعلم معناه الافرادي واما لعدم موجب
الاعراب فيها وذلك ان المقتضي لاعراب الاسماء تواردو المعاني المختلفة على صيغة
واحدة والمضمرات مستغنية باختلاف صيغها الا ترى ان كل واحد من المرفوع
والمنصوب والمجرور له ضمير خاص لاختلاف المعاني عن الاعراب فقولك
ما وضع لمتكلم تخرج من اسمه زيد زيد ضرب وقولك لزيد يا زيد افعل كذا وقولك
لزيد الغايب زيد فعل كذا فان لفظ زيد وان اطلق على المتكلم والغايب الا انه ليس
موضوع للمتكلم ولا للمخاطب ولا للغايب الذكر بل الاسماء الظاهرة كلها موضوعة
للغيبة مطلقا لا باعتبار تقدم الذكر فمن ثمة قلت يا تهم كلهم نظرا الى اصل المنادي
قبل النداء ولهذا يقول المسمى بزيد زيد ضرب ولا يقول زيد ضربت وانما جازا بتهم
كلكم لان يا دليل الخطاب وليس في زيد ضرب دليل المتكلم ويدخل في حد لفظ
المتكلم والمخاطب الا ان يقال ما وضع لمتكلم به اولمخاطب به اي للمتكلم بهذا اللفظ
الموضوع والمخاطب به وكذا في احد اسماء الاشارة ينبغي ان يقيد فيقال ما وضع لشيء
اليه حتى لا يدخل لفظ المشار اليه قوله لفظا او معنى او حكما قسم المتقدم اللفظي قسمين
احدهما متقدم لفظا تحقيقا كضرب زيد غلامه والاخر متقدم لفظا تقديرا كضرب
غلامه زيدا وزيد متقدم في اللفظ تقديرا لكونه فاعلا وقسم ايضا المتقدم المعنوي قسمين
احدهما ان يكون قبل الضمير لفظ متضمن للمفسر بان يكون المفسر جزء مدلول ذلك
اللفظ كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى اي العدل اقرب لان الفعل يدل على
المصدر والزمان والثاني ان يدل سياق الكلام على المفسر التزاما لا تضمنا كقوله تعالى
ولابويه لانه لما ساق الكلام قبل في ذكر الميراث ترتم من ذلك السياق ان يكون ثمة
موروث فجرى الضمير عليه من حيث المعنى هذا تقرير كلامه وفيه مخالفة الظرفية
الماء لوقة لان عادته جعل التقدير قسم اللفظ لا قسمة كما قال في اول الكتاب في المعرب

لاختلاف العوامل لفظا او تقديرا وقال بعد التقدير فيما تقدر ثم قال واللفظي قسمان
فجعل كضرب غلامه زيد مما تقدم معنى اولي اذ هو متقدم معنى وتقديرا لا لفظا فاحتاز
سلب اللفظية عن هذا التقدم بان يقال ليس لفظا المفسر مذكورا قبل الضمير فكيف
يكون التقديم لفظيا فان قال اردت كان متقدم لفظا من حيث التقدير قيل قد
كنا عدلوا هو اقرب للتقوى هو ايضا من هذا القسم لان المفسر فيه كانه متقدم اللفظ
ايضا في التقدير ولا فرق بينهما الا ان المفسر في ضرب غلامه زيد ملفوظ به
بخلاف اعدلوا هو اقرب والتقدم في كليهما ليس لفظيا بل هو تقديري وكلاهما
في التقدم اللفظي لان المفسر الملفوظ به او المقدر وقد قرر على الصواب في باب
الفاعل وهو قوله في ضرب غلامه زيد لابد من متقدم يرجع اليه هذا الضمير بعد ما
لفظيا او معنويا وهو راجع الى زيد وهو متاخر لفظا فلولا انه متقدم من حيث المعنى
لم يجز فجعله من باب المتقدم معنى لا لفظا وهو الحق فعلى هذا فالحق ان يقول التقدم
اللفظي ان يذكر المفسر قبل الضمير ذكرا صريحا سواء كان من حيث المعنى متاخرا كقوله
واذ ابتلى ابراهيم ربه للان الفاعل من حيث المعنى مقدم على المفعول واعلم انه
اذا تقدم مما لا يصلح للتفسير شأن فصاعدا فالمفسر هو الاقرب لا غير كضرب جاني
زيد وبكر فضربته اي ضربت بكرا ويجوز مع القرينة ان يكون للابعد كضرب جاني عالم وجاهل
فاكرمته والتقدم المعنوي ان يكون المفسر مصرحا بتقديمه بل مناسبا شيء فيرد ذلك
الضمير يقتضي كون المفسر قبل الضمير وذلك ضرب لمعنى الفاعلية المقتضي كون
الفاعل قبل المفعول الاول المقتضي تقدمه على الثاني كاعطيت درهما زيدا او
كذا كضربت في داره زيدا وكلفظ الفعل المتضمن للمصدر المفسر لضمير متصل بذلك
الفعل كهذا سراقة للقرآن مدرمنه او منفصل عنه كاعدلوا هو اقرب للتقوى
وكذا الصفة كقوله اذا درحز السفيه جري اليه اي الى السفه وكساق الكلام المستلزم
للمفسر استلزاما قريبا كقوله تعالى ولابويه لان سياق الكلام ذكر الميراث دال
على المورث ولالة الترابية او بعيدا كقوله تعالى حتى توارت بالحجاب اذ العشي
يدل على تواري الشمس وقوله انا انزلناه في ليلة القدر لذا التنزل في ليلة القدر التي هي
في رمضان دليل على ان المنزل هو القرآن مع قوله تعالى شهر رمضان الذي انزل فيه
القرآن وكذا قوله ما ترك على ظهرها من دابة فان ذكر الدابة مع ذكر على ظهرها دال على ان
المراد ظهر الارض وكذا الفناء مع لفظة على في قوله تعالى كل من عليها فان وكذا قوله

وان كانت واحدة اي كانت الوارثة واحدة اذ هو في بيان الوارث والتقدم الحكمي
ان يكون المفسر مؤخرا لفظا وليس هناك ما يقتضي تقدمه على محل الضمير فنقول
انه وان لم يكن متقدما على الضمير لا لفظا ولا معنى الا انه في حكم المتقدم نظرا الى وضع
ضمير الغايب وانما يقتضي ضمير الغايب تقدم المفسر عليه لانه وضع لواضح
معرفة لا بنفسه على ما يعود اليه فان ذكرته ولم يتقدم مفسره بقي مبهما منكرا لا يعرف
المراد به حتى يأتي تفسيره بعد وتنكيره خلاف وضعه فان قلت فما يمنع الحاهل
لهم على مقتضى وضعه بتاخير مفسره عنه قلت قصد التفخيم والتعظيم في ذكر ذلك
المفسر بان يذكروا اولا بشيا مبهما حتى يتشوق نفس السامع الى الخبر على المراد به ثم يفسر
فيكون اوقع في النفس وايضا يكون ذلك المفسر مذكورا مرتين بالاجمال اولا والتفصيل
ثانيا فان قلت فهذا الضمير الذي هذا حاله يبقى على وضع معرفة ثم يصير منكرا لعدم
شرط التعريف اعني تقدم المفسر قلت الذي اراي انه نكرة كما يجي في باب المعرفة
وعند النحاة يبقى معرفة لكن تعريفه انقص مما كان في الاول لان التفسير يحصل بعد ذكره
فقبل الوصول للتفسير فيه الابهام الذي في النكرات ولهذا دخله جاز وصف عليه مع
اختصاصها بالنكرات وانما حكموا ببقائه على وضعه من التعريف لانه حصل جبران لما فاته
بذكر المفسر بعد بلا فصل فهو كالمضاف الذي يقتضي تعريفا من المضاف اليه
اما الخبر في ان ربه رجلا ونعم رجلا وبئس رجلا وساء رجلا فظاهر لان الاسم المميز المنصوب
لم يوت به الا لغرض التمييز والتفسير فنصبه على التمييز فايم مقام المفسر المقدم فالجزان
في مثله في غاية الظهور وقريب منه ضمير مبدل منه مفسره نحو مررت به زيدا اذا لم يوت
بالبدل الا للتفسير واما في ضمير الشان والقصة فاكمل بعد وان لم يوت كالتمييز
المذكور لمجرد التفسير الا ان قصدهم لتفخيم الشان ذكره مجملا ثم مفصلا مع اتصال
الخبر المفسر بالمبتدا استهل الاتيان به مبهما فهذا التفسير دون الاول واما تاخر
المفسر في باب التنازع نحو ضربني وضربت زيدا على مذهب البصريين فالحق
انه يعيد لان جواز تاخير المفسر لفظا ومعنى قصد تفخيم المفسر مع الاتيان به كالمجرد
التفسير كما في نعم رجلا زيدا وقصد التفخيم مع اتصال المفسر كما في ضمير الشان والقصة
في ضمير التنازع معدوم اعني قصد التفخيم والمجيء بالمفسر واتصاله بالمضمر فضعيف
فمن ثم حذف العامل الكسائي مع ان فيه تحذوره ايضا ولنا اجازه المبرد والاخفش
من نحو ضرب غلامه زيدا اعني اتصال ضمير المفعول المؤخر بالفاعل المقدم ليس

باضعف

باضعف مما ارتكبه البصرية لان الاتصال الذي بين العامل والمفعول اذا كان العامل
واحدا اكثر من الاتصال الذي بين الضمير ومفسره على ما ذكره البصرية في باب
التنازع قال المصنف اذا رتب بالتقدم بالحكمي انكما اذا قصدت الابهام للتفخيم
فيعقلك المفسر في ذهنك ولم يصرح به للابهام على المخاطب واعدت الضمير
الى ذلك المتعقل فكانه راجع الى المذكور قبله فذلك المتعقل في حكم المفسر المتقدم
ولا يتم ما ذكر في باب التنازع اذ لا يقصد هناك التفخيم قوله وهو متصل
ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه غير المستقل يعني بالمستقل بنفسه انه لا يحتاج
الى كلمة اخرى قبله يكون كالجزء لها بل هو كالظاهر سواء كان الفصل عن عامله
نحو ما ضربت الا اياك واتصل به نحو ما انت قايما عند الجازية وذلك لانه لا يجوز استقلاله
بنفسه وفصله عن عامله نحو ما اليوم انت قايما وليس كالمجرور مما قبله والا لم يجز
انفصاله عما قبله والمتصل ما يتصل بعامله الذي قبله ويكون كالتتمة لذلك
العامل وكبعض حروفه فالضمائر المستترة في نحو زيد ضرب ويضرب وعند تضرب
وضربت واضرب ونضرب في تضرب خطاب وفي الصفات نحو زيد ضارب
والزيدان ضاربان الى آخر تصاريفها كلها متصلة كما يجي تحقيقها وليس المستتر فيها
ما يبرز في نحو زيد ضرب هو وعمرو واسكن انت وزوجك الجنة وعند زيد ضربته هي
بل البارز في الجميع تاكيد للفاعل لا فاعل كما يجي شرحه وهو منفصل بدليل قولك
زيد ضرب اليوم هو وعمرو وعند زيد ضاربته اليوم هي قوله وهو مرفوع و
منصوب ومجرور فالمرفوع متصل ومنفصل والمنصوب متصل ومنفصل
والمجرور متصل فذلك خمسة انواع الاول ضربت الي ضربن والثاني انا
الى هن والثالث ضربني الي ضربهن والرابع اياي الي اياهن والخامس
غلامي دلي الى غلامهن وهن اعلم ان الضمير انما كان مرفوعا ومنصوبا ومجرورا
وانما لم يكن المجرور الا متصلا لان المتصل كما ذكرنا هو الذي كالجزء الاخير لعامله بحيث
لا يمكن الفصل بينهما والمجرور كذلك فان قيل اليس الفصل جايزا بين المضاف والمضاف
اليه في الشعر قلت ذلك مع الظاهر وقسم فلم يلتفت اليه الواضع في الضمير فكل واحد
من هذه الانواع الخمسة يكون لثمانية عشر معنى لان كل واحد منها اما ان يكون للتكلم
او مخاطب او غايب وكل واحد من هذه الثلثة اما ان يكون لمفرد او مثنى او مجموع
صارت تسعة وكل واحد من التسعة اما ان يكون لمذكر او لمؤنث فصارت للتكلم

ستة والمغايب ستة وضعوا للمتكلم منها لفظين بدلان على ستة المعاني المذكورة كضرب
وضربنا فضربت مشترك بين الواحد المذكر والمؤنث وضربنا بين الاربعة المثنى المذكر
والمثنى المؤنث والمجموع المذكر والمجموع المونث وانما شركوا في المتكلم وجمعه
صفة هي انا وكذا قولك نحن ولم يزيدوا للمثنى الفا وللجمع واوا كما فعلوا في مثنى
المخاطب وجمعه لان مثنانا مما اسم انضم اليه لفظ آخر مثله بدليل انك اذا قيل
لك فصل انما قلت انت يا زيد وانت يا عمرو كذا في اطبع اذا قيل فصل انكم
قلت انت يا زيد وانت يا عمرو وانت يا خالد واما اذا قلت نحن واردت المثنى
فقيل لك فصل قلت انا وزيد وانا وانت اوانا وهو وتقول في الجمع انا وزيد وعمرو وليس
كل افراده انا فلما لم يكن بشرط المثنى والمجموع وهو اتفاق الاسمين والاسماء في اللفظ حاصلا
لا يمكنهم اجراء مسه وجمعه على ما اجري عليه سايرالسماء والمجموع وهو اتفاق الاسمين و
الاسماء في اللفظ حاصلا لا يمكنهم اجراء مسه وجمعه على ما اجري عليه سايرالسماء والمجموع
فارتجلوا للمثنى صفة وشركوا جمعه الجمع فيها للامن اللبس بسبب القرائن وقد يقول
المعظم فقلنا ونحن وايا ما عدا النفسه كجماعة ووضعوا منها للمخاطب تحت الفاظ
اربعة منها نصوصي وهي ضربت وضربت وضربتن وضربتن وواحد مشترك
بين المثنى المذكر والمثنى المؤنث وهو ضربتما وحكم الغايب حكم المخاطب في النصوصية
والاشتراك كضرب وضربت وضربا وضربتا وضربوا وضربن والضمير هو الالف
المشترك بين المسن والتاء حرف تانيث يجب ان يكون المقدران في ضرب وضربت
متغايرين كما في البارز كهو وهي هذا وبقية الانواع الخمسة جارية هذا المجري
اعني ان للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة فصار المجموع اثنتي عشرة معنى
واعلم ان اول ما ابتدي بوضعه من الانواع الخمسة ضمير المرفوع المتصل لان
المرفوع مقدم على غيره لكونه احصر فيقول انما ضموا النون في المتكلم لمناسبة الضمتين
حركة الفاعل وخصوا المتكلم بها لان القياس وضع المتكلم اولا ثم المخاطب
ثم الغايب وفتحوا للمخاطب وفتحها للمخاطبة المذكر لان خطاب المذكر اكثر
فالتخفيف به اولي وايضا هو مقدم على المؤنث فخص للفرق بالتخفيف فلم يبق
للمونث الا الكسر وزادوا الميم قبل الف المثنى في تما وقبل واو الجمع في هم
لئلا يلتبس المثنى بالمخاطب وقيل اذا اشبعت فتحته للاطلاق والجمع بالمخاطب
المشبع ضمته وكاف اولي الحروف بزيادة الميم لان حرف العلة قبل الالف والواو

والميم

والميم اقرب الحروف الصحيحة الي حروف العلة لعينها ولكونها من مخرج الواو اي شفوية
ولذلك ضم ما قبلها كما يضم ما قبل الواو وحذف واو الجمع مع اسكان الميم ان لها
ضمير اشهر من اثبات الواو مضموما قبلها وذلك لما بثنوا الضمايروجمعوها والقصد
بوضع منفصلها التخفيف كما قلنا لم يأتوا بنوني المثنى والمجموع بعد الالف والواو
كما ابوها في حذان واللذان واللذون واللذين فرفع الواو في الجمع في الآخر مضموما
قبلها وهو مستقل حسا كما مر في الترخيم فحذفوا الواو وبنوا الميم التي ضموها لاجل
اللامن من الالتباس بالمثنى بثبوت الالف دون الجمع ومن اثبت الواو مضموما قبلها
فلان ذلك مستقل في الاسم المعرب كما يجئ في التصريف واما ان دلي ميما الجمع كوفرتموه
وجب في الاعرف رجوع الفتح والواو لان الضمير في اتصاله صار كبعض الحروف
الكلمة فكان الواو لم يقطع ظرفا وجوزيونس حذف الواو وتسكين الميم مع الضمير
ايضا ولم يثبت ما ذهب اليه فاذا التقى ميم الجمع ساكن بعدها ضمت الميم ردا لها
الي اصلها وقد يكسر كما يجئ وزيدت للمونث نون مشددة ليكون بازاء الميم واو
في المذكر وانما اختاروا النون لمشابهته بسبب للميم والواو معا مع كون الثلثة من
حروف الزيادة واستتر ضمير الغايب والغايبة لانه لما كان مفسر الغايب لفظا
مقدما في الاصل بخلاف المتكلم والمخاطب اراد وا ان يكون ضمير الغيب احصر من ضمير
بهما فابتدوا في المفردين بغاية التخفيف وهو التقدير من دون ان يتلفظ بشئ منه
واقروا المثنى مذكرة ومؤنثة على الالف الذي هو علامة النصب في كل مثنى وعلى الواو
في جمع المذكر وقد تستغني بالضمير عن الواو في الضرورة قال هلوان الاطباء كان حولي
وكان مع الاطباء الاساءة اسعدا للواو المضموم ما قبلها في الاخير واقتصروا على نون
واحدة في مقابلة الواو اذا كانت واحدة وقول النحاة ان الفاعل في نحو زيد ضربت
وهند ضربت هو وهي تدريس تضيق العبارة عليهم لم يضع لهذين الضميرين لفظا
فعبروا عنها بلفظ المرفوع المتفصل بين الفعل وهذا المصرح به غير المتصل فهو نحكم
الي هذا انظر من قال من النحاة ان المقدر في ضرب وضربت ينبغي ان يكون اقل من الالف
بصفة او ثلثة وذلك لان ضمير المفرد ينبغي ان يكون اقل من ضمير المثنى واما التاء في
ضربت وضربتا فهما حرف للتانيث لا ضمير بدليل ضربت هند وقيل جعل الالف والواو
والنون حرفا كتاء التانيث كما يجئ في آخر الكتاب نحو فاما الخوك واكلوني البراغيث
ويعضدون التسليط اقاربه هذا كله في الماضي واما في المضارع والامر فلم يبرز الضمير

في افعل وتفعل لاشعاره حرفي المضارعة بالفاعل لان افعل مشعر بان فاعله انا ونفعل مشعر بنحن
الهمزة والنون بالنون وكذلك نفعل نصّ في المفرد الغايب فلم يحتاجوا الى ضمير بارز
واما يعمل فانه وان كان محتملا للمخاطب والغايبة لكنهم لم يميزوا ضميره اجراء المفرد
المضارع مجرى واحد في عدم ابراز ضميرها ولعل هذا الذي حمل الاخفش على ان قال
ان التاء في تضربين ليس بضمير بل حرف تانيث كما قيل في هذي والضمير لازم
للاستتار وانه استنكر الحكم بكون ضمير المفرد اثقل من ضمير المثنى مع ان القياس
يقتضي ان يكون اخف وما افعل امرا ولا تفعل نهيا فحكمهما حكم تفعل للمخاطب
لان الامر والنهي والنهي ماخوذان من المضارع كما مجيء في قسم الافعال ومذهب
المازني ان الحروف الاربعة في المضارع والامر اعني الالف في المثنيات والواو
في جمع المذكر والياء في المخاطبة والنون في جمع المؤنث علامات كالف الصفات
والوها في نحو ضاربان وحسنون وهي كلها حروف والفاعل مسكن عندهم ولعل
ذلك حملا للمضارع على اسم الفاعل واستنكاد الوقوع الفاعل بين الكلمة واعرابها
اي النون واما الضمايرالمرفوعة في الصفات اعني اسم الفاعل واسم المفعول و
الصفة المشبهة فلم يبرزوها لانها غير عريقة في اقتضاء الفاعل بل اقتضاؤها له لشابهة
الفعل فلم يظهر فيها ضمير الفاعل وكذا اسماء الافعال والظروف على ما مجيء بعد وايضا
الالف والواو في مثنيات الاسماء وجموعها الجامدة كالزيدان والزيدون حروف زيدت
علامة للمثنى والمجموع بلا ريب فجعلت مثنيات الصفات وجموعها على نهج مثنيات
الجامدة وجموعها لان الصفات فروع الجامدة لتقدم الذوات على صفتها فضارت
الالف علامة للمثنى والواو علامة الجمع فلم يمكن ان يوصل الضمير واوه بالمثنى والجمع
لئلا يجتمع الفان والواوان فاستكن الضمير ان الالف والواو في المثنى وفي الجموع والدليل
على ان الالف والواو الظاهرين ليسا بضمير ين انقلابها بالعوامل كقولك ضاربا زيد
وضاربين والفاعل لا يتغير بالعوامل الداخلة على عامله كقولك جاني زيد واكرمت
غلامه فلم يعمل جاني في غلامه وكذا السكن النون في ضاربات ومضروبات تبعا لتستارها
لضمير في جمع المذكر اذ هو الاصل واذا استتر في المثنى والمجموع فالاستتار في مفردها
اجدر فيلزم الاستتار في الكل فلا ترى الفاعل ضميرا بارزا في الصفات الا في نحو
اقايم مها وما قايم انتما وانا في نحو زيد وعمرو ضاربه هو فالمنفصل ليس بفاعل
بل هو التاكيد له لما سيجيء ثم لما فرغوا من وضع المرفوع المتصل في الافعال والصفات

اخذوا

اخذوا في وضع المرفوع المنفصل فقالوا انا للمتكلم المذكر والمؤنث وقد تبدل همزتها
هاء ونحو هنا وقد يمد همزة نحو انا فعلت وقد يسكن نونه في الوصل وهو عند البصريين
همزة ونون مفتوحة والالف لوتي بها بعد النون في الوقف لبيان الفتح لانه
لولا الالف بسقطت الفتحة في حالة الوقف فكان يلتبس بالحرفية بسكون النون
فلذا يكتب بالالف لان الخط مبني على الوقف والابتداء وقد يوقف على نونها
ساكنة وقد تبين فتحها وقفا بها السكت قال حاتم هكذا فردي انه قال ان كنت
ادري فعلي بدنه من كثرة التخليط في من انه وبنو تميم يثبتون الالف في الوصل ايضا
في السعة وغيرهم لا يثبتونها في الوصل الا في الضرورة كقوله اما سف العشرة فارفوني
حميدا وقد ذريت السماما وجاني قراءة نافع اثبات الالف اذا كان قبل همزة
مفتوحة او مضمومة دون المكسورة قال ابو علي لا اعرف فرقا بين الهمزة وغيرها
والاولى ان لا يثبت الالف وصلا في موضع ومذهب الكوفيين ان الالف
بعد النون من نفس الكلمة وسقوطه في الوصف في الاغلب مع فتح النون او
سكونه ومعاقبة هاء السكت له وقفا دليلان على زيادته وكونه لبيان الحركة وقفا
ونحن للمتكلم مع غيره مثل تاء في المرفوع المتصل في صلاحية للمثنى والمجموع والعلة
كالعلة وتحريكه للساكنين وضمه اما لكونه ضمير امرفوعا واما لدلالته على المجموع الذي
حقه الواو وانما آثروا الى اثنين فالضمير عند البصريين ان واصله انا عندهم ضمير
صالح للمخاطبين والمتكلم فابتدأوا بالمتكلم وكان القياس ان يثبتوه بالتاء المضمومة
كونت الآن المتكلم لما كان اصلا جعلوا ترك العلامة له علامة وثبتوا المخاطبين
بناء حرفيه بعد ان كان لا سمية في اللفظ وفي التعريف ومذهب الفراء ان كانت
بكماله اسم والتاء من نفس الكلمة وقال بعضهم ان الضمير المرفوع هو التاء المتقرقة
كانت مرفوعة لتصلة فلما ارادوا اتصالها زعموا بها بان استعمل لفظا كما هو مذهب
بعض الكوفيين وابن كيسان في اياك واخواته وهو ان الكاف المتقرقة كانت متصلة
فاردوا استقلالها لفظا لتصير منفصلا فجعلوا اما عمادا لها فالضمايرهي التي تلي
اياها واما عمادا لها وما ارى هذا القول بعيدا من الصواب في الموضعين وقالوا في
الغايب هو وهما وهم وهي وهما وهن قالوا والياء في هو وهي عند البصريين
من اصل الكلمة وعند الكوفيين للاشباع والضمير هو الها وحدها بدليل التثنية
والجمع فانك تحذفها فيهما والاول هو الوجه لان حرف الاشباع لا يتحرك وايضا حرفا

الاشباع لا يثبت الآ ضرورة له وانما حركت الواو والياء لقصر الكلمة بالفتحة مستقلة
حتى يصح كونها ضميرا منفصلا اذ لولا الحركة لكانتا كانهما للاشباع على ما ظنّ الكوفيون
الا ترى انك اذا اردت عدم استقلالهما سكنت الواو والياء نحو نهو دهي وكان
قياس التثنى والجمع على مذهب البصريين مو ما وميما ومو موا ومين تخفف بحذف
الواو والياء، والكلام فى زيادة الميم وحذف الواو فى جمع المذكر وزيادة النون فى جمع
المؤنث على ما ذكرنا فى المتصل سواء وحذف الضمير المرفوع المتصل يشترك
فيها الماضى والمضارع والامر وليست كالمرفوعة المتصلة فانه لا شركة بين الماضى
والمضارع منها الا فى الالف والواو والنون كما ذكرنا تقول ما ضرب الا هو وما يضرب
الا انا واضارب هما وتسكين هما وهو وهي بعد الواو والفاء ولام الابتداء
جايز كما يجئ فى التعريف وقد سكن بعد كاف الجر ايضا شاذا وقد يحذف الواو والياء
اضطرارا كقوله فيناه يشري رحله قال قايل بمن حل رجوا اللاط بخيب وقوله
دار السعدي اذه من هواكا وتسكنها قيس اسد ويسدوها هذان قال وان لساني
شهدة يشتفى بها وهو على من صبه الله علقم ثم لما فرغوا من وضع المرفوع شرعوا فى وضع
المنصوب لتقدمه على متصله وشركوا بينه وبين المجرور كما يجئ بعيد فوضعوا
المتكلما ياء اما ساكنة او متوجه كما ذكرنا فى باب الاضافة وانا للمتكلم مع غيره كما كان
فى متصل المرفوع والكاف للمخاطب مثل التاء فى التصرف نحو كم كما كما وبعض
العرب يلحق بكاف المجرور اذا اتصلت بها الضمير الفاء وبكاف المؤنث
ياء كما حكى سيبويه اعطيت كاه واعطيت كيه تشبيها للكاف بالها، ونحو اعطيتكاه
واعطيتهوه قال ابو علي وقد يلحق الباء بالمؤنث مع الها، قال رمسه فاقصدت
وما اخطات الرمية وربما كسرت الكاف فى التثنية والجمعين بعد ياء ساكنة
او كسرت تشبيها لها بالها نحو بكما وبكم وبكن وعليكما وعليكم وعليكن والكلام فى
حذف واو عليكموا لو اسكان اليم كما مضى فى نحو خربتهم ولما اراد واو اضع المتصل
الغايب من هذا القسم احتقروا مفردته من المرفوع المنفصل الغايب فحذفوا
حركة الواو والياء من هو وهي وقلبوا ياء هي الفا فصار هما لان ضمير المذكر اذا ولي
الكسر قلب واوه ياء نحو بهي لما ذكره فخافوا التباس المونث بالمذكر وحركها الذكر
ضمة الا ان يكون قبلها ياء او كسرة فان كان ما قبلها احدهما قال اهل الحجاز يسعون
ضمها ويقولون هو ولاهو وغيرهم يكسرونها وعلتها ان الها حرف خفيف فهو ان

حاجز

حاجز غير حصين فكان الواو الساكنة وليست الكسرة او الياء فقلبت ياء وكسرت
الها، لاجل الياء بعدها وان كان الساكن غير الياء فضم الها، متفق عليه الا ما حكى
ابو حكى ان ناسا من بكر بن وابل يكسرونها فى الواحد والمثنى والجمعين نحو منه ومنهما و
منهم ومنهن اتباعا للكسر هذا هو الكلام فى حركة الها، واما الكلام فى اشباع حركتها
وتركه فقول ينظر فى ها، الذكر فان وليت المتحرك اشبعت حركتها نحو بهي وبهو
وعلامهو فيتولد من الضم واو ومن الكسر ياء، وبنو عقيل وكلمات يجوزون حذف
الوصل اي الواو والياء بعد المتحرك اختيارا مع ابقاء ضمة الها، وكسرها نحو به
وغلامه ويجوزون تسكين الها، ايضا كقوله فبت لدى البيت العتيق ايضا
ومطواي مشتاقان له وغيرهم يجوزونها اي اختلاس الحركة وحذفها لضرورة الشعر
لا اختيارا وان وليت الها، المذكر ساكنا ن حرف لين كان الساكن لعلة او غيره
كمنه فالمختار اختلاس اي ترك الوصل لان الها، حرف خفي كما قلنا فكانه التقى
ساكنان وابن كثير يصل مطلقا نحو عليهي ومنهو ونحوهما وعلى هذا يجئ فى ها، الذكر
الذي بعد الكسرة او الياء باعتبار ضمها وكسرها واختلاسها ووصلها اربع لغات
والكثر الكثر واشهر الاولى كسر الها، من غير وصل ما، وهو بعد الياء اكثر منه بعد الكسر
لان فى الاولى شبه التقاء الساكنين والثانية مع وصلها ياء نحو بهي وعليهي ومنه
بعد الكسر اشهر منه بعد الياء، لما ذكرنا الثالث ضم الها، بلا واو نحو عليه وبه الرابعة
ضم الها مع الواو نحو عليهو وبهو ويجئ فيها اذا كانت بعد الكسر لغة الخامسة وهي
اشمام كسر الها، شيئا من الضمة بلا وصل وان حذف قبل ها، الذكر حرف لين جزما
يجوز فيه اوجه وقفا نحو فالقه واعزة جاز اشباع حركة الها، اعتبارا بالحركة قبلها فى
اللفظ وجاز اختلاسها اعتبارا بالساكن المحذوف قبلها حذفا عارضا وجاز اسكان
الها، اجراء للوصل مجرى الوقف وقد قري بها كلها فى الكتاب العزيز واما الها،
فى المثنى والجمعين فما كان قبلها فتحة او ضمة فهو مضمومة لغير نحو بهما وغلامهم وان
كان الف او واو ساكن صحيح فكذلك الا ما حكى ابو علي من نحو منهما منهم وافرهما
وافرهم على ما مضى للاتباع وعدّ الحاجز غير حصين لسكونه وان كان قبلها كسرة
او ياء فمن قال منه فى الواحد بهو وعليهو وهم اصل الحجاز قال فى المثنى والجمعين ايضا
نحو بهم الها، نحو ان غلامهما وغلاميهم وغلاميهن وبغلاحها وبغلاهم وبغلاهن
وهمزة يخص بالضم فى جمع المذكر ثلث كلمات عليهم واليهم ولديهم قبل ذلك

لكون الياء فيها بدلا من الالف فاعطى الياء حكم اصلها وقد جاء علاه والاه ولداه على
الاصل وكان يجب على هذا التعليل ان يقرأ في الواحد والمثنى والجمع المذكر عليه
وعليهما عليهن ولم يقرأ دليل ذلك لاتباع الاثر وغير اهل الحجاز يكسرون الهاء
في المثنى والجمعين مطلقا كما في الواحد وهو الاشهر هذا كله في حركة الهاء واما ميم
الجمع التي بعد الهاء والمكسورة فلابد من ان يقف عليها اولا فان وقعت
اليها فلابد من تسكين الميم بعد حذف صلتها وكذلك جميع الضمائر بحذف صلاتها
في الوقف كقوله مر به وبهم الالف في كخوخرجها وبها وان لم تقف عليها فلابد
من ان يكون بعدها متحرك او ساكن فان كان بعدها ساكن فكسر الميم لاتباع الهاء
ولالتقاء الساكنين اقيس كخو من دونهم امرأتين وعليهم الذلة على قراءة ابي عمرو
وباقي القراء على ضم الميم نظرا الى الاصل وان كان بعدها متحرك فالاسكان اشهر
كو عليهم غير المغضوب كقراءة ابن كثير واشباع الكسر في مثل اقبس للاتباع فصار
للميم بعد الهاء المكسورة خمسة احوال حالتان قبل الساكن والضم كلاهما مع
اختلاس اي تركوا الوصل وثلث قبل المتحرك السكون واشباع الضم واشباع
الكسر وان كان الميم بعد الهاء مضمومة في كخو لهم وعليهم في لغة اهل الحجاز و
في كخو غلامهم ولهم وقفا هم على ما هو متفق عليه وفي كخو منهم على الاشهر وكذا في انتم
وضربتم وغلامكم قبلها ايضا خمسة احوال حالتان قبل الساكن الضم وهو الاقيس
والاشهر وهو للاتباع والنظر الى الاصل نظرا الى الساكنين وهو في غاية العلة و
منعه ابو علي وثلث قبل المتحرك الاولى الاسكان وهو الاشهر الثانية ضمها
ووصلها بواو الثالثة وهي مختصة بميم قبل حائها كسرة او ياء كسر الميم ووصلها بواو
كخو عليهمي وبهمي فكسر الميم لمجانسة الياء او الكسر قبل الهاء وقلت الواو واليا ء لاجل
كسر الميم ومنعها ايضا ابو علي ثم لما فرغوا من وضع المنصوب المتصل اخذوا في
وضع المنصوب المنفصل فجاؤا بصحة الضمير المنصوب المتصل واختلف النحاة
فقال سيبويه والخليل والاخفش والمازني وابو علي ان الاسم المتضمن هو ايا الآ
سيبويه قال ما يتصل به بعض حرف يدل على احوال المرجوع اليه من التكلم والغيبة
والخطاب لما كان ايا مشتركا كما هو مذهب البصريين في انا، التي بعدان في انت
وانت وانتما وانتم وانتن وقد مضى وقال الخليل والاخفش والمازني ما يتصل
اسماء اضيف ايا اليها بقولهم فايا مثم ايا الثواب وهو ضعيف لان الضمائر

لا تضاف وقال الزجاج والسيرافي ايا اسم ظاهر مضاف الى المضمرات
كان اياك بمعنى نفسك وقال قوم من الكوفيين اياك واياه واياي اسماء بكمالها
وهو ضعيف اذ ليس في الاسماء الظاهرة ولا المضمرات ما يختلف آخره كما وهاء
ويا، وقال بعض الكوفيين وابن كيسان من البصريين ان الضمائر هي الاحقة
بايا واياء عامة لها لتصير بها منفصلة وليس هذا القول من الصواب كما قدمنا
في انت وقد بفتح همزة ايا وقد يبدل الهمزة مفتوحة او مكسورة هاء ثم حملوا ضمير
المجرور على المنصوب لان المجرور معفول لكن بواسطة وحملوه على لفظ المنصوب
المتصل لوجوب كون المجرور متصلا على ما مضى فضمير المجرور مثل ضمير المنصوب
المتصل سواء، قوله فالمرفوع المتصل خاصة يستتر في الماضي للغايب والغايبة
وفي المضارع للمتكلم مطلقا والمخاطب والغايبة وفي الصفة مطلقا اعلم انه لا يستتر
من المضمرات الا المرفوع لان المنصوب والمجرور فضلة لانهما معفولان والمرفوع
فاعل وملوم لجزء الفعل فجوز وا في باب الضمائر المتصلة التي وصفها الاقتصار استتار
الفاعل لان الفاعل وخاصة الضمير المتصل كجزء الفعل فاكتفوا بلفظ الفعل عنه
كما يحذف في آخر الكلمة المستترة شيء ويكون فيما ابقي دليل على ما ابقي على ما مضى في الرسم
وعلة استتاره فيما استتر فيه قد مضت ولا يظهر اصلا الضمير المتصل في غايب الماضي
وغايبته وفي المضارع في افعل ونفعل ويفعل وتفعل مخاطبا وغايبة وافعل وفي
جميع الصفات واسماء الافعال والظروف وفي خمسة منها لا يظهر الفاعل لاظهار
اولا مضمر او هي افعل وتفعل مخاطبا وافعل امرا واسم فعل الامر مطلقا اي
في الواحد والمثنى والمجموع وما يظهر في كخو اسكن انت ونزل وجك الجنة تاكيد للمستر
لا فاعل بدليل انك لا تقول لا افعل الا انا ولا تيفعل الا انت وفي فعل وفعلت
ونفعل ونفعل الغايبة يظهر الفاعل المظهر والمضمر المتصل كخو ضرب زيد وضربت
الا هي وتضرب هند وما تضرب الا هي وكذا في الصفة المفردة كخو اقايم الزيدان
وما قايم هما وكذا في الظروف عند ابي علي اذا اعتمد كخو في الدار وكذا في اسم الفعل
اذا كان خبرا يظهر الفاعل هو الظاهر وكخو مهيهات زيد والمضمر المتصل كخو مهيهات هما
قوله ولا ينسبك المتصل الا لتعذر المتصل وذلك بالتقدم على عامله بالفصل
للغرض او بالحذف او يكون العامل معنويا او حرفا او الضمير مرفوع او يكون مبتدأ
اليه صفة جرت على غير من هي له نحو ايا ك ضربت وما ضربت الا ايانا وايا ك

والبشر وانا زيدا ما انت قايما وهند زيدا ضاربته هما اعلم ان الاصل الضمايرِ
المتصل المستتر لانه احصر ثم المتصل البارز عند خوف اللبس بالاستتار لكونه احصر
من المتفصل ثم المتفصل عند تعذر الاتصال فلا يقال ضرب انا لان ضرب مثلا
معنى واحصر منه لقطا اقول الضمير المرفوع والمنصوب يصلحان كما مر لان يكونا
متصلين ومنفصلين دون الضمير المجرور فلنذكر موافقتهما فنقول ان الاصل في
المتصلين المرفوع والمنصوب ان يفصلا بالفعل لان المتصل كما مر كالجزء الاخر
من الكلمة التي يليها وكون الشئ جزء كلمة انما يتم اذا كانت مقتضية لها ما لاضافة
ومن حيث الطبع الذات والفعل مقتضى للمرفوع كذلك ومن ثم لا يخ فعل منه
فصح ان يجعل الضمير المرفوع كالجزء الاخير منه اما سايرِ ما يرفع فهو اما ابتداء عند
البصريين ولا يصح اتصال المرفوع لان المتصل كالجزء من الكلمة المتقدمة
والابتداء معنى وليس بكلمة واما مبتدا او خبر كما اخترنا في اول الكتاب والمبتدا
اسم وليس الاسم في اقتضاء المرفوع كالفعل اذ ليس كل اسم رافعا والخبر اما اسم
واما جملة وليس المرفوع من لوازم احدهما واما الجازية فليست ايضا كالفعل
في طلب المرفوع اذ هو حرف نفي ودخوله على الفعل او الي ومن ثم كان النصب
في ما زيدا ضربته اولي من الرفع وايضا عملها للرفع بالمشابهة لا بالاصالة واما ان
واخواتها فالاسم المرفوع بها لا يجوز اتصاله بها كما ان زيدا انت لما عرفت فلم يكن
الضمير المرفوع بهذه الاشياء الا اذا كان منفصلة واما اسم الفاعل او اسم المفعول
او الصفة المشبهة او المصدر او اسم الفعل او الظرف والجار والمجرور فهي ايضا
لا ترفع بالذات بل بالحمل على الفعل ويتصل المرفوع من هذه الاشياء بغير المصدر
لكن بشرط الاستثناء كما يجئ وكذا يقول الفعل هو المقتضي المنصوب بالاصالة
وسايرِ ما ينصب الضمايرِ وهو ان واخواتها وما الحجازية كما زيدا اياك واسم
الفاعل واسم المفعول والمصدر واسم الفعل انما ينصب لمشابهة الفعل
والحمل عليه وكان حق المنصوب ايضا ان لا يتصل الا بالفعل او الاشياء المشبهة
له كالمرفوع لطلب الفعل بالذات والبواقي بالحمل عليه لكنه لما جاز في الاصل اي الفعل
ان يتصل به مع استغنائه عنه لكونه فضلة جاز اتصاله بغير الفعل ايضا اذا
شابه كما يجئ فاذا تقرر هذا قلنا الضمير المرفوع والمنصوب اما ان يعمل فيهما
الفعل او غيره وفي الاول يجب اتصاله بعامله الا في ثلثة مواضع الاول اذا

تقدم

تقدم على عامله ولا يكون الا منصوبا كما اياك نعبد الثاني اذا كان العامل محذوفا
كقولك انا اياه ضربته وان انت ضربته وكما اياه لمن قال من اضرب وقدر
في باب التحذير ان اياك والاسد من باب تقدم المفعول على ناصبه وانما
لزم الانفصال في الموضعين لانه لا يمكن ان يكون كالجزء الاخير من العامل
المحذوف او المؤخر الثالث اذا فصل عن عامله ولغرض لا يتم الا بالفصل وذلك
في مواضع منها ان يكون تابعا اما تاكيدا كما اسكن انت وزوجك الجنة وليقتك
اياك اوبدلا كقولك وبعد ذكر لفظة اخيك بقيت زيدا اياه وعطف نسق
كما جاني زيد وانت ولا يقع الضمير وصفا كما تقدم ومنها ان يقع بعد الا كما
ضربت الا اياك وما ضرب الا انا واما قوله وما يبال اذا كنت جارتنا الا
تجاورنا الاك ديار فشاذ لا يقاس عليه وكذا اذا وقع بعد معنى الا كقوله
كان يوم عزى انما نقتل ايانا ومنها ان يلي اما كما جاني اما انت او زيد ورايت
اما اياك او عمرا والغرض منها افادة الشك من اول الامر ومنها ان يكون
ثاني مفعول علمت او اعطيت ويورث اتصال الضمير التباسه بالمفعول
الاول كما اذا اخبرت عن المفعول الثاني في علمت زيدا اياك واعطيت زيدا
عمرا قلت الذي علمت زيدا اياه ابوك والذي اعطيت زيدا اياه عمرو ولا يجوز ان
يقول الذي علمته زيدا ولا الذي اعطيته زيدا لانه يلتبس المفعول الثاني بالاول
فان لم يلتبس فالاتصال في باب اعطيت زيدا درهما قولك الذي اعطيته
زيدا درهما او لي من قولك الذي اعطيت زيدا اياه درهما لانك تقدر علي
المتصل بلا مانع من شذاذ اللفظ والمعنى ومن جوز المتفصل فتوطئة لازالة
اللبس في المفعولين الذي يحصل فيهما اللبس بالاتصال كما في اعطيت زيدا عمرا
واذا اخبرت عن الثاني في علمت زيدا قايما وذلك لتوطئة المذكورة او لرعاية اصل
المفعول الثاني اذ العامل فيه في الاصل ما يجب انفصاله كما في كنت اياه علي
ما يجئ وان كان الضمير مع غير الفعل فاما ان يكون مرفوعا او منصوبا فالمرفوع
لا يكون الا منفصلا اذا كان مبتدا او خبرا لوخبرا ان واخواتها او اسم ما الا منفصلا
لا مرو اما اذا ارتفع باسم الفاعل او المفعول او الصفة المشبهة او اسم الفعل
او الظرف او الجار والمجرور فان فصل عن عامل لغرض لا يتم الا بالفصل كما ذكرنا
في الفعل وجب انفصاله كما زيد قايم ابوه وانت وضارب اما هو واخوك

ومصبهات زيد وانت ومررت برجل في الدار اخوه وانت ومثله الضمير البارز
بعد الصفة اذا جرت الي غير من هي له فانه تاكيد للضمير المستتر فيها لا فاعل بها
كما في اسكن انت وزوجك وذلك لانك تقول مطرنا نحن الزيدون ضاربونا
نحن والزيدان الهندان ضاربانا هما وهما وقد عرفت ضعف نحو جاني رجل قاعد انت
علما نه وقال الزمخشري في احاجيبه بل يقول ضاربانا هم نحن وضاربانا
هما فان ثبت ذلك فهو فاعل كما قيل وكذا يجب انفصال الضمير المرفوع
بالصفة والظرف اذا كانا مع المرفوعين جملتين وذلك اذا اعتمدا على همزة الاستفهام
او حرف النفي نحو ما قايم انتما واقائمك هما وافي الدار انتما عندابي علي و
ذلك لانه يعرض لهما اذن كونهما مع مرفوعهما جملتين فاعليتين بالمرفوع لكونه احد
جزئي الجملة فاذا ظهر اذن في اللفظ فرقا بينه كائنا احد جزئي الجملة وبينه اذا لم يكن
كذلك بخلاف اسم الفعل فان الضمير المرفوع به احد جزئي الجملة ابدا فلم يحتج
الى الفرق فاطردا سكنان الضمير فيه على ما هو حق ما شابه الفعل كما يجي فان لم يفصل
الضمير عن عامله ولم يرتفع بالصفة والظرف المعتمدين على ما مر وجب اتصاله المرفوع
بهما لكون اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم الفعل والظرف واخيه
سادة مسد الافعال من غير حاجة الى ضميمة كما اخرج المصدر في تقديره بالفعل الى ان
لكن لا يكون محض المتصل بهنع الاشياء الآ مستكنا لكونهما اضعف من الفعل في اقتضاء
المرفوع اذ هي فروع عليه في ذلك فلم يجعل المرفوع بها جزءا من الاجزاء في النطق كما
جعل في الاصل الذي هو الفعل كذلك واما الضمير المرفوع بالمصدر فلا يكون
الا منفصلا وان وليه بلا فصل لانه لا يقدر بالفعل الا مع ضميمة ان يقول اعجبني
ضرب انت زيدا اذا لم يضف لاضافة اكثر لان الكلام بها اخف واعجبني القرب
انت زيدا هذا كله في الضمير المرفوع مع غير الفعل واذا كان الضمير المنصوب
مع غيره فان كان العامل ما وجب انفصاله عن المنصوب وضعا كالمجازية
نحو ما زيدا ياك او فصل بينهما لغرض لا يتم الا بالفصل وجب انفصاله كما ذكرنا
في ضمير الفعل نحو ما اضارب الا اياك واياك ضارب اما اياك واما زيدا وانا
ضاربك اما ك وان لم يكن كذلك فلا يخ ان يكون الناصب حرفا او اسم فعل
او مصدرا او صفة فالحرف يجب اتصال الضمير به نحو انك قايم وانك في الدار
ولا تقول ان في الدار اياك وليتك قاعد وكذا يجب الانفصال باسم الفعل كقولك

تراكها من ابل تراكها وتقول رويده وجيهله وحكى يونس عليكني وانما وجب الانفصال
في القسمين لما ذكرنا من ان المنفصل لا يجي الا عند تقرر المتصل وجاز ايضا
الانفصال فيما اتصل به الكاف من اسماء الافعال نحو زيدك ورويدك اياه و
عليكه وعليك اياه تشبيها بنحو اعطاك اياه كما يجي وان لم يكن الكاف ذلك الكاف
واما المصدر فان كان منونا لم يتصل المنصوب به مع التنوين للفصل بين التنوين
الدال على تمام الكلمة والضمير المتصل الدال على عدم تمامها مع ضعف مشابهة
المصدر للفعل فيجب ان يقول اعجبني ضرب اياك والاضافة اكثر ولا يمنع على
مذهب الاخفش في نحو ضاربك وضاربك وضاربوك ان يكون حذف
التنوين في ضربك ايضا للمعاقبة للاضافة فيكون الضمير منصوبا وان
كان المصدر ذا الام فالاشهر انفصال الضمير نحو اعجبني الضرب اياك
لمعاقبة الالف واللام للتنوين في تمام الكلمة به وجوز الاخفش الضربك
والضمير منصوب واما اسماء الفاعل والمفعول ففي اتصال الضمير المنصوب
بهما منونين كانا او لا خلاف كما مضى في باب الاضافة واتصاله بهما اولى من
اتصاله بالمصدر لكون مشابهتهما بالفعل اكثر من مشابهة المصدر تقول ضاربك
وضارب اياك والضاربك والضارب اياك والمعطى اياك والمعطاك
ومعطي اياك ومعطاك واما الظروف والجار والمجرور فلكونهما قايمين مقام
الفعل اللازم لا يجي بعدهما ضمير منصوب بهما ولبعد اني نشرح ما يحتاج اليه الشرح
من كلام المصنف قوله او بالفعل لغرض احترز نحو ضرب زيدا ياك فانه لا يجوز
ذلك مع وجود الفعل وذلك لان الفصل لا غرض فيه اذ قولك ضربك زيدا
بمعناه فان قلت اليس ذكر الفاعل قبل المفعول مفيدا ان ذكر المفعول ليس
باسم ولو ذكرت المفعول قبل الفاعل افاد ان ذكر المفعول اهم قلت تقديم
المفعول على الفاعل لا يفيد ذلك بل قد يكون ذلك لاتساع الكلام بل قبل
ان تعد المفعول على الفعل يفيد كونه اهم والاولى ان يقال ان يفيد القصر كقوله
تعالى بل الله فاعبد اي لا تعبد الا الله وكذا يقول في المفعول المطلق ضربته زيدا
اي ضربت زيدا ضربا ولا يقول ضربت زيدا اياه وكذا يقول يوم الجمعة لقيت زيدا
ولا تقول زيدا اياه واما نحو قوله ضمنت اياهم الارض فضرورة قوله او يكون
مسندا اليه صفة جرت على غير من هي له قد ذكرنا انه ليس بمسند اليه الصفة بل هو

تأكيد للمسند اليه ثم نقول انما ابرز الضمير تأكيدا اذا جرت الصفة على غير من هي له ويعني بالصفة اسم الفاعل والاسم المفعول والصفة المشبهة ويعني بالجري ان يكون نعتا نحو مررت بهند برجل ضاربة هي اوحالا نحو قولك جيئتماني وجاءني زيد ضاربه اسما اوصلة نحو الضاربه انت زيدا وخبرا نحو زيد هند ضاربها هو فنقول اذا اختلف ما يجري عليه متحمل الضمير المؤكد وما هو له في الافراد او فرعيته اعني التثنية والجمع في التذكير او فرعه اي التأنيث فلا لبس سواء كان المتحمل للضمير صفة اوفعلا نحو زيد هو هند ضاربها هو اويضربها فلو لم يأت بالضمير في ضاربها ايضا اعلم ان الضارب لزيد لا لهند وان اتفقا في الافراد او فرعية وفي التذكير او فرعه فان اتفقا في الغيبة ايضا فالتبس حاصل فعلا كان المتحمل او صفة ولا يرتفع ذلك اللبس بالاتيان بالمنفصل نحو زيد عمرو ضاربه هو او خربه هو والزيدان العمران ضاربا هما هما او يضربانهما وكذا في المؤنث والجمعين وان اختلفا في الغيبة والخطاب والتكلم فالتبس منتف في جميع الافعال نحو انا زيد ضاربته او اخربه والزيدان نحو خرباني او يضربانني وهند انا ضربتني او تضربني الا في غايبة المضارع مع المخاطب في غايبة مع المخاطبين نحو انت هند تضربها وهند انت تضربك وانتما الهندان انا تضربانها والهندان انتما تضربانكما فان اللبس حاصل مهما ويرتفع بابراز الضمير واما الصفة فالتبس حاصل في جميعها مع الاختلاف المذكور ويرتفع بالتاكيد بالضمير وبابراز الضمير نحو انا زيد ضاربه انا وكنا الزيدان ضاربا هما نحن والزيدون ضاربونا هم وكقول المؤنث انا هند ضاربتها انا فلما رفع الاتيان المنفصل اللبس في هذه الصورة طرد الاتيان به عند البصريين في صورة الصفة الثلثة اعني اذا كان لبس ويرتفع بالضمير واذا كان ولم يرتفع واذا لم يكن واما الكوفيون فاجاز واترك التاكيد بالمنفصل في الصفة ان امكن اللبس نحو هند زيد ضاربته قال وان امرأ اسرى اليك ودونه من الارض موماة وسدا اصلق لحقوقه ان يستحيي لصوته وان يعلمي ان المعان موفق وكذا اذا لم ترتفع بالضمير ولا بعد في مذهبهم واما الفعل فقد اتفقوا كلهم على انه لا يجب تاكيد ضميره البس اولم يلبس لان التاكيد فيه لا يرتفع اللبس الا في اربعة مواضع فقط كما تخلاف الصفة فان رفع اللبس تاكيد حاصل فيها في كل موضع اختلف من جرت عليه من هي وغيبة وخطابا وبكلما فان قلت ضمير المفعول مع هذا الاختلاف

رافع للبس كما ذكرنا ومهما نت هند تضربها وانتما الهندان تضربانهما وهندات تضربك والهندان انتما تضربانكما ففي كقولك انا زيد ضاربه انا لها ويعرف ان ضارب مسندا الى انا اذ لو كان مسندا الى زيد لقلة انا زيد ضاربني فلو لم يكتفوا به قلت لما كان هذا الضمير لم يؤت به لمجرد رفع اللبس وكان مما يجوز حذفه خيف الالتباس على تقدير حذفه فاتى بضمير حذفه بمجرد رفع اللبس قوله واذا اجتمع ضميران ليس احدهما مرفوعا فان كان احدهما اعرف وقد مته قلت اعطيتكه وليس احدهما مرفوعا فان كان احدهما اعرف وقد مته قلت اعطيتكه في الثاني نحو اعطيتكه وضربتك واهانك هو متصل مثل اعطيته اياك واياه اذا ولي ضمير ان عاملا حاليا عن موانع اتصال الضمير المذكور فان كان احدهما مرفوعا متصلا فالواجب تقدمه على المنصوب لانه تقرر من كون المرفوع المتصل متوغلا في الاتصال وكانتا جزء الفعل حتى سكن له لام الكلمة وكل ضمير ولي ذلك المرفوع فلا بد من كونه متصلا سواء كان اعرف من ذلك المرفوع نحو ضربني اولا نحو ضربتك وقد عرفت ان الاعرف هو المتكلم ثم المخاطب ثم الغايب وانما وجب اتصال الثاني لكونه كالمتصل بنفس العامل لان المرفوع المتصل كالجزء من رافعه على ما مر وان ولي العامل المذكور منصوب متصل بلا مرفوع نحو اعطانيه زيدا وجاء المنصوب المتصل بعد ضمير مرفوع نحو اعطيتك فالضمير الذي يلي ذلك المنصوب اما ان يكون انقص مرتبة منه في التعريف او اعرف او مساويا فالاول يجب اتصاله عند سيبويه وغير سيبويه جوز الاتصال والانفصال نحو اعطاكه زيد واعطاك اياه زيد واعطيتكه واعطيتك اياه وكذا حكمه وجلبك اياه وجه اتصاله ان المتصل الاول اشرف منه بسبب كونه اعرف فلاقتضاء الثاني بتعلقه بما هو اشرف منه وصيرورته من جملته بالاتصال ووجه انفصاله ان المتصل الاول فضلة ليس اتصاله كاتصال المرفوع والانفصال في باب حلت اولى منه في باب اعطيت لان المفعول الاول في باب اعطيت فاعل من حيث المعنى كما مضى في باب ما لم يسم فاعله فكان الثاني اتصل بضمير الفاعل وفي مفعول خلت بعد رايحة المبتدا والخبر اللذين حقهما الاتصال وجب اتصال اولهما لقربه من الفعل فالاولى في الثاني الانفصال رعاية للاصل والثاني اعني الاعرف تحت انفصاله عند سيبويه وحكى سيبويه عن النحاة تجويز الاتصال ايضا نحو اعطاموك واعطاهاني قال انما هو شئ اوقاسوه ولم يتكلم به العرب

فوضعوا الحروف غير موضعها وابتجاوا البر وذهب النحاة فانما يجئ في الثاني الانفصال
لديهنا سما عالان الثاني اشرف من الاول بكونه اعرف مانف من كونه متصلا
بما هو ادنى منه والذي جوز ذلك قياسا لا سماعا نظرا الى مجرد كون الاول متصلا
واما الثالث اعني المساوي للمتصل المنصوب فنقول ان كانا ما يتين نحو
اعطاموها واعطاها هو فحال سيبويه جاز الانفصال وهو عربي لكنه ليس
بالكثير في كلامهم بل الاكثر اتصال الثاني وان لم يكونا ما يتين فالمبرد يجز انفصال
الثاني ويستحسنه قياسا على الما يتين ومنعه سيبويه والزم النحاة القائلين
بجواز اعطاموك واعطاهاني تجويز مخسي اي مخسسي نفسي وهذا دليل على انه
لا يقولون به وانما كان الانفصال مهنا ايضا المشهور لانه ينافي الثاني من التفرق
بما هو مثله وتقصر من سمته وذيوله وانما جاز ذلك في الما يتين لعود كل واحد
منهما الى غير ما عاد عليه الآخر بخلاف المحاطبين والمتكلمين اذ يستقيم اجماع المتباينين
لفظا ومعنى وانما لم يجئ في التابع نحو خربتهو وكما جاء اعطاموه لان طلب الفعل
المتعدي للمفعول ضروري من حيث المعنى بخلاف طلبه للتاكيد فلما كان جذبه
للمفعول اشد كان اتصاله النفي من انفصال التاكيد هذا كله في الضميرين بعد
الفعل واما اذا كانا بعد الاسم والاول منهما مرفوع متصل ولا يكون الا مستترا
كمر نحو زيد ضاربك اياك وان كان الاول مجرورا فان كان الثاني منصوبا
فكما اذا كانا بعد الفعل وكلا هما منصوب اي ينظر الى الثاني هل هو انقص
توريا او ازيد او مساو تقول في الانقص خربكها وخربك اياها قال فلا تطمع
ابيت اللعن فيها ومنعك بشئ يستطاع وكذا اسم الفاعل نحو معطيكها ومعطيك
اياه فهو مثل اعطيتكه واعطيتك اياه الا ان الانفصال فيما دل الضمير المجرور
اولى من الانفصال فيما دل الضمير المنصوب لان الفعل اقعد في اتصال
الضمير به من المصدر واسم الفاعل لانه يطلب العامل والمفعول لذاته ومهما
لشابهته وكذا شذا الانفصال في الثاني فيهما اذا كان ازيد او مساويا نحو خربهو
وخربهوه وقال وقد جعلت نفسي تطيب نظمه لضنها ها بقرع العظم ايا ها
وان كان بعد الضمير المجرور مرفوع فلا بد من كونه منفصلا سواء كان اعرف
من المجرور او ابعض او مساويا اذ البارز المرفوع المتصل لا يتصل الا بالفعل
كما ذكرنا نحو خربك هو وخربك انا وخربه هو ولا يكون الاول منهما منصوبا الا

عند

عند هشام والاخفش كما مر في الاضافة في نحو ضاربك فحكم الضمير الذي يليه عندهما
حكم الضمير الذي ثلثه عندهما حكم الضمير الذي يلي المجرور قوله وليس احدهما مرفوعا
لانه ان كان مرفوعا وجب تقديمه واتصال الثاني كما تقدم سواء كان الاول
اعرف او لا قوله وان كان احدهما اعرف انما وجب ذلك لانه ان لم يكن احدهما
اعرف ولم يكن مرفوعا وجب انفصاله الثاني نحو اعطاك اياك وخربني اياي
قوله وقد مضى اني قد مت الاعرف لانه اذا كان احدهما اعرف واخره وليس
احدهما مرفوعا وجب ايضا انفصال الثاني نحو اعطاه اياك فاذا اجتمعت
الشروط الثلثة بكون احدهما مرفوعا وان يكون احدهما اعرف كاعطاك
اياك وان كان اعرف لكن ليس بمقدم كاعطاك اياي واعطاه اياك فالثاني
منفصل قوله والمختار في خبر كان الانفصال والا لكن لولا انت
الى آخرها وعسيت الى آه وجاء لولاك وعساك الى آخرهما وانما كان
المختار في خبر كان واخواتها الانفصال لان اسمها في الحقيقة ليس فاعلا حتى يكون
كالجزء من عامله بل الفاعل في الحقيقة مضمون الجملة لان الكلام في قولك كان زيد
قائما فقيام زيد كما يجئ في الافعال الناقصة قال عمرو ابن ربيعة لين كان ايا
لقد حال بعدنا عن العهد والانسان قد يعتاد وقال لبيت الدهر شهر لا يرى فيه
عرسا ليس ايابي واياك ولا تخش رقيبا ووجدانى على ما جئى سيبويه ليتني وكاني
قال عدوت قومي كعديد الطيس اذ ذهب القوم الكرام ليسني وقيل لبعض العرب
انى فلانا مدركك فقال عليه رجلا ليسني وقال ابو الاسود فالا يكنها او تكنه فانه
آخرها غدية اقه بلبانها وجه الاتصال كون الاسم كالفاعل والخبر كالمفعول
فكسه كفربته قوله والاكثر لولا انت الى آخرها يعني ان الاولى ان يجئ بعد لولا غير
غير التخصيصية ضمير مرفوع منفصل لانه اما مبتداء او فاعل فعل محذوف او مرتفع
بلولا على ما مر في باب المبتداء فيجب على الاوجه الثلثة الانفصال وقد يجئ بعدها
الضمير المشترك بين النصب والجر الاعند المبرد فانه منعه قال انه خطا والصحيح
وروده وان كان قليلا كقوله لولاك هذا العام لم احج وقوله وكم موطن لولاي
طحت كما هوي باجرامه من قلة السق مهتوي والضمير عند سيبويه مجرور ولولا منزلة
معروف مهما خاصة قال ولا بعد ان يكون بعض الكلمات مع بعضها حال
فيكون لولا الداخلة على الضمير المذكور حرف جر مع انها مع غير عامله نحو لازيد ولولا

ومثل ذلك بلدن فانها تجر ما بعدها بالاضافة الا اذا ولیتها عدوة فانها تنصبها كما تجر
وفي قوله نظر وذلك ان الحاز اذا لم يكن زايدا كما في تحسبك فلا بد له من متعلق
والمتعلق في نحو لولاك ظاهر ولا يصح تقديره وقال السيرافي في الجار والمجرور
اي لولاك في موضع الرفع بالابتداء كما تحسبك درهم وفيه نظر لان ذلك انما يجوز
بتقدير زيادة الجار واذا لم يكن زايدا فلا بد له من متعلق فيكون مفعولا لذلك
المتعلق لا مبتدا وعند الاخفش والفراء ان الضمير بعد حاشا ضمير مجرور وناب
عن المرفوع كما ناب المرفوع عن المجرور في نحو ما انا كانت وان رجح مذهب سيبويه
بان التغيير عند تغير واحد ومعي يغير لولا وجعلها حرف جر بخلاف مذهب
الاخفش فانه يلزمه تغيير اعني عشر ضمير مرجح مذهب الاخفش بان تغاير الضمائر
بقيام بعضها مقام بعض ثابت في غير هذا الباب بخلاف تغير لولا بجعلها
حرف جر وارتكاب خلاف الاصل وان كثر اذا كان مستعملا اهون من ارتكاب
خلاف الاصل وان كان قليلا اذا كان مستعملا اهون من ارتكاب خلاف الاصل غير
المستعمل وان قل وكذلك الاولى ان يجئ بعد عسى ضمير مرفوع متصل نحو عسيت
وعسينا الى عسيين لانه فعل ما يعهد فاعله وقد جاء بعد عسى الضمير المنصوب
المتصل نحو عساك وفيه ثلثة مذاهب قال سيبويه عسى محمول على لعل لتقاربهما
معنى لان معناهما الطمع والاشفاق تقول عساك ان تفعل فتحمله على لعل في اسمه
فينصبه ويبقى خبره مقترنا بان كما كان في الاصل اعني في نحو عسى زيد ان يخرج
فيكون الخبر من وجه محمولا على خبر لعل وهو كونه في محل الرفع ومن وجه مبقى
على اصله وهو اقترانه بان لان خبر لعل في الاصل خبر المبتدا اولا يقال انت
ان يفعل فاقترن المضارع بان في عساك ان يفعل لانه سبب خبر لعل وقد
يقال عساك يفعل من غير ان واستعماله اكثر من استعمال عسى زيد يخرج وذلك
كحملهم عسى على لعل في اسمه فاجروا خبره ايضا في طرح ان مجرى خبره لكن لا يخرج بالكلية
عن اصله فلا يقال عساك خارج كما يقال لعلك خارج ومما يجلي خبر لعل مضارعا
بان حملا لها على عسى في الخبر وحمل كما حمل عسى في عساك ان يفعل على لعل في اسمه
وحمل قال لعلك يوما ان تلم بنا ومحل بعضهم الخبر محذوف اي لعلك تهلك
ان تلم بنا اي لان تلم وهذا الاستعمال في لعل كثير في قليل في الشعر فعلى مذهب
سيبويه عسى مقصور اصلها والضمائر جارية على القياس تبعا لتغير عسى كما قال

في لولاك وحمل عسى على لعل في نصب الاسم ورفع الخبر مخصوص بكون اسمه ضميرا
كما كان جر لولا عند مختصا بالضمير فلا يقال عسى زيد ان يخرج اتفاقا منهم
واستدل على كون الضمير منصوبا بالحوق نون الوقاية في عساني قال ولي نفس
اقول لها على الاماتا زعني لعل او عساني لان حذف النون لم يلحق الياء بعد الفعل
الا اذا كانت منصوبة وقال الاخفش عسى باقية على اصلها والضمائر المنصوبة
بعدها قائمة مقام المرفوع اسما لعسى وقولك ان يفعل او الفعل منصوب
المحل خبرا لها كما كان في عسيت ان يفعل وعسيت يفعل ونقل عن المبرد وجهان
في نحو يا ابتاعلك او عساك احدهما ان الضمير البارز منصوب بعسى وخبرها
والاسم مضمر فيها مرفوع فيكون كقولهم عسى الغوير ابوسا وهو ضعيف
من وجوه احدها ان خبر عسى اسما هو يجيء شاذا والثاني ان ذلك لا يستمر
اذا جاء بعد الضمير المنصوب الفعل المضارع مع ان او مجردا كقولك عساك
ان تفعل او تفعل الا ان يجعل ان تفعل بدلا من الكاف بدل الاشتمال
اي عسى ان امرا ناك فعلك ويكون تفعل عساك تفعل حالا من الكاف
ويضمر اسم عسى على حسب مدلول الكلام كما تقول في عساك يظفر بالمراد عسى
الو اصل اياك ظافرا او يكون المضارع بتقدير ان كما في قولهم سيمع بالمعيدي
فيكون تفعل بدلا من الكاف كما في عساك ان يفعل وكل هذا تكلف وايضا
ليس لذلك المضمر ظاهر وثاني الوجهين المنقولين عنه ان الضمير المنصوب
خبر قدم الى جانب الفعل فاتصل به كما في ضربك زيدا والاسم اما محذوف
كما في قولك يا ابتاعلك كما علا حسد لالة الكلام عليه ان يفعل وكذا في عساك
يفعل بتقدير ان اقول ان اراد بحذف الفاعل اضماره كما هو الظاهر فليس
فهو الوجه الاول والظاهر انه قصد الحذف الصريح فيكون ذهب مذهب
الكسائي في جواز حذف الفاعل كما مر في باب التنازع ويكون موضع الفاعل
المحذوف الضمير المنصوب ويكون عساك ان تفعل عنده بمنزلة قاربك الفعل
كما كان عسيت ان يخرج عند التحاة بمنزلة قاربت الخروج ولا يكون الاسم
والخبر مبتدا وخبرا لان احدهما حصه والآخر حدث الا ان يقدر في احدهما مضافا
اي عسى حالك ان تفعل او عساك صاحب ان تفعل كما يجيء في افعال المقاربة

قول ونون الوقاية مع الياء لان متروك في الماضي ومع المضارع عربيا

عن نون الاعراب وانتصح النون في لدن وان واخواتها ويختار
في ليت ومزوعن وقد وقط وعكسها لعل اعلى اعلم ان نون الوقاية انما
يدخل الفعل ليقيه من الكسر لان ما قبل ياء المتكلم يجب كسره كما مر في باب
الاضافة وليس موضوعا الفعل الجر وكانت الكسرة اصل علامات الجر والفتح
والياء كما تبين في اول الكتاب كرهوا ان يوجد فيه ما يكون في بعض الاحوال
علامة الجر مبالغة في تبعيد من الجر ودخولها في نحو اعطاني ويعطيني
اما طرد الباب او لكون الكسر مقدرا على الالف والياء لولا النون كما
في عصاي وقاضي ودخولها مع نون الاعراب كونها يضربونني ونون التاكيد
نحو اضربنني ومع ضمير المرفوع المتصل نحو اضربتني ويضربنني وانما جاز لكون
نون الاعراب والتاكيد والضمير المذكورة جزء الفعل ولم يضربتني لفعل
من الكسر الذي للساكنين في نحو قل ادعوا واضرب اضرب لان الكسرة العارضة
للياء لزم من العارضة للساكنين في نحو قولك ادعوا اذ الياء لكونها ضميرا متصلا
جزء الكلمة وثانية الكلمتين في نحو قل ادعوا مستقل فعقول يلزم حذف النون جمع
امثلة الماضي ويلزم من المضارع ما ليس فيه نون الاعراب والذي فيه نون الاعراب
من المضارع الامثلة الخمسة يفعلان يفعلون وتفعلين فيلزم النون غير حذف الامثلة
سواء كان فيه نون الضمير نحو نصرستني ونونا اولا وقوله هل تبلغني دارها شدة
نية لعنت بمجزوم الشروب مصرم الاولى فيه حقيقة والثاني نون الوقاية وانما
جاز قيام نون الاعراب مقام نون الوقاية دون النون الضمير ونون التاكيد
وان كان اجتماع المثلين في الكل حاصلا لان نون الاعراب لا معنى له كنون الوقاية
اذ لمعرب الفعل ليس بمعنى كما هو مذهب البصريين على ما ياتي في قسم الافعال
فكلا مها لفظي بخلاف نون الضمير ونون التاكيد هذا على مذهب من قال
المحذوف نون الوقاية كالجزئي لان الفعل جاء مهملا من نون الاعراب لانها المعرضة
للحذف بالجزم والنصب ولا معنى لها فالعلة في عدم حذف النون الضمير ونون
التاكيد ظاهرة لانها ليست معرضة للحذف ولها معنى وقد جاء حذف نون
الوقاية مع نون الضمير للضرورة قال تراه كالشحام تقل مسكا بسوء العاليات
اذا قلبي ولا يجوز ان يكون المحذوف نون الضمير اذ الفاعل لا يحذف وقد يدغم
نون الاعراب في نون الوقاية فعلى هذا يجوز مع نون الاعراب ثلثة اوجه

حذف احدهما وادغام النون الاعراب في نون الوقاية واثباتهما بلا ادغام وقوله
قوله تعالى اتحاجوني على الثلثة قوله ولدن حذف نون الوقاية من لدن لا يجوز عند سيبويه
والزجاج الا للضرورة وعند غيرهما الثبوت راجح وليس الحذف للضرورة لثبوته
في السبع وعلى كل حال كان حق لدن ان يذكره المصراما مع الماضي او مع ليس
ومن وعن لكنه مع الجزولي فانه قال في لدن انت مخير والفراء جعلتهما على ما قالا
والحاق نون الوقاية في لدن وان لم يكن فعلا للمحافظة على سكون النون اللازم
وانما لم يسكن النون اللازم وانما لم يقولا تو حافي علي وافي ولدي وان كان آخرها
ايضا ساكنا سكونا لازما لما منهم من الحسا ذلك الساكن لكونه حرف علة
وذلك اما قبل ياء المتكلم اذا كان الفا او واوا او ياء حركت الياء بفتح
وبقي ما قبلها على سكونه كما يتبين في باب الاضافة فلذلك لم يجيبوا نون الوقاية
في نحو فتاوي ورحاي وعصاي وقاضي في قاض ومسلمي في مسلمين وعشري
ومسلمني في عشرون ومسلمون او عشرين ومسلمين ايضا فان قلت فكان يجب
ان لا يجب في نحو يدعوني وضربوني واضربوني ورماني وضرباني واضرباني واخرجني
وان يقولوا يدعيني وضربني ورماي واضرباي واضربي قلت ذلك اجراء لباب
الفعل مجرى واحدا وحملا للفرع على الاصل لان اصل الفعل ما هو الصحيح اللام الخالي
من الضمائر المرفوعة المتصلة ولم يجب له نون الوقاية لدخل الكسر محل عليه ما لم يكن
ليدخله الكسر مع عدم النون ايضا وهو المعتد اللام والمتصل به الضمائر المذكورة
قوله وان واخواتها يعني باخواتها ان وكان ولكن واما ليت ولعل وسيجئ حكمها بعد
وانما جاز الحاق نون الوقاية بان واخواتها لمشابهتها الفعل على ما مجئ في الحروف
واما جواز حذفها ولان الالحاق للمشابهة لا بالاصالة ولاجتماع الامثال في ان وان
وكان ولكن ان الحقت مع كثرة استعمالها قوله ويختار في ليت المشهور في ليت
ان حذف نون الوقاية لا يجوز فيه الا لضرورة الشعر لا في السعة كذا قال سيبويه
وغيره قال مكي جايز اذ قال لسبي اصادفه واقتد بعض ما لي فوكه ومن وعن وقط
فقط كذا قال الجزولي ان الاثبات فيهما هو الاشهر وعند سيبويه الحذف في هذه الكلمة
ضرورة لا يجوز الا في الشعر قال ايها السائل عنهم وعني ليست من قسي ولا قيس بني
وقال قد في من نظر الوجهين قدي ليس الامام بالشحيح الملحد وانما الحق النون
في هذه الكلم لما قلنا في لدن ان للمحافظة على السكون اللازم وانما قطع على السكون

اللازم ولم يحافظ على الفتح والضم اللازمين قال سيبويه يقال في لدي ولو اضفت
الكاف الى الياء لقلت ماانت كي لان الاسم والحرف المبنيين على السكون يشابهان
الفعل نحو خذ وقل ويبعدان عن الاسماء المتمكنة بلزومها السكون الذي لا يدخلها
فاجريا مجرى الفعل في الحاق النون قوله وعكسها لعل اي حذفها معه اولى لاجتماع
اللامات فيه وهي مشابها للنون قرينة منها في الجزم وليس بين الاولى و
الاخيرين الا حرف واحد اعني العين ولان من لغاتها لعن وكذا الحذف في كل
اولى من الاثبات وان كان ساكن الآخر مثل قد وقط لكراهة لام ساكنة قبل
قبل النون وتغير النطق بها ولفظ ليس كليت اي انا الاثبات معها اولى كما
قال عليه رجلا ليسى وجا ليستي قال اذ ذهب القوم الكرام ليسى عملا علي
غزي وجاء عساي حملا على لعل والاكثر عساي وتجوز الحكاية في اسماء الافعال
لانها معنى الفعل وتجوز تركها ايضا لانها ليست افعالا في الاصل حكى يونس
عليكني وحكى الفراء مكانكسي وقوله وليس حاملني الآ ابن حمال شاذ سواء
جعلت النون للوقاية او تنوينا كما في باب الاضافة وقد ذكر الكوفيون في فعل
التعجب اسقاط النون نحو ما اقربني منك وما احسني وما احلي قال السيرافي
لست ادري عن العرب حكوا هذا ام قاسوه على مذهبهم في ما افعل زيدا الآانه
اسم عندهم في الاصل قوله ويتوسط بين المبتدأ والخبر قبل العوامل
وبعدها صفة مرفوع منفصل مطابق للمبتدا يسمى فصلا لانه يفصل بين
كونه نعتا وخبرا وشرط ان يكون الخبر معرفة او افعل من كذا نحو كان زيد
هو افضل من عمرو ولا موضع له عند الخليل وبعض العرب يجعله مبتدأ
ما بعده خبره قوله قبل العوامل نحو زيد هو القايم قوله وبعد حالي بعد وخول
المبتدا والخبر وهي باب ظن في طننته هو الكريم وباب ان نحو انه هو الغفور الرحيم
وما المجازية نحو ما زيد هو القايم وباب كان نحو كنت انت الرقيب وقوله صفة
مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع قوله مطابق للمبتدا اي في الافراد وفرعية والتذكير
وفرعيه والغيبة والتكلم والخطاب نحو انا الله وهو الغفور وانت الغفور
وربما يقع بلفظ الغيبة بعد حاظر لقيامه مقام مضاف غايب كقوله وكاين
بالاباطح من صديق ترانى لو اصبت هو المصابا اي تري مصابي هو المضاف
قوله يسمى فصلا هذا في اصطلاح البصريين قال المتاخرون انما سمي فصلا لانه

فصل

فصل به بين كون ما بعده نعتا وكونه خبرا لانك اذا قلت زيد القايم جاز ان يتوهم
السامع كون القايم صفة فينتظر الخبر فجيت بالفصل ليتعين كونه خبرا لا صفة
وقال الخليل وسيبويه سمي فصلا لفصله للاسم الذي قبله عما بعده بدلالته على انه
ليس بنعت ولا خبر بل هو موضحه وتمام المعنيين الى شئ واحد الآان تقديرهما
احسن من تقديرهم والكوفيون يسمونه عمادا لكونه حافظا لما بعده حتى لا يسقط
عن الخبرية كالعماد في البيت الحافظ للسقف من السقوط فالغرض من الفصل
في اصل فصل الخبر عن النعت فكان القياس ان لا يجئ الا بعد مبتدا او بلا ناسخ
او منصوب بفعل قلب بشرط كونه معرفة غير ضمير وكون خبره ذا لام موضحا
صالحا لوصف المبتدا به وذلك لانه اذا دخل على المبتدا ناسخ يتميز الخبر
عن النعت بسبب تخالف اعرابهما نحو كان وان او ما انجازيته لم يحتج الى الفصل
واذا كان المبتدا نكرة لم يوت بالفصل لانه يفيد التاكيد ولا يؤكد النكرة الا
بما سبق استثناؤه في باب التاكيد وانما قلنا ان الفصل يفيد التاكيد لان معنى
زيد هو القايم زيد نفسه القايم لكنه ليس تاكيدا لانه جئ بعد الظاهر والضمير
ولا يؤكد الظاهر بالمضمر فلا يقال مررت بزيد هو نفسه وايضا يدخل عليه اللام
نحو انك لانت الحليم ولا يقال ان زيدا لنفسه فيكون مثل قوله تعالى فسجد الملائكة
كلهم اجمعون ولا يقال عند سيبويه ضربته هو هو ولا ضربته هو اياه لاجتماع ضميرين
بمعنى واحد واجاز الخليل مع اختلاف الضمير لفظا نحو ضربته هو اياه ووافق سيبويه
بناء على ذلك ظننته هو اياه القايم وان جعلت اولهما فصلا والثاني تاكيدا
لان الفصل كالتاكيد من حيث المعنى كما مر قال وان فصلت بين الفصل
والتاكيد نحو اظنه هو القايم اياه جاء لعدم الاجتماع وانما قلنا كان حق المبتدا
الذي يليه الفصل ان لا يكون ضميرا لانه ان كان من الالتباس الخبر بالصفة
لان الضمير لا يوصف وقلما كان حق الخبر الذي بعد الفصل ان يكون معرفا باللام
لانه اذا كان كذا افاد الحصر المفيد للتاكيد فناسب ذلك تاكيد المبتدا بالفصل
فالمبتدا الخبر عنه بذي اللام ان كان معرفا بلام الجنس فهو مقصور على الخبر كقوله
عليه الصلاة والسلام الكرم التقوى والحسب المال والدين النصيحة اي لا كرم
الا التقوى ولا حسب الا المال ولا دين الا النصيحة لان المعنى كل الكرم التقوى
وان لم يكن في المبتدا لام الجنس فالخبر المعرف باللام مقصور على المبتدا سواء

كان اللام في الخبر للجنس كقولك انت العزيز الحكيم اي لا عزيز الا انت فهو للمبالغة
كقولك انت الرجل كل الرجل او للعهد كقولك رايت اليوم رجلا فقال لي ذلك الرجل
ذلك الكريم لا غير ذلك وسواء كان اللام موصولا كقولك انت العالم او زايدا واخلا في
الموصول كقولك الذي قال ذلك ثم انه اتسع في الفصل فادخل حيث لا ليس بدونه
ايضا وذلك عند تخالف المبتدا والخبر في الاعراب كقولك كان زيد هو العالم وما
زيد هو العالم وان زيدا هو العالم وعند كون المبتدا ضميرا كقولك انا الغفور
وعند كون الخبر ذا اللام لا يصلح لوصفية المبتدا كقولك الذين هو النصيحة
وعند كون الخبر افعل التفضيل لمشابهته واللام ووجه المشابهة لكون مخصصه
حرفا نقيضها افعل التفضيل معنى اعني من فهي ملتبسة ومتحدة معه كان مختصر
في اللام حرف متحدة معه اي اللام ومن ثم جاز ما يحسن بالرجل خيرا منك
ان يفعل كذا ولكون من التفضيلية كاللام معنى فلا يجتمعان فلا يقول الافضل
من زيد كما يجيء في بابه ووجوز اهل المدينة مجيء الفضل بعد النكرة في نحو ما اظن
احدا هو خيرا منك قال الخليل والله انه لعظيم في المعرفة بتصريهم اياه لغوا يعني
اذا كان مستبعدا في المعرفة مع انه قياسه كامر فاظنك بالنكرة واجاز الجرولي
وقوعه من افعلي تفضيل نحو غير حسن زيد هو افضل من عمرو ووجوز بعضهم وقوعه
قبل مثلك وغيرك نحو رايت زيدا هو مثلك وهو غيرك وكذا جوز نحو رايت مثلك
هو مثل زيد لكون نحو مثلك وغيرك في صورة المعرفة وامتناع دخول اللام عليها
وكذا جوز بعضهم وقوعه قبل المضاف الى المعرفة كقولي انا اخوك وجوز بعضهم
وقوعه قبل العلم نحو انا زيد ولو ثبت نحو اظنك انت اخاك واظنك انت زيد
الصحيح قولهم الحق ان كل هذا ادعاء ولم يثبت صحتها سه من قرآن وكلام موثوق
به ونحو قوله تعالى اني انا اخوك ليس بنص اذ يحتمل ان يكون انا مبتدا وما بعد خبره
والجملة خبران بلى لو ثبت في كلام يصح الاستدلال نحو ما اظن احدا خيرا منك
وكان خبر من زيد هو افضل من عمرو ورايت زيدا هو مثلك او غيرك وكان مثلك
هو مثل زيد وكنت انا اخاك وظننتك انت زيد انتصب ما بعد صفة الضمير المذكور
في ذلك لحكمنا بكونها فصلا ولا شاهد عليه ولم يثبت الا بين معرفتين تأبيهما
ذات اللام او بين معرفة ونكرة حي افعل التفضيل كما ذكر سيبويه واجاز الازني
وقوعه قبل المضارع لمشابهته للاسم وامتناع دخول اللام عليه فشابه الاسم للمعرفة

قال

قال تعالى وسكر اولئك هو يبور قال ولا يجوز زيد هو قال لا
الاسماء حتى يقال فيه كان زيد منتظر وهذا الذي قال هو احد
بلاجة وقوله تعالى وسكر اولئك هو يبور ليس بنص في كونه فصلا يجوز ان يكون
مبتدا واما بعد خبره وقوله لا يجوز زيد هو قال ليس شيء كقوله تعالى وانه هو اضحك
وابكى وانه هو اماث واحيى وروي عن محمد بن مروان وهو احد قراء المدينة
هو او بتاء التي من اطهر لكم بالنصب وكذا روي عن سعيد بن جبير قال ابو عمرو بن
العلاء احيى بن مروان في كتبه يعني بايقاع الفصل بين الحال وصاحبها وقد اجازوا
الفصل بين الخبرين اذا كان للمبتدا خبران معرفان باللام نحو هذا الحلو هو الحامض
حتى لا يلتبس الخبر الثاني نعت الخبر الاول واما لا اعرف به شاهدا قطعيا ولا
يتقدم الفصل مع الخبر المتقدم نحو هو القائم زيدا لمنهم من القياس الخبر بالصفة
اذ الصفة لا تتقدم على الموصوف وجوزه الكسائي كما جاز نحو قوله تعالى
كنت انت الرقيب مع الامن من اللبس هذا وانما سمي بصيغة ضمير مرفوع
منفصل مطابق للمبتدا الاول فيتميز بهذا السبب ذو اللام عن النعت لان الضمير
لا يوصف وليس بمبتدا حقيقة اذ لو كان كذلك لم ينتصب ما بعده في نحو
ظننت زيدا هو القائم وكنت انت القائم ثم لما كان الغرض ايهامه من الايتان
بالفصل ما ذكرنا اي الخبر الذي بعده بالوصف وهذا هو معنى الحرف
اعني افادة المعنى في غيره صار حرفا والحاق عند لبابس الاسمية لزم صيغة
معينة اي صيغة الضمير المرفوع المنفصل المزوان بعد ما بعده عن الرفع اي انتصب لان كل
عديم التصرف لكن بقي فيه بقية تصرف واحد كان فيه حالة الاسمية اعني كونه
مفردا او مثنى ومجموعا مذكرا او مؤنثا ومتكلما ومخاطبا وغائبا لعدم عراقة
في الحرفية ومثله كاف الخطاب في هذا التصرف للاجل عن معنى الاسمية ودخل
معنى الحرفية اي افادته في غيره وتلك العاية كون اسم الاشارة الذي قبله
مخاطبا به واحد ومثنى او مجموع مذكرا او مونث فانه صار عرفا مع بقاء التصرف
المذكور فيه فان قلت قلنا اسماء كثيرة مضيفة للمعنى في غير حاكما لا سماء الاستفهام
والشرط مع بقائها على الاسمية فهلا كان الفصل وكاف الخطاب كذلك
قلت بينهما فرق وذلك ان اسماء الاستفهام والشرط دالة على معنى في انفسها

دالة على معنى في غيرها والفصل وكاف الخطاب الحرفية لا يد لان الاعلى معنى
في غيرها وقد تقدم في حد الاسم ان الحد الصحيح للحرف ان يقال هو الذي لا يدل
الا على معنى في غيره اعلم انه انما يتعين فصلية الصفة المذكورة اذا كانت
بعد اسم ظاهر وكان ما بعدها منصوبا نحو كان زيد هو المنطلق واذا دخلها
لام الابتداء وانتصب ما بعدها وان كانت بعد مضمر نحو ان انت لانت الكريم
وذلك لانها اذا كانت بعد مضمر بلا لام الابتداء جاز كونه تاكيدا لذلك
الضمير نحو انه هو العفو فانه قد يوكد المتصل بالمنفصل المرفوع كما مر في
باب الابتداء واما اذا كانت بعد ظاهر وانتصب ما بعدها فانه لا يكون
تاكيدا لان المظهر لا يؤكد بالمضمر وقد يكون مبتدأ الا انتصاب ما بعدها وكذا
اذا دخلها لام الابتداء مع انتصاب ما بعدها فانه لا يدخل لام الابتداء على التاكيد
ولا يكون مبتدأ مع نصب ما بعدها لما ذكرنا ففي قوله انه هو الغفور يحتمل الصفة
كونها فصلا وتاكيدا ومبتدأ وقوله تعالى انك لانت الحليم يحتمل ان يكون مبتدأ
ولا يجوز كونه تاكيدا لاجل اللام قوله ولا موضع له عند الخليل والاظهر عند البصريين
انه اسم ملغى لا محل له بمنزلة ما اذا لقيت في نحو انما وليذا قال الخليل والله انه
لعظيم لان الفاء والاسم ليس بسبهل كالفاء الحرف وقال بعض البصريين الحرف
استنكار الحاق الاسم عن الاعراب لفظا ومحلا ولما ذكرنا قبل من طريان معنى
الحرفية عليه والكوفيون يجعلون له محلا من الاعراب ويقولون هو تاكيد لما قبله
فان ضمير المرفوع قد يوكد به المنصوب والمجرور كما مر في باب التاكيد نحو غرتك
انت ومررت بك انت ويرد عليهم ان المضمر لا يوكد به المظهر فلا يقال جاءني
زيد هو على ان الضمير لزيد ونحن نقول ان زيدا هو القايم وايضا ان اللام
الداخلة في خبر ان لا يدخل في تاكيد الاسم فلا يقال ان زيدا لهو الفقيه كريم وبعض النحاة
يقول حكمه في الاعراب حكم ما بعده لانه يقع مع ما بعده كالشيء الواحد وكذا يدخل
عليه لام الابتداء في نحو انك لانت الحليم وهو الضعف من قول الكوفية لانا لم تر
اسما يتبع ما بعده في الاعراب قوله وبعض العرب يجعله مبتدأ اما ما بعده خبره فلا
ينتصب ما بعده في باب كان وباب علمت وما الحجازية وعليه ما نقل في غير
السبعة وكذلك كانوا هم الظالمون بالرفع وقوله صلى الله عليه وسلم كل مولود يولد
على فطرة الاسلام حتى يكون ابواه هما اللذان يهودانه وينصرانه فيه ثلثة اوجه

احدها

احدها ان يكون ضمير الشان والثاني ان فيه ضمير المولود وقوله ابواه هما اللذان
جملة خبر كان في الوجهين والثالث ان يكون ابواه اسم كان وقوله ابواه هما اللذان
جملة خبر كان وروي هما اللذان فابواه اسم كان واللذين خبره وهما فصل قوله
ويتقدم قبل الجملة ضمير غايب يسمى ضمير الشان يفسر بالجملة بعده ويكون
منفصلا ومتصلا مستترا وبارزا على حسب العوامل نحو هو زيد قايم
وكان زيد قايم وحذفه منصوبا ضعيف الا مع ان اذا خففت
فانه لان مر قوله ضمير غايب انما لزم كونه غايبا ودون الفصل فانه يكون غايبا
وحاضرا كما تقدم لان المراد بالفصل هو المبتدأ فيتبعه في الغيبة والحضور والمراد
بهذا الضمير الشان والقصة فيلزمه الافراد والغيبة كالعود اليه اما مذكرا
وهو الاغلب او مونثا كما يجيء وهذا الضمير كما انه راجع في الحقيقة الى المسؤل عنه
بسؤال مقدر يقول هو الامير مقبل اي الشان هذا فلما كان العود اليه
الذي تضمنه السؤال غير ظاهر قبل اكتفى في التفسير بجر هذا الضمير الذي يتعقبه
من فصل لانه معين للمعود عنه ومبين له فبان لك بهذا ان الجملة بعد الضمير
لا يجوز بها لمجرد التفسير بل هي كسايرا اخبار المبتدآت لكن سميت تفسيرا لما هيته
والقصد بهذا الابهام ثم التفسير تعظيم الامر وتفخيم الشان فعلى هذا الابد ان يكون
مضمون الجملة المفسرة شيئا عظيما يعتنى به فلا يقال مثلا هو الذباب يطير ووقع
مخبرا عن ضمير اللام المستفهم منه تقديرا بالمفرد تقول هو الدهر حتى لا يبقي على
حرفه باقية قال ابو الطيب هو البين حتى ما تاتي الحرايق كانه قتل اوشك وقع
من المصايب فقال هو البين وقوله حتى ما ياتي مبني على ما يفهم من استعظام
الامر البين المستفاد من ابهام الضمير اي امر البين في العصوبة حتى لا يتادى جماعة
الابل ايضا واجاز الفراء ان يفسر ضمير الشان مفردا مؤولا بالجملة نحو كان قايما
زيد وكان قايما الزيدان او الزيدون وعلى ان قايما في جميعها خبر عن ذلك الضمير
وما بعده مرتفع وكذا اجاز نحو ظننته قايما زيدا والزيدان والزيدون وكذا ليس
بقايم اخوك وما هو بذاهب الزيدان والبصريون يمنعون جميع ذلك ولا يجوزون
الا نحو ليس بقايمين اخواك وما هو بذاهبين الزيدان على ان يكون اخواك اسم
ليس وبقايمين خبر مقدم او يكون اسم ليس ضمير الشان والجملة الابتدائية المقدمة
الخبر خبرها وكذا السيرافي لتجويز ما اجازه الفراء من نحو ما هو بذاهب الزيدان وجها

وذلك ان الصفة مع فاعلها في نحو ما ضرب الزيدان جملة لانها مبتدأ مستغن عن الخبر
فيكون الضمير الشان مفسرا بالجملة وفيما ذكر لفظ نظر على مذهب البصريين لان
الصفة انما يكون مع فاعلها جملة اذا اعيدت على نفس ما لا على المبتدأ بعدها
فخبر ما نحو ما زيد يضارب اخوه مفرد وبعض البصريين يمنع من نحو ليس بذا جمين
اخوك وما هو بذا صحب زيد على ان في ليس ضمير الشان قال لان الشان يفسر
جملة ولا يكون الباقي خبرها ليس الا اذا كان مفردا واما قوله نحو ما هو بمزحزحه
من العذاب ان يعمر فيجوز هو ضمير التعمير الذي تضمنه وقوله لو يعمر وان يعمر بدل
من هو او يكون هو راجعا الى احدهم وان يعمر فاعل بمزحزحه نحو ما زيد ينافعه
فضله والبصريون يوجبون الفرق بجري الجملة المفسرة لضمير الشان لانها مفسرة
فالاولى استغناء جزئها عن مفسر واجاز الكوفيون عدم التفريق باحد جزئيها نحو
انه خربت وانه قامت وليس لهم به شاهد وهذا الضمير لتسمية الكوفيون ضمير
المجهول لان ذلك الشان فالاولى استغناء مجهول لكونه مفسرا الى ان يفسر ولا يعود
ضمير من الجملة التي هي خبره كما مر في باب المبتدأ لا يؤكد ولا يبدل منه ولا يتقدم
الخبر عليه كل هذا لئلا يزول الابهام المقصود منه ولا يؤكد لانه اشد ابهاما من النكر
ولا يوكد النكرات ويختار تانيث الضمير لرجوعه الى المؤنث اي القصة اذا
كان في الجملة المفسرة مؤنث لقصد المطابقة لا لان مفسره ذلك المؤنث كقوله
تعالى فانها لا تعمى الابصار وقوله على ان يعفوا الكلام وانما يوكل بالاولى وان
جل ما يمضي والشرط ان لا يكون في الجملة فصلة فلا يختار انها بنيت غرفة
وان لا يكون كلا الفصل فلا يختار انها كانت القرآن معجزة لان المؤنث منصوب
نصب الفضلات وذلك لان الضمير مقصود منهم فلا يراعي مطابقته للفضلا
وتانيثه وان لم يتضمن الجملة المفسرة مؤنثا قياسا لان ذلك باعتبار القصة
لكنه لم يسمع واذا لم يدخله نواسخ المبتدأ فلا بد ان يكون مفسرة جملة اسمية
واذا دخلته جاز كونها فعلية ايضا كما في قوله تعالى فانها لا تعمى الابصار ويقول
ما هو قام زيد قوله ويكون منفصلا وذلك اذا كان مبتدأ واسم ما ويكون متصلا
منصوبا بما رزا في بابي ان وظن ومتصلا مرفوعا مستترا في بابي كان وكاد وقوله
وحذفه منصوبا ضعيف لا يجوز حذفه هذا الضمير لعدم الدليل عليه اذ الخبر
مستقل ليس فيه ضمير رابط ولا يحذف المبتدأ او لا غيره الا مع القرينة الدالة

عليه

عليه ويجوز حذفه منصوبا مع ضعفه ضرورة بالنصب في صورة الفضلات
مع دلالة الكلام عليه كنحو قوله ان من يدخل اللنيسة يوما يلقى فيها جاذرا وظبا
او قوله ان من لام في بني بنت حسان الما واعظه في الخطوب وذلك الدليل
ان نواسخ المبتدأ لا يدخل على كلم المجازات كما مر في باب المبتدأ قول الامع
ان اذا خففت فانه لازم اذا خففت المفتوحة جاز اعمالها في الاسم الظاهر
واهمالها كالمكسورة على ما قال الجزولي قال ابن جعفر لكن ترك اعمالها
في الظاهر اكثر منه وقال المصنف كما لا يخفى في الحروف اعمالها في البارز شاذ كقوله
فاولك في يوم الرخاء سألتني والاكثر مع العاء ظاهرا لانها يعمل في ضمير شان
مقدر بخلاف المكسورة الملغاة ظاهرا في ضمير شان مقدر ليحصل بينها وبين
الجملة التي يليها ربط مقدر من حيث اللفظ بسبب هذا الاسم لانه يكون لها
باسمها ارتباطا ولاسمها بالخبر ارتباط فيحصل بينها وبين الجملة التي هي خبر اسمها
ارتباط وانما طلبوا الارتباط اللفظي بينهما مع وجود المعنوي تام وذلك انها حرف
موصول وهي مع جملتها في تقدير المفرد اي المصدر اذ هي حرف مصدري وكان
ان وحدها بعض حروف ذلك المفرد بخلاف ان المكسورة فانها مع جملتها ليست
بتقدير المفرد هذا هو المشهور من مذهب القوم اعني اعمال المفتوحة
تقديرا في حال الغائها لفظا او تقديرا كالمكسورة فتكون كالمصدرية هي
مع جملتها في تقدير المفرد مع انه لا ارتباط بينهما لفظا ولا يضر ذلك وهذا المذهب
ليس ببعيد واعلم ان اعلى المضمرات اختصاصا ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب
ويغلب الاخص في الاجتماع نحو انا وانت او هو قلنا او انت وهو قلتما قوله
اسم الاشارة ما وضع لمشار اليه وهي خمسة ذا للمذكر والمشاه ذاه وذين
ولمثناه تا وتي وته وذه وذي ولمثناه تان وتين وبجمعها اولاء
مدا وقصرا ويلحقها حرف التنبيه ويتصل بها حرف التنبيه وحرف
الخطاب وهي خمسة في خمسة ويكون خمسة وعشرين وهي ذا الى ذاكن
وذانك الى ذانكن وكذلك البواقي ويقال ذا للتقريب وذاك
وذاك للمتوسط وتلك وذانك وتانك مشددين واولاك مثل
ذلك والتمائمة وهنا وهنا فللمكان خاصة اعلم ان اسماء الاشارة
بنيت عند الاكثرين لتضمنها معنى الحرف وهو الاشارة لانها معنى من المعاني كالابتداء

وكان حقها ان يوضع لها حرف يدل عليها وذلك ان عادتهم جارية في كل معنى يدخل
الكلام او الكلمة ان يوضع لها حرف يدل عليه كالاستفهام في ازيد ضارب
والتمني والترجي والابتداء والانتهاء والتثنية والتشبيه وغيرها
الموضوع لها حروف التمني وليت ولعل ومن والى وها وكاف الجر او اوضع
لها ما يأتي يجري الحرف في عدم الاستقلال كالاعراب الدال على المعاني المختلفة
وكتغير الصيغة في الجمع والمصغر والمنسوب وفي الكلمات المشتقة من اصل
كضرب ويضرب وضارب ومضروب من الضرب وكذا المعنى العارض في الفاعل
انما هو بسبب حرف الجر المقدرة بعده وقولنا غير المشتقة احترازا عن نحو
ضرب وضارب ونحوها وفي الاسماء اشارة الى معنى الاشارة ولم يوضع لهذا
المعنى حرف فكان حقها ان يكون كاسماء الشرط والاستفهام على ما ذكرنا في حلّ
الاسم حذف حرف الشرط والاستفهام قبلها وضمنت معناها وقيل انما بنيت
لاحتياجها الى القرينة الرافعة لابهامها ومعنى اما الاشارة الحسية او الوصف
كاحتياج الحرف الى غيره فان قلت المضمرات وجميع المظهرات وخاصة
ما فيه لام العهد داخلة في حد الحد لان المضمر يشار به الى المعود اليه والمظهر
ان كان نكرة يشار بها الى واحد من الجنس غير معين وان كان كانت معرفة
فاتي واحد معين فاتجواب ان المراد بقولنا مشار اليه ما اشير اليه اشارة حسية
اي بالجوارح والاعضاء والاسماء المذكورة ليست كذلك ولم يحتج في الحد ان
يقول المشار اليه اشارة حسية لان مطلق الاشارة حقيقة في الحسية دون
الذهنية فالاصل على هذا ان لا يشار باسماء الاشارة الا الى مشاهد محسوس
قريب او بعيد فان اشير بها الى محسوس غير مشاهد نحو تلك الجنة فليتصور كالمشاهد
وكذلك ان اشير بها الى ما يستحيل احساسه ومشاهدته نحو ذلكم الله وذلكما
مما علمني ربي قال المصنف معناه انه ليس حده لاسماء الاشارة بقولك ما وضع
لمشار اليه مما يلزم منه الدور كما لزم من قولهم العلم اما اوجب لمحله كونه عالما
لان المحدود هو ما يقال له في اصطلاح النحاة اسماء الاشارة فقولك لمشار اليه
اراد به الاشارة اللغوية لا الاصطلاحية ومفهوم الاشارة اللغوي غير محتاج
الى الاكتساب ولا يتوقف معرفته على معرفة المحدود الذي هو العلم حتى يلزم الدور
كما لزم هناك قلت هذا السؤال غير وارد لان الاشارة في قولنا اسماء الاشارة اللغوية

اذ معناه الاسماء التي بها يكون الاشارة اللغوية كما ان قولنا مشار اليه لغوي وانما
لم يرد السؤال لان الاشارة جزء المحدود ولا يلزم من توقف المحدود على الحد
على كل جزء منه توقف جزء المحدود ايضا عليها اذ ربما كان معرفة ذلك الجزء
ضرورية ومكتسبة بغير ذلك الحد قوله ذا للمذكر قال الاخفش من بنات الياء
لان سيبويه حكى فيه الامالة وليس في كلامهم تركيب نحو صوت فلامه
ايضا ياء واصله ذيي بلا تنوين لبنائه محرك العين بدليل قلبها الفا وانما
حذفت اللام اعتباطا اولا كما في يد ودم ثم قلبت العين لان المحذوف
اعتباطا كالعدم ولو لم يكن كذلك لم يقلب العين الا ترى الى نحو مر يقال في تثنيته
فلعلة ساكن العين وهي المحذوفة لسكونها والمقلوب هو اللام المتحركة قلت
قبل ذلك لكن الاولى حذف اللام لكونها في وضع التغير ومن ثم قبل المحذوف
العين اعتباطا كسه وكثر المحذوف اللام كدم ويد وغد ونحوها وقيل اصله
ذوي لان باب طوت اكثر من باب حسب ثم اما ان نقول حذفت اللام
فقلبت العين الفا والامالة تمنعه واما ان نقول حذفت العين وحذفها قليل
كما مر فلا جرم كان جعله من باب حييت اولى وقال الكوفيون الاسم الدال
وحده والالف زائدة لان تثنيته ذان بحذفها والذي حمل البصريين على جعله
من الثلاثة لا من الثنائية غلبة احكام الاسماء المتمكنة عليه كوصفه والوصف
به وتثنيته وجمعه وتحقيره وتضعف بذلك قول الكوفيين والجواب عن الالف
عن حذف الالف في الثلاثة انه لاجتماع الالفين ولم يرد الى اصله فرقا بين المتمكن
كخوفان وغيره كحذف الياء في اللذان قال ابن يعيش لا باس بان يقول
هو تثنية كما وذلك انك اذا سميت به قلت ذا فزيدت الفا اخرى ثم يقلبها همزة
كما يقول لا اذا سميت بلا وهذا حكم الاسماء التي لا ثالث لها وصفا اذا كان
حرف لين وسمي بها ولو كان اصله ثلث قلت ذاي رددته الى اصله ومشاه
ذان بحذف الالف الساكنين كما ذكرنا قال الاندلوسي ان التثنية مبنية لقيام علة
البناء فيه كما في المفردات والجمع وذان صيغة من حلة غير مسيبة على واحدة
ولوست عليه فقيل ذان فذان صيغة للرفع وذين صيغة اخرى للنصب والجر
وقال بعضهم بل هو معرب لاختلاف آخره باختلاف العوامل وادعى ان كلا واحد
منهما صيغة مستانفة خلاف الظاهر فقال الزجاج لم يسم شيء من المثنى لانهم

قصدوا ان يجري اصناف المثنى على نهج واحد اذا كانت السمة لا تختلف فيها
مذكر ولا مؤنث ولا عاقل ولا غيره فوجب ان لا يختلف المثنيات اعرابا
بخلاف الجمع فانه تختلف بعضه بعضا والبحث في اللذان واللذين كما في ذان
وذين وقد جاء ذان وتان واللذان واللتان في الاحوال الثلث وعليه حمل
بعضهم هذان قوله تعالى هذان ولمؤنث تاوى معلب ذال واما حتى صارتا
او قلب الفه ياء حتى صار ذي وذلك لان التاء والياء قد يكونان للتانيث كضاربة
وتقرب بين وذي من ذا الكي من ملوي بالجمع بين التاء واليا ولا يقول ان التاء والتا
ههنا علامة التانيث بل يقول لتخصيص ابدالها بالمونث دون المذكر لانها
يكون في بعض المواضع علامتي التانيث كما في اخت وبنت وكلتا فان تاءها
ليست علامة التانيث وذه بقلب داء ذي هاء واصل ذلك ان يقلب هاء
في الوقف لسان ايضا كما يجئ في باب الوقف ثم يجري الوصل مجري الوقف
فيقال ذه في الوصل ايضا وته بقلب الالف تاء وقد يكسر الهاء ان ما اختلاسا
اي من غير صلة كخوذه وته في الوصل خاصة وهو قليل والاكثر ذهي وتهي
بياء ساكنة وفي الوقف يسكن الهاء ويحذف الياء كما يجئ في بابه وقد يقال
في المؤنث ذاه وتاه وتين على الخلاف المذكور في ذان وتين ويجمعها
اولاء عاقلا كان او غيره قال ذم المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد اولئك
الايام وقد مون مكسورا والتنوين للتنكير كما في صه وان كان اولاء معرفة فيكون
فايدتها البعد حتى يصير المشار اليهم كالمنكورين فيكون اولاء كاولالك وقد يقصر
فيكتب بالياء لان اللغة مجهول الاصل فحمل على الياء لاستثقال اكثاف يقلبن
للكلمة وهما الضمة في الاول والواو في الاخير لهذا يكتب اهل الكوفة الف
كالقوي والضعي بالياء مع ان اصلها واو ومن ثم يثنى بعض العرب مضموم
الاول من هذا الجنس كله بالها، وان كان الفه عن واو ايضا وقد تبدل الهمزة
الاولى من اولائها فيقال هولاء وقد يضم بالهمزة الاخيرة كاولاء وربما يشبع
الضمة قبل اللام كاولاء كخوطوما روا ما قالوا لهم هولاء على وزن توارب قال
كلا لا تقل هولاء هذا بكى لا بكى اسما وغيطا فليس بلغة بل هو تخفيف هؤلاء
لحذف الغها وقلب همزة اولا واوا وقوله ويلحق بها حرف السمة يعني بها انما يلحق
من جملة المفردات اسماء الاشارة كثيرا الان تعريف اسماء الاشارة في اصل الوضع

بما يقترن اليها من اشارة المتكلم الحسية فجئ في اوايلها بحرف تنبيه بها المتكلم
والمخاطب حتى يلتفت اليه وينظر الى شئ يشير من الاشياء الحاضرة فلا جرم
لم يوت بها الا فيما يمكن مشاهدته وابصاره من الحاضر والمتوسط لا في البعيد
الغايب وكان مجيئها في الحاضر كثيرا منه في المتوسط قد اكثر استعمالا من حذاك
لان بينه المخاطب لابصار الحاضر الذي سهل ابصاره اولى من تنبيهه لابصار
المتوسط الذي ربما يحول بينه وبين حايل ولم يدخل في البعيد الذي لا يمكن
ابصاره اذ لا سه العاقل احد البصري ما ليس في مرى فلذلك قالوا لا يجتمع ها
مع اللاء قوله وتتصل بها حرف الخطاب قد دللنا عند ذكر الفصل على كون هذا
الكاف حرفا لا اسما ويؤيد ذلك من حيث اللفظ امتناع وقوع الظاهر موقعها
ولو كان اسما لم يمتنع ذلك كما في كاف ضربتك وبك وقد ذكرنا هناك فايدتها
ولنذكر ههنا علة تخصيص المتوسط والغايب البعيد دون القريب فان فايدتها
قد ذكرنا عند ذكر الفصل فنقول ان وضع اسماء الاشارة للحضور والقريب على
ما قلنا انه للمشار اليه حسا ويشار بالاشارة الحسية في الاغلب الى الحاضر القريب
الذي يصلح ان يقع مخاطبا فلما اتصلت كاف الخطاب به اخرجته من هذه
الصلاحية اذ لا يخاطب انسان في كلام واحد الا ان يحمل في كلمة الخطاب كقولنا زيدان
فعلتما وانتما او بعطف احدهما على الآخر كقولك انت وانت فعلتما مع ان خطاب
المعطوف لا يكون الا بعد الاخراب عن خطاب المعطوف عليه فصار ذلك
مثل غلامك اعني اخرجته الكاف عن ان يقع مخاطبا كما اخرجت نحو غلامك
فلا يقول يا هذاك كما لا يقول يا غلامك ولا غلامك قلت كذا والكاف
يوجب كون ما ولبته غايبا في التغيير عنه كو غلامك قال كذا وان لم يمتنع حضوره
اذ ربما قلت هذا مع حضور غلام المخاطب فلما اوردت الكاف في اسم الاشارة
معنى الغيبة وقد كان كالموضوع المحضور من حيث كونه موضوعا للمشار اليه
القريب صار مع الكاف بين الحضور والغيبة وهذا هو حال المتوسط
فاذا اردت التخصيص على البعد جئت بعلامته وهي اللام فقلت ذلك ثم
تقول ذلك يصح ان يشار به اي كل غايب عينا كان او معنى يحكى عنه اولا ثم يوتى
باسم الاشارة تقول في العين جاني رجل فعلت لذلك الرجل وفي المعنى ضربا زيدا
ضربا كما عناه التي ذلك الضرب وانما توا باسم الاشارة بلفظ البعد لان المحكي عنه

غايب ويجوز في حق الصورة على قلة ان يذكر اسم الاشارة بلفظ الحاضر القريب
كما قلت لهذا الرجل وعنى هذا القريب اي هذا الملموس عن قريب لان المحكي
عنه وان كان ماضيا الا ان ذكره جرا عن قريب وكانه حاضر وكذا يجوز ذلك في الغائب
المسموع عن قريب ذكر اسم اشارته بلفظ البعد كما يقول بانة الطالب الغالب
وذلك قسم عظيم لافعلن قال تعالى كذلك يضرب الله للناس امثالهم مشيرا
بذلك الى ضرب المثل الحاضر المتقدم ومعلوم قوله ذلك بان الذين كفروا اتبعوا
الباطل وانما جاز ذلك لان ذلك اللفظ زال سماعه فصار في حكم الغايب
البعيد والاغلب في مثله الاشارة الى المعنى بلفظ الحضور فنقول وهذا
قسم عظيم وكذلك يجوز الاتيان بلفظ البعيد مع ان المشار اليه شخص قريب
نظرا الى عظمته المشير او المشار اليه وذلك لانه يحصل بعد المنزلة بينهما كبعد
المسافة كقول السلطان لبعض الحاضرين ذلك قال كذا وكقول بعضهم
ذلك السلطان يتقدم بكذا ومنه قوله تعالى فذلكن الذي لمتنني فيه ويجوز ان يكون
قوله ذلك الكتاب من باب عظمة المشار اليه ويجوز ذكر البعيد بلفظ القريب
تقريبا لحصوله وحضوره كما في هذه القيامات قد قامت وكذلك فتقول اسم
الاشارة لما كان موضوعا للمشار اليه اشارة حسية فاستعمل فيما لا يدرك
الاشارة كالشخص البعيد مجازا وذلك جعل الاشارة العقلية كالحسية
مجازا لما بينهما من المناسبة فلفظ اسم الاشارة الموضوع للبعيد اذا اعني
ذلك وكذه كضمير الغايب يحتاج الى مذكور قبل او محسوس قبل حين يشار
اليه كضمير راجع الى ما قبله وقد يلحق كاف الخطاب الحرفية بلى وابصر وانظر
وكلا وليس ونعم وبئس وحسبت وكذا رويد وجيهل وارايت بمعنى اخبرني
بقوله ويقال ذا للقريب لما رأى المصنف كثرة استعمال ذي القرب للاسماء الاشارة
في موضع ذي البعد منها وبالعكس لقرب من التاويل كما ذكرنا حاكه الشلوبين
في اختصاص بعضها للقريب وبعضها بالبعيد فاذا اردت معرفة ذلك فاعلم
ان لهم مذهبين فمذهب بعضهم انه لا واسطة بين البعيد والقريب كما
في حروف النداء على ما يجئ فيقولون اسماء الاشارة المجردة عن اللام والكاف
للقريب والمقترنة بهما او بالكاف وحدها للبعيد وجمهورهم على ان بين
البعيد والقريب واسطة فقالوا اذا ثم ذاك ثم ذلك وبعضهم يقول الك

والمؤنث في تا وذي وتة وذه بسكون الهاءين وبكسرهما ايضا مع اختلاس
اوع اشباع كما تقدم وذات ثم تلك وهي كثرة الاستعمال وتاك وهي دونها
واما ذيك فقد اورد هما الزمخشري وابن مالك وفي الصحاح لا يقال ذيك
فانه خطاء ثم ملك وهي كثيرة وتلك بفتح التاء وتلك تا لك سلمها قليلة وانما
حركت اللام بالكسر في ذلك وسكنت في تلك لان الالف خفيفة فلم يقصد ردها
فحركت اللام بالكسر للساكنين وكذا في تلك لان الياء التي بعد الفتحة قريبة من
الالف في الخفة واما تلك فادخلت اللام التي فيها على لي ولم يحرك الياء
بالكسر لاجتماع الكسرتين والياء بل يعب على سكونها فحذفت الياء للساكنين
واما تملك بحذف الف تاه فلغة قليلة وللمثنى ذان وذين وتان وتين واما
تشديد النون فقال المبرد ملوفي المسين بدل من اللام في ذلك وتالك
كانه ادخل اللام مكسورة بعد نون التثنية لان اللام تدخل بعد تمام الكلمة
كما في ذلك ومالك واولالك فاجتمع المثلان فقلبت اللام نونا والقياس
في الادغام قلب اول المثلين الى الثاني لان المراد تصييره عن حاله بالادغام
بالثاني فتغير بالقلب اولى وانما قلبت منها الثانية الى الاولى ليبقى النون
الدالة على الثلاثة وقال غير المبرد ان التشديد عوض من الالف المحذوفة في الواحد
وهذا اولى لانهم قالوا ايضا في الذي والتي واللذان واللتان مشددتي
النون عوضا من الياء المحذوفة وايضا لو كان التشديد عوضا من اللام
لم يقل هذان بالتشديد مع ها كما لا يقال هذالك وقال الاخفش لا فرق
عند اللغويين بين المشدد والمخفف في القرب والبعد والنجاة فرقوا بينهما
وذلك بناء على مذهب المبرد في البعيد والمتوسط عند غير المبرد واتفاقهم
في المسمى بلفظ واحد وفي جمعها اولاء واولاء ثم اوليك ثم اولاك ثم اولالك
واولا بالتنوين كما ذكرنا ان التنوين كاللام في افادة البعد على راي آخرين
ثم اوليك واولالك وزعم الفراء ان ترك اللام في الكل لغة تميم فيقولون ذا استعملوا
للبعيد والمتوسط بالكاف وحدها وقد يستغنى بذلك موضع ذلكم كقوله تعالى ذلك
لمن خشي العنت منكم وقوله ذلك ادنى ان لا يقولوا كما قد يشار بالواحد الا الاثنين
كقوله تعالى عوان بين ذلك والى الجمع كقوله تعالى كل ذلك كان سيئه عند ربك مكروها
والمجموع بالمذكور وربما استغنى عن الميم في ذلك باشباع ضمة الكاف ويفصل

هاء السكت على اسم الاشارة المجردة عن اللام والكاف تعويضا عن المحذوف
لكثرة استعمالها معه وذلك اما قسم كقوله يعلمن هالعمر الله واقسما وقولهم لاها الله
ذا ما فعلت كما يجئ في باب القسم او غير قسم كقولهم ان تاءذرة ان لم تكن نفعت
وقوله ونحن اقتسمنا المال نصفين بيننا فقلت لهم هذا لها وذا ليا، اى هذا ليا
وهذا ليا، فتفصل بين ها وذا الحرف العطف قولك تلك وذاك وتاك مشددين
واولاك مثل ذلك تعرض لبيان مثل ذلك الذي للبعيد لان الذي للقريب
واصح لانه المجرد عن الكاف واللام وكذا الذي للمتوسط اذ هو المقرن بالكاف
وحد جاءوا ما حذف الكلمات فقيها بعض الاشكال بسقوط الياء في تلك وانقلابها
نونا في تانك وعدم اتصالها باولاء الممدود مع انه اشهر من اولاء المقصور قوله
وثمه وهنا للمكان خاصة يعني ان ههنا الفاظ مختصة بالاشارة الى المكان
فقط والمذكورة قبل صالحة لكل مشار اليه مكانا او غيره وهنا لازم الظرفية
اما منصوبا او مجرورا بمن والى فقط فهنا للقريب وهناك للمتوسط وهنالك
للبعيد واما ثمة بفتح الهاء وتشديد النون وهو الافصح وهنا بكسر الهاء فهنالك
للبعيد وقد تصحب هنا المشددة الكاف ولا تصحب ثم وحولهم ثمك خطاء وقد
يراد بهناك وهنا لك وهنا الزمان قال تعالى هنالك الولاية لله اى حسد
قال حب نوار ولات هنا حين حنت فهي ظرف زمان لاضافتها
الى الجملة كما يجئ في باب الظروف المبنية ان شاء الله تعالى قوله الموصول
ما لا يتم جزء الا بصلة وعايد انتصاب جزءا على انه خبر يتم لتضمنه معنى يصير
وذلك ان الافعال الناقصة لا حصر لها على ما نبهتك في بابها فمعنى يتم جزءا يصير
جزءا ما وكذا نقول كان تسعة فكملتها عشرة اي جزءها كاملة قال المص ليس قولنا
الموصول ما لا يتم جزءا الا بصلة من قبيل العالم من قام به العالم اي من باب تعريف
الشيء بنفسه وذلك محال ذلك ان المجهول في قولنا العالم ماهية العلم لا كونه ذا علم
اذ كل احد يعلم ان العالم ذو العلم فلو بين العلم في الحد وقال العالم من قام به
الماهية العلانية لتم الحد وكذا ههنا كل احد يعرف ان الموصول الذي يلحق به
صلة وانما الاشكال في ماهية الصلة اي شيء هي فتعرف الموصول بالصلة تعريف
الشيء بما لا اشكل من ذلك الشيء الا ما وقع قال المصرانما قلنا انه ليس من هذا الباب
لان المراد بالموصول الموصول بالاصطلاح لا في اللغة ثم قال انما قلت بصلة

ولم اقل بجملة جزءا على اصطلاحهم فعلى هذا وقع فيما مر منه لان معنى كلامه
اذن ان الموصول في الاصطلاح هو المحتاج الى ما يسمى صلة في الاصطلاح و
معنى الموصول والمحتاج الى الصلة شيء واحد ثم قال وفسرت الصلة بعد بقولي
وصلته جملة خبرية ليرتفع الاشكال فقد اقر بان في نفس الحد اشكالا لا من دون
التفسير قال ولو جعل موضع لصلة لمحله لارتفع الاشكال هذا حق قوله
يتم جزءا اي يصير جزء الجملة ويعني بجزء الجملة المبتدا والخبر والفاعل وجميع
الموصولات لا يلزم ان يكون اجزاء الجملة بل قد يكون فضلة لكنه اراد ان
الموصول هو الذي لو اوردت ان لجعله جزء الجملة لم يكن الا بصلة وعايده
الموصول يكون جزء الجملة اذ الفاعل في جاني انهم لقيته هو الموصول فقط
لانه هو المرفوع لكنه ليس جزءا تاما اذ لا يجوز الاقتصار عليه قوله وعايد اي
ضمير يعود اليه قال هو احتراز عما يجب اضافتها الى الجملة كحيث واذ فانه لا يتم
الا بجملة ايضا وليس هو موصولا في الاصطلاح وحد الموصول الخ في ما اول ههنا
يليه من الحمل بمصدر كما يجئ في حروف المصدر حتى يصير جزءا اي امرتك بان قلت
لك مم ويجئ البحث فيه في نواصب المضارع وانما يثبت الموصولات لاحتياجها
في تمامها جزءا الى صلة وعايد كاحتياج الحرف الى غيره في الخبرية قوله
وصلته جملة خبرية الخ وعايد ضمير له وانما وجب كون الصلة جملة لان
وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه
محكوما عليه بحكم معلوم الحصول اما مستمرا كو لبيد الله الذي يبقى ويفنى كل شيء
اى الذي هو باق او في احد الازمنة الثلاثة كو الذي ضربني او اضربه او الذي هو
ضارب او بكونه متعلقه محكوما عليه بحكم معلوم الحصول له مستمرا او في احد الازمنة
الثلاثة كو الله الذي يبقى ملكه الا ملكه باق وزيد الذي ضرب غلامه او غلامه
ضارب او يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه او كونه سببه محكما على شيء دائما
او في بعض الازمنة كو الذي اوكل ملوا والذي اوكل غلامه او الذي مر وبكه
هو او غلامه فهذا يصلح دليلا على اشياء احدها ان الموصولات معارف وصفا
وذلك كما قلنا ان وضعها على ان يطلقها المتكلم على المعلوم عند المخاطب وهذه
خاصية المعارف ويسقط به اعتراض من اعترض بان تعريف الموصول
اذا كانت بصلة فهي جملة فهلا تعرفت النكرة الموصوفة بها في كو جاني رجل

بخربته لان المعرف حاصل فكان ينبغي ان لا يكون في قولك لقيت من خربته فرق بين
كون من موصوفة او موصولة وذلك لانا نقول كما سبق ان تعريف الموصول
بوضعه معرفة مشارا بها الى المعهود بين المتكلم والمخاطب لمضمون صلته
فمعنى قولك لقيت من خربته اذا كانت موصولة لقيت الانسان المعهود
بمضروبالك فهي موضوعة على ان يكون معرفة بصلتها واما اذا جعلتها موصوفة
فكانك قلت انسانا مضروبالك فانه وان حصل لقولك انسانا تخصيص
بمضروبية المخاطب لكنه ليس تخصيصا وضعيا لان الانسان للموضوع لانسان
لا لتخصيص بخلاف الذي ومن الموصولة فان وضعها على ان يتخصصا بمضمون
صلتها والفرق بين المعرفة والنكرة المخصصة ان تخصيص المعرفة وضعي و
هو المراد بالتعريف عندهم وليس المراد به مطلق التخصيص الاتري انك
قد تخصص النكرة بوصف لا يشاركها فيه شيء آخر مع انها لا يسمى ذلك معرفة
لكونه غير وضعي كما تقول رايت اليوم رجلا سلم عليك اليوم وحده قبل كل احد
وكذا قولك اني اعبد لله خلق السموات والارض ونحو ذلك فان قيل ان الجمل
نكرات فكيف يعرف الموصولات وتخصصها قلت لانم تنكير الجمل كما تقدم
في باب الوصف ولو سلمنا ايضا فالمخصص في الحقيقة تقييد الموصول
بالصلة كما ان رجل وطويل لا تخصيص في كل واحد منهما على الانفراد وقد حصل
التخصيص بتقييد الموصوف بهذا الوصف فالمقصود ان تقييد الشيء بالشيء
تخصيص وان كان المقيد به غير خاص وحده وقال بعضهم انما كانت الصلة
معرفة لاجل ضميرها الذي هو معرفة وفيه نظر فانا قصدنا بذلك انها صارت
معرفة بسبب الضمير فعرفت الموصول لم يجز لان الجملة فيها ضمير عندهم نكرة
ايضا وان قصدوا انه لولا الضمير لم يكن الصلة مخصصة للموصوف لانها لم يكن
لها به اذن تعلق بوجه نحو مالاني ضرب عمرو فصحيح وثانيها ان الصلة ينبغي ان
يكون معلومة للسامع في اعتقاد المتكلم قبل ذكر الموصول على ما تقدم ان
الحكم الذي تضمنه الصلة ينبغي ان يعتقد المتكلم في المخاطب انه يعلم حصوله
للموصول فلا يقول انا الذي دوخ البلاد الا لمن يعتقد انه يعلم شخصا دوخها
وقال بعضهم لا يجب ان يكون الموصول معلوم الصلة الا اذا كان مخبرا عنه فقط
قال لان المخبر عنه يجب تعريفه وليس بشيء اما اولا فلان وضع الموصول كما ذكرنا

على ان لا يكون مضمون صلته معلوما للمخاطب في اعتقاد المتكلم وهذا مطرد في المخبر عنه
وغيره واما ثانيا فلان المخبر عنه قد لا يكون معرفة ولا مختصا بوجه كما مر في باب المبتدا
وثالثها ان الصلة ينبغي ان يكون جملة لان الحكم على شيء بشيء من مضمونات الجمل
او اشبهها من الصفة مع فاعلها والمصدر مع فاعله ولما كان اقتضاء الموصول
للحكم وضعيا اصليا لم يستعمل من جميع ما يتضمن الحكم الا ما يكون تضمنه له اصلا
لا بالشبه وهو الجملة ونعني بها ظرف او جار ومجرور منوي معه فعل وفاعل
هو العايد ورابعها انه يجب ان يكون الصلة جملة خبرية لما ذكرنا انه يجب ان
يكون مضمون الصلة حكما معلوم الوقوع للمخاطب قبل حال الخطاب والجمل
الانشائية والطلبية كما ذكرنا في باب الوصف لا يوصف مضمونها الا بعد ايرادها
صيغها واما قول الشاعر وانى لدلاح نظره قبل التي لعلي وان شطت نواها
ازورها فشاذ قوله جاء الحق هل رايت الذيب قط اي التي اقول لعلي
ازورها وقد يقع القسمية صلة قال تعالى وان منكم لمن ليبطئن اي لمن والله
ليبطئن ومنعه بعضهم ولا اري منه مانعا وقد اجاز ابن حروف وقوع التعجبية
صلة من دون اضمار القول نحو جائني الذي ما احسنه ومنعه ابن بابشاذ و
ساير المتاخرين وهو الوجه لكونه انشائية وخامسها انه لابد في الصلة من ضمير
عايد وذلك لما قدنا ان ما تضمنه الصلة من الحكم متعلق بالموصول لانها انما
محكوم عليه هو اوسببه فلابد من ذكر نايب الموصول في الصلة ليتعلق الحكم
بالموصول بسبب تعلقه بسببه وذلك النايب هو الضمير العايد اليه ولو لم يذكر
الموصول في الصلة لبقي الحكم اجنبيا عنه لان الجمل مستقلة بانفسها ولا الرابط
الذي فيها وقد يغني الظاهر عن العايد على قلة نحو اما جاني زيد الذي ضرب زيد
قوله في صلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول لما ذكر ان الصلة
يجب ان يكون جملة استدرك ذلك فكانه قال لكن صلة الالف واللام اسم
فاعل او مفعول اعلم انهم اختلفوا في اللام الداخلة على اسمي الفاعل والمفعول
فقال المازني هي حرف كما في سايرالاسماء الجامدة نحو الرجل والفرس وقال غيره
انها اسم موصول وذهب الزمخشري الا انها منقوصة من الذي واخواته وذلك
لان الموصول مع صلتها التي هي جملة بتقدير اسم مفرد صاقل ما هو كالكلمة الواحدة
يكون احد جزئيها جملة تخفف الموصول تارة بحذف بعض حروفه فالوافي الذي

الذ والاذ بسكون الال ثم اقتصروا منه على الالف واللام وتارة بحذف بعض الصلة
اما الضمير او نون المثنى والمجموع نحو الحاقطوا عورة العشرة كما يجئ والاولى ان يقول
اللام الموصولة غير اللام الذى لان اللام الذى زايق بخلاف اللام الموصولة
وهذا الخلاف اذا لم يكن اللام للعهد اما اذا كانت كما فى قولك جانى ضارب فاكرمت
الضارب فلا كلام فى حرفيتها فالوا الدليل على ان محض اللام موصولة برجوع الضمير
اليها فى السعة نحو المرور به زيد اجاب الازفى بان الضمير راجع الى الموصوف
المقدر فغنى الضارب غلامه زيد وفيما ارتكبه يلزمه محذوران احدهما اعمال
اسمى الفاعل والمفعول غير معتمدين ظاهرا على احد الامور الخمسة اى الموصوف
وذى الحال والمبتدا وحرف النفى وحرف الاستفهام وعملهما حين غير اعتماد
على شئ مذهب الاخفش والكوفيين ومذهبهم والثانى رجوع الضمير على موصوف
مقدر فان قال الاعتماد على الموصوف المقدر والضمير فى نفسه راجع قلت
الموصوف المقدر بعد كونه منهم وفيهم كالظاهر لقوة الدلالة عليه كما ذكرنا
فى باب وصف نحو قوله تعالى ومنهم دون ذلك والجار بكيفية رابطة معنى الفعل
واما قول النحاة يا ضاربا غلامه ولا حسنا وجهه بالاعمال ورجوع الضمير الى مقدر
فمثال لهم غير مستند الى شاهد من كلام موثوق به ولا يقال فى السعة جانى
الحسن وجهه على رجوع الضمير الى الموصوف المقدر ولا فرق عنده بين اللامين
كما لا يقال جانى حسن وجهه فى الاختيار بلى قد يجئ مثله فى الشعر نحو قوله
بسود نواصيها وحمر اكفها وصفر ترائبها وبيض جلودها وقوله فطل ظهارة
اللحم من بين سمح صبب شراوقديد معجل ولو جاز عمل اسم الفاعل او المفعول
دون اللام لاعتماده على الموصوف المقدر كما ذهب اليه لم يعمل لمعنى الماضى كما
لا يعمل المجرد منها بل كان هو الاولى بترك العمل الفعلى لانه دخل على مذهبه
ما هو من خواص الاسماء اعنى لام التعريف فيتباعد به عن شبه الفعل ايضا
ولو كانت لام التعريف الحرفية لم يحذفوا النون قياسا على نحو الحاقطوا عورة
كما لا يحذف مع المجرد عنها فنقول بناء على مذهب الجمهور بناء على ان اصل
الضارب والمضروب والضرب الضرب فكرهوا دخول اللام الاسمية الشابهة
للحرفية لفظا ومعنى على صورة الفعل اما لفظا فظاهر واما معنى فلصيرورة الاسم
مع ما دخلت عليه معرفة كالحرفية مع ما يدخل عليه فصيروا الفعل فى صورة الاسم

الفعل

الفعل المبنى للفاعل فى صورة اسم الفاعل والمبنى للمفعول فى صورة اسم المفعول
لان المعنيين المتقاربان اذ معنى زيد ضارب زيد ضرب اويضرب وزيد مضروب
اى ضرب اويضرب ولكون عين الصلة فعلا فى صورة الاسم عملت بمعنى
الماضى ولو كان اسم فاعل او مفعول حقيقة لم تعمل بمعنى الماضى كما لمجرد عن اللام
وكان حق الاعراب ان يكون على الموصول كما ذكره فلما كانت اللام الاسمية
فى صورة اللام الحرفية نقل اعرابها الى صلتها عارية كما فى المكاتبة بمعنى
غير على ما مر فى باب الاستثناء فقلت جانى الضارب ورايت الضارب
ومررت بالضارب فان قيل ما حملكم على هذا التطويل وهلا قلتم ان صلة
اللام ليست بجملة بل جعل صلتها ما تضمن من المفردات الحكم المطلوب فى الصلة
الشابهة الفعل لا على وجه الاصالة وهو اسم الفاعل والمفعول قضاء لحق الالف
واللام قلتم انما عمل اسما الفاعل والمفعول مع اللام لاعتمادهما على الموصول
كما يعملان اذا اعتمدا على الموصوف لا يحتاجوا الى ان يقولوا انما عملا بلا اعتماد لكونهما
فى الحقيقة فعلين فالجواب ان علمها بمعنى الماضى مع اللام دليل على انهما فى الحقيقة
فعلان الآترى ان اسمى الفاعل والمفعول اذا وقعا عقيب حرف الاستفهام و
حرف النفى مع ان طلبهما للفعل اقوى من طلب الموصول له لا يعملان بمعنى الماضى وانما
لم توصل اللام بالصفة المشبهة مع تضمنها للحكم لنقصان مشابهتها للفعل وكذا
يوصل بالمصدر لانه لا يقدر بالفعل الا مع ضميمة ان كما مر فى باب الاضافة
وهو معها بتقدير المفرد والصلة لا يكون الا جملة قيل ويوصل بالجملة فى صورة الشرط
بالجملة الاسمية ايضا وقد دخلت على الاسمية فى غير الشعر على ما حكى الفراء ان
رجلا اقبل فقال له آخر هاهو ذا فقال السامع نعم الها تموذا وقد وصلت ايضا
فى الشعر بالمضارع فى قوله وقد تخرج اليربوع من نافقائه ومن جحره ذى السمة المعصم
بقوله الجنى وابعض النجم ناطقا الى بنا صوت الحار يدوع وقد ذهب اهل الكوفة
الى انه يجوز ان يكون الاسم الجامد المعرف باللام موصولا قالوا فى قوله لعمرك ما ات
البيت اكرم اهله واقصد فى اقتابه بالاصابل ان التقديرات الذى اكرم اهله لكنه
موصول غير بين كسائر الاسماء الموصولة وعند البصريين اللام غير مقصود قصدا
والمضارع صفة لم كما فى قوله ولقد امر على اللئيم يسبنى وانما جاز مررت بالرجل القائم
ابواه لان القاعدين ولم يجز بالرجل القائم ابواه لان الذى تحمل لاستتار الضمير المثنى

في العاقدين ظهوره في فقد اذ خفاء الموصول في العاقدين وظهوره في الذي
فقد او كانك قلت مررت برجل فاتيم ابواه لانى عدين واعلم ان حق الاعراب
ان يدور على الموصول لانه هو المقصود بالكلام وانما جئ بالصلة لتوضيحه
والدليل ظهور الاعراب في اي الموصول نحو جاني ايهم ضربت ورايت
ايهم ضربته وكذا في اللذان واللتان فيمن قال ياعرابهما واما الصلة فقال
بعضهم انها مجربة باعراب الموصول اعتقادا منه انها صفة الموصول لتنبهاله
كما في الجمل الواقعة صفة للنكرات وليس شئ لان الموصولات معارف تعاقبا
منهم والجمل لايقع صفات للمعارف كما مر والجمهور على انه لامحل للصلة
من الاعراب اذ لم يصح وقوع الاسم المفرد مقامها وذلك في اربعة مواضع فقط
وذلك لان الاعراب الاسم في الاصل اولاسم والفعل على قول وكل واحد
منهما مفرد والصلة جملة لاغير قوله وهي الذي والتي واللذان واللتان
بالالف واليا، والاولى والذين واللاتي واللواتي وهما من واي وابنة
وذو الطلبية وذا بعدها الاستفهام والالف واللام هذا حصر جميع
الاسماء الموصولة والذي عند البصريين على وزن عم وسح اراد والوصف بها
من بين الاسماء الموصولة لكونها على وزن الصفات بخلاف ما ومن فادخلوا
عليها اللازم الزايد تحسينا للفظ حتى لايكون موصوفة كمر فصح وصف بالنكرة
وانما قلنا بزيادة اللام لما مر من ان الموصولات معارف وصفا بدليل كون من
وما معرفتين بلا لام وانما الزموها اللام الزيادة لانها لو برعت تارة واوخلت
اخرى لاوهم كونها للتعريف كما في الرجل ورجل وانما وصف بذو الطائية وان
لم يكن على وزن الصفات نظرا الى لفظها اذ هو على لفظ الذي توصل به الى
الوصف باسماء الاجناس في نحو جاني رجل ذو مال وقال الكوفيون اصل الذي
الذال الساكنة ثم للارادة ادخال اللام عليها وزادوا قبلها لاما متحركة ليتاتى
بين الذال الساكنة ولام التعريف الساكنة ثم حركوا الذال بالكسر واشبعوا الكسرة
وتولدت ياء كما حركت ذال ذا بالفتح واشبع فتولدت الف وكل ذا قريب
من دعوى علم الغيب ويقول في الواحد المؤنث التي بقلب الذال تاء كما قلنا
في ذا وتا وقد سمعنا لهما نحو الذي والتي واذا شددتا اعربت الكلمتان
عند الجرولي بانواع الاعراب كما في اي ولا وجه لاعراب المشددة اذ ليس التشديد

موجبه

موجب الاعراب وعند بعضهم عدمي المشدد على الاصل اذ هو الكسر لالتقاء الساكنين
قال وليس المال فاعلمه بمال وان اعطاك الا للذي ينال به العلا ويصطفيه
لاقرب اقربيه وللصفق وحكى الزمخشري ثم رأته في الشعر المذكور مكسورا فحكم
باعرابه وقد تحذف الياآن في الذي والتي مكسورا ماقبلها او ساكنا قال الشاعر
في الكسر واللذ هوت الكنت صخرآء وجلاء اسم مشمخرا وقال آخر في التسكين كالاذ
تري بزينة فاصطيدا وقال للت ماوهات بعسى اراها لا يقود بالتميم قال الاندر
الوجوه الثلثة فيهما اي تشديد الياء وحذفها ساكنا ماقبلها او مكسورا نجوذان يكون
لضرورة الشعر لانها لغات اذ المخفف يشدد للضرورة وكذا يكتفى لهما بالكسر
عن الياء وبحذف الحركة بعد الاكتفاء قال ان ينقلوها في حال السعة لافي الشعر
فيما اذا وطاعة وبنيت الذي والتي اللذان واللتان بحذف الياءين وجاز
تشديد النونين ابدا من الياء المحذوفة وهما معربان ومبنيان على الخلاف
الذي مر في ذان وتان وقد جاء اللذان واللتان في الاحوال الثلث في غير الافصح
فالاولى القول باعرابهما عند اختلافهما كما مر واما مبنى الضمير نحوهما وكما وقلما
فلما غير عن وضع واحدة ولم يرد فيه النون بعد الالف لم يعرب لانه صار صفة
مشابهة وخرج عن نسق المثنيات وقد يحذف النون في اللذان واللتان
لاستطالة الموصولة بطلبه قال ابن كليب ان اعمى اللذان قتل اللوك وفلكا
الاغلالا وقال هما التا ولدت تميم فخر لهم ضميم وجمع الذي في ذوي العلم الذي
في الاحوال الثلث على الاكثر واللذون في الرفع حذفكه قال جارالله اعراب الجمع
لغة من سدد الياء في الواحد وهذا كما قال الجزولي ان الذي مشدد الياء معرب
فكان اصله اللذيون فحذف احد الياءين ثم عمل فيه ما عمل بعاضون وحكى بعضهم
اللذيون رفعا واللذين نصبا وجرا وهي لغة من شدد الياء فجعله بلا خلاف
شئ منه وقد تحذف النون من اللذون تخفيفا قال قومي الذي نعكاظ طيراشرا
من رؤس قومك حزبا لحصا قيل ومن اللذين ايضا قال وان الذي حايب بفلج
وما نهم هم القوم كل القوم يا ام خالد وجوز في هذا ان يكون مفردا وصف به مقدر
مفرد اللفظ مجموع المعنى اي وان الجمع الذي وان الحشى الذي كقوله تعالى كمثل الذي
استوقد نارا فحمل على اللفظ اي الجمع الذي استوقد ثم قال بنورهم فحمل على المعنى ولو كان
في الآية فخفف اللذين لم يحتج افراد العايد اليه وكذا قوله تعالى والذي جاء بالصدق وصدق به

اولئك هم المتقون وهذا كسر الاعنى وكر الذى مفردا موصوفا به مقدر مفرد اللفظ مجموع
المعنى اما حذف النون من الذين نحو جانى الرجال الذي فاله الكوفيون وهو قليل قلة اللذا في اللتين
وقد يقال لذا ولذان ولتى ولتان ولاتى بلا لام وجمع الذي من غير لفظه الاول
بوزن العلماء واللاين رفعا ونصبا وجرا او بحذف النون فيقال اللاقى بهمزة بعد
ساكنة كالقاضى وهو قليل فى المذكر فراء الاخفش واللالى يولون من نسائهم
ويقال اللاء بحذف اليا، وقد جاء اللاؤن رفعا واللاءين نصبا وجرا وجمع التى اللاتى
على وزن الفاعل من الاتى وهو اسم جمع كالحامل والبا قر واللاتى بالهمزة مكان
الاتى وهو كثير فى جمع المؤنث واللواتى واللوا كانهما جمعا الجمع وقد تحذف اليا،
ان من الاربعة فيقال اللات واللا، واللوات واللوآ، وقد تسهل همزة اللاءين
الهمزة واليا، لكونها مكسورة على ما هو قراءة ورش اللالى يلبسن ويقال اللائى بيا،
ساكنة بعد الالف من غير همزة كقراءة ابي عمرو البزي قال ابو عمرو وهى لغة قريش
كانهم حذفوا اليا، بعد الهمزة ثم ابدلوا الهمزة يا، من غير قياس ثم اسكنوا اليا، اجرا،
للموصل مجرى الوقف وقد يقال اللوا بحذف اليا، واليا، معا وقد يقال اللات
كاللاعات مكسورة التا، او معربة اعراب المسلمات والاولى جمع التى ايضا الا ان لفظه
للذي والتى يشتركان فى الاولى واللاتى الا ان الاولى فى جمع المذكر اكثر واللائى بالعكس
وبمعنى الذي وفروعه من المعنى والجموع والمؤنث من وما واي مضاف الى معرفة
ليكون موصولا معرفة والاضافة تقدر اما ظاهرة نحو اضرب ايهم فى الدار او مقدرة كقيت
ايا ضربت قال الكسائى يجب ان يكون عامل اي مستقبلا وقد تقع فيه فلم يكن له
مستقبلا الا انه قال كذا صلحت يعنى كذا وضعها الواضع فقال له السائل استحيت
لك ياشيخ يعنى ان هذا ايضا متنازع فيه ودخل قد على له ابن هاشم بان قال اي توضع
على الابهام لا يتحقق الا فى المستقبل لا يدري مقطعه ولا مبداءه بخلاف الماضى
والحال فانهما محصوران فلما كان الابهام فى المستقبل اكثر منه فى غيره استقبلت
معه اي الموضوعة على الابهام وليس شيء لاختلاف الابهامين ولا تعلق لاحدهما
بالاخر وعند الكوفيين يلزم ايضا تقديم عامله عليه وخالفهم البصريون فى الموضعين
لعدم الدليل على الدعويين واذا اريد به المؤنث جاز الحاق التا، موصولا كان
او استفهاما او غيرهما كقولك ايتهن قال الاندلسى التانيث فيه شاذ كما شذ
فى كلهن وخيرة النساء بكسر التا، وبعض العرب يثنيها ويجمعها ايضا فى الاستفهام

وغيره

وغيره نحو ايا هم اخاك وابو هم اخوك وهما الشذ من التانيث ويجوز معا تقرفهما فى الا-
الاعراب قوله وذو والطائية لا تتصرف نحو جانى ذو فعل وذو فعلا وذو فعلوا وذو فعلت
وذو فعلتا وذو فعلن قال وسرى ذو حفرت وذو طويت اي التى حفرتها ولا يقرب
ايضا قال قولا لهذا المرء ذو جاء ساعيا سلم فان المشرى الفرائض ولم يقل ذي جاء
فى ذو الطائية اربع لغات اشهرها ما مر اعنى عدم تصريفها مع بنائها والثانية حكاها
الجرولى ذو للمفرد المذكر ومثناه ومجموعه والثالثة حكاها ايضا وبى كالثانية الا انها
تجمع المؤنث ذوات مضمومه فى الاحوال والرابعة حكاها ابن الدهان وبى تقصر تنها
تصريف ذو بمعنى صاحب مع اعراب جميع متصرفاتها حالا للموصولة على التى بمعنى صاحب
وكل هذه اللغات الطائية قوله وذا بعد ما الاستفهام اما الكوفيون فيجوزون
كون ذا وجميع اسماء الاشارة موصولة بعد ما الاستفهامية كانت اولا استدلا لا بقوله
تعالى ثم انتم هؤلاء تقتلون اي انتم الذين قوله عدس ما لعباد عليك امارة نجوت
وهذا الحملين طليق اي الذي حملك وقوله تعالى وما تلك بيمينك اي ما التى بيمنك
ولم يجوز البصريون ذلك الا فى ذا بشرط كونها بعد ما الاستفهامية اذا لم يكن زايدة
ففى نحو ماذا صنعت يحتمل كونها زايدة وبمعنى الذي وفى قولك ماذا الذي صنعت
نقص فى الزيادة ومثله ذا بعد من الاستفهامية نحو من ذا لقيت ومن ذا الذي يقرض
الله واعتذر البصريون عن المواضع التى استدل بها الكوفيون بان اسماء الاشارة فيها
باقية على اصلها دفعا للاشتراك الذي هو خلاف الاصل وخالف وابن السراج النحاة
فى كون ما المصدرية حرفا وجعلها اسما فيما يقدر ان بصلتها ضميرا راجعا اليها وما
كناية عن المصدر فقوله تعالى بما رحبت اي بالرحب الذي رحبته وليس بوجه
اذ لم يعهد هذا الضمير بارزا فى موضع والاصل عدم الاضمار وسيجى الكلام عليها فى
الحروف المصدرية قوله والعايد المفعول يجوز حذفه عايد الالف
واللام لا يجوز حذفه وان كان مفعولا كفاء موصوليتها والضمير احد اللاتى موصوليتها
كما مر من الخلاف مع المازنى ولا يجوز حذف احد العايدين اذا اجتمعا فى الصلة نحو
الذي ضربته فى داره زيد اذ يستغنى عن ذلك المحذوف بالباقى فلا يقوم عليه
دليل ثم الضمير اما ان يكون منصوبا او مجرورا او مرفوعا فالمنصوب يحذف
بشرطين ان لا يكون منفصلا بعد الا نحو جانى الذي ما ضربت الا اياه واما فى غيره
فلا مع كقولك ضيع الزيدان الذي اعطيتهما اي عطيتهما اياه وكذا الذي الضارب

زيدا اي ضارب اياه ويجوز ان يكون المحذوف ههنا مجرورا في محل الخفض كما يجئ اي
الذي انا ضاربه والشرط الثاني ان يكون مفعولا كخو الذي ضربت زيد لان الضمير
اذن فضلة بخلاف الضمير الذي اتصل بالحرف الناصب فلا يحذف في نحو الذي
قايم واما المجرور فحذف بشرط ان يجر باضافة صفة ناصبة له تقديرا كخو الذي
انا ضارب زيد اي ضاربه كما تقدم او يجر بحرف متعين وانما شرط التعيين لانه
لابد بعد حذف المجرور من حذف الجار ايضا اذ لا يبقى حرف جار بلا مجرور فتنبه
ان يتعين حتى المس بعد الحذف بغيره كقوله تعالى اسجدوا لما تامرنا اي تامرنا به
اي باكرامه وقوله فاصدع بما تؤمر به اي باظهاره وقال فقلت لها والذي حج خاتم
اخويك عهدا انني غير جوان اي حج حاتم اليه ويتعين حرف الجر قياسا اي جر الموصول
او موصوفه بحرف جر مثله في المعنى ويماثل المتعلقان نحو مررت بالذي مررت
اي مررت به فالجاران متماثلان وكذا ما تعلقا بهما ومثال الموصوف مررت بزيد الذي
مررت وربما يحذف المجرور بحرف وان لم يتعين كخو الذي مررت زيدا اي مررت به
وان احتمل مررت معه اولا وكخو ذلك ومذهب الكسائي في مثل هذا الحذف
التدريج وهو ان يحذف حرف الجر اولا حتى يتصل الضمير بالفعل فيصير منصوبا فيصح
حذفه ومذهب سيبويه والاخفش حذفهما معا اذ ليس حذف حرف الجر قياسا
في كل موضع والمجوز ههنا استطالة الصلة ومع هذا المجوز فلا بد من حذفهما مع
المجرور بها واما الضمير المرفوع فلا يحذف الا اذا كان مبتدءا اذ غير ذلك اما خبره وكون
الضمير خبر المبتدإ اقل قليل فلا يكون اذن في الكلام دليل على ان خبر المبتدإ هو
المحذوف بل تحمل على ان المحذوف هو المبتدإ الكثرة وقوعه ضميرا واما فاعل
ولا يجوز حذفه واما جبران وحكمه حكم خبر المبتدإ كما ذكرنا واما اسم ما الحجازية ولا يحذف
اصلا لضعف عملها ويشرط في المبتدإ المحذوف ان لا يكون خبره جملة ولا ظرفا
ولا جارا ولا مجرورا الا لو كان لاحدهما يعلم بعد الحذف انه حذف شئ اذ الجملة
والظرف يصلحان مع العايد فيهما لكونهما صلة وردا جعل المبتدإ المشروط فاليبعون
قالوا ان كان في صلة اي جاز الحذف بلا شرط آخر كخو قوله تعالى ايهم اشد
على الرحمن عتيا وقوله وسلم على ايهم افضل بحصول الاستطالة في نفس الموصول
بسبب الاضافة وان لم يطل الصلة وقال الاندلسي لان لها من التمكن ما ليس
لاخواتها فلذا تضاف وتعرب وتعرف في صلتها ايضا بحذف بعضها وان لم يكن

في

في صلة اي لم يحذف الا بشرط استطالة الصلة كقوله تعالى وهو الذي في السماء
اله وفي الارض اله طالت الصلة بالعطف عليها واما الكوفيون فيجوزون الحذف
بلا شذوذ مطلقا في صلة اي كان او في غيرها مع الاستطالة او بدونها كما قري
في الشواذ على الذي احسن بالرفع ويروي ما انا بالذي قايل لك شيئا واعلم انه اذا
كان الموصول او موصوفه خبرا عن متكلم جاز ان يكون العايد اليه غايبا وهو الاكثر
لان للظهرات كلها غيب كخو انا الذي قال كذا او جاز ان يكون متكلما حملا على المعنى
قال علي ولي رضي الله وكرم الله وجهه انا الذي سمتني امي حيدره قال الازني لو لم اسمه
لم اجزه ولذا اذا كان الموصول او موصوفه خبرا عن مخاطب كخو انت الرجل
الذي قال كذا وهو الاكثر وقلت كذا حملا على المعنى هذا كله اذا لم يكن للتشبيه
اما معه فليس الا الغيبة كقولك انا حاتم الذي ذهب الماي اي مثل حاتم
وان كان ضميرا ان جاز لك في غير التشبيه حمل احدهما على اللفظ والاخر على المعنى
كخو الذي قلت كذا وضرب زيدا او انت الرجل الذي قال كذا وضربت زيدا او ان
كان الموصول او موصوفه مخبرا عنهما للمتكلم والمخاطب لم يجز الحمل على المعنى
فلا يجوز الذي ضربت انا والذي ضربت انت اذ لا يجوز اذن في الاخبار لانك
اذا قلت الذي ضربت بعد علم المخاطب ان الضارب هو المتكلم فيبقى الاخبار
وانا بالغواو كذا قولك الذي قلت انا مظهر بهذا ان قوله القايل انت انا ليس
بوجه والوجه ان يقال القايلة انت انا واعلم ان حذف الضمير في المعطوف
على الصفة احسن من حذفه من المعطوف عليها كخو هذا الذي ضربته وقتلت
فلهذا احسن من حذفه من المعطوف عليها كخو هذا الذي ضربته وقتلت فلهذا احسن
حذف الضمير في المعطوف على الجملة التي خبر المبتدإ كخو زيد ضربته وقتلت
وان قبح حذفه من المعطوف عليها قوله واذا اخبرت بالذي صدرتها
وجعلت موضع المخبر عنه ضميرا بها واخرته خبرا فاذا اخبرت عن زيد
من ضربت زيدا قلت الذي ضربته زيد وكذلك الالف واللام
في الجملة الفعلية خاصة ليصح اسم الفاعل والمفعول فان تعذر امرها
تعذر الاخبار ومن ثمة امتنع في ضمير الشان والموصوف والصفة
والمصدر والحال والضمير المنخفض لغيرها والاسم المشتمل عليه هذا باب
يسميه النحاة باب الاخبار بالذي او بالالف واللام ومقصودهم من وضع هذا الباب

لمن المتعلم فيما يعلم في بعض ابواب النحو من المسايل وذكره اياها كما مذكر مثلا
لمعرفة ان الحال والتمز لايخبر عنهما انها لابعدان مضمرين وبمعرفة ان الضمير الثاني
لايخبر عنه ان يجب تصدره لغرض الابهام قبل التفسير فنقول معنى قولهم اخبر عن
الذي في ضمن الجملة الثانية الموصول اي ضع من ضمن الجملة جملة اخبر اسمية
واخبر في الثانية بناء عن ذات متصفة بما اتصف به او في الاولى معبرا عن تلك
الذات بالموصول ولا تغير الاولى عن وصفها الا قدر ما تفيد ذلك الاخبار
المذكور فلابد اذن ان يجعل في الثانية ب مبتداء مصدر لان المسئول منك
ان تخبر من تلك الذات اي ب والمخبر عنه في الاسمية مبتداء والمبتدا امر به
المصدر ولابد ان يجعل مكان الف ضمير راجعا الى ب لان المسئول ان يصف
ب بالوصف الذي كان لا بلا تغير شيء من الجملة الاولى ولم يكن الا يكون ب
مكان التضديرب مبتداء فلا بد الا يكون نائبه وهو الضمير العايد امكان او لابد
ان يؤخر في الجملة الثانية خبرا لان المسئول ان يخبر عن ب باو ربتلته الخبر عن الموصول
بعد تمام الموصول بصلته فعلى هذا لم يخبر عن باب الموصول بل اخبرت عن
ب الموصول بالالف لما اخبرت عن ب باو المبتدا في المعنى هو الخبر اي يطلق
على ما يطلق عليه فاذا اخبرت عن ب فقد اخبرت عما يطلق عليه لفكانك
اخبرت عن الف وانما ذكرت المخبر عنه باسم الف دون ب لان هو المذكور
في الجملة الاولى التي هي الموضوعة المفروغ منها المعلوم اجزاؤها دون ب
فهو المشهور قبل صوغ الثانية اما قولك في السؤال ب الموصول فليس معناه
اجعل مخبرا به بل الباء فيه الاستعانة كما في قولك كتبت بالقلم اذ المعنى اخبر
الاخبار المذكور بان تجعل ب الموصول مبتداء ومثال ذلك ان يقول العالم
للمتعلم ليدربه اولنجربه اخبر عن زيد في قولك ضربت زيدا بالذي فالمعنى اجعل
الذي مبتداء خبره زيد واجعل تلك الجملة الاولى وهي ضربت زيدا صلة الذي
بلا تغير شيء منها الا ان تجعل مكان زيدا ضميرا عايدا الى الذي وتاخر زيدا خبرا
عن الذي فتقول الذي ضربته زيد فالفرق بين الجملة الاولى والثانية انك
اذا قلت ضربت زيدا فربما تخاطب به من لا يعرف ان لك مضروبا في الدنيا
وربما تخاطب به من يعرف شخصا بضرب بيتك لكنه لا يعرف انه زيد واما قولك
الذي ضربته زيد فلا تخاطب به الا على الوجه الثاني اي تخاطب من يعرف

ان لك مضروبا لان مضمون الصلة يجب ان يكون معلوما للمخاطب كما ذكرنا ولكن
لا يعرف انه زيد اذ لو عرف ذلك لوقع الاخبار عنه بانه زيد ضايعا فالجملة الثانية
نص في المحتمل الثاني للجملة الاولى قوله صدرتها اي جعلت الذي في الصدر مبتداء
قوله واخبرته خبرا نصب على الحال او ضمن اخبره معنى جعلته اي جعلته خبرا
متاخرا قوله وكذلك الالف واللام في الجملة الفعلية لاتخبر بالالف واللام
الا عن اسم في الجملة الفعلية خاصة قوله ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول
منها قد ذكرنا ان صلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول وذلك لانه يمكن ان
نسبك من الجملة الفعلية اسم فاعل مع فاعله اذا كان الفعل مبنيا للفاعل
اذ معنى اسم الفاعل متناسب بمعنى فعل ويفعل كزيد ضارب او ضرب
او يضرب او اسم مفعول مع مرفوعه اذا كان الفعل مبنيا للمفعول اذ معنى
اسم المفعول مناسب بمعنى فعل ويفعل كزيد مضروب اي ضرب او يضرب
وليس شيء من اسم الفاعل والمفعول مع مرفوعهما بمعنى الجملة الاسمية حتى يسلك
منها احد مجامع المرفوع بل هو مع مرفوعهما اسميتان كزيد ضارب الزيدان وما
مضروب النكران لكن في اولهما حرفان يمنعان من وقوعهما صلة للام كما سيجيء
بعيد ويجب ان يكون الفعل الذي نسبك منه صلة الالف واللام متصرفا او
غير المتصرف كنعم وبيس وجذا وعسى وليس لانه لا يحل منه اسم فاعل ولا مفعول
فلا يخبر باللام عن زيد في ليس زيد منطلقا ويجب ان يكون في اول ذلك الفعل
حرف لاستفاد من اسم الفاعل والمفعول معناهما كالسين وسوف وحرف
النفي وحرف الاستفهام قوله فان تعذر امر منها اي امر من الامور الثلثة وهي صلة
الموصول بتعذر الاخبار عن كل اسم في الجملة الانشائية والطلبية لان الصلة
كما تقدم لا يكون الا خبرية ويتعذر ايضا عند الكوفيين الاخبار بالذي عن اسم في
جملة مصدرة بالذي لانهم يا تون دخول الموصول اذا اتفقا لفظا واما قوله من البقر
اللالي الذين اذا هم يهاب اللدام خلعه الباب قعقعوا فيه دونه من النفر اللبم
الذين والاولى لانها من باب التكرير اللفظي لانه قال من النفر الاولى اللائي فان
تغاير الخوالذي من فعل كان اسهل عندهم قال ابن السراج دخول الموصول
لم يجئ في كلامهم وانما وضعا النحاة رياضة للمتعلمين ودارسا لهم كخو الذي الذي
في داره عمرو زيد فقولك في دارة صلة الذي الاخير وعايده مستتر في الظرف

وعمرو خبر الذي الاخير والذي الاخير مع صلته وخبره صلة الذي الاول وعايد الاول الهاء المجرور في داره وزيد خبر الذي الاول كانك قلت الذي ساكن داره عمرو وزيد والقول الذي التي اللذان ابو اهما قاعدان لايهما لرجلان عزيزة عنده حسن سدي بالموصوف الاخير فيوفيه حقه من الصلة والعايد والخبر الاستغانية بما في خبره عما قبله واحتاج كل ما قبله اليه لكونه من صلته فتقول ابو اهما قاعدان صلة اللذان وعايد الضمير المجرور في ابو اهما وخبره كريمان ومضى الجملة اعني اللذان مع صلته وخبره صلة التي والعايد الي التي من صلته الضمير المجرور في لايهما فالتي مبتدا مع صلته المذكورة وعزيزه عنده خبره والجملة التي مع صلته وخبره صلة الذي والعايد من الصلة اليه الهاء المجرور في عنده والذي مع صلة المذكور مبتدا خبره وحسن وهكذا العمل ان زادت الموصولات ولا تعف على حد فاحرز الغلط واعط لكل موصول حقه وبالشرط الثاني وهو وضع الضمير العايد الموصول مقام المخبر عنه يخرج الفعل والجملة والجار والمجرور والحرف اذ لا تقتضين مدلول الاشياء ويخرج كل اسم لازم التنكير كالمجرور بكم واسم لا التبرية وجرها والحال والتمييز المنصوب وكنكرة تفيد بالاستفادة من المعارف كالتفخيم في انما رجل والاستغراق في كل رجل وافضل رجل وما من رجل وكذا كل اسم يلزمه النفي نحو لا احد ولا غريب ولا كتيع ويخرج ايضا كل اسم جاز تعريفه لكن يلزم اظهاره كفاعل جندا والمعارف السادة مسد الحال كالعراك ووصل وجهد وسايرما ذكر ناه في باب الحال لانها بلفظها يدل على لفظ الحال والاضمار يزيله وكالمصدر العامل اذ لا يجوز نحو مروي نرد حسن وماو نعمرو وقبيح لان لفظ المصدر مراعي العمل اذ هو في جهة التركيب اللفظي شبه بالفعل فيعمل والاضمار يزيل اللفظ وكذا كل صفة عامله كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة العاملة في الظاهر واما الاخبار عن قايم في زيد قايم فانما يجوز اذا لم يعمله في الضمير المستكن نظرا الي كونه في الاصيل اسما مستغنيا عن الفاعل وعند المازني يجوز الاخبار عن المصدر المحذوف عامله نحو انما انت سيرا وعند ابن السراج لا يجوز لان الفعل انما يحذف لدلالة لفظ المصدر عليه واجاز المازني على قبح الاخبار عن ضربا بمعنى ضربت ضربا ومنعه غيره اذ صورته صورة المفرد ولا يصلح لكونه صلة وكالمفعول له اذ يشرط فيه لفظ المصدر وكالمجرور بالكاف وواو القسم

فانه وحتى ومنذ وكذا المرفوع بعدهما اذ شرطه لفظ الزمان وكتميز الاعداد المجرور فان المحققين استقبحوا الاخبار عنه لوجوب كون المفسر بحيث في نفس الجنس والاضمار يخل بذلك وبعضهم جوزه نحو الذي هذا مايه الدرهم وكالمقادير المبهمة المفسرة بما بعدها نحو راقود خلا وعشرون درهما فان الظاهر معتبرة وكالمضاف دون المضاف اليه اذ المضمر لا يضاف وكالموصوف بدون الصفة وكالصفة بدونه وكالموصول بدون صلته وكصلة الآم دون الموصول اذ لفظها يشرط واما البدل والمبدل منه بعضهم لا يجيز الاخبار عن احدهما وصح بل عنهما معا كالصفة والموصوف قال لان البدل مبين كالصفة فلا يفرد من المبدل منه وايضا يكون الصلة من العايد ان اخترت من البدل في نحو جاني زيد ابوك ان اخبر عن المبدل عند من يجعل البدل في حكم تكرير العامل وبعضهم اجاز الاخبار عن كل واحد منهما فالاول يقول في مررت برجل زيد مخبرا عنهما الذي مررت به رجل زيد والثاني يقول مخبرا عن المتبدل منه الذي مررت به زيد رجل ومخبرا عن البدل الذي مررت برجل به زيد باعادة الجار لان المجرور لا ينفصل له ويجوز ان يقول رجل مر به واصفا للمرفوع مقام المجرور والمجوزون اختلفوا في بدل البعض والاشتمال فاجازه الاخفش او الضمير نفس ما بعده ومنعه الزيادة اذ الضمير لا يدل على البعض والاشتمال قبل ان يذكر خبر الموصول وخبر عني واخواتها كالفاظ التاكيد في الاشهر اذ تلك الالفاظ معتبرة في افادة التاكيد وايضا يبقى خبر الموصول تاكيدا بلا مؤكد وكعطف البيان دون المعطوف وكالمضاف اليه من الكنى والاعلام للاتاسي وغيركاي القسم وامرء القيس وابن اوبى وابن عرس وابن قترة وابن معرص وام حنين وسام ابرص اذ المضاف اليه في مثلها ضاربا لعلمية بعض حروف الكلمة وكذا قرح في قوس قزح وكل جزء من جزئي المركب كبعث وسب وبعلبك وخمسة عشر وكذا ومنذ فانهما لا يضمران وكذا كل ظاهر قام مقام المضمر في نحو الحاقة ما الحاقة وقوله للاري الموت نسق الموت شيئا مما اظهاره نفيد التفخيم ومنع بعضهم الاخبار عن خبر كان والاصل جوازه لانه خبر المبتدا او يخرج ايضا جاز احتماره لكن الضمير لا يعود الي ما تقدم من الموصول كالمجرور برب وفاعل نعم وبيس واخواتها فان هذه الضمايرلا تجيء الا مبهمة مميزة بما بعدها وكذا كل ضمير مستحق بغيره اي استحقه خبر الموصول

كالضمير في زيد ضربت وفي زيد ضرب وفي زيد قايم اذ المبتداء استحق الضمير من هذه
الاخبار فلو قلت الذي زيد ضربت هو فان بقي الضمير كما كان راجعا الي زيد
لم يخبر لانا قلنا يجب ان يقوم مقام المخبر عنه ضمير عايد الى الموصول وايضا
يبقى الصلة حالية عن عايد الى الموصول وقولك هو في الاخير ليس في الصلة
بل هو خبر الموصول وان جعلته عايدا الى الذي بقي خبر المبتدا او هو حالة حالية
عن عايد الى المبتدا او قولك هو في الاخير ليس في جز خبر زيد قوله والاسم المشتمل
عليه اي الاسم الذي احد جزئه ضمير مستتر يعبر الموصول لغلامه في زيد ضربت
غلامه فان المضاف مع المضاف اليه اعني لفظ غلامه مشتمل على الهاء الذي
استحقه المبتداء قوله عليه اي على الضمير المستتر بغيره قيل وان استغنى بضمير
جاز الاخبار عن ضمير آخر وان رجع الى ذلك المبتداء وذلك كما في نحو زيد ضاربه
اخوه جاز ذلك الاخبار عن اي ضمير شيت منهما وقال الاندلسي لا يجوز ذلك
لعدم رجوع يد من الصلة الى الموصول لعدم ما يقع في الخبر لم تعد هاء المبتداء
لان في قولك الذي زيد ضاربه اخوه وهو لفظ هو يرجع الى زيد لان ضميره قد اخر
وزيد مذكور في الصدر فلا يكون في ذكر ضميره فايدة وليس ما قال لشيء لان ذكر زيد في الصدر
لاجعل المبتدا اذا الذي هو الموصول ايضا في زيد حتى تخلو الاخبار بزيد عنه من الفايدة
بيان ذلك انك ان اخبرت عن نعاطا ضاربه يكون المعنى الذي ضاربه اخو زيد زيد
فقد عرفنا بالمبتداء ان مهما شخصا هو مضروب ان زيدا مضروب اخيه دون عمره
وغيره وكذا ان اخبرت عن هاذا اخوه كان المعنى الذي ضارب زيدا اخوه زيد
مضمون صلة الذي يجب ان يكون معلوما للمخاطب ان مهما شخصا اخوه صارت
زيد فيستفيد من الخبر ان ذلك الشخص صار نفس زيد وقال صاحب المغني لا يجوز
الاخبار عن احد الضميرين لان عودهما على المبتداء سابق على استحقاق الموصول
لهما ويتوقف المبتداء على ارتباطهما به كارتباط الضمير الواحد وليس ايضا بشيء
اذ لا يلزم بقاء ما عاد اليه الضمير المخبر عنه بعد الاخبار على حاله قيل بدليل صحة الاخبار
عن تاء نحو ضربت ولا يتوقف المبتداء عن ارتباط ضميرين به بل يكتفي باحدهما وقوله
الاولى جواز الاخبار عن كل واحد من الضميرين اذ لا مانع وكذا يجوز الاخبار عن ضمير
عايد الى ما تقدم ان استغنى ذلك المتقدم عن ذلك الضمير بان يكون الضمير في جملة
ثانية بعد ذكر المضر في جملة اولى لا تعلق له بالثانية كما تقول زيد اخوك ثم تقول

فاضربته فيصح الاخبار عن ها، ضربته وبالشرط الثالث وهو تاخير المخبر عنه خبر المخبر
كل ما لا يصلح تاخيره كضمير الشان اذا لو اخرته لم يحصل الابهام قبل التفسير وهو الوفر
في الاتيان به كما مر كذا وكل مبهم مفسر بما بعده للتفخيم كضمير نعم وبيس ورب
تخرج كل اسم فيه معنى الشرط والاستفهام كمن وما وايهم وكذا كم الخبرية وكاين التصدر
بما لما فيهما من معنى الانشاء ويخرج ايضا كل ما لا يجوز رفعه كالظروف غير المتمكنة
كعندي وسوي وذات مرة وبعيدات بين وكذا سحر وعشا ومساء ومغيبات وكذا
مصادر اللازم نصبها كسبحان وليبك وكوها قالوا وان اخبرت عن ظرف
متمكن جيت في ضميره كما اذا اخبرت عن يوم الجمعة في قولك سرت يوم الجمعة
فتقول الذي سرت فيه يوم الجمعة الا ان كون الظرف متوسعا فيه وهذا
القول مبهم مبني على الضمير لا يكون ظرفا وقد قلنا ما عليه في باب المفعول فيه
ولا يمتنع على ما قالوا الاخبار عن المفعول له كالذي ضربت له تاديب هذا والضمير
القايم مقام المخبر عنه ان كان المخبر عنه مجرور فهو بارز متصل كما اذا اخبرت
عن الزيدان في ضرب الزيدان وانما منفصل كما اذا اخبرت عن زيد في ما جاني
الا زيد وينفصل ايضا المرفوع المتصل الذي كان في الجملة قبل الاخبار واذا اخبرت
باللام وجري صلتها على غير من هي له كما اذا اخبرت عن زيد في ضربت زيدا اللام
فانك تقول الضاربة انا زيد هو هذا عند النحاة وقد تقدم في باب المضمرات
ان المنفصل في مثله تاكيد للمستتر لا فاعل وقد عرفت مواضع كل واحد من هذه
الثلثة في باب المضمر اعني المستتر والبارز المتصل والبارز المنفصل فارجع
اليه وان كان منصوبا فضمير اما بارز متصل كما اذا اخبرت عن زيد ضربت زيدا
او منفصل كما اذا اخبرت عن زيد ضربت زيدا باللام فانك تقول الضاربة انا زيد
هو هذا عند النحاة وقد تقدم في باب المضمرات ان المنفصل في مثله تاكيد
فيما ضربت الا زيد كما عرفت من مواقع المتصل والمنفصل واذا اخبرت
عن اي ضمير كان فلا بد من تاخيره مرفوعا منفصلا لانه خبر المبتداء ثم اعلم انك
اذا اخبرت عن ضمير المتكلم والمخاطب فلا بد ان يكون الضمير القايم مقامه غايبا
لرجوعه الى الموصول وهو غايب كما اذا اخبرت عن احدي ضميري ضربتك
ولا يجوز الجعل على كما في انا الذي سمى اي حيدره لعدم العايدة ولا تقول
في الاخبار عن تاء ضربتك الذي ضربتك انا ولا في الاخبار عن الكاف الذي ضربتك

انت فليس اذ ن قوله العامل انت انما تصحيح الاخبار عن الكاف على ما تقدم اليه الاشارة
وانما اختاروا الاخبار بالذي دون من وما واي وسايرالموصولات لانه ام
الباب وهي اكثر استعمالا ولانه لا يكون الا موصولا واما الاخبار بالالف واللام فاختاروه
ايضا لقلة التغير معه نسبك الفعل اسم فاعل او مفعول وابراز الضمير كما في نحو
الضارب انا زيد في نحو ضربت زيدا حتى تحصل الدربة فيها اكثر وليذكر حكم الاخبار
في باب التنازع ان لا يعتبر الترتيب ويراعي ترتيب المتنازعين على حالهما ما
امكن كما مر في بيان حقيقة الاخبار من انك لا تغير الجملة المتضمنة للمخبر عنه الا اذا
اضطررت اليه فاذا وجه العاملان من جهة الفاعلية واعمل الثاني نحو ضرب
واكرم زيد قام مقام زيد ضمير فاعل مستتر في اكرم والضمير في ضرب ايضا يرجع
الى الذي وقد كان قيل راجعا الى زيد اذ لم يمكن ههنا تنازع الفعلين في الضمير
القايم مقام المخبر عنه كما كان في المخبر عنه كما ذكرنا في باب التنازع اذ لا تنازع في الضمير
المتصل وتقول بالالف واللام عند المازني وابن السراج وجماعة من المتاخرين
الضارب واكرم زيد عطفت الفعل الصريح وهو اكرم على ضارب لانه ايضا
فعل لكنه في صورة الاسم على ما قدمنا والاخفش يحمل اللام في مثله على الفعلين
ويأتي بالمخبر عنه في الاخير خبرا عن الموصولين فتقول الضارب والمكرم كما تقول
العاقل واكرم زيد وكانه في الاصل من باب عطف الصفة على الصفة لان
العاقل موصوفة مقدرة فهو مثله قوله الى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في
المزدحم وعرى الرماي وليس في كناية ان يجعل الكلام جملتين اسميتين كما كان
في الاصل فعليتين لان المبتدا والخبر نظر الفعل والفاعل فتقول في مسئلتنا
عند اعمال الثاني الضارب هو المكرم زيد واول المذاهب اولى لانه اقل تغييرا
ثم الثاني اولى من الثالث لمثل ذلك وما قصد التشاكل بالاتيان بالاسمين
في الفرع مكان الفعلين في الاصل فمما لا يرجح به على المذهب الاول اذا عطف
الفعلية على الفعلية فيه باق في الحقيقة قلت التغير واما ابو الحسن فله ان يقول
الجملتان في الاصل صارتا كالواحدة من حيث كون المتنازع فيه جزء كل واحدة
منهما فهو الرابط بينهما وان اعملت الاول في مسئلتنا قلت ايضا في الاخبار بالذي
الذي ضرب واكرم زيد جعلت مقام زيد ضميرا فاستتر في ضرب لان الغرض انه
فاعله وكذا في الاخبار بالالف واللام نحو الضارب واكرم زيد وعند الاخفش الضارب

والمكرم زيد وقياس قول المازني الضارب والمكرم هو زيد ليكون الاسمية معطوفة
على الاسمية بين حرفي المعطوف عليها كما كان في الفعلية في الاصل معطوفة
على الفعلية جزئها واذا وجه العاملان من جهة المفعولية واعمل الثاني نحو ضربت
واكرمت زيدا قلت مخبرا عن التاء الاولى بالذي الذي ضربت واكرم زيدا انا
وانما جعلت تاء اكرمت ايضا ضمير غايب وان كان المخبر عنه هو التاء في الجملة الاولى
فقط لان الثانية عطف على الاولى فلا بد فيها ايضا من ضمير راجع الى الموصول وقد
تقدم ان الموصول اذا كان مبتدا او هو متكلم او مخاطب من حيث المعنى لم يخل الضمير
على المعنى فلا يقال الذي وهبت انا لعمرو فاتبع الاخبار والتنازع ههنا باق على حاله
بجواز انتصاب زيد الضرب وقولك اكرم واي فصل بعض بين الصلة وبعض الا انه
ليس باجنبي كما يجيء في هذا الباب ونقول مخبرا بالالف الضارب واكرم زيدا انا
وعند الاخفش الضارب والمكرم زيدا انا والتنازع غير باق لا يجوز انتصاب به
ضارب اذ لا يعطف على الموصول مع بقاء الصلة بعض الصلة وقياس قول
المازني الضارب انا والمكرم زيدا انا وكذا المخبر عن تاء اكرمت بالذي وبالالف
واللام سواء على المذاهب الثلثة وتقول في الاخبار عن زيدا بالذي ضربت
واكرمته زيد وبالالف واللام الضاربه انا واكرمته زيدا برزت المفعول في الضاربه
وان كان محذوفا في الاصل لان الضمير الالف واللام واكرمته زيدا برزت
المفعول في الضاربة وان كان محذوفا بالحذف كما ذكرنا وابرزت انا لجري الصفة
على غير من هي له وبعض المتقدمين يحذف اللام في مثله نظرا الى الاصل وتقول
على مذهب الاخفش والضاربه انا والمكرم انا زيد جملة معطوفة على اخرى ويقول
في تخريج المسئلة اذا اعمل الاول كضربته واكرمته زيدا انا وبالالف واللام الضارب
واكرمه انا وزمت زيدا الى حيث عامله اذ لا يعطف على الموصول مع بقاء بعض
صلته وعند المازني الضارب زيدا انا والمكرم انا والاخبار عن تاء اكرمت كالاخبار
عن تاء ضربت سواء عند كلهم واما الاخبار عن زيدا بالذي فتقول فيه الذي ضربته
واكرمته زيد الهاء هو الضمير القايم مقام زيد وابرزت انا لجري الصفة على غير
صاحبها وعند الاخفش الضاربه انا والمكرمه انا زيد وعند المازني الضاربة انا و
المكرمة انا هو زيد وزيد خبر الضاربة لانه كان في الاصل مفعول ضربت والجملة
المعطوفة اعني المكرمة انا هو متوسطة بين حرفي المعطوف عليها فتقول في نحو ضربني

وخربت لامرّ والتنازع باق على حاله ويقول في البصريين على مذهب البصريين خربا وخرب
الزيدين انا وعند الكسائي الذي خربه وخرب الزيدين آبا بحذف الفاعل ويقول بالالف
واللام الضاربه هو وخرب زيد انا ابرزت هو بجري الصفة على غير صاحبها والتنازع
باق على مذهب الاخفش الضاربة هو والضارب زيدا انا والاولى ان يقال الضاربه
زيد لان الاضمار قبل الذكر انما جاز في الاصل لكونه من باب التنازع مع مخالفته
الكسائي فيه ايضا وعند المازني في الاخبار عن الياء الضاربة هو انا والضارب
زيدا انا والاولى ان يقال الضاربة زيدا انا لما ذكرنا وفي الاخبار عن التاء الضاربتا
هو مبتدأ وخبر والضارب زيدا انا والاولى الضاربتي زيدا لامرّ وان اخبرت عن زيدا
بالذي قلت الذي خربني وخربته زيد لا يمكن بقاء التنازع اذ لا تنازع في ضمير متصل
كامرّ بالالف واللام الضاربتي وخربته زيد وعند الاخفش الضاربتي والضاربة
انا زيدا يابرازا انا بجري ضاربة على غير من هو له وعند المازني الضاربتي هو والاولى
الضاربتي زيد والضاربة انا زيد وان اعملت الاول والمختار خربتني وخربتها
هند باظهارهما وضمير المفعول كامرّ في باب التنازع قلت في الاخبار عن الياء والتاء
بالذي الذي خربته وخربها هندا انا وعند فاعل ضاربه وعند الاخفش الضاربة
هند والضاربها انا قدمت هندا الى جنب عامله لئلا يفصل بين بعض الصلة وبعض
بالاجنبي وعند المازني الضاربه هندا انا ويقول مخبرا عن التاء واليا في خربتني
هند بالذي هند اعمال الثاني الذي خرب وخربته هندا انا ولا يجوز خربتني لما تقدم
بالالف واللام الضارب وخربته هند انا وعند الاخفش الضارب وضاربته هند
انا ويقول المازني مخبرا عن التاء الضارب والضاربتني هندا انا والضارب مبتدأ
وانا خبره وحذف المفعول الضارب مراعاة للاصل وعن الضارب انا والضاربته
هندا انا وان اخبرت عن هند قلت الذي خربت وخربتني هند والضاربها انا و
خربتني هندا اظهرت المفعول في ضاربها لان عايد اللام الموصولة لا تحذف وبعض
المتقدمين تحذفه مراعاة للاصل وابرزت انا بجري الصفة على غير صاحبها وعند
الاخفش الضاربها انا والضاربتني هند وعند المازني الضاربتا انا على انه مبتدأ
وخبر والضاربتني هند وعند المازني الضارب انا على انه مبتدأ وخبر والضاربتني
هند وعند المازني الضارب انا على انه ان اعملت الاول قلت مخبرا بالذي عن التاء
واليا الذي خرب وخربته هندا انا وبالالف واللام الضارب وخربته هندا انا

خبر الضارب وعن التاء الضارب هندا انا والضاربته هي انا ويقول مخبرا عن هند
بالتي التي خربتها وخربتني هند وبالالف واللام الضاربها انا وخربتني هند وعند الاخفش
الضاربها انا والضاربتني هند وعند المازني في الضاربها انا والضاربتني هي هند
وهند هي خبر لضاربها ويقول في اعطيت واعطاني زيد درهما مخبرا عن التاء واليا
وبالذي الذي اعطى واعطاه زيد درهما انا وباللام المعطي واعطاه زيد درهما
انا والتنازع باق في الصورتين وعند الاخفش المعطى والمعطيته زيد درهما انا واما
المازني فانه يرد في مثله كل ما حذف منه غير مفعول الاولى كو المعطى زيد درهما
والمعطيته هو اياه انا وليس بوجه لمخالفته الاصل في الفعل الاول برد مفعوله
وفي الثاني باقامة الضميرين مقام معموليه الظاهرين بلا ضرورة ولو سلك
في هذا الباب مسلكه في المتعدي الى واحد اعني جعل الكلام جملتين يقال المعطى
زيدا درهما زيد والمعطيته انا واعطاني درهما زيد بابراز عايد اللام وبعض المتقدمين
يجوز حذفه على ما تقدم وبابراز انا تجري الصفة على غير صاحبها وعند الاخفش المعطيه
انا والمعطى بالاضافة او المعطي اياي كما مرّ في المضمرات درهما زيد ويجوز المعطي
انا مراعاة للاصل والمازني يقول من اظهر الضمير في المعطيته اظهر المعقول الثاني
وليس بوجه لان ابراز الضمير لاجل اللام عامله لئلا يحذف عايده كما مرّ وليس اعطي
من افعال القلوب حتى يلزم ذكر الثاني بذكر الاول فان رددنا مفعول الاول
كما هو مذهب المازني قلنا المعطيته انا درهما والمعطيته لا المعطي اياه زيد كما ذكرنا
في باب المضمرات في نحو ضربني اياك وضربتك ولو قلت المعطيته انا اياه والمعطي
درهما زيد على ان يكون اياه عايدا الى درهما لما ضمرت المفعول قبل الذكر في ضمير باب
التنازع وهذا لا يجوز في باب التنازع كامرّ وان اخبرت عن الدرهم قلت الذي
اعطيت واعطانيه زيد درهم وصلت الضمير اذ لا موجب للفصل وبالام المعطيته
انا واعطانيه زيد درهم وعند الاخفش المعطيته انا او المعطي انا لحذف الضمير والمعطيته
او المعطي اياه زيد درهم كضربيك وضربي اياك والمازني يرد المحذوف نحو المعطيته
انا زيدا او المعطيته او المعطي اياه درهم ويقول في ظننت وظنتني زيد اخاك مخبرا
عن التاء والياء بالذي الذي ظن وظنه زيدا اخاك انا وبالام الظان فظنه زيدا
اخاك انا لحذف مفعول الاول كما كان في الاصل وعند الاخفش الظان وظانه زيد
اخاك انا والمازني لو جعله جملتين ورد المحذوف قال الظان زيد اخاك انا والظانه

ه اياه انا فالمتصل ضمير اللام والمنفصل ضمير اخاك وهو ضمير زايد ابرزته لجري الصفة
على غير صاحبها وان اخبرت عن زيد قلت الذي ظننت وظني اخاك زيد والظانة
انا اخاك وظنني اياه وظننته زيد نحو حالتكه وحالتك اياه على ما مضى في المضمرات
اظهرت ضمير المفعول في الظاهر لكونه ضمير اللام ولا يحذف وبعضهم يحذفه
مراعاة للاصل واظهرت ثاني مفعولي الظانه لان افعال القلوب يجب في الاغلب
بذكر احد مفعوليها ذكر الآخر وابرزت انا لجري الصفة على غير صاحبها وعند الاخفش
الضاربه انا اخاك والظانه او الظاني اياه زيد وان اخبرت عن اخاك قلت
الذي ظننت وظنيه زيد او ظنني اياه اخوك والظان انا زيدا اياه وظننته
او ظني اياه اخوك واجاز بعضهم الظانه انا زيد والاولى انه لا يجوز ذلك لاذكرنا
في باب الضمير ان ثاني المفعولين يجب انفصاله عند الالتباس باولهما وعند
الاخفش الظان انا زيدا اياه والظاني ملو اياه اخوك والظانة ملو اخوك
كما مر في حليك وخرتبك وابراز الضمير ملو والظاني ملو اياه لكون الصفة
للالف واللام التي هي الاخ والضمير لزيد وزيد وان كان الاخ من حيث المعنى
لكن المعاملة مع ظاهر اللفظ في هذا الباب ونقول في اعلمت واعلني زيدا
عمرو امنطلقا مجرا عن التاء واليا، بالذي الذي اعلم واعلمه زيد عمرو امنطلقا انا
وباللام المعلم واعلمه زيد عمرو امنطلقا انا وعند الاخفش المعلم والمعلمه زيد عمرو
منطلقا انا وان اخبرت عن زيد بالذي قلت الذي علمت واعلمني عمرو امنطلقا
زيد وباللام المعلم انا واعلمني عمرو امنطلقا زيد هذا من نحو الاقتصار على المفعول
الاول وعند سيبويه المعلمه انا عمرو امنطلقا واعلمه اياه زيد وعند الاخفش المعلمه
انا والمعلمي عمرو امنطلقا زيدا ذا اقتصر على اول المفاعيل وان لم يقتصر فالمعلمه
انا عمرو امنطلقا والمعلمي اياه اياه زيد فاياه الاول لعمرو والثاني بمنطلقا ويجوز
المعلمية اياه زيد نحو خرتبك ومزني اياك واذا اخبرت عن عمرو قلت الذي اعلمت
واعلمه زيد منطلقا عمرو باللام المعلم انا زيدا اياه منطلقا واعلمه اياه عمرو
وابرزت انا لجري الصفة على غير صاحبها واياه ضمير اللام لم يجز حذفه لان فايدة
اللام لا تحذف على الاصح وجعلته منفصلا اذ لو قدمته ووصلته بالمعلم تقلب
المعلم انا لالتباس بالمفعول الاول كما مر في مفعول فالم يسم فاعله وانما ذكرت
منطلقا لان ذكر الثاني في هذا الباب يوجب ذكر الثالث قبل ووجب مهما

ذكر

ذكر المفعول الاولي اعني زيدا لئلا يلتبس الثاني بالاول ولقايل ان يقول واذا
ابرزت في هذا الباب مفعولين فقط لم يجز ان يكون احدهما الاول والثاني
احد الباقين لان ذكر احد الباقين يوجب ذكر الثاني فصاعدا ان المفعولين
هما الثاني والثالث بلى يمكن ان يقال وجب ههنا ذكر الاول لتبين من اول
الامر ان الضمير ليس المفعول الاول ونقول على مذهب الاخفش المعلم انا زيدا
اياه منطلقا والمعلمي هو اياه اياه عمرو فاياه الذي بعد ملو ضمير اللام وهو القايم
مقام عمرو والمخبر عنه والثاني ضمير منطلق وان اخبرت عن منطلقا بالذي قلت
الذي اعلمت واعلمني زيد عمرو اياه منطلق والمعلم انا زيدا عمرو اياه واعلني
اياه انا منطلق ابرزت انا لجري الصفة على غير صاحبها وفصلت الضمير العايد
الى اللام اعني اياه بعد عمرو لئلا يلتبس لو اتصل بالمفعول الاول وذكرت الثاني
اعني عمرو الذكر والثالث اعني ضمير اللام واما ذكر الاول اعني زيدا ففيه
النظر المذكور ويجوز اعلمنيه اياه وعند الاخفش المعلم انا زيدا عمرو والمعلمي هو اياه
منطلق او المعلمية اياي والمعلمي هو اياه منطلق او المعلمية اياه وانما ابرز هو لجري
الصفة على غير صاحبها وهو القدر من التمرين كاف لمن له بصيرة **قوله** وما
الا سمية موصولة واستفهامية وشرطية وموصوفة وتامة بمعنى
هي وصفة لما كان في المبنيات ما يوافق اللفظ لفظ الموصول لم يجعل له باب
برأسه بل بين في ضمن الموصولات كما بين ما وافق اسم الفعل في اللفظ من
المبنيات في اسماء الافعال كباب فجار وباب فساق وباب قطام الموافقة
لباب نزال ولولا قصد الاختصار ورعاية المناسبة اللفظية لكان القياس
يقتضي ان يجعل بابا برأسها فمنها ما قوله وما الاسمية اعلم ان ما يكون
حرفيه ايضا وسيجيء على اقسام ايضا ولما كان هو في قسم الاسماء يقتضي الاقسام
ما الاسمية وتركت اقسام الحرفية الحرفية الى قسم الحرف قوله موصوله كما ذكرنا و
الاستفهامية نحو ما صنعتك وما صنعت وقد خلها معنى التحقير كقوله ما انت بيب
ابيك والفخر ومعنى التعظيم كقوله يا سيدا ما انت من سيد والحاقة ما الحاقة
ومعنى الانكار نحو قيم انت من ذكرا حا اي لا تذكر حا على احد الاقوال وقد
تحذف الف ما الاستفهامية في الاغلب عند انجرارها تحرف جر او مضاف وذلك
لان لها صدر الكلام لكونها استفهاما ولم تمكن تاخير الجار عنها فقد عليها وركب معها

دخل
بجزا

حتى يصير المجموع لكلمة موضوعة للاستفهام فلا يسقط الاستفهام عن مرتبة التصدر
وحصل حذف الاول دليل التركيب ولم يحذف آخر من وكم الاستفهامين المجرورين
لكونها صحيحا ولا آخر اي مجريه مجرى حرف الصحيح في تحمل الحركات وقد جاء
الالف ثابتا على ما قام يشتمني لئيم كخنزير تمرغ في دمان واذا جاء ذا بعد ما الاستفهامية
لم تحذف الفا وكما اذا تشتغل وذلك لان ذا لما لم يثبت زيادته ولا كونه موصولا
الا مع صار ما مع ذا الكلمة واحدة وصار الالف كانه في وسطه الكلمة والحذف
قليل في الوسط ليحصنه من الحوادث وكذا لم تحذف الالف من ما الشرطية المجردة
وان شاركت الاستفهامية في التصدر والشرطية في نحو ما تضع اصنع والنكرة
الموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما يعجب لك واما بالجملة كقوله ربما تكره النفوس
من الامر له فرجه كحل العقال وجاز ان يكون ما فيهما كافة كقوله تعالى ربما يود
الذين كفروا وقال المصنف الا ان النحاة اختاروا كونها موصوفة لئلا يلزم حذف
الموصوف واقامة الجار والمجرور وهو من الامر مقامه وذلك قليل الا بالشرط
المذكور في باب الصفة هذا قوله ولا يمتنع ان يكون من متعلقة بنكرة وهي للتبعيض
كما في اخذت من الدراهم شيئا فكذا مهما سمعناه نكرة من الامر شيئا وقوله لسى
فرجه صفة الامر لان اللام ليست مقصودة فصل كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني
ويجوز ايضا تضمين نكرة معنى تشتهر وتتغيض ويعني بالبتة نكرة غير موصوفة
وذلك نحو ما التحية عند سيبويه ونعما اي نعم شيئا سي عند الزمخشري وابي علي
ويكون ايضا ما حرفة تامة اي غير موصوفة ولا موصولة عند سيبويه بمعنى الشيء
فعال فنعما اي اي نعم الشيء هي ونعم الالف وما المصدرية حرف عند سيبويه واسم
موصول عند الاخفش والرماني والمبرد واما الذي المصدرية فلا خلاف في اسمها
للام فيها وذلك نحو قوله رضي في النهج نزلت انفسهم منهم في البلاء الذي نزلت
في الرجاء قوله وصفة اختلف في ما التي على النكرة لافادتها الابهام وتوكيد التنكير
فعال بعضهم اسم فمعنى قولهم مثلا اي مثل وقال بعضهم زيادة فيكون حرف
لان زيادة الحروف اولى من زيادة الاسماء لاستبدادها بالجزئية ولهذا استعظم
الخليل وعجب من الفصل لكونه اسما زيد لفايدة الفصل وايضا يثبت زيادتها
نحو فبما رحمة وصفتها لم تثبت فالحمل على ما يثبت في موضع الالتباس اولى وفايدة
ما عند اما التخصيص نحو هل اعطيت الا عطية ما او التعظيم نحو لامر ما جدع قصير انفه

ولامر ما يسود من يسود او التنويع نحو اخربه خربا ما اي نوعا من انواعه اي نوع
كان ويجتمع هذه المعاني كلها في الابهام وتاكيد التنكير اي عظيمة لا تعرف من
حقارتها وامر مجهول لعظمته وخربا مجهولا غير معين قوله ومن ذلك الخ
في التمام والصفة اما من الموصولة فنحو بقيت من جاءك والشرطية نحو
من يضرب اضرب والاستفهامية نحو غلام من ضربت والنكرة
الموصوفة بالمفرد فحقها ان تبنى فضلا على من غيرها جئت النبي محمدا
باما وبالجملة كقوله رب من انضجت غيظا صدره قد تمنى لي موتا لم يطلع ولا بجملة تامة
اي غير محتاجة الى الصفة والصلة الا عند ابي علي فانه جوز كونها نكرة غير موصوفة
وبجيء عند الكوفيين حرفا زايدا وانشدوا الى الربرسيام المجد قد علمت ذاك
العشيرة والاثرون من عد اد ومي عند البصريين موصوفة اي الاثرون السابقا
معدودا وانشدوا ايضا باشاة من فيض لمن حلت له حرمت وعلى وليتها لم تحرم
والمشهورة باشاة ما فيض وعلة بنائها من وما الشرطيين والاستفهاميين والموصو
ظاهرة واما الموصوفية فما لاحتياجها الى الصفة واما لمشابهتها لها
موصولين لفظا وكذا ما التامة ومن في وجوهها لذوي العلم ولا تقول لا يعلم
خلافا لقطرب ويقع على ما لا يعلم تغليبا لقوله تعالى ومن يمشي وقوله
ويقول اثرمن في الدار غلاما كان او جارية او فرسا ومنه قوله تعالى ومنهم من
يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين ومنهم من يمشي على اربع وذلك
لانه قال تعالى ومنهم والضمير عايد الى كل دابة فقلت العلماء في الضمير مبني
على مذهب التغليب فقال من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على اربع وفي الغالب
لا تعلم وقد جاء في العالم قليلا حكى ابو زيد سبحانه ما سخركن لنا وسبحان ما نسبح الرعد
بحمده وقال تعالى وما ملكت ايمانكم ويستعمل ايضا في الغالب في صفات العالم
نحو زيد ما هو وما هذا الرجل فهو سؤال عن صفته والجواب عالم او غير ذلك
ويستعمل ايضا استفهاما كانت او غيره في المجهول ماهيته وحقيقته ولهذا يقال
لحقيقة الشيء وماهيته وهي منسوبة الى ما والماهية مقلوبة الهمزة هاء و
الاصل الامه او يقول انه منسوب الى اما هو بتقدير جعل الكلمتين ككلمة لقولهم
كسى يقول ما هذا الفرس فرس انسان فاذا عرفت انه انسان مثلا وشككت
انه زيد او عمرو وقلت من هو وقوم فرعون وما رب العالمين يجوز ان يكون

سؤالا عن الوصف ولذا قال موسى عليه الصلوة والسلام رب السموات
ويجوز ان يكون سؤالا عن الماهية ويكون موسى عليه السلام اجابه ببيان الاوصاف
دون بيان الماهية تنبيها لفرعون على انه تعالى لا يعرف الا بالصفات وماهيته
غير معلومة للبشر قوله سبحان ما سخر كن لنا وما يسبح الرعد بحمده ويجوز ان يكون
لكونه تعالى مجهول الماهية ومن وما في اللفظ مفردان يصلحان للمثنى والمجموع
المؤنث فان عنى بهما اصناف الاشياء فمراعاة اللفظ فيما يصير به عنهما من الضمير
والاشارة ونحو هما اكثر واغلب وانما كان كذلك لان اللفظ اقرب الى تلك
العبارة المجهولة عليهما من المعنى اذ هو وصله الى المعنى وكذا في غير وما تقول
وذلك الشخص لقيته وان كان مؤنثا قال تعالى خلقكم من نفس واحدة والمراد
آدم عليه السلام وتقول ثلث انفس من الرجال وثلثة اشخص من النساء فهذا اولى
من العكس كما مر في باب العدد وان يقدم على المجهول على من وما شابههما
من المحتملات بما يقصد المعنى اختير مراعاة المعنى في ذلك المجهول لقولك
منهن من اخيها فهو اولى من قولك اخيه لتقدم منهن فلهذا لم يختلف الفراء
في تذكير من نعت ومن يأت بخلاف قوله ويعمل لانه جاء بعد قوله ممكن وهو عائد
للمعنى فلذا قال نوتها اجرهما وان حصل بمراعاة اللفظ لبس وجب مراعاة المعنى
فلا تقول لقيت من اخيه وانت تريد من النسوان الا ان يكون هناك
قرينة ويجب ايضا مراعاة المعنى فاوجب مطابقته للمجهول على المعنى كمن في
محسنة انك ولا يجوز محسن لانه ضمير لمجهول على معنى من الذي بمعنى الذي و
الخبر المشتق يجب مطابقته للمبتدا تذكيرا وتأنيثا وجمعا واجاز ابن السراج
من في محسن نظرا الى ان هي مراد به من الذي يجوز اعتبار لفظه ومعناه
فان حذف هي التي هي صدر الصلة كما في قولهم ما انا بالذي قائل لك شيئا
وقيل من محسن انك سهل التذكير لان المقدر لم يتعين كونه بلفظ المذكر
او المؤنث والاصل الحمل على اللفظ كما مر فيقدره مذكرا ولكون مراعاة اللفظ
اكثر قال تعالى من يؤمن بالله ويعمل صالحا يدخله جنات تجري من تحتها الانهار
حملا على اللفظ ثم قال خالدين حملا على المعنى ولكونها اولى ايضا رجع سبحانه
بعد قوله خالدين اي الحمل على اللفظ فقال خالدين فيها ابدا فذا احسن امة لم زرقا
واما تقديم مراعاة المعنى على مراعاة اللفظ من اول الامر فنقل ابو سعيد

عن

عن بعض الكوفيين منعه فالاولى الجواز على ضعف الا في اللام الموصولة فانه
يمتنع ذلك فيها قالا يقال الضارب جاء لخفاء موصوليتها ثم انك ان اتيت
بها يصاحب من الموصوف والمبتدا نحو جاء الرجلان الضارب غلاماهما وهم
المؤدب جاز انهم لم يحرفها بغير عنها من الضمير واسم الاشارة مراعاة لفظها وان
كانت صالحة لمن وما للمفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث بلفظ واحد
وذلك لخفاء موصوليتها وكونها كلام التعريف في نحو هما الحسن غلاميهما فكان
الضمير راجع الى صحبها لا اليهما وان لم يكن صاحبها جاز مراعاة لفظها كقوله
او يصبح في الطاعن المولي اي في الطاعنين المولين ويجوز ان يكون افراده لكونه
صفة مقدر مفرد اللفظ اي في الجمع الطاعن واي واية كمن وهي معربة وحدها
الا اذا حذف صدر صلتها فتذكر ناكحكم اي في التذكير والتانيث والافراد
والتثنية والجمع فاي الموصولة نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية
نحو ايهم اخوك وايهم لقيت والشرطية نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى
والموصوفة نحو يا ايها الرجل ولا اعرف كونها معرفة موصوفة الا في النداء
واجاز الاخفش كونها نكرة موصوفة كما مررت باي معجب قبل جاء الذي
نكرة موصوفة نحو يا الذي محسن اليك واي تقع صفة ايضا بالاتفاق فلا ادري
لم تذكره المص مهنا ولعله راى ان الصفة في الاصل استفهامية لان معنى برجل
اي رجل برجل عظيم يسئال عن حالها لانه لا يعرفه كل احد حتى يسئال عنه ثم نقلت
عن الاستفهامية الى الصفة فاعتورها عليها اعراب الموصوف واي معربة
من بين اخواتها الموصولات على خلاف في اللذان واللتان وذو الطائية
من بين اخواتها المتضمنة لمعنى الاستفهام والشرط وانما ذلك لالزامهم
لها الاضافة المرجحة بجانب الاسمية وليس كل مضاف بمعرب الا ترى
الى عدم اعراب خمسة عشرك وكم رجل لعدم لزومها الاضافة وكذا يضاف
لان الى الفعل ايضا كما يضاف الى الاسم والاضافة اليه كالاضافة كما
يجئ في الظروف المبنية وانما الزموها الاضافة لان وضعها لبعيد بعضا
من كل كما مر في باب الوصف فاذا حذف المضاف اليه فان لم يكن مقدرا لم يعرب
كما في النداء وان كان مقدرا بقي على اعرابه كما في قوله تعالى ايا ما تدعوا فان كاني
فانه مقطوع عن الاضافة مع اعرابه وذلك لانه كالمبني على ما يجئ في الكنايات

قوله الا اذا حذف صدر صلتها وصلتها اما اسمية او فعلية والفعلية لا يحذف منها
شيء فلا يبنى اي معها والاسمية قد يحذف صدرها اي المبتدأ بشرط ان يكون ضمير
راجعا الى ذا اي مع ذا والاسمية بحذف المبتدأ في نحو اضرب ايهم
قايم وايهم زيد فلا منه وانما يحذف كثيرا مع اي دون سايرالموصولات لكونه
مستقلا مع صلته بلزوم اضافته وانما لم يحذف احد جزئي اللغتية لان التضاد
الجزئين فيهما اشد وانما حذف المبتدأ اذا كان ضمير الموصول لانه كان بالنظر
الى الموصول كالاسم المكرر على الولاء لمعنى فاذ حذف المبتدأ صار مبنيا كاخواته
الموصول وذلك ان سنا اذا فارق اخواته يعارض فهو شديد النزوع اليها
فبنى في سبب رجع اليها وبنى على الضم تشبيها بقبل وبعد لانه حذف منه
بعض ما يوضحه وبنيه اي الصلة لانها المبنية للموصول كما مر كما حذف
من قبل وبعد المضاف اليه المبين للمضاف حذا ملا ومذهب سيبويه وهو
الاكثر اعني كونه مبنيا على الضم عند حذف المبتدأ قال سيبويه والاعراب
مع حذف الصدر لغة جيدة وجاء في الشواذ ايهم اشد على الرحمن بنصب
ايهم وذلك لانه لم يحذف الصلة بكمالها بل حذف احد جزئيها وقد بقي ما هو معتمد
الفايدة اي الخبر الحرمي خرجت من خندق الكوفة حتى اتيت مكة فلم اسمع
احد القول في نحو اضرب ايهم افضل الا منصوبا وان لم يضف مع حذف
المبتدأ نحو اكرم ايا افضل وكلام العرب الاعراب فاجاز بعضهم البناء
قياسا لاسما فنقول اكرم اي افضل مضموما بلا تنوين والخليل ويونس
يقولان اضرب ان افضل مرفوعا اما على الحكاية او التعليق كما يجيء من مذهبهما
قال سيبويه لا يرفع نحو اضرب انا افضل ولا يبنى ايضا على الضم قياسا على اضرب
ايهم افضل لان ذلك مخالف القياس ولم يسمع من العرب الا ايا افضل
منصوبا ولو قال لقلنا اي لو رفعوا او ضموا قال الجزولي اعرابه مع حذف
المضاف اليه دليل على انه كان من المضاف اليه ايضه معربا لان ظرف
المضاف اليه يرجح جانب الحرفية كما في قبل وبعد وذهب الكوفيون و
الخليل الى ان ايهم في مثل هذا الموضع معربة مرفوعة على الابتداء ما بعدها
خبرها وهي استفهامية لا موصولة قالوا بي في الآية مبتدأ وخبره اشد ومن
كل شيعة معمول لننزعن كما يقول الكلت من كل طعام قال تعالى واوتيت

من

من كل شيء فيكون للتبعيض والكلام محكي اعني ان ايهم اشد صفة سنبقة على
اضمار القول اي كل شيعة مقول فيهم ايهم اشد كقوله جاء والمذق هل رايت
الذيب قط قال الخليل واي على هذا استفهامية نحو قولهم اضرب ايهم افضل
اي ضرب الذي يقال لطلبة ايهم افضل كما قال الاخطل ولقد اتيت
من القنات بمنزلة فاتيت لا بحرج ولا محروم اي اتيت مقولا في لا حرج
ولا محروم اي هو ولا حرج قال سيبويه لو جاز اضرب ايهم على الحكاية جاز اضرب
الفاسق الخبيث بل مثله لجوز في ضرورة الشعر لا في سعة الكلام وذهب يونس
في مثله ان الفعل الذي قبل اي معلق عن العمل وحمر التعليق في غير افعال
القلوب ايضا وليس شيء لان المعلق يجب كونه في صدر جمله والمنصوب نحو
اضرب واقتل لا يكون جملة والمعلق اما استفهام او نفي او لام الابتداء واي
بعد نحو اضرب واقتل لا يكون استفهامية او لا معنى لها الا على وجه الحكاية
كما قال الخليل بل هو موصوله بعدع وقال الاخفش في الآية من زايدة كما
مذهبه من زيادة من في موجب وكل سيعة مفعول لننزعن وايهم اشد
جملة مستانفة لا تعلق لها بالفعل وقال المبرد ايهم فاعل سيعة اي لننزعن
فريق يسبع ايهم هو اشد واي بمعنى الذي وعند ابي عمرو انه اذا حذف منها
ما يضاف اليه منعت القرف نحو اضرب آية لقيتها قال لتعرفها بالصلة فردوا
على مذهبه في التعريف المانع من الصرف تعريف الموصولات واعتدوا
التانيث بلا علمية وغير بصرفها وهو القياس قوله وفيما اذا صنعت
وجهان احدهما ما الذي وجوابه بالرفع والاخر اي شيء وجوابه بالنصب
اعلم ان ذا لا يجيء موصولة ولا زايدا الا مع ما ومن الاستفهاميتين والاولى فيما اذا
هو وكن ذا هو الزيادة ويجوز على بعد ان يكون بمعنى الذي اي ما الذي هو هو على حذف
المبتدأ نحو ما انا بالذي قايل واما قولك من ذا قايما فذا فيه اسم اشارة لا غير و
يحتمل في من ذا الذي يقرض الله قرضا وما ذا الذي ان يكون زايدة وان يكون
اسم اشارة كما في قوله ام من هذا الذي هو جند لكم وهاء التنبيه يدخل على اسم
الاشارة نحو هذا ايضا ما هذا الذي يقول وفرجاء زايد بعد ما الموصولة قال
رعى ما زاعت سابقه وكان بالمعنى بشيء ولقايل ان يمنع مجيء ذا موصولة مطلقا
والحكم في ما ذا صنعت بزيادتها واما رفع الجواب في قوله تعالى يسئلونك ماذا ينفقون

قل العفو ورفع البدل في قوله الا تسالان المرء فاذا يحاول الحث فعصى او ضلال
وباطل فلان ما مبتدا والفعل بعد ذا المزيح خبره على تقدير حذف الضمير من الجملة
التي هي خبره والذي حملهم على ادعاء كون ذا ههنا موصولة رفع الجواب في البدل
في الفصيح المشهور ولو جاز ان يدعى في الجواب انه غير مطابق للسوال وان
غير ذلك يجوز وان لم يكن كثيرا لم يجز دعوى عدم التطابق بين البدل والمبدل
منه فوجب ان يكون ماذا يحاول جملة اسمية خبر المبتدا فيها فعلية واما ما ذكر
من حذف الضمير في خبر المبتدا فقليل نادر كما تقدم في باب المبتدا وبجرد الجملة
الخبرية في نحو ماذا يحاول كثير غالب فرقنا ان الجملة صلة لذا الاخبر لما لان حذف
الضمير من الصلة كثير وهو اكثر من حذفه ومن الصفة وهو فيه من الصفة اكثر
من حذفه من الخبر كما مر في المبتدا وانما قال اظهار الضمير المنصوب في الجملة
التي بعد ذا من بين الموصولات للزومها لما الاستفهامية او من لاذا لا يكون موصوله
الا وقبلها احد هما فكان التناقل الحاصل باتصال الصلة بالموصول اكثر فكان
التخفيف بحذف الضمير الذي هو فضلة اولى وهذا كما جاز حذف المبتدا في
صلة ايهم في السعة دون صلة غيرها وذلك لتثاقلها بالمضاف اليه وانما كان
الجواب او البدل مرفوعا اذا كان ذا موصولا لان ماذا اذن جملة ابتدائية ذا مبتدا
وذا خبر مقدم لكونه نكرة وعند سيبويه ما مبتدا مع المبتدا خبره راجع الى ذا الموصول
فقال تعالى اساطير الاولين ليس بجوابا لقوله للكفار ماذا انزل ربكم اذ لو كان
جوابا له لكان المعنى هو اساطير الاولين اي الذي انزل ربنا اساطير الاولين والكفار
لا يقرون بالانزال فهو اذن كلام مستانف اي ليس ما يدعون انزاله منزلا
بل هو اساطير الاولين واذا كان ذا مرتبطا في منصوبة المحل مفعولا للفعل
المتاخر فالسوال حينئذ جملة فعلية فكون الجواب فعلية اولى للتطابق فنصب
الاسم على اضمار مثل الفعل الذي ينصب به ما في السوال حذف لدلالة السوال
عليه فقوله تعالى ماذا انزل ربكم قالوا خيرا اي انزل خيرا او انما لزم ههنا النصب
ليكون مخالفا لجواب الكفار لان النصب يصرح بتكوين انزل مقدرا والرفع يحتمل
استيناف الكلام كما ذكر ما في اساطير الاولين ويحتمل تقدير الموصول المذكور في
السوال مبتدا كما في قوله تعالى العفو واشتغل الفعل بعد ما ذا بضمير منصوب
نحو ماذا تفعله او بمتعلقه نحو ماذا بعضى حقه فيكون ما مبتدا اولى وان جعلت

ذا زايدة ايضا لان الرفع في زيد لغته اولى من النصب كما مر في المنصوب
على شريطة التفسير فيرفع الجواب اذن اولى كانت ذا موصولة او زايدة واما
في نحو ماذا قيل وماذا عرض وقوله تعالى وماذا عليهم لو آمنوا وماذا حل لهم
مما ليس بعد ذا فعل ناصب لما قبله ولا مشتغل عنه بضميره او متعلقه
فالجملة ابتدائية جعلت ذا زايدة او موصولة فرفع البدل اذن واجب ورفع
الجواب مختار على كل حال وقول الشاعر وماذا عسى الواشون ان يتحدثوا
سوى ان يقولوا انني لك عاشق قيل ذا فيه زايدة لا موصولة اذ الصلة
لا تكون الا خبرية وعسى ليس بخبر وهذا يلزم مهم في خبر المبتدا ايضا فان قيل
خبر المبتدا قد جاء طلبية كقوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم وزيد اضربه قيل الصلة
ايضا جاءت لعل مع جزئها كقوله وانى لراج نظره قبل التي لعلي وان شطت
نواها ازورها وعسى ولعل متقاربان فان قدر القول ههنا جاز للمانع
ان يقدره ايضا في خبر المبتدا ولا يجوز ان يكون ماذا مفعول ان يتحدثوا
لكون ان موصولة فالتقديران يتحدثوا هذا ولا باس ان يذكر بعض ما اعلم
المصر من احكام الموصول واحكام من وما واي في الاستفهام وما ينا سبها فيقول
الموصول والصلة جزئي اسم وقد ثبت للموصول التقدم لكون الصلة مبنية
له فيجب الصلة التاخر ولا يتقدم الصلة ولا جزء منها على الموصول ولا يعمل الصلة
وما يتعلق بها فيما قبل الموصول لان ذلك المعمول اذن جزؤها وقد تقرر ان
جزئها لا يتعدم على الموصول ولا يتعلق الصلة بما قبل الموصول بان يكون مصدرة
بميم او لكن او علامة جواب القسم ونحو ذلك مما له تعلق بما قبل الموصول
لان ذلك المتعلق به المتقدم اذن جزء الصلة ولا يفصل بين الموصول والصلة
ولا بين بعض الصلة وبعض تابع للموصول كالوصف والعطفين والتاكيد
ولا يخبر عن الموصول ولا باستثناء منه اذ حذف الاشياء الا بعد تمام الكلمة وقد
جاء في الشعر موصولة معطوف على آخر قبل الصلة وما بعد مما فاصلة
لهما معا او صلة للاخير وصلة الاول محذوفة مدلولة بالظاهرة عليها كما يجيء بعد
من جواز حذف الصلة عند قيام الدليل وذلك نحو قوله من اللواتي ذوالتي
واللاتي عن اي كبرت لذاتي وقد يفصل بين الموصول والصلة بمعمول الصلة
نحو الذي اياه ضربت لان الحروف الموصولة حروف مصدرية هي والجملة التي

بعد حا تأويل المصدر فيطلب فيها من متضمن المصدر وكذا في الالف واللام الموصولة
اذ لا يدخل الا على فعل في صورة اسم الفاعل او المفعول كما مر فيكون هو او ما دخل
عليه كاللام الحرفية مع ما دخلت عليه لينفصل بينهما وكذا يجوز التفصيل بين
بعض الصلة وبعض بالعطف على الجملة التي هي صلة كما تقول في باب
التنازع معملا للاول الذي ضربت وضربوني غلمانه زيدا اذ ليس الفصل باجنبي
من الصلة وكذا يتقدم بعض الصلة على بعض كما تقول جاني الذي قايم ابوه
والذي ضرب زيدا اخوه والذي زيدا ضرب ابوه اذ لا مانع منه فان قيل
اليس كما ان الموصول والصلة كجزئي اسم بعض الصلة والبعض الآخر ايضا
كالجزئين الا انهما جزئيا لا ترتيب احدهما على الآخر بل جزئين يجوز تعقب
كل منهما للآخر بخلاف الصلة والموصول فان تعقب الجزء الذي هو الصلة
واجب لكونها مبنية للموصول على ما تقدم فبين بهذا فساد قول من قال ان
خبر ما وام لا يتقدم على اسمه ويجوز قليلا حذف صلة الموصول الاسمي غير الالف
واللام اذا علت قال فان ادع اللواتي من اناس اضاعوهن لا ادع الذين
وقد التزم حذفها مع النيابة معطوفا عليها التي اذا قصد بها الدوام ليفيد
حذفها ان الذاهبين الصغيرة والكبيرة وصلة الى حد من العظم لا يمكن شرحه
ولا يدخل في خبر البيان فلهذا تركنا على ابهامها بغير صلة مبنية ويجوز كون
تصغير الليتا للتعظيم كما في قوله دويهية تصغر منها الانامل واجاز الكوفيون حذف
غير الالف واللام من الموصولات الاسمية خلافا للبصريين قالوا قوله تعالى وما منا
الا له مقام معلوم اي الا من له مقام وكقوله قال المبسي بليلى الليالي سهرت من طربي
ويجوز ان يكون من هذا العمري لانت البيت الكرم اهله واقعد في افنائه بالاضابر
ولا وجه لمنع البصريين من ذلك من حيث القياس اذ قد تحذف بعض حروف
وان كانت فاء وعينا كشبه وسيبه وليس الموصول بالاق منها ولا يحذف
من الموصولات الحرفية الا ان في المواضع المخصوصة كما يجئ في الافعال المضوية
وذلك لقوة الدلالة عليها وكون الحروف التي قبلها كالنيابة عنها واما احكام
من وما واي في الاستفهام فتقول اذا استفهمت بمن عن مذكور منكور عاقل
ووقيت على من جاز لك حكاية ذلك الاعراب المذكور وحكايات علامات
تثنيه وجمعه وتأنيثه في لفظ من تعقل من واذا قيل من جاني رجل ومن اذا قيل

رايت

رايت رجلا ومن اذا قلت مررت برجل ومن اذا قيل جاني رجلان
ورايت رجلين ومررت برجلين ومن اذا قيل جاني مسلمون او رجال لقوم
وفي النصب والجر منين ومنه اذا قيل جاتني ضاربه او طالق وكذا في النصب
والجر لا يختلف ومنتان اذا قيل جاتني ضاربتان او طالقتان وفي النصب والجر
منتين ومنات اذا قيل جاتني مسلمات او ضوارب وكذا في النصب والجر
لا يختلف اما اشتراط الاستفهام عن المذكور في الحكاية فلان حكاية نفس العلامات
لا بد فيها من محكي مذكور قبل الحكاية يثبت فيه تلك العلامات حتى يحكى وغرضهم
من الحكاية ان يعين المخاطب ان المسؤول عنه هو ما ذكره بعينه لا غيره حتى يكون
نصبا وانما اشترط في كافة العلامات المذكورة بمن كونها سؤلا عن نكرة لان
المعارف اذا استفهم بها عنها ذكرت في الاغلب اما محكية او غير محكية كما يجئ
لان الاستفهام عن المعارف ليس في الكثرة مثل الاستفهام عن النكرات فلم يطلب
التحقيق بحذف المسؤل عنه كما في النكرات ولو ذكرت ايضا النكرات لم يجز
حكايتها بعد من لان النكرة اذا ذكرت فلا بد في الثانية من لام العهد لتعرف
انها المذكورة ثانيه هي المذكورة اولى يقول من الرجل لمن قال جاني رجل
مع زيادة اللام عليها لم يمكن الحكاية لان الحكاية ذكر اللفظ المذكور بعينه بلا
زيادة ولا نقصان فلما لم يمكن حكايتها وان لم يقصد الحكاية قلت من الرجل
او من هو او من ذلك ونحوها وان قصدتها وهو الكثير حذفت النكرة واثبت
العلامات في لفظ من وسهل وحذفها قصدت التخفيف لان الاستفهام
عن النكرة اكثر من الاستفهام عن المعرفة فلهذا كان حذفها بعد من اكثر من اثباتها
ومع الحذف فالحكاية اولى لاجل التنصيص من اول الامر على ان المستفهم عنه
واما اشتراط الفعل في هذه الحكاية فقط لان من الغلط واما اشتراط الوقف
على من ولم يشترط ذلك في اي بل تقول فيها اي يا فتى ايا ما فتى وياي يا فتى
كما يجئ ولان من مبنية بسكر عليها الاعراب فاسوا حكاية الاعراب عليها
في حالة لا يكون فيها على المفرد المذكر في الاغلب وهو اصل المثنى والجمع والمؤنث
اعراب ولا تنوين التمكن وهي حالة الوقف لان الكلمة يتجرد فيها عن الرفع
والجر والتنوين واما اي فانها كانت معربة ولم يستنكر عليها حكاية الاعراب
لا وصلا ولا وقفا وانما زاد واي في المفرد المذكر الواو واليا والالف بدل الحركات

لانهم لو حكوا حركات المنكر كما هي لكانت الكلمة في حالة الوقف محركة بصورة
الرفع والجر وهذا خلاف عادة الوقف فابدلوا من الحركات حروفا يشبهها
ساكنة وجاؤا قبلها بحركات تناسبها هذا مذهب البرد قال السيرافي بل
اثبتوا فيها الحركات لحكاية الاعراب كما في اي ثم لما كان الحال الوقف
واخر الموقوف عليه ساكن اشبعوا الحركات فتولدت الحروف وكلا القولين
ممكن ولم يمكن اثبات حروف المد الدالة على الاعراب في منه اذ هاء التانيث
لايكون في الوقف الا ساكنة واكتفوا بالحكاية التانيث وتركوا حكاية الاعراب
وكان هذا اولى من العكس لان الاعراب فرع الذات واذا امتنع اجتماع مراعاة
الفرع والاصل كان حفظ الاصل اولى واجرى واسهل في ترك الحكاية اعرابها
وان كانت ممكنة بالاتيان بحروف المد الجري مسلمات وهذات في الوقف
فانه لايثبت فيه شيء من حركاته بخلاف منو ومني ومنا فانه بمنزلة نحو زيد رجل
ويثبت فيه حال الوقف بعض حروف الحركات مع حرف المد بعدها اعني الفتح
نحو زيدا فلم يستكرهوا من الجار في مجراه عن قصد الحكاية اثبات الحركات والمدات
بعدها واثبات النون في منتان ومنتن تنبيه على ان التاء ليست لتانيث
الكلمة اللاحقة هي بها بل هي لحكاية تانيث كلمة اخرى فلم يلتزموا قبلها الحركة
التي تلزم ما قبل تاء التانيث وقريب من ذلك اسكان ما قبل التاء في بنت
واخت وهنت لما لم يمحض التا للتانيث بل كانت بدلا من اللام وربما سكنت
النون في المفرد كمنيت والاكثر تحريكها فيه لانك لم تقدر في المفرد على حكاية
الاعراب كما ذكرنا فلا اقل من حكاية تاء التانيث كما ملوحقه واما في المثنى فقد
حكيت الاعراب لمجيئك في الرفع بالالف وفي النصب والجر باليا، نحو من تان
ومنتين وقرجاء من تان محرك النون التي قبل اليا، هذا ولكن في من الموقوف
عليها المستفهم بها عن النكرة الوجهان اخران احدهما ان زيد علي من حروف المد
واللين كما ذكرنا في الوجه الاول في المفرد المذكر حاكيا للاعراب فقط ولا يحكي علامات
المثنى والمجموع والمؤنث وان كنت تسئل عنها اجراء لمن على اصلها من صلاحيتها
للكل بلفظ واحد فتقول اذا قيل جاني رجل او رجلان او رجال او امراة او امراتان
او نسوة منو وعلى هذا قياس النصب والجر وثانيهما افراد من على كل حال
بلا حكاية للاعراب ولا لعلامات آخر في حال الوصل هذا حكم من المستفهم

بها عن النكرة واما اي اذا استفهمت بها عن المذكور المنكور جاز لك ايضا حكاية
الاعراب وعلامات المثنى والمجموع والمونث في لفظها الا انك لاتلحق حروف
المد واللين بالمفرد المذكر بل تقربه بالحركات في الوصل كقولك يا فتى وايا فتي
وايا فتى واما فتي وفي الوقف تسكن الياء في الرفع والجر ويقلب التنوين الفا
في حال النصب كما في الوقف على سائر المعربات لان اما معرب فسقط في
جواز الحكاية في لفظ اي شرطان كما في الحكاية وهما الفعل والوقف
اما العقل فلان اصل اي ان يستعمل في العقلاء وغيرهم بخلاف من واما الوقف
فلما مر في من وانما اشترط في حكايتها كون المحكي مذكورا كما مر في من ولك
في اي وجه آخر وصلا وهو الاقتصار على اعراب اي مفردة وتقول اي وايا واي
في المفرد والمثنى والمجموع مذكرا كان او مونثا وفي الحركات الثلث اللاحقة لاي حال
الحكاية وجهان احدهما انها اعرابها فيكون مبتدا محذوف الخبر ومفعوله محذوف الفعل
ومجرورة مضمرة الجار وهذا ضعيف لان اضمار الجار قليل نادر وايضا سببه
اي وجهه لغير الحكاية ضعيفان كما مر والاولى ان يقال كما في من ان ضم العلامات
اتباعات للفظ المتكلم على وجه الحكاية ومحلها رفع على الابتدا او التقدير من هو
واي هو اي رجل هو واجاز اليونس الحكاية بمن وصلا قياسا على اي فقال
من يا فتى وما يا فتى وعليه حمل قول الشاعر انوار خفلت منون المتمم
فقالوا لكن قلت عموظلاما وليس شيء لانه لم يتقدم جمع منكر حتى يحكى وحكى يونس
انه سمع ضرب من ما استفهام عن الضارب والمضروب قال سيبويه هذا بعيد
وقال يونس ايضا هذا لايقبله كل احد وذلك لتقدم الفعل على كلمة الاستفهام
واما اعرابها فقبيل حكاية كانه سمع رجلا يقول ضرب رجل رجلا والا فكيف يعربها
مع قيام علة البناء والظاهر انه ليس بحكاية وانه يجوز في بعض اللغات اعرابها لاعلى
وجه الحكاية الاترى الى قوله منوح انتم وليس بمحكي كما زعم يونس اذ لامنكر
مذكور قبله والعلامات المذكورة لايخلو من الالف في آخر الكلمة لانها في حالة الوقف
فاذا قيل رايت رجلا وامراة قلت من ومه واذا قيل رايت امراة رجلا
قلت من ومنا وفي جاني رجل وامراتان من ومنتان وعليه فقس واذا اجتمع
من يعقل ومالا يعقل حيث السؤال عن العاقل بمن وعن غير العاقل باي كقولك من و
ايتين فيمن قال امنت رجلا وحمارين وعليه فقس واما المعارف بعد من فقول

ى اما اعلام واما غيرها فغير الاعلام حيها ثلثة اوجه اشهرها انه لا حكاية فيها ولا في من
بعدها وحكى البرد عن يونس ولم تحكه عن سيبويه انما تذكر بعد من محكية كالاعلام
اذا قال القايل رايت اخا زيد فقلت من اخا زيد واجاز ذلك سيبويه لا على
وجه الاختيار كما قيل وعن من تحرمان وليس بقوي شبانا وثالثها ان تحذف ويثبت
علامات الحكاية في من في النكرات وذلك الكون موقفه المذكورة عند السامع مجهولة
كالنكرة وذلك كما حكى سيبويه انه يقال ذهبت معهم فيقال مع مبين وبقال قد
رايته فيقال ساما الاعلام المذكورة بعد من ففيها مذهبان مذهب اهل الحجاز
ومذهب بني تميم فاهل الحجاز يجعلون العلم بعد من بشرطه وانما احصوا الحكاية
بالعلم دون غيره من المعارف لان وضع الاعلام على عدم الاشتراك بخلاف سايير
المعارف فان كل واحد منها لاي معين كان كما ياتي في باب المعارف والحكاية
لرفع الاشتراك فكانت بالاعلام انسب والشروط المذكورة ان لا يكون المسؤل عنه
منعوتا ولا مؤكدا ولا مبدلا منه ولا معطوفا عليه عطف بيان فان اعادة من
المتبوعات مع توابعها يعني عن حكاية اعرابها ان يعرف المخاطب ان المسؤل
عنه هو المذكور بارشاد واعادة التوابع المذكورة بعينها اليه فيقول لمن قال
رايت زيدا الظريف او زيدا انفه او زيدا ابا محمد من زيد الظريف ومن زيد انفه
ومن زيدا ابو محمد بالرفع لا غير نعم لو وصف باين واسقط تنوينه لوقوعه
بين علمين لم يمتنع حكايته عند اهل الحجاز لانه وان اعنى الوصف المذكور ايضا
كساير الاوصاف الا ان بنزل هذا الموصوف مع ان هذا الوصف منزلة اسم وهو
بدليل حذف التنوين من الموصوف ونصب الموصوف في المنادى جوز الحكاية
فيه فيقول لمن قال رايت زيدا ابن عمرو بالنصب وان قال رايت زيدين اخي
عمرو وقلت من زيدبن اخي عمرو بالرفع لا غير واما عطف النسق بلا تكرير سن نحو
كساير التوابع عند يونس في امتناع الحكاية معه سواء كان المعطوف علما اولا
كمن زيدا وعمرو اومن زيدا واخا عمرو لمن قال لقيت زيدا وعمرو او لقيت
زيدا واخا عمرو والفرق بينه وبين ساير التوابع ان الثاني فيه غير الاول فالسؤال
واقع بالاسم المفرد ثم عطفت عليه بعد الحكاية واما ساير التوابع فهي في الحقيقة
متبوعاتها وان لم يكن المعطوف عليه علما كما اذا قيل مررت بخيك وزيد لم يجز
الحكاية في السؤال اتفاقا بل يجب الرفع لان المتبوع لا يجوز حكايته فكذا التابع واما

حاما اى كونه ك

ان

ان اعدت من في المعطوف نحو من زيد او من عمرو او من زيد او من اخوه ومن
زيد فانه يجوز الحكاية في العلم دون ما ليس بعلم وذلك لكون كل واحد من المعطوف
والمعطوف عليه استفهاما مستقلا فيكون لكل واحد منهما حكم نفسه كما لو انفرد
ومن الشروط ان لا يدخل حرف العطف على من نحو ومن زيدا ومن زيد فلا يجوز
الحكاية اتفاقا لزوال اللبس اذ العطف على كلام المخاطب موذن بان السؤال
انما هو عمن ذكره دون غيره ويجوز حكاية اللقب اتفاقا وفي الكنية خلاف الوجه
جوازها لانه علم ايضا على ما يجي بيانه وكذا اختلف في حكاية مثنى العلم ومجموعه
فالمجوز نظرا الى واحدها والمانع نظرا الى زوال العلمية بالتثنية كما يجي في باب
العلم ثم يقول اذا حكى ما بعد من فمن مرفوع الموضع بالابتداء فان كان ما
بعد مرفوعا فهو على الحكاية لا على انه خبر بل الرفع الذي يكون لاجل الخبرية
مقدر فيه وان كان مجرورا او منصوبا فهو مرفوع الموضع على الخبرية فالكل
معرب مرفوع الموضع بعذر اعرابه لاشتغال محل الاعراب بحركة محلوله للحكاية
كما ذكرنا في اول الكتاب وقيل ان ما بعد من في الاحوال معمول العامل محذوف
كما مر في اي وما وضعيف لما مر هناك وقد جاء حذف العلم بعد من واثبات
علامة الحكاية فيها قبل خلف وازعبد الله فقال السامع وارمني واما بنو تميم
فانهم سلكوا بالعلم في الاستفهام عنه بمن مسلك غيره من الاسماء فاتوا به
مرفوعا محليا كل حال بالابتداء جريا على القياس واما اذا سئلت باي عن المعارف
فلا خلاف بينهم في ان ما بعد حالا يحكى فاذا قيل رايت زيدا ومررت بزيد
قلت ان زيد بالرفع لا غير لان الاعراب تظهر في اي فكرهوا ان يخالفه الثاني
الاول في السؤال ايضا كما قال بعضهم وعما من يحرمان على حكاية قول من قال ما عذنا ما تمران
قال سيبويه سمعت اعرابيا يقول لرجل سالته فقال اليس تريشيا فقال ليس
بقريشيا فعلى هذه اللغة يجوز الحكاية اذا سالت بمن او اي من غير العلم ايضا
كما حكى عن يونس كما مر واذا سالت بمن عن عاقل ينتسب اليه علم سواء كان العلم
المنسوب علم عاقل اولا كما يقال لقيت زيدا او ركبت اعوج جاز لكل ان يقول
المني اي البكري او القرشي باي مكان المنسوب اليه العاقل وتدخل عليه الالف
واللام لانه كذلك في المسؤل عنه اعني البكري مثلا لان صفة عن العلم المنسوب

الى شئ لابدّ فيها من الالف واللام ويلحق يا، النسب آخر من كما كان في آخر المسؤل
والاكثر الاشهر ادخال همزة الاستفهام على الالف واللام فيقول المنى بالمدّ او
التسهيل كما يجئ في التصريف في باب تخفيف الهمزة ان شاء الله تعالى وانما
ادخلتها لانه كذلك في المسؤل عنه لو صرحت به نحو البكري و القرشي وانما جاز
الجمع بين من الاستفهامية وهمزة الاستفهام لضعف تضمنها للاستفهام بمعاملتها
معاملة المعربات التي لا تتضمن معنى الحروف وذلك بادخال اللام عليها وادخال
ياء النسب بآخرها وبعضهم لا يؤتى بهمزة الاستفهام فيقول المنى اكتفاء
بما في من من معنى الاستفهام ويحكى في نقط المنى اعراب العلم المسؤل عن نسبته
سواء كان اصلا او واقعا كالحكاية في نقط اي سواء فيقول لمن قال جاني زيد
المني يا فتى وكذا المنى و المني وكذا المنيان والمنيين و المنيون و المنون و
المنه تثنث والمنات و المنين و المنات وتاتي المسؤل بالجواب على وفق
اعراب المنى يقول رايت اسدا في زيد او يقول المنى فيقول القرشي على انه وصف
لزيد المذكور او لا في كلامك ويجوز الرفع في الكل على اضمار المبتدا اي هو القرشي
لانقصاله عن الموصوف بتوسط الاستفهام مبرمان سالت المبرد اذا قال
لك رجل رايت زيدا او اردت ان تسأل عن صفته قال اقول المنى كما في قلت
الطريفي او العالمي او البزازي قال السيرافي هذا تفريع منه وقياس وليس بمسموع
قلت كانه جعل اليا في الطريفي ونحوه للتاكيد كما قيل في احمري و وادي وان كان
صفة العلم منسوبة الى ما يعقل كالمكي و المصري فلا يجوز المنى اتفاقا قال المبرد
القياس الالمي الادي وهو السيرافي هو تفريع منه وليس بمسموع واجاز الاخفش
الاستفهام بايّ على وفق المنى قياسا فقال تعالى الايّ فيصلح للمنسوب الى لغة
اقل والى غيره والوجه المنع لعدم السماع والاشتغال الياءات قوله
اسماء الافعال ما كان بمعنى الامر او الماضي مثل رويد زيدا اي امهله و
هيهات ذلك اي بعد اعلم انه انما اسماء الافعال لمشابهتها معنى الاصل وهو
فعل الماضي والامر والنهي ولا يقول ان حده اسم للا سكلم ومه ايهم للا تفعل اذ لو
كانا لكانا معربين بل معناهما اسكت واكفف وكذا لا تقول ان اف بمعنى الضجر
واوه بمعنى اتوجع اذ لو كانا كذلك لاعربا كما مهما بل معناهما تضجرت وتوجعت
الانشائيين ويجوز ان يقال ان اسماء الافعال بنيت لكونها اسماء لما اصلها البناء

وهلو

وهو مطلق الفعل سواء وقع على ذلك الاصل كالماضي والامر او خرج عنه كالمضارع
فعلى هذا لا يحتاج الى العذر المذكور والذي حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات
واشباهها ليست بافعال مع بعد بينها معاني الافعال امر لفظي وهو ان صيغها
مخالف لصيغ الافعال وانها لا تتصرف تصرفها وتدخل اللام على بعضها والتنوين
في بعض والتلكون بعضها ظرفا وبعضها جارا ومجرورا وتعين اصولها وانها
عن اي شئ نقلت فيقول النقل عن المصادر والظروف في بعضها ظاهر كرويد زيد
وبله زيدا بنصب المفعول وفداء لك الاقوام بالكسر واما مك زيدا اذا استعمال
هذه الكلمات على اصلها كثير كرويد زيد وبله زيد بالاضافة وفداء لك بالرفع
والنصب وبعضها يشبه ان يكون مصدرا في الاصل وان لم يثبت استعماله
مصدرا كوسكان وسرعان وبطان وشتان فانها كليا ان في المصدر وكهيهات
فانه كقوقاة ونزال فانه كفخار وتيد كضرب فنقول انها كانت في الاصل
مصادر لانه قام وليل قاطبة على كونها منقولة الى معنى الافعال عن اصله واشبه
ما يكون اصلها المصادر للمناسبة بينها وزنا والحاقها باخواتها من كرويد وبله
وفداء والظاهر في بعضها انها كانت اصواتا نقلت الى المصادر ثم منها الى اسماء
الافعال ثم نقول الاصوات المنقولة الى باب المصادر على ضربين ضرب لزم
المصدرية ولم يصر اسم فعل كنحو ايها في الكف ووياها في الاغراء وواها في التعجب و
الاستطابة ولعاو وعدعا في الانتعاش وويلك وويحك وويسك وويي لعمرو
على ما مرّ في باب المفعول المطلق وبعضها انتقل من المصادر الى اسماء الافعال
نحو صه ومه وحاء وعاء اي انتعش وبس اي ارفق ومهّ وهلا وحيّ وآته وهيك
وهيت وسيحا بمعانيها ويجوز ان يدعى في الضرب الاول انه انتقل الى اسم الفعل
والتنوين فيه كما في صه ومه وآية وهي مفتوحة لا منصوبة وفي الضرب الثاني بقاؤه
على المصدرية ونباؤه مراعات لاصله اعني اسم الصوت كما مرّ في المفعول
المطلق واما اخ وحاء واوه وحاء اذا لم يستعمل استعمال المصادر وهو ان ينصب
نحو اخا او يبنى بالحرف كما قالك فما لا ولي ان يقال ببقائها على ما كانت عليه
وانها لم تصر مصادر والاسماء الافعال لعدم الدليل عليه كما ان الاولى في فرطك
بمعنى تقدم او احذر من قدامك وبعدك اي احذر من خلفك وحذرك عمرا
وحذارك عمرا والنحاك ان يقال انها باقية على المصدرية اذا لم يقم دليل على انتقالها

الى اسماء الافعال الفرط التقديم اى تقدم تقدما او احذر فوطك اى تقدمك
وبعدك اى ابعد بعدا وحذرك وحذارك عمرو اى احذر عمرو احذارا او حذرا
والنحاك اى الح النحاء والكاف حرف كما فى ذلك فاذا تقرر هذا يثبت
ان جميع اسماء الافعال منقولة اما عن المصادر الاصلية او عن المصادر الكائنة
فى الاصل اصواتا او عن الظروف او عن الجار والمجرور فلا يقدح اذن باعتبار الاصل
لا فى حد الاسم ولا فى حد الفعل وعدم استعمال بعضها على اصله لا يضر لما ثبت
كونه عارضا بالدليل اذ ربّ اصل مرفوض وعارض لازم واما امين فنقيل
سريانى وليس الامر اوزان العجمية كما قيل وهابيل بمعنى افعل على ما فسره
النبى عم حين سأله ابن عباس رض وبنى وعلى الفتح وتخفف بحذف الالف
فيقال امين على وزن كرم ولا مانع ان يقال اصله القصر ثم مد فيكون عربيا مصدرا
فى الاصل كالنذير والنكير ثم جعل اسم فعل وكان القياس ان لا يقال للاسم
الفعل الذى هو فى الاصل جار ومجرور نحو عليك واليك اسم فعل لانا نقول
لمثل صه ورويدا انه اسم بالنظر الى اصله اى الجار والمجرور لم يكن اسما الا انهم
طردوا هذا الاسم فى كل لفظة منقول الى معنى الفعل فلا غير مطرد كالمطرد فى
نحو رحمك الله ولم يضرب فيصح ان يقال انه فى نحو كذب العتيق بالنصب ان
كذب اسم فعل كما يجئ ثم اعلم ان بعضهم يدعى ان اسماء الافعال مرفوعة المحل
على انها مبتدا او لا خبر لها كما فى اقائم الزيدان وليس بشئ لان معنى قائم معنى
الاسم وان شابه الفعل اى ذو قيام فيصح ان يكون مبتدا بخلاف اسم الفعل
فانه لا معنى للاسمية فيه ولا اعتبار بالنظر فان فى قولك تسمع بالمعيدى خير من
ان تراه تسمع مبتدا وان كان لفظه فضلا لان معناه الاسم فاسم الفعل اذن
ككاف ذلك وكالفصل عند من قال انه حرف كان لكل واحد منهما محل من
الاعراب فاسم الفعل اذن ككاف ذلك وكالفصل عند من قال انه حرف
لكل واحد منهما فلما انتقل الى معنى الفعلية والفعل لا محل له من الاعراب فى الاصل
لم يبق له ايضا محل من الاعراب كما ذكرنا فى المفعول المطلق وما ذكر بعضهم من
اسماء الافعال منصوبة المحل على المصدرية ليس بشئ اذ لو كانت كذلك لكانت
الافعال قبلها مقدرة فلم تكن قائمة مقام الفعل فلم يكن مسموعا فلا يقول فى اما مك
بمعنى تقدم انه منصوب بفعل مقدر بل النصب صار كفتح ما جعفر وكذا

لا تقول فى عليك واليك اسمى فعل انهما حرفا جر مع مجرورهما متعلقان بمقدر
بل المضاف والمضاف اليه فى الاول كلمة واحدة وكذا الجار والمجرور فى الثانى
فصار اسم المصدر والصوت اذا كان اسمى فعل مثل الفضل وسه علمين
لذات وصار المضاف والمضاف اليه والجار والمجرور فى نحو امامك وعليك
اسمى فعل كعبد الله وتابط شرا علمين فهو منقول عن اصولها الى معنى التفعل
نقل الاعلام وليس ما قال بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ اسكت الذى هو
دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه بشئ اذ الوحى القح ربما يقول
صه مع انه لا يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلا ولو قلت انه اسم لاسكت
اولا سمع اوكف عن الكلام الى غير ذلك مما يؤدى هذا المعنى لصح فعلمنا ان
المقصود منه المعنى لا اللفظ وقد صار الفعل اسم فعل كما فى قول عشرة كذب
العتيق وماش بارد ان كنت شالتنى عتو فاذهبى اذا روى بنصب العتيق
وكذا فى قول من نظر الى بغير نضو فقال لصاحبه كذب عليك البزر والنوى
بنصب البزر والنوى قال محمد بن السرى ان مضر تنصب به واليمن ترفع
فمعنى كذب عليك البزر اى الزمه وخذه ووجه ذلك ان الكذب غدا مهم
فى غاية الاستهجان وما يعزى بصاحبه وباخذه المكذوب عليه فصار معنى
كذب فلان الاغراء به تقول منه اى الزمه وخذه فانه كاذب فاذا قرن بعليك
صار ابلغ فى الاغراء كانك قلت افتراه عليك فخذه ثم استعمل فى الاغراء بكل
شئ وان لم يكن مما يصدر منه الكذب كقولهم كذب عليك العسل اى عليك
بالعسلان قال وبيانيته اوصت بينها بان كذب القراطف والقرون اى عليكم
بها وكذب الخ اى عليك به ذكر جاز ان تقول نحو عليك واليك بمعنى فعل الامر
فينصب به جاز ان يصير كذب وكذب عليك بمعنى الامر فينصب به كما ينصب
بالزم قال ابو على فى كذب عليك البزر ان فاعل كذب مضمر اى كذب الثمن
اى لم يوجد والبزر منصوب بعليك اى الزمه ولا ثانى له هذا فى قول عشرة كذب
العتيق على رواية نصب العتيق وما ذكرنا اقرب واسماء الافعال حكمها فى التعدى
واللزوم حكم الافعال التى بمعناها الا ان المتاخرة فى مفعولها كثيرا نحو عليك به
لضعفها فى العمل فيعمد بحرف عارية انتقال اللازم الى المفعول ولا يتقدم عند البصريين
منصوبا تها عليها نظرا الى الاصل لان الاغلب فيها انها مصادر ومعلوم امتناع تقدم

معمولها عليها واما صوت جامد في نفسه منتقل الى المصدرية ثم منها الى اسم الفعل
واما ظرف وجار ومجرور مما صيغتان قبل النقل لكون عليها لتضمنهما معنى الفعل
وجوز الكوفيون ذلك استدلالا بقوله يا تيها الخ ودلوني دونكا اني رايت الناس
محمد ونك ودونك عند البصريين مهما ليس باسم فعل بل هو ظرف خبر لدلوني
اي دلوني قدامك فخذ فيها واكثر اسماء الافعال بمعنى الامر كثيرا ما يكتفى فيه بهذه الاشارة
عن النطق بلفظ فكيف لا يكتفى بلفظ قايم مقامه ولا كذلك ومعاني اسماء الافعال
اذا كانت اوغيره ابلغ واكد من معاني الافعال التي يقال ان هذه الاسماء بمعناها
اما ما كان مصدرا في الاصل والاصوات الصايرة مصادر ثم اسماء الافعال
فلما تبين في المفعول المطلق فيما وجب حذف فعله قياسا واما الظرف والجار
والمجرور فلان نحو امامك ودونك زيدا بنصب زيدا كان في الاصل امامك
زيدا ودونك زيدا فحذف فقد املكك فاختصر بهذا الكلام الطويل لغرض الحصول
الفراغ منه بالسرعة لتبادر المراد عوده الى الامثال قبل ان يتيبا عد عنه زيد وكذا
كان اصل عليك زيدا اوجب عليك اخذ زيد واليك عني اي ضم رجلك وتعلك
اليك واذهب عني وودر الكي الخ وارياك فجري في كلها الاختصار لغرض التاكيد
وكل ما هو بمعنى الخبر ففيه معنى التعجب نحو هيهات اي ما ابعده وشتان اي
ما اشد الافتراق وسرعان ووسكان اي ما اسرعه وبطان اي ما ابطاه والتعجب
هو التاكيد المذكور وكلها بلا علامة للضمير المرتفع بها وبروزه في شئ منها دليل
فعليته وانه ليس منها كهل وملحات حات على ما مجئ وليس كاف كاف الخطاب
ولا التنوين في جميع هذه الاشياء قياسا بل سماع فنقتصر على المسموع فنقول
الكاف اذا اتصل بهذه الاسماء نظر فان ما ان يكون متصلا بما هو ظرف او جر حرف
في الاصل نحو امامك واليك اولي فهو في الاولى اسم مجرور نظرا الى اصله وفي
الثاني ينظر فان كان الاسم الذي اتصل به الكاف مما جاء مصدرا مضافا واسم
فعل مما نحو رويد زيد وزيدا احتمل ان يكون الكاف اسما مجرورا نظرا الى كون الاسم
مصدرا مضافا الى فاعله وان يكون حرف الخطاب نظرا الى كون الاسم اسم فعل نحو
رويدك زيدا وان لم وان لم يكن الكاف مضافا اليه فهو حرف خطاب كما في هذاكر
اذا لم يارت جاء زيد بالاضافة كما جاء رويد زيد ومثله النحاك وان لم يكن اسم فعل
على ما ذهبنا اليه وقال الفراء الكاف في جميعها مرفوع لكونه في مكان الفاعل ولكن

بشئ لانا يعرف ان الكاف في عليك واليك ودونك هو الذي كان قبل نقل
هذه الالفاظ الى معنى الفعل وقد كان مجرورا بلى يمكن دعوى ذلك في حلك
وهاك لان الكاف لم يثبت مع هذين الاسمين قبل كونهما اسمي فعل مع ان وضع
بعض الضمايرموضع بعض خلاف الاصل وينبغي لان يقول ان في نحو رويد
وما مجردين عن الكاف ضمير استترا ولا نقول بحذف الكاف لان الفاعل لا يحذف
وقال الكسائي الكاف في الجميع منصوب وهو اضعف لان المنصوب قد يجاء
بعدها كونوا ويدك زيدا عليك زيدا وقال ابن باشاذ الكاف في الجميع حرف
خطاب كما في ذلك ويبطل قوله هما اور وعلى الفراء واما التنوين اللاحقة لبعض هذه
الاسماء فعند الجمهور للتنكير وليست لتنكير الفعل الذي ذلك الاسم المنون
بمعناه اذ الفعل لا يكون لا معرفا ولا منكرا كما ذكرنا في علامات الاسماء بل التنكير
راجع الى المصدر الذي ذلك الاسم قبل صيرورته اسم فعل كان بمعناه لان
المنون فيها اما مصدر وصوت قايم مقام المصدر اولا فينقل عنه اي باب
اسم الفعل ثانيا كما مر فصه بمعنى سكوتا واية بمعنى زيادة فيكون التنوين
وما يلحقه التنوين كالمعرف بمعنى صه اسكت السكوت المعهود المعين وتعيين
المصدر معين متعلقه اي السكوت عنه اي افعل السكوت عن هذا الحديث
المعين مجازا على معنى ان لا يسكت المخاطب من غير الحديث المشار اليه وكذا
مه اي كف عن هذا الشئ واترك اي حالات الحديث المعهود فالتعريف في المصدر
راجع الى تعريف متعلقه واما التنكير فكانه للابهام والتفخيم كما في قوله الا ايها الليل
المربه بالصبحي على حاله لغة وقعت على كم واي كم فكان معنى صه اسكت
سكوتا واي سكوت اي سكوت بليغا اي اسكت عن كل كلام وليس ترك التنوين في
جميع الاسماء الافعال عندهم دليل التعريف بل تركه فيما يلحقه تنوين التنكير دليل
التعريف وقال ابن السكيت والجوهري وتركها فيما يدخل عليه منها دليل كونه
موصولا بما بعده وحذفه دليل الوقف عليه تقول صه صه ومه مه بتنوين الاول
وسكون هاء الثاني قالا وقول ذي الرمة وقفنا وقلنا اية عن ام بالم وما مال الكليم
الديار البلاقع انما جاز غير منون ووقف وصل لانه يؤدي الوقف ويكون التنوين عندهما
في الاصل تنوين التمكن الدال على كون ما لحقه موصولا بما بعد غير موقوف عليه جردعن
معنى التمكن في هذه الاسماء احالا واما الكلام عليها تفصيلا فيقول هي اما متعدية

اولازمة فمن المتعدية حاء وهو اسم لحلّ وفيه ثمانية لغات الاولى بالالف مفردة ساكنة
للواحد والاثنين والجمع مذكرا كان اومؤنثا الثانية ان يلحق هذه الالف كاف الخطاب
الحرفية كما في ذلك نفرقها نحو هاك هاكما هاكم هاكن الثالثة ان يلحق هذه الالف
همزة مكان الكاف وتصرفها كما تصريف نحو هاء هاءا هاؤم هاءون الرابعة
ان يلحق الالف همزة مفتوحة قبل كاف الخطاب وتصرف الكاف الخامسة
هاء بهمزة ساكنة بعد الهاء للكل السادسة ان تصرف هذه الخامسة تصريفها
تصريف ذع السابعة ان تصرفها تصرف حف ومن ذلك ما حكى الكسائي من قول
من قيل له هاء فقال اللام اهاؤا هاؤا بفتح همزة المتكلم وكسر ها الثامنة ان يلحق
الالف همزة وتصرفها تصريف فاو والثلثة افعال غير متصرفة لا ماضي لها ولا مضارع
وليست باسماء افعال قال الجوهري هاء بكسر الهمزة بمعنى هات وبفتحها بمعنى
خذ واذا قيل لك هاء بالفتح قلت ماهاء اي ما ادحدو ما ذوها على مالم يسم فاعله
اي ما اعطي وهذا الذي قال مبني على السابقة نحو ما اخاف ومنها هات بمعنى اعط
ويتصرف بحسب الماموار افراد او تثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا تقول هات هات هاتيا
هاتوا هاتي هاتين وتصرفه دليل فعليته تقول هات لا هانيت ولا ينهى منه
فهو على ما قال ليس سام النصريف وقال الخليل اصل هات ات من اتى يوتي ايتاء
فقلبت الهمزة هاء او من قال هو اسم فعل قال كحوق الضمائر به لقوة مشابهته
لفظا للافعال وتقول في نحو هاءات وهاءا ز مشتق من هات كما خاشى من
خاشى وسهل من بسم الله ومنها بله اي دع ويستعمل مصدرا واسم فعل كما ذكرنا فيقال
بله زيدا بالاضافة الى المفعول كترك زيد وبله زيدا كدع زيدا وحكى ابو علي عن الاخفش انه
يجيء بمعنى كيف فيرتفع بما بعده وينشد قوله تذر الجماجم ضاحيا هاماتها بله الاكف كانها
لم تخلق بنصب الاكف ورفعه وجره واذا كان بمعنى كيف جاز ان يدخل من حكى ابو زيد
ان فلانا لا يكلمتوا ان تحمل القمر فمن بله ان ياتي بالصحرة اي كيف ومن اين ويروي
من سهل على القلب وذكر الاخفش في باب الاستثناء في قوله اعطيتهم الجهد مني
بله ما نسع ان بله حرف جر كعدا وخلا بمعنى سوى قيل ومنه قولهم بل الطلقهم عليه و
منها سيد زيدا اي الله وحكى البغداديون سدك زيدا قال ابو علي لم يحك احد حاق الكاف
بيله قال وقياس قول من جعله اسم فعل جواز لحاقها به فعلى ما قال كانه جعل لحاق الكاف
الجر فيه بجميع اسماء الافعال قياسا وفيه نظر كما مر قال ابو علي سد من التورة قلبت

الواو تاء وابدل الهمزة ياء كما حكى سيبويه بئس الرجل في بيس ومنها رويد زيدا وهو
في الاصل تصغير ارواد مصدرا او واي رفق تصغير الترخيم اي ارفق رفقا وان كان
صغيرا قليلا ويجوز ان يكون تصغير رود بمعنى الرفق عديّ الى المفعول به مصدرا
او اسم فعل لتضمنه الامهال وجعله بمعناه ويجيء على ثلثة اقسام اولها المصدر
وهو اصل الباقين نحو رويد زيد بالاضافة الى المفعول كضرب الرقاب ورويد
زيدا كضربا زيدا الثاني ان يجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اما صفة للمصدر نحو سيروا
رويدا اي مرورا او حالا نحو سيروا رويدا اي مرورين ويجوز ان يكون صفة مصدر
محذوف وقوله تعالى امهلهم رويدا يحتمل المصدر وصفة المصدر والحال والثالث
ان ينقل المصدر الى اسم الفعل لكثرة الاستعمال بان يقام المصدر مقام الفعل
ولا يقدر الفعل قبله نحو رويد زيدا بنصب زيدا وانما فتح رعاية لاصل الحركة
الاعرابية وقولهم رويدك زيدا يحتمل ان يكون اسم فعل والكاف حرف
وان يكون مصدرا مضافا الى الفاعل كامرّ وتقديره اوما على رويدا اسم فعل كما قال
بعض العرب لصاحبه لو اردت الدراهم لاعطيتك رويد ما الشعراي اسكت ومنه
اي الكف واما اي رفي الحديث اوفي العمل وصه ومه يستعملان منونين وغير منونين
والكسر مع التنوين للساكنين وزعم الاصمعي ان العرب لا يستعمل اية الا منونا وحطاه
والرمتي في قوله وقفنا فقلنا انه عن ام سالم وقال ابن السيري انه اراد التنوين اذ معناه
هات حديثا اي حديث كان عن ام سالم فنزله للضرورة ومنها ايضا اي كف
عن الحديث واقطعه يستعمل ملتزم الزجر ويجوز ان يكون صوتا قائما مقام المصدر
موبا منصوبا اكسكيتا ورعيا اي كفا يقال انتهاعا وبجوز ان يكون اسم فعل مبنيا
فالتنوين اذن كما في صه وكذا تحمل تنوين بعد المفتوح من هذه الاسماء ويحتمل الوجهين
بجوز رويدا وحيهلا وويها وجوز ابن السيري في ايها الفتح من غير تنوين على قلة
واوجب غيره تنوينه وقد تبدل همزة اية واياها وفيقال صه وصها ومنها
فداء بالكسر مع التنوين قال مهلا فداء لك الاقوام كلهم وما اثمر من مال ومن ولد
اي لتفدك ومنها حب مفتوح الهاء مثلث وفيه لغة رابعة وهي كسر الحاء وفتح
التاء ومعناه اقبل ويقال وقال الزمخشري اسرع واذا بين باللام نحو حيت لك
فهو صوت قائم مقام المصدر كاف لكما الا ان اف يجوز اعرابه اعراب المصادر
نحو افاك وحيث واجب البناء نظرا الى الاصل مع كونه مصدرا واذا لم يبين باللام

فهو صوت قايم مقام مصدر قايم مقام الفعل فيكون اسم فعل مع انا قد بينا في المصور المطلق ان جميع الاصوات القايمة مقام المصادر التي يقال انها اسماء افعال يجوز ان يقال بيقايها علي مصدريتها وبناؤها نظرا الي اصلها حين كانت صوتا فالاولي اذن ان يقول ان ماهو في صورة المنصوب نحو اوتقا مبني علي الفتح والتنوين فيه كما في صه لان الاصل بقاء كل شئ علي ماكان عليه ومنها دع ودعا ولعا ودعا عا اي اسقش عداعا تكرير دع للتوكيد وقد اشتق منه المصدر اعني الردعة معني قول دع للعاير ومنها هلا وله معنيان اسكن والبترع قال الاحاليلي وقولها هلا فقد ركبت امرا اعر مجلا اي اسرعي ومنها حيا وقد يلحق الكاف نحو هياك وقد تحذف الالف فيلزم الكاف نحو مسك فيقال هسك والمعني اسرع ومنها قدك وقطك وحلك وكان الاصل قدك وقطك اي اقطع هذا الامر قطعا فهو في الاصل مصدر مضاف الي فاعل فاقيم مقام الفعل فبني فحذف المدغم فيه تخفيفا كما قلنا ان وضع اسماء الافعال علي التخفيف وكذا حلك اكعاك بعال الحلس اي كفاني الا ان الضمير قد تحذف من بحل بخلاف قد وقط فمعني قدك اي اكتف ومعني قدني لاكتف قال فزاري من نصر الحسين قدي ليس الامام بالشحيح الملحد وقال ومتي اهلك فلا اجعله بحلي الا ان من العيش بحل ولم يصرحسب وان كان قريبا منها في المعني اسم فعل بل هو معرب متصرف يقع مبتدا وحالا كما مر في باب الاضافة ويجب نون الوقاية في قدوقطني دون بحل في الاعرف لكونها علي حرفين دونه كما مر في باب المضمرات ومنها حي اي اقبل نحو حي علي الصلوة اقبل عليها وعن ابي الخطاب رحمه ان بعض العرب يقول حيهل الصلوة وقد جاء حي متعديا بمعني ايت قال السمات امثال ما بال ناقته حتي الحول فانا لمركب قد ذهب اوترك حتي مع هلا الري بمعني اسرع والمستعمل فيكون المركب بمعني اسرع ايضا فتعدي اما بالي نحو حيهل الثاير يد واما بالباء نحو حيهل بعمرا اي اسرع بذكره والباء للتعدية كذهب به او بمعني ايت فيتعدي بنفسه حيهل الثريد وفي المركب لغات حيهل بحذف الف هلا للتركيب حتي يكون كخمسة عشر وقد يسكن هاؤه لتوالي الفتحات نحو حيهل كما قيل خمسة عشر وقد يلحقها التنوين مركبين فيقال حيهلا وحيهلا بفتح الهاء وسكونها واذا وقفت علي حذين المنونين قلبت نونها العا واثبات الالف فيهما في الوصف بلغة ربيعة وقول لبيد بهما دا

بالذي

بالذي قلت له ولقد يسمع قوي حيهل بسكون اللام للقافية فلا يجوز في غير الوقف وفي الكتاب الشعري لاني علي حيهل بكسر اللام وتنوينه وعند ابي علي حالتها مع التركيب في احتمال الضمير كحال نحو حاما مض يعني ان في كل منهما ضميرا كما كان قبل التركيب وفي المجموع بعد التركيب ضمير ثالث هو فاعل المجموع لكون المجموع بمعني اسرع او اقبل او انت وعند غيره ان فيهما ضميرا واحدا وليس في كل منهما بالتركيب حكم الاستقلال واما قوله فهيج الحي من كلب فطال لهم يوم كثير تناديه وحيله بضم اللام حركة اعراب وهو مفرد بلا ضمير وذلك ان كل لفظ مبني غير جملة نسب الي لفظ حكم جاز ان يحكي كقولك ضرب فعل ماض قال حيهلا يرجون كل مطية امام المطايا سرها التقارف وجاز ان تجري الاعراب كقوله ان لوا وان لساعناه وقوله تناوه وجيهله كما يجئ في باب العلم وقد يقال جيهلك ومما جاء متعديا ولازما بمعني اقبل فيتعدي بالي قال تعالي هلم الينا بمعني احضر نحو قوله هلم شهداءكم وهو عند الخليل جاء السير ركب معها ثم امر الله شعثة اجمع نفسك اليها في اللازم واجمع غيرك في المتعدي فلما غيرت معناه عند التركيب لانه صار بمعني اقبل او احضر بعد ما كان بمعني اجمع صار كساير اسماء الافعال المنقولة عن اصولها فلم يتصرف فيه اهل الحجاز مع ان اصله التصرف ولم يقولوا الحم كما هو القياس عندهم في اردد وامدد ولم يقولوا هلم وهلم كما يجوز ذلك في مد كل ذلك لنقل التركيب وفيه قال الكوفيون اصله هلاام وهلا كلمة استعجال كما مر فحذفت الي هل لتخفيف التركيب ونقل حركة الهمزة الي اللام وحذفت كما هو القياس في نحو قد افلح الا انه الزم هذا التخفيف ههنا لثقل التركيب قال ابو علي في كتاب الشعر ردا عليهم ان هل بمعني اسرع مفتوحة اللام فلا يجوز ان يتركب منه هلم وقال الزمخشري يجعل هل ساكن اللام بمعني اسرع حسن ام عند الكوفيين معني اسرع او اقبل وتعدي بالي في اللازم فقيل هلم الي واما في المتعدي نحو هلم زيدا فهو باق علي معناه اي اسرع اقصد زيدا فاحضره فبنو تميم يقرونه نظرا الي اصله وليست بالفصيحة نحو هلما هلموا هلمي هلمن وزعم الفراء ان الصواب يقال ملمن بابقاء ملم علي حالها وزيادة نون قبل ضمير الفاعل مدغم في الضمير ليقع السكون الواجب قبل نون الضمير علي ذلك النون المزيد ويبقي ميم هلم علي تشديدها وفتحها كما زيدت النون في مني وعني محافظة علي سكون نون من وعن قال وهذا كما يروي

في بعض اللغات من زيادة الالف في رودات وذلك ان من الوب من يدغم رودت
كما ادغم قبل دخول التاء فيزيد العاء قبل التاء ليسكن ما قبل التاء كما مر والواجب
ويروي عن بعض العرب هلمين بقلبت النون المزيدة ياء وقد يقال هلم لك
مسما باللام اجراء بما له وان يكن في الاصل مصدر بجري اخواته من اسماء الافعال
التي تبين بحرف الجر نظرا الى اصلها الذي هو المصدر نحو قوله تعالى هيهات هيهات لما توعدون وحكى الاصمعي ان يقال هلم الي كذا فيقول المخاطب لا اهلم اليه مفتوحة
الالف والهاء وكذا يقال هلم كذا فيقول المخاطب لا اهلمه مصدي بنفسه كانك
قلت لا الم والهاء المفتوحة زايدة اولا اوم على هذا المذهب الآخر فلم يغير وبالجوا
الهاء واللام مراعاة للفظ الخطاب هذا الذي ذكرنا كله بمعنى لا مرومن اسماء الافعال
التي بمعنى الخبر هيهات وفي بابها الحركات الثلث وقد تبدل هاؤها الاولى همزة
مع تثليث الياء ايضا وقد سون في جمع اللغات الست وقد يسكن التاء في الوصل
لاجرائه فيه مجراه في الوقف وقد يحذف التاء كخويهات وايتها وقد يلحق هذه
الرابعة عشرة كاف الخطاب كخوايتاك وقد ينون ايضا كخوايتان همزة ونون مفتوحتين
وقال صاحب المغني بنون مكسورة وقال بعض النحاة ان مفتوحة التاء مفردة
واصلها هيهة كزلزل كخوفواة قلبت الياء الاخيرة العالية تحركها وانفتاح ما قبلها
والتاء للتانيث فالوقف عليها اذن بالهاء واما مكسورة التاء فجمع مفتوحة كسلات
فالوقف عليها بالياء وكان القياس بحيهات كما تقول فوقيات في جمع فوقاه الا انهم
حذفوا الالف لكونها غير متمكنة كما حذفوا الف حذا وياالذي في المثنى والمضمومة
التاء يحتمل الافراد والجمع فيجوز الوقف عليها بالهاء والتاء وهذا كله يوهم ويحين
بل لامنع ان تقول الياء والالف فيها زايدتان فهي مثل كوكب ولا مانع ايضا
من كونها في جميع الاحوال مفردة مع زيادة التاء فقط واصلها فتقول فتح التاء على
الاكثر نظرا الى اصله حين كان مفعولا مطلقا وكسرت للساكنين لان اصل البناء
السكون واما الضم فلسببه بقوة الحركة على قوة معنى البعد فيه اذ معناه ما ابعده
كما ذكرنا فكان القياس بناء على هذا الوجه الاخير على ان اصله صهه في الاحوال
ان لا يوقف عليه الا بالهاء وانما يوقف عليه بالتاء في الاكثر بسها على التاء قها
يقسم الافعال من حيث المعنى فكان تاءها مثل تاء قامت وهذا الوجه اولى
من الوجه الاول وايضا من جعل الالف والتاء زايدتين لان باب قلقال

اكثر

الكلمة من باب سمى ويرد منها شتان بمعنى افترق مع عجب اي اشد الافتراق فيطلب
فاعلين فصاعدا كافرق كخوشتان زيد وعمرو فتقدير اد بعد ما كخوشتان ما زيد
وعمرو وقد يقال في غير الاكثر الافصح شتان ما بين زيد وعمرو وقال رسعه
الرقي لشتان ما بين السريدين في الندى نريد سلم والاغر بن حاتم وانكره الاصمعي
وقال الشعر لمولد وذلك بناء لمذهبه وما وان شتان مثنى شتت وما والمفترق
وما وخبر لما بعد وموجهه شتان احدهما لغة في شتان وهي كسر النون
والثاني المرفوع بعده لا يكون الا مثنى او ما هو بمعنى المثنى ولا يكون جمعا ولو
كان بمعنى افترق لجاز وقوع الجمع فاعله واللغة الفصيحة فتح النون يبطل
مذهبه وايضا لو كان خبر الجاز تاخيره عن المبتدا اذ لا موجب لتقدمه
ولم يسمع متاخرا وكان ينبغي ان لا يجوز شتان ما بينهما بناء على المذهب المشهور
ايضا وهو ان شتان بمعنى افترق لان لفظ ما لا يصلح منها ان يكون عبارة
عن شيء والمعنى افترق الحالان اللذان منهما اذ لا يقال بين زيد وعمرو حالتان
يحلي وجود مثلا على معنى ان احدي الخصلتين مختصة باحدهما والاخري بالآخر
كما يقال في الاعيان بيني وبينك نهران ما، ان يكون ان احد النهرين في جنب
احدهما والآخر بجنب الآخر بل لا يقال في المعاني بينهما بشيء او شتان او
اشياء الا اذا كانا مشتركين في ذلك الشيء او الشيئين او الاشياء نحو قولك
بيننا قرابتان اي مشترك فيهما فلو فسرنا قوله شتان ما بين السريدين بمعنى
افتراق الحالان اللتان بين السريدين وهما البخل والجود لكان كل واحد من
الخصلتين مشتركا فيهما وهو ضد المقصود وقول انما جاز شتان ما بينهما على
ان شتان بمعنى بعد لانه لا يستلزم فاعلين فصاعدا وما كناية عن النون و
المسافة اي بعد ما بينهما من المشافة او السون ويجوز ان يكون ما زايدة كما كان
من دون بين وشتان بمعنى بعد ويكون بين فاعل شتان كما هو مذهب الاخفش
في قوله تعالى لقد تقطع بينكم قال بينكم مسندا اليه لكنه لم يرفع استنكارا لاضافته
عن النصب المستمر له في الاغلب استعماله وقوله تعالى ومنهم دون ذلك وقولهم
في فرق انحاسي ودون السداسي وقال الزجاج بني شتان على الفتح لانه مصدر
لا تظير له وورد وليان يكذب ومنها سرعان ووشكان مسلتي الفاء بمعنى سرع
قرب مع تعجب اي ما اقرب وما اقرع ومنها بطاء بضم الباء وفتحها اي بطوء وجبه

فتح شتان وما بعدها مامر في فتح هيهات ومنها اف وفيها احدي عشر لغات اف
مضموم الهمزة مشدة الفاء مثلثها بتنوين ودونه اف بكسر الهمزة والفاء بلا تنوين
واف كشري مما لا واف خذ ولغة منونة وغير منونة وقد تتبع المؤنثة نفسه فيقال
افه وافه وقد يرفع افه كبول ومنها اوه بفتح الهمزة وسكون الواو وكسر الهاء
وآه بقلب الواو الفا واوه بكسر الواو المشددة وسكون الهاء واوه بكسر الهاء بلا اشباع
واوبكسر الواو المشددة وحذف الهاء واوه بفتح الواو مشددة ومخففة وسكون
الهاء مع المد وجاء اوه بفتح الهمزة وفتح الواو المشددة وكسر التاء ووقع تمد الهمزة
في حن فيقال اوه كما مين في امين وليست على وزن فاعله اذ لو كانت ايا حا
لانقلب اللام ياء كما في قاوين قويت ويقال في اده اوتاه وفي اوه اوتاه بزيادة
الالف والهاء كما في الندبة فيكون الهاء ساكنة في الوقف ومضمونة او مكسورة
في الوصل كما مر وجاء اوته بحذف الواو كما في اسماء البهمة بفتح الاول قال ابو علي
في حن اجدر لانه اقل نقرفا قال ويجوز ان يكون تصغير اوة تصغير الترخيم كحريث
في حارث ومنها النظروف وشبهها بجر ضمير مخاطب كثيرا وضمير غايب شاذ
قليلا كقوله لهم شخصا نسي وقوله عليه السلام من اشتهى منكم البادة فعليه
بالصوم فانه له وجاء فعندك ودونك ولديك بمعنى خذ والاصل عندك
زيد فحذفه وكذا لديك زيد ودونك زيد برفع ما بعدها على الابتداء فاقتصر من الجملة
الاسمية والفعلية بعدها على الظرف وكثر استعماله حتى صار بمعنى خذ فعمل عمله
والظروف مبنية على الفتح لانه الحركة التي استحقتها في اصلها حيث كانت ظروفا
كما قلنا في المصادر الصابرة اسماء الافعال ولا محل لها لانك المصادر لقيامها
مقام ما لا محل له ووراءك اي تاخر وامامك اي تقدم واحذر من جهته امامك
ويجوز ان يقال هما باقيان على الظرفية اذ هما لا ينصبان مفعولا كعندك ولديك
فيكون التقدير استقر وراءك وامامك وكذا مكانك اي الزم مكانك ويقال
عليك زيدا اي خذه كان الاصل عليك اخذه ويقال اليك عني والاصل
ضم عليك اليك وتنح عني فاقتصر كما ذكرنا وسمع ابو الخطاب من قتل له اليك
فقال الى اي فهو شاذ مخالف لقياس الباب اذ قياس الظروف وشبهها
ان يكون اوامر فلا يقال علي ودوني قياسا عليه واما علي بمعنى اولي فهو مخالف
القياس من وجه آخر اذ هو امر لكن الضمير المجرور به في المعنى المفعول يقال

علي

علي زيدا اي قربه اياه وهو اشد حرمة المطهر والكسائي يجوز الا بجر جميع ظروف المكان
وحروف الجار قياسا وغيره يقصر علي السماع وهو الوجه ويجوز تاكيد الضمير
المجرور البارز في حن الظروف وشبهها ايا كزيد عليك نفسك باعتبار الاصل
قبل صيرورتها اسماء افعال ويجوز تاكيد الضمير المرفوع المستتر الذي غرض لهما
باعتبار صيرورتهما اسماء افعال نحو عليكم كلكم حوك وفعال بمعنى الامر
من الثلاثي قياس كنزال بمعنى انزل وفعال مصدره معرفة
كفجار وصفته بحي يا فساق مبني لمشابهته لمعدل وزنة وعلما
للاعتيان مؤنثا كحذام وغلاب مبني في الحجاز معرب في تميم لا ما آخره
راء نحو حضار فقال المبني على اربعة اضرب الاول اسم فعل كنزال بمعنى
انزل قال سيبويه وهو مطرد في الثلاثي نظرا الى كثرته فيه قال المص لو قيل علي
مذهبه ان فعلى امر لاسم فعل لم يكن بعيدا لانه جري من الفعل على صيغته
واحدة بجريان صيغة فيه افعل قال ولكنه لم يقل احد هم لما رأوا ان فعال
من صيغ الاسماء وهذه علة ضعيفة لانه لا مانع من اشتراك الافعال والاسماء
في صيغة كما في فعل وفعل وفعل قال وكما رأوا من دخول الكسر فيه مع اجتناب
الوهم فيه من ادخال الكسر في الافعال حتى زادوا ايون الوقاية حذرا منه
وهذا اعذر قريب وفتح فعال في الامر لغة اسدية واقول لو كان فعال فعلا لا
تصل به الضمائر كما في سائر الافعال وقال المبرد وقال في الامر من الثلاثي
مسموع فلا يقال قوام وقعاد في قم واقعد اذ ليس لاحد ان يبتدع صيغة لم يعلها
العرب وليس لنافي اسد المبالغة ان يقول في شاكر وعاكر سكر
وغفر قلت هذا القول منه مبني على ان فعال مبني عن افعل للمبالغة
وكذا القول الاكثر هم وفيه نظر كما يجئ قال الآبذي سمي منع البرقوي فالاولى ان يقال
وقال سيبويه بانه اراد بالاطراد الكثرة فكانه قياس لكثرته واما في الرباعي
فالاكثرون على انه لم يات منه للامر فان قرقار اي صوت قال قالت له الريح
الصيف قرقار والثاني عرعار اي تلاعبوا بالعرة ومعنى لغته لهم قال قد سموا بها
وليدهم عرعار قال المبرد ولم يات في الرباعي عدل اصيلا اتما قرقار حكاية
صوت الرعد وعرعار حكاية صوت الصبيان كما يقال عاق عاق قال السيرافي

ان في حكاية الاصوات لا يخالف الاول فيها الثاني مثل غاق غاق ولو اراد وا
الحكاية لقالوا قار وقار وعار وعار وعند الاخفش فعال امر من الرباعي قياس و
اعلم ان مذهب النحاة ان فعال هذا معدولة عن الامر الفعلي للمبالغة وهذه
الصيغة للمبالغة في الامر كفعال وفعول مبالغة فاعل وكذا قالوا في كوشان
ووسكان وسرعان انها معدولة والفتحة فيها هي الفتحة التي كانت في الفعل
المعدول عنه قال عبد القاهر نزال انزل انزل ثلثا او اكثر والثلث وما
فوقها جمع والجمع مؤنث فقيل انزلي الحقوا الفعل الياء التي هي ضمير المؤنث
دليلا على التكرار المثلث كما الحقوا الياء في القيا في جهنم دليلا على تكرار المثنى
واصله القي القي والمراد بالتكرار المبالغة ثم عدلوا انزال عن انزلي فزال اذن مؤنث
كانزلي يعني انهم جعلوا الالف التي هي تثنية الفعل للتكرير والياء التي هي دليل
تأنيث الفاعل علامتي تثنية الفعل اي كونه مكررا ثلثا او اكثر قال ودليل تأنيث
فعال الامر قوله وانت اشجع من اسامة اذ دعيت نزال ولج في الذعر
هذا كلامه والذي اراي ان يكون اسماء الافعال معدولة عن الالفاظ الفعل
شئ لا دليل لهم عليه والاصل في كل معدول ان لا يخرج عن نوع المعدول عنه
فكيف خرج الفعل بالعدل عن الفعلية الى الاسمية واما المبالغة فهي ثابت
في جميع اسماء الافعال على ما بينا قبل لا من الوجه الذي ادعى عبد القاهر وتأنيث
الفعل في دعيت نزال لا يدل على ان اصل نزال فعل مكرر بل هو لتأويل
نزال باللفظة او الكلمة او الدعوة كما يجئ في باب العلم وكذا لا تجلوا قسما المصدر
والصفة من معنى المبالغة فحاد وكلاع ابنا عم بين الحار والكفاء الثاني من اقسام
فعال المصدر وهو على ما قيل مصدر معرف مؤنث ولم يعلم دليل الى الان قاطع
الى تعريفه ولا تأنيثه ومذهبهم انهم من اعلام المعاني كرويز وسبحان على ما يجئ
في باب العلم وربما استدل على تأنيث اسم الفعل والمصدر بتأنيث الصفة
وعلم الشخص ظروفا فانها مؤنثا كما يجئ وهذا استدلال عجيب وقيل فجاز معرفة
في قوله انا اقتسمنا خطتينا بيننا فحملت برة فاحملت فجاز تعريف فزينة وهي
نكرة وهذا دليل كالاول في الغرابة اذ جعل كلمة علي اخري في التأنيث او التعريف
مع عدم استعمال المحمولة معرفة ومؤنثا سمي بديع بل لو ثبت وصف فجاز بالمؤنث
المعرف كخجاز القصة جاز الاستدلال به على الامرين التأنيث والتعريف على ان

السيرافي جوز كون برة بمعنى البارة فكذا يكون فجار بمعنى الفاجرة كانه قال احتملت
الخصلة اكبرة واحتملت الخصلة الفاجرة فهما صفتان غالبتان صارتا من
بالغلبة علمين كما يجئ في القسم الثالث ولو سلمنا فالدليل على تعريف
كل ما هو من هذا القسم على ان قولهم في الطباء اذا وردت فلا عياب اي فلا عياب
واذا لم ترد فلا اياب اي لا اياب اي لا تراع اليه وقوله للملتمس جادلها جاد
ولا نعولي طوال الدهر ما ذكرت جادا اي قولي لها جودوا او لا تقولي لها احدا
وشكر او قول العرب لامساس اي لا مس طاهرة في التنكير ومن كان مذهبه
ان جميع اوزان فعال امر الوصفة او مصدرا او علما مؤنثة فاذا سمي بها
مذكر وجب عدم انصرافها كقطام ويجوز عند النحاة جعلها منصرفة كصباح و
هذا منهم دليل على تزوهم في كونها مؤنثة ولم يجئ في الذكر وجميعها يستعمل
من دون الموصوف وهي بعد ذلك على ضربين احدهما لازمة للنداء سماعا يا لكاع
اي يا لكفاء ويا فساق ويا خباث اي فاسقة وخبثة ويا رحاب ويا قار
وكذا يا خصاف ويا حباق كلاهما بمعنى انظره ويا حراق من الحرق وهو
الرزق ولا يجئ حذف الملازمة للنداء على ما يجئ في باب
الاعلام واما غير لازمة للنداء وهي على ضربين احدهما يا صار بالعلبة علما جنسا
كما في اسامة وهو الاكثر وذلك نحو حلاق وحماد للمبينة كان في الاصل صفة
عامة لكل ما يحلق ويحمد اي يحدب ثم اختصت بالغلبة بجنس المنايا وكذا
حناد وبراح للشمس من الحند وهي الشن والبراح وهو الزوال وكلاح وازام
وحراع للسنة وشاط للحمى لانبساطها في البدن من الشعر البسيط ومثله
كثير كقرار للحرزة التي تأخذ بها المرأة زوجها سميت به كرارا لانه تكرار الزوج اي
تردده بزعمهم يقال يا كرار كر به ان ادبر فر وبه وان اقبل فسره وقشاس
وحياد وصمام للداهية لانها تقش اي تخرج ريح الكبر وحداد اي تميل سميت
بها تقول وتضم اي تشتد يقال قشاس فشه من استه الي فيه اي امرحي ريح
الكبر منه من استه مع فيه ويقال حيدي حياد اي ارجعي يا راجعة ويقال
صمي صمام اي اشتدي يا شديدة اي زيدي في الشدة او ابقي على شدتك
كما لما ولين في قوله تعالي اهدنا الصراط المستقيم ويقولون عند طلوع من يكرهون
طلعت حداد حدية اي يا داهية الحادة اي المانعة وفاح للعارة يقولون فتحي

فناح اي المسقى يا متسقة على تاويل صبي صحام ويقال كوسه وقاع وهي علم
كسه على الجاعرين وانتصابه على المصدر من كوسه اي كسه لازمة واقعة ويقال
طمار للمكان المرتفع كانها طامره اي وابثة ويقال للصبيح قشام وجعار وقشاع
من القسم وهو الجمع ومن الجعفر ومن الفتح وهو تفريج ما بين الرجلين فهن وامثالها
اعلام بديل وضعها بالمعرفة نحو حماد الطائعة ولو لم يكن معارف لم يجز حذف
حرف النداء معها نحو قاش فشش وحداد حديه وصيدي حيا دكما في باب النداء
والقرب الثاني من غير الملازمة للنداء على ما بقي على وصفيتها نحو قطاط اي قاطه
كافية قال لطلت فراطهم عني اذا ما قلت سراهم كانت قطاط وسدد سته
يكون لزام اي لازمة ولا تبل فلانا عندي بلال اي بالة اي لا يصبه عندي نزى
ولا يصله عندي صلة قال والخليل تقدر في القصيد براد اي مستبدة
منفرقة فهو حال والرابع الاعلام الشخصية وجميع الفاظها مؤنثة وان كان
المسمى بها مذكرا ايضا واما قوله قد كنت احبكم اسود حفيه فاذ الصاف سرفه
الحمر بتذكير الضمير الراجع الى لصاف فلما ويله بالموضع ويروي بينهن فيها
ولصاف متزل من منازل بني تميم وحصاف ذل وفي المثل اجرا، وفي المثل اجرا
من حاص حصاف وذلك ان طلبه بعض الملوك من صحبه للغول فنعه وحصاد
وحرام وبهان وغلاب وسجاح لنسوة معينة وسكاب لمركة وكب وحطاف
للكلبين ومناع وملاع لحصبتين ووبار وشراف لارضين وعرار لنفرة و
نطار لمدينة وجميع المصادر والصفات منه اتفاقا وقد اختلف وقد اختلف
في علة بنائها قال للبرد فيها ثلثة التانيث والعدل والعلمية سين بسبب الاسم
بعض التمكن فيستحق بالثلثة زيادة السبب وليس بعد منع الصرف الا البناء
وفي قوله نظر وذلك لانه لم يعم كما ذكرنا دليل على عدلها ولا على علمية المصادر ولا
على علمية جميع الاوصاف بل قام على علمية بعضها كما مضا ولو ثبت التانيث
في المصادر لم يؤثر بدون العلمية ولو سلمنا اجتماع الثلث فهو منقوض بازيجان
وكوعمر اذا سمي به مونث فانه اذن معرب اتفاقا مع اجتماع التانيث فيه والعدل
والعلمية وقيل بنيت لتضمن تاء التانيث وبعد تسليم لقدرتها التانيث
في المصادر وهو منقوض بنحو سذوداروناروما لا يحصى وقال المعرلشابهة
نزال زنة فور وعليه نحو سحاب وكعام وجهام من المعربات نضم الى الوزن

العدل فان ادعى العدل المحقق فالدليل عليه وثبوت الجور وفاسقة لا يدل
على كون فجار وفساق معدولين عنها اذ هما من الجاير برادف اللقطين في معنى
لا يكون احدهما معدولا من الاخر وان ادعى العدل المقدر لا طرد لوجودها مسمين
اي ذلك كما ذكر لمنع حرف وهو الظن من كلامه فما الدليل على كون النزال الذي
هو الاصل معدولا وقد قلنا قيل ما عليه وان قدر العدل في الاصل ايضا
فهو تكلف على تكلف والاولى ان يقال بنى قسم المصادر والصفات
لشابهتها الفعال الامري زنا ومبالغة بخلاف كونبات وكلام ومضاء
فانه لا مبالغة فيها واما الاعلام الجنسية كعرام وحداد فكان حقها الاعراب
لان الكلمة المبنية اذا سمي بها غير ذلك اللفظ وجب اعرابها كما يسمى باشخص
على ما يجئ في الاعلام لكنها بنيت لان الاعلام الجنسية اعلام لفظية على ما
يجئ في باب العلم فمعنى الوصف باق في جميعها الا ترى اوصاف غالبة على ما يجئ
في باب العلم واما الاعلام الشخصية كقطام فبنوا تميم اجروا فيها على قياس
باعرابهم لها غير منصرفة واما الاعرابية فلعروها عن معنى الوصف واما عدم
انصرافها فلما فيها من العلمية والتانيث وبناء اصل الحي زحاليف للقياس
اذ لا معنى للوصف حتى يرعى البناء الذي يكون لها في حال الوصف لكنهم راوا انه
لا زال بين الوصف والعلمية من حيث المعنى كما مر في باب لا ينصرف فبنوها
بناء الاوصاف وان كانت مرتجلة غير منقول عن الاوصاف اجراها مجرى
العلم المنقول عن الوصف لانه اكثر من غيره واقول اجروا الاعلام مجرى الاعلام
الجنسية في البناء وقال المص هي معونة غير منصرفة عند بني تميم لاجتماع العدل والعلمية
في قياس وصاح ونحوهما من الاعلام الجنسية مع اتفاقهم على بنائها فدعاء
العدل في الاقسام الاربعة نظر كما مضى هذا هو مذهب الاقل من بني تميم
ومذهب الاكثر منهم وفصحاهم فانهم يمنعون صرف الاعلام الشخصية الا
ما كان آخره راء مكسورا فانهم يبنونه على الكسر لان تقديري الاعراب والبناء في جميع
الشخصية مستقيمان لكن يرجح احد التقديرين لغرض وغرض تخصيص النداء
بذي الرا وقصد الاماله اذ هي امر مستحسن والمصحح للاماله ههنا كثرة الرآت
وهو لا تحصل الا بتقدير البناء لانه اذا اعرب ومنع الصرف لم يكسر واذا بني كسر
دايما فاذا كان كذا كان تقدير علة البناء للغرض المذكور اولى من تقدير علة منع

الصرف واذا كان ايضا مستقيما كذا كان لو منع واما القليل من بني تميم فقد جرو ا
على قياس منع الصرف في الجميع دون قياس البناء وقال المص في القسم الاخير اي العلم
الشخصي ان فيه عند اهل الحجاز عدلا تقديريا اي لتحصل مشابهة لباب قرات
بالوجهين العدل والوزن اذ لو اكتفى بالوزن لوجب بناء يات سلام وكلام
قال واتما كان العدل تقديريا اذ ليس لنا فاطمة وخاذمة عدل عنهما خذام وقطام
كما ليس لنا عامر معدول عنه عمر وقال وعند فصحاء بني تميم في نحو حضار العدل التقديري
والوزن وفي نحو قطام التانيث والعلمية لا ما غير مضطرين لمنع الصرف الى العدل
اذ الكفاية حاصلة بالتانيث والعلمية قال بعضهم يقدر فيه ايضا العدل لانه من باب
حضار المضطر فيه الى تقدير العدل اي من باب العلم الشخصي فيطرد تقدير العدل
في جميع افراد العلم الشخصي لما اضطر في بعضه اي ذي الرمة هذا وقد مر الكلام
على تقدير العدل قول الاصوات كل لفظ حكي به صوت او صوت به
لشبهايم فالاول كفاق والثاني كتخ اعلم ان الالفاظ التي يسميها النحاة اصواتا
على ثلثة اقسام احدها حكاية صوت صادر اما عن الحيوانات العجم كفاق او عن الجمادات
كطق وشرط الحكاية ان يكون مثل المحكي وضع الالفاظ مركبة من حروف صحيحة
محركة تحركات صحيحة وليس المحكي كذلك محركة اذ الحيوانات والجمادات لا تحسن
الافصاح بالحروف احسان الانسان لكنهم لما احتاجوا الى ايراد اصواتها التي هي شبه
المركب من الحروف في انشاء كلامهم اعطوها حكم كلامهم من تركيبها من حروف
صحيحة لانه يتعسر عليهم او يتعذر مثل تلك الاجراس الصادرة منها كما انها لا
يحسن مثل الكلام الصادر من جنس الانس الا في النادر كما في الببغاء فاخرجوها
على ادنى ما يمكن من الشبه بين الصوتين فصار الواقع في كلامهم كالحكاية عن تلك
الاصوات وثانيها اصوات خارجة عن فم الانسان غير موضوعة وضعا بل دالة طبعا
على معان في انفسهم كاف وتف فان المكروه لشيء يخرج من صدره صوتا شبيها
بلفظ اف ومن يتاسف على شيء مستكره يصدر منه صوت شبيه بتف وكذلك آه
للموجع او المتعجب فهذه وشبهها اصوات صادرة منهم طبعا كالخ الذي السعال
الا انهم لما ضمنوها في كلامهم لاحتياجهم اليها نسقوا في نسق الكلام وحركوها بحركة
وجعلوها لغات مختلفة كما مر من لغات اف واوه وثالثها اصوات تصوت بها
للحيوانات عند طلب شيء منها اما العجم كالفاظ الاعاجم كوحوت وقوس ونحو هما

واما

واما الذهاب كهلا وسح وهجا ونحوها واما امر آخر كساء للشرب وهدع للتسكين
وهذه الالفاظ ليست مما يخاطب به هذه الحيوانات العجم حتى يقال انها اوامر اونواه
كما ذهب اليه بعضهم لانها لا يصلح لكونها مخاطبة لعدم فصلها لكلام كما قال تعالى
كمثل الذي ينعق بما لا يسمع الا دعاء ونداء بل كان اصلها ان الشخص كان يقصد
انقياد بعض الحيوانات بشيء من الافعال فيصوت لها اما بصوت غير مركب
من الحروف كالتصفير للدابة عند ايرادها الماء واما بصوت معين مركب من
حروف معينة لا معنى تحته ثم تحرفه مقارنا لذلك التصويت كما مر على ذلك الامر
اما بضربه وتاديبه واما بانيابه واطعامه فكان الحيوانات تمثل المراد منه
اما رهبة من الضرب او رغبة في ذلك البر وكان تتكرر مقارنة ذلك التصويت
لذلك الضرب او البر الى ان يكتفي الطالب بذلك الصوت عن الضرب
او البر لانه كان يتصور الحيوانات من ذلك الصوت ما يصحبه من الضرب
او غيره فيشمل عقيب الصوت عادة ودربة فصار ذلك الصوت المركب
من الحروف كالامر والنهي لذلك الحيوان وانما وضعوا المثل هذه الغرض صوتا
مركبا من الحروف ولم يقتنعوا بساذج الصوت لان الصوت من حيث هو هو
مشتبه الافراد وتمايزها بالتقطيع والاعتمادها على المخارج سهل فلما كان
الافعال المطلوبة من الحيوانات مختلفة ارادوا اختلاف العاملات الدالة عليها
فركبوا من الحروف وما ذكرنا من الترتيب يتبين من كيفية تعليم الحيوانات
كالدب والقرد والكلب وغير ذلك هذا واما الاري منعا س ارتكاب صيرورة
هذا الاصوات المقارنة في الاصل في المضرب او البر لما استغنى بها الطالب
عنها اسماء افعال كما ذهب بعضهم فيكون اوامر ونواهي لان الله تعالى جعل
والجبات في فهم المطلوب من هذه الاصوات بمنزلة العقلاء فلا باس بان يخاطبه
ويتكلم بما يفهمه كالعقلاء ثم نقول انما سميت الاقسام الثلثة اصواتا وان كان
غيرها من الكلام ايضا صوتا لان هذه في الاصل اما اصوات ساذجة كحكاية اصوات
الجمادات والجمادات او اصوات مقطعة معتمدة على المخارج لكنها غير موضوعة
لمعان كالالفاظ الطبيعية وكما يصوت به للحيوانات وهذه الاقسام الثلثة
ليست في الاصل كلمات اذ ليست موضوعة قسمت باسم فاذ الصوت
فقيل اصوات ثم جعل الثلثة بعدها للاصل لاجل احتياجهم الى استعمالهم

في اثناء الكلام كالكلمات فحاكوها معاملتها واحقوا باشرف الكلمات اي بالاسماء
لتكون اول على دخولها في ظاهر اقسام الكلم فصرفوها تصريف الاسماء فادخلوا التنوين
الذي هو اخص علامات الاسماء في بعضها كنوعاق وراق والالف واللام في بعضها
وذلك اذا قصدوا لفظ الصوت لا معناه كقوله باسم الماء وقوله كما رعت باكوت
فهو كقوله امرته باضرب اي بهذا اللفظ وحملوا معاني بعضها معاني المصادر فخذ
اما ان تقرها اعراب المصدر كنوا هالك اولا كواف لكما فهذه الاصوات من
الكلمات كالناس من الناس صورتها وماهيتها غير ماهيتها اذ ليست من ضوعة
في الاصل لمعنى كالكلمات فالتنوين فيما دخلته تنوين الاحاق وتنوين المقابلة
كما قيل في تنوين مسلمات وليس ما قاله بعضهم من ان تنوين غاق للتنكير لشيء اذ لا
معنى للتعريف والتنكير فيه ولا منع ان يقول في نحو صه وانه مثل هذا لما تقدم
في اسماء الافعال ان نحوه كان صوتا في الاصل ويستتبع اذن بما يكتنفه
هناك لتوجيه التنوين على ما سبق من الوجهين وانما بنى اسماء الاصوات
لما ذكرنا من انها ليست في الاصل كلمات فقصد استعمالها في الكلام فلم يكن
في الاصل منظورا فيها الى التركيب الذي هو مقتضى الاعراب واذا وقعت مركبة
جاز ان تعرب اعتبارا بالتركيب العارض وهذا اذا جعلتها بمعنى المصادر كانها
منك واف لكما اذا قصدت الفاظها لا معانيها قال جهم بن العباس تردد بجهل وعاج
وانما من العاج والجهيل جن جنونها قال تداعين باسم الشيب في سلم جوانبها
من بصر وسلام وقال كما رعت باكوت الظباء والصواديا وتقول زجرته بهيد
وبهير وهذا كما تقول في الكلمات المبنية اذا قصدت الفاظها ان لو وان لساعاء
ولا يجر انه باين واين على ما يجيء في الاعلام انشاء الله تعالى والاعراب مع اللام اكثر
من البناء نحو من العاج والجهيل باجر وباسم الشيب لكونها علامة الاسم الذي
اصله الاعراب وهذا كما يحكى عن بعض البغداذيين انه كان يقول البين وكل الان معربا ومبنيا
مع اللام ومثله ما يحكى ان الخليل قال لابي الدنيا صل لك في ثريده كان ودجها
عيون الضأن فقال اشد الهل معربا والالف واللام لا توجب الاعراب بدليل
لان والذي والخمسة عشر واما اذا دخلت التنوين في هذه الاسماء فان قصدت
بها الفاظها كقوله بجهل وعاج فاعرابها واجب لانها اذن بتنوين التمكن كما مر هذا
هو الكلام عليها اجمالا واما التفصيل فنقول الاصوات التي هي حكاية عن اصوات

الانسان او الجمادات والجمادات طيح وهو حكاية صوت الضاحك وعنط حكاية
صوت الفتيان اذا تضاحكوا في اللعب وعاق بكسر القاف وقد ينون وهو صوت
الغراب وشب حكاية صوت مساوف الابل عند الشرب ومنها ما يتميم حماله وهمزة
مكسورة بعد الالف وقيل هو همزة ساكنة وميم مفتوحة صوت الطسه اذا زغب
ولدها طاق بكسر القاف وكف كلاهما حكاية صوت وقع الحجارة بعضها على بعض
وقت حكاية وقع السيف على الضريبة ومن الاصوات التي يصوت بها
البهايم هلا لزجر الابل اي لتوسيخي عليك اماره بكوت وهذا الجملين طليق زجر
وليس باسم الفعل والا لم يمكن آخره الا ان يقال اجري الوصل مجري الوقف
وهيد زجر للابل بكسر الهاء وفتحها وكذلك الدال بلا تنوين ففيه اربع لغات
وهاد بفتح الدال بمعناه وقد اعربهما الشاعر لما قصد اللفظ فيقال حتى استقامت
له الافاق طائفة فما يقال له هيد ولا هاد ولا يمنع من شيء ولا يزجر عنه ويقال لهم
ذايا هم فما قالوا له هيد مالك اي لم تسالوا عن حاله وسع وجه لزجرها
وقد يقال للسبع ايضا وجه جوب مثلث الباء ودونه زجر الابل ايضا وكذا
جاني وعالي ماء مكسورة بعد الالف منونة وغير منونة وقد جاء وعاد بهمزة مكسورة
بعد الالف منونة وغير منونة وقد يقصر ان يقال اذا بنيت الفعل عليها حاحيت
وعاعيت بابدال الالف ياء واصلها حاحي وعاعي كما يقول الالت بمن اكثر
من قبل لاولاحي وحيوت بفتح التاء دعاء لها الى الشرب وحل زجر للناقة
وكذا جيح بفتح الهاء وكسر الجيم او سكونها وكذا حاء مكسورة الهاء منونا وغير منون
وهدع تسكين لعقار الابل اذا نفرت وده بكسر الهاء وقد يسكن دعاء للربع ونخ
بفتح النون وتشديد الخاء المشددة المفتوحة او المكسورة وقد يخفف مسكنة
صوت عند اناخة البعير وكذا مسح ونخ بفتح النون وتشديد الخاء المفتوحة
او المكسورة وقد يخفف مسكنة صوت عند اناخة البعير وكذا مسح راخ بكسر اولها
ويجوز في الخاء الكسر والسكون ويقال لزجر الغنم اسن مكسورة الهمزة ساكنة
السين وكذا سيى وقيل بضم الهاء وفتح السين المشددة او لدا جيح بفتح الهاء
وسكون الجيم ويقال ايضا في تسكين الاشد المشددة والذيب والكلب وغيرها
وقد يكسر الجيم منونة وكذا مجا وقع وقاع لزجر الغنم ايضا وبس دعاء لها بضم الباء
وسكون السين وقبس لبس مفتوحة مشددة وشى بكسر السا وقيل بفتحها وسكون

الهمزة دعاء للبس عند السقاد وجح وعد وعين بكسر العين والزاي وروي فتح
العين زجر للصان وساؤ ليبؤ للحمار المورد وعوعوعاء للحمش وميي دعاء للفرس
ورج صاح بالدجاج وقوس زجر الكلب بسكون السين وقس دعاء له وده
بفتح الدال وسكون الحاء وتشديدها ساكنة زجر مطلقا بمعنى اضرب واصله
فارسي وقد جعلت بمعنى المصدر يراعي اصلها في النيابة في قولهم الاده فلاده
اي لايكون ضرب الآن فلا يكون ضرب بعد هذا ومن الاصوات الدالة على اضجار
في نفس المتكلم وي ومي للتندم او التعجب وقد ذكرنا في باب المفعول
المطلق ان ويل عند الفراء اصله وي وذهب غيره ان ويل ودس وويح
ودبب كلمات بؤاسها بمعنى الهلاك وانها مصادر لا افعال لها واما ويلمه بكسر
اللام وضمها فمحي في التصريف في تخفيف الهمزة ان شاء الله تعالى واما ويكان
وي كأن الله فهو عند الخليل وسيبويه وي التي للتعجب وكنت مع كأن مثقلة
في الاثبتة ومخففة كما في قوله ويكان من لم يكن له نسب ومن يفتقر يعش
عيش ضر وفي هذا القول نوع تعسف في المعنى لان معنى التشبيه غير ظاهر في نحو
قوله تعالى ويكأن الله يبسط الرزق ويكأنه لا يفلح الكافرون وفي قوله
ويكان من يكن له نسب وقال الفراء وي كلمة تعجب ألحق بها كاف الخطاب
كقولهم قتل الفواس ويك عنتر اقدم اي ويلك وعجبا منك وضمت اليها ان معنى
ويكأنه لا يفلح الكافرون الم تر انه كأن المخاطب كان يدعي انهم يفلحون فقال له
عجبا منك فسئل لم يتعجب منه فقال انه لا يفلح الكافرون فحذفت حرف الجر
كأن وان كما هو القياس واسد علي كونه بمعنى الم تر بان اعرابه سألت
زوجها ابن اسك فقال ويكأنه وراء البيت اي الم تر انه وراء البيت
ثم لما صار معنى ويكأن الم تر لم يغير كأن الخطاب للمؤنث والمثنى والمجموع
بل لزمت حالة واحدة وهذا الذي قاله الفراء اقرب من جهة المعنى ومن هذا النوع
اف واوه وقد ذكرناهما في اسماء الافعال ومنه حس بفتح الحاء وكسر السين
كلمة تقولها الانسان اذا اصابه بعض ما يمضه ويوجعه كالكمرة والحرة ومنه
ح وهي كلمة يقال عند الاعجاب والرضى بالشيء والتكرير للمبالغة فيقال ح
وان وصل حفصه ونونه مكسورا كحاء ورجما شددت منونا مكسورا قال الشاعر
وقد جمعها واقذه اكرم الراقدات ح لك ح لنحر حضم واذا بين باللام فهو مستعمل

استعمال المصادر كما مضى وحكى ابن السكيت به بمعنى نح نح ومنه اخ وخ بكسر
الهمزة وفتحها وخاء مشددة مكسورة وكذا خ بكاف مكسورة وقد جعلها
الشاعر في قوله وصار وصل الغايات اخاد وخا كالمصدر فاعربه وهو مصدر
بمعنى المفعول اي مكروها ومنه مص بكسر الميم والصاد على المشهور ونقل
في ضاده الفتح وما واسم لصوت نخرج عند التمكن بالشفتين اي التصويت
بانفراج احديهما عن الاخرى عند رد المحتاج وليس الرد بمثله ردا ناس بالكلية
بل فيه ايجاع ما من حيث العادة ومن ثمة قيل انا في مضى لطمعا ولما لم يكن هذا
الصوت الخارج عند النطق مما يمكن ان يركب من سكله وشبهه كلمة صفت
كلمة وهي مص وسمي الصوت بما فصارت مص كالحكاية عن ذلك الصوت
فبني بناء سايرالحكايات عن الاصوات قوله المركب كل اسم
من كلمتين ليس بينهما نسبة لا يطلب في حد العموم فلا حاجة الى قوله
كل وانما يطلب فيه بيان ماهية الشيء ولم يكن قوله اسم ايضا محتاجا اليه كما في بابر
الحدود المتقدمة لانه في قسم الاسماء ولعل ذكره لبيان الوحدة اي اسم واحد حاصل
من تركيب كلمتين وليس من هذا الوجه ايضا محتاجا اليه لان المشهور ان اقسام
الاسم والفعل والحرف المذكورة في ابواب النحو كلمات مفردة وقوله من كلمتين
اي حاصل من تاليفهما وانما قال كلمتين ليدخل فيه المركب من اسمين ومن
فعلين ومن حرفين ومن اسم وفعل او حرف ومن فعل وحرف وقوله ليس
بينهما نسبة اي ليس قبل العلمية بينهما نسبة قال انما قلت ذلك ليخرج
المضاف والمضاف اليه والجملة المسمى بها لان بينهما جزئيتها شبه قبل العلمية
وليسا كذلك بعد التسمية بهما وكلاهما ينافي المركبات للنسبة اما المضاف
والمضاف اليه فظاهر عدم بنائهما بالتركيب واما الجملة فلا توصف قبل العلمية
لا بالاعراب ولا بالبناء لانهما من عوارض الكلمة لا الكلام واما بعد العلمية فهي
محكية اللفظ على ما بحث فلا يطلع عليها انها معربة في الظاهر او مبنية لاستعار
حرفها الآخر بالحركة التي كانت عليها اعرابية او بالسكون الذي كان لذلك
وقد خرج عن هذا الحد بعض المحدود لان المركب المقدر فيه حرف عطف
نحو خمسة عشر او حرف جر نحو ثلثمائة بين حرية نسبة ما وهي نسبة العطف
وغيره ولا يدخل في هذا الحد الآ ما ركب لاجل العلمية نحو معدي كرب وبعلبك

ثم اعلم ان العلم المركب على ضربين وذلك لانه ركب للعلمية او كان مركبا قبلها
والاول على ضربين اما ان يكون في جزء الاخير على بنائه مراعاة للاصل ويجوز اعرابه
اعراب ما لاينصرف وقد يجوز ايضا لكن على قلة اضافة الصدر المركب الى الاخير
تشبيها لهما بالمضاف والمضاف اليه تشبيها لفظيا كما جاءت في معدي كرب
كما يجئ فيحكى في المضاف اليه الصرف والمنع كما يجئ ولايستنكر اضافة الفعل والحرف
والاضافة اليهما لانهما خرجا بالنسبة عن معناهما لمانع من الاضافة فهذا ما هو القياس
على ما قيل وان لم يسمع في كوسيبويه والاضافة واما الجزء الاول فواجب البناء
ان لم يضف الى الثاني لكونه محتاجا الى الثاني فيشابه الحرف فيبنى على الفتح
ان كان معربا في الاصل او مبنيا على غير الفتح ويجوز حكاية حركات المبني
وسكونه وهذا النوع تسعة اقسام لان الثاني اما الاسم والاول اسم كوسيبويه
او فعل كجاء وبه او حرف كمن وبه واما فعل حال من الضمير والاول اسم
كزاضارب من او حرف كمن عن وان لم يكن في الآخر قبل التركيب
سبب البناء كمعدي كرب وبعلبك فالاولى بناء الجزء الاول لما ذكرنا وهو
احتياجه الى الثاني وجعل الثاني غير منصرف وقد يبنى الثاني ايضا تشبيها
بما يضمر الحرف كخمسة عشر لكونها ايضا كلمتين احديهما عقيب الاخرى وهو
ضعيف لان المضاف والمضاف اليه كذلك وقد يضاف صدر هذا المركب
الى عجزه فتباشر الصدر العوامل كما لم يعتل كمعدي كرب فان الحرف العلة في الاحوال
يبقى ساكنا والصحيح حاله مفردا من الصرف وتركه وبعضهم لايصرف المضاف
اليه وان كان قبل التركيب منصرفا اعتدادا بالتركيب الصوري كما اعتدي به
في اسكان ياء معدي كرب وهو ضعيف مبني على وجه ضعف اعني على
الاضافة اما ضعفه فلان التركيب الاضافي في غير معتد به في منع الصرف
واما ضعف الاضافة فلانها ليست حقيقة بل يشبه بالمضاف والمضاف اليه
تشبيها لفظيا من حيث هما كلمتان احديهما عقيب الاخرى ولو كان مضافا حقيقة
لما انتصب كمعدي كرب في النصب والثاني اي الذي كان مركبا قبل
العلمية على ضربين وذلك انه اما ان يكون الجزء الثاني قبل العلمية معربا مستحقا
لاعراب معين لفظا او تقديرا او لافان كان وجب ابقاؤه على ذلك الاعراب
المعين وكذا يبقى الجزء الاول على حاله من الاعراب المعين ان كان له قبل ذلك

كا

كما في الجملة الاسمية والفعلية اذا كان الفعل معربا او من اعراب العالم ان كان كذلك
قبل العلمية كما مر في المضاف والمضاف اليه كعبد الله والاسم العالم عما الفعل
كضربت زيدا او حسن وجهه ومعزوب غلامه كل ذلك احترازا لحصول
الاعراب او عمومه وان لزم منهم دور ان الاعراب على اجزاء الجزء الاول الذي
هو كبعض الكلمة ولذا يترك الجزء الاول على البناء ان كان في الاصل مبنيا كما
في العقلية اذا كان الفعل مبنيا وكما في سيضرب وسوف يضرب ولم يضرب
وكذا في كوازيد هل زيد ولزيد الاسماء بعد هذه الاحرف مبتدأ في الظاهر قال
سيبويه المسمى بالمعطوف مع العاطف من دون المتبوع واجب الحكاية
اذ العاطف كالعامل وكذا كل اسم معول للحرف كوان زيدا وما زيد ومن زيد
الا ان حرف الجر فيه تفصيل وذلك لانه لا يخ ان يكون احاديا او لافان كان
فعند سيبويه والخليل فيه الحكاية لاغير اذ لا يجوز جعله كالمضاف بان تزيد
عليه حرفين من جنس حركته مدغما احدهما في الاخري ومقربهما اعراب المضاف
كما تزيدهما عليه اذا سميت به وهو مفرد كما يجئ في باب العلم هذا قوله والاولى
ان تزيد حرفا لان الحرفين انما زدتهما عليه في حال الافراد لئلا يسقط حرف
اللين الساكنين فيبقى المعرب على حرف ومع الاضافة بلا تنوين حتى يبقى ساكنا
وان كان على حرفين فعند الخليل وهو ظاهر مذهب من جنسه كما يقول
في المسمى بغي زيد في زيد مشددة الياء كما تزيد في الافراد على ما يجئ في باب
العلم والاولى ترك الزيادة لانك ابن من بقاء المعرب على حرف بسبب
الاضافة واجاز الزجاج الحكاية في الثاني ايضا وكذا الخلاف في الثلاثي حكاية
كما ذكرنا واعرابا كمذ شهر وان لم يكن الاول حرف جر فالحكاية كما ذكرنا لاغير
اتفاقا منهم كوازيد ولزيد وانما اختص حرف الجر بذلك لكون المجرور بعد
التسمية في صورة المضاف اليه والمضاف لايكون محكيا كذا قال سيبويه
وقد جاء صدر الجملة المسمى بها مضافا الى عجزه اذا لم يكن المصدر ضميرا تشبيها
بالمضاف والمضاف اليه كما مر والاولى ان يجوز ايضا اضافة الضمير كوجهه
عن معناه لو ثبت اضافة الفعل او الحرف بعد التركيب كما مر وكذا يبقى
الجزء الثاني على حاله اذا كان قبل مستحقا لاعراب معين لكنه كان مع ذلك
مبنيا على حركة مشابهة للاعراب كما في يازيد ولارجل فيحكى الجزء الثاني على ما

كان عليه قبل التسمية اجراء للحركة البنائية مجري ما شابهته من الاعرابية وان
لم يكن الثاني قبل العلمية مستحقا لحصول اعراب فلا يخرج من ان يكون له قبل
العلمية مطلق اعراب مع التركيب اولا فان كان وما في التوابع المختتمة مع
متبوعاتها لا غير بقي التابع مع المتبوع علي ما كان عليه قبل التسمية من تعاقب
الاعراب عليهما كما قلنا في المضاف والاسم العامل عمل الفعل ويراعي الاصل
في الصرف وتركه ايضا فيصرف عاقله طريفه سواء سمي برجل او امراة لان المسمي
ليس واحدا في اسمين بل هو المجموع وليس المجموع اسما مؤنثا فان سميت بعاقله
وحدها فالاكثر ترك الصرف لان اللفظ مفرد ويجوز صرفها على الحكاية اجراها
مجري الصفة والموصوف فكانك سميت بامراة عاقله واذا سميت بطلحة
واحد الطلح لا اسم شخص صرفته كما كان مصروفا قبل التسمية وكان القياس
ان يحكي المعطوف عطف النسق مع وجود المتبوع كما حكي بالمتبوع لان العاطف
كالعامل علي ما مر الا انه لما لم يكن في المتبوع قبل الوصول الي التابع مقتضي
اعراب خاص اجري بوجوه الاعراب وتبعه المعطوف ولم يتبع الاول الثاني
لئلا يصير المتبوع تابعا ويجوز في التوابع مع متبوعاتها اجراوها مجري نحو معدي
كرب في وجهي التركيب والاضافة الا عطف النسق فان حرفت العطف
مانع منهما فان حذف حرف العطف قبل العلمية فبناؤهما اولي بعدها لقيام
موجبه في كليهما اما في الاول فلاحتياج الي الثاني واما في الثاني فتضمن الحرف ويجوز
كما في نحو معدي كرب اعراب الثاني اعراب الاول غير المنصرف مع التركيب
ويجوز ايضا كما فيه اضافة الاول الي الثاني مع صرف الثاني وتركه وكذا كل
ما تضمن الثاني فيه حرفا وان لم يكن عاطفا كبيت بيت يجوز فيه الاوجه الثلث
بعد العلمية وانما جاز اعراب الثاني مع كونه متضمنا للحرف في الاصل لان
ذلك المعني امحي بالعلمية وان لم يكن للجزء الثاني قبل العلمية لا مطلق اعراب
ولا معينة فالحكاية لما غير نحو السمي بما قام وقد قام وكلما واذا وانما وكان
ولعل ونحوها وهذا تمام الكلام فيما سمي به من المركب قوله فان تضمن
الثاني حرفا سما بخمسة عشر وحادي عشر واخواتها الا اثني عشر
ولا اعراب الثاني كبعلبك وبني الاول في الافصح اعلم ان اصل خمسة عشر
خمسة وعشرة حذفت الواو قصدا لمزج الاسمين وتركيبهما وانما صح هذا العطف

بالمعطوف

بالمعطوف عليه دون مثل قولك للاب وابنا لان الاسمين معا مهما عدد واحد
كعشرة وكاتة بخلاف نحو لاب وابناء وانما صرحوا النيف مع هذا العقد بخلاف سائر
العقود نحو عشرين واخواته ومائة والف لقرب هذا المركب من قرينته الاحادية
التي لفاظها مفردة وبني الاول لكونه محتاجا الي الثاني فتشابه الحرف وبني
الثاني لتضمن الحرف العاطف وبنيا علي الحركة للدلالة علي عروض البناء وان
كانا في الاعراب اصلا وعلي الفتح لتخف به بعض الثقل الحاصل من التركيب
واجاز بعض الكوفيين اضافة النيف الي العشرة تشبيها بالمضاف والمضاف
اليه حقيقة كما مر في العلم المركب واستشهد كاتف من عنايه وشقوة تنبيت ثمانى
عشرة من حجة ومي حادي عشر الي سبع عشر بناء خمسة عشر وذلك لان اصل
خمسة عشر خامس وعشرة كما يقول الخامس والعشرون والرابع والخمسون جرت
عادتهم بابقاء الجزء الثاني فيما فوق العشرة مركبا كان او معطوفا في المفرد من
المتعدد كما كان في العدد يقول الثاني والعشرين كما قلت في العدد اثنان وعشرون
فان قلت معني العطف في العدد خلافه في المعدود من المتعدد وذلك لان معنى
ثلثة وعشرون رجلا ثلثة رجال وعشرون رجلا وكذلك في نحو ثلثة عشر
رجلا اي ثلثة رجال وعشرة رجال وليس معني ثالث عشر واحد من الثلثة
وعشر ولا معني الثالث والعشرون الواحد من الثلثة والعشرين بل المعني الواحد
من الثلثة والعشرة والواحد من الثلثة والعشرين مما معني هذا العطف قلت
كان القياس ان يبني من مجموع جزئي المركب في نحو ثلثة عشر اسم فاعل وكذا اسم
مجموع المعطوف والمعطوف عليه في نحو ثلثة وثلثين اذ لو بنيت من كل واحد
من الجزئين وكل اسم فاعل من العدد دل علي مفرد من المتعدد لكان اسمي فاعلين
دالين علي مفردين وهو ضد المقصود فبنيان ان عشرين في قولك ثالث وعشرون
وليس بمعني المفرد من المتعدد كما في قولك الباب العشرون بل هو باق علي
معني العدد كما كان في ثلثة وعشرين ولو كان بمعني المفرد لقلت في ثلثة عشر
ثالث عشر عاشر اذ المفرد من العشرة عاشر وليس كالعشرين اذ لفظ العدد
ولفظ المفرد من المتعدد هنا في صورة واحدة فتقول اردوا بناء اسم الفاعل
واحد من مجموع لفظي ثلثة وعشرين او ثلثة عشر كما بني من الالفاظ الآحادية التي
تحت العشرة ولم يمكن بناء اسم الفاعل منهما مع بقاء حروفهما لان لفظ الفاعل

اسم ثلاثي زيد فيه الف بعد الفاء وحروف الاسمين اكثر من ثلثة ومع حذف
بعض الحروف كل واحد منهما وابقاء الآخر كثاثر مثلا في ثلثة عشر او ثالش
كان لبس فاضطروا الى ان يوقعوا صورة اسم الفاعل التي حققها سبكهما من مجموعهما
على احدهما لفظا ويكون المراد انهما من المجموع لان المعنى واحد من مجموع العددين فاقع
تلك الصورة على اول الاسمين دون الثاني ليؤذن من اول الامر ان المراد الفرد
من المتعدد لا العدد وعطف الثاني لفظا على تلك الصورة وهو معطوف
من حيث المعنى على العدد المشتق ذلك الفاعل منه فهو عدد معطوف على عدد
لا متعدد ولا عدد على متعدد لاستحالتهما كما بينا لكن المعطوف عليه في الحقيقة
مدلول المعطوف ظاهرا ويستوي فيما قلنا المعطوف بحرف ظاهر كما في الثالث
والعشرين او بحرف مقدر كما في ثالث عشر قاصل قولك جاني ثالث عشر
جاني واحد من ثلثة عشر فعشر معطوف على ثلثة لا على واحد ثم جعل لفظ
ثالث مقام قولك واحد من ثلثة ثم عطفوا عشرة على ظاهر هذا القايم مقام
المجموع لما اضطروا اليه فان قيل لو كان معنى ثالث عشر واحد من ثلثة عشر
لم يجز ان يضاف الى ثلثة عشر فيقال ثالث عشر ثلثة عشر اذ يكون المعنى واحد
من ثلثة عشر ثلثة قلت هذا كما يضاف ثالث مع ان معناه واحد من ثلثة
فيضاف ثالث ثلثة وانما اضيف في الموضعين لاحتمال ان يزاد ثلثة عشر
ولم يضف الى اصله ثالث عشر عشرين او خمسين او ما فوقها لان اسم الفاعل من العدد
اذا كان بمعنى واحد يضاف الى العدد المشتق هو منه والى ما فوقه ايضا كما يقول
الحسن ثالث الاثنى عشر كما يجئ في باب العدد واذا عرف نحو ثالث عشر
وثلثة عشر باللام فلا خلاف في بقائه على بنائه لبقاء علة البناء مع اللام ايضا
واما اذا اضيف كثلثة عشرك مثلا ففي اعرابه خلاف كما يجئ في باب العدد
فان قلت فلم لم يجز الاعراب مع اللام المزحزحة جانب الاسمية كما ذكرنا في باب
الاصوات نحو كل الابن قلت لان الجزء الذي باشره اللام من المركب اي صدره
صار اعرابه للزوم دور ان الاعراب في وسط الكلمة والجزء الاخير لم يباشره
اللام بخلاف كل الابن فان اللام باشرت فيه ما كان مبنيا وبخلاف الاضافة
فانها تباشر الثاني في نحو ثلثة عشر زيد فمع تميمه جواز الاحتفاش اعرابه كما يجئ في
باب العدد قوله الا اثنى عشر جمهور النحاة على ان اثنى عشر معرب الصدر لظهور

الاختلاف فيه كما في الزيدان وتحملوا الاعرابه علة كما يجئ وقال ابن درستويه
هو مبني كثير اخواته من الصدور لكونه محتاجا الى الجزء مثلها وقال كل واحد
من لفظي اثنى عشر صفة مشتقة كما مر في هذان وهذين واللذان
واللذين انما اعرب عند الجمهور الصدر منه لانه عرض بعد دخول علة البناء
فيه اي تركيبه مع الثاني وكون الاعراب لو اعرب كما حاصل في وسط الكلمة
ما اوجب كونها للمعدوم وذلك انهم لما ارادوا مزج الاسمين حذفوا الواو والموذن
بالانفصال ووجب حذف النون ايضا لانها دليل تمام الكلمة كما ذكرنا في صدر
الكتاب ولم يحذف النون لاجل البناء الاترى ان بناء يا زيدان ويا زيدون
ولا مسلمين ولا مسلمين مع ثبوت النون فقام عشر بعد حذفوا النون مقامها
وسدوا مسدها والنون بعد الالف والواو في مسلمان ومسلمون لا يجعلهما
كالكاين في وسط الكلمة قبله والاعراب يكون مع التمام فلذا يختلف الاعراب
قبل النون في المثنى والمجموع كما يختلف قبل التنوين فصار اثنى عشر
كاثنان والدليل على قيام عشر مقام النون انه لا يضاف اثنى عشر كما يضاف
اخواته يقول ثلثة عشرك ولا تقول اثنى عشرك لانه كاثنانك ويجوز ان يقال
صارا اثنان بعد حذف النون كالمضاف الى عشر لان نون المثنى والمجموع
لم يعهد في غير هذا الموضع حذفها الا للاضافة فصار كانه مضاف والتركيب
الاضافي لا يوجب البناء وليس قول من قال انه اعرب لامتناع حذف علامة
التثنيه اي الالف لاجل التركيب وتلك العلامة اعراب فلم يسقط الاعراب
بشئ لان نحو يا زيدان ويا زيدون مبني اتفاقا مع قيام هذه العلة بل اذا قصد
بناء المثنى جرد علامة التثنية عن كونها اعرابا وكذا علامة الجمع قوله والاعراب
الثاني كبعلبك وبنى الاول في الافصح قد تقدم شرحه وان بعضهم يضيف
صدر المركب اي عجزه مع صرف المضاف اليه وتركه ومن المركبات قولهم بادى
بدي وفيه لغات احديها هذه وهي سكون يا اي الاولى والثاني تقول اعطيها
بادي بدي والاصل بادي بدي فالاول فاعل من بدرات الشئ اي فعلت ابتداء
والثاني فعيل بمعنى مفعول منه وهو اسم فاعل مضاف الى مفعوله وانتصابه
على الحال اي اعطته حال ابتداء لما يجب ان يفعل ابتداء والمراد بالبدي مصدر
الفعل المقدم وهو لا عطاء في مثالنا فعلى هذا هو في الاصل مضاف ومضاف اليه

فينبغي ان يكون كل واحد منهما معربا لكنه كثر استعماله حتى استفيد من مجموع الكلمتين
ما يستفاد من كلمة واحدة اذ معنى بادي بدا ابتداء وذلك كما قلنا في قولهم فاعا
لفيك ومعه بداً بيد في باب الحال فشبه المضاف والمضاف اليه لانهما بمعناهما
الاصلي وافادتهما معنى المفرد بالمركب في نحو خمسة عشر فانه مركب مفيد معنى
المفرد اذ افادتها لمعناه اي العدد المعين كافادة عشرة بمعناها فبنى الاول
لكونه جزء الثاني واحتياجه اليه وبنى الثاني وان لم يتضمن الحرف تشبيها بما تضمنه
نحو خمسة عشر وستة ست كما ذكرنا في معدي كرب ولم يبن الجزآن ولا احدهما
في نحو يد ابيد وكف شاة ودرهما وان افاد افادة المفرد ولذلك اعرب اولهما اعراب
المفرد الذي يفيد ان معناه كما تبين في باب الحال لظهور انفكاك الجزئين
احدهما من صاحبه بالحرف المتحلل فكان بناء ثانيا جري بادي بدي تشبيها بخمسة
عشر اكثر من بناء ثاني معدي كرب لقصدهم التخفيف ههنا الاتري الى تخفيف
همزتي يادي بدي على غير القياس كما جيء فكسر بناؤه ايضا على غير القياس لان الكلمة
تخف بالبناء لتجرده عن التنوين والاعراب واتمام بين الجزآن ولا احدهما في الاعلام
المنقولة عن المضاف والمضاف اليه وان الجئ عن الجزئين ايضا معنيا مهما الاترى
كالجئ في باب افادة بادي بدي لان العلم ينقل بالكلية عن معنى الى معنى آخر
من غير المحال للاصل الالمحا خفيا في بعض المواضع كما في نحو الحسن والقياس فيما
غير المضاف من حيث المعنى تغيرا ما مالم يغير من حيث اللفظ ليكون فيه دليل
على الاصل المنقول منه من احد الطرفين اي اللفظ والمعنى بخلاف نحو بادي
بدي فان معناه الاصلي مقصود مما نقل اليه لان المنقول منه من احد الطرفين
اصناف والمنقول اليه افراد ي وجعل جار الله يادي بدي وبادى بداء وابدي
شيأ من معدى كرب وجعلها سنويه من باب خمسة عشر وماه الاولى وان كان
على جهة التشبيه ولو كان الامر كما قال جار الله لوجب ادخال التنوين في بدي
وبداء لان فيهما تركيبا بلا علمية ولم يبنيهما منونين وكذا اي سبا فانه لا يشون سبا
لانه اسم رجل لان معنى ابدى سبا اولاد سبا ابن نسحب وليس اسم قبيلة كما في اول
في قوله تعالى بعد لقد كان لسبا وجيئك من سبا، واما قالي قلاء فقد حكيبويه
من اخوات ايدى سبا وجار الله من افرات معدي كرب ولا دليل فيها على مذهب
سيبويه لان مجموع الكلمتين علم بلدة فيجوز ان لا يتصرف للتركيب والعلمية

ولا يكون

ولا يكون واما تخفيف همزتي بادى بادي فنقول انه سكن الهمزة من بادي و
قلبت ياء وحذفت الهمزة من بدي وكلا التخفيفين خلاف القياس وثانيتها
بادي بداء اولي كلمتي هنع كاولي كلمتي اللغة الاولى والثانية على وزن دعاء
واصله بداء كسات لان بداء على وزن طلب لم يات من هذا التركيب فحذفت
الهمزة تخفيفا وبداء مصدر بمعنى المفعول وليس الجزآن في هنع اللغات مبنيين
بل بما المضاف والمضاف اليه الزم يادي السكون بعد القلب للتخفيف
والثانية فيها كلها غير مخففة وقد يقال بداة ذي بداء ونداوة ذي نداة وبداءة
ذي على فعلة ذي فعل وفعلة وفعالة المضاف اليه في الثلث بمعنى المفعول لانه
يقال للمضروب ذو ضرب كما يقال للضارب والمضاف مصدر اما بمعنى المفعول
فيكون انتصابه على الحال فيكون المعنى كما في بادي بدي او منصوب على الظرف
بتقدير حذف المضاف اي وقت بيداك مما سدى به ومنها ادي سباق قولهم
تفرقوا اي بدسبا وابادي شيا اي مثل تفرق اولا ويستحب عليهم حين ارسل
سيل العرم عليهم والايدي كناية عن الايناء والاسرة لانهم في التقوي والبطش
بهم بمنزلة الايدي ويجوز ان يكون انتصابه على الحال على حذف المضاف وهو
مثل ويجوز ان يكون على المصدر والمعنى مثل تفرق في ايدي سبا وامره في بناء الاول
والثاني كامر في بادي بدي كالزم ماء ايدي للسكون وسكن همزة سبا ثم قلب
الفا وقد يقال ابد سبا بالتنوين فيكون ايدي وايادي مضافين الى سبا
لكنه يلزمه سكون نائها وقلب همزة سبا وقد استعمل جواز خمسة عشر مبنية
الجزء بين ظروف كيوم وليوم وصباح ومساء وحين حين واحوال نحو لقيته كفه
كفه وماه جاري بيت بيت واجرة اي لقيته صحره او كره ويجوز اضافة
المصدر من هذه الظروف والاحوال الى الجزء وانما لم يتعين بناء الجزئين كما
تعين في خمسة عشر لظهور تضمن الحرف في خمسة عشر دون هذه المركبات
او يحتمل ان يكون كلها بتقدير الحرف وان لا يكون فاذا قدرناها قلنا ان معنى
لقيته يوم وصباح ومساء وحين حين اي يوما فيوما وصباحا فصباح وحينا
فحينا اي كل يوم وكل صباح ومساء وكل حين والفاء يؤدي هذا العموم كما في
قولك اسطرته سطرة فسطرة اي في كل سطرة اذ فايت الفاء التعقيب
فيكون المعنى يوما فيوما تعقيبه لا فصل الى ما لا يتناهى فاقتصر على اول المكرر اي

الاسه كما في قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين وليبك ونحوه وكذا صباح مساء وحين
حين وقلنا ان اصل كفه كف معناه متواجهين ذوي كفه مني وكفه منه كان كل
واحد منهما كان يكفي صاحبه عن التولي والاعراض واصل جاري
بيت بيت والمعنى ملاصقا بيني وبينه اي مجتمعان ملازمان كما تقول كل رجل
وضيعته كما ذكرنا في باب الحال في قولهم بعت الشاء شاة ودرهما واصل لقيته
صحره بحره والمعناه ظاهرين ذوي صحره اي انكشاف وبحره اي اتساع اي في غير
مضيق واجره تجره بحره ومعناه كاشفا للخبر اي ذا صحره ويجوز ان يكون مصدرا
لاحالا اي لقاء او اخبارا ذا صحرة وان لم تقدر حرف العطف قلنا ان المعنى يوما
بعد يوم وصباحا بعد مساء وحينا بعد حين كقوله ولا تبلى سئالتهم وان هم صلوا
باكرب حينا بعد حين ولقيته ذا كفه مع كفه او بعد كفه كما يروي عن دونه كفه
عن كفه اي بعد كفه كقولهم كابرا عن كابر وهو جاري بيت بيت اي ذا
بيت مع بيت او عند بيت واخبره صحرة مع بحره واذا ضمت بجز اليها اعربت
الثلثة نحو صحرة بحره بحره على الاتساع كما في خبيث بيث اذ يتعذر تركيب
ثلث كلمات والبحر ايضا بمعنى الاظهار لان بحر الابل يتضمنه ومنه قولهم قلما
خبر او قولهم للعالم بحر لان القعل والنحر يتضمنان اظهارا ما في داخل الحيوان
فاذا اضيف هذه الظروف والاحوال فاما ان يكون الاضافة بمعنى اللام على المعنى
المذكور فيها عند عدم تقدير الحرف واما ان يكون لتشبيهها بالمضاف والمضاف
اليه كما قلنا في معدي كرب ولذا في نحو خمسة عشر اذا جعل علما جازت الاضافة
تشبيها فاذا اخرجت هذه الظروف والاحوال عن الظرفية والحالية وجبت الاضافة
ولم يجز التركيب قال فلو لا يوم يوما ردنا جزاك والقروض لها جزاء وايتك
في كل يوم يوم في صباح ومساء وذلك لان علة بناء الاسمين لم يكن فيها
ظاهرة كما مر لكنه حسن تقدير ذلك وقوعها موقع ما يكثر بناؤها وهو الظروف
وموقع الحال التشبيه به فاذا لم يقع موقعها لم يقدر ذلك واستقل خمسة عشر
وجوبا احوال لازمة للحالية نحو تفرقوا شفر بفر وسدر مدر بفتح فاء الكلمات
وكسرها وخلع ندع بكسر العاءين واحول احول كلها بمعنى منتشرين وتركبهم
حيث بيت اي متفرقين ضابعين وسقط بين بان اي بين الحي وبين الميت
وبين الثانية زايدة كما في قولهم المال بيني وبينك ولم يسمع في هذه الكلمات

الاضافة كما سمعت في المذكورة قيل مع انه يمكن ان لا يقدر فيها ايضا حرف العطف
كما في الاولى فشفر من استقرت عليه ضيعته اي انتشرت ولم تنضبط وبوم من
نعر النجم اي هاج بالمطر ونشره ونشدر من النشدر اي التفرق ومذر من التبذير
وهو الاسراف واليم بدل من الياء ويقال شذر بذر من الياء على الاصل او
من مدرت البيضة اي فسدت وصدع من الخدع وهو القطع ومدع من قولهم
فلان مذاع اي كذاب تفشى الاخبار وتنشرها وحيث بيت وقد يونا ن
وقد يقال حيث بيت بكسر العاين واصلها حوث بوث وقد يستعملان
على الاصل مع التنوين وعدمه نحو حوثا وبوثا من الاسجار والاستباثة
وهما بمعنى يقال استحث الشئ اذا ضاع في التراب فطلبته وقد جاء حاث
ياث بفتح العاين وحاث ياث بكسرهما ايضا تشبيها بالاصوات نحو حاش
ماش وحاح باح وجار قلب الواو ياء او العالا استثقال الحاصل بالتركيب
ومن ثم يهما فلكون الثاني اتباعا كما في خبيث عيث وكثر من العاظ هذه المركبات
مع كونها مشتقة كخدع وندع وشذر مذر لم يستعمل الا مع التركيب ومذر في مثل
هذا المركب في غير الظروف والاحوال لما قلنا ان تقدير الحروف في مثله غير
متعين وانما حسنه الحالية او الظرفية وذلك كقولهم وقعوا في حص بص
اي في فتنة عظيمة بفتح الصادين والقاف ان مكسورتان او مفتوحتان والحص
الحرب والنوص السوق والتقدم اي وقعوا في حرب وسبق بعضهم بعضا
لنظم العسه فقلبوا الواو ياء للازدواج وهو اولى من العكس لان الياء اخف
وقد يقال حرص بوص بقلب الواو ياء وقد يونون الخزان مع كسر العاين وفتحها
فيكونان معربين والثاني اتباع كما ذكرنا وقد يقال حص بص بكسر الصادين والعاذ
مفتوحتان او مكسورتان تشبيها بالاصوات وجاء جاص كحاث باث واما الخازباز
فانه مركب من اسم فاعل خزي اي قهر وغلب ومن فاعل بزي اذا سما وارتفع
كانه قيل هو الجازي البازي فركبا وجعلا اسما واحدا ويصرف فيه على سبعة اوجه
جاز يا زبكسر الزايين وبناء الاسمين على الكسر تشبيها بالصوت وجاز باز تشبيها
بخمسة عشر وكان اصله الجازي البازي على عطف احد التعيين على الاخر وجاز
بازبكبلبك على ان يبنى او تهما على الفتح او الكسر وانما جاز كسر الاول
ههنا بخلاف نحو بعلبك نظرا الى اصل الزاي وانما منع الصرف في هذين الوجهين

للعلمية الجنسية والتركيب فاذا دخله اللام بكسر الثاني جرا كما في سايرغير المنصرف
وجاز بازباعرابهما على اضافة الاول الى الثاني وكما يجوز في بعلبك فيجوز حرف
الثاني وترك حرفه وجاز ياء كقاصعاوجرباز كقرطاس وليس الآخران مركبين
من كلمتين بل كل واحد منهما اسم صنع من اسمين كما قيل عبقى في عبد القيس
واذا دخلت اللام على هذه اللغات لم تغير ما كان مبنيا على بنائه كما في الخمسة عشر
قال وجن الحاز بازبه الجنونا وخمسة معان هرب من العشب وذباب يكون
في العشب وصوت الذباب وداء في اللعازم ولسنور واما حاق باق للنكاح
وقاس ماش للعاشق وكل واحد منهما سمي بصوته فبقيا على بنائهما قوله
الكنايات كم وكذا للعدد وكيت وذيت للحديث الكناية في اللغة
والاصطلاح ان يعبر عن شئ معين لفظا كان او معنى بلفظ غير صريح في الدلالة
عليه اما للابهام على بعض السامعين بقولك جاني فلان وانت تريد زيدا وقال
فلان وكنت ابهاما على بعض من يسمع اولشناعة التعبر عنه كهن في الفرج والفعل
القبيح كوطئت وفعلت عن حامعت والفايط للحديث او للاختصار كالقضاء
الحاجة الى متقدم او لنوع من الفصاحة بقولك كثرة الرماد للكثير القري
او لغير ذلك من الاغراض والمكنى عنه ان كان لفظا فقد يكون المراد معنى ذلك اللفظ
قوله كان فعلته لم تملاء موآكبها ديار بكر ولم تخلع ولم تهب اي حوله ومررت برجل افعل
اي اجمع وقد يكون المعنى مجرد ذلك اللفظ كالفاظ والمعميات نحو اكنف اكنف في وهمه
وكذا الاوزان المعتبر بها عن موزوناتها في اصطلاح النحاة كقولهم افعل صفة لا ينصرف
هو عبارة عن كلمة او الهاء همزة زايدة بعدها فاء ساكنة بعدها بعد عن مفتوحة
بعدها لام وكذا غيره من الاوزان كما يجئ في باب الاعلام فيكون على هذا كم الاستفهامية
كناية لانها للسوال عن العدد المعين وكذا وكذا من وماوكيف وغير حامن الاسماء
الاستفهام لان كلها سؤل عدد معين غير مصرح باسمه فمن سؤل عن ذي العلم المعين
غير المصرح باسمه ولو خرجت قلت ازيد ام عمرو اذلك الفاضل وام ذلك
الجاهل واين سؤال عن مكان معين غير مصرح باسمه وكذا اسماء الشرط كلها
كنايات وذلك لان كلمات الشرط والاستفهام بمعنى اي الموضع للمعين شرطا
كان او استفهاما يكنى بهذه الاسماء شرطا او استفهاما عن المعينات غير المحصورة
اختصارا اذا كان مطول عليك لو قلت مكان اين زيد في الايام في السوق

ام في الحان الى غير ذلك من المعينات التي لا تتناهى فحرف الشرط والاستفهام مقدران
قبل هذه الاسماء وهو مذهب سيبويه وهي كنايات من المعينات التي لا تتناهى
كما مر وقول المص ليس كمن وماوكيف كناية ممنوع اذ اكثر ما يجري في كلامهم ان
من كناية عن العقلاء وما عن غيرهم وقولك انا وانت ليس بكناية لانه تصريح
بالمراد وضمير الغايب كناية اذ هو دال على المعنى بواسطة المرجوع اليه غير صريح بظاهره
فيه ويقال كنيت عن كذا بكذا او كونيت قال وانى لاكنوا عن قذور بغيرها واعرب
احيانا بها فاصارح فالكناية ضد التصريح لغة واصطلاحا واعلم ان جميع الكنايات
ليست بمبنية فان فلانا وفلانة منها بالاتفاق وهما معربان والمبني منها كم وكذا
وكاين وكيت وذيت واما اسماء الاستفهام والشرط فلم تقدمها لان لها بابا آخر
هي احق به فالكنايات كالظروف في كون كل واحد منهما قسمين معربا ومبنيا قال
المصنف المراد بالكنايات الفاظ مبهمة يعتبر بها ما وقع في كلام متكلم مفسرا
اما لابهام على المخاطب اولنيابته فحكم لا يكون من هذا القبيل على ما اقربه استفهامية
كانت او خبرية والا لفظ كذا في قولك عندي كذا رجلا لانه ليس حكاية لما وقع في كلام
متكلم مفسرا ولا كيت وذيت في قولك كان الامر كيت وذيت وذيلي قولك
قال فلان كذا وقال كيت وكيت داخل في حد وكاين خارج عنه كقولك
رجلا عندي واعلم ان بناء كم الخبرية لشبهها جنتها الاستفهامية قال المص والاندلسي
او لتضمنها معنى الانشاء الذي هو الحروف غالبا كهمزة الاستفهام بالحروف التصدير
وغير ذلك فاشبهت ما تضمن معنى الحرف فان قيل الكلام الخبري هو الذي يقصد
المتكلم ان له خارجا موجودا في احد الازمنة مطابقا لما تكلم به فان طابقه سمي كلامه
صدقا والا فكذبا والانشائي ما لا يقصد المتكلم به ذلك بل انما يحصل المتكلم
المعنى الخارجي بذلك الكلام المصدر بكم او برب لا بد فيه من قصد المتكلم
مطابقة خارج كم من رجل لقيته ورب من انصت غيظا صدره فيصح ان يقال
ما لقيت احدا ولم ينضح صدرا حدا وجواز التصديق والتكذيب جوازلونها خبرين
فالجواب ان معنى الانشاء في كم في الاستكثار وفي رب في الاستقلال ولا يقصد
المتكلم ان للسامعين خارجا بل هو الموجد بهما لكلام بلي يقصد ان في الخارج كثرة
او قلة للاستكثار او استقلال فلا يصح ان يقول له كذبت فانك ما استكثرت
الفقراء وما استقللت الانضاج كما لو قال ما اكثرهم صح ان يقال ليسوا بكثيرين

ولم يصح ان يقال ما يحسنت من كثر تهم وليس كذلك نحو ما قام زيد فانه لا يفيد انك
تقدر قيامه منفيا بهذا الكلام بل المعنى انك تحكم بانتفائه في الخارج وباقي تمام القول
فيه في الافعال المدح والذم ان شاء الله تعالى واما كذا فلانه في الاصل ذا للقصو
الاشارة دخل عليه كاف التشبيه وكان ذا اشارة به الى عدد معين في ذهن المتكلم
مبهم عند السامع ثم صار المجموع لمعنى كم واحمى على الجزئين معنى التشبيه والاشارة
كما ذكرنا في حالفيك واسدى سما فصار الكلمتان كلمة واحدة ولذا نقول ان كذا
مالك يرفع مالك على انه خبر ان ولا نقول ان اسم ان الكاف الاسمية لانها عند
سيبويه لا يكون اسمية الا للضرورة كما مر في حروف الجر فبقي ذا على اصل
بنائه قوله كذا للعدد وقد يكون لغير العدد ايضا نحو قال فلان كذا وما كاين
فهو كاف التشبيه دخلت على اي في التي هي في غاية الابهام اذا قطعت
عن الاضافة فكاي مثل كذا في كون المجرورين مبهمين عند السامع الا ان في
المتكلم بخلاف اي فانه للعدد المبهم والتمييز بعد كذا وكاين في الاصل عن الكاف
لا عن ذا واي كاف مثلك رجلا لانك تبين في كذا رجلا وكاي رجلا او مثل العدد
المبهم من اي جنس هو ولم تبين العدد المبهم في اي في الاصل كان معربا لكنه
امحى عن الجزئين معناهما الافرادي وصار المجموع كاسم مفرد لمعنى كم الخبرية
فصار كانه اسم مبني على السكون آخره نون ساكنة كما في من لا تنوين تمكن فلذا
يكتب بعد التاء نون مع ان التنوين لا صورة لها خطا ولاجل التركيب ايضا
تصرف فيه فقيل كاين بالف بعد الكاف بعدها نون ساكنة قال يونس هو
اسم فاعل من كان وذهب المبرد وهو الاولى الا انهم بنوا من الكلمتين لما ركبوها
اسما على فاعل فالكاف والهمزة التي كانت فاي صارت عينا وحذفت
احدى الياءين وبقيت الاخرى لاما وقال الخليل الياء الكائنة الساكنة من اي
قدمت على الهمزة وحركت بحركتها لوقوعها موقع الياء الساكنة ثم قلبت الياء
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فاجتمع ساكنان الالف والهمزة فكسرت الهمزة لالتقاء
الساكنين وبقيت التاء الاخيرة بعد كسرة فاذهبها التنوين بعد زوال حركتها
كالمنقوص وقال بعضهم الياء المتحركة قدمت على الهمزة وقلبت الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها ثم سكنت الهمزة وكسرت للساكنين وحذفت الياء الاولى كما
في قاض ومنهم من قال قدمت العين اي التاء الساكنة على الهمزة وقلبت

مع سكونها كما في طائي ثم نقل كسرة الياء الى الهمزة اتماما للتغيير وحذفت التنوين
بدليل ان من لغاته كيسي كنحو كيع وقد يقال كياء بفتح الهمزة على انها بقيت مفتوحة
ثم قلبت التاء التي هي لام الفاعل تحركها وانفتاح ما قبلها وقد يقال كيا بفتح
الهمزة على انها كاي نحو كعبى بحذف حركة الهمزة مع التاء الاولى وجا اكيا، نحو كع
اما على حذف العين واللام معا ونقل كسرة اللام الى الهمزة واما على حذف العين
ونقل كسرة اللام وحذفها للتنوين كما في عم وشج واما كيت وذيت فانما بنيا لان
كل واحدة منهما كلمة واقعة موقع الام والجملة من حيث هي هي ليست لها محل
من الاعراب والبناء كما مر في المركبات فان قيل فكان يجب ان لا يكون مبنية ايضا كما
يحل قلت يجوز خلوها يحل عن الاعراب والبناء لانهما من صفات المفردات
ولا يجوز خلوا المفرد عنهما فلما وقع ما الاعراب له في الاصل والبناء ولم يخرج عن محله
منها مثله بقي على الاصل الذي ينبغي ان يكون الكلمات عليه وهو البناء اذ
بعض المبنيات وهو الحال عن التركيب بكسه عربه عن سبب الاعراب
سبب البناء كما قيل عدم العلة علة العدم فان قلنا انها وضعتا ليكونا
كناية عن جملة لها محل من الاعراب نحو قال فلان كيت كيت اي زيد قايم
مثلا وهي في موضع النصب قلت ان الاعراب المحلي في الجملة عارض فلم
يعتد به وبناؤهما على الفتح لثقل الياء كما في اين وكيف او لكونهما في الاغلب
كناية عن جملة منصوبة المحل وجوز بناؤهما على الضم والكسر ايضا شتتهما
بحيث وحين ولا يستعملان الا مكررين بواو العطف نحو قال فلان كيت وكيت
وكان الاصل ذيت وذيت وهما مخففان من كيته وذيته بحذف لام الكلمة
وابدال التاء منها كما في بيت والوقف عليها بالتاء كما على بنت ومن العرب
من يستعملها على الاصل فلا يكونان الا مفتوحتين لثقل التشديد والوقف
عليها بالهاء ولامها ياء لا واوا اذ ليس في الكلام مثل صوب واوا كجيوان
بدل من الياء الا عند المازني ولم يقل ان اصلها كويت وذويت لان الثاني في كيت
وذيت بدل من اللام فلو كان العين واوا انقلبت نوت وكوت والتاء
فيهما لكونهما عبارة عن التضعيفين وحكى ابو عبيدة كته بالهاء مكان تاء كيت
مفتوحة ومكسورة قوله فكم الاستفهامية تميز بها منصوب
مفرد ومميز الخبرية مجرور مفرد ومجموع وقد يخلف فيهما وقد صدر الكلام

فكم الاستفهامية والخبرية بدلان على عدد ومعدود فالاستفهامية لعدد مبهم عند المتكلم
معلوم في ظنه عند المخاطب والخبرية لعدد مبهم عند المخاطب وربما يعرفه المتكلم
واما المعدود فهو مجهول عند المخاطب في الاستفهامية والخبرية فلذا احتج الى تمييز
المبين للمعدود ولا يحذف الا الدليل كما نقول مثلا كم عندك اذا جرى ذكر
الدينار او كم عندي اي كم دينارا فلو حذف مميز الاستفهامية اكثر لانه
في صورة الفضلات ومميز الاستفهامية منصوب مفرد حملا لها على المرتبة
الوسطى من العدد وسيجئ العلة في باب العدد اي انما حملت على الوسطى
المراتب لان السائل لا يعرف في الاغلب الكثرة والقلة لحملها على الدرجة
المتوسطة اولى وكم منونة تقديرا لكن فصل المميز عن كم الاستفهامية
جايز في الاختيار نحو كم لك علما ما ولا يجوز في العدد الاضطرار كما قال على انني
بعد ما قد مضى ثلثون للهجر تو لا كيلا وذلك ان المعدود لكل واحدة الاترى
ان عشرون مع مميزه بمنزلة رجل ورجلان ولو وجدوا لفظا دالا على المعدود
مع العدد كان في المفرد والمثنى لم يحتاجوا الى العدد وكذا كل مقدار مع مميزه لا فصل
بينهما نحو رطل زيتا لانه هو بدليل اطلاق احدهما على الآخر بخلاف كم مع مميزه
ولا يجوز جر مميز الاستفهامية الا اذا الجرت هي بحرف الجر نحو على كم ضغ
بيني وبينك وبكم رجل مررت فيجوز في مثله مع النصب الجر والمجوز قصد
يطابق كم ومميزه جرا والجر عند الزجاج لبيت اضافة كم الى مميزه كما في الخبرية
وعند النحاة هو مجرور بمن مقدرة ومجوز اضمارها قصد التطابق ولا يجوز
ان يكون المجرور بدلا من كم لان بدل متضمن الاستفهام يقترن بهمزة الاستفهام
كما مر في باب البدل ولا يكون مميز كم الاستفهامية مجموعا لمميز المرتبة
الوسطى خلافا للكوفيين وعلى ما اجاز السيرافي في العدد عشرون علما مالك
اذا اردت طوايفا من العلماء ينبغي جوازكم علما مالك بهذا المعنى وقال البصريون
لو جاء نحو كم علما مالك فالمنصوب حال لا مميز والتمييز محذوف اي كم تصالك
في كون حالهم علما مالك والعامل في الحال الجار والمجرور فلا يجوز عندهم
كم غلما مالك الا على مذهب الاخفش كما تقدم في الحال والجر في مميز
الخبرية باضافتها اليه خلافا للفراء فانه عنده بمن مقدرة وهذا كما قال الخليل
في لاه ابوك انه مجرور بلام مقدرة وانما جوز الفراء عمل الجار المقدر ههنا وان

كان في غير هذا الموضع نادرة لكثرة دخول من على مميز الخبرية نحو كم من ملك
وكم من قرية والشئ اذا عرف في موضع جاز تركه لقوة الدلالة عليه
فان فصل بين الخبرية ومميزه جاز جره عند الفراء لانه يجره بمن المقدرة لا
بالاضافة وغيره يوجب نصبه حملا على الاستفهامية اذ لا يمكن الاضافة
مع الفصل الا على مذهب يونس فانه يجر الفصل بينهما في السعة بالظرف
وشبهه فيجر بالاختيار نحو قوله كم معربٍ نال العلا وكريم بخله قد وضعه
وقال الاندلسي ان يونس اجاز الفصل مهما بالظرف وشبهه اذا لم يكن
مستقرا ولم ينقل غيره عدم الاستقرار عن يونس مهما كما تعلق كلهم في باب
الخبرية نحو لا ابا اليوم لك والدليل على جواز الفصل بالمستقر ايضا قوله
كم من بني سعدٍ بكر سيد صخم الدسعة ماجد نفاع وسيبويه لا يجرا الجر مع الفصل
وان كان للظرف الا لضرورة نحو قوله كم من بني سعدٍ البيت واما الجر مع
الفصل بالجملة فلم يجزه الا الفراء بناء على مذهبه المتقدم وذلك نحو قوله
ثانني منهم فصلا على عدم اد لا اكاد من الاقتار احتمل واذا كان الفصل بين
كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن ليلا يلتبس المميز بمفعول
ذلك المتعدي نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات وعيون وكم اهلكنا من قرية
وحال كم الاستفهامية المجرور مميزها مع الفصل حال كم الخبرية في جميع ما ذكرنا
وبعض العرب ينصب مميز كم الخبرية مفردا كان او جمعا بلا فصل ايضا اعتمادا
في التمييز بينها وبين الاستفهامية على قرينة الحال فيجوز على هذا ان يكون كم عمة
لك بالنصب خبرية وانما جاز الجمع فيه ولم يجز في العدد الصريح لان في لفظة العدد
الكثير دلالة على الكثرة فاستغنى بذلك عن جميع المميز واما كم فهو كناية عن العدد
الكثير وليس بصريح فيه مجوز واجمع مميزه تقريبا بالكثرة قوله وتدخل من فيها اي في
مميزهما اما في الخبرية فكثير نحو قوله كم وكم من ملك في السموات وكم من قرية وذلك
لو افقته جرا للمميز المضاف اليكم واما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا
بمن ولا دل عليه كتاب من كتب النحو ولا ادري ما صحته واذا جري المميز
بمن وجب تقدير كم منونة قوله ولها صدر الكلام اما الاستفهامية فلاستفهام
واما الخبري فلما تضمنه من المعنى الانشائي في التكثير كما ان رب لما تضمنت
المعنى الانشائي في التقليل وجب لها صدر الكلام ولي في تضمنها معنى الانشاء

اعني ربت وكم تظر كما بحا في باب التعجب وانما وجب تصدر متضمن معنى
الانشاء لانه مؤثر في الكلام مخرج له عن الخبرية فكل ما اثر في معنى الجملة من الاستفهام
والعرض والتمني والتنبيه ونحو ذلك فحقها صدر تلك الجملة على معناها قبل
التغيير فاذا جاء المغير في آخرها بسوين خاطره لانه يجوز رجوع معناه الى
الى ما قبله من الجملة مؤثرا فيها ويجوز بقاء الجملة على حالها فيترتب جملة اخرى
يؤثر ذلك المؤثر فيها قوله وكلا مما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا
فكل ما بعده فعل غير مشتغل عنه كان منصوبا بما معمولا على حسبه و
كل ما قبله حرف جر او مضاف فمجرور والا فمرفوع مبتدا ان لم يكن
ظرفا وخبرا ان كان ظرفا وكذلك اسماء الاستفهام والشرط قوله
كلا مما اي كم الاستفهامي والخبري وانما وقع كل منهما مرفوعا ومنصوبا ومجرورا
لانهما اسمان ولا بد لكل اسم مركب من الاعراب وبهما قابلان لعوامل الرفع
والنصب والجر قوله فكل ما بعده فعل اخذ يفصل مواقعها في الاعراب يعني
اذا كان بعد كم فعل لم يشتغل عن نصب كم بنصب الضمير الراجع اليه كما في نحو
كم رجلا ضربته غلامه كان كم منصوبا بما معمولا على حسبه اي على حسب ذلك الفعل اي على حسب
اقتضائه فان اقتضى المفعول به فكم منصوب المحل بانه مفعول به نحو كم رجلا
ضربت وكم غلام ملكت والاولى ان يقول معمولا على حسبه وحسب المميز معا
وذلك انك تقول كم يوما ضربت فكم منصوب على الظرفية مع اقتضاء الفعل
المفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات فتعينه للمفعولية انما هو بحسب الفعل وحسب المميز فقولك يوما تعين للظرفية ولو قلت كم رجلا
لكان انتصابه بكونه مفعولا به ولو قلت كم ضربة لانتصب بكونه مفعولا مطلقا
ويجوز ان يجعل كم في هذه المواضع مبتدا والجملة خبره في الجملة مقدر على ضعف
كما مر قوله ما بعده فعل اي فعل وشبهه ليشمل نحو كم يوما انت سائر وكم رجلا انت
ضارب وليس بمعروف انتصابها الا مفعولا بها او ظرفا او مصدرا او خبر كان نحو
كم كان مالك او مفعولا ثانيا لباب ظن نحو كم ظننتك مالك قوله كل ما بعده
فعل غير مشتغل عنه متعلق بقولك كم جاءك قال جاءك فعل غير مشتغل
عن كم بضميره لان معنى الاشتغال عنه بضميره انه كان ينصبه لو لم ينصب ضميره
كما ذكر ما في المنصوب على شريطة التفسير قوله وكل ما قبله حرف جر او مضاف

فمجرور

فمجرور انما جاز تقدم حرف الجار والمضاف عليهما من ان لصدر الكلام عليهما خرز
الجار عن مجرور ممتنع لضعف عمله فجوز تقديم الجار به عليهما على ان يجعل الجار سواء
كان اسما او حرفا مع المجرور لكلمة واحدة مستحقة للصدر حتى لا يسقط المجرور
عن مرتبته ولهذا حذف الف ما الاستفهامية المجرورية كما في الموصولات
يقول بكم رجل مررت وغلام كم رجل ضربت ويكون اعراب المضاف كاعراب
كم لو لم يكن مضافا اليه قوله والا فهو مرفوع اي ان لم يكن بعده فعل غير مشتغل عنه
بضميره ولا قبله وذلك انه اذا لم يكن لا قبله عامل ولا بعده كان اسما مجردا عن العوامل
على مذهب البصريين فيكون مبتدا وخبرا فاما ان لا يكون بعده نحو كم مالك
او وان كان عاملا في ضميره او متعلقه اما على وجه الفاعلية نحو كم رجلا جاءك
غلامه او على المفعولية نحو كم رجلا ضربته او ضربت غلامه ولو قيل في الاشتغال
بضمير المفعول او متعلقه انه مفسر لناصب كم والتقدير كم رجلا ضربت
ضربته لناصب قيل كم لان المقدر معدوم لفظا والتصدر اللفظي هو المقصود
قوله ان لم يكن يعني كم ظرفا باعتبار تمييزه نحو كم يوما سفرك فكم منها
منصوب المحل او لا داخل في قوله ما بعده فعل او شبهه غير مشتغل عنه
لان التقدير كم كان سفرك ومرفوع المحل ثابتة القيام مقام عامله الذي
هو خبر المبتدا ومثال كونه مبتدا نحو جاءني رجل جاءني وامامكم فالاولى فيه
ان يكون خبر المبتدا لكونه نكرة وما بعده معرفة كما مر في باب المبتدا قوله
وكذلك اسماء الاستفهام والشرط اي يقع مرفوعة ومنصوبة ومجرورة
على ما ذكر من مواقع كم الا ان ما هو ظرف من هذه الاسماء لمتى واين واذا لم تجر
بحرف جر نحو من اين فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية اذا كان خبر مبتدا
مؤخر نحو متى عهدك بفلان واما اسماء الشرطية الظرفية فلا يكون الا منصوبة
على الظرفية ابدا وليس بظرف نحو من وما يقع مواقع كم مرفوعا ومنصوبا
ومجرورا اما المرفوع اما مبتدا نحو من ضرب ومن قام قمت واما خبر ولا يكون الا
استفهاما نحو من انت وما دينك والمنصوب اما مفعول نحو من لقيت وما فعلت
ومن ضربت اضربه وما فعلت افعله ولا يقع عن ذلك من المنصوبات استقراء
والمجرور نحو غلام من انت وبمن مررت وغلام من يضرب اضرب وبمن تمرر
امرر والنظر في كلمات الشرط نحو من وما واي الى الشرط لا الى الجزاء فان كان الشرط

سندا الي ضميرها او متعلقه متقدما كان اولا ما فهي مبتداء نحو من جاءك
فاكرمه ومن ضربك غلامه فاضربه وان كان متقدما ناصبا لضميرها او متعلقه
نحو من ضربته يضربك او من ضربت غلامه يضربك فالاولي ان يكون مبتداءة و
يجوز انتصابها بمضمر يفسره الظاهر وان كان متقدما غير مشتغل عنها بضميرها ولا
بمتعلق ضميرها فهو منصوبها نحو من ضربت ويجوز كونها مبتداءة علي ضعف
ولو جوزنا علي الجزاء في اداة الشرط كما هو مذهب بعضهم في متى حيثما
جينك علي ما بحثنا في الظروف المبنية لجاز ان يكون من جاءك فاكرم ومن
ضرب زيدا فاضرب منصوبة المحل بكونها مفعوله للجزاء وان يكون في نحو
من جاءك فاضربه منصوبة المحل بفعل مضمر تفسيره الجزاء لكن الحق ان الجزاء
لا يعمل في اداة الشرط ولا يفسر عاملها ايضا لان ما لا يعمل بنفسه لا يفسره
العامل كما مر في المنصوب علي شريطة التفسير والسير في جواز عمل الشرط
في اداته دون الجزاء ان الاداة من حيث طلبها للصدر كان القياس ان لا
يعمل فيها لفظ اصلا وان كان موخرا لان مرتبة العامل التقدم من حيث
كونه عاملا فيصير لها مرتبة التاخر من حيث المعمولية مع تقدمها لفظا لكنهم جوزوا
ان يعمل فيها ما حقه ان يليها بلا فصل كالشرط اما الجزاء فلوقوعه تاخره عنها
لم تجز عملة فيها سواء كانت الاداة ظرفا كمتي واين او غيره كمن وما والدليل علي
انه لا يعمل الجزاء فيها انه لم يسمع مع الاستقراء نحو ايهم جاءك فاضرب نصب
ايهم وان قلنا ان حرف الشرط مقدرة قبل كلمانة كما هو مذهب سيبويه
فكلمانة اذن معمولة الفعل مقدرا يفسره ما بعده ابدا سواء كانت او
منصوبة اذا حرف الشرط لا يدخل الا علي فعل ظاهر او مقدر كما يجئ في قسم
الافعال وذلك عند البصريين ولا يلزم مثل ذلك في كلمات الاستفهام
لان همزة الاستفهام يدخل علي الاسم والفعل قوله وفي تميز كم
عمة لك يا خرشة وخالة ثلثة اوجه وقد يحذف في مثل كم مالك
وكم ملكت البيت للفرزدق وتمامه • فدعا قد حلبت علي عشاري • الدرعاء
المعوجه من اليد او الرجل فيكون منقلبة الكف او القدم الي انسيها يعني
انها لكثرة الخلفة صارت كذلك او هذا خلقة لها نسبها الي شوه الخلقة
وانما عدي حلبت بعلي لتضمنه حلبت عشاري معني ثقلت او تسلطت اي

كنت

كنت كارها مستنكفا منها فدرمتني علي كره مني ووجه النصب في عمة كون
كم خبرية علي ما تقدم من جواز نصب تميزها عند بعضهم او استفهامية
وان لم يرد معني الاستفهام لكنه علي سبيل التهكم كانه تقول نفس الحلب
ثابتة الا انه ذهب عني عدد الحالبات والجر علي ان كم خبرية والرفع علي
حذف المبتدا اما مصدر بتقدير كم حلبة نصبا علي التهكم وجرا علي الاخبار
فيرتفع عمة بالابتداء ولك صفتها والخبر قد حلبت وكم في الوجهين منصوبة
المحل اما مفعول مطلق الخبر المبتداء او ظرف له كما تقول اضربتي زيد ضرب
او مرتين زيد ضرب واعلم ان مميز كم لا يكون الا نكرة استفهاما كان اولا اما
الاستفهامية فلوجوب تنكير المميز المنصوب واما الخبرية فلانها كناية
عن عدد مبهم ومعدود كذلك والغرض من اتيان المميز بيان جنس ذلك
المعدود المبهم فقط وذلك يحصل بالنكرة فلو عرف وقع التكرير ضايعا وكم
في حالتيها مفرد اللفظ مذكر قال الاندلسي فيجوز الحمل علي اللفظ نحو كم رجلا
جاءك مع ان المسئول عنه مثني او مجموع ويجوز الحمل علي المعني نحو كم رجلا جاءك
وجاؤك وكذا الخبرية وقال بعضهم كم مفرد اللفظ مجموع المعني فينبغي علي هذا
ان لا يعود عليه ضمير المثني والمجموع لانه لو جاز ان يستفهم بكم عن عدد الجماعة
الذين جاؤا المخاطب مفصلي رجلين رجلين لوجب ان يقال كم رجلين
جاءك لانك اذا قصدت بتفصيل جماعة علي مثني او مجموع وجب التفريع
بالتثنية والجمع كما في افضل رجلين واي رجلين وافضل رجال واي رجال
علي ما مر في باب الاضافة ولم يسمع كم رجلين لا استفهاما ولا اخبارا ويجوز
كم امراة حاك وجئتك وجاءك حملا علي المعني واللفظ ولا يجوز ان يكون
الضمير عايدا الي التميز لبقاء المبتداء بلا ضمير من الخبر وهو جملة ولا تقول
كم رجلا ونساء جاؤك بعطف المجموع علي ممير الاستفهامية عند البصريين
واما قولك كم شاة وسخلتها فالمعطوف ايضا نكرة علي بين في باب
المعارف وقد جوز بعض النحاة نحو كم رجلا ونساء لانه لا يجوز في التابع ما لا
يجوز في المتبوع كما في قوله الواهب المائة الهجان وعبدها وقد ذكرنا ضعف
ذلك في باب العطف عند قوله والمعطوف في حكم المعطوف عليه ويقول
لبت امراة وكم رجلا وهي جائز عطفا علي كم ولا يجوز كم امراة واياها لعطف

على التمييز لان المراة اللتقية ذات واحدة فلا يدخل فيها التقليل ولا التكثير
واما كاين فنقل السيرافي عن سيبويه ان بمعنى رب لا بمعنى كم لانه لا يستفهم كم لك
ولا يستفهم كاين لك كما لا يستفهم رب لك وليس بدليل واضح وذلك
لان كم لكثرة استعمالها دون كاين جاز حذف مميزها واما رب فحرف جر لا
يحذف مجروره ولم اعر على منصوب بعد كاين قال بعضهم يلزم ذكر من بعدها
ولعل ذلك لانه لو لم يؤت بمن وجب نصب مميزها لمجيئه بعد المنون فكان
مميز كمميز كم الاستفهامية مع انها بمعنى كم الخبرية وقد جاء كاين في الاستفهام
قليلا دون كذا ومنه قوله ائى بن لعب لربن حنس كاين بعد صوت
الاحراب اي كم فقد فاستعملها استفهامية وحذف مميزها وهما قليلان
ويلزمها التصدر دون كذا لما قتناه في كم الخبرية وورود كذا مكررا مع واو نحو
كذا وكذا الكثر من افراده ومن تكريره بلا واو ويكنى به عن العدد كنحو عندي كذا
درهما وعن الحديث نحو قال فلان كذا ولا دلالة فيه على التكثير اتفاقا وكنى بعضهم
بكذا المميز بجميع نحو كذا درهما عن ثلثة وبابها وبالمكرر دون عطف على احد عشر
وبالمكرر مع العطف على احد وعشرين فما بعده وبه قال ابو حنيفة رحمه فطابقوا
به العدد حتى اجازوا كذا درهما يكرر حملا على مائة درهم وهذا خروج عن لغة
العرب لانه لو لم يرد مميز كذا مجرورا والشافعي رحمه الله لا ينتظر في تفسير
الالفاظ المبهمة الى ما يناسبها من الفاظ المفصلة لان المفصلة تنزل على
كمية العدد نصا والمبهم لا يدل عليه بل يلزم بالاقرار بالمبهم ما هو تعيين وهو
الاقل فيلزم في نحو كذا درهما واحدا وهو الحق واعراب كذا وكاين كما قلنا
في كم ولا يقول ان الكاف فيهما واحدة في محل الاعراب لان الجزئين صارا
بالتركيب كلمة واحدة كما تقدم ولا مانع من تقدير الاعراب على الكافين اعتدادا
للاصل **قوله** الظروف منها ما قطع عن الاضافة كقبل وبعد
وأجري مجراه لا غير وليس غير وحسب اعلم ان المسموع من الظروف
المقطوعة عن الاضافة قبل وبعد وتحت وفوق وامام وقدام ووراء وخلف
واسفل ودون واول ومن علو ولا يقاس عليها ما هو بمعناها كيمين وشمال
وآخر وغير ذلك وينبغي ان يعرف انه يحذف المضاف اليه ويرد المحذوف
مضافا اليه اسم تابع للمضاف الاول نحو قوله الاغلال والابداه سابح

وان لم يرد فلا يحذف الا ما دل على مرتبي لا يتم الا بغيره كقبل وبعد
واخواتهما المذكورة وكل وبعض واذا وقع هذا لا يحذف الا اذا قام قرينة
دالة على تعيين ذلك المحذوف وانما بنيت هذه الظروف عند قطعها عن المضاف
اليه لمشابهتها الحرف باحتياجها الى ذلك المحذوف فان قلت فهذا الاحتياج
حاصل لها مع وجود المضاف اليه فلا يثبت معه كالاسماء الموصولة مع وجود
ما يحتاج الى من صلتها قلت لان ظهور الاضافة فيها تنتج جانب اسميتها
لاختصاصها بالاسماء اما حيث واذ واذا فانها وان كانت مضافة الى الجمل
الموجودة بعدها الا ان اضافتها ليست بظاهرة اذ الاضافة في الحقيقة
الى مصادر تلك الجمل فكان المضاف محذوفا ولما ابدل في بعض وكل التنوين
من المضاف اليه لم يسأل المضاف اليه كانه ثابت بثبوت بدله
وانما اختاروا البناء في هذه الظروف دون التعويض لانها ظروف قليلة
التصرف او عادمة على ما مر في المفعول فيه وعدم التصرف ينافي البناء
اذ معناه ايضا عدم التصرف الاعرابي ويجوز ايضا في هذه الظروف لكن
على قلة ان يعوض التنوين عن المضاف اليه فتعرب قال ونحن فعلنا الازواد
وسنوه فاشربوا بعدا على لذة حرا وقال الفاعي الى الشراب وكنت قبلا
اكاد اغص بالماء الفرات ومنه القراءة الشاذة لله الامر من قبل ومن بعد
ويقال ابدا ابدا وابدا ولا فعلي هذا الفرق في المعنى بين ما اعرب من هذه الظروف
المقطوعة وما بني فيها وهو الحق وقال بعضهم انما اعربت لعدم تضمن معنى
الاضافة فمعنى كنت قبلا اي قديما وابدا ابدا اولا اي متقدما ومنها من قبل و
من بعد اي متقدما ومتاخرا لان من زايدة قبل ويجوز بناؤه من هذه الظروف
المضمومة لضرورة الشعر مرفوعة ومنصوبة نحو جئت قبل وقبلا كما قيل
في المنادى المضموم يا مطرو يا مطرا فيجوز ان يكون قوله فاشربوا بعدا وقوله
وكنت قبلا من هذا وسميت الظروف المقطوعة عن الاضافة غايات لانه
كان حقها في الاصل ان لا يكون غاية لتضمنها المعنى النسبي بل يكون الغاية
هي المنسوب اليه فلما حذف المنسوب اليه وضمنت معناه استغرب ضرورتها
عار لمخالفة ذلك لوضعها فبنيت بذلك الاستغراب ولم يسم كل وبعض
مقطوعي الاضافة عاسن لحصول العوض عن المضاف اليه ويقول جسه

من علي معربا ايضا كهم و من عال كقاض و من معال كرام و من علا بعضا و من علوقوح
الف مثلث اللام فاذا ابنيت علا على الضم وجب حذف اللام اي الياء نسيا
اذ لو قلت على لاستثقل الضمة علي الياء و لو حذفتها قلت من علي لم يبين كونها
مبنية على الضم كاخواته و اما نحو يا قاضي فاطراد الضم في المنادى المفرد المعرفة
يرشد اليه اذا قصدت بناء علو ساكنة العين وجب فتح فائها و كان مع الاواو
تجوز ضمة و كسره تقول علو الدار كما تقول سفلها اما جواز بناء علوا على الفتح
كمن من علو من دون سائر الغايات فلثقل الواو المضمومة و اما الكسر فبه
من علوة لتقدير المضاف اليه كما في قوله خلط من سلمى جباشم وفا و قولهم ليس
عربا بالفتح على ما مر في الاستثناء فعلى هذا لا يكون هذا الكسر الامع جاز قبله او مع
الاضافة الى تاء الضمير و اما لبنائه على الكسر استثقالا للضمة و اما الضم من علو
فعلى قياس سائر الغايات و يروي بيت اغشى ماسله ان اسئى لسان لا اسرها
من علو لا عجب منها و لا شجر بضم واوها و كسرها و فتحها و بناء الغايات على الحركة
ليعلم ان لها عراقة في الاعراب و على الضم خرا لقوى الحركات لما لحقها من لوهن
بحذف المحتاج اليه اعني المضاف اليه او لتكمل لها جميع الحركات لانها في حال الاعراب
كانت في الاغلب غير متصرفة فكانت اما مجرورة بمن او منصوبة على الظرفية او لتخالف
حركة بنائها حركة اعرابها قوله و اجري مجراه لا غير و ليس غير و حسب شبه غير
بالظروف و الغايات لشدة الابهام الذي فيها كما في الغايات لكونها جهات
غير محصورة و الابهام غير لا يتصرف بالاضافة و مي اشد ابهاما من مثل فلذلم يبن
مثل على الضم و لا يحذف منه المضاف اليه الامع لا الكثيرة و ليس نحو افعل هذا
لا غير و جاني زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعد لا و ليس و غير التي بعد ليس بمعنى
الا و قد تقدم انه يحذف المستثنى بعد الا التي بعد ليس و المضاف اليه المحذوف
في ليس غير هو المستثنى المحذوف في نحو جاني زيد ليس الا فلما حذف منها المضاف
اليه بنيت على الضم لمشابهتها للغايات في الابهام و اما حسب فانما حذف
ما اضيف اليه لكثرة الاستعمال و بني على الضم تشبيها بغير او لاسرف مثله كما
مر في باب الاضافة قوله و منها حيث و لا يضاف الا الى جملة
في لا كش اعلم ان الظروف المضافة الى الجمل على ضربين اما واجبة الاضافة
اليها بالوضع و مي ثلثة لا غير حيث في المكان و اذ و اذا في الزمان على خلاف

في

في اذا هل مي مضافة الى الجملة التي بعدها كما مجي و حيث و اذ يضافان الى الفعلية
و الاسمية و اما اذا فمي جواز اضافته الى الاسمية خلاف كما مر في المنصوب
على ظريفية التفسير اشرط ذلك لتناسب المضاف و المضاف اليه في الدلالة
على مطلق الزمان و ان كان الزمانان مختلفين و انما احتيج الى هذا التناسب
لان الاضافة الى الجملة فعلى هذا لا يجوز اضافة مكان الى جملة لان الجملة
لا يستفاد منها احد الامكنة معينا كما يستفاد منها احد الازمنة فاذا تقرر هذا
قلنا الاصل ان يضاف الزمان الى الفعلية لدلالة الفعل على احد الازمنة
وضعا فلهذا كان اضافة الزمان الى الفعلية اكثر منها الى الاسمية و الاسمية
المضاف اليها اما ان يستفاد الزمان منها كمون ما في جزئيها فعلا كقوله تعالى
يوم هم على النار يفتنون او يكون مضمونها مشهورا لوقوع في احد الازمنة
الثلثة و ان كان جزؤها اسمين اما في الماضي كوا تيتك حين الحجاج اميرا
و في المستقبل نحو لا حدبكل حين لاشي لك قال تعالى يوم هم بارزون قال المبرد
في الكامل لا تضاف الزمان الجايز الاضافة الى اسمية بشرط كونها ماضية
المعنى حملا اذا لو اجبة الاضافة الى الجملة و قوله تعالى يوم هم على النار يفتنون
و قوله تعالى يوم هم بارزون و نحو ذلك يكذبه هذا الذي ذكرنا كلا اذا اضيف
الزمان الى الجملة ملفوفي المعنى ظرف مصدرها كما رايت فان لم يكن الزمان
ظرفا للمصدر بل كان اما قبله او بعده فلا يكون له مع الجملة من الاختصاص
ما يكون لظرف مصدرها فلا يستعمل الا مع حرف مصدري كان و ان و ما قبل
الجملة قال تعالى ان نظمس وجوها و من بعده كان يربع و من هذا ان يلقوه
و نحو ذلك و اما اضافة رايت الى الفعلية كنو قف اخرج اليك فلكونه
مصدرا بمعنى البطي معا مقام الزمان المضاف و الاصل زمان ريث
خروجي اي مدة ان يبطا خروجي حتى يدخل في الوجود و المعنى الى ان اخرج
فهو نحو امسك حقوق النجم فلما قام مقام الزمان جاز اضافة الى الفعلية
و كذا آية بمعنى علامة و يجوز اضافتها الى الفعلية لمشابهتها الوقت لان
الاوقات علامات بوقت بها الحوادث و تعين بها الافعال لكن لما اثبت
و آية ما كلمس في معنى الزمان اضيفا الى الفعلية في الاغلب مصدرة بحرف
مصدري قال باية يقدمون الخيل شعثا كان علي شابكها عذاما قال الا من سلغ

ثمنيا بانة ماكون طعاما ويقول اقم ريثما اخرج فاذا جاز ان يضاف نفس الزمان
الي الفعلية مع حرف مصدري علي ما نقله الكوفيون كما يجئ فكيف يشابهه
ويضاف ذو ايضا معربا كاعرابه في نحو ذو مال بالواو والالف والياء الي
الفعلية في قولهم اذهب بذي تسلمان واذهبوا بذي تسلمون وقال
بعضهم هو شاذ وذي صفة للامر اي اذهب مع الامر ذي السلامة اوفي وقت
تسلم فيه والباء بمعنى في ولايكون الاضافة شاذة لانه كالزمان المضاف
الي الفعل وقال بعضهم هو ذو الطائية اعربت وهو بعيد لما مر في الموصولات
اتما بالواو في الاحوال على الاشهر وربما استعملته ذو في الاضافة الي الفعل استعمالها
مضافة الي الاسم نحو جاني ذو فعل وذو افعلا وذو فعلوا وذات فعلت
وذوا تا فعلتا وذوات فعلن ويحتمل ان يكون طائية على ما حكى ابن الدهان
كما مر في الموصولات وان يكون بمعنى صاحب اضيف الي الفعلية شاذا وقال
سيبويه اذا كان احد جزئي الجملة التي بلي حب واذا فعلا فتقدير ذلك الفعل
اولي لما فيها من معنى الشرط وهو بالفعل اولي فحيث تجالس زيدا اولا من حيث زيد
تجالس وفيما ذكر من ذلك في اذا نظر لكثرة قوله تعالي اذا السماء انشقت واذا
السماء انفطرت واذا الكواكب انتثرت واما الكلام في بناء حيث وسيأتي
بعد وقد شبه غير ومثل بالظرف المضافة الي الجمل لزوما اعني حيث واذ واذا
لانهما نسيان مثلها ولانه لاحصر فيهما كما ان غير محصورة كحدود وحاضرة الحضار
نحو اليوم والدار فيضافان الي الجملة لكن لما كان مشبهين بها تشبيها بعيدا لم
يضافا الي صريح الجملة اضافتها اليه بل الي جملة مصدرة بحرف مصدري كقوله تعالي
مثل ما انكم تنطقون وقوله لم يمنع الشرب منها غير ان بطنت حامة في عصون
ذات اوقال وقوله اني قد استعين علي الهم اذا حف بالثوى النجاء وانما صدر
ما اضيف اليه بحرف مصدري دون ما اضيف اليه الزمان الجائز اضافته
الي الجملة وان كان الاضافة اليها في كلا القسمين غير لازمة لان التناسب
بين الزمان والمضاف والجملة المضاف اليها في دلالتها علي الزمان وكون
الزمان ظرفا لمصدر الجملة المضاف اليه معا من الحرف الحاصل بين المضافين
الي المصدري مع انه نقل الكوفيون عن العرب انما تضيف الظروف ايضا الي
اذ المشددة والمخففة نحو اعجبني يوم انك محسن ويوم ان يقوم زيد فان صح النقل

جاز

جاز في تلك الظروف الاعراب والبناء علي كما في مثل ما انكم وغيران نطقت
علي ما ياتي واختلف في كون الظروف مضافة الي ظاهر الجملة والي المصدر
الذي تضمنه والنزاع في الحقيقة منتف لان الاضافة في اللفظ الي ظاهر الجملة
بلا خلاف ومن حيث المعنى الي مصدرها لان معنى يوم قدم زيد يوم قدومه
ولو كان مضافا في الحقيقة الي ظاهر الجملة وهي خبر لكان المعنى يوم هذا الخبر
العين وايضا الاضافة في المعنى لتخصيص الزمن فلابد في الاضافة المفيدة
للتخصيص من صحة تقدير لام التخصيص واللام يتعذر دخولها علي الجملة قال
صاحب المغني يتعرف الظرف المضاف الي الجمل فيصح ان يقال يوم قدم زيد
الخ الباء وعلي ان يكون صفة ليوم قلت ومع عزابة هذا الاستعمال وعدم
سماعه ينبغي ان لايتعرف المضاف اذا كان للفاعل في الفعلية او المبتدا
في الاسمية نكرة نحو قدم امير ويوم امير كبير اذ المعنى يوم قدوم امير ثم اعلم
انه يضاف الزمان او حيث الي الجملة وان لم يكن ظرفا اي منصوبا بتقدير
في قال هذا يوم لاينطقون وهذا يوم ينفع الصادقين صدقهم بالرفع والله
اعلم حيث يجعل رسالته وهو مفعول به ليعلم مقدرا وقال باذل حيث يكون من
تبذل له وقال ابو علي في كتاب الشعر ما بعد حيث في الموضعين صفة
لمضاف اليه قال لان حيث يضاف ظرفا لا اسما، فالمعنى حيث بجعله
وحيث يكونه اي بجعل وفيه ويكون فيه والاولي ان نقول انه مضاف ولا مانع
من اضافته وهو اسم لاظرف الي الجملة كما في الظروف الزمان واما نحو مذ
وحينئذ وساعتئذ فقالوا ان الظروف مضافة الي المضاف في المعنى الي جملة
محذوفة منتقلة منها التنوين وفي ذلك تعسف من حيث المعنى اذ قولك
حين وقت كذا او يوم الوقت وساعة الوقت ونحو ذلك غريب الاستعمال
مستهجن المعنى بخلاف نحو قوله تعالي بعدا لهم مبلسون اذ معناه بعد
ذلك الوقت واما قوله تعالي يوم الوقت المعلوم فقال ابو علي في احد اقواله ان الوقت
بمعنى الوعد كان معنى قوله ثم ميقاتا ربه اربعين ثم ميعاد ربه فهو بمعنى قوله واليوم
الموعود قال ولا يجوز ان يراد بالوقت الا وان لان اليوم اما وضح النهار واما برهة
من الزمان ولو قلت الي بوهة الزمان او يوم الزمان لم يكن ذلك بالسهل جدا
كلامه والذي يبدو لي ان هذه الظروف التي كانها في الظاهر مضافة الي اذ ليست

بالمعرب فضاف

مضافة اليه بل الي الجمل المحذوف الآتي لهم لما حذفوا تلك الجملة لدلالة سياق الكلام عليها
لم يحسن ان يبدل منها تنوين لاحقه بهذه الظروف التي كانها في الظاهر كما ابدلت
في كل وبعض واذ لان كلا واخواتها لازمة للاضافة معنى فيستدل بالمعنى على حذف
المضاف اليه وتعين ذلك المحذوف بالقرينة الحاصلة من سياق الكلام فتضمر
المراد كقوله تعالى وكلا آتينا ورفعنا بعضهم فوق بعض وقوله نهتك عن طلائك
ام عمرو بعاقبة واذ ان صحيح لان اذ لازم الاضافة ولا وجه لتنوينه الان عوضا
لبعد معنى التنكير والتمكن منه واما هذه الظروف فليست بلازمة للاضافة
معنى فلو قلت جاني زيد وكنت حينئذ كذا وقصدت حذف المضاف اليه
وابدال التنوين حينئذ منه اي حين ذلك لم يكن ظاهرا في ذلك المعنى بل ظاهرة
ان التنوين فيه للتنكير فلما حافوا البيان تنوين العوض في يوما وحينا وساعة
بغيرها من تنوين التمكن والتنكير يوصلوا الي الدلالة على الجمل المحذوفة المضاف
اليها هي في الاصل بان ابدلوا من تلك الظروف بدل الكلية ظرفا لازما للاضافة
الي الجمل حقيقة في اللفظ صالحا لجميع انواع الازمنة من الساعة والحين و
اليوم والليلة وغير ذلك متعهدا لحذف الجمل المضاف اليها موضع ابدال التنوين
منها كما في قوله وانت اذ صحيح حجئ به بعد حذف الظروف بدلا منها مع تنوين
العوض ليكون التنوين كانه ثابت في الظروف المبدل منها لان بدل الكل
مع قيامه مقام المبدل منه في المعنى مطابق على ما اطلق عليه فكانه ملفوظ والزم
اذن الكسر لالتقاء الساكنين ليكون كاسم متمكن مجرور مضاف اليه الظرف
الاول حتى لا يستنكر حذف المضاف اليه بالبناء على الضم ولا تنوين عوض لانه
لا بد فيما حذف من المضاف اليه من احد هما الان يعطف عليه مضافا
اي مثل ذلك المحذوف كقوله الا علالة او بداهة هذا الحرارة وما توصل
باذ اي الغرض المذكور وكانت الظروف المذكورة وقد يكون مستقبلة و
ماضية جردا اذن عن معنى الماضي وصار لمطلق الظرفية فيجوز استعمالها
في المستقبل ايضا كقوله تعالى ويل يومئذ للمكذبين ونحوه والحق انه اذا حذف
المضاف اليه منه وابدل منه التنوين في غير نحو يومئذ جاز فتحه ايضا ومنه
قولهم تتفاعلتها اذن واياما من الضالين اي فعلتها اذ رمى اذ لا معنى للجزاء
فيها كما قيل في اذا انها للجواب والجزاء وكسر الالف في حينئذ لالتقاء الساكنين

لا للجر خلافا للاخفش فانه زعم انه مجرور بالاضافة وبسا اذ يمنع جره وايضا
نحن نعلم انه في قوله وانت اذ صحيح ليس بمجرور وهو مثله في حينئذ لكنهم انما
الزموها الكسر ليكون في صورة المضاف اليه الظرف الاول ويجوز في غيره
الفتح ايضا كقوله تعالى واما اذا من الضالين كما بينا واعلم ان الظرف
المضاف الي الجملة لما كان ظرفا للمصدر الذي يضمنه الجملة على ما قررنا
لم يجز ان يعود من الجملة اليه ضمير فلا يقال اتيتك يوم قدم زيد فيه لان
الربط الذي يطلب حصوله من مثل هذا الضمير حصل باضافة الضمير
الي الجملة وجعله ظرفا لمضمونها فيقول كانك قلت يوم قدوم زيد فيه
اي في اليوم وذلك غير مستعمل وانما وجب الربط لما لم يكن الظروف
مرتبطا بان كان منونا نحو يوما قدم فيه زيد قال تعالى يوم تسود وجوه
وقد يقال القوام تسود فيه الوجوه ونحوه ولنذكر شرح قوله في آخر الباب
والظروف المضافة الي الجمل واذ يجوز بناؤها على الفتح وكذلك مثل
وغير مع ما وان مهما فانه محتاج اليه ليتأتى بناء حيث فتقول ان ظرف
الزمان المضاف الي الجمل انما بني منه للمفرد والجمع اذا بني ولا يبنى المثنى
لما ذكرنا في نحو هذان والذان والظروف المضافة الي الجمل على ضربين كما
ذكرنا اما واجبة الاضافة اليها ومن حيث في الاغلب اذ واذا واما اذا
ففيها خلاف علي ما يجئ هل بنى مضافة الي شرطها اولا واما جايزة الاضافة
وهو غير هذه الثلثة فالواجبة الاضافة اليها واجبة البناء لانها مضافة
في المعنى الي المصدر الذي يضمنه الجملة كما ذكرنا وان كانت في الظاهر
مضافة الي الجملة فاضافتها اليه كلا اضافة فشابهت الغايات المحذوف
ما اضيفت اليه فلهذا بنيت حيث على الضم كالغايات على الاعرف
واما جايزة الاضافة اليها فعلى ضربين لانها اما ان يضاف الي جملة
ماضية الصدر نحو قوله على حين عاتبت السبب علي الصبى فقلت
الا تصح والسبب وانع فيجوز بالاتفاق اعرابه وبناؤها اما الاعراب
فلعدم كونها للاضافة الي الجملة فعلة البناء فيها اذن عارضة واما البناء
فلتقوي العلة العارضة بوقوع المعنى الذي لا اعراب له لفظا ولا محلا فوقع
المضاف الذي يكتسي منه المضاف احكامه من التعريف والتنكير وغيرهما

كما مضى في باب الاضافة واما ان لاتضاف الى الجملة المذكورة وذلك بان
تضاف الى الفعلية التي صدرها مضارع نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين والى
الاسمية سواء كان صدرها معربا او مبنيا في اللفظ نحو حينك يوم انت امير
اذ لا بد له من الاعراب حملا على قول بعض البصريين لا يجوز في مثله الا الاعراب
في الظرف المضاف اليه لضعف علة البناء وعند الكوفيين وبعض البصريين
يجوز بناؤه اعتبارا بالعلة الضعيفة ولا حجة لهم فيما يثبت في السبع من
فتح قوله هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم لاحتمال كونه ظرفا والمعنى هذا
المذكور حين يوم ينفع ولا في قوله تعالى يوم لا تملك نفس لنفس شيئا على قراءة
لاحتمال كونه بدلا من قوله قبل يوم الدين واما غير المضاف الى ما صدره ما
ويجوز بالاتفاق منهم اعرابها وبناؤها قال تعالى انه لحق مثل ما انكم تنطقون
ففتح مثل مع كونه صفة وحق او خبر بعد خبر لان ويجوز ان يكون منصوبا
لكونه مصدرا بمعنى انه حق تحققا مثل حقه نطقكم وقال لم يمنع الشرب
منها غير ان نطقت حمامة في عصون ذات اوقال فصح غير مع كونه فاعلا
ليمنع ويجوز ان يكون بناؤه لتضمنه معنى الا كما في باب الاستثناء وعلة
بنائهما مشابهتهما الاذ واذا وحيث لانهما مضافان من حيث المعنى الى مصدر
ما واسما ولان فيهما الابهام مثلها نقد الحصر كمر والمبني وما وان
واقع موقع ما اضيفا اليه ولو ثبت ما نقل الكوفيون من اضافة الظروف
الى ما مصدره ان المشددة والمخففة جاز اعرابها وبناؤها نحو مثل وغير وكذا
يجوز اتفاقا بناء الظروف المتقدمة على اذ في نحو صدد والوابها قرئ قوله تعالى
من خزي يومئذ بفتح يوم وجره اما الاعراب فلعروض علة البناء اعني
الاضافة الى الجمل واما البناء فلوقوع اذ المبني موقع المضاف اليه لفظا كما
بينا فصار كنحو قوله على حين عاتبت فبنيت بما بينا ان قوله والظروف
المضافة الى الجمل يجوز بناؤها ليس ينبغي على اطلاقه وقوله مثل وغير مع ما
وان اي مثل مع ما وغير مع ان مشددة ومخففة وهذا تمام الكلام في الظروف
المضافة الى الجمل وقال المصنف حيث لا موضع للمكان حادث يتضمنه
الجملة فشابه الموصولات في احتياجه الى الجمل وكذا قال في اذ واذا وبني حيث
على الضم في الاشهر تشبيها بالغايات لان اضافته كلا اضافة على ما ذكرنا

وقد

وقد بفتح الثاء وبكسر وقد تختلف مادتها او مثله الثاء ايضا واعرابها لغة
قعس وندرت اضافتها الى المفرد قال ونعتهم حيث الكلى بعد خبرهم بعضر
المواضي حيث لي الغمايم وقال اما تري حيث سهيل طالعا وبعضهم برفع
سهيل على انه مبتدأ محذوف الخبر اي حيث سهيل موجود وحذف خبر المبتدأ
الذي بعد حيث غير قليل ومع الاضافة الى المفرد يعرب بعضهم لزوال
علة البناء اي الاضافة الى الجملة والاشهر بقاؤه على بنائه الشذوذ الاضافة
الى المفرد وترك اضافة حيث مطلقا لا الى الجملة ولا الى المفرد اندر وطرفها
عالية لا لازمة قال لدي حب القيب رحلها ام قشم وكذا في قوله اما تري
حيث سهيل هي مفعول تري وكذا قوله تعالى الله اعلم حيث يجعل رسالته
وحكى هي احسن الناس حيث نظرتا طرا اي وجها فهو تمييز وقال الاخفش
قد يراد به الحين كما في قوله للفتى عقل يعيش به حيث يهدي ساقه قدمه

قوله ومنها حيث اذا وهي للمستقبل وفيها معنى الشرط فلذلك
اختير بعدها اذا دون اذا لما مضى ويقع بعدها جملتان قد تقدم مهنا
علة بنائهما وقد ذكرنا في المنصوب على شريطة تفسير الكلام وقوع الجمل
بعدها فيقول قد يكون اذن للماضي كما في قوله تعالى حتى اذا بلغ بين
السدين وحتى اذا ساوى وحتى اذا جعله كان اذ يكون للمستقبل كما في قوله
تعالى واذ لم يهتدوا به فسيقولون على انه يمكن ان يؤول بالتعليلية وكما في
قوله فسوف تعلمون اذ الاغلال في اعناقهم ويمكن ان يكون من باب
وادي اصحاب الجنة وقد يكون اذا مع جملتها لاستمرار الزمان كنحو قولك
واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض قالوا اي هذا عادتهم المستمرة ومثله
كثير كنحو قوله تعالى واذا لقوا الذين آمنوا واذا ما انوك لتحملهم قلت لا اجد
والاصل في استعمال اذا ان يكون لزمان من ازمنة المستقبل مختص من بينها
بوقوع حادث فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم كما ان اذ لزمان من ازمنة
الماضي مختص من بينها بوقوع حادث فيه مقطوع به والدليل عليه استقباح
اذا في الاعلب الاكثر في هذا المعنى كنحو اذا طلعت الشمس وقوله تعالى اذا الشمس
كورت ولهذا كثر في الكتاب العزيز استعماله لقطع علام الغيوب بالامور
المتوقعة وكلمة الشرط ما يطلب جملتين يلزم من وجود مضمون اولاهما

فرض حصول مضمون الثانية فالمضمون الاول مفروض يلزم والثانى لازمه
فهذا المفروض وجوده قد يكون فى الماضى فان كان مع قطع المتكلم بعدم لازمه
فيه فالكلمة الموضوعة لو وان لم يكن مع قطع المتكلم بعدمه فيه استعمل ان لا
على انها موضوعة له كما مر فى فلهذا كان لو لانتفاء لانتفاء الثانى كما مر فى حروف
الشرط لان مضمون جوابه المعدوم لازم لمضمون شرطه وانتفاء اللازم ينتفى الملزوم
وقد يكون للمستقبل وقد وضعت له ان ولا يكون معنى الشرط فى اسم الا يتضمن
معناها فلو موضوعة لشرط مفروض وجوده فى المستقبل مع عدم قطع المتكلم
لا بوقوعه فيه ولا بعدم وقوعه وذلك لعدم القطع فى الجزاء الا بالوجود ولا
بالعدم سواء سبب فى وقوعه كما فى حقنا او لم يسبب كان الواقع فى كلامه تعا
او قد يستعمل ان الشرطية فى الماضى على احد ثلثة اوجه اما على ان يجوز المتكلم
وقوع الجزاء ولا وقوعه فيه كقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت
واما على القطع بعدمه فيه وذلك المعنى الموضوع له كقوله تعالى اذ كنت
قلته فقد علمته اما على القطع بوجوده كقولك زيد ان كان غنيا لكن بخيل واستعماله
على الماضى على خلاف وضعها ولا يستعمل فيه فى الاغلب الا وشرطها كان
لما يأتى فى الجوازم وقد يستعمل لو فى المستقبل بمعنى ان وقد يكون ايضا
للاستمرار كما ذكرنا فى اذا قال عليه السلام لو ان لابن آدم واديين من ذهب
لابتغى اليه ثالثا فتقول لما كان اذا موضوعا للامر المقطوع بوجوده فى اعتقاد
المتكلم فى المستقبل لم يكن لمفروض وجوده لينافى القطع والفرض فى الظاهر
فلم يكن فيه معنى ان الشرطية لان الشرط كما بينا هو المفروض وجوده لكنه
لكنه لما كان ينكشف لنا الحال كثيرا فى الامور التى يتوقعها القاطعين بوقوعها
عن خلاف يتوقف جوزوا اقتضيين اذا معنى ان كما فى متى وسايير الاسماء الجوازم
فيقول القائل اذا جئتنى فانت مكرم سلكا فى مجئ المخاطب غير مرجح وجوده على
على علامه بمعنى متى جيتنى سوآء لكن الضمار ان قبل متى وسايير اسماء الجوازم
على ما هو مذهب سيبويه فى اسماء الشرط صار بعد الفرض عريقا ثابتا اذ لم
يوضع فى الاصل لزمان بقطع المتكلم بوقوع الفعل فيه كما وضعت اذا له
فجاز ان يرسخ الارض الذى هو معنى الشرط فى الحادث الواقع فيها واما اذا فانما
كان حدثه الواقع فيه مقطوعا به فى اصل الوضع لم يرسخ فيه معنى ان الدال

على

على الغرض له بل صار عارضا على شرف الزوال فلهذا لم تجزم الا فى الشعر مع
ارادة معنى الشرط وكونه بمعنى متى قال يرفع لى صندف والله يرفع لى نارا
اذا احمدت بر الهم تعدو وقال اذا قصرت اسيافنا ان كان وصلها عطايا
الى اعطائنا فيضارب ومن جهة عروض معنى الشرط فيها لم يلزم عند الاخفش
وقوع الفعلية بعدها كما مر فى المنصوب على شريطة التفسير ولما كثر
دخول معنى الشرط فى اذا وخروجه عن اصله من الوقت المعين جاز استعماله
وان لم يكن فيه معنى ان الشرطية وذلك فى الامور القطعية استعمال
اذا المتضمنة لمعنى ان وذلك لمجئ جملتين بعده على طرز الشرطية والجزاء
وان لم يكونا شرطا وجزاء كقوله تعا اذا جاء نصر الله والفتح الى قوله فسبح
كما انه لاكثر وقوع الموصول متضمنا معنى الشرط فجاز دخول الفاء فى خبره
واسكن لم يكن فى الاول معنى الشرط فى قوله تعا ان الذين فتنوا المومنين
الى قوله فلهم وقوله وما افاء الله على رسوله الى قوله فما اوجفتم الان العين و
الافاءة متحققا الوجود فى المعنى الماضى فلا يكون فيهما معنى الشرط الذى
هو الفرض ومنه ايضا قوله تعا وما بكم من نعمة فمن الله والفاء فى مثل هذا
الموضع فى الحقيقة زايدة وانما رب اذا والموصول فى الآيات المذكورة
والجملتان بعدهما تركيب كلمتى الشرط وجملتى الشرط والجزاء وان لم
فيهما معنى الشرط ليدل هذا التركيب على لزم مضمون الجملة الثانية
لمضمون الاولى لزوم الجزاء للشرط فلتحصيل هذا الغرض عمل فى اذا جزاؤه
مع كونه بعد حرف لا يعمل ما بعده فيما قبل كالفاء فى فسبح وان فى قولك
اذا جئتنى فانت مكرم ولام الابتداء فى نحو قوله تعالى اسدامات لسوف
اخرج حيا كما بعد الفاء وان فى الذى قبلها فى نحو اما يوم الجمعة فان زيدا
قايم واما زيدا فانى ضارب للغرض الداعى الى هذا التركيب كما مر
فى حروف الشرط فاذا تقدر هذا قلنا العامل فى متى وكل ظرف فيه معنى
الشرط شرطه على ما قال الاكثرون ولا يجوز ان يكون جزاؤه على ما قال
بعضهم كما لا يجوز فى غير الظرف على ما مر انك لا تقول ايهم جاءك
فاضرب يجب ايتهم ولو جاز ايضا عمل فى اداة الشرط لتعلق الشرط
اولى لانها فعلان توجها الى معمول والاقرب اولى بالعمل فيه على ما سو

مذهب البصريين ولو كان العامل حينها هو الابعد كما هو اختيار الكوفيين
لكان الاختيار شغل الاقرب بضمير المفعول عند اهل البصرة كما هو في زارني
وزرته زيد فكان الاولى اذن ان يقال متى حينتني فيه او متى حينئذ ولم يسمع وايا
الاستدلال على كون الشرطية في مثل ما هو العامل لمجيء الجواب في بعض المواضع
بعد ان واللام او الفاء نحو متى حينئذ فانك مكرم وفلانت فيما لا يتم لان تقدم
الاسم لغرض وهو تضمنه لمعنى الشرط الذي له الصدر يجوز مثل هذا التركيب
كما مر آنفا واما العامل في اذا فالاكثرون على انه جزائه وقال بعضهم هو الشرط كما
في متى واخواته والاولى ان يفصل ويقول ان تضمن اذا معنى حكم حكم اخواته
من متى ونحوه وان لم تتضمن نحو اذا غربت الشمس جئتك بمعنى اجئتك وقت
غروب الشمس فالعامل فيه هو هو لفظ الذي في محل الجزاء وان لم يكن جزافي الحقيقة
دون الذي في محل الشرط هو مختص بالظرف ويخصصه له واما لكونه صفة له
او لكونه مضافا اليه ولا ثالث استقراء ولا يجوز ان يكون وصفا اذ لو كان لكان
الاولى الاتيان فيه بالضمير كما تقدم في الموصولات ولم يات في كلام لتخصصه
له اذن لكونه مضافا اليه كما في سائر الظروف المختصة لمضمون الجمل التي بعدها
لا على الوصفية كقوله تعالى يوم يجمع الله الرسل وغير ذلك ولو سلمنا ايضا انه
صفة قلنا لا يجوز عمل الوصف في الموصوف كما لا يعمل المضاف اليه في المضاف
وذلك ان كل كلمتين او اكثر كائنا في المعنى بمنزلة كلمة واحدة بمعنى وقوعها
معا خبر كلام ويجوز ان يعمل اولاهما في الثانية كالمضاف في المضاف اليه والا يجوز
العكس اذا لم يعهد كلمة واحدة بعد اجزائها مقدم من وجه مؤخر من آخر فكذلك
ما هو بمنزلتها في المعنى فمن ثمة لم يعمل صلة في الموصول ولا تابع في متبوع ولا مضاف
اليه في مضاف اما كلمة الشرط اذا عملت فيها الشرط فليست مع الشرط كلمة
واحدة اذ لا يتعاقبان اذن هو موقع المفرد كالفاعل والمفعول والمبتدا ونحوها فيجوز
عمل كل واحد منهما في الآخر نحو متى تذهب اذهب وايا ما تدعوا فله الاسماء
الحسنى بلى ان لم يعمل الشرط في كلمته كمن قام فمتى جاز وقوعها موقع المبتدا
على ما قال هو مذهب بعضهم فاذا تقرر هذا قلنا ان الفاء في نحو قوله فبشر
زايدة زيدت ليكون الكلام على صورة الشرط والجزاء للفرض المذكور وانما كانت
بزيادتها لان فايدتها التعقيب كما ذكر ان السببية لازمة من معنى التعقيب واذا

جاء

جاء ظرف للتسبيح عقيب المجيء بل في وقت المجيء وقال المصنف في شرح المفصل
ان تعيين الوقت في اذا يحصل بمجرد ذكر الفعل بعدها وان لم يكن مضافا اليه
كما يحصل في قولنا زيدا ما طلعت فيه الشمس وفيه نظر لانه انما حصل التخصيص
لكونه صفة له لا لمجرد ذكره بعده ولو كان مجرد ذكر الفعل بعد كلمة يكفي
لتخصيصها بالتخصيص متى في متى قام زيد وهو غير مخصص اتفاقا منهم واما استدلاله
على عمل الشرط في اذا بمت لسوف اخرج حيا وان الجواب لو كان عاملا لكان
المعنى لسوف اخرج وقت الموت فكان ينبغي ان يكون الاخراج والموت
في وقت فالجواب ان المعطوف مع واو العطف محذوف في الآية لقيام القرينة
والمعنى اذا مت وصرت ايها البعث اي مع اجماع الامرين كما قال تعالى ايذا
متنا وكنا ترابا وعظاما ورفاتا ايانا لفي خلق جديد واستدل ايضا بنحو قولهم اذا جيتني
اليوم اكرمتك غدا والجواب ان اذا هنا بمعنى متى فالعامل شرطها او يقال
المعنى اذا جيتني اليوم اكرمتك غدا كان سببا لاكرامي لك غدا كما قيل في نحو ان
جيتني اليوم فقد جيتك امس ان المعنى ان جيتني اليوم بكن جزاء المجيء اليك
امس ولعدم عرافه اذا في الشرطية ورسوخه جاز مع كونها للشرط او يكون
جزاؤها اسمية لغير فاء كما في قوله تعالى واذا ما غضبوا هم يغفرون وقوله
والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون ولا مانع من كونهم في الآيتين تاكيدا
للواو والضمير المنصوب في اصابهم ولعدم عرافها ايضا جاز وان كان شاذا
مجيء الاسمية التي ليه عن الفعل بعدها في قوله اذا الخصم ابدى مايل الزالك
قيل ليس في اذا في نحو قوله تعالى والليل اذا يغشى معنى الشرط اذ جواب الشرط
اما يقع او مدلول عليه بما قبله وليس بعده ما يصلح الجواب لا ظاهرا ولا مقدرا
لعدم توقف معنى الكلام عليه وليس ههنا ما يدل على الشرط قيل اذا الا القسم
فلو كان اذا للشرط كان التقدير اذا يغشى اقسم فلا يكون القسم منجزا
بل معلقا بغشيان الليل وهو ضد المقصود اذ القسم بالضرورة حاصل وقت
التكلم بهذا الكلام وان كان بها راغير متوقف على دخول الليل قال قيل
فاذا كان ظرفا مجردا فالتي ناصبه قلت قال المصنف ناصبه حال من الليل
اي والليل حاصل قبل غشيانه وفي تخيه نظر اذ لا شيء ههنا يقدر عاملا في حاصلا
الا معنى القسم فهو حال من مفعول اقسم فيكون الاقسام في حاصل حصول

الليل في وقت عشايه لا وقت العشيان ظرف له كما ان الخروج في قولك
خرجت وقت دخولك في وقت دخول الحاطب فيكون الافتتام حال سيان
الليل وهو فاسد كما مر وايضا في قوله تعالى والقمر اذا اتسق يلزم كون الزمان
حالا عن الجثة ولا يجوز كما لا يجوز ان يكون خبرا عنه وقيل اذا ابدل من القسم
فخرج عن الظرفية اي وقت عشيان الليل وفيه نظر من وجهين احدهما من حيث
ان اخراج اذا عن الظرفية قليل والثاني ان المعنى نحو القمر متسقا لا يحتمل وقت
اتساق القمر وليس ببعد ان يقال هو ظرف للدال عليه القسم من معنى العظمة
والجلال لانه لا يقسم بشيء الا لحالة العظيمة فتعلقه بالمصدر المقدر على ما ذكرنا
في المفعول له من جواز عمله مقدرا عند قوة الدلالة عليه وخاصة في الظرف
فانه يكتفي برائحة الفعل وتوهمه كما هو مشهور فالتقدير وعظمته اذا اتسق
فهو كقولك عجبا من زيد اذا ركب اي من عظمته والظرف مهما لا يصلح
ان يكون معمولا لانشاء التعجب كما لم يصلح مناكا لكونه معمولا لانشاء القسم
فاضمر العظمة اذ لا يتعجب الا من عظيم في معنى كما لا يقسم الا بعظيم في معنى من
المعاني واذا جاز بعد حتى كقوله تعالى حتى اذا هلك قلتم فهو باق على ما كان عليه
من طلب الجملتين منصب باحدهما كما مر وحتى يكون معها حرف ابتداء لكن اذ ليس
معنى كونها حرف ابتداء انه يقع المبتدأ بعدها فقط بل معناه انه يستانف
بعدها الكلام سواء كانت الجملة اسمية او فعلية كقوله تعالى حتى يقول الرسول بالرفع
وقول سر حتى يكل الناس فان بعضهم يجوز ان يجر وبعد حتى عن الشرطية ويجر
بحتى ولعله حمله عليه قوله حتى اذا اسلكوهم في فايده شلا كما يطرد الحال المرادة
هذا البيت آخر القصيدة ويجوز ان يقال ان جوابه مقدر محافظة على اغلب
احوالها قال السيد اذا فيه زايدة ولما عن ارتكاب زيادته مندوحة اذ هو
حذف الجزاء لتفخيم الامر غير عزيز كما في قوله تعالى اذا السماء انشقت اي يكون لسور
لا يقدر على وصفها وعن بعضهم ان اذا الزمانية تقع اسما صريحا نحو اذا يقوم زيد اذا
يقعد عمرو اي وقت قيام زيد وقت قعود عمرو وان لم اعثر له على شاهد
من كلام العرب واما قوله تعالى اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون
فاذا الاولى زمانية والثانية للمفاجاة فيلزم المبتدأ بعدها وقد ذكرنا الخلاف
في اذا المفاجاة في باب المبتدأ او التي يقع جوابا للشرط للمفاجاة

كما يجيء في حروف الجزم والكوفيون يجوزون نحو خرجت فاذا زيد القايم بنصب
قايم على ان زيد مرفوع بالظرف كما في نحو في الدار زيد لان اذا المفاجاة
عندهم ظرف مكان واما نصب القايم فقالوا لان اذا المفاجاة تدل
على معنى وجدت فيعمل عمله لان معنى فاجاك الشيء وجدانك له
فجاة فالتقدير خرجت فوجدت القايم والقايم ثاني مفعوليه ومنه قول
الكسائي في المناظرة التي خرجت بينه وبين سيبويه في مثل قولهم كنت اخال
ان العرب اشد من الزنون فاذا هو اياها لا يجوز الا اياها قال سيبويه لا يجوز
الا فاذا هو هي لان اذا المفاجاة يجب الابتداء بعدها قال الزجاجي تشفعا
على الكوفيين فاذا عندهم كالنهاية قيل لها اهل قالت انا حمل ان كانت
اذا كسايير الظروف لزمهم ان يرفعوا بعدها اسما واحدا وان اعملوها عمل
وجدت طالسا هم يفاعل ومفعول لين قال بلى يجوز فاذا عمرو قايما وانا مع المعرفة
على ان ذا خبر عمرو قايما حال اي فبالمكان عمرو قايما وانا مع المعرفة فلا يجوز
عند البصريين الا الرفع على انه خبر المبتدأ وقال ثعلب اعتذارا للكوفيين
في نحو فاذا هو اياها ان هو عادا واذا لوجدت مع احد مفعوليه كانه قال
فوجدته هو اياها لقوله فاصبحت وان كاحراسان دونها داها مكان السوق
وهي اقرب اي راهاهي اقرب قال الزجاجي ليس هذا قول الكوفيين
ولا البصريين قال وانا ظن الحكاية في هذا عن ثعلب غلطا لان العاد عند البصريين
لا يكون الا فضلة يجوز اسقاطها ولا يجوز اسقاط هو في مسئلتنا اصلا هذا
آخر كلام الزجاج ويمكن ان يقال ان الفضل لم يوجد في كلام العرب اذا
كان خبر المبتدأ معرفا باللام او افعل التفضيل وفي الاسان مع غيرها
نظر كما مر في باب الضمايير وقوله اذ هي اقرب بمعنى او هي اقرب في مكان
اقرب فهو نصب على الظرف وقد يقع اذ واذا في جواب بينا وسما و
كلتاهما اذن للمفاجاة والاغلب مجيء اذ في جواب بينا قالت فبينا نصور
الناس والامر امرها الآ الاسمية وقال الاصمعي لا يستنصح الآثر كهما
في جواب سما وبينما لكثرة مجيء جوابهما بدونهما والكثرة لا تدل ان المكثور غير
فصيح بل تدل على ان الاكثر افصح الا ترى الى قول امير المؤمنين رضي الله عنه
وهو من الفصاحة بحيث وهو بينا نستفلها في حيوته اذ عقدها الآخر بعد وفاته

ولما قصد الى اضافته بين اللازم اضافته الى المفرد الى جملة والاضافة الى الجملة
كلا اضافة على ما تقدم ذلك واعليه ما الكافة لانها التي تكفي المضي عن الاقتضاء
او اشبعوا عن فتحة فتولدت الف ليكون الف دليلا على عدم اقتضائه للمضاف
اليه لانه كان وقف عليه والالف قد تؤتى به للوقف كما في انا والظنونا وصل
بين ان يكون مصدرا بمعنى الفراق جلست بينكما اي مكان فراقكما وبتقدير فعلت
بين خروجك ودخولك اي زمان فراق خروجك ودخولك فحذف المضاف
واقيم المضاف اليه مقامه فتبين كما تبين مستعمل في الزمان والمكان واما
اذا كف بما او الالف واضيف الى الجمل فلا يكون الا للزمان لما تقدم انه لا يضاف
من المكان الى الجمل الا حيث وبين في الحقيقة مضاف الى زمان مضاف
الى الجملة فحذف الزمان المضاف والتقدير بين اوقات زيد قايم اي بين اوقات
قيام زيد فحذفت الوقت لقيام قرينة عليه وهي غلبة اضافة الازمنة الى الجمل
دون الاماكنة وغيرها وتنادر العكس الى كل مضاف اليها الى الزمان فصار بين المضاف
الى الزمان زمانا لان بين ان اضيف الى الامكنة او حيث غيرها فهو للمكان
كجلست بين الدار وبين زيد وعمرو وان اضيفت الى الازمنة فهي للزمان نحو
جلست بين يوم الجمعة والاحد وكذا ان اضيفت الى الاحداث نحو بين قيام زيد وقعوده
الا ان يراد به مجاز المكان نحو قولك زيد بين الخوف والرجا استغرقت لما بين
الحدثين مكانا فلهذا اوقع بين جزاء عن الحيز فيهما المضاف تقديرا الى زمان
محذوف وظاهرا الى جملة مقدرة بحدث لابد ان يكون بمعنى الزمان فلهذا جاز
اضافته الى الجمل وكلما ذكرنا في سما يطرد في كلما من حيث ما الكافة لبكفه
عن طلب مضاف اليه مفرد ومن تقدير زمان مضاف الى الجمل فكلما اذن
زمن مضاف الى الجملة لان كلما وبعضا من جنس ما يضافان اليه زمانا كان
او مكانا او غيرهما ولما كان في كلما من معنى العموم والاستغراق الذي يكون في
كلمات الشرط نحو من وما ومن شابههما اكثر من مشابهته بينما فلم يدخل الا على
الفعلية بخلاف بينا وبينما ولهذا ايضا جاز وقوع الماضي بعد كلما بمعنى المستقبل
لكنه ليس ذلك بحتم في كل ماض كما كان في كلمات الشرط المتضمنة لمعنى ان
وكذلك كل ماض وقع بعد حيث احتمل الماضي والاستقبال للعموم الذي فيه
لكلمات الشرط واما حيثما فهي كلمة شرط بجزم ويقلب الماضي مستقبلا كمن

وما

وما ومتى والعامل في كلما حيثما وما هو في محل الجزاء الا الذي في محل الشرط كما في اذا
لانها في الاغلب يستعملان في فصل المقطوع بوقوعه نحو كلما طلعت الشمس
اهتك وجلست حيث جلس زيد وقد يستعملان في غير المقطوع به نحو كلما
جيتني اعطيتك وحيث لقيت زيدا فاكرمه كما يستعمل الاسماء المتضمنة
لمعنى ان في المقطوع بوجوده نحو متى طلعت الشمس اتيتك وكل ذلك على خلاف
الاصل ويدخل سما وسنما وكلما في الماضي وفي المستقبل ولما ان تركيب سما
بينا وبينما وكلما على الفتح للكون اضافتها كلها اضافة كما ذكرنا في حيث الا انها
بنيت على الفتح الذي يستحقه حالة الاعراب بخلاف حيث فانه لم يثبت
لها حالة اعراب هي منصوبة فيها حتى يراعي حركتها الاعرابية وانما بنيت
بينا وبينما وكلما مع جملتيها ترتيب كلمات الشرط مع الشرط والجزاء لما ذكرنا
من بيان لزوم مضمون الثانية للاولى لزم الجزاء للشرط ولهذا دخل اذا واذا
للمفاجاة في جواب بينا وبينما ليدلان على اقتران مضمون الاول بالثاني في
مفاجاة بلا ترو فيكون اكد في معنى اللزوم وقيل في كلما انه معرب ومصدرية
والزمان المضاف الى ما مقدر فيجوز اوجاء مثله في بينما فان دخل اذ واذا للمفاجاة
في جواب بينا وبينما فان قلنا كما هو مذهب المبرد ان اذا للمفاجاة ظرف
مكان وكذا ينبغي ان يقول في اذا المفاجاة فاذ واذا منصوبان على انهما ظرفا
مكان لما بعدهما وبينا وبينما ظرفا زمان له معنى بينا زيد قايم اذا راى هندا
راى زيد هندا بين اوقات قيامه في ذلك المكان او في مكان قيامه وان قلنا
انهما ظرفا زمان كما هو مذهب الزجاج فهما مضافان الى الجملة التي بعدهما
محرجان عن الظرفية مبتدان خبرهما بينا وبينما والمعنى وقت رؤية زيد هندا
حاصل بين اوقات قيامه والاولى القول بحرفية كلمة المفاجاة كما هو مذهب
ابن درستويه فالعامل في بينا وبينما ما بعد كلمة المفاجاة او نقول انهما زايدتان
ونيابة للمفاجاة في جواب بينا وبينما كما قال الجوهري وابن قتيبة وابو عبيدة
بزيادة اذ في كقوله تعالى فاذا اصاب به من يشاء من عباده اذا هم يستبشرون
كالكلام على بينا زيد قايم اذا اراي عمرا سواء وتخريجي اذ للمفاجاة في غير جواب
بينا وبينما نحو قولك كنت واقفا اذ جاني عمرو ويجوز اضافته بينا ودون بينما
الى المصدر فقال بينا معاقبة الكرام وروعه يوما انتج له جرمي سلعه بتقدير بين

اوقات تعانقه والاعراب الرفع على انه خبر مبتدا محذوف اي تعانقه حاصل
قوله واذ لما مضى ويقع بعدها جملتان وذلك لانه لا يطرد عليها معنى الشرط
كما في اذا لان جميع اسماء الشرط متضمنة المعنى ان وان للشرط في المستقبل
واذ موضوعة للماضي فتنافيا واذا دخل على المضارع قلبه الى الماضي كقوله تعالى
واذ يمكر بك واذ يقول ويلزمها الظرفية الا ان يضاف اليها زمان كقوله تعالى
بعد اذ نجانا الله وقوله بعد اذ انتم مسلمون ولم يعهد مجرورا باسم الا سعد او يقع
مفعولا بها كقولك اتذكر من يا سعد مكرمه وقوله تعالى واذكروا اخا عاد اذ انذر على
ان اذ بدل من قوله اخا عاد وقيل في نحو قوله تعالى واذ واعدنا مهتدون زايدة
كما مضى وقيل هي مفعوله لا اذكر ويلزمها الاضافة الى الجملة وان حذف لقيام
القرينة عوضت منها التنوين كما في قوله وانت اذ صحيح فما كسر ذا لها او يفتح
كما مر ويلزمها الكسر في نحو يومئذ كما مر وبجئ اذ التعليل نحو جيتك اذ انت كريم
اي لانك والاولى حرفيتها اذن اذا لا معنى لتاويلها بالوقت حتى يدخل فاجد
الاسم واعلم انه يفتح ان يليها اسم بعده فعل ماض نحو اذ زيد قام بل الفصيح
اذ قام زيد لان او موضوعة للماضي فالاولى ان لا يليها الا الماضي لفظا او تقديرا
يقوم لان اذا على مذهب سيبويه داخلة على يقوم المقدر المفسر بهذا الظاهر
واما على مذهب من اجاز دخولها على اسمية خبرها فعل فهذا اولى وعليه ولا
مخلص له منه الا استقباح استعمال مثل هذا ايضا اعني نحو اذا زيد يقوم والحق
انه قبيح قليل الاستعمال وقال المص متعذرا عن صاحب هذا المذهب ان يقوم
ليس للاستقبال بل للحال على وجه الحكاية وفيه نظر لان مرادا زيد يقوم
فقيل له كذا مقصودي به القيام الاستقبالي وحكاية الحال المستقبلة لم يثبت
في كلامهم كما حكاية حال الماضية واذا جاءت ما بعد اذا فهي باقية على ما كانت
عليه لا يصير بها جازمة متعينة للشرط بخلاف اذ ما فانها يصير جازمة
ما كما يجئ في الجوازم ومنهم من قال نحو اذ ما تاتني اتاك فيجزم الشرط والجزاء
وانشد للفرزدق وكان اذا ما يسلك السيف يضرب والرواية بهما قوله
ومنها اين ومتى للمكان استفهاما وشرطا ومتى للزمان فيهما
وايان للزمان استفهاما كيف للحال استفهاما اين الاستفهامية نحو
اين كنت والشرطية نحو اين تكن اكن وبناؤهما على الحركة للساكنين وعلى الفتح

للساكنين وعلى الضم لاستثقال الضم والكسر بعد الياء ولا في ثلثة معان
استفهامية كانت او شرطية احدها اين الا الان اني بمع من اين ولا يقال
اني زيد بمعنى اين زيد وانما جاز اضمار من لانها تدخل في اكثر الظروف التي
لا تتصرف او تقل تصرفها نحو من عند ومن بعد ومن اين ومن قبله من امامه
ومن لدنه حضارت مثل في فجاز ان يضمر في الظروف اضمار حاد منه قوله
صريع عوان راقهن ورقنه لدن شب حتى شاب سود الذوائب اي من لدن
شب وبجئ اني بمعنى كيف نحو اني تؤفكون وبجوز ان يكون بمعنى من اين يؤفكون
وبجئ بمعنى وقد اول قوله تعالى انى شئتم على الوجه الثلثة ولا بجئ بمعنى متى
وكيف الا وبعده فعل واما اني الشرطية فكقوله فاصبحت اني ما تهنها تلبس بها
كلا مركبيها يجيلك شاجرا اي من اين ما تاتها قوله ومتى للزمان فيهما اي
في الاستفهام والشرط وانما جرت متى بل بمعنى هل على انها بمعنى بل لقوله
شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نئيج او بمعنى في فيكون على الوجهين
حرفا او بمعنى وسط كما جيئ ابو زيد وضعته متى كمن اي وسط كمن ولا يجوز
متى زيد لان الزمان لا يكون خبرا عن الجثة واما قولهم متى انت وبلادك
فمتى ليس بخبر بل هو ظرف لخبر المبتدا الذي بعده غير سادة مسد كما سد في نحو
اما انك زيد وانت بلادك مجتمعان نحو كل رجل وضيعته اي متى انت وبلادك
وايان للزمان استفهاما كمتى الا استفهامية الا ان متى اكثر استعمالا وايضا ايان
مختص بالامور العظام نحو ايان مرساها وايان يوم الدين ولا يقال ايان نمت
وكسر همزته لغة تسليم وقال الاندلسي كسرتها لغة والاولى الفتح لمجاورة الالف
وكتب الجمهور ساكنة عن كونها للشرط واجاز ذلك المتاخرين وما وغير مسموع
وحفظ ايان في الاستفهام بالمستقبل بخلاف متى فانه مستعمل في الماضي والمستقبل
قال ابن جني ينبغي ان يكون ايان من لفظ اي لامن اين للمكان ولقلة فعال و
لكثرة فعلان في الاسماء فلو سميت بها لم تصرفها قال الاندلسي ينبغي ان يكون اصلها
اي اوان لان اي حين تخفف بحذف الهمزة فاتصلت الالف والنون باي وفيه
نظر لان ان معنى غير مستعمل بغير لام التعريف واي لا تضاف الى مفرد معرفة
قوله وكيف للحال استفهاما انما عد كيف في الظروف لانه بمعنى على اي حال والجار
والظرف متقاربان وكون كيف ظرفا مذهب الاخفش وعند سيبويه هو اسم

بدليل ابدال الاسم منها كو كيف انت اصحيح ام سقيم ولو كان ظرفا لابدلت منها
الظروف كو متى حينت ايوم الجمعة ام يوم السبت ولا احتشى ان يقول بجواز ابدال
الجار والمجرور منها كو كيف زيدا على الحال الصحة ام على حال السقم فكيف عند سيبويه
مقدر بقولنا على اى حال حاصل عنده مقدر فان جاء بعد كيف قوله يستغنى به كو
كيف يقوم زيد فكيف منصوب المحل على الحال مجوابها والبدل منها منصوبان بقولنا
فى الجواب مكتفيا على اخر او معتمدا وفى البدل كيف يقوم زيد ومعتمد ام لا فكانه
قلت باى صفة موصوفا حاصل الجار التعلق به وبجوز ان يكون كيف فى مثل هذا الموضع
وما بعده ان يليه قول مستغنى به منصوب صفة للمصدر الذى تقتضيه ذلك القول فكان
معنى كيف يقوم زيد قياما حاصلا على اى صفة تقوم زيد ولا بجوز مثل هذا الاستفهام
لسقوط الاستفهام عن مرتبة المصدر لكن لما كان للوصف بكيف اى المصدر
مقدرا اجاز ذلك فهو اى كو قياما سريعا ام بطيئا وان جاء بعد كيف ما لا يستغنى
به كو كيف زيد فهو فى محل الرفع على انه خبر المبتدا فتقول فى جوابه صحيح ام سقيم
وفى البدل منه صحيح ام سقيم وادخلت المبتدا على غير المستقبل بعد كيف كو
كيف اصبحت وكيف بعلم زيدا فكيف منصوب المحل خبرا ثانيا لمطلوبى ذلك
الناسخ والاستفهام فكيف عن النكرة فلا يكون جوابه الا نكرة فلا بجوز الصحيح
فى جواب كيف زيد وشذ دخول على عليه كما روى على كيف يقع الاحمرين وانما
قولهم انظر الى كيف يصنع فكيف فيه مخرج عن معنى الاستفهام بسقوطه عن الصدر
والكوفيون بجوزون جزم الشرط والجزاء بكيف وكيفما قياسا ولا بجوزه البصريون
الا شذوذا قال سيبويه انها فى الجزاء مستكرهة وقال الخليل مخرجها مخرج المجازاة
يعنى فى قولهم كيف يكون اكون لان فيها معنى العموم الذى يعتبر فى كلمات
الشرط الا انه لم يسمع الجزم بها فى السعة وجاء فى كيف كى قال اوراعيان لبعران
شردن لنا كى لا يحانا من بواتنا اثر قال الاندلسى مى لغة فيها او حذف الالف
ضرورة **قوله** مذ ومنذ بمعنى اول المدة قبلها المفرد المعرفة وبمعنى
الجميع فيليهما المقصود بالعدد وقد يقع المصدر او الفعل او ان
فتقدر زمان مضاف وهو مبتدا خبره ما بعده خلافا للزجاج عذ النحاة
ان اصل مذ منذ فخفف بحذف النون استدلالا بانك لو سميت بهذا صغرته
على منذ وجمعته على امذاذ وبنوعلى هذا ان الاسمية اغلب على مذ للحذف وهو يعرف

فيبعد

فيبعد عن الحذف فان الحرف لا يحذف منه حرف الا المضعف كو رب ورب
وهذا كما قال بعضهم فى اذا انه من لواو منع منه صاحب المعنى وقال قولهم منيذ
واسماذ غير منقول عن العرب وانما تحريك ذال مذ فى كو مذ اليوم بالضم للساكنين
اكثر من الكسر فلا يدل ايضا على ان اصله منذ بجواز ان يكون للاتباع وضم ذال منذ
سواء كان بعده ساكن او لا لغة عنوة فعلى هذا بجوز ان يكون اصله الضم مخفف
فلما احتج الى التحريك للساكنين رد الى اصله كما فى لهم اليوم وكسر ميم منذ ومنذ
لغة سليمة قال الاخفش منذ لغة اهل الحجاز ومذ لغة تميم وغيرهم وبشاركهم
فيه اهل الحجاز يخرجون بهما مطلقا والتميميين يرفعون بهما مطلقا وجمهور العرب
اذا استعملت منذ الذى هو لغة اهل الحجاز على ما حكى اولا يخرجون بهما معانى الجر
اتفاقا واما الخلاف بينهم فى الجر بهما فى الماضى ولا يستعملان فى المستقبل
اتفاقا قال الفراء منذ مركبة من من وذو ولعل اللغة التميمية عزته فالمرفوع
عنده فى كو منذ يوم الجمعة خبر مبتدا محذوف اى من الذى هو يوم الجمعة
اى من الوقت الذى على حذف الموصوف وذو الطائية وينبغى ان يكون التقدير
عنده فى كو ما رايته منذ يومان من ابتداء الوقت الذى هو يومان على حذف المضاف
قبل الموصوف ليستقيم المعنى وقال بعض الكوفيين اصل منذ من اذ فركبا
وضم الدال للساكنين فالمرفوع بعده فعل مقدر فتقدير منذ يوم الجمعة من اذ
مضى يوم الجمعة وينبغى ان يكون التقدير عنده فى كو ما رايته يومان الى اذ
ابتداء اليومان اللذان قبل هذا الوقت بدخولهما فى الوقت ابتداء اليومين
واثر التكلف على المذهبين ظاهر لا يخفى وينبغى او لا يكون منذ الحجازية على
المذهبين مركبة اذ بتقدير الشاويلات فيها بل يكون حرفا موافق اللفظ
للفظ هذا المركب وقال بعض البصريين هما اسمان على كل حال فان حفظ بهما
فعلى هذا الاضافة وعلة البناء عند مولاء واما فى حال رفع ما بعدهما فلما بجئ
من كون المضاف اليه جملة كما فى حيث واما فى حال جره فلتضمنها معنى الحرف
لان معنى مذ يوم الجمعة من حد يوم الجمعة ومن تاريخه فيها بمعنى الجر المضاف
الى الزمان مضمنا معنى من ومعنى مذ شهرا فصيل وقشا على ما يجئ انه لا بد لمنذ و
مذ من معنى ابتداء الزمان فى جميع متصرفاتهما فاذا تقرر هذا قلنا اذا الجر ما بعدهما
ففيهما مذهبان الجمهور على انهما حرفا جر وبعض البصريين عنهم على ما ذكرنا عنهم

على انهما اسمان واذا لم يجز ما بعدهما فلا خلاف لكونهما اسمين لكن في ارتفاع ما بعدهما
اقول الاول بجمهور البصريين انهما مبتدان ما بعدهما خبرهما على ما مجئ تقريره والثاني
لا في القسم الزجاجي منذ ومنذ باول المدة مرفوعين كما مجئ من تفسير البصريين
فهو غلط لانك اذا قلت اول المدة يومان فانت تخبر عن الاول باليومين
وايضا كيف تخبر عن النكرة الموخرة بمعرفة مقدمة والزمان المقدم لا يصح
تنكير المبتدا الموخر الا اذا انتصب على الظرفية كنحو يوم الجمعة اي مع انتهائها
الى انتهاء الرؤية يوم الجمعة وفي ما رايته منذ يومان اي بعد رؤيتي
يومان فله وجه مع تعسف عظيم من حيث المعنى والثالث والرابع قول الفراء
وبعض البصريين كما تقدم ولا باس ان تركت مذهبا خامسا من هذه المذاهب
ومما قال المالكي فيها فيقول انهم ارادوا ابتداء غاية الزمان خاصة فاخذ
ولفظ من الذي هو المشهور في ابتداء الغاية فركبوه مع اذا الذي هو للزمان
الماضي وانما حملنا على ارتكاب تركيبه من كلمتين وجود معنى الابتداء والوقت
الماضي في جميع مواقع منذ كما مجئ وبهما معنى من واذا فعلت على الظن تركيبه
منهما مع مناسبته لفظه للفظهما وامور النحو اكثر ها ظنية ونقول حذف للاجل
التركيب مرة اذ فبقي منذ بنون وذال ساكنين وحق اذ ان يضاف الى الجمل
والاضافة اليها كلا اضافة كما مر فضموا الذال لما اخرجوا الى تحريكها للساكنين
تشبيها له بالغايات المتمكنة في الاصل كقبل وبعد لما صار على ثلثة احرف
بخلاف اذ قبل التركيب فانه وان كان واجب الاضافة الى الجمل الا ان وضعه
وضع الحروف فلم يشابه الغايات المعربة الاصلي كما شابهها حيث وكانه
حرف لا اسم مضاف وذلك لان اكثر ما يضاف اسم على ثلثة احرف او اكثر فبقي
منذ كما هو اللغة السليمة ثم استثقلوا الخروج من الكسر الى ضم لازم مع ان
بينهما حاجزا غير حصين فضموا الميم اتباعا للاول ثم انهم جوزوا تخفيفه بحذف
النون ايضا فاذا كان كذا رجع الذال الى السكون الاصلي اذ التحريك انما
كان للساكنين والغرض من هذا التركيب تحصيل كلمة تفيد بجديد زمان فعل
مذكور مع تعيين ذلك المكان كتجديد زمان عدم الرؤية في نحو ما رايته
منذ يوم الجمعة وتحديد الزمان مع تعيينه لحصل اما بان يذكر مجموع ذلك
الزمان من اوله الى آخره المتصل بزمان التكلم كنحو منذ يومان ومنذ سنان ومنذ

زيد

زيد قايم اذا امتد قيامه الى وقت التكلم واما بان يذكر اول الزمان المتصل آخره
بزمان التكلم غير متعرض لذكر الاخر للعلم باتصاله بوقت التكلم اختصاصا
لذلك الاول بما لا يشاركه فيه غيره مما مر بعده كنحو منذ يوم الجمعة ومنذ يوم
قدمت فيه ومنذ قام زيد يريد الجمعة الاقرب الى وقت التكلم اذ لا يشاركه
في هذا الاسم ما بعده من الايام ففي الاول اصل منذ من اول اذ اذ حذف
اول المضاف الى اذ ثم ركب من من واو كما ذكرنا وذلك لان منذ زيد يام من اول
وقت نوم زيد واما في الثاني فلا يحتاج فيه الى تقدير مضاف وحذفه اذ
معنى منذ قام زيد من وقت قيام زيد فنقول يضاف الى جملتين اما الاسمية
الحرايي كنحو منذ زيد يام والمعنى فيها جميع المدة ولا اعملها بهذا القيد مستعملة
لاول المدة واما التي احد جزئيها فعل فان كان الفعل ماضيا كنحو منذ قام
زيد وجد زيد قام فهو لاول المدة وان كان مضارعا كنحو منذ يكتب زيد
ومنذ زيد يكتب فان كان المضارع حالا فهو بجميع المدة وان كان حكاية حال
ماضية فهو لاول المدة ولا يكون مستقبلا لان منذ لتوقيت الزمان الماضي
فقط لتركيبه من اذ الموضوع للماضي وقال الاخفش لا يجوز منذ يقوم زيد
للزوم مجازين كون يقوم مقام قام وحذف زمان مضاف على ما مجئ في تقدير
مذهب جمهور البصريين والاصل جوازه لان يقوم كما قلنا حال او حكاية حال
وليس المضاف محذوفا كما اخترناه وجاز ايضا ان يضاف منذ الى الجملة المصدرة
بحرف مصدري لتغير اذ بالتركيب عن صورته التي كان معها واجب الاضافة
الى الجملة فيكون كريث ورواية على ما ذكرنا انه يجوز تصدير الجملة التي بعدها
بحرف مصدري لكونهما غير صريحين في الظرفية فنقول منذ ان الله خلقني ويجوز
ان يدعي ان منذ في مثله مضافة الى جملة محذوف احد جزئيها كما مجئ بعد في المصدر
الصريح كنحو منذ سفره ثم نقول يجوز حذف احد جزئي الجملة المضاف اليها اذا
كان الثاني مجموع زمان الفعل من اوله الى آخره المتصل بزمان التكلم معرفة
كان او نكرة كنحو منذ يومان ومنذ وجب اذا كنت في رجب ومنذ سهر نحن فيه
ومنذ شهرنا اذا كان الباقي اول الزمان المتصل آخره بزمان التكلم كما ذكرنا
قبل معرفة كان او نكرة كنحو اقراوه منذ يوم الجمعة ومنذ يوم قدوم زيد ومثل
هذا الحذف يجوز مثبوت القراءة فيه ويجوز انتفاؤها في جميع اجزائه وذلك بجواز

دخول الحد في المحدود وخروجه منه وما بعده والحد كحد ثبوت القراءة فيه فلا يجوز كون الزمان المراد به الاول معدودا ايضا بشرط ان لا يكون العدد مقصودا بل يكون المراد مجرد الزمان للمخصوص بخمار ايته منذ سفه المحاءه ومنذ شهر رجب ومنذ يوما لعائك ومنذ عشر ذي الحجة واما ان قصدت العدد لقولك مالعه منذ عشر ذي الحجة وانت تريد ان الرؤية انقطعت في اليوم الاول الى الان وكذا الثاني الى الآن وكذا اليوم الثالث الى آخرها لعشرة فهو محال لانه اذا انقطعت قبل العشرة ان قلنا بدخول الحد في المحدود وان لم نقل فالمعنى انها انقطعت في يوم غير معين من ايام العشر لان ايامها اذن كايام يوم الجمعة او عند انقضائها ويجوز ايضا حذف جزئي الجملة اذا كان الباقي مصدرا او الاعلى احد الزمانين المذكورين بقرينة الحال كمذ يوم زيد اذا كان وقت الكلام ايما ومنذ خرج زيد اذا مضى خروجه وانما وجب حذف احد الجزئين في الموضع المفيد بما ذكرنا وان لم يسد مسد المحذوف شئ لقيام القرينة مع كثرة الاستعمال وتقدير الاول منذ ابتداء يومان على حذف الفعل اي من وقت ابتداء يومين اي اليومين اللذين آخرهما زمان التكلم او يومان مبتدأ بان على حذف جزء المبتدأ وجاز الابتداء بالنكرة لتخصصه بيومين من حيث المعنى باليومين متقدمين على وقت التكلم وانما استغنى عن التعريف لان من المعلوم ان منذ موضوع لتوقيت الزمان الذي آخره وقت التكلم في جميع استعمالاته سواء كان ما بعده مفردا او جملة نكرة كان المفرد او معرفة وتقدير الثاني مذ كان يوم الجمعة او مذ يوم الجمعة كاين اي من وقت كون يوم الجمعة وجاز ان يجعل لكون يوم الجمعة وقتا على سبيل المجاز كما يقال اذا كان يوم الجمعة بادي ساد واما المصدر الدال على احدهما فيقول في المعنى الاول مذ يوم اذا كان وقت الكلام ايما اي ابتداء يوم ويوم مبتدى في المعنى الثاني مذ خروجه اي مذ كان خروجه او خروجه كاين ويجوز ان يكون كمذ انك قايم في المعنى الاول ومذان انت خلقتني في الثاني من هذا تم تقول انما جوزوا اضافة منذ الى الظروف المذكورة والمصادر كمنذ يومين ومذ يوم الجمعة ومذ سفرة ومنه قولهم مذكم سرت وكم سوال عن الزمان اي من وقت يومين اي من وقت ابتدائهما

ومن

ومن وقت يوم الجمعة ومن وقتكم من الايام اي وقت ابتداءكم منها وانما جاز ذلك الخروج اذ بالتركيب عن كونه واجب الاضافة الى الجمل ويجب مع هذا مراعاة اصل منذ من الضمة اذ اضافة الى المعرف ولا فرق من حيث المعنى من جر هذه الظروف ورفعها اصلا ولا يضع الامانزيل في بعض ان من الجر والرفع في المعرفة فرقا معنويا كخمار ايته مذ يوم الجمعة وما وجد از الرؤية في يوم الجمعة مع الجر وعدمها مع الرفع كان ذلك وهم هذا الذي من اصل منذ ثم انهم قد يوقعون بعده نكرة غير محدودة للدلالة على طول الزمان كمذ حين ومنذ سنين وذلك خلاف وضعه لان اذ لتغيير الزمان وهذا كما وضع حتى لتعيين النهاية ثم قيل حتى حين وحتى مدة وهذا الذي ذكرناه وان كان في بعض مواضعه ادنى تعسف فان ذلك معقر مع قصد جعله في جميع استعمالاته راجعا الى اصل واحد وعلى نيرة واحدة ونرجع الى شرح ما في ما في الكتاب من احكام مذ ومنذ وما وهو مذهب جمهور البصريين قال ومنذ بمعنى اول المدة فحليها المجرد المعرفة مذهبهم انه اذا ارتفع الاسم بعدهما فهما اسمان في محل الرفع بالابتداء وله معنيان اما اول مدة الفعل الذي قبلها مثبتا كان او منفيا كخمار ايته منذ يوم الجمعة فاذا كانا بهذا المعنى وجب ان يليهما من الزمان مفرد امعرفة ويجوز كما ذكرنا ان يكون هذا الخبر غير مفرد كخمار ايته منذ اليومان اللذان عاشرنا فيهما اذا لم يكن العدد مقصودا وكذا يجوز ان يكون نكرة كخمار ايته مذ يوم لقيتني فيه اذ المقصود بيان زمان مختص واما جميع مدة الفعل الذي قبلهما كان الفعل مثبتا او منفيا كصحبتي منذ يومان اي مدة صحبته يومان قبلهما الزمان الذي فيه معنى العدد سواء كان مفردا او لا معرفة او لا كمذ يوم ومنذ يومان ومذ اليوم ومذ اليومان وقد تقدم انه يجب ان يليه مجموع زمان الفعل من اوله الى آخره المتصل زمان التكلم ولا يشترط كون ذلك المجموع مقصودا فيه العدد وذلك لانك تقول ما لقيناه مذ عمر ما ومذ زمانا تامح انك لا تقصد زمانا واحدا او غير واحد حتى يكون فيه معنى العدد وقوله المقصود بالعدد اي المقصود مع العدد والباء بمعنى مع والا كان الواجب ان يقول المقصود به العدد لانك قصدت بقولك يومان عددا مثنى

لانك قصدت عدد اليومين قال الاخفش لايقول ما رايته مذ يومان
وقد رايته امس قال ويجوز ان يقال ما رايته مذ يومان وقد رايته اول
من امس اما اذا كان وقت التكلم آخر اليوم فلا شك فيه لانه قد يكون
قد تحمل الانتفاء الرؤية يومان واما اذا كان في اوله اعني وقت الفجر
فانما يجوز ذلك اذا جعلت بعض اليوم اي يوم انقطاع الرؤية يوما مجازا
وكذا اذا كان في وسطه بجعل بعض يوم الانقطاع او بعض يوم الاخبار يوما
ولا تحسب بعض اليوم الاخر وان اعتدت بهما معا جاز لك ان تقول
منذ ثلثة ايام قال ويجوز ان يقول ما رايته مذ يومان يوم الاثنين وقد
رايته يوم الجمعة ولا يقيد بيوم الاخبار ولا يوم الانقطاع وقال ويجوز
ان تقول ما رايته مذ يومان وانت لم تره مذ عشرة قال لا يكون قد اخبرت
عن بعض ما مضى اقول وعلى ما بينا وملوان منذ لا بد فيه من معنى الابتداء
في جميع مواقعه لا يجوز ذلك وقال انهم يقولون هذا اليوم ولا يقولون هذا
الشهر ولا هذه السنة ويقولون هذا العام قال وهو على غير القياس قال
ولا يقال مذ يوم هذا تنافي لقولهم مذ امس ولا يقول هذا الساعة لقصر هما
فان كان جميع ما قال مستندا الى السماع فيها ونعمت والا فالقياس جواز
الجميع والقصر ليس بمانع لانه جوز مذ اقل من ساعة قوله وقد يقع المصدر او
الفعل او ان فيقدر زمان انه مضاف الى هذه الثلثة لان معنى ما رايته
مذ سفره او مذ انه سافر او مذ سافر مذ زمان سفره ومذ زمان انه سافر ومذ
زمان سافر ولم يذكر المص الجملة الاسمية نحو مذ زيد مسافر اي مذ زمان زيد
مسافر على مذهبهم ومذ ومنذ الاسميتان عندهم مبتدان ما بعدهما خبرهما اذ
معنى ما رأيته مذ يوم الجمعة اول مدة انتفاء الرؤية يوم الجمعة ومعنى ما رايته
مذ يومان مدة انتفاء الرؤية يومان فكانه كان في الاصل في الموضعين
مذ فارايته حتى يكون الجملة مضافا اليها فحذفت لتقدم ما يدل عليهما وهو مذ
ومنذ بناء قيل وبعد ولذلك قيل منذ بالضم وقيل بنى مذ لكونه على وضع
الحروف ثم حمل منذ عليه لكونه بمعناه وقيل حملا على مذ ومنذ الحرفين عندهم
وقيل للزومها صدر الجملة اذ لا يتقدم الخبر عليهما فصارا كحرف الاستفهام
ونحوه والكلام مع هذا الاسمية عندهم جملتان فارايتهم جملة ومذ يوم الجمعة

اخري

اخري قالوا ولا يجوز عطف الثانية على الاول وان جاز ذلك اذا صرحت
بتغيرها كما تقول ما رايته وامد ذلك يومان وذلك ان الثانية صارت
مرتبطة بالاولى ممتزجة بها فصارتا كالجملة الواحدة ولا محل للثانية
عند جمهورهم لانها كالمفسرة وقال السيرافي هي منتصبة المحل على الحال
اي ما رايته منتقدا ما قالوا واذا كررما بعدهما فهما الحرفان كان الفعلية العامل
فيهما ماضيا فهما بمعنى من نحو ما رايته مذ يوم الجمعة اي منه ولا يتم له ذلك
في نحو قولهم ما رايته مذ يومين اذ اراد جميع المدة اذ لا معنى لقولك
ما رايت مذ يومين الا ان يفسر بان اول يومين بتقدير المضاف ملوا اول
وان كان الفعل حالا كو ما اراه مذ شهرنا ومنذ اليوم فهما بمعنى قال الاندلسي
وهذا لقريب والا يقتضي ابتداء الغاية ولا يقتضيه في هذا تمام تقرير
المذاهب واليك الخيار في الاختيار واذا عطفت بعد المجرور بمذ ومنذ
جاز لك ان توافق بالمعطوف ما بعد مذ جرا ورفعا وان تنصبه بالعطف
على نفس مذ على ما اخترنا لانه ظرف منصوب ارتفع ما بعده او الجر الا ان
المعطوف ان وافق ما بعد مذ في كونه لاول المدة او لمجموع المدة فالعطف
عليه لولي وان لم يوافق فللعطف على مذ فمثال الموافق في المجموع ما رايته
مذ سنة ويوم وفي اول المدق ما رايته مذ يوم الجمعة ويوم الخميس او مذ
يوم الجمعة ويوم السبت اذا لم يكن العدد مقصودا بل المقصود مجرد الزمان
المعين كما ذكرنا قبل ومثال المخالفة ما رايته مذ يوم الجمعة وخمسة ايام او
مذ خمسة ايام ويوم الجمعة لان احد الزمانين لاول المدق والاخر لمجموعها
قال البصريون بناء على مذهبهم وملوان الزمان مقدر قبل الجملة التي
بعده مذ يجوز الرفع والنصب والجر في المعطوف كو مذ قام زيد ويوم
الجمعة اما الرفع والجر فعلى الزمان المقدر والنصب على معنى مذ قام زيد
لان معناه من زمان قيام زيد او على تقدير فعل آخر اي وما رايته يوم
الجمعة وعلى ما ذكرنا لا يجوز الا العطف على مذ اذ لا زمان مقدر بعد
وربما دخلت كاف الجر على مذ يروي عن بعض العرب اذا قيل له مذكم فعل
فلان فقال كذا خرت في حديثك قبل والكاف في كم وللتشبيه دخلت
على حذاء الاستفهامية فحذف الفها وسكنت الميم كما قال يا ابا الاسود لم تلمني

لهموم طارقات وذكره قوله ومنها لدي ولدن وقد جاء لدن ولدن
ولدن ولد ولدو ولد لدن مثل عضد ساكنة النون هي المشهورة ومعناه أول
غاية الزمان او مكان نحو لدن صباح ومن لدن حكيم وقولهم يقارقها من فاذا اضيف
الى الجملة تمحضت للزمان لانقدم ان ظروف المكان لاتضاف الى الجملة منها
الاحيث وذلك قوله صريع غوان سراقهن ورقبه لدن شب حتى شاب سود الذوائب
ويكون تصدير الجملة بحرف مصدري لالم يمحض لدن في الاصل للزمان قال عمرو
بن حسان فان الكبر اعياني قديما ولم افتر لدن انا غلام وفيها ثمانية لغات
لدن بفتح الدال ولدن بكسرها فكان لدن خفف بحذف الضم كما في عضد فالتقا
ساكنا فاما ان يحذف النون فيبقى لد واما ان يحرك الدال فتحا او كسرا للساكنين
واما ان تحرك النون للساكنين كسرا لان زوال الساكنين يحصل بكل
ذلك فهذه خمس لغات مع لدن التي هي اصله وقد جاء لدن ولد فكان
لدن خفف بنقل ضمة الدال الى اللام وان كان كعضد في نحو عضد قليلا كما
يجئ في التصريف فالتقا ساكنين فاما ان يحذف النون واما ان يكسر للساكنين
وقد جاء لد بحذف النون التي هي ام الجميع واشهر اللغات ولدي بمعنى لدن
الا ان لدن ولغاتها المذكورة يلزمها معنى الابتداء فلذا يلزمها من اما ظاهرة
وهو الاغلب او مقدرة فهو بمعنى من عندي واما لدي فهو بمعنى عند ولا يلزمه
معنى الابتداء وعند اعم تقرفا من لدي لان عند يستعمل في الحاضر القريب
وفيما هو في حزرك وان كان بعيدا بخلاف لدي فانه لا يستعمل الا في البعيد واعراب
لدن المشهورة لغة قنبسته وقال المص الوجه في بناء لدن واخواته ان من لغاتها
ما وضعه وضع الحروف فحمل الباقية عليها تشبيها بها ولو لم يكن ذلك لم يكن لبنائها
وجه لانها مثل عند وهو معرب بالاتفاق والذي اوى ان جواز بعض الاسماء
وضع الحروف اي على اقل من ثلثة احرف بناء من المواضع على ما يعلم من
كونها حال الاستعمال في الكلام مبنية لمشابهتها المبنى على ما ذكرنا في صدر
الكتاب في حد الاعراب فلا يجوز ان يكون بناؤها مبنيا على وضعها وضع الحروف
فالوجه في بناء لدن ان يقال انه راد على سائر الحروف غير المنصرفة في عدم التصرف
بكونه مع عدم تصرفه لان ما لمعنى الابتداء فهو على في مشابهة الحروف دونها واما
لدي فهو بمعنى عند فالدليل على بنائه ومعنى القرب حسا او معنى كعندي انك

غنى وربما فتحت عينه اوضمت ويلزمها النصب الا اذا الجرت بمن ومن عذف نون
لدن لم يكن حذفها مع الاضافة الى مضمر فلا يقول من لده بل من لدنه ولذلك
وجر لدن ما بعدها بالاضافة لفظا ان كان مفردا او تقديرا ان كان جملة
وان كان ذلك لفظ عدوه جاز نصبها ايضا مع الجر وتقدير فتح آما النصب
فانه وان كان شاذا فوجه كثرة استعمال لدن مع غدوة دون سائر الظروف
كبكرة وعشية وكون دال لدن قبل النون الساكن يفتح ويضم ويكسر كما
سبق في لغاتها ثم قد تحذف نونه فشابه حركات الدال حركات
الاعراب من جهة تبدلها وشابه النون التنوين من جهة جواز حذفها فصار
لدن غدوة في اللفظ كزيد خلا فنصبها تشبيها بالتمييز او شبهها بالمفعول في نحو
ضارب زيدا وغدوة بعد لدن لا يكون الا منونة وان كانت موقتة ايضا
واما تشبيهها في التمييز فانه لا يكون الا نكرة واما انا لو حذفنا التنوين لم ندر انها نصب
هي ام مجرورة واما الرفع فعلى حذف احد جزئي الجملة اي لدن كان غدوة
كما قلنا في مذ يوم الجمعة والف لديه لعامل معاملة الف علي والي تسلم
مع الظ وتقلب غالبا مع المضمر وحكى سيبويه عن قوم من العرب لداك
وعلاك والاك قال طارد علاهن فطر علاها واشد بمشى حقب حقوقها
وانما قلب الف هذه الكلم الثلث مع المضمرات تشبيها بالف رفا اذا
اتصل بالمضمر المرفوع كرميت وانما شبهه المجرور بالمرفوع دون المنصوب
كونه ماك لان الجار مع الضمير المجرور كالكلمة الواحدة كالرافع مع الضمير
المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب ولم يشبه بالف نحو عن لان الواو
ثقيل واليا اقرب الى الالف من الواو وانما لم يقلب نحو عصاك و
فتاك لان هذه الالفات اصلا فكره قلبها تشبيها بشئ آخر بخلاف الف
على والي ولدي وقلبت الف على الاسمية وان لها اصل في الواو تشبيها
بعلى الحرفية ولا يتصل من المقصور الذي لا اصل لالفه بالمضمر الا هن الثلثة
واما حباه على ما جوز البرد فليس بمسموع وانما هو قياس ضعيف قوله وقط
للماضي المنفي وعوض للمستقبل معنى قط الوقت الماضي عموما ومعنى
عوض المستقبل عموما ويختصان بالنفي وعوض في الاصل اسم للزمان والدهر
فقط وعوض المبنيان بمعنى ابدا لكن عوض قد يستعمل لمجرد الزمان لا بمعنى

ابدا الكن عوض قد يستعمل بمجرد الزمان لا بمعنى ابدا فيعرب قال فلو لا نقل عوض
في حضمان واوصالي ويقال افعل لك من ذي عوض كما يقال من ذي الف
اي فيما يستقبل وقط لا يستعمل الا بمعنى ابدا الا انه مشتق من القطط وهو
القطع كما يقول الا افعله البتة الا ان قط يبنى لاستذكره بخلاف اليه
وربما استعمل بدون النفي نحو كنت اراه قط اي دايما وقد استعمل بدونه
لفظا لا معنى نحو هل رايت الذيب قط وقد يستعمل عوض المبنى للمضى ومع
الاثبات ايضا قال ولولا داعي عن عقاق ومشهد هوت بعقاق عوض
عنقاء مغرب وهو منفي يعني لكونه في جواب لولا وبنا عوض على الضم لكونه
مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد بدليل اعرابه مع المضاف اليه كنحو عوض
العارضين اي داهر الداهرين والدهر والعارض الذي يبقى على وجه الدهر
فكان المعنى ما بقي في الدهر داهر وبني قط لتضمنه لام الاستغراق لزوما
لاستغراقه جميع الماضي واما ابدا فليس الاستغراق لازما لمعناه الا يرى الى
قولهم طال لا ابد على ابد وهي قط على الضم حلا على اخيه عوض وهذه اشهر
لغاته اعني مفتوح القاف مضموم الدال المشددة او المخففة كهند وجاء قط
ساكنة الطاء مثل قط الذي هو اسم فعل وجاء في عوض فتح الضاد وكسرها
ايضا واكثر ما يستعمل عوض مع القسم كقوله يمنعني لسان ثدي ام تقاسما
باسحم داج عوض لا نعرف ومن الظروف المبنية امس عند الحجازيين وعلة
بنائه تضمنه للام التعريف وذلك ان كل يوم متقدم على يوم فهو امسه وكان
في الاصل نكرة ثم لما اريد امس يوم التكلم دخله لام التعريف العهدي كما هو
عادة كل اسم مصدبه الى واحد من بين الجماعة المساة به كما ذكرنا في باب غير المنصرف
ثم حذفت اللام وقد ردت لتبادر فهم كل من يسمع امس مطلقا من الاطلاقه
الى امس يوم التكلم فصار معرفة نحو لقيته امس الاحدث ولم ار مثل صباحا
ومساء وقصدت صباح يومك ومساءه ليلتئذ لم يبين تعريفها كما تبين
في قولك لقيته امس واما سحر فامره مشكل سواء قلنا بنائه او ترك صرفه
لانه مخالف للاخوات من صباحا ومساء وضحى معينة فهو شاذ من بين اخواته
مبنيا كان او غير منصرف وانما لم ينو امع قصد غدا يوم التكلم كما بنى امس
تفضيلا التعريف الدافعة في الوجود على تعريف المقدر وجوده وذلك لان

التعريف

التعريف فرع الوجود ووجوده ذهني فكذا تعريفه بخلاف امس لانه قصد
فحصل له وجود وان كان منتفيا حال التكلم مع انه قد روي عن بعض العرب
اعرب امس مع عرفه كقدر وليت بمشهورة واما بنو تميم فالذي نقل عنهم
سيبويه اعرابه غير مصروف حال الرفع وبناؤه على الكسر كالجازيين في حالتي
النصب والجر قال سيبويه وبعض بني تميم يفتحون امس بعد مذ قال
السيرافي انما فعلوا ذلك لانهم تركوا صرفه وما بعد مذ يرفع ويخفض فلما
ترك صرفه من يرفع منهم كمذ امس تركه ايضا بعدها من سحر وكان نسبتها
بنفسه قال قد رايت عجبا مذ امسا عجبا ارمثل البعالي خمسا قال وهذا قليل
لان الحذف بعد مذ قليل قال سيبويه فان سميت بامس رجلا على لغة اهل
الحجاز بين صرفته كما تصرف غاق واذا سميت به وذلك ان كل مفرد مبني يسمى
شخصا فالواجب فيه الاعراب مع الصرف كما مر في باب الاعلام وان
سميته به على لغة بني تميم صرفته ايضا في الاحوال لانه لا بد من صرفه في النصب
والجر لانه مبني على الكسر عندهم واذا صرفته في الحالتين وجب الصرف في الرفع
ايضا اذ ليس في الكلام اسم منصرف في الجر والنصب على غير المنصرف في الرفع
ووجه منع الصرف في امس اعتبار العلمية المقدرة كما قلنا في باب غير المنصرف
واختاروا منع صرفه رفعا وبناءه نصبا وجرا كما اختاروا بناء نحو حضار وترك
صرف نحو خدام وقطام مع ان الجميع من باب واحد والوجه في هذا مثل
الوجه في ذلك وذاك انه جاز ان يعتبر فيه علة البناء كما هو مذهب
الحجازيين مع علة منع الصرف كما بينا فابتدوا باعتبار الاعراب اذ هو اشرف
من البناء واولى بالاسماء واختير اسبق الاعراب واشرفه وهو الرفع فصار في
حال الرفع معربا غير منصرف والحالتان الباقيتان اعني الجر والنصب مستويان
حركة في غير المنصرف فاراد وا ان يبقى هذه الكلمة فيهما على ذلك الاستواء فلو
جعلا المستويين في الضم لم يبن اعرابها رفعا اذا كانت بصيغة مثل حيث في الاحوال
ولو سويا بينهما في الفتح لم يبن بناؤها اذا كانت بصيغة كسائر غير المنصرف
فلم يبق الا الكسر وايضا اولى ما بني عليه الكلمة على السكون وايضا كون هذه الكلمة
حالة البناء على الحركة التي بنيت عليها عند اهل الحجاز وقال الزمخشري
وجماعة من النحاة ان امس معرب عند بني تميم مطلقا اي في جميع الاحوال ولعله

غرهم قول بعض بني تميم لقد رايت عجبا مذ امسا وقال سيبويه ان بعضهم يفتحون
امس بعد مذ فقيد هذا القول بقوله بعضهم وبقوله بعد مذ فكيف يطلق بان
كلهم يفتحون في موضع الجر بعد اي جار كان فان نكر امس كقولك كل غد يصير
امسا وكل امس بصر اول من امس اواضيف كمضى من امسنا او دخله اللام
نحو ذهب الامس بما فيه اعرب اتفاقا لزوال علة البناء اي تقدير اللام
وربما بنى المعادن للام ولعل ذلك لتقدير زيادة اللام قال سيبويه والاصغر
امس كالا يصغر غدا وان ثنى اوجمع فالاعراب لان اللام انما قدرت لبناء
الذهن الى واحد من الجنس لشهرته من اشباهه فاذا بنى اوجمع لم يبق
ذلك الواحد المعين فيظهر اللام لعدة شهرة المثنى والمجموع من هذا الجنس شهرة
الواحدة وليس بناء الامس على الفتح لغة كما قال الزجاج مفد اكقوله
لقد رايت عجبا مذ امسا ومنها الان قال الزجاج بني لتضمنه معنى الاشارة اذ
معناه هذا الوقت وهذا مذهبه في بناء امس وفيه نظر اذ جميع الاعلام هكذا
متضمنه معنى الاشارة اذ معناه هذا الوقت وهذا مذهبه معنى الاشارة
مع اعرابها وقال السيرافي يشبه الحرف بلزومها في اصل الوضع موضعا واحدا
وبقائها في الاستعمال عليه وملوالتعريف باللام وسائر الاسماء يكون في اول
الوضع نكرة ثم يتعرف ثم تنكر ولا يبقى على حال فلم لم يتصرف فيه بنزع اللام
شابه الحرف لان الحرف لا يتصرف فيها وقال ابو علي بني لتضمنه اللام كامس
واما اللام الظاهرة فزايدة اذ لو شرط اللام المعرفة ان يدخل على النكرات
فتوفيها والان لم يسمع مجردا عنها وقال الفراء صلة الفعل من ان يأتي ادخل عليه
اللام بمعنى الذي اي الوقت الذي حالي و دخل قال هذا كما نقل عن النبي ﷺ
نهى عن قتل وقال فانها فعلان استغرقا استعمال الاسماء وتركا على البناء الذي
كانا عليه والجواب ان قيل وقال محكيان والمعنى نهى عن قول وقيل كذا
وقال فلان كذا بمعنى كثرة المقالات والآن ليس بمحكي وكذا مذهب الفراء
في امس انه امر من امسى ويقال في الآن لان وهو من باب تخفيف الهمزة ومنها
لما وهو ظرف بمعنى اذ اسم عند ابي علي يستعمل استعمال الشرط كما يستعمل كلما
وكلام سيبويه محتمل فانه قال لما لوقوع امر لغيره وانما يكون مثل لو فشبهها بلو ولو
حرف فقال ابن خروف ان لما حرف وحمل كلام سيبويه على انه شرط في الماضي كلو

الا

الا ان لو لانتفاء الاول وقال لو كان ظرفا لم يجز لما اسلم دخل الجنة والجواب
انه على التاكيد والتشبيه فكانها دخلها في ذلك الوقت ومن قال هو ظرف
قال وضع وضع كلمة الشرط مع جملتها للعرض الذي ذكرنا في اذا وثلثة فعل ماض
لفظا ومعنى اولم يفعل وجوابه ايضا كذلك او جملة اسمية مقرونة باذا المفاجاة
قال تعالى فلما كتب عليهم القتال اذا فريق منهم او مع الفاء وربما كان ماضيا
مقرونا بالفاء وقد يكون مضارعا وقريب من الظروف المبنية قولهم لهي
ابوك اي لله ابوك لان اصله جار ومجرور وحكمه حكم الظروف عند هم حذف
لام الجر لكثرة الاستعمال وقدر لام التعريف فبقي لا ابوك كما قال لاه ابن عمك
لا افضلت بهم في حسب عني ولا انت دماني فميزوني فبني لتضمير الحرف ثم قلبت
اللام الى موضع العين وسكون الهاء لوقوعه موقع الالف الساكن ورجعت
الالف الى اصلها من التاء السكون العين كما هو احد مذهبي سيبويه في اللهم
انه من لاه يليه اي تستر بفتح لخفة الفتحة على الياء دون الكسرة والضمة وقد
تحذف الياء فيقال له ابوك واما مع فهو ظرف بلا خلاف عادم التصرف
لازم للنصب وظاهر كلام سيبويه انه مبني قال سألته يعني الخليل عن معكم
لا بني نصبها يعني لم لم يبن على السكون هذا لفظه فمن قال انها مبنية فلشبهها
للحروف بعلة التصرف اذ لا يكون الا منصوبا والاولى الحكم باعرابه لدخول التنوين
في كونا معا والحرارة بمن وان كان شاذا كخرجت من معه اي من عنده و
يسكن عنها لغة ربيعة يقولون مع زيد فاذا لاقى ساكنا بعده كسر واعينه
كونت مع القوم قال بعضهم وهو الحق في هذه اللغة حرف جر اذ لا موجب
للبناء فيه معد وما في بناء الفتحة العين المعربة لو قلنا باسمية ثم يقول يلزم
اضافة مع ان ذكر قبله احد المصطحبين كونت مع زيد وان ذكر قبل المصطحبين
لم يقتضها يضاف اليه فينصب منونا على الظرفية كونا معا اي في زمان وكنا
معا اي في مكان وقيل انتصابه على الحالية اي مجتمعين والفرق بين فعلنا معا
وفعلنا جميعا ان مع يفيد الاجتماع في حال الفعل وجميعا بمعنى كلنا سواء اجتمعوا
اولى والالف في معا عند الخليل بدل من التنوين اذ لا لام له في الاصل عنده
وعند يونس والاخفش وهو الحق مثل الفه فتى بدل من اللام استنكارا
الاعراب الموضع على حرفين فمع عندهما عكس اخوك يرد لامها في غير الاضافة

ويحذف في الاضافة لقيام المضاف اليه مقام لامها قوله اذ ظروف
المضافة الى الجملة واذ يجوز بناؤها على الفتح وكذلك مثل وغير
مع ما وان وقد مضى شرحه فيما تقدم قوله المعرفة والنكرة المعرفة
ما وضع لشئ بعينه وهو المضمرات والاعلام والمبهمات وما
عرف باللام والنداء والمضاف الى احدها معنى قوله بعينه احتراز
عن النكرات ولا يريد به ان الواضع قد وضع في حال وضعه واحدا معينا اذ لو
اراد ذلك لم يدخل في حد الا الاعلام اذ الضمائر والمبهمات وذو اللام والمضاف
الى احدها يصلح لكل معين فقصده المستعمل فالمعنى وضع ليستعمل في واحد بعينه
سواء كان ذلك الواحد مقصود الواضع كما في الاعلام او لا كما في غيرها فلو قال
ما وضع لاستعماله في شئ بعينه شئ لكان اخصر وانما جعل ذو اللام موضوعا
كالرجل والفرس وان كان مركبا كما مر في حد الاسم ان المركبات ايضا موضوعة
بالتاويل الاتي ذكره هناك او جعل اللام من حيث عدم استقلاله وكونه كجزء الكلمة
كانه موضوع مع ما دخل عليه وضع الافراده وتدخل في هذا الحد العلم المنكر نحو
رب سعاد وزينب لبقيتها لانها وضعا لشئ معين ويدخل المضمر في ربته
رجلا ونعم رجلا وبئس رجلا والحق انه مفكر ولا يرد على هذا الحد بالضمير الراجع
الى نكرة مختصة قبل الحكم من الاحكام نحو جاني رجل فضربت الرجل واما الضمير
في نحو رب شاة وسخلتها فنكرة كما في ربه رجلا لانه لم يختص المنكر العود اليه
بحكم اولا والاخرج في رسم المعرفة ان يقال ما اسرته من الخارج مختص اسناده
وضعه فيدخل فيه جميع الضمائر وان عاد الى النكرات والمعرف باللام العهدي
وان كان المعهود نكرة اذا كان المنكر المعود اليه او المعود مخصوصا قبل الحكم لانه
اسرتها الى خارج مخصوص وان كان منكرا وان لم يخص المعود اليه بشئ قبل
نحو ادخل فادخل ابوه واطعمي كان امك ارحار كما يجئ البحث فيه في باب كان ونحو ربه
رجلا وبئس رجلا ونعم رجلا ومالها قصة وربت رجل كريم واخيه لم يجز وكذا
كل شاة سوداء وسخلتها بدرهم لان الضمير يصير معرفة برجوعه الى نكرة مختصة
بصيغة ويدخل فيه الاعلام حال اشتراكها نحو محمد وعلي اذ سمي بكل واحد
منهما الى مخصوص عند ويخرج منه النكرات المعينة للمخاطب نحو قولك
جاني رجل يعرفه او رجل مثل اخوك لان رجلا لم يوضع الاشارة الى مختص

بل

بل اختص في هذا الاستعمال بصفته وكذا يخرج نحو لقيت رجلا اذا علم المتكلم
ذلك الملقى اذ ليس فيه اسم الاشارة للاستغنا لا ولا وضعا فقولنا كما تشتريه
لتشترك فيه جميع المعارف ويختص اسم الاشارة يكون الاشارة فيها حسية
بالوضع كما مر في بابه وانما قلنا الى خارج لان كل اسم فهو موضوع للدلالة
على المخاطب يكون ذلك الاسم دالا عليه ومن ثمة لا يحسن ان يخاطب
بلسان من الالسنة الا من سبق معرفته لذلك اللسان فعلى هذا كل كلمة
اشارة الى ما ثبت في ذهن المخاطب ان ذلك اللفظ موضوع له فلو لم يقل
الى خارج لدخل فيه جميع الاسماء معارفها ونكراتها فتبين بما ذكرنا ان قول
المص في نحو قولك اسريت الماء واشتر اللحم وقوله تعالى ان ياكله الذئب
ان اللام اشارة الى ما في ذهن المخاطب من ماهية اللحم والماء والذئب
ليس بشئ لان هذه الفايدة يفيدها في نفسها لا اسم المجرد عن اللام فالحق ان التعريف
اللام في مثل لفظي كالعلمية في نحو اسامة لفظية كما سيجئ في الاعلام
فنقول اذ لا ان التنوين في كل اسم متمكن فيفيد التمكن والتنكير معا
ومعنى تنكير الشئ شياعه في امته وكونه بعضا مجهولا من جملة الى في غير الموجب
نحو ما جاني رجل جاءه لاستغراق الجنس فكل اسم دخله اللام لا يكون فيه علامة
كونه بعضا من كل اذ تلك العلامة هي التنوين ولا يجامع اللام كما مر
في اول الكتاب فينظر في ذلك الاسم فان لم يكن معه قرينة لاحالية ولا
مقاليه دالة على انه بعض مجهول من كل قرينة الشرى الدالة على ان
المشتري بعض في قولك اشتري اللحم ولا دلالة انه بعض معين كما في قوله
او احد على النار رحدي فهي اللام التي يجاء بها للتعريف اللفظي والاسم
المحلى بها الاستغراق الجنس سواء كان مع علامة الوحدة كالضربة او مع
علامة التثنية او الجمع كالضربين والعلماء او تجرد عن جميع تلك العلامات
كالضرب والماء وانما وجب حمله على الاستغراق لانه اذا ثبت كون اللفظ
والاعلى ماهيته خارجة فاما ان يكون بجميع افرادها او لبعضها ولا واسطة بينهما
في الوجود الخارجي بل يمكن تصويرها في الزمن خالية عن الكلية والبعضية
لكن كلامنا في الشخصات الخارجية لان الالفاظ موضوعة بازائها لا في الذهنية
فاذا لم يكن للبعضية لعدم دليلها الى السوق وجب كونه للكل فعلى هذا قولهم

الماء طاهر اي كل الماء والنوم حدث اي كل النوم اذ ليست في الكلام قرينة البعض
لا مطلقة ولا معينة فلهذا جاز وان كان قليلا وصف المفرد بالجمع نحو قولهم
اهلك الناس الدينار الصفر والدرهم البيض على ما حكى الاخفش فالمفرد
في مثله نعم جميع المفرد والمثنى جميع المثنى فلا يستغنى من المفرد الا المفرد فقولك
ان الرجل خير من المرأة الآ الزيدين اي الا كل واحد منهما وقوله تعالى ان الانسان
لفي خسر الا الذين آمنوا اي الا كل واحد منهم ولا يجوز ان يقول الرجل يرفع
هذا الجر الا الزيدين معا ولا الا تلكم معا يلي يجوز ذلك اذا كان الاستثناء
منقطعا وكذا لا يستثنى من المثنى الا المثنى بمعنى ان الرجلين يرفعان الا اثنك
معا يلي يجوز على الانقطاع واما الجمع فيصح استثناء الجمع والواحد والمثنى منه
نحو لقيت العلماء الا الزيدين والا زيدا وذلك لان الجمع المحلى باللام في مثل
هذا الموضع يستغرق بمعنى منكر مضاف اليه كل مفرد وغيره فمعنى ليست
العلماء الا زيدا اي كل عالم وكل عالمين وكل علما وهكذا حال المفرد والمثنى
والمجموع في غير الموجب قال عليه افضل الصلوات لا يحرم الا ملاحة اي كل
واحد واحد من هذا الجنس ولذا لا ملاحتان اي كل اثنين اثنين من هذا
الجنس فلا يستثنى من الواحد الا الواحد ولا من المثنى الا المثنى واما الجمع نحو لقيت
العلماء فهو يحاكيها بل هو بمنزلة منكر في سياق غير الموجب مفرد وغيره في كلامهم
اي ما لقيت احدا من العلماء ولا اثنين ولا جماعة فيصح استثناء المفرد والمثنى
والمجموع منه نحو ما لقيت العلماء الا زيدا والا زيدين فقوله تعالى لا يدركه
الابصار اي شيء من الابصار لا جميع الابصار كما توهمه بعضهم فنافى
الجميع في الموجب وغيره خلاف حال المفرد والمثنى هذا هو المعلوم من استقراء
واما النكرة المستغرقة نحو ما لقيت رجلا او رجلين او رجالا فلا يستثنى من واحد
ومثناها ومجموعها الا امثالها فقولك ما لقيت رجلا الا زيدا الا اكل واحد
منهم ولا يجوز ان يقول لا يرفع هذا الجر رجل الا الزيدين معا وتقول ما لقيت
رجالا الا الزيدين ولا يجوز الا اثنك ولا الا زيدا الا على الانقطاع لان المعنى جماعة
من الرجال وان كان هناك قرينة دالة على انه ليس المراد الاستغراق فان كان
هناك عهد فاللام عهدية على ما يجئ في بابه وان لم يكن فان كان فيه علامة الوحدة
او التثنية نحو ما اعطيتك الا التمرة او التمرتين فلا فرق بين المعرف والنكر

معنى

معنى فكانك قلت ما اعطيتك الا تمرة وتمرتين وان لم يكن فيه علامتهما
نحو اشتريت التمرة ولقيت الرجال فالفرق بين ذي اللام والمجرد ان لاجل التنويز
الذي فيه للتنكير يفيد ان ذلك الاسم بعض من جملة فمعنى رايت تمرا ورجالا شيئا
من التمرة وجماعة من الرجال بخلاف العرب باللام فان المراد به الماهية
المجردة عن البعضية لكن البعضية مستفادة من القرينة كالرؤية فكانك
قلت لقيت هذا الجنس وهذا نحو كعام مخصوص بالقرينة فالمجرد وذو
اللام اذن بالنظر الى القرينة وبالنظر الى انفسهما مختلفان فمن ثمة جاز وصف
المعرف باللام من هذا النوع بالمنكر نحو قوله ولقد امر على اللئيم يسبني وكذا مررت
بالرجل مثلك ولم يحسن بالرجل خير منك كما مر في باب الوصف فعلى هذا
كل لام تعريف لا معنى للتعريف فيها الا التي للعهود الخارجي قوله وهي المضمرات
وقد تقدم ذكرها ونعني بالمبهمات اسماء الاشارة والموصولات وقد تقدم
ذكرهما وانما سميت مبهمات وان كانت معارف لان الاسم الاشارة من طبيعة
اشارة حسية الى المشار اليه مبهم عند المخاطب لان حصره المتكلم اشياء
ولم يقولوا للمضمر الغايب منهم لان ما يعود اليه متقدم فلا يكون مبهما عند
المخاطب عند النطق به وكذا ذو اللام العهدية قوله وما عرف باللام هذا مذهب
سيبويه لكثرة استعمال لام التعريف والدليل على ان اللام هي المعرفة فقط تحطي
العامل الضعيف اياك نحو بالرجل وذلك علامة امتزاجها بالكلمة وصيرورتها
جزءا منها ولو كانت على حرفين لكان لها نوع استقلال فلم تحظها العامل الضعيف
واما ان لا يعقل وان لا يعقل ولا مال فلجعلهم لا خاصة من جميع ما مر على
الحرفين جزء الكلمة فلذا يقولون الافرس واللانسان واما نحو هذا وفيما
رجه قال الفاصل من العامل والمعمول ما لم يعبر معنى ما قبله ولا ما بعده
عد الفصل كلا فصل ولا امتزاج التام بين اللام وما دخلته كان نحو الرجل
مغاير الرجل حتى حاروا اليها في قياس ولم يكن الطاء وانما وضعت اللام
ساكنة للتحكم الامتزاج وايضا دليل التنكير اي التنوين على حرف فالاولى
كون دليل التعريف مثله وقال الخليل الى بكمالها آلة التعريف نحو هل وقد
استدلا بفتح الهمزة وقد سبق العذر عنه وما سيوقف عليها في التذكير نحو
ذلك الى اواندكرب ما فيه اللام كالكتاب وبفصلها من الكلمة والوقف

عليها عند الاضطرار كالوقف على قد في نحو قوله ارف الرحل غران ركابنا لما تزل
رحاليا وقد كان قد وذلك قوله يا حليل اربعا واسجما ان منزل الدارس
من اهله محلال وانما حذف عند همزة القطع في الدرج لكثرة الاستعمال وذكر
المبرد في كتاب السابق ان حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها وان ضم
اللام اليها لئلا يشتبه التعريف بالاستفهام وفي لغة حمير وبعض طي ابدال
الميم من لام التعريف كما روي الهمزين لو لبعنه صلعم من امير امصام في السفر
ولام العهد اللام التي عهد المخاطب مدلول مضمونها قبل ذكره اي لفيه وادركه
يقال عهدت فلانا اي ادركته وعهده اما لحرى ذكره مقدما كما في قوله تعالى
وارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول او بعلم المخاطب به قبل
الذكر بلا جري ذكره نحو قولك خرج الامير او القاضي اذا لم يكن في البلد
الا قاض واحد مشهورا وامير واحد وقد زاد اللئام في العلم كقوله وما اليسر
عند ما على تجمل وفي الحال نحو الحما الفقر وفي التمييز الا عند عشر الدراهم على ما فتح
كما ياتي في باب العدد وقد يكون الزايدة لازمة كما في الذي ومتصرفاته ويكون
اللام عند الكوفيين عوضا من الضمير نحو برجل حسن الوجه اي وجهه وعند
البصريين لا يعوض اللام من الضمير في كل موضع شرط فيه الضمير كالصلة
والصفة اذا كانت جملة والخبر المسبى ويجوز في غيره كما في كاف الصيف
والبرد يرده وقال الكوفيون قد يكون اللام للتعظيم كما في اشتر لي الاعلام ولا يعرفها
البصريون واللام في صف اسماء الاشارة ووصف المنادى نحو هذا الرجل
ويا ايها الرجل لتعريف الحاضر بالاشارة اليه وهي في غير الموضعين لتعريف
الغايب نحو ضرب الرجل وبعوض اللام العهدية العلمية كالصعق والبيت
على ما يذكر في الاعلام قوله والغداة نحو يا رجل ومن لم يعهده من البصريين فلكونه
فرع المضمرات لان تعريفه لوقوعه موقع كاف الخطاب كما مر في باب النداء
قوله والمضاف الى احدها معنى احتراز عن الاضافة اللفظية وانما يتعرف
بالمحضة ما ليس من الاسماء المتوغلة في الابهام كغير ومثل على ما مر في الاضافة

قوله العلم ما وضع لشيء بعينه غير متناول لغيره بوضع واحد قوله
غير متناول لغيره يخرج سايير المعارف لتناولها بالوضع اي معين كان بخلاف
العلم على ما تقدم قوله بوضع واحد يتعلق بمتناول اي لا يتناول غير ذلك

المعين بالوضع الواحد بل ان تناول كالاعلام المشتركة فانما يتناوله
بوضع آخر اي بتسمية اخرى لا بالتسمية الاولى كما اذا سمى شخص بزيد ثم
يسمي به شخص آخر فانه وان كان متناولا بالوضع لمعينين لكن تناوله
للمعين الثاني بوضع آخر غير الوضع الاول بخلاف سايير المعارف كما تبين
وانما ذكر قوله بوضع واحد ليئلا يخرج الاعلام المشتركة عن حد العلم ولا يخرج
علم الجنس نحو اسامة عن هذا الحد على ما ذكر المص وذلك انه قال اعلام الاجناس
وضعت اعلاما للحقايق الذهنية المتعلقة كما اشير باللام في نحو اشتر اللحم
اي الحقيقة الذهنية فكل واحد من هذه الاعلام موضوع لحقيقة في الذهن
منحدة فهو اذن غير متناول غيرها وضعا واذا اطلق على فرد من الافراد الخارجية
نحو هذا اسامة مقبلا وليس ذلك بالوضع بل لمطابقة الحقيقة الذهنية
لكل فرد خارجي مطابقة كلي عقلي لجزئياته الخارجية نحو قولهم الانسان
حيوان ناطق فلفظ اسد مثلا موضوع للحقيقة الذهنية حقيقة فاطلاقه
على الخارجي ليس بطريق الحقيقة ولم يصرح المص بكونه مجازا ولا بد من كونه
مجازا على مذهبه في الفرد الخارجي اذ ليس موضوعا له على ما اختار و
قال ان الحقيقة الذهنية والفرد الخارجي لمطابقتها له كالمتواطئين قال
الاندلسي فلا نقول في اسد معين في الخارج اسامة كما نقول الاسد لان
المطابق للحقيقة الذهنية ليس الا سامن هذا الجنس مطلقا لا واحدا محصورا
باوصاف المعرفة وكذا ينبغي عندي ان لا يقع اسامة على الجنس المستغرق
خارجا فلا يقال ان اسامة كذا الا الاسد الفلاني لان الحقيقة الذهنية
ليس فيها معنى الاستغراق كما ليس فيها التعيين والحامل للنحاة على هذا
التكلف في الفرق بين الجنس وعلم الجنس انهم راوا نحو اسامة وثعالة
وابا الحصين وام عامر واويس لها حكم الاعلام لقطا من منع صرف اسامة
وترك ادخال اللام على اويس واضافة ابي كرام وابن وبنت للغيرها
كما في الكنى في الاعلام الاناسي ويجئ عنها الاحوال ونوصف بالمعارف
ومع هذا كله يطلق على المنكر بخلاف نحو اسد وذيب وضبع فان ذلك
لا يجري مجري الاعلام في الاحكام المذكورة واقول اذا كان تانيث لفظي كزينب
وبشري وصحراء ونسبة لفظية نحو كرسي فلا باس ان يكون لها تعريف لفظي

اما باللام كما ذكرنا قبل واما بالعلمية كما في اسامة ثم نقول هذه الاعلام اللفظية
وضعوها لغير الاناسي من الطير والوحوش والاجناس الارض والمعاني
فوضعوا لبعضها اسما وكنية نحو اسامة وابو الحارث في الاسد ولبعضها
اسما بلا كنية كقشم للصعان ولبعضها كنية بلا اسم كابي البراقيش ثم بعضها
ما لا اسم جنس له نحو ابن مقرض وحمار قبان وفي اكثر هذا الاعلام معنى يناسب
المسمى بها كحضاجر لعظم بطنها وابن داية لوقوعها على دابة التغير ونحو ذلك
وقالوا للمعاني للمسة شعوب وام قشعم وللمرة برة وللكلمة زوير للعذر
كيسان وقالوا في الاوقات غدوة وبكرة قالوا ومنه سبحان علم التسبيح
ولا دليل على علميته لانه اكثر ما يستعمل مضافا فلا يكون علما واذا قطع عن الاضافة
فقد جاء منونا في الشعر كقوله سبحانه ثم سبحانا نعوذ به وقلنا سبح الجودي
والحمد فقد جاء مبنيا باللام كقولك سبحانك اللهم ذا السبحان قالوا ودليل علمية
قولك سبحان من علقمة فاخر والمنع من ان يقول حذف المضاف اليه ومعه
مراد للعلم به وابقى المضاف على حاله مراعاة لاغلب احواله اعني التجرد عن التنوين
كقوله حالط من سلمى حياشم وقالوا اولى لك فهو علم للوعيد قالوا ولى مبتدأ
ولك خبره والدليل على انه ليس بافعل تفضيل ولا افعل فعلا وانه علم على
ما حكى ابو زيد من قولهم اولاة الان وهالان اذا دنا وعدو لقدل خولتا التأنيث
دال على انه ليس افعل التفضيل ولا افعل فعلا بل هو مثل ارمل وارملة واولاة
ايضا وهو من وليه الشر اي قربه وليس اولى اسم فعل ايضا بدليل اولاة في تأنيثه
بالرفع والآن ظرف اولاه اي الشر القريب الان فالزمان متعلق باسم الفعل
كذا قال ابو علي فتجرد اولى من التنوين للعلمية والوزن وقوله الآن لا يضر الوزن
لان ذاك في علم آخره هو كالو سميت بارمل وارملة فكلاهما ممتنعان من الصرف
اذ كل علم موضوع وضعا مستأنفا واعلم ان العلمية وان كانت لفظية الا انها
لما منعت الاسم تنوين التنكير صار لفظ اسامة وثعالة كالاسد والثعلب
اذا كان اللام فيهما للتعريف اللفظي فكما ان مثل ذلك من المعرف باللام يعبر
على الاستغراق الجمع القرينة المخصصة فكذا مثل هذا العلم يقال اسامة
خير من ثعالة اي كل واحد من افراد هذا الجنس خير من كل واحد من افراد هذا
الجنس من حيث الجنسية المحضة قال ولانت اجراء من اسامة اذ رعيت

نزال

نزال ويجيء في النعرة فيصح الاستثناء من مثله كما صح في قوله تعالى ان الانسان
لفي خسر الا الذين آمنوا يقول الاسامة بفرس الانسان الا الدراجن منها والقرينة
المخصصة نحو لقيت اسامة فحال هذه الاعلام كلها كحال ذي اللام المفيدة
للتعريف اللفظي اذا كان ذو اللام مفردا مجردا عن علامة الوحدة والتثنية
نحو الضرب واللحم والسوق وقد عرفت حكمه وقد اجري النحاة في اصطلاحهم
من غير ان يقع ذلك في كلام العرب الامثلة التي يوزن بها عن موزوناتها
مجري الاعلام اذا لم يدخل عليها ما يختص بالنكرات كجعل وزن علي ما افعل
صفة ومنعوا الصرف منها ما جامع العلمية فيه سبب آخر كتاء التأنيث
نحو فاطمة او وزن الفعل المعتبر كالافعل او الالف والنون المزيدتين
كفعلان او الالف الزايدة المقصورة للتأنيث واذا نكرت هذه كلها
بدخول كل او رب او من الاستغراقية او غيرها من علامات التنكير انصرفت
نحو ذلك كل فعلان حالر كذا وان كان على وزن اقصى الجموع او مع الف
التأنيث لم ينصرف معرفة ونكرة فان صلحت الالف للتأنيث ولغيره نحو
قولك كل فعلى لقلب الفه في التثنية ياء فانه يجوز فيه الاعتباران ان
جعلت الفه للتأنيث لم يصرفه وان جعلته لغيره صرفته لتنكيره بدخول
كل وذلك لان نحو ارطى وسلمى داخلان في فعلى فهذه الاوزان يقصد
بها استغراق الجنس لان معنى قولك فعلان الذي مؤنثه فعلى غير منصرف
كل واحد من افراد هذا الجنس حتى يستغرقه كما ان معنى قولك تمرة خير من
جرادة ورجل خير من امراة ذلك وانما عد الاول من الاعلام دون الثاني بدليل
صرف تمرة جرادة لانهم راوا بعضه منقولا كالاعلام من مدلول الى مدلول
آخر فان افعل مثلا وضع لغة للزايد في الفعل على الآخر فهو من الفعل كاكبر
من الكبر ثم عبر به عن كل لفظ اوله همزة مزيدة مفتوحة وتاليته فاء ساكنة
بعدها عين مفتوحة بعضها لام وبعضه مرتجل كاسماء الاعلام نحو قولك
فعلة الذي هي مصدر الرباعي حكمها كذي فان فعلة لا معنى لها لغة وقوي
هذا الوجه المجوز للاول فيها بالاعلام انهم راوها اذا اعبرت بها عن موزناتها
لم يقع على فرد شاع فيها كما يقع النكرات فنبوت عن النكرات لفظا ومعنى
فان قلت فلم حطوا هذه الكنايات من قسم الاعلام دون الاوزان التي يكنى

بها عن موزوناتها مع اعتبار معنى الموزونات كما يقول مررت برجل فاعل اي
قاتل او جاهل على حسب العربية القائمة على معنى المراد كما تقول مررت
برجل فاعل قلت لانها لما كانت دالة على لفظة معينة لها معنى معين
والمراد من لفظ الكناية ذلك المعنى يتوسط اشعاره بذلك اللفظ الذي
هو صريح فيه صارت كموزوناتها دالة على المعنى الجنسي فكان لفظ الكناية
منقول من جنس الى جنس آخر ومرجل الجنسي فلم يصح ان يجعل علما بخلاف
الاول فان المراد منه موزونه فقط من غير اعتبار معنى الجنس ومن ثم قال
الخليل لسائله سيبويه عن قولهم كل افعل اذا كان صفة لا ينصرف فقال
افعل مهما ليس بوصف وزعمت ان ما كان على هذا المثال وكان وصفا
لا ينصرف وكما ان افعل في هذا الكلام ليس بوصف ليس بعلم ايضا لدخول
لفظ كل عليه ففي افعل مهنا وزن الفعل فقط بلا وصف ولا علمية
وان كان موزونا هذه الاوزان معها كما يقول وزن اصبع افعل فالاكثرانه
لا يجري مجري الاعلام فينصرف افعل مهنا فعلى هذا كان القياس ان يقول
وزن طلحة فعلة بالتنوين في الوزن اذ ليس فيه العلمية الا انه حذف
منه التنوين لتقابل موزونه في التجرد من التنوين ولم يحذف لمنع الصرف
قال المصرانما ذهب اليه اجراءه مجري اسامة اذا طلقها على واحد من العباد
فانك تجري مجري الاعلام كما كان في الجنس علما فلزا يجري الوزن مهنا
مجري الجنس اي الذي ليس معه الموزون نحو افعل حكمه كذا وهذا القياس
الذي ذكره فيه لان مثل هذا الوزن اذا لم يكن معه الموزون ومعناه الموزون
واذا كان معه الموزون فبمعنى الوزن اذ معنى وزن اصبع افعل وزن اصبع
في الحالتين وايضا ليس تعريف اسامة لكونه علما لماهية معينة كما ادعي
وليس اسامة المراد به واحد من الجنس مجازا عنها محمول عليها في العلمية
كما بينا بل تعريفه في الحالين لفظي وليس قياسيا فيقاس عليه والاولى
ان يقال انما ذهب اليه لكونه منقولا من معنى اي معنى آخر هو الموزون
او مرتجلا له ومع اجرائه لمثل هذا مجري الاعلام سون نحو مفاعلة في كوفوك
ضارب يضارب مضاربة على وزن فاعل يفاعل مفاعلة وهو تنوين
المقابلة عند من لا تنوين الصرف والقسم الذي هو كناية عن موزونه مع اعتبار

معناه

معناه حكمه عند سيبويه في الصرف وتركه حكم الموزون قال المسمى كان فعلة
لم تملأ دموا كبها ويا ربكر ولم تخلع ولم تهب فمنعه الصرف لانه موزون حولة
وتقول مررت برجل افعل اي احمق قال المازني ليس في فعلة علمية
ولا في افعل معنى الوصف فهو اذن ينظر الى لفظ الكناية لا الى الموزون
المكنى عنه فلا يصرف نحو فعيلى ومفاعل لاشتمالها على سبب منع الصرف
ويصرف نحو رجل افعل اي احمق وفعلة اي حمزة ومذهب سيبويه
هو الحق اذ معناه معنى الموزون والكناية عن العلم جائز في اللفظ بجواه
بدليل ترك ادخالهم اللام على فلان وفلانة ومنعهم فلانة كما يجئ ان اردت
بالاوزان اوزان الفعل فحكمها حكم موزوناتها حركة وسكونا وتجردا عن التنوين
كان للموزون معها او لا نحو قولك افعل او امرو استفعل حكمه كذا وضارب
يضارب على وزن فاعل يفاعل اشعارا بكونه مرادا به الفعل الذي
لاحظ له لا في الصرف ولا في تركه لكنه مع ذلك علم لوضعه بالمعرفة كقولك
افعل الذي همزته مكسورة امر للمخاطب فجملة الكلام ان الاوزان اما
ان يراد بها الموزونات اولا والاول ان كان وزن فعل فحكمه في جميع
الاشياء حكم موزونه مع كونه علما وان كان وزن الاسم فان كان كناية
عن موزونه ومعناه معناه فليس بعلم وفي جريه مجري موزونه في الصرف
وعدمه خلاف بين سيبويه والمازني وان لم يكن معناه معنى الموزون
بل المراد لفظ الموزون فقط فالكل اعلام لا ينصرف ان الضم الى العلمية
سبب آخر وان نكرته فحكمه حكم المنكرات وفي الصرف وتركه وان لم يرد
بها الموزونات بل اريد الاوزان فهي اعلام وقال جار الله وقال ابن
جني في سر الصناعة وكذا في بعض نسخ المفصل ما معناه ان الاعداد اذا
قصد بها مطلق العدد لا المعدود كانت اعلاما فلا ينصرف ان انضم الى
العلمية سبب آخر كقولك سبب ضعف ثلثة غير منصرفين وما به ضعف
خمسين قال المصر الظاهر ان جار الله اثبته ثم اسقطه لضعفه قال ووجهه
اثباته ان سنة مبتدأ فلولا انه علم لكنت مبتديا بالنكرة من غير تخصيص
قال الفنري ما قال وجه ضعفه انه يؤدي الى ان يكون اسماء الاجناس كلها
اعلاما اذ ما من نكرة الا ويصح استعمالها كذلك كقولك رجل خير من امرأة اي

كل رجل وذلك في كل نكرة قامت قرينة على ان الحكم غير مختص ببعض من
جنسها فيجوز الابتداء بالنكرة مهنا كونها للعموم وقد جاءت النكرة غير
المبتداء ايضا في الايجاب كلا التزاق لكن قليلا كقوله تعالى علمت نفس ما
قدمت وقوله تعالى ونفس وما سويها واعلم انه اذا قصد بكلمة ذلك اللفظ
دون معناها كقولك اين كلمة استفهام وضرب فعل ماض فهي علم وذلك
لان مثل هذا موضوع لشئ بعينه غير متناول غيره وما منقول لانه نقل عن
مدلول ما المعنى الى مدلول آخر ما واللفظ وقد يكون بعض الاعلام اتفاقيا
اي بتيسير علما لا بوضع واضع معين بل لاجل الغلبة وكثرة استعماله
في فرد من افراد جنسه ثم اعلم ان اسم الجنس انما يطلق على بعض افراده
المعين بادنى التعريف وهو اللام والاضافة فالعلم الغالب اما مضاف
او ذو اللام فالمضاف نحو ابن عباس غلب بالاضافة على عبد الله من
بين اخوته وكذلك ابن عمر وغير ذلك وذو اللام كالنجم والصعق واللام
في الاصل لتعريف العهد وقد تقدم ان العهد قد يكون بجري ذكر المعهود قبل
وقد يكون بعلم المخاطب به قبل الذكر لشهرته فاللام التي في الاعلام
الغالبة من القسم الثاني كان معنى النجم قبل العلمية الذي هو المشهور
العلم للسامعين من النجوم لكون هذا الاسم التوبه من بين امثاله وكذا البيت
في بيت الله غيره كانه لسبه اليه ليس بشئ وكذا المضاف نحو ابن عباس
لان التعريف الحاصل بالاضافة كالحاصل بلام العهد سواء فلا يقال غلام
زيد الا الاليق علما به بهذا الاسم بكونه اعظمهم او اخصهم به وبالجملة لاشتهارهم عنده
حتى كان غيره ليس غلاما له بالنسبة اليه فالحاصل ان المضاف وذو اللام
الغالبين في العلمية يجب كونهما اشهر فيما علما فيه منهما في سائر الافراد التي
سا علا فيها قبل العلمية فاذا صارا علمين لزم الاضافة فيما كان مضافا
يجوز تجريده عنها واما ذو اللام فالاكثر فيه ايضا لزوم اللام وقد يجوز تجريده
عنها كما قيل في التابعة تابعة وذلك قليل قال سيبويه يكون اثنان علما
لليوم المعين بلا لام تقول هذا يوم اثنين مبارك فيه وردة البرد وقار
وهو حال من النكرة قال ولا يكون علما الا مع اللام لكونه من الغالبة وقد ذكرنا
الغوالب بتقاسيمها في باب النداء فليرجع اليه وقد تنكر العلم قليلا فاما ان

يستعمل

يستعمل بعد على التنكير نحو رب زيد لقيته وقولك لكل فرعون موسى لان
رب وكل من خواص النكرات او يعرف وذلك بان يؤول بواحد من الجماعة
المسماة به فيدخل عليه اللام كقوله رايت الوليدين الفريد ميارك سديدا
باجراء الخلافة كما هلة او الاضافة نحو قوله على زيدنا يوم النعار ازيدكم بابيض
ماض الشفرتين ثمان وهي اكثر من اللام وقد يضاف العلم مع بقاء تعريفه
كما مر في باب الاضافة نحو زيد الخليل واسماء الشاء ومصر الحمراء وان لم يكن
اشتراك في العلم واذا شئ العلم او جمع فلا بد من زوال التعريف العلمي
لان هذا التعريف انما كان بسبب وضع اللفظ على معين والعلم الشئ
والمجموع ليس موضوعا الا في اسماء معدودة نحو اباتين وعماتين كما يجئ فاذا
زال التعريف العلمي وقد قلنا ان تنكير الاعلام قليل قال المصنف وحب
خبر ذلك التعريف الغالب ما حصر ادائ التعريف وهي اللام فلا يكون
مثنى العلوم ومجموعه الا معرفتين باللام العهدية كما قلنا في قولك القاضي
اذا لم يكن في البلد غيره او كان اشهر بحيث يرجع مطلق اللفظ اليه وابن يعيش
لا يوجب خبر التعريف مع القياس الغالب في المثنى والمجموع بل يخبر تنكيرهما
ووضعهما بالنكرة والاستقراء يقوي ما ذهب اليه المصنف مع القياس واجري
مجرى العلم الحقيقي العلم اللفظي فقيل في تثنية اسامة وجمعه اساميان و
الاساميات فان قيل فعلى ما قررت تنكير العلم من لوازم تثنيه وجمعه وتنكيره
قليل مخالف للقياس فوجب قلتهما ايضا وليس كذلك قيل العلم واقع في
كلامهم كثيرا فلو لم يثنوه ولم يجمعوه لادى الى ما كرهوه من مثل جاني رجل رجل
ولما علموا انهم اذا ثنوه وجمعوا ادى الى تنكيره الذي هو قليل مخالف للقياس
قصدوا الى تثنيته وجمعه على وجه يراعى فيه ما يندفع به ذلك مجيرا والتعريف
الزائل بالزامه اللام لزوم التعريف العلمي له وكان فيه توفية الامرين جميع
الخلاص من التكرير الشنيع وحفظ العلم غير التنكير بتعريف آخر وان كان
التعريفان متغايرين لكنه عادة المجهود وقد جاء بعض المثنى والمجموع غير محبود
باللام في ذلك في اشياء مشتركة في الاسماء بصاحبها كابانين لجبلين
متقابلين يقال لاحدهما ابان الزمان لكثرة الماء فيه وللآخر ابان العطشان
لعلة فيه وكذا عماية ان الجبلان لهذيل متقاربان اسم كل واحد منهما عماية

وكذا جاد مان وانما جاز تجريد بعض الاسماء من اللام لاحد حليين لا لم ينفر ومن الآخر
جاز ان يكون كالشئ الواحد المسمى بالمثنى كما سمي مثلا شخصا بزيدان بخلاف
شخصين سمي كل واحد منهما بزيد فان الاغلب فيهما لما كان هذا الالتفكاك
لم يكونا كشخص مسمى بالمثنى حتى يقال لهما زيدان وعرفات كاباءين وعمايتين
كان كل موضع منها كان سمي عرفه فقيل عرفات للمجموع وانما اذ وعات
لبلد بالشام فليس جمعا اذ لا يقال لبعض منه اذرعه بل هو كسابور موضوعا
لشخص معين واعلم انه يكنى بفلان وفلانة عن الاعلام الاناسي خاصة تجريان
مجرى المكنى عنه اي يكونان كالعلم فلا يدخلها اللام ويمتنع صرف فلانة كما يجري
افعل بمعنى احمق مجري المكنى عنه في الامتناع عن الصرف على ما مر ولا يجوز
تنكير فلان كسايرالاعلام فلا يقال جاني فلان واذا كنى بفلان وفلانة عن
اعلام البهايم اسماء كانت او كنيا ادخل عليها لام التعريف فيقال الفلان
والفلانة وابو الفلان وام الفلان لقصد الفرق وكان كناية اعلام البهايم
اولى باللام من كناية اعلام الانسان لان انس الانسان بجنسه اكثر فهو عنده
اشهر من اعلام البهايم وكان فيها نوع تنكير قال ابن السراج وتبعه المصنف
ان لفظ فلان لم يات الا محكيا كقوله تعالى يا ليتني لم اتخذ فلانا خليلا وهو
منتقض بما روي الاصمعي عن مرار العصي سكنو شسا والاخص واصبحت
منازلهم بعون سان واذا فلان مات عن اكرومه وقعوا معاورفده بفلان و
بقول اوس المسيري احدث لعين المال حتى يهكنه وبالدين حتى ما لكا داان وحى
سلت القرض عند ذوي الغنى ورد فلان حاجتي وفلا يكني بهن وهنة بفتوحة
العين وهنت ساكنتها عن اسم الجنس غير العلم فلذا انصرف هنة ويدخل عليها
اللام واذا سكنت النون فبالتانيث مبدلا عن اللام كما في اخت وبنت
سكنت العين ليوذن بالتانيث بمجرد التانيث لان التاء والتانيث يفتح ما قبلها
قيل وقد يكنى بهذه عن العلم كما في قول ابن نوفة لخاطب حسن بن زيد الله اعطاك
فضلا من عطية على هن وهن فيما مضاء هن يعني عبد الله وحسنا وابراهيم
بني حسين بن حسن وكانوا وعدوه شيئا فاختلفوه بهذا والظاهر انه كنى عن
الجنس اي على ليثم ولسم ولسم حوى شواع ذلك ومنه يا هناه للمنادي غير المصرح
باسمه تقول في التذكير ما هن ويا هنان ويا هنون وفي التانيث يا هنت

ويا

ويا هنتان ويا هنات وقد يلي اواخر هن ما يلي اواخر المندوب وان لم يكن مندوبا
تقول يا هناه بضم الهاء في الاكثر وقد يكسر كما ذكرنا في المندوب وهن الهاء
يزاد في السعة وصلا ووقفا مع انها في الاصل هاء السكت كما قال يا مرجاه
بحار ناجه وقال يا رب يا رباه اياك اسال في حال الضرورة وهذا قول
الكوفيين وبعض البصريين والذي راى اكثر البصريين بثبوت الهاء وصلا
في السعة اعني في هناه مضمومة ظنوا انها لام الكلمة التي هي واو في هنوات
كما ابدلت هاء في هنيهة وقال بعضهم هي بدل من الهمزة المبدلة من الواو
وابدالها في كساء وان لم يستعمل هنا كما ابدلوا في اياك فقالوا هياك
ومجئ الكسر في هاء هناء يقوي مذهب الكوفيين وايضا اختصاص
الالف والهاء بالنداء وايضا لحاق الالف والهاء في جميع تصاريفه وصلا
ووقفا على ما حكى الاخفش كويا هناه ويا هناتاه او يا هناته كما مر في المندوب
ويا هنوهاه ويا هنياه يا هناه او يا هناسه او يا هناتاه ويكنى بها عن
وبخوه من الافعال المستهجنة والقياس هنوت لان لامه واو بدليل هنوات
واعلم ان العلم اما منقول او مرتجل والمنقول اغلب وهو اما عن اسم او عن
كثور واسد او معنى كفضل والاسم اما صفة كحاتم او غيرها كما مر ويكون الاسم صوتا
كنة واما عن فعل له ماض كشمر ويعسب واما مضارع كثعلب ويشكر واما امر
كاصمت لبرية معينة وقيل هو علم الجنس لكل مكان قفر كاسامة بمعنى الليث
بوحسن اصمت وبيلد اصمت والوحش المكان الخالي وكسر ميم اصمت
والمسموع في الامر الضم لان الاعلام كثيرا ما تغير لفظها عند النقل تبعا لتغير
معانيها كما قيل في شمس ابن مالك بضم السين والمرتحل هالا معنى له في الاصل
من قولهم ارتحل الخطبة اي اخترعها من غير روية وهو من ارتحل الامر كانه
فعله قائما على رجله من غير ان يعقد مبانيا فيه فالمرتجل نحو خسف وعمس وقال
بعضهم هما منقولان من الخسف اي الجزاء والعمص اي البلادة وما كان
مشيعا من تركيب مستعمل لكن غير العلمية بزيادة حرف كعطفان من عطف
العيش اي سعته وانقضانه نقصانه كعمر مع تعمر الحركة كان اولا وهو ايضا
مرتجل اذ ليس منقولا من مسمى الى آخر ان كان مشتقا واما ان يغير ما هو ثابت
في الجنس اما عك الادغام كما في محب اسم رجل والقياس محب وليس من تركيب

محب كفرود ومهد لان هذا التركيب غير مستعمل واما بفتح الكسور كموظب لارض
وموهب لرجل والقياس كسر العين كموعد وموضع وليسا على فوعل من عطب
ومهب لانهما لم يستعملا في كلامهم واما بكسر المفتوح كمعدي كرب عند من قال
اصله معدي كعرى ومرمي لامعدي واما بتصحيح ما يعل ككوزه لرجل ومريم
وليس لفعوله وفعيل من مكز ومرم لعدم استعمالهما واما مدين فيجوز ان يكون من مدن
اي اقام، واما بالال ما يصحح كحيوة لرجل والقياس حية لان عند سيبويه عينها ولامها
ياء، والحاوي والحواليا من تركيبهما بل من حوي اي جمع بجمعه لهما في سقطه وعند
غيرا حيه حوه لقولهم الحاوي والحوا قلبت العين الى موضع اللام وحيوة عندهم
فالكلام بهذه التغيرات عند النحاة يصير مرتجلة لانها لم تستعمل في الاجناس مع هذه
التغيرات ولو قيل بتقلبها والتغير اما مع النقل او بعده في حال العلمية كما في سمس
وحاور الاعلام على ثلثة اضرب اما اسم وهو الذي لا يقصد به مدح ولا ذم كثير
وعمرو او لقب وهو ما يقصد به احدهما لسطه وقفه وعايد الكلب في الذم
اشهر منه في المدح والشر في الذم خاصة واما كنية وهو الاب او الابن او اللام
مضافات نحو ابو عمرو وام كلثوم وابن اوي وبنت وردان والكنية من كنيت
اي سرت وعرضت كالكناية سواء لانها يعوض بها عن الاسم والكنية عند العرب
يقصد بها التعظيم والفرق ما بينهما وبين اللقب معنى ان اللقب يمدح الملقب
او يذم بخلاف الكنية فانها لا يعظم المكنى بها بل بعدم التصريح بالاسم فان
بعض النفوس تأنف من ان يخاطب باسمها وقد يكنى الشخص بالاولاد الذين له
كابي الحسن لامير المؤمنين علي رضه وقد يكنى في الصغر هو لا لان يعيش حتى يصير له
ولد اسمه ذاك واذا قصد الجمع بين اللقب والاسم اتى بالاسم اولا ثم باللقب
لكون اللقب اشهر لان فيه العلمية مع شيء من معنى النعت فلو اتى به اولا لاغنى
عن الاسم فلم يجتمعا ثم اما ان يتبع اللقب الاسم عطف بيان لكونه اشهر او
يقطع عنه رفعا ونصبا على المدح او الذم لكونه متضمنا لاحدهما ويجوز الاتباع و
القطع المذكور ان سواء كانا مفردين او مضافين او مختلفين في ذلك وان كانا
مفردين او لهما جاز اضافة الاسم الى اللقب كما تقدم في باب الاضافة وظاهر
كلام البصريين وجوب الاضافة عند افرادهما وقد اجاز الزجاج والفراء
الاتباع ايضا وهو الاولى لما روي الفرآء قيس قفه وبجء عيناء لرجل ضخم العينين

وابن

معتقب الاعراب كالانقاحه فكان الماء طرين بالياء ففي جعل الواو مكان
الياء اشكال وطولون وبيرون اعجميان واذا سميت مذكرا بالجموع بالالف
والتاء كعرفات واذرعات ففيه المذاهب الثلثة المذكورة في اول الكتاب
عند ذكر التنوين واذا تعلقت الكلمة البنية وجعلتها علما لغير ذلك اللفظ
فالواجب الاعراب فان جعلتها اسم ذلك اللفظ سواء كانت في الاصل اسما
او فعلا او حرفا فالاكثر الحكاية كقولك من الاستفهامية حالها كذا وضرب
فعل ماض وليت حرف تمن وقد تجر معربا كقوليت بنصب وبرفع قال ليت
شعري وابن متى ليت ان لنا وان لساعاتنا فان اوليته بالمذكر كاللفظ فهو منصرف
مطلقا فان اوليته بالكلمة او اللفظة فان كان ثلاثيا ساكن الاوسط ككيت
فهو صنف في الصرف وتركه وان كان على اكثر او ثلاثيا متحرك الاوسط فهو غير
منصرف قطعا وان كانت الكلمة ثانيه وجعلتها علما للفظ وقصدت الاعراب
ضعفت الثاني اذا كان حرفا صحيحا كمن وكم بخلاف ما اذا جعلت علما
لغير اللفظ فانك لا يضعف تأنيها بل تقول جاءني كم ورايت منا مخففين فجعل
من باب المحذوف حرف علة لانه اكثر حذفا من غيره وانما جعلتها من باب بداي
مما حذف لامه شيئا لا من باب عصا لانه لم يكن لها لام في الوضع فكان جعلها
من باب بداي مما جعل لامه بالحذف كانه لم يوضع اولى وتقول في الاكثر الاكثرت
من الكم ومن الهل المشددتين وذلك لانه لم ينقل بالكلية وانما نقل من المعنى الى
اللفظ فلا باس بتغيير لفظه ايضا بالتضعيف لكان تصديا ظاهرا في اللفظ
والمعنى واذا كان تأني البناء حرف علة وجب تضعيفه اذا اعربته سواء جعلته
علما للفظ او لغيره كقولك لووفى ولاوموهي تقول هذا لووفى ولاء ردت على الف
لاالفا آخر وجعلته همزة تشبيها بواو وكساء وانما وجب التضعيف لانك
لو اعربت بلا زيادة حرف آخر سقطت حرف العلة للتنوين فبقي المعرب
على حرف واحد ولا يجوز وكذا الواو والياء بالكلمة او سميتا بهما المراد وجب التضعيف
لانا لا من التنكير لجمع التنوين وحكى عن بعض العرب انه يجعل الزيادة المنقلبة
بعد حرف العلة الثانية همزة بكل حال كقولك لووفى ولاء والاول اي التضعيف
اولى لكون المزيد غير اجنبي ولاجل خوف بقاء المعرب على حرف اذا الادت اعراب
اسماء حروف المعجم الكائنة على حرفين كقولنا ثا راوان لم يكن العرب منها علما ضعفت

الالف

الالف فتقول هذا باوتا ودليل تنكيرها وصفها بالنكرات كقولهم بارحسيه
ودخول اللام عليهما كالباء والياء واما زاي فهو على ثلثة احرف احرها التاء
كالواو واعربته اولم يعرب وفيه لغة اخرى كقولي كاي فاذا كتبتها واعربتها
قلت رايت زيا كقولي كيا ولا يجوز الحكاية في اسماء الحروف المجم مع التركيب مع
عاملها فلا تقول كتبت باء حسنة كما جاز في كم من وما وليت اذا جعلت اعلاما
للفظ لانها موضوعة ليستعمل في كلام المركب مع البناء فجاز لك حكاية تلك
الحال في التركيب بخلاف اسماء حروف المجم فانها لم يوضع الا ليستعمل المفردات
لتعليم الصبيان ومن يجري مجراهم موقوفا عليها فاذا استعملت مركبة مع عاملها
فقد خرجت عن حالها الموضوعة لها فلا يحكى وانما وجب اعراب الكلمة
البنية اذا سمي بها غير اللفظ ولم يجز حكايتها كما جازت اذا سميت بها غير
اللفظ لانك لم يراع اذن اصل معناها الذي كان بسببه مبنيا اصلا بل اخرجتها
عنه بالكلية واما اذا جعلتها اسما للفظ فانك يراعى معناها التحقيق فينصب
ويرفع فلك اذا نظرا الى اصل معناها والدليل على ان المدة في نحو قولك
هذا باء مزيدة ولم يكن في اصل الوضع قولك في الافراد بابا بالمد وما وضع
على ملسه يكون في حال الافراد ايضا كذلك كزيد وعمرو وبكر وسيبويه جعل ابا
حاد وماوا وحطا بناء مشددة عربات فهي اذن منصرفة وجعل سعفص و
كلمون وقريشات اعجميات فلا ينصرف للعجمية والعلمية وانما جعل الاول
عربية لان اباحاد مثل ابي بكر وجاد من الجواد وماوا العطش وماوا من ماوز الرجل
ابي مات وحطي من حط يحط قال المبرد يجوز ان يكون كلها اعجميات قال الجوهري
لا شك ان اصلها عجمية لانه كان يقع عليها تعلم الخط بالسريانية وقرسيات
يدخلها التنوين كما في عرفات وتعريفها من حيث كونه اعلاما للفظ اذا ركبتها
مع العامل كقولك كتبت كلمون اي هذا اللفظ او هذه الكلمة واذا سمي بقوقار
الخليل يقول قم لان العرب قد كعسا امرهن الماء اذ دوه فعالوا قم فابدلوا اليم
مكان الواو ولولا ذلك لقلنا قوه برد المحذوف كما هو مذهب سيبويه في ذا
فاذا سمي بوعانة تقول هذا ذوي كفتى ورايت روي ومررت بذوي بناء على
ان عينه متحركة وقال الخليل بل تقول ذي فعل بقلب الواو ياء لسكونها
العين على ما مر من مذهبهما في باب الاضافة واجاز الزجاج في قوي اذا سميت

ان يقال فيه ردا الى الاصل فلا يجوز تشديد حرف العلة كما تشدد في هولان رد الاصل
اولى من اختلاف الاجنبي وان سميت مونثا بهو كان كما لو سميتها بزيد على الخلاف
الذي مر في باب غير المنصرف وان سميتها بهي فهو كما لو سميتها بهند
جاز الصرف وتركه وان سميت بحرف واحد فاما ان يكون جزء كلمة اولا والثاني
اما ان يكون متحركا في الاصل كواو العطف ولام الجر وباء الاضافة على قول
اولا فان كان متحركا يحمل ثلثة احرف بتضعيف مجانس حركته فانه اولى لكون
الحرفين متجانسين حركة وانما جعلوه ثلثا لما يلحقه من التصغير والجمع فصور
في المسمى بناء الجر في ولو زدت حرفا واحدا من جنس حركته لسقطت بالشوز
فصاد المعرب على حرف وتقول في المسمى بلام الابتداء لاء وان كان الحرف
ساكنا كلام التعريف عند سيبويه وبالافة على مذهب بعضهم فحكمه عند سيبويه
والزجاج حكم آخر الكلمة كما يجيء وعند غيرهما تحرك اللام بالكسر ثم يضعف مجانس
الكسر اي الياء فيقال لي وذلك لانه لابد من تحريك هذا الساكن المبتداء
اذ الا رد انا زيادة حرفين عليه والساكن اذا احرك حرك بالكسر واما التاء فيفتح
لثقل الكسر عليه ولا يفتح في نحو ملا ماي ثم يضعف مجانس الفتح فيقال يا،
وان كان الحرف الواحد جزء كلمة فاما ان يكون متحركا او ساكنا فالمتحرك عند سيبويه
يحمل ايضا بتضعيف مجانس حركته كما ذكرنا فيما ليس بعضا والاولى ان يحمل شئ
من تلك الكلمة فالبر د بكلمة با مادة جميع ما حذف فتقول رجل في المسمى باجد
حروفه وقال غيره بل يتجاوز قدر الضرورة فان كان ذلك المتحرك فاء كعل
بالعين يجوز في المسمى براء رجل وان كان عاكل بالفاء فيقال ره ايضا
في المسمى بحم ولا يكملان باللام لان الكلمة المحذوفة اللام اكثر من المحذوفة
الفاء والعين وان كان ذلك الحرف المتحرك المسمى به لاما كما زني بكلمة
بالعين لكونه اقرب نحو رجل في المسمى بلام رجل فيكون مما حذف فاؤه
كعدة والاخفش بكلمة بالفاء نحو رك فيكون محذوف العين كسه وهو الاولى
لان المحذوف الفاء لابد له من بدل كما في غيره وان كان الحرف ساكنا كعين
جعفر وسين عدس فالبر د بكلمة به المتحرك اي يرد الكلمة الى اصلها وسيبويه
بكلمة بهمزة الوصل مكسورة فتقول اع واس واذا وصلته بما قبله اسقطت
الهمزة لكونها للوصل فتقول هذا اس وقام اس وقال قد اتى بعض الاسماء

على

على حرف اذا اتصل بكلام كمن اب بتخفيف الهمزة ورد عليه المبرد بان التخفيف
الهمزة غير لازم فكان الكلمة على حرفين بخلاف حذف همزة الوصل فانه لازم
فيبقى الاسم على حرف ورد ايضا بامتناع جلب همزة الوصل للمتحرك والزجاج
يزيد الهمزة كما ذا سيبويه ويقطعها هربا مما الزم سيبويه ولان همزة الوصل
في الاسماء المعرفة قليل وانما يكون في العقل والاسم الجاري مجراه اعني المصدر
وفي الحرف فلهذا اذا سميت بفعل فيه همزة الوصل قطعتها كقولك يوحس
اصمت واما ان سميت باسم فيه همزة الوصل كابن واسم ابقيتها على حالها
لعدم نقل الكلمة من قبيل الى قبيل ومذهب غير هولاء المذكورين التكميل
ببعض تلك الكلمة كما ذكرنا في الحرف المتحرك فالعين تكمل بالفاء واللام
يكمل اما بالعين عند المازني واما بالفاء عند الاخفش وان كان ذلك الساكن
ما قبله همزة وصل فان كان ذلك في الفعل كضاد اضرب حيث بالهمزة
مقطوعة لما ذكرنا وان كان في الاسم كنون انطلاق كمل بالحرف الذي فيها
فتقول انط وان سميت بفعل مفكوك الادغام جزما او وقفا كارد ويرد
ادغمت فقلت ارد تردّ غير المنصرفين لان الفكوك قليل في الاسماء
كقرد ومهدد كثير في الافعال ولان فك الادغام في الفعل انما كان معارض
دال في الاسم وهو الجزم او الوقف الجاري مجراه ولهذا يبقى الفك اذا
سمي بالبب من قولك ساب السبّ ولهذا يرد اللام اذا سمي بفعل محذوف
اللام او العين جزما او وقفا ليغز ويرم ويخش واغز وارم واخش وتقل وبع
وخف وقل وبع فتقول جاني يغز ويرم المتنوين للعوض كما في قاض اسم
امراة ويخشى كيحيى واغزوارم واخشى ويخاف تقول وبيبع وقول
وبيبع وخاف كما مر في غير المنصرف واما نيل اذا سميت به فانك لا ترد الهمزة
لانها لم تحذف بموجب الجزم ولا الوقف وترد اللام مع العين في يك
لان اللام حذفت تشبيها بحرف العلة في ليغز ويحذف هاء السكت
من يكمل فيه اذا سمي به كونه وقفه ويرضه لانها للوقف ويرد مع اللام المحذوفة
للوقف في ره الهمزة التي هي عين اذ لم يرها لاحتجت الى زيادة الخ اجنبي
كما مر في الافراد الاصل اولى فتقول جاني راي والاخفش ترد همزة الوصل
ايضا مقطوعة فتقول اي را غير منصرف لان الراء يصير ساكنة بانتقال

حركتها الى الهمزة المردودة وكذا ترد مع اللام المحذوفة الفاء في قه فتقول جاني وقي
اذ لولا الرد لوجب تضعيف الياء كما في قي وانما فتحت الواو لخفة الفتحة
ولكونها مفتوحة في الماضي ولو سميت بنحو خربت ابدلت التاء هاء في الوقف
وصار مثل مسلمة لخروج الكلمة الى قسم الاسماء ولو سميت بنحو خربا وخربوا
على ان الالف والواو حرفان زيدا علامتين للجمع والتثنية كالتاء في خربت
نحو اكلوني البراغيث وخبر الحاق نون عوضا من تنوين كان يستحقه ضرب
لو سمي فتقول ضربان وضربون ثم بعد ذلك تجوز ان يعربا باعراب
المثنى والمجموع وان يجعل النون معتقب الاعراب وكذا اذا سميت
بيضربان ويضربون على لغة يتعاقبون فيهم الملائكة اما لو جعلت الالف
والواو في الجميع ضميرا فيكون من باب التسمية بالجمل وقد مر ذلك في المركبات
ولو سميت بذوي اولي فلا بد من رد النون التي سقطت للاضافة ولو
سميت بمضرين على لغة بعض السليط افاد به جعلت النون معتقب الاعراب
ولم تصرفه للتعريف والوزن ولو سميت مذكرا بنت واخت صرفت لانها
كهند اذا سمي به مذكر والتاء ليست للتانيث بل بدل من اللام كما مر
في غير المنصرف وقال بعضهم لا ينصرف لان في التاء رائحة التانيث فهي
مثل ثبت علم مذكر واما حنت واذا سمي به فانك ترده الى حنت لان له
مراد فا جاريا على القياس بخلاف بنت واخت فيتخلص من الخلاف الذي
كان فيهما وتنزع اللام من الاسم الذي كان يلزمه اذا سمي كالان والافضل
والذي والتي وفروعها لان اصل العلم ان يستغنى عن اللام واذا سميت
السور باسماء حروف المجمة التي في اوايلها او سميت بها غير السور من انسان
او غيره فان امكن اعرابها وجب وذلك اذا كانت مفردة كقراءات قاف
ونون غير منصرفة للتانيث والعلمية ويجوز الصرف كما في هند وكذا اذا سميت
بها امراة وان سميت بها رجلا فالصرف واجب وكذا وجب الاعراب
مع منع الصرف ان كان مركبة من اسمين كيس وحم او من ثلثة اثنان منها
بوزن المفرد كطسم لان طس بوزن قابيل وكانه مركب من اسمين وان لم يكن
كذلك كالم وكهيعص فتح جميعها واعراب صاد على ان يكون كاف مركبا
مع صاد والباقي حسو لا يعتد به قوله واعرفها المضمر المتكلم اي اعرف

المعارف فكان المتكلم اعرف لانه دخل الالتباس في المخاطب بخلاف المتكلم
قوله والنكرة ما وضع بعينه حدها على ما ذكرنا في حد المعرفة
ما لم يشر به الى خارج اشارة وضعية والاحترازات يفهم من حد المعرفة
واعلم ان النكرة اذا وقعت في سياق النفي والنهي والاستفهام استغرقت
الجنس ظاهرا كانت او مقدرة او مجموعة على ما ذكرنا في حد المعرفة ويحتمل
ان لا يكون للاستغراق بالقرينة نحو ما جاني رجل واحد بل رجلان او بل رجال
وما جاني رجلان مهما اخواك وقد حل جاءك رجال مهم اخوتك ومع الاطلاق
ايضا يحتمل عدم الاستغراق احتمالا مرجوحا فلهذا كان لا رجل ظاهرا في الاستغراق
محتملا لسواه واذا دخلها من ظاهرا نحو ما جاني من رجل او مقدرا نحو لا رجل
اي لا من رجل فهي نص في الاستغراق ومن هنا وان كانت زايدة كما ذكر النحاة
لكنها مفيدة لنص الاستغراق كان اصلها من الابتدائية لما اريد استغراق
الجنس اسدي منه بالجانب المتاهي وهو الاحد وترك الجانب الاعلى الذي
لا تناهي له لكونه غير محدود كانه قيل ما جاني هذا الجنس من واحد مهم الى ما لا
تناهي له فمن ثمة تقول اذا قصدت الاستغراق وقد يكون للاستغراق مجازا
كثيرا ان كانت مبتدأة كقولهم من زيتون و رجل خير من امراة او قليلا
في غيره كقوله تعالى علمت نفس ما قدمت والدليل على كونه في الموجب
مجازا في العموم بخلاف العرب باللام تعريفا لفظيا كما في نحو الدينار خير
من الدرهم لان الاستغراق تبادر الى الفهم بلا قرينة الخصوص مع اللام
وعدم الاستغراق بلا لام والسبق الى الفهم بلا قرينة من اقوى دلايل الحقيقة
قوله اسماء العدد ما وضع لكمية احاد الاشياء مقصوده تحديد
لفاظ العدد لا ماهية العدد وكمية الشيء عدده المعين لان الكمية ما يجاب به
عن السؤال بكم وما به العدد المعين كما ان ما به الشيء حقيقته المعين التي
يستفهم عنها بماء الموضوعة للاستفهام عن حقيقة الشيء وكيفية الشيء وصفته
المعين الذي يسئال عنها بكيف فكانه قال اسم العدد ما وضع للعدد المعين
احترازا عن الجمع فانه وضع لعدد غير معين وتخرج الالات والالوف
وقوله احاد جمع احد فينبغي ان لا يكون واحد واثنان من الفاظ العدد
لان واحدا لم يوضع لكمية احاد الاشياء لانه يقال كم درهما عندك فتقول

واحد وليس مهما احادا شيئا وكذا اذا قلت اثنان في جواب كم درهما ولو دخل
واحد واثنان لرجل رجلا ورجلان لانهما وضعا لكمية الشئ وان كان وصفا
مع ذلك لماهية ذلك الشئ ايضا ولو قال العدد ما وضع لكمية الشئ فحسب
ولا خلاف عند النحاة ان لفظ واحد واثنان من اسماء العدد وعند الحساب
ليس الواحد من العدد لان العدد عندهم ما والزايد على الواحد ومنع بعضهم
كون اثنين من العدد وقالوا ان الفرد الاول اي الواحد ليس بعدد وكذا ينبغي
ان يكون الروح الاول والنزاع فيه راجع الى المراد بالعدد فعلى تفسيرهم العدد
بكونه زايدا على الواحد لا يدخل الواحد ويدخل اثنان لانه زايد عليه وعلى
تفسير النحاة اي الموضوع لكمية تدخل الواحد والاثنان قوله اصولها
اثنى عشر كلمة واحد الى عشر وماية والف يعني ان الالفاظ التي يرجع
اليها جميع اسماء العدد اثنا عشر كلمة وان كانت تلك الاسماء غير متناهية وما
عدا تلك الالفاظ متفرع منها سته كمائتان والفان او بجمع كعشرين واخواتها
الجارية مجرى الجمع او بعطف كثلثة وعشرين وكاحد وعشرين وكذا احد عشر
وكذا احد عشر واخواتها لان اصلها العطف كما تقدم واما باضافة كثلثمائة
وثلثة الاف وقد يدخل العطف على جميع هذه الاقسام سوى العطف
كثلثمائة وبلبه الاف وكذلك ثم شرع بكيفية سبعة استعمالها للمذكر و
المؤنث فقال قوله واحد واثنان واحدة اثنتان واثنتان يعني
ان واحدا واثنان للمذكر وواحدة واثنتان للمؤنث جريا واحد واثنان في التذكير
والتانيث على القياس ذوالتا للمونث والمجرد عنها للمذكر والواحد اسم
فاعل من وحد يجد واحد واحدة اي انفرد فالواحد بمعنى المنفرد اي العدد المنفرد
يستعمل في العدد وكساير الفاظ العدد فيقال رجل واحد وقوم واحدون
والتكثير احدان واحدان كشاب وشبان والهمزة بدل من الواو ويقال
في الصفة المشبهة منه وحد بفتح الفاء وكسره ووحيد وبيدل الواو في هذا
التركيب همزة اما في احدان فقياس لواو المضمومة بجوز ابدالها همزة في الاول
كان كاجوه او في الوسط كقوس واما في احدث فشاذ عند الجميع واما في احدي فهو
قياس عند المازني اي ابدال الواو المكسورة في الاول الهمزة كالدة واشاح شاذ
عند غيره واذا استعمل في الاعداد المسلقة اختاروا لفظ احد واحدي على واحد

وواحد تخفيفا وقد يقع في السيف واحد وواحدة ايضا لكن قليلا فيقال واحد
عشر وواحد وعشرون وواحد وعشرون وربما قيل وحد عشر وقد يستعمل
احد واحدي في غير سيف ايضا مضافين مطردا نحو احدهم واحديهن ولا يستعمل
احدي الا في السيف او مع الاضافة واما احد فيستعمل مطردا لعموم العلماء
نفي او نهي او استفهام ان شرط نحو ما جاني احد ويلزمه الافراد والتذكير
قال تعالى لستن كاحد من النساء وتعريفه ح نادر وقد يستغنى عن نفي
ما قبله بنفي ما بعدها ان يضمن ضميره نحو ان احدا لا يقول كذا ولا يقع احد
في ايجاب يراد به العموم فلا يقال لقيت احدا الا زيدا خلافا للمبرد ويستعمل
واحد ايضا لعموم العقلاء في غير المؤنث لكن يؤنث نحو ما لقيت واحدا
منهم ولا واحدة منهن فقالوا ابو علي همزة احد المستعمل في غير الموجب
اصلية لا بدل من الواو واما في الموجب نحو قل هو الله احد فهي بدل
اتفاقا كانه لما لم ير في نحو ما جاني احد معنى الوحدة ارتكب كون الهمزة
اصلا وكالاولى ان يقول همزته في كل موضع بدل من الواو ومعنى ما جاني
من احد ما جاني واحد فكيف ما فوقه وقد يستعمل قليلا احد في الموجب
بلا سيف ولا اضافة استعمال واحد قال تعالى قل هو الله احد وقد يقال
في المدح ونفي المثل هو احد الاحدين وما واحدي الاحد جمعوا احدي على احد
تشبيها بسدرة وسدر ومعنى ما واحدي الاحد داهية هي احدي الاحد قال
حتى استشاروا احدي الاحد ويستعمل استعمالا احد في الاستغراق في غير
الموجب الفاظ وهي عزيب وديار ودراي ودوري وطوري وطادي
وارم واريم وكتيع وكراب ودعوي وشفر وقد يضم شينه وقد لا يصحب
نفيا وذي وبيح وابر وابز بالراء وتامور وتومور وتومري وتمي واما اسنان
فهو لفظ موضوع لغة لاحدين من الثنى واثنان محذوف اللام والتاء
للتانيث وسنان مثل بنت تاء التانيث فيه بدل من الياء وما قليل
وابدال الياء من الواو كثير كاخت وبنت وانرات وبكلمة قوله
ثلثة الى عشرة ثلث الى عشر يعني ان ثلثة الى عشرة للمذكر كثلثة
رجال واربعة رجال وثلث الى عشر للمونث كثبت بنسوة وخولف
بباب التذكير والتانيث من ثلثة الى عشرة فانت الذكر وذكر المونث

وعلل ذلك بوجوه والاقرب عندي ان يقال ما فوق الاثنين من العدد
موضوع على التانيث في اصل وضعه واعني باصل وضعه ان يعبر به
عن مطلق العدد كخمسة ضعف ثلثة واربعة نصف ثمانية قبل ان يستعمل
بمعنى المعدود كما في جاني ثلثة رجال فلا يقال في مطلق العدد ست ضعف
ثلث وانما وضع على التانيث في الاصل لان كل جمع انما يصير مؤنثا
في كلامهم بسبب عروض هذا العرض فما دام العرض في نفسه اولي واما
كون العدد عرضا فلانه من باب وما هو عرض على ما ذكر في موضعه ثم انه
غلب على الفاظ العدد التعبير بها عن المعدود فطرأ عليها معنى الوصف اذ صار
معنى ثلثة رجال معدودة بهذا العدد لكنه مع غلبة الوصف عليها كان
استعمالها غير تابعة لموصوفها اغلب فاستعمال ثلثة رجال اغلب من استعمال
رجال ثلثة وان كان الثاني ايضا كثير الاستعمال وذلك لاجل مراعاة
اصل هذه الالفاظ في الجمود ولقصد التخفيف ايضا فيها الى معدوداتها
تحصل التخفيف بحذف التنوين فصار على هذه القاعدة اصل جميع الفاظ
العدد ان يضاف الى معدوداتها فان لم يضف كما مر من احد عشر
الى مائة فلعلة كما يجيء فاضافة ثلثة رجال ومائة درهم كاضافة جرد قطيفة
واخلاق ثياب على الخلاف المذكور بين اهل المصريين واهل المضاف
اليه الآن باق على موصوفيته كما هو مذهب الكوفية او موصوف المضاف
محذوف عام والمضاف اليه مبين كما هو مذهب البصرية فيه الخلاف المذكور
في باب الاضافة فلا مانع ان يقال بجويز الكوفية نحو الثلثة الابواب بتعريف
المضاف لان الاضافة عندهم في مثلها لفظية فلم ينكر دخول اللام في الاول ايضا
وان كان تعريف الثاني كما هو تعرفه كما مر في باب الاضافة وليس ذلك
بمطرد لانه لم يسمع الجرد العطيفة لكنه لما ورد السماع فالوجه هذا فلما ثبت
معنى الوصف في الفاظ الاعداد وجرت تابعة لالفاظ المعدودات
كثيرا نحو رجال ثلثة والناس كاربل ما هم واذا لم يجر على الموصوف اتى بما كان
موصوفا بعد ها اما مضافا اليه كثلثة رجال ومائة رجل واما بمن كثلثة
من الرجال واما منصوبا جاز اجراؤه بما جري الصفات المشتقة في الفرق
بين المذكر والمونث بالتاء مطردا فان هذا الفرق مطرد في الصفات المشتقة

كضارب

كضوارب وضوارب اما في الجوامد فقليل كرجل ورجلة وغلام وغلامة
وغير العدد من المقادير يوصف به ايضا كثوب ذراع وبرقف لكن لا كالاعداد
في الكثرة فيقال ثقفت الاعداد كانت صفة بجمع المذكر على ثانيتها الموضوعة
هي عليه وذلك من الثلثة الى العشرة لكونها صفة الجميع والجمع مؤنث
بخلاف لفظ الواحد والاثنين فانهما لا يعدان صفة للجمع فقيل رجال
ثلثة كرجال ضاربة واذا جئ بما كان موصوفا لهما مضافا اليه كثلثة
رجال ثقفت الاعداد تابعة في التانيث وذلك لان لفظ المميز هو
لفظ الموصوف بعينه آخر للغرضين المذكورين اما اذا كان المميز مفردا
وذلك فوق العشرة فلم يونث العدد لانه لم يبق عين المونث الموصوف
كما يجيء فاصل عشرين درهما درارهم عشرون وكذا اصل مائة رجل ودراهم
الف ولم يوافق الاعداد موصوفاتها المجموعة في التانيث اذا جرت
عليها كما ذكرنا لان اواخر عشرون واخواته لزمها الواو والنون ولزم آخر
مائة الياء كما يجيء فسها الالف في ترك الموافقة مستقرا بالاولين لعطام
عن العادة فلما لم توافق موصوفاتها اذا جرت عليها لم يوافقها ايضا اذا اضيفت
اليها فقيل الف رجل والف امراة ومائة رجل ومائة امراة وانما بقي الثلثة
الى التسعة مع التنيف ايضا على حالها قبله وان لم يكن لها مميز مجموع ولا
موصوف مجموع لان مميزها الجموع محذوف اكتفى بالمميز الآخر عنه اذ عادة
العاقل العدد اذا تزاوفت انه يحزا بمميز العدد الاخير من جملتها يقول مائة
وثلثة وثلثون رجلا كان الاصل مائة رجل وثلثة رجل وثلثون رجالا وكذا
ثلثة عشر رجلا اصله ثلثة رجلا وعشر رجلا ومميز العشر اذا لم يكن مع التنيف
بخلاف مميزه مع التنيف اذ هو مع الاول مجرور مع الثاني معزد منصوب
بخلاف سايز العقود فان مميزها في الحالين واحد كثلثون رجلا
وثلثة وثلثون رجلا وكذا فولك ثلثة ومائة رجل في الاصل ثلثة رجال
ومائة رجل فلما كان مميزها المقدر مجموعا عومل معاملة مونثة وحذفه منها مع
تذكير الموصوفات ولا موصوف له مذكرا لا تنفي الاصقة للجمع والجمع المونث
جمع مذكر كان او جمع مونث فلو اثبتوا التا فيها مع الجمعين لم يبين ما قصدوه
من اجرايه مجري الصفات المشتقة وتظن التا هي التي للتانيث مطلق

العدد والاصل غير مجعولة لتأنيث الموصوف لان الجوامد ذوات التا، اذا لم يكن للوحدة لزمها التا، غالبا كالصفة والغرفة والعصوة والحجارة ثم لم يقلبوا الامر سماعا وعامة همزة وان لم يلزمها التا، اذ يقال عبا وشقا وذلك لان مثنى التا، التي ليست للوحدة في الجوامد على اللزوم فحملوها على نحو عطاوة وحرائر ونحو معاجا يلزمه التا، واما في الصفات وفي المقصود به الوحدة فهي غير لازمة فلذا تقول غزاة واستعاة فلو ثبتت التا، فيهما في الجمعين لشابهت تا، نحو الصفة والغرفة من الجوامد فاسقطوها مع جمع المؤنث لان تا، مثنه خفي فكانه مذكر بالنسبة الى تانيث جمع المذكر واما قلت ذلك لان تانيث جمع المؤنث المعتبر هو العارض بسبب الجمعية كتانيث جمع المذكر لا الذي كان قبلها بدليل انه لو كان الاصلي معتبرا لم يجز في السبعة قال نسوة كما لا يجوز فيما قال امراة فكما زال التانيث العارض المذكر الاصلي في رجال وهام ازال التانيث الاصلي ايضا في نسوة لكن هذا الطاري ظاهر مشهور في جار خفي في نسوة لان الشيء لا ينفصل عن مثله انفعال عن ضده فصار نسوة كانه مذكر لخفاء تانيثه فقيل رجال ثلثة ونسوة ثلث صارت التا، التي كانت في الاصل التانيث مجرد العدد على ما قررنا لتانيث العدد هذا كله في الجمع المكسر واما الجمع السالم فلا يقع مميزا للعدد عند سيبويه ان كان وصفا الا نادرا فلا يقال بلغه مسلمين ولا عدد مسلمات اذ المطلوب من التمييز العدس الجنس والصفات قاصرة في هذه المقايسة اذ اكثرها للعموم فلذا لا تقول في الجمع المكسر وصفا ثلثة طرفا واما غير الوصف فان كان عاملا وقوعه مميزا لان جمع العلم لا بد فيه من اللام والغرض الاسم من تمييز العدد وبيان الجنس لا التعيين فميزه منكرا في الاغلب وان كان مجرورا فلذا قيل ثلثة الزيدين وثلث كسرات بل يقول ثلث كسر لقلة تميز العدد بالسالم في غير هذا الموضع وورجا، قوله تعالى سبع سنبلات وجوده سنابل واذا لم يات له مكسرا ميز بالسالم كقوله تعالى ثلث عورات قيلت ان الاغلب في تمييز الثلثة الى العشرة الجمع المكسر فبنى امر تانيثها وتذكيرها عليه دون جمع السلامة فاذا تقرر هذا قلنا ينظر في تانيث الثلثة واخواتها الى واحد المعدود ان كان

المعدود

المعدود جمعا الى لفظ المعدود فان كان الواحد مؤنثا حقيقيا لثلث نسوة و طرايق او مجازا كثلث عرف وعيون حذفت الياء فيهما كما رايت وان كان الواحد مذكرا يثبت التا، فيهما سواء كان في لفظ الجمع علامة التانيث كاربعة حمامات وثلثة بنات عرس وبنات اوى والواحد حمام وابن عرس وابن اوى اولم يكن فيه علامة التانيث كثلاثة رجال وان جاء تذكير الواحد وتانيثه كساق جاز تذكير العدد وتانيثه كخمسة الستة وخمس الستة وان كان المعدود صفة تانيثه عن الموصوف اعتبر حال الموصوف لا حال الصفة قال تعالى فله عشر امثالها والمثل مذكر اذ المراد الحسنات اي عشر حسنات امثالها وان لم يكن المعدود جمعا بل هو الاسم جمع كخيل او جنس كتمر وستعرف الفرق بينهما في باب الجمع فان كان مختصا بجمع المذكر كالنفر والرهط والقوم فانها بمعنى الرجال قالنا، في العدد واجب قال تعالى تسعة رهط وقالوا ثلثة رجله وهو اسم جمع قايم مقام رجال وان كان مختصا بجمع الاناث فحذف التا، واجب كثلثة من المحاض لانها بمعنى حوامل النوق وان احتملها كالبط والخيل والغنم والابل لانها يقع على الذكور والاناث فان نصصت على احد المحتملين فالاعتبار بذلك النص فان كان ذكورا ثبت التا، وان كان اناثا حذفتها كيف وقع النص والمعدود كقولك عندي ذكور ثلثة من الخيل ثلثة ذكورا بالاضافة او عندي ثلثة ذكور من الخيل الا ان يقع النص بعد المميز والمميز بعد العدد كقولك عندي ثلث من الخيل ذكور ريح ينظر الى لفظ المميز لا النص فان كان مؤنثا لا غير كالخيل والابل والغنم حذفت التا، وان كان مذكرا لا غير وما لحقه لم يشاركه انثاها الى ما للمؤنث من هذا الجنس كجمع المؤنث والمذكر منه وان جاء تذكيره وتانيثه كالبط والدجاج جاز الحاق التا نظرا الى تذكيرها وحذفها نظرا الى تانيثه وما لا تدخل معنى التذكير والتانيث ينظر الى اللفظ فيؤنث كخمسة من الضرب ويذكر كخمس من الشارة ويكون الامران في كثلثة من النحل وثلث من النحل لانه يذكر ويؤنث قال تعالى كل منقعر وتحل خاوية وانما قلنا ثلثة اشياء ولم ينظر الى لفظه اشياء وان كان اسم جمع كظرف ولانه قايم مقام جمع شيء فكانه جمع الاسم جمع فاذا تقرر من التذكير والتانيث في هذه الالفاظ العشرة اعني من واحد الى عشرة

من جملة الالفاظ العدد الاثنى عشر قلنا حكم هذه الالفاظ العشرة ماذكرنا اعني جري
الواحد والاثنان على القياس وجري الثمانية الباقية على غير القياس
في الظاهرين وقعت تحت العشرة او فوقها فلهذا تقول ثلثة عشر رجلا
وثلثة وثلثون رجلا وثلثة ومائة رجل الا لفظ عشرة عند التركيب فانه
يرجع الى القياس اي يثبت التاء فيه في المؤنث وتسقط في المذكر كثلثة
عشر رجلا وثلث عشرة امراة وانما رجع الى القياس لان مميزه ليس بجمع حتى
يؤنث العدد بالنظر اليه وانما وافق لفظ عشر من بين سائر العقود ومميزة
في التذكير والتانيث في النيف لانه كان بلا نيف ايضا موافقا تمييزه تذكيرا
وتانيثا كعشرة رجال وعشرة نسوة على ما تقدم من التقرير وقد تبين بما ذكرنا
تقليل قوله احد عشر اثنى عشر احدي عشرة اثنتا عشرة ثلثة
عشر الى تسعة عشر ثلثة عشر الى تسع عشر اي احد عشر الى اثنى عشر
للمذكر احدي عشرة اثنتا عشرة للمونث ثلثة عشر الى تسعة عشر للمذكر
احدي عشرة اثنتا عشرة للمونث ثلثة عشر الى تسعة عشر للمذكر ثلث عشرة
الى تسعة عشرة للمونث قوله ونيم تكسر النون يعني شين عشرة
المركب في المؤنث لما كرهوا توالي اربع فتحات فيما هو كالكلمة
الواحدة مع امتيازها بالسيف الذي في آخرها فتحة عدلوا من فتح وسطها الى كسرة
واما الحجازيون فيجعلون من حركة الوسط الى المسكون لئلا يكون ازالة ثقل
بنقل آخر وهو الفصيحي وقد يفتح الشين على قلة لان التركيب عارض وربما
سكن عين عشر المركب بتحرك الآخر لاجتماع اربع فتحات احديها فتحة آخر
النيف كواحد عشر وثلثة عشر بخلاف اثنى عشر قوله عشرون واخواتها
فيهما يعني في المذكر والمونث كان قياس صنع العقود ان يقال عشران رجلا
مثنى وثلث عشرات رجلا الى تسع وكان مع المضاف اليه كلمة واحدة لانها
عبارة عن حد واحد كعشرة ومائة والف وكان المضاف مع المضاف اليه
كلمة مؤنثة بالتاء فلما حذفت المضاف اليه صارت كلمة حذف لامها كنحو
عشرة وقلة الا انه لم يستعمل ثلثة بمعنى ثلث عشرات كما استعمل كنحو عشرة
وثنيه محذوفة اللام لان المراد من لفظ لعاظ لاعداد كلمة المعينة ياتا ولو
استعمل ثلث بمعنى ثلث عشرات لاشتبهت بثلث التي في مرتبة الاحاد فلم تجز

النيف
ارنقة وارنوق

التعيين

التعيين المقصود بوضع العدد ومن ثمة لاتري من الفاظ العدد لفظا مشتركا
اصلا كما يجئ في غيرها من الالفاظ وسيجئ في باب الجمع ان الجمع المؤنث
بالتاء المحذوف لانه شايع بالواو والنون كونقلون وثبون وما يون فقيل
عشرون وثلثون تشبيها لها بهذه المحذوفة اللام وابتدي بعشر عشران المثنى
الى لفظ عشرون المصوغ صيغة المجموع ليكون كتوطئة الجمع غير القياسي
في اخواتها التي بعده اذ جمع المثنى غير قياسي لم يجئ الا مضافا لفظا او معنى
الى مثنى آخر قوله تعالى صعقت فلو بكما على ما يجري في باب المثنى وانما غير
لفظ الواحد في عشرون بكسر العين فيه بخلاف اخواته فانه لم يجز فيها غير
لامكان معنى الجمع في ثلثون مثلا فانه جمع ثلثة ايضا اذ هو ثلثة عشر مرات
وكذا اربعون وغيره ولا يمكن دعوى جمعية العشرة في عشرون بوجه
فقصد وا بتغييره الى جعله كبناء مستانف فالواو والنون في العشرون
واخواته كالجبر مما حذف كما قيل في عشرون وكرون وليس من باب تغليب
العقلاء المذكرين على غيرهم كما قال بعضهم لان التغليب يكون عند
الاجتماع كالمسلمين في الرجال والنساء والطويلون من الرجال والجمالون
وانت تقول عشرون امراة وعشرون جملا بلي يمكن دعوى تغليب في نحو
عشرين رجلا وامراة او عشرون رجلا وجلا قوله احد عشرون احدي
وعشرين بالعطف بلفظ ما تقدم الى تسعة وتسعين مائة والف
مائتان والفان فيهما على ما تقدم قوله بلفظ ما تقدم اي يكون المعطوف
الذي هو العقد والمعطوف عليه اي السيف بلفظ ما تقدم في المذكر والتانيث
فالعشرون لهما ولفظا احد واثنان على القياس وثلثة الى تسعة على خلاف
القياس قوله فيهما اي في المذكر والمونث قوله ثم على ما تقدم يعني رجع
من ابتداء كل مائة الى انتهائها الى اول العدد على الترتيب المذكور
ويعطف المائة على ذلك العدد نحو احد ومائة اثنان ومائة او يعطفه
على الائة نحو مائة واحد ومائتان واحد الف واثنان في المعلوم معروفة
وفي غير المعلوم مائة وجل الف ورجلان مائة وثلثة رجال والاول اي
عطف الاكثر على الاقل اكثر استعمالا لا الاتري ان العشرة المركبة مع النيف
معطوفة عليه في التقدير فثلثة عشر في تقدير ثلثة وعشرة وكذلك ثلثة وعشرون

اكثر من عشرون وثلث فاذا وصلت الي الالف استانفت العمل فيكون
بين كل الف الي تمام الف آخر كما من اوّل العدد الي الالف بعطف الالف
علي ذلك العدد المضيف عليه نحو احد والف عشرة والف وعشرون والف
ومايئة والف مايتان والف ثلثمايئة والالف ان شئت ان شئت جعلت
الالف معطوفا عليه كما ذكر في المايئة مع اما ف عليها وكان القياس
ان يكون للعاشر من الالوف اسما مستانفا خاتم للعاشر من ذلك العاشر
اسما مستانفا وهكذا الي نهاية كما كان للعاشر من العشرات الي المايئة
وللعاشر من المايئة اسم الالف الا انهم لما راوا ان الاعداد لا نهاية لها فكاه
وضع لفظ لكل عاشر من العقود يؤدي الي وضع ما لا نهاية له من الالفاظ و
جوح فاقتصروا علي الالف فقالوا عشرة الالف واحد عشر الفا الي عشرين
الفا الي مايئة الف ثلثمايئة الف الي الف الف ثم مايئة والف الف
ثلثمايئة والف الف الي الف الف الف والفان والف والف وثلثة
الاف والف الف الي الف الف الف وهكذا الي ما لا نهاية له
ولم يقولوا عشر مايئة بل ثلثمايئة والف ثلثة واخواتها اذا اضيف الي الالف
وجب الالاف اثبات التاء سواء كان مميز المايئة مذكرا او مؤنثا نحو ثلثمايئة
الاف رجل او امراة لان مميزها المايئة والالاف لا ما اضيف اليه المايئة
والالاف واصل مايئة مامسر كسدرة وحذف لامها فلزمها التاء عوضا
منها كما في عزة وثبة ولامها ياء لما حكي الاخفش رايت صنا بمعني مايئة وانما يكتب
مايئة بالف بعد الميم حتي لا يشتبه بصورة منه خطاء فاذا جمع او ثني حذف الالف
قوله وفي ثماني عشرة فتح الياء وجايز اسكانها مع شد حذف فها بفتح
النون اما الفتح فلان الياء يحتمل الفتح تخفة كما في رايت القاضي وجاء
اسكانها كثير التشاول المركب بالتركيب كما اسكنت في معدي كرب وقالوا
ويا دي بدا وجوبا وجاز حذف الياء مع قلته للاستثقال ايضا وبعد حذف الياء
ففتح النون اولي من كسرها للتوافق اخواتها لانها مفتوحة الاواخر مركبة مع
العشرة ويجوز كسرها ليدل علي الياء المحذوفة وقد حذف التاء في
ثمان في غير التركيب ايضا ويجعل الاعراب علي النون قال لها
شايا اربع حسان واربع فعرحا ثمان وفي الحديث صلي ثمان ركعات

بفتح

بفتح النون وقد يفعل ذلك برباع وجوار ونحوهما والبضع بكسر الباء في بعض
العرب بفتحها ما بين الثلث الي التسعة يقول بضعة رجال وبضع نسوة
وبضعة عشر رجلا وبضع عشرة امراة اذا لم يقصد التعيين قال الجوهري
اذا جاوزت لفظ العشرة ذهب البضع فلا تقول بضع وعشرون والشهور
جواز استعماله في جميع العقود قوله وممين الثلثة الي العشرة
مخفوض مجموع لفظا ومعنى الي في ثلثماية الي تسعماية وكان
قياسه مايتين وممين وممير احد عشر الي تسعة وتسعين منصوب
مفرد وممين مايتين والف وثنيهما وجمعها محفوظ مفرد قوله الي العشرة
الحد منها داخل في المحدود اعني ان ممير الثلثة والعشرة ايضا مخفوض
مجموع اما خفضه بالاضافة فلان الكلمة يصيرها احق علي ما مر قبل
وقد يترك الاضافة فيقال ثلثة اكلب علي البدل وربما جاء في الشعر نحو
ثلثة اثوابا وانما شذ النصب لان المعدود في الاصل كان موصوفا كما تقدم
وهو المقصود فلو نصبوه لكان المقصود في صورة الفضلات واما
النصب في احد عشر رجلا فسيجيء القول فيه واما الاضافة الي الجمع
فلان ذلك المضاف اليه كان في الاصل موصوفا ثم اضيف العدد
اليه للتخفيف واصل موصوف الثلثة فما فوقها ان يكون جمعا واما افراد
الممير فوق العشرة فلما يجيء قوله لفظا الجمع المصنوع اما اسم الجنس كالتمر
والنحل او اسم الجنس كالرهط والقوم والاكثر انه اذا كان المفسر
احدهما فقيل تمير النحو ثلثة من الخيل وخمس من التمر وذلك لانهما
وان كانا في معني الجمع لكنهما بلفظ المفرد فكره اضافة العدد اليهما بعد
بعدا تمهد من اضافته الي الجمع وقال الاخفش لا يجوز اضافة العدد اليهما
وهو ضعيف بقوله تعالي تسعة رهط وقالوا ثلثة انفس وثلث دود وقد حار
الزمان علي عيالي ثم نقول ان لم يكن للعدد الاجمع قلة اضيف العدد اليه
وان لم يكن له الا جمع كثرة اضيف اليه كما سه اقلام واربعة رجال وان كان
له الجمعان معا اضيف العدد في الغالب الي جمع القلة لمطابقة المعدود
للعدد نحو ثلثة اجيال وقد جاء ثلثة قروء مع وجود اقراء وليس بقياس

وقال المبرد يجوز قياسا ثلثة كلاب بتا ويل ثلثة من كلاب وليس لمشهور
قوله الا في ثلثمائة والى تسعة مائة استثناء من قوله مجموع لان المائة المضاف
اليها ثلثة الى تسعة مفرد غير مجموعة وكان القياس ثلث مائات لان
المائة جمعان احدهما في صورة الجمع المذكر السالم وهو اما نون وقد تقدم ان
العدد لا يضاف اليه فلم يبق الا اثبات يضاف لعود جمعهم التكسير كما في ثلث
عورات لكنهم كرهوان يلي التمييز المجموع بالالف والتاء بعد ما يعود
المجيء بعد ما هو في صورة المجموع بالواو والنون اعني عشرين الى تسعين
فاقتصر على المفرد مع كونه احصر وقد جاء في الشعر ثلثمائين وخمسمائين
قال ثلثمائين للمملوك وفي يهار راي وخلت عن وجوه الاضافة وبعضهم
يقول في مئون مؤن بضم الميم وبعضهم بسم كسر ميم مائة في الواحد ايضا
سا من الضم ولا سين الضم وذلك هو الاخفاء قال الاخفش
لو ضممت ميم مات قلت ميمات كما في مولى جاء وبعضهم يجعل نون
مائن معتقب الاعراب كسنين على ما يجيء في باب الجمع وقال الاخفش هو
فعلين في الاصل لعشرين حذف اللام فهو عنده مفرد وليس شيء اذ لا يقال
لمائة واحدة ماين ولعله عنده اسم الجمع وقال بعضهم هو فعيل كعصي لبدل
التاء الاخير يو ما قوله وحاتم الطائي وحمات المائي عند الاخفش في الاصل
ماين حذف النون ضرورة وحكى عن يونس انه مطروح الهاء كثمرة ولو
كان كما قال لقيل ماي كمعي كما يقول في ليشة لشي وفي طبيه ظبي وقد قيل اصله
ماي ككليب كسر الهاء كما قيل شعير ورغيف لكون العين حرف الحلق كما
يجيء في التصريف ثم خفف لاجل القافية وماي لكليب غير مسموع ففي هذا
القول نظر قوله وميز احد عشر الى تسع وتسعين منصوب مفردا ما نصبه
فليقدر الاضافة اليه اما من احد عشر الى تسعة عشر فلكرههم بجعل ثلثة
اسماء كاسم واحد فان قلت فقد قالوا ثلثة عشر زيدا وخمسة عشر بجازا
لاضافة الا في اثني عشر لما مر في باب المركب قبل هذا ليس مثله لان
المضاف اليه اذا كان مميزا فهو المقصود بالاول في المعنى وانما جيء به
لبيانه فكان الجميع كالشيء الواحد والمضاف اليه في نحو ثلثة عشر شيء
آخر واما عشرون واخواته فلان النون ليست للجمع حقيقة حتى يحذف

بل

بل هي مشبهة بها فان قيل فقد يقال ارضون زيدون وكرد عمرون وحذف النون
شاذا قلت بل ارضون جمع الارض حقيقة وان لم يكن قياسا بخلاف
عشرين فانها ليست جمع عشر لما مر في اول الكتاب ولم يمكن الاضافة
مع اثبات النون ايضا لمشابهتها لنون الجمع وربما جاء عشرو درهم و
اربعون ثوب وهو قليل واما افراده فلان جمعيته الاصلية التي
كانت له حين كانت موصوفا انما حوفظ عليها حال الاضافة اليه لان
المضاف اليه غير فضلة بل تمام الاول كالموصوف فابقى الجمعية له مضافا
كما كانت له موصوفا فلما تعذر الاضافة نصب على التمييز وفي صورة
الفضلات لم يبق كالموصوف الذي هو عمدة والجمعية مفهومة
من العدد والمتقدم و المفرد اختصر فاقتصر عليه ومع ضرورته في صورة
الفضلات راعى اصله حين كان موصوفا فلا يوصف في الاغلب الا
مجرورا بالعدد لانه المقصود من حيث المعنى والعدد وان كان متقدما عليه
كالوصف له تقول عندي عشرون رجلا شجاعا كما يوصف هو اذا كان
مضافا اليه قال تعالى اني اراني سبع بقرات سمان ويجوز وصف العدد
ايضا لكن على قلة قوله وسبعها وجمعه المائة والالف وجمع الالف او
الالفة لا يجمع الى المفرد كخمسات رجل قوله مخفوض مفرد اما خفضه
فعلى الاصل كما ذكرنا كخوثلث رجال واما افراد فلما جرهم عليه افراد المميز
المنصوب الذي قبله مع انه اخف من الجمع ولفظ العدد وكان في الالفة
على الجمع ومرتبة الاحاد جمع قلة وحكم القلة عندهم حكم الافراد في كثير من
الاشياء التصغير هم له على لفظه وجمعه له من بعد اخرى جمع التكسير
اما هذه المرتبة فشهورة كثرتها لمرتبة الاحاد فاغنت عن جميع تمييزها
وقد جمع مميز الالفة كخومائة رجال وقد يقرد منصوبا قال ادعاش العتى
مائين عاما فقد ذهب اللذاذة والعماء قال المصنف ونعم ما قال فيمن قرأ
قوله تعالى ثلثمائة سنين بالتنوين وهي عن غير حمزة والكسائي انه على البدل
لا على التمييز والا لزم الشذوذ جمعين وجمعين جمع مميز مائة ومضيه فكانه
قال ولبثوا سنين قال وكذا قوله اثني عشره اسباطا والا لزم الشذوذ
بجمع المميز قال الزجاج لو انتصب السنين على التمييز لوجب ان يكون لبثوا

تسعة مايه ستة ووجهه انه فهم ان مميز المايه واحد من مايه كقولك مايه
رجل فرجل واحد من المائه فلو كان سنين تمييزا لكان واحدا من ثلثمايه واقل
سنين فكان كانه قال ثلثمايه ثلث سنين فيكون تسعمائه قال المص وهذا
يطرد قوله تعالى اثنتى عشرة اسباطا فلو كان تمييزا لكانوا ستة وثلثين
على رأيه وقال وهذا الذي ذكره الزجاج يرد على قراءة حمزة والكسائى
لانهما قرا ثلثمائة سنين بالاضافة فسنين عندهما مميز لا غير وان لم يكن
منصوبا ولا شك ان قراءة الجماعة اقيس عند النحاة من قراتهما وما ذكره
الزجاج غير لازم وذلك ان الذي ذكره مخصوص بان يكون المميز مفردا
اما اذا كان جمعا فالقصد فيه كالقصد في وقوع التمييز جمعا في كو ثلثة
اثواب مع ان الاصل في الجمع الجمع وانما عدل الى المفرد لعلة كما تقدم
فاذا استعمل المميز جميعا استعمل على الاصل وانما قال الزجاج يلزم
لو كان ما استعمل كما جمعا استعمل المفرد فاما اذا استعمل على اصله فبناء وضع
العدد له فلا هذا آخر كلام المص واذا وصفت المميز المفرد جاز لك
في الوصف اعتبار اللفظ والمعنى كو ثلثون رجلا ظريفا وظريفا ومايه
رجل طويل وطوال قال فيها اثنتان واربعون حلوبه سودا كحافيه الغراب
للاشجع واعلم ان سيبويه وجماعة من النحاة يستقبحون كون مميز العدد في اية
درجة كان صفة كما ذكرنا لان المقصود من التمييز التنصيص وهو معدوم
في اكثر الاوصاف بلى ان كانت الصفة مختصة ببعض الاجناس لم يقبح
كو ثلثمائة علماء ومايه فاضل كما قلنا في هذا الابيض وهذا العالم واذا اضفت
العدد المركب كواحد عشر وخمسة عشر زيد فعند سيبويه الاسمان باقيان
على بنائهما فرقا بين اللام والاضافة وذلك لان ذا اللام كثيرا ما يوجد
في غير هذا الموضع مستقلا لان والذي واخواته والامس عند بعضهم واما
المضافة فلا يكون الا معربا الا لدن واخواته الاتي اعراب اي للزوم اضافة
مع ثبوت علة البناء فيه والى اعراب قبل وبعد واخواته مع الاضافة والبناء
عند القطع منهما واما كو غلامي عند النحاة وبناء حيث واذا وكو قوله على حين
عاينت قد مضى الكلام عليه في مواضعها فالاخفش يعرب بان
الاسمين قياسا مع الاضافة كو جاني خمسة عشر زيد اجراء له مجرى معلبك

والفراء

والفراء يجعل جزء المركب عند الاضافة معربين اعراب المضاف والمضاف اليه
يشبههما لفظا بالمضاف اليه فيكون خمسة عشر زيد كابن عرس زيد
واذا كان العدد مؤنثا واللفظ مذكرا او بالعكس فالوجهان يعني مثل قولك شخص
اذا اطلقته الى امراة وقولك نفس اذا اطلقتها على رجل ففي الاول المعدود
وهو المراة مؤنث ولفظ الشخص مذكر وفي الثاني المعدود وهو رجل مذكر و
لفظ النفس مؤنث فلك ان تعتبر اللفظ وهو الاقيس والاكثر في كلامهم
لما ذكرنا في الموصولات فتقول ثلثة اشخص اي نساء وثلث انفس
اي رجال ويجوز اعتبار المعنى كثلثة انفس للرجال وثلث اشخص للنساء
قال فكان مجيي دون من كنت ابتغي بث شخوص كاعبان ومعصر
ولا يميز واحد واثنان اسمعان بلفظ التمييز عنهما كو مثل رجل ورجلان لافادة
النص المقصود بالعدد انما لم يميز واحد واثنان لان لفظ العدد قصد به
الدلالة على نصوصية العدد فلما لم يكن الجمع يفيد ذلك فلو قالوا ثلثة وافقروا
لم يعلم ما هي ولما كان كو رجل ورجلان يفيد المعدودين معا استغنى عن ذكر العدد
معه فلم يقولوا واحد رجل ولا اثنى رجلين ولا اثنا رجل لان لفظ رجلين
يفيد الاثنينية وقوله كان حصنه من البدل طرف عجوز فيه ثنا بخنطل خرورة
قوله استغناء بلفظ التمييز عنهما يعني لم يقولوا واحد رجل ولا اثنا رجلين
لان التمييز الاول يفيد الوجوه والثاني ليفيد الاثنينية وهذا الاستدلال
لا يستمر في كو واحد رجال وفي اثنى رجال وعناحنطل واذا قصدت تقريب
العدد فان كان مفردا اي غير مضاف ولا مركب ادخل اللام عليه واحدا
كان او اكثر كالعشرون رجلا والثلثة والثلثون جملا وان كان مضافا فهي
المضاف اليه وان كان مضافا الى المضاف الاخير فالاول كثلثة الدراهم
والمايه الدرهم وثلثة المايه واربعة الالاف والثاني بثلثمائة الالف
وثلثمائة الف الدرهم وثلثمائة الف الف الف الدرهم وقد يدخل على المضاف
والمضاف اليه معا كثلثو ذا كو الثلثة الاثواب وعند الكوفيين متوقياس
كما مر في باب الاضافة وان كان مركبا دخل على الاول كالاحد عشر
ولا يجوز دخولها على التمييز لوجوب تنكيره ولا على ثاني جزء المركب لانه يكون
كانه داخل في وسطه كلمة وقد يدخل على الجزئين ويضعف كو الاحد عشر الدرهم

وهو قياس عند بعض الكوفيين واعلم ان العدد المميز لمذكر ومونث معا اما
ان يكون مفصولا بينه وبينهما بلفظ من او بين اولا فان كان فالغلبة للمذكر
كو اشتريت عشرة بين عبد وامة ورايت خمسة عشر من النوق والجمال
الا ان يكون المميزان يوما وليلة فالغلبة اذن للتانيث قال فطافت
ثلثا بين يوم وليلة وكان النكرات يكون المميزان يوما وليلة فالغلبة اذن
للتانيث قال فطافت ثلثا بين يوم ونصف وتجاوز اذ التاريخ على
الليالي كما يجئ فلهذا اذا ابهمت ولم يذكر الايام ولا الليالي جري اللفظ على
التانيث كو قولك اقام فلان خمسا قال تعالى تربصن بانفسهن
اربعة اشهر وعشرا وانما علبت التانيث لذلك وللفصل اذ كانه مع
الفصل لم يذكر المميز قال سيبويه يجوز في القياس خمسة عشر من بين يوم
وليلة لكنه ليس كذا كلام العرب وان لم يفصل بهما فان كان العدد مضافا
الى المعدود فالغلبة للاسبق كو خمسة اعبد وام وخمس واعبد اذ الاضافة
اليه يفيد فضل اختصاص وكذا في عدد عليه هذا العدد المضاف كو ثلثة ومائة
رجل وامراة وثلثمائة الف ناقة وجمل وان كان المعدود منصوبا على التميز
فان كان المذكر من المميزين عاقلا سواء كان المؤنث عاقلا اولا فالغلبة للاعتبار
بالمذكر كو خمسة عشر امراة ورجلا وخمسة عشر ناقة ورجلا لاحترام التذكر
المقارن للفعل وان لم يكن الذكر منهما عاقلا فالغلبة باسبقهما كو ثلثة
عشر جملا وناقة واربعة عشر بقرا وصفة واربعة وعشرون يوما وليلة هذا
واذا كان المميزان يوما وليلة كو سرت اربعة عشر يوما وليلة فالمراد اربع عشر
ليلة واربعة عشر يوما لان مع الليالي اياما بعدها ولا كذا كو اشتريت من عبد
وامة او خمسة عشر جملا وناقة بل المعنى ان مجموع عدد العبيد والاماء عشرة
فبعض العشرة عبيد وبعضها اماء ويجوز ان يتساويان فيكون خمسة عبيد وخمس
اماء ويجوز ان يختلفا والنكرة المضاف اليها بين في مثل هذا اي موضع التقسيم
يقصد بها الجنس والتقابين مستعارة من الظرف المكاني فقولك اليوم
بين رجل وامراة اي ليسوا خارجين من حدين القسمين كما ان يكون بين الشيئين
لا يكون خارجا من المكان المتوسط بينهما اعلم ان الليل في تاريخ العرب مقدم
على اليوم لان السنين عندهم مبنية على الشهور القمرية وذلك لكون اكثر امم

اصل الرازي الذين يتفسر عليهم معرفة دخول الشهر الا بالاستهلال فاذا ابصروا
الهلال عرفوا دخول الشهر الا بالاستهلال فاول الشهر عندهم الليل لان الاستهلال
يكون في اول الليل فيقال في اول الليل من شهر كذا لاول منه او لغرة
او لمهله او لسهله وفي اليوم الاول ليلة خلت واللام هي المفيدة للاختصاص
والاختصاص على ثلثة اضرب اما ان يختص الفعل بالزمان لوقوعه فيه كو كتبت
لغرة كذا او يختص بوقوعه بعده كو الليلة خلت او يختص به لوقوعه قبله كو
الليلة بقيت وذلك بحسب القرينة مع الاطلاق يكون الاختصاص بوقوعه
ومع قرينة كو خلت بوقوعه بعده وبقرينة كو بقيت قوله وتقول في الليلة
الثانية من كذا وعلى هذا القياس الى آخر الشهر وان وقع الفعل في الليل
ولم يقصد الى ذكر وقوعه فيه جاز ان يكتب ما فيه من في الايام وذلك
انك تقول في ثاني الايام للثلثين خلا وفي ثالثها لثلاث لليال خلون وكذا
الى عشر ليال خلون ويجوز لثلث ليال خلت الى عشر ليال خلت والاولى
اوفى ليرجع النون الذي هو ضمير الجمع الى الجمع وفي الحادي عشر لاحدي عشرة ليلة
حلت الى ان يكتب في الرابع عشر لاربعة عشر ليلة حلت ويجوز خلون حملا
على المعنى والاول اولى مراعاة للفظ وقريب من ذلك ما حكى الازني
الاجزاع انكسرن والجذوع انكسرت حمل ضمير الاجذاع وهو جمع قلة ضمير الجمع
وهو النون لانك لو حرصت بعدد القلة اي من ثلثة الى عشرة كان مميزه
جمعا كو ثلثة اجذاع وحمل ضمير الجذوع وهو جمع الكثرة ضمير الواحدة اي المستكن
في انكسرت لانك لو حرصت بعدد الكثرة اي ما فوق العشرة لكان مميزه
مفردا كو ثلثة عشر جذعا ويكتب في اليوم الخامس عشر للنصف من كذا وهو
اولى من قولك بخمس عشرة ليلة خلت ومن قولك بخمس عشرة ليلة بقيت
مع جواز هما ايضا وذلك لان الاول احصر منهما وفي السادس عشر لاربعة
عشرة ليلة بقيت او بعين كما قلنا وبعضهم يقول من الخامس الى الاخير ان
بقيت لتجويز نقصان الشهر الى ان يكتب في العشرين ليال لعين وهو اولى
من بقيت كما ذكرنا مع جوازه ايضا الى ان يكتب في الثامن والعشرين للتسعير
نقصا وفي التاسع والعشرين لليلة بقيت وفي الليلة الاخيرة لاخر ليلة منه
او سلخه او انسلاخه وفي اليوم الاخير لاخريوم من كذا او سلخه او اسلاخه

قوله وتقول للمفرد من المتعدد باعتبار تصيره الثاني والثانية الي العاشر والعشرة لاغير وباعتبار حالة الاول والثاني الي العاشر والعاشرة و الحادي عشر والحادية عشر والثاني عشر والثانية عشرة الي التاسع عشر والتاسعة عشرة وثم قيل في الاول والثالث اثنين اي مصيرهما في بينهما وفي الثاني ثالث ثلث اي احدهما وتقول حادي عشر احد عشر علي الثاني خاصة وان شئت حادي احد عشر الي تاسع تسعة عشر فيعرب الاول يعني بالمفرد الواحد والمتعدد المعدودة وقد تقدم ان جميع الفاظ العدد كانت في الاصل لمجرد العدد كما في قولك ثلث نصف سته ثم استعملت في المعدودات كما في رجال ثلثة وسته رجال فاذا كان هناك معدود معين كعشرة رجال مثلا وقصدت ذكر واحد منهم فان اردت ذكره بلا ترتيب جئت بواحد اي احد الذي هو اول تلك الالفاظ الاثني عشر فقلت هذا واحد العشرة او احدهم وان قصدت الي واحد منهم مع حفظ الترتيب العددي فذاك علي وجهين احدهما ان يقصد الي ذلك الواحد المعين درجته العددي بالنظر الي حالة اي درجة التي هو فيها من العدد لا باعتبار عدد آخر كالثالث اي الواحد من الثلثة والثاني اي الواحد من الاثنين وهو معني قوله باعتبار حاله والثاني ان يقصد الي ذلك الواحد بالنظر الي درجته والي ذلك الواحد الي درجة التي تحت درجته ايضا فيكون واحد من درجته بسبب تصيره الدرجة تحت درجته داهية الاسم وجعله للمجموع اسم درجة نفسه بثبت انضمامه الي ما تحته الي ذلك الواحد المراعي درجته العددية التي تحت درجته فجوة داهية الاسم وجعله للمجموع اسم درجة نفسه بسبب انضمامه الي ما تحته كثالثة اثنين اي واحد من ثلثة بسبب انضمامه الي اثنين وجعله للمجموع اسم ثلثة وعن المجموع الاسم الاثنين فمعني ثالث اثنين مصيرا اسمي ثلثة بنفسه وهذا معني قوله باعتبار تصيره فاذا قصدت اليه باعتبار التصير لم يجز ان يبني من واحد اذ ليس تحت الاحد عدد فصار احدا بانضمامه الي الاحد ويجوز ان يبني من الاثنين كواحد اي واحد اي مصيرواحد اثنين بنفسه فاذا جئت بعد بمفعول هذا المصير اما مجرورا او منصوبا وجب ان يكون عددا انقص من العدد المشتق منه هذا المصير بدرجة كرابع ثلثة

وخامس اربعة ولا يجوز ان يكون انقص باكثر من درجة ولا ازيد بشيء اذ المعني انه صير مفعوله بانضمامه اليه علي العدد المشتق فهو منه وهذا المعني لا يتم في الناقص بدرجة فقط واذا نصبت به فانما ينصب اذا كان المعني الحال او الاستقبال لا بمعني الماضي كما يجري في اسم الفاعل والاضافة في هذا اكثر من النصب بخلاف سائر اسماء الفاعلين فانهما متساويان فيهما او النصب اكثر وانما قال النصب ههنا لان الانفعال والتاثر في هذا المفعول غير ظاهر الا بتاويل وذلك لان نفس لا يصير ثلثة اصلا وان انضم اليهما واحد بل يكون المنضم والمنضم اليه معا ثلثة والتاويل انه سقط عن المجموع الاول بانضمام وذلك الواحد اسم الاثنين فصار يطلق علي المجموع الثاني اسم الثلثة فكانه صار المجموع الاول من المجموع الثاني فعلم هذا جاز بناء اسم الفاعل من الاثنين الي العشرة اذ لكل منها فعل مصدر كونت الاحد مسا وثلثت الاثنين وكذا ربعت الثلثة الي عشرة التسعة والمصانع من جميعها بكسر العين الا ما لامه حرف كاربع واتسع واسبع وقد يكسر هذا ايضا علي الاصل وقد جاءت صنع الافعال بهذا المصادر بشرط ضم عين المضارع الافيما لامه حلقي بمعني آخر وهو قولهم ثلثه الرجل اي احدث ثلثا له وكذا ربعته وخمسته الي عشرته وليس هذا المعني مما نحن فيه ولا يجيء بهذا المعني ثلث الرجل اذ لا معني ولا يتجاوز بهذين العينين واجاز سيبويه ان يتجاوز العشرة مما هو بمعني التصير خلافا للاخفش والمازني والمبرد قال ابو عبيدة يقول كانوا تسعة وعشرون فثلثهم اي جعلهم ثلثين وكانوا تسعة وثلثين فربعتهم وكذا الي المائة قال السيرافي منع الذين يمنعون من الاشتقاق بمعني التصير فاجاوز العشرة وهذا هو القياس وقال ومنهم من يجيزه ويسمعه من لفظ التيف فيقول هذا ثاني احد عشر وثالث اثني عشرة وسوته قال المبرد لا يجوز لان هذا الباب تجري مجري الفاعل الماخوذ من الفعل ونحن لا نقول ربعت ثلثة عشر ولا اعلم احدا حكاه و اعلم انه انما لم يجز الاشتقاق فوق العشرة بمعني المصير وجاز بمعني احد كثلثة عشر لان ما هو بمعني الاحد في صورة اسم الفاعل وليس به بمعني كمايط وكاهل ولا باس ان يبني من اول جزئي المركب اذ لا يحتاج فيه الي مصدر

والفعل واما المصير اسم فاعل حقيقة واسم الفاعل لابد له من الفعل والمصدر
ولم يثبت فعل ومصدر سماعا من العدد الذي فوق العشرة والذي حكى ابو
عبيدة انما هو في العقود من العشرة الي مائة كعشرين وثلثين الي تسعين
فقط وليس من المركب والمعطوف والظاهر ان سيبويه قاس ما هو بمعنى
المصير علي ما هو بمعنى الاحد ولم يقل ذلك علي سماع فعلي ما قال تجوز فيه وجهان
رابع عشر ثلثة عشر ثلثة عشر علي بناء فاعل من اول جزئي المركب والاثنان
ثانيهما كما هو رابع ثلثة عشر بحذف ثانيهما واعراب اولهما لزوال التركيب
ولا يجوز فيهما الحذف اول جزئي المركب المضاف اليه علي ان تركب رابع
مع عشرة الاخير فليهما ولا علي ان يضف رابع الي عشرة فيعربه اي يعرب
رابع للالتباس رابع عشر بمعنى الاحد كما يجئ واما ان قصدت الي ذلك الواحد
باعتبار حاله فان لم تضف قلب الالف والثاني والثالث الي العاشر
وانما ابدلت الواحد بالاول لان الواحد كما ذكرنا يطلق علي كل واحد من
مفردات العدد وات اذا لم يقصد الترتيب فعلت الاول لبس الترتيب
وهذا المبني علي وزن الفاعل وان لم يكن اسم فاعل حقيقة كما مر لكن فيه
معنى الوصف بخلاف نحو الخايط وهذا يجوز ان يجاوز به العشرة اتفاقا
فيقول الحادي فنقلب الواحد الي الحادي بجعل الفا مكان اللام والعين
مكان الفاء ويقول الثاني عشر فتسكن تا دي الحادي والثاني مع انهما مركبان
كما مر في معدي يكرب واما العشرون والثلثون الي التسعين والمائة والالف
والالف فلفظ المفرد من المتعدد ولفظ العدد فيها واحد كما مر في باب المركب
وكان القياس العاشرون والثالثون ويقولون في المعطوف الثالث والعشرون
والثالث والمائة والرابع والالف وان اردت اضافة هذا النوع الي ما
هو جزء منه ولا يجوز ذلك الا فيما دون العشرون فلك ان تصيغه اما آتي
اصله وهو الاغلب ما والي ما فوقه فلفظ الاول لا يضاف الا الي ما فوقه نحو
اول العشرة واول الخمسة ولا يضاف الي الاحد نحو اول الاحد ولا اول الواحد
لان معنى الاسم المضاف بهذا المعنى بعض المضاف اليه وذلك البعض
هو الواحد فمعنى ثالث ثلثة احد ثلثة وليس للواحد بعض حتى يضاف
ذلك البعض اليه واما غير لفظ الاول فيجوز فيه الوجهان نحو ثاني اثنين وقولك

عطارد ثاني السبعة السيارة ولا يجوز عند الجمهور ان ينصب اصله اذ ليس له
فاعل حقيقة ونقل الاخفش عن ثعلب جواز ذلك قال الاخفش قلت له
فاذا اجريت ذلك فقد اجريته مجري الفعل فهل يجوز ان يقول ثلث ثلثة
قال نعم علي معنى اتممت ثلثة وجعلت ثلثة ثلثة بضم نفسي الي اثنين
فاذا جاوزت العشرة واردت الاضافة قلت علي ما اجاز سيبويه وحكاه
عن العرب حادي عشر احد عشر وثلث عشر ثلثة عشر فيكون حادي عشر
بمنزلة ثالث واحد عشر بمنزلة عشرة فالمركب الاول يحرسه مضاف الي المركب
الثاني يحرسه وكلا يجري كلا المركبين مبنيان وقد انكر ثعلب هذا الوجه وحكاه
عن الكوفيين وقال انهم لا يجوزون الا ثالث ثلثة عشر وجههم انه لا يمكن بناء
العامل من جزي المركب فثلثة من الجزء الاول وهو السف وقول سيبويه
اولي لانه ليس اسم فاعل حقيقة وحكايته عن العرب لا ينكر مع صحة علته
ولا ريب ان حذف الثاني من جزئي المركب المضاف اكثر استعمالا لخفته والاستغناء
بتكرار لفظ عشر في المضاف والمضاف اليه فاذا حذفته اعرب اول
الجزئين بوجوه الاعراب لزوال التركيب الموجب لبنائه وامتناع تركيبه مع
جزئي المركب الاخير ويجوز حذف جزئي المضاف اليه ايضا فتقول في ثالث
ثلثة عشر ثالث عشر فالذي ذكره سيبويه بعد حذفه فتحا جيحا اما الثاني
فلتضمن الواو واما الاول فلقيام ثاني جزئي المضاف اليه مقام ثاني جزئي
المضاف وذكر الكوفيون جواز اعراب الاول واما الثاني فلا كلام في بنائه
لتضمنه الحرف ووجه اعراب الاول عدم قيام ثاني جزئي المضاف اليه
مقام ثاني جزئي المضاف قال السيرافي هذا قول قريب ولم ينكره اصحابنا
وروى الكسائي الوجهين عن العرب قال المص في الوجه الاول
اعني بناء الجزئين الظاهر ان هذا اللفظ لفظ الاسمين الاولين بلا اضافة
الي المركب الثاني لعدم الالتباس واعلم ان لقولك ثالث ثلثة عشر
معنيين احدهما الجزء الثالث من المعدود الذي هو ثلثة عشر وعلي هذا
المعنى يجوز ان يقول ثالث اثني عشر وثالث اربعة عشر لان ثالث
من ثلثة عشر وثانيهما انه الجزء الواحد من ثلثة عشر وعلي هذا لا يجوز ثالث
اثني عشر ويجوز ثالث اربعة عشر واعلم ان حكم فاعل المذكور سواء كان

بمعنى المصير او الواحد او غيرهما حكم سايراسماء الفاعلين فى التذكير والتانيث
فتقول فى المونث الثانية والثالثة والرابعة الى العاشرة وكذا فى جميع
المراتب من المركب والمعطوف نحو الثالثة عشرة تونث الاسمين فى المركب
للمونث كما تذكرهما للمذكر فى نحو الثالث عشر وانما ذلك لانه اسم لواحد
مذكر فلا معنى للتانيث فيه بخلاف ثلثة عشر رجلا فانه للجماعة وتقول فى المعطوف
الثالث والعشرون والثالثة والعشرون قوله ومن ثمة قيل فى الاول اى
من اجل اختلاف الاعتبارين اعتبار تصيره واعتبار حاله اختلف اضافتها
فاضافة المصير الى ما دونه واضافة ما هو بمعنى الواحد فقط الى مثله
او الى ما فوقه قوله المذكر والمونث المونث ما فيه علامة تانيث
لفظا او تقديرا والمذكور بخلاف وعلامات التانيث التاء والالف
مقصورة وممدودة كل ما فيه علامة التانيث ظاهرة او مقدرة سواء كان
التانيث حقيقيا او لا يسمى مونثا فالحقيقى الظاهر العلامة ضاربة وقتلى
وجبلى وغير الحقيقى عرفة وصحراء وبشرى والحقيقى المقدر العلامة زينب
وسعاد وغير الحقيقى ناروار ولا يقدر من حملة العلامات الا التاء لان وصفها
على العروض والانفكاك فيجوز ان تحذف لفظا وتقدر بخلاف الالف ودليل
كون التاء مقدرة دون الالف رجوعها بالتصغير نحو هنيدة وقديره واما الزايد
على الثلاثى فحكموا فيه ايضا بتقدير التاء قياسا على الثلاثى اذ هو الاصل
وقد يرجع التاء فيه ايضا شاذا نحو قديمة وورثة قوله وعلامة التانيث التاء
تاء التانيث فى الاسم اصل وما فى الفعل فرعه لانه يلحق الفعل التانيث
الاسم اى فاعله واصل العلامة ان يلحق كلمة هى علامة لها فلهذا كانت التاء
الاسمية اكثر تصرفا بتحملها للحركات وانقلابها فى الوقف هاء فقال الكوفيون
الهاء اصل التاء لانها اشابهة الهاء للالف وليس شئ لان التاء
فى الاصل والهاء فى الوقف والاصل هو الاصل لا الوقف وقال جار الله
الياء ايضا علامة التانيث فى نحو ذوى والاولى ان يقال هذه الصيغة
بكمالها موضوعة للتانيث كبناء وليس فى اسم الاشارة على ما هو حرف
واما الياء فى يفعل فالاولى انه اسم لا حرف تانيث كما مر فى باب الضمائر وتاء
التانيث قد تدخل الحرف كربت اذا كان المجرور بها مونثا لقولك قلت لها

اصل

اصب حصاة قلبى وربت رميه من غير رام وقد جاء يا صاحبا ربت
انسان حسن ويجوز ان يريد بالانسان المونث ويلحقه ثم ايضا اذا عطفت
بها قصته لا مفردا على مفرد ويقال لات مشابهة ليس كما مر فى بابه ويقال
لعلت فى لعل وانما تانيث وهنت واخت وكلتا وثنتان وستان
فليست لمحض التانيث بل هى بدل من اللام فى حال التانيث
وكذا سكن ما قبلها هو فى مسان كانه بدل من من اللام لكون واحد
وما هو منه كشفة والالف الممدودة عند سيبويه فى الاصل مقصورة ردت
قبلها الفا لزيادة المد وذلك لان الالف للزومها صار كلام الفعل فجاز
زيادة الف المد قبله كما فى حمار وكتاب فاجتمع الفان فلو حذفت احديهما
لصار الاسم مقصورا كما كان وضاع العمل فقلبت ثانيهما الى حرف
يقبل الحركة دون الالف ليبقى عليه مدها وانما قلبت همزة لا واوا ولا
ياء مع ان مناسبة حروف العلة بعضها لبعض اكثر اذ لو قلبت الى احديهما
لاحتج الى قلبها الفا وكما فى كساء ورداء لكون ما قبلها الفا كما ذ فيهما فان زالت
الالف وقلبت الف التانيث ياء ايضا كما فى قوله لغد اغدوا على اشقر
يقال الصحارى وتعلم تانيث ما لم يظهر علامته بالضمير الراجع اليه
كقوله تعالى والشمس وضحيها وبالاشارة اليه باسمها كقوله تلك الدار ولحاق
علامة التانيث بفعله او شبهه المسند اليه او الى ضميره نحو طلعت الشمس
والتفت الساق بالساق من معين بيضاء اللون وتسليمان الريح عاصفة
والمضمره ان كان المكبر ثلاثيا كما قدمنا ويتجرد عدده من الثلثة الى العشرة
من الاسماء كقوله ثلثة اذرع وعشرة ارجل وجمعه على مثال خاص بالمونث
لفواعل فى الصفات كطوالق وحوايض او على مثال غالب فيه وذلك
انما يكون فيما هو على وزن عناق وذراع وكراع وبمين فجمعها على افعل
فى المونث وقد جاء فى المذكر على افعل قليلا كمكان واماكن وحين واحيان
وطحال واطحل وجمع التاء لاربعة عشر معنى احدها الفرق من المذكر
والمونث اما فى الصفة كضاربة ومنصورة وحسنة ومضروبة وهو القياس
فى جميع الانواع الاربعة اى فى اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة
غير افعل التفضيل وافعل الصفة وفى المنصوب باليا واما نحو ربيعة

ونقعه في المذكر والمونث فلكونهما في الاصل صفة النفس اي نفس ربعة
ونفعه واما اسم الجامد وهي اسماء مسموعة قليلة لرجل وانسانه
وغلام الثاني الفصل الاحاد المخلوقة واحاد المصادر من اجناسهما كنخل
ونخلة وتمر وتمرة وبطه وبطة ونمل ونملة ففي قوله تعالى قالت نملة
يجوز ان يكون النملة مذكرا والتاء للوحدة فيكون تاء قالت لتاء الوحدة
في نملة لالكونها مؤنثا حقيقيا كما يجئ والمصادر كضرب وضربه واخراج و
اخراجه واستخراجه وهو قياس في كل واحد من جنسين المذكورين والمراد
بالجنس ههنا ما يقع على القليل والكثير بلفظ الواحد وقد جاءت قليلا
للفرق بين الاحاد الموضوعة واجناسها وهي اسماء محفوظة كسفين
وسفينة ولين ولبنة وربما كفت الجنس وفارقت الواحد وهو قليل
كنوكة وهي للجنس وكمئ وقع للواحد وقال بعضهم ان ذا التاء فيهما ايهم
للوحدة والمجرد منها للجنس والاكثرون على الاول والجنس المميز واحده
بالتاء يذكره الحجازيون ويؤنثه غيرهم وقد جاء في القران كلاهما قال تعالى
نخل منقعر ونخل خاوية وقد يجئ مثل ياء النسبة للوحدة ايضا كالتاء كاعرابي
واعراب وفارسي وفارس وعربي وعرب وروحي وروم واكثر ما يجئ
الياء لبعض المذكورين وهي فيهما عارضة غير لازمة وكذا قلب اللام
همزة وكذا في كوغراة وسقاوة وارتماة واستقاءة وياء في تقاربه
بخلاف كشقاوة وخرابة وسقاية وعلاوة ومراوة وعجرودة فان التاء
فيها للتانيث اللفظي وهي باعتباره لازمة كشقاوة وسقاء الا ان وصفها
في المؤنث اللفظي على اللزوم واما جواز قلب اللام وتركه في عباسي
وعباسية وعطائه وعطاء وصلاوة وصلاء فكما يجئ في التعريف ان شاء الله تعالى
الثالث ان يجئ التاء للدلالة على الجمع وذلك في الصفات التي لا تستعمل
موصوفاتها وهي على فاعل او مفعول او صفة منسوبة بالياء او على
فعال كقولك خرجت خارجة على الامير وسابلة ووارده وسارية
وقولهم ركوب وركوبة وحلوب وحلوبة وقتوب وقتوبة وقولهم
البصرية والكوفية والمروانية والرحبية والحمالة والبغالة والحمارة والتبانة
في هذه كلها في الحقيقة للتانيث كما في ضاربة وليس كما في كريم وذلك

لان

لان ذا التاء في مثله صفة الجماعة تقديرا كانه قيل جماعة جمالة بحذف الموصوف
لزوما للعلم به وقد جاء حلوبة للواحد وحلوب للجنس كتمرة وتمر فالتاء اذن
للوحدة لا للتانيث وقد قيل ان الركوب والركوبة بمعنى واحد وكذا الحلوب
والحلوبة فالتاء اذن للنقل الى الاسمية كما في الذبيحة والاكولة على ما يجئ
الرابع ان تدخل لتوكيد الصفة التي على فعال او فاعل او مفعال او فعول
كسانة وراوية ومطراب وفروقة ومنه تقيد مبالغة في الوصف كما
يعتدها ما هو كياء النسب كما في احمري ودواري وكان الباقي هذا القسم
للتانيث والموصوف المحذوف جماعة اجراء للشئ للواحد مجرى
دواري جماعة من جنسه كما يقال انت الرجل كل الرجل والتاء في مثل
هذا المثل على الانفصال وقد يدخل كثيرا على فعل مفتوح العين بمعنى
الفاعل وعلى فعل ساكنها بمعنى المفعول كهو سبه ولعنه ولعنة
وهي في الوزنين لازمة الخامس ان تدخل على الجمع الاقصى كجوابة ومرازجة
وكبابجة دلالة على ان واحدها معرب فيقال الهاء امارة العجمة وذلك
ان العجمي نقل الى العربية كما ان التانيث نقل عن التذكير وليست التاء في
هذا القسم على اللزوم بل تجوز الجوارب والموارج العاشر ان يدخل
ايضا على الجمع الاقصى دلالة على ان واحده منسوب كالاساعثة
والمشاهدة في جمع اشعثي ومشتهدي وذلك انهم لما ارادوا ان يجمعوا
المنسوب جمع التكسير وجب حذف ياء النسب لان ياء النسب
والجمع لا يجتمعان فلا يقال في النسب الى رجال رجالي كما يجئ في باب
النسب فحذفوا ياء النسبة ثم جمع بالياء فصار الياء كالبدل من الياء
كما ابدلت من الياء في قراءة وجاجه كما يجئ وانما ابدلت منها لتشابه
الياء والتاء في كونها للوحدة كتمرة وروحي وللمبالغة كعلامة ودواري
ولكونهما زايدتين لا بمعنى كطلحة وكرسي وقد يحذف ياء النسب اذا جمع
الاسم جمع السلامة بالواو والنون لكن لا وجوبا كما في جمع التكسير وانما يكون
هذا في اسم يكسر لو جمع على وزن الجمع الاقصى كالاشعثون والاعجمون
في جمع اشعري واعجمي وكذا المهنون والمقاتون في جمع مقتوي قال
مبتي كما لاك معسوسا والتاء في مثل هذا المكسر لازمة لكونها بدلا

من الياء ولو كان جمع المعرب او جمع المنسوب غير الاقصى لم يات فيه
بالتاء فلا يقول في جمع فارسي وبحام فرسة وبحمة بل فرس وبحم وكان اختصاص
الاقصى بذلك ليرجع الاسم بسبب التاء الى اصله من الانصراف
وقد يجئ له من يد شرح في المنسوب ان شاء الله تعالى السابع ان يدخل
على الجمع الاقصى ايضا عوضا من الياء المدة قبل الآخر كحاجة من تحاج
واما خزانة وزناوقة فيجوز ان يكون عوضا من الالف وان يكون لتقريب
الواحد والياء والباقي كحاجة لا يسقطان معا ولا يثبتان معا
فالتاء لازمة مع حذف الياء من ان يدخل لتاكيد تانيث الجمع وذلك
اما واجبا الدخول وهو في بيان افعل كاعزبة وفعله كفعلة او جايزة وهو
في بقية اسم فعاله كمالة وقد يلزم كما الجازة وذكارة وفعولة كصقولة
وبعولة وحيوطة وقد يلزم كفحولة وخولة والجمع الاقصى كصيارفة
وملايكة ولا يلزم التاسع دخولها لتاكيد معنى التانيث كما في ناقة
وبعير وارويه وهي لازمة قبلي وقد جاء لتاكيد التانيث في الصفة
كعجوز وعجوزة فان عجوزا موضوع للمونث فالتاء فيه غير لازمة العاشر
دخولها لا بمعنى من المعاني بل موتا نيث لفظي كما في غرفة وطلحة وعمامة
وملحفة وهي لازمة الحادي عشر دخولها عوضا من فاء الفعل كما في عدة
وزنة او عن لامه كما في كرة وظبة وهي لازمة الثاني عشر دخولها عوضا
من ياء الاضافة وهي في يا ابت ويا امت فقط الثالث عشر دخولها
امارة للنقل من الوصفية الى الاسمية وعلامة لكون الوصف غالبا
غير محتاج الى الموصوف كالنطيحة والذبيحة وهذه التاء اكثرها غير لازمة
والاولى ان التاء في حلوبة وركوبة وجولية وكل فعولة بمعنى مفعولة
هكذا لانها لا تذكر معها الموصوف السه كما يذكر مع فعول بمعنى فاعلة
نحو امراة شكور وصبور وكلما لحقته هذه التاء المذكورة في هذا القسم يستوي
فيه المذكر والمونث قال ابو عمرو وقد يكون التاء عوضا من الف
التانيث كاجيرة تصغير خاري وعند غيره لا مبدل منها بل يقال جير
كما يجئ في باب التصغير قال الزمخشري يجمع هذه الوجوه انها للتانيث
وشبه التانيث والاصل في الصفات كما ذكرنا ان يفرق من مذكرها

ومؤنثها بالتاء وتغلب في الصفات المختصة بالاناث الكلية على وزن
اسم فاعل ومفعل ان لا يلحقها التاء ان لم يقصد فيها معنى الحدوث
كحايض وطالق ومرضع ومطفل فان قصد فيها معنى الحدوث فالتاء
لازمة كحاضت في حايضة وطلعت فهي طالعة وقد يلحقها التاء وان
لم يقصد الحدوث كرضعة وحاملة وربما جاءت مجردة عن التاء
صفة مشتركة بين المذكر والمونث اذا لم يقصد الحدوث كجمل ظاهر
ورجل او امراة عانس وفي تجريد هذه الصفات عن التاء مع عدم قصد
الحدوث ثلثة اقوال احدها قول الكوفية وهو ان التاء انما تولى بها
للفرق بين المذكر والمونث وانما تحتاج الى الرزق عند حصول الاشتراك
وهذه العلة غير مطردة في كحايض وحايض ويقتضي بتجرد الصفات
المختصة بالمونث مع قصد الحدوث ايضا بل يقتضي تجرد العقل ايضا
في كحاضت وطلعت لان اصل اللغة الاطراد يقتضي ان لا يقال
الامراة مرضع وقد ثبت انه يقال مرضعة ايضا بلا قصد للحدوث
وقال سيبويه هو مأول كانسان حايض او شئ حايض كان ربعة وله
بنفس ربعة واتفقهم على انه لحقه التاء مع قصد الحدوث دليل
على ان العلة غير هذا التاويل وقال الخليل انما جرت عن التاء لسادسها
معنى النسب قال المص في شرح كلامه ما معناه ان اصل الياء في الاسماء
الا يكون في الصفات فرقا بين مذكرها ومؤنثها وانما يدخل على الصفات
اذا دخلت في افعالها فالصفات في لحاق التاء بها فرع الافعال
يلحقها اذا لحقت الافعال كقامت فهي قايمة وضربت فهي ضاربة
فاذا قصدوا فيها الحدوث كالفعل قالوا حاضت فهي حايضة لان الصفة
ح كالفعل في معنى الحدوث واذا قصد الاطلاق فليست بمعنى الفعل
بل هي بمعنى النسب وان كانت على صورة اسم الفاعل كلابن وتامر
فكان معناهما ذو لبن وذو تمر مطلقا لا بمعنى الحدوث اي لبني وتمري
كذلك معنى حايض وطالق ذات طلاق وحيض كانه طلاقة وحيضة
قلت غاية مرمى كلامهم ان اسم الفاعل لما لم يقصد به الحدوث لم يكن في
المعنى كالفعل الذي مبناه على الحدوث فلم يؤنثوه تانيث الفعل

لعدم مشابهته له معنى مع مشابهته له لفظا وهذا ينتقض بالصفات
المشبهة فانها للاطلاق لا للحدوث ولا يشابه الفعل لفظا ايضا
فكانت اجدر بالتجريد عن التاء ولا يجردوا ايضا فان الاسم المنسوب
بالياء الذي مثل حايض وطالق محمول عندهم عليه يؤنث مع انه علي
الاطلاق دون الحدوث وليس لفعل الا من حيث المعنى والتاويل
فان معنى بصري منسوب الى البصرة ومن اين لهم ان المنسوب الذي
على وزن فاعل وليس باسم فاعل كلابن وتامر ورسال وقواس اذا قصد
به المؤنث لا يدخل التاء ويقال امراة ناشية وتقابله وكيف
صار حكم نابل الذي هو من حملة الاسماء المنسوبة بخلاف حكم ما فيه يا النسب
ظاهرة في الامتناع من تا التانيث وقوله تعالى في عيشة راضية بمعنى
النسب عند الخليل مع دخول التاء وجعله للمبالغة في علامة خلاف
الظاهر وسب ان كون حايض فطامث من امه النسب كما ان كون نابل
وناشب منها اتفاق لان معناهما بنبل ونشب ولا فعل لهما حتى
يقال انها اسما فاعل منه كيف يجوز ان يقال منقطر ومرضع في قوله تعالى
السماء منفطر وقولك فلانة مرضع من ابنه ولم يسب من امه
النسب المتفق عليها مفعل ومتفعل حتى يحملهما عليها كما حملنا حايضا في
نابل والاقرب في مثله ان يقال ان الاغلب في الفرق بين المذكر والمؤنث
بالتاء هو الفعل بالاستقراء ثم حمل اسماء الفاعل والمفعول لمشابهتهما
له لفظا ومعنى كما يجيء في بابهما فالحق ان التاء للتانيث كما يلحق الفعل
ثم جاء بما هو على وزن الفاعل ما يقصد بهن الحدوث كالفعل ومرة الاطلاق
وقصدوا الفرق بين المعنيين فانثوا بتاء التانيث ما قصدوا فيه الحدوث
الذي هو معنى الفعل لا التانيث الفعل لمشابهته له معنى بخلاف ما قصدوا
فيه الاطلاق ليكون ذلك فرقا بين المعنيين واما الصفة المشبهة والاسم
المنسوب بالياء فلم يقصدوا في شيء منها مرة الحدوث ومرة الاطلاق
حتى يفرق بين المعنيين بالحاق التاء في احدهما دون الاخر بل كانا ابدا
للاطلاق فان قلت فالقياس اذن تجريد ما عن التاء كتجريد الفاعل المقصد
به الاطلاق قلت كان بحث ذلك لو كان الحاق التاء بهما لمشابهتهما اسم

الفاعل

الفاعل واسم المفعول لا الفعل وذلك لانهما اسمان فيهما معنى الصفة
كما سمي الفاعل والمفعول ولذلك جمعا جمع السلامة المذكر كما في اسم الفاعل
وما لا يلحق تاء التانيث غالبا مع كونه صفة فيستوي فيه المذكر والمؤنث
مفعال ومفعل ومفعيل وفعال كمعطار ومجرب ومنطيق وحصان حكى
سيبويه امراة حصان وحصانة وناقة دلات ومثلها فعول بمعنى فاعل
وقد قالوا عداقة ومسكينة واما فعول بمعنى مفعول فيستوي فيه
ايضا المذكر والمؤنث كالركوب والحلوب والجزور لكن كثيرا ما يلحقها التاء
علامة للنقل الى الاسمية لا للتانيث فيكون بعد لحاق التاء ايضا صالحا
للمذكر والمؤنث ولا يلحقه التاء فعيل بمعنى مفعول الا ان يحذف موصوفه
كوهنت قتيلة فلان وجرحه وشبهه لفظا بفعيل بمعنى فاعل قد يحمل عليه
فيلحقه التاء مع ذكر الموصوف ايضا كوامراة قتيلة كما يحمل فعيل بمعنى فاعل
فيحذف منه التاء كوملحفة جديد من حدثه حدثا عند البصرية وقال الكوفية
هو بمعنى محدود من حداه اي قطعه وقوله تعالى ان رحمة الله قريب منه
وبناء فعيل بمعنى مفعول مع كثرته غير مقيس وقد يجيء بمعنى مفعل قليلا
كالنذير الحكيم اي المحكم على تاويل وبمعنى مفاعل كثيرا كالجليس والخليف
وربما لم يلحق التاء في فعيل كوناقة ريض واما الف التانيث المقصورة
فانما تعرف فان لا يلحق ذلك الاسم تنوين ولا تا والالف المقصورة
الزايدة في آخر الاسم على آخر الاسم على ثلاثة اضرب اما للالحاق كارطى
او للتكثير حروف الكلمة كالصغرى او الاثنين والتي للتكثير ما يكون زايدا
سادسة ويلحقها والتنوين كوكتشم وتميز الف الالحاق خاصة عن الف التانيث
بان تزن ما فيه الالف ويجعل في الوزن مكان مكان الالف لا ما فان لم تجيء
على ذلك الوزن اسم علمت ان الالف للتانيث كوحلي وبردي فانه
لم يات على فعلل اسم حتى يكون الاسمان ملحقين به وجيء معنى الالحاق في
التعريف ان شاء الله تعالى فمن الاوزان الذي لا يكون الفها الا للتانيث
فعلى في الغالب وانما قلنا في الغالب لما حكى سيبويه في بهمى بهماة وردي
بعضهم في رويا رويا فهما شاذان فعلى اما صفة او غير صفة والصفة
اما مؤنث افعل التفضيل كالافضل والفضلى وهو قياس كالانثى وخنثى وجلى

وغير الصفة اما مصدر كالبشري والرجعى او اسم كبهمى وحروري وبهماء وروماة
ان صحا فالفها عند سيبويه للالحاق ايضا كما عند الاخفش مع انه لا يثبت فعللا
كبرقع وذلك لاجل التضعيف في باب ذي الزيادة ومنها فعلى ولم يات
في كلامهم الا سماء فعل لم يات منه الا ثلثة اسماء شعبى وآدمى في موضعين
له في الداهية موضعين له في الداهية وقال بعضهم حنفى في اسم موضع
ورواه سيبويه بفتح الفاء مع المد ومنها فعلى بفتح الفاء والعين وملوا آما
مصدرية كالنسكى والحزبي واما وصف كقرسى ومسى وماته بطى اي سريعة
واما اسم كدقوي وبمنى واجلى اسماء مواضع ومنها افعل كاجفلى للكثرة ومنها
فعالى كحباري وقوقاة كما لا يا لموضع وفعالى كشعاري وفعللى كجميى قبيلة
من الانصار وفعيلى كطنبيني وفعلوي لرتموى وفعنو للي كجبوكري للداهية
وفعلنا كزكريا والظاهر انه اعجمى وفعلنا كرضا لنوع من السير وفعلل كدفى
نوع من السير وفعلى كلندي اسم رجل وجاء بضم اللام وفعلى كسمى للباطل
وفعالى كصحاري وفعللا كهندبا وفعلل كسيطري مشبه فيها بتجبر وافعيلى
كاتجبرى للعادة فهذه احد وثلثون مثالا ولعلها يخبط باكثر لانه المؤنث
بالالف المقصورة المختصة بتاء التانيث واما فعلى وفعلى فهما مشتركان
في التانيث والالحاق ففعلى اذا كان مونث فعلان او مصدر كالدعوي او
جمعا كمرضى وجرحى فالفهما للتانيث واذا كان اسما غير ذلك فقد يكون الالف
للالحاق كعلقمى لبنت فيمن نون وقال علقاة وقد يكون للتانيث كالشروي
واما فعلى وان كان مصدرا كالذكرى او جمعا كحبلى وظربى ولا ثالث لهما فلا يكون
الفه الا للتانيث واذا كان صفة قال سيبويه ولا يكون الا مع الهاء فالفه
للالحاق كرجل عزهاة وامراة سعلاة وقال في حبرى وحكى اصلهما ضم
الفاء وحكى ثعلب عزهاة منونا بلا تاء وهو مخالف لما ذهب اليه واذا
كان غير اوجه المذكورة فقد يكون للالحاق كمعزي بالتنوين وقد يكون للتانيث
كالدفلى والشعرى وقد يكون ذا وجهين كرقوي منونا وغير منون ومن الاوزان
التي لا يكون الفها الممدودة الا للتانيث فعلاء وهو قياس في مونث افعل
الصفة كاحمر وحمراء وقد يجي صفة وليس مذكورة افعل كامراة حسنا
وديمة مطلاء وحلة شوكاء وداهية دهياء والعرب والعرباء ويجي مصدرا

كا

كالسرآئي والقرآء واللاواء واسماء مفردا غير مصدر كالسيبا والصحراء واسم
جمع كالظرفا والعصبى وقد يعبر بعض الممدودة للضرورة فالممدود من الالفين
اذن الاولى لا الى الاخيرة لانها لمعنى ولو كانت المحذوفة لا يصرف الاسم
لزوال الف التانيث كما ينصرف حباري اذا اصغرتها بحذف الف التانيث
كحبيرى فاذا حذفت الاولى رجعت الاخيرة الى اصلها من الالف
لان سبب قلبها همزة هو اجتماعها كما ذكرنا قبل ومنها فعلاء بفتح الفاء
والعين ولم يات الا اربعة احرف فلان بن باذاء اي ابن الامة والسخاء
بمعنى السخنة وحنفاء وقرفاى بالقاف عند سيبويه والفاء عند الجوهري
موصعان ومنها فعلى ولم يات عليها الا السراء وقال الفراء اصلها ضم
الفاء كسرت للياء وفعلاء اما مفردا كالعشراء والرحضاء او جمعا كالفقهاء
والعلماء واما فعلاء وفعلى كحبارى وحبشى فلحقان بقرطاس وقرطاس
ومنها فاعلاء كعاصفاء وفعليا للكبرياء وفعالاء وملوا اما مصدر كالبراكاء
بمعنى الثبات في الحرب واما اسم كالثلثاء واما صفة كطباقاء وفعولاء
كبروكاء بمعنى البراكاء وفعللا كهندبا بكسر الدال وفتحها وفعللا كعقربا وفعللا
كخفيفا وفعيلا كقريشيا ضرب من التمر وفعلاء كزمكاء وقد يقصر وليس
الالف للالحاق بسماء لانه لا يبنون وافعلا اما مفردا كاربعاء واما جمعا
كانبياء وهو كثير وافعلا بضم العين نوع من الجراد وفعللا اكبر اسماء بمعنى
الماس قوله وهو حقيقي ولفظي فالحقيقي ما باز ائه ذكر من الحيوان
كامراة وناقة واللفظي بخلافه كظلمة وعين وانما قال من الحيوان
لئلا ينتقض من الانثى من النخل فان باز ائه ذكرا منها وتانيث غير حقيقي
ان يقول اسري بخلة انثى وقد يكون الحقيقي مع العلامة كامراة ونقساء
وحبلى بلا علامة كما مر ان وعناق ولو قال الحقيقي ذات الفرج من الحيوان
كان اولى اذ يجوز انثى لا ذكر لها من حيث التجويز العقلي قوله واللفظي
بخلافه اي الذي ليس باز ائه ذكر من الحيوان كظلمة وعين وقد يكون اللفظي
حيوانا كدجاجة ذكر وحمامة ذكر فيجوز ان يقول عزوت حمامة ذكرا وعندي ثلث
من البط ذكور فيجوز ان يكون النملة في قوله تعالى قالت نملة ذكرا واعتبر
لفظه فانث ما اسند اليه ولا يجوز مثل ذلك في علم المذكر الحقيقي الذي فيه

علامة التانيث كطلحة لا يقال قامت وطلحة الا عند بعض الكوفيين وقد
الاستقراء قاض عليهم ولعل السر في اعتبار التانيث في منع صرفه لا في الاسناد
اليه ان التذكير الحقيقي لما طرد عليه منع ان يعتبر حال تانيثه في غيره ويتعدى
اليه ذلك واما منع الصرف فحاله يختص به لا بغيره واذا كان المؤنث اللفظي
حقيقي التذكير وليس بعلم كشاة ذكر جاز في ضميره وما اشير به اليه التذكير و
التانيث كهذي من الذكور حمامة حسنة وحسن قال طرفه كسا معن
شاة كهو مل مفردولا يجوز في غير الحقيقي التذكير كهو عرفه حسن ولا يجوز ان يقال
صاح دجاجة اثنى على انك الغيت تانيث دجاجة بالتا للكونها للوحدة
لا للتانيث لانك وان الغيتها منفي للتانيث الحقيقي فيكون كقيام
هند وهو في غاية الندرة كما يجئ قوله واذا اسند الفعل فالتاء وانت
في ظاهر غير الحقيقي بالخيار وحكم ظاهر الجمع مطلقا غير المذكر السالم حكم
ظاهر غير الحقيقي وضمير العاقلين عن السالم فعلت وفعلوا والنساء والالهة
فعلت وفعلن قوله اذا اسند الفعل واي الفعل وشبهه اي المؤنث
مطلقا سواء مضمرا او مظهرا حقيقيا اولا لعلامة اولا فوز لك الفعل وشبهه
مع التا، للايذان من اول الامر بتانيث الفاعل قوله وانت في ظاهر غير
الحقيقي بالخيار وانما قال ظاهر احترازا عن المضمر وغير الحقيقي احترازا
عن الحقيقي لان تانيث مسنديهما واجب على بعض الوجوه كما يجئ ثم اعلم
ان الفاعل المونث اما جمع السلامة او جمع التكسير او اسم الجمع وغيرها اعني
المفرد والمثنى والجمع واسم الجمع فصيحي حكمها وغيرها كظاهر او مضمر والظاهر
اما حقيقي او غيره والحقيقي اما متصل برافعه اولا فالغالب في الظاهر
الحقيقي المتصل رافعه لاحاق علامة التانيث برافعه نحو ضربت هند
وضربت الهندين وحكى سيبويه عن بعض العرب قال فلانة استغنا
بالمونث الظاهر عن علامة وانكره المبرد ولا وجه لانكاره ما حكى سيبويه
مع نفيه واما سه وان كان الرافع نعم وبيس فكل واحد من الحذف والاثبات
فصيح كنعم المراة هند ونعمت المراة لشابهتهما للحرف لعدم التصرف ولا
يلحق في نحو اكرم بهند في التعجب عند من اسند اكرم الى هند كما لا يلحقه الضمائر
في قوله تعالى اسمع بهم وابصر لكون الفعلين غير متصرفين وايضا للزم

كون

كون الفاعل في صورة الفعل في صورة ما يطلبه الفعل بالمفعولية اما نحو قولك
ما جاءني من امراة وكفت هند فليس الجزاء الفاعل بلازم ولا الفعل في صورة
ما يطلب المجرورين بالمفعول وان كان منفصلا عن رافعه فان كان بالا
نحو ما قام الا هند فالاجود ترك الباقي الرافع لان المستثنى منه المقدر هو
الذي كان في الاصل مرفوعا بالفاعلية على ما مر في باب الاستثناء فالمستثنى
قام مقامه في الارتفاع مع الافصل بالا او تقول المسند اليه هو الا مع المستثنى
من حيث المعنى وان كان في اللفظ هو المستثنى كما ذكرنا في باب الاستثناء
وان كانت بغير الا نحو قامت اليوم امراة فالالحاق اجود لان المسند اليه
في الحقيقة هو المرتفع في الظاهر واما الحذف فانما اعتفر لطول الكلام
ولكون الاتيان بالعلامة اذن وعدا بالشيء مع تاخير الموعود وان كان الظاهر
غير الحقيقي التانيث فان كان متصلا نحو طلعت الشمس فالحاق العلامة
احسن من تركها والكل فصيح وان كان منفصلا فترك العلامة احسن
اظهار للفعل الحقيقي على غرة سواء كان بالا او بغيرها نحو قوله تعالى فمن جاءه
موعظة هذا كله حكم ظاهر المفرد والمثنى واما ضميرهما فان كان متصلا فالعلامة
لازمة سواء كانت التانيث حقيقيا كهند خرجت او غيره كالشمس طلعت
الا لضرورة الشعر او لتاويل المونث بالمذكر نحو قوله فلا مزنة ودقت ودقها
والارض ابقل ابقالها على تاويل الارض فيما لمكان واتما لزم العلامة
لخفاء الضمير المتصل مرفوعا وكونه جزء المسند بخلاف الظاهر والضمير المنفصل
وان كان منفصلا فهو كالظاهر لاستقلاله بنفسه واما الجمعان المذكوران ان
سويا كان واحد الكسر فسنفي التذكير او التانيث كرجال ونسوة او مجازي
التذكير والتانيث كايام ودور وكذا واحد المجموع بالالف والتا بقسم
هذه الاقسام الاربعة نحو الطلحات والزينبيات والجملات والغرفات
فحكم المسند الى ظاهرهما حكم المسند الى ظاهر مونث غير الحقيقي الا في شيء
واحد وهو ان حذف العلامة من الرافع بلا فصل مع الجمع نحو قال الرجال
او النساء او الزينبات احسن منه مع المفرد والمثنى لكون تانيثه بالتا، وبلا
وكونه جماعة واتما لم يعتبر والتانيث الحقيقي الذي كان في المفرد نحو قال
النسوة لان المجازي الطاري ازال الحكم كما ازال التذكير الحقيقي في رجال

وانما لم يبطل الجمع بالواو والنون التذكير الحقيقي في الزيدون لبقاء لفظ المفرد
فيه فاحتملوه وكان قياس هذا ان يبقى التانيث الحقيقي في المجموع بالالف
والتاء ايضا نحو الهندات لبقاء لفظ الواحد فيه ايضا الا انه لما كان يتغير
بتغير ذلك في المفرد والعلامة اما كوضعها ان كانت الفا كما في الجبليات
والصحراوات كان ذلك التغير كنوع من التكسير وكان تانيث الواحد
قد زال لزوال علامته ثم حمل عليه فالتاء فيه مقدرا فلا يظهر فيه التغير كالزينبات
والهندات لان المقدر عندهم في حكم الظاهر والدليل على ان تانيث نحو
الزينبات مجازي قول الحماسي حلفت بهدي مشعر نكراته تحب بصحراء
الغبيط ورادفته وحكم البنين حكم الانبازان كان بالواو والنون لعدم
بقاء واحدة وهو ان قال لو كنت هي ما زمان لم تسبح ابلي بنو اللغطيته من
دهل بن شيبانا وكذا حكم المجموع بالواو والنون المؤنث واحدة كالسنون
والارضون حكم المجموع بالالف والتاء ويساوي التاء في اللزوم وعدم
تاء مضارع الغايبة ونون التانيث الحرفية في نحو يعصرن السليط اقاربه
فيظهر بهذا كله معنى قوله وحكم ظاهر الجمع مطلقا غير المذكر السالم حكم
الظاهر غير الحقيقي واما ان يسند الى ضمير الجمع وهو قوله وضمير العاقلين
الى آخر الباب فيقول ضمير الجمع اما ان يكون ضمير العاقلين اولا والعاقلون
اما بالواو والنون او لا فضمير العاقلين بالواو والنون هو الواو لا غير
نحو الزيدون قالوا ولا يجوز قالت لبقاء لفظ المذكر الحقيقي وانما خصوا
العاقلين بالواو دون النون لان اصل ما يزاد حروف اللين والالف
احذه المثنى والجمع بالواو واولى منه بالياء لان نقل الواو مما يلي الكسرة
التي في الجمع فكانت الواو لاصالتها في الجمع بالعاقلين اولى لاصالتهم لغير
العاقلين وضارب اليا للواحد المؤنث في تفعلين وافعلي فلم يبق
بجمع غير العاقلين من حروف المد شئ فجي النون لمناسبة بين الواو وبين هما
في الغيبة وضمير العاقلين لا بالواو والنون اما واو نحو الرجال والطلحات
نظرا الى المعقل واما ضمير المؤنث الغايب نحو الرجال والطلحات
فعلت وتفعل وفاعلة نظرا الى ان جماعة على اللفظ واما غير العاقلين وهو
ثلثة اقسام مذكر لا يعقل كالايام والجبلات ومونث يعقل كالنسوة

والزينبات ومؤنث لا يعقل كالدور والظلمات فيجوز ان يكون ضمير
جميعها الواحد المؤنث الغايب بتاويل الجماعة وان يكون النون لكونها
جمع غير العاقل وقد تقدم ان النون موضوع لم فنقول الايام والجبلات
والنساء والزنسات والدور والعرفات فعلت انتم وانتن وهم وهن
وفي المنصوب المتصل ضربكم وضربكن وضربهم وضربهن وفي المنصوب
المنفصل اياكم اياكن اياهم اياهن وفي المجرور لكم لكن لهم لهن والاصل
اسم او ضربكموا اوياكموا اولكموا واما اسم الجنس فيجوز الجزاء ظاهره وضميره
مجري ظاهر المفرد المذكر والمؤنث وضميرها ولا يمنع اجراء ضميره مجري
ضمير جمع التكسير نحو انقعر النخل وانقعرت النحل انقعروا وانقعرن واما اسم الجمع فبقضيه واجب التانيث كالابل والخيل والغنم
فحاله كحال جمع التكسير في الظاهر والضمير يعقبه نحو زيد كرهه وتانيثه
كالركب والركب مضى ومضت ومضوا قوله المثنى ما لحق آخره
الف او ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة لتدل على ان معه
مثله من جنسه يريد بالجنس ههنا ما يظهر من كلامه في شرح هذا الكتاب
ما وضع صالحا لاكثر من فرد واحد بمعنى جامع بينهما في نظر الواضع سواء
كان ماهياتها مختلفة كالابيضين الانسان وفرس فان الجامع بينهما
في نظرة البياض وليس في نظره الى الماهيتين بل الى صفتهما التي اشتركا
فيها او متفقة كما يقول الابيضان لانسانين والبيض لافراس وسواء
كان الوضع واحدا كالرجل او اكثر كالزيدين والزيدون وان نظر كل
واحد من الواضعين في وضع لفظة زيد ليس الى ماهية ذلك المسمى
بل الى كون ذلك المسمى اي جهته كان مميزا بهذا الاسم عن غيره حتى لو سمي
بزيد انسان وسمي به فرس فالنظر بالوضعين الى شئ واحد كما في الابيضين
وهو كون تلك الذات مميزة عن غيرها بهذا الاسم وهذا الذي وجب
اليه المص المشهور من اصطلاح النحاة فانهم يشترطون في الجنس وقوعه
على كثيرين بوضع واحد فلا يسمون زيدا وان اشترك فيه كثيرون جنسا
وعند المص تردد في جواز تسميته الاسم المشترك وجمعه باعتبار معانيه المختلفة
كقولك القرآن للظهر والحيض والعيون لعين الماء وقرص الشمس وعين الذهب

وغير ذلك منع ومن ذلك في شرح الكافية لانه لم يوجد مثله في كلامهم مع
الاستقراء وجوزه علي الشذوذ في شرح المفصل وذهب الجزولي والاندلسي
وابن مالك الي جوازه مثله في كلامهم مع الاستقراء قال الاندلسي يقال
العينان في عين الشمس وعين الميزان فهم يعتبرون في التثنية والجمع
الاتفاق في اللفظ دون المعنى وذهب المذهب قريب من مذهب
الشافعي ومعناه اذا وقعت الاسماء المشتركة بلفظ العموم نحو قولك الاقراء
حكمها كذلك وفي موضع العموم كالنكرة في غير الموجب نحو ما لقيت عينا
تقم في مدلولاتها المختلفة كالفاظ العموم سواء ولا يصح ان يستدرك
بسبه العلم وجمعه علي سبه المشترك وجمعه باعتبار معانيه المختلفة
بان يقال نسبة العلم اي مسميا ته كنسبة المشترك الي مسمياته لكون كل
منهما واقعا علي معانيه لا بوضع واحد اما عند المص فلا يشترط في التثنية
والجمع كون المفردات بمعنى واحد سواء كان بوضع واحد او اكثر ومعاني
المشترك ليست واحدة بخلاف الاعلام كما مر واما عند غيره فقال المصنف
لو سلم ايضا ان نسبة العلم الي مسمياته فبينهما فرق وذلك ان المشترك
اجناس لو اجدا حادها فيثنى ويجمع كالقرأين للطهرين والقروء للاطهار
فلو بني او جمع باعتبار معانيه المختلفة اورث اللبس وقد يثنى غير المتفقين
في اللفظ بعد جعلهما متفقي اللفظ بالتغليب بشرط بصاحبهما او شابههما
حتى كانهما شئ واحد كتماثل ابي بكر وعمر فقالوا العمران وكذا القران والحسنان
وينبغي ان يقلب الاخف لفظا كما في العمرين والحسنين لان المراد
بالتغليب التخفيف فيختار ما هو ابلغ في الخفة وان كان احدهما مذكرا
والآخر مؤنثا لم ينظر الي الخفة بل يغلب المذكر كالقمرين في الشمس
والقمر ولزوم الالف في المثنى لغة بني الحارث بن الكعب قال احب
منك الالف والعينانا وقال ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها
وقيل ان قوله تعالي ان هذان لساحران علي هذه اللغة وفتح نون
التثنية لغة كما في قوله العينانا وقوله يا رب خال لك من عرسه فيوم
لا يعصي شهرانيه شهري ربيع حادسه وفي العقل ايضا في الشواذ انتهاني
وقد يضم نون المثنى وقرئ في الشواذ في الفعل ايضا ترزقانه قيل اصل

المثنى

المثنى والمجموع العطف بالواو فلذلك يرجع اليه المطلق قال ليث
وليث في محل ضنك كلاهما ذو سر ومحك وقال بين فكها والفك
فان مسك زحت في شك وقد يجئ العطف نشرا في الشذوذ واما اذا
قصد التكثير كما في قوله لو عد قبر وقبر كان اكرمهم بيتا وابعدهم عن منزل
الذم او فصل بينهما لفصل ظاهر كوجاني رجل طويل ورجل قصير
او بفصل مقدرا وضرورة وقد يكرر للتكثير بغير عطف نحو صفا صفا
وكارا كارا وقد يثنى ايضا للتكثير كقوله تعالي فارجع البصر كرتين ينقلب
وقولهم لبيك وسعديك ومذهب الزجاج ان المثنى والمجموع
مبنيان لتضمنها واو العطف نحو خمسة عشر وليس الاختلاف عند
اعرابا بل كل واحد ضيغة مستانفة كما قيل واللذان وهذان وليس
شئ لانه لم يحذف المعطوف في نحو خمسة عشر بل حذف حرف العطف
فتضمنه المعطوف فبني اياه المثنى والمجموع فقد حذف المعطوف
مع حرف العطف لو سلم انه كان مكررا بحرف العطف فلم يبق المتضمن
بمعنى حرف العطف فان قال بل المفرد الذي لحقه علامتا التثنية و
الجمع تضمن معنى حرف العطف لوقوعه علي الشيئين او الاشياء
وعلامة التثنية دليل تضمن المفرد واحده وعلامة الجمع دليل تضمنه
اكثر من واو فهو مثل تضمن من طمع الاستفهام او ان الشرطية قلنا
بل معنى العطف ان علمنا ان اصله كان ذلك وجعل المفرد في المثنى
واقعا علي شيئين بلفظ واحد لا علي وجه العطف كلفظ كلا سواء
الا ان كلا لم يقع علي المفرد فلم يحتج الي علامة المثنى بخلاف زيد فانه
احتاج عند التسمية الي علامتها لئلا يلتبس باواحد وكذا يقول جعل
المفرد في المجموع جمع السلامة واقعا علي اشياء كلفظ فاحتج الي علامة
الجمع رفعا للبس فاذا ثبت هذا قلنا ليس كل مفرد يطلق علي ذي اجزاء
متضمنا لواو العطف والاوجب بناء عشرة وخمسة وغير ذلك
من الفاظ العدد كوكل وجميع ورجال بل نقول وقوع اللفظ علي الكثيرين
المتساويين في نسبة الحكم اليهما او علي الاجزاء المتساوية فيها
علي وجهين اما بالواو والعطف ظاهرا كوجاني زيد وعمرو او مقدرا

كما في خمسة عشر وذلك اذا لم يوضع كل واحدة للمجموع واما بكلمة صالحة للمجموع وضعا وهذا على على خرين اما ان يوضع الكلمة للمجموع بعد وضعه للمفرد وكلفظ المثنى والمجموع او يوضع للمجموع اوكلا وكل جميع وما فوق الواحد من الفاظ العدد الى العشر ويبطل مذهب الزجاج اعراب نحو مسلمات و رجال اتفاقا مع اطراد ما ذكرفيها ايضا قوله والمقصور ان كان الفه عن واو وهو ثلاثي قلبت واوا والا فاليا والممدود ان كانت همزته اصلية ثبت وان كانت للتانيث واوا والا فالوجهان يعني بالمقصور ما آخره الف لازمة احترازعن نحو زيدا في الوقف و سمي مقصورا لانه ضد الممدود اولانه محبوس من الحركات والقصر الحبس فان كانت الفه عن واو اي عوضا عن واو وهو ثلاثي اي المقصور ثلاثي قلبت واوا واعلم ان الكلمة قد يلحقها التغير عند التثنية فتعرض المصنف لذكر ذلك وهو في ثلثة انواع المقصور و الممدود و المحذوف آخره اعتنا فالمقصور ان كان ثلاثيا والفه بدل من الواو ردّ الى اصله ولم يحذف للساكنين ليلا يلتبس بالمفرد عند حذف النون بالاضافة واذا ردّ الى الاصل سلمت الواو والياء ولم يقلب العالئلا يعاد الى ما فر منه وانما جاز ردّ الواوي من الثلاثي الى اصله دون الواوي فانه فوقه بخفة الثلاثي فلم يستقل معه الواو وان كانت الالف الثالث اصلا غير منقلبة عن شئ كمتى وعلى واذا اعلما فان الالف في الاسماء العربية البناء اصل او كانت مجهولة الاصل وذلك بان يقع في متمكن الاصل ولم يعرف اصلها فان سمع فيه الامالة ولم يكن هناك سبب للامالة غير انقلاب الالف عن الياء وجب قلبها ياء وان لم يسمع فالواو اولى لانه اكثر وقال بعضهم بل التابع في نوعين اولى سمعت الامالة اولا لكونها اخف من الواو وقال الكسائي ان كانت الالف الثالثة المنقلبة عن الواو كما في كلمة مضمومة الاول كالفتى او مكسورة كالربوا وجب قلبها ياء لئلا يتناقل الكلمة بالواو في المجتمع الضمة او الكسرة في الصدر فيميل هذه الالف ويكسبها ياء وعموم قلب كل ثالثة اصلها واو اشهر قوله والآخر ياء اي ان لم تجمع الشرطين ومما كونه ثالثا وعن واو وذلك

اما

اما بان يكون ثالثا عن ياء كالفتى والرحى او زايدا عن الثلثة عن واو كالاعلى والمصفى والمستشفى او زايدا عن الثلثة زايدا للتانيث كالحبلى والقهقرى والحليفى او للالحاق كالارطى والحنيطى او للتكثير كالقبعثري والكمثري وقد يحذف الالف الزايدة خاسة فصاعدا بالتثنية والجمع بالالف والتاء كما في زيمى وقبعثري ولا يقاس عليه خلافا للكوفيين وانما قيل هذا بان لانهم انما تقلبون الالف الثانية في المفرد يا عند البنسه ومهما لم يثبت الف فقط يقلب ياء او مثنى لم يستعمل واحده قوله وان كان ممدودا المهموز على اربعة اضرب لان الهمزة اما مبدلة عن الف التانيث كحمراء او للالحاق كعلباء او منقلبة عن واو او ياء اصلية كالسماء وورداء واصلية كقراء كيد القراءة فالتي للتانيث تقلب في الاشهر واوا اما الواو فلكونها زيادة محضة فهي بالابدال الذي هو الحذف اولي من غيرها مع قصد الفرق واما قبلها واو دون الياء فلوقوعها بين الفين فبالقلب اهرب من اجتماع الامثال لان الياء اقرب الى الالف من الواو ولكون الواو والهمزة متقاربين في النقل ربما صحت فقيل حمراوان وحكى البرد عن المازني قلبها ياء كحمرايان والاعرف في الاصلية وبقاؤها في السنه وحكى ابو علي عن بعض العرب قلبها واوا كخوقراوان واما التي للالحاق و المنقلبة عن الواو والياء الاصليتين فيجوز قلبها واوا وابقاءهما همزة لان عين همزتها ليست باصلية فشابهت همزة قراء الآن ابدال الملحقة واوا ولي من صحتها لانها ليست في الاصل اصلا ولا عوضا من اصل بل هي عوض من زايد ملحق بالاصل فشبهتها الى الاصل بعيدة واما المبدلة من اصل فتصحيحها اولي من ابدالها لقرب بنيتها من الاصلية لانها تدل من اصل وقد تقلب المبدلة من اصل ياء ولا يقاس عليه خلافا للكسائي وانما صحوا ثنايين لانهم انما تقلبون الواو والهاء المنطرفة بعد الالف الزايد همزة كما في كساء وورداء ثم في السنه اما ان تصحوا الهمزة او تقلبوها واوا ومنها لم تطرف الياء حتى تقلب الهمزة اذ لم يستعمل واحد ثنايان فالالف والنون منهما لازمان كما في مذروان فسايان كسقاية وعماية وجاء حذف زايدتي

التأنيث اذا كانتا فوق الاربعة نحو قاصعان وحسان للطول وليس
بقياس خلافا للكوفيين واما ماحذف آخره اعتباطا فان كان المحذوف
ردّ في الاضافة وجب رده في البسه ايضا وهو اب واخ وحم ومن لا يخبر
يقول ابوان واخوان وحموان وهنوان وربما قيل ابان واخان واما فوك
فلم يرد اللام في البسه لانه لم يرد في الاضافه وانما شانها يقلب واوه ميما
كما في الافراد نحو فمان وان لم يقل فوان كما قيل ذو مال لان ذو لازما الاضافة
ثم فواه متحصن من الحذف لامنه من التنوين فاجري مثنى كل منهما مجري
مفردة لعروض البسه وقد جاء في الشعر فموان قال بهما يعنا في من فوقها
على الناخ العاوي اشد رجام فيقال هو جمع بين العوض والمعوض منه
فيكون ضرورة وقيل هو مما اعتقبت على لامه الواو والهاء كنيه وسنيه
فلا يكون اذن ضرورة قد جاء فمتان وهو ابعد ورد لام ذات في البسه
لا لام ذو فقالوا ذوا تا مال وهو قليل واما نحو غد ويد ودم مما لم يرد لامه
في الاضافة فلا يرد ايضا في البسه يقال دمان ويدمان وامتدان قال
يديان بيضاوان عند محلم فعلى لغة من قال في المفرد يدي كرحى وجاء
دمان ودموان قال فلو اني علي حجر ذبحتها جري الدميان بالخبر اليقين
قال الجوهري لامه واو وانما قال دمي يدمي كرضي رضى من الرضوان
ولعل ذلك لان ذوات الواو اكثر قد ميان شاذ عند قال سيبويه
هو ساكن العين بجمعه على دماء ودمي وظبا وظبي ودلاء ودلي ولو كان
كعصا لم يجمع على ذلك قد ميان او دموان عند مثنى ومي لا لفه في دم
ومثنى دم ومثنى دمان فقط قال المبرد اصله فعل متحرك العين ولامه
ياء قد موان شاذ عند قال وقد ليل عينه متحركا بسه على دمان قال الا
ترى ان الشاعر لما اضطر اخراجه على اصله فلسنا على الاعقاب
ندمي كلومنا ولكن على اقدامنا يقطر الاما قال فان قيل قد جاء يديان
كدميان مع ان يد ساكنة العين اتفاقا فالجواب انه مثنى يدي وهي لغة
في يد لا مثنى يد قلت ولسيبويه ايضا ان يقول وما لغة في دم كيدي
في يد والمشهور ان يدا في الاصل ساكن العين لان الاصل العكون ولا
يحكم بالحركة الا بثبت ولم يستبعد السيرافي ان يكون اصل يد فعل متحرك

العين كقوله يارب سار ما تؤسد الازراع العيس اوكف اليد اقاما حذف
لانه تعلة موجبة فهو اما مقصور منون وقد ذكرناه واما منقوص كذلك
ولا تحذف التاء في تثنيه المنقوص مع ان بعد ساكنا كما حذف مع التنوين
لان ياء واجب الفتح مع ذلك الساكن فلا يلتقي ساكنان كما لم يلتقيا
مع التنوين في حال النصب نحو رايت قاضيا قوله ويحذف نونه
للاضافة وحذفت التاء في حصيان واليان انما تحذف النون
في الاضافة لامر في اول الكتاب انه دليل تمام الكلمة وقد يسقط للضرورة
كقوله بها حطبا اما اسار ومنه دم والنعل بالجر اجد برفع اسار واما اذا
جر قبا لاضافة واما فضل وقد يسقط التقصير اصله كالضارباز يدا
بالنصب على ما مجئ في اسم الفاعل قوله حذفت تاء التأنيث في حصيان
واعلم انه يجوز حصيان واليان على القياس اتفاقا قال متى ما يلقني
فردين رجف رواتف السك ويستطارا وقال بل اثر الحماد وحصناه
احب الي فراره من فرارها حصيان واليان فقال ابو علي الوجه
في ذلك انه لما كان الحصيان لا ينفرد احدهما عن صاحبتها صارا للفظ
الدال عليهما معا اي لفظ البسه وصفا موضوعا اول على البسه كما
في مذورين وكذا اليان وليس حصية واليه بمفردين لحصيان واليان
بل مفرداهما حصى والي في التقدير ومثنى حصيه واليه حصيان و
اليان وقيل بل اليان وحصيان من ضرورات الشعر فانها لم يأتيا
الا فيه قال يرثي اياه ارتاح الرطب وقال كان حصته من التدلدل
طرف عجز فيه ساحنضل وفي غير الضرورة لا تحذف الياء منهما وقال
بعضهم حصر والي مستعملان وهما نعتان في حصيه واليه وان كانتا
اقل استعمالا منهما واعلم انه اذا اضيف لفظا او معنى الجزآن
الى متضمنهما فان كان المتضمنان بلفظ واحد فلفظ الافراد في المضاف
اولى من لفظ البسه قال كانه وجه تربين وقد غضبا والاضافة معنى
كقولك صبا الله وجها للوه يدين ثم بلفظ الجمع فيه اولى من الافراد
كقوله تعالى فقد صغت قلوبكما وذلك لكراهتهم في الاضافة
الكثير الاستعمال اجتماع المثنيين مع اتصالهما لفظا ومعنى فالفظا

فبالاضافة واما معنى فلان الغرض ان المضاف جزء المضاف اليه مع دوام
اللبس بترك السنة ثم حملت المعنوية على اللفظية فان ادى الى اللبس
لم يجز الا التشبه عند الكوفيين وهو الحق كما يجئ تقول قلعت عينها اذا
قلعت من كل واحد عينا واما قوله تعالى فاقطعوا ايديهما فانه اراد ايمانهما
بالخبر والاجماع فى قراءة ابن مسعود رضه فاقطعوا ايمانهما وانما اختير الجمع
على الافراد لمناسبة التثنية فى انه ضم مفرد الى شئ آخر ولذلك قال
بعض الاصوليين ان المثنى جمع ولم يفرق سيبويه بين ان يكون الاول
متحرانى كل واحد منهما نحو قاويكما ولا فعول نحو ايديكما استدلالا بقوله
تعالى فاقطعوا ايديهما والحق كما هو مذهب الكوفيين ان الجمع فى مثله
لا يجوز الا مع قرينة تخلصه ظاهرة كما فى الآية وقد جمع بين اللغتين
من قال ظهرا سما مثل ظهور الربعين فان فرق المتضمنان بالعطف
احسن الافراد على النسبة والجمع نحو نفس زيد وعمرو ليكون ظاهر
المضاف اليه فان لم يكن المضاف جزء المضاف اليه بل كانا منفصلين
فان لم يؤمن اللبس نحو لقيت غلام الزيدين فسد المضاف واجبة
فان امن جاز جمعه قياسا وفاقا للفراء ويونس خلافا لغيرهما فانهم
يجوزونه سماعا نحو ضع رجالهما واثما من اللبس لانه لا يكون للمعربين
الا رجلا والضمير الراجع الى كل ما ذكرناه لفظه يخالف معناه ويجوز فيه
مراعاة اللفظ والمعنى نحو نفوسكما اعجبتانى واعجبتنى وكذا الوصف
والاشارة ونحو ذلك وقد يقع المفرد موقع المثنى فيما يصطحبان ولا
يفترقان كالرجلين والعينين نقول عسى لاتمام اى عساى وقريب
منه وقوله وعيناى فى روض من الحسن يرتع وقد يقع المفرد موقع
الجمع كقوله تعالى ويكونون عليهم ضدا وقد يقع المفرد ايضا كقوله تعالى وهم
لكم عدو وذلك لجعلهم كذات واحدة فى الاجتماع والرافد كقوله عليه
الصلاة والسلام المؤمن كنفس واحدة ومن قيام المفرد مقام الجمع قوله
كلوا فى بعض بطنكم تعفوا فان زمانكم زمن مجيص وقد يقوم افعلا مقام افعل
كقوله تعالى القيا فى جهنم اما على تأويل التى التى اقامه للكبر العقد
مقام شدة الفاعل للمبالغة التى بينهما ومثله قوله تعالى

رب

رب ارجعونى اى ارجعى ارجعى ارجعى واما ان اكثر الرفقاء ثلثة فيخاطب
كل واحد منهم صاحبيه فى الاغلب فيخاطب الواحد ايضا مخاطبة
الاثنين لمقترن السنتهم عليه وقد يقدر تسمية جزء باسم كل فيقع الجمع
مقام واحدة او شاة نحو قولهم حب مذاكيرة وبغير اصهب العشانين
وقطع اسد حصناه ويجوز بسببه اسم الجمع والكسر على الجمع الاقصى
على تأويل فريقين قال لنا ابلان فيهما ما علمتم قال الاصح الحق او بادا
ولم يجدوا عند التفرق فى الحيين حالين ولا يجوز لنا مساحان قوله
الجموع ما دل على احاد مقصودة بحرف مفرد بتغير فقوله ما دل
على احاد يشمل الجموع وغيره من اسم الجمع كرهط ونفر والعدد كثلثة
وعشرة ومعنى قوله مقصودة بحرف مفرد بتغير تاى يقصد تلك الاحاد
ويدل عليها بان يوتى بحرف مفرد ذلك الدال عليها مع تغيير ما فى تلك
الحروف اما تغيير ظاهر او مقدر فالظاهر اما بحرف نحو مسلمون او بالحركة
كاسد فى اسد او بهما كرجال ورغف والتغيير المقدر الجحان وفلك وقوله
بتغير اى مع تغير وهو حال من قوله حروف مفردا اى كائنة مع تغير ما ودخل
فى قوله تغير ما جمع السلامة لان الواو والنون فى آخر الاسم مع تمام
وكذا الالف والتاء فتغيرت الكلمة بهذه الزيادات الى صيغة اخرى
وخرج بقوله مقصود بحروف مفرده بتغير اسم الجمع كخوابل وغنم لانها وان دلت
على احاد لكن لم يقصد الى تلك الاحاد بان احدث حروف مفردها
وغيرت تغيرا مابل احادها الفاظ من غير لفظها كبعير وشاة فان قيل
فيخرج نحو تركب فى راكب وطلب فى طالب وحامل وياقر فى حمل ويقر
داخل فيه احادها من كما رايت احدر اكب وغيرت حروفه فضاد ركب
قلت ليس راكب مفرد ركب وان اتفق اشتراكهما فى الحروف الاصلية
وانما قلنا ذلك لانها لو كانت جموعا لهذه الاحاد لم يكن جموع قلة لان اوزانها
محصورة كما يجئ بل جموع كثرة وجمع الكثرة لا يصغر على لفظه بل يرد الى واحده
كما يجئ فى باب التصغير وهذا لا تقول ركيب وايضا لو كانت لردت
فى النسب الى ضمير الواو احادها ولم يقل ركبى وحاملى وايضا لو كانت
جموعا لم يجز عود الضمير الواحد اليها قال لنا جامل لا بهداء الليل ساهرة

وقال مع الصبح ركب من احاطة حصول وتخرج ايضا اسم الجنس اي الذي
يكون الفرق بينه وبين مفرده اما بالياء كنخ تمرة وتمر وبالياء كنخ رومي وروم
لانها لاتدل على احاد اذ اللفظ لم يوضع للاحاد بل وضع لما فيه الاهية
المعينة سواء كان واحدا او مثنى او جمعا ولو سلمنا ان الدلالة عليها فائدة
لاتدل عليها بتغيير حروف مفردة فان قيل اليس احاده اخذت وعبرت
حروفها كحذف الياء والياء قلت ليس ذو التاء وذو الياء مفردين للاسم
الجنس للاوجه الثلثة المذكوره في اسم الجميع ويزيد عليه ان اسم الجنس
يقع على القليل والكثير فيقع التمر على التمرة والتمرين والتمرات وكذا
لزوم فان اكلت تمرة او تمرتين وعاملت روميا اورومين جاز ذلك
ان يقول اكلت التمرة وعاملت الروم ولو كان جميعين لم يجز ذلك
كما لم يقع رجال على رجل ولا رجلين بلي قد يكون بعض اسماء الاجناس
في ما اشتهر في معنى الجمع فلا يطلق على الواحد والاثنين وذلك بحسب
الاستعمال لا بالوضع كلفظ الكلم وعند الاخفش جميع اسماء الجموع التي
لها احاد من تركيبها كحامل وياقد وركب جمع كان كما قر وركب اواسم
جنس كتمرة وروم فهو جمع والا فلا واما اسم الجمع واسم الجنس اللذان
ليس لها واحد من لفظيهما فليسا بجمعين اتفاقا كنوابل وتراب وانما
لم يجعل المثل خل مفرد بالتاء اذ ليس له مفرد مميز عن غيره كما لفاح والتمر والجوز
والفرق بين اسم الجنس واسم الجمع مع اشتراكهما في انهما ليسا على اوزان
جموع التكسير لا الخاصية بالجمع كما فعله وافعال ولا المشهورة فيه كفعله
كنسوة ان اسم الجمع لا يقع على الواحد والاثنين بخلاف اسم الجنس
واحد مميز اما بالياء او بالتاء بخلاف اسم الجمع فان قيل فقد خرج بقولك
مقصودة بحروف مفرده بعض الجموع ايضا اعني الجمع الواحد المقدر كنوعا
مدوعيا ومديعني الفرق ونسوة في جمع امرأة وينبغي ايضا ان يكون من اسماء
الجمع كابل وغنم قلت ان اسماء الجموع كما مر هي المفيدة بمعنى الجمع بخلافه
لاوزان الجموع الخاصة بالجمع والمشهورة فيه وكنوعا ودعا بيدوزن
خاص بالجمع وكنسوة مشهور فيه فوازنها اوجب ان يكون من الجموع
فيقدر لها واحد وان لم يستعمل كعباد وعبدوروبة ونسآء كغلام وغلمة

وكان

وكان له مفرد اغير تغير ما وقد الحق الجمع الواحد المقدر كنوهذا كثير في جمع ذكر و
مجانس في جمع حسن ومشابه في جمع شبه وان كان له واحد من لفظها لم
يكن قياسا فكان واحدها مذكورا ومذكرا ومحسن ومشبه وكذا
احاديث النبي صلى الله عليه وسلم عن مثله وما يقع على الجمع وعلى الواحد ايضا
مما ليس في الاصل مصدرا وصف به يعرف كونه لفظا مشتركا بين
الواحد والجمع او كونه اسم الجنس بان ينظر فان لم يثن الا لاختلاف النوعين
فهو اسم جنس كالتمر والعسل وان ثني لاختلاف النوعين فهو جمع مقدر
مفرده كنهجان بمعنى الابيض وكالفلك ولواص يقول في البدنة عجلانا ان
وفلكان ولواصان فنهجان ولواص في الواحد كحمار وكتاب وفلك
كقفل وفي الجمع كرجال وحصر الحركات والحرف المزيد غير حركات الواحد
وحرفه تقديرا واما الوصف الذي كان في الاصل مصدرا كصوم وغور
وكوزان يعتبر الاصل فلا يثنى ولا يجمع قال تعالى حديث ضيف ابراهيم
المكرمين وقال تعالى بنوا الخصم اذ تسوروا المحراب وكوز حالة المنتقل
اليها فيثنى ويجمع فيقال رجلان عدلان ورجال عدول واما التانيث
فلا يلحقه لانها لا يلحق من الصفات الا ما وضع وضعا واما قوله تعالى
وهم لكم عدو ويكون عليهم ضدا فليس باسم الجنس فيقال عدوان وضدان
لا لاختلاف النوعين ولا مشتركا بين الواحد والجمع كهجان لانهما ليسا
على وزن اسم الجمع ولا اسمي جمع كابل لوقوعهما على الواحد ايضا ولا مما هو
في الاصل مصدرا اذ لم يستعملا مصدرين بل هو مفردان اطلقا على الجمع
كما ذكرنا قبل **قوله** وهو صحيح وكسر الصحيح لمذكر ومؤنث المذكر
ما نحو آخر لمضموم ما قبلها وواو مفتوحا قبلها وتنوين مفتوحا قبلها
منه وان كان آخره ياء قبلها كسرة حذفت مثل ماض وان كان مفتوحا
حذفت الالف وبقي ما قبلها مفتوحا مثل مصطفون قيل قد يكسر نون
الجمع ضرورة كما قال عرفنا جعفرا وهي رياح وانكرنا رغائف آخرين ويمكن
ان يكون جعل النون معتقب الاعراب اي رغائف قوم آخرين ولا يخلو
المفرد في جمع المذكر السالم ان يكون صحيحا او لا فمضى حكم الصحيح والمعتل اما
ان يكون منقوصا او مقصورا او غير ذلك مما هو غير ذلك في حكم الصحيح كظبيون

ودلون في العاقل الذي يظلي ودلو والمنقوص كحذف يا ذه وذلك لانها
ينضم قبل الواو وتنكسر قبل الياء والضم والكسر المستثقلات على الياء المكسور
ما قبلها ظرفا كما في جاني الماضي ومررت بالماضي وخلق مع واو الجمع و
يائه في حكم الظرف وعدم لزومها فحذفا لتقا الساكنان فحذف اولهما كما هو
القياس في الساكنين اللذين اولهما حرف مد فضم ما قبل الواو ولما سبقتها
في الضمة كما في الصحيح ولو ابقيت الكسرة مع بقاء الواو بعدها لغير النطق بها
ولو قلت الواو ياء لم يبق فرق بين رفع الجمع وغيره من النصب والجر فان قيل فكذا
في نحو مسلمي قلت ولكن الياء الاضافة التي هي على سرف الزوال واما
في النصب والجر فحذفت الياء وبقي الكسر على حاله لكون ياء الجمع بعدها
ولم يحذف ياء المنقوص في المثنى لانها ينفتح كما ذكرنا قبل الف المثنى وياءه
والفتحة لا يستثقل على الياء كما في رايت القاضي وان كان المقصور حذفت
الالف في الاحوال للساكنين نحو مصطفون ومصطفين والعيسون والعيسين
وانما حذفت في الجمع وقلبت في المثنى مع التقاء الساكنين فيه ايضا وكون
اولهما حرف مد لانه لو حذفت فيه ايضا لالتبس في الرفع اذا اضيف المفرد
نحو جاني اعلى اخوتك بخلاف الجمع فانك تقول فيه اعوا اخوتك واعليهم
فلا يلتبس به واما لان فتحة الواو والياء قبل الالف والياء في نحو عصيان و
عصوين ورجال ورجين اخف من ضمتهما وكسرتهما قبل الواو والياء ومن ثم
لا يريي في الظرف نحو غزووت ورميت كما تري نحو تزوان وغلبان فاذا لم
يات ذلك في الظرف مع كون الواو المضموم في غزووت والياء المكسور
في رميت في حكم الوسط للزوم الواو والياء بعدهما كما في سيروت وعتريت
فما ظنك بنحو اعلوون واعليين مع عدم لزوم واو الجمع وياءه بل يجيء مشكه
في الوسط كنحو قوول وطويل وغيور وبييع والكوفيون يحققون ذا الالف الزايدة
بالمنقوص جوازا فيقولون العيسوون بضم السين والعيسيين بكسرها قوله
وشرطه ان كان اسما فذكر علم يعقل وان كان صفة فذكر يعقل
وان لا يكون افعل فعلاء مثل احمر وحمراء ولا فعلان مثل سكران وسكرى ولا مستويا
فيه مع المؤنث مثل صريح وصبور ولا بتاء تانيث مثل غلامة قوله
شرطه اي شرط جمع المذكر السالم اذا كان اسما اي غير صفة قال في الشرح

كان

كان مستغنيا عن قوله مذكرا لان الكلام في جمع مذكر وانما ذكره ليرفع وهم من
يظن ان قوله جمع المذكر السالم كاللقب الذي يطلق على الشيء وان لم يكن فيه
معنى كالسمي بالابيض بالاسود فيقال جمع المذكر بغير جمع المذكر اوليرفع وهم
من يذهل عن تقدم التذكير ولا شك في بروده هذين العذرين ثم قال
لو يظن ان طلحة داخل فيجمعه على طلحون وهذا ايضا ليس بشيء لان طلحة
ان خرج بقوله فمذكر ايضا يخرج بقوله جمع المذكر وان لم يخرج بالاول لانه
مذكر المعنى لا مذكر اللفظ لم يخرج بالثاني ايضا وان كان عليه ان يقول شرطه
التجرد عن التاء ليدخل فيه نحو رماف سلمى اسم رجلين فانهما يجمعان بالواو
والنون اتفاقا ويخرج نحو طلحة وحده واعلم ان شرط جمع المذكر بالواو والنون
على ضربين عام للاسماء والصفات وخاص باحدهما فالعام لهما شيئان احدهما
التجرد عن التانيث فلا يجمع نحو طلحة في الاسماء وعلامة في الصفات بالواو
والنون خلافا للكوفيين وابن كيسان في الاسم ذي التاء فانهم اجازوا طلحون
بسكون عين الكلمة وابن كيسان بفتحها قياسا على الجمع بالالف والتاء كالطلحات
والحمرات وذلك لان حقه الالف والتاء كما قالوا ارضون بفتح الراء لما كان حقه
الالف والتاء كاد الذي جاء مخالف للقياس والاستعمال اما الاستعمال فنحو قوله
فصر الله اعظما وفنوها يستحسان الطلحات واما القياس فلان التاء لو
بقيت مع الواو والنون لاجتمعت علامة التذكير والتانيث وان حذفت كما
عملوه حذف الشيء مع عدم ما يدل عليه وغلب على الظن انه جمع المجرد عنها للكثرة
جمع المجرد بالواو والنون ولو جاز في الاسم لجاز في الصفة كواربعون وغلامون
ولا يجوز اتفاقا وان كان سواد التاء على الالف فليس لهم ذلك لان الممدود
تقلب واوا فسمي صورة علامة التانيث وانما قلبوها واوا دون ياء لتشابههما
في الثقل كما في صحراوات والالف المقصورة كحذف ويبقى الفتحة قبلها دالة
عليها وانما لم يحذف الممدودة والمقصورة نسيا حذف الياء لازومها الكلمة فكانها
لامها وذكر المازني في كان بحر في ورقا دون الهمزة في الواو لاجل الضمة قال
السيرافي هذا سهو لان انضمامها لو او الجمع بعدها وهو كالضمام واو دلوك
وانضمام واو اعلوا القوم ولا يجوز الهمزة فيهما اتفاقا وانما يجوز همزة واو المضمومة
لازمة كما يجيء في التصريف واذا سمي بسعاد وزينب وعند مذكر عالم جمعت ايضا

بالواو والنون كما يجمع كوزيد اذا سمي به مؤنث بالالف والتا وكذا اذا سمي باحمر
مذكر عالم قلت احمرون واحامر وان سمي به مونث قلت احمرات
واحامر والثاني من الشرطين العامين ان يكون من اولي العلم فلا يجمع كواخ
وفرس طويل بالواو والنون وقد يشبه غير ذوي العلم بهم في الصفات اذا
كان مصدر تلك الصفات من افعال العلماء لقوله تعالي اسباحا يعين
وقولهم فظلت اعناقهم لها خاضعين ورايتهم لي ساجدين وكل في فلك
يسبحون وقول المص علم يعقل ومذكر يعقل الاولي فيه ان يعقل يعلم ليشمل نحو
قوله تعالي فنعم الماهدون اذ لا مطلق عليه انه تعالي عاقل لابهام العقل للمنع
عن القبائح الجاير علي صحبه تعالي الله عنها علوا كبيرا وانما خص اولو العلم بالجمع
المصحح بالواو والنون لانهم اشرف من غيرهم والفتحة في الجمع اشرف
من التكسير واما اختصاصهم بالواو فلما مر في تعليل تخصيص ضمير العقلاء
في نحو الرجال ضربوا بالواو وخص هذا الجمع من بين العلماء الوصف والعلم
دون غيرها كوزيد وانسان اما العلم فتخصيصا له بالتصحيح عن جمع المكسر الذي
يكسر التصريف في الاسم باعتباره وعادة العلم جاز به المحافظة عليه من التصرف
بقدر ما يمكن وايضا فان العلم يلحق الرهن بالجمع سبب زوال التغريف
العلم كما مضى فصحح بالتصحيح كما جبر في نحو قالون وكرون واما الوصف فلانه
لما وضع مشابها للفعل مؤديا معناه معللا باعلاله مصحح بتصحيحه كما بتين في
التصريف اريد ان يكون العلامة الدالة علي صحبه الذي يجري عليه في الجمع
كعلامة الفعل وهي في الفعل واو نحو الرجال فعلوا ويفعلون فجعلت ايضا
في واو وان كانت الفعل اسما واو والاسم حرفا لتناسب الواوين قبح قام
رجل قاعدون غلمانه كما قبح يقعدون علمانه ولما لم يكن في غير الوصف والعلم كما اختصاصه
به ومن المقتضين للتصحيح لم يجز تصحيحه والوصف الذي يجمع بالواو والنون
اسم الفاعل واسم المفعول وابنيه المبالغة الاماسبق والصفة المشبهة والمثنى
والمصغر الا ان المصغر يخالف لساير الصفات من حيث لا يجري علي الموصوف
جريها وان لم يجر لان جري الصفات عليه انما كان لعدم دلالتها علي الموصوف
المعين كالضارب والقعود والطويل والبصري واما المصغر فانه دال
علي صفة والموصوف المعين معا اذ معني رجيل رجل صغير فوازنه وزان

نحو

نحو رجل ورجلين في دلالتهما علي العدد والعدد ومعا فلم تحتاجا الي ذكر عدد قبلهما
كما تقدم وكل صفة بدل علي الموصوف المعين لا يذكر قبلها كالصفات
العالية وتفارقها ايضا من حيث انه لا يعمل في العامل عملها لان الصفات
يرفع بالعاملية ما هو موصوف فيها معني والموصوف في المصغر مفهوم من لفظه
فلا يذكر بعده كما لا يذكر قبله فلما لم يعمل في العامل وهو اصل معمولات
الفعل لم يعمل في غيره من الظرف والحال وغير ذلك واما الخاص من شروط
الجمع بالواو والنون فشيئان العلمية وتجوز تا التانيث فالعلمية مختصة
بالاسماء لما ذكرنا وقبول تا التانيث فالعلمية مختصة بالاسماء لما ذكرنا و
قبول تا التانيث تختص الصفات فلم تجتمع هذا الجمع افعل افعلاء فعلان
وما يستوي مذكره ومؤنثه كما ذكرنا في باب التذكير والتانيث وانما اعتبر
في الصفات قبول التا لان الغالب في الصفات ان لا يفرق بين مذكرها
ومؤنثها بالتا وتيتها معني الفعل والفعل يفرق بينهما فيه بالتا نحو الرجل
قام والمراة قامت وكذا في المضارع التا وان كان في الاول نحو يقوم و
الغالب في الاسماء الجوامد ان يفرق بين مذكرها ومؤنثها بوضع صيغة
لكل منهما كغر وابان جاء العكس ايضا في كليهما كاحمر وحمراء الافضل والفضل.
وسكران وسكري في الصفات وكانر وامراة ورجل ورجلة في الاسماء فكل
صفة لا يلحقها التا فكانها من قبل الاسماء فلذا لم يجمع هذا الجمع افعل افعلاء
وفعلان فعلي واجاز ابن كيسان احمرون وسكرانون واستدل بقولك
فاوجرت بنات بني نزار رجالا بل اسودين واحمرينا وهو عند غيره شاذ واجاز
ايضا حمراوات وسكرايات بناء علي تصحيح جمع المذكر والاصل هم ذكرا الغرع
وقد شذ من هذا الاصل افعل التفضيل فانه يجمع بالواو والنون مع انه
لا يلحقه التا ولعل ذلك خبر المافاته من عمل الفعل والمفعول مع ان معناه
في الصفة ابلغ واتم من اسم الفاعل الذي انما يعمل فيما لاجل معني الصفة
كاجبر النقص بالواو والنون في نحو قالون وكرون وارضون كما يجئ واجاز
سيبويه قياسا لا سماعا ندمانون في قوله نرمان لقبوله التاكيد فانه وكذا
سفيانون كقولهم قال سيبويه لا يقولون ذلك وذلك لان الاغلب في فعلان
الصفة ان لا يلحقه التا فندمانة وسفيانة كانهما من قبيل الشذوذ

فالاولى ان لا يجمع هذا الجمع حملا على الاعم الاغلب واما كوعريانون وخمصانون فيجوز اتفاقا لان فعلان الصفة بضم الفاء ليس اصله عدم لحوق التاء وانما برزت من بين الصفات التي يستوي مذكرها ومونثها عدوة حملا على صديقة ومسكينة حملا على فقيرة قال بعضهم فيجوز في مسكين وعدو مسكينون وعدون ثم يجوز في المونث مسكينات وعدوات حملا على المذكر وهذا قياس لاسماع كما قال سيبويه في ندمانون وشذت من هذا الاصل صفة على خمسة احرف كصهصاق فانه يستوي مذكره ومونثه مع انه يقال صهصلون وصهصلات لان تكسير الخماسي مستكره كما يجئ في بابه فلم يبق القبيح قوله وشرطه ان كان اسما فذكر علم عاركه وذلك لانه لا يجوز ان يكون قوله ان كان اسما فذكر شرطا وجزاء خبر لقوله شرطه لان المبتدا المقدر بعد الفاء ضمير راجع الى اسم اي فهو علم فيخلو الجملة من ضمير راجع الى اسم اي فهو علم اي المبتدا الذي هو شرطه مع انه لا معنى اذا بهذا الكلام ومعنى الكلام ان كان اسما فشرطه ان يكون علما فيكون على هذا جواب الشرط مدلول الجملة التي هي قوله شرطه مذكر وفيه محذورات الاول دخول الفاء في خبر المبتدا مع خلوه من معنى الشرط كقوله وقايله خولان فانكح فتاتهم عندا لاخفش والثاني ان الشرط كونه مذكرا وليس في خبرها بجملة بمعنى المصدر والثالث ان الفاء الشرط المتوسطة بين المبتدا والخبر ضرورة كقولك انك ان يصرع اخوك تصرع كما يجئ في بابه ويمكن ان يعتذر بكون الشرط والجزاء خبر المبتدا والتقدير فهو حصول مذكر على ان الضمير المقدر بعد الفاء راجع الى قوله شرطه والمضاف الى الخبر محذوف مع تعسف في هذا التقدير وكذا بعد وان كان صفة فذكر قوله ولا مستويا فيه مع المونث عبارة اسخف من الاول لان مستويا عطف على افعل فعلاء فيكون المعنى وان لا يكون الوصف المذكر مستويا في ذلك الوصف مع المونث ولا معنى لهذا الكلام وكيف يستوي الشئ في نفسه مع غيره ولو قال ولا مستويا فيه المذكر والمونث لكان شيئا قوله

وبحذف نونه بالاضافة وقد شذ نحو سنين وارضين وقد يحذف النون للضرورة كما في المثنى ولتقصر الصلة كما في قوله والحافظوا عورة العشيرة لامهم لطف وربما سقطت قبل لام ساكنة اختيارا كما جاء في الشواذ

انكم

انكم لذا يقوا العذاب بنصب العذاب تشبيها لها بالتنوين في نحو قوله وحاتم الطائي وهاب المائة قوله وقد شذ كونين الشاذ من جمع الذكر بالواو والنون كثير منها السنون قال زعمت بما خبرتني انما مات سدد سنوها الاصاغر خلت وهو عند البصريين جمع اثنين وهو تصغير اسى مقدرا على وزن افعل كاضحى فشذ وذه عندهم لانه جمع لمصغر لم يثبت مكبره وقال الكوفيون هو جمع ابين وهو تصغير ابن مقدرا وهو جمع ابن كاذل في جمع ذلو فهو عندهم شاذ من وجهين كونه جمعا لمصغر لم يثبت بكرة ومجئ افعل في فعل وهو شاذ كاحيل وازمن وقال الجوهري شذوذه جمع ابن تصغير ابن بحذف الهمزة الوصل وقال ابو عبيد هو تصغير بين على غير قياس ومنها وحيدون وايكرون في قوله قد شربت الا الحجيل حينا فانصاب وامكر بنا فهما جمع حيد مصدر واحداة وهو صغار الابل وجمع امكر جمع تصغير ابكر مقدرا كاضحى عند البصريين فهو شاذ من وجهين احدهما كونها بالواو والنون في غير العقلاء والثاني كونه جمع مصغر لمكبر مقدر وهو عند الكوفيين جمع تصغير ابا جمع بكر فشذوذه من جهتين جمعه بالواو والنون كالاهيدهين ومنها الوحايه جمع ذو على غير لفظه ومنها عليون وهو اسم للديوان الجزء على ظاهر ما فسره الله تعالى في قوله كتاب مرقوم فعلى هذا ليس له شذوذ لانه يقول علما منقولا عن جميع المنسوب الى علة وهي العرفة والقياس ان تقال في المنسوب الى كرس وان قلنا ان عليون غير علم بل هو جمع علة وليس بمنسوب اليها وهو بمعنى الاماكن المرتفعة فهو شاذ لعدم التذكير والعقل فيكون التقدير في قوله تعالى كتاب مرقوم مواضع كتاب مرقوم على حذف المضاف ومنها العاملون لانها لا وصف ولا علم ولا عقل فيجوز فيه ان يكون على جهة التغليب لكون بعضهم عقلا ويجوز ان يدعى فيه الوصف لان العالم هو الذي يعلم منه ذات موجوده ويكون دليلا عليه فهو بمعنى الدال ومنها اهلون سد عملس وارقط زهلول وعرفا جيل فانما جمعه بالواو والنون مع عدم العقل لانه جعل الذيب والارقط والعرفا بدل اهليه ومنها عشرون الى تسعين وقد مضت ومنها ارضون وانما فتحت الراء لان الواو والنون في مقام الالف والتاء فكانه قيل ارضات او للتنبيه على انها ليست بجمع سلامة حقيقة ويجوز امكان راء ارضون ومنها ابون واخون

وهنون وشذوذها لكونها غير وصف ولا علم واما ذو مال فوصف ومنها
نون في ابن لان قياسه ابنون وانما جمع على اصل وهو بنو على حذف اللام
نسيا في الجمع كما حذف في الواحد ومنها قولهم بلعت من البلعين والارمز
بضم الفاء فيهما ولعيت فيه الرحين بضم الفاء وكسرها وكذا العنكبوت
كانها لجمع الدواهين والشرايد وقولهم ليث عشرين يجوز ان يكون شاذا من
هذا الباب جعل النون معتقب الاعراب واعلم انه قد شاع الجمع بالواو
والنون مع انه خلاف القياس فيما لم يات له يكسر من الاسم الذي فوض
من لامه تاء التانيث المفتوح ما قبله مغيرا اوايل بعض تلك الجموع
تنبيها على انها ليست بجمع في الحقيقة فقالوا في المفتوح كخ سنه سنون بكسر
الفاء وقد جاء سنون بضمها وهو قليل ولمثل هذا الشذوذ كسروا عين عشرين
وجاء في بعض ما هو مضموم الفاء مع ضم الكسر وكالقلون والثبون وليس
بمطرد والظعون والكرون لم يسمع فيهما الكسر واما المكسور الفاء فلم يسمع فيه
التغير وكالعصبين والابن والعنين والزين ولعل ذلك لاعتدال الكلمة
بين الضمة والفتحة وجاء قليلا مثل هذا الجمع لما ثبت بكسره ايضا كالثنين
والاثاث الشه وربما جاء في المحذوف العين ايضا كرقة ورقين ولدة ولدين وفيها
قلب لامه كالاضافة والقناة لكن بحذف لامه نسيا منسيا حتى يصير كالسنة
فيقال اضون وقنون ولو اعتبرت لاماتها لقيل القنون والاضون لكونها
بعد حرف التاء مقصورين كالاعلون وعلى هذا قال ولكني اريد به الازوياء
ولو اعتبر اللام لقال اللذوين كالاعلين فانن ذو مفتوح العين عند سيبويه
كما مر في باب الاضافة لكنه لما حذف لامه في المفرد نسيا لم يعتبرها في الجمع
وربما جاء هذا الجمع في الضعف ايضا كاوزين وحزين وحكى عن يونس
الحزون بفتح الهمزة وكسرها قبل قد جاء آخرة في الواحد وقيل لم يجئ ذلك
ولكن زيد الهمزة في الجمع تنبيها على انه غير قياسي واعلى النجاة جمع ما حذف
لامه او فاؤه هذا الجمع بان هذا الجمع افضل الجموع كما ذكرنا فجبر هذا الافضل
بالحق الاسم من النقصان بالحذف نسيا قالوا واما حزون واوزون فلما
تحققها من لزومهن بالادغام وبعضهم يقول للنقض المتوهم وذلك لان
حرف العلة قد تبدل من احد حرفي التضعيف كما في تظنيت وقد تجعل

النون في بعض هذه الجموع التي جاءت على خلاف القياس معتقب
الاعراب سهما على محالفته للقياس فكانه مكسر فجرى فيه اعراب المكسر
فيدخله التنوين ولا يسقط بالاضافة قال زراني من تحذفان سنينه
لعين سا شيبا وسيننا مراداوقال وما ازايدري الاقران مني وقد جاوزت
رأس الاربعين وقال غرات الوسخ صامتة البرين وقال وان لنا
ابا حسن عليا قبلين وكن له بنين ويلزمها الياء اذن كما تلزم اذا سمي
بجمع سلامة المذكر في باب العلم واكثر ذلك في الشعر هذا قبل العلمية
واما بعدها فكون النون معتقب الاعراب شايع في الاختيار في هذا
كما في الجموع القياسية مع العلمية وحكى عن ابي عبيدة وعن ابي زيد جعل
نون مقتورين معتقب الاعراب ونقل ذلك لان القياس مقتونون
بياء النسب فلما حذف ياء النسب صار مقتوون كقلون وقوله
متى كنا لامك مقويا الالف فيه بدل من التنوين وان كان النون
معتقب الاعراب والا فالالف للاطلاق وحكيا جميعا رجل مقوين
ورجال مقوون قال ابو زيد وكذا اللهم والمراتين والنساء ولعل ورجلان
مقوين لحرمتهم على جعل مقوين للمثنى والمفرد في المذكر والمونث مع كونه
في الاصل جمع المذكر كثيرة مخالفته للجموع وذلك من ثلثة اوجه كون النون
معتقب الاعراب وحذف ياء النسب الذي في الواحد وهو مقتوي
والحاق علامة الجمع بما بقي منه وهو مقبوح مع عدم استعماله ولو استعمل
لقلب واوه الفا فقيل مقتى ويجمع على مقتون كاعلون لاعلى مقتوون واعلم
قلنا ان واحد مقتو المحذوف الياء كما قال سيبويه في مهلبون والمهالبة
انه سمي كل واحد منهم باسم مالنسب اليه فكان كلامنهم مهلب لان الجمع
في الظاهر للمحذوف ياء النسب ويجوز ان يقال ان ياء النسب في مثل
مقتوون والاشعرون والاعجمون حذف بعد جمعه بالواو والنون فكان
الاصل مقتويون واشعريون واعجميون وحكى ابو زيد في معنوين فتح
الواو وقيل الياء فيمن جعل النون معتقب الاعراب نحو مقتوين وذلك
ايضا لتغيره عن صورة الجمع لما عليه جمع السلامة واعلم ان التذكير غالب
للمونث كما تقدم في المثنى والمجموع فيكفي كون البعض مذكرا لكون زيد

وهندضاربان وزيدوالهندات ضاربون وكذا العقل فى بعضهم كاف
كزيد والكبير مقتلون وشدصعان فى الصيغ التى للمؤنث والصبعان
الذى للمذكر والقياس صعبان لان احف منه مع ان بعض العرب يقول
للمذكر ايضا صبع والعلم المركب الذى يبنى جزؤه الاول للتركيب وان
لم يكن جزؤه الثانى مبنيا كبعلبك ومعدى كرب شئ وجمع كبعلبكان و
البعلبكون لان البناء لكلمة معربة والبنه والجمع للمعربات واما اللذان
واللذان واللذين واللتين وذان وتان وذين فصيغ مستانفة وان
كان الثانى مبنيا اما للتركيب كخمسة عشر اولغيره كسيبويه فالقياس
ان يقال ذوا سيبويه ولذاذواخمسة وذوو خمسة عشر وهذا كما يقال فى الجملة
الشئ بها ذوا تابط شرا اتفاقا واذوا شاب وذوا تاشاب قرتاها لان الجمل
يجب حكايتها فلا يلحقها علامة التثنه والجمع وكذا يلزم ان يقول فى المثنى و
المجموع السمى بهما اذا لم تجعل نونيهما معتقب الاعراب كجانى فى ذوا
مسلمين لئلا يجتمع على آخر الاسم اعرابا بحرف و شذ فى الاثنين واضافة
ذوو منفرقاته مهتما من اضافة المسمى الى اسمه كما فى ذات مرة والمرء
يجئ فى كسيبويه السيبويهان والسيبويهون مع بناء الجزء الثانى وكذا
يلزم بجويزه فى كخمسة عشر علما واما مع اعراب الجزء الثانى فيهما فلا كلام
فى جويز ذلك كما فى بعلبك ومعدى كرب والعلم المركب تركيبا اضافيا
يثنى ويجمع منه المضاف كعبدا مناف وعبدر ومناف وان كان كنيه جاز منه
المضاف والمضاف اليه معا كقولك فى ابوزيد وابو الزيد ان واباء
الزيدين والاقتصار على منه المضاف وجمعه فيها ايضا واما جمع اين
كذا وذو اكذا علمين كانا اولا فان كاما لعاقل بنو كذا وذوو اكذا وابنا كذا
وذواه كذا وان لم يكونا لعاقل سواء جاء لمونث بنت كذا وذات كذا
كابن اللبون بنت اللبون وجمل ذو عشرون اولم يات لمونثه ذلك
كابن عرس وذي القعدة جمع على بنات كذا كبنات لبون وبنات
عرس وعلى ذوات كذا كحمال كذوات عثانين وذوات العدة الحوامل
لغير العقلاء فى الجمع المونث على ما مجئ كما من قولهم الايام مصنين وحكى الاخفش
بنو عرس وبنو تعش ايضا اعتبارا للفظ ابن وان كانا غير عاقل قال

اذا

اذا امابنو تعش ونو افتصوبوا كانه جعله جمعا لابن تعش وان لم يستعمل قوله
المؤنث ما لحق آخره الف وتاء وشرطه ان كان صفة ولم مذكر
فان يكون مذكره جمع بالواو والنون فان لم يكن له مذكر فان
لا يكون مجردا كحايض والا جمع مطلقا قوله المونث اى الجمع المونث
السالم ولا ينتقض حده بنحو سلعاه لان قوله قبل وهو صحيح ومكسر
والصحيح لمذكر ومؤنث تبين ان المؤنث ما دل على احاد مقصودة
بحرف مفردة بعد ما دعلى هذا كان مستغنيا ايضا فى حد المذكر عن قوله
ليدل على ان معه اكثر منه والاولى ان يقال انه ليس من الحد وانما
جلب له علامتان ليكونا كزيادة فى جمع المذكر وانما حصل الزيادة بالالف
والتاء لانه عرض فيه الجمعية وتانيث غير الحقيقى وكل واحدة من الخرفين
قد تدل على كل من المعنيين كما فى رجال وسلمى والجمال و الضاربة قوله
وشرطه ان كان صفة ينظر الى المؤنث اما ان يكون صفة اولا فان
لم يكن صفة قال المص جمع مطلقا اى لا يشترط شرط وهو قوله والاجمع
مطلقا وليس سديد لان الاسماء المؤنثة بناء مقدرة كقدر وعقار وعقرب
وعلين من الاسماء التى تانيثها غير حقيقى لا يطرد فيها الجمع بالالف والتاء
بل هو فيها مسموع كالسموات والكنايات والشمالات فى الرياح
وذلك لخفاء هذا التانيث لانه ليس بحقيقى ولا ظاهر العلامة فلا
تجمع اذن هذا الجمع قياسا من الاسماء المؤنثة الا علم المونث ظاهرة
كانت فيه العلامة كحمزة وسلمى وجنبا او مقدرة كهندا وذو تاء التانيث
سواء كان مذكرا حقيقيا كحمزة والاكفرنقة ومنه قولك الاكرامات
والبحرنجات والانطلاقات ونحوها لان الواحد اكرامه وبحرنجة بناء
الوحدة لا اكرام وبحرنج وجمع المجردا كاريم كالضروب والقتول فلا تقول
ثلث اكرامات وبحرنجات بتجريد العدد من التاء وثلثة اكاريم كالضروب
وتاريخ اذا قصدت ثلثة انواع من الاكرام اوذو الف التانيث
اذا لم يسم به المذكر الحقيقى كالبشرى والصغراء واذا سمى به المذكر الحقيقى
جمع بالواو والنون كما مر وما يصح تانيثه وتذكيره اذا لم يات له مكسر
ولم يجز جمعه بالواو والنون كالاناث والتاء آت الى آخرها وذلك

لافراد ابواب الجموع الآ هذا وجمع هذا الجمع مطردا وان لم يكن مؤنثا علم
غير العامل المصدر باضافة ابن وزوج نحو ابن عرس وابن مقرض وذو القعدة
وذ الحجة كما ذكرنا وجمع هذا الجموع غالبا غير مطرد نوعان من الاسماء احدهما
جنس مذكر لا يعقل اذا لم يات له بمكسر كحمامات وسراداقات وكذا كل جامع
اصلي الحروف كسفرجلات لان تكسيره مستنكر كما يجئ وعند الفراء هذا القسم
ايضا مطردا اما اذا جاء له بمكسر فانه لا يجمع هذا الجمع فلم يكونوا جوا لغات
لقولهم جواليق واما حيوانات مع ثبوت بنون فشاذ وثانيهما الجموع
التي لا يكسر نحو رجلات وصواحبات بيوتات فلا يقال الكلبات بقولهم
الكالب وان كان المؤنث صفة فلا بد من ان يكون علامة التانيث
او الالف ان كانت فيه جمع بالالف والتاء سواء كان صفة لمذكر حقيقي
كرجال وربعات وعلامات او لاكضاربات وجليلات ونعجات
الا ان يكون فعلى فعلان او فعلا افعل فانها لم يجمعا بالالف والتاء حملا
على مذكريهما اللذين لم يجمعا بالواو والنون كما ذكرنا واجاز ابن كيسان
كما ذكرنا احمرات وسكرانات كما اجازوا حمرون وسكرانون فان علبت
الاسمية على احديهما جاز اتفاقا كقوله عليه السلام ليس في الخضراوات
صدقة وكذا اكل فعلاء وافعلى سميت به غير المذكر الحقيقي وان يكن في الصفة
المؤنثة علامة تانيث ظاهرة ولم يكن حاسية اصلية الحروف لم يجمع
بالالف والتاء سواء كان له مذكر يشاركه في اللفظ كرجح وصبور وساير
ما استوى بذكره ومؤنثه حملا لها على مذكراتها المستغنية من الجمع بالواو
والنون او لم يكن له مذكر كحايض وطالق ومطفل فرقا بين ماجرد من التاء
وبين ذي فان ذي التاء فيه معنى الحدوث الذي هو معنى الفعل وفعل المؤنث
يلحقه ضمير جمع المؤنث نحو نصرن فالحق ذوات التاء ايضا علامة جمع المؤنث
اي الالف والتاء واما المجرد فلم يكن فيه معنى الفعل فلم يجر مجراه في لحاق
علامة جمع المؤنث اياه بل حمع جمع التكسير نحو حيض وحيض ومطافل وان
كان صفة المؤنث المجردة عن العلامة سواء اشترك فيها المذكر والمؤنث
او اختصت بالمؤنث حاسية اصلية الحروف كالرجل او المراة الصهيلق
والمراة المحرس بالالف والتاء لاستكراه بكسرها فيقال نسوة صهصلقات

وحرشاة ويجمع ايضا هذا الجمع مطردا صفة المذكر الذي لا يعقل سواء مذكرا
حقيقيا كالصافنات للذكور من الخيل وجمال سحلات اي ضخمات
وسطرات اي طوال على وجه الارض وكذا بنات اللبون وجمال ذوات
عنابين في ابن اللبون وجمال ذوات عنابين في ابن اللبون وحمل ذوات عنون
او غير حقيقي التذكير كالايام الخاليات ولذا مصغر ما لا يعقل نحو جليلات
وكسيرات لان المصغر فيه معنى الوصف وان لم يجز على الموصوف
وانما جمع المذكر جمع المؤنث لانهم يقصدون فيها الفرق بين العاقل
وغيره وكان غير العاقل فرعا على العاقل كما ان المؤنث فرع المذكر فالحق
غير العاقل بالمؤنث وجمع جمعه قوله شرط ان كان صفة وله مذكر فان يكون
اي فهو ان يكون والضمير راجع الى المبتداء الذي هو شرط والجملة الشرطية
مع الجزاء في محل خبر المبتداء ومعنى هذا الكلام مجردا عن اللام حايض
وان كان له مذكر فشرطه ان يكون ذلك المذكر جمع بالواو والنون
خرج بهذا القيد فعلاء افعل وفعلى وفعلان وجميع الامثلة التي يستوي
مذكرها ومؤنثها كصبور وجريح وسلمات شاذ فوجهه ان فعلا قياسه
لاحاق التاء في المؤنث كسدة ومسنة وخرج ايضا لو صف ذو التاء
الذي يشترك فيه المذكر والمؤنث كربعة ونفعة وعلامة وعطاءة
ونحوها ولا يكون لاته يجمع بالالف والتاء وتقول في جمع بنت وابنت
بنات وهي جمع اصلها لان الاصل بنو كما ان سنون جمع اصل اين
اي بنون على حذف اللام نسيا والثلاثي المحذوف اللام العوض
منها الهاء على ثلثة اضرب اما مفتوح الفاء ورد اللام في جمعه بالالف
اكثر كهنوات وسنوات وصعوات في سنة وضعة وذلك لخفة
الفتحة وجاء بحذف اللام ايضا كزوات ومنات وجاء منه ما جمع الا
بالواو والنون ولا بالالف والتاء استغنى بجمع التكسير وذلك كامة
وشاة وشفة ولها مكسور الفاء وترك الرد فيه اكثر كمئات وظبات
وكذا بكون الضم اثقل الحركات وجاء في بعض اللغات فيما لم يرد
والمحذوف فيه فتح التاء حالة النصب قالوا سمعت لغاتهم وجاء في الشواذ
القراءة بها ولعل ذلك لاجل توهم تاء الجمع عوضا من اللام كالتاء في الواحد

وكالواو والنون فى كرون وثبون وقال ابوعلى بل ماوتا، الوحدة والالف
قبلها اللام المردودة فمعنى سمعت لغاتهم اى لغتهم قال وذلك لان
سيبويه ان تاء الجمع لا يفتح فى موضع وفيما قال نظر اذ المعنى فى سمعت
لغاتهم اوا تفرواثبا تا الجمع وحكى الكوفيون فى غير محذوف اللام استاصل
الله عرقاتهم بفتح التاء وقد حاها اشهر قاما ان يقال انه مفرد والالف
للالحاق بدرهم او يقال انه جمع فتح تاؤه شاذا فالفرق اذن كالنون فتذكر
مع كسر وهو العروف جمع بالالف والتاء وان كان المص بذكره فى قسم
التعريف فيقول كل ما هو على وزن فعل وهو مؤنث بتاء امفرد او
ظاهر كقدر وحفنة فان كان صفة كصيغة او مضاعفا كمنة او معتل
العين لبيضة وجوره وجب اسكان عينه فى الجمع بالالف والتاء
فان خلا من هذه الاشياء وجب فتح عينه فيه كتمرات والدعدات
والتزم فى الجمع لجبه بجبات بفتح العين لان فى لجه لغتين فتح العين واسكانها
والفتح اكثر فحمل الجمع على المفرد الشهور وقيل لالتزم التاء فى لجه لكونها
صيغة للمؤنث ولا مذكر لها يقال شاة لجبه اذا قيل لجبتها صار كالاسماء
فى لزوم التاء كخصفه وقصعة واجاز البرد اسكان عين لجباب قياسا
لاسماعا وغلب الفتح فى جميع ربعه لتجويز بعضهم فتح عين الواحد وقيل
انها كانت فى الاصل اسما ثم وصف به فلو حظ فيه الاصل كما يقال
فى جمع امرأة كلمة نسوة كلبات بفتح العين ولا يقاس عليه غيره كخصفات
وصعبات خلافا لقطرب وجوز اسكان ما استحق الفتح من غير فعلات
للضرورة قال ذو الرمة انت ذكر عودن احشا قلبه خفوقا ورفضات
الهوى فى المفاصل وجاء فى المعتل اللام اخوات وحديات بسكون
عينها وقد يقاس عليها قصد التخفيف لاجل النقل الحاصل من اعتدال
اللام ويجوز ايضا فى القياس ان يقال كونسوة اعتبارا للصفة العارضة
كما يقول صعبات بفتح العين اذا سميت بصعبه واصل فى الاصل
اسم دخله معنى الوصف فقيل فى جمعه اهلون وادخلوه
التاء فقال اهلة قال واهلة ردّ قدرت ودهم وابليتهم فى الامور
جهدى وما بلى اى جماعة سنا هلة للود وقال لهم اهلات خولى قيس

ابن عاصم اذا ادلجوا بالليل يدعون كوثرا ويقال اهلات ايضا بالسكون
اعتدادا بالوصف العارض وفتح حد بل العين المقبلة بجوزات وبيضات
وقال البيضات واح مثوب وقرى بالتشديد اى ثلثة عورات وانما سكن
عين الصفة وفتح عين الاسم فرقا وكان القياس بالسكون البتة لتقلها
باقتضائها الموصوف ومشابهتها للفعل ولذلك كانت احدى علل
منع الصرف وسكن المضاعف والمعتل العين استثقالا وانما لم يقلب
العين فى نحو جوزات وبيضات عندهم بل الفالعوض لحركة فى الجمع
كما لم يقلب واو خطوات المضموم ما قبلها ياء لعوض الضمة واما فعلة
بضم العين كغرفة وكذا فعل المؤنث كحمل فان كانت مضاعفة فالاسكان
لازم مع الالف والتاء كعدات وان كانت معتلة العين ولا يكون الا
بالواو وكسورة فلا يجوز الاتباع اجماعا وقياس لغة هذيل جواز فتحها كما فى
بيضات وروضات لانهم فللوه بحركة الفتحة على حروف العلة فلكون سيبويه
قال لا يتحرك الواو فى دولات وانظاهر انه اراد بالضم وان كانت صحيحة
العين فان كان صفة كحلوة فالاسكان لا غير فان كانت فان لم يكن اللام
ياء جاز فى العين الاسكان والفتح سواء كان اللام واوا كالخطوات اولا كغرفات
والاتباع منها اكثر منه فى فعلة وان كان الكسر اخف لان كونه عتى الشرمن
كحابل وان كانت اللام ياء كونه كلية لم يجز الاتباع اتفاقا للثقل واما الفتح
فالمبرد نص على جوازه وليس فى كلام سيبويه ما يدل عليه واما الم فلغط
اتهامت فى الناس اكثر من امات وفى غيرهم بالعكس والكلام فى زيادة
الهاء واصالته يجئ فى التصريف واما فعل بكسر الفاء وفعل مؤنثا كهند
فان كانت مضاعفة فلا يجمع بالالف والتاء الا بسكون العين كقرآ
وان كانت معتلة العين ولا يكون الا ياء اما اصلية كبيعة او منقلبة
كريمة فلا يجوز فيه الاتباع اجماعا ولا الفتح الا على قياس لغة هذيل وغيرات
فى جمع غير شاذ عند غير هذيل وان كانت صحيحة العين فان كانت صفة
فالاسكان كجملات وان كانت اسما فان كان اللام واوا امتنع الاتباع
اتفاقا للاستثقال وجاز الفتح والاسكان على ما نص البرد كوشوات ومنع الاخفش
الفتح وان كان باللام ياء كلية جاز الفتح والاسكان واما الاتباع فمنعه سيبويه

لعله باب فعل في الصحيح فكيف بالمعتل اللام واجازه البيرافي لعروض الكسر وقياسا على خطوات وان صحت اللام كنخ كسرة جاز الاتباع والفتح والاسكان والفراء يمنع ضم العين مطلقا في المضمومة الفا وكسرها في المكسورة الفاصحت العين الا فيما شمع كخطوات وعرفات قوله جمع التكسير ما تغير بناء واحده كرجال واقراس وجمع القلة افعل وافعال وافعلة وفعلة والصحيح وما عدا ذلك جمع كثرة لا شك ان جمع السلامة بالواو والنون يتغير بناء واحده ايضا بسبب الزيادتين لانك عند بناء مستثقفا فالمراد صار كلمة اخرى بذلك كما ان الثمانية مثلا اذا ضممت اليها الاثنين صارت كعشرة ويكون المجموع الثاني غير المجموع الاول وهذا هو التغير فقد تغير ايضا في جمع السلامة بناء الواحد ولهذا قال في حد الجمع بتغير ما يدخل فيه جمع السلامة فالاولى في حد جمع السلامة ان يقال الجمع الذي لم يغير مفرده الا بالحاق آخره علامة الجمع وجمع التكسير ما غير بغير ذلك واما التغير في كنمرات بفتح العين وفي كخطوات وسدرات بفتحها واتباعها فمقدر حصول هذه التغيرات بعد سكون عساتها للغرض وان لم يثبت كنمرات ساكن العين بخلاف خطوات وسدرات كما كان حذف الياء في المجموع بالالف والتاء بعد حاقها باجتماع الساكنين فجيعها من باب جمع السلامة باعتبار الاصل قوله وجمع القلة افعل قالوا مطلق الجمع على ضربين قلة وكثرة والمراد والقليل من الثلثة الى العشرة الحدان داخلان وبالكسير ما فوق العشرة قالوا والقلة من الكسر اربعة افعل وافعال وافعلة وفعلة وزاد الفراء فعلة كقولهم هم الكلء راس واحد لا من اطلاق فعله ونقل التبريزي ان منها فعلا كالصدقا وجعا السلامة عندهم منها ايضا استدلالا بمشابهتها للمسلمة في سلامة الواحد وليس شيء اذ مشابهة شيء بشيء لقطا لا يقتضي مشابهة له معنى ايضا ولو ثبت ما نقل ان التابعة قال لحسان لا انشده قولا لك الحقانة العرلمقا بالضحى واسياقا يقطرن من لحذة دما قالت جفانك وسيوفك لكان فيه دليل على ان المجموع بالالف والتا جمع قلة وقال ابن حروف جعا السلامة مشتركان بين القلة والكثرة فيصلحان لهما واستدلوا على اختصاص مثلة التكسير الاربعة بالقلة لعليه استعانها في تميز الثلثة الى العشرة

واختارها

واختارها فيه على سايز الجموع ان وجدت واعلم انه اذا لم يات بالاسم الا النبا جمع القلة كارجل في الرجل لوا الجمع الكثرة كرجال في الرجل او الاجمع الكثرة وكذا كل جمع تكسير للرباعي الاصل حروفه ولما لم تجمع الاجمعة كجادل ومصاليع فهو مشترك بين الكثرة والقلة وتحديدها احدهما للآخر مع وجود ذلك الآخر كقوله ثلثة قروء مع وجود اقراء قوله المصدر اسم الحدث الجاري على الفعل يعني بالحدث معنى قايما بغيره سواء صدر منه كالضرب والمشي او لم يصدر كالطول والقصر والجري في كلامهم يستعمل في اشياء يقال هذا المصدر جار على هذا الفعل اي اصل له وماخذ اشتق منه فيقال في حمدت حمدا ان المصدر جار على فعله وفي كتبتل اليه تبتيلا ان تبتيلا لا يجري على فعله ويقال اسم الفاعل جار على الخارج اي يوازنه في الحركات والسكنات ويقال الصفة جارية على شيء اي ذلك الشيء صاحبها اما مبتدا لها او ذو حال او موصوف او موصول والاولى صيانة الكلام عن الالفاظ المبهمة ولو قال اسم الحدث الذي يشتق منه الكان حدا تاما على مذهب البصرية فان الفعل يشتق منه عندهم وعكس الكوفيون فقال البصريون سمي المصدر لكونه موضع صدور الفعل وقال الكوفيون هو مفعل بمعنى المصدر كقعدت مقعدا حسنا اي قعودا والمصدر بمعنى الفاعل اي صادر عن الفعل كالعدل بمعنى العادل واستدل الكوفيون على اصالة الفعل بعمله فيه كقعدت قعودا والعامل قبل المعمول ولا مطالبة لانه قبله بمعنى ان الاصل في الوقت العمل ان يتقدم لفظا العامل على لفظ المعمول والنزاع في ان وضعه غير متقدم على وضع الفعل فاين احد التقدمين من الاخر وينتقض ما قالوا بنحو ضربت زيدا وبزيد ولم يضرب فانه لا دليل فيها على ان وضع العامل قبل وضع المعمول وقال البصريون كل فرع يصاغ من الاصل ينبغي ان يكون باقي الاصل مع زيادة وهو الغرض من الصوغ كالباب في الساج والخاتم من الفضة وهكذا حال الفعل فيه مع المصدر مع زيادة احد الازمنة التي هي الغرض من وضع الفعل لانه كان يحصل في قولك زيد ضرب مقصود نسبة الضرب الى زيد لكنهم طلبوا بيان زمان الفعل على وجه احصر فوضعوا الفعل الدال كجوهر حروفه على المصدر وبوزنه على الزمان وسيبويه يسمي المصدر فعلا وحدثا

المصدر

ماذا انتصب بفعله او بمعناه سمي مفعولا مطلقا كما مر في بابه وقوله الجاري على
الفعل احتراز من نحو العالمية والقادرية **قوله** وهو من الثلاثي سماعي
ومن غيره قياس كما تقول الخرج اخراجا واستخرج استخراجا ترتقي مصادره
من الثلاثي الى اثنين وثلثين في الاغلب كما مر في التصريف واما غير الثلاثي
فيأتي قياسا كما تقول مثلا كل ما ماضيه على فعل فمصدره على افعال وكل ما
ماضيه على فعل فمصدره على تفعيل وكل ما ماضيه على فعلل فمصدره على
فعلال ويجوز ان تركب قياس واحد لجميع الرباعي والمزيد فيه وهو ان يقال
تنظر الى الماضي وتزيد قبل آخره الفا واحدا كان قبل الآخر في الماضي متحركان
كسرت او لهما فقط كما تقول في افعل افعال وفي فعلل فعلال وفي فعلى
فعلالا وفي فاعل مفاعلا فيقال وفي مفعل فعال وان كانت ثلث متحركات
كسرت الاولين كما تقول واستفعال وافعلال وافعيلال اذ اصل ماضيها
افعلل وافعالل وتفعلل وليس هذا بناء على ان المصدر مشتق من الفعل بل
كيفية مجيء المصدر قياسا لمن اتفق له سبق علم بالفعل والاشهر في مصدر فعلل
وفعلل وفاعل وتفعل خلاف القياس المذكور وهو تفعيل وفعللة ومفاعلة
وتفعل واما وقال في مصدر فاعل كقاتل فهو مخفف القياس اذا اصله
فيقال ولم يات في تفعلل وتفاعل وما الحق بتفعلل من تقوعل وتغعلل ونحوها
الا خلاف القياس كالتفعلل والتفاعل **قوله** ويعمل عمل فعله ماضيا
وغيره ان لم يكن مفعولا مطلقا ولا يتقدم معموله عليه ولا يضمر فيه
ولا يلزم ذكر الفاعل ويجوز اضافته الى الفاعل وقد يضاف الى المفعول
واعماله بالام قليل فان كان مطلقا فالعمل للفعل وان كان بدلا منه فوجهان
اعلم ان معنى المصدر عرض لابد له في الوجود من محل يقوم به وزمان ومكان
ولبعض المصادر مما يقع عليه وهو المتعدي ولبعضها من الآلة كالضرب
لكنه وضعه والواضع لذلك الحدث مطلقا من غير نظر الى ما يحتاج اليه
في وجوده ولا يلزم ان يكون وضع الواضع لكل لفظ على ان يلزمه في اللفظ
ما يقتضي معنى ذلك اللفظ معناه الا ترى انها وضع الالفاظ الدالة على محالها
فنقول اذا اختصد تبين زمان الحدث الذي هو احد الازمنة الثلثة معتمع
ذكر بعض ما هو من لوازمه من محل الذي يقوم به او زمانه الخاص غير الازمنة

الثلثة معا مع ذكر بعض ما هو من لوازمه من محل الذي يقوم به او زمانه الخاص
غير الازمنة الثلثة او ما وقع عليه من هذا المصدر الذي هو موضوع لسائر
صيغه اما بمجرد تغير حركاته وسكناته كضرب في الضرب او تغير مع الحذف
كاستخرج في الاستخراج وبتغير مع الزيادة كيضرب واضرب في النصب
بحيث بدل تلك الصفة بنفسها على احد الازمنة معينا ويقتضي وجوب
ذكر ما قام به الحدث بعدها فتسمى تلك الصيغة فلا مبينا للفاعل ويسمى ما قام به
الحدث فاعلا او يقتضي وجوب ذكر احد لوازمه الآخر من الزمان والمعين
كاليوم والليلة والصبح والظهر والمساء ونحو ذلك او المكان او ما وقع عليه
او الآلة او غير ذلك وعلى الجملة كل ما كان عند المتكلم ذكره اهم من باقي لوازمه
فتجيء تلك الصيغة فلا مبينا للمفعول وذلك اللازم المذكور بعدها ما لم يسم
فاعله فالمقصود من وضع الفعل ذكر شيئين احد ازمنة الحدث الثلثة
معينا ومع بعض لوازمه الآخر الاهم عند المتكلم ولما امكن التنبيه بالصيغة
على احد الازمنة اكتفى به ولم يكن التنبيه بها على سائر اللوازم في الاغلب
فيجيء بما كان ذكرها اسم بعدها وانما قلت في الاغلب لانه امكن في بعضها
ذلك كالضرب وتضرب ولكنه لما كان الاغلب ما لم يمكن ذلك اضمر هذا
المدلول عليه بالصيغة ايضا بعدها طرد الباب فاضمرنا بعد اضرب
ونحن نعد نضرب بدلالة العطف عليهما في اضرب انا وزيد وانما جعل لما قام
الحدث صفة مختصة اعني المبني للفاعل والمبني لباقي اللوازم صيغة
مشتركة بينهما اهتماما بمحل الحدث فان الحدث الى محله احوج منه الى غيره
من سائر اللوازم ولهذا كان المبني للفاعل اكثر استعمالا من المبني للمفعول
فيرفع كل ما يرفعه الفعل ودليل على كون ذكره اهم من بين لوازم الحدث
سواء تقدم على سائر اللوازم في اللفظ كضرب زيد عمرا ويوم الجمعة امامك
بالسوط او تاخر عنها كلها او توسطها ولم يكن الرفع دليلا على هذا لم يكن
للرفع وجه اذا تاخر المرفوع عن المنصوب كضرب عمرا زيد وسير يوم الجمعة
فرسخان فظهر ان ما قيل ان تقديم المفعول على الفاعل وحمل او على المفعول
يفيد كونه اهم ليس بشيء بل المرفوع اهم على كل حال فقرائن تقديم المنصوب
على الفاعل وحده التوسع في الكلام فقط وقرائن تقديمه على الفعل اما تخصيص

المفعول بالمفعول من بين ما يمكن تعلقه كقوله تعالى بل الله فاعبد ني من دون
الاصنام او كون تعلق الفعل اولى منه لسائر ما تعلق به كضرب زيد اخرت
وبكرا وعمرا فالمرفوع بالفعل لما كان ذكره اهم صار بجزء بالفعل اتصل به
او انفصل فثبت بهذا التطويل ان وضع الفعل على ان يكون مصدره
مسندا الى شئ مذكور بعده لفظا بخلاف نفس المصدر فانه ليس موضوعا
على انه منسوب الى شئ في اللفظ وانما وجب ذكر المرفوع بعد الفعل
لانه مقتضاه كما مر والمقتضى مرتبته التقدم على مقتضاه وكان حق الفعل
ان لا يطلب غير المسند اليه ولا يعمل الا فيه لانه ليس موضوعا يطلبه
كالمصدر لكنه عمل في غير المسند اليه من المفعولات التي لم يقيم مقام الفاعل
تبعا لاقتضائه للفاعل وضعا وعمله فيه لانه فيح له باب الطلب والعمل
فصار الفعل اصلا للعمل في المسند اليه وغيره الفعل من المصدر واسم الفاعل
واسم المفعول والصفة المشبهة فرد عاملية وان دل كل واحد منها ايضا
على المصدر الذي سبب كان الفعل يطلب الفاعل والمفعول ويعمل
فيهما وذلك لان طلب الفعل للمرفوع وضعي وطلبه للمنصوب تابع
للوضع بل هو عقلي ومذ طراد الوضع على العقلي وازال حكمه لان الواضع
يطرا في المصدر الى ماهية الحدث لا الى قام به فلم يطلب اذن في نظره
لا فاعلا ولا مفعولا وكذا اسم الفاعل فان لفظه دال على الفاعل فلا يطلب
لفظا آخر دالا عليه وكذا اسم المفعول فانه وضع دالا على المفعول فكان حق
هذه الاشياء ان لا يعمل لان الفاعل والمفعول لكنها شابهت الفعل
فعمل عمله ومشابهة اسم الفاعل والمفعول اقوى من مشابهة المصدر لفظا
ومعنى كما مر في باب الاضافة فلزم عملها في جميع المواضع على الفعل والزما
المسند اليه الفعل اذ طلبه له كما ذكرنا وضعي وجاز ان يتصل به غاية الاتصال
وهو اضماره مستترا وان لم يكن المصدر ومشابهاته مشابهة اسم الفاعل
والمفعول لا لفظا بالجوازته ولا معنى لانه لا يقع موقعه بلا ضميمة كما يقع
اسم الفاعل والمفعول بل يحتاج الى تقدير ان لم يلزم عمل الفعل ولا يلزم مجئ
المسند اليه بعده ولا جواز الاضافة فيه واما اشتراط الحال والاستقبال
في نصب اسم الفاعل والمفعول دون نصب المصدر فلما مر في باب الاضافة

فان

فان قلت فاذا كان مشابهته للفعل ناقصة لفظا ومعنى كان حقه ان لا يعمل
قلت الا انه لما كان بنفسه يطلب الفاعل والمفعول عقلا فبادنى مشابهة
يطلبهما وضعا اعني الفعل تتحرك ذاك الوحد لكامن فجاذان يطلبهما ويعمل
فيهما وان لم يكن ذلك الطلب لازما كما في اسمي الفاعل والمفعول ولاذاك
العمل واسمي الفاعل والمفعول يطلبانهما لتضمنهما المصدر فطلب المصدر
عقلا اقوي من طلبهما وقد مر شطر صالح من هذا في باب الاضافة فليرجع اليه
واعلم ان المصدر انما يشابه الفعل اذا كان بحرف المصدر والفعل
وذلك اذا لم يكن مفعولا مطلقا وذلك انه لا يصح اذن تقديره بان والفعل
اذ ليس معنى ضربت اوضربة اوضربا شديدا ضربت ان ضرب واما قولك
ضربة ضرب الامير اللص لمصدر العامل ليس مفعولا ليس مطلقا في الحقيقة
بل المفعول المطلق محذوف تقديره ضربا مثل ضرب الامير اللص وتقديرهم
للمصدر بان والفعل لا يتم اذا كان بمعنى الحال لان ان اذا دخلت على المضارع
خلصت للاستقبال بخلاف ما اذا دخل على الماضي فانه يبقى معها على
معنى الماضي لكنهم قدراه بان دون ما وكي وان كان في الحال ايضا نحو
ضربك الان زيدا شديدا لكونها اشهر واكثر استعمالا منهما ولتقديرهم له
بان والفعل وهم بعضهم وظن انه لا يعمل حالا لتعذر تقديره اذ بان قوله
ولا يتقدم معموله قيل لانه عند العمل موصول بحرف مصدري مع الفعل
والحرف المصدري في الحقيقة معمول الفعل الذي هو صلة الحرف
ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول كما مر في باب الموصولات قالوا
وكذا لا يجوز الفصل بينه وبين معموله بالاجنبي نحو اعجبني ضربك اليوم امس
زيدا على ان امس ضرب لا عجبني لان الفصل بين بعض الصلة و
بعضها لا يجوز فقوله تعالى كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم
تهتدون ايا ما قالوا وكذا لا يجوز حذف المصدر وابقاء معموله لانه يكون كحذف
الموصول مع بعض الصلة وابقاء البعض الا ان يدل دليل قوي عليه فيكون
كالمذكور كما في المفعول معه هذا ما قالوا وانا لا اري منعا مع تقدم معموله
عليه اذا كان ظرفا او شبهه كقوله اللهم ارزقني من عدوك البراءة
واليك الفرار قال تعالى واتاخذكم بهما رافة وقال بلغ معه السعي وفي نهج البلاغة

قلت عنكم سؤله ومثله في كلامهم كثير وتقدير الفعل في مثله تكلف وليس
كل مؤول بشئ حكم حكم ما اول به فلا مانع من تاويله بالحرف المصدري من جهة
المعنى مع انه لا يلزم احكامه بل لا يتقدم عليه مفعول الصريح لضعف عمله
والظرف واخوه يكفيهما رايحة الفعل حتى انه يعمل فيهما ما هو في غاية البعد
من العمل كحرف النفي في قوله تعالى ما انت بنعمت ربك بمجنون وكذا يقول
لم اقم لك لما سلمت لاصنيك بترك قيامي فاللام متعلقة بالنفي لا بالقيام
وكذا يعمل الضمير فيهما كما في قوله واما الحرب الا ما علمتم وذقتم وما هو عنها بالحديث
المرجم اي ما حدثني عنها وكذا يجوز ان يكون العامل في الظرف اعني في يومئذ في قوله تعالى
فذلك يومئذ يوم عسير اسم الاشارة لان المراد به النقر ويجوز ايضا الفصل
بينه وبين معموله اجنبي على هذا فلا يقدر الفعل كقوله تعالى ايا ما معدودات
وكذا يجوز اضماره مضمرا مع قيام الدليل عليه قوله ولا يضمر فيه يعني كما يضمر
في الصفة وقد ذكرناه وقد علل للنص ترك الاضمار في المصدر بوجه قريب
وهو انه لو اضمر لاضمر الاثنى والمجموع ايضا ولو اضمر فيه المثنى والمجموع لجمع
المصدر وثنى والالتبس ضمائر المثنى والمجموع والمفرد بعضها ببعض ولو ثنى
المصدر وجمع باعتبار الفاعل وهو مستحق لذلك باعتبار مدلوله لم يخل اما ان
يولي فيه بعلامتي التثنية والجمع مستقل او بحذف احديهما وهو مودي الى اللبس
ولا يلزم ذلك في اسم الفاعل والمفعول وغيرهما اذ ما يقع عليه مرفوعه
وكذا اسم المفعول والصفة المشبهة فتثنية احدهما وجمعه مسه الآخر وجمعه
وقيل ان يقول يجوز ان يحمل ضمير المثنى والمجموع ولا يثنى ولا يجمع كاسم الفعل
والظرف قوله ولا يلزم ذكر الفاعل قد تقدم عليه قال المصنف انما ذلك لان التزام
كان يؤدي الى الاضمار وفيه اذا كان لغايب متقدم ذكره قياسا على الفعل واسم
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وقيل ان يمنع القياس لاداء القياس
الى الاضمار المتنع على زعمه بخلاف الفعل وغيره قوله ويجوز اضافته الى الفاعل
وهو الاكثرون لانه المحل الذي يقوم به فجعله كلفظ واحد اضافته اليه
او لي من رفعه ومن جعله مع مفعوله كلفظ واحد وايضا طلبه للفاعل على
سديد من حيث المعقول لانه محله الذي به يقوم وعمله ضعيف مشابهة
للفعل فلم يبق الا الاضافة قالوا والاضافة الى الفاعل جايزة في المصدر

دون

دون اسم الفاعل وسيجئ الكلام فيه في اسم الفاعل وليس اقوى اقسام
المصدر في العمل المنون كما قيل بل لاقوى ما اضيف الى الفاعل للكون الفاعل
كالجزء من المصدر كما يكون في الفعل فيكون عند ذلك اشد شبها بالفعل وانما
يضاف الى المفعول اذا قامت القرينة على كونه مفعولا اما بمجئ تابع له
منصوب حملا على المحل نحو اعجبني ضرب زيد الكريم او لمجئ الفاعل بعده مجرورا
كقوله امر رسم دار مربع مصيف لعنسك من ماء السوين وكيف او
بقرينة معنوية نحو اعجبني اكل الجند ويجوز ان يؤول الفعل مبنيا للمفعول
وذلك مع القرينة المعنوية نحو اعجبني اكل خبز اي ان اكل خبز فيجوز
الاضافة اليه مع القرينة الدالة على كون المضاف مرفوع المحل كما يجئ
للمجرور تابع مرفوع نحو يعجبني اكل الخبز النقي واذا اضيف الى الظرف
جاز ان يعمل فيما بعده رفعا ونصبا نحو عجبت من ضرب اليوم زيد عمرا قوله
واعماله باللام قليل انما قل استعماله لتعذر دخول اللام على ما يقدر المصدر
العامل به وهو الحرف المصدري وليس كذا اللام التي في اسمي الفاعل و
المفعول لانها موصولة داخلة على الفعل واما اللام التي في الصفة المشبهة
فلم تضعف بها لان عملها لمشابهة اسم الفاعل كما يجئ لا لمشابهة الفعل قيل
ولم ار ما ورد في القرآن شئ من المصادر المعرفة باللام عاملا في فاعل او مفعول
وفيه بحث في قراءة معدي بحرف الجر كقوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء
من القول ويجوز ان يقال ان من ظلم فاعل المصدر اي ان يجهر على البناء
للفاعل والاستثناء متصل ويجوز ان يقال انه هو متصل والمضاف محذوف
اي الا جهر من ظلم وسيبويه والخليل جواز اعمال المصدر المعرف باللام مطلقا
كقوله ضعيف النكاية اعداءه بحال القرار يراخي الاجل وقوله المعرف
لقد علمت اولي المغيرة اني كررت فلم انكل عن الضرب مسمعا فبقي
على ان يجوز كونك من الضرب زيد على ان الكاف مفعول والمرد منعه
قال لاستغنائه بالاسمية فيه وقال في قوله اعداءه او في اعداءه قال او يكون
منصوبا بمصدر منكر مقدر اي ضعيف النكاية كنكايته اعداءه فيضمر المصدر
لقوة القرينة الدالة عليه قوله وان كان مطلقا فالعمل للفعل انما كان
العمل للفعل المقدر كما ذكرنا من تعذر تقدير المفعول المطلق بان مع الفعل

بان مع الفعل سواء كان الفعل ظاهرا او مضمرا جايز الاظهار دواما ان كان
واجب الاضمار فيجيء الكلام فيه وهو قوله وان كان بدلا منه فوجهان اعلم
ان المفعول المطلق لايكون بدلا من الفعل حقيقة اذ لو كان لم يقدر
الفعل قبله كما مر في باب المفعول المطلق فلم ينتصب بل يكون بدلا
من الفعل اذا كان اسم فعل كما مر وانما يقال انه بدل من الفعل مجازا
اذا لم يجز اظهار الفعل فكانه بدل منه لما لم يجز ان يجمع بينه وبين الفعل
لفظا كما لايجمع بين البدل والمبدل منه فاذا حذفت الفعل حذفا لازما فعند
سيبويه انتصب هو المصدر لكونه كالقايم مقام الفعل كقولك زيدا
اي اضرب زيدا ضربا فالمصدر عمل في المفعول لكونه كالفعل لانا نقول
بان و الفعل وقيل لكونه كالفعل امتناع استعمال الفعل معه وذلك باضافته
الى الفاعل كما ذكرنا في المفعول المطلق وقال السيرافي بل العامل هو ذلك
المقدر فعلى مذهبهما يجوز تقديم المنصوب على المصدر لانه اما عامل
بتقدير ان وهو المانع من تقديم المعمول واما غير فالعمل للفعل لا للمصدر
والظاهر من كلام النحاة ان المفعول المطلق المحذوف فعل لازما كان الحذف
او جايزا فيه خلاف محل هو العامل والفعل هو العامل والاولى ان يقال
العمل للفعل على كل حال اذ المصدر ليس بقايم مقامه حقيقة بل هو كالقايم
مقامه كما ذكرنا التصغير يمنع المصدر عن العمل كما يمنع اسم الفاعل والمفعول
لضعف معنى الفعل بسبب التصغير الذي لايدخل الافعال ومن ثم
الوصف ثلثها عن العمل ويجوز عمل توابع ما اضيف اليه المصدر على اللفظ
وهو الارجح لقصد المشاكلة في ظاهر الاعراب وانما يصار الى المحل
اذا تعذر الحمل على اللفظ الظاهر ويحمل التوابع على محل المجرور ايضا خلافا
للجرمي في الصفة لان الصفة هي الموصوف في المعنى والعامل فيهما واحد
قال ابن جعفر هذه العلة موجودة في التاكيد وعطف البيان ايضا
بخلاف البدل فانه من جملة اخرى والعامل فيه غير العامل في الاول عنده
والا في عطف النسق قال الاندلسي الظاهر من كلام سيبويه منع الحمل
على موضع المجرور باسم الفاعل وبالصفة وبالمصدر فان جاء يوهم الحمل
على المحل اضمر له ناصبا اورافعا اما فعلا او مئونا من جنس ذلك المضاف

ويجوز مثل هذا الاضمار لقوة القرينة الدالة وهذا الذي ذكره سيبويه هو
الحق لانه انما يترك الظاهر الى المقدر اذا كان المقدر اقوى من الظاهر من حيث
كونه اعرابا والظاهر حركة بناء كما في يا زيد الظريف او اذا تعذر الحمل على الظاهر
كما مر فقوله طلب المعقب حقه المظلوم انما ارتفع المظلوم فيه لكونه فاعل
حقه اي علته المظلوم بالحق ويعمل اسم المصدر عمل المصدر شيئان احدهما
ما دل على معنى المصدر مزيدا في اوله ميما كالمقتل والمستخرج والثاني اسم
العين مستعملا بمعنى المصدر كقوله اكفر بعد رد الموت غنى وبعد عطائك
المائة الرباعا اي اعطاءك والاعطاء في الاصل اسم لما يعطى ويستعمل المصدر
بمعنى اسم الفاعل كهو، عور اي عاير وبمعنى اسم المفعول كقوله دار لسعدى
اذه من هواكا فيستوي فيه المذكر والمؤنث والمثنى والمجموع اعتبارا
للاصل ويجوز تثنيته وجمعه ايضا ويجوز ان يكون محذوفا في المضاف اي ما،
ذو عور ومن ذاك هواك وفي التقدير الاول المبالغة كان ذا الحدث
مجسم من الحدث بكمال اتصاله فيه قوله اسم الفاعل ما اشتق من فعل
لمن قام به بمعنى الحدوث وشرط صيغته من الثلاثي على فاعل ومن غير الثلاثي
على صيغة المضارع بميم مضموم مع كسر ما قبل الاخر قوله ما اشتق من فعل
اي مصدر وذلك على ما تقدم ان سيبويه يسمي المصدر فعلا وحدثا والدليل
على انه لم يرد بالفعل نحو ضرب ويضرب وكان مذهب السيرافي ان اسم
الفاعل والمفعول مشتقان من الفعل والفعل مشتق من المصدر ان الضمير
في قوله لمن قام راجع الى الفعل والقايم هو الحدث قوله لمن قام الاولى
ان يقول لمن قام به اسم الفاعل والالة والموضع والزمان ويدخل فيه
الصفة بالمشبهة ولا يشتمل اسماء جميع العاملين كزيد مقابل عمرو وانا
مقرب من فلان او متحد منه ومجتمع معه فان جنس الاحداث انسب
بين الفاعل والمفعول لايقوم باحدهما معنيا دون الاخر قوله بمعنى الحدوث
يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على الاطلاق لا الحدوث ولا استمرار
وان قصد بها الحدوث ردت الى صيغة اسم الفاعل فيقول في حسن
احسن الان او غدا قال تعالى في ضيق وضايق به صدرك وهذا مطرد في كل
صفة مشبهة ويخرج بهذا القيد ايضا ما هو على وزن الفاعل اذا لم يكن بمعنى الحدوث

نحو فرس صامر وسارب ومقوو وهزاره ان يقال قصد للاستمرار فيها عارض و
وصفها على الحدوث كما في قولك الله عالم وكان ابدا وزيد صايم النهار
قايم الليل قوله الثلاثي المجرد اي غير المزيد في غير اخرج واستخرج قال المصر
وبه سمي اي بلفظ الفاعل الذي هو وزن اسم الفاعل الثلاثي الكثرة الثلاثي
فجعلوا الاصل لباب له فلم يقولوا اسم المفعل ولا المستفعل وفيما قال نظر
لانه ليس القصد بقولهم اسم الفاعل اسم الصفة الا الله على وزن اسم الفاعل
بل المراد اسم ما فعل الشيء ولم يادت المفعل و المستفعل بمعنى الذي فعل
الشيء حتى يقال اسم الفعل بلى لو قال انهم اطلقوا اسم الفاعل على من لم
يفعل الفعل كالمنكسر والمنذخرج والجاهل والضمار لان الاغلب فيما في
هذه الصيغة ان يفعل فعلا كالقايم والقاعد والمستخرج لكان شبا قوله
ومن غير الثلاثي يشتمل الثلاثي ذا الزيادة والرباعي المجرد والملحق بالرباعي
ومنشعبته الرباعي تكون الجميع بوزن مضارعه المبني للفاعل بميم
مضمومة في موضع حرف المضارعة وكسر ما قبل الآخر وان لم يكن في المضارع
مكسورا كمنذخرج ومتضارب وربما كسر ميم مفعل اتباعا للعين او بضم
عينه اتباعا للميم قالوا في متتن منتن ومنتن وربما استغنى بفاعل نحو عاشب
فهو عاشب واورس فهو وارس وايفع فهو يافع ومنه قوله تعالى وارسلنا
الرياح لواقح على بعض التاويلات وقد استغني عن مفعل بكسر العين
لمفعل بفتحها في نحو اسهب فهو مسهب واحص فهو محص والبخ اي افلس
مفلح قالوا وقد جاء فاعل بمعنى مفعول نحو ماذق اي مدفوق وعيشة راضية
اي مرضية والاولى ان يكون فاعل على النسب كبابل وتامر اذ لا يلزم ان
يكون فاعل الذي بمعنى النسب مما لا فعل له كبابل بحيث كونه جاء منه الفعل فيشترك
النسب واسم الفاعل في اللفظ وكذا قيل يكون اسم الفاعل بوزن المفعول
كقوله تعالى وكان وعده ماتيا اي آتيا والاولى انه من اتيت الامر اي فعلته
فهو بمعنى قوله وكان وعده مفعولا قوله ويعمل على فعله بشرط معنى الحال
او الاستقبال والاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما فان كان للماضي وجب
الاضافة معنى خلافا للكسائي وان كان معمول آخر فيعمل بتقدير نحو زيد
معطي عمرو درهما امس فان دخلت اللام مثل مررت بالضارب لابي وزيد

لامس استوى الجميع انما اشترط فيه الحال والاستقبال للعمل لا في للفاعل كما ذكرنا
في باب الاضافة انه لا يحتاج في الرفع الى شرط زمان وانما اشترط احد
الزمانين ليتم مشابهته للفعل لفظا ومعنى لانه اذا كان بمعنى الماضي شابهه
معنى لا لفظا لانه لا يوزنه مستمرا قوله والاعتماد على صاحبه لان اسمي الفاعل
والمفعول مع مشابهتهما للفعل لفظا ومعنى لا يجوز ان يعملا في الفاعل والمفعول
لانتداء كالفعل لان طلبهما لهما والعمل فيهما على خلاف وضعهما لانهما
وضعا للذات المتصفة بالمصدر راما قايما بهما كما في اسم الفاعل او واقعا
عليها كما في اسم المفعول والذات التي حالها كذا لا يقتضي الا علاو لا
مفعولا فاشترط للعمل اما يقويهما مذكورا وضعا لذات مبهمة متصفة بالحدث
الذي استقامته مذكور قبلها ما يخصصها كرجل ضارب ومضروب بخلاف
الالة والموضع والزمان كالضرب والمضرب فانها وضعت للذات
المبهمة بحدثها غير المختصة بما معها قبل واما وقوعها بعد حرف ما هو بالفعل
او اي كرفي الاستفهام وحرفي النفي ويعني بصاحبه المبتدا اما في الحال
نحو زيد ضارب اخوه او في الاصل نحو كان ضاربا اخواه وظننت ضاربا
اخاك وان زيدا ضارب غلاماه والموصوف في نحو رجل ضارب زيد
وذا الحال نحو جاءني زيد راكبا حملا وقال ابن مالك وهو حال كونه خبرا للمبتدا
او حالا ايضا معتمدا على الموصوف لكنه مقدر وفيه تكلف ولا يتمافي الحال جامدا
موصوفا بمشتق كقوله تعالى انا انزلناه قرانا عربيا قليل وهو الذي يسمى الحال
الموطئة قوله او الهمزة او ما الاولى كما قال الجزولي حرف الاستفهام او حرف النفي
يشمل مثل ضارب الزيدان ولا ضارب اخواك ولا مضروب ابواك
ولا ضارب لزيد وان قايم ابواك وقد يكون النفي غير ظاهر بل هو مؤول به
نحو انما قايم الزيدان اي ما قايم الا الزيدان ويعذر الاستفهام نحو اقايم الزيدان
ام قاعدان والاحفش يجوز عمله من غير اعتماد على شيء من الاشياء المذكورة نحو
قايم الزيدان كما مر في باب المبتدا قوله فان كان للماضي وجبت الاضافة
معنى يعني يجب ان يضاف الى ما يجيء بعده مما يكون في المعنى مفعولا لاسم
ضارب زيد امس ويرفع مع كونه ماضيا كما تكرر ذكره ولا ينصب الا الظروف
او الجار والمجرور نحو زيد ضارب امس بالصوت لانه يكيفهما رايحة الفعل

فيعمل فيهما اتفاقا واجاز الكسائي ان يعمل الماضي مطلقا كما يعمل الحال والانتظار
سواء وتمسك بجواز نحو زيد معطي عمرو امس درهما وظان زيد امس بكرا
قال تعالى جاعل الليل سكنا قال السيرافي الاولى ان يقال انما نصب
اسم الفاعل المفعول الثاني ضرورة حيث لم يمكن الاضافة اليه فانه اضيف
الى المفعول الاول فاكتفى بالاعمال بما في اسم الفاعل بمعنى الماضي من معنى الفعل
ولا يجوز الاعمال من دون مثل هذه الضرورة ولهذا لم يوجد عاملا في المفعول
الا في موضع من المواضع مع كثرة دوره في الكلام وقال ابو علي وجماعة معه
بل منصوب بفعل مدلول عليه باسم الفاعل لما قال معطي زيد قيل وما اعطى
قال درهما اعطاه درهما كقوله في الفاعل ليبك يزيد قال الاندلسي
ردا على الفارسي لا يستقيم ذلك في مثل ظان زيد امس قائما للزوم حذف
احد مفعولي ظان وللفارسي ان يركب جواز ذلك مع القرينة وان كان
قليلا كما تجيء في افعال القلوب ويضعف مذهب السيرافي قولهم هذا ضارب
زيدا امس وعمرا غدا الاضطرار مهما الى نصب عمرو الان حمل التابع على الامر آ
المتبوع الظاهر اولى ولا استدلال للكسائي في نحو قوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه
لانه حكاية حال الماضية قال الاندلسي معنى حكاية الحال ان تقدر نفسك
كانك موجود في ذلك الزمان او تقدر ذلك الزمان فيحكى الان على تلفظ به
كما في قوله وعاد ثمر يان بل المقصود بحكاية الحال حكاية المعاني الكائنة
ح لا الالفاظ قال جار الله ونعم ما قال معنى حكاية الحال ان يقدر ان ذلك
الفعل الماضي واقع في حال التكلم كما في قوله تعالى فلم تقتلون من قبل
انبياء الله من قبل وانما يفعل هذا في الفعل الماضي المستغرب كانك
تحضره للمخاطب وتصوره له للتعجب منه تقول رايت الاسد فاخذ السيف
فاقتله فاذا تقرر انه لا يعمل بمعنى الماضي ثبت ان يكون اضافته معنوية
يتوقف اذا اضيف الى المعرفة نحو مررت بزيد ضاربك امس واما اسم الفاعل
بمعنى الاستمرار فقد تقدم شرحه في باب الاضافة قوله فان دخل اللام استوى
الجمع اي عمل بمعنى الماضي والحال والاستقبال وقال ابو علي في كتاب الشعر
والرماني ان اسم الفاعل فاللام لا يعمل الا اذا كان ماضيا كنحو الضارب زيدا
امس ولم يوجد في كلامهم عاملا الا ومعناه المضي ولعل ذلك لان المجرد من اللام

لم يكن يعمل بمعنى الماضي فتوسل الى اعماله بمعناه باللام وان لم يكن مع اللام
اسم فاعل في الحقيقة بل هو فعل في صورة الاسم كما تكرر ذكره ونقل ابن الاحاذ
ذلك ايضا عن سيبويه ولم يصرح ذلك سيبويه بل قال الضارب زيدا بمعنى
ضرب ويحتمل تفسيره بذلك اذا عمل بمعنى الماضي فالاولى جواز عمله
بمعنى الحال والاستقبال واستدلوا بقوله ضنت النهم بعشان طوارقه
من خوف رحلة بين الظاعنين غدا ويحتمل انتصاب عذاب بجلة وبين و
الاستدلال بالمحتمل ضعيف مع ان كلاما فيما ينصب معمولا والظرف
يكفيه رائحة الفعل وانما عمل ذو اللام مطلقا لكونه حقيقة فعلا وقال الاخفش
انما نصب ذو اللام بمعنى الماضي تشبيها للمنصوب بالمفعول لانه مفعوله
كما في زيد حسن الوجه وضعف ما قال ظاهر ونقل عن الازدي ان انتصاب
المنصوب بفاعل بفعل مقدر وانما ارتكب ذلك لان اللام عنده ليس
بموصوله كما مر في الموصولات فليس ذو اللام في الحقيقة عنده فعلا فاعلم
انه يجوز لاسم الفاعل والمصدر المتعديين الى المفعول به بانفسهما ان يعملا باللام
نحو انا ضارب لزيد وانا يعجبني ضرب لزيد وذلك بضعفهما لفرعيتهما للفعل
كما يجوز ان يعمل الفعل باللام اذا تقدم المنصوب عليه كقوله تعالى للرؤيا
تعبرون وقولك لزيد ضربت واختصاص اللام بذلك من حروف الجر لافادتها
التخصيص المناسب لتعلق الفعل بالمفعول وعمل ما كان من نحو علم وعرف
ودار تتمة بالبناء نحو انا عالم به بجواز ذلك ايضا كما يجيء قوله
وما وضع منه للمبالغة كضراب وضروب ومضراب وعليم وحذر ومثله
والمثنى والمجموع مثله واسم المبالغة العاملة اتفاقا من البصريين ثلثة
وهن الثلثة مما حول اليها اسماء الفاعلين التي من الثلاثي التي عدد مقصد
المبالغة قال فبالرزام وسكوالي مقدما على الحرب خواصا اليها الكتائبيا وفي
كلامهم انه لمختار بوا كبها اي سمانها وقال خروف يتصل السيف سوق سمانها
اذا عدموا زادا فانك عاقر وربما بنى فعال ومفعال وفعول من الفعل نحو
حداس ودراك من احسن واذراك وقال سم مهاوين ابدان الجزور ومحايض
العشات لاجوز ولا قوم جمع مهوان من اهان قال سيبويه فاعل اذا حول
الى فعيل او فعل عمل ايضا وانشد حتى تناسبها بحبل موهنا عمل بانت

طرايا وبات الليل لم يتم فكليل مبالغة كال معنى البرق وشانها اى ساقها
والضمير للاتن ومنع ذلك غير سيبويه وقال ان موصها ظرف لشاؤها ولو
كان الكليل ايضا فلا استدلال فيه لانه ظرف يكفيه رايحة الفعل واعتذر له
بان كليل بمعنى مكل فهو ههنا مفعول على المجاز كما يقال العبث يومك
ففعيل اذن مبالغة مفعل قلت الاستدلال بالمحتمل ولا سيما اذا كان بعيدا
واستدل سيبويه على عمل فعل بقوله حذرا مورا ما يخالف وامن ما ليس سحمه
من الاقدار ومنعه غيره وقال لمن البيت مصنوع يروى عن الاحفش ان سيبويه
سالني عن شاهد في تقدير فعل فجعلت له هذا البيت اما انا لم يكن له
فعيل وفعل مما حول اليه اسم الفاعل كظريف وكريم وطن وفطن فلا خلاف
في انها لا ينصبان اذ كلامنا في ابنية المبالغة لافي الصفات المشبهة
وقد جاء فعيل مبالغة مفعل كقوله تعذاب اليم على راي وقوله امن ريحانة
الداعي السميع يورقني واصحابي سجوع واما الفعيل بمعنى الفاعل كاجليس
والخبيث فليس للمبالغة كما يعمل اتفاقا وعند الكوفيين لا يعمل شيء من
ابنية المبالغة لغواة الصفة التي يشابه باسم الفاعل الفعل وان جاء بعدها
منصوب فهو عندهم بفعل مقدر وقال البصريون انما يعمل مع فوات
الشبه اللفظي مع المبالغة في المعنى ذلك النقصان وايضا فانها فروع لاسم
الفاعل المشابه للفعل فلا يقصر عن الصفة المشبهة في مشابهة اسم الفاعل
ومن ثم لم يشترط فيها معنى الحال والاستقبال كما لم يشترط في الصفة
المشبهة وقال ابن يعيش لا يعمل بمعنى الماضي كاسم الفاعل والابيات
المنشدة ظاهرة في كونها للاطلاق المفيد للاستمرار ويعمل معنى المبالغة ومجموعها
صحيحا كان او مكسرا قال ثم اراد وانهم في قومهم غفور دسهم عرفهم وتقديم
منصوب ابنية عليها جائز كما في اسم الفاعل ومنعه الفراء لضعفها وهذا
دليل على ان العمل لها عنده قوله واما الثنى والمجموع جمع السلامة فظاهر
لبقاء صيغة الواحد التي بها كان اسم الفاعل يشابه به الفعل واما جمع المكسر
فلكونه فرع الواحد قال ممن حلن به وماعوا درحك النطاق فبث
غير مهلك قوله ويجوز حذف النون مع العمل والتعريف تخفيفا
يعني بالتعريف دخول اللام وبالعمل النصب كقوله الحافظو اعورة العشيرة

لا يأتهم من ورايهم بطف وذلك لان اللام موصول وقد طالت الصلة
بنصب المفعول فجاز التخفيف بحذف النون كما حذفت في الموصول
في ابني كليب ان عمي اللذا قتلا الملوك وفكك الاغلال وقال وان
الذي حانت بفلج دماهم هم القوم كل القوم يا ام خالد واما حذف النون
مع الجر كالضارب وزيد فلما ضافة فيشترط في عمل اسمي الفاعل والمفعول
ان لا يكونا مصغرين ولا موصوفين لان التصغير والوصف تخرجانه عن
مشابهة الفعل ولم يخرجه التثنية والجمع وجوز بعضهم على المصغر والموصوف
قياسا على المثنى والمجموع ليس بشيء لما ذكرنا واما قولهم اما مرتحل غدا
فشيء فانها جاز لكون المعمول ظرفا ويكفيه رايحة الفعل واعلم انه قد جاء
في الشذوذ فصل اسم الفاعل المضاف الى مفعوله عنه لظرف قال
وكرار خلف المحجر جواده اذا لم يجاد دون اثنى حليلها اي كرار جواده
وقد شذ ايضا الفصل بالمفعول كقوله معطي الدراهم عمرو كما جاء في المصدر
كقوله تعالى قتل اولادهم شركاؤهم فان عطفت على المجرور باسم الفاعل
فان كان بمعنى الماضي كقوله هذا زيد ضارب زيدا امس وعمرو فالمختار جره
المعطوف حملا على اللفظ والنصب جائز لكن باضمار فعل يفسره
لفظ اسم الفاعل وان لم يعمل ولذلك ضعف ولا يكون ذلك المقدر
الا ماضيا ليوافق المفسر الا ان يكون هناك ما يدل على خلافه كقوله
هذا زيد ضارب امس وعمرا غدا وان كان بمعنى الحال او الاستقبال
جاز النصب والجر والحمل على اللفظ اولى ويبقى هنا الخلاف في ان النصب
حملا على المحل او بعامل مقدر فان كان بعامل مقدر كما هو مذهب سيبويه
فتقدير اسم الفاعل اولى من تقدير الفعل ليوافق المقدر الظاهر انشد
سيبويه هل انت باعث دينار لحاجتنا او عند رب احاعون من مراق
قوله اسم المفعول ما اشتق من فعل لمن وقع عليه وصيغته من الثلاثي على مفعول
كمضروب ومن غيره على صيغة المضارع بميم مضمومة وفتح ما قبل
الاخر لخرج ومستخرج وامره في العمل والاشتراط كما مر في الفاعل
مثال زيد معطى غلامه درهما قوله وقع عليه يعني وقع عليه او جري مجرى
الموقوع عليه ليدخل فيه كوجدت مزبا فهو موجود وعلمت علوم خروجك

فهو معلوم و سمي اسم المفعول مع ان اسم المفعول في الحقيقة هو المصدر
اذا المراد المفعول به يقال فعلت به الضرب اي اوقعته عليه لكنه
حذف حرف الجار فضار الضمير مرفوعا فاستتر لان الجار و المجرور كان مفعول
ما لم يسم فاعله وكان قياسه ان يكون على زنة المضارع كما في اسم الفاعل
فيقال ضرب يضرب فهو مضرب لكنهم لما ادامهم حذف الهمزة في باب
افعل الى فعل قصدوا تغيير احدهما للفرق فغيروا الثلاثي لاشتهار التغيير
فيه وهو اسم الفاعل لانه وان كان في مطلق الحركات والسكنات
كمضارعه لكنه كيس الزيادة ولا الحركات في اكثرها حركاته كنحو ينصر
فهو ناصر محمد فهو حامد واما اسم الفاعل من افعل فهو كمضارعه في موضع
الزيادة وفي عين الحركات فغيروه بزيادة الواو وفتحوا الميم ليتاتى لهم
ضمتان بعدهما واو وهو مستثقل قليل كمفرود ومألوف وعصفور
فبقي اسم المفعول من الثلاثي بعد التغيير المذكور كالجاري على الفعل لان
ضمة الميم مقدرة والواو في حكم الثاني من الاشباع كقوله اوتوافا تطور
وصيغته من جميع الثلاثي على وزن مفعول ومن غير الثلاثي على وزن اسم
الفاعل منه الا في فتح ما قبل الآخر لانه كذلك في مضارعه الذي يعمل
عمله اعني المضارع المبني للمفعول وقد شذ اضعفت الشيء فهو مضعوف
اي جعلته مضاعفا وقوله وامره في العمل والاشتراط كما مر اسم الفاعل
يعني ان حاله في عمل عمل الذي هو المضارع المبني للفاعل وحال اشتراط
الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه وحرفي الاستفهام والنفي كحال
اسم الفاعل فلا وجه لاعادته فلا تحتاج في نحو الرقم الى شرط زمان كما بين
في باب الاضافة وليس في كلام المتقدمين ما يدل على اشتراط الحال
والاستقبال في اسم المفعول لكن المتاخرين كابن علي و من بعده جروا
باشتراط ذلك فيه كما في الفاعل فان كان الفعل متعديا بنى اسم المفعول
منه بلا قيد حرف جر كما مر في باب مفعول فيه و ان كان لازما فان لم
يتعد بحرف جر لم يجز بناء اسم المفعول منه كما لم يجز بناء الفعل المبني
للمفعول منه اذ المسند لابد له من المسند اليه فلا يقال المذهوب كما
يقال ذهب و ان تعدى الى المجرور جاز بناء اسم المفعول منه مسندا

الى

الى ذلك الجار و المجرور كنوبست الى البلد فهو مسير اليه وكذا في مستصحب
حذف منه ما هو المفعول به وعدي بحرف الجر كنو رهيت عن القوس
فهو مرمي عنها و الرمي هو الشخص ومنه قولهم اسم المفعول به و المفعول هو
المصدر كما ذكرنا وان اسند اللازم الى الظرف فلا يطلق عليه الا مع الحرف
كنوست اليوم فرسخا فاليوم المسير فيه وكذا الفرسخ وان اسند الى
المصدر فلا يطلق اسم المفعول عليه فلا يقول في ضرب ضرب شديد
ان الضرب الشديد مضروب ثم ان اسم المفعول ان اضيف الى ما
هو مفعوله سواء كان مفعول ما لم يسم فاعله كمودب الخدام اولا كنو زيد
معطى درهم غلامه اي معطى درهما غلامه فاضافته غير حقيقية لانه
مضاف الى معموله وان لم يضف الى معموله فاضافته حقيقية
سواء كان مفعول ما لم يسم فاعله كمودب المضاف اليه فاعلا من حيث
المعنى كنو زيد مضروب عمروا ولا قولنا الحسين رضي فتيل الطف اجرى
الله قاتليه قوله الصفة المشبهة ما اشتق من لازم قام به على
معنى الثبوت قوله لازم تخرج اسمي الفاعل و المفعول المتعديين فقوله
لمن قام تخرج اسم المفعول اللازم المعدى بحرف كمعدول و اسم الزمان
و المكان و الالة قوله على معنى الثبوت اي الاستمرار و اللزوم يخرج
اسم الفاعل اللازم كقايم وقاعد فانه مشتق من لازم لمن قام به لكن
معنى الحدوث ويخرج عنه كنو ضامر و شارب و طالق وان كان بمعنى
الثبوت لانه في الاصل للحدوث وذلك لان صيغة فاعل موضوعة
للحدوث و الحدوث فيها اغلب ولهذا اطرد تاويل الصفة المشبهة
الى فاعل كما من وضابط عند قصد النص على الحدوث و الذي اردي
ان الصفة المشبهة كما انها ليست موضوعة للحدوث ليست ايضا
موضوعة للاستمرار في جميع الازمنة لان الحدوث و الاستمرار قيدان
في الصفة ولا دليل عليهما فليس معنى حسن في الموضع الا ذو حسن
سواء كان في بعض الازمنة او جميع الازمنة ولا دليل في اللفظ على احد
القيدين فهي حقيقة في القدر المشترك بينهما وهو الاتصاف بالحسن
لكن لما اطلق ذلك ولم يكن بعض الازمنة اولى من بعض ولا بحيث يقبه

الصفة المشبهة

في جميع الازمنة لانك حكمت ثبوته فلا بد من وقوعه في زمان كان الظاهر
ثبوته في جميع الازمنة الي ان يقوم قرينة على تخصيصه ببعضها كما تقول
كان حسانا قبيح او سيصير حسانا او وهو الان فقط حسن وظهوره في الاستمرار
ليس وضعيا قوله وصيغتها مخالفة لصيغة الفاعل على حسب
السماع لحسن وصعب وشديد ويعمل عمل فعلها صيغ الصفة
الصفة المشبهة ليست بقياسية كاسم الفاعل واسم المفعول قوله
في مقدمة التصريف وقد جاءت عن الالوان والعيوب الظاهرة
قياسية كاسود وابيض واعور واعرج على وزن افعل وانما عملت
الصفة المشبهة وان لم يوازن صيغها الفعل والا كانت للحال والاستقبال
واسم الفاعل يعمل لمشابهة الفعل لفظا ومعنى كمر لانها شابهت
اسم الفاعل لان الصفة ما قام به الحدث المشتق هو منه فهي بمعناه ذو مضافا
الي مصدره فحسن بمعنى ذو حسن كما ان اسم الفاعل محلا للمحدث المشتق منه
فصارت بمعنى ذو ضرب للفرق بينهما معنى الامن جهة وث في احدهما وصفا
والاطلاق في الآخر كما ذكرنا وقيل عملت لمشابهتها اسم الفاعل صفة
مثنى ومجمع ويؤنث ومن ثم لم يعمل افعل التفضيل لان اصل استعماله
ان يكون معه من وما داما مع من لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ولم تقصدوا
ان تثنيها وجمعها وتانيثها كتسه اسم الفاعل وجمعه وتانيثه سواء لانه
لا يطرد ذلك في الالوان والعيوب لانك لا تقول ابيضون وابيضه
كما تقول ضاربون وضاربة مع عمل افعل فعلا عمل سايرالصفات المشبهة
فان قيل للمشابهة التي ذكرتها انت حاصلة في افعل التفضيل لانه يشابه
اسم الفاعل المبني من باب الغالبة نحو طاولته فطلبته طولا فانا طائل
اي ذو طول اي ذو علة بالطول فاطول منك بمعنى طائل المبني من باب
المبالغة الا في معنى ليس بقياس مطرد من جميع الثلاثي الذي يبنى منه
افعل التفضيل ثم ان الذي ورد منه ليس بمعنى افعل التفضيل اذ لو كان
لوجب جواز تعدي الافعل الي المفعول بنفسه او باللام كاسم الفاعل
من باب المبالغة لان جميعه متعد فكان ينبغي ان يكون انا طول القوم
او انا اطول للقوم كما تقول انا طائل للقوم نحو انا ضارب زيدا وانا ضارب

لزيد

لزيد ولا يتعدي افعل التفضيل الي مفعوله المقلوب الايمن الابتدائية
بخلاف اسم الفاعل من باب المبالغة فعلمناه انه ليس بمعناه وان لزمه
الغلبة على مفعوله كما في باب المبالغة فليس بمعنى اطول من القوم ذو
طول اي ذو غلبة بالطويل بل معنى اعدى الزيادة في الطول من مبتداء
القوم بعد مشاركته اياهم فيه ومخالف بعديته لتعدي اسم الفاعل من
المبالغة دليل مباينته معناه لمعناه وقال المص لم يعمل لان المصدر و
اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة انما كانت تعمل لما امكن
تقديرها بفعل منها يفيد فايدتها فعمل عمل ذلك الفعل وليس لافعل
التفضيل فعل يفيد فايدته ويقوم مقامه فان قيل فعل المبالغة مفيد
فايدته في جواب ما مر قوله ويعمل عمل فعلها يعني من غير شرط زمان من الازمنة
الثلثة لانها موضوعة على معنى الاطلاق واما الاعتماد على احد الاشياء الخمسة
فلا بد منه لما قلنا في اسم الفاعل بل هو فيها اولي لضعفها قوله
وتقسيم مسايلها ان يكون الصفة باللام ومجردة ومعمولها مضافا
لها باللام او مجردا عنهما فهذه ستة وللمعمول في كل واحد منهما مرفوع ومنصوب
ومجرور صارت ثمانية عشر قال مع على الفاعلية والنصب على التشبيه
بالمفعول في العرفة وعلى العرفة وعلى التمييز في النكرة والجر على الاضافة
وتفصيلها حسن وجهه ثلثة وكذا حسن الوجه حسن وجه الحسن وجه
واختلفا في حسن وجهه والباقي ما كان فيه ضمير واحد حسن وما
فيه ضميران حسن وما لا ضمير فيه قبيح ومتى رفعت بها فلا ضمير فيها فهي
كالفعل والا ففيها ضمير الموصوف فيؤنث ويثنى ويجمع واسماء الفاعلين
والمفعولين غير المتقدمين مثل الصفة في ذلك

اعلم ان الصفة المشبهة اما ان يكون باللام او مجردة عنها وهذه قسمة
حاضرة وانما لم يقسمها بحسب اعرابها في نفسها لان ذلك من احكام اعراب
الصفات وقد تقدم ذلك في باب النعت والكلام مهنا في عملها
لا في ايرادها في نفسها ثم معمولها المذكور بعدها اما ان يكون مضافا او
مع اللام او مجردا عنهما وهذه ايضا قسمة حاضرة صارت ستة اقسام
الصفة باللام مع الثلثة من اقسام المعمول والصفة مجردة مع تلك الثلثة

ثم المعمول في كل واحد من الاقسام الستة اما فرع او منصوب او مجرور صارت
ثمانية عشر لان الستة مضروبة في الثلثة وتفصيلها بالتمثيل حسن وجهه
برفع المعمول ونصبه وخفضه حسن الوجه كذلك حسن وجه كذلك فهذه
تسعة مع تجرد الصفة من اللام وكذا الحسن وجهه الحسن الوجه وجه اثنان من
هذه المسايل الثمانى عشر ممتنعان باتفاق احديهما الصفة باللام مضافة
الى معمولها المضاف الى ضمير نحو الحسن وجهه غلامه والحسن وجه غلام
اخيه وذلك لانها لم يفد الاضافة فيه حقه والمطلوب من الاضافة
ذلك وانما قلنا بعدم حصول الحقه لان الحقه في اضافة الصفة المشبهة
اما بحذف الضمير الموصوف من فاعل بحذف الصفة او مما اضيف اليه
الفاعل واثنان في الصفة كالحسن الوجه والحسن وجه الغلام والحسن
وجه الى الغلام واما بحذف التنوين من الصفة كحسن وجه واما بهما معا
كحسن الوجه ولم يحصل باضافة الحسن الى وجه احديهما اذ التنوين لم يكن
في الصفة بسبب اللام حتى يحذف والضمير في وجهه باق لم يحذف ولفاعل المثنى
والمجموع ثم الحسنا وجهاها والحسنوا وجوههم فالتخفيف حاصل في الصفة
فيجوز عند سيبويه لكن على قبح كما في حسن وجهه على ما يجئ من الخلاف
والثانية الممتنعين او يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المجرد عن اللام
والضمير كالحسن وجه او وجه غلام وانما امتنعت مع حصول التخفيف
فيها بحذف الضمير من وجهه لان ضم الصفة وان كانت
لفظية غير مطلوب فيها التعريف لكنها فرع الاضافة المخفضة فاذا لم يكن
شيئا بجواز تعريف المضاف والمضاف اليها معا منها بخلاف المحضة
فلا اقل من ان لا يكون على ضد ما هي عليه وهو تعريف المضاف وتنكير المضاف
اليه ومسئلة منها مختلف فيها وهي صفة مجردة عن اللام مضافة الى معمولها
المضاف الى ضمير الموصوف كحسن وجهه فسيبويه وجميع البصريين يجوزونه
على قبح في ضرورة الشعر فقط والكوفيون يجوزونها بلا قبحة في السعة وليس
استقباحها لاجل اجتماع الضميرين فان ذلك زيادة عن القدر المحتاج اليه
وليس بقبيح كما في رجل ضاربت اياه بل لكونهم شرعوا في الاضافة لقصد
الاضافة فتقتضي الحكمة ان يبلغ اقصى ما يمكن منه ويقبح ان يقتصر على معمول

التخفيف بين اعني حذف التنوين ولا يتعرض لاعظمها مع الامكان وهو
حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما استكن في الصفة والذي اجازها بالنظر
نظرا الى حصول شيء من التخفيف على الجملة وهو حذف التنوين ومنعها
ابن باشاذ مستندا لا ينسج العنكبوت وهو انه اضافة الشيء الى نفسه فان
اراد به انه اضيف الحسن الى وجهه وهو في المعنى فذلك انما منعه من
منع في الاضافة المحضة وكان ينبغي على ما كان ان لا يضاف الصفة
الى ما هو فاعل لها في المعنى اصلا وهو معلوم الاستحالة مع ان يذكر بعد هذا
انهم لما قصدوا اضافة الصفة الى مرفوعها جعلوه في صورة المفعول
الذي هو اجنبي من ناصبه ثم اضيفت اليه حتى لا يستتر في الظاهر وان
اراد انه اضيف حسن الى الوجه المضاف الى ضمير راجع الى صاحب
الحسن فكانك اضفت حسن الى ضمير نفسه وذلك لا يجوز فليس
بشيء لان ذلك لو امتنع لامتنع في المحضة ايضا وقد قيل فيها واحد اما
وعند بطنه وصدر بلده ورطب مصره ويجوز ذلك وانشد سيبويه لاستدلال
على مجيئها في الشعر قول الشاعر فاقامت على ربعيها جارا صفا مكتما الاعالي
جوتنا مصطلا بها وقال البرد في مصطلا بها للاعالي اذ هو جمع في معنى المثنى
او هو للجارتين وليس للجارتين الا الاعليان وانما جمعا بما حولهما كقولك
روائف السنك ويستظار افالف في يستظار راجع الى روائف لانه
بمعنى رانقين فكانه قال جوتنا مصطلا الاعالي فليس فيه ضمير الواحد
وهو المستكن في جوتنا فهو كقولك زيد حسن الغلام قبح فعله اي فعل الغلام
ومعنى مصطلى الاعالي ما يحيي الاعالي وهو الموضع الذي اصابه الدخان
اكثر فاصل الجر ابيض واعلاه كيت وما بينهما جون اي اسود وما ذهب
اليه البرد تكلف والظاهر مع سيبويه ومن المسائل المذكورة مسلمان
اخريان صحيحان عند النحاة استحسنها المصنف وهو الحسن وجهه وحسن وجهه
بنصب المعمول فيهما ووجه استقباحهما ان النصب في معمول الصفة
المشبهة اذا كان معرفة انما جاز مع كونه في المعنى فاعلا لمسرة في صورة المفعول
فلا يستقبح الاضافة اليه اذا قصد التخفيف وذلك لان اضافة الصفة

مرفوعها فتحة فالظاهر لان الصفة الرافعة للظاهر هي المرفوع هاهنا في المعنى كما في
قولك زيد ضارب غلامه عمرا فالضارب هاهو غلامه فكان كاضافة
الشيء الى نفسه التي هي مستقبحة في المحضة وهي اصل لغير المحضة
فجعلوا المرفوع في صورة المفعول لان الصفة الناصبة غير المنصوب بها
في المعنى الا ترى ان الضارب غير عمرو في المثال المذكور واذا اضعفت
البه بعد نصبه كان كاضافة الشيء الى الاجنبي فنصب معمول الصفة
اذن توطئة الجر فلما كان حسن وجهه بالجر ممتنعا كان القياس
امتناع حسن وجهه بالنصب ايضا الا في الشعر اذ هو تمهيد بمجرد وليس مقصودا
لذاته لكنهم جوزوا اما على قبح في السعة ايضا ليظهر النصب فيما كان فاعلا
سواء كانت الاضافة اولا غاية الظهور فتبين في المجرور انه كان قبل مفعولا
بحال انتهتها افعل العاتها كرم الدري واوقه سراتها ثم اعلم ان اصل صنع
المسائل كلها مسئلتان الحسن وجهه وحسن وجهه برفع المعمول فيهما فما
حسنان كثير بالاستعمال وانما كانت اصلين لان الوجه فاعل في المعنى
فالاصل ارتفاعه بالصفة واذا ارتفع بها فلابد من الضمير في متعلق
الصفة اذ ليس في الصفة ثم لكل واحدة منهما فرعان حسنان في القياس
كثير الاستعمال الحسن وجهها وحسن وجهها على التمييز والحسن الوجه وحسن
الوجه بالجر على الاضافة انما حسن انتصاب المعمولين في القياس فلانك
قصدت المبالغة في وصف الوجه في الحسن فنصبت وجها على التمييز
ليحصل الحسن اجمالا وتفصيلا ويكون ايضا اوقع في النفس للابهام اولا
ثم التفسير ثانيا كما مر في باب التمييز في نحو تصبب زيد عرقا فحصل بخفيف
اللفظي بحذف الضمير اواستتاره في الصفة والمبالغة المعنوية واما حسن
الجار الوجه مع اللام فيه فلان في حسن الوجه لمعنيين احدهما في الصفة
والاخر في معمولها وفي الحسن الوجه لمعنى واحدا في المفعول وفيها معا توفيت
الوجه باللام التي هي خلف من الضمير مراعاة لاصله في التعريف وهذه
فايدة لفظية واما من حيث المعنى ففيهما الابهام ثم التفسير وان لم يكن
الوجه منصوبا على التمييز كما في الاوليين والدليل على انتقال الضمير

فيهما

فيهما اي الصفة فولك هند حسنة الوجه والزيدان حسنا الوجهين و
الزيدون الحسنو الوجوه ولا يأتي هذه العلامة في الصفة لا فيها ضمائر
مستترة الا في الندرة كقولهم رجل فارهون غلمانه وانما جاز اسنادها والصفة
الى ضمير المسبب بعد اسنادها الى السبب لكونها في اللفظ جارية على السبب
خبرا اونعتا اوحالا وفي المعنى دالة على صفة له في نفسه سواء كان هي للصفة
المذكورة كما في زيد حسن الوجه فانه حسن بحسن وجهه اولا كقولك زيد غليظ
الشفتين اي قبيح فان لم تجز في اللفظ على المسبب كقولك زيد وجهه حسن
او حركت لانها لم يدل على صفة له في ذاته لم تجز اسكان الضمير فيها فيقبح زيد
اسود فرس غلام الاخ وزيد ابيض الثوب وزيد اصفر غلاما لانه لامعنى
للجميع الا انه صاحب سبب متصف بالوصف المذكور فيقبح ان يجعل
صفة سببه كصفة في نفسه فيضمر فيها ضمير نفسه اذا لم يدل صفة
على صفة فان قيل البيض تدل الصفة في كقولك زيد ابيض ثوبه على صفة له
في ذاته وهي كونه صاحب ثوب كذا قلت معنى كونه صاحبه مفهوم من كون
ثوب سبب زيد لا من صفة السبب وانما حسن حسان الكلب لانه
كناية عن كرمه اي هو كريم قال الخزن بابا والعقور كلبا ومسئلة القبيحة
ولا في غاية الحسن وهي حسن وجهه اذ كل ما ذكر انما في حسن الوجه حاصل
فيه الا مطابقة المعمول لاصله في التعريف واربع مسائل قبيحة
لا ينتهي الى نعتها في حال السعة وهي الحسن وجه والحسن الوجه وحسن
الوجه برفع المعمول في جميعها والاولى ان اقبح من الاخيرين لعدم موافقة
المعمول فيهما لاصله في التعريف ووجه قبح الاربع حلو الصفة من عايد الى
الموصوف وحذف الجار مع المجرور قليل قبيح اي وجه منه وقال ابو علي
الوجه ووجه بدلان من الضمير المستتر في الصفة قال في قوله تعالى مفتحة
لهم الابواب وهذا اعمل الام بالدم لان بدل البعض وبدل الاشتمال
لابد ان ضمير المبدل منه الاغلب وقال الكوفيون اللام في الوجه
بدل من الضمير كما في قوله طاف يطاف في كاف الضعف والبرد برده فالوجه باق على
الفاعلية كما تقدم ان ابدال اللام من الضمير فيما يشترط فيه الضمير قبيح عند
البصريين ومسئلتان فيهما وجه حسن لكن قل استعمالها لاستنكار في الظا

وبهما الحسن الوجه وحسن الوجه بنصب الوجه فيهما اما وجه حسنهما فلكون النصب
توطئة للجر وهو حسن كمر واما استكارظاهرهما فلنصب ما هو فاعل
حقيقة لا على التمييز وعند الكوفيين نصب المعرف فى مثله على التمييز لتجويزهم
تعريف المميز كما مر فى بابه وثلث مسائل قبيحة لا يجوز فى ضرورة الشعر
عند البصريين جايزة بلا قبح عند الكوفيين وهى الحسن وجهه وحسن وجهه
بنصب وجه فيهما وحسن وجهه بجر وجه كمر ومسئلتان باطلتان اتفاقا
الحسن وجهه الحسن وجه بجر المعمول فيهما كما تقدم والمجموع ثمانى عشر مسئله
وليس ان فعل استقباح الثلثة القبيحة الممنوعة فى السعة بعلة واحدة
فنقول لما استكن ضمير المسيب فى صفة السبب كما ذكرنا من الامرين اعنى
جريها على المسبب واستلزامها لصفة له فى نفسه فصارت صفة السبب
بذلك كصفة المسبب صار السبب كالفضلة لجريه بعد الفاعل اى ضمير
المستتر فنصب تشبيها بالمفعول فى نحو الضارب زيدا او جر بالاضافة لزوال
المانع من الاضافة الى السبب لان المانع منهما انما كان رفعه كما ذكرنا فلما
استتر ضمير المسبب فى الصفة استقبح مجيئه فى السبب ايضا لانه انما كان
محتاجا اليه فى السبب لتبين كونه سببيا واضمار الضمير فى الصفة دال
على السبب لانك لم تضمر فيها الا الدالة صفة سببية على صفة نفسه
كما تقدم فاغنى الضمير فى الصفة عن الضمير فى السبب فلو اتى به فيه كان
قبيحا وليس كزيد ضارب غلامه كذا لان الضمير فى ضارب ليس لدلالة
صفة سببيه عن صفة نفسه وانضم هذا القبح فى تحسن وجهه نجر المعمول الى علم
حصول التخفيف فى الاضافة اللفظية فيما كر امتناعها قوله والنصب على التشبيه
بالمفعول فى المعرفة على التمييز فى النكرة وهذا عند البصريين وقال الكوفيون
بل هو على التمييز فى الجميع وقال بعض النحاة على التشبيهية فى الجميع والاول
التفصيل قوله ومتى رفعت بها ولا ضمير فيها لما كان معرفة الحسن والاحسن
والقبيح عنده مبنية على الضمير مهد قاعدة تبين بها الضمير والضميران و
التجرد عن الضمير فعال الضمير اما ان يكون فى الصفة او فى معمولها فان كان
فان كان فى المعمول فهو ظاهر لضرورة كونه وجهه والوجه منه وان كان فى الصفة
فذلك اذا لم ترفع ظاهرا فيؤنث لتانيث الضمير ويثنى ويجمع لتثنيه و

جمعه

جمعه كما ذكرنا فى باب النعت ثم اعلم ان حكم المعمول اذا كان معرفا بالام حكمه
مضافا الى المعرف بها او الى المضاف اليه بالغا نحو مررت برجل حسن
الوجه وحسن وجه الغلام وحسن وجه ابى الغلام وكذا لو ردت وكذا
ان كان فيه ضمير ولم يكن مضافا اليه كقوله رحت فطاب الحبيب منها ورجل
حسن وجهه بصونه وكذا المجرد عن الام والاضافة نحو برجل حسن وجهه
غلام وحسن وجه ابى الغلام وكذا لو ردت نحوله واسماء الفاعل والمفعول
غير متعديين يعنى باسم المفعول غير متعدى اسم المفعول من الفعل المتعدى
الى واحد فقط كمضروب الغلام واسم المفعول من الفعل المتعدى الى اثنين
كزيد معلم اخوه كريما نقول فى اسم الفاعل اللازم مضروب الغلام ومثوب
الكرام سواء كان بمعنى الماضى او المضارع او الاطلاق والاستمرار كان رفعهما
للمسند اليه لا يحتاج الى شرط زمان كمر فاذا جاز فى معمولها الرفع جاز
النصب والجر ايضا لانهما فرعاه كمر فيجئ فى كل واحد منهما الثانى عشر
وكذا انما يجوز انتقال الضمير اليهما من المعمول ثم نصب المعمول او جره
اذا كان يحصل لصاحبها المتقدم مسئلة وصف بانصاف مرفوعها
بمضمونها كما قلنا فى الصفة المشبهة سواء فلا يجوز زيد قايم ابن عمرو لامضروب
مملوك الخ ولا مشروب ماء الخ هذا واما اذا كانا متقدمين كزيد ضارب
غلامه عمرو ومعطى اخوه درهما او معطى عمرو ثوبه فان حذفت المعمول لم يجز
نصب العامل وجره اتفاقا لئلا يشتبه بالمفعول بخلاف الصفة المشبهة
واسمى الفاعل والمفعول اللازمين فانه لا مفعول لها حتى يشتبه المنصوب
والمجرور به واذا ذكرت المفعول منصوب فامن الالتباس المنصوب
او المجرور بالمفعول ولم يمتنع عند ابى على نصب العامل اوجره اجراءه
مجرى حسن الوجه ومنعه غيره وقد يجرى بعض الاسماء الجامدة مجرى
الصفة المشبهة نحو شمس الوجه اى حسن الوجه فيجئ فيه المسائل المذكورة
وهو قليل قبل لا يجعل الصفة المشبهة كهو شمس الوجه اى حسن الوجه
كما يجعل اسماء الفاعل والمفعول بل يجعل فى السبب فقط وليس فى داره
نوملك كذا اذا اعتمدت على حرف الاستفهام او النفى كما حسن الزيدان
وما قبيح الزيدون فانه لا صاحب لها مهما حتى يجعل فى سببه واما كما زيد القايم

الجارية ولا احسن وجها نحو الوجه او ولا احسن وجها وان لم يكن سببا لزيد
الا انه سبب للجارية التي هي سببه فجاز حلو الصفة المعطوفة ومتعلقها
المرفوع عن الضمير الراجع الى صاحبها لان الضمير الذي اضيف وجه اليه
راجع الى جارية التي هي مضافه الى ضمير الموصوف فكانه قيل ما زيد
حسن وجه جاريته فهو حمل على المعنى كقولك مررت برجل حسنة جارية
لا قبيحة وبرجل قايم غلاماه لا قاعدين ومن هذا الباب عندي البرد حوسا
مصطلا بها كما مر لان اصله جون مصطلا بها اي مصطلا الا عالي اي مصطلا
اعاليها فلما قصدوا الاضافة حذف الضمير الذي اضيف اعالي واستتر
في جون وصار جونا واد خل اللام في اعالي التعريف باللام كما كان متعرفا بالاضافة
ثم اقام موضع الاعالي ضميرا راجعا اليه لتقدم ذكره وجعله مبنيا لكون
الاعالي مبهما في معنى الاعاميين عنده اذ ين من باب حسن وجها بالاضافة
لانك لا تحذف الضمير مبهما من وجهه كما حذفت من اعاليها قوله

اسم التفضيل ما اشتق من فعل الموصوف بزيادة في غيره ينتقض بنحو زايد وفاضل
وقاتل ولو احترز عنه بان قال ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره
فيه اي في الفعل المشتق منه لاينتقض بنحو طال لجواز زايد في الطول على غيره
والاوجه ان يقال هو المبني على افعل لزيادة صاحبه على غيره في الفعل
اي المشتق هو منه فيدخل فيه خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشر فخففا
بالحذف للكثرة الاستعمال وقد يستعملان على القياس قوله

وشرطه ان يبنى من ثلاثي مجرد لتمكن ليس بلون ولا عيب لان منهما افعل
لغيره نحو زيد افضل الناس فان قصد غيره بوصف المبني باشد ونحو
اشد هو منه استخراجا وما صاوعي وقياسه للفاعل قد جاء للمفعول
نحو اعذر واليوم مرا شهر واشغل شرط افعل التفضيل ان يبنى من
ثلاثي مجرد جاء منه فعل تام غير لازم للنفي متصرف قابل معناه للكثرة فقولنا
جاء منه فعل احتراز اعمى واعرج من اليد والرجل فانه لم يثبت وقولهم
اخيك الشاتين اي الكاهما من الحنك واولى شاذ وكذا قولهم ابل مئخيف
الحاء تم لم يستعمل منه فعل على ما قاله سيبويه والجوهري ابل بابل اما له
مثل شكس شكاسة اذا قام بمصلحة الابل وهو افرس من غيره من

الفروسية

الفروسية ولم يستعمل منها ايضا فعل وقولنا تام احتراز من الافعال الناقصة
كان وصار فانه لا يقال الكون واصير كما قيل ولعل ذلك للكون مدلول
الناقصة والزمان دون الحدث كما توهم بعضهم والافعل موضوع للتفضيل
في الحدث والحق انها دالة على الحدث ايضا كما سيجيء في بابعضها فلا منع وان
لم يسمع ان يقال هو الكون منك منطلقا وهو اصير منك عنها اي اشد انتقالا
الى الغني قولنا غير لازم للنفي احترازا عن نحو ما يئس بكلمة فانه لا يقال هو
ايئس منك لئلا يصير مستعملا في الاثبات فان قيل فعل لا ايئس قلت
ليس لا ايئس لنفي الحدث الذي هو التكلم وبيئس موضوع له بل هو
لنفي الفضل في المتكلم وقولنا في المتصرف احترازا عن نحو نعم وبيئس وليس
اذ لا يقال انعم وبيئس والليس وقولنا قابل معناه للكثرة احترازا عن نحو غربت
الشمس وطلعت فانه لا يقال الشمس اليوم اغرب منها امس
ويصح ان يحترز به عن بعض العيوب الظاهرة كالعور والعمى وقولنا ثلاثي
احترازا عن الرباعي نحو دحرج قوله مجردا احترازا عن ثلاثي ذي زايد نحو اخرج
وعلم وانقطع واستخرج ونحوها قوله ليمكن اي لو لم يكن ثلاثيا بل كان رباعيا
كدحرج او لم يمكن مجردا بل كان ذا زايد كاستخرج واخرج لم يكن بناء افعل منه
اما ان اردت البناء مع حذف حرف او حرفين فانه يلتبس المعنى اذ لو
قلت في دخرج او حرلم يعلم انه من تركيب حرج وكذا لو قلت في اخرج
احرج بحذف الهمزة لا يلتبس باخرج من الخروج وكذا اذا قلت
في احرج احرج لا يلتبس باخرج من الخروج وكذا في غيره من المنشعبة
وكل هذا بناء على انه لا صيغة للتفضيل الا افعل وانما اقتصروا عليه
اختصارا لقوله ليس بلون ولا عيب صفة ايضا لقوله ثلاثي قوله لان منهما
افعل بغيره يعني انما لم يبن من باب الالوان والعيوب لانه جاء منهما
افعل من غير اعتبار الزيادة على غير فلو بني منهما افعل التفضيل لالتبس
احدهما بالآخر لو قلت زيد الاسود على انه للتفضيل لم يعلم انه بمعنى ذو
سواد او بمعنى الزايد في السواد وهذا التعليل انما يتم اذا بين ان افعل
الصفة مقدم بناؤه على افعل التفضيل وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت
مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على الآخر في الصفة والاولى

موافقة الوضع لما هو بالطبع وينبغي ان يقال من الالوان والعيوب
الظاهرة فان الباطنة يبنى منها افعل التفضيل كقولك فلان ابلد من فلان
واحمق وارعن واحوج واعرق والاوا شكس داعي واعجم واترك مع
ان بعضها لا يجئ منها افعل لغير التفضيل ايضا كاحمق وحمقاء وارعن ورعناء
واحوج ومحوجاء واحرق وحرقاء واعجم وعجماء وانوك ونوكاء ولا يطرد ايضا
تعليله بان منها افعل لغيره فالاولى ان يقال لا يبنى افعل التفضيل من الالوان
والعيوب الظاهرة لان غالب الالوان تاتى افعالها على فعل وافعال
كابيض واسود واحمر واصفر فحمل كل ما جاء من الثلاثي عليها واما العيوب
المحسوسة فليس الغالب فيها المزيد فيه لكن بعضها المزيد فيه اكثر استعمالا
لافيه من غيره كاحول واعور فانها اكثر استعمالا من حول وعور ولذلك
لم يقلب واوها حملا على احول واعور وما لم يجئ منه افعل ولا افعال كالنوم
والعقم والعرج والعمى لم يبن منه لكون بعضه مما لا يقبل الزيادة والتفاضل
كالعمى والبواقي محمول على قسمين مذكورين في الامتناع واجاز الكوفيون بناء
افعل التفضيل من لفظي السواد والبياض قالوا لانهما اصلا الالوان قال
ابيض من اخت بني اباض وقال لانت اسود في عيني من الظلم وهما عند
البصريين شاذان منها وبني ذو الزيادة والرباعي والالوان والعيوب
الظاهرة بني افعل من فعل يصح بناء افعل منه من حسن او اكثره او غيرك
على حسب غرضك الذي تقصده ثم يؤتى بمصدر تلك الافعال التي امتنع
بناء افعل منها فتنصب على التمييز لتحقيق معنى التمييز عن النسبة فيها كقو
افتح عورا واشد بياضا واسرع انطلاقا واكثر خرجة وكذلك عند سيبويه
قياس من افعل مع كونه ذا زيادة يؤيده كثرة السماع كقولهم هو اعطاهم
للدينار والدرهم للمعروف وانت اكرم لي من فلان وهو كثير ومجوزه قلة
التغير لانك تحذف الهمزة وتزده الى الثلاثي ثم تبني منه افعل التفضيل
فيختلف همزة الافعال وهو عند غيره سماعي مع كثرته ونقل عن المبرد
والاخفش جواز بناء افعل التفضيل من جميع الثلاثي المزيد فيه كالفعل
واستفعل وكذا قياسا وليس بوجه لعدم السماع وضعف التوجيه فيه
بخلاف الفعل فانه قياسه للفاعل يعني قياسه ان يكون لتفضيل الفاعل

على غيره

على غيره في الفعل كاضرب اي ضارب اكثر ضربا من سائر الضاربين ولا
يقال اضرب بمعنى مضروب اكثر مضروبية من سائر المضروبين وانما كان
القياس في القياس في الفاعل دون المفعول لانهم لو جعلوه مشتركا
بين الفاعل والمفعول لكثرة الاشتباه لاطراده واما سائر الفاظ
المشتركة فاعتقر فيها الاشتباه لعلتها لكونها سماعية فاراد وجعلها في احدهما
اظهر دون الآخر فجعلوه في الفاعل قياسا لكونه اكثر من المفعول اذ لا
مفعول الا وله فاعل في الاغلب ولا ينعكس وانما قلنا في الاغلب
احترازا عن كونه مجنون ومبهوت فلو جعله حقيقة في المفعول لبقي اسم
الفاعل مع انه اكثر عرضا عن معنى التفضيل الا بالقرينة مع عدم الدال
عليه حقيقة وقد استعملوا في المفعول ايضا على غير قياس كواعذر و
اشهر والوم واشغل اي اكثر معذورية ومشهورية وملومية ومشغولية
ومنه اعنى في قول سيبويه ومهما يشانه اعنى قوله ويستعمل على قلة
او جر مضافا او مجردا او معرفا باللام فاذا اضيف فله معنيان احدهما
وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة على من اضيف اليه ويشترط ان يكون من منه زيد
افضل الناس ولا يجوز يوسف احسن اخوته والثاني ان يكون زيادة مطلقة
ويضاف للتوضيح فيجوز يوسف احسن اخوته ويجوز في الاقل الافراد
والمطابقة لمن هو له واما الثاني فالمعرف باللام فلا بد فيهما من المطابقة
فالذي من مفرد مذكر لا غير فلا يجوز الافضل من عمر وهند ولا الفضلا
الا ان يعلم اعلم انه يلزم استعمال افعل التفضيل مع احد الثلاثة المذكورة فلا يخلو
عن الجمع ولا يجتمع اثنان منها الا نادرا وانما لم يحل عن الجميع لان وضعه الاسم
لتفضيل الشئ على غيره ومع من والاضافة يذكر المفضل عليه ظاهرا ومع اللام
هو في حكم المذكور ظاهر لانه يشار باللام الى معين مذكور قبل لفظا او حكما كما ذكرنا
في اللام المعهدية في بابها فيكون اللام اشارة الى افعل المذكور مع المفضل عليه
كما اذا طلب شخص افضل من زيد قلت عمرو الافضل اي ذلك الافضل اي الشخص
الذي قلنا انه افضل من زيد فعلى هذا لا يجوز ان يكون اللام في افعل التفضيل
في موضع من المواضع الا للعهد لئلا يعري عن ذكر المفضل عليه راسا فاوخلا
عن ذكر الثلاثة بخلا عن ذكر المفضل عليه فلا يتم فهم المقصود من وضعه واذا علم

المفضول جازة ذفه غالبا ان كان افعل خبرا كما يقال انت اسن ام انا فتجيب بقولك انا اسن ومنه قوله تعالى الله اكبر وقوله ان الذي سمك السماء بنى لنا بيتا دعائمه اعز واطول قوله وسعلم انا للحرب اولي اذا ادنيت في الامر الحرار وجوز ان يقال في مثل هذه المواضع ان المحذوفة هو المضاف اليه اي اكبر كل شئ واعز دعائمه ولم يعوض منه التنوين لكون افعل غير منصرف فاستبشع ذلك واما نحو جوار وقد ذكرنا قصدهم بتعويض التنوين فيه وجوز ان يقال ان من مع مجروره محذوف اي اكبر من كل شئ وتقل الحذف في غير الخبر نحو جائني رجل افضل في جواب من قال ما جاءك رجل افضل من زيد كانه ولما كان حذف الخبر اكثر من حذف الوصف والحال كان حذف بعضه ايضا اكثر وانما لم تجتمع من الثلثة المذكورة شيئا ان لان كل واحد منها يغني عن الآخر في افادة ذكر المفعول كما ذكرنا ولا فايدة في كل واحد منها الا اذا ك فكان ذكر الآخر اذا ذكر احدهما لغوا واما قوله وليت بالاكثر منهم حصادا انما العزة للتكاثر من فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض اي ليست من بينهم بالاكثر حصادا وهذا كما تقول مثلا اريد شخصا من قريش ويجوز ان يحكم بزيادة اللام ومن تفضيلية كما في قوله ورثت مهلهلا والخير منه زهيرا نعم ذخر الذاخر حسا ويجوز في السمان على ما قيل ان تقدر افعل احمر يا من اللام يتعلق به من اي بالاكثر منهم والخير خيرا منه والمنع من اجتماع الاضافة ومن التفضيلية اذا لم يكن المضاف اليه مفضلا كقولك زيد افضل البصرة من كل فاضل فاضافته الى البصرة للتوضيح كما يقال شاعر بغداد لكنهم لم يستعملوه لان هذه الاضافة دالة على ان صاحب افعل مفضل على غيره مطلقا فاغنى ذلك عن ذكر المفضل عليه ولا يخلو المجرور بمن التفضيلية من مشاركة المفضل في المعنى اما تحقيقا كما في زيد احسن من عمرو او تقديرا كقول علي رضه لان اصوم يوما من شعبان احب الي من ان افطر يوما من رمضان لان افطار يوم الشك الذي يمكن ان يكون من رمضان محبوب عند المخالفة فقدره عليه محبوبا في نفسه ايضا ثم فضل صوم شعبان عليه فكانه قال حب انه محبوب عندي ايضا ليس صوم يوم من شعبان احب منه وقال عليه السلام اللهم ابدلني بهم خيرا منهم اي في اعتقادهم في ان فيهم خيرا وابدلهم لي شرا مني اي في اعتقادهم ايضا والا فلم يكن منهم صلى الله عليه

وسلم

وسلم ومثله قوله تعالى اصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا كانهم لما اختاروا من هو جب النار اختاروا النار فيقال في الحكم انت اعلم من الحمار فكانك قلت ان امكن ان يكون للحمار علم فانت مثله زيادة وليس المقصود بان الزيادة بل الغرض التشريك بينهما في شئ معلوم انتفاؤه عن الحمار واما نحو طعم الشعر من الشعر وانت اعظم من ان يكون لكذا فليس المقصود تفضيل المتكلم على الشعر والمخاطب على القول بل المراد بعد مما في الشعر والقول وافعل التفضيل نفيد بعد الفاضل عن المفضول وتجاوزه عليه فمن مثله ليست تفضيلية بل هي مثل ما في قولك بنت منه تعلقت بافعل المستعمل بمعنى مجاوزة مباين بلا تفضيل فمعنى قولك انت اعز علي من ان اضربك اي باين من ان ضربك من فرط عزتك علي واتما جاز ذلك لان من التفضيلية متعلق بافعل التفضيل تقريب من هذا المعنى الا ترى ان انك اذا فعلت زيدا افضل من عمرو فمعناه زيد متجاوز في الفضل عن مرتبته فمن فيما نحن فيه كالتفضيلية الا في معنى التفضيل ومنه قول علي رضه ونهى ما تعدك من تزول البلا بجسمك والنقص في قوتك اصدق واو في من ان تكذبك او تغرك ويجب ان يلي من التفضيلية افعل لانها من تمام معناه او يلي معموله قال فما راينا الارض احوج ساعة الى الصون من بط مسهم وقد يفصل بينهما بلو وفعلها نحو قولك احسن لو انصفت من الشمس وقد يتقدم عليه في الشعر كقوله واسترل الرياء قوا ويبي من عقاب لوح اكوا على مسمى ويلزم ذلك ان كان المفضول اسم استفهام نحو بمن اعلم زيدا ومضاف اليه نحو من غلام ايهم اكرم انت قوله فاذا اضيف فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة على من اضيف اليه بمرضى لانه مفضل على ما سواه من جملتهما اضيف اليه وليس مفضلا على كل ما اضيف اليه انما كان هذا اكثر لان وضع افعل التفضيل الشئ على غيره فالاولى ذكر المفضول وليس قوله على من اضيف اليه وكيف بذلك وهو من تلك الجملة فيلزم تفضيل الشئ على نفسه وقول المص في دفع هذه الشبهة ان اريد لم يذكر في الناس في قولك زيد افضل الناس لغرض التفضيل عليه منهم بل لغرض الشريك معهم في اصل الفضل ليس بشئ لانه لا تحتاج لحصول هذا الغرض الى واسطة لان لفظ

افعل يكفي لهذا العرض لان ذكر المص بعد هذا وهو قوله لا فعل جهتان بثبوت
اصل المعنى والزيادة اذ الزيادة فرع ثبوت اصله ولا يحصل الفرع الا بعد
الاصل فيقول لفظ افعل يدل على اتصاف صاحبه باصل الفضل فلا يحتاج
لاجله الى شئ آخر والاولى في تعليل دخوله في جملة المضاف اليه ما مر في باب
الاضافة فليرجع اليه وقوله بعد هذا في الشرح ان لافعل جهتين الى آخر الكلام
قد مضى الكلام فيه في باب الحال قوله الثاني ان يقصد زيادة مطلقة اي يقصد
بفضله على كل ما سواه مطلقا لا على المضاف اليه وحده وانما تضيفه الى شئ
لمجرد التخصيص والتوضيح كما يضيف سائر الصفات نحو مضاع مصر وحسن
القوم مما لا تفضيل فيه ولا يشترط كونه بعض المضاف اليه يجوز بهذا المعنى ان
تضيفه الى جماعة هو احد كقولهم نبينا صلى الله عليه وسلم افضل قريش اي افضل
الناس من بين قريش وان تضيفه الى جماعة من جنسه ليس واحدا فيهم كقولك
يوسف عم احسن اخوته فان يوسف لا يدخل في جملة اخوة يوسف بدليل
انك لو سئلت عن عد اخوة يوسف لم يجزك عده فيهم على يدخل لو قلت
احسن الاخوة واحسن بنى يعقوب وان تضيفه الى غير جماعة كقولك فلان اعلم بغداد
اي اعلم ممن سواه وهو مختف ببغداد او لانها منشاه او مسكنه وان قدرت المضاف
اي اعلم اهل بغداد فهو مضاف الى جماعة يجوز ان يدخل فيهم قوله ويجوز في الاول
الافراد يعني اول معنى المضاف اعلم ان الاصل في افعل التفضيل ان يذكر معه
مما يقتضيه وضعه وهو من التفضيلية لانه لصوغه على هذه الصيغة المفيدة
لهذا المعنى تقدي الى المفعول بمن الابتدائية كما ذكرنا فافعل التفضيل يتميز
عما يشاركه في هذه الصيغة من الوصف كاحمر والاسم كافكل في بداء النظر
لمن التفضيلية فصارت كانها من تمام الكلمة فلهذا لا يفصل بينهما الا بمفعول
افعل وذلك ايضا قليل فادام معه من لا يطابقه بوصفيه مسه وجمعا وتانيثا
بل يلزم في الاحوال صيغة المفرد المذكر كزيدا والزيدان والزيدون او الهندا
الهندان او الهندات افضل من كذا اذ لو ثنى وجمع وانث لكان كمسه الاسم
وجمعه وتانيثه قبل كماله فاذا اضفته وارت تفضيل صاحبه على من سواه
من اجزاء المضاف اليه كان كافعل المصاحب بمن في لزومه صيغة واحدة وذلك
لكونه مثل في كون المفضول مذكورا بعده مجرورا ولا سيما ان افعل المصاحب

عن

عن لمن مضارع للمضاف كما بينت في باب المسادي ولا فرق بينهما من حيث المعنى الا
من حيث ان المجرور بمن مفضول بجميع اجزائه والمجرور بالاضافة جميع اجزائه
مفضول الا صاحب افعل الداخل فيه معها ولا فرق بينهما لفظا الا بذكر من في احدهما
دون الآخر فجاز اجزاء المضاف بهذا المعنى مجرى المصاحب بمن وجاز ايضا
مسه وجمعه لغوات لفظ من المانعة من التصرف وقال ابن الدهان
وابن السراج وابن يعيش يجب اجراء المضاف بهذا المعنى مجرى المصاحب
ولا يجوز مطابقته لصاحبه لانه مثله في ذكر المفضول بعده ومذهب الجمهور
ما ذكرنا اولا واما اذا اقتصدت بالمضاف المعنى الثاني فلا يشابه المصاحب
لمن اذ لم يذكر بعده المفضول وكذا ذو اللام لا يشابه المصاحب لمن لعدم ذكر
المفضول حريا بعده فجاز التصرف فيها مسة وجمعا وتانيثا فوجب مطابقتها
لصاحبها وقيل انما يتصرف في الذي لمن لمشابهته لفظا ومعنى لافعل
التعجب الفعلي غير المتصرف اما لفظا فظاهر واما معنى فلانه لا يتعجب من شئ
الا وهو مفضل فلهذا سان من اصل واحد كما يجئ في افعل التعجب الفعلي
مشابهة تامة ووظيفها اللام والاضافة اللتان من علامات الاسماء فترجح
جانب الاسمية فلم يمتنعا من التصرف واما المضاف بالمعنى الاول فجاز التعريف
فيه نظرا الى الاضافة التي هي من خواص الاسماء والى تجرده عن علم التفضيل
واعلم انه يجوز استعمال افعل عاريا عن اللام والاضافة ومن مجردا عن معنى
التفضيل مولا باسم الفاعل او الصفة المشبهة قياسا عند المبرد وسماعا
عند غيره وهو الاصح قال فحم ما آل زيد نفرا اللام قوم اصغرا واكبرا اي صغيرا
وكبيرا قال الآخر ملوك عظام من ملوك اعاظم وتقول الحسن والافضل
بمعنى الحسن والفاضل فيه ومنه قوله تعالى وما اهون عليه اذ ليس لشئ
اهون عليه تعالى من شئ وما كان لهذا المعنى فلزومه صيغة افعل من المطابقة
اجراء له مجرى الاغلب الذي هو الاصل اي افعل التفضيل مع من اما اول
فذهب البصريين انه افعل ثم اختلفوا على ثلثة اقوال جمهورهم على انه تركيب
وول كرون ولم يستعمل هذا التركيب الا في اول منصرفاته وقال بعضهم اول من والى
اي بحا لان النحاة في السبق وقيل اصله اوول من وال اي رجع لان كل شئ يرجع
الى اوله فهو افعل بمعنى المفعول كما شهر واحمر فقلبت الهمزة في الوجهين واوا

قلبا شاذا وقال الكوفيون هو فوعل من وال فقلبت الهمزة الى موضع الفاء
وقال بعضهم فوعل من تركيب وول فقلبت الواو الاولى همزة وتصريفه
كتصريف افعل التفضيل واستعماله يمنع مبطلان لكونه فوعلا واما قولهم اوله
واوليان فمن كلام العوام وليس بصحيح وانما لزم قلب واو الي همزة على مذهب
الجمهور البصريين كما لزم في كواخر على ما يجئ في التصريف وعند من قال
هو فعل وال اصله اولي ووالي قلبت الواو همزة كما في اجوة ثم قلبت الهمزة
الثانية الساكنة واوا كما في اومن وبهذا رجع الى اصل الهمزة في قراء
قالون عاذ الولي لانه حذفت الاولى وحركت لام التعريف بحركتها فزال
اجتماع الهمزتين فاولي كاسبق معنى وتصريفا واستعمالا يقول في تعريفه
الاولي الاولان والاولون الاوايل الاولي الاوليان الاوليات الاوائل وتقول
في الاستفهال زيد اول من غيره وهو اولهم وهو الاول ولما لم يكن لفظ اول مشتقا
من شئ يستعمل على القول الصحيح لا مما استعمل منه كاحسن ولا مما استعمل منه
اسم كاخيك حتى فيه معنى الوصفية اذ معنى انما يظهر باعتبار المشتق منه واتصاف
ذلك المشتق به كاعلم اي ذو علم اكثر من علم غيره واخيك اي ذو اخوة اشد
من اخوة غيره وانما يظهر وصفية اول بسبب تاويله بالمشتق وهو اسبق
فصار مثل مررت برجل اسد اي رجري فلا جرم لم يعتبر وصفية الاسم وذكر الموصوف
قبله ظاهر الكويوما اول او ذكر من التفضيلية بعده ظاهرة اذ معنى دليل على ان
افعل ليس اسما صريحا كافكل واربع فان خلا منهما معا ولم يكن مع اللام والاضافة
دخل فيه التنوين مع الجر كقفاء وصفية كما مر وذلك يقول على رفع احده او لا
بارما ويقال وما يركب له اولا ولا اخرا لجواز حذف المضاف اليه من اول وبنائه
على الضم اذا كان مولا بظرف الزمان قوله لعمرك ما ادري وان لا اوجل على اما
بعد والمسنه اولي اي اول اوقات غدوها ويقال ما لقيته مذ عام اول
برفع اول صفة لعام اي عام اول من هذا العام وبعض العرب يقول مذ عام
اولي بفتح اول وهو قليل حكى سيبويه انهم جعلوه ظرفا كانه قيل مذ عام قيل
عامك وفي تفعيل الى بعض اشكال لان اول الشئ اسبق احزائه اما من الليالي
او الايام او الاوقات ومعنى قبل عامك الزمان الذي يتقدم جميع اجزائه
ولو كان بمعنى قبل ذلك لكان محذوف المضاف اليه فوجب بناؤه على الضم

ويجوز

ويجوز ان يكون اول مبهما بمعنى اول من عامك ويكون الظرف صفة لعام
اي عام كائن في الزمان اسبق من عامك جعل للزمان زمان توسع والابعد
ان يقال انه جزء صفة المرفوع على توهم الجزء في الموصوف لان ما بعد مذ قد يجر
فيكون كقوله ولا ناعب الا بين غرابها وقوله تعالى فاصدق واكن من الصالحين
فعلى هذا يكون اول مجرورا لا منصوبا ويقول اذا لم ير زيدا يوما قبل احسن
ما رايته مذ اول من امس فان لم تره مذ يومين قبل امس قلت ما رايته
مذ اول من امس ولا يتجاوز ذلك اما الخر فقد امحى عنه معنى التفضيل بالكلية
كما ذكر نا في باب ما لا ينصرف فلا يستعمل لا مع من ولا مع الاضافة بل يستعمل
عن اللام مجردا او مع اللام ولما لم يكن معنى من مقدرا مع المجرد طابق ما هو تذكيرا
وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا وقد جرد الدنيا والكلى عن اللام والاضافة
اذا كانت الدنيا بمعنى العاجلة والكلى بمعنى الداهية العظيمة قال في سفي
دنيا طال ما قدمت وقال وان دعوت الى جل ومكرمة يوما سراة كرام الناس
فادعينا وانما جاز ذلك لامحا معنى التفضيل فيهما واما حسنى في قوله تعالى وقولوا
للناس حسنا فيمن قرا بالالف وسوي في قوله ولا يجزون من غلظ عليين فليسا
تانيث احسن واسوء بل مصدران كالرجعى والبشرى قوله ولا يعمل في مظهر
الا اذا كان لشئ وهو في المعنى لمسبب مفصل باعتبار الاول على تفسير
باعتبار غير منفيا نحو ما رايت رجلا احسن في عينها الكحل في عين زيد
لانه بمعنى حسن مع انهم لو رفعوا فصلوا بينه وبين معموله باجنبي وهو
الكحل وان امنوا لقولوا احسن في عينها الكحل من عين زيد فان قدمت ذلك
لعين قلت ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل مثل قولهم مررت على
وادي السباع ولا اري كوادي السباع حسن يظلم واديا اقل به ركب
ابره ما به الا ما وفي الله سار يا اعلم ان مشابهة افعل التفضيل للفعل
صحيحة وكذا اسم الفاعل ايضا كما تقدم في الصفة المشبهة فلا يرفع الاسم
الظاهر في الاعرف الا شهر الا بشروط كما مجئ وحكى يونس عن ناس
من العرب رفعه له بالاعتبار الشروط كمررت برجل افضل منه ابوه وبرجل خير منه
عمته وليس ذلك بمشهور ويرفع المضمر المستتر الذي هو فاعله لان مثل
هذا العمل لا يحتاج الى قوة العامل واما المفعول به فكلهم متفقون على انه لا ينصبه

بل ان وجد فبدع ما توهم ذلك فالفعل دال على الفعل الناصب له قوله تعالى
هو اعلم من يضل عن سبيله اي اعلم من كل واحد يعلم من يضل وكذا قوله
واحرب منا بالسيوف العواتا و لا ينصب شبه المفعول كالحسن الوجه
اما انه لا ينصب المفعول فلا ينصب ايضا شبهه واما لان نصب ذلك
في الصفة فرع الفرع كما مر وهو تو طئة للاضافة اي ما كان مرتفعا به ولا يرفع
الفاعل الظاهر الا بالشروط التي مر وان رفع ذلك للاضافة اليه
هذا و يتعدي فعل التفضيل الى المفعول به الذي كان للفعل قبل افعل
التفضيل باللام كو اضرب منك لزيد وذلك لضعف مشابهته للفعل
واسم الفاعل واذا جاز لك ان تدغم اسم الفاعل والمصدر باللام اذا
تعديا الى المفعول كو ضربي لزيد شديد وانا ضارب لزيد مع قوتهما وجب
ذلك في الافعل لضعفه وان كان المفعول به لفعل يفهم منه معنى العلم
والجهل تعدي اليه افعل المصوغ منه بالباء كو انا اعلم به وكذا دري واعرف
واجهل وذلك لان افعالها رتما زيدت في مفعولها الباء كو علمت به و
جهلت به وكذا اسم الفاعل والمصدر كو انا عالم به وجاهل به وان كان المفعول
يتعدي اليه بحرف الجر تعدي اليه الافعل بذلك الحرف ايضا كو انا اامير
منك بزيد وارمي منك بالثبات ويتعدى الى اول مفعولي باب
كسوت وعلمت باللام ويبقى ثانيهما في الثانين منصوبا كو انا اكسى منك
لعمرو الثياب واعلم منك لزيد منطلقا وكان القياس ان يتعدي الى
الثاني ايضا باللام لان الفعل لا يتعدي بحرف جر متماثلين لفظا ومعنى
الى شيئين من نوع واحد كمفعولي هما او زمانين او مكانين فان لم يكونا من نوع
كقولك درت في البلد في يوم الجمعة والجرة وان اختلفا معنا لحرفين
كو مررت بزيد بعمرو اي مع عمرو جاز وانتصاب ثانيهما المذكور عند الكوفيين
بافعل بنصبه ونفسه الاضطرار اليه وعند البصريين بفعل مقدر مدلول عليه
بافعل فيكون ثاني مفعولي افعل والفعل مع مفعوله الاول محذوفين اي
انا اكسي منك لعمرو اكسوت الشاب واعلم منك لزيد اعلمه منطلقا ولا يجوز
اظهار المفعول المحذوف لافعل بوجه لا منصوبا ولا مع اللام اما مع اللام فلما
ذكرنا واما منصوبا فلانه لا ينصب المفعول كما مر وقال صاحب المغني لا يجوز

حذ

حذف احد المفعولين دون الآخر في باب علمت فالاولى ان يقول ما وانشد
منك علما زيدا منطلقا او علما بان زيدا منطلق قلت احصر من هذا كله
وابعد من التكلف اعلم منك بانطلاق زيد وان كان الفعل يفهم منه الحب
او البغض تعدي الى ما هو الفاعل في المعنى اي المحب والمبغض بالي كو
احببت الي واشهى الي واعجب الي وابغض اليك ومقت اليك
واكره اليك لان افعالها يتعدي الى البغض والمحب بالي ايضا كقوله تعالى
حبب اليكم الايمان وكره اليكم الكفر من كما يقدم وهذا هو المفعول الحاصل
لافعل بصوغه وينصب افعل التفضيل الظرف للكفاية والحال لمشابهته
كو زيد احسن منك اليوم وراكبا والتمييز كو احسن منك وجها لانه
ينصب ما كع عن معنى الفعل ايضا كو زيد افقه رجلا قوله الا اذا كان لشيء ما
هذه شروط رفع افعل لعامله الظاهر قياسا مستمرا بلا ضعف قوله
وهو اي افعل في المعنى لمسبب اي لمتعلق ذلك الشيء والاشهر في اصطلاحهم
ان يكون في التعلق السبب لا المسبب واحسن في مثالنا لمتعلق رجلا او
هو الكحل فان الاحسن في الحقيقة هو الكحل اذا اعتبرت الاولى
في الحقيقة هو الكحل لا الرجل قوله مفضل صفة لمسبب اي ذلك المتعلق الذي
هو الكحل اذا اعتبرت الاولى اي صاحب افعل وهو رجلا في مثالنا مفضل
قوله الضمير فعلي نفسه للمسبب اي هو اذا اعتبرت الاولى مفضل واذا اعتبرت
غير ذلك الاولى وهو في مثالنا زيد يكون مفضلا عليه قوله معنيا صفة مصدر
محذوف اي مفضل تفضيلا معنيا اي لم يكن ذلك المتعلق باعتبار الاول
فاضلا وباعتبار الثاني مفضولا بل هو باعتبار الثاني فاضل باعتبار الاول
مفضول او حال باعتبار الاولى مساوية لحاله باعتبار الثاني والمراد في
مثل هذا المثال انه باعتبار الثاني فاضل وباعتبار الاولى مفضول
فالكحل الذي في عين زيد يفضل الكحل الذي في اعين جميع الرجال وانما قلت
جميع الرجال مع ان لفظ الرجل في مثال المذكور مفرد لانه نكرة في سياق
النفي فيكون عامة ان قيل كيف يتعلق قوله باعتبار الاولى وباعتبار غيره
بقوله مفضل وقد اتفق النحاة على انه لا يتعدى الفعل بحرفين متماثلين
الى اسمين من نوع واحد كما مر قلت باعتبار الاولى وباعتبار الثاني حالا

من الاول من الضمير المرفوع في مفضل والثاني من قوله بقر اي ملتبسا باعتبار
الاول وباعتبار الثاني ومقترنا به كما تقول وصلت زيدا راكبا على عمرو راجلا
ومعنى قوله باعتبار الاول اي بالنظر اليه وراعيت حاله قوله لانه تمعنى حسن
قال المصنف انما لم يعمل افعل لانه لم يكن له فعل من تركيبه بمعناه حتى يعمل عمل ذلك
الفعل كما كان لاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر واحسن
منها بمعنى حسن اذ المعنى ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل حسنا مثل
حسنه في عين زيد فعمل افعل لان له في هذا المكان فعلا بمعناه قلت هذه التي
اوردها نظر وفي جميع افعل التفضيل فيلزمه اذن جواز رفعه للظاهر مطردا
وذلك لان معنى مررت برجل احسن منه ابوه اي حسن ابوه اكثر من حسنه
كما ان معنى احسن في عينه الكحل منه في عين زيد حسن الكحل في عينه مثل حسنه
في عين زيد قوله مع انهم لو رفعوا هذا لقليل سيبويه وهو ان افعل انما عمل
منها مع ضعف مشابهته لاسم الفاعل للاضطرار الى العمل لانه لو لم يعمل
لزمه رفعه بالابتداء ويكون الكحل مبتدأ كما في قولك مررت برجل احسن منه
ابوه برفع احسن والجملة صفة لرجل ولا يجوز ذلك لان قولك منه بعد الكحل
متعلق باحسن فيكون قد فصلت بين العامل الضعيف ومعموله باجنبي
ولا يجوز ذلك بلي قد يجوز ذلك في العامل القوي كقولك زيدا كان عمرو ضاربا
اعني مهنا بالاجنبي بالا يكون بالجملة المعمولات ذلك العامل لا الذي لا تعلق
له بذلك العامل بوجه كيف والكحل مبتدأ وافضل خبره فلم يتعلق من هذا
الوجه وعند الكسائي والفراء ليس الفصل بهما باجنبي لان المبتدأ معمول عندهما
للخبر كما ذكرنا في اول الكتاب فان قلت قدم منه على الكحل حتى لا يلزم الفصل
بين العامل والمعمول عند سيبويه باجنبي قلت يبقى الضمير في منه راجعا
الى غير مذكور وتعليل سيبويه تطرد مع كون الكلام مبتدأ ايضا كقولك مررت
برجل احسن في عينه الكحل في عين زيد ونقل عن الرماني جواز ذلك في البيت
والسماع لم يثبت الا في النثر ولا مانع ان يستعمل في ذلك ما يفيد النثر وان
لم يكن صريحا فيه كقولك ما رايت رجلا احسن قوله ولك ان تقول يعني ان لك
في مثل هذا المثال المضبوط بالضوابط المذكورة وجها احضر من الاول وهو
ان تحذف المفضول المجرور بمن وحرف الجر الداخل على الاسم الذي ذكرنا

انه

انه غير الاول فتقول بدل قولك منه في عين زيد من عين زيد وهو على حذف
المضاف اي من كحل عين زيد لانه تفضل الكحل على الكحل لا الكحل على العين
ومن التفضيلية تدخل على المفضول قوله وان قدمت ذكر العين اي لك
عبارة هي اخصر من الثانية وهو التقديم الاسم الذي قلنا انه غير الاول على
افعل التفضيل داخلا عليه كلمة التشبيه ويحذف ما بعد السبب المرفوع
عن المفضول وغيره فتقول ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل وجازت
هذه المسئلة وان لم يكن فيها فصل ظاهر لرفعت افعل بالابتداء لانها
فرع الاول ولان من التفضيلية مع مجرورة مقدرة معها ايضا بعد السبب
المرفوع وقولك احسن في هذه العبارة بدل من قولك كعين زيد اي عينا كعين
زيد ولا زايدة عليها ومعنى ما رايت احسن منها اي احسن منها ولا مثلها كحذف
المعطوف في الموضعين اعتمادا على وضوح المعنى فقولك لبعض ما رايت كعين زيد
اي رايت كل عين انقص من عين زيد وقولك ما رايت احسن من عين زيد
اي رايت كل عين انقص من عين زيد في الحسن فهذا بدل الكل من الكل اتى به
للبيان لان الاول منهم لانك ذكرت ان العيون انقص من عين زيد
ولم يذكر النقصان في اي شيء ولا يجوز ان يكون احسن فيها الكحل صفة لقولك
لعين زيد لانه يكون المعنى ما رايت مثل عين زيد في الحسن الكحل فيها وكيف
يكون مثل الشيء في الوصف زايدا عليه في ذلك الوصف في حال واحدة
وانما استغنيت في هذه العبارة عما بعد المرفوع لدلالة قولك كعين زيد
عليه لان معناه كما قلنا ان كل عين دونها في حسن الكحل فيها وهذا هو المستفاد
بعينه من قولك احسن فيها الكحل منه في عين زيد قوله كواد السباع وادیا انتصب
وادیا على انه مفعول لا ارى وقوله كواد السباع حال منه لان صفة النكرة اذا
تقدمت عليه انتصب على الحالية ويجوز ان يكون عطف بيان لقوله لواد
السباع والكاف اسمية ويجوز ان يكون تمييزا كقولك عندي مثل زيد رجلا
ويجوز ان يكون موصوفا ما قبل بدلا من كواد السباع كما كان احسن في عينه
الكحل بدلا من كعين زيد والتقدير اقل به ركب منهم بوادي السباع قوله
ولا اري الواو واعتراضية قوله حين يظلم ظرف للمنفي الكائن اي وادیا يشبه
وادي السباع وقت الظلامة وما في قوله ما وفي اللهم مصدرية على حذف

المضاف اي وقت وفاتية الله السابرين اي ظرف لاخوف وهذا معنى المغور
كاشهر واحد قوله تامة اي مساوتوقفا وهو بفعله من تركيب اثنى يجي يقال
ماى اي ثلث وهو منصوب على التميز من اقل كما في قولك ماواحسن منك
ثوبا فيكون في المعنى فاعلا مضافا الى المرفوع بافعل اي احسن ثوبه واقل ناقة
ركب اتوه ولو عبرت بالعبارة الاولى قلت ولا اري واديا اقل به ركب
منهم بوادي السباع كقوله عليه السلام مامن ايام احب الي الله فيها الصوم
منه في عشر ذي الحجة ولو عبرت بالعبارة الثانية قلت ولا اري واديا اقل
ركب تامة من وادي السباع ثم قسم الاسماء والحمد لله رب العالمين ٠

قوله الفعل ما دل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة
وهو احد دخول قد والسين وسوف والجوازم ولحوق تاء فعلت
وتاء التانيث الساكنة قوله في نفسه تخرج الحرف وكل اعتراض وجد
على طرد حد الاسم اعني على قولنا كل اسم فهو غير مقترن اعني الاعتراض بباب
الغسوق واسم الفاعل العامل فهو وارد على عكس حد الفعل اعني على قولنا
كل مقترن فهو فعل وما ورد عكس حد الاسم اي على قولنا كل غير مقترن فهو اسم
من الاعتراض بالمضارع والافعال الغير المتصرفة كعسى وشبهه فهو وارد على
طرد حد الفعل اي قولنا كل فعل فهو غير مقترن والجواب عن الاعتراضات
ما تقدم في حد الاسم وانما اختص قد بالفعل لانه موضوع لتحقيق الفعل مع التقريب
والتوقع في الماضي ومع التقليل في المضارع واما السين وسوف فسماهما سيبويه
جرفي التغيير ومعناه تاخير الفعل الى الزمان المستقبل وعدم الضيق في الحال
يقال نفست الخناق اي وسعته وسوف اكثر تنفيسا من السين وتحقف
سوف بحذف الفاء فيقال سوف وقد يقال سي بقلب الواو ياء وقد تحذف الواو
ويسكن الفاء التي كان تحريكها للساكنين وقيل ان السين منقوص من سوف
دلالة تقليل الحرف على تقريب الفعل وانما اختصا بالفعل لكونهما موضوعين
للدلالة على تاخر الفعل من الحال الى الاستقبال واختص الجوازم بالافعال
لانه لا جزم في الاسماء لما ذكرنا انهم وقوا الاسماء لاصالتها في الاعراب الحركات
الثلث ونقصوا الفعل لفرعيته على الاسماء في الاعراب ما لا يكون من جملته
وهو الجزم فلما نقص الجزم لم يحرك بشئ بدل الجزم فبقي مجزوما اي ساكنا ولو لا كراهة

الخروج من اجماع النحاة تحسن ادعاء كون المضارع المسمى مجزوما مبنيا على السكون
لان عمل ما سمي به جازما لم يظهر فيه لا لفظا ولا تقديرا وذلك اصل كل كلمة
اسما كانت او فعلا او حرفا ان يكون ساكنة الآخر ومن ثم لم يطلب الثلثة
للبناء على السكون وانما سمي العامل عاملا لكونه غير آخر الكلمة عما هو اصله
الى حالة آخري لفظا او تقديرا ثم نقول ان لم يغز ولم يرم ولم تخشى
مبنى كاغز وارم واخش وانما حذف الآخر ليكون فرقا بين المعرب
المقدر اعرابه والمبني وذلك لانك تحذف في الفعل محل الاعراب
اذا كان حرفا يوهم سكونه انه لاستثقال الحركة عليه للبناء اي حرف العلة
ليكون تنبيها على انه كما ليس الاعراب فيه بظاهر ليس المقدر ايضا بالزوال
محل الاعراب اي الحرف الاخير بلا علة بخلاف كو يا سمي ولا فتى فانك
القيت حرف الاعراب ليكون الاعراب فيه فان قيل لانم ان العامل
انما يكون عاملا لتغير آخر الكلمة عما هو اصله بل انما يكون عاملا لتغيره عن حالة
الى اخري سواء كانت الحالة الاولى اصلا آخر الكلمة اي السكون او حالة
الاولى اعرابية حاصلة لها قبل دخول العامل فنحن انما سمينا الجازم عاملا
لنقله آخر المضارع من الرفع الذي هو معمول وقوعه موقع الاسم او مجردة عن
العوامل الى السكون وذلك لان عامل الرفع في المضارع مقدم على عامل
النصب والجزم اذ عامل الرفع هو التجرد عنهما وقوعه موقع الاسم فيكون الجازم
طاريا على الرفع قلنا ليس جواز الرفع اثرا للجوازم ومنسوبا اليه بل هو منسوبا
الى زوال عامل الرفع اي الوقوع او التجرد على ما قيل ان علة العدم عدم العلة
فان قيل فيكون زوال الرفع اثر لزوال عامل الرفع وزوال عامل الرفع
اثر للجازم واثر الاثر اثر فزوال الرفع اي الانجزام اثر للجازم قلنا زوال
عامل الرفع قد يكون اثرا للناصب ايضا فيلزم ان يكون الناصب جازما
واقصى ما يمكن في تمشيه قول النحاة ان يقال ان الناصب يزيل الرفع الى
بدل وهو النصب والجازم يزيله لا الى بدل فلم يسموا الناصبة جازما لان تاثيره
تاثير الوجودي اولى من تقريفه تاثير العدمي ولما لم يكن للجازم اثر وجودي عرفوه
بالعدمي فتسمى جازما الا انه يلزم على هذا ان يكون النصب في قولنا لن يضرب
وان نضرب اولن نضرب جازما لازالة الرفع الى بدل ولو اختزا مذهب

الكسائي وهو ان ارتفاع المضارع بحرف المضارعة فيكون الجازم الطاري للرفع
الثابت بثبوت عامله وما نعاله بعد ذلك من الجازم رفع فينسب زوال الرفع
الى زوال عامله لم يرد الاعتراض المذكور قوله وكحوق تاء فعلت يعني به
اتصاله بضمير الرفع البارز لاجتمع في المثنى الفان وفي الجمع واوان فان لم يحذف
احدهما استثقل وان حذفت اليس قوله وتاء التانيث الساكنة لانها انما
سكنت للفرق بينها وبين التاء اللاحقة للاسم وكانت اولى للسكون من
الاسمية لحقه الاسم وثقل الفعل قوله الماضي ما دل على زمان قبل
زمانك مبني على الفتح مع غير ضمير المرفوع المتحرك والواو قوله ما دل اي
فعل دل حتى لا ينتقض بامس وغيره وانما لم يحتج الى التقريح بلفظ الفعل لانه
في قسم الافعال قوله قبل زمانك اي قبل زمان يلفظ المتلفظ به لا على وجه
الحكاية ليدخل فيه نحو خرجت في قولك اليوم تقول زيد بعد غد خرجت امس
وخرجت ماض وان لم يدل منها على زمان قبل زمان تلفظك به لانك
جاءك وزيد يتلفظ به على وجه الحكاية فيدل على زمان قبل زمان تلفظ به
وتخرج ايضا نحو اخرج في قولك اليوم قال زيد اول من امس اخرج غدا فانه
دال على زمان قبل زمان تلفظ الحالي به والكثر ما يستعمل في الانشاء الايقاعي
من امثلة الفعل هو الماضي نحو بعت واشتريت والفرق بين بعت الانشائي
والبيع المقصود به الحال ان قولك ابيع لابد له من مبيع خارج حاصل بغير هذا
اللفظ يقصد بهذا اللفظ مطابقته لذلك الخارج فان حصلت المطابقة المقصودة
فالكلام صدق والا فهو كذب واما بعت الانشائي فانه لا خارج له يقصد
مطابقته بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجد له فلذا قيل
ان الكلام الانشائي لا يحتمل الصدق والكذب وذلك لان معنى الصدق
مطابقة الكلام للخارج والكذب عدم مطابقته فاذا لم يكن خارج فكيف
يكون المطابقة وعدمها واعلم ان الماضي يتصرف الى الاستقبال بالانشاء
الطلبي اما دعاء كغفر الله واما كقول علي رضه اجزاه امرؤ قرنه اسى اخاه
اخاه بنفسه ويتصرف ايضا اليه بالاخبار عن الامور المستقبلة مع قصد القطع
وقوعها كقوله تعالى ونادى اصحاب النار اصحاب الجنة وسيق الذين والعلة
في الموضعين انه من حيث ارادة المتكلم لوقوع الفعل قطعا كانه وقع ومضى ثم

هو يخبر عنه ويتصرف اليه ايضا اذا كان منفيا بلا او ان في جواب القسم كقوله والله
لا فعلت وان فعلت فلا يلزم تكرير لا كما لا يلزم في الماضي على معناه قال والله
لا عدهم بعدها سفر وينقلب ايضا اليه بدخول ان الشرطية وما يتضمن معناها
وبدخول ما الشائعة عن الظرف المضاف كقولك ما دمت شارق وما دامت السموات
لتضمنها معنى ان اي ان كانت قليلا او كثيرا وقد يبقى معها على المضي كقوله وكنت
عليهم شهيدا ما دمت فيهم ويحتمل المضي والاستقبال بعد همزة التسوية نحو سواء
علي قمت ام قعدت وبعد كلما وحيثما لان في الثلثة رائحة الشرط وكذا بعد
حرف التحضيض اذ يحتمل الطلب والتفريع كما مجئ في بابه وكذا اذا كان صلة
لموصول عام هو مبتدا او صفة لنكرة عامة كذلك نحو الذي اتاني فله درهم
او كل رجل اتاني فله درهم لان فيهما رائحة الشرط كما ذكرنا في باب المبتدا
قوله مبني على الفتح اما بناؤه فعلى الاصل لما ذكرنا في اول الكتاب واما بناؤه
على الحركة فلمشابهة الاسم بوقوعه موقعه نحو برجل ضرب اي ضارب
فالمضارع لما شابهة المشابهة التامة استحق الاعراب وهو بمشابهته
ناقصة استحق البناء على الحركة وايضا لوقوع موقع المضارع في المواضع المذكورة
قبل وخص بالفتح لثقل الفعل لفظا اذ لا تجد فعلا ثلاثيا ساكن الوسط بالاصالة
ومعنى بدلالته على المصدر والزمان ويطلبه المرفوع دايما والمنصوب كثيرا
فاذا اتصل ضمير مرفوع متحرك سكن آخره كراهية اربع حركات فيما هو كالكلمة
الواحدة واما كان ضمير المرفوع المتصل بجزء الكلمة لان الضمير المتصل هو
كالجزء مما قبله كما مر في باب المضمرات ولا سيما اذا كان فاعلا وهم لا يجمعون
في كلمة واحدة بين اربع متحركات على الولاء وهذا قالوا اصل هدبد وغلبط
هدابد وغلابط قوله الضمير المرفوع احتراز من المرفوع الساكن نحو خربا
خربك ولا يسكن معه لعدم توالي اربع متحركات واذا اتصل به الواو انضم
آخره لمجانسة الواو قوله المضارع ما اشبه الاسم باحد حروف نايت
ولوقوعه مشتركا وتخصيصه بالسين وسوف فالهمزة للمتكلم مفردا والنون
لمع غيره والتاء للمخاطب والمؤنث والمؤنثين غيبة والياء للغايب غيرها
وحرف المضارعة مضموم في الرباعي مفتوح فيما سواه ولا يعرب من الفعل
غيره اذا لم يتصل به نون تاكيد ولا نون جمع مؤنث قوله ما اشبه الاسم وانما

عرف المضارع بمشابهته الاسم لانه لم يسم مضارعا الا بهذا ومعنى المضارعة
في اللغة المشابهة مشتق من الضرع كان كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد
فهما اخوان رضاعا يقال تضارع الشجاعان اذا اخذ كل واحد منهما بحلة من
الضرع وتقابلا وقت الرضاع قوله باحد حروف نأيت ليس بيانا لوجه
المضارعة لان بيانها هو قوله لوقوعه مشتركا وتخصيصه بالسين ويكون الباء
فيها للسببية اذ زيادة الحروف على اول الماضي مع تغير حركاته سبب محصل
لجهة مشابهة المضارع للاسم فذلك الجهة وقوعه مشتركا كما ذكرنا فالباقية
كما في زيد وحمر كقولون في الشروة قوله باحد حروف نأيت تخرج الماضي قوله
لوقوعه مشتركا بيان لوجه مشابهة المضارع بمطلق الاسم واما مشابهته الاسم
الفاعل خاصة فبالموازنة وصلاحيته للحال او الاستقبال فلذلك عمل عمله
كما تقدم قوله لوقوعه مشتركا اي هو حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وهو
اقوى لانه اذا خلا من القرائن لم تحمل الا على الحال ولا يصرف الى الاستقبال
الا القرينة وهذا اشارة الى الحقيقة والمجاز وايضا من المناسب ان يكون للحال
صيغة خاصة كالاخوية وقيل هو حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال حتى اختلف
علماء العقلا فيه فقال الحكماء ان الحال ليس بزمان موجود بل فصل بين الزمانين
ولو كان زمانا لكان التنصيف تثليثا والحال عند النحاة غير الان الان المختلف
في كونه زمانا بل هو على حسن من الزمان مع الان سواء كان ايضا زمانا او الحد
المشترك بين الزمانين ومن ثمة يقول ان يصلى حال مع ان بعض افعال صلوته
ماض وبعضها باق فحملوا الصلوة الواقعة في الاثر الكثيرة التسالة واقعة
في الحال وقيل ان المضارع يشبه الاسم بدخول لام الابتداء كقولك ان زيدا ليخرج
كما تقول ان زيدا عن الابتداء الدخول ان فهي يدخل على الاسم او على ما اشبه الاسم
مراعاة لاصلها وهو للابتداء واما قولهم ان زيدا لفي الدار لقيام الظرف مقام
حاصل كما يجي في باب ان وعند الكوفيين لام الابتداء الداخلة على المضارع
مخصصة له بالحال كما ان السين تخصصه بالاستقبال فلا يكون دخولها وجها
آخر للمشابهة بل كالسين في التخصيص فلذلك لا يجوز ان زيدا السوف يخرج
للتناقض والبصريون يجوزون ذلك لان اللام عندهم باقية على افادة التاكيد
فقد كانت تفيده لما دخلت على المبتدا قوله لوقوعه مشتركا وتخصيصه

بالسين

بالسين يعني ان الاسم يكون منها كرجل ثم يختص بواحد بسبب حرف كالرجل
وكذا المضارع مبهم لصلاحيته للحال والاستقبال لم يختص باحدهما بالسين
وفعل المضارع معرب للمشابهة المذكورة عند البصريين لا لاجل توارد المعاني
المختلفة عليه كما في الاسم وقال الكوفيون اعراب الفعل المضارع بالاصالة
لا لمشابهته وذلك لانه قد يتوارد ايضا عليه المعاني المختلفة بسبب اشتراك
الحروف الداخلة عليه فيحتاج الى اعرابه ليس لتعيين ذلك الحرف المشترك
الداخل فتعين المضارع تبعا لتعينه وذلك كقولك لا تقرب رفعه مخلص
لكون لا للنفي دون النهي وجزمه دليل على كونها للنهي ونحو قولك لا تاكل السمك
ويشرب اللبن فنصب يشرب دليل على كون الواو للصرف وجزمه على كون
الواو للعطف ونحو لتضرب جزمه دليل على كون اللام للامر ونصبها على كونها لام
كي ولام الجحود وتتغير المعنى بكل واحد من الاعرابات المذكورة ثم طرد الحكم
فيما لا يلتبس فيه الفاعل والمفعول كاكلت الخبز زيد سواء كان الواضع
الملتبسة في الاسم او في الفعل اكثر من غير الملتبسة واقل او مساوية لها فانه
قد يطرد في الاكثر الحكم الذي ثبت عليه في الاقل كحذفهم الواو في تعد ونعد
واعد لحذفهم لها في تعد وكزاحذفوا الهمزة في تكرم ويكرم ونكرم لحذفهم الهاء
في اكرم قوله فالهمزة للمتكلم مفردا بين لمعاني حروف المضارعة ليعلم انها
لا يكون للمضارعة الا باعتبار معانيها والا في اول اكرمت ايضا همزة وليست
للمتكلم لتوهمها مع الغايب والمخاطب فلا يكون الفعل سرا مضارعا
فالهمزة للمتكلم وحده مذكرا كان او مؤنثا والنون للمتكلم مع غيره سواء
كانا مذكرين او مؤنثين او مختلفين ولذا يصلح للجميع بالعبارات الثلاث
ويقول الواحد المعظم ايضا فعل وفعلنا وهو مجاز من الجميع لعدهم المعظم
كالجماعة ولم تجئ الواحد الغايب والمخاطب المعظمين فعلوا وفعلهم في
الكلام القديم المعتد به وانما هو استعمال المولدين والتاء للمخاطب سواء
مذكرا كان او مؤنثا مفردا كان او مثنى او مجموعا وللمونث الغايب والمونثين
ايضا والياء للغايب غير هما اي غير المونث والمونثين فيكون للاربعة لواحد
الذكور ومثناه ومجموعه ولجمع المونث قوله وحرف المضارعة مضموم في الرباعي
سواء كان حروفه اصلية كيدحرج او فيه زايد للتكرم واصله باكرم ويقطع و

لعامل واصل الافعال ثلاثي ورباعي فتحت حرف المضارعة في الثلاثي لان الفتح
كخفته هو الاصل فكان بالثلاثي الاصلي اولي لان الرباعي اثقل فاحتمل الاثقل
الذي هو الضم وتركوا الكسر لان الياء من حروف المضارعة يستثقل وكسر حروف
المضارعة الا الياء لغة غير الحجازيين اذا كان الماضي مكسور العين كما يجئ
في التعريف ويكسرون الياء ايضا اذا كانت بعدها اخري فلما ضموا في
الرباعي الاصلي حروفه حمل عليه الرباعي المزيد فيه كيفاعل ويفعل ويفعلل
وبقي غير الرباعي على اصل الفتح كخفته واما اهراق يهرق واستطاع يستطيع
فرباعي زيد فيه الحرفان على غير القياس كما يجئ في التعريف قوله اذا لم يتصل
به نون تاكيد اعلم انه اختلف في المضارع المتصل به نونا التاكيد فقال
جمهورهم انه مبني لتركيبه مع النون وهو الاعراب في الوسط واما النون فحرف
ولا حظ له في الاعراب فبقي الحرفان مبنيين فان قيل فلما امتنع فهلا اعرب
الكلمة على النون كما يعرب الاسم المونث بالتاء على التاء او هلا اعرب
مع هذا الامتزاج على ما قبل النون كما اعرب الاسم مع امتزاجه بالتنوين
على ما قبلها قلت اما الان الاسم اصل في الاعراب والفعل فرع عليه ووعي
اعراب الاسم بقدر ما امكن دون الفعل ولاسيما والنون من خواص الافعال
فترجح جانب الفعلية وضعفت مشابهة الاسم وهذا على مذهب البصريين
واما الان علة اعراب الفعل ليست ظاهرة ظهور علة الاعراب الاسم
واكثر الافعال مبنية في حج الى البناء لادنى سبب وهذا على مذهب
الكوفيين هذا مع ان للعرب داعيا آخر الى ترك اعراب ما قبل النون كما
اعربوا ما قبل النون فرجحوا لذلك الداعي موجب البناء مع ضعفه وهو
استثقال ما قبل النون المؤكدة بالحركة المختلفة للفرق بين المفرد المذكر والجمع
المذكر والواحد المؤنث فتحوا في الاول وضموا في الثاني وكسروا في الثالث
لاجل الفرق ولما كان اصل الاسم الاعراب لم يسوه مركبا مع النون بناء
الفعل مع النون وايضا لم يكن للتنوين معه امتزاج قوي الا يري انه يسقط
في الوقف وفي الاضافة ومع اللام فلضعف الامتزاج لم يعرب على التنوين
كما اعرب على تاء التانيث وقال بعضهم جميع ما اتصل به النونان باق على
اعرابه كما ان الاسم مع التنوين معرب لما اشتغل حرف الاعراب بالحركة

المحلية

المجلبة قبل اعراب الكلمة لاجل الفرق صار الاعراب مقدرا كما في نحو غلامي
على مذهب المص وقال بعضهم المضارع التنوين للتركيب الا اذا اسند
الى الالف نحو هل يضربان او الواو نحو هل تضربون او الياء نحو هل تضربين
لان الضمائر البارزة لمنع التركيب لفصلها بينهما والمحذوف للساكنين
في حكم الثابت فنحو يضربن وتضربين كيخشون وتخشين فالمسند الى احد
الاحرف الثلثة معرب مقدر الاعراب لاشتغال محله بحركة الفرق فان قيل
فاذا كانت معربة فلم لم يعوض النون من الحركة كما عوض في نحو يضربان
ويضربون وتضربين لما استثقل محل الاعراب اي لام الكلمة بالحركات
المناسبة للحروف التي هي ضمائر قلت كراهة لاجتماع النونات وانما
لم يدر الاعراب فهو عند هولاء على نون التاكيد كما دار على ياء النسب
وتاء التانيث لمشابهتهما للتنوين والاعراب قبل التنوين لا عليها ولمشابهتهما
بقلب الالف في نحو سعفا قوله ولا نون جمع اختلف فيه ايضا فالجمهور على ان الفعل
يبني للحاقه قال سيبويه ان يضربن شابه ضربن يعني انه لما سكن آخره وان
لم تجتمع فيه اربع متحركات حملا ضربن جاز بناؤه ايضا حملا عليه واذا جاز
ذلك بسببية الفعل واخراجه عن اصله من البناء فالاولى في النقل
المشابهة للفعل ان يرد الى اصله من البناء مع ان هناك داعيا الى بنائه
وهو الزامهم محل الاعراب السكان لمشابهة نحو ضربن وقال بعضهم هو
معرب لضعف علة البناء مقدر الاعراب لالزامهم محله السكون ولم يعرض
النون من الاعراب خوفا من اجتماع النونين قوله واعرب بنون رفع
في نصب وجزم فالصحيح المجرد عن بارز مرفوع للتثنية والجمع والمخاطب
المونث بالضمة والفتحة والسكون نحو يضرب والمتصل به ذلك بالنون
وحذفها نحو يضربان ويضربون وتضربين والمعتل بالواو والياء بالضمة
تقديرا والفتحة لفظا والحذف والمعتل بالالف بالضمة والفتحة تقديرا
قوله فالصحيح المجرد تفصيل لانواع الافعال باعتبار الاعراب لان الاعراب
يختلف في انواعها كما اختلف في انواع الاسماء فتحا نحو نسمه في الاسماء وبين
مهنا اللفظي والتقديري في كل من تلك الانواع بسهولة امره بخلاف الاسماء
فانه بين هناك التقديري ولم يبين اللفظي لعدم انحصاره قوله فالصحيح احتراز

عن المثقل كويغز ويرم ويخش فانه ليس بالضمة لقطا والسكون جزما قوله
المجرد عن ضمير بارز احترز عن الملتبس بالضمير البارز المرفوع ثم بين ان ذلك
الضمير لايكون في المضارع الا في المعنى والمجموع والمخاطب المؤنث كفى
بضربان ويضربون وتضربين وانما احترز عن هذه الاشياء الخمسة لانها
لايكون بالضمة والفتحة والسكون بل بالنون وحذفها كما يجئ وانما قيد الضمير
البارز لانه لو قال المجرد عن ضمير وسكت لوجب ان لايكون المتصل بالضمير
البارز المنصوب كويضربك بالضمة والفتحة والسكون قوله والمتصل به ذلك
اي المضارع المتصل به ذلك الضمير البارز المرفوع وهو الف والواو واليا،
في الامثلة الخمسة يرفع بالنون وينتصب بالنون ويجزم بحذفها وانما هذا
بالنون لانه لما اشتغل محل الاعراب وهو اللام بالضمة لتناسب الواو
وبالفتحة لتناسب الالف وبالكسرة لتناسب اليا، لم يمكن دوران الاعراب
عليه ولم يكن فيه علة البناء حتى يمنع الاعراب بالكلية فجعل النون بدلا
الرفع لمشابهته في العمدة للولو وانما خص هذا الابدال بالفعل اللاحق به
الواو واليا، والالف دون كويدعو ويرمي ويخشى والقاضي والغلامي
وان كان الاعراب في جميعها مقدرا المانع مع كونها معربة ليكون الفعل اللاحق
بذلك الضمير كاسم المثنى والمجموع بالواو والنون وذلك لكون الف يضربان
مشابها لالف ضاربان وواو يضربون مشابها لواو ضاربون وانما كان
بينهما فرق من حيث ان اللاحق بالاسم حرف وجعل الناء في يفعلين علما على الخوية
الالف والواو وفي لحاق النون بهما وانما جاز وقوع علامة رفع الفعل
بعد فاعله اعني الواو واليا والالف لان الضمير المرفوع المتصل كالجزء خاصة
اذا كانت على حرف ولاسيما اذا كانت تلك الحروف من حروف المد واللين
فالكلمة معها كمنصور ومسكين وعمار وسقوط النون في الجزم ظاهر لكونه
علامة الرفع وكذا في النصب لان عاملة الرفع لايكون في حال النصب الا ان
الرفع في الواحد زال مع الناصب وجاء الفتح في موضعه وفي الامثلة الخمسة
في صورة الجزم وحذف هذه النونات فيكون الاعراب مقدرا كما في قاض
وبكسر النون بعد الالف غالبا لان الساكن اذا حرك فالكسر اولى وقد جاء
في الشواذ انك هذا تنتهي وتفتح بعد الواو واليا، حملا على نون الجمع في الاسم ونذر

حذفها

حذفها للاشياء المذكورة تطعما ونثرا قال امرء ومنى ندلك جلدك بالعنبر والمسك
الذكي قوله والمعتل بالواو واليا، بالضمة تقديرا استثقلت الضمة على الواو
واليا، بعد الضمة والكسرة ولم يستثقل الفتحة بعدهما لخفتها وربما يظهر
في الضرورة الرفع في الواو واليا، كما يظهر في الاسم جرا واليا، ورفعا قال
كواري يلعبن في الصحراء ويقدر لاجل الضرورة كثيرة نصب الواو واليا
كقوله الى الله ان اسمو بام ولاب وكذا في الاسم قال كان ايديهن بالعاع
الفرق ايدي جواري يتعاطين الورق وقد تقدر في السعة ايضا كثيرا كقولهم
في المثل اعطى القوس باريها وكذا يقدر في الضرورة رفع الحرف الصحيح
وجره قال فاليوم اشرب غير مستحقب اثما من الله ولا واغل وانما جاز
حذف الواو واليا، والالف في الجزم لان الجازم عندهم يحذف الرفع في
الآخر والرفع في المعتل محذوف للاستثقال قبل دخول الجازم فلما دخل
لم يحذف في الآخر الكلمة الا حرف علة مشابهة للحركة فحذفها وقد لا يحذف
الاحرف الثلثة في الضرورة قال ولا يرضاها ولا يملق وقال الم ياتيك و
الانباء تنمي فيقدر انها كانت متحركة فحذفت حركتها للجزم او يقال ان الحروف
حذفت للجزم والحروف الموجودة الا ان للاشباع كما في قوله فما يطمو وقوله
يباع وربما جاء كونم ماتي في السعة قوله ويرتفع اذا تجرد عن الناصب
والجازم نحو يقوم زيد هذا وان لم يصرح بان عامل الرفع هو التجرد
عن العوامل كما هو مذهب الفراء كما لا يخفى الى ذلك المذهب ولعل اختيار
الفراء لهذا حتى يسلم من الاعتراضات الواردة على مذهب البصريين وهو
ان ارتفاعه بوقوعه موقع الاسم سواء وقع موقع اسم مرفوع كما في زيد يضرب
اي ضارب او مجرور او منصوب كمر برجل يضرب ورجلا يضرب وانما
ارتفع بوقوعه موقع الاسم لانه يكون اذن كالاسم فاعطى سبق اعراب
الاسم واقواه وهو الرفع وتلك الاعتراضات كارتفاعه في مواضع لايقع
فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب وفي كو سيقوم وسوف يقوم
في خبر كاد لكاد زيد يقوم وفي كو يقوم ويمكن الجواب عن نحو الذي يضرب
ويقوم الزيدان بان يقال هو واقع موقعه لانك تقول الذي ضارب
هو علي ان ضارب خبر مبتدا مقدم وكذا قايم الزيدان وبكفيا وقوعه موقع الاسم

وان كان لاعراب مع تقديره فعلا وكونه سيقوم مع السين واقع موقع قايم لايقوم
وحده والسين كاحد اجزاء الكلمة وعن نحو كاد زيد يقوم ان اصله صلاحيته
ووقوعه موقع الاسم كما في قوله وباكدت ايبا واتما عدل عن ذلك الاصل
لانجز في بابه وقال الكسائي عامل الرفع فيه حروف المضارعة لانها لما دخلت
في اول الكلمة حدث الرفع بحروفها اذ اصل المضارع اما الماضي واما المصدر
ولم يكن فيها هذا الرفع بل حدث مع حدوث الحروف فحالته عليها
اولى من احالته على المعنوي الحقي كما هو مذهب البصريين والفراء وانما
عزلها عامل النصب والجزم لضعفها وصيرورتها جزء الكلمة وتتعين المضارع
للحالية بالان واتفاقا ومافي معناهما من الظروف الدالة على الحالية وبلام
الابتداء عند الكوفيين كامر وقال بعضهم سمعن لها بنفيه بليس نحو ليس زيد
يقوم وبما نحو مايقوم زيدا ومازيد يقوم وبان نحو ان يقوم زيد وقال ابو علي
ان لمطلق النفي وما لنفي الحال وقد مضى الكلام على مافي بابها وسيجيء
الكلام على ليس في بابه وتختلص للاستقبال بظرف مستقبل كاخرج غدا
ونحو وباسناده الى متوقع كيوم الفتيمة وباقتضائه طلب الفعل وذلك
في الامر والنهي والتمني والترجي والاشفاق لان طلب الحاصل محال وبكونه
وعدا كقوله وعدا الكريمك واحسن اليك وبنوني التاكيد ولام القسم اذ
الثلثة توكيد وهو انما يليق بما لم يحصل نحو والله لاضربن على ضعف ولاضربن
واما الحاصل في الحال فهو وان كان محتملا للتاكيد وذلك بان يجيز المخاطب
ان الحاصل في الحال متصف بالتاكيد لكنه لما كان موجودا وامكن للمخاطب
في الاغلب ان يطلع على ضعفه او قويه لم يؤكد واذا كان جواب القسم
بما وهو للحال لظهور مافي الحالية كما مضى في بابها ويتصرف الى الاستقبال
بكل ناصب او جازم فلذا ان كانت ان الناصبة علامة للاستقبال واذا
ارتفع المضارع بعدها فهو للحال ويتصرف اليه ايضا بلو المصدرية نحو
قوله تعالى ودوا لو تدهن وكذا بكل اداة شرط وان لم يعمل الا لو فانها
موضوعة للشرط في الماضي ويجب ايضا كون الجزاء مستقبلا لانه لازم
الشرط وهو مستقبل ولازم الشيء واقع في زمانه ويتخلص ايضا وقال ابن
مالك بل يبقى على صلاحية الحال وليس ببعيد كقوله تعالى ولا اقول لكم عندي

خزائن الله الآية ويتصرف ان المضي بلم ولما الجازمة وقال بعضهم بل بهما
يدخلان على لفظ الماضي فيقلبانه الى لفظ المضارع ويبقى المعنى كما كان و
الاول اولى لان قلب المعنى اظهر في كلامهم وينصرف ايضا الى الماضي
بلو غالبا وباذ ورتما فانهما موضوعان للماضي قوله وينصب بان وكي
واذن وكي وبان مقدرة بعد حتى ولام كي ولام الجحود والفاء والواو واو
فان مثل زيد ان يحسن الي وان تصوموا التي يقع بعد العلم محققة من الثقيلة
وليست هذه مثل علمت ان سيقوم وان لايقوم والتي بعد الظن فيها
الوجهان ولن معناها نفي المستقبل مثل لن ابرح واذن اذا لم يعتمد
ما بعدها على ماقبلها وكان الفعل مستقبلا مثل اذن تدخل الجنة واذا
وقعت بعد الواو والفاء فوجهان وكي مثل اسلمت كي ادخل الجنة
ومعناها التبيين قوله ذكر النواصب جملة ثم ذكر منها ما يعمل مضمرا
ثم اخذ يفصل وهو قوله فان مثل اريد ان يحسن الي آخره قوله والتي يقع
بعد العلم مخففة من الثقيلة اعلم ان ان الثقيلة يصح وقوعها في كل موقع
يكون فيه مع اسمها وخبرها في موضع المفرد سواء كان معمول الفعل
اولا نحو عندي انك قايم ولولا انك قايم وسواء كان معمول فعل التحقيق
كعرفت انك خارج وعلمت انك داخل او معمول فعل الشك نحو
شككت في انك مسلم وقال سيبويه انه يضعف ان يقال ارجو واطمع و
اخشى او اخاف انك لعقل قال جار الله ان الفعل الذي يدخل على ان
المفتوحة مشددة كانت او مخففة يجب ان يشاكلها في التحقيق وفيه
نظر لقوله وردت وما يعني الودادة انني بما في ضمير الحاسد عالم وفي نهج
البلاغة ودوت ان اخي فلانا كان حاضرا وكان في تعليل المصنف
للمنع من ذلك لقوله لو قلت الم انك تقوم لكان كالمتضاد قال لان
التمني يدل على توقف القيام وان على ثبوت خبره وكحقه وذلك انا لانم
ان ان وال على ثبوت خبره وكحقه بل على ان خبره مبالغ فيه مؤكد فيصح ان
يثبت هذا المؤكد نحو قولك انك قايم وان ينفي نحو قولك لم اثبت ان زيدا
قايم وانا شاك في انه قايم ولو بنى معنى التمني ومعنى ان تنافيا او كالبناء
كوليت انك قايم رجعنا الى المقصود فنقول اذا خففت المشددة تعاوض

خطاها فلا يقع مجرورة الموضع كما لشدود لا يقول تخيت من ان يستخرج ولا يقع الا
بعد فعل التحقيق كالعلم وما يؤدي معناه كالعين والسقن والانكشاف
والظهور والنظر والفكر ونحوها والنداء ونحو ذلك او بعد فعل الظن
تأويل ان يكون ظنا غالبا للعلم فلا يقول اعجبني ان يستخرج ولا وردت
ان سخرج اورجوة ان يستخرج كما كنت تقول ذلك في المثقلة وذلك انها
بعد التحقيق شابهت لفظا ومعنى ان المصدرية اما لفظا فظ واما معنى
فلكونها حرفي المصدر فاريد الفرق بينهما فالزم قبل المخففة فعل التحقيق
اما يؤدي مؤداه واما جري مجراه من الظن الغالب ليكون موزنا في اول
الامر انها مخففة لان التحقيق بان المحققة التي فايدتها التحقيق انسب
واولي فلهذا لم يجئ بعد فعل التحقيق الصرف اي المصدرية فاما بعد
فعل الظن وما يؤدي معنى العلم المصدرية والمشددة والمخففة ولم يقنعوا
بهذا لان الاولوية لا يفيد الوجوب فنظروا فان دخلت المخففة
على الاسمية كقوله ان هالك كل من يحفى اوالعلية الفعلية الشرطية
نحو ان اذا سمعتم وان لو استقاموا لم يحتاجوا الى فرق آخر اذ المصدرية يلزم
الفعلية المؤولة معها بالمصدر فلا يحتمل ان يدخل في الاسمية ولا الشرطية
وان دخلت على الفعلية الصرفة فان كان ذلك الفعل غير متصرف
كقوله تعالى ولم تنبتا اي لم يعلم الى قوله وان ليس للانسان الا ما سعى اولم يتفكروا
اي يتفكروا الى قوله وان عسى ان يكون قد اقترب لم يحتاجوا ايضا الى فرق
آخر لان ان المصدرية لا تدخل على الافعال غير المتصرفة لانها يكون مع الفعل
بعدها تاويل المصدر ولا مصدر لغير المتصرف وان كان ذلك الفعل
متصرفا وجب ان يفصل المخففة من الفعل اما بالسين نحو علم ان سيكون
او سوف او قد نحو ليعلم ان قد ابلغوا او بحرف نفي كو علمت ان لم يقم ولم
يقوم ولا يقوم وما قام وما يقوم وذلك لان ان المصدرية لا يفصل
بينها وبين ما يؤثر فيها لضعفها وكذا لا يؤثر فيها لضعفها وكذا لا يفصل بين
لو وبين المصدرين والفعل كما يجئ بلي قد يفصل لما بين المصدرية والفعل
لانها لكثرة دورانها في الكلام يدخل في مواضع لا يدخلها اخواتها كوجئت بلما لما
فاذا اتفق وقوع لا بعد المخففين فان كان المخففة بعد فعل العلم ليتبين

بالمصدرية لما قدمنا ان المصدرية لا يقع بعد فعل العلم وان كان بعد فعل
الظن جاز ان يكون مخففة ومصدرية كما في قوله تعالى وحسبوا ان لا تكون
فتنة قرئ بالرفع والنصب فالرفع على ان الحسبان ظن غالب فلا التباس
بينهما الا مثل هذا الموضع ويسمى النحاة هذه الحروف التي بعد ان المخففة
حروف التعويض لانها كالعوض من احدي نوني ان وكما جاز ان يؤول
الظن بالظن الغالب القريب من العلم فيقع بعدها المخففة وذلك
كثير وكذلك قد يشتد الخوف او الرجاء حتى يلحق بالمتيقن فيقع بعدهما
ايضا المخففة كقوله فلا تذهبن بالغلاة فانني اخاف اذا مات ان
لا افوقها جوز بعضهم ان العلم بالظن مجازا فيقال علمت ان تخرج زيد
بالنصب اي ظننت وجوز الفراء وابن الانباري وقوع المصدرية
بعد فعل علم غير مؤول فيجوز ان يكون قوله فلما راي ان ثمر الله ماله
واثل موجودا وسد معاقرة من هذا ويجوز ان يكون مخففة من غير عوض
كما حكي البرد على الشاذ علمت ان يخرج بالرفع بلا عوض وذلك شاذ
فنقول ان التي ليست بعد العلم ولا ما يؤدي معنى القول ولا بعد الظن فهو
مصدرية لا غير سواء كان بعد الترقب كخشيت وطمعت ورجوة واردت
او فعل غيرها كقوله تعالى اولم يكن لهم آية ان يعلمه علماء واعجبني ان قلت
وما كان جواب قومه الا ان قالوا ولولا ان كتب الله عليهم الجلاء وان
يقوم خير من ان يقعد وقد يجئ المصدرية ولا تنصب المضارع كقوله
ان تقران على اسماء ويحكما مني السلام وان لا تشعرا احدا وفي حرف مجاهد
لمن اراد ان يتم وذلك اما الحمل على ما المصدرية او على المخففة التي بعد
الظن به فان كانت بعدها غير لا من حروف العوض فمخففة لا غير وكذا
ان كانت بعدها داخلة على الفعل احتملت المخففة والمصدرية
والتي بعدها العلم مخففة لا غير وكذا التي بعدها ما يؤدي معنى العلم ان لم
يكن فيه معنى القول كتحققت ونظرت وانكشفت وظهر ان كان فيه معنى
القول كما مر وتزل واوحى ونادي كان فيها معنى اعلم وقال معا فنقول
ان وليها فعل غير متصرف كنادية ان ليس عندنا شئ فهي مفسرة او مخففة
فان وليتها فعل متصرف من غير حرف عوض احتملت ان يكون مصدرية

وان يكون مفسرة ولا يحتمل المخففة لعدم العوض وذلك كقوله تعالى
ونودي ان بورك من في النار بمعنى ان بورك اي وبالمعنى بالمباركة
ولو قلنا ان بورك بمعنى الدعاء فهي مفسرة لا غير وكذا في كونها امرأة ان قم
وذلك لان اصلها المخففة كما لا يكون امرا ولا نهيا ولا غيرهما مما فيه معنى الطلب
اجماعا وكذا الصلة المصدرية على الاصح كما يجئ في الحروف المشبهة بالفعل
واجاز سيبويه ايضا كون صلتها المصدرية ذلك على ان يكون معنى امرأته
ان قم اي بان قم اي بالقيام وقال ابو علي في قوله تعالى ما قلت لهم الا ما
امرتني ان اعبدوا الله يجوز ان يكون مصدرية فيكون بدلا من ما او من الهاء
في به او خبر المبتدا محذوف اي هو ان اعبدوا الله وان يكون مفسرة في حكم
كونها دينه ان يا زيد قم لان الفصل بالنداء كلا فصل كان الفعل اولي ان
واذا وليت ما فيه معنى القوم وليها فعل متصرف مصدر بلا جاز كونها مخففة
ومفسرة ومصدرية كونها امرأته ان لا تفعل واوحي اليك ان لا يفعل فان كان
مخففة فلا للنفي ولا يجوز ان يكون للنهي لان المخففة لا يدخل على الطلبية و
ان كانت مفسرة جاز كونها للنفي او للنهي فيرتفع او يجزم وان كان مصدرية
انتصب الفعل اي امرأته بان لا تفعل ولا يجوز ان يكون لا نهيا فيجزم
الفعل الا عند ابي علي فان وليت ما فيه معنى القول وليها فعل متصرف
ومصدر بغير لا من حروف العوض كونها اوحي اليك ان سيفعل المخففة
او مفسرة فنادينا ان يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا لان الفصل بالنداء
كلا فصل وان وليت ما فيه معنى القول ولم يلها الفعل الصرف بل وليها
اسمية كونها ناديته ان زيد في الدار فهي ايضا مفسرة او مخففة ولا يجوز
كونها مصدرية لوجوب دخولها على الفعل وكذا ان وليتها الشرطية لقوله
تعالى وقد نزل عليكم في الكتاب ان اذا سمعتم وقوله قل اوحي الي قوله
وان لو استقاموا واجاز الاخفش ان ينصب ان الزايدة وجوز الكوفيون
كون ان الشرطية بمعنى ان المكسورة كما ذكرنا في قولك اما انت
منطلقا انطلقت وقالوا في قوله تعالى ولا يجرمنكم شنآن قوم ان صدوكم
ان فتح الهمزة وكسرتها بمعنى واحد ومنع ذلك البصريون وجوز بعضهم كون
ان المفتوحة بمعنى ان النافية ولا يتقدم على ان الموصولة معمول معمولها

كما

كما تقدم في باب الموصولات واجاز الفراء ذلك متشهدا بقوله كان
خرابي بالعصان اجلدوقوله وشفاعتك جازا ان تسالي ومما ورد ان
او تقول لا يتعلق بالعصا بان اجلد بل خبر مبتدا مقدر او متعلق باجلد
مقدرا وكذا جار امنصوب بتسكين مقدرا قوله ولن معناها نفي المستقبل
هي بنفي المستقبل تقيما مؤكدا وليس للدوام والتابيد كما قال بعضهم قال الفراء
اصل لم ولن لا فابدل الالف نونا في احدهما وميما في الآخر وقال الخليل اصل
لن لا ان قال يرجى المرء ما لا ان ملاقي وبعض دوان قوبه الخطوب اي لا ان
يلاقي وقال سيبويه مفرد اذ لا معنى للمصدرية في لن كما كانت في ان ولانه
جاء تقديم معموله عليه حكى سيبويه عن العرب عمرا لن يضرب و
للخليل ان تقول لا منع ان يتغير الكلمة بالتركيب عن مقتضاها معنى وعملا
اذ ما وضع مستانف ولا دليل على قول الفراء ونقل المص في لا منع تقديم ما بعدها
عليها فلا يجوز عمرا لا اضرب والاصل جواز تقديم ما في خبر حرف النفي عليها الا ما ذكرنا
في المنصوب على شريطة التفسير قوله واذن اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها
الذي يلوح لي في اذن ويغلب في ظني ان اصله اذ حذفت الجملة المضاف
اليها وعوض منها التنوين لما قصد جعله صالحا لجميع الازمنة الثلثة بعدما
كان مختصا بالماضي وذلك انهم ارادوا الاشارة الى زمان فعل مذكور فقصدوا
الى لفظ اذا الذي هو بمعنى مطلق الوقت كغيره لفظه وجردوه عن معنى الماضي
وجعلوه صالحا للازمنة الثلثة وحذفوا منه الجملة المضاف هو اليها لانهم
قصدوا ان يشيروا الى زمان الفعل المذكور دون ذلك الفعل المذكور السابق
على الجملة المضاف اليها كما يقول لك شخص انا ازورك فتقول اذن اكرمك
اي اذ تزورني اكرمك اي وقت زيارتك في اكرمك وعوض التنوين من المضاف
اليه لانه وضع في الاصل لازم الاضافة فهو لكل وبعض الا انهما معربان
واذ مبني فاذن على ما قرر صالح للماضي كقوله اذن لقام بنصري معشر حسن
وللمستقبل كقوان اجنبي اذن اكرمك وللحال اذن اظنك كاذبا واذن بهما
اذ هي في نحو قولك حينئذ ليكون في صورة ما اضيف اليه الظرف المقدم واذا
لم يكن قبله ظرف في صورة المضاف فكسر نادر اكفولهم نهتك عن طلابك ام عمرو
يعاقبه وانت اذن صحيح والوجه فتحه فيكون في صورة ظرف منصوب لان معناه

الظرف والغالب في المبني علي الفتح يضمن معني الشرط وهو المعني يقول
سيبويه اذن جزاء وانما ضمن معني الجزاء لكونه كاذيا اوحيثما في حذف الجملة
المضاف اليها فان الظرف الواجب اضافته الي الجملة يقع عن الاضافة
لتضمن معني الشرط وذلك لان كلمات الشرط مبهمة والاضافة توجد في المضاف
تخصيصا لكن لما كانت الجملة المضاف اليها اذا ثابتة من حيث المعني
ومبدلة منها التنوين في اللفظ بخلاف اذما وحيثما لم يجزم ما هو جوابها كاذن
اكرمك كما جزمت اذما وحيثما وانما قلنا يكون الغالب في اذن تضمن
الشرط ولم يقل يوجد فيه كما اطلق النحاة لانه لا معني للشرط
في قوله تعالي فعلتها اذن واذا من الضالين واذا كان للشرط جاز ان يكون
للشرط في الماضي كقولك لو جئتني اذن لاكرمتك وفي المستقبل كقولك اذن اكرمك
بنصب الفعل واذا كان بمعني الشرط في الماضي جاز اجراؤه مجري لو في
ادخال اللام في جوابه كقوله تعالي اذن لاذقناك اي ولو ركنت اليهم شيئا
قليلا لاذقناك وكذا قوله اذن لقام نيصري وليس اللام جواب القسم
المقدر كما قال بعضهم واذا كان بمعني الشرط في المستقبل جاز دخول الفاء
في جزائها كما في جزاء ان قال ما ان اتيت بشئ انكرهه اذن فلا رفعت سوطا
الي يدي اذن فعابني زني معاقبة قرنت بها عين من يأتيك بالجد اي ان اتيت
بشئ فلا رفعت ثم قد يستعمل بعد لو وان توكيدا لهما لان اذن مع تنوينه
الذي هو عوض معني الفعل بمعني حرف الشرط المذكورين مع فعلي الشرط
كقولك لو زرتني اذن لاكرمتك وان جئتني اذن لاكرمك فكما كررت كلمتي
الشرط مع الشرطين للتوكيد ثم كما يجوز تأخر كلمة الشرط مع الشرط عما هو جزاؤه
معني كقولك ان اكرمتك لو اكرمني جاز تأخر اذن الذي هو كلمة الشرط
مع الشرط عن جزائه كقولك اكرمك اذن وكذا يتوسط اذن بين جزئي ما هو جزاؤه
معا تقول انا اذن خارج وان كان كقولك لا يجوز ذلك في كلمة الشرط الا ضرورة
قال والمراد عند الرضي ان يلقبها ذيب كما مجئ وذلك لضعف معني الشرط في اذن
وكذا والله اذن لاخرجن كما يقول والله ان كان كذا لاخرجن ولما كان اذن
اشارة الي زمان الفعل المتقدم وجب تقدم ذلك اما في كلام المتكلم بان كقولك
ان جئتني اذن اكرمتك قال تعالي وان كادوا ليستفزونك من الارض ليخرجوك

منها واذن لا يلبثون واما في كلام آخر كقولك اذن اكرمك واما اذن اكرمك
في جواب من قال انا ازورك ثم اعلم ان اذن اذا وليه المضارع احتمل ان يكون
للشرط في المستقبل كان وان يكون للحال فلا تتضمن معني الجزاء كما يقول لمن يحدثك
بحديث اذن اظنك كاذبا فانه لا معني للجزاء مهما او الشرط والجزاء اما في المستقبل
واما في الماضي كما مر في الظروف المبنية ولا مدخل للجزاء في الحال فيكون اذن
مع الحال كما قلنا في قوله تعالي فعلتها اذن واما من الضالين فلما احتمل اذن
التي يليها المضارع معني الجزاء فالمضارع بمعني الاستقبال واحتمل معني مطلق
الزمان فالمضارع بمعني الحال وقصد التنصيص علي معني الجزاء في اذن نصب
المضارع بان المقدرة لانها تخلص المضارع للاستقبال فيحمل اذن علي ما هو الغالب
فيه اعني كونه للجزاء لاستحالة حمل المضارع اذا اذا على الحالية اما نعته
من الجزاء وذلك بسبب النصب الحاصل بان التي هي علم الاستقبال
وقريب من هذا المضارع الرافع بعد الفاء الكائنة في جواب الاشياء الستة
كما يجئ فانه لما قصد النص علي كون الفاء للسببية دون العطف ضمن ان بعدها
لينتفي عن المضارع الحالة الرافعة للفاء من السببية ومثله ايضا انهم لما قصدوا
بالواو معني مع وما معني الا والي نصب الفعل بعدهما لان النصب تام النصب
الي ان المصدرية او الي فيكون معني المصدر في مثل ما يكون الواو بمعني مع التي
لا يدخل الا علي الاسماء ويكون او بمعني الا او الي اللتين حقهما الدخول علي الاسماء
واذا جاز ذلك اضمار ان بعد الحرف التي هي الفاء والواو او حتى فلا جاز
اضمارها بعد الاسم وانما لم يجز اضمار ان بعد اذن لاستبشاعهم للتلفظ بها
بعدها ولم يجز الفصل بين اذن والمنصوب بعده لان المقتضي لنصبه لما
كان قصد التنصيص علي ان اذن للجزاء صار اذن لاقتضاء النصب كالناصب
النصب كما ان فاء السببية وواو الجمعية صارتا كالعاملين في الفعل ولم
يجز الفصل بينهما وبين الفعل الا ان اذن لما كان اسما بخلاف اخويتها جاز
ان يفصل بينه وبين الفعل بما جد ثلثة اشياء دون الفاء والواو والقسم نحو
اذن والله اكرمك والدعاء نحو اذن رحمك الله اكرمك والنداء نحو اذن يا زيد
اكرمك وذلك لكثرة دوران هذه الاشياء في الكلام ولا يفصل بينه وبين منصوبه
بالظروف وشبهه فلا يقال اذن عندك نفصل الامر ولا بالحال نحو اذن قائما

لان الظروف والحال اذن يكونان معمولين للفعل الذي هو صلة ان ولا يتقدم
على الموصول ما في صلته بخلاف القسم والدعاء والنداء وانما اشترط في نصب
الفعل ان لا يتوسط اذن بل يتصدر لان نصب الفعل على ما قلنا لغرض التصدير
على معنى الشرط في اذن والشرط مرتبة الصدر فاذا توسط كلمة الشرط
ضعف معنى الشرطية الاصلية فمن ثم تقول والله ان يأتيني لآتينك
فكيف بالشرطية العارضة فلما ضعف فيه معنى الشرط لم يراع ذلك بنصب
الفعل بعده فحصل مما تقدم ان شرط وجوب انتصاب الفعل في الافصح بعد
اذن ثلثة اشياء تصدره وذلك اذا كان جوابا وان ثلثة الفعل غير مفصول
بينهما بغير القسم والدعاء والنداء وان لا يكون الفعل حالا واما اذا تصدر
من وجه دون وجه وذلك اذا وقع بعد العاطف كقوله تعالى واذن لا يلبثون
خلفك وكقولك يأتيني فاذن اكرمك جاز لك نصب الفعل وترك نصبه
وذلك انك عطفت جملة مستقلة فمن حيث اذن في اول جملة مستقلة هو
متصدر فيجوز انتصاب الفعل بعده ومن حيث كون ما بعد العاطف من تمام
ما قبله بسبب ربط حرف العطف بعض الكلام ببعض وهو متوسط وارتفاع
الفعل بعد العطف اكثر ولهذا لم يقرأ واذن لا يلبثوا الا في الشاذ لانه غير متصدر
في اللفظ ثم اعلم ان الفعل المنصوب المقدر بالمصدر مبتدأ خبره محذوف
وجوبا فمعنى اذن اكرمك حاصل او واجب وانما وجب حذف خبر المبتدأ لان
الفعل لما التزم حذف ان التي تشبيها ان يصلح للابتداء به لم يظهر فيه معنى الابتداء
حق الظهور فلو ابرز الخبر لكان كانه اخر عن الفعل وكذا القول في المنصوب
بعد الفاء وعلى ما يجئ وانما تتمسح بالمعيدي خبر من ان تراه فشاذ وانما ارتكب
ادعاء ان اذا زمانية محذوفة الجملة المضاف اليها الظهور معنى الزمان فيها في جميع
استعمالاتها كما في اذن فان معنى ان جئتني اذن اكرمك في وقت المجئ اكرمك
وكذا لو زرتني اذن اكرمك ولا سيما في قوله تعالى فعلتها اذن وانا من الضالين
وقولهم اذن اظنك كاذبا بالرفع فانها متمحضة للزمان وكالشرطية فيها وقلب
نونها في الوقف الفا يرجع جانب اسميتها ونقل عن المازني انه كان لا يرى الوقف
عليها بالالف لكونها حرفا كان واجاز المبرد الوجهين وقال الفراء واذا اعملتها
فاكتبها بالالف واذا لغتهما فاكتبها بالنون لئلا يلتبس باذ الزمانية واما اذا اعملتها

فا

لما لم يعملها عنها وجوز الفعل بينها وبين منصوبها بالقسم والنداء والدعاء
يقوي كونها غير ناصبة بنفسها كان ولن اذ لا يفصل بين الحرف ومعموله
بما ليس من معموله واما قولهم في الشرط ان زيدا تقرب فهو عند البصريين بفعل
مقدر كما يجئ بعد واما قوله فان نحبها فانك مصاب القلب فلقوة شبهه
ان بالفعل هذا ومذهب سيبويه ورواه عن الخليل انها حرف ناصبة بنفسها
قال سيبويه ويروي عن الخليل ان انتصاب الفعل بعدها بان مقدرا و
ضعفه سيبويه بانه لو كان ان مقدرا الجاز تقديره في نحو زيد اذن اكرمه كما جاز
في اذن اكرم زيدا اذ المعنى لا يتغير ويمكن توجيه هذا القول على ما ذكرنا وقال
بعض الكوفيين انه اسم منون ويروي ايضا عن الخليل ان اصله اذان فركب
كما قال في لن اصله الا ان ووجه ان يقال بغير المعنى بتغير اللفظ فلم يلزم الفعل
بعدها وجاز ان يليها الحال وانما قلنا قبل ان النصب مع حصول الشرط
لان سيبويه قال زعم عيسى بن عمر ان ناسا من العرب يقولون اذن افعل
ذلك في الجواب بالرفع وان حرت يونس بذلك فقال لا يتقدر
ولم يكن يروي غير ما سمع هذا الكلام سيبويه قوله اذا لم يعتمد ما بعدها
على ما قبلها يعني بالاعتماد ان يكون ما بعدها من تمام ما قبلها وذلك في ثلثة
مواضع الاول ان يكون ما بعدها خبرا لما قبلها نحو انا اذن اكرمك وانى اذن
اكرمك وقد جاء منصوبا مع كونه خبرا عما قبلها قال لا يجعلني فيهم شطيرا انى
اذن اهلك او اطير ابتا ويل ان الخبر هو اذن اهلك لا اهلك وحده فيكون
اذن مصدرية كما تقول زيد ان يقوم قال الاندلسي يجوز ان يكون خبرا ان محذوفا
اي انى اذن اولا احتمل ثم ابتدأ وقال اذن ان اهلك قال والوجه رفع
اهلك وجعل او بمعنى الا الموضع الثاني ان يكون جزاء للشرط الذي قبل
اذن نحو ان تاتني اذن اكرمك وقول الشاعر ازجر حمارك لا يرتع بروضتنا
اذن يرد وقيد الغير مكروب يجوز على واجب الكسائي ان يكون لا ترتع مجزوما
بكون لا فيه للنهي لانه جواب الامر ويرد محله وما لا منصوبا بكونها جوابا للنهي
كما هو مذهبه في نحو لا يكفر يدخل النار اي ان يكفر يدخل النار فيكون المعنى لا ترتع
ان ترتع يرد عند غيره يرد منصوب واذن منقطع عما قبله مصدر كان المخاطب
قال لا تزجر فاجاز بقوله اذن يرد الثالث ان يكون جوابا للقسم الذي قبلها نحو

والله اذن لاخرجن وقوله لين عاديلي الي العزيز بمثلها واكتفى منها اذن لا اقبلها
ولا يقع المضارع بعد اذن في غير هذه المواضع نحو تقول اذن زيد عمرا وليس
الرجل اذن زيد ونحو فيجوز في نحو قولك ان تاتني اتيتك واذن اكرمك ثلثة اوجه
الجزم وهو الاقوى بعطف الفعل على المجزوم والنصب على الاستئناف
وعطف اذن مع الفعل وهما كالجملة الشرطية كما ذكرنا على الجملة الشرطية والرفع
على اضمار المبتدا بعد اذن اي اذن انا اكرمك قوله وكي مثل سلمت كي ادخل
الجنة ومعناها السببية اعلم ان مذهب الاخفش ان كي في جميع استعمالاتها
حرف جر وانتصاب الفعل بعدها بتقدير ان وقد تظهر كما حكى الكوفيون عن العرب
كي ان اكرمك قال فعلت اكل الناس اصبحت ما بحالسانك كما ان تعرف
وقال اردت لكيما ان تطير بقربنى فتركها شنيا بلقع ويعتذر لتقدم اللام عليها
في نحو لكيلا تاسوا وتاخره عنها في نحو قوله كي لتقضي رضيه ما وعدتني بان كي الناخرة
في الاول بدل من اللام المتقدمة واللام المتاخرة في الثاني بدل من كي المتقدمة
وقد تبدل الحرف من مسئلة المواقي له في المعنى قال فتم اذا اصبحت اصبحت
عاديا وعند الخليل ان الناصب مضمر بعدها بنا على مذهبه وهو ادلا ناصب
سوي ان ومذهب الكوفيين انها في جميع استعمالاتها حرف ناصبة مثل ان
ويقدرون في نحو كما ان يعرفان ان زايدة اوبدل من كي وفي كي لتقضيني زيادة
اللام كما في ردف لكم وفي كيمه بان الفعل المنصوب بكي مقدر وما منصوب
بذلك الفعل كانه قيل لك جئتك فتقول كيمه اي افعل ماذا وفي اعتذارهم
هذا مخالفة لعدة اصول احدها حذف الصلة واتفاء معمولها والثاني
نصب ما الاستفهامية متاخرة عن الفعل المقدر ولا ينتصب الا متقدمة
عليه ولهم ان يقولوا المقدر كالمعدوم الا ان كي يكون اذن متقدمة على كلمة
الاستفهام مع انه لا يكون مركبا كلمة واحدة وللاستفهام كما في لمه وبمه وان الجار
والمجرور كلمة واحدة فيسقط ما بهذا الوجه عن التصدر اللفظي والثالث
حذف الف يا الاستفهامية عن غير مجرورة ولا نظير له في كلامهم وعند البصريين
هي قد يكون ناصبة بنفسها كان وجاره مضمرا بعدها ان فاذا تقدمها اللام
نحو لكيلا تاسوا فهي ناصبة لا غير بمعنى ان وليس فيها معنى التعليل بل مستفاد
من اللام واذا جاء بعدها اي فهي جازه لا غير بمعنى اللام للتعليل وهكذا في كيمه

ولا يجر الاسم الصريح الا في كيمه وفي هذه المواضع نحو جئتك كي يكرمني يحتمل
ان يكون ناصبة بنفسها بمعنى التعليل وان يكون جاره كاللام مضمرا بعدها
ان واللام في كي وليقتضي زايدة عندهم او بدل من كي الجارة وان عندهم في
لكيما ان بدل من كي لان كي بعد اللام بمعنى ان كامر ولا يتقدم على كي معمول
الفعل المنصوب بعدها فلا تقول جئتك زيدا كي يضرب لانها اما جارة
او ناصبة ولا يتقدم عليهما معمول ما بعدها واجاز الكسائي تقديم منصوب
كي عليها واما قول الشاعر اذا انت لم تنفع فضر فانما يراد العي كيما يضر وينفع
برفع يضر فقيل ما كافة وقيل ما مصدرية وكي جارة اي لمضرته ومنفعته
وجور البرد والكوفيون نصب المضارع بعد كما على انها بمعنى كيما والياء
محذوفة للتخفيف وانشد والا يظلموا الناس كما لا يظلموا وقيل بل الناصبة
ما تشبيهية بان والكاف للتشبيه والبصريون يمنعون ذلك وانشدون لا يظلموا
الناس كما لا يظلم البوحيد وعلى مذهب الخليل لا ينتصب المضارع الا
بان ظاهرة او مقدرة فيمكن ان يقال على مذهبه ان المضارع اعرابه اما
رفع او نصب اعرب بالرفع لما وقع موقع الاسم بنفسه لان الرفع اقوي
من النصب ووقوعه موقع الاسم اقوي من وقوعه موقعا غيره واعرب
بالنصب لما وقع مع ان موقع الاسم بوجه وذلك مع ما يسمى جوازم فلم يعرب
اذ ان لضعف المشابهة كما اخترنا قبل قوله وحتى اذا كان مستقبلا
نظرا الى ما قبله بمعنى كي اوالي ان مثل اسلمت حتى ادخل الجنة وكنت سرت
حتى ادخل البلد واسير حتى تغيب الشمس فان اردت الحال تحقيقا او
حكاية كانت حرف ابتداء فيرفع ويجب السببية مثل مرض حتى لا يرجونه ومن
ثم امتنع الرفع في كان سيري حتى ادخلها في الناقصة واسرت حتى دخلها وجاز
في التامة كان سيري حتى ادخلها وايتهم سارحتى اوخلها ابتدا بالحروف
التي تنصب الفعل بعدها باضمار ان واعلم ان هذه الحروف مختلف
فيها اذا انتصب الفعل بعدها باضمار ان فعند البصريين حتى واللام كي ولام الجحود
حروف الجار والفاء والواو واو حروف عطف ولا ينصب بشيء منها عندهم
بنفسه لان الثلثة الاول حروف جر وهي من عوامل الاسماء والثلثة الاخيرة
غير مختصة وشرط العامل للاختصاص وجاء ان ظاهرة بعد لام كي خاصة

في بعض المواضع فتبين انها غير عاملة بنفسها وعند الكوفيين ان حتى واللامين
بنصب نفسها لقيامها مقام الناصب فاللام قامت مقام كي فعملت
عملها وكذا حتى التعليلية واما اذا كانت بمعنى الى فينعمل عمل ان وفيما قالوا
بعد لان الاصل عدم خروج الشيء عن اصله وفيما تاول البصريون من تقدير
الناصب بعد هذه الحارة حتى يبقى على اصلها من الجر مندوحة عن اعتقاد
خروجها عن اصلها ولا سيما قد ثبت تقدير النصب في كقوله ليس عيادة
وتقر عيني وفي قوله الا ايهذا الزاجري احضر والوغى على ان لام الجحود ليست
بمعنى كي ولا بمعنى ان وحتى للغاية ليست بمعنى كي فكيف تعملان بالنصب
على ما ليسنا بمعناه وقال الكسائي من الكوفيين ان حتى ليست في كلام
العرب حرف جر وان الجر الذي بعدها كما في حتى مطلع الفجر بتقدير حرف الجر الى
حتى انتهى الى مطلع الفجر فلا يرد عليه الاعتراض في حتى بان عوامل الاسماء
لا يعمل في الافعال كما ورد على سائر الكوفية بل يرد عليها انها غير مختصة
بفعل لكن في مذهبه بعد لان حذف الجار وابقاء عمله في غاية القلة
فكيف اطرد بعد حتى وايضا كيف اطرد حذف الفعل بعد جامع الجار الاسم
وعند الجرمي ان الفاء والواو واو ناصبة بانفسها وقال الفراء الافعال
بعد هذه الاحرف منتصبة على الخلاف اي ان المعطوف بها مخالف للمعطوف
عليه في المعنى مخالفة في الاعراب كما انتصب الاسم الذي بعد الواو وفي
المفعول معه لمخالفة ما قبله وانما حصل التخالف بينهما لانه طرء على الفاء
معنى السببية وعلى الواو معنى الجمعية وعلى او معنى النهاية او الاستثناء و
قولهم في كقولا يأكل السمك وتشرب اللبن انه نصب على الصرف بمعنى
قولهم نصب على الخلاف كما سواء وكنا زعموا ان انتصاب الظروف
في كقوله زيد عندك على الخلاف مضى في باب المبتدا والظاهر من مذهبه انه جعل
الخلاف امرا معنويا ناصبا كما ان الابتداء عند اكثر النحاة رافع ولو اوجب
الخلاف للانتصاب لم تجز عطف العامل باحد القبيلتين لانه تقول ان
هذه الحروف بهذه المعاني المخصوصة مختصة بالمضارع واما كقوله تعالى
فانتم فيه سواء فقليل وهو من باب وضع الاسمية موضع الفعلية كما في قوله
لم يغير الماء حلق سرقي وقوله فهلا نفسي لبلى شفيعها ولترجع الى ذكر المنصوب

بعد

بعد حتى على مذهب البصريين قالوا حتى حرف جر فاذا يدخل الى علم اسم ظاهر او مقدر
ولا يصح تقدير الفعل اسما الا بان اوكي او ما او لو ولا يصح تقديرها لانها لا يستعمل
الا في مقام السببية سواء كانت بمعنى ان كو لكي دعوم او بمعنى اللام
بلي قد جاءتك بمعنى ان من غير سببية لكن بعد فعل الارادة كقوله
يريدين كيما نضمد تتني وخالدا او ما جمع السمان وحك في غد كما جاءت
اللام المنصوب بعدها الفعل لغير السببية بعد الارادة ايضا كقوله تعالى
انما يريد الله ليذهب عنكم وبعد فعل الامر كقوله تعالى وامرت لاعدل
بينكم فيكون اللام زايدة كما في ردف لكم واذا كان في كي بمعنى السببية لم يصح
تقديرها في كواسير حتى يغيب الشمس ولا يصح تقدير ما ولو لانها لا ينصبان
ظاهرين فكيف ينصبان مقدرين فلم يبق الا ان التي هي ام الباب لانها تثبت
تقديرها في غير هذا الباب ايضا كقوله وتقر عيني احضر الوغى وحمل الشكوك
فيه على ما ثبت اولى قوله وحتى اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبلها كوسرت حتى
ادخلها معنى ليس يجب ان يكون الدخول وقت التكلم بهذا الكلام مستقبلا
مترقبا بل الشرط ان يكون مضمون الفعل الواقع بعد حتى مستقبلا بالنظر
الى مضمون الفعل الذي قبلها كالدخول بالنظر الى السير فان الدخول كان عند
السير مترقبا بلا ريب فيجوز النصب سواء كان وقت الاخبار ماضيا او حالا او استقبالا
اولم يكن على احد الاوجه الثلثة وذلك بان يكون منك السير اما للدخول
على ان حتى بمعنى كي او على الدخول على ان حتى بمعنى الى ثم عرض مانع منع من
حصول الدخول فلم يكن الدخول في احد الازمنة الثلثة وقوله اذا كان مستقبلا
بالنظر الى ما قبله لا يصلح ان يكون علامة يعرف بها نصب المضارع بعد
حتى رفعه لان حتى التي يقع بعدها المضارع مرفوعا كان او منصوبا لا تخ اما
ان يكون بمعنى كي او الى فما بعدها اما مسبب عما قبلها او انتهاء له والمسبب
بعد السبب والنهاية بعد البداية فالاولى ان يجعل كون ما بعدها مستقبلا
بالنظر الى ما قبلها جوابا عن الاعتراض بورد تقديره ان يقال انك اذا حورت
في كوسرت حتى ادخلها بالنصب ان يكون الدخول ماضيا وحالا عند الاخبار
كما يجوز كونه مستقبلا فكيف انتصب الفعل بان التي هي علم الاستقبال فيجاب عنه
بان الفعل المستقبل بالنظر الى حال السير لا بالنظر الى حال التكلم فمن ثم جاز التقضي

بان ثم اذا اردنا ان نبين متى يرفع المضارع ما بعدها ومتى ينصب قلنا ذاك الى
قصد المتكلم فان قصد الحكم لحصول مصدر الفعل الذي بعد حتى اما في حال
الاخبار او في الزمن المتقدم عليه على سبيل الحكاية الحال الماضية وجب رفع
المضارع سواء كان بناء الكلام المتقدم على التعيين كقولك ان زيدا سار حتى يدخلها
واعلم انه سار حتى يدخلها او على الظن والتخمين كقولك ظن عبد الله صار حتى يدخلها
بمعنى لا ادري وذلك انك قد تحكم لحصول الشيء على سبيل الشك والظن كما
تحكم لحصوله على سبيل التعيين فعلى هذا شرط الرفع ان يكون الفعل الاول
بمضمون الثاني كقولك سرت حتى ادخلها اولم يتصل كقولك راي مني العام الاول
شيئا حتى لا يستطيع ان الكلمة العام بشيء فعلى هذا يجب ان يكون ما قبل
حتى سببا لحصول ما بعده فيجوز ما سرت حتى ادخلها بالرفع واسرت حتى
ادخلها لان السبب متنف في الاول وغير محكوم بثبوته الا بالعلم او لا بالشك
في الثاني فكيف يمكن الحكم لحصول مسببه وقال الاخفش يجوز ما سرت
حتى ادخلها بالرفع اذا ان العرب لم يتكلم به وقد غلط فيه وجاز لهم صار
حتى يدخلها لانك حكم لحصول السير غير مستفهم عنه وانما الاستفهام عن السابر
واذا قلت فلما سرت حتى ادخلها واقبل رجل صار حتى يدخلها فان اردت
الحكم بوقوع سير قليل جاز الرفع ولكن على ضعف لاجرائهم ذلك في اللفظ
مجرى النفي المصرح به وان اردت النفي الصرف وهو الاغلب كما في كلامهم
كما ذكرنا في كتاب الاستثناء وجب النصب واما قوله انما سرت حتى ادخلها
فلفظا انما يستعمل بمعنيين اما لحصر الشيء كقولك لمن ادعى الشجاعة والكرم والعلم
انما انت شجاع اي فيك هذه الخصلة فقط فيجوز الرفع اذن بلا قبح ولا يجوز
سرت حتى يقرب الشمس بالرفع لان السير لا يكون سببا لغروب ولا يجوز
ما سرت الا يوما حتى ادخلها بالرفع وما سرت الا قليلا الا ان النفي انتقض بالا
هذا كله في رفع ما بعد حتى وان قصد المتكلم ان مضمون ما بعد حتى يستحصل
بعد زمان الاخبار وجب النصب وكذا يجب ان لم يقصد لا حصوله لا حد
الازمنة ولا حصول فيها بل قصد كونه مترقبا مستقبلا وقبل الشروع في
مضمون الفعل المتقدم سواء حصل في احد الازمنة الثلثة او عرض
مانع من حصوله ومنع النصب يجوز ان يكون حتى بمعنى كي وبمعنى الي كونت

حتى

حتى تغيب الشمس متعينين للانتهاء وكونت اسلمت كي حتى ادخل الجنة متعينين
بمعنى السببية وكونت حتى ادخلها محتملا لهما فلا يجوز عطف المرفوع على
المنصوب ولا العكس الامع اعادة حتى في كونت حتى ادخلها وحتى
تغرب الشمس وقال الجرولي ونعم ما قال اذا كان بمعنى كي لم يدخل على صريح
الاسم بخلاف ما اذا كان للانتهاء نحو حتى مطلع الفجر بل يجب دخولها في المضارع
كما ان كي التي بمعناها لا تدخل في الاسماء الا على لفظة واحدة وهي كما للاستفهامية
كونه على خلاف فيها ايضا وقال الاندلسي لم يثبت حتى بمعنى كي بل
لا يأتي الا للانتهاء واول كونه قولهم كلمت حتى ما مرل بشيء اي الى ان يأمر
فجوز وقوع صريح الاسم في موضع كل مضارع منصوب بعد حتى نحو كلمته
حتى امره لي بشيء لانه بمعنى الي وما ذكره تكلف لا تمشى له في نحو اسلمت
حتى ادخل الجنة قوله كانت حرف ابتداء اي ما بعدها كلام مستانف
لا يتعلق من حيث الاعراب بما قبلها ولا يعني بذلك ان بعدها مبتدا او مقدرا
اي ان ادخلها لان ذلك لا يطرد في نحو قوله تعالى وزلزلوا حتى يقول الرسول
بالرفع فهو بالاستئناف مثل قوله حتى جاء امرنا جاء بعده جملة شرطية مستانفة
قال المصنف وانما وجبت الرفع السببية لان الاتصال اللفظي زال السبب
الاستيناف بشرط السببية التي هي موجبة للاتصال المعنوي فان السبب
متصل بالمسبب معنى حتى يكون خبرا لما فات من الاتصال قال ولا صلح
حتى يصعون ويضيفا فقدم الصلح سبب للصعود اي مدالا بدي بالسيوف
وقوله ويصعدا عطف على يصعون على توهم النصب على قوله تعالى فاصدق
واكن من الصالحين ورفع قوله وتضعون وان كان مستقبلا لانه بمعنى
الجزم عليه كان حاصل او قد حصل ومعنى قوله ومن ثم امتنع الرفع اي من جهة
كون حتى المرفوع ما بعدها حرف استيناف امتنعت المسئلة المذكورة
لانه يبقى كان الناقصة بلا خبر ولو كان تامة جاز الرفع وامتنع اسرت حتى ادخلها
لما ذكرنا وهو انك لم تحكم بالسير الذي هو سبب الدخول فكيف يحكم بحصول الدخول
واما كونهم صار حتى يدخلها فانت حاكم بحصول السير سائل عن تعيين السابر
واعلم ان الاخفش اجاز الفصل بين حتى واو وبين حتى الفعل المنصوب
بعدهما بالشرط كونه انتظر حتى انعم شيئا تأخذ بالنصب اي ينصب تأخذ

ولوجئت بالشرط مجزوما فليس لك في تاخذ الا الجزم وكذا بعد او كقولك
او اذا قلت لك اركب بركب نصب بركب واستقبح ابن السراج
الفصل بينهما وقال الفصل بالظرف اسهل كقولك سكت حتى اذا اردنا ان
نقوم نقول واقم حتى متى اكلنا ناكل فالظرف مفصولا به على قبحه اسهل
من حرف الشرط اعني ان واما الفصل بالاسم غير الظرف كقولك انتظر حتى من احد
ياجد فلا يجوز بل يجب جزم ياحد ولا يجوز الفصل اتفاقا بين ان ولن ويكي
ومن منصوبات لانها الناصبة بانفسها ولا يفصل بين العامل الحرفي
ومعموله وكذا لا يفصل بين الواو والفاء واللام وبين ما انتصب بعدها
لكونها على حرف واحد قوله ولام كي مثل اسلمت لادخل الجنة ولام
الجحود لام تاكيد بعد النفي لكلمة ما كان الله ليعذبهم الظاهر
ان لن يقدر ايضا بعد اللازم الزايدة التي تجيء بعد فعل الامر والارادة كقولك امرت
لاعدل وبريد الله ليذهب والتي لتاكيد النفي تختص من حيث الاستعمال بخبر
كان المنفية اذا كانت ماضية لفظا كقوله ومن كان الله ليعذبهم او بمعنى كقولهم
لم يكن الله ليغفر وكان هذه اللام في الاصل هي التي في كقولهم انت لهذا
الخطب اي مناسب لها وهي يليق بك فمعنى ماكنت لافعل ماكنت مناسبا
لفعله ولا يليق في ذلك ولا شك ان في هذا معنى التاكيد وقوله تعالى وما
كان هذا القران ان يفترى فلما حذف اللام بناء على مجئ جواز حرف الجار
مع ان وان جاز اظهار ان الواجبة الاضمار بعدها وذلك لانها كانت
كان ناسه عن ان قوله والفاء بشرطين احدهما السببية والثاني
ان يكون قبلها امر او نهي او استفهام او تمن او عرض والواو بشرطين
الجمعية وان يكون قبلها مثل لك واو بشرط معنى الى ان ترك التخصيص
وهو من جملة الاشياء المذكورة كقولك انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا ولو لا
ارسلت الينا رسولا فنتبع آياتك وترك الترجي ايضا وقال تعالى لعله يزكى
او يذكر فتنفعه الذكرى على قراءة النصب وقال لعلي ابلغ الاسباب ثم قال
فاطلع بالنصب على قراءة حفص واما الرفاء فهو داخل في باب الامر والنهي
عند النحاة لا عند الاصوليين كما مجئ في باب الامر كقولهم اللهم لا تواخذني بذنبي
فاهلك واللهم ارزقني مالا فاصدق به والكسائي والفراء جوز نصب

الدعاء

الدعاء المدلول عليه بالخبر ايضا كقولك غفر الله لك فتدخل الجنة قوله ان يكون قبلها
امر اذا كان الامر صريحا كقولك اسني فاسكرك فلا كلام في صحته وان لم يكن صريحا
وذلك بان يكون مدلولا عليه بالخبر كقولك اتق الله امرؤ وفعل امر خير افشاب عليه
وحسبك الكلام قياس الناس او اسم فعل كقولك اما فاتلك وعليك زايدا
فاكرمك او يكون الامر مقدرا كالاسد الاسد فالكسائي يجريهما وتلك مجرى
صه الامر وقد وافقه ابن جني في كقولك فعالانيا على انه مطرد كالامر
على هو مذهب سيبويه واما النصب في قراءة ابي عمرو اذا قضى امرا فانما
يقول له كن فيكون فلتبيينه بجواب الامر من حيث مجيئه بعد الامر وليس
بجواب له من حيث المعنى اذ لا معنى كقولك قلت لزيد اضرب يضرب
اي يضرب زيد واما النهي فنحو لا تشتمني فسلم والنفي ما ما فنكرمنا
ومني اما صريح كما ذكرنا واما مؤول كقولهما فيكرمني وكذا اقل رجل واقل رجل
لان هذه الكلمات تستعمل بمعنى النفي والصرف وتستعمل في اللفظ ايضا
استعماله واما ما يفيد معنى النفي لكن لا يجري في استعمالهم مجراه فلا ينتصب
جوابه لقولك انت غير امير فتضربني وكذا التعليل بعد في المضارع لا يقال
قد يجيء فتكرمني وقد جوز قوم نصب جواب كل ما تضمن النفي او العلة
قياسا لا سماعا وقد يجيء التشبيه المفيد لمعنى النفي ملحقا بالنفي اي منصوب
الجواب كقولك وال علينا فتشتمنا اي ليت بوال اما ان قصدت
بالتسبيه الحقيقة لا النفي فلا يجوز ذلك وذكر سيبويه شتمني فاشتد عليه
اي لو شتمني لوثب علي وقد يضمن ان الناصبة بعد الفاء والواو والواو قبل
بعد الشرط قبل الجزاء كقولك ان تاتني فتكرمني او تكرمني اتيك او بعد
الشرط والجزاء كقولك ان تاتني آتيك فاكرمك اجيء واكرمك وذلك لشابهة
الشروط في الاول والجزاء في الثاني النفي اذ الجزاء مشروط بوجوده
بوجود الشرط ووجود الشرط مفروض فكلاهما غير مفروضين بالوجود
حقيقة وعليه حمل قوله تعالى ان ساكن يسكن الزنج فيضلان الى قوله
ويعلم على قراءة النصب وقد جاء بعد الحصر بانما كقولك انما يجيبني فيكرمني
زيد لما قلنا في حتى ان فيه معنى التحقيق القريب من النفي واما كقولك ما الحصر الا
كقولك ما قام الا زيد فيحسن اليه فلا يجوز اتفاقا لانه بعد اثبات صريح بلى ان لم ير

الضمير الذي عمل فيه ما بعد الفاء واسطة او غير واسطة الى المستثنى المثبت
بل الى شئ آخر في خبر المنفي كو ما قام الا هند فاحسن اليه او فاكرمه والضمير
لا حد جاز لان المعنى ما قام احد فاحسن اليه الا هند على ان ذلك قبيح لان
قولك فاحسن متعلق بما قبل الا وقد تقدم في باب الفاعل ان متعلق
بما قبلها لا يقع بعد المستثنى عند البصرية الا الاستثناء والمعدود هناك
وقد جاء ما بعد الفاء منصوبا في ضرورة فيما ليس ومعنى النفي اصلا كقولك
سائرك متريلي لبني تميم والحق بالحجاز فاستريحا والتمني كقولك ليتك غدرا
فيكرمك والعرض الا تزورنا فتعطيك والاستفهام هل تزورنا فنحسن اليك
وكان الاصل في جميع الافعال المنتصبة بعد فا والسببية الرفع على انها
جملة مستانفة لان فاء السببية لا يعطف وجوبا بل الاغلب ان يستانف
بعدها الكلام كاذا المفاجاة ومعنياهما ايضا متقاربان ولذلك يقعان
في جواب الشرط الا ان اذا المفاجاة مختصة بالاسمية وقد يبقى ما بعد الفاء
السببية على رفعه قليلا كقوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون وقوله الم يسالا
الرابع القوا فينطق وقوله ولم يدر ما جزع عليك فيجزع وكذا لا ممتنع في ابقاء
الرفع فيما بعد واو الجمع اذا لم يلتبس ويكون معنى الرفع والنصب فيه سواء
كقولهم اضربني واضربك بالرفع وكذا في لو قال تعالى فقاتلوهم او يسلمون معنى الرفع
فيه معنى النصب اي الى ان تسلموا جاز لكنه لا تصرف في المواضع المذكورة
الى النصب اعتمادا على ظهور المعنى والاكثر الصرف اليه بعد الاحرف
الثلثة وانما صرفوا ما بعد فاء السببية من الرفع الى النصب لانهم قصدوا
التنصيص على كونها سببية والمضارع المرتفع بلا قرينة مخلصة للحال او
الاستقبال ظاهر في هذا المعنى الحال كما تقدم في باب المضارع فلو ابقوه
مرفوعا لسبق الى الذهن ان الفاء تعطف على جملة حالية الفعل الى الجملة
التي قبل الفاء فصرفه الى النصب مبنية في الظاهر على انه ليس معطوفا
اذ المضارع المنصوب بان مضمر وقبل الفاء المذكورة حتى وتخلص المضارع
للاستقبال اللايق بالجزائية كما ذكرنا في المنصوب بعد اذ فكان فيه شيئان
رفع جانب كون الفاء للعطف وتقويه كونه للجزاء فيكون اذن ما بعد الفاء
مبتدا محذوف الخبر وجوبا لما ذكرنا في اذن وانما اخترنا هذا على قولهم ان ما بعد الفاء

بتقدير

بتقدير مصدر معطوف على مصدر الفعل المقدم تقديرا فتقدير رزقني فاكرمك
لكن منك زيارة فاكرام مني لان فاء السببية ان عطفت وهو قليل فهي اما
تعطف الجملة على الجملة كالذي تيطر فيقصب ردا للزباب وكذا يقول في الفعل
المنصوب بعد واو الصرف انهم لما قصدوا فيها معنى الجمعية نصبوا
المضارع بعدها ليكون الصرف على تبيين الكلام المتقدم مرشدا من اول
الامر انها ليست للعطف فهي اذن اما واو الحال واكثر دخولها على الجملة
الاسمية فالمضارع بعد ما في تقدير مبتدا محذوف الخبر وجوبا فمعنى قم
واقوم قم وقيامي ثابت او في حال ثبوت قيامي واما بمعنى مع و
هي لا تدل الا على الاسم فقصدوا ههنا مصاحبة الفعل للفعل منصوبا
ما بعدها فمعنى قم واقوم قيامي كما قصدوا في المفعول معه مصاحبة الاسم
للاسم فنصبوا ما بعد الواو ولو جعلنا الواو عاطفة للمصدر على مصدر من
الفعل قبله كما قال النحاة اي ليكن منك قيام وقيام متى لم يكن فيه
نصوصية على معنى الجمع كما لم يكن في تقديرهم في الفاء معنى السببية
بل كون واو العطف للجمعية قليل كو كل رجل وضيعته والاولى قصد
النصوصية في شئ على معنى ان يجعل على وجه يكون ظاهرا فيما قصد
النصوصية عليه وانما شرطوا في نصب ما بعد فاء السببية كون ما قبلها
احد الاشياء المذكورة لانها غير حاصلة المصادر فليس كالشرط الذي
ليس بمتحقق الوقوع ويكون ما بعد الفاء جزاءها ثم حملوا ما قبل واو الجمعية
وفي وجوب كونه احد الاشياء المذكورة على ما قبل الفاء السببية التي
هي اكثر استعمالا لان الواو في مثل هذا الموضع اعني في انتصاب المضارع
بعدها وذلك لمشابهة الواو للفاء في اصل العطف وفي صرف ما بعدهما
عن سنن العطف لقصد السببية ثم اعلم انه لما كان ما بعد الفاء مبتدا
محذوف الخبر وجوبا صار الفاء مع ما بعدها اشد اتصالا بما قبلها من الجملة
الجزائية بالجملة الشرطية فجاز في هذا الجواب ما لا يجوز في الجملة الجزائية
وذلك انه يفصل بين الفعل الذي قبل الفاء ومفعوله كو هل
يعطي فيأتيك زيدا او بتوسط ايضا بين اداة الاستفهام التي هي هل
او الظرف او كيف او بين الفعل المستفهم عنه للوضوح ولقيام هذا

هذا الجواب مقامه لانه في اللفظ كالجزاء وما هو كالشرط يقول متى
فاسر معك ولا يجوز شئ من ذلك في صريح الشرط والجزاء لان كل واحد
منهما في اللفظ جملة ظاهرة قالوا ولا جواب للجواب بالفاء ولا يجاب
ايضا الشئ الواحد كوا من قوله تعالى ولا تطرد الذين يدعون من دون الله
جوابه قوله فتكون من الظالمين وقوله تعالى ما عليك من حسابهم من شئ
فتطردهم جملة متوسطة بينهما ويجوز ان يكون فتكون عطفها على قطرد
وانما لم يجب كوابين لانه كالشرط والجزاء ولا يجاب كلمة الشرط كوابين ومعنى
النفي كوما تاتنا فتحدثنا ان تاتنا تحدثنا انتفى الحديث لانتفاء الشرط
وهو الاتيان كقوله تعالى لا نقضي عليهم فيموتوا هذا هو القياس وذلك
لان فاء قياسه ان يجعل الفعل المتقدم عليه الذي هو غير موجب موجبا
ويدخل عليه كلمة ان ويكون الفاء مع ما بعده من الفعل جزاء وكما تقول
في قوله تعالى ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي ان تطغوا فمحول عليكم الغضب
حاصل ويجوز ايضا ان يكون النفي راجعا الى الحديث في الحقيقي لا الى الاتيان
اي ما يكون منك اتيان بعده حديث وان حصل مطلق الاتيان وبهذا
المعنى ليس في الفاء معنى السببية وحق الفعل ان ينصب بعد فا السببية
لكنه انما انتصب تشبيها بفاء السببية كما مجئ وانما قلنا ان الفاء وبهذا المعنى
ليست للسببية لان قولك ان اتيتني حدثني مخالف في المعنى لقولك
ما تاتيني ولا تحدثني بل انما تعطي هذه الفايدة معنى فا لعطف الصرف
اما عاطفة للاسم على الاسم كوما كان منك اتيان فحديث على ما يكون
مثل هذا المنصوب واما عاطفة الفعل على الفعل كوما ياتيني فتحدثني
بالرفع فيكون النفي في الموضعين شيئا واحدا واقعا على المعطوف والمعطوف
عليه معا فيكون المجموع الاتيان المفيد بقيد تعقب الحديث اياه منفيا
والمركب من جزئين ينتفي بانتفاء جزئيه معا وبانتفاء كل واحد من جزئيه
ايضا فعلى الاول يكون المعنى ليس منك اتيان ولا حديث معه فيجوز
ان يكون قوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون بهذا المعنى وعلى نفسك
الجزء الثاني فقط يكون المعنى منك اتيان لكن لا حديث بعده ومنه قول
علي رضه في النهج لا يخرج لكم من امري رضا فتقوضوا به ولا سخط فيجتمعون عليه

ولا

ولا يجوز ان ينتفي الاول فقط لان الحديث الذي يكون بعد الاتيان لا يكون
من دون الاتيان بلى ان جعلت ما بعد الفاء على القطع ولا الاستيناف
لا معطوفا على الفعل الذي الاول جاز هذا المعنى فيكون المراد ما تاتينا فانت
تحدثنا مما تحدث به ايجاعل كحالنا كما قال غير انا لم نات معين فرحى ونكثر
التأويلا اي فنحن نرجي ويجوز مع الرفع ايضا ان يكون الفاء للسببية والمبتدا
محذوف فيكون معنى الرفع والنصب سواء وانما لم يصرفه النصب
لعدم اللبس كما ذكرنا قبل فيكون قوله تعالى ودوا لو تدهن فيدهنون
منه اي فهم يدهنون وكذا قوله تعالى لا يؤذن لهم فيعتذرون اي فهم تعتذرون
فكانه قال ويدهنوا ويعتذروا كما ان قوله تعالى فانتم فيه سواء بمعنى فستووا
وكذا قوله لم تسال الرابع القوافي ينطق ولم ندر ما جزع عليك فتحرج ولا ادري
باسا من ان لا يقدر في مثله المبتدا لان فاء الجزاء قد يدخل على المضارع المثبت
المنفي بلا من غير تقدير لا كما يجئ في المجزوم لكن الاستيناف والسببية مع تقدير
المبتدا اظهر وقال سيبويه المعنى فهي مما ينطق على كل حال وذلك بناء
على توهمات الشعراء لحملاتهم ثم رجع وقال وهي على تجزيك اليوم سداد
وقد لا ينصرف بعد واو الجمعية ايضا اي النصب امنا من اللبس كما ذكرنا بالرفع
لان واو الحال ايضا على المضارع المثبت كما ذكرنا في باب الحال كوقفت
واضرب زيدا والعاطفة الى النصب كو يقاتلونهم او يسلمون مع انه لا امنا
من اللبس فان او في الاصل لاحد الامرين القتال والاسلام وفيه ايماء
الى معنى الى او الا فالرفع بعد الفاء اذن اربعة معان كما تقدم وللنصب
معنيان وانما جاز النصب في المعنى الثاني مع ان الفاء ليست للسببية
تشبيها للفاء بفاء الجزاء لكونه فاء بعده مضارع كائنا بعد نفي لما شبه في كن
فيكون والنفي بالمعنى الثاني كثير الاستعمال كقولهم لا يستغني شئ فيجزعنا
اي وان وسعي شئ لم نجزعنك قال وما قام منا قائم في ندينا فنطق
الا بالتي بي اعرف قال وما حل سعدى غربتا ببلدة فينسب الا الزبرقان لم
اب اي كل ولا ينسب ولولا اي ما بعد الفاء في البيتين منفي لما جاز الاستثناء
اذ المفرغ لا يكون الا في الموجب وقد يستانف بعد الواو من غير المعنى الجمعية
كقولك وعمر ولا اعوذ اي وانا لا اعوذ على كل حال وبعد او من غير معنى الى

ولا كما يقول المسافر انا صائم حلت اولا بالنصب ثم بدي بذلك فعلت
او اقيم وجوز سيبويه الرفع في قوله يحاول ملكا او يموت اما على عطف
يحاول او على القطع كوا ي نحن نموت وقوله تقاوير سل بسولا بالرفع
مقطوع اي نحن نرسل وقوله ان يركبوا فركوب الخيل عادتنا او تنزلون
فانا معشر بدل عند الخليل محمول على المعنى اي يركبون او تنزلون وكقوله
ولا ناعب الا بين غرابها وقال يونس هو على القطع بل انتم نازلون واو
بمعنى كما يجئ في حروف العطف كما في قوله تعالى اي مائة الف او يزيدون اي
بل هم يزيدون وقد يقطع بعد الواو وغير الجمعية قال على الحكم الاتي يوما
اذا قضى قضية ويقصد لم ينصب لانه احتمل مع النصب ان يكون معطوفا
على يجوز المنفي فيكون المعنى على الحكم ان لا يجوز وان يقصد ترك العطف
خوفا من اللبس ورفع على القطع اي وهو كما يقصد كما تقول زيد يجئ اذا
اسهب محسنه وممسنه اي ينبغي ان يحسن فالمعنى ينبغي له ان يقصد اي
ان لا يجوز وقد يقع مع الفاء التي لغير السببية كما ذكرنا في قوله فتزجى ويكثر
الياء مثلا ومثله قوله وما هو الان اراها فتاه فابهت حتى اذا اجد وي
بنصب ابهت ورفعه على القطع اي فان ابهت ومضمون ما بعدها
في زمان واحد ويكون فيها امر كوزرني وازورك او نهي كوالا سنه عن خلق
وتاتي مثله عليك اذا فعلت عظيم او استفهام كوهل تزورني ويعطيني
او يمن كوهل لك عندنا فتكرمنا او تحضيض كوهلا تزورنا والنحاة يقولون
هذا بواو العطف كوليكن زيارة منك وزيارة مني وقد ذكرت
ما عليها في الفاء واو بشرط معنى اي ان معنى او في الاصل احد الشيئين او الاشياء
كوزيد يقوم او يقعد اي يحصل احد الشيئين ولا بد له من احدهما واذا افصدت
مع افادة هذا المعنى الذي هو لزوم احد الامرين التنصيص على حصول
احدهما عقيب الآخر وان الاول امتد اي حصول الثاني وصله ما بعد
او وسببه يقدر بالا وغيره بالي والمعنيان الحان الى شيء واحد فان فترة
بالا والمضاف بعده محذوف وهو الظرف اي الزمتك الاوقت ان
تعطيني فهو في محل النصب على انه ظرف لما قبل او وعند من فسره
بالي ما بعده بتاويل مصدر مجرور بها والتي بمعنى الى هذا وقال سيبويه

في

في قول الشاعر واما انا بالشيء الذي ليس نافعي ينغضب منه صاحبي يعقول
ويجوز رفع ينغضب ونصبه واما الرفع فلعطفه على الصلة اعني قوله
ليس نافعي وقال ابو علي في كتاب الشعر بل هو عطف على نافعي وليس
بشيء لانه يكون المعنى اذن ما انا بعقول للشيء الذي ينغضب منه
صاحبي اي لا اقول شيئا لا ينغضب منه صاحبي وهذا المقصود واذا جعلته
فهو على الصرف قال المبرد لا يجوز ذلك لان فيه اذن نفي النفع والغضب
معا وهو عكس المقصود لان مراد الشاعر الذي ينغضب منه صاحبي
ولا اقول قلت الذي قاله انما يلزم لو جعلنا هذا الصرف في سياق قوله
ليس نافعي لانه يكون المعنى اذن لا اقول قولا لا يجمع نفعي وغضب صاحبه منه
وهذا عكس ما ينبغي لانه ينبغي ان يقول قولا يجمع نفعه وغضب
صاحبه اما اذا جعلناه في سياق النفي الذي هو ما انا فلا يفسد المعنى لانه
يكون المعنى اذن لا يكون القول الذي لا نفعي مع غضب صاحبي منه وذلك
اما بانتفائهما معا او بانتفاء احدهما لان المركب ينتفي بانتفاء احد جزئيه
كما ينتفي بانتفاء مجموعهما فتقدم الواو على ما هو منفي حقيقة اعني يقول
كتقدم العامل على الفعل المستفهم عنه في قولك منى فاكرمك اكرمني
كما تقدم تعليل ذلك وقال سيبويه وتبعه ابو علي ان ينغضب المنصوب
معطوف على الشيء اي الذي غضب صاحبي اي سبب غضب صاحبي
اي سبب غضب صاحبي وفيه نظر لان الضمير في منه يرجع الى الشيء غير النافع
فيكون المعنى وما انا بقول الشيء منه كحديث غضب صاحبي من الكلام
الذي لا ينفعني ولا معنى لهذا الكلام ولا يجوز ان يرجع الضمير الى المضاف
المقدر لانك انما اضفته الى الغضب ليعلم ان الغضب منه فلا يحتاج
الى لفظه كما بينا في الظروف المضافة الى الجمل قوله في المعطوف
اذا كان المعطوف عليه اسما عطف علي حتى فهي قوله وحتى اذا كان
مستقبلا اي العاطفة يقدر بعد ما ان كقولها للبس عباءة وتقر
عيني احب الي من لبس الشفوف ليكون الاسم معطوفا وكذا العطف
بالفاء وغيره كوا عجبني ضرب زيد فبشم وضرب زيدا وبشم والواو والفاء
في مثل هذه المواضع لا يشوبها معنى السببية والجمعية والانتهاء قوله

ويجوز اظهار ان مع لام كي والعاطفة ويجب مع لا في اللام احد
بين المواضع التي يجوز فيها اظهار ان المقدرة التي والمواضع الذي يعرض
فيه ما يوجب اظهار ان فالذي بعد القسمين هو الموضع الذي لا يجوز اظهارها
فيقول انما جاز اظهارها مع لام كي والعاطفة واللام الزايدة للجحود نحو
امرت لان اكون لان هذه الثلثة يدخل على اسم صريح نحو جئتك للاكرام و
اعجبني ضرب زيد وغضبه واردت اضربك نحو روف لكم مجاز ان يظهر معها
ما تقلب للفعل الى اسم صريح وهو ان المصدرية واما لام الجحود فلما لم يدخل
على الاسم الصريح لم يظهر بعدها وذلك وكذا لم يظهر بعدها وذلك وكذا
لم يظهر بعدها ان لان الاغلب فيها ان يستعمل بمعنى كي وهي هذا المعنى
لا يدخل على اسم صريح كما مر وحمل عليها التي بمعنى الى لان المعنى الاول
اغلب في التي يليها المضارع واما الواو والفاء واو فلانها لما اقتضت نصب
ما بعدها للتخصيص على معنى السببية والمجيئة والانتهاء كما تقدم صارت
كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها وقد ظهر ان بعدا وفي الشعر
قال وان لم يلوم بحاجه لوامها واما وجوب الاظهار مع لام كي اذا وليها لا
فلاستكراه الامين المتواليين واما قول المص لانهم لا يدخلون حروف الجر
على حروف النفي لاستحقاقها صدر الكلام ففيه نظر لان الامن بينها يدخلها
العوامل نحو كنت بلا مال والكوفيون جوزوا اظهار ان مع لام الجحود بدلا من اللام
وتاكيدا لها لان مذهبهم ان اللام الناصبة بنفسها وجوزون تقديم مفعول الخبر
بعدها خلافا للبصريين واستدلوا بقول الظاهر لقد عزلتني ام عمرو والا كن
مقالتها ما كنت خيا لا سمحا لان اللام عندهم هي الناصبة وليست هي مصدرية
وهو عند البصريين على تقدير فعل ناصب اي ما كنت اسمع مقالتها ثم كرر
لا سمعا مفسر المضمر واعلم ان الناصبة تضمر في مواضع
المذكورة كثيرا لكن ليس بقياس كما في تلك المواضع فلا يعمل لضعفها كقولهم
سمع ما لمعدي ولا سيما اذا كان فاعلا وقد جاء وحتى لمشبهة بالثلثة بجر وقد
ينصب سنذكرا كقوله الا ايهذا الزاجري احضر والوغى بروي رفعا ونصبا
والكوفيون يجوزون النصب في مثله قياسا قوله وتجزم بلم ولما ولام الامر
ولا في النهي وكلم المجازاة وهي ان ومهما واذ ما وحيثما واين ومتى

وان ومن وما واي واني ولما مع كيفما واذا شاذ وبان بمقدرة هذا
ذكر الجوازم مطلقا قوله فلم يقلب المضارع ماضيا الخ قوله
لقلب المضارع قد ذكرنا في باب المضارع ان بعضهم يقول ان لم دخل على الماضي
فقلب لفظه الى المضارع وقد جاء كم في الشعر غير لازمة كقوله لو لا فوارس
من نعم واسرتهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجار وجاءت ايضا في الضرورة
مفصولا بينها وبين المجزوم بها قال فاصبحت مما بها قفار رسومها كان
لم سوي اهل من الوحش توهل قوله ولما مثلها يعني تقلب المضارع ماضيا
وتنفيه اي تنفي الماضي قوله ويختص بالاستغراق اعلم ان لما كما قالوا في الاصل
لم زيدت عليها ما كما زيدت في اما الشرطية وانها فاختصت هذه الرباق
باشياء احدها ان فيها معنى التوقع لقد في ايجاب الماضي فهو يستعمل
في الاغلب في نفي الامر المتوقع كما تحر بعد في الاغلب عن حصول الامر المتوقع
يقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب او لما تركب وقد يستعمل في غير المتوقع
ايضا كوندم ولما ينفعه الندم واختص لما ايضا بامتداد نفيها من جنس
الانتفاء الى حال التكلم كوندم ولا ينفعه الندم فعدم النفع متصل بحال
التكلم وهذا هو المراد بقوله بالاستغراق ومنع الاندلسي من معنى الاستغراق
فيه وقال هي مثل لم في الاحتمال الاستغراق وعدمه والظاهر فيها الاستغراق
كما ذهب اليه النحاة واما لم فيجوز انقطاع نفيها دون الحال كوله لم يضرب
زيد امس لكنه ضرب اليوم واختصت لما ايضا بعدم دخول ادوات
الشرط عليها فلا يقول ان لما تضرب ومن لما يضرب كما يقول ان لم يضرب
ومن لم يضرب وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل الحرفي وشبهه
ومعموله واختصت ايضا بجواز الاستغناء بها في الاخبار عن ذكر المنفي ان
دل عليه دليل كوشارفت المدينة ولما اي لما ادخلها كما جاز ذلك في قد التي
هي نظيرها قال ارفد الرحل عير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قد وقد جاء
ذلك في لم ضرورة كقوا حفظ ودينك التي استودعتها يوم الاغارب ان
وجدت وان لم واذا دخلت همزة الاستفهام على لم ولا فهي للاستفهام
على سبيل التقرير ومعنى التقرير الحاق المخاطب الى الاقرار بامر يعرفه كقوله تعالى
الم نربك الم نشرح لك وقوله الا تعرفوا منا التقيا قوله ولام الامر

اللام المطلوب بها الفعل يدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله وهي مكسورة وفتحها لغة وقد يسكن بعد الفاء والواو وثم نحو وليات طايفة اخرى لم يصلوا فليصلوا وثم ليعصبوا ومع الفاء والواو اكثر اكثر لكون اتصالها بما بعدها اشد لكونها على حرف واحد فصار الفاء والواو مع اللام بعدهما وحرف المضارع على وزن فخذ وكيف فيخفف بحذف الكسرة ثم فمحمول عليهما لكونها حرف عطف مثلهما ويلزم باللام في النثر فعل الغاءل المخاطب وهو اما فعل المفعول نحو لاضرب انا ولنضرب انت ولنضرب هند وهو كثير ان واما فعل المتكلم كقوله عليه السلام قوموا فلاصل لكم وقال تعالى نحمل خطاياكم وهذا اني امرالانسان لنفسه قليل الاستعمال وان استعمل فلابد من اللام كما رايت فان كان الماموربه جماعة بعضهم حاضر وبعضهم غايب فالقياس تغليب الحاضر نحو افعلا لاضرب وغايب والفعلوا لمن بعضهم حاضر وجوز علي قلة ادخال اللام في المضارع المخاطب لبعدالة الخطاب واللام الغيبة فيكون اللفظ لمجموع الامرين بناء على كون بعضهم حاضرا وبعضهم غايبا كقوله عليه السلام لتاخذوا مصافكم وقري في الشواذ فبذلك فلتفرحوا وجاء حذف هذه اللام في فعل غير الفاعل المخاطب قال محمد بعد نفسك كل نفس اذا ما خفت من امر ما الاواجاز الفراء حذفها في النثر في كوقل له ليقيموا قال الله تعالى قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلوة وانما ارتكب وذلك لاستفادة ان يكون القول سبب الاقامة والاولى ان يقال في مثله انه جواب الامر كانه لما كان يحصل اقامتهم للصلوة عند قوله دم لهم صلوا جعل قوله كالعلة في اقامتها وقال بعضهم جزمه لكونه شبه الجواب كما قلنا في كن فيكون بالنصب ولو كان كما قاله الفراء لم يختص هذا الجواب الامر ثم اعلم انه كان القياس في امر الفاعل المخاطب ان يكون باللام ايضا كالغايب لكن لما كثر استعماله حذف اللام وحرف المضارعة تخفيفا وبني لزوال مشابهته الاسم بزوال حرف المضارعة وذلك لانه لما شابه الاسم بسبب عروض موازنته له عند زايدة حرف المضارعة في اوله وقد جاء في الحديث امر المخاطب باللام كقوله لتتهره ولو بشوكة وفي آخر لتقوموا الي مصافكم وهو في النثر اكثر قال ليقم انت يا ابن خير قريش فيقضي حوائج المسلمين والذي عزا الكوفيين حتى قالوا انه مجزوم

والجازم مقدر هو القياس المذكور وايضا مجيئه باللام في الشعر ايضا معاملة آخره معاملة المجزوم كما مر في والحمل على النهي فانها يعمل في المخاطب كما يعمل في الغايب قوله ولا النهي المطلوب بها الترك وهي تجزم بخلاف في النهي وقد سمع عن العرب الجزم بها للمخاطب والغايب على السواء ولا يختص بالغايب كالكلام وقد جاء في المتكلم قليلا كلام الامر وذلك قولهم لا ارينك ههنا لان النهي في الحقيقة منها هو المخاطب اي لا تكن ههنا حتى لا اراك قوله وكلم المجازات تدخل على الفعلين لسببية الاول في الثاني وبسببيات شرطا وجزاء فان كانا مضارعين او الاول فالجزم ان كان الثاني فالوجهان اعلم ان ام الكلمات الشرطية ان ومن ثم تحذف بعدها الشرط والجزاء في الشعر خاصة مع القرينة قال قالت بنات الكلم يا سلمى ان كان فقير امقدر ما قالت وان وحذف في السعة شرطها وحده اذا كان منفيا بلا مع ابقاء لا نحو قولك ائتني وان لا فلا يزورك اي وان لا ياتني فلا يزورك وكذا الحذف بعد ام الشرطية مع بقاء لا اذا تقدم ما يكون جوابا من حيث المعنى كقولك افعل هذا امالا اي امالا يفعل ذلك فافعل هذا وعند الكوفيين يجيء ان بمعنى اذ قالوا في قوله تعالى وان كنتم في ريب انها بمعنى اذ لان ان مفيدة للشك تعالى الله عنه والجواب ان ان ليست للشك بل لعدم القطع في الاشياء الجارين وقوعها وعدم وقوعها ولو سلمنا ذلك فلانه تعالى يستعمل الكلمات استعمال المخلوص بستحيل مدلولها في حقه تعالى بضرب من التاويل كقوله تعالى لما ليبلوكم لما كان التكلف من حيث التخيير في صورة الابتداء وقال تعالى لعلكم تتقون لما كان في صورة من يرجى منهم ذلك وقال ممن يفعل من يشاء اي بترك الالطاف لمن لا ينفعه فكذا قال ان كنتم مؤمنين وان كنتم في ريب لما كان امرهم في نفسه محتملا للايمان وضده لما ارتياب وضده لا بالنسبة الى علم الباري تعالى قوله مهما اختلف فيه فقال بعضهم مي كلمة غير مركبة على وزن فعلى فحقها على هذا ان يكتب باليا ولو سمي بها لم ينصرف لكون الالف زايدة ولو قيل انها للتانيث لم ينصرف بعد تنكيرها ايضا وقال الخليل مي ما الحقت بها ما كما يلحق سايرة كلمات الشرط نحو متيما وايما استكره تابع المثلين ما بدل الالف بالاولى

لتجانسهما في الحس وقول الخليل قريب قياسا على اخواتها وقال الزجاج هي مركبة
من ما بمعنى كف ومعنى الشرطية وفيه بعد اذ لا معنى للتكلف مع معنى الشرط
الا على بعد وما ان يقال في مهما تفعل افعل بمعنى افعل لانه رد على كلام مقدر
كانه قال لك قائل لا اقدر على ما افعل ولو ثبت ما حكى الكوفيون عن العرب
مبهمنا بمعنى من كما في قوله اما ترى مهمي تسمح في صديقه اما ويل هذا الناس
ما ري يندم لكان مقويا لمذهب الزجاج وقد جاء مهما في الاستفهام بمعنى ما
الاستفهامية انشد ابو زيد في نوادره مهما لي الليلة مهما ليه اودي بفعلي وبرأله
ومهما اسم بدليل رجوع الضمير اليه قال تعالى مهما تأتنا به من آية وقال الشاعر
ومهما وكلت اليه كفاه وقد جاء ما ومهما ظرفي الزمان بمعنى ما تجلس اجلس
ومهما تجلس اجلس فيه واما اذ ما فهو عند سيبويه حرف كان ولعله نظرا الى
ان لفظة ما يدخل على اذا مع ان فيه معنى الشرط الموضوعة للماضي فاذ ما عنده
غير مركبة وقال السيرافي ما علمت احدا من النحاة ذكر اذ ما غير سيبويه واصحابه
واستشهد سيبويه ببيتين احدهما قوله اذا ما دخلت على الرسول فقل حفاعليك
اذا طمان المجلس والآخر قوله اذا ما ترسى القوم اذجى صحصى اصعد سيرا
في البلاد وافرع وقال بعض النحاة اصله اما وهو لا يجئ الا بنون التاكيد بعده
كقوله تعالى اما ترين فلما كان بتكسير البيت بالنون غير صورة اما انقلب
الميم الاول ذالا ولا يتم له هذا في قوله اذا ما دخلت وقال المبرد اذ ما باقية
على اسميتها وما كافة لها على طلب الاضافة مهيئة للشرطية والجزم كما في
حيث وقد ينا صارت بما معنى المستقل وجازمة واما الاعتراض باذا ما
فلا يلزم اذ ربما اختص بعض الكلمات ببعض الاحكام اختيارا منهم بلا
مرجح الا ترى ان حيث مثل اذا متضمن بمعنى الشرط بل اذا اقعد فيه وبجزم
حيث مع ما دون اذا واما حيثما فتقول ما فيها كافة تحيث عن الاضافة
لازايدة كما في مهما واما وذلك ان حيث كانت لازمة للاضافة فكانت
مخصصة بسبب المضاف اليها فكفتها ما عن طلب الاضافة ليصير بهة
كساير كلمات الشرط كلها بجزم لتضمنها معنى ان التي هي للابهام فلا يستعمل
في الامر المتيقن من المقطوع به لا يقال ان غربت الشمس او طلعت
فجعل العموم في اسماء الشرط كاحتمال الوجود والعدم في الشرط الواقع بعد ان

لانه نوع عموم ايضا والشرط بعد ان في الوجود والعدم وايضا فانهم سلكوا
طريق الاختصار بتضمن هذه الكلمة للعامة معنى انه لو كان يطول عليهم الكلام
لو قالوا في ضربت زيدا ضربت وان ضربت بكرا ضربت الى ما لا يتناهى وكذا
ما ومتى وساير اخواتها ويجوز اتصال ما الزايدة بان واي وايان واين ومتى
واما في حيثما واذ ما فكانه كما ذكرنا وقد اختلف في العامل في الشرط والجزاء
وقال السيرافي ان العامل فيها كلمة الشرط لاقتضائها الفعلين اقتضاء واحدا
وربطها الجملتين احديهما بالاخرى حتى صارتا كالواحدة فهي كالابتداء
العامل في الجزئين وكظننت وان واخواتها عملت في الجزئين لاقتضائها
لهما وذهب الخليل والمبرد الى ان كلمة الشرط يعمل في الشرط وهما معا
يعملان في الجزاء لان نياطهما وحروف الشرط ضعيف لا يقدر على عملين
وهذا كما قيل ان الابتداء والمبتدا يعملان في الخبر واجيب عن ضعف
الحرف عن عملين بان ذلك يجوز اذا اقتضى شيئان كان وما ولا وفار
الاخفش ان الشرط مجزوم بالاداة والجزاء مجزوم بالشرط وحده فيه
لضعف الاداة عن عملين والشرط طالب للجزاء فلا يستغرب عمله واجيب
باستغراب عمل الفعل الجزم وقال الكوفيون الشرط مجزوم بالاداة و
الجواب مجزوم بالجوار كانه جر بالجوار في قوله كبر اناس في كاد مزيل و
الجزم آخر الجر وليس بشئ لان العمل بالجوار للضرورة كانه جر بالجوار في قوله
كبر اناس وايضا ذلك عند التلاحق وينجزم الجزاء مع بعده عن الشرط
المجزوم بذبول الشرط وقال الاخفش في الشرط والجزاء مبنيان لورود وقوعهما
موقع الاسم رفعا للعدم وقوعهما مشتركين ثم مختصين وهو قريب على ما اخترنا
قبل وكلمة ان لاصالتها في الشرطية وكونها ام الباب جاز ان تدخل على الاسم
شرط ان يكون بعده فعل كقولك ان زيد ضرب وان زيد ضربت ولذلك في لو
كقولك انتم تملكون بخلاف ساير الكلمات الشرط فان ذلك لا يجوز بينهما
الا في الضرورة قال فتى واغل بينهم بخيوه وبعطف كاس الساقي وقال
اينما الريح تميلها تميل وقال ومن يخن لومنه بيت وهو امن وذلك كما جاز
وقوع الاسم بعد الهمزة الاستفهامية لما كانت اصلا في الاستفهام وسواء
مهنا ولي ذلك الاسم فعل كقولك ازيد ذهب او لا كقولك ازيد ذاهب ولم يجز ذلك

في سايرِ كلمات الاستفهام اذا كان بعد ذلك الاسم فعل فلا تقول متى زيدا
ملقى اولقاه ومن زيدا اضربه ومتى زيد خرج وهل زيد خرج وهل زيدا ضربت
او ضربته الا اضطرارا فان لم يكن بعد ذلك الاسم فعل كمتى زيد خارج و
هل زيد خارج جايز وحق الفعل الذي يكون بعد الاسم الذي يلي ان وما تضمن
معناها من الاسماء ان يكون ماضيا سواء كان ذلك مرفوعا اومنصوبا كقو
ان زيدا ذهب وان زيدا لقيته اولقيته وقد يكون مضارعا على الشذوذ
كقوله يبنى عليك وانت اهل ثناءه ولديك ان هو يستزدك
من يد وقوله انما التريح عملها عمل وانما ضعف مجئ المضارع لحصول الفعل
بين الجازم مع صفته وبين معموله فاذا كان ذلك الاسم مرفوعا فهو عند
الجمهور مرفوع بفعل مضمر يفسره ذلك الفعل الظاهر ولا يجوز كونه مبتداء
لامتناع ان زيدا لقيته الا ما حكى الكوفيون في الشاذ ان منفسا اهلكته
وماله ايضا عندهم ليس مبتداء بل مرفوع بمقدر يفسره الفعل الناصب
اي ان اهلك او اهلك كما مر في المنصوب على شريطة التفسير وذهب
بعض الكوفيين الى ان رفعه على الابتداء لكنه مبتداء يجب كون خبره مبتداء
فعلا يطلب كلمة الشرط الفعل سواء وليها اولا ونقل عن الاخفش ايضا
في مثله انه عن المبتداء لكن العامل عنده في المبتداء هو الابتداء وعند الكوفيين
الجزاء والضمير كما تقدم في باب المبتداء وان كان ذلك الاسم منصوبا فان
كان الفعل بعده مشتغلا بضميره او متعلقه فهو عند البصريين منصوب
بالمقدر وعند الكوفيين بالظاهر كما مر في المنصوب على شريطة التفسير وان لم
يشتغل ذلك الفعل بضميره ولا متعلقه كقولك ان زيدا ضربت فهو ايضا عند
الكوفيين منصوب بالظاهر وعند الكوفيين والبصريين بالمقدر وذلك
لما ثبت عندهم من قوة طلب كلمة الشرط للفعل حتى لم تجز الفصل
بينهما لفظا الا في لفظ ان لكونها ام الباب ولم تجز ان يدخل الكلمة الشرط
من اسم لا فعل بعده كما جاز ذلك في كلم الاستفهام وعند البصريين حكم المرفوع
والمنصوب المتقدمين على جواب الشرط حكمها متقدمين على الشرط فيجوز
عندهم ان قمت زيد نقم وان لم يا تني زيدا اضرب فهما معمولان لمقدرين يفسرهما
جواب الشرط اذا تقدمه المرفوع لان الجزم عندهم بالجوار وقد زال الجوار بفصل

المرفوع

المرفوع الذي هو اجنبي من الشرط اما لو كان المرفوع من جملة الشرط
فلا يعد فصلا مانعا من الجوار كقولك ان تقربني زيدا اضرب فان تقدمه
المنصوب فالفراء يمنع ايضا جزم الجواب مطلقا كما للمرفوع للعلة المذكورة
والكسائي يفصل الفاصل فان كان فاعلا للجزاء لغوا جزم الجزاء لانه كالفصل
كقولك ان ياتيني اليوم غدا آتك وان تاتيني اليك اقصد وان لم يكن ظرفا
لم يجز للعلة المذكورة واستشهد البصريون بقول طفيل القوي والمخيل
اياهم فمن يضطرها ويعرف لها ايارها الخير يعقب والقصيدة مكسورة
القافية والاكثر جعل المرفوع مبتداء فيجب اذن رفع المضارع اتفاقا او
تصدير المبتداء بالفاء كقولك ان قمت فزيد يقوم وكذا الاكثر تصدير المنصوب
بالفاء فيرتفع المضارع اتفاقا كقولك ان ضربتني فزيدا اضرب ويجوز اعتراض
القسم والدعاء والنداء والاسمية الاعتراضية بين الشرط والجزاء
كقولك ان تاتيني والله اتيك والله ثانيني غفر الله لك اتيك وان تاتني يا زيدا
اتك وان تاتني ولا بحر اكرمك ولا يجوز عند البصريين تقديم معمول الشرط
على اداة الشرط كقولك زيدا ان يضرب تضرب وكذا معمول الجزاء فلا يجوز
زيدا ان جيتني اضرب بل الجزم بل انما تقول اضرب مرفوعا ليكون الشرط
متوسطا وزيدا اضرب والاعلى جزائه اي ان جيتني فزيدا اضرب بالجزم
بل انما تقول اضرب مرفوعا ليكون الشرط متوسطا وعلة ذلك كله ان
لكلمة الشرط صدر الكلام كالاستفهام ولا يجوز ايضا زيدا ان جاءك
فاكرمه لما ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير ان ما لا ينصب بنفسه
لا تقدمه واما اذا قلت زيدا اذا جاءك تضرب او تضربه وان لم يجز اذا
وحين مجري كلمات الشرط بل جعلتهما كيوم الجمعة في قولك زيد يوم الجمعة
تضرب او تضربه فنصب زيدا اولى اذا لم يشتغل الفعل بالضمير لقبح زيد
ضربت على تا ويل ضربته فان قيل اليس يكفي الضمير في اذا جاءك قلت
لو لم يكن لتعقل واقعا عليه معنى وهو الخبر في الحقيقة كان اظهار الضمير
في قيته اولى واما اذا اشتغل الفعل بالضمير فرفع زيد اولى لما تبين في المنصوب
على شريطة التفسير ان زيدا رزته بالرفع اولى من النصب وان اجريت
اذا وحين مجري كلمات الشرط وجب زيد عند البصريين كما ذكرنا فان وشغل

تقرب اذن بالضمير اولي ان كان واقعا على زيد لان جواب الشرط هو الخبر
في الحقيقة والشرط قيد فيه فلا يتغير الضمير الذي فيه فقولك زيدان جاك
فاكرمه اولي من فاكرم وان كان واقعا على غير المبتدا من حيث المعنى كقولك ان
زيدان جاك فاكرمني او اذا اخاك فاكرمتني كفى الضمير في الشرط واما الكوفيون
فجوزوا تقديم معمول الجزاء المجزوم على اداة الشرط فقولك زيدا ان
يضرب اضرب عندهم في الاصل اضرب ان تضرب
فلما تاخر الجواب الجزم علي الجواز قالوا والدليل على ان مرتبته التقديم قوله
ما افرع من جانس ما افرع انك ان تفرع اتحوك تفرع رفع الجواب مراعاة
لاصله من التقديم ورد بمنع كون مرتبه الجزاء قبل الاداة لان الجزاء من حيث
المعنى لازم كائن في الظروف المسببه ومرتبته اللازم بعد الملزوم وقوله
تفرع ضرورة اما علي حذف الفاء كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها
ويقال هذا اسراف للقران يدرسه والمرء عند الرشا ان يلقها ذيب وقوله
انى متى اشرف الى الجانب الذي به انت من بين الجواب ناظرة فانه لا تعلق
الشرط بين المبتداء والخبر الا ضرورة فلا يقال زيدان لقيته كريم بل يقال
فكريم اي فهو كريم حتى يكون الجملة الشرطية خبر المبتداء واما تعليقه بين القسم
وجوابه نحو والله ان جيئتني لاكرمك فيسجئ واحتاجاز تعليق اذا مع شرطه
بين المبتداء والخبر في قوله تعالي انما امرنا لشئ اذا اردناه ان نقول له
كن فيكون فلعدام عراقة اذا في الشرطية واما علي التقديم والتاخير للضرورة
اي الك تقرع ان تصرع اتحوك ويجوز ان يكون البيتان المذكوران فكذا
واما تقديم معمول الشرط علي اداته فاجازه الكسائي دون الفراء واعلم انه
اذا تقدم علي اداة الشرط ما هو جواب من حيث المعنى فليس عند البصريين
بجواب له لفظا لان للشرط صدر الكلام بل هو دال عليه وكالعوض منه
وقال الكوفيون بل هو جواب في اللفظ ايضا لم يجزم ولم يصدر بالفاء
لتقدمه فهو عندهم جوابا واقعا في موقعه كما ذكرنا وانما يجزم على الجواز اذا تاخر
عن الشرط وذلك نحو ان ضربني فاضرب جواب من حيث المعنى اتفاقا والتوقف
مضمونه علي حصول الشرط وهذا لم يحكم بالاقرار في قولك لك علي الف
درهم ان دخلت الدار وعند البصرية ايضا لا مقدر مع هذا المقدم جواب

للشرط

للشرط لانه عندهم يعني عنه فهي مثل استبارك المذكور الذي هو كالعوض
من المقدر اذا ذكرت احد معالم تذكر الآخر ولا يجوز عندهم ان يقال هذا
المقدم هو الجواب الذي كان مرتبته التاخر عن الشرط تقدم علي اداته
لانه لو كان هو الجواب لوجب جزمه ولزم الفاء في نحو انت مكرم
ان اكرمتني ولجاز ضربت غلامه ان ضربت زيدا علي ان ضمير غلامه لزيد
فمرتبة الجزاء عند البصرية بعد الشرط وعند الكوفية قبل الاداة كما مر وقد
خل الواو علي ان المدلول علي جوابها يتقدم ولا تدخل الا اذا كان ضد
الشرط المذكور اولي بذلك المقدم الذي هو كالعوض عن الجزاء ومن ذلك
الشرط كقولك اكرمه وان شتمني فالشتم بعيد من اكرامك الشاتم
وضده وهو الممدوح اولي بالاكرام وانسب وكذا قوله عليه السلام
اطلبوا العلم ولو بالصين والظاهر ان الواو الداخلة علي كلمة الشرط في مثله
اعتراضية ونعني بالجملة الاعتراضية ما يتوقف بين اجزاء الكلام متعلقا به
معنى مستتما تعلقا علي طريق الالتفات كقولك فانت طلاق والطلاق
اليه وقوله تري من كل من فيها وحاشك وقد جئ بعد تمام الكلام كقوله ثم
انا سيد ولا اوم ولا فخر فنقول في الاول زيد وان كان غنيا بخيل والثاني زيد
بخيل وان كان غنيا جواب الشرط في مثله مدلول الكلام اي ان كان غنيا
فهو بخيل فكيف اذا افتقر والجملة كالعوض عن الجواب المقدر كما تقرر
ولو اظهرته لم يذكر الجملة المذكورة ولا الواو والاعتراضية لان جواب
الشرط ليست جملة اعتراضية وقال الجرجاني هو واو العطف والمعطوف
عليه محذوف وهو ضد الشرط المذكور الذي قلنا انه هو الاولي بالجزاء
المذكور فالتقدير عنده زيد ان لم يكن غنيا فبخيل وقد تقدم في باب
العطف جواز حذف المعطوف عليه مع القرينة لكنه يلزمه ان يأتي بالفاء
في الاختيار فنقول زيد ان كان غنيا فبخيل كما تقدم من ان الشرط لا ملغى
بين المبتداء والخبر اختيارا واما علي ما اخترنا من كون الواو اعتراضية
فيجوز لان الاعتراضية يفصل بين اي جزئين من الكلام كما مثلنا بلا تفصيل
اذا لم يكن احدهما حرفا وعن الزمخشري ان الواو في مثله للحال فهو
الذي كالعوض عن الجزاء عاملا في الشرط بضعا علي انه حال كما عمل في جواب

متى عند بعضهم في متى النصب على انه ظرفه ومعنى الحال والظرف متقاربان
والايصح اعتبار الجزمي عليه بان معنى الاستقبال الذي في ان تناقض معنى
الحال الذي في الواو لان حالية الحال باعتبار عامله مستقبلا كان العامل
او ماضيا كقولك اضربه غدا مجردا وضربته امس مجردا واستقبالية شرط ان باعتبار
زمان المتكلم فلا تناقض بينهما واعلم انه اذا تقدم على الشرط ماهو جواب
في المعنى فالشرط لا يكون اذن الا ماضيا لفظا لو معنى كقولك ان ضربتني
واضربك اوان لم تعطني واتمامذلك حتى لا تعمل الاداة في الشرط لفظا
كما لا تعمل فيما هو كالجزاء عند البصرية وما هو جزاء عند الكوفية وقد يجيء في الشعر
مضارعا كقولك متى تاتني انشد سيبويه فقلت تحل فوق ظعونك
انها مطيعة من باتها لا تقرها كانه قال لا يقرها من باتها لقوله والمرء عند
الرشاد اي ان يلقها ذيب اي المرء ذيب على احد التقديرين فان تقدم
ماهو الجواب معنى على الظروف الزمانية او المكانية من كلمات
الشرط كمتى واذما وايان واين وحيثما وانى فلا شبهة في تضمنها للشرط اذ
لا يصلح للاستفهام ولا واسطة بين الشرط والاستفهام في هذه الكلمات
الصالحة لهما واما ما يصلح من كلمات الشرط لكونها موصولة ايضا كمن وما
واي فان جاء بعدها ماض احتمل عند سيبويه كونها موصولة وشرطية
كمن اتاني فانا اكرمه فان كانت موصولة فمنصوبة بالفعل المتقدم وان كانت
شرطية فمبتدا والخبر مختلف فيه كما ذكرنا في باب المبتدا والتقدير
من اتاني فانا اكرمه ولا محل للفعل الذي بعد هذه الكلمات ان قدرناها موصولة
وهو في محل الجزم ان كانت شرطية وابن السراج قطع بكونها موصولة علا
بالظاهر لان جعلها شرطية تحتاج الى حذف الجزاء عند البصرية وجعل المتقدم
كالعوض عنه وان جاء بعدها مضارع كقولك اتى من ياتني فالوجه كونها موصولة
ويجوز جعلها شرطية على قبح فيجزم المضارع وذلك لما تقدم من ان الشرط
يكون ماضيا في الاختيار اذا تقدم ماهو جوابه وان جيئ بالظرف قبل
من وما واي على تقدير اضافة الظرف الى الجمل فالواجب كما ذكر سيبويه
جعلها موصولة سواء ولها الكلم المذكور كقولك اتذكر اذ من اتانا من اكرمناه او
مضارع كقولك اذ كرحين ما يفعل له افعله وقد يجوز في ضرورة الشعر جعلها شرطية

قال

قال السد علي حين من لست ذو نية بجد تقدها اذ في المقام تدابر فان قيل
لم جاز الجزم في السعة في كقولك غلام من تضرب اضرب ولم يجز عليه في كقولك اذكر
اذ من تاتنا بكرمه واذ مضاف الى ما بعده كما ان المضاف كذلك قلت
لان غلام النحو بكلمة الشرط نسبت اضافتها اليها فصار ككلمة واحدة فيها معنى
الشرط اذ سوي معنى الشرط من المضاف اليه الى المضاف فلا يلزم
قصد المضاف واما اذ فانه مضاف الى الجملة لا الى من وهو في الحقيقة
مضاف الى مضمون تلك الجملة كما مر في الظروف المبنية وذلك المضمون مصدر
تكرمه واقعا على معنى من اي اتذكر وقت اكرامنا من ياتينا فلم يصر مع
من كالكلمة الواحدة ولم يكتس منه الشرط اذ ليس مضافا اليه كما كان غلام
مضافا اليه فلذا لم يلزم تصدر اذ كما لزم تصدر غلام بل هو معمول لتذكر المقدم
عليه فلا يجوز جعل من شرطية حتى لا يسقط عن التصدر بتقدم اذ عليه
فان قلت فمن مع دخول اذ عليه في صدر الكلام كقولك اذ من تضربه وجاء
في التي من نضربها يضربه قلت قد مر في باب المبتدا ان كلمة الشرط
والاستفهام لا يتقدم عليها ما يصير من تمام جملتها اذا اثر في تلك الجملة
وراد في معناها شاء وازيد منها شرحا فاقول لا يجوز ان يتقدم على كلمات
الشرط والاستفهام بالجمع امرين احدهما ان يتصل بتلك الكلمات بلا فصل
والثاني ان يحدث في الجملة التي هي من تمامها معنى من المعاني وذلك
كان وكان وظن واخواتها واما النفي لا نقول اما من يضرب اضرب وما ان
تقعد اقعد واما لا فليس كما لانها يلقى في اللفظ كونك بلا مال ومررت
برجل لا كريم ولا شجاع فلذا نقول لا من يعطك تعطه ولا من يكرمك يكرمه
وكذا نقول لا ان تاتنا اعطيتنا ولا ان قعد ما عنك سالت عما والظروف
المضاف الى الجمل لا شك في احد انها في الجمل معنى وهو يصيرها بمعنى
المصدر ولا يبقى كلمة الشرط في الحقيقة في صلب كلام لان المصدر مفرد وليس الصلة
وخبر المبتدا كذا فان قيل خبر المبتدا ايضا اذا كان جملة يصير بسبب المبتدا
في تقدير المفرد قلت لا نعم واما الدليل على ذلك فان هذا دعوى من بعض
النحاة فلا برهان وكونها في محل الرفع لا يدل على تقديرها بالمفرد بل
يكفي في تقدير الاعراب في الجمل وقوعها موقعا يصح وقوع المفرد فيه

ويقول ما اما يجعل ولكن ان ياتني اعطك لان لكن لا تغير معنى الجملة التي بعدها
بل هي الاستدراك ما قبلها كما يجئ في الحروف المشبهة بالفعل قال فلست
كلال مخافة ولكن متى ما املك ترزوا القوم ازورا واما قوله وماذا ك ان كان
ابن عمي ولا اخي ولكن متى ما املك اصرا انفع برفع انفع لان القوي في مرفوعه
فعلي التقديم والتاخير لضرورة الشعر كما مر في قولك امك ان تضرع اخوك
تضرع ومتى شرطية بلا شبهة فجزم اطلك انما لا يجئ موصولة كما ومن اي اما
اذا المفاجاة فيصح مجئ من وما واي شرطية بعدها كمررت بمن فاذا جاءة
من تاء لفظه كما يجئ فاذا من تاء نقطه على ان من موصولة وذلك لان اذا المفا
لا يغير ما بعدها عن مضاه على الصحيح اذ تبيت بمضافة اليه واما عدم وقوع
كم متى واين من الظروف بعدها فلاختصاصها بالجملة الاسمية ومن كان
مذهبه ان اذا المفاجاة مضافة الى الجمل بعدها يجب ان لا يحسن وقوع الكلمة
الشرط بعدها الا على اضمار المبتدا اي فاذا هو من ياتيه يعطه لما ذكرنا
في امتناع ابدال اذ من تاء يبا بكرمه والاضمار بعد اذ المفاجاة الى تري اني
حذف الخبر في مثل خرجت فاذا السبع واما اما فان كان بعدها من او ما
اواي وبعدها فعل مضارع فانه يصح جعلها شرطية لان الجواب لا ما دون
كلمة الشرط التي بعدها كما يجئ في حروف الشرط ويصح جزم الشرط مع انه لا جواب
لظاهرا كما قلنا في اتيك ان تاتيني فالاولى جعلها موصولة كما امن تاتني
فانى اكرمه قال تعالى واما ان كان من المقربين فروح وريحان فلا يكون
بعد ان واخواتها وكان واخواتها فظن واخواتها وقيل الا موصولة للتاثير
معاني فيما بعدها وكان قياس همزة الاستفهام ان لا يدخل على كلمات
الشرط لكن لها في الاستعمال لسعة الاترى الى دخولها على الواو والفاء
ثم مجاز من يضربك وابن لقسمه سمته فان قدرت في كان ضمير الشان
جاز دخولها على كلمات الشرط وكذا لو حذفت ضمير الشان بعد ان على قبح
فيه كما ياتي في باب الحروف المشبهة بالفعل كقوله ان من لام في بني بنت
حسان الم واعصه في الخطوب وذلك لان كلم الشرط لم يبل اذن تلك النواسخ
في الحقيقة وكذا جاز كون المعمول الثاني بهن النواسخ جملة مصدرة بكلم
الشرط كما كان زيد من تضربه اضربه ولو قدمت مهنا الجزاء الثاني على الاول

فقلت

فقلت كان من تضربه اضربه زيد لم يجز لانه ولي اداة الشرط الموثر في الجملة
واما قولك علمت ايهم زيد وعلمت ازيد في الدار ام عمرو فقد ذكرنا الاعتذار
عنه في باب المبتدا واعلم ان الخبر يحذف عنه قيام القرينة يقال ان ياتيني
اكرمك فتقول انا وان امسى وكذا في لو قال الله تعالى ولو ان قرانا
سيرت به الجبال او قطعت به الارض واذا حذف جواب اداة الشرط الجازمة
قالوا حب في الاختيار ان لا يجزم الشرط بل يكون ماضيا لفظا او معنى
كوان لم افعل الا لتفعل الا اداة في الشرط كما لم يعمل في الجزاء قوله فان كانا
مضارعين او الاول يعني او كان الاول مضارعا والثاني غير مضارع كقوله
ان تزوري زرتك او فانت مكرم فان كانا مضارعين فهما مجزومان
لا غير واما قوله انك ان يصرع اخوك تصرع فقد قدم الجواب عنه وان كانا
ماضيين فهما مبنيان في محل الجزم كوان ضربت ضربت وان كان الاول
مضارعا والثاني ماضيا فالاول مجزوم ومثله قليل لم يات في الكتاب العزيز
وقال بعضهم لا يجئ الا في ضرورة الشعر قال من يكد ني شئ كنت منه كالشجى بين
حلقه والوريد والاجود كونهما مضارعين تطبيقا للفظ بالمعنى ثم كونهما ماضيين
لفظا كوان ضربتني ضربتك او ماضيين معنى كوان لم تضربني لم اضربك
او احدهما ماضيا لفظا والآخر معنى كوان ضربتني اضربك وان لم تضربني لم يضربك
وان تخالفا ماضيا ومضارعا فالاولى كون الشرط ماضيا والجزاء مضارعا
كقوله تعالى من كان يريد الحيوة الدنيا وزينتها نوف وعلى
اضعف الوجوه كوان تزرني زرتك لان الاداة اذن يوثر في الفعل الا
بعد نقله الى معنى المستقبل من غير ان يوثر في الاقرب شيئا بغير المعنى
ويجوز تخالف الشروط معطوفة مضيا واستقبالا كوان زرتني وتكرمني
وان تزرني فاكرمتني والاولى توافقها كالشرط والجزاء وكذا في الجزاء
كوان زرتني اكرمتك واعطيتك وان زرتني اكرمك واعطيتك واذا
ذكر بعد الشرط فعل فليس له من ذيوله لا يكون كوان يحسني اعطيتك
او صلة كوان تضرب الذي اضربه يضربك او صفة كوان يضرب رجلا
اضربه يضربك واما ان يتفقا لفظا ومعنى كوان احسن تاتني تسال احسن
اليك فيجب رفعه حالا وان جاز ان يكون مفعول الشرط بتقدير ان كوان تامري

ان يجب الحمك اي تامرني يا خالد هيف فهو منصوب المحل على انه مفعول
واما ايتفقا معنى لا لفظا نحو من يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف
فهو عدل من الاول واما ان يتفقا لفظا لا معنى نحو ان يقرب يقرب اي
يتيسر وحكمه وحكم المخالف للاول لفظا ومعنى وكذلك الحكم ان جاء الفعل بتوز
الجواب فالمتفقان لفظا ومعنى نحو ان تاتني احسن اليك احسن والمختلفان
لفظا ومعنى نحو ان زرتني اكرمك اسرع والمختلفان لفظا لا معنى نحو ان تبت
الي انك اجر المختلفان معنى لا لفظا نحو ان تاتني اقرب احزبه اي اسر
فان جاء مع المتوسط واوا وفاء اوثم فالوجه الجزم وذلك التصب
مع الواو والفاء على الطرف كما ذكرنا في فاء السببية وواو الجمعية وكذا
في الفعل المتاخر ومضاف الى ذلك في المتاخر جواز استيناف ايضا
نحو ان يقم انك فاحسن اليك او واحسن فيكون النصب على السببية والجمعية
والجزم على العطف والرفع على الاستيناف اي فانا احسن اليك قال
ابن السراج اذا قلت نحو ان تامر بالمعروف فقطعت فعلا عليهما فان
كان من شكل الاول رفعه لا غير نحو طه ان تامر بالمعروف وتنه عن المنكر
فلك فيه اي في المعطوف ثلثة اوجه الجزم على العطف والنصب على الصرف
والرفع على الاعتياف وان عطفت ما يصلح للاول والثاني نحو تحمد
ان تامر بالمعروف وتشكر ففيه اربعة اوجه الرفع على الوجهين على العطف
على الاول وعلى الاستيناف والنصب على الصرف والجزم عطفا على الثاني
قوله وان كان الثاني فالوجهان اي ان كان الثاني اي الجزاء مضارعا والشرط
ماضيا ففي ذلك الجزاء وجهان الرفع والجزم والثاني اكثر وعند الكوفيين
يجب الرفع لان الجزم في الجواب للجوازفاذا لم ينجزم الشرط لم ينجزم الجواب
فعند النحاة الرفع في ذلك الجواب لاحد وجهين اما لكونه في نية التقديم
واما لنية الفاء قبل الفعل وفيه نظر لان هذين الوجهين مختصان بالفروة
وكلامنا في حال النسعة والاولى ان يعال تغير عمل ان وضعفت في هذه
الصورة عن جزم الجواب كحيلولة الماضي بينها وبينه غير معمول فيه فلما
لم يعمل في الشرط لم يعمل في الجزاء فيكون الاداة لازمة لشيء واحد وهو
الشرط تقديرا كما يجزم سايرالجوازم عملا واحد كلم ولما ولام الامر والنهي

وهكذا

وهكذا يقول المبرد فيما تقدم عليه ما هو الجزاء معنى يقول ما هو جزاء غير معمول فيه
وذلك لضعف ان عن العمل في المتقدم عليها واما الكوفيون فيقولون انما
لم تجزم الجواب المتقدم لانه انما يجزم عندهم للجوار قوله واذا كان
الجزاء ماضيا بغير قد لفظا او تقديرا لم يحسن الفاء واذا كان مضارعا
مثبتا او منفيا بلا فالوجهان والا فالفاء اعلم ان اداة الشرط سواء
كانت ان او ما تضمن معناه او لا يكون شرطها الا فعلا غير مصدر بشيء
من الحروف لشدة طلبها للافعال بل يجيء مضارعا مصدرا من جملتها
بلا ولم اما لا فلانها للكثرة استعملها سحطاها العامل بل كوجيت
بلا مال واما لم فلانها لتغيير ها معنى المضارع الى الماضي ضارعت
مع قلة حروفها اما لا اختها فكثرة الحروف ولا يصدر الماضي شرطا
بلا فلا يجوز ان لا ضرب ولا شتم لعلة دخولها في الماضي فعلى هذا
لا تقول ان سيفعل وان لن يفعل وان ما تفعل وان قد فعلت وان قد
تفعل ولا يكون الشرط جملة طلبية ولا انشائية لان وضع اداة الشرط
على ان يحمل الخبر الذي يليها مفروض الصدق اما في الماضي نحو ان جيتني
اكرمتك او في المستقبل نحو ان رزتني اكرمتك واما الجزاء فليس شيئا
مفروضا بل هو مرتب على امر مفروض فيازوقوعه طلبية وانشائية
نحو ان لقيت زيدا فاكرمه وان دخلت الدار فانت طالق عن كلمة الشرط
جاز وقوعه اسمية وفعلية مصدرا باي حرف كان فتقول ان كان الجزاء
مما يصلح ان يقع شرطا فلا حاجة الى ربط بينه وبين الشرط لان بينهما
مناسبة لفظية من حيث صلاحية وقوعه موقعه وان لم يصلح له فلا بد
من رابط بينهما واولى الاشياء لمناسبة للجزاء معنى لان معناه التعقيب
بلا فصل والجزاء معقب للشرط كذلك هذا في خفتها لفظا واما اذا
فاستعملها لها قبل الاسمية اقل من الفاء لثقل لفظها ولون معناها من الجزاء
بعد من معنى الفاء وذلك لتاويله بان وجود الشرط لوجود الجزاء ومقتضى
هذا ان الجزاء ان كان جملة طلبية كالامر والنهي والاستفهام والتمني
والعرض والتحضيض والدعاء والنداء بحسب مقارنتها لعلامة الجزاء
وكذا اذا كان انشائية كنعم وبئس وكل ما تضمن معنى انشاء المدح وكذا

عسى وفعل التحب والقسم ولذا اذا كانت جملة اسمية سواء تصدرت بالحرف نحو
من يضلل الله فلا هادي له وان تعذبهم فانهم عبادك او لا نحو ان جنتني فانت
مكرم واما قوله تعالى فان اطعتموهم انكم لمشركون فلتقدير القسم كما مجئ في ايه
ويجوز ان يكون قوله تعالى واذا تتلى عليهم آياتنا بينات ما كان حجتهم مثله
اي بتقدير القسم ويجوز ان يلون اذا المجرد الوقت من دون ملاحظة الشرط
كما لم يلاحظ في قوله تعالى والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون وقوله
واذا ما غضبوا هم يغفرون وقد يحذف علامة الجزاء ضرورة في موضع اللزوم
كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها ويروي من يفعل الخير فالرحمن
يشكره فلا ضرورة اذن واجاز الكوفية حذف العلامة اختيارا استدلالا بقوله تعالى
اينما تكونوا يدرككم الموت على قراءة الرفع ومعى شاذة ويجب الفاء ايضا
في كل فعلية مصدرية بحرف سوى لا ولم في المضارع فيجب في الماضي مصدرا
بقد ظاهرة او مقدرة نحو قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته وان كان
قميصه قد من قبل فصدقت او مصدرا بما او لا نحو ان زرتني فانا اهنتك
وان زرتني فلا خربتك ولا شتمتك وفي المضارع مصدر البتة وسوف
والسين وما هذا كله لان الاشياء لم يقع شرطا فلا يقع جزاء ايضا الا مع علامة
الجزاء بقي والمضارع غير المصدر بحرف المضارع او المصدر بلا ولم اما الماضي
غير المصدر واما المضارع المصدر بلم فلم يدخلها الفا نحو ان خربتني خربتك
او لم اخربك لان لهما مع مناسبتهما لفظا الشرط على ما بينا تعلقا بكلمة
معنويا وذلك بانقلابهما الى المستقبل بكلمة الشرط فلم يحتاجا اذن الى
العلامة تفي المضارع المجرد والمصدر بلا فتقول يجوز فيهما الفاء وتركه اما اتفاقا
فلانهما كانا قبل اداة الشرط صالحين للاستقبال فلم يؤثر الاداة فيهما
تاثيرا ظاهرا كما اثرت في فعلت ولم افعل واما تركه فلتقدير تاثيرها فيهما
لانهما كانا صالحين للحال والاستقبال على ما تقدم في المضارع انه لا
صلاحية لهما على الصحيح فالاداة صلحتهما للاستقبال وهو نوع تاثير قال
تعالى ان تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم وقال ومن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا
وقال ابن جعفر يجوز دخول الفاء وتركه في لم ولم يثبت وقال تعالى في المثبت
ان يكن منكم الف يغلبوا وقال ومن عاد فينتقم الله منه مذهب سيبويه

سقط

سقدير المبتداء في الاخير ليكون جملة اسمية في التقدير وقال المبرد لا حاجة
اليه قال ابن جعفر مذهب سيبويه اقيس اذ المضارع صالح للجزاء بتغير
فلولا انه خبر المبتداء لم يدخل عليه الفاء وعلى ما ذكرنا من تعليل دخول الفاء
في مثبت المضارع يسقط هذا التوجيه المذكور للاقيسة وان ثبت
كقولك ان غبيت فيموت زيد لم يكن لمذهب سيبويه وجه اذ لا يمكن
في مثله تقدير مبتداء الا ضمير الشان ولا يجوز الا بعد ان المخففة قياسا
وبعد ان واخواتها للضرورة واذا كان جواب الشرط مصدرا بهمزة
الاستفهام سواء كان الجملة الفعلية او اسمية لم يدخل الفاء لان الهمزة
من بين جميع ما يغير مدخول الكلام يجوز دخولها على اداة الشرط فيقدر تقديم الهمزة
على اداة الشرط كقولك ان اكرمتك انكرمني كانك قلت ان
اكرمتك تكرمني وقال تعالى ارايت ان كذب ويجوز حمل هل وغيرها
من والاستفهام على الهمزة لانها اصل قل ارايتكم ان اتيكم عذاب الله
بغتة او جهرة هل يهلك وقل ارايتم ان اخذ الله سمعكم وابصاركم وختم
على قلوبكم من اله غير الله ويجوز دخول الفاء فيها لعدم دخول الفاء فيها
وعدم خروجها قال تعالى ارايتم ان كنت على بينة من ربي ورزقني منه
رزقا حسنا فمن ينصرني من الله وتقول ان اكرمتك فهل تكرمني والمصنف
وقد احسن مع الاعلى بعض ما ذكره كلا ما انما يدخل الفاء اذا لم يؤثر الاداة
من حيث المعنى في الجزاء معنى ويعني بالتاثير تخليصه للاستقبال ان كان
مضارعا وقلبه اليه ان كان ماضيا فلم يدخل على المضارع المصدر بالسين
وسوف ولن لتمحضه للاستقبال بدون اداة الشرط وكذا في الانشائية
لتجردها عن الزمان وفي الطلبية لتمحضها للاستقبال بدون اداة الشرط
وكذا في الانشائية لتجرد ولم يدخل على الماضي السابق على مساه وذلك اذا كان
مصدرا بقد ظاهرة او مقدرة لانه اذن متمحض للماضي وذلك لان قد تحقيق
مضمون ما دخلت عليه ماضيا كان او مضارعا وما اكثر ورسخ لم ينقلب
ولم يتقلع على انه قد جاء قوله تعالى ومن يحلل عليه غضبي فقد هوى وهو بمعنى
الاستقبال قال وانما دخلت على المضارع المجرد لكونه في تقدير الاسمية
على ما ذكرنا من مذهب سيبويه واما المصدر بلا النفي فقال ان لا وان كانت

للاستقبال فقد يجرد للنفي كوجيت بلا مال فيكون الاداة انزلت في الفعل
المصدر بلا تخصيصا بالاستقبال وان لم يجرده للنفي افادة الاستقبال من دون
اداة الشرط فيجب الفاء وكان على قياس ما قال جواز عدم دخولها في الاسمية كو
ان جئتني فانت مكرم لان الاداة خصصت مضمون الاسمية بالاستقبال
ثم اعلم ان يكون شرطها في الاغلب مستقبل المعنى فان اردت معنى الماضي
جعلت الشرط لفظ كان كقوله تعالى ان كنت قلته وان كان قميصه قد
وانما اختص ذلك بكان لان الفائدة التي يستفاد منه في الكلام الذي هو والزمن
الماضي فقط وذلك لانه يدل على الزمن الماضي ومطلق الحدوث الذي تخصيصه
بعلم من خبره كو كان قايما فمطلق الحدوث يستفاد من خبره لانه يدل على تعيين
الحادث ويستحيل تعيين الحادث من دون الحدوث فمعنى كان قايما في الزمن
الماضي زيد قايم فكان مدلوله هو الزمان الماضي فقط ومع النص على المضي
لا يمكن استفادة الاستقبال وهذا من خصايص كان دون سايرالافعال الناقصة
لان صار يدل على الانتقال الذي لم يدل خبره عليه وكذا باقيها ثم ان كان اذا
كان شرطا قد يكون بمعنى فرض الوقوع في الماضي كو ان قلت قلته وان كان
قميصه وقد يكون متحقق الوقوع فيه كو زيد وان كان غنيا الا انه يخيل وقد يستقل
الماضي في الشرط متحقق الوقوع وان كان بغير لفظ كان لكنه قليل كقولك انت
ان اذنا اذنيه حرما وكو قولك وانت وان اعطيت ما لا تخيل وانت وان حرت
امير الا اهانك وقال المصنف التقدير ان ثبت جره اذن اذنيه ليكون الشرط
مستقبلا وليس شئ لان العرض ان ذلك ثابت فلم يعرض ثبوت الثابت
وقد يستعمل كان في الاستقبال ايضا كو ان كنت عذا جانسا فاني نظرا الى
ذلك الحدوث المطلق دون الزمن العارض في جميع الافعال لسلب الصيغة
الطارية على جوهر الكلمة وكون كان للشرط في الماضي مذهب المبرد وملوكي تاويل
قوله تعالى ان كنت قلته قال ابن السراج انا لا اقول هذا ولكن اقول ان المعنى
ان قلته وملوظاهر الفساد لان هذه الحكاية انما يجري يوم القيمة وكون عيسى يوم
قائلا ذلك او غير قائل انما هو في الدنيا وايضا يجوز التصريح بقوله ان قلت
اعطيتني امس فسوف اكافيك اليوم وقوله تعالى ان كان قميصه قد من ظاهر
في المعنى قوله وبحق اذا دام الجملة الاسمية موضع الفاء الشرط

ان

ان لا يكون الاسمية طلبية وقد ذكر ما قبل لما قامت مقام الفاء اي مناسبة
بين معنيها قوله ولن معدودة بعد الامر والنهي والاستفهام
والتمني والعرض اذا قصد السببية مثل اسلم تدخل الجنة ولا تكفر تدخل
النار وامتنع لا تكفر تدخل النار خلافا للكسائي لان التقدير ان لا تكفر
اعلم ان كل ما يجاب بالفاء فينصب المضارع بعد الفاء يصح ان يجاب
بمضارع مجزوم الا النفي لان غير النفي منها طلب والنفي خبر محض والطلب
اظهر في تضمن معنى الشرط اذا ذكر بعده ما يصلح للجزاء من الخبر وذلك لان كل
بكلام لا بد له من حامل من المتكلم به عليه وحامله على الكلام الخبري افادة المخاطب
بمضمون نحو قولك ضرب زيد او عدم ضربه واما الحامل على الكلام الطلبي فيكون
المطلوب مقصودا للمتكلم اما لذاته او لغيره ومعنى كونه مقصودا او لغيره
انه يتوقف ذلك الغير على حصوله وهذا هو معنى الشرط اعني توقف على
فاذا ذكرت الطلب ولم تذكر بعده ما يصح توقفه على المطلوب جوز
المخاطب كون ذلك المطلوب مقصودا لذلك المذكور بعده لا لنفسه فيكون
اذن معنى الشرط في الطلب مع ذكر ذلك الشئ ظاهرا واما الخبر فانه اذا ورد
جملة المخاطب على انه انما تكلم المتكلم به لافادة المخاطب مضمونه لا على ان
مضمونه مقصود لنفسه او لغيره اذ قد يخبر بشئ مع ان ذلك الشئ غير مقصود
للمخبر كقولك يضرب زيد مع كراهتك لضربه فلو حيث ايضا بعد الخبر ما يصلح
ان يكون خبر المضمونة لم يتبادر فهم المخاطب الى انه جزاؤه ذلك في الطلب
انما كان لتبادر فهمه الى ان المطلوب اما لذاته او لغيره ومع ذكر الغير
فالاولى ان يكون له فلما تقرر ان في الطلب مع ما يصلح جزاء بعد معنى الشرط
جاز لك ان تحذف فاء السببية وتجزم به الجزاء كما تقدم بان و الجزام الجزاء
بعده الاشياء لا بان مقدرة ظاهر مذهب الخليل لانه قال ان هذه
الاوايل كلها فيها معنى ان فلذلك الجزم الجواب ومذهب غيره ان ان مع
الشرط مقدرة بعدها وهي دالة على ذلك المقدر ولعل ذلك لاستنكارهم
اسناد الجزم الى الفعل وليس ما استبعدوه ببعيد لانه اذا جاز ان يجزم الاسم المتضمن
معنى ان فعلين فما المانع من جزم الفعل المتضمن معناها فعلا واحدا ثم اعلم انه
يجوز جزم الجواب بعد الامر المدلول بالخبر كو حسبك او شرعك سم الناس وابقى انه

امر افعل خبر اثبت عليه وكذلك اسماء الافعال كوصه وتراك والامر المقدر
كو الاسد الاسد تنح وانما لم ينتصب الفعل في جواب هذه الاشياء التي
فيها معنى الامر بعد الفاء بل وجب للنصب صريح الامر والنهي بخلاف
بخلاف الجواب المجزوم فانه لا يشترط التصريح قبله بالامر والنهي اتفاقا لان
فاء السببية فقد يرتفع ما بعدها مع بقائها على معنى السببية كما في قوله ولا
يؤذن لهم فيعتذرون فلم تدر ما جزع عليك فيجزع ومع الرفع يضعف دلالة
الفاء على السببية لان الرافع محمل والنصب نص فيها وقد تقدم ان الامر
والنهي وسائر الاشياء الثمانية مشابهة للشرط في عدم ثبوت مدلولها
فهي اذن مقوية لمعنى السببية في الفاء فاريد ان يكون قبل الفاء صريح
الامر العريق في الامرية حتى ان ضعف دلالة السببية بالفاء بان ترتفع الفعل
بعدها كان صريح الامر قبلها اشد تقوية لهيبتها مما هو محمول على الامر من اسم
الفعل وغيره واما الجزم فهو نص السببية ولا يضعف معناها معه فلم يحتج
الى صريح الامر بل يكفي معناه وقيل في قوله تعالى قل لعبادي الذين امنوا يقيموا
وقال البرد في مثله ان يقيموا جواب اقيموا مقدرا اي قل اقيموا يقيموا وليس
بشيء لانه متى كن فيكون على قراءة ابن عمر وقال وفيه من التكلف ما فيه قوله
انا قصد الاستيناف كقم فيدعوك الامير وقال زياد لهم ارصوا تراوحها
وكل حيف امري حرى بمقدار او الوصف كقوله ليبك يزيد ضارع لخصومة
كقوله درهم في خوضهم يلعبون ولا تمنن تستكثر وجب الرفع وفي كقوله مرة يحمر حا
ويجوز في دون تقول ربك الرفع على الاستيناف او الحال والجزم وقفه تعالى
فاضرب لهم طريقا في البحر يبسا لا تخاف اما حال او قطع وكذا قوله ارسوا
تراوحها جاء حالا بعد الشرط الصريح قوله الحطبة متى تأمه يعشوا الى ضوء نارة
يجد حطبا جزلا ونارا تأجج ويجوز في مثله البدل لان الثاني من جنس الاول وكذا
قولك ان تأتيني تقرأ اعطك فانه لا يجوز فيه الا الرفع ويجيء بعد الجزاء ظاهرا
كان الشرط او مقدرا بالفعل المصدر بالفاء او الواو او ثم كقوله ان تأتيني أنك
فاحدثك فيجزم ما بعد الفاء على العطف فيرفعه على القطع وينصبه على ان
الفاء للسببية مع ضعف هذا الاخير كما تقدم في المنصوبات وكذا ما جاء
بعد جواب الشرط المصدر كقوله من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم في طغيانهم

قوي

قوي رفعا وجزما ولا منع في العربية من النصب فاذا جئت بثم جاز الرفع والجزم
دون النصب قال تعالى وان يستبدل قوما غيركم ثم لا يكونوا امثالكم
يولوكم الادبار ثم لا ينصرون ولو كان فاء السببية بعد الطلبية واقعا
موقع المجزوم جاز جزم المعطوف عليه قال تعالى فاصدق واكن قال الاعلم
فاذهب جاسا يوما واكفف حانتا وهذا الذي يقال انه عطف على التوهم
كما في قوله بدا لي ليست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جاها جزم
الثاني لان الاول قد تدخله الفاء وجزموا الثاني لان الاول قد يكون مجزوما
قوله وامتنع لا تكفر يدخل النار يعني ان الكسائي يجوز عند قيام القرينة
ان يضمر السبب بعد المنفي وعلى العكس فيجوز لا تكفر يدخل النار
كما لا يجوز لا يكفر يدخل الجنة ويجوز ايضا اسلم يدخل النار بمعنى ان لا اسلم
يدخل النار وقال غيره بل يجب ان يكون المقدر مثل المظهر نفيا واثباتا
واما قولهم في العرض الا تنزل تصب خيرا اي ان تنزل تصب خيرا فلان كلمة
العرض بمنزلة الانكار دخلت على حرف النفي فبعيد الاثبات وليس مذهب
الكسائي بسعيد لو ساعده النقل قوله مثال الامر بالصيغة صيغة
يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة
وحكم آخره حكم المجزوم فان كان صحيحا بعد ساكن وليس بياء ردت
همزة وصل مضمومة ان كان بعد ضمة مكسورة فيما سواه مثل اقتل اضرب
اعلم وان كان رباعيا مفتوحة مقطوعة لو قال صيغة يصح ان يطلب بها
الفعل لكان ارجح في عمومه الكل ما يتميز النحاة امر اوذلك انهم يسمون به
كل ما يصح ان يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة
سواء طلب الفعل على سبيل الاستعلاء وهو المسمى امرا عند الاصوليين
نحو قولك اضرب على وجه الاستعلاء او طلب به الفعل على وجه الخضوع من
الله تعالى وهو الدعاء نحو اللهم ارحم او من غيره وهو الشفاعة او لم يطلب
الفعل بل كان اما على الاباحة نحو كلوا واشربوا للتهديد نحو اعملوا ما شئتم
او غير ذلك من محامل هذه الصيغة وانما سمي النحاة جميع ذلك امرا لان هذه
الصيغة في طلب الفعل على وجه الاستعلاء وهو الامر حقيقة اغلب واكثر وذلك
كما سموا نحو لا يأت والضارب اسم الفاعل لان استعمال هذه الصيغة فيما هو

فاعل حقيقة كالضارب والقاعل الكثر وكذا الكلام في النهي نحو اللهم لا تؤاخذني
بما فعلت نهي في اصطلاح النحاة وان كان دعاء في الحقيقة قوله من القاعل
المخاطب ليخرج ليفعل زيد فانه لا يدخل في مطلق الامر بل يقال له امر
الغايب وكل ما يصدق عليه الاخص يصدق عليه الاعم فقال لانه ان لقط
الامر في اصطلاح النحاة اعم من امر الغايب اذ مرادهم بالامر الامر المطلق وقولنا
المطلق قيد خصصه من الامر المضاف الى شيء آخر قوله بحذف حرف المضارعة
نخرج نحو قولهم ليقم انت بان خير قريشتي وقوله حكم آخره حكم المجزوم وقال الكوفيون
هو مجزوم بلام مقدرة كما في قوله حسان محمد تقد نفسك كل نفس اذا ما خفت
من امر قالوا اصاف حرف المضارعة مع عدم اللام مطرد لكثرة استعماله بخلاف
امر الغايب فانه اقل استعمالا منه وبقي مجزوما بتلك اللام المقدرة وقال
البصريون هو مبني على السكون الا انه جعل آخره كآخر المجزوم في حذف الحركة
وحرف العلة والنون لان قياسه كما مر في باب المجزوم ان يكون مجزوما باللام
كامر الغايب لكن حذفت اللام مع حرف المضارعة لكثرة الاستعمال فزال
عليه الاعراب اي الموازنة فرجع الى اصله من البناء وبقي آخره محذوفا كما للوقف
كما كان في الاصل محذوفا للجزم قوله فان كان بعده ساكن اي بعد حرف المضارعة
عند الفريقين فلا يخ ان يكون بعد حرف المضارعة في المضارع متحرك او ساكن
فان كان هناك متحرك فان كان حركته اصلية لم يفتقر الى اجتلاب
همزة الوصل بل يبدا في الامر بذلك المتحرك كتكلم وتقاتل من يتقاتل
وخرج من يدحرج وقاتل من يقاتل وان كانت منقولة اليه من متحرك
بعده نظرا وان كان حذف بعد حرف المضارعة اوذلك المتحرك لاجل زوال
علة حذفه وهي حرف المضارعة وذلك كما يقول في يعيم ويعيد اقم واعد
فان همزة افعل حذف بعد حرف المضارعة اما في اقيم ولاجتماع الهمزتين
واما في يعيم ويقيم فطردا للباب وحملا لسائر حروف المضارعة على الهمزة
وان لم يكن حذف بعد حرف المضارعة على الهمزة وان لم يكن حذف بعد
حرف المضارعة متحرك ابتدى بالمتحرك بحركة المنقولة كقل وعد وخف
وبع وهب فان قيل كما حذف الهمزة المتحرك لاجل حرف المضارعة حذفت
الواو الساكنة في يعد ويهب فليحمل عليه يعد ويهب بالياء

كما

كما يجي في التصريف فلم لم يرد الساكن بعد حذف حرف المضارعة في الامر
كما اردت المتحرك قلت لانه لو رد لاجتلبت له همزة الوصل فكنت تقول
اوعد واوهب ثم كنت بعد اعلال المضارع الذي هو اصله بحذف الواو واذ
هو اقرب اليه من المصدر كوعدة وهبة فكان يكون السعي في رد الساكن
صايعا وان كان ما بعد حرف المضارعة ساكنا فان كان حذف قبله متحرك
لاجل حرف المضارعة ورد له لزوال العلة كالكرم من يكرم وان لم يحذف
هناك شيء اجتلبت همزة الوصل كوا ضرب اقتل انطلق يستخرج وانما
قلنا ان اصل تفعل مضارع افعل ياء فعل لان قياس بناء المضارع في جميع
الافعال ان يزاد حرف المضارع على الماضي كوكرم يكرم وضرب يضرب واستخرج
يستخرج وانطلق ينطلق وانما تحذف همزة الوصل الثابتة في الماضي و
المضارع استغناء بحركة حرف المضارعة عنها فكان قياس اكرم تاكرم لان
الهمزة وان كانت زايدة الا انها همزة قطع فحذفت همزة الماضي في اكرم
لاجتماع همزتين كما يجي في التصريف وحمل سايرحروف المضارعة عليها
قوله وليس رباعي يعني به باب افعل وحده فانه الرباعي الذي ما بعد حرف
المضارعة ساكن فقط ويعني بالرباعي ما ماضيه على اربعة احرف قوله
مضمومه وان كانت بعده ضمة مكسورة فيما سواه اعلم ان اصل حركة
همزة الوصل الكسرة في الاسماء كانت او في الافعال او في الحروف ولا يعدل
الى حركة اخرى الا لعلة كما يجي في التصريف ان شاء الله تعالى وانما انضمت
فيما انضم ثالثه في الامر كما كان قبل وغيره كانطلاق واقتدار اتباعا واستثقالا
للخروج من الكسرة الى الضمة لان الحاجز غير حصين بسكونه واذا بقي الامر
على حرف واحد كفه وان وصلته بكلام بعده فلا كلام وان وقفت عليه
فلا بد من هاء السكت كما يجي في آخر الكتاب قوله فعل ما لم يسم فاعله
هو ما حذف فاعله وان كان ماضيا العين الافصح قيل وبيع وجاء الاسم
قالوا ومشاريا خير وا تقيد دون استخير واقيم وان كان مضارعا
ضم اوله وفتح ما قبل اخره ومعتل العين ينقلب فيه الفا قوله فعل ما لم
يسم فاعله اي فعل المفعول الذي لم يسم فاعله لانا اضيف الى المفعول
لا بنى له ويجوز ان يراد بما لفظ ذلك الفعل فيكون اضافة الفعل اليه اضافة العام

الي الخاص كقولهم فعل الماضي و فعل المضارع قوله وهو ما حذف فاعله بتوجد مطرد
عند سيبويه و اعلي مذهب الكسائي في نحو ضربني و ضربت زيدا و هو ان الفاعل
يحذف في الاول علي ما مر في باب التنازع و علي مذهب الاخفش و هو ما حكي
عنه ابو علي في كتاب الشعر قال جوز ابو الحسن حذف الفاعل خلافا لسيبويه
مستشهدا بالمثل قوله تعالي اسمع بهم و ابصر فليس ما ذكره المص بحد تام الا ان
يقال هو ما غير عن صيغته لاجل حذف فاعله قوله فان كان ماضيا ضم اوله
و كسر ما قبل آخره هذا عام في كل ماض سواء كان ثلاثيا مجردا كضرب او مزيدا فيه
كاكرم و استخرج او رباعيا مجردا كدحرج او مزيدا فيه كتدحرج و انما غير صيغة
الفعل بعد حذف الفاعل اذ لو لم يفعل لالتبس المفعول المرفوع لقيامه
مقام الفاعل و انما اصير للمبني للمفعول هذا الوزن الثقيل دون المبني للفاعل
لكونه اقل استعمالا منه و انما غير الثلاثي الي وزن فعل دون سائر الاوزان لكون
معناه عربيا في الافعال اذ الفعل من صيرورة معناه ما يقوم به فلما حذف
منه ذاك خيف ان يلحق في اول وهلة النظر بقسم الاسماء فجعل علي وزن لا يكون
في الاسماء و لو كسر الاول و ضم الثاني لحصل هذا الغرض الا ان الخروج من الكسر
الي الضمة اثقل من العكس لان الاول طلب ثقل بعد الخفة بخلاف الثاني
ثم حمل غير الثلاثي عليه في ضم الاول و كسر ما قبل الآخر قوله و يضم الثالث مع الهمزة
و الثاني مع التاء خوف اللبس يعني كل ما فيه همزة الوصل او تاء التفعل فيه علي ضمها
و كسر ما قبل الآخر لالتباس الماضي المبني للمفعول بالامر من ذلك الباب
اذا وقعت عليه و اتصل بما قبله كاستخرج و لو لم يضم ما بعد التاء ايضا فيما اوله
تاء زايدة و هو نحو تكلم و تفاعل و تدحرج لالتبس في حال الوقف بصيغة مضارع
ما هو مطاوع له كتكلم و تجاهل و تدحرج قوله و معتل العين اعني ما اعتل
عينه من الماضي الثلاثي كقال و باع فيما بني للمفعول منه ثلثة لغات
قيل و بيع باشباع كسرت الفاء و هي افصحها و اصلها قول و بيع استثقلت الكسرة
علي حرف العلة فحذفت عند المص و لم ينتقل الي ما قبلها قال لان النقل انما يكون
الي الساكن دون المتحرك فبقي قول و بيع بياء ساكنة بعد الضمة فبعضهم يقلب
الياء واوا لضمة ما قبلها فيقول قول و بوع و هي اقل اللغات و الاولي قلب
الضمة كسرة في الثاني فبقي بيع لان تغير الحركة اقل من تغير الحروف و ايضا لانه

اخف

اخف من بوع ثم حمل قوله عليه لانه معتل عين مثله فانكسرت فاؤه فانقلبت
الواو الساكنة الفا و عند الجزولي استثقلت الكسرة علي الياء و الواو فتقلب
الي ما قبلها لان الكسرة اخف من حركة ما قبلهما و قصد بهم التخفيف ما امكن فيجوز
علي هذا نقل الحركة الي متحرك بعد حذف حركته اذا كان حركة المنقول اخف
من حركة المنقول اليه فبقي سع و قول فقلبت الواو الساكنة ياء كما في ميزان قال
و بعضهم يسكن العين و لا تقلب الكسرة الي ما قبلها فيبقي الواو علي حالها و
تقلب الواو ياء لضمة ما قبلها و هذه اقلها تنقل الضمة و الواو و الاولي ادلي
كخفة الكسرة و الياء و قول الجزولي اقرب لان اعلال الكلمة بالنظر الي نفسها
اولي من حملها في الخفة علي غيرها و المص انما اختار حذف الكسرة لاستبعاد
نقل الحركة الي متحرك و لا بعد فيه علي ما بينا و اما الاشمام فهو فصيح و ان كان
قليلا و حقيقته و هذا الاشمام ان تتحرك بكسرة و او الفعل نحو الضمة فيميل الياء
الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها هذا هو مراد القراء و النحاة
و بالاشمام في هذا الموضع و قال بعضهم الاشمام ههنا كاشمام حالة الوقف
اعني ضم الشعين فقط مع كسر الفاء كسرا خالصا و هذا خلاف المشهور عند الفريقين
و قال بعضهم هو ان يأتي بضمة خالصة بعد ياء ساكنة و هذا ايضا غير مشهور
عندهم قال المص الغرض بالاشمام الايذان ان بناء الاصل الضم في اوايل هذه
الحروف و انما بنوها علي الضم الاصلي ههنا بخلاف نحو بيض في جمع ابيض لانهم
قصدوا بهذا الاشمام السه علي ذاك الوزن المستبعد في الاسماء لتحصل
الغرض المذكور قيل فاذا سقط العين في المبني للمفعول باتصال الضمير
المرفوع فان قام قرينة جاز لك اخلاص الضم في الواوي و اخلاص الكسر
في اليائي كوعدت يا مريض و بعت يا عبد و ان لم يقم كوعدت و عدت
فالاولي انه لا يجوز لك في الواوي من اخلاص الكسر او الاشمام و في اليائي من
اخلاص الكسر او الاشمام ليلا يلتبس بالمبني للفاعل فظاهر كلام سيبويه و
السيرافي انه لا يجب الفرق بل يفتقر الالتباس لعلة وقوع مثله و مثله
باب اختير و اعتدان ما في افتعل و انفعل معتل العين كباب الثلاثي المعتل
العين في جميع مجيء وجوه الثلثة فيهما لمشاركتهما و في عليهما و هي استثقال الكسر
علي حرف العلة مع انضمام قبلها الا ان ما قبل حرف العلة في افتعل فاء و هذا

الفرق لا يؤثر في العلة والالف في افعل مما قبل حرف العلة كما كان في الثلاثي المجرد
قوله دون استجير واقيم يعني ان ياتي استفعل وافعل معتل العين لا يجيء فيهما
الاخلاص الكسر دون الضم والاشمام لان سببهما في الثلاثي المجرد الذي ذكرين
ضم ما قبل حرف العلة كما ذكرنا وما قبلهما في بابي استفعل وافعل ساكن
فلا بد من نقل حركة عين الكلمة اليه كما في غير هذا الموضع كيقول ويبيع ويخاف
على ما يجيء في التصريف ان شاء الله تعالى اعلم ان شرط نقل حركة العين الى
ما قبلها في المواضع المذكورة ان لا يكون اللام حرف علة فلا ينتقل في نحو طوي
ولا اقوي ولا استوي ولا اعطوي على هذا ولا احتوي وان لم يفعل ذلك لما يجيء
في التصريف في باب الاعلال عند بيان الامتناع قلب عين كوطوي وحيوي
الخ وكسر العاء افعل للاوغام كوردّ لغة والضم اكثر لان نقل الكسرة
في معتل العين الثاني او الواوي انما كان لانك ان حذفتها اجتمع الحرفان
الضمة والواو كيقوم وقول وبنقلها يحصل الكسرة والياء وهما اخف ولا يجتمع
من حذف الكسرة في ردّ الثقيلان لكنه مع ذلك جاز النقل على قلة لكون الكسر
اخف من الضمة وربما اشم فاء كوردّ ضمه ايضا وربما كسر فا فعل المبني للمفعول
في الصحيح للتخفيف تقول في عهد كما تقول في المبني للفاعل كوشهد شهد
وفي الاسم فخذ فخذ وجميع ذلك في الحلقي الغير كما يجيء في التصريف وقد حكي قطرب
يضرب زيز في ضرب زيد على نقل كسرة الراء الى الضاد وهو شاذ قوله وان كان
مضارعا ضم اوله وفتح ما قبل آخره دون الضم والكسر فليعدل الضم بالفتح
في المضارع الذي هو اخف من الماضي قوله ومعتل العين ينقلب فيه القاعين
المضارع في المعتل العين سيجيء في المبني للمفعول العاء كيقال ويباع وذلك
للحمل على الماضي في اسكان العين كما يجيء في التصريف ان شاء الله تعالى وقد
جاء في كلامهم بعض الافعال على ما لم يسم فاعله والاغلب في ذلك الادواء
ولم يبن فعل فاعلها لانه من العلوم وفي غالب العادة انهم هو الله
تعالى فحذف للعلم به كما في تعالى قيل يا ارض ابلعي ماءك ويا سماء اقلعي وغيض الماء
وقضي الامر ونحو تلك الافعال كوجن وسل وذكم وذو رذو خم وقيد وعل قال سيبويه
لو اردت تبنيتها اليه تعالى لكان على فعل كوجنه الله واجله واركمه واورده
لعل ذلك لانه لم يات من فعل المذكور بجن وسل فعلية فعلته صادكالم وجع

وعمي وكوذلك من اللام التي بابها فعل المكسور العين فصار تعدي الى مفعول
فعل ذلك بالنقل الى افعل قوله المتعدي غير المتعدي فالمتعدي
ما يتعلق فهم على متعلق كضرب وغير المتعدي بخلافه كقعد والمتعدي
يكون الى واحد كضرب والى اثنين كاعطى وعلم واري واخبر وانبا ونباء
وحدث فهذه مفعولها الاول كمفعول اعطيت والثاني والثالث
كمفعولي علمت قوله متعلق مفتوح اللام وقد ذكرنا شرح ذلك في المفعول
على ما حان ينبغي ان يكون كوقرب وبعد وخرج ودخل متعديا اذ لا يفهم معانيها الا
بمتعلق بل يقال هذه الافعال انها متعدية بالحرف الفلاني لكنه لا يتبع عليها
اسم المتعدي اذا الطلق بل يقال مي لازمة وكذا كما ذكرنا في الامر وامر الغايب
والاخلاف عندهم ان باب فعل كلمة لازم ان قرب وبعد منه يتعدي الى
المفعول بحرف الجر ولا يبعد ان يرسم المتعدي بانه الذي لا يصح اسم مفعوله
غير مقيد على ما ذكرنا في حد مفعول به ان يشتق منه ذلك واعلم انه قيل في بعض
الافعال انه متعد في نفسه مرة ومرة انه لازم متعد بحرف الجر وذلك اذا
تساوي الاستعمالان وكان كل واحد منهما غالبا كونصحتك ونصحت لك
وشكرت وشكرت لك والذي اري الحكم بتعدي مثل هذا الفعل مطلقا
اذ معناه مع اللام هو معناه شكرتك وشكرت لك من دون اللام والتعدي
واللازم يحيء المعنى وهو بلا لام متعد اجماعا فكذا مع اللام فهي اذن زايدة كما
في ردف لكم الا انها مطردة الزيادة جوازا كوتصحت وشكرت دون ردف
فان كان تعد بنفسه قليلا كواخترت الله او مختصا بنوع من المفاعيل كما
ختصاص ضربت في الامر فهو لازم حذف منه حرف الجر وان كان متعدية
بحرف الجر فالجار والمجرور في محل النصب على المفعول به وهذا قد يعطف
على الموضع بالنصب قال تعالى وامسحوا برؤسكم وارجلكم بالنصب و
قال لبيد فان لم تجد من دون عدنان والدا ودون معد فليزر مك العواذل
والتحقيق ان المجرور وحده منصوب المحل لامع الجار لان الجار هو الموصل
للفعل اليه كالهمزة والتضعيف في اذهبت زيدا وكرمت عمرا لكن لما كان
الهمزة والتضعيف من تمام صيغة الفعل والجار مفضلا منه كالجزاء من
المفعول توسعوا في اللفظ وقالوا هما في محل النصب ولا يجوز حذف الجار

في اختيار الكلام الامع وان وذلك فيها ايضا بشرط تعين الجار فيحكم على موضعها
بالنصب عند سيبويه والجر عند الخليل والكسائي والاول اولى لضعف
حرف الجر عن ان تعمل مضمرا ولهذا حكم شذوذ والله تعالى لا فضلن وتحو قول
رؤبة خير لمن قال له كيف اصبحت وقوله اشارة كلمب بالاكف الاصابع
وانما صار حذف الجار مع ان وان كثيرا قياسا لاستطالتهما بصلتهما والاحتش
الاضمر بحر حذف الجار مع غيرهما ايضا قياسا اذا تعين الجار كما في خرجت
الدار ولم يثبت بلى فذ جاء في غيرهما اما شذوذا كقوله تمترون الديار ولم تعوجوا
وقوله تعالى لاقعدن لهم صراطك المستقيم ولا تعزموا عقدة النكاح وان
تسترضعوا اولادكم والاولى في مثله ان يقال ضمن اللازم مع المتعدي اي يجوزون
الديار ولا لزمن صراطك وتنوعقدة وترضعوا اولادكم حتى لا يحمل على الشذوذ
كما يضمن الفعل معنى غيره وتعدي تعدية ما ضمن معناه قال تعالى يخالفون
عن امره اي يعدلون واما لكثرة الاستعمال كاذكرنا فيما بعد دخلت في الظروف
المختصة وكقوله يبغونكم الفتنة اي يبغون لكم وكسبتك الخير اي كسبت
لك وزنت ك المال اي وزنت لك وكلتك المال اي كلت لك
ولا يالونكم خبالا اي لا يالونكم ورددتك دينارا اي رددت لكم دينارا ويعصك
درهما اي يعصب لك وكوزان تتضمن رددت معنى اعطيت وتقصت
معنى حرمت وكذا الحذف من المفعول الثاني كوامرتك الخير واستغفر
الله ذنبا ومنا الذي اخترت الرجال سماحة كل ذلك مع تغير الجار ولا يغير
شيئ من حروف الجر معنى الفعل الا الباء وذلك ايضا في بعض المواضع
كوذهبت بزيد مررت به والذي يغير الباء معناه يجب فيه عند المبرد مصاحبة
الفاعل للمفعول الذي لان الباء المعدية عندهم بمعنى مع وقال سيبويه في مثله
كالهمزة والتضعيف فمعنى ذهبت به اذهبته كوزفيه المصاحبة وضدها
فقوله تعالى لذهب بسمعهم الباء فيه عند المبرد للتاكيد كان الله سبحانه
ذهب معه واما الهمزة والتضعيف المعديان لابد فيهما من معنى التغيير
وليس بمعروف حذف باء المغيرة للمعنى الفعل الا في قوله تعالى اهون زبر
الحديد اي لزبر الحديد على قراءة ايتوني بهمزة الوصل واذا دخل الهمزة او التضعيف
المعديان لابد فيهما من معنى التغيير وليس بمعروف حذف الباء المغيرة للمعنى

الفعل

الفعل الا في قوله تعالى اهون زبر الحديد على الفعل فان كان لازما صار متعديا
الى مفعول واحد وان كان الى واحد تعدي الى اثنين كوذهبته الهمزة ولا يتعدل
من اللازم المتعدي الى اثنين الى ثلثة الا اعلم واري لتضعيف العين بعاقب
الهمزة كثيرا كوخرجته وخرجته ويغني عن الهمزة قليلا ما لم يكن العينين
همزة كوفرحته وقل ذلك في غير الهمزة من حروف الحلق ولا حصر لتعدية
حروف الجر فعلا واحدا بل يجوز ان يجتمع على فعل واحد كثير منها كقولهم
خرجت الى اقطاعه في بيانه على طرفه من داره لحسامه بعد هذا حال
ولا يجتمع على فعل اثنان منها بمعنى واحد فلا يقال مررت بزيد بعمرو اذا لخالف
معنى جاز كوذهبت به بالبرية اي فيها قوله والى اثنين والمفعول الذي
بزيد بسبب الهمزة او التضعيف هو الذي كان فاعلا للفعل قبل دخولها
وذلك لان معناها يصير الفاعل مباشرا للفعل فلذا كان مرتبته ما زاد
بها من المفاعيل مقدما على ما كان الاصل المقدم فلذا يقول احقرت
همزة زيد او ضعف العين تعدي الى واحد كفرحته والى اثنين كعلمت النحو
ولا تعدي الى ثلثة كالهمزة وقد تعديته للحلق العين الا في الهمزة كوناسه
ويجوز ان يجتمع على فعل واحد عدة من حروف الجر اذا كانت مختلفة
كوخرجت من الكوفة الى البصرة لاكرامك واما اذا اتفقت فقد ذكرنا
حكمها في آخر فصل التفضيل قوله ولا اثنين كاعطى وعلم المتعدي الى اثنين
على خبرين اما ان يكون في الاصل مبتدا وخبرا علمت زيدا قائما وعد الكوفيين
ثاني مفعولي باب علمت حال وكذا قالوا في خبر كان وليس بشئ اذ الحال
يجوز حذفه وايضا لا يكون الحال علما ولا ضميرا او همها الاشارة وغير ذلك من
سائر المعارف ويجوز ذلك في حذين المنصوبين قوله والى ثلثة كاعلم
واري تدخل الهمزة على فعلين من جملة الافعال المتقدمة الى اثنين
وهما من افعال القلوب اعني اعلم واري عند الاخفش ينقل بالهمزة
الى ثلثة باقي افعال القلوب ايضا قياسا لا سماعا مقول حسبتك زيدا
قائما وكذا ظننتك واحلتك وازعمتك واوحدتك ولو جاز القياس
في هذا الجار في غير افعال القلوب كوا كسوتك عمرا جبة واحقتك زيدا
قائما ولجاز بالتضعيف ايضا في افعال القلوب وغيرها ولم يجز اتفاقا ويجاز

تقول جميع الافعال الثلاثية متعديها ولازمها بالهمزة والتضعيف نحو ابصرت
زيدا عمرا وذهبت خالدا فاذا ثبت ان هذا موكول الى السماع اعني النقل من الثلاثي
الى بعض ابواب السته واما اخبر وخبر وانبا وبناء وحدث ولم يستعمل
احدث بمعناه فليست بما صار بالهمزة او التضعيف معديا الى ثلثة
بعد التعدي الى الاثنين بل لم يستعملوا احدث فليست مما صار بالهمزة
من ثلاثيا تها فعل مناسب لهذا المعنى الاخير بكسر الباء اي علم واما حدث
وبناء ثلاثيين فلم يستعمل مشتقين من في النباء والحديث لكن هذه الافعال
الخمسة الحقت في بعض استعمالاتها باعلم المتعدي الى ثلثة لان الانباء والسمه
والاخبار والتخبير والتحديث بمعنى الاعلام ولم يلحق سيبويه من هذه الخمسة
الا لبناء والحق البواقي غيره والحق اري بعضهم الحملة باعلم سماعا كخو ارافي الله
في النوم عمرا سالما وتستعمل الخمسة متعدية الى واحد بانفسها والى مضمون
الثلاثي والثالث او مضمون الثالث وحده بالباء كخو حدثتك خروج
زيد وبالخروج وهذا كله كما ينصب علمت المفعولين وينصب مضمونهما الذي
هو المفعول حقيقة او مضمون الثاني كخو علمت زيدا قايما وعلمت قايم زيد
وعلمت القيام لكن علمت يتعدى الى المضمون المذكور بنفسه كما رايت
وانبات وحدث لا يتعديان اليه الا بالحرف الجر فلا تقول اخبرتك خروج
عمرو بل تقول بخروج عمرو واما قولهم انبانه بنبا، واخبرته خبرا وحدثته حديثا
فهذه المنصوبات اسماء جعلت مقام المصادر اي انبا، واخبارا وتحديثا
ولو كان مفعولا بها لجاز استعمال المفعول به مخصصا منقولا بها كخو حدثته خروج
زيد وبانه دخوله خالدا ولا يجوز في السعة اتفاقا فاذا تقرر هذا علمت ان قولك
حدثتك وانبانك او اخبرتك زيدا قايما ليس بمعنى حدثتك التحديث
المخصوص ونبئتك هذا السمه المعين وخبرتك الخبر الخاص فانتصاب
زيدا قايما لكونهما متضمنين للمفعول به كما ذكرنا لا لكونه مصدرا مبنيا نوعه كما في
ضربته ضرب الامير لان زيدا قايما بيان المخبر به ونفسه وليس بيان كيفيته
نفس الاخبار الذي هو الحديث الواقع منك اي التكلم والتلفظ المخصوص
وانه كان سريعا او بطيئا وغير ذلك من صفات التلفظ فقولك اخبرتك
بهذه المخبر به والمخبر به مفعول به لا نائب واسم المفعول به لا يقع على المصدر

فلا

فلا يقال في ضربت ضربا ان الضرب مضروب كما مضى في باب المفعول به
نظير هذا ان ما قال المص وهو ان زيدا قايما خبر خاص وان خبر في قولك
اخبرتك خبرا خبرا مطلق وكلاهما منصوبان على انه مفعول مطلق ليس بشئ
بل الاول خبر خاص بلا ريب لكن لفظ الخبر ههنا مفعول به اي مخبر به خاص
والثاني خبر مطلق ولفظ الخبر ههنا بمعنى الاخبار لا المخبر به فجعل احدهما
كالآخر اما غلط او مغالطة والدليل على كونه مفعولا به وكمفعول علمت انك
تقول اخبرتك ان زيدا قايما كما تقول علمت او اعلمتك ان زيدا قايم
فيصدر الجملة بان وايضا تقول اخبرتك فانا مخبرك ان زيدا قايم فتضيف
اسم الفاعل الى ما كان بعد الكاف في اخبرتك واسم الفاعل لا يضاف
الى المفعول المطلق فلا يقال انت ضارب ضرب الامير وكذا ما اعترض به
المص على نفسه من قوله قلت زيد منطلق ليس بشئ اذ ليس زيد منطلق
بمعنى المصدر الخاص كما ذكره بل هو بمعنى المفعول به اذ المعمول الخاص
بخلاف قلت قولا شريعا على انه مفعول مطلق ومنشاء الغلط ان الخبر
يستعمل في المعنيين ان الاخبار وبمعنى المخبر به كما ان القول يستعمل بمعنى
المصدر وبمعنى المقول فاعرفه قوله فهذه مفعولها الاول لمفعول اعطيت
اعلم ان مفعولها الاول كاول مفعولي اعطيت لانا بينا في باب المفعول به
ان متن الالفاظ في الحقيقة متعدية الى مفعولين او لهما غير الثاني فمعنى
اعلمتك زيدا قايما اعلمتك قيام زيد فهو كاعطيت زيدا درهما سواء
فيجوز لك ان لا تذكرها مفعولا اصلا كباب اعطيت وان تذكر جميعها و
ان تذكر الاول دون الثاني والثالث وترك الامر فعلي ما يجئ في افعال
القلوب فظاهر مذهب سيبويه انه لا يجوز ذكر اولها ترك الثاني و
الثالث لانه قال لا يجوز ان يقتصر على واحد من الثلثة فبعض النحاة اجرا
كلامه على ظاهره ولم يجوز الاقتصار على الاول الا انه لا يجوز مطلقا ومذهب
ابن السراج اولا اذ لا مانع ومتبعه المتاخرون فاذا قطعت النظر عن الاول
فحال المفعول الثاني مع الثالث كحال او مفعول علمت مع الثاني لانهما والاول
هو الذي زاد بسبب الهمزة كما مضى قوله افعال القلوب ظننت وحسبت
وخلت وزعمت وعلمت ورايت ووجدت تدخل على الجملة الاسمية

لبيان ما هي عنه فينتصب الجزئين اعلم ان الجمل التي تدخل عليه الافعال لا يخ
من ان يكون المقصود منها حكاية لفظها اولي فالاولي هي الواقعة بعد القول
كقولك ضرب زيد او زيد ضارب ولا يعمل فيها القول اذ القصد حكاية
اللفظ فيجب مراعاة حال المحكي والثانية اي التي المقصود منها معناها دون
لفظها لا بد ان يعمل الفعل الداخل عليها في جزئيها لتعلق معناه لمضمونها
فلا يدخل اذن الا علي الاسمية لان ذلك الفعل اذا خلا من المسند اليه
تعذر عمله في الفعلية لان الضروري من عمل الفعل رفع الاسم المسند اليه
فلا يرتفع به الفعل الذي في الجملة الفعلية ولا يرتفع ما اسند اليه ذلك
الفعل ايضا اذ لا يرتفع اسم بفعلين اذ لا اثر واحد عن مؤثرين مستقلين
وان كان مع المسند اليه لم يعمل الا النصب فيجب ان ينتصب كلا
جزي الفعلية لتعلق معناه لمضمونها ولا ينصب الفعل الا بالحروف
والمسند اليه يستحيل اتصابه فلا يبقى فيهما اثر الفعل الداخل بلي اذا كان
معلق عن النصب حالة دخوله علي الفعلية لانه لا يعمل اذن في النظ كقولك
علمت عن تمر وعلمت اي يوم سرت وايهم رايت بنصب اي علي انه
مفعول الفعل المؤخر ثم يقول الذي يطلب الفعل من الاسمية المدخول عليها
اما فاعل او مفعول فان اقتضى فاعلا وذلك في باب كان رفعنا المبتدا
تشبيها له بالفاعل ولا نصبهما اذ يبقى الفعل بلا مرفوع ولا يجوز ولا نصب
الاول ورفع الثاني لان طلب الفعل للمرفوع قبل طلبه للمنصوب
والفاعل في الحقيقة في مثل هذا مصدر الخبر مضافا الي المبتدا ففي كان
زيد قايما فاعل الخبر كان قيام زيد لانه هو الحادث الكاين في الحقيقة في مثل
هذا مصدر الخبر مضافا الي المبتدا وكذا في صار زيد قايما الصار وهو قيام
زيد وكذا في جميع اخوات كان لان كلها بمعنى كان مع قيد آخر ففي صار كان
بعد ان لم يكن ومعنى ما زال واخواتها كان دايما ومعنى اصبح واخواتها كان في
المساء والصبح والضحى وكذلك ومعنى ليس ما كان واما افعال المقاربة
فليست من هذا اي من افعال الداخلة في الاصل على الجملة بل المرفوع بها
فاعلها علي الحقيقة واخبارها مفعوله كما يجئ في بابها وان اقتضى مفعولا
يصيبا حرين لان ثانيهما متضمن للمفعول الحقيقي واولهما ما يضاف اليه

ذلك

ذلك المفعول الحقيقي اذ معنى علمت زيدا قايما علمت قيام زيد فاعراب
الجزئين اعراب الاسم الواحد اي ذلك المفعول الحقيقي فلذلك
يدخل علي هذين الجزئين لفظة ان الداخلة للجزئين في تقدير جزء واحد فلم تدخل
الجزئين الذين بعد كان واخواتها وان كان ايضا بتقدير المفرد كهذين الجزئين
المنصوبين ثم هذا المقتضي للمفعول اما افعال القلوب او غيرها فافعال
القلوب علي اضرب اما للظن فقط وهي جمي بمعنى ظن وحال بمعنى
وحسب بمعنى وكذا هب غير متصرف فاذا كانت الافعال بالمعنى
المذكور ولها الاسمية مجردة من ان تنصبت جزئيها فان جمي بمعنى غلب
او قصد او غير ذلك وحال بمعنى اختال وهب امر من الهبة او كانت
الاسمية مصدرة بان لم تنصب المفعولين وكذا جميع افعال القلوب
المذكورة في المتن ينصب المفعولين اذا وليها الاسمية غير المصدرة
بان ويستعمل الذي هو ما لم يسم فاعله من اري عاملا عمل ظن الذي هو
بمعناه ولم يستعمل معنى علم وان كان اراي بمعنى اعلمت واما التغير
فقط وهو علم اذا كان بمعنى عرف ولا يتوهم بين علمت وعرفت
فرقا معنويا كما قال بعضهم فان معنى علمت ان زيدا قايم وعرفت ان
زيدا قايم واحد الا ان عرف لا ينصب جزئي الاسمية كما ينصبهما علم لا
لتفرق معنوي بينهما بل هو موكول الي اختيار العرب فانهم قد يحصون
احد المتساويين في المعنى بحكم لفظي دون الآخر واجاز هشام الحاق
عرف وابصر بعلم في نصب المفعولين ويستعمل وروي بمعنى علم
وتعلم امر بمعنى اعلم لكن لا ينصبان المفعولين بل ترد الاسمية بعدهما
ومصدرة بان نحو درايت انك قايم وتعلم ان بعد الغي رشدا ولا يتصرف
في تعلم بمعنى اعلم فاذا قيل لك تعلم ان الامر كذا فلا يقول لا تعلمت بل
علمت فان كان روي بمعنى وتعلم من تعلمت الشئ اي تكلفت علمه
فليس من هذا الباب تعلم بنصب الجزئين اذا لم يصدر بان واما الظن
في الظاهر مع احتماله في بعض المواضع للتعيين وهو ظن لا بمعنى انهم
قال تعالى في الظن بمعنى اليقين اني ظننت اني ملاق حسابيه وقد
يجئ الظن بمعنى اتهم فينصب مفعولا واحدا ومعنى الابهام اي يجعل شخصا

موضع الظن الشئ تقول ظننت زيدا اي ظننت به انه فعل شئ وكذا اذا همه
واما للاعتقاد الجازم في شئ على انه على صفة معينة سواء كان مطابقا او لا وهو
راي فاذا كان بالمعنى المذكور وولينه المجردة عن ان نصبت جزئها كظننت
زيدا غنيا كان في نفس الامر غنيا او لا قال تعالى يرونه بعيدا وهو في غير مطابق
ونراه قريبا وهو مطابق قوله تعالى الم تر الى الذين خرجوا متضمن معنى
الانتهاء اي الم ينته علمك الى حالهم وقد لحق راي الحلمية تراي العلمية
في نصب المفعولين قال تعالى رايتهم لي ساجدين واما الاعتقاد لون
الشئ على صفة اعتقادا غير مطابق نحو عدو وجعل فاذا كان بمعنى المذكور
وولينها الاسمية المجردة لفظا نصبا جزئها كظننت اعده فقيرا فابان غنيا و
قال تعالى اجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا اي اعتقدوا فيهم الانوثة
واما للعول بان الشئ على صفة قولا غير مستند الى وثوق كزعمتك
كريما وقد يستعمل في التحقيق قال امنه الله موف للناس ما زعموا واما
لاصابة الشئ على صفة وهو وجد والقى وعدا من افعال القلوب لانك
اذا وجدت الشئ على صفة لزم ان تعلمه عليها بعد ان لم تكن معلوما وقوله
تعالى ووجدك عائلا فاغنى الخرج عن هذا الآية تعالى قد يستعمل من الافعال
ما يستحيل مضمونه بالنسبة اليه على سبيل التشبيه كقوله سيل ويسيل
وكذلك فكانه تعالى قد صار فقيرا عائلا وعلم بعد ان لم يعلم فاصلح
حاله ولا يستعمل اصاب وصادف استعمال وجد في نصب المفعولين
خلافا لابن درستويه فهنع مي الافعال الداخلة على الاسمية التي مفعولها
الحقيقي مصدر الجزء الثاني مضافا الى الاول وكذا ان كان الثاني جامدا
تحصل منه مصدرا بمعنى علمت اخاك زيدا علمت زيدا اخاك وان وقعت
بعدها الاسمية في الندرة فضمير الشان مقدر قبلها ليصير اسمية كحسبت
يقول زيدا اي حسبته يقول زيد وبعض هذه الافعال بكسر نصبه لمفعول واحد
مع كونه بالمعنى المذكور كعلمت زيدا او علمت خروج زيد اي عرفته وبعضها
نقل فيه ذلك كخلت ظننت وحسبت قال ولقد نزلت الاشارة مقام مفعولها
تقول لمن قال اظن زيدا قائما انا ايضا اظنه او اظن هذا وكذا باقي افعال
القلوب قال الاندلسي لو جاز قيام لفظ ذاك او هذا مقام الجملة لجاز

دفوعه

وقوعه وليس ما قال بشئ لان مفعولي باب علمت بتقدير المفرد على ما
قدمناه والصلة لا تقدر بالمفرد على جال قال الاندلسي وغيره ان الضمير
واسم الاشارة بمعنى الصدر اي ظننت الظن قلت لا منع مما قاله
الفراء على ما قال ذكرنا وتقول ظننت به اذا جعلته موضع ظنك قال
تعالى تظنون بالله غير الحق اي ظنا غير الحق وهو مفعول مطلق ولا منع
من كونه مفعولا به اي شيئا غير الحق كما في قوله فلا تظنن قوله يدخل على الجملة
الاسمية صادرة عن ذلك الاعتقاد قوله هي عبر عنه على حذف المضاف
اي حكمها عنه اي حكم المتكلم على المبتدا المضمون الخبر صادر عنه ففي قولك
علمت زيدا قائما حكمك بالقيام الذي مضمون الخبر على المبتدا الذي
هو زيد صادر عن علم وفي ظننت زيدا قائما عن ظن قوله
في مرحضا يصها انه اذا ذكر احد هما ذكر الآخر بخلاف باب اعطيت
مثل علمت ومنها انه يجوز فيها الغاء اذا توسطت او تاخرت لاستقلال
الجزئين كلاما بخلاف باب اعطيت مثل زيد علمت قائم ومنها انها تعلق
بحرف الاستفهام والنفي واللام مثل علمت ازيد عندك ام عمرو ومنها انه
يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين من شئ واحد مثل علمتني منطلقا
وبعضها معنى آخر معدي بها الى واحد فظننت بمعنى اتهمت وعلمت بمعنى
عرفت ورايت بمعنى ابصرت ووجدت بمعنى اصبت قوله اذا ذكر احدهما
ذكر الآخر بخلاف باب اعطيت اعلم ان حذف المفعولين في باب اعطيت
يجوز بلا قرينة دالة على تعيينها فحذفها نسيا منسيا تقول فلان يعطي ويكسو
اذ مستفاد من مثله فائدة من دون المفعولين بخلاف مفعولي باب علمت
وظننت فانك لا تحذفها هما نسيا منسيا فلا تقول علمت ولا ظننت
لعدم الفائدة لان من المعلوم ان الانسان لا يخلو في الاغلب من علم او ظن
فلا فائدة في ذكرهما من دون المفعولين واما مع قيام القرينة فلا باس من حذفها
كقولك من يسمع يخل اي يخل مسموعه صادقا وقال باي كتاب اي بانه سيرى جهنم عارا على وبحسب فهذا ايضا من خواص هذه الافعال فانه حذف
احدهما دون الآخر فلا شك في قلة مع كونهما في الاصل مسندا وخبرا وحذف
المبتدا والخبر غير قليل وسبب القلة ههنا ان المفعولين كاسم واحد

اذ مضمونهما هو المفعول به على الحقيقة كما تكرر ذكره فلو حذفت احدهما
كان حذف بعد اجراء الكلمة الواحدة ومع هذا كله فقد ورد ذلك مع القرينة
اما حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى لا تحسبن يا ايها الى قوله هو خيرا
لهم واما حذف المفعول الثاني فكما في قوله لا تحلنا على عراتك آباطا لقد
وشى بناء الاعداء اي لا تحلنا اذ له على اعراتك الملك بناء قوله ومنها انه
يجوز فيها الغاء الفرق بين التعليق والالغاء مع انهما بمعنى ابطال العمل ان
التعليق ابطال العمل لفظا لا معنى فالجملة مع التعليق في تاويل المصدر
مفعولا به للفعل المعلق كما كان كذلك قبل التعليق فلا مانع من عطف جملة
اخرى منصوبة الجزئين على الجملة المعلق عنها الفعل نحو علمت لزيد قايم ونكرا
فاضلا على ما قال ابن الخشاب واما الالغاء فالجملة معه ليست بتاويل
المفرد بمعنى زيد علمت قايم زيد في ظني قايم فالجملة الملغى عنها لا محل لها لانه
لا يقع مفرد موقعها والجملة المعلق عنها منصوبة المحل والفرق الاخر ان الغاء
امر اختياري لا ضروري والتعليق ضروري وقبل الجملة الملغى عنها منصوبة المحل
في نحو زيد قايم ظننت مبنية على التعين والشك عارض بخلاف المعلق عنها
وليس بشيء لان الفعل الملغى لبيان ما صدر عنه مضمون الجملة من الشك
او التعين ولا شك ان معنى العمل الملغى معنى الظرف في نحو زيد قايم ظننت
بمعنى زيد قايم في ظني ومع الظرف كون الكلام الاول مبنيا على التعين
وفتح الغاء مع تاخر الجملة عن فعل القلب لان عامل الرفع معنوي عند
النحاة وعامل النصب لفظي مع تقدمها بغلب اللفظي المعنوي وعلى ما اشترنا
في عامل المبتدا والخبر كاشر ضا في حد الاعراب رفعا ضعيف مع تقدم عامل
غيرهما يغلبهما ومع ذلك قد جاء قوله كذلك اديت حتى صياد من حيفي اني وجدت
ملاك الشيمة الادب وقوله ارجوا وامل ان تدنو مودتها واما حال الدنيا منك
تنزيل وانما جاز ذلك مع ضعفه لان افعال القلوب ضعيفة اذ ليس تاثيرها
بظاهر كالفلاح وايضا معمولها في الحقيقة مضمون الجملة لا الجملة وسيبويه
لا يحل ذلك على الغاء بل على التعليق ويقول اللام مقدرة حذفت ضرورة
وقال بعضهم ضمير الشان مقدر بعد الفعل وهذا اقرب لثبوت ذلك ضرورة
في غير ذلك من نواسخ الابتداء كقوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا

وظبا

وظبا فعلى هذا الفعل عاملا لا يلغى ولا معلق ويعمل البتة في كل حتى يظن زيد ذاهب
اعني اذا تقدم بمعمول الخبر اذ هو كتقدم الخبر وتوسط فعل القلب بين المبتدا
والخبر وهو مع ذلك ضعيف واذا توسط الفعل بين المبتدا والخبر
جاز الالغاء بلا قبح والاضعف وكذا جاز الاعمال وهما متساويان وذلك
لان الرافع القوي اي فعل القلب تقدم على احدهما وتاخر عن الآخر و
قد يقع الملغى بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب احسب زيد وبين
اسم الفاعل ومفعوله قال ولستم فاعلين اصال حتى نيال اقاصي الخطب
الوقود بين معمولي ان نحو ان زيدا حسب زيد قايم وبين سوف او مصحوبها
كسوف احسب يقوم زيد وبين المعطوف عليه كما في زيد وا حسب
عمرا وتوكيدا الملغى بمصدر منصوب قبيح اذ الدليل توكيد الاغنياء بحال ذلك
العامل والالفاظ ظاهر في ترك الاغناء فبينهما شبه التنافي واما توكيده
بالضمير واسم الاشارة المراد بهما المصدر فاسهل اذ ليسا نصا حينئذ في المصدرية
كزيد احسبه واحسب قايم ومصدر فعل القلب اذا لم يكن مفعولا مطلقا
يقوم مقام فعله في الاعمال والتعليق كوا عجبني ظنك زيدا قايما وعلمك لزيد
قايم واما الالغاء فواجب بين التوسط والتاخر كزيد قايم ظني غالب
اي ظني زيدا قايما غالب اذ المصدر لا ينصب ما قبله كما قيل وقد مر
ذلك في باب المصدر واما ان كان مفعولا مطلقا فاذا كان الفعل مذكورا
معه فالعمل للفعل كما في باب المصدر وكذا ان حذف الفعل جوازا كوظنا زيدا
قايما غالب اذ المصدر لا ينصب ما قبله كما قيل ففي الصورتين يجوز الغاء
الفعل واعماله متوسطا ومتاخرا لكن الغاء قبيح لما مر من قبح تاكيد الفعل
الملغى واما ان حذف الفعل وجوبا كما اضيف الى الفاعل كوظنك زيدا قايما
اي ظن ظنا فعندمن قال العامل الفعل دون المصدر كما تقدم ذلك في باب
المصدر هو كالوحذف جوازا يجوز الالغاء متوسطا ومتاخرا كومتى زيد وظنك
قايم ومتى زيد قايم ظنك ويجوز الالغاء والاعمال توسط او تاخر ولا يجوز
ان يكون ظنك منصوبا لكونه مصدرا موكدا لغيره كزيد قايم حقا على ما قيل
ما ذكرنا في باب المفعول المطلق قوله ومنها انها تعلق بحرف الاستفهام
التعليق ماخوذ من قولهم امراة متعلقة اي منقودة الروج يكون لها كالشيء

لامع الروح لتنقد الفعل الا بالروح ليتحيزها وجوده لتقديره على الروح فالفعل
المتعلق مسموع من الحال لفظا عامل معنى وتقدير الان بمعنى علمت لزيد
قايم علمت قيام زيد كما كان كذا عند انتصاب الجزئين فمن ثمة جاز عطف
الجملة المنصوبة الجزئين على الجملة الملغى فيها نحو علمت لزيد قايم وبكر قاعدا
قوله بحرف الاستفهام المعلق قد يكون من حرف الاستفهام وهو الهمزة اتفاقا
وكذا هل على الخلاف فيها كما ياتى وقد يكون اسما متضمنا لمعنى الاستفهام كقوله
ليعلم ان الجزئين احصى وعلمت ان جلست ومتى يخرج وفى معناه الاسم
المضاف الى كلمة الاستفهام نحو علمت ما زيد قايما وان زيد قايم ولا زيد
فى الدار ولا عمرو ولا رجل فى الدار اما الاستفهام ولام الابتداء وما وان
النافيان فلزوم وقوعها فى صدر الجمل وضعا فابقيت الجمل التى دخلتها
على الصورة الحملة رعاية لاجل هذه الحروف وان كانت فى تقدير المفرد
واما دخول لام الابتداء فى المفرد فى نحو ان زيدا لقايم فلضرورة ملحة اليه
وهى اجتماع ان واللام كما يجئ واما ان ولا النافية فلان الداخلة على الجملة الاسمية قلما
كانت متعلقة لانها لا التبرية المشابهة لان المكسورة الملازم دخولها على
الجمل ومن المتعلقات ان المكسورة اذا لم يكن فتحها وذلك اذا جاء فى خبرها
لام الابتداء نحو علمت ان زيدا لقايم فان اللام للتاكيد دخل الا مع المكسورة كما يجئ
واما اذا انجرت ان عن اللام فانها لا تتعلق لانه كان فتحها وجعلها مفعولا
لفعل القلب وذلك لان المنصوبين بعد فعل القلب فى تاويل المصدر
فاذا امكنك جعل ان حرفا مصدريا معمولا لفعل القلب بان يفتح همزتها
فهو اولى من عزل العامل تكثيرا ان عن عمله واما قوله ولقد علمت لتاتين منتى
ان المنايا لا تطيش سهامها فانما اجرى لقد علمت مجرى القسم لتاكيد مع
لا لدقيقه اللام المفيدة للتاكيد مع قد المؤكدة وفى علمت معنى التحقيق فصار
كقوله وانتى قسما اليك مع الصدود لاميل وقد يجرى نحو علم الله محرى القسم
فيجاب بجوابه فيجئ بعده ان المكسورة نحو علم الله انك قايم اى فوالله والعقار
الملغى قد يدخل على الجملة الفعلية كعلمت عن تمر وعلمت ايهم ضربت
بنصب ايهم على انه مفعول ضربت اى يوم سرت وعلمت انت فحذف
واعراب الجملة المحلق عنها كاعرابها اذا لم يتقدم عليها فعل القلب فيجوز

فى

فى الجمعة اى يوم رفع اى على انه خبر مقدم على المبتدا اى يوم الجمعة ونصبه على
ان الجمعة بمعنى الاجتماع فيكون كعلمت اى يوم الخروج قال لقد علمت
واى يوم عقيبى والمنصوب ايضا خبر مقدم لكنه ظرف واذا صدر المفعول
الثانى بكلمة الاستفهام فالاولى ان تعلق فعل القلب عن المفعول
الاول علمت زيدا من هو وعلمت بكرا ابو من هو وجوز بعضهم تعليقه
عن المفعولين لان معنى الاستفهام بعم الجملة التى بعد علمت كانه قيل
علمت ابو من زيد وليس بقوى لاتفاقهم على النصب فى نحو علمت زيدا ما
هو قايم مع ان المعنى علمت ما زيد قايما واما قولهم ارايت زيدا ما صنع بمعنى
اخبرنى فليس من هذا الباب حتى يجوز الرفع فى ذيل النصب واجب فيه
ومعنى ارايت اخبرنى وهو المفعول من رايت بمعنى ابصرت او عرفت
كانه قيل ابصرته وشاهدت حالته العجيبة او اعرفها اخبرنى عنها فلا يستعمل
الا فى الاستخبار عن حالة عجيبة وقد يولى بعده بالمنصوب الذى كان مفعولا به
اولا يت كوارايت زيدا ما صنع وقد يحذف نحو ارايتكم ان اتيكم عذاب الله
وكم ليس بمفعول كما يجئ بل حرف خطاب ولا بد سواء اتيت بذلك المنصوب
اولم تات به من استفهام ظاهرا او مقدرتين الحال المسخر عنها فالظاهر
كوارايت زيدا ما وضع ارايتكم ان اتيكم عذاب الله بغتة او جهرة هل يهلك
الا القوم الظالمون ارايتم ما تدعون من دون الله ارونى ماذا خلقوا والمقدر كقوله ارايتك
هذا الذى كرمته وقوله ان اخرت كلام مستانف وقد يكون الجملة المتضمنة
للاستفهام جوابا للشرط كقوله ارايتكم ان اتيكم الآية وقوله ارايت الذى ينهى
عبدا اذا صلى الى قوله الم يعلم وقوله ارايت ان كان كذا رارايت للتاكيد
ولا محل للجملة المتضمنة لمعنى الاستفهام لانها مستانفة لبيان الحال المستخبر
عنها كانه قال للمخاطب لما قلت ارايت زيدا عن اى شئ من حالة تسال
فقلت ما صنع فهو بمعنى قولك اخبرنى عنه ما صنع وليس الجملة المذكورة
مفعولا ثانيا لرايت كما ظن بعضهم ويلحق الكاف الحرفية لارايت الذى بمعنى
اخبر لانه صار بمعنى كان كاسم الفاعل المنقول الى الغلبة عن شئ آخر نحو الحارث
فاستغنى بتصريف الكاف تثنية وجمعا وتانيثا عن تصريف التا الخطاب فبقى التا
فى الاحوال مفردة مفتوحة سواء كان المخاطب مذكرا او مؤنثا مفردا او مثنى

او مجموعا فاعل ارايتك الياء لا التاء المقدر في كوارويدك لان مفعوله بقي
منصوبا على حاله مع صيرورته بمعنى اخبرني كوارايتك التاء لا انت اما صنع فلا
منع من بقاء فاعله ايضا وقال الفراء ازيل الاسناد عن التاء الى الكاف
وهو مثل رويدك والتحاك كما مضى في اسماء الافعال اعني ان الكاف مرفوع
المحل فاذا اردت برايت فعل القلب فالكاف الملحقة به اسم يتصرف المفعول
الثاني وكذا التاء يتصرف بتصرفها نحو رايتك زيد وارايتما كما الزيدين وارايتموكم
الزيدين فارايتك هذا وارايتما كما هذين وارايتكن الهندات واعلم انك
اذا قلت علمت من قام وجعلت من اما موصولة او موصوفة فالمعنى عرفت
ذات القيام بعد ان لم اعرفها وان جعلتها استفهاما فليس في الكلام دلالة
على هذا المعنى بل المعنى علمت اي شخص حصل منه القيام ورتما كنت تعرف
قبل بعد ذلك وانت القيام وانه زيد مثلا وذلك لان كلمة الاستفهام مستحيل
كونها مفعولا لما تقدم لفظه عليه لاقتضائها صدر الكلام فيكون مفعول علمت
اذن مضمون الجملة وهو قيام الشخص المستفهم عنه اعني زيدا وانما كانت
موصولة او موصوفة فالعلم واقع فكانك قلت علمت زيدا الذي قام وبين
الاستفهام من غيره اي في كونه معربا بقول في الاستفهام علمت ايهم قام برفع
اي واذا كان موصولا قلت علمت ايهم قام بنصبه وليس اداة الاستفهام الذي
باب العلم في نحو علمت زيدا ايهم قام مفيدة الاستفهام المتكلم بها اللزوم التناقض
في نحو علمت ايهم قام ذلك لان علمت المقدم على انهم مفيدان قابل هذا الكلام
عارف بنسبة القيام الى هذا القايم المعين فاذكر ما ان العلم واقع على مضمون
الجملة فلو كان اي الاستفهام المتكلم لكان دالا على انه لا يعرف انتصاب القيام
اليه لان ايهم قام استفهام عن مشكوك فيه وهو انتصاب القيام الى معين
ربما يوهمه الشاك بانه زيدا وغيره فيكون المشكوك فيه اذن النسبة وقد كان
المعلوم هو تلك النسبة فهو يناقض فقول اداة الاستفهام اذن لمجرد الاستفهام
لا الاستفهام المتكلم والمعنى عرفت المشكوك فيه الذي يستفهم عنه وهو ان
نسبة القيام الى اي شخص هي وذلك الشخص في فرضنا زيد فالمعنى عرفت
قيام زيد وانما لم يصرح واسم القايم ولم يقل علمت زيدا قايما او علمت قيام
زيد لان المتكلم قد يكون له داع الى ابهام الشيء على المخاطب مع معرفته كما يكون له

داع الى التصريح به كقوله تعالى وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين فعلى هذا يجوز
وقوع الاستفهام الذي جوابه لا او نعم بعد فعل القلب كو علمت ان زيدا قايم
او هل زيد قايم والمشكوك فيه الذي يستفهم عنه ههنا انتصاب القيام الى زيد
او عدم انتصابه كما كان المشكوك فيه مع الهمزة وام مع الاستفهام ان انتصاب
الفعل الى هذا المعين او الى ذلك من الاشخاص الواقعة عليها كلمة الاستفهام
وكذا يجوز علمت ازيد قام ام عمرو وعلمت هل زيد قايم او عمرو وجوابها لا او نعم
والمشكوك فيه المستفهم عنه ههنا نسبة القيام الى واحد من المذكورين او
عدم النسبة اليه فالمعنى في جميع ذلك علمت هذا الذي نسبيك فيه فيستفهم
عنه ومنع قوم من وقوع استفهام جوابه لا او نعم بعد فعل القلب استدلالا بان
مضمون الجملة الاستفهامية لا يصح ان يكون متعلقة للعلم الا بتاويل وهو ان
يقال متعلقة ما يقال في جواب هذا الاستفهام والذي يقال في جواب الاستفهام
بام باسماء الاستفهام شيء معين منسوب اليه الحكم المذكور في الاستفهام
فمعنى علمت ازيد قايم ام عمرو علمت احدهما بعينه على صفة القيام لانه هو
الذي يقال في جوابه وذلك لان جوابه اما زيد اي زيد قايم واما عمرو واما اذا
قال علمت هل زيد قايم فليس جوابه نسبة القيام الى زيد او نفيها حتى
يقال ان العلم يتعلق بتلك النسبة وانما جوابه نعم او لا وليس فيه النسبة
والعلم ولا يتعلق الا بالنسبة والجواب عما قالوا انا لا نسلم اولا ان مضمون
الجملة الاستفهامية لا يكون متعلقا للعلم للتناقض المذكور في نحو علمت
ايهم ولو سلمنا ذلك قلنا نعم في الجواب متضمن ايضا لمعنى النسبة لان المعنى
بلى زيد قايم وما زيد بقام فحصل المقصود اي المحكوم عليه المحكوم به في الجواب
وهو المصحح لتعلق العلم ثم اعلم ان جميع ادوات الاستفهام يرد عليه الوجه
المذكور اي لمجرد الاستفهام لا الاستفهام المتكلم بعد كل فعل لا ترجيح فيه
لاحد الجانبين على الاخرين المشكوك ونحو شككت ازيد في الدار ام عمرو
ونسيت ام تردد القوم ام اقعد كما يرد بعد كل فعل يفيد معنى العلم
لعلمت وتبينت ودريت وبعد كل فعل يطلب به العلم كفكرت واسحت
وبلوت وسألت واستفهمت وجميع افعال الحواس الخمسة كلمست وابصرت
ونظرت واشممت وشممت ووقف يقول في تفكرت زيدا تينى ام عمرو

وقد تضمن الدال على التفكر كقوله فخالي يتواري من القوم من سوء ما بشر به ايمسكه
على هون ام يدسه في التراب اي متفكرا ايمسكه ام يدسه وفي نهج البلاغة
يحاسبها انفسها ايهما يسبقني حسابه كالمتوني اي مفكرين ايتهما يجيبني ولم يسمع
مثل ذلك في الظن الذي لترجيح احد المجوزين على الآخر وجوز يونس
تعليق جميع الافعال كخربت ايهم في الدار وصلت ايهم في البيت وقد مضى
ذلك في باب الموصولات ويجوز في كوسائلتك هل زيد قايم واستفهمت
اقام زيد اي ينوي بعده القول والجملة مفعول لذلك المنوي على ما هو
مذهب البصريين او تضمن التساؤل معنى القول فيلحق به في الحكاية بعده
على ما هو مذهب الكوفيين كما يجئ بعد من مذهب الفريقين فتقول الفعل
الجملة بعد الفعل المعلق في موضع النصب وبي اما في موضع مفعول منصوب
بنزع الامر او في موضع مفعول تعدي اليه الفعل بنفسه اما الاقتضاء الفعل
اياه وضعا واما لتضمنه ما يقتضيه والاول صريح العلم والمعرفة وهذا الفعل
ان يطلب مفعولا واحدا كوعرفت هل زيد في الدار فالجملة المعلق عنها في موضع
مفعوله اي عرفت هذا الامر واما ان يطلب اكثر فيكون تلك الجملة اما في مقام
الاول والثاني كوعلمت هل زيدا ابو من هو وكذا قوله تع وما ادريك ما يوم الدين
وان ادري يتعديان الى مفعولين كما دريتك وان كان بمعنى اعلم او في مقام
الثالث وحده كوا علمتك هل زيد في الدار او في مقام الثاني وحده كوعلمت
زيدا ابو من فكر لازم وصفا لكنه يتعدي الى مفعوله لتضمنه معنى تعريف
اي تعرفت هذا الامر بالتفكر فيه وكذا قولهم انظر اليه اقايم هو او قاعدا اي
تعرف هذا الحكم بالنظر اليه ورفع زيد في مثل انظر واسئل زيد ابو من هو لكونه
بمعنى انظر ارسل ابو من زيدا هو من رفعه في كوا علم زيدا ابو من هو لان نظر
الذي بمعنى تفكر وسل الذي بمعنى سل الناس لا ينصبان زيدا لو سطرهما عليه
كما ينصبه اعلم اذا سلطه عليه وكذا ان كان الفعل المطلوب به العلم متعديا
بالوضع تعطيه المفاعيل ما اقتضاه وضعه ثم يجئ بالجملة المعلق عنها في موضع
المفعول الزايد له بسبب تضمينه معنى التعريف كوا متحنت هل هو كريم
اي تعرفت كرمه بامتحانه وابصرت زيدا مدل هو في الدار اي تعرفت كونه
في الدار ببصاره وكذا قوله تعالى يسئلونك عن الساعة ايان مرسيها اي يتعرفون

وقت

وقت ارسالها بسؤلك عنها وهذا كما قلنا في المفعول المطلق في عمرك الله
ان الكاف مفعول اصل الفعل والله مفعول الفعل المضمن وقد يكون الجملة
المعلق عنها بدلا مما قبلها كوشككت في زيد مدل هو قايم او لا اي سكنت
في قيامه فهي في محل الجر وتقول عرفتك الحال اريد في الدار ام عمرو فهي في
محل النصب بدلا من اللام كالحال وكذا عرفت زيدا ابو من هو الجملة فيه بدل
من زيدا هذا وقد اوجب الاخفش ان زيدا لظننت اجو قايم قال وانما لم
يجز ظننته اخاه قايم لان اللام للابتداء فلا تدخل الماضي كما يجئ في باب ان
فهي في التقدير داخلة على اخوه كانك قلت ظننت لاخوه قايم واما الغاء
والتعليق في اعلم واري عن المفعولين الاخيرين فالظاهر كما ذهب اليه
الجرمي جواز الغاء والتعليق بالنسبة اليهما كما جاز ذلك في علم وراى يقول
اعلمتك ازيد منطلق وازيد قايم ام عمرو وما زيد قايما وزيدا علمت قايم
وقال الاندلسي الذي عول عليه امتناع التعليق والالغاء النسبة اليهما و
في بعض النسخ الجزولية ما يدل على انك اذا اثبت الفعل للفاعل امتنع
الغاءه وتعليقه واذا نفيته للمفعول جاز والذي اري انه لا مانع من الغاء
والتعليق سواء بني الفعل للفاعل او المفعول او قال ابن جعفر لو قلت
فعلمت زيدا علمتك اعلمته الاول وكذا يحصل التعليق والاعمال في حاله
وليس ما قال بشئ لان اعماله بالنسبة الى شئ والغاءه وتعليقه بالنسبة
الى شئ آخر فهو مثل زيد علمت قايم اعلمته في الفاعل والصلة عن المفعول
وكذا في علمت لزيد قايم اعلمته في الفاعل وعلقته عن المفعول ايضا العلم
مع الهمزة اي التصيير والملغى والمعلق فالملغى غير المعمل واعلم انه لا خلاف
في انه لا يلغى ولا يعلق عن المفعول الاول اذ هو كالاول في مفعولي اعطيت
وقوله ومنها انه يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين واحد هذا الافعال
المذكورة في بيتي الكافية ولفظ هب بمعنى احسب وراي الحكمية يجوز كون
فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدي المعنى كوعلمتني قايما وقارنتم
اراني اعصر خمرا وكذا ان كان احدهما بعض الآخر كقولهم رايتنا مع رسول
الله وراينا نقول وقد يجري مجراها راي البصرية حملا على راى القبيلة
وكذا علم وقد حملا على وجد لانهما ضداه في اصل الوضع وانما لم يجز ذلك في غير

الافعال مذكورة فلان الاصل الغالب ان يكون موثر والمفعول به متاثرا به
واصل ان يتاثر المتاثر فان اتحدا معنى اتفاقهما لفظا لاتحادهما معنى والاتفاقهما
من حيث كون كل واحد منهما ضميرا متصلا فقصد مع اتحادهما معنى تغايرهما
لفظا بقدر الامكان فمن ثم قالوا ضرب زيد نفسه فصار النفس باضافته
الى ضمير زيد كانه غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار الفاعل والمفعول
في ضرب زيد نفسه مظهرين متغايرين في الظاهر واما افعال القلوب
فان المفعول به فيها ليس المنصوب الاول فيها لحقيقة بل هو مضمون الجملة
كما مضى فلم تتفاقهما لفظا لانهما ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا به
والقياس جواز ظن زيد زيدا قايما واما ان كان احدهما متصلا والآخر
منفصلا فيجوز في غير افعال القلوب ايضا سواء وقع المنفصل بعد الآخر
معها حالة لم يقع نحو ما ضربك الا اياك وانما يقبل اياها واياك فاضرب
وما ضربك الا انت واما ان كان الفاعل والمفعول متحدين معنى واحد منهما
ضمير متصل وزالآخر ظاهر نحو زيدا اظن قاما وظننته زيدا قايما لم تجز الثاني
الاول مطلقا وجاز الثاني في افعال القلوب خاصة وان كان الضمير متصلا
جاز مطلقا وقد يتقدم جميع ذلك بقلة في المنصوب على شريطة التفسير
هذا ما ذكر المصنف من خواص افعال القلوب ومن خواصها ايضا جواز
ان المفتوحة على الجملة المنصوبة الجزئين كعلمت ان زيدا قايم ولا يقول
اعطيت ان زيدا درهم وذلك لان مفعوليها في الحقيقة على ما تقدم هو المصدر
الحر مضافا الى المبتدا او ان المفتوحة موضوعة بهذا المعنى فتقول اذا دخلت
في افعال القلوب على ان المفتوحة فهي ناصبة لمفعول واحد هو مفعولها
الحقيقي ويكثر ذلك الفعل مما تقل نصبه المفعول واحد نصبا مرتجا كحسبت
ظننت لانهما لا يطلب في ظاهر الاستعمال الا مسندا او مسندا اليه سواء
نصبتهما كما في حسبت زيدا قايما او لم تنصبهما كحسبت ان زيدا قايم اذ
مقصود الجزئين المنصوبين هو الحكم بهما في الجزئين المصدرين بان هذا اذهب
سيبويه اعني ان ان مع جزئيها في مقام المفعول الاول وتقدير الثاني اي
علمت ان زيدا قايم حاصلا اي قيام زيد حاصل ولا حاجة الى ذلك كما بينا
ولو كان مقدرا لجاز اظهاره اذ لم يسد مسده شيء حتى يكون واجب الاظهار

ولا يجوز ان ان مع جزئيها سادا مسد الثاني مفعولا لفعل القلب كما يقوله بعضهم
لان ان المفتوحة مع جزئيها في تقدير مفرد في جميع المواضع كما مر في حروف المشبهة
بالفعل بل الاولى ان يقال ان الاسمين المنصوبين في علمت زيدا قايما
سادا مسد ان مع اسمها وخبرها وفيد ان قايد تهما اذ هما بتقدير المصدر بلا آلة
مصدرية كما كان الكلام مع ان بتقدير المصدر لكونهما ارادة المصدر هذا آخر
الكلام في افعال القلوب واما غير افعال القلوب مما ينسبك جزئي الجملة
بتقدير المصدر لكونهما ارادة المصدر هذا آخر الكلام في افعال القلوب
واما غير افعال القلوب مما ينسبك جزئي الجملة بتقدير المصدر فهو صير وما ارادفها
من جعل ووهب غير متصرف ورد وترك وتخذ وتخذ وان كان واصل الباب
صير ومفعولاه في الحقيقة مما اسم وخبر لصار في الاصل اذ مترلة صيرت زيدا
قايما مترلة احقرت زيدا النهر من حفر زيد النهر في زال المفعول في عدم حذف جواز
حذفهما معا بلا قرينة وجوازه معها حال مفعولي علمت يقال جعلت زيدا
كريما فيقول بل انا جعلت واما بلا قرينة فلا يجوز ذلك اذ كل انسان لا يحب
من يصير شيئا شيئا في الاغلب ولا قايل في ذكر الفعل وحده كما قلنا في علمت
وظننت وكذا لا يجوز حذف احد المفعولين الا قليلا لان مضمونهما هو المفعول
يصير كما ان كان مضمونهما فاعل وصار وكان قياس بناء على ان المفعولين
في تقدير المصدر جواز تقديرهما بان كان كما ان مفعولي علمت الا انه روعي
اصلهما حين كانا اسما وخبرا الصار فانهما لا يصدران الا ون بهما كما ذكر باقي
اول هذا الباب واما القاء صير ومرادفاتها وتعليقها اذا لم يا سما كانيا فما
القلوب لان ذلك فيها لضعفها من حيث لم يظهر تاثير حا المعنوي اذ هي
افعال باطنة بخلاف التصيير فانه يظهر ظاهر اثره في الاغلب فجعلته
غنيا فهو الظاهر للعيون اذ هو الاحداث الشيء بعد ان لم يكن ومرادفاتها
صير قد تخرج من هذا الباب وذلك اذا لم يكن معناه كقوله تعالى وجعل
الظلمات والنور اي خلق وذهب اي اعطا وراي جعله راجحا وترك
اي خلا والبخر والحذا اي احدو انما كان فهو قليل الاستعمال لكنه لا يخرج الا يكون
صير وذلك كما ذكرنا ان معنا صيار كان بعد ان لم يكن ومعنى ان كان حصله
كانيا فحصل من الهمزة معنى فعل غير الكاني اي الكون ومعنى التصيير لم يستعمل

كون متعديا الى مفعولين وقد جعل تبعيضهم ضرب مع المثل بمعنى صير كقوله تع
وضرب الله مثلا عبدا مملوكا وكقوله وابيه ذهب الاندلسي فيكون مثلا
مفعولا ثانيا وعبدا هو الاول اي جعله مثلا وصاغه من ضرب الخاتم واللبن
ويجوز ان يقول معنى ضرب مثلا اي بين وهو متعد الى واحد والمنصوب بعده
عطف وقال ابن درستويه يلحق غادر وصير كما الحق به ترك الذي بمعناه
كغادرته صريعا واذا كان الثاني نكرة جاز جعله حالا ويكون غادر بمعنى خلف
وخلى واما اذا كان معرفة كما في قولك غادرته حر السباع فالحاق غادر
بصير هو الظاهر ومما ينصب المبتدا والخبر من غير افعال القلوب و
غير مراد فات صير سمع المعلق بمعين كقولك سمعتك تقول كذا ومفعوله مضمون
الجملة اي سمعت قولك ويجوز تقدير الجملة بان كقولك سمعت انك تقول قالوا
واذا عمل في المبتدا والخبر لم يكن الخبر الا فعلا والا على النطق كقولك سمعتك
تنطق هكذا او تتكلم واما لا اري مضافا من كقولك سمعتك تمشي بكواز سمعت انك
تمشي انفا قال سمعت الناس يحمون عيثا فقلت يصبح الحمى ملا بالنصب
وقد روي برفعه على حكاية الجملة اما الذي مضى ذكره قبل كقولك زيد قايم
او الذي هو واقع في الحال كقولك الآن زيد قايم فينبغي ان يكون الجملة الواقعة
بعد اقول غدا زيد قايم اقول زيد قايم واللفظ الواقع بعده اما مفرد او جملة
والجملة اكثر وقوعها والمقصود من الجملة الواقعة بعده ما يراد اللفظ بالملفظ
به في غير هذا الكلام لا مجردا بل معنى مع المعنى فمن حيث مراعاة اللفظ جاز
وقوعها موقع الفاعل الذي لا يكون الا مفردا كما قيل زيد قايم اي هذا اللفظ
ومن حيث مراعاة المعنى الذي هو الاصل جاز ان تغير الشرط بشرط وفاء
اللفظ المغير اليه بالمعنى المفهوم من الاصل انه ربما يتغير اداة اللفظ المقول
بعينه من بعض العامل يجوز تغيير لفظ في كلام لا من يتغير عليه ذلك ايضا كالبا دي تقا
وكذا غيره ممن يسهل عليه ذلك لكن مع تغيير اللفظ يجب ان لا يعمل القول
في شئ من اجزاء الكلام اجراء لمثل هذا الجملة مجرى اصلها اي المحكية بالفاظها
فعلى هذا لك ان يقول حكاية عن قال زيد قايم قال فلان قام زيد
ولهذا ترى الكتاب العزيز فيه عن الامم المختلفة الالسن بالسنة العربية ويقول
قال زيد انا قايم فقلت لعمرو انت تخيل رعاية للفظ المحكي ويجوز قال زيد هو

قايم

قايم وقلت لعمرو وهو محمل بالمعنى الاول اعتبارا بحال الحكاية فان زيدا وعمرا
فيه غايبان ومنه قوله تعالى وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيرا ما سبقونا
والاول اكثر استعمالا وكذا يجوز الوجهان فيما يؤدي معنى القول قال تعالى
تقاسموا بالله لنبيتنه بالتاء والنون وهذه الجملة منصوبة الموضع بكونها
مفعولا مطلقا على ما هو الصحيح كما تقدم في باب اعلم واري والدليل عليه
اضافة اسم الفاعل اليه في قولك انا قائل حق واطلاقك وعلى تلك الجملة
انها مقولة وكلاهما علامة المفعول به كما على ما ذكرنا في المواضع المشار اليه
فاذا كانت منصوبة الموضع مفعولا بها جاز عطف المفرد عليها منصوبا كقولك
انا زيد قايم او لفظا آخر ويقع المفرد بعد القول على احد خمسة اوجه احدها
ان يكون مؤديا معنى الجملة فقط ويعتبر ذلك بان يحمل مكان ذلك المفرد جملة
ثم يحمل المفرد عليها كما تقول مثلا قلت كلاما حقا او باطلا او كلاما حسنا
اذا قلت زيد قايم ثم تقول زيد قايم كلام حق او باطل او كلام حسن وثانيها
ان تعبر عن المفرد لا بغير كقولك قلت كلمة او قلت لفظة عبارة عن زيد وتغير
ذلك بان يقع جزءا عن اللفظ المفردة كزيد لفظة او كلمة وثالثها ان يكون لفظا
يصلح لا يعتبر به عن المفرد وعن الجملة كقولك قلت لفظا فانك تقول زيد لفظ
او زيد قايم لفظ ينصب هذه الثلثة لانها ليست اعيان الملفوظ المحكي حتى
يراعي وليست ايضا جملا مغير لفظها اعتمادا على بقاء المعنى كما تقدم
حتى يراعي اصلها ورابعها مفرد غير معربة لا عن جملة ولا عن مفرد بل المراد
به نفس ذلك اللفظ فيجب حكايته ورعاية اعرابه كقولك فلان زيدا اذا
تكلم بزيد مرفوعا واما بناؤه فهل يراعى اولا ذكرناه في باب العلم وخامسها
مفرد غير معربة عن مفرد ولا جملة ولا مقصود به نفس ذلك اللفظ فيجب
ان يقدر معه ما يكون به جملة كقوله تعالى قال سلام قوم منكرون اي عليكم
سلام قال اذا قليت قلت وباءة اي مني وباءة وقوله تعالى قالوا سلاما
قال سلام يجوز ان يكون سلاما المنصوب في قالوا سلاما المنصوب معبرا به
عن الجملة كما يقال فلان تقرئك السلام اي سلام عليك فيكون المنصوب
في قالوا سلاما بمعنى المرفوع في قوله قال سلام ويجوز ان يكون من القسم الاخير
من الخمسة الاوجه فيكون مفعولا مطلقا لفعل محذوف اي سلمنا سلاما

فيكون الجواب المرفوع اعني قوله قال كلام احسن منه على ما قال فجيء باحسن منها
وذلك لدلالة الجواب على الثبوت المستفاد من الرفع على ما مضى في باب
المبتدا فيلتئم عند الكوفيين بان يقول في الحكاية فانى معناه فقولك
ما ديته عجل واخبرته زيد قائم قال تناولوا الرحيل غدا وفي تراحلهم نفسي
وعند البصريين القول مقدر بعد مثل هذا الفعل وليس ملحقا به واضمار
القول ليس بعزيز في كتاب العزيز فالتقدير اخبرته وقلت زيد قائم و
تناولوا يقولهم الرحيل غدا وكلا القولين قريب وتقول ناديته سلاما كما
تقول قلت سلام وللتاويل ذلك التاويل وقد يحذف المحكي ويبقى المحكي
كما في قوله جاؤا بمذق هل رايت الذيب قط واعلم فذلك بمعنى الاعتقاد
واللفظ مناك سواء كان ذلك الاعتقاد علما او ظنا كما تقول كيف تقول
في هذه المسئلة اي كيف تعتقد فيلتئم بالظن في نصب المفعولين وليس
بمعنى الظن خلافا لظاهر كلام سيبويه وبعض المتاخرين قال المصنف
والاذ ريني لو كان بمعنى الظن لم يستعمل في العلم وقد يقال لك تقول
زيدا قائما فيجب اعلمه قائما بالسيف فهو اذن بمعنى الاعتقاد علما كان او ظنا و
جواب الحاقه في العلم بالظن مطلقا لغة سليم اكثر العرب لا يجوز هذا الالحاق
الا بشرط كون القول مضارعا مخاطبا قال الاندلسي منهم من يشترط الخطاب
دون المضارعة وبعضهم يشترط المضارعة دون الخطاب فيجوز نحو يقول
زيد عمرو قائما على ما قال ابن جعفر ولا بد عند الاكثر في الالحاق من شرط تقدم
استفهام متصل نحو اتقول زيدا قائما وبالسوط تقول زيدا ضاربا او باحد
المفعولين كقوله اجهالا تقول بني لولا لعمر وابيك ام منحا حبلنا فان تقصر
بعض الشرائط فعند الاكثر يرجع الى الحكاية ويجوز عند هم الحكاية ايضا مع
استيفاء الشروط قوله وبعضها يعني آخر بل لكلها فان جيت بمعنى ضربت
احسب وهو الذي في شعره شعرة وحلت اي ضربت اذا حال اي حيلا
وزعمت براي كفلت وضم الثلثة يهتم المعاني تكون لازمة قوله وعلمت
بمعنى عرفت ووجدت بمعنى اصبت قد ذكرنا انه اذا تعدى وجدت وعلمت
الى مفعولين فهما بمعنى اصبت وعرفت ايضا الا ان المصاب والمعروف
مضمون الجملة ونصب المفعولين وعدم نصبهما يتعلق بالاستعمال فعرفت

واصبت مع كونهما بمعنى علمت ووجدت الخ يتعلق بالمفعولين قوله
الافعال الناقصة ما وضع لتقرير الفاعل على صفة نحو كان وصار
واصبح وامسى واضحى وظل وبات وزال وبرح وفتئ وانفك ودام وليس وقد جاءت حاجتك
وقعدت كانها جيء بها حين خلت الجملة الاسمية لاعطاء الخبر
حكم معناها فرفع الاول ونصب الثاني مثل كان زيد قائما وانما سميت
ناقصة لانها لا تتم بالمرفوع بها كلاما بل المرفوع مع المنصوب بخلاف
بعضهم من انها سميت ناقصة الافعال التامة فانها تتم كلاما بالمرفوع
دون المنصوب وما قال بعضهم من انها سميت ناقصة لانها تدل
على الزمان دون المصدر ليس بشئ لان كان في نحو كان زيد قائما يدل
على الكون الذي هو الحصول المطلق وخبره يدل على الكون المخصوص
وهو كون القيام اي حصوله فجاء لا يلفظ دال على حصول ما ثم عين بالخبر
ذلك الحاصل فكانك قلت حصل شئ ثم قلت حصل القيام فالفائدة
في ايراد مطلق الحصول اولا ثم تخصيصه كالفائدة في ضمير الشان قبل
تعيين الشان على ما مر في بابه مع فائدة اخرى مهمة وهي دلالته على
تعيين زمان ذلك الحصول ولو قلنا قام زيد لم تحصل هاتان الفائدتان
معا فكان يدل على حصول حدث مطلق تقييده في خبره وفي كان كان
دلالة كان على الحدث المطلق اي الكون وصيغته ودلالة الخبر على الزمان
المطلق عقلية واما سائر الافعال الناقصة نحو صار الال على الانتقال
واصبح الدال على الكون في الصبح او الانتقال ومثله اخواته وما دام الدال
على معنى الكون الدايم وما زال الدال على الاستمرار وكذا اخواته وليس
الدال على الانتفاء فدلالتها على حدث معين لا يدل على الخبر في غاية
الظهور فكيف يكون جميعها ناقصة بالمعنى الذي قالوه قوله وما وضع
لتقرير الفاعل على صيغة كان ينبغي ان يقيد الصفة فتقول على صفة
غير مصدرة معين فان اريد في ضرب زيد ايضا متصف بصفة الضرب
وكذا جميع الافعال التامة واما الناقصة فهي لتقرير فاعلها على صفة هي متصفة
لمصادر الناقصة فمعنى كان زيد قائما ان زيدا متصف بصفة القيام المتصف

وخبره يدل على حدث معين واقع في زمان معين تقييده صح

بصفة الكون الى الحصول والوجود او معنى صار زيد غنيا ان زيدا متصف
بصفة الغنى انتقل بصفة الصيرورة اي الحصول بعد ان لم يحصل قوله
لتقرير الفاعل على صفة اي جعله ونبه عليها قوله كان وصار الى آخرها
لم يذكر سيبويه منها سوى كان وصار وما دام وليس ثم قال وما كان نحو من
من الفعل ما لا يستغنى عن الخبر والظاهر انها غير محصورة وقد كون تصيير
كثير من التامة معنى الناقصة كما يقول يتم التسعة بهذا عشرة اي يصير
عشرة تامة وكمل زيد عالما اي صار عالما كاملا فتمثل لها بمثالين اي صار
مثل بشير ونحو ذلك وقد زيد على عدد الافعال التي ذكرها المص وتنقص منه
فالذي زيد امن مرادفات صار ال ورجع وحال وارتد وكان اصل صار
فكان حق جميعها ان يستعمل تامة فيتعدى الى ما هو مصدر بخبرها بالى ان
عديت نحو صار الى الغنى ثم ضمن كلها معنى كان بعد ان لم يكن لان الشخص
راجع الى الفعل واستقل اليه فلذلك الفعل يصير كائنا بعد ان لم يكن فيفاعلها
في الحقيقة بعد صيرورتها ناقصة مصدر خبرها مضافا الى اسمها اذ معنى
جعلها ناقصة كان بعد ان لم يكن ذلك المصدر هو الكائن بعد ان لم يكن
وفاعلها حين كانت تامة هو المرتفع بها كانه الراجع والمستقل ويجوز استعمال
صار ومرادفاتها تامة على الاصل قال فضربا الى الحسنى ورق كلامنا وضلت
فدلت صعبة اذ لال وقال ابقت اني لاحمال حيث صار القوم صايرا
اي مكان انتقال القوم فينتقل وقال تعالى ظن ان لن نحور بلى ان ربه كان
ان يليها لفظ على والى ظاهرا ومقدرين لان الرجوع والانتقال من الامور
النسبية لا يفهم من دون المنتقل عنه والمنتقل اليه وليس الحاق مثل هذه
الافعال صار قياسا بل سماعا الا الاخير ان المنتقل لا يلحق به معنى انه بمعنى تحول
وكذا زيد على ما قال زال من مرادفاتها ما فتا وما انفك وما انفك ان يكون
تامة بمعنى ما انفصل متعد بمن الى ما هو الان مصدر خبرها فيقال في موضع
ما زال زيد عالما ما زال زيد من العلم اي ما انفصل منه ولكنها جعلت
بمعنى كان دايما فنصبت الخبر نصب كان وانما جعلت بمعناه لانه اذا
لم ينفصل شخص عن فعل كان فاعلا له دايما وكذا اضل راح ودام ان و
بكونان تامين بمعنى زال عن مكانه فتعديان بانفسهما وبمن نحو برحت

يابك ورمت يابك ومن يابك واصل وقد تقصر فكان الاصل ان يعدى
نفى نحو ما دنى زيد في القيام فحملت الثلثة بمعنى كان دايما انه اذا كان لا يقصر
عن الفعل ولا يقصر فيه يكون فاعلا له دايما وانما افاد حمل النفى على النفى
دوام الثبوت لان نفى النفى اثبات واذا قيدت نفى الشئ بزمان لم
يلزم استغراق الاثبات لذلك الزمان اذا قلت مثلا ضرب كفى صدق
هذا القول وقوع الضرب في جزء من اجزاء الزمن الماضى واما قولك
ما ضرب فانه يفيد استغراق نفى الضرب لجميع اجزاء الزمن الماضى وذلك
لانهم ارادوا ان يكون النفى والاثبات المفيدان بزمن واحد في طرفي
نقض فلو جعل النفى كالاثبات مفيدا بوقوعه اي وقوع النفى في جزء غير
معين من اجزاء ذلك الزمان المخصوص لم يكن ناقضا لذلك الاثبات
اذ يمكن كون الجزء الذي يفيد الاثبات به غير الجزء الذي يفيد النفى فلا يتناقضان
فاكتفوا في الاثبات بوقوعه مطلقا ولو مرة وقصدوا في النفى الاستغراق
اذ استمرار الترك فصار كقولك ضرب وما ضرب كالموجبة الجزئية
والسالبة الكليتين اللتين يناقض احديهما الاخرى فتبين هذا ان النفى
بعد التكرار على ما ذهب اليه اكثر الاصوليين فحصل من هذا كله ان
نفى النفى يكون ايضا دايما كما ان نفى الاثبات يكون دايما ونفى النفى يلزم
منه الاثبات فيلزم من نفى النفى اثبات دايم وهو المقصود ولا تحتمل
كل فعل مفيد للنفى داخل عليه ولا تجعل بمعنى كان حرف نفى كمعنى كان
دايما بل ذلك موقوف على السماع فلا يقال او ما فارق ضاربا ولا يقال
ما زلت اميرا بضم الراء لا ولا ما زال اميرا ولا ما زال الناقص واوى يضارعه
ما يزال كخاف يخاف ما يزال يزول كقال يقول وقوله زاله يزيله من الباب
فقاسان وحكى سيبويه وابو الخطاب عن بعض العرب ما زيل يفعل
كذا وكيل يفعل كذا واصلهما زول وكور فنقلوا كسرة الواو فيهما الى ما قبلها
وقلبت ياء كما يفعل في المبنى للمفعول في كوقيل وهو خلاف القياس
والاكثر ما زال وما كاد وقد يستعمل بعض هذه الافعال المصدرة بالنفى
تامة نحو برح من مواضعه قال تعالى لن ابرح الارض وما وفى في امره
وما انفك من هذا الامر واما ما زال لا يزال وما فتا وفتا فلا يستعملان

الا ناقصين قال سيبويه ان في قولك مازلت به حتى فعل المفعول والاول
ان تقول هو الخبر اي مازلت معه ونقص ابن مالك من اخوات اصبح
غدا وراح فقال بهما لايكونان الا ناقصين وان جاء بعد مرفوعهما منصوب
فهو حال كقوله غدا طاويا يعارض الريح هافيا اقول اذا كان غدا بمعنى مشى
في الغداة كقوله تعالى ان اغدوا على حرثكم وراح بمعنى رجع في الرواح وهو
ما بعد الزوال الى الليل كخوراح الى مكة فلا ريب في تمامهما واما كخو قوله
يروح ويغدو داهنا سلحل فان كان بمعنى يدخل في الرواح والغداة فيهما
ايضا بامان والمنصوب حال وان كان بمعنى يكون في الغداة والرواح
فيهما ناقصان فلا منع اذن من كونهما ناقصين ومن اللحقات جاء في ما
جاءت حاجتك اي ماكانت حاجتك واما استفهامية وانت الضمير
الراجع اليه لكون الخبر عن ذلك الضمير مؤنثا كما في من كانت امك وبرفعك
حاجتك على انها اسم كان وما خبرها واول من قال ذلك الجواز قالوه لان
عباس حين جاء اليهم رسولا من علي رض ومنها فقعد في قول الاعرابي رهيف
شعره حتى قعدت كانها جريت اي صارت قال الانباري لايتجاوز بهذين
اعني جاء وقعد الموضع الذي استعملتا فيه العرب قال وطرد بعضهم
وقال المصيب واجاد الاول طرد جاء البر قفيزين وضل مهو حال وليس بشيء
لانه لايراد ان البر جاء في حال كونه قفيزين ولا معنى لقال واما قعد فلا يطرد
فانما يطرد في مثل الموضع الذي استعمل فيه او لا يعني قول الاعرابي فلا
يقال قعد كاسا بمعنى صار بل يقال قعد كانه سلطان لكونه مثل قعدته
كانه جرته قوله يدخل على الجملة الاسمية لاعطاء الخبر حكم معناها وذلك كما
قدمنا ان مضمون الافعال الناقصة صفة لمضمون خبرها قوله فيرفع
الاول وينصب الثاني سمه مرفوعها اسما لها اولى من تسمية فاعلا لها
اذ الفاعل كما ذكرنا في الحقيقة مصدر الخبر مضافا الى الاسم ولهذا لا يحذف
اخبارها غالبا حذف خبر المبتدا لكونه الفاعل مضمونها مضاف الى الاسم
فكما لا يسمى منصوبها المشبه بالمفعول مفعولا فالقياس ان لا يسمى مرفوعها
المشبه بالفاعل فاعلا لكنهم سموا فاعلا على الثقلة ولم يسموا المنصوب
مفعولا لما مهدوا من ان كل فعل لابد له من فاعل وقد يستغنى عن المفعول

وكان

وكان يكون ناقصة لثبوت خبرها ماضيا دايما او منقطعا وبمعنى صار ويكون
فيها ضمير الشان ويكون تامة بمعنى ثبت وزايدة وصار للانتقال واصبح
وامسى واضحى لاقتران مضمون بها الجملة حالا وقيل مطلقا شرع بذكر
معاني هذه الافعال الناقصة ويذكر ايضا مجئ بعضها تاما او زايدا فقال
فكان يكون ناقصة بمعنيين احدهما ثبوت خبرها مقترنا بالزمان الذي
يدل على صفة الفعل اما ماضيا او حالا او استقبالا وكان للماضي ويكون
للاستقبال او للحال وكن للاستقبال وذهب بعضهم الى ان كان
يدل على استمرار مضمون الخبر في جميع زمن الماضي وشبهته قوله تع
وكان الله سميعا بصيرا وذهل ان الاستمرار مستفاد من قرينة وجوب
كون الله سميعا بصيرا لا من لفظة كان الا ترى انه يكون كان زيد قايما نصف
ساعة فاستنفط فاذا قلت كان زيد ضاربا لم يستفد الاستمرار وكان
القياس ما قال ان يكون كن ويكون ايضا للاستمرار وقول المصنف دايما
او منقطعا وعلى هذا القايل يعني ان كان لا يدل على احد الامرين بل ذلك
الى القرينة والمعنى الثاني ان يكون بمعنى صار وهو قليل بالنسبة الى المعنى
الاول قال سهما فقر المطى كانها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها
قوله ويكون فيها ضمير الشان اي يكون في كان الناقصة على اي معنى كانت
من معنييها ضمير الشان مقدرا فيرتفع المبتدا والخبر بعدها منصوبة
المحل خبر الكان وقال بعضهم كان المضمر فيها ضمير الشان تامة فاعلها
ذلك الضمير اي وقعت القصة ثم فسرت القصة بالجملة الاولى اولى
لانه لم يثبت في كلام العرب ضمير شان الا مبتدا في الحال كقولك هو الله
احد او في الاصل كاسم ان واول مفعولي ظننت كقولنا ان زيدا قايم وظننته
زيدا قايما ويكون تامة بمعنى ثبت وقد تقدم ما يرشدك ان الناقصة ايضا
تامة في المعنى وفاعلها مصدر الخبر مضافا الى الاسم فجاز نهما وزان علم
النصب لمفعول وعلم النصب لمفعولين فيهما بمعنى واحد ونقل ان كان
بمعنى كفل وعزل قوله وزايدة اعلم ان كان يزاد وغير مفيد لشيء الا
محض التاكيد وهذا معنى زيادة الكلمة في كلام العرب كقوله سراة بني ابي بكر
تسامى على كان مسنونة العرب وكذا قيل في قوله تعالى من كان في المهد صبيا

انها زايدة غير مفيدة لشئ الا محض التاكيد للماضي والافاين العجز وصيا على هذا
حال وكذا قولهم والدف فاطمة لبنت الخرشب الكلمة من عيس لم يوجد
كان مثله وكذا قول الفرزدق في بحثة عمرت ايانك بجوزها في الجاهلية
كان والاسلام واما اذا دلت كان على زمن الماضي ولم تعمل نحو ما كان
احسن زيدا وكذا قولهم ان من افضلهم كان زيدا عند سيبويه وقال المبرد
ان زيدا اسم ان وكان خبرها ومن افضلهم خبر كان وردبان خبران لا يتقدم على
اسمها الا اذا كان ظرفا ففي تسميتها زيادة نظر لما ذكرنا ان الزايد من الكلام عندهم
لا يفيد الا محض التاكيد فالاولى ان يقال سميت زيادة مجاز العدم عملها
واما جاز ان لا يعملها مع انها غير زايدة لانها كانت بعمل لدلالتها على الحدوث
المطلق الذي كانت حدوث المقيد في الخبر يغني عنه لدلالتها على الزمن
الماضي لان الفعل يطلب الفاعل والمفعول لما يدل عليه من الحدث لا
للزمان فما زلك ان تجردها في بعض المواضع عن ذلك الحدث المطلق
لاغناء الخبر عنه فاذا جردتها لم يبق الا للزمان وهو لا يطلب مرفوعا ولا منصوبا
فبقي كالظرف دالا على الزمان فقط فلذا جاز وقوعه موقعا لا يقع غيره فيه
حتى الظرف بينها لالحاقه بالظروف الذي يتبع فيها بين ما التعجب وفعله
وبين الجار والمجرور كقولي كان المنسوبة فثبت ان كان المفيدة للماضي
التي لا تعمل مجردة عن الدلالة على الحدوث المطلق وقد ذكر السيرافي
ان فاعلها مصدرها اي كان الكون وهو تنوين اذ لا معنى لقولك ثبت
الثبوت وقوله بذالك من تلك القلوص بيداه معناه راي بارداء المصدر
بمعنى اسم الفاعل ومذهب ابي علي انه لا فاعل لها على ما اخترنا فعلى هذا
قول الفرزدق فكيف اذا مررت بدار قوم وجيران لنا كانوا كرام كانوا فيه
ليست بزايدة كما ذهب اليه المبرد وانما قال ذلك لثبوت فاعلها بل
تاخيرها اي جيران كرام كانوا لنا وقال سيبويه هي زايدة مع الفاعل لانه
كالجزء منها والاول اولى لافادتها معنى وعملها لفظا ثم اعلم ان الزايدة والمجردة
للزمان كالزايدة فلا يتبع بها الصدر وتقعان في الحشر كثيرا وفي الناجز على
راي كقولك حضر الخطبة كان لا يراد ولا تجرد الا ماضيا كخفتها وقد اجاز ابو البقاء
زيادة مضارع كان في قول حسان كان سبنة من بيت راس يكون مزاجها

عسل

عسل وماء على رواية رفع مزاجها وعسل قوله وصار للانتقال هذا معناها
اذا كانت تامة كما تقدمت ومعناها اذا كانت ناقصة كان بعد ان لم يكن
فتفيد ثبوت مضمون خبرها بعد ان لم يثبت ومعنى يصير يكون بعد ان لم يكن
قوله اصبح واسى واضحى لاقتران مضمون الجملة بازمانها هذه الثلثة يكون
ناقصة وتامة والناقصة بمعنيين واما بمعنى صار مطلقا من غير اعتبار
الازمنة التي يدل عليها تركيب الفعل اعني الصبح والمساء والضحى بل
باعتبار الزمن الذي يدل عليه صيغة الفعل اعني الماضي والحال والاستقبال
واما بمعنى كان في الصبح وكان في المساء وكان في الضحى فيقترن بهذا المعنى
الامضمون الجملة اعني مصدر الخبر مضافا الى الاسم بزمان الفعل اعني الذي
يدل عليه تركيبه والذي يدل على صيغته فمعنى اصبح زيد امير ان امارة
زيد مقترن بالصبح في الزمن الماضي ومعنى يصبح قياما ان قيامه مقترن بالصبح
في الحال او الاستقبال ويكون تامة كقولك اصبحنا والحمد لله واسينا
والملك لله اي وصلنا الى الصبح والمساء ودخلنا فيهما وكذا اصبحنا فيدل
ايضا كل منهما على الزمانين وحكى الاخفش زيادة اصبح واسى بعد
ما النعجب لكان في اللفظين وبهما اصبح ابردها وما اسيى اذ فاتها ورده ابو عمر
وقال السيرافي انه ليس من كتاب سيبويه وانما كان حاشية في كتابه
اقول لو ثبت ما حكى الاخفش لكان منها مجردا عن الحدث للزمانين اي
الصبح والمسى والزمان الماضي كما كان لفظ كان مجردا عن الحدث للزمان
الماضي قوله وظل وبات الى آخره يعني ان معنى ظل زيد متفكرا كان في جميع
النهار كذلك فاقترن مضمون الجملة وهو تفكر زيد بجميع النهار مستوفا
له ويقترن ايضا بزمانه الآخر المدلول عليه بالصيغة اي الماضي او الحال
او الاستقبال وتصريفه ظل يظل ظلولا قال ولو لم يستعمل ظل الا ناقصة
وقال ابن مالك تكون تامة بمعنى طال او دام والعهدة عليه وقولك بات
زيد مضمونا اي كان في جميع الليل فاقترن هم زيد بزمانى بات وهما
جميع الليل وهو الزمن الماضي سهوه ومضارعه يبيت وبات كباع
يبيع وهاب يهاب ويجئ تامة بمعنى اقام ليلا ونزل سواء تم اولم يتم وفي
كلامهم سرت وقد جاء ظل ناقصة مجردا من كون الزمان المدلول عليه

بتركيبه قال تعالى ظل وجهه مسودا واما مجيء بات بمعنى صار ففيه نظر
قال الاندلسي جاء في الحديث بات بمعنى صار وهو ابن بات يده قار
وما زال الى آخره قد ذكرنا ان معنى ما زال واخواتها كان دايما فقولك ما زال
زيد راميا اي استمر الاماره وبات لزيد قبلها واشتاهل لها وهو موقت
البلوغ الذي يمكن قيامه بها فيه لا قبل ذلك قوله يلزمها النفي ان كانت
ماضية فيها ولم ولا في الدعاء وان كانت مضارعة فيها ولا وان والاولي
ان لا يفصل بين لا وما وبينها بظرف وشبهه وان جاز ذلك في غير مذ
الافعال كقولا اليوم جلستني لا الامس وذلك لتركيب حرف النفي لافادة
الاثبات وقوله فلا ولا زالت لان حذفها لم يسمع الا من مضارعاتها وانما
جاز حذفها لعدم اللبس اذ قد تقرر انها لا يكون ناقصة الا معها قال بيعك
ما جئت بها لك حتى يكونه ويحذف منها كثيرا في جواب القسم كقوله تعالى
تالله تفتؤ تذكر وقوله تزال جبالي مبرمات احدها لها ما مشى يوما على قمه
لان حذف حرف النفي في جواب القسم ثابت في غيره هذه الافعال ايضا
كقوله والله اقوم اي لا اقوم فكيف بها وكون ما زال واخواتها بمعنى الايجاب
من حيث المعنى لا يتصل اداة الاستثناء بخبرها لان الاستثناء المفرغ
لا يكون في الموجب الا في الفضلات كما مر في بابه وخبر المبتدا ليس بفضلة
فلا يجوز ما زال زيد الا غنيا لاستحالة استمرار زيد على جميع الصفات الا
الغنى واما خبر ليس واخبار كان وصار واخواتها اذا كانت منفية فيجوز
اقترانها بالا اذا قصد الاثبات وقد يمتنع ذلك فيها ايضا وذلك اذا تقدمت
اخبارها عليها فلا يجوز الا قايما لم يكن زيد والا غنيا لم يصر خالدا لامتناع
تصدر الا كما مر في بابه وقد حطى ذو الرمة في قوله حراجيج ما تنفك الا مناخة
على الخسف او يرمى بها بلدا قفرا واعتذر بان ينفك تامة اي ما تفارق
وطنها ومناخة حال وعلى الخسف متعلق بمناخة حمل الخسف كالارض
التي ساح عليها كقوله لحه بينهم ضرب وجع وبرمى عطف على مناخة نحو
قوله صافات ويقبضن وقيل ناقصة خبرها على الخسف اي معه ومناخة
حال وفيه ضعف من وجهين ان كان العامل في الحال ما ينفك احدهما ان
المفرغ فلا ياتي في المثبت وان كان المستثنى فضلة ايضا كالحال فيشالنا

واما

والثاني ان العامل قبل الا لا يعمل عند البصريين فيما بعد المستثنى الا في تابعه
او من المستثنى الا في تابعه او منه كما مر في بابه وان كان العامل في الحال
على الخسف فقيه ضعف من ثلثة اوجه احدها ان المفرغ فلما ياتي في المثبت
كما ذكرنا والثاني ان عامل الحال يكون ظرفا المتاخر عنه ولم يجزه سيبويه خلافا
للاخفش والثالث ان المستثنى اذن يكون مقدما في الاستثناء المفرغ
على عامله ولا يجوز ذلك عند البصريين كما تقدم في باب الاستثناء قوله وما دام
لتوقيت امر الى آخره اي لتوقيت فعل بمدة ثبوت مصدر خبرها لفاعل
ذلك المصدر فانت في قولك اجلس ما دام زيد قايما اين موقت بجلوس
المخاطب بمدة ثبوت قيام الى زيد وكذلك ان كان فاعل الخبر ضمير اسم
ما دام نحو اجلس ما دام عمرو نايما قوله ومن ثمه احتاج اي ومن اجل كونه توقيتا
لشئ يكون ظرفا لذلك الشئ والظرف فضلة فلا بد من تقدم جملة اسمية
كانت او فعلية لفظا او تقديرا كغيره من الفضلات وما التي في ما دام
مصدرية والمضاف الذي هو الزمان محذوف اي مدة دوام قيام زيد قوله
وليس لنفي مضمون الجملة قال سيبويه وتبعه ابن السراج ليس للنفي مطلقا
بل قول ليس خلق الله مثله في الماضي وقال تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا
عنهم في المستقبل وجمهور النحاة على انها لنفي الحال قال الاندلسي احسن
ليس بين القولين تناقض لان خبر ليس ان لم يقيد بزمان يحمل على الحال
كما يحمل الايجاب عليه في نحو زيد قايم واذا قيد بزمان من الازمنة فهو على ما قيد به
هذا قوله وحكم ما يحكم ليس في كونها عند الاطلاق لنفي الحال وعند التقيد
على ما قيد به وقد ذكرنا حكم لا في باب المضارع واصل ليس ليس كهيئة
كما يقال علم في علم والزامهم تحقيقا ما لا سكان وتركهم قلب يائها الفا كما
هو القياس في باب لمخالفتها اخواتها في عدم التصرف ولا يجوز ان يكون
مفتوح الياء اذ الفتحة لا تحذف في العين تحقيقا وسيبويه والاكثرون
على انه فعل غير متصرف وقال ابو علي في احد قوليه انه حرف اذ لو كان مخفف
فعل كصيد في صيد لعادت حركة عين الياء عند اتصال الضمير كصيدت
والجواب ان ذلك لمفارقته اخواته في عدم التصرف قال واما الحاق الضمير
به في لست ولستما فلتشبهه بالفعل لكونه على ثلثة ومعنى ما كان وكونه واقعا

وماضيها كما انحق ضمن معنى الحال فحاليتها دائم هاتين بها مع كونه اسم فعل لتشبيهها
بالفعل قوله ويجوز تقديم اخبارها كلها على اسمائها كلها وهي في تقدمها
عليها على ثلثة اقسام قسم يجوز وهي ما كان الي راح وقسم لا يجوز وهي
ما في اوله ما خلافا لابن كيسان في غير ما دام وقسم مختلف فيه ذكر
ابن معطان خبر ما دام لا يتوسط بينه وبين الاسم وهو غلط لم يذكره غيره وقد
ذكرنا ذلك في الموصولا قوله من كان الي راح كل ما ليس في اوله ما حاذكره
المص من الافعال الناقصة يجوز تقديم اخبارها عليها وفي ليس خلاف
علي ما يجئ واما ما دام فلا خلاف في امتناع تقدم خبرها عليها كما ذكرنا في الموصولا
وكذا لا يفصل ما عن الفعل بالخبر كما مر هناك مرارا غير ما دام مما في اوله ما من
هذه الافعال فاجاز الكوفيون غير الفراء ووافقهم ابن كيسان في تقديم خبرها
عليها قالوا لان ما لزمت هذه افعال الناقصة فصارت معها بمعنى الاثبات
فهي كجزئها بخلاف ما فارق وانفصل فانها لم يلزمها بل جاز حذفها لفظا ومعنى
والفصل بينها وبين الفعل ولم يجز ذلك في هذه الافعال ولم يجوز ذلك وغيرهم
نظرا الي لفظها ولو لم يكن فيها بمعنى النفي لم يصير الكلام مثبتا بمعنى الدوام واما
توسط الخبر بين ما النافية والفعل في هذه الافعال فلم يجوزه واحد منهم لانها
لازمت منذ الافعال حتى صارت كبعض حروفها فلا يجوز ما قائما زال زيد
كما جاز ما قائما كان زيد وكل حكم ذكرنا في ما النفي فهو ثابت في ان النافية واما
غيرهما من حروف النفي كلم ولن ولا اذا انتفي بها الافعال المذكورة لم يخرج توسط
الخبر بينهما وبين الافعال اتفاقا لما ذكرنا في ما ويجوز تقديمه عليه اتفاقا لانها
ليست كما في طلب التصدر كما مر في المنصوب على شريطة التفسير واما ليس
فالاكثرون علي جواز تقديم خبرها عليها ومنع الكوفية من ذلك لان مذهبهم
انها حرف كما فالحقوها بها كان ووافقهم المبرد وان كان مذهبه انها فعل
نظرا الي عدم تصرفها ومشابهتها لما ولنقصان فعليتها جاز ترك نون الوقاية
معها كما في قوله اذ وجب القوم الكرام ليس ولذلك ايضا اجاز بعضهم
ابطال عملها بالا كما مر في قوله ليس الطيب الا المسك بالرفع واستدل
المجوز الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم قالوا المعمول لا يجوز وقوعه الا حيث
يجوز وقوع العامل ولا يطرد هم ذلك فانك تقول زيدا ان ضرب ولم اضرب

ولا

ولا منع ان يقال ان يوم يأتيهم ظرف لليس فان الافعال الناقصة ينصب
الظروف لدلالتها على مطلق الحدث واعلم انه لا تدخل الافعال الناقصة
على مبتداء واجب الحذف كما ذكرنا في باب المبتداء ولا على مبتداء عادم
التصرف كما التحيية ولا على مبتداء يلزم الابتدائية لكونه في المثل كقولهم
الطعن يطار ويلزمها لكونه في جملة كالمثل وكالحال الاعتراضية كقوله فانت
طلاق والطلاق اليه ويلزم الابتدائية لكونه بعدا ما واذا المفاجاة المتضمنة
يعني الدعاء كسلام عليك فانه يلزم الابتدائية لكونه بعد اما واذا المفاجاة
او لتضمنه معنى الدعاء كسلام عليك ليفيد معنى الثبوت كما ذكرنا في باب
المبتداء ولا تقع اخبار هذه الافعال الناقصة جملا طلبية وذلك لان هذه
الافعال كما تقدم صفات بمصادر اخبارها في الحقيقة الا ترى
ان معنى كان زيد قائما لزيد قيام له حصول في الزمن الماضي ومعنى صار زيد
قائما بعد ان لم يكن ومعنى اصبح زيد قائما لزيد قيام لم حصول في الزمن الماضي
وقت الصبح وكذا سايرها اذ في كلها معنى الكون مع قيد آخر كما ذكرنا غير
مرة فلو كانت اخبارها طلبية لم يخل بي من ان يكون خبرية او طلبية
فان كانت خبرية تناقض الكلام لان هذه الافعال بكونها صفة لمصدر خبرها
تدل على ان للمصدر مخبرا عنه بالحصول في احد الازمنة الثلثة والطلب الخبر
يدل علي ان الخبر محكوم بالحصول في احد فلينا قض وبعبارة اخري مصدر الخبر
في جميعها فاعل للفعل الناقص كما مر تقديره فلو قلت كان زيد هل ضرب
غلامه كان ضربه لغلامه مخبرا عنه بكان ثابتا عند المتكلم مسولا عنه هل
غير ثابت عندك وهو ناقض واما قولهم علمت زيدا عندك لم لا فقد ذكرنا
ان زيدا ليس الا ستفهام المتكلم بهذا الكلام حتى يلزم التناقض وان كانت
الافعال طلبية مع اخبارها وهي كما ذكرنا صفة للاخبار اكتفي بالطلب
الذي فيها عن الطلب الذي في اخبارها ان كان الطلبان متساويين
اذ الطلب فيها طلب في اخبارها تقول كن قائما اي قم وهل يكون قائما
اي بل يقوم وقد جاء الطلب فيهما في الشعر قال وكوني بالمكارم ذكريني
وان اختلف الطلبان بان يكون احدهما امرا مثلا والاخر استفهاما كقولك في
هل ضربته اجتمع طلبان مختلفان علي المصدر الخبر في حالة واحدة وهو محال

واما ان كان خبرها مفردا متضمنا لمعنى الاستفهام جاز في ذلك المفرد ان
يتقدم عليها نحو ان كان زيد وانهم كان زيد وكل كلمة استفهام تقدمت على جملة
احدثت فيها معنى الاستفهام فلا يبقى اذن في الفعل ارضا حتى يناقض الكلام
فان قيل فيجب ان يجوز تقديم الجملة الطلبية عليها ماذكرت نحو ايهم ضرب
كان زيد قلت ان كلمة الاستفهام يحدث في الجملة التي يليها بلا فصل معنى
الاستفهام لا في جملة اخرى بعدها فعلى هذا يجوز وقوع اسماء الاستفهام اخبارا
لهذه الافعال اذا لم يكن مصدرة بما النفي فلا يقول اين كان زيد ولا متى ما زال
زيد وجواب تصدر ما النفي ويجوز متى لم يزل هذا اي وقت لم يكن سماك
ومنع الجرومي والشلوبين ذلك في ليس نحو اين ليس زيد فان منعا ذلك بناء
على ما تقدم خبر ليس عليه فقد مر الكلام عليه وان منعا لادائه الى المحال
من حيث المعنى لان زيدا لا يجوز ان يكون في جميع الامكنة فالجواب ان ذلك
على سبيل المبالغة ويعرض ذلك في غير المستحيل نحو متى ليس زيد وجوادا
او علما او قديرا ثم نقول اذا كان الخبر مفردا مشتملا على ما له صدر الكلام
وجب تقديمه على كان واخواتها وان لم يصدر بما وذلك اما كلمة الشرط نحو
ان تكن اكن او كلمة الاستفهام نحو اين كنت وايهم كنت واذا كان الخبر ظرفا
والاسم نكرة وجب تاخير الاسم عن الخبر نحو كان في الدار رجل وفي الدار ان
كان رجل وكذا ان دخل الا على الاسم نحو لم يكن قائما الا زيد او قائما لم يكن الا
زيد لما ذكر في باب الفاعل ويجب ايضا تاخيره عن الخبر اذا كان الخبر الخبر
ضمير في الاسم نحو كان في الدار صاحبها وكذا اذا كان الاسم ان مع صلتها نحو
كان عندي انك قائم وعندي كان انك قائم اذ لو تاخر الخبر المفتوحة بالكسرة
على تقدير اضمار الشان في الفعل ويجب تاخير الخبر نحو كان واسمه معا ان دخلت
ما كان زيد الا قائما ويجب توسيطه او تاخيره اذا كان الفعل مصدرا بها يقتضي
التصدر وكان مما لا يفصل بينه وبين الفعل كهل واسماء الاستفهام والشرط
نحو هل كان زيد قائما ومتى كان زيد قائما اذ لا يفصل هذه الكلم عن الفعل
كما مضى في المنصوب على شريطة التفسير واما همزة الاستفهام وما النفي
اذا لم يكن مازال واخواتها فيجوز توسيط الخبر بينها وبين الفعل الناقص نحو ما
كان زيد واقائما كان زيد ولا يجوز تقديمه عليهما ويجب تاخير الخبر ايضا عن الاسم

اذا

اذا تاخر مرفوعه عنه نحو كان زيد حسنا وجهه تفصلت بين الفاعل ومعموله
الذي هو جزئه بالاجنبي واما اذا تاخر منصوبه فيجوز على قبح اذا لم يكن المنصوب
ظرفا نحو ضاربا كان زيد عمرا اذ المنصوب ليس جزءا واما اذا كان منصوبه
ظرفا فانه لا يجوز بلا قبح نحو ضاربا كان زيد اليوم او في الدار اذ الظروف متسع
فيها والزم بعضهم تاخير الخبر اذا كان جملة ولا وجه يمنع توسطها او بعدها
والاصل الجواز ولا يفصل عند البصرية بين كان واخواتها وبين المرفوع بها
من معمولات الخبر الا بالظرف او نحو لكان اما مك زيد جالس او ذلك لكون
الفعل الناقص عاملا ضعيفا فلا يفصل بينه وبين معموله من الاجنبيات
الا بالظرف وان كان العامل قويا جاز الفصل منه وبين معموله بشرطان
يكون فضلة بغير الظرف ايضا نحو عمرا كان زيدا ضاربا واجاز الكوفيون الفصل
بين كان ومرفوعه بغير الظرف ايضا نحو كان زيدا عمرا وضاربا وفرق بعض
البصريين بين الخبر العامل المتصل بذلك المعمول الحاصل بينه واذا لم يتصل
يجوز في المتصل كان زيدا عمرا وضاربا وما اوهم خلاف ذلك قدر فيه البصريون
ضمير الشان اسما لكان واخواتها نحو كان زيد الحمى تاخذ او كان زيد تاخذ الحمى قال
قنا قد هداجون حول بيوتهم كما كان اياهم عطية عودا ويجوز في البيت زيادة
واعلم انه يجوز في هذا الباب عن النكرة المختصة اذا حصلت الفائدة على
ما ذكرنا في باب المبتدا قال ما دام فهن فصيل حيا فتقول ما زال رجلا واقفا
وكذا في باب ان قال وان شحا في زعيره مهراقة وكذا انشد سيبويه وقد تجر
في هذا الباب وفي باب ان بمعرفة عن النكرة ولم تجز ذلك في المبتدا والخبر
القياس للاتفاق اعرابي الجزئين هناك واختلافهما ههنا وقد ذكرنا ان سيبويه
قال في من زيدان زيد هو الخبر وقال الزمخشري تجر ههنا عن نكرة بمعرفة الا ضرورة
كقوله لم يكون مزاجها عسل وماء فيمن نصب مزاجها وقال ولا يك موقفي
منك الوداع وان يرفع مزاجها على اضمار الشان في كان كما في الرواية الاخرى
ولا خلاف عند مجوزه اختيارا ايضا ان الاولى جعل المعرفة اسما والنكرة خبرا
الا تري انهم قالوا ان ابن اوى ما بالاسمية بما تقدم في كقوله تعالى ما كان حجتهم
الا ان قالوا مع كونهما معرفتين لمشابهتها المضمر من حيث لا يوصف كالمضمر
وانما جراهم على تنكير الاسم وتعريف الخبر عدم اللبس في باب كان واورد سيبويه

للتمثيل اجابا عن النكرة بالمعرفة قوله اسكران ابن المراءة اذ سحا تميما بحرف الشام
ام بتيما كرو قوله فانك لايا تي بعد دخول اظنني كان انك ام حمار وقوله
الامن مبلغ حسان عن اطب كان سحرك ام جنون ورد عليه المبرد باسم كان
هو الضمير وهو معرفة واجيب المبرد عن سيبويه بان همزة الاستفهام في اطني
واطب واسكران دخلت على اسم المرفوع بعد الفعل المسند الى ضميره فارتفع
المرفوع بضميره ويفسره ذلك الفعل اولي فاسمي كان اذن نكرة ورد الجواب
بان ام المتصلة يليها احد المتساويين والآخر الهمزة ولو قدرت بعد
الهمزة فعلا لم يليها التنوين واجيب عن رد الجواب بان الفعل لما كان محذوفا
وجوبا للاجل المفسر فكانه معدوم وايضا فان استواءما وليا ما قد لا يكون في
ضرورة الشعر كما يجئ في باب العطف هذا ونحن قد ذكرنا في المنصوب
على شريطة التفسير ان المرفوع انما يفسر رافعه اذا كان المرفوع بعد
كلمة لازمة للفعل كوان امرء هلك وفي قوله خاصة اظنني كان انك ام حمار
والاولي ان ترتفع ظني بكان مقدرة لما يجئ في باب العطف ان بعد سواء
ولا اما لي لا يدخل همزة التسوية الا على الفعل واجاز بعضهم المبرد عن سيبويه
بان الضمير راجع الي منكر فيكون منكرا ورد جوابهم بان ضمير الراجع الى النكرة
معرفة بدليل وقوعه مبتدا نحو ضربت رجلا وهو راكب ولو كان نكرة يصح وصفه
والجواب عن الرد ان الضمير اذا عاد الي نكرة مختصة نحو فهو معرفة كوجاني
رجل فضربته والا فهو نكرة نحو ارجل ضربته ام امراة كما مر في حد المعرفة والنكرات
المفسرة في الايات الثلثة غير مختصة فالضمائر اذن نكرات واعلم ان ليس
من بين اخواتها يختص بكثرة مجئ اسمها نكرة لما فيها من النفي وجوز حذف خبرها
كثيرا كقوله انما يجزي الفتى ليس الجمل جاريا وقيل بلى حملت على الا فصارت
حرف عطف مثلها وجميع هذه الافعال متصرفة الا ليس ودام وتنصاريفها ما لها
ولا يستعمل الا زال واخواتها مصدرا واسم الفاعل الا ما مين لانها يلزمها حرف
النفي وهي لا يدخل على المفرد وقد يحذف لام يكن للجزم تشبيها لنونها بالواو والياء
فحذفت مع انه قد حذفت قبل حركتها للجزم وذلك لكثرة استعمالها قال تعالى
لم يك الذين كفروا بالحركة وجروا عن شبه حرف المد فاجازه يونس
انشد ابو زيد في نوادره لم يكن الحق على ان هاجه رسم دار قد يعفى بالسرقال
السيرافي هذا شاذ قال سيبويه تقديم الخبر اذا كان ظرفا مستحسن ويسيغ لك
الظرف مستقرا بفتح القاف وكذا كل ظرف عامله مقدر لانه صبه وهو استقر
مقدر قبله فقولك كان في الدار زيد اي كان مستقرا في الدار زيد فالظرف مستقر
فيه ثم حذف الجار كما قال المحصول للمحصول عليه ولم يحسن تقديم الظرف
اللغو وهو ما نصبه ظاهر الانه اذن فصله فلا يهم بنحو كان زيد جالسا عندك
واما قوله تعالى ولم يكن له كفوا احد فانما قدم اللغو فيه لانه معتقد الفايدة اذ
ليس العرض نفي الكفء مطلقا بل نفي الكفء له تعالى فقدم اهتماما بما
هو المقصود معنى ورعاية للاصل لفظا **قوله** افعال المقاربة
ما وضع لدنو الخبر رجاء او حصولا او احداقيه الذي ان ارجي ان عسى
ليس من افعال المقاربة اذ هو طمع في حق غيره تعالى وهو انما يكون الطمع
فيما ليس الطامع على وثوق من حصوله فكيف تحكم بدنوه ما لا يوثق بحصوله
ولا يجوز ان يقال معناه رجاء دنو الخبر كما هو مفهوم من كلام الجزولي والمصنف
ان الطامع يطمع في دنو مضمون خبره فقولك عسى الله ان يشفي مريض
اي اني ارجو قريب شفائه وذلك لان عسى ليس منتفيا بالموضع للطمع في دنو
مضمون خبره بل يطمع حصول مضمونه سواء يرجى حصوله عن قريب او مطلقا
ولهذا مرة يقول عسى الله ان يدخلني الجنة وعسى النبي صلى الله عليه
وسلم ان يشفع لي فاذا قلت عسى زيد ان يخرج فهو بمعنى لعله ولا دنو
في لعل اتفاقا وكذا في عدهم يحقق ومراداتهم من افعال المقاربة بلغني
كونها لدنو الخبر نظرا لان معنى طفق زيد يخرج انه شرع في الخروج وتلبس اول
اجزائه ولا يقال ان الخروج قريب طوني من زيد الا قبل شروعه فيه لان
معنى القرب قلة بل يصح ان يقال فيمن شرع في القعود قريب تمام ذلك
الشيء فعلى هذا ليس من افعال المقاربة التي هي موضوعة لدنو الخبر
الا كاد ومراداته وقول المص لدنو الخبر رجاء او حصولا او احداقيه ضبط لان
نصب هذه المصادر على التمييز في الظاهر وهو تمييز عن نسبته فيكون فاعلا
للدنو في المعنى كما قولك يعجبني طيب زيد علما اي طيب علم زيد فيكون المعنى

لدنو رجاء الخبر او لدنو حصوله او لدنو الاخذ فيه وليس عسى لدنو رجاء خبره بل هو
دنو الخبر على ما ذهب اليه وكذا طفق واخواته ليست لدنو الاخذ في الخبر بل
هي للاخذ فيه لفظ الخبر ولي اي ان عسى لمقاربة الفعل في الرجاء اوضح فيما
قصده من المعنى ولو جعلنا المنصوب حالا من الخبر اي لدنو الخبر مرجوا او
حاصلا او ماخوذا فيه على تكلف او الحد لا يستعمل فيه مثل هذه المحتملات
البعيدة لم يصح قوله حصولا لان الخبر في كاد ليس حاصلا بل قريب الحصول
وسين ايضا الخبر وحصوله تنافى لان القريب ما لم يحصل بعد قوله
فالاول عسى وهو غير متصرف تقول عسى زيد ان يخرج وعسى ان يخرج زيد
وقد تحذف ان والثاني كاد يقول كاد زيد يجئ واذا دخل النفي على كاد فهو
كالافعال على الاصح وقيل يكون للاثبات وقيل يكون في الماضي للاثبات وفي
المستقبل كالافعال تمسكا بقوله تعالى وما كادوا يفعلون وتقول في الزمه
اذا غير النجر المحسن لم يكد كيس الهوي من حيث مبت سرخ والثالث جعل
وطفق وكرب واخذ وهي مثل كاد واوشك وهي مثل عسى وكاد في الاستعمال
قوله فالاول عسى اي الذي لرجاء مضمون الخبر قال سيبويه عسى طمع واشفاق
فالطمع في المحبوب والاشفاق في المكروه كقولك ان اموت وهي الاشفاق
الخوف وانما لم يتصرف في عسى لتضمنه معنى الحرف اي انشاء الطمع والرجاء
كلعل والانشاآت في الاغلب من معاني الحروف والحروف لا يتصرف فيها
واما الفعل كخبعت والجملة الاسمية كانت حرفا معنى الانشاء عارض فيها
قال الجوهري وعسى من الله تعالى واجبة لاستحالة الطمع والاشفاق عليه
اذ لا يكونان الا في المجهول وقوله تع عسى ربه ان طلقكن للتخويف لا للوقوف
والاشفاق كما ان او في كلامه تعالى للابهام او السكك لا للشك قال ابو علي
عسى من الله ان يجاب فجاء على احدي لغتي العرب لان عسى الرجاء والتيقن
ايضا وانشد لابن معبل ظنى لهم كعسى وهم يتازعون جوابر الامثال اي ظني
بهم معنى هذا كلامهم واما لا اعرف في غير كلامه تعالى لليقين ففيه نظر ويجوز
ان يكون معنى ظني كعسى اي مع طمع وقد يكسر سين عسى اذا اتصل به ضمير
المتكلم كخوعسيت غنيا او ضمير المخاطب كخوعسيت عسيتما عسيتم عسيت
عسيتما عسيتن او نون جمع المونث كخوعسين وزعم الزجاج ان عسى حرف

لا راي من علم تصرفه ولونه بمعنى لعل واتصال ضمير المرفوع به ولكنه لا يخلو
بعذر بما اعتذر به ابو علي في ليس كما تقدم قوله عسى زيد ان يخرج المتاخر
على ان عسى يرفع الاسم وينصب الخبر كان والمثل بان زيدا اسمه
منصوب المحل بانه خبره استدلالا بالمثل النادر عسى الغوير ابوسا وقوله
لا يلحق انى عسيت صايما ونقل عن سيبويه منع كون ان يفعل خبره قيل
انما قال لان الحدث لا يكون خبرا وقوله ابوسا وصايما لتضمن عسى معنى كان
فاجري في الاستعمال مجراه وعدل من جعله خبرا اي بتقدير مضافا اما في الاسم
كعسى حال زيد ان يخرج او في الخبر كعسى زيد صاحب ان يخرج قال ابو علي
في النصر باب عسى زيد ذا قيام وفي هذا القدر تكلف اذا لم يظهر المضاف
الى اللفظ لا في الاسم ولا في الخبر وقال بعضهم ان زايدة وفيه ايضا نظر
لان الزايد لا يلزم الا مع بعض الكلام كزيادة ما في قولهم افعل هذا اثرما
ولزومه مطردا في موضع معين اي مع كلمة كانت بعيد وقيل المقترن
بان مشبه للمفعول وليس بخبر كان حتى لا يلزم كون الحدث خبرا عن الجثه
وذلك لان معنى الاصلي قارب زيد ان يخرج اي الخروج ثم تغير معنى الكلام
عن ذلك الاصل بافادة عنى لانشاء الطمع كما كان اصل معنى ما احسن
زيدا شيء جعله حسنا ثم تغير عنه بافادة انشاء التعجب وكذا قالوا اصل
معنى عسى ان يخرج زيد قرب ان يخرج زيد اي خروج زيد فهو في الاستعمال
الاول كالفعل المتعدي وفي الثاني كاللازم وفيه نظر اذ لم يثبت في عسى معنى
المقاربة لا وضعا ولا استعمالا كما مر قبل والكوفيون ان يفعل في محل الرفع
ايضا بدلا مما قبله بدل الاستعمال كقوله تعالى لا ينهيكم الله عن الذين لم يقاتلوكم
الى قوله ان تبروهم لا ينهيكم الله عن ان تبروهم والذي ارى ان هذا وجه قريب
فنقول في كوفا زيدون عسى ان يقوموا وزجاء بما كان بدا من الفاعل مكان
الفاعل والمعنى ايضا يساعد ما ذهبوا اليه لان عسى بمعنى يتوقع فمعنى
عسى زيد ان يقوم وترجى قيامه وانما غلب وقوعه بالاشتمال لان فيه اجمالا
ثم تفصيلا كما مر في باب البدل وفي ابهام الشيء ثم يفسر وقع عظيم لذلك
الشيء في النفس كما مر في ضمير الشان واما عسيت صايما وعسى الغوير
ابوسا فشاذان على بعضهم بما معنى كان قال بعضهم التقدير عسى القوم الغوير ان

يكون ايوسا وعسيت ان يكون صاينا وجاز حذف ان مع الفعل مع كونها
مع كونها حرفا مصدرة بالقوة الدلالة وذلك لكثرة وقوع ان بعد مرفوع
عسي فهو كحذف المصدر وايضا معمول له كما ذكرنا في مذهب سيبويه وفي المفصل
ومثله ما قدر الكسائي في البيت الا ان يكون الفرقدان الآن القرينة ههنا
اول كما ذكرنا فعلى مذهب الكوفيين اذا حذفت في الخبر مع قلة ذلك
قلنا انها مقدرة حذفت لقوة الدلالة عليها فيكون قولهم تسمع بالمعيدي
الا ان تراه قوله وعسي ان يخرج زيد اعلم ان من ذهب الى ان ان مع الفعل
في عسي زيد ان يخرج خبر عسي جاز ان تقول في عسي زيد ان يخرج زيد ضربها
وهو من باب التنازع فتقول في البيت على اختيار البصريين عسى ان يخرج
الزيدان وعلى اختيار الكوفيين عسى ان يخرج الزيدان وعلى هذا قياس
الجمع والمؤنث وجاز ان تقول ان ان يخرج فاعل عسى وزيد فاعل يخرج
فتقول في البيت عسى ان يخرج الزيدان لا غير وقوله تعالى عسى ان يبعثك
ربك مقاما محمودا لو جعلنا الفعلين المتنازعين في ربك لم تجز اعمال الاول
اعني عسى لكون ربك وهو اجنبي اذ ان فاصلا من بعض الصلة وبعض
قوله تعالى عسى ان تكرهوا شيئا يجوز ان يكون الفعلان متنازعان في شيئا
وقد اعمل الثاني وان يكون ان يكرهوا فاعل عسى كما في قوله عسى ان يكونوا
خيرا منهم واما كون الزيدان عسى ان يقوما والزيدون عسى ان يقوموا فان
فاعل عسى قولا واحدا ولا يضمر في عسى ضمير الشان لانه ليس من نواسخ الابتداء
كما كان كاد منها كقوله تعالى كاد يزيغ قلوب فريق منهم في كاد ضمير الشان و
يجوز ان يكون من باب التنازع وقد اضمر الاول ولو اعمل الثاني لقال كادت
الا عند الاخفش فانه يحذف الفاعل في مثله كما مر واما على قراءة كاد يزيغ بالياء
فليس من باب التنازع والاوجب تانيث احد الفعلين لاسناده الى ضمير
المؤنث بل هو على اضمار الشان في كاد وقولك كاد يقوم زيد يحتمل الشان في
فيعمل انها شذت ويحتمل اضمار الشان في كاد وقوله كاد ومثله ليس
خلق الله مثله وليس بمشهور اضمار الشان من افعال المقاربة الا في كاد
ومن الناقصة اي في كان وليس ولا يتقدم مع فعله على عسى اما عند من قال
انه حرف فلضعف عسى ان يكون غير متصرف واما عند من قال هو مدل فلامتناع

تقدمه على المبدل منه وقد يحذف الخبر في هذا الباب ان علة قال اسمعت
ولم افعل وكدت وليتني تركت على عثمان ان يسكي حلايد اي كدت افعل
وكذا يقول كم عسى زيد اذا قيل عسى زيد ان يقوم اي كم عسى زيد ان يقوم
ولا يخلو المرفوع في هذا الباب غالبا من اختصاص فلا تقول كاد رجل يقوم
ولا عسى شخص ان يقوم قوله وقد يحذف ان كقوله عسى الكرب الذي اسيت
فيه يكون وراءه فرج قريب وهو قليل وذلك لتشبيه عسى بكاد وعند من رد
قد مر ذلك عند الكوفيين بتقدير ان وتعين في احتيار جميع افعال المقاربة
ان يكون فاعل اخبارها ضميرا عايدا الى اسمها فلا تقول كاد زيد يخرج
نفسه وهو بمعنى كاد زيد يموت وقد تستعمل جرى زيد ان يخرج كذا بكسر
الراء واخلولق عمرو ان يقوم استعمال عسى بلفظ الماضي فقط ومعناهما صار
جريا وجري اي جديرا اوصار خليقا واصلهما خبري واخلولق بان يقوم ممدود
حرف الجر كما هو القياس مع ان وان ويقال ايضا هو جري ان يفعل بفتح الراء
والتنوين على انه مصدر بمعنى الوصف ولا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث كجريا
ان يفعلن واذا قلت هو جري على فعلل او جر بكسر الراء كعم ان يكون بدت
وجمعت واليت ويقال ايضا اجرى ان يكون كذا وقد يقع بعد اخلولق
ان مع الفعل كاخلولق ان يفعل زيد كما قلنا في عسى ان يفعل زيد وقول
الشاعر عسى ظني من طي بعد هضبه سيعطى غلات الكلى واكوابح السفن
فيه عند المتاخرين قايمة مقام ان للكونها للاستقبال والوجه عند الكوفيين
ان يكون فاعل عسى مضمون الجملة الاسمية التي بعده كما كان في قوله تعالى
ثم بدا لهم من بعد ما راوا الايات ليسجننه اي يوقع اطعات الكلى قوله
والاقحاف كاد اي ما وضع لدنو حصول الخبر وهو من كرت تكاد مكادة كهمة
تهاب وحكى الاصمعي كودا بالواو فيكون كخفت تخاف خوفا ومخافة والاول
اشهر واوشك بمعناه ومعنى كاد في اصل الوضع قرب ولا يستعمل على اصله
الوضع فلا يقال كاد زيد من الفعل ومعنى اوشك في الاصل اسرع وتستعمل
على الاصل فيقال اوشك فلان في السير من مراوحات كاد او شك واولي
وكرب وهلهل وكرب في الاصل بمعنى كرب فقال كرمت السمس اي
وقوت للغروب واما اولي فمعناه الاصل قارب قال فاولي بين حادثين

منها والاولي ان تزيد علي ثلثة اي قارب وكاد ولاستعمل الامع ان فما ظاهر مع ان
كونها مفعولا لاولي ويجب بجريد خبرها من ان واما كاد وكرب واوشك
فيستعمل اخبارها مع ان مجردة والتجريد مع كاد وكرب الكثرة واذا كانت
مع ان فهو بتقدير حرف الجر اي كاد وكرب من ان يقوم واوشك ثم ان يقوم
فحذف الجر علي القياس واوجبوا مهنا لكثرة الاستعمال وان اما منصوبة او مجرورة
كاثر وقد يقع بعد اوشك ان مع الفعل كقوله اوشك ان يخرج زيد اي اسرع خروجه
ويجوز ان يكون علي التنازع فاوشك لمقاربة الفعل كقوله كاد لكن يستعمل استعمال
كاد اي مجردا الخبر من ان ويستعمل استعمال عسي علي وجهين المعلومين واذا حذفت
ان عن اخبارهن الثلثة فاما ان تقدر مع الحذف كما يسمع بالمعتدي واما ان تحذف
راسا بلا تقدير لهما الاستعمال كاد وكرب واوشك لشدة دلالتها علي مقاربة
الفعل استعمال كان ولاستعمال كاد مثل كان جاء في الضرورة وما كدت انا
ولهذا اضمر ضمير الشان فيه في كقوله كاد يزيغ قلوب واستعمل ايضا الافعال التي
للشروع في الفعل استعمال كان وهي طفق واخذ وانشا واقبل وقرب وهب
وعلق وجعل وكانت بذلك اولي من كاد واخواتها لان اخبارها حاصلة المضمون
كاخبار كان بخلاف خبر كاد واصل استعمالها ان يقال طفق زيد في الفعل واخذ
في الفعل وجعل الفعل من قولهم تفع جعل الظلام اي اوجد وكذا انشا الفعل
واقبل علي الفعل وقرب الفعل وهب في الفعل من قولهم هب البعير في سيره
نشط فيه فاستعملت استعمال كان لتضمنها معناه واما علهل فانما الزم
بجريد خبره من ان مع انه بمعنى كاد ولا بمعنى طفق لان المبالغة في القريب فيه
اكثر ومثل هذا التركيب يدل علي المبالغة كزلزل وصرصر فكانه للمبالغة
في القرب لاحق الافعال الدالة علي الشروع فاستعمل خبره بعد ان كعلهلت
اقوم ولكون افعال المقاربة اي كاد ومراد فاته فروعا لكان وحمولة عليها
لم يتقدم اخبارها عليها كما يتقدم اخبارها عليه وانما لزم كون اخبار افعال
الشروع فعلا مضارعا مجردا عن ان دون الاسم والماضي والمضارع المقترن
بان لان المضارع المتجردة عن علامة الاستقبال ظاهر في الحال كما مضي في بابه
فهو من حيث الفعلية يدل علي الحدوث دون الاسم بدليل انك اذا قلت
كان زيد وقت الزوال قائما لم يدل علي حدوث القيام في ذلك الوقت ومن حيث

ظهوره

ظهوره في الحال يدل علي كونه مستقلا به دون الماضي فانك اذا قلت كان زيد
وقت الزوال دل علي انه كان فرغ من القيام في ذلك واذا قلت كان زيد وقت
الزوال مقوما دل علي اشتغاله بان القيام في ذلك الوقت مع حدوث القيام
فلما حلت منع الافعال علي كان وقصد المعنيان اي حدوث مصدر خبرها
وكون فاعلها مشتغلا به وجب ان لايكون اسما ولا ماضيا ولا مضارعا بان واما
غلبت في افعال المقاربة اعني كاد ومراداتها ان يكون اخبارها كذلك وجوز
بمعنى كان مثل افعال الشروع وجوز اقترانها بان لكونها من شدة القرب
الذي منها كانها للاشتغال والشروع فهي بسبيب تضمنه بمعنى كان مثل افعال
الشروع بل محموله عليه من حيث الاستعمال فقط فجاز في بعضها اقتران الخبر
بان كقوله قد كاد من طول البلي ان تمصحا ولم يجز ذلك في خبر فعل الاشتغال
واما التزامهم في خبر عسي كونه مضارعا بان ومنعهم من ان يكون مصدرا كعسي
القيام وكذا منعوا من عسى قيام زيد فلان المضارع المقترن بان للاستقبال
خاصة والطمع والاشفاق مختصان به فهو اليق بعسى من المصدر ومن ثمه
قد يجعل وان كانت من اخوات ان عليه كقولك ان يقوم قوله واذا دخل
النفي علي كاد الي آخره قال بعضهم في كاد ان نفيه اثبات واثباته نفي واما كون
اثباته نفيا فان اراد وا به انك اذا قلت كاد زيد يقوم وابت الكود اي
القرب فهذا الاثبات نفي فهو غلط فاحش وكيف يكون اثبات الشئ
بعينه بل في كاد زيد يكون اثبات القرب من القيام بلاريب وان اراد وا
ان اثبات كان دال علي نفي اثبات مضمون خبره فهو صحيح وحق لان قرب
من الفعل لايكون الامع انتفاء الفعل منك اذ لو حصل الفعل منك لكنت
اخذا في الفعل لا قريبا منه ولهاكون نفيه اثباتا فيقول ايضا ان قصد وا ان
نفي الكود اي القرب في ماكدت اقوم اثبات افحش غلط وكيف يكون نفي الشئ
اثباته وان اراد وا ان نفي القرب من مضمون الخبر اثبات لذلك المضمون
بل ماهو افحش لان نفي القرب من الفعل ابلغ في انتفاء ذلك الفعل من نفي
الفعل نفسه فان كاد ماقربت من الضرب اكد في نفي الضرب من ماضربت
بل قد يجامع قولك ماكاد زيد يخرج قرينة تدل علي ثبوت الخروج بعد انتفائه
وبعد انتفاء القرب منه فيكون تلك القرينة دالة علي ثبوت مضمون خبر كاد

في وقت بعد وقت انتفائه وانتفاء القرب منه لا لفظ كاد ولا يأتي بين انتفاء
الشئ في وقت الخبر وانتفائه في وقت التناقض بين ثبوت الشئ وانتفائه في وقت واحد
فلا يكون اذن نفي كاد مفيد الثبوت مضمون خبره بل المفيدة لثبوت تلك القرينة
فان حصلت قرينة هكذا قلنا بثبوت مضمون خبر كاد بعد انتفائه كما في قوله
تعالى فذبحوها وما كادوا يفعلون ما دوا قبل ذبحهم وما قنوا منه اشارة الى
ما سبق قبل ذلك من نفسهم في قولهم اتتخذنا هزوا قال اعوذ بالله ان اكون من
ما هي ادع لنا ربك يبين لنا ما لونها وهذا السوق داب من لا يفعل ولا
يقارب الفعل ايضا وان لم يثبت بنية هكذا نحو قولك مات زيد وما كاد يسافر
قلنا بقي مضمون الخبر كاد على انتفائه على انتفاء القرب منه كما في قوله فما
لم يكد يراها وقوله اذا غير البيت اذ ليس في هذه المواضع ما دل على حصوله
بعد انتفائه ومثل هذه القرينة هي الشبهة لمن قال ان نفي كاد اثبات
فقال بعضهم انه للاثبات في الماضي كان كقوله تع وما كادوا يفعلون او في
المستقبل واستدل بكونه في المستقبل ايضا للاثبات لخطئه الشعراء اذا زلمه
لم اكد الى لم احد ولم يكد مستقبل لانه جواب اذا فلو لا انهم فهموا الاثبات لم لخطئوه
والجواب عن الاستدلال بقوله تعالى وما كادوا يفعلون ان اثبات الفعل مفهوم
من القرينة اي قوله فذبحوها لا من كادوا كما تقدم ولهذا لم يعد الاثبات في قولنا
مات زيد وما كاد وليسافر فلم يكن قرينة واما الجواب فبان يخطئهم وبصوت
ذي الرمة في بدءه بناء على الدليل المذكور اي نفي القرب من الفعل لا يكون
اثباتا له وقد خطا المخطئين وذو الرمة في بديته من قال حين سمع تلك الحكاية
اصابت بديته واخطأت روايته وقال بعضهم ان نفي الماضي اثبات لشبهة
قوله تعالى فذبحوها الآية ونفي المضارع نفي كقوله تعالى لم يكد يراها قوله وذي الرمة
لم يكد يرح وعند الاخفش يجوز زيادة كان قوله والثالث اي الذي يفيد شروع
فاعله في مضمون الخبر وقد ذكرنا مرادفات طفق واحوالها يقال طفق يطفق
طفقا كفرق يفرق فرقا وحكى الاخفش عن بعضهم طفوقا وقد جاء طفق يطفق
كجلس يجلس ويستعمل مضارع كادوا من بين جميع الافعال المذكورة في هذا الباب
وبدر اسم فاعل اوشك قوله وهي مثل كاد اي في الاستعمال وقد يجئ خبر جعل جملة اسمية
قال وقد جعلت هلوص بني سهيل من الاكوار مرتعها قريب وقد يجئ شرطية مصدرة

باذا قال وقد جعلت اذا ما قلت تنقلني ثوى فما بين حفض الشارب المثل قوله
فعل التعجب ما وضع لانشاء التعجب وما وصيغتان ما افعله وافعل به وما وغير متصرفة
مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا سماع الا ما يبنى منه افعل التفضيل ويتوصل
في المتنع بمثل ما اشتد استخراجه واشتد باستخراجه ولا يتصرف فيهما بتقديم ولا
تاخير ولا فصل واجاز المازني الفصل بالظرف وما مبتدا نكرة عند سيبويه ما
بعدها الخبر موصوله عند الاخفش والخبر محذوف وبه فاعل عند سيبويه فلا ضمير
في افعل مفعول عند الاخفش والباء للتعدية يتراوزيدا فيه ضمير قوله ما وضع
لانشاء التعجب اي فعل وضع لانشاء التعجب لانهم في قسم الافعال فلا ينتقض
الحد بنحو ناسك به ولله دره واحاله ويالك رجلا وكاليوم رجلا ويلمه رجلا
بلى ينتقض بنحو قاتله الله من شاعر ولا شك عشرة فانه فعل وضع لانشاء
التعجب وليس بمحض الدعاء وكذا قولهم ابرحت ربا الا ان نقول ان هذه الافعال
غيره ليست موضوعة للتعجب بل استعملت كذلك بعد الوضع واما نحو
يعجبني وعجبت فهو وان كان للانشاء والتعجب لا تفعال تعرض للنفس
عند الشعور بامر يخفى سببه ولهذا قيل اذا ظهر السبب بطل التعجب ولا يجوز
التعجب منه تعالى حقيقة اذ لا يخفى عليه شئ فعل التعجب في اصطلاح النحاة
ما وما يكون على صيغة ما افعل وافعل به دالا على المذكور وليس كل فعل افاد
ذلك المعنى يسمى عندهم فعل التعجب قوله وهي غير متصرفة وهي لشابهتها
للانشاء للحروف وهو غير متصرفة وايضا كل لفظ منها صار علما بمعنى
من المعاني وان كان جملة والقياس ان لا يتصرف فيه احتياطا لتحصل
الفهم كاسماء الاعلام فلهذا لم يتصرف في نعم وبئس وفي الامثال قوله
والا يبنيا ان قد مضى ذلك في باب افعل التفضيل ويرد عليه فعل التعجب
بشرط وما وانه لا يبنى الا ما وقع واستمر بخلاف التفضيل فانك تقول
انا اضرب منك غدا ولا يتعجب الا ما حصل في الماضي واستمر حتى يستحق
ان يتعجب اما الحال الذي لم يتكامل بعد والمستقبل للذي لم يدخل بعده
في الوجود والماضي الذي لم يستمر فلا يستحق التعجب معها فلهذا كان اشهر صيغ
التعجب على الاطلاق عنى ما افعل قيل لا معنى فعل التعجب الا من فعل مفهوم
العين في اصل الوضع او من المنقول الى فعل اذا كان من غيره نحو ما اضرب وما اقتل

يدل بذلك على ان المتعجب منه صار كالعزيزة لان بابه فعل موضوعة لهذا المعنى
وكذا قيل في افعل التفضيل فكان اصل ما اضربك لزيد وما اقتلك اوانت
اضرب لزيد واقتل له ضرب لزيد وقتل لضرب لزيد واتما لم يستعمل هذه الاصل
لان تنقل الي فعل لبناء التعجب والتفضيل معه لالذاته فلهذا لا يتعديان
الي المفعول الذي كان الفعل الثلاثي يتعدي اليه بنفسه لا بالام كما رايت
ولا يبنى فعل التعجب من المبني للمفعول لما مر في افعل التفضيل وبجوز تعليل
امتناع مجيئها للمفعول بكونهما ماخوذين من فعل المضموم العين كما ذكرنا وهو
لازم وربما نسي من المبني للمفعول اذا امن التباسه بالفاعل نحو ما احبنه
وما اشهره وما امقته وما اعجبه الي وما اشباهه الي فيتعدي كما ذكرنا في افعل التفضيل
الي ما هو الفاعل في المعنى بالي او يفيد نحو احظى عندي وذلك اذا تضمن معنى
الحب والبغض فالسيبويه جميع ذلك مبني علي فعل وان لم يستعمل فكان
ابغضه واعجبه وامقته في بغض وعجب ومقت وان لم يستعمل اواشباهها من شهو
كما يقال رموث البدين وقياس التعجب من المبني للمفعول ان يكون الفعل
المبني له صلة لما المصدرية العائم مقام التعجب منه بعد ما اشد واشد ونحو وما
نحو ما اشد ما ضرب واشد بما سخن وبنى ايضا من باب افعل افعالا قياسا عند
سيبويه سماعا عند غيره نحو اعطاء للمعروف والاخفش والمبرد جواز بنائه من جميع
الثلاثي المزيد فيه كما مر في افعل التفضيل وربما بنى من غير فعل نحو ما احنك
هذه الشاة كما قيل هو اخيبك السابين اي اكلها وكذا يقال ما ابله وما افرسه
وان لم يستعمل منها الفعل كما مر ويستعمل منها الفاعل نحو ابله وفارس وقد بني
من غير متصرف نحو ما انعم وما ابس ويجوز ان سمي من العيوب الباطنة
كافعل نحو ما اجمعه وما انوكه وما الده وبندر ما خيره وما شره بحذف الهمزة بخلاف
خير وشر في التفضيل في الوزن والاصل المبني منه وشرائط بنائه وتصحيح
العين في نحو ما اقوله وما ابيعه وتعدي به افعل التفضيل ويوهم غير الكسائي
من الكوفيين ان افعل التعجب اسم كافعل التفضيل وقوي وهمهم تصغيرهم
اياه وانا اصلح غرلا باشد النار واما الكسائي يوافق البصريين في فعليته
ولولا انفتاح افعل التعجب وانتصاب المتعجب منه بعده انتصاب المفعول به لكان
مذهبهم حريلا بان ينصر وقد اعتذر والفتح آخره بكونه متضمنا لفعل التعجب الذي

كان

كان حقيقيا بان يوضع له حرف كما مر في بناء اسم الاشارة فبني لتضمنه معنى الحرف
وبني علي الفتح لكونه اخف فما مبتدا واحسن خبره اي شئ من الاشياء متعجب
من حسنه وما نكرة غير موصوفة واعتذروا النصب المتعجب منه بعد افعل بكونه
مشبها للمفعول لمجيئه بعد افعل المشابه لفعل مضمر فاعله فموقعه موقع
المفعول به فانتصب انتصابه فهو نحو قوله ولدتا بعده بذاب عيشي اجب
الظهر ليس له سنام بنصب الظهر وهو ضعيف لان النصب في مثل
اجب الظهر وحسن الوجه توطئة لصحة الاضافة الي ذلك المنصوب
كما مر في الصفة المشبهة ولا يضاف افعل الي المتعجب منه والجواب عن تصحيح
العين في نحو ما اقوله وابيعه واقول به وابيع ان الاعلال لنوع تصرف
وفعل التعجب غير متصرف ومن ثم لم يجز الادغام في كواشد به فعل التعجب
كما جاز في غيره اما التصغير فمع كونه شاذا مقصورا علي السماع الاعذابن كيسان
فانه يدعي اطراده ويعيش عليه افعل به في جواز التصغير وانما جاز ذلك لانه في حكم
التصرف فيه شابه افعل السمي كابيض واقول منك قوله ويتوصل في المتمتع
يعني المتمتع ما لا يكون ثلاثيا نحو ما احسن استخراجه ودحرجته او كان من
الالوان والعيوب الظاهرة نحو ما اشد بياضه او عوره او لم يكن تاما
نحو ما اشد كونه قائما واما ما لزم النفي كاليس او موضوعا للمفعول او عاديا
بالمصدر مشهورا ولا يمكن التوصل بمصادرها الي التعجب منها ولا الي بيان
التفضيل فيها الا لا مصدر منفيا بنحو ليس او موضوعا للمفعول لنحو حسن وكذا
لا مصدر كنعم وبيس وبذر ويدع حتى يوقع شيئا منها بعد ما شد واشد منك ربما
استغنوا عن بعض ما يصح التعجب منه بمثل التوصل المذكور كما لم تقل ما اقبله
استغناء بما اكثر ما ثلثة قوله ولا يتصرف فيهما بتقديم ولا تاخير كل واحد من التقديم
والتاخير يستلزم للآخر لانك اذا قدمت شيئا علي شئ فقد اخرت المقدم
عليه عن المقدم انك لا تقول زيدا ما احسن ولا ما زيدا احسن وبزيد احسن
كما ذكرنا من الوجهين في عدم نظرهما في انفسهما واما الفصل بين الفعلين و
المتعجب منه فان لم يتعلق الفصل بهما فلا يجوز اتفاقا للفصل بين المعمول وعامله
الضعيف بالاجنبي فلا يجوز لقيته مما احسن امس زيدا علي ان يتعلق امس
بلقيت وكذا ان تعلق بهما وكان غير ظرف نحو ما احسن قائما زيدا وذلك

لانه نوع تصرف في علم التصرف ان كان من الفعل والفصله واما بالظرف فنعم الاخفش
والمبرد واجاز الفراء والجرمي وابو علي والمازني نحو ما احسن بالرجل ان يصدق واحسن
اليوم بزيد واجاز ابن كيسان توسيط الاعتراض بينهما الا امتناعه نحو ما احسن
لولا كلفه زيدا او بفصل بكان وحدها بين ما وافعل وهي مزيدة على ما ذكرنا في
باب كان وقال السيرافي كان خبر ما فيها ضمير واحسن زيدا خبر كان وهو بعيد
بعد لان كان ليس على صيغة التعجبية وفعل التعجب لابد ان يكون على افعل
وما يفصل بكان في نحو ما كان احسن زيدا انه كان في الماضي حسن واقع
دايم الا انه لم يتصل برهان التكلم بل كان دايما قبله وشذ الفصل باصبح
وامسى في قولهم ما اصبح ابردها والضمير للغداة وما امسى دافاها والضمير
للعشية ولا يتجاوز السمع فيهما ولا يقاس يكون على كان في الفضل به
خلافا لابن كيسان وقوله وما ابتدات اي مبتدا مع كونه نكرة عند سيبويه
والاخفش على احد قوليه وذلك لان التعجب كما ذكرنا انما يكون فيما يجهل سببه
فالتنكير مناسب معنى فكان معنى ما احسن زيدا في الاصل شيء من الاشياء
لا اعرفه جعل زيد حسن ثم نقل الى انشاء التعجب والمعنى عنه مجلى الجعل مجازا
استعماله في التعجب عن شيء بتخييل كونه بجعل جاعل كقولهم ما اقدر الله وما اعلم الله
وذلك لانه اقتصر من اللفظ على ثمرته وهي التعجب من الشيء سواء جعل له
سبب او لا فهمزة افعل التعدية ما كان لازما بالاصالة نحو ما احسنه بالنقل الى فعل
الى مفعول غير مفعوله الاول وهو فاعل اصل الفعل كضرب زيد عمرا فانه اخرجه
زيد العمرو فما مبتدا وافعل خبره وفيه ضمير راجع الى ما وهو فاعله والمنصوب
بعده مفعوله وقال الاخفش في قول الاخر ما موصول والجملة بعدها صلتها
والخبر محذوف اي الذي احسن زيدا موجود وفيه بعد لانه حذف الخبر وجوبا مع
عدم ما يسد مسده وايضا ليس في هذا التقدير معنى الابهام اللايق في التعجب
كما كان في تقدير سيبويه ومذهب سيبويه ضعيف من وجه وهو ان استعمال
ما النكرة غير موصوفة نادر فتحمل هي على قول ولم يسمع مع ذلك مبتدا وهو قال
الفراء وابن درستويه ما استفهامية ما بعدها خبرها وهو قوي من حيث
المعنى لانه كان جهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام
معنى التعجب كما ادريك ما يوم الدين وادراي من هو والله دره اي رجل كان

قال

قال الله فيما خيرا بما فتى قيل ومذهب صاحب الكشف من حيث انه نقل من الاستفهام
الى التعجب والنقل من انشاء الى انشاء لما لم يثبت وما احسن بزيد فعند سيبويه
اصل صورته امر ومعناه الماضي من افعل اي صار ذا فعل كاكرم اي صار
ذا كرم والباء بعده زايدة في الفاعل لازمة وقد تحذف ان كان للتعجب
ان وصلتها نحو احسن ان تقول اي بان تقول على ما هو القياس وضعف
قوله بان الامر بمعنى الماضي مما لم يعهد بل جاء المعنى بمعنى الامر نحو ابقى امرء به
وما نصار ذا كذا قليل ولو كان منه نحو اكرم بزيد واشحم بزيد وبان زيادة الباقي
الفاعل قليل والمطرد زيادتها في المفعول وقال الفراء وتبعه الزمخشري
وابن حروف ان احسن امر لكل احد بان يجعل زيدا احسنا وانا نجعله كذلك
بان يصفه بالحسن فكانه قيل صف بالحسن كيف شئت فان فيه منه
كلما يمكن ان يكون في شخص كما قال وجدت مكان القول ذا سعة فان وجدت
لسانا قائلا ان نقل وهذا معنى مناسب للتعجب لكلف تقديره سيبويه وايضا
همزة الجعل الاكثر من همزة صار كذا او ان لم يكن شيء منهما قياسا مطردا وانما
لم يصرف على هذا القول افعل وان خوطب به مثنى او مجموع او مؤنث فلم
يقل احسانا احسنوا احسنى احسن لما ذكرنا من علة كون فعل التعجب غير متصرف
وسهل ذلك الهما معنى الامر فيه كالملحق ما افعل معنى الجعل وصار افعل به بمعنى
ما افعله وهو محض انشاء التعجب ولم يبق فيه معنى الخطاب فهذه افعاله
على هذا للجعل كهمزة ما احسن والباء مزيدة في المفعول وهي كثير كما يجيء في حروف
الجر واجاز الزجاج ان يكون الهمزة للصيرورة فيكون السين للتعدية اي
اجعله ذا حسن والاول اولى لعلة همزة الصيرورة ثم ان الزجاج اعتذر
لبقاء احسن في الاحوال على صورة واحدة بكون الخطاب لمصدر الفعل اي
ما حسن احسن بزيد يا عمرو ولا يخاطب شيئان في حالة واحدة الا ان يقول
بمعنى الخطاب الحسن قلا يحيى ويجب كون المتعجب منه مختصا فلا يقال
ما احسن رجلا لعدم الفايدة فان خصصته بوصف جاز حلا حاله كذا جاز
واذا علم المتعجب منه جاز حذفه كقولك زيدا وما احسن قال تعالى اسمع بهم
وابصر فلفظ بهم انما جاز حذفه عند الفراء لكونه مفعولا واما عند سيبويه فانه
وان كان فاعلا والفاعل لا يجوز حذفه الا انه بملازمته الجر ويكون الفعل الذي

قبله لانه صورة ما فاعله مضمر الخ ارجع وقوله معموله يشبه الفعل الفضله
على ظرفه كما مر بعدم قال لم يزنه اجرك ما في جاءني من رجل وكفى بزيد لم يجز حذفه
ولا يوتى للفعل التعجب ولا لافعل التفضيل المفعول المطلق خلافا لمن اجاز
ذلك لانها لتجردها صارت كنعم وبئس مما لا مصدر له ولا يجوز العطف
على الضمير المستتر فيما احسن زيدا ولا في احسن زيد وساير التوابع ولا الاخبار
عنه بالذي او بالام لانه المجيء عنه الفاعلية كما قدمنا بل معناه الان الي احسن
حسن زيد فلو جيء بتوابعه او اخبر عنه لاعتبر بعد المجاء واجاز ذلك قوم بعد
المنصوب واما قبله فلا لما تقدم انه لا يفصل الا بالظرف قوله
لافعال المدح والذم ما وضع لانشاء مدح او ذم فمنها نعم وبئس و
شرطها ان يكون الفاعل معرفا او مضافا الي المعرفة او مضمرا نكرة منصوبة
او مميزا مثل فنعما هي وبعد ذلك المخصوص وهو مبتدا ما قبله خبره او خبر مبتدا
محذوف مثل نعم الرجل زيد وشرط مطابقة الفاعل وبئس مثل القوم الذين
وشبهه مثاول وقد يحذف المخصوص اذا علم مثل نعم العبد ونعم الماهدون
وساء مثل بئس ومنها جبذا وفاعله ولا يتغير المخصوص واعرابه كاعراب
مخصوص نعم ويجوز ان ياتي قبل المخصوص او بعده تميز او حال على وفق
مخصوص قوله ما وضع لانشاء المدح او الذم هذا كما تقدم في باب الكنايات
في بيان ان كم الخبرية متضمن للانشاء وذلك انك اذا قلت نعم الرجل زيد
فانما تنشاء المدح وتحدث به بهذا اللفظ وليس المدح موجودا في الخارج في احد
الازمنة مقصودا مطابقة هذا الكلام اياه حتى يكون خبرا بل تقصد بهذا
الكلام مدحه على جودتها كما صلة خارجا فقول الاعرابي لمن يبشره بمولوده وقال
نعم المولودة والله ما هي بنعم المولودة ليس تكذيبا له في المدح اذ لا يمكن تكذيبه
فيه لانه اخبار بان الجودة التي حكمت بحصولها في الخارج ليست بحاصلة
فهو انشاء جزؤه الخبر وكذا انشاء التعجبي والانشاء الذي في كم الخبرية وفي
رب هذا غاية ما يمكن ذكره في تمشية قاعدتهم من كون جميع الاشياء ومع هذا
فيه نظر اذ نظر ذلك في جميع الاخبار لانك اذا قلت زيد افضل من عمرو
لا وربت في كونه خبرا لم يمكن ان يكذب في التفضيل ويقال لك انك لم تفضل
بل التكذيب انما يتعلق بافضلية زيد وكذا اذا قلت زيد قايم وهو خبر

بلا

بلا شك لا يدخله التصديق والتكذيب من حيث الاخبار وانما يعلم انك
اخبرت او ما اخبرت لانك اوجدت هذا اللفظ الاخبار بل يدخلانه من حيث
القيام فقال ان القيام حاصل او ليس بحاصل فكذا قوله ليس بنعم المولودة
بيان ان الصفة اي الجودة المحكوم بثبوتها خارجا ليست ثابتة وكذا في فعل
التعجب وفي كم ورب قوله ومنها نعم وبئس اعلم ان نعم وبئس في الاصل
فعلان على وزن فعل بكسر العين وقد اطرد في لغة تميم كما يجيء في التصريف
الحلقي العين اربع لغات الا ان الاكثر في هذين الفعلين خاصة
كسر الفاء واسكان العين اذا قصد بهما المدح والذم عند بني تميم وغيرهم
قال سيبويه كان علامة العرب اتفقوا على لغة تميم وقد استعمل
طرفة نعم على الاصل في قوله نعم الساعون في الامر المبر ومنه قوله تعالى فنعما هي
بفتح الفاء وكسرها على القراءتين ولم يجوز الاسكان كسرة العين مع ما يقصد
الادغام وقراءة بعضهم وتاب في الشاذ نعم عقبى الدار بفتح الفاء وسكون
العين ولم يات بئس في القران الا مكسور الفاء ساكن العين وانما لم
يتصرف فيهما لكونهما عاملين في المدح والذم كما ذكرنا في باب التعجب
قوله وشرطه ان يكون الفاعل معرفا باللام او مضافا الي المعرف بها كنو
نعم صاحب القوم او مضافا الي المضاف الي ذي اللام وهلم كنو نعم وجه
فرس غلام الرجل واعلم ان اللام في نعم الرجل زيد ليست لاستغراق الجنس
كما ذهب اليه ابو علي واتباعه لما ذكرنا في باب المعرفة ان علامة المعرف
باللام الاستغراقية صحة اضافة كل اليها كما في قوله تعالى ان الانسان لفي
خسر ولا يصح ان يقال نعم كل الرجل قلت امتناع التصريح في مثل هذا
نحو كل الرجل يدل على انهم لم يقصدوا به ذلك المعنى واضافاته لا يقصد
معنى المبالغة المذكورة الامع التصريح بلفظ كل فلا يقال انت الرجل يعني
انت كل الرجل بل معنى انت الرجل اذا قصد المدح ان من سواك كانه
بالنسبة اليك ليس برجل وليست اللام في نعم الرجل للاشارة الي ما
في الذهن كما قال المصنف لما بينا في باب المعرفة وقيل فعليتهما كحاق التاء
التي لا يتقلب ما في الوقف بهما وهي انما يلحق الفعل واربعة احرف لات
وثمت وربت ولعلت كما مضى في باب المذكر والمونث ويجوز على فعليتهما

ايضا ما ذكره الكسائي نعما رجلين ونعموا رجلين رجالا والضمائر المرفوعة المتصلة
البارزة من خواص الافعال وايضا يجوز استعمال جميع باب فعل استعمال
نعم وبئس بقوي فعليتهما ايضا ثم نقول انهما بعد ذلك الاصل وهو كونهما فعلين
مستقلين بما عليهما كلاما صار رامع ما عليها بتقدير المفرد كصفة متقدمة
على موصوفها كما في قوله المؤمن العاديات الطير ونحيبها مجرد قطيفة فصار
نعم الرجل رجل في غاية الجودة فكانه رجل نعم اي رجل جيد فصار رامع جزء
جملة بعد ما كانا جملة مستقلة وهذا التظاير كقوله تعالى سواء عليهم
ءانذرتهم ام لم تنذرهم وظننت زيدا قايما على ما مرت في باب ظننت
وكخزيوم يجمع الله الرسل فان الجمل في صلح التصور منسلخة عن المعنى الجملة
بدليل كون مضمون الاولى مبتداء على ما قيل ومضمون الثاني مفعولا و
مضمون الرابع مضافا اليه ومبنى كلامهم ان الجمل اذا صارت بمعنى المفرد
فان كانت علما فهي محكية مطلقا وان لم يكن فان كانت فعلية تركت
على حالها كما مرّ في باب علمت قال تعالى ثم بدا لهم من بعد ما راوا الايات
ليسجننه اي بدا لهم سجنهم اياه وان كانت اسمية اعرب الجزان بما استحقه
مضمونها ان كان مفعولا كو علمت زيدا قايما واعرب بالجزء الاول باعراب
الفاعل والجزء الثاني باعراب المفعول ان كان المضمون فاعلا كما في باب
كان وحكي الجزان ان كان المضمون مضافا اليه اذ يمكن جزء اسم واحد الا اسما
واحدا من دون اتباع ولو اقتصر على جزء اولهما لم يكن لتابيتهما اعراب
مناسب للرفع تشبيها بالمفعول واما الجمل التي هي خبر المبتداء او ما اصله الخبر
كخبر كان وثاني مفعولي باب ظننت والحال والصفة فليست بتقدير
المفرد ولا دليل كونها ذات محلي من الاعراب على كونها بتقدير الحرف
المفرد كما مرّ ولنرجع الى المقصود ونقول لما صار نعم الرجل بمعنى المفرد وجب
حكايتهما لكونهما فعليتين كما في سواء عليهم ءانذرتهم لكن ليس كونها بمعنى
المفرد كما في سايرالجمل المذكورة اعني بتقدير مضمونها بل بتقدير مفرد في
الفاعل موصوفا بالفعل المقدم كما ذكرناه وكان الاصل تنكير فاعل نعم
وبيس لانه من حيث المعنى خبر المبتداء الذي هو المخصوص كما يجئ ان معنا
نعم الرجل زيد زيد رجل جيد لكنهم التزموا ان يكون الفاعل معرفا باللام

تعريفا

تعريفا لفظيا كما في اشراليه اذ ضمير المفرد اي ابعده وهو ايضا منكر في المعنى
كما مرّ في باب المعرفة لداع لهم الى ذلك وهو انهم جعلوا ما ضير هذا المبتداء
عن الخبر ليحصل به التفسير بعد الابهام اذ له في النفوس وقع فاورد والفاعل
في صورة المعرفة وان كان نكرة في الحقيقة ليكون الكلام المفيد للمدح
او الذم في الظاهر موصوفا على وجه لا ينكر لان مدح شخص منكور من الا شخاص
او ذمه لا فايدة فيه فنبنوا امر المدح والذم من اول الامر على وجه يصح في
الظاهر والجملة الفعلية كما ذكرنا في تقرير مقرد بها والفاعل الموصوف
بالفعل وذلك لانه سلب من الفعل معنى الزمان والحدث فصار
معنى نعم حميد فكانه صفة مشبهة ويجوز ذلك كون جميع الافعال في الغالب
صفات لفاعلها فصار نعم الرجل بجرد قطيفة لا يقال ان ما ذكرت قريب
من دعوى علم الغيب فان الاصول تدعو اليه وذلك لانه تقرر بالدليل
على ان المخصوص مرتفع بالابتداء ما قبله خبره لا خبر مبتداء مقدر اذ لو
كان مقدرا لم يدخل نواسخ المبتداء عليه مقدرا على فعل المدح او الذم
ومؤخرا عنه كو كنت نعم الرجل ونعم السيد ان وحدهما فاذا ظهر كونه مبتداء
ما قبله خبره فلو كان الخبر باقيا على جهلته لوجب ان يكون فيها عايد اليه
والاعتذار بكون ذي اللام جنسا مستغرقا وكون الاستغراق له ولغيره
بمنزلة العايد قد ذكرنا ما عليه ولو كان كذا لم عليه بتوسع الضمير المبهم
المفسر بالنكرة استغراق لان الاستغراق المضمر للجنس غير معهودة
والنكرة المفسرة ايضا يفيده من الاستغراق لكونها من خبر الاحان و
الاعتذار بكون ذي اللام قايما مقام الضمير على ما قال المصنف اذ لو
كان في مقام الضمير اذا قام مقامه راجعا الى المبتداء غير محتاج على التميز
في نحو زيد نعم رجلا زيد ايضا لان الضمير فيه اذن كما في قولك ابوه قايم
زيد وليس اذن اعتذار الا ندلسي لكون اللام للتعريف الذهني المنحط
المطابق لكل فرد فيكون لم يكن فيه لابهام اذن كالضمير الراجع بشئ اذ لا يجوز
زيد ضرب رجل مع ان رجل يطابق كل فرد وان لم يكن فيه لام يشار بها
الى ما في الذهن على زعمهم وقد مرّ في باب المعرفة ان التعريف الذهني لا يخ
لم فلم يبق اذن بعد بطلان الوجوه الا ان يكون في تقدير المفرد على الوجه المذكور

حتى لا يحتاج الى الضمير ويؤيد كونها بتقدير المفرد دخول حرف الجر على نعم وبئس
ومطرد كقول الاعرابي ما بشر بالمولودة وقيل نعم المولودة والله ما هي بنعم
المولودة تقصر عايكا وبرحها سرقه وقولهم نعم السير على بئس وليس زيد
بنعم الصاحب وغير ذلك وليس ذلك على الحكاية وحذف القول كما قال
بعضهم كقوله والله ما ليلى بنام صاحبه او يقول فيه ذلك لان ذلك في نعم
وبئس مطرد كثير بخلاف كونه نام صاحبه وحكى قطرب نعم الرجل على وزن
شديد وكرم فهذه الحكاية ان صحت يؤيد كون نعم كالصفة المشبهة فيجر
ما جاء مطردا من نحو يا نعم المولى ويا نعم النصير ويا بئس الرجل على انه منادى
وايضا يجوز دخول لام الابتداء ولام القسم عليها كقوله ان سعيدا ليس الرجل
والله لنعم الرجل انت مع انها لا يدخلان الماضي من دون قد وحذف الآخر
هي التي عزت الغزالة حتى ظن انها في الاصل اسمان ولو كان كذا لم يكن
لرفع ما بعدهما وجه لا يتكلف ولا جل كون الجملة بمنزلة المفرد لم تتوسط
بين جزئيها لا ظرف ولا غيره فلا يقال نعم اليوم الرجل فاذا تقرر ذلك
قلنا في نعم الرجل الزيدان زيد امتداء ونعم الرجل خبره اي رجل زيد حصل
ولم نحتج الى الضمير العايد الى المبتداء لان الخبر في تقدير المفرد والاكثر في
الاستعمال كون المخصوص بعد الفاعل ليحصل التفسير بعد الابهام كما مر
فيدخل عوامل المبتداء موخرا كونه نعم الرجل كنت وقوله بمسا لنعم السيدان
وجد تما كل حال من سجيل وبرم وقد تقدم المخصوص على نعم وبئس نحو
زيد نعم الرجل وهو قليل ومع ذلك يستعمل الفاعل بلام زايدة كما رايت
او مضمرا مفسرا بما بعده كقول الاخطل ابي موسى فحدك نعم جدا وشيخ
الحي خالك نعم خالا وانما لزم كون الفاعل مبهما مع تقدم المبتداء لان
تقدمه كالنادر بالنسبة الى تاخيره وقد خلا مقدما نواسخ المبتداء كونك نعت
الرجل وظننتك نعم الرجل والضمير في قوله نعم جدا لا يرجع الى المبتداء
والا لم نحتج الى التفسير بل هو ضمير قبل الذكر مفسر بما بعده فالذي روي
وان كان كالشاذ لقلته في نحو قولهم مررت بقوم نعم بهم قوما فليس
الضمير ان اي بهم والواو براجعين الى الموصوف والا لم يفد قوله
مضمرا منكرة منصوبة اعلم ان الضمير المبهم في نعم وبئس على الاظهر الاغلب

لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اتفاقا بين اهل المصرين لعلتين احداهما لعدم
تصرف نعم وبئس فلم يقولوا نعما رجلين ونعموا رجالا ونعمت امراة لان ذلك
النوع تصرف وهذا اجازوا تم المراة عند كما اجازوا نعم المراة عند لكن الحاق
تاء التانيث اهون من الحاق علامتي التثنية والجمع لانها يلحق بعض الحروف
ايضا كلات وثمت وربت ولعلت فلذلك اطردت نعمت المراة و
لم يطرد نعما رجلين ونعموا رجالا والعلة الثانية ان الضمير المفرد المذكر اشد ابهاما
من غيره لانك اذا لم تستفد منه اذا لم يتقدم ما يعود عليه الا معنى شئ يصلح
يصلح للمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث وجمعيته وانثه لتخصص بسبب
افادة بعض التثنية والجمع والتانيث والقصد بهذا الضمير الابهام فما كان
اوغل فيه كان اولى واما تمييز هذا الضمير فيتصرف افرادا وتثنية وجمعا و
تانيثا نعم رجلا او رجلين او رجالا او امراة او امراتين او نسوة اتفاقا منهم ايضا
واما الضمير في ربه رجلا فالبصريون يلتزمون افراده للعلة الثانية المذكورة
والكوفيون يجعلونه مطابقا لما يقصد فيثنونه ويجمعونه ويؤنثونه وليس
هذا مذهب اليه يبعيد لانه مثل قوله وليمحا روحه وما لها فقصته ويا لك
من ليل وقد تصرف في الضمير كما رايت واما تمييز هذا الضمير فذهب
الجرمي وتبعه من شرح كلامه الى لزوم افراده والظاهر انه وهم منهم بل
يجب مطابقته بلا قصد عند اهل المصرين اما عند اهل الكوفة فظاهر
لانهم يطابقون بالضمير تمييزه في التثنية والجمع والتذكير والتانيث واما عند
اهل البصرة فلانهم لو التزموا افراده كما لو التزموا افراد الضمير لجاز اللبس اذا
قصد المثنى والمجموع وقد صرح ابن مالك والمصنف بمطابقته لما قصد وهو
الحق ولا يجوز الفصل بين مثل هذا الضمير المبهم وتمييزه لشدة احتياجه اليه
الا بالظرف قال تعالى بئس للظالمين بدلا واذا لم يفصل في نحو عشرون رجلا
بين المبهم وتمييزه الا في الضرورة فاظنك بمثل هذا الضمير وقد جاء شاذا
بعين الظرف كقولهم زيد رجلا واما الفصل بين ذا في جذا او تمييزه في جواز استغنائه
عنه فلذا قيل جذا رجلا زيد وجذا زيد رجلا ولا يجوز ان يجيء لهذا الضمير بالتوابع
كالبدل والتاكيد والعطف لانه يجوز من شدة الابهام كالمعطوف والاعتبار
تميزه وهو المفيد للمقصود ويلزم هذا الضمير غالبا ان تميز وقيل في قوله تعالى

بئس مثل القوم الذين ان التمييز محذوف اي بئس مثلا مثل القوم الذين والاول
حذف المضاف من الذين على انه المخصوص اي بئس مثل القوم الذين ر و
حذف المخصوص اي بئس مثل القوم للمكذبين مثلهم كما يجئ وقد يجئ عند
المبرد وابى علي بعد الفاعل الظاهر تمييز للتاكيد كما قال تزود مثل زاد ابيك
فيما فنعم الزاد ذا وابيك زاد على ان مثل حال من مفعول تزود وموزاد
او قوله تعالى ذدعها اي معزوما عليها اي حلولها مصدر بمعنى المفعول قال او بما
مثل فيما ي اختلفت في ما هذه فقيل كافة سادت نعم وبئس الدخول
على الجملة كما قيل في قلما اوظالما قال الاندلسي وهذا ضعيف بعيد لان الفعل
لا يكف لقوته وانما ذلك في الحروف والاولى في ظالما وقلما كون ما مصدرية ويمكن
ان يقال انما جاز ان يكف نعم وبئس مع فعليتهما لعدم تصرفهما ومشابهتهما
للحرف الا انه يحتاج الى تكلف في اضمار المبتدا او الخبر في كو فنعما ي وقال
الفراء وابو علي هي موصول بمعنى الذي حذف لنعم وبئس والجملة بعدها
صلتها ففي قوله تعالى بئسما اشتروا به انفسهم ان يكفروا فاعل ان يكفروا مخصوص
قوله تعالى نعما يعظكم به المخصوص محذوف وتصحيفه قلة وقوع الذي مفرجا به
فاعلا لنعم وبئس ولزم وحذف الصلة باجمعها في فنعما ي لان مخصوص المدح
اي نعم الذي فعله الصدقات وكذلك قوله تعالى ونعما هي قال سيبويه
ما الكلمانية ما معرفة تامة بمعنى الشيء فمعنى فنعما هي نعم الشيء هي فيما هو كما
تجعل الكلمة بمعنى ذي اللام وهي مخصوصة ويضعف عزم مجئ ما بمعنى المعرفة
التامة اي بمعنى الشيء في غير هذا الموضع الا ما حكى سيبويه انه يقال اني مما
ان افعل بمعنى ربما لفعل كما يجئ في الحروف بل يجئ شيء اما موصوفة او غير
موصوف كما مر في الموصولات وايضا يلزم حذف الموصوف اي المخصوص
واقامة جملة بعامه في نعما يعظكم به وبئس ما اشتروا به انفسهم وهو قليل
كما ذكرنا في باب النعت في قوله انا ابن جلا وطلاع الثنايا فيكون التقدير نعم
الشيء شيئا يعظكم به وبئس الشيء شيء شروا به انفسهم وهو قليل كما ذكرنا في باب
النعت مع انه قد جاء صريحا في قوله نعم الفتى فجعت به اخوانه يوم الصنع حوادث
الايام اي فتى جعت به وجوز ان يكون يخرج في قوله لبئس كانت مخرج صفة
مخصوصة محذوفة وان يكون الصفة التمييز المذكور والمخصوص محذوف

ان

ان قولهم وفي قوله بئسما اشتروا به انفسهم جملة بتوسط بين الفاعل والمذموم
بيانا لاستحقاقه للذم وان يكون صفة مذموم محذوف فقوله ان يكفروا بدل
من ذلك المذموم او خبر مبتدا محذوف والجملة بيان للمذموم وقال الزمخشري
والفارسي في احد قوليه ما نكرة مميزة منصوبة المحل اما موصوفة بالجملة والمخصوص
اما مذكور كما في نحو فنعما هي ونحو نعما يعظكم به او مذكور كما في قوله بئس ما اشتروا به
انفسهم ان يكفروا او غير موصوفة في نحو فنعما هي وقولهم رقده دقيقا ولا
يوكد فاعل نعم الظاهر تاكيدا معنويا بانه لا يكون الا للمعارف كما هو مذهب
البصريين وهذا المعرف باللام في معنى النكرة فكانه تاكيد لفظا كقولهم نعم الرجل
الرجل زيد وقد يوصف كقوله تعالى بئس الاسم الفسوق المرقوق وقال ونعم الفتى المرئي
وانت خلافا لابن السراج قال لان الصفة مخصصة والمقصود العموم
والابهام وقال ان المرفوع مذموم والمرئي تدل من الفتى وليس بشيء لان الابهام
بهام مع مثل هذا التخصيص كما في اذ التخصيص لا يعين فهو كقوله تعالى و
لعبد مؤمن ولا يمتنع عند ابي علي والمبرد وهو الحق خلاف لغيرهما اسناد
بئس ونعم الى الذين بالجنسية وكذا من وما واعني بالجنسية ما يكون صلتها
عامة وفي نهج البلاغة ولنعم دار من لم يرض بها دارا قال فنعم من راء من
ضافت مذاهبه ونعم من هو في سرو اعلان ويقول نعم الذي هو عبد
زيد واما ان كانت صلتها مخصوصة كنعم الذي كان اليوم في الدار زيد
والاشارة الى شخص معين فلا يجوز اذ يلزم قاعلها الابهام وقد يرد عليهما
منكرا مفردا كنعم الرجل زيدا ومضاف اليه كقوله فنعم صاحب قوم
لا سلاح لهم وهو قليل وقد روي مرفوعا نعم بهم قوما والباء للفاعل
لنسبة نعم فعل التعجب وهو افعل به وتضمينه معناه فكانه قيل انعم بهم
قوما وقد يدخل هذا الباء في المخصوص كقوله عليه السلام نعما بالمال
الصالح لان المخصوص في المعنى متعجب منه ومرضاة وقد زوي مرت
بقوم نعموا قوما بالحاق الضمير البارز وهو قليل كما ذكرنا وقال ابو علي
سمع نعم عبد الله وبئس عبد الله انما لان كان كذا وهو شاذ اذ الفاعل ليس
بمضاف الى المعرف الجنسي وينبغي ان يكون هذا على ما اجاز ابن كيسان
من تنكير المضاف الذي لا مانع فيه من التعريف لسد الاتصال

كما مر في باب الاضافة وقد ذوي شهدت الصعين وينسب الصعون
والاولى ان يكون هذا وان كان ايضا خلاف الاصل مما ترك مفسره اي
اي ينسب بقعة الصوف فالصوف مخصوص لا فاعل ومثل قوله فيها و
نعمت اي مرحبا بهذه القضية ونعمت هي فالتمييز والمخصوص حذفا معا
وقد يؤنث نعم وبئس وان كان فاعلهما مذكرا لكون المخصوص مؤنثا نحو
نعمت الانسان هند قال ذو الرمة او حرة عطبا بناجاء مجوزة دعام الزور نعمت
بذوق البلد وكذا المؤنث الفعل وان كان الفعل المميز للضمير مذكرا لتانيث
المخصوص كقوله تع ساءت مستقرا وحسنت مستقرا قوله فهو مبتدا
ما قبله خبره او خبر مبتدا محذوف قال ابن جوف لا يجوز الا ان يكون مبتدا
مقدم الخبر لجواز دخول نواسخ المبتدا عليه وعلى الاول نسبي مثله عن سيبويه
وهذا الذي نضاه قبل قوله وشرطه اي شرط المخصوص مطابقته الفاعل
يعني ينبغي ان يصح اطلاقه عليه وبئس مثل القوم متاول وجهين اما على
حذف المضاف اي بئس مثل الذين او على حذف المخصوص والذين
صفة القوم اي بئس مثل المكذبين مثلهم اي مثل المذكورين وشرط المخصوص
لانه للتخصيص بعد الابهام فلا يجوز نعم الرجل يجل الا ان الصفة بما يرفع الجهالة
ولا يجوز نعم الانسان رجل الا ان الصفة بما رفع الجهالة ولا يمتنع اعتراض تم
بذيوله بين العامل ومعموله كما مر كما جملة الاعتراضية نحو قولك ابصرت وبئس
الرجل هو زيدا ويجوز ما لغاء نحو فنعم الرجل قوله وساء مثل بئس نحو ساء مثلا
القوم ما علم انه يجيء بنعم وبئس كل ما هو على فعل بضم العين في الاصالة
نحو ظرف الرجل زيدا وما لتحويل الى الضم من فعل او فعل يجوز موت البدرة
وقصوا الرجل زيد بشرط تضمنه معنى التعجب وهذا اكثر ايجاز للفاعل
هذا الملحق بالساهو وذلك كاكرم بمعنى اكرم بكونه ظرف زيد اي اطرفه
ويكثر ايضا استغناؤه عن اللام كقوله تعالى وحسن اولئك رفيقا و
رفيقا تمييز لابهام اولئك وقيل حال وكقوله سحقا مثل ما فيه زايدة
وكذا في قولهم نشد ما انك ذاهب وان فاعل نشد ويجوز ان يكون ما فيها
كما في نعما ومسايلي وان مخصوصان ويضمر ان على فعل المذكور كثيرا على
وفق ما قبله نحو فجلى الزيدان وكرما اي ما اكرمهما ولم يجز ذلك في نعم وبئس

وذلك لورم عراقيته في المدح والذم وكونه كفعل التعجب معنى قوله ومنها جبذا وفاعله
اذا اصل حب حب اي صار حبيبا فادغم كغيره والزم منع التصرف لما ذكرنا في نعم
وبئس قوله ولا يتعين يعني ذا لا شيء والجمع ولا يؤنث بل يقال جبذا الزيدان و
جبذ الزيدون وجبذا هند ولا يقال جبذان ولا حب تاء لانه مبهم كالضمير في نعم
وبئس فالزم الافراد ومثله وخلع منه الاشارة لغرض الابهام فجبذا بمعنى حب
الشيء وعند المبرد وابن السراج ان تركيب حب مع ذا ازال فعليته حب
لان اللام اقوى فجبذا مبتدا والمخصوص خبره اي المحبوب زيد وقال بعضهم
بل التركيب ازال اسمية ذا لان الفعل هو المقدم فالجملة له وصار الفعل كبعض
حروف الفعل فجبذا فعل والمخصوص فاعله اذا دخل ذا على جبذا وافق بئس
والاولى ان يقال في اعراب مخصوص جبذا انه كما تقدم مخصوص نعم اما مبتدا
او خبر مبتدا اي لا يظهر كما قاله قوم هناك لكنه لا يعمل النواسخ في هذا المخصوص
ولا تقدم علي جبذا وقال بعضهم والمخصوص بعد جبذا عطف بيان لذا وكذا
ينبغي ان يجوز ادعاء مثل ذلك في مخصوص نعم وبئس الا ان دخول النواسخ يمنع
ذلك وقال الربعي ذا زايدة كما في ماذا صنعت والمخصوص فاعل حب وقد
اشتق منه فعل نحو لا يحبذه وكوني ويشمل وكونهما قوله وقد يقع قبل المخصوص
او بعده تمييز نحو جبذا زيد رجلا وجبذا رجلا زيد وان كان مشتقا جاز ان يقع حالا
ايضا والعامل حب نحو جبذا محمدا رسولا او جبذا رسولا محمدا ولم يجز في نعم تاخير التمييز
عن المخصوص اختيارا جاز مهنا لان التمييز مهما عن الظاهر اي ذا وانما جاز ترك
التمييز مهنا تفضيلا للظاهر على الضمير وقيل انما لم يجز ترك التمييز في نعم اذ قد
يلتبس المخصوص مهنا بالقرينة كما تحذف في نعم وقد يفرد جبذا عن ذا فيجوز ادخال
تاء التانيث عليها الى فاعلها كما يجوز حذفها قال وجب بها منقولة عن اجبل بفتح
الجاء وضمها وكذا كل ما هو على فعل اذا كان المراد به المدح او التعجب كقولك
بعد ما حيا علي وانشد الجوهري لا تمنع الناس مني ما اردت ولا اعطيهم ما ارادوا
حسن ذا ادبا وسر وكي ايضا عظم البطن بطنك والتغير في اللفظ دال على التغير
في المعنى الى المدح او التعجب وقد يجاء على جب بالباء مفردا عن ذا تشبيها
بفاعل اعمل تعجبا كما قال وجب محمولة ثم قسم هذه الافعال بعنايته الله
الملك المتعال الحرف ما دل على معنى في غيره وقد مضى شرحه في حد الاسم

قوله ومن ثمة احتاج في جزئية الى اسم او فعل اي ومن اجل ان معناه غير مستقل احتاج
في كونه جزء كلام الى الاسم كالتنوين في زيد قايم او فعل كقد في قد قام زيد
فكل واحد من الكلامين المذكورين مركب من اربع كلمات وقد ذكر ثانيا في اول
الكتاب ان الكلام اعم من الجملة فالاسم يصح ان يكون جزء الكلام من دون
شيء آخر وكذا الفعل كقام زيد اما الحرف فلا بد في جزء كلام من فعل او حرف
او اسم وقد يحتاج الى المفرد كما ذكرنا وقد يحتاج الى الجملة كحرف النفي والاستفهام
وحرف وقد كحذف المحتاج اليه في كنعم ولا وكان وقد وحرجت ولما قوله
حروف الجر ما وضع لافضاء الفعل او شبهه او معناه الى ما يليه
وهي من والى وحتى وفي والباء واللام ورب والواو وتاء والقسم وباؤه
وتاؤه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وحاشا وعدا وحلا ومن لابتداء الغاية
والتبعيض والتبيين وزايدة في غير الموجب بخلاف الكوفيين والاخفش
وقد كان من مطر وسهم متاوك الاقتضاء الوصول والباء بعده للتعدية
اي لاتصال فعل والمراد بافضاء الفعل الى الاسم تقديمه اليه حتى يكون
المجرور مفعولا به لذلك الفعل فيكون منصوب المحل فلذا جاز العطف عليه
بالنصب في قوله وارجلكم وسمي بعضهم حروف الاضافة فلذا المعنى تصنيف
الافعال الى الاسماء اي توصلها اليها قال بعضهم ومن هذا سميت حروف
الجر لانها تجر معناها اليه والاظهر انه قيل لها حروف جر لانها تعمل اعراب الجر كما
سميت بعض الحروف حروف الجزم وبعضها حروف النصب واراد بقوله
شبه الفعل اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر كما ذكرنا
في الحال كمررت بزيد وانا مار بزيد وزيد ممرور به وممروري بزيد حسن
وزيد بعيد عن الاذى ويعني بمعناه الظرف والجار والمجرور كقولك زيد عندك
او في الدار لاكرامك فاللام في لاكرامك بعيدي الظرف الي اكرامك وملوفي
الحقيقة معد للفعل المقدر او شبهه وذلك لان التقدير يوجد استقرارا او
مستقر لكن لما سد الظرف مقام الفعل او شبهه جاز ان يقال ان الجار
معد للظرف وكذا في يا لزيد فان يا قايم مقام ايادي واورد اللام لتمثيل
تعديته معنى الفعل هذا في الدار بوجه ولا اراه من ذلك لان في الدار جار
والعامل فيه معنى الاشارة كما في هذا يعلى شيخا ولو حرحت بما هو معناه

لعلت

الشرط ٢

ويسميها ٢

لعلت اشير اليه في الدار اي كاينا في الدار فلفظ اشير يعمل المنصب
في لفظ في الدار لكونه حالا لقيامه مقام الحال المحذوف وعمل كل الشيء
في الحال غير عمل في المفعول به كما مر في على معنى الفعل اي المفعول به بواسطة
الحرف وعمل الفعل او شبهه او معناه في الحال لا يحتاج الى حرف جر ومن
امثلة تعدية حرف الجر لمعنى الفعل قولهم اين انت مني لان معنى اين انت
بعدت وقد مضى الكلام على ما اختلف فيه هل حرف جر او لا من لو وكي و
لات وقد اختلف في لعل وسيجيء الكلام عليه قال المصنف في العشرة الاول
لا يكون الا حروفا والخمسة التي بعدها يكون حروفا واسماء والثلثة البواقي
يكون حروفا وافعالا قال ولم اعد على الاسماء وفعلا وحرفا لاني اراعي في العدد ان
يكون بين الكلمتين المتحدتين لفظتين في النوع المتماثلتين في اللفظ توافق وتشارب
العلوم من حيث المعنى كتشاركي على الحرفية والاسمية في معنى العلو فلهذا لم اعد
من فعلا ايضا مع انه يكون امرا من مان يمين وكذا في مع كونه امرا من وفي بقي
ولم امر من ولي يلي وكذا لم اعد الي اسما مع انه يجيء بمعنى النعمة كل ذلك
لاختلاف المعنيين قال واراعي ايضا في الجمع التشارك في المعنى التساوي
في اصل الوضع وعملا اذا كان فعلا يكتب بالالف واصله الواو بخلافه
اذا كان اسما او حرفا وكذا من وفي وله افعالا اصلها امين واو في واو لي و
فيما قال نظر لان علي الاسمية يكتب بالف واصله واو اتفاقا لكنها اذا اضيفت
الى الضمير ينقلب الالف ياء تشبيها بعلى الحرفية وقوله باتت تنوشني كوخز
نوشا من علا علا فيه مبني على الضم كقولهم من علا بحذف المضاف اليه ثم
اعترض على نفسه وقال فحاشى وخلا وعدا الحرفية لاصل لالتقائها بخلافها
فعلية واجاب بانها لما تضمنت معنى الاستثناء اشبهت الحرف في عدم
التصرف فصارت كانه لا اصل لالتقائها وبهذا يندفع ما ورد وقوله فمن للابتداء
كثيرا ما يجيء في كلامهم ان من للابتداء الغاية والى لانتهاء الغاية ولفظ
الغاية يستعمل بمعنى النهاية وبمعنى المدى كما ان الامد والاجل ايضا يستعملان
بالمعنيين ولكن الغاية يستعمل في الزمان والمكان بخلاف الامد والاجل فانهما
يستعملان في الزمان فقط والمراد بالغاية في قولهم ابتداء الغاية وانتهاء
الغاية جميع المسافة اذ لا معنى لابتداء النهاية وانتهاء النهاية فمن بالغاية للابتداء

للموت ٢

ولم ٢

مطلب علا اذا كان فعلا يكتب بالالف

تخلى ٢

في غير الزمان عند البصرية سواء كان المجرور بها مكانا كسرت من البصرة او غيره
كخرجت من زيد الى عمرو واجازه الكوفيون استعمالها في الزمان ايضا كما تقول
لا
يقول تعالى من اول يوم وقوله نودي للصلوة من يوم الجمعة وقوله لمن الايام
يقصد الحراقين من حج ومن شهر واما الاخفش فهي عنده في الآيتين بمعنى الابتداء اذ
المقصود من معنى الابتداء من ان يكون الفعل المتعدي كمن الابتدائية شيئا
ممتدا كالسير والمشي ونحوه ويكون المجرور بمن الشيء الذي منه ابتداء ذلك الفعل
كسرت من البصرة او يكون الفعل المتعدي بها اصلا الشيء الممتد كتبرأت
من فلان الى فلان وكذا خرجت من الدار لان الخروج ليس شيئا ممتدا انما يكون
لانه
خرجت من الدار اذا انفصلت منها ولو بما قل من خطوة وليس التاسيس
والتاكيد حديثين مميزين والاصليين للمعنى المستدل عليها واحدان واقعان فيما يعبر
من وحدا معنى في ومن في الابتداء بمعنى في ومن في الظرف كثيرا ما يقع بمعنى في نحو
جئت من قبل زيد ومن بعده ومن بيننا وبينك حجاب وكنت من قد امك
وقد ذكرنا ذلك في الظروف المبينة واقامة بعض الحروف المجرة مقام بعض
غير عزيزة وكذا الاقوال لم يتبدي من المجرور بل المعنى من اجل مجرور جح وشهر
وصمت من اول الشهر الى آخره والظاهر مذهب الكوفيين فلا مانع من مثل قولك نمت من اول الليل
الى آخره وهو كثير الاستعمال وتوقف من الابتدائية بان يجعل في مقابلتها
الى او يفيد قيدتها كقولك اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى
اعوذ به التجئ اليه فالمعنى مهما افادت معنى الانتهاء واذا تقولت
من مجرور كون المجرور بها موضعا انفصل عنه الشيء وخرج منه لا كونه مبتدا
الشيء ممتدا جاز ان يقع هو قعد عن لانها للمجاوزة كما يقول انفصلت
منه وعنه وبعدت من كذا وعن كذا وسعاده من القيمة وعن القيمة اي بعوده
عنها ومن التفضيلية فهي وان كانت للمجاوزة كما ذكر لكنهم لم يستعملوا
عن مكانها لانها صارت علما في التفضيل وكثر حروف افعل التفضيل ظاهرة
واجاز ابن السراج كون من لابتداء غاية الفاعل والمفعول لكون الفعل
مشتركا بينهما كقولك رايت الهلال من مكاني من خلل السحاب فمبتدا
رؤيتك بمكانك ومبدا كون الهلال حربا خلل السحاب وكذا قولهم شممت
المسك من داري من الطريق ومثالي التبعيض اخذت من الدراهم و

المفعول الصريح لاخذت محذوف اي اخذت من الدراهم شيئا واذا لم يذكر
المفعول الصريح او ذكرته معرفا كقولك اخذت من الدراهم هذا فمن متعلق باخذت
لا غير لانه يقام مقام الفاعل كقولك اخذ من الدراهم جاز ان يكون الجار والمجرور متعلقا
بالفعل المذكور وان يكون صفة الشيء فيتعلق بمقدر اي شيئا كائنا من الدراهم
فيجوز اذا تقدم على النكرة ان يكون ايضا حالا من النكرة الموخرة قال تعالى خذ من
اموالهم صدقة او مقدرا كقولك اخذت من الدراهم اي من الدراهم شيئا
قال المبرد وعبد القاهر والزمخشري ان اصل من المنقضة ابتداء الغاية
الدراهم ثم
لان قولك اخذت من الدراهم مسبوقا الاخذ قوله والمتبعين كما في قولك
تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان وتعرفها بان يكون فتل من او بعدها
مبهم يصلح ان يكون المجرور بمن تفسيرا له وتوقع اسم ذلك المجرور على ذلك
المبهم كما يقال مثلا للرجس انه من الاوثان والعشرون انها من الدراهم
والضمير في قولك عزمن قائل انه قائل بخلاف التبعيضية فان المجرور
بها لا يطلق على ما هو مذكور قبله او بعده لان ذلك المذكور بعض المجرور واسم
الكل لا يقع على البعض فاذا قلت عشرون من الدراهم فان اشرت
بالدراهم الى دراهم معينة اكثر من عشرين فمن متعضة لان العشرين بعضها
وان قصدت بالدراهم جنس الدراهم فهي مبنية لصحة اطلاق اسم المجرور على
العشرين ولا يلزم ان يكون الماخوذ في كواخذت من الدراهم اقل من النصف
كما قال بعضهم لانه لا يمتنع ان يصح ويقول اخذت من الثلثين عشرين
ومن عشر تسعة وقال الزمخشري كونها للتبيين راجع الى معنى الابتداء
وهو بعيد لان الدراهم من العشرون في قولك عشرون من الدراهم و
محال ان يكون الشيء مبدا نفسه وكذلك الاوثان نفس الرجس
فلما يكون مبدا له وانما جاز تقديم من المبينة على المبهم في نحو قولك
اما من حطة في روضة ومن رعايته في حرم وعندي من المال ما يكفي ومن
الجميل عشرون لان المبهم الذي فسر بمن التبيينية مقدم بتقدير اكانك قلت
اما في شيء من حطة في روضة وعندي شيء من المال ما يكفي وكذا قولك يعجبني من
زيد كرمه اي من خصال زيد كانك قلت يعجبني من خصال زيد كرمه ومثله
ومثلهم كسرت من زيديه اي شيء من اعضاء زيد يع في جميع هذا ما هو للعطوف عليه

عليه محذوف والذي بعد من عطف بيان كل ذلك ليحصل البيان بعد الابهام
لان معنى يعجبني زيد اي شئ من اشياء بلا ريب فاذا قلت وجهه او كرمه
فقد بينت ذلك الشئ المبهم واما ما سيمي من التجريدية كقولك لقيت من زيد اسدا
اي حصل لي من لقائه لقاء اسد والمراد تشبيهه بالاسد وكزيادة التجريدية
في كقوله تعالى فسئل به خبيرا وقولك لقيت بزيد اسدا اي سئل بسببه
خبيرا ولقيت بلقاء زيد اسدا وقد يكون من للبدل كما في قوله تعالى ارضيتم بالحيوة
الدنيا من الاخرة قال فليت لنا من ما زمزم شربة مبردة باتت على الطهمان
وتعرف بصحة قيام لفظ بدل مقامها قوله وزايدة في غير الموجب مطلقا نفي
كقولك ما رايت من احد او نهي كقولك لا تضرب من احد او استفهام كقولك هل تضرب
من احد وغير الما خفش والكوفيون يشترط فيها شرطين كونها في غير الموجب
وجعفر الناقي النكرات والكوفيون والاخفش لا يشترطون ذلك استدلا لا
بقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم شيئا قالوا فقوله ان الله يغفر الذنوب جميعا
يقتضيه واجيب بان قوله يغفر لكم من ذنوبكم خطاب لقوم نوح عليه السلام
وقوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا خطاب لامة محمد عليه من الصلوة
وافضلها من التحيات اكملها ولو كان ايضا خطابا لامة واحدة فيغفران بعض
الذنوب لا يناقض غفران كلها بل عدم غفران بعضها يناقض غفران كلها
واستدلوا ايضا بما حكى البغداديون من قول العرب ما جاءني من رجل واجيب
بانه على سبيل الحكاية كانه سيل هل جاءني من مطر فزيدت في الموجب
لاصل حكاية المزيدة في غير الموجب كما قال دعني من تمرتان كما مر في الموصول
وقول المصنف من مطر ومن للتبعيض او التبيين فيه نظر لان حذف الموصوف
واقامة الجملة او الظرف مقامه بلا شرط ذكرناه في باب الموصول قليل وخاصة
اذا كان للموصوف فاعلا لان الجار والمجرور لا يكون فاعلا للفعل المبني للفاعل
الا اذا كان الجار زايدا كمو كفى بزيد لان حرف الجر موصل للفعل القاصر الى ما
لا يقصر عنه فاعلا ولو صح تاويله جاز ان يكون الكاف في قولهم انتفتون وابن
بنو ذوي شمطط كالغطمطمان يهلك فيه الزيت وقد حذف القائم واقيم الجار مقامه
فلا يصح الاستدلال بالبيت على ان الكاف اسم وقوله تعالى ولقد جاءك
من نبا المرسلين يجوز ان يستدل به على ما ذهب اليه المص ويجوز ان يقال

ضير

ابن حاجب وصرف الضاف
بمن تعاريف اسدا ص

لم في حيز الايجاب وهي داخلة على
المعرفة وهي عند سيبويه مبعضة
اي يغفر من ذنوبكم ص

لولاه والفعل
لا يقصر ص

ضير جاء للقران وقوله من ملجا حال والدليل على زيادة من الاستغراقية
دخولها على ما لا يوصل الفعل اليه اعني الفاعل في كقولك ما جاءني من احد
فعند سيبويه لا تزاد من الاستغراقية وعند الكوفيين والاخفش تزاد ايضا
في غير استغراقية كما في الموجب وقايد من الاستغراقية ما ذكرنا في باب التمييز
اعني التخصيص على كون النكرة مستغرقة للجنس اذ لولاها لاحتمل احتمالا
مرجوحا ان يكون معنى ما جاءني رجل واحد بل رجلان او اكثر فهي اذن
لتاكيد ما استفيد من النكرة في غير الموجب من الاستغراقية وذلك
ان النكرة كانت في الظاهر للاستغراق لكنها كانت تحتمل غير ذلك
وليس كذا زيادة الباء في كفى بزيد فانها كانت للتخصيص على احد
المحتملين وقيل ان من الاستغراقية في الاصل ابتدائية اي ما جاءني من احد
اي ما الاتيان مبتدا من احد وقد يجيء للتعليل كقولهم انك من سوء ادبك
لان ترك الاتيان حصل من سوء الادب ويكون من مضمومة الميم و
مكسورتها بمعنى باء القسم ولا تدخل ايضا الا على لفظ الرب كما تختص
التاء بالله وتشدد دخول كل واحدة منهما على معمول الآخر كقولك تربي ومن الله
وهي حرف جر عند سيبويه جار ضم ميمها في القسم خاصة وقيل المكسورة
الميم مقصورة ويكون ايضا في الظروف بمعنى كما في تقدم وتختص من بجر
قبل وبعد وعند ولدي ولدن ومع بقال حيث من معه اي من عنده
وكذا بكم مقابله ان ياتي بالعجزة واختصت ايضا بجر عن
وعلى اسمين قوله والى للانتهاء وبمعنى مع قليلة وحتى كذلك
وبمعنى مع كثير او يختص بالظاهر خلافا للمبرد وفي للظرفية وبمعنى على قليلا
والباء للالصاق والاستعانة والمصاحبة والمقابلة والتعدية والظرفية
وزايدة في الخبر في النفي والاستفهام قياسا وفي غيره سماعا مثل كفى
بحسبك زيد والقي بيده واللام للاختصاص والتعليل والزايدة وبمعنى
مع القول وبمعنى الواو في القسم للتعجب اعلم ان الى يستعمل في انتهاء
غاية الزمان والمكان بلا خلاف كقولهم الصيام الى الليل والاكثر
عدم دخول الابتداء والانتهاء في المحدود فاذا قلت اشتريت من هذا
الموضع الى ذلك الموضع فالموضعان لا يدخلان ظاهرا في الشراء ويجوز دخولهما

ما جاء في وصل ص

اي من اجله ساں

اذا ء
نحو من زيتي كما ان ماء القسم مختصة
باسم الله وعند ص
وزعم بعضهم ان من القسمية نكرة اللميم
مقصورة من عيني والمصوم مقصورة
من ايمن وحتى ذكر الكلام عليها وباب القسم ص
وقد ذكرناه ذكره في
اسماء الافعال ص

مع القرينة وقال بعضهم ما بعد الي ظاهر الدخول فيما قبلها فلا يستعمل
في غيره الا مجازا وقيل ان كان ما بعدها من جنس ما قبلها نحو اكلت السمكة
حتى راسها فظاهر الدخول والا فظاهر عدم الدخول نحو اتموا الصيام الي
الليل فالمذهب على الاول قوله ويمعنى مع قليلا كما في قوله تعالي ولا تاكلوا
اموالهم الي اموالكم والتحقيق بمعنى الانتهاء اي لا تضيعونها الي اموالكم
وكذا قوله تعالي وايديكم الي المرافق اي مضافة الي المرافق والذود الي الذود
الثل اي مضافة الي الذود وقوله وانت حسب شيعا الي هذا الي واوطاني
بلادسواها اي مضاف الي بلاد وقيل بمعنى في كما في قوله فلا يثنكي الوعيد
كائنا الي الناس مطلي القار اجرب والوجه انها بمعناها وذلك ان معنى
مطلي به القار اجرب مكروه يبعض والكراهة تعدي بالي قال تعالي وكره اليكم
الكفر حملا علي المحبب المضمر معنا لامالة وقال تع وحبب اليكم الايمان كما
قيل بعت حملا علي اشتريت منه ورضيت حملا علي سخطت وقيل
ان الي في نحو انت الي حبيب او نقيض وجلست اليه بمعنى عند والاوجه
بقاؤها علي اصلها كما ذكرنا وكذا قوله وان يليق الحي الجميع بلا قي الي دوره
البيت الكرم المصمد بمعنى منتصب الي ذروة ولا بمعنى في كما قيل قوله وحتى
كذلك اي لانتهاء الغاية مثل الي الا ان بينهما فروقا كما بحثوا وعني بالعين لغة هذيل
وهي علي ثلثة اضرب حرف جر وحرف عطف وحرف استيناف فاذا كانت
حرف جر فلها معنيان الي وكي ولا يجئ بمعني كي الا مصدرا مؤولا بالفعل المنتصب
بعدها بان المضمرة نحو اسلمت حتى ادخل الجنة ولا يقول حتى دخول الجنة
والتي بمعني الي نحو ذلك كوسرت حتى تغيب الشمس ونحو الاسم الصريح ايضا كنحو
حتى مطلع الفجر واما العاطف فهي مثل الجار في معني الانتهاء ولا يكون بمعني
كي ويجب توقيت ما بعدها كما في حتى الجار ولا يقول جاني القوم حتى رجل لا بزيد
فلابد في ايهامه ويشرك الجارة والعاطفة في انه لا يتقبلها من ذي اجزاء الا ان
الذاكر يحب اظهاره في العاطفة حتى يكون معطوفا عليه نحو قدم الحجاج حتى المشاة
واما في الجارة فيجوز اظهاره نحو ضربت القوم حتى زيد ويجوز تقديره ايضا نحو نمت
حتى الصباح اي نمت الليلة حتى الصباح ويفارقان ايضا بان ما بعد العاطفة
يجب ان يكون جزءا مما قبلها نحو ضربت القوم حتى زيد وبجزء بالاختلاط نحو خربني

السادات حتى عبيدهم او جزءا دال عليه فاقبلها كما في قوله القي الصحيفة كي لا خفف
ثقلها واجزاؤها حتى نقلها القاها فنقل عند من قال ان نقل عطف على الصحيفة
اي القي جميع ما معه لاجله اذا القي الصحيفة التي لا عشي الا لها فقد القي كل شئ
ويجب ايضا دخول ما بعدها في حكم ما قبلها فالضرب شي ضربت القوم حتى زيد
لا محالة واقع علي زيد ايضا واما الجارة فالاكثرون علي انه يجوز كون ما بعدها منفصلا
عما قبلها كنمت البارحة حتى الصباح وصمت رمضان حتى الفطر
كما يكون جزءا منه ايضا نحو اكلت السمكة حتى راسها بالجر والسيرافي مع جماعة
اوجب كون ما بعدها ايضا جزءا مما قبلها كما في العاطفة فلم يجز نمت
البارحة حتى الصباح جرا كالم تجز نصبا وهو مردود بقوله تعالي سلام هي
حتى مطلع الفجر واما دخول الجزء المحتمل في ما قبلها فقيه اقوال جزم جار الله
بالدخول مطلقا سواء كان جزءا مما قبله او ملاقيا في آخر جزء منه حملا علي العاطفة
وتبعه المطرزي وجوز ابن مالك الدخول وعدم الدخول جزءا كان او ملاقيا آخر جزء
وفصل العبد القاهر والرماني والاندلسي وغيرهم فقالوا الجزء داخل كما
في العاطفة والملاقي غير داخل وقال الاندلسي انما ذكرت زيد مع دخوله
في القوم في قولك ضربت القوم حتى زيد بالجر لغرض التعظيم والتحقير
واستدل بان حتى كالتفصيل لما قبلها فما دخل في الاجمال دخل في التفصيل
واذا لم يدخل لم يدخل وهذا مذهب ابن مالك قريب لكن الدخول مطلقا اكثر
واغلب واعلم انه لا يلزم ان يكون ما بعد حتى العاطفة آخر اجزاء ما قبلها
حسا ولا آخرها دخولا في الفعل بل قد يكون كذلك وقد لا يكون لكنه يجب فيها
ان يكون آخر اجزائه واذا ارتبت الاجزاء الاقوي كموقات الناس حتى محمد عليه
افضل الصلوات واكمل التحيات بالعطف وليس هو عليه السلام آخرهم
حسا ولا دخولا في الموت بل هو آخرهم قوة وشرفا واذا ابدات بغنائك
من الجانب الاقوي متحذرا كان آخر الاجزاء اضعفها كقدم الحجاج حتى
المشاة عطفا ويجوز ان يكون قادمين قبل الركبان او معهم واما الجارة فيجوز
ان يكون ما بعدها كذلك وان لا يكون فاذا لم يتبين وجب كونه اجزاء الاجزاء حسا
او ملاقيا كقولك قرات القران حتى سورة الناس جرا وهذا الجار بعدها
عاما وملاق ايضا والتزم صاحب المعني التحقير والتعظيم فيها بعد حتى الجارة

او الملاقي فحكمها ايضا كذلك والافلا كقولي اليك ولا خلاف في صحة وقوع الملاقي
بعد الي واما بعد حتى ففيه الخلاف كما مر واعلم ان حتى لا يكون ما بعدها مجرا الا في كون
كان بسيرا حتى ادخلها بنصب ادخل واعتنى بالمشتقر ما يتعلق بمتعلقه واما الحتى
الابتدائية فقد ذكرناها في نواصب المضارع ويقع بعدها الفعلية والاسمية
كما ذكرنا وهناك وفائدة الابتدائية ايضا اما التحقير كقوله فواعجبا حتى كليب
بسبني كان اباه بهسل او محاسع او التعظيم كقوله فازالت القبلي يمر وماها
يا خله حتى ماء دجلة اشكل ويلزم في الاسمية ان يكون خبر المبتدا من جنس الفعل
المقدم كوركب القوم حتى الامير راكب ولو قلت حتى الامير ضاحك لم تجز وكوز
حذف الجر مع القرينة كوا كلت السمكة حتى رأسها اي راسها ما كول قوله وفي الظرفية
اما تحقيقا كوزيد في الدار او تقديرا كوزيد نظر في الكتاب وتفكر في العلم وانا في صحبك
لكون الكتاب والعلم والصحبة شاغلة للنظر والتفكر والصحبة مشتمل عليها اشتمال
الظرف على المظروف فكانه محيطة بها من جوانبها وكذا قولهم عم في النفس المومنة
مائة من الابل اي في قتلها فالسبب الذي هو القتل متضمن للدية تضمن
الظرف للمظروف وقيل انها بمعنى الباء وهذه هي التي يقال انها للسببية
وقوله ولاصلبنكم في جذوع النخل قيل ان في فيه وفي قوله بطل كان ثيابه
في سرجة يمعنى على والاولى انها بمعناها ليمكن المصلوب في الجذوع تمكن
المظروف في الظرف وقيل انها بمعنى الباء في قوله ويركب يوم الروع منا
فوارس يصيرون في طعن الكلى والاسحر والاولى ان يكون بمعناها اي لهم
بصيرة وحذف في هذا الشان وقيل هي بمعنى الى فزادوا يدهم في افواههم
والاولى ان يقال انها بمعناها والمراد التمكن وقيل هي بمعنى مع في قوله تعالى
ادخلي في عبادي وبمعنى الباء في قوله يحالى بها وتمنيها ونشرب في اثمانها وتعامر
والاولى انها في الموضعين بمعناها اي حاصلة في زمرة عبادي او بمعنى ادخلي
ايها الروح في اجسام عبادي والشاعر جعل اثمانها ظرفا للشرب والقمار مجازا
وقولهم في الله مع كل فاتت حلف اي في الطاعة وقولهم انت اخي في اعتدادي
في رضاء الله اي في رضاء تعالى مشتمل على مواخاتها لا تخرج عنه الاعراض
الدنيوية وكذا قولهم الحب في الله والبغض في الله والباء للالصاق كونه
واما اي التصق به وقولك مررت به اي الصق مروري بمكان يقرب منه

اليها الى حتى بمعنى الى في جواز كون ما بعدها مجرا في جواز
عدم دخوله في حكم ما قبلها كما قال ابن مالك وفي جواز قصد كونه آخر الاجزاء حسا
لا قوة ولا ضعفا كما مر ان لم نعتد كونها آخرا ضعفا او قوة وجب في حتى
كون آخرها حسا كما ذكرنا فلا يجوز اكلت السمكة حتى نصفها او ثلثها ويجوز ذلك
في الى كوا كلت السمكة الى نصفها والى ثلثها والعاطفة كوا والعطف في دخول
ما بعدها في حكم ما قبلها وليست بمعنى الواو خلافا لمن توهم ذلك لان حتى
لا بد فيها من معنى الانتهاء بخلاف الواو وبعدا كما توهم المصنف دخول ما بعد
حتى الجارة فيما قبلها كثيرا كما بعد مع ان حتى يكون بمعنى مع فقال فعتى مع كثيرا
واذا عطفت بحتى على مجرور فالاختيار اعادة الجار وفعالتوهم كونها جارة كقو
مررت بالقوم حتى زيد وقد يكون ذو الاجزاء الذي قبل حتى جارة كانت
او عاطفة من تمام جملة بعد حتى كوجاءني القوم زيد حتى عطفا وجرا وكل ما ذكرنا من
الاحكام تحتى العاطفة للاسم واما العاطفة للجملة فنحو نظرت اليه حتى ابصرته
وكوز ان يقال ان حتى في مثله ابتدائية وانها لا يعطف الجملة ابتداء قوله
يختص بالظاهر خلافا للمبرد اذا كانت عاطفة جاز دخولها على المضمر اختيارا
مالي لكون الحي استد تمكنا واسع نفرقا فلهذا يدخل آخر الاجزاء واوسطها
ويقوم مقام الفاعل كوقم الى زيد ولا يقال قيم حتى عمرو وشبهة المبرد
قوله واكتفينا ما يحشى اعطية النطيين سوله والحق بالقوم حماه لاحتى و
ليس ما في البيت لحتى الجارة والا لم يكن لرفع لاحق وجه بل هي ابتدائية
اي حتى هو كما في قولهم فبيناه يشري رحلتة البيت وتمسك بقوله ايضا فلا
والله لا يلقاه تميمي حتى ابن ابي يزيد وهو شاذ ومن الفرق بين حتى والى
ان حتى يلزم بعضه بعض ذي الاجزاء لفظا او تقديرا كما ذكرنا بخلاف الى وان الاظهر
دخول ما بعد حتى في حكم ما قبلها كما اختبرنا بخلاف الى فان الاظهر فيها عدم الدخول
الا مع القرينة وان كان ايضا جزاقال الاندلسي لا فرق بينهما من هذا الوجه
فاذا كان ما بعدهما جزاما قبلها فالظاهر الدخول فيها وان لم يكن جزافالظاهر
فيها عدم الدخول وما اخترنا الظهر عند النحاة ومن الفرق بينهما ان الفعل
المعدي بحتى يجب ان يستوفي آخر المجرى قليل حتى شبا فشيا حتى ينتهي الى
ما بعد حتى من الجزء الملاقي واما الى فان كان قبلها ذو الاجزاء وبعد الجزء

ومنه اعتصمت بكذا وبكونك الخبر في ويكون مستقرا كنحو الذي به صعب ويكون للاستعانة
كنحو كتبت بالقلم وحطب بالابرة وستوقع له رجحت وهذا المعنى مجاز الالصاق
ويكون بمعنى مع وهي التي يقال لها بالمصاحبة كنحو دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به
واشتري الدار بالاتها وقيل ولا يكون بمعنى الاستقرار والظاهر انه لا مانع من
كونها لغوا ويكون المعنى مستقرا كنحو هذا بذاك وقوله ويكون للتعدية جميع حروف
الجر للتعدية الفعل القاصر عن المفعول اليه لكن معنى التعدية المطلقة ان يتقرر
معنى الفعل كالهمزة والتضعيف ويغيره وهذا المعنى مختص بالباء من حروف
الجر كنحو ذهبت به اي ادهبته واقمته ولا يكون مستقرا قوله وللظرفية اي بمعنى
في كنحو ما يكثر بالاطلال اي فيها ويكون للسببية كنحو قوله تعالى فبظلم من الذين
هادوا وقوله غلب تشد بالدخول وهي فرع الاستعانة وقيل جاءت للتبعيض
كنحو قوله تعالى وامسحوا برؤسكم وارجلكم قال ابن جني ان اصل اللغة لا يعرفون
هذا المعنى بل يورده الفقهاء ومذهبه انه زايدة لان الفعل يتعدى الى مجرورها
بنفسه ويجئ بمعنى من كنحو عينا يشرب بها وبمعنى عن كنحو شال سايل بعذاب
ويجئ للتجريد كنحو رايت بزيد اي برؤية كما مر في من قوله وزايدة في الخبر في الاستفهام
بهل لا مطلق الاستفهام ولا يقال ازيد بقائم كما يقال زيد بقائم والنفي بليس
كليس زيد براكب وبما كنحو ما زيد براكب وقيل بلا التبرية ايضا كنحو لا خير كخير بعده
النار والاول انه بمعنى في ولم يسمع في النفي بان فما كان للمصر ان مطلق النفي
والاستفهام وترادفيا سا في مفعول علمت وعرفت وجهلت وسمعت وسمت
واحصنت وقوله سمعت بزيد وعلمت به اي بحال زيد على حذف المضاف وبراد
قياسا ايضا في المرفوع في كل ما هو فاعل ككفى ومتفرقاته وفي فاعل افعل في
التعجب على مذهب سيبويه وفي المبتدا في حسبك وترادشاذا في خبر المبتدا
الموجب كنحو خزاء سغبة بمثلها عند الاخفش وترادسماعا بكثرة في المفعول به
كنحو القين بيده ونحو تقرب بالسيف ونوجوابا للعرض وقليلا في خبر لكن قال ولكن
اجر لو فعلت بهن ومثل بنكر المعروف في الناس والآخر ومع ان مرفوعه قال
الا هل اتاها والحوادث حمة بان امرء القيس ابن بملكة بنفر اوقد ذكرت مواضع
زيادتها في ما الحجازية ان يزاد في المجرور كنحو قوله فاصبحن لا يسئلنه عن بما احصد
في علو المهوي ام تصويا وتضمر كثيرا مع الله في القسم كنحو الله لافعلن وشاذا قليلا

في

في غيره كقوله رويه خير لمن قال له كيف اصبحت قوله واللام اختصاص لام الجر
مكسورة مع غير المضمر مفتوحة معه وكسرها معه ايضا لغة خزاعة وربما فتحت
قيل ان المضمر كنحو ليعلم بفتح الميم ونقل فتحها مع جميع المظهرات اعلم ان كل كلمة
على حرف واحد كالواو واللام الابتداء فحقها الفتح لثقل الضمة والكسرة على الكلمة
التي في غاية الخفة بكونها على حرف وانما كسرت بالجر واللام لموافقة معمولها او
لم يكسر كاف التشبيه لانها يكون اسما ايضا فجرها اذن ليس بالاصالة بل القيام
مقام الحرف عند من قال ان المضاف هو الجار وانما ابقى لام الجر الداخلة
على المضمر على فتحها الحاقا لها بسايرا للام كلام الابتداء ولام الجواب ولو غير
ذلك وانما خص لام المضمر بذلك لانها لا تلبس اذن بذلك بغيرها من
اللامات اذ المضمر المجرور غير المرفوع ولو فتحت في غير المضمر لالتبست
بلام الابتداء والفرق بالاعراب لا يتم اذ ربما يكون الظاهر مبنيا او موقوفا
عليه وفايدة اللام الاختصاص اما بالملكية كنحو المال لزيد او بغيرها كنحو الجل
للفرس والجنة للمومن وكالابن لزيد والتي تسمى لام العاقبة كنحو قوله تعالى فرعون
كهنم ولدوا للموت فرع لام الاختصاص كان خلقهم لجهنم وولادتهم للموت
وكذا التي للتعليل كنحو جئتك للسمن وللضرب اذ المجئ مختص بذلك واللام المقوية
للعامل الضعيف بتاخيره عن معموله كنحو لزيد ضربت وبكونه اسم فاعل كنحو انا ضارب
لزيدا او مصدرا كنحو ضربي لزيد حين وبكونه مقدرا كهيا لزيد وياللعجب، لام الاختصاص
وقد يجئ بمعنى الى كنحو سمع الله لمن حمده اي اسمع الله الى من حمده وبمعنى على كنحو
بلم للحسين اي عليه ويجوز ان للاذقال اي عليها قوله وزايدة في ردف لكم لان
ردف يتعدى بنفسه وكذا في كنحو سكرت له علي عامر في باب المتعدي واما في
وزنت المال وزنت له فاللام ليست لزايدة بل هي مقدمة قد تحذف تحقيقا
وهي في لا ابا لك زايدة عند سيبويه وكذا اللام المقدر بعدها اي بعد فعل الامر
والارادة علي عامر في نواصب الافعال وزايدة ايضا في قوله تعالى واذ بوانا
لابراهيم وكذا اللام في قوله فلا والله لا يلقى لمالك ولا للماء بهم ابراد واو يجوز ان
يقال التاكيد توكيد لفظي قوله وبمعنى عن مع القول بعينه في قوله وقال الذين
كفروا للذين آمنوا لو كان خيرا ما سبقونا ولو كانت كاللام في قلت لزيد لا تقول
لقال ما سيقيمونا وقد ذكرنا في افعال القلوب الكلام علي هذا قوله وبمعنى الواو

في القسم في التعجب كو لله لا يؤاخذ قولهم في التعجب يقولون في الامر العظيم يستحق ان يتعجب منه ولا يقال لقد قام زيد بل يستعمل في الامور العظام كو لله لتبعثن وقيل ان اللام في لايلاف قريش وللفقراء الذين احصروا للتعجب والاولى ان يكون للاختصاص اذا لمعنى لام التعجب الا في القسم وقيل يحيى بمعنى في وبمعنى قبل وقد ذكر ذلك في باب العدد قوله رب للتقليل طها صدرا لكلام مختصة بنكرة موصوفة مثل على الاصح في فعلها ماض محذوف غالبا وقد يدخل على مضمر مبهم مميز بنكرة والضمير مفرد مذكر خلافا لمن قفين في مطابقة التمييز وليحقها ما فيدخل على الجمل وعلى ما ولها ويدخل على نكرة موصوفة في رب ثماني لغات اشهرها ضم الراء وفتح الباء المخففة والثانية ضم الراء وضم الباء المخففة والرابعة ضم الراء واسكان الباء المخففة والخامسة فتح الراء وفتح الياء المشددة والسادسة فتح الراء وفتح الياء المخففة والسابعة والثامنة ضم الراء وفتح الباء المشدد والمخفف بعدها تاء مفتوحة ووضع رب للتقليل تقول في جواب من قال كو ما لقيت رجلا رب لقيت اي لا تكثر لقائي للرجال بالمرأة فما لقيت منهم شيئا وان كان قليلا قال ابن السراج النحاة كالمجمعين على ان رب جواب الكلام اما ظاهرا او مقدرا مهيأ في الاصل موضوعة كجواب فعل ماض منفي فلهذا لا يجوز ان رب رجل كريم اخوك الذي ذكرنا من التقليل اصلها ثم يستعمل في معنى التكثير كما حققته وفي التعليل كالمحتاج الى القرينة وذلك كقوله فان تمس مهجور الفناء فربما اقام به بعد الوقود وقعود ووجه ذلك ان المادح يستقل الشيء الكثير من المدائح لان الكثير منها كالنزر قليل بالنسبة الى الممدوح بها وذلك ابلغ في المدح ومن هذا القبيل قوله تعالى وقد يعلم الله لان قد لتقليل المضارع في الاصل وذلك كما يقول الممتدح بكثرة العلم لا شكران اعرف شيئا من العلم وان كان قليلا وهو حرف جر عند البصريين خلافا للكوفيين والاخفش وانما حملهم الى ارتكاب جعلها حرفا مع انها في التقليل مثل كم في التكثير ولا خلاف في اسميتها بل هي مفيدة للتكثير في الاغلب كما فادته كم انهم لم يروها بخبر بحرف جر ولا باضافة كما يخبر كم فلا يقال رب رجل ولا غلام رب رجل ويشكل عليهم حرفيتها بجواب رب رجل كريم اكرمت فان حرف الجر هي ما يفضي العمل الى المفعول الذي لولا ما لم يفض اليه واكرمت يتعدى بنفسه قال

صاحب

صاحب المعنى انما ذلك لانه يضعف العمل للتأخر من المفعول عن العامل فيجر بحرف الجر كقوله تعالى ان كنتم للرويا تعبرون ولا شبهها اذا وجب تأخر الفعل كما في رب والجواب ان العادة ان يجر مثل ذلك الضعيف باللام فقط بين حرف الجر لافادتها التخصيص متى خص مضمون ذلك الضعيف عن العمل في ذلك المفعول بذلك المفعول فلا يستنكر عمله في كو لزيد ضربت وانا ضارب لزيد وضربي لزيد حسن ويشكل ايضا مثل قولك رب رجل كريم اكرمته لان الفعل لا يتعدى الى مفعول بحرف الجر والى ضميره معا فلا يقال لزيد ضربته واعتذروا بان اكرمته واحد والاول جواب بلا خلاف فكان الثاني ايضا جوابا فلا يكون ولا شك انك اذا قلت في جواب من قال ما اكرمت رجلا رب رجل كريم اكرمته لم تحتج معنى الكلام الى اخره مقدر مثل تحققت او ثبتت على ما ادعوا وان اعتذروا بان الضمير في المصدر اي اكرمت الاكرام كما قيل في قوله تعالى اسراقة للقرآن يدرسنه كان ابرد لان الضمير المصدر المنصوب بالفعل قليل الاستعمال بخلاف كو رب رجل كريم لقيته وان قالوا ان لقيته مفسر للقيت المقدر كما في زيدا ضربته جاء الاشكال الاول مع انهم لم يثبت في كلامهم تعاقب الناصب للجار والمجرور بفعل آخر كمو بزيد جاوزته اي مررت بزيد جاوزته ويشكل ايضا بنحو رب رجل كريم جاءني في جواب من قال ما جاءك رجل ولا شك ان جاءني ملجواب رب اذ لا يتوقف معنى الكلام على شيء آخر بل لم يقولك جاءني فيكون كقولك بزيد مررت والضمير في مر لزيد اخرب والضمير للمنصوب وقد مر في المنصوب على شريطة التفسير امتناع ذلك فان اردت متجلا ان جاءني صفة والعامل تحققت ونحوه فهو محال لعدم توقف معنى الكلام عليه مع ان المص في شرح يظهر قوله محذوف غالبا بانه قد يكون رب رجل كريم قد حصل رب رجل في اصل الوضع قليل من هذا الجنس كما ان معنى كم رجل كثير من هذا الجنس واعرابه رفع ابدا على انه مبتدأ لا خبر له كما اخترناه في باب الاستثناء في قولهم اقل رجل يقول ذلك الا زيد فانهما يتناسبان بما في رب من معنى القلة وكما ان لو اسبح المبتدأ لا يدخل في كو غير فاسبوف على رب لان القلة عندهم بمجرى النفي فمن ثم كان لرب صدر الكلام كما قال ابو عمرو رب لا عامل لها لانها بصدد عن النفي

والنفي لا يعمل فيه عامل ولتضمنها معنى النفي كان قياس وصف مجرورها
ان لا يكون الا فعلية كما في اقلي رجل المتضمن معنى النفي وذلك لان النفي
يطلب الفعل لان حروفه اي معنى الكثرة في اكثر مواقعها جاز وقوع نعت
مجرورها اسمية كما في قوله يا رب هيجا هي خير من دعه ويكثر وقوعه ايضا
صفة معطية لمعنى الفعل منها بخلاف باب اقل رجل كما مر في باب
الاستثناء وقال صلى الله عليه وسلم نعس طاعمة ناعمة في الدنيا جايعة
عارية يوم القيمة ويتم الكلام بقوله جايعة عارية بلا تقدير شيء آخر خلافا
لما ذهب اليه البصريون من تقدير العامل والاكثر مراعاة في وقوعه
فعلية اما ظاهرة او مقدرة فالظاهر كقوله رب جود مرتغبه ولا يتوقف
على شيء آخر والمقدر القارح الصحيح يقال مرق رفده اذا مات وملوكيابة
كقولهم صفر وطابة والمقدرة كما في قوله واسري من معشر اقبال
اي اسري من معشر حصلت واما نعت مجرور اقل فعلية او ظرف
كما اخترنا في باب الاستثناء واستشهد الاخفش على اسمية رب بقوله
ان تقبلوك فان قتلك لم يكن عارا عليك ورب قتك عار فقال رب
مبتداء وعار خبره والاولى ان يكون عار خبر مبتداء محذوف والجملة نعت
مجرور رب كقوله يا رب هيجا هي خير من دعه قوله مختصة بنكرة كما ان لم
مختصة بالنكرات وانما وجب حملها على النكرة لان النكرة محتملة للقلة
والكثرة كجاءني رجل ما جاءني رجل فلو لم يحتملها لم يستقل فيهما والمعرفة
انما دالة على القلة فقط كالمفرد والمثنى المعرفتين وانما على الكثرة دون
القلة كالجمع المعرف ورب علامتان للقلة والكثرة وانما يحتاج الى العلامة
في المحتمل حتى يصير بها نصا وقوله موصوفة على الاصح هذا مذهب
ابن علي وابن السراج ومن تبعهما وقيل لا يجب ذلك والاولى الوجوب
لان رب مبتداء على ما اخترنا والصفة مجرورة بمعنى الجملة كما في اقل
رجل نقول ذلك على ما اخترنا وقولهم خطبة يوم لا اصد فيه ولا يوصف
رب فلا يقال رب رجل كريم بالرفع كما لا يوصف اقل لكون رب حرف
النفي فان التقليل عندهم كالنفي فلذا لم يتقدم عليه ما مر ولزم الصدر
قوله محذوف غالبا اذا كان الكلام الذي رب جواب مصرحا به نحو ما لقيت
رجلا لم يمتنع حذف نعت مجرور رب له لدلالة القرينة عليه وكذا اذا كانت

القرينة غير ذلك كما في قوله واسري للمعشري قتال اي لئام وان لم يكن هناك
قرينة وجب وصف مجرور رب بما يفيد معنى الكلام التام كما ذكرنا في اقل رجل
ووصفه اما فعلية نحو ربت رجل لقيته او جار مجرورا او ظرف نحو رجل في الدار
او اما ملك او اسمية نحو يا رب هيجا هي خير من دعه او صفة مشتقة
نحو قوله عليه السلام رب نفس طاعمة ناعمة في الجنة بتمامه وليس شيء من
محض الاسماء عاملا في رب بل ما هو وصف لمجرورها كما ذكرنا وتسمية جواب
رب بعيد ويجوز ان يعطف قياسا على المجرور برب وكم وعلى النكرة المجرورة
بكل واي لتمام مضاف الى ضميرها لكون ذلك الضمير نكرة كما مر في باب
المعارف نحو رب شاة وسخلتها وكم ناقة وفصيلها وكل رجل واخيه واي
رجل وغلامه قال الجرولي هذا المعطوف معرفة لكنه جاز ذلك لانه يجوز
في التابع ما لا يجوز في المتبوع ولو كان كما قال يجاز رب غلام والسيد قوله
وقد يدخل على مضمر هذا الضمير نكرة كما مر في باب المعارف قوله في مطابقة
التمييز وشرحه في باب نعم وبئس قوله ويلحقه ما اذا دخلها فالاكثر كونها كافة
ورب المكفوف الاعلى لها من الاعراب وان كان اسما على ما اخترنا لكونها
كحرف النفي الداخلة على الجملة وقد جاءت ما بعد رب زايدة قال ربما ضربة
بسيف صيقل بين يصرعني وطعنة كلاء وقال ما وي ويها غاره ومثلها ما
الى على كاف التشبيه والاولى ان يكون كافة لكونها كما انت كاين وصديق
كما عمرو اخي وشذ اعمال الكاف مع ما ولا يكف عن كونها قريب واما اذا وليت
الكاف مع ما ولا يكف عن كونها قريب واما اذا وليت الباء ومن فالاولى زيادتها
واعمال الجارين نحو فبما رحمة ومما خطيئاتهم وقد تكفهما كما يجاء رب المكفوفة
لا تدخل الا على الفعل كما قال سيبويه قوله ربما الكامل الويل فيهم وعاصح
من المشار شتا ذعذع ومثله قياس عند الجرولي فيجر زيدا زيد قايم والترم
ابن السراج وابو علي في الايضاح كون الفعل ماضيا لان وضع رب
للتقليل في الماضي كما ذكرنا والقدر عندهما في نحو قوله ربما يود الذين ان مثل
هذا المستقبل اي الامور الاخروية غالب عليها في القرآن ذكرها بلفظ الماضي
نحو سيق الذين وناد اصحاب الجنة وقال الزمخشري اصله ربما كان يود فحذف
كان لكثرة استعماله بعد ربما يكون وقالنا وربما يكون على قوم الكرام لها

الظرف ايضا ربما كان مثل قوليهم فلقد يكون احادم وقاح والمشهور جواز دخولها
على المضارع بلا تاويل كما ذكره ابو علي في غير الايضاح وقوله ربما تكن النفوس ما
فينكرة موصوفة عند النحاة لا كافة كما مر في الموصولات وقد تحذف الفعل
بعد ربما عند قال فذاك ان تلق الكريهة تلقها حميدا وان تستبقن يوما فربما
يتوقع ذلك قوله وواد هايا وارب مثل قوله وبلدة ليس بها انيس الا
التعاشر والا العسس اعلم ان حروف الجر للحذف مع بقاء عملها قياسا الا في الله
فسماعا عند البصريين واجاز الكوفيون قياس سائر الفاظ المقسم به على الله كقوله
لا فعلن وحذف حرف الجر قياسا مع بقاء عملها اذا كان الجار ربت بشرطين
احدهما ان يكون ذلك في الشعر خاصة والثاني ان يكون بعد الواو والفاء وبل
واما حذفها من دون عوض الحروف كقولهم وارو وقت في ظله كيف اقتضى
الحيوة في ظله فشاذ في الشعر ايضا قالوا واو كقوله وقاتم الاعماق خاوي المخترق
والفاء كقوله فان اهلك فذا حنق لظا على مكاد يلهب الفاء وبل فلا
خلاف عندهم ان الجر لبس بها بل برب المقدرة بعدها لان بل حرف
عطف بها على قبلها والفاء جواب الشرط واما الواو فللعطف ايضا عند
سيبويه وليست بجارة فان لم يكن في اول القصيدة والرجز كقوله وليلة يحسن
يصطلي القوس ربها واقطعه اللاتي بها يسل فكونها عطف ظاهر وان كانت
في اولها كقوله وقاتم الاعماق خاوي المخترق فالعطف عليه كانه قال رب مهمه
اقترمت عليه وقاتم الاعماق وعند الكوفيين انها كانت حرف عطف ثم صارت
جارة بمعنى رب سهل ليصيروا بها بمعنى رب فلا تقدرون في نحو وقاتم
عليه ان ذلك تعسف وكذا اذا كان في وسط الكلام نحو وليلة يحسن لا تقدرون
عاطفا على الكلام السابق بل هو عندهم بمعنى رب وجاءه مثله ولو كان للعطف
لجاز اظهار رب بعدها كما جاز بعد الفاء وبل دون الواو وعندهم كانت حرف
عطف قياسا على الفاء وبل ولكنها صارت بمعنى رب فجرت كالجر ومع ذلك
لا يجوز دخول حرف العطف عليها وفي وسطها الكلام نحو وليلة اعتبارا لاصلها
بخلاف واو القسم فانها لم يكن في الاصل واو العطف فلذا جاز دخول واو العطف
والفاء وثم عليها هذا كله على مذهب البصريين في رب واما على ما اخترنا
فرب مضاف مقدر مدلول عليه بالحروف المشبهة قوله وما فاق القصيد

انها يكون عند حذف الفعل بغير السؤال مختصة بالظاهر والتاء منها مختصة
باسم الله والبا يدخل عليهما في الجميع ويلتقي القسم باللام وان وحروف النفي وحذف
جوابه اذا اعترض ان تقدم ما يدل عليه اعلم ان واو القسم ثلثة شروط لها
احدها حذف فعل القسم معها فلا يقال اقسم والله وذلك لكثرة استعمالها في القسم
فهي اكثر استعمالا من اصلها اي والثاني ان لا يستعمل في قسم السؤال فلا يقال
والله اخبرني كما يقال بالله اخبرني والثالث انها لا يدخل على الضمير فلا يقال
وك كما يقال بك واختصاصها بالحكمين الآخرين لكونها فرع الباء ويذلانها ان
اصلها للالصاق فهي يلتقي القسم بالمقسم به وابدلت الواو منها لان بينهما
تناسبا لفظيا لكونها بمخرجين ومعنويا الا ترى ان في واو العطف وواو الظرف
معنى الجمعية المقترنة من معنى الالصاق والتاء بدل من الواو كما وراث
وتراث ووكلة وتكلة فلهذا انخفض عن الواو فلم يدخل الاعلى لفظة الله وفيها
الخصائص الثلث التي كانت في الواو وحكى الاخفش بزني وترب الكعبة
وهو شاذ لام الجر تجيء بمعنى الواو كما ذكرنا مختصة ايضا بلفظة الله في الامور
العظام وكذا من مكسورة الميم وقد يضم والكسر اكثر مختصة بلفظ الرب ومذهب
سيبويه كما ذكرنا انها حرف جر قامت مقام الباء وضم الميم للدلالة يعتبر معناها
وخروجها عن بابها كما يقول في العلم شمس ابن مالك بضم الشين ومذهب بعض
الكوفيين ان المضمومة العين مقصورة من ايمن والمكسورة منها من عين وفيه
نظر لان ايمن مختص كالجر بالله او بالكعبة ومن مختصة بلفظ رب ولا سبيل ان يجار
تغير حكمه عند احضاره ويمكن ان يستدل بما يدل على انه ليس محذوفا من ايمن لان
اختصار العرب هو ذوه الى حرفين لا يوجب البناء كما في يد ودم والاولى ان يجار
ان ما روي من قولهم من الله مضموم الميم والنون ومكسورهما مع لفظ الله وحذفها
من الجارة المستعملة مع ابن اتبعت النون الميم ضما وكسر للساكنين واما من الله
بفتحتين بكسر الميم وفتح النون اتبع الميم النون وان كانت فتحة عارضة للساكنين
طلبا للتخفيف فعلى هذا من الجارة في القسم تختص بزني او بالله وقيل بل الثالثة
اي مضموم الميم والنون ومكسورهما ومفتوحهما مع لفظ الله مقصورة من
ايمن الله قطعا واما المكسورة منها والمفتوحة فلا اري لكونها مقصورتين منه
وجها لان ايمن عندهما واجب الرفع سماعا كما يجئ والقصر لا يوجب البناء فمن

جاء بكسر النون وفتحها بل لوجاء ايمن الله على ثلثة اوجه بالرفع والنصب
والجر كما جاء عين الله رفعا ونصبا عند الجميع وجرا ايضا عند الكوفيين جاز
ان يقال اتبع الميم النون وفتحها وكسرا ويجوز ان يكون من الله بكسر بفتحتين
مقصورا من يمين الله باتباع الميم النون بعد القصر ولا يجوز ان يكون من
الله بكسر بن مقصورا من يمين الله باتباع النون للميم لان حركة الاعراب
لا اصل الاتباع واما ائتم الله بفتح الهمزة وكسرها وقد يقال سم الله بقلب
الهمزة المفتوحة هاء وقد يحذف الباء مع النون فيقال ام الله بفتح الهمزة
وكسرها وكل ما قصر من ايمن لا يستعمل الا مع لفظة الله ولا يستعمل مع الكعبة
كما استعمل ايمن معها وقد يقال ما الله وما الله بضم الميم وكسرها مقصورتين
من من ومن على ما قال سيبويه وقيل هما مقصورتان من ايمن ففي كسر
الميم اذن اشكال او قيل المكسورة مقصورة من يمين وقيل هما بدلان
من الواو كما لتا، لكون الميم والواو بمعنيين فاختصا بلفظ الله كما لتا، وفيه
نظر لان الكلمة التي على حرف لم تجئ في كلامهم مضمومة واوا حذف حرف
القسم الاصلي اي الباء فان لم يبدل منها فالمختار النصب وينعقل
القسم ويختص لفظ الله بجواز الجر مع حذف الجار بلا عوض والكوفيون
يجوزون الجر مع حذف الجار مطلقا في كل ما يحذف منه الجار من المقسم به وان
كان بلا عوض نحو الكعبة لافعلن المصحف لابين ويختص لفظ الله بتعويض
ها، او همزة استفهام وكذا العوض من الجار فيهما فقطع همزة الله في الدرج
فكانها حذفت للدرج ثم ردت عوضها من الحروف وجاز الله لجعل همزة
الجر فيه بدلا من الواو ولعل ذلك لاختصاصها بلفظة الله كما لتا، في ذا
جيئ بها التنبيه بلا فلا يجوز ان يجئ بلفظة ذا بعد المقسم به نحو لاها الله
ذا واي ها الله واو قولهم على لفظ اليقسم به عند حرف الجر ليكون عوضا
منها فاذا دخلت ها على الله فقيه اربعة اوجه اكثرها اثبات الفها وحذف
همزة الوصل من الله فيبقى ساكنا الف ها، الاتم الاولى من الله وكان
القياس حذف الالف لان مثل ذلك انما يفتقر في كلمة واحدة كالضالين
اما في كلمتين فالواجب الحذف نحو ذا الله وها الله الا انه لم يحذف في الاغلب
فيهما ليكون كالتنبيه على كون الفها من تمام ذا فان ها الله ذا الحذف

الفها، تما توهم ان الها، عوض عن همزة الله كحروفت وحياك والثانية وهي
المتوسطة في القلة والكسرة اثبات لفظها وقطع همزة الله مع كونها في
الدرج تنبيها على ان حقها ان يكون مع ذا بعد الله مكان الهمزة لم يقع في الدرج
والرابعة حكاها ابو علي وهي اقل الجميع ها الله لحذف همزة الوصل وفتح
الف ها للساكنين بعد فلها الفا كافي الضالين وبه قال الخليل ذا
من جواب القسم وهو خبر مبتدا، محذوف اي الامر ذا او فاعل ليكون ذا ولا
يكون ذا والجواب الذي ياتي بعد نفيا او اثباتا نحو ها الله لا افعلن او لافعلن
بدل من الاول ولا يقاس عليه فلا يقال ها الله ذا اخوك اي لا انا اخوك
ونحوه وقال الاخفش ذا من تمام القسم اما صفة لله اي لله الحاضر الناظر
او مبتدا، محذوف الخبر اي ذا قسمي فبعد هذا اما ان يجئ الجواب او يحذف
مع القرينة واما همزة الاستفهام فاما ان يكون للانكار كقول الحجاج في
الحسن البصري ا، الله لسعر من عبيد من العبيد فنقول كن كذا وكذا او للاستفهام
كما قال صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن مسعود رض لما قال هذا راس ابي جهل
الله الذي لا اله غيره فاذا دخلت همزة الاستفهام على الله فاما ان يبدل الثانية
الفا صريحة وهو الكثير او يسهل كما هو القياس في الرجل ولا فاء قبلها همزة الاستفهام
يقول الشخص هل بعت دارك فنقول نعم فتقول اآلله لقد كان وهمزة الاستفهام
ليست عوضا من حروف القسم منها للفصل بينها وبين الله بقاء العطف
وعند الاخفش الفاء في افا، الله زايدة ودليل حذف الثلثة الا مع قيامها حرف
القسم ولزوم الجر معها دون النصب مع ان النصب بلا عوض اكثر كما تقدم
واعلم ان الجملتين اعني القسم ولزوم الجر معها دون النصب مع ان النصب
بلا عوض اكثر كما تقدم والجواب كالشرط والجزاء صارتا بقرينة القسم كلمة
واحدة فان كانت القسمية اسمية فاما ان يتعين الاسم الذي جعلته مبتدا،
للقسم كما في يمين الله ولعمرك او لا فان تعين وجب حذف الخبر كما مر في باب
المبتدا، لدلالة ذلك اللفظ على تعين الخبر وهو ما اقسم به وهو ما اقسم به
وحذا الجواب مبتدا، بجر وان لم يتعين للقسم كامانة الله وعهد الله لافعلن
والمراد بامانة الله ما فرض على الخلق من طاعته كانه امانة له تعالى عندهم يجب
عليهم ان يردوها اليه تعالى سالما قال تعالى انا عرضنا الامانة الآية ومعنى يمين الله

ما حلف به تعالى من قوله والشمس والليل والضحى ونحوها او الشمس الذي يكون
باية تعالى نحو والله ورب الكعبة والحاق ونحو ذلك والمعنى يمين الله يمني
ويجوز اثبات الخبر كقولك على لافعلن والله وعلى عهد الله وعلى يمين الله وكذا يقول
الكعبة او المصحف او تقول الكعبة يمينى لافعلن وكذا القول ان كان المبتدا
اسم معنى نحو لعمرك وايمن الله ولعمرك فجوابك القسم خبره ولا حاجة الى تقدير
خبر اخر لان لعمرك يمين ولا فعلن يمين ايضا فهو ملو وليس بشئ لان العمر
بمعنى البقاء فهو مقسم به ولافعلن مقسم عليه فكيف يكون هذا ذاك وكذا الكلام
في امانة الله وايمن الله ونحوه والمبتدا المحذوف خبره ان اقترن بلام الابتداء
كلعمرك ولايمن الله وجب رفعه وقال الجزولي لم يسمع في لفظ الله
الا النصب او الجر وجوز الاندلسي الرفع ايضا قياسا ايمن الله عند
الكوفيين جمع يمين فهو مثل يمين الله جعلت همزة القطع فيه وصلا تخفيفا
لكثرة الاستعمال كما قال الخليل في همزة ال المعرفة وعند سيبويه هو مفرد
مشتق من اليمن وهو البركة اي بركة الله يميني وهمزته للوصل في الاصل
والدليل عليه تجويز كسر همزة وانما كان الاغلب فتح الهمزة لكثرة استعماله
ويستبعد ان يكون الهمزة في الاصل المكسورة ثم فتحت تخفيفا لعدم افعل
بكسر الهمزة في الاسماء والافعال وكذا قالوا في الامر من نحو بضم الهمزة ويستبعد
اصالة افعل في المفردات ايضا فيصدق مهما قوله كلا موكيدها تحت
رجليك شاجر واذا تكرر الواو بعد واو القسم نحو قوله تعالى والليل اذا يغشى
والنهار اذا تجلى فمذهب سيبويه والخليل ان المكررة واو العطف فقال
بعضهم مي واو القسم والاول اقوى وذلك انها لو كانت للقسم لكانت
بدلا من الباء ولم يجز العطف وربط القسم بالثاني وما بعده بالاول بل يكون
التقدير اقسم بالليل اقسم بالنهار واقسم بما خلق فهذه ثلثة ايمان كل واحد
منها مستقل وكل قسم لابد من جواب فيطلب ثلثة اجوبة فان قلنا
حذف جوابان استقادا بما بقي فالحذف خلاف الاصل وان جعلنا بعد الواو جوابا
للمجموع مع ان كل واحد منها لاستقلاله يطلب جوابا مستقلا فهو ايضا خلاف
الاصل فلم يبق الا ان يقول القسم شئ واحد والمقسم به ثلثة والمقسم هو الطالب
للجواب للمقسم به فكيفية جواب واحد فكانه قال اقسم بالليل بالنهار وما خلق

ان

ان سعيكم لشتى وايضا فانك تقول مصر جابا لعطف بالفاء فاضل نحو
يجيوتك ثم جيوتك لافعلن ولا تقول اقسم بالله فاقسم باليمين فصار اسم الله
وسلم لافعلن والحمل على ما ثبت في كلامهم اولى واعترض على كونه واو العطف
بلزوم العطف على عاملين لانها اذن يكون معطوفا على الليل جواز
تجلى معطوفا على اذا يغشى والعاطف واحد اجاب جار الله بان قالوا كانها
عوض عن حرف القسم وفعله معا وذلك لانه لكثرة ما استعمل في القسم استعمل
الفعل منه عوض فصار كلما لم يجامع الفعل كانه عوض من الفعل ايضا كما
انه عوض من الخوف فقوله والنهار كانه عاطف على عامل واحد وهو الواو
قال المص فيلزم على هذا ان لا يجر اقسم بالله اذا يغشى والنهار اذا تجلى
وقد جاء قوله تعالى فلا اقسم بالخنس الجوار الكنس والليل اذا عسعس والصبح
اذا تنفس فقوله تعالى والليل وان لم يكن فيه معمولا لان الا انه يكون الواو وفيه
قايما مقام اقسم والباء حتى كانه جر وبنصب وهو المحذوف وقال المص انما
جاز هذا لانه مثل ان في الدار زيد والحجرة عمرو وكما مر في باب العطف وعلى ما
قدمناه في باب الظروف المتنية ان المصدر وعظمة الليل اذا يغشى فالعامل
في الليل في الحقيقة وهو اللفظ المقدرة فكذا في اذا يغشى فيكون الواو قايما
مقام العظمة وهو عامل واحد فيكون التقدير بعظمة الليل ووقت غشيته
فالعامل في المجرور شئ واحد واعلم ان القسم على حرفين اما قسم السؤال وهو
سدك الله وعمريك الله وقعدك الله وبالله ليفعلن وقد يستعمل لعمرك
في قسم السؤال فجواب قسم السؤال امر او نهي او استفهام كقوله بدا لك مهل
صمت اليك ليلى ونجاء بالاولى نحو بشرتك الله الا فعلت وما فعل وقد
مضى في باب الاستثناء وقوله فعندك ان لا يسمعني ملامة ان فيه زايدة
وقيل في قسم الطلب ايضا بالله ليفعلن فيكون خبرا بمعنى الامر وقوله وسلقى
القسم باللام اي يستقبله والمعنى بجاب القسم تعال بلقاه بكذا استقبله
اي اجابه اعلم ان جواب القسم اما اسمية او فعلية والاسمية اما مثبت او منفية
فالمثبت تصدر بان مشددة او محققة او باللام وحذف اللام لم الابتداء كما
يجي في باب ان فلا يدخل حينئذ اللام اعني لام جواب القسم ايضا والقسم وقبله مقدر
فعلى هذا ليس في الوجود عندهم لام الابتداء قالوا لانك تقول لطعامك

زيدا كل فقد دخلت على غير المبتدا وواجيب بانها في التقدير داخلة ورد عليهم
بنحو ظننت المقيد للشك ويجوز ان يعتذروا بان الغالب قايم مقام العلم
فهو مثل قولهم يعلم الله وان زيدا قايم بكسر ولهذا قال بعضهم ان قوله تعالى و
ظنوا مالهم من محيص ظنوا كالقسم ومالهم جوابه بلى لو جاء بعد فعل لكان نصا في آخر
اي ظننت مجري القسم ثم تقول كون اللام في لزيد قايم لام الابتداء ومفيدة
ولا تقدر القسم كما فعلم الكوفية لان الاصل عدم التقدير والتاكيد المطلوب
من القسم حاصل من اللام كما فعله الكوفية لان الاصل عدم التقدير والتاكيد
المطلوب حاصل من اللام ثم انها لا تجامع حرف النفي وان جاز ان يوكد الجملة التي
في خبرها حرف النفي نحو لزيد ما هو قايم ولا يقال لما زيد قايم وذلك لان اللام للتقرير
والاثبات وحرف النفي للرفع والازالة فبينهما في ظاهر الامر تناف واما قولك
لزيد ما هو قايم وان زيد لم يقم فان واللام انما تنفي مضمون الجملة بلا كما معه
بين الحرف ثم ان لام الابتداء تدخل على المضارع لمشابهته للمبتدا في كونه اول
جزئي الجملة مثله مع مضارعته لمطلق الاسم قال المتلمس لاورث بعدي ستة
يتعدى بها واحطوا عمي ذي شهبة ان تونهما وتدخل على مضارع مصدر بحرف التنفيس
نحو ولسوف يعطيك خلافا للكوفيين كما مر ولا تدخل على الماضي وان كان اول
جزئي الجملة لبعده عن مشابهة الاسم فاذا دخلت قد كسرت دون لام الابتداء عليه
نحو لقد سمع الله ولقد آتينا وذلك لانها تقرب الماضي من الحال فيصير الماضي
كالمضارع مع تناسب معنى اللام ومعنى قد لان في قد ايضا معنى التحقيق
ويدخل ايضا لام الابتداء على خبر المبتدا اذا وقع موقع المبتدا اي يتقدم
عليه نحو لقايم زيد ونفي الدار زيد وعلى معمول خبر المبتدا اذا وقع موقع
المبتدا نحو لطعامك زيد اكل ونفي الدار زيد ما يشترط كون خبر العامل اسما
كما ذكرنا او فعلا مضارعا نحو لطعامك زيد ياكل او ماضيا لقد طعامك زيد
قد اكل ولا يقال لطعامك زيد اكل ولا تدخل على غيره كما ذكرنا من حروف
الشرط وغيره وانما تدخل على نعم وبيس وان كما ذكرنا فيما صيرتهما
من صيرورتهما بمعنى الاسم فقولك لنعم الرجل زيد كقولك لحسن زيد واذا
وقع لام الابتداء بعد ان جاز وقوعها في غير هذه المواقع ايضا نحو خبر المبتدا
وكان زيدا لقايم كما يجئ في باب ان واللام في جميع ما ذكرنا ليست جوابا لقسم

مقدر خلافا للكوفية بل هي لام الابتداء دخلت على الاسمية المنفية مصدرة بما
محل عند اهل الحجاز او مهملة عند غيرهم اولا عمل البتة على اختلاف الوجهين
لا زيد فيها ولا عمرو ولا والله لا رجل فيها ولا امرأة ولا والله ما فيها رجل ولا امرأة واما مصدرة
بان نحو والله لا زيد فيها ان زيدا قايم وان كانت الجملة فعلية وان كان الفعل
مضارعا مثبتا فالاكثر تصديره باللام وبالنون لا نظرين الا اذا يدخل اللام على
على متعلق للمضارع معتد عليه لقوله تعالى ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون
قان فيه اللام فقط وكذا ان دخل على حرف التنفيس نحو والله لسوف اخرج
فلا تاتي بالنون الكتفاء باحدي علامتي الاستقبال عن الاخري وقال صاحب المفصل
عن اللام استغناء وقيل حرة اما رن فانه فرع وان اخاهم يصهد ولا يجوز عند
البصريين الاكتفاء باللام عن النون الا في الضرورة والكوفيون اجازوا بلا ضرورة
يحكى عن ابي علي موافقتهم في جواز التعاقب بين اللام والنون قال ما لي ان
اوس حلقة لين وني الي نسوة كاهن معايد بفتح اللام وضم الدال ويروي
ايضا في بكسر اللام ونصب الدال ونعني العرب بكسر اللام القسم الداخلة على
الفعل المضارع نحو والله ليفعلن هذا كله ان كان المضارع استقبالا فان
كان حالا فالجمهور جوزوا وقوعه جوابا للقسم خلافا للمبرد وذلك لانه متحقق
الوجود فلا يحتاج الي تاكيده بالقسم كما مر في المضارع والاولى الجواز اذ رب
موجود غير متشاهد يصح انكاره انشد الفراء لئن بك قد ضاقت علي بيوتكم
ليعلم ربي ان بيتي اوسع فقول والله ليصدق زيد فيجب الاكتفاء باللام
ولا يؤتى بالنون لانها علامة بالاستقبال وان كان المضارع منفيا ففيه
كما ان ولا على ما مضى لكن ما وان اذا لم يتقيد بالزمان المستقبل فظاهر
كما يعين الحال على ما تقدم في الافعال الناقصة فالمبرد لا يجوز والله ما اقوم
وان اقوم ظاهر في الحال ومذهبه ان المقسم عليه لا يكون حالا ولا يجوز نفي
المضارع بلم ولن في جواب القسم لكونه سببا يجوز حذفه للاختصار كما
يجئ والعامل الجر في لا يحذف مع بقاء عمله وان ابطلوا العمل لم يتعين
الباقي في المحذوف وان كان الفعل ماضيا مثبتا فالاولى الجمع بين اللام وقد
نحو والله لقد خرج واما في نعم وبيس فاللام وحدها اذ لا يدخل بينهما قد لعدم
تصرفهما قال بحسبك في القوم السيدان وجدتما وان طال الكلام او كان في ضرورة

الشعر جاز الاقتصار على احداهما كقوله تعالى والشمس وضحيها الى قوله قد افلح
اليوميون فلم يات باللام للطول وقال الشاعر حلفت لها بالله حلفة فاجر لناموا
ما من حديث ولا صال ولجيب تقدير قد بعد اللام لان لام الابتداء لا تدخل
على الماضي المجرد كما مر والاقتصار على اللام اكثر من العكس واما نحو قوله فاقسم
ان لو التقينا وانتم لكان لكم يوم من الشر مظلم فزعم سيبويه ان ان موطئة
كاللام في لئن جئتني لاكرمتك فاللام في لكان اذن جواب القسم لا جواب لو
فيكون جواب القسم في قوله واقسم لو سبى انا نا رشوله سوا ك ولكن لم يجد لك
مدفعا محذوفا وسيجيء الكلام عليه في حروف الشرط واذا كان الماضي منفيا
فيما نحو والله ما قام وان ما نفي بلا وان بقلب اي معنى المستقبل كما ذكر ما
في باب الماضي فزعم المحبين في الدنيا عذابهم والله لاعذبنهم بعدها
سفرا اي لا تعذبهم فلا يلزم تكرر لا كما لا يلزم اذا كانت للماضي الذي للدعاء
نحو لا رحمه الله وذلك لان الماضي في الموضعين بمعنى المستقبل وفي غيرها
يجب تكريرها نحو لا صدق ولا صلى وربما جاءت في الشعر غير مكررة كقوله
فاي امرئ لا افعله واما قوله تعالى فلا اقتحم العقبة وانما لم يكرر فيه لتكرير تفسير
العقبة هو قوله فك رقبة فكانه قال لا فك رقبة ولا اطعم سنين مسكينا
وان كان المقسم عليه جواب الشرط مستقبل ويحيل ذلك الشرط قسم قرنت
اداة الشرط كثيرا بلام مفتوحة يسمى موطئة اي ممهدة موضحة لكون الجواب
للقسم لا للشرط كقولك والله لئن اتيتني لاتيتك بلا لام فان حذف القسم
وورد فالاكثر المجيء باللام الموطئة ينبها على القسم المقدر من اول الامر وقد يجيء من
غير لام كقوله تعالى وان لم تنتهوا عما تكلمون وان تقدم الشرط على الشرط
الماضي وهو ما يكون لو فسيجيء حكمه في حروف الشرط ويكون حذف ما من المضارع
الذي هو جواب القسم ولا يجوز من الماضي والاسمية سواء كان المضارع لا
تزال واخواتها او غيرها قال فقلت يمين الله ابرح قاعدا ولا زال ناه شق على الايام
ووجيد كمسحر ما الطنان والانس وانما لم يحذف من الاسمية لانها اقل استعمالا في
جواب القسم من الفعلية والحاق لاجل التخفيف حذف من المضارع دون الماضي
لكونه في القسم اكثر استعمالا منه مع ان لفظ المضارع اثقل ومن ثم جاز حذف
حرف النفي في غير القسم من لا يزال واخواتها قال ينفك تسمع ما حييت بها لك

حتى

عبد القاهر هو اسم فعل بمعنى اعترف ولا يتعدى ما ارتكبه في جميع حروف
التصديق وقد يستعنى بذكر المقسم به كقوله فاقسم لوبى انا ورسوله
اي اقسم بما يقسم به ويستعنى كثيرا عن المقسم كجوابه ان الكد بالنون كقوله لاخرجن
لان النون طلما هو اضع كالجا والباء في الخبر الصرف كقولهم بعزبن زيد اوما
كقوله يسمع الله ولزيد قايم فلم يقم دليل علي كونهما بهما جواب القسم خلافا
الكوفيين كما تقدم وقد يقوم مقام القسم حقا وبقينا قطعا وما اشبهها كقوله
حقا لافعلن وكذا كلا اذا لم يكن ردعا كقولك كلا لينبذن وكذا التزم كقولك علي كذا
لافعلن اوعهد كقولك عاهدت الله لافعلن وعلي عهد الله لافعلن قوله
وعن للمجاوزة وعلى للاستعلاء وقد يكونان اسمين للجهة من و
الكاف للتشبيه وزايدة وقد يكون اسما ومذ ومنذ للزمان للابتداء في الماضي
والظرفية في الحاضر مثل ما رايته مذ شهرنا ومذ يومان وحاشا وعدا
وخلا قوله وعن للمجاوزة لتعدي شئ عن شئ المجرور بها بسبب اتحاد مصدار
المعدي بها كقولك رميت السهم عن القوس بسبب الرمي وكذا اطعمه عن الجوع
بسبب الاطعام وكذا اديت الدين عن زيد وقولهم رويت عنه علما واخذت
عنه مجازا كانه بغلته عنه مجازا كانه نقلته عنه وقولك جلست عن يمينه اي
تزاحيت عن موضع يمينه بالجلوس قوله تعالى يخافون عن امره
مضمن معنى يتجاوزون وطبقا عن طبق صفة طبقا وليس المراد طبقين
فقط بل المقصود جنس اطباق كل واحد منها اعظم من الآخر فهو مثل
التثنية في لبيك وقوله تعالى كرتين ينقلب والمراد في الكل التكثير
والتكرير فاقل مراتب التكرير هو ما الاثنان تخفيفا وكذا قولهم ورث
السيارة كابرا عن كابر اي كابرا متجاوزا في الفضل عن كابر آخر وقال بعضهم
اي بعد كابر والاولى ابقاء الحروف على معناها ما امكن وقوله لاه ابن عمك
لا افضلت في حسب عني ولا انت دياني فخر ولي ضمن فيه افضلت معنى
تجاوزت في الفضل قال ابو عبيدة وما ينطبع عن الحوي اي باطوي والاولى انها
بمعناها والجار والمجرور صفة للمصدر نطقا صادرا عن الحوي فعن في مثله
نقيد السببية كما في قولك هذا عن علم وقوله نقصد وسدي عن اسيل صفى فيه
تبدي معنى يكشف الغطا عن وجه اسيل قوله وعلا للاستعلاء اما حقيقة نحو

كابرا عن

على

علي السطح زيد او مجازا نحو عليه دين كما يقال ركبه دين كانه يحمل ثقل الدين
علي عنقه او علي ظهره ومنه علي قضاء الصلوة وعليه القصاص لان الحتوف
كانها راكبة لمن تلزمه وكذا قوله تعالى كان علي ربك حتما مقضيا تعالى من استعلاء
شئ علي شئ ولكنه اذا صار الشئ مشهورا في الاستعلاء في شئ لم يراع اصل
معناه نحو ما اعظم الله ومنه تو كلت علي فلان كانك تحمل ثقلك عليه ومنه
تو كلت علي الله واما قوله اذا رضيت علي بنو ابي قشير فلمحل رضيت علي ضد
اي سخطت وقوله رعته اشهرا وحلا علينا اي علي مذاقنا كانه ملك مذاقتنا و
تسلط عليه فهي تميل اليه وقولهم فلان علي جلالته يقول كذا اي معها
كان المعنى انه يلزمها لزوم الراكب لمركوبه من قولهم ركبته الديون اي
لزمته ومنه سر علي اسم الله اي ملتزما وكانه مركب يحملك الي مقصدك
ومررت عليه بفيد ان مرورك به كانه من جهة الفوق بخلاف مررت به
وقوله ان الكريم وابيك بعد ان لم يجد قوتا علي من يتكل عليه فمستتبع
حذف الضمير المجرور والراجع الي الموصول كما مر في باب الموصولات تقدم
علي من يتكل فيصار علي من يتكل فجاز حذف الضمير لانتصابه بيتكل حرجا
قوله وقد يكونان اي عن وعلي اسمين فلا يستعملان الا مجرورين بمن وانما
سقين اذا اسميتها لان الجر من خواص الاسماء قال بصف قطاة غدت
من عليه بعد ما تم ظمؤها تصل وعن قيض ببيداء مجهل ولقد اراني للرماح
دريئة من عن يميني مرة وامامي وسمعان اذن لكونهما على لفظ الحرفين وسمعان
لهما معنى فيلزم عن الاضافة ومعناها جانب كخلاف علي حال باتت
تنوش الحوض نوشا من علي نوشانه يقطع اجواز الفلاة اي من فوق
قوله والكاف للتشبيه ودليلي حرفيته وقوعه صلة كجاني الذي في الدار
فان قيل لم لا يجوز كونه بمعنى المثل والمبتدا محذوف اي الذين هم كزيد
اي مثل زيد قلت وقد تقدم في باب الموصولات ان حذف المبتدا في صلة غير
اي اذا لم يطل في غاية القلة واستعمال نحو الذي كزيد شايع كثير ويقين
اسميتها اذا اجررت كما في قوله يصحكن عن كالبرد المبهم واذا ارتفعت كما في
قولهم انتهون وان ينتهي ذوي سخط كالطعن يهلك فيه الزيت والفتل
وسديوية لا يحكم باسميتها الا عند الضرورة اما الاخفش فيجوز ذلك من غير

ضرورة وتتبعه الجزولي ويكون ايضا زايدة اذا لم يلتبس بالاصلية كما في قوله
لواحي الاقرب كالمقنق اي الطول ويحكم بزيادتها عند وقوعها على مثل كوليس
كمثله شئ او وحوتل مثل عليه كقوله فاصبحوا مثل كعصف ماكول اذ الوض
انه لا يشبه بالمشبه فلا بد من زيادة احدي ادواتي المشبه وزيادتها ما هو
علي حرف اول ولا سيما اذا كان من قسم الحروف في الاغلب والحكم بزيادة
الحروف اولي واما اذا اجتمع الكاف كما في قوله وصاليات ككما يوقدن
فاما ان يكون من باب التوكيد اللفظي فيها اما اسميان او حرفان كقولهم
واما ان يكون احديهما زايدة فيكون تلك الزايدة حرف او زايدة الحرف
اولي فيكون. اما الاولي فهو مثل قوله ليس كمثله واما الثانية فهو كعصف
ويجوز ان يكونا اسميين او حرفين واحدهما زايدا ما ان قلت لفظ مثل
لابد له من اسم مجرور فكيف حكمت بزيادة الكاف في مثل كعصف قلت
لا يمتنع منع الاسم من الجر للضرورة وان كان لازما للاضافة لان عمله للجر
ليس بالاصالة ويجوز ان يكون مثل مضافا الي مقدر مدلول عليه بعطف
الظاهر ويجوز في قوله تعالي ليس كمثله شئ ان لا يحكم بزيادة الكاف بل يكون
علي طريقة قوله ولا يري النضب بها يحور وقولك ليس لاخي زيد اخي اعني نفي
الشئ يبقي لازمه لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم اي ليس لزيد اخ
اذ لو كان له اخ لكان لذلك الاخ اخ هو زيد وكذا ههنا نفيت ان يكون مثل
الله مثل الله والمراد نفي مثله تعالي اذ لو كان له مثل لكان هو تعالي مثل
مثل والكاف لا يدخل المضمر خلافا للمبرد اذ لو دخله لادي الي اجتماع الكافين
اذا شبهت بالمخاطب فقط والمنع في الكل وقد دخل في الشعر علي المنصوب
المتصل قال فاجمل واحسن في اسيرك انه ضعيف ولم يامر كاياك اسير
وهو من باب اقامة بعض الضمائر مقام بعض وعلي المجرور ايضا قال فلا
اري بعلا ولا حلاء بلاكه ولا كهن الا حائل وما دام او عال كها او ادرها وقد
تدخل في السعة علي المرفوع كما كانت ومن ما الكافة بعد الكاف فيكون
ثلثة معان احدها تشبيه مضمون جملة بمضمون اخري كما كانت قبل الكف
لنسبة المفرد بالمفرد قال تعالي اجعل لنا الها كما لهم آلهة فلا يقتضي الكاف ما
يتعلق به لان الجارة انما كان يطلب ذلك لكون المجرور مفعولا وذلك

لان حروف الجر موضوعة كما ذكرنا لان بعض الفعل القاصر عن المفعول به اليه والمنصوب به
لا بد له من فعل او معنا. ومعنى كن كما انك في المستقبل كما انت كائن الان فيكون
محذوف الخبر فانت تشبه كون المطلوب منه بالكون الحاصل له الان ومنه قوله
صلى الله عليه وسلم كما يكونون. تولى عليكم شبه التولية المكروهة بكونهم المكروه اي
نحن الهتم المكروهة وثانيها ان يكون كما يعني لعل حكي سيبويه عن العرب اسطر ما كما
اسك قال دوبة لا يشتم الناس كما لا يشتم فقد يكون قد بغير معني الكلمة بالتركيب
وذلك كما يجئ كما بمعني ربما قال والي كما اضرب الكبش ضربه علي راسه يلقي اللسان
من العي اي ربما وتقول الي كما افعل اي ربما وقال بعضهم ايما يجئ ايضا بمعني ربما
نحو الي بما افعل اي ربما وثالثها ان يكون بمعني قران في الفعلين في نحو ادخل
كما تسلم الامام وكما قام زيد فقد عمرو وجوز الكوفية نصب المضارعة بعد كما
بمعني كما علي نصب الفعل بعد واسخن المهد القولين وانشد الكوفية لا تظلمون
الناس كما لا تظلموا والبصرية ينشدونه وعلي الاخراد نحو لا تظلم الناس كما لا تظلم
اي لعلما وقد يكون ما بعد الكاف مصدرية ايضا كما تدين تدان او فعل كما يفعل
ويجوز ان يكون قسم الاولي اعني نحو كن كما انت وكما تكونون من هذا النوع كما جوز
ان يكون هذا النوع من القسم الاولي اي يكون ما كافة. اما ما التي بعد رب فهي كيفما
عن العمل فلا يطلب متعلقا كما ذكرنا في كما ويبقي رب للتعليل اي لتقليل التشبيه
التي في الجملة الواقعة بعدها ومن قال انها اسم فهي كاضافة ايضا له عن طلب
المضاف اليه وما التي بعد نحو قل وكثر ما وطال ما اما كافة للافعال عن طلب
الفاعل واما مصدرية والمصدر فاعل الفعل وقال بعضهم هي في قوله مصدوت
فاطولت الصدود وقلما وصال علي الطول الصدود ويدوم زايدة ووصال فاعل فلما
وهي عند سيبويه كاضافة ووصال مبتداء قوله ومذ ومنذ الي آخر الكتاب
قد مضي شرحه مستوفي واعلم انه اذا امكن في كل حرف جر بنوعيه خروجه عن اصله
وكونه بمعني كلمة اخري او زيادته ان يبقي علي اصل معناه الموضوع هو له ويضمن
فعله المعدي معني من المعاني يستقيم به الكلام فهو الاولي بل الواجب فلا يقول
ان علي بمعني من في قوله تعالي اذا اكتالوا علي الناس يستوفون بل يتضمن اذا اكالوا
معني تحكموا في الاكتيال وسلطوا ولا يحكم بزيادة في قوله يخرج في عرابنها يصلي بل
يضمن يخرج معناه يوثر بالخروج وقد مضي كثير من ذلك في ما كنيم نعت الحروف

المشبهة بالفعل ان وكان ولكن وليت ولعل لها صدر الكلام سوى ان فهي بعكسها
وليتها ما تليه على الافصح وتدخل على الافعال سميت الحروف المذكورة الحروف
المشبهة بالفعل بخلاف ما لا تشابه ليس الذي هو فعل ناقص غير متصرف وهن
يشبه التام وايضا ما الحجازية يشبه ليس معنى لا لفظا وهن يشبه الافعال
المتعدي معنى كما يجيء ولفظا من حيث كونها على ثلثة احرف فصاعدا واما فتح اواخرها
وان لم تقل انها لمشابهتها للافعال بل قلنا هي للاستثقال لها بسبب تشديد
الاواخر والياء في ليت فهي جهة اخرى بها تشابه الماضي فتعمل على الافعال وان قلنا
انها لمشابهتها الفعل فلا تشابه بسببها الافعال لانها يكون اذن بسبب المشابهة
المتقدمة فما اعطيت بعد المشابهة لا يكون بعض جهات المشابهة وكذلك تورد
الوقاية ان قلنا انها هي لاجل المشابهة فقط كما يحذف سكون من وعن فهي
من جهات المشابهة وان قلنا هي لاجل المشابهة فلا فلما شابهت الافعال المتعدي
المتعدي معنى لطلبها الجزئين مثلها وشابهت مطلق الافعال لفظا باذكرنا كان
مشابهتها للافعال اقوى بان قدم منصوبها على مرفوعها وذلك لان عمل الفعل
الطبيعي ان يرفع ثم ينصب فعكسه عمل غير طبيعي فهي تصرف في العمل وقيل قدم
المنصوب على المرفوع قصدا الى الفرق بينها وبين الافعال التي هي اصلها
من اول الامر او بينها بجعل عملها فرعها على كونها فرعا للفعل وهاتان العلتان
ثابتتان في ما الحجازية ولم يقدم منصوبها فالعلة هي الاولى ومشابهتها
معنى لمطلق الفعل من حيث ان في ان وليت ان معنى حققت واكدت وفي كان
معنى شبهت قال النجاج هي للتشبيه اذا كان خبرها جامدا نحو كان زيدا اسد
والشك اذا كان صفة مشتقة نحو كانك قائم لان الخبر هو الاسم والشيء لا يشبه
نفسه والاولى ان يقال هو للتشبيه ايضا والمعنى كانك شخص قائم حتى يتغاير الاسم
والخبر كتغايرهما فيصح تشبيه احدهما بالآخر الا انه لما قام الوصف مقام الموصوف
وجعل الاسم بسبب النسبة كانه هو الخبر بعينه صار الضمير في الخبر يعود الى الاسم
لا الى الموصوف المقدر فلذا يقول كانني اسمع وكانك يسمع والاصل كاني رجل
يسمع وكانك رجل يسمع وقيل هي للتحقيق في نحو كانك في الدنيا لم يكن وكانك بالآخرة
لم تزل وكانك بالليل قد اقبل وابو علي يعتقد في نحو كانك في الدنيا لم يكن و
كانك سيكون زيادة الاسم وحرف الجر حتى يبقى كان للتشبيه اي كان الدنيا لم يكن

والاولى

والاولى ان تقول متى كان على معنى التشبيه ولا يحكم بزيادة شيء وقول القدر كانك
تبصر في الدنيا اي تشاها من قوله تعالى فبصرت به عن جنب وكلمة بعد الجرور
بالباء حال اي كانك تبصر بالدنيا وشاهدها غير كاينة الا ترى الى قولهم كما في الليل
وقد اقبل وكاي بزيد وهو ملك والباء لا تدخل الجمل اذا كان اخبارا لهن الحروف وفي
لكن بمعنى استدركت ومعنى الاستدراك رفع الوهم يتولد من الكلام السابق رفعا
شبيها بالاستثناء ومن ثم قدر الاستثناء المنقطع بلكن فاذا قلت جاءني زيد فكانه
توهم ان عمرا ايضا جاءك لما بينهما من الالفة فرفعت وماهية التمني غير ماهية
الترجي لان الفرق بينهما من جهة واحدة فقط وهو استعمال التمني في الممكن والمحال
واختصاص الترجي بالممكن وذلك لان ماهية التمني محبة حصول الشيء سواء
ينتظر ويرتقب حصوله اولا والترجي ارتقاب شيء لا وثوق بحصوله من ثمة
لا يقال لعل الشمس تغرب في الارتقاب الطمع والاشفاق فالطمع ارتقاب شيء
محبوب نحو لعلك يغلبنا والاشفاق والارتقاب المكروه نحو لعلك يموت
الساعة وقد اضطرب كلامهم في لعل الواقعة في كلامه تعالى لاستحالة ترقب
غير الموثوق بحصوله عليه تعالى فقال فطرب وابو علي معناها التعليل فمعنى افعل
الخير لعلكم ترحمون اي لترجوا الا يستقيم ذلك في قوله تعالى وما يدريك لعل الساعة
قريب اذ لا معنى فيه للتعليل وقال بعضهم هي لتحقيق مضمون الجملة التي بعدها
ولا نظر ذلك في قوله تعالى لعله يتذكر او يخشى اذ لم يجعل من فرعون التذكر
واما قوله بالذي آمنت به بنو اسرائيل فعوتد باس لا معنى بحتها ولو كان تذكر
حقيقيا لقبل منه ولكن ما قال سيبويه هو ان الرجاء والاشفاق يتعلق بالمخاطبين
ولغا ذلك ان الاصل ان لا يخرج عن معناها بالكلية فلعل منه تعالى على ان يرجو
ويشفق كان او المفيدة للشك اذا وقعت في كلامه تعالى كانك للتشكيك والايهام
لا للشك تعالى الله عنه وقيل ان لعل بحتي الاستفهام نقول لعل زيدا يراى
هل هو كذلك واخبار هن الحروف عند الكوفيين مرتفعة بما ارتفعت به في حال
الابتداء وكذا خبر لا التبرية ومذهب البصريين على الحروف في المبتدا والخبر
معا لطلبها لهما معا ويجوز عند الفراء نصب الجزئين بليت نحو ليت زيدا قائما
لانها بمعنى تمنيت ومفعوله مضمون الجملة اضاف الى الاسم ان مع قيام زيد
فصبت الجزئين كما ذكرنا في علة نصب افعال القلوب لهما سواء ومن ثمة جاز

ليت ان زيدا قايم كما جاء علمت ان زيدا قايم فوعند كافعال القلوب في العمل
سواء واستشهد الفراء بقوله يا ليت ايام الصبى رواجعا والبصريون يجعلون
رواجعا على الحالية وعامله حتى ليت المحذوف اى ليت ايام الصبا كالنهار راجع
وهو ضعيف لان كان ويكون لا يضمران الا فيما اشتهر استعمالها فيه فيكون الشهرة
دليلا عليها كما في قولهم ان خيرا فخير ويجوز عند بعض اصحاب الفراء
نصب الجزئين بالجملة الباقية ايضا كما رووا عنه عم ان قعر جهنم سبعين
خريفا وانشدوا كان اذا نبه اذا تشوقا فادمه وذلك ان اسم كان مشبه
وخبر مشبه به فيهما منعولان لشبهت الاول منعول بلو جار والثاني منعول
لحرف جر وليس ما قالوا المشهور وقد رد على هذا الشارح وقت انشاده
هذا البيت وقال الممدوح الصواب بحسب اذ نبه اذا تشوقا فادمه
فنقول ان ليت متضمنة معنى الفعل بخلاف افعال القلوب فانها افعال
صريحة فلا تقبل بها التضمن الضعيف المرتبة نصب الجزئين بدلا لكون
مضمونها منعول فعل تضمنه ليت واما قوله يا ليت اني وسيعاة الغنم والخرج
منها فوق كرار اجم فان مع اسمها وخبرها مغنية عن المنعولين لانها منعول
تمنيت وينفى على ما ذهب اليه الاخفش في نحو علمت ان زيدا قايم من تقدير
المنعول الثاني ان يقدر ايضا ههنا خبر ليت والاعتراض كالاعتراض
واجاز الاخفش قياسا لعلى في نحو ان المفتوحة بعدها على ليت نحو لعلك
ان زيدا قايم ولم يثبت واما نصب ما في اخوات ليت للجزئين ممنوع والمروى
ان قعر جهنم سبعون خريفا واما قوله كان اذمنه البيت فقد ذكرنا انه حطى فيه قوله
لها صدر الكلام كل ما يغير معنى الكلام ويؤثر في مضمونه فكان حرفا فمرتبة
الصدر كحروف النفي واما الاولم ولن فقد مر في المنصوب على شريطة التفسير
على علة جواز توسطها ولحروف التنبيه والاستفهام والتشبيه والتخضيض
والعرض وغير ذلك واما الافعال كافعال القلوب والافعال الناقصة
فانها وان اثرت في مضمون الجملة فلم تلزم الصدر اجراء لها مجرى سائر
الافعال وانما لزمت الحروف المذكورة الصدر لما ذكرنا وكل واحد من
هذه الاحرف الا تدل على قسم من اقسام الكلام بخلاف ان المكسورة فانها
توكد معنى الجملة فقط والتوكيد بقوته الثابت لا يغير المعنى الا انها مع ذلك

حرف ابتداء كاللام فلذلك يصدرها كاللام واما ان المفتوحة فلكونها مع جزئي صلتها في تاويل
المفرد لكونها مصدرية وجب وقوعها مواقع المفردات كالفاعل والمفعول وخبر المبتداء
والمضاف اليه ولا يتصدر وان كان في مقام المبتداء الذي حقه الصدر لما ذكرنا في
باب المبتدا وليت ولعل وكان وان المفتوحة لا تدخل على المبتدا، في خبره معنى الطلب
سواء كان ذلك الخبر مفردا او جملة اما ليت ولعل فلانهما يطلب مضمون الخبر فلا يتوجه
الى ذلك المضمون طلب اخرا ذ لا يجتمع عندهم طلبان على مطلوب واحد واما كان فلان خبرها
ابدا مفرد لانه مشبه به كما ذكرنا وهي اما ذات مذكورة يشبه الاسم بها نحو كان زيدا
اسدا او مقدرة قامت الصفة مقامه نحو كانك قايم وكانك قمت او تقوم او عندك
او في الدار كما ذكرنا والمفرد المتضمن معنى الطلب في كلامهم اسم الاستفهام فقط
فلو كان خبرها اسم استفهام لوجب تقدمها عليها فينسفط اذن عن مرتبته
التصدر الواجب لها والصفة القايمة مقام ذلك الخبر المفرد لا يكون الا خبرية
لان النعت كما مر في بابه لا يكون طلبيا ومن ثمه اول لحن قوله جاءا بذق هل
رايت الذيب قط واما ان المفتوحة فلان وضعها ليكون مع جزئيها في تاويل
المصدر والمصدر لا طلب فيه فلسن بهذا ان ان في نحو قولك امرتك ان قم
لا يجوز ان يكون مصدرية على ما اجاز سيبويه وابو علي كما تقدم في نواصب
المضارع واما ان ولكن فلا يمكن كونهما مفردا متضمنا لمعنى الطلب لما مر
في كان اما الجملة الطلبية كالامر والنهي والدعا والجملة المصدرة بحرف الاستفهام
والعرض والتمني ونحو ذلك فلا ادري منعا من وقوعها خبرا لهما كما في خبر المبتداء
وان كان قليلا نحو ان زيدا الا يضربه وانك لا مرحبا بك وان زيدا هل ضربته
واضرب زيدا ولكن عمرا الا يضرب به وانك لا مرحبا بك قال لو اراد لقالت
وهي صادقة ان للرياضة لا نصبك للبيت قوله ويلحقها ما فتدغى على الافصح
اذا دخلت ما على ليت جاز ان تعمل ويلغى وروى قوله قالت الالتام هذا
بحمام لنا الى حمامينا ونصفه فقد رفعا ونصبا والالغاء اكثر لانها يخرج
بها عن الاختصاص بالجملة الاسمية فالاولى ان يعمل كما تقدم في ما الحجازية
فاذا اهملت فما كافة ومذهب الجمهور ان ما الكافة حرف وقال ابن درستويه
انها نكرة مبهمة بمنزلة ضمير الشان فيكون اسما للجملة بعدها خبرها فاذا اعملت
فما زايدة حرفية كما في قوله فبما رحمة وروى ابو الحسن وحده في انما وانما الاعمال

والالغاء والاعمال قليل فيهما لضعف معنى الفعل فيهما لان التاكيد تقوية الثابت لا معنى آخر متجدد وعدم سماع الاعمال في لعلما وكانما ولكنما وقياسها في الاعمال على ليتما سائغ عند الكسائي والكثرة الخاء فلا فرق بينها وبين ليتما واذا سمع في اغا مع ضعف معنى الفعل فيه فما ظنك بهن الحروف لكن الالغاء اولى بالانفاق لعدم السماع والاختصاص لسبب ما وسيبويه يمنع الاعمال في غير ليتما للسماع المشهور فيه دون غيره قوله فان لا يغير معنى الجملة وان مع جملتها في حكم المفرد ومن ثم وجب الكسر في موضع الجمل والفتح في موضع المفرد فكسرت ابتداء و بعد القول وبعد الموصول وفتحت فاعلها ومفعوله ومضافا اليهما ومبتدأة وقالوا لولا انك لانه مبتدأ ولولا انك لانه فاعل فان جاز التقديران جاز الامران مثل لمن يكرمني فانا اكرمه واذا انه عبد العصا واللازم في شبهه ولذلك جاز العطف على اسم المكسورة لفظا او حكما بالرفع وفي المفتوحة مثل زيدا قايم ويشترط معنى الخبر لفظا او تقديرا خلافا للكوفيين ولا اثر لكونه مبنيا خلافا للمبرد والكسائي مثل انك وزيدا ذاهبان ولذلك دخلت اللام مع المكسور دونها على الخبر او على الاسم اذا فصل بينه وبينها او على ما بينهما ولكن ضعيف وتخفف المكسورة فيلزمها اللام وجوبا الغاؤها وجب دخولها على فعل من الافعال المبتدا خلافا للكوفيين في التميم وتخفف المفتوحة فيعمل في ضمير شان مقدر فتدخل على الجمل مطلقا قوله وشذ اعمالها في غيره ويلزمها مع الفعل والسين او سوف او قد او حرف النفي قوله فان لا يغير معنى الجملة اخذ في تحصيل معاني الحروف الستة فان موضوعة لتاكيد معنى الجملة فقط غير معرة لها وان المفتوحة موضوعة ليكون في تاويل مصدر خبرها مضافا الى اسمها فمعنى بلغني ان زيدا قايما بلغني قيام زيد وكذا ان كان الخبر جامدا نحو بلغني ان زيدا اي زيد انت فان ياء النسبة اذا الحقت آخر الاسم وبعدها التاء افادت معنى المصدر نحو الفرسية والمضروبية والضاربية وكذا بلغني ان زيدا في الدار اي حصول زيد في الدار لان الخبر في الحقيقة حاصل المقدر وقوله ومن ثم وجب الكسر من جهة عدم تغير المكسورة لمعنى الجملة ويغير المفتوحة بمعناها اي المفرد فكسرت ابتداء اي مبتدأ بها سواء كان في اول الكلام المتكلم نحو ان زيدا قايم او كان

في وسط كلامه اذا كان ابتداء كلام آخر نحو اكرم زيدا انه فاضل كلام مستانف وقع علة لما تقدم ومنه قوله تعالى ولا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا وكذا يكسر بعد القول اذا قصدت به الحكاية لا الاعتقاد الشامل للعلم والظن واما كسرها بعد القول بمعنى الحكاية لانه ابتداء الكلام المحكي وكسرت بعد الموصول لان الصلة لا يكون الا جملة قال الله تعالى ما ان مفاتحه لتنوء وكذا في جواب القسم عند المبرد لانه جملة لا محالة نحو بالله انك قايم وقد تفتح ان في جواب القسم عند المبرد والكوفيين اذا لم يكن في خبرها اللام ولعل ذلك لنا ويلتزم لها بالمفرد اي اقسمت بالله على قيامك وفيه بعد اذ لا يمنع المفرد الصريح جواب القسم ويكسر ايضا اذا كانت حالا نحو لقيته وانك قال تعالى وما ارسلنا من قبلك من المرسلين الا انهم لياكلون لان الجملة تقع حالا ولا دليل على كونها في تاويل المفرد كما مر فان قلت افتحها ليكون بتاويل المصدر فان المصدر ايضا يقع حالا قلت ذلك اذا كان صريح المصدر لان المؤول به ويكسر ايضا اذا دخلت في مبتدأ في خبر لام الابتداء فانها لا تجامع الا المكسورة لان وضع لام الابتداء لتاكيد مضمون الجملة كان المكسورة فيها سواء في المعنى قوله وفتحت فاعله نحو بلغني انك قايم وكذا المضاف اليه نحو عجبت من انك قايم وقوله او مجرور لحرف الجر نحو عجبت من انك قايم قوله وقالوا لولا انك هو جواب سوال مقدر وهو ان لولا تدخل على الجملة الاسمية فوجب كسر ان فاجاب بان الجملة بعدها لا يجوز اظهار جزئها كما تقدم في باب المبتدا، بل يجب حذف الخبر فلو كسرنا ان لكان خبر الاسمية ظاهرا غير مقدر ولا يجوز ففتحناها ليكون ان مع خبرها في موضع المبتدا والخبر محذوف واما على مذهب الفراء ومذهب الكسائي في رفع الاسم الواقع بعد لولا كما ذكرنا في باب المبتدا، ففتح ان ظاهر قوله ولانك لانه فاعل بمعنى ان لو حرف شرط فلا بد من دخولها على الفعل فلو كسرنا ان لكانت داخلة على الاسمية ولا يجوز ففتحناها ليكون مع ما في خبرها فاعل فعل مقدر وهو يثبت كما مر في باب الفاعل وسيجيء من حروف الشرط وكذا يلزم فتحها بعد ما الموصوفة نحو اجلس ما ان زيدا قايما لانها لا تدخل الا على الفعل وذلك انها مصدرية ونبه بدخولها على الاسمية كما يجيء فالتقدير ما ثبت ان

زيدا قايم كما في لوانك قمت سواء قوله فان جاز التقدير ان اى تقدير الجملة والمفرد
جاز الامران اى فتح ان وكسرها وذلك في مواضع بعد فا الجزآء نحو من يكرمني
فانى اكرمه الكسر بنا ويل فانا اكرمه والفتح على ان ان مع ما في خبرها مبتدا
محذوف الخبر اى فاكرامى له ثابت وكذا بعد اذا المفاجاة كقوله وكنت ارى
زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم اى عبد قفاه اى لئم القفاه
نحوصعا واللهزمتان عظمان باتيان في اللحيين بحيث الاذنين جمعها الشاعر
بما حولها حب هذا كره فالكسر على تاويل فاراعوره وقفاه ثابته وكذا اذا
وليت ان الواو بعد قولك هذا او ذاك تقدير الكلام السابق قال تعالى ذلكم
وان الله موهن كيد الكافرين كيد هن خبر مبتدا محذوف وان عطف على الخبر
اى الامر ذلك والامر ايضا ان الله موهن وان كسرت فعلى عطف ان مع جزئها
على الجملة المتقدمة المحذوف احد جزئها قال انى اذا خفيت تاريلم له النفى
يا رفع تل رافعا نادى ذاك وانى على جار كد وحدث احوعلبه بما حى على الجاب
فهو مثل قوله تعالى ذلك ومن عاقب الاية فالجملة القسمية في الآية عطف
على الجملة المتقدمة وكذا اذا وليت نحو اول قولى او اول كلامى انى احمد الله فالفتح
على ان قولى مصدر مضاف الى فاعله وليس بمعنى المفعول والتقدير اول قولى اى
اقول احمد الله فلم يجمع لان المصدر لا يجمع الا مع قصد الاختلاف فيكون قد اخبر
عن المصدر بالمصدر والكسر على ان قولى بمعنى مقولى اى اول معمولاتى فلم يجمع مع
انه بمعنى المفعول مراعاة لاصل المصدر فالمعنى اول مفعولاتى هذا المقول وهو ان احمد
الله فيكون قد قال كلاما اوله الى احمد الله ثم اخبر عن ذلك كما تقول اول السور
بسم الله بسم الله الرحمن الرحيم وقال عليه السلام افضل ما قلته انا والنبيون من
قبلى لا اله الا الله ولا يكون قوله انى احمد الله معمولا للفظه قولى كيف وليس هو
بمعنى المصدر بل بمعنى المفعول فهو كقولك مضروبى زيد فزيد مضروب من حيث
المعنى وليس معمولا بمضروبى وقال ابو على قولى مصدر مضاف الى الفاعل وانى
احمد الله بالكسر مفعوله وخبر المبتدا محذوف اى اول قولى ونطقى بهذا الكلام
ثابت وردا لهم احسن رد وذلك ان افعل التفضيل بعض ما يضاف اليه فيكون
لتنبيه بهذا الكلام اول ووسط واخر ولجئ الاول باعتبار كلمانه الثلث
تلفظه بلفظ الى وباعتبار الحروف تلفظه بلفظة بهمزة انى فيكون المعنى اذا صرحنا

تلفظى بالى او بهمزة انى ثابت فهو خلف من الكلام وغير مقصود بذ للتكلم ويجوز الوجهان
بعد اما فاما بمعنى حقا تقول احقا انك قايم فان فاعل اى احق ذلك حقا او تقول حقا
ان احطيكم بحالى ودليل كونه في مذهب الظرف في حق هو مالى احدكم بحالى ثم تظلمنى
الرئيس فهو كقوله احقا بنى ابناء سلمى بن جندل البيت وان كسرت فاما حرف استفتاح
كالا تقول اما انك قايم كما قال تعالى الا ان عادا وثمود كفروا ربهم وتقول اما والله
انه ذاهب كانك الا انه والله ذاهب وحتى ان كانت ابتدائية وجب كسر ان بعدها
وان كانت جارة او عاطفة للمفرد فالفتح نحو عرفت امورك حتى انك صالح وعجبت من
احوالك حتى انك تفاخر ولا يجوز كسر ان بعد مذ ومنذ وان جاز وقوع الجملة والمفرد
بعدهما نحو لقيتك مذ زيد قايم رفعا وجرا لان الجملة بعدهما مضاف اليها كما مر
في الظروف المبنية فهي في تقدير المفرد الا يرى ان ريث وانه يضافان الى الجملة
لكن لما كانت في تقدير المفرد لم يجز ان بعدهما الا مفتوحة كما مر في الظروف المبنية
والغالب بعد لا جرم الفتح قال تعالى لا جرم ان لهم النار فلذا مر الكلام السابق
على ما هو مذهب الخليل آو زائدة كما في لا اقسم لان في جرم معنى القسم وجرم فعل
ماض عند سيبويه والخليل قال سيبويه معنى جرم حق فان فاعله وانشهد
بقوله ولقد طعنت اما عسيلة جرمت فران بعدها ان يفضوا برفع فراره
ان يعصبوا بدل اشتمال منها اى حق غضب فران بعدها وقال الفراء بل الرواية
حرمت فرارة النصب اى كسبت الطعنة فرارة بعدها وقال الفراء بل الرواية
العضب اى جرمت لهم العضب لقوله تعالى ولا يجرمنكم شنان قوم اى لا يجرمن
لكم وبمثله فسر بعضهم اى جرم كزعم اى لهم النار فان مفعول جرم وقال الفراء
هى اى لا جرم كلمة كانت في الاصل بمعنى لا بد ولا محالة لا تدبر وى عن العرب
لا جرم والفعل بشتركان في المصادر كالرشد والرشد والبخل والبخل والجرم القطع
اى لا قطع من هذا كما انه لا بد بمعنى لا قطع فكثرت وجرت على ذلك حتى صارت
بمعنى القسم للتاكيد الذى فيها فلذلك تجاب بما يجاب منه القسم فيقال لا جرم
لا تينك لقد احسنت ولا جرم انك قايم فمن صح فللنظر الى اصل لا جرم كما تقول
لا بد ان تفعل كذا وانك تفعل كذا اى من ان يفعل ومن انك تفعل ومن كسر فلمعنى
القسم العارض في لا جرم وحكى الكوفيون فيها عن العرب وجوها من التغيير لا جرم
باسقاط الميم ولا ذا جرم بزيادة ذا ولا ذا جر ولا ان ذا جرم ولا عن ذا جرم وان زايدة

وعين عن بدل من الهمزة كما في قوله اعن ترسمت من خرقاء منزله وتقول شد ما
انك ذاهب وعزما انك قايم بالفتح وسدعرفلان مكفوف فان بما كقلما وطالما
وصا بمعنى حقا فمعنى شذما انك قايم حقا انك قايم اى في حق الاان في لا يدخل على
شد وعن لكونهما في الاصل فعلين ويجوز ان يكون ما اسما معربا تاما كما هو مذهب
سيبويه في نعما صنعك وبئسما عملك وقد ذكرنا ان جميع باب فعل يجوز استعماله
استعمال نعم وبئس نحو زيد فاسق كما ان عمرا فاسق ليس ما ههنا كافة كما كانت
في زيد صديق كما عمر واخي ولو كانت كافة لوجب كسر ان ولا يجوز الا الفتح وقال
الخليل ما زايدة وان مجرورة بالكاف ودليل زيادتها قولهم هذا حق مثل ما انك
ههنا لكنهم التزموا الكاف معنى هذه الزيادة كراهة ان يجر لفظها مثل ما كان ومعنى
زيد فاسق كما ان عمرا صالح اى هذا صحيح كصحة ذاك وتقول حقا انك ذاهب و
جهد راى انك قايم بالفتح لا غير لان المعنى في حق وجهد راى واذا جئت باما
فقلت اما حقا فانك ذاهب واما جهدا فانك قايم فالكسر وهو الوجه لانك
لم تضطر هنا الى جعل الطرفين خبرين لان كما كنت مضطرا اليه من دون اما وذلك
لان معمول ما في خبر ان يتقدم عليها مع ما لما يجئ في حروف الشرط نحو اما يوم الجمعة
فانك سايرا وامازيد فانك ضارب ولا يتقدم عليها من دون اما فاضطررت
الى فتح ان بتداء وجعل الظرف المقدم خبرا قال سيبويه يجوز اما في راى فانك
ذاهب بالفتح والوجه الكسر لانك غير مضطر الى فتحها وتقول اما في الدار هذا
الحديث فانه يجب الفتح والتعريف المذكور اعني الفتح في مواضع المفردات و
الكسر في مضمار الجمل اولى من تعريف الى على كل موضع يصلح للاسم والفعل
والاسم كقوله تعالى ومن عاد فينتقم الله منه ولا يتعين الكسر فيه وايضا ما بعد
اذا المفاجاة يتعين فيه الفتح قوله ولذلك جاز العطف يعني ولاجل ان ان المكسورة
لا يغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب في محل الرفع لها كالعدم اذ فائدتها التاكيد
فقط فجاز العطف على محل ذلك الاسم بالرفع ثم اعلم انه يختلف عبارتهم في ذلك فتقول
بعضهم كما قال المص عطف على اسم المكسورة بالرفع وبعضهم يقول على موضع ان مع اسمها
وقال الجزولي وكان الاولى ان نظر الى ان الاسم هو الذي كان مرفوعا قبل دخول ان
ودخولها عليها فبني على كونه مرفوعا لكن محله لاشتغال لفظه بالنصب فان كالام
في زيد ولا شك ان المرفوع فيه هو زيد وحده لا الاسم مع الحرف فلذا ينبغي ان يكون

ان يكون الامر مع ان ومن قال على موضعها مع اسمها نظرا الى ان اسمها لو كان وحده
مرفوع المحل لكان وحده مبتدا مجردا عن العوامل عندهم واسمها ليس بمجرد والجواب
انه باعتبار الرفع مجرد لان ان كالعدم باعتباره وانما تعتد بها اذا اعتبرت
النصب ويشكل عليه بان ان مع اسمها لو كانت مرفوعة المحل لكانت مع اسمها
مبتدا والمبتداء هو الاسم المجرد على ما ذكرنا وهي مع اسمها ليست اسما فالاولى
ان يقال العطف بالرفع على اسمها وحده وقد ذكرنا في باب الابتداء ظرفا من
هذا قوله لفظا وحكما راجع الى المكسورة فالمكسورة لفظا ان نحو زيدا قايم وعمرو
والمفتوحة التي في حكم المكسورة نحو علمت ان زيدا قايم وعمرو فان ههنا مع اسمها
وخبرها وان كانت في تقدير المفرد من جهة ان المعنى علمت قيام زيد لكنها
في تقدير اسمين اذ ان مع اسمها وخبرها سادة مسد مفعولي علمت كما ان ان
المكسورة في خبرها بتقدير اسمين اى المبتداء والخبر فحكم المفتوحة بعد فعل القلب
حكم المكسورة في قيامها مع ما في خبرها مقام الاسمين وفيما قال المص مع هذا التجنس
البالغ والتدقيق الكامل نظر وذلك لانا بعد تسليم ان المفتوحة مع ما في خبرها
بتقدير اسمين نقول ان دلك الاسمين بتقدير الاسم المفرد مع هذا ان الحق ان
ان مع ما في خبرها ليست بتقدير اسمين بل هي من اول الامر بتقدير اسم مفرد
اعني المصدر الذي دانك الاسمان المنصوبان مؤولان به وانما دعا المص الى هذا
التكلف انه راى سيبويه مستشهدا على العطف على محل المكسور بقوله تعالى
واذان من الله ورسوله الآية واذان يعني اعلام وكذا استشهد بقوله وان
فاعلموا انا وانتم بغاه ما بقينا في شقاق على العطف على محل اسم المكسورة
بتقدير حذف الخبر من الاول والتقدير انا بغاه ولولا ان المفتوحة بعد
فعل القلب في حكم المكسورة لما صح منه الاستدلال المذكور وبعض النحاة
لما راى سيبويه مستشهدا للمكسورة بالمفتوحة قال ان المفتوحة حكمها مطلقا
حكم المكسورة في جواز العطف على محل اسمها بالرفع لانها حرفان موكدان اصلها
واحد فيجوز العطف بالرفع نحو بلغني ان زيدا قايم وعمرو والسيرافي ومن
تبعه لم يلتفتوا الى استدلال سيبويه قالوا لا يجوز العطف بالرفع نحو بلغني
بالرفع نحو بلغني بالرفع على محل اسم المفتوحة مطلقا اذ لم يبق معها الابتداء
بل هي مع ما في حيزها في تاويل اسم مفرد مرفوع او منصوب او مجرور فاسمها

كبعض حروف الكلمة ونظر الى سعيد صحيح فنقول ان قوله تعالى ورسوله عطف على الضمير
في يرى جاز ذلك بلا تاكيد بالمنفصل لقيام الفصل لقوله من الله مقام التاكيد او نقول
رسوله مبتداء وخبره محذوف اى رسوله كذلك والواو اعتراضية لا عاطفة ونقول
في قوله والا فاعلموا البيت ان ما بقينا في شقاق خبرنا وقوله وانتم بها جملة
اعتراضية لكن لا يتم لنا مثل هذا في قوله ولا انا ممن يزدهيه وعيد كم ولا
انني بالمشي في القيد اخرق بعد قوله فلا تحسبني اني لخشعت بعد كم لشئ ولا
اني من الموت افرق لان قوله ولا انني بالمشي في القيد اخرق عطف على الخشعت
بعد كم لشئ ولا اني من الموت افرق لان قوله ولا انني بالمشي في القيد اخرق عطف
على اني لخشعت فلو جعلنا قوله ولا انا ممن يزدهيه وعيد كم جملة اعتراضية
لكان لا داعله على معرفة بلا نكير ولا يجوز ذلك الا عند المبرد ونوروى ولا انني
بالمشي بالكسر لارتفع الاشكال وكان قوله ولا انا ممن يزدهيه مستغنا نفيا ولا
مكررة وحكم لكن في جواز العطف على محل اسم ان بالرفع لكن الثقيلة في جميع الكلام بمنزلة
ان يعني في جواز العطف المذكور ويفارقها في ان اللام لا يدخل على ما في خبرها
دون ان كما يجيء وانما كان لكن مثل ان لان معنى الابتداء بعد لم يزل لان
الاستدراك في الجملة راجع الى ما قبله لا الى ما بعده اذ هو حفظ الحكم السابق نفيا
كان او اثباتا عن ان يدخل فيه الاسم المنتصب بلكن فقولك ما قام زيد لكن عمرا قام
حفظت فيه عدم القيام عما توهم من دخول عمرو فيه وكذا في قام زيد لكن عمرا لم يقعد
واجاز الفراء رفع المعطوف على اسم كان وليت ولعل ايضا لكونه في الاصل مبتدأ
ومنعه غيره بخروجه عن معنى الابتداء بما اوردت فيه الحروف من المعاني في
الوصف وعطف البيان والتوكيد كالمسموع عند الجرمي والزجاج والفراء في جواز
الحمل على المحل ولم يذكر غيرهم في ذلك لا سماعا ولا اجازة والاصل الجواز اذ لا فارق
قال الزجاج قوله تعالى غلام الغيوب في قوله قل ان ربي يقذف بالحق علام
الغيوب صفة ربي ويحتمل رفعه وجوها اخر ولم يذكروا البدل والقياس كونه
كسائر التوابع في جواز الرفع نحو ان الزيدين استحسنهما شما ئلهما بالرفع كما جاز ذلك
في اسم لا التبرئة المشبهة بليس نحو لا غلام رجل في الدار الا زيد فلا يحمل على المحل عند
البصريين ان عند مغني الخبر فلا يجوز عندهم ان زيدا وعمرو قائمان واجاز الكسائي
وانما منعوا من ذلك لان العامل في خبر المبتداء عند جمهورهم الابتداء في خبران فيكون

فيكون قائما خبرا عن زيد وعمرا بعينه فيعمل عاملان مختلفان مستقلان في العمل رفعا واحدا
فيه ولا يجوز لان عوامل النحو عندهم كالمؤثر الحقيقي كما ذكرنا في صدر الكتاب والاثر الواحد
الذي لا يخرج الا بصدوره عن مؤثرين مستقلين في التاثير كما ذكر في علم الاصول لانه يستغني
بكل واحد منهما عن الاخر فيلزم من احتياجه اليهما معا استغناؤه عنهما ولو فرق الجزاء
بالعطف نحو ان زيدا وهند قائم وخارجه لم يات الفساد الذي ذكروا فيجب جواز
ويكون الكلام من باب اللف كقوله تعالى وجعلنا الليل والنهار لتسكنوا فيه و
لتبتغوا من فضله فاذا قدمت الخبر على العطف فاما ان ياتي للمعطوف بالخبر ظاهرا
نحو ان زيدا قائم وعمرو وكذلك او لحذفه وبعده والاكثر الحذف نحو ان زيدا قائم
ولا يجوز ان يكون هذا من باب المفرد لان قائم لا يكون خبرا على الاسمين وانما
اجاز الكسائي نحو ان زيدا وعمرو قائمان لان العامل عنده في خبران ما كان عاملا
في خبر المبتداء لان ان واخواتها لا يعمل عند الكوفيين في الخبر فالعامل في خبران اسمها
لان المبتداء والخبر يتوافقان عنده فلا يلزم صدور اثر عن مؤثرين والفراء
توسط مذهب سيبويه والكسائي فلم يمنع رفع المطلوب مطلقا ولم يجوز مطلقا
بل فصل وقال ان خفي اعراب الاسم بكونه مبنيا او معربا مقدر الاعراب جاز
الحمل على المحل قبل الاسم نحو انك وزيد قائمان وان الفتى وعمرو قاعدان والا فلا
لانه لا ينكر في الظاهر كما انكر مع ظهور الاعراب في المعطوف وذلك لان خبرا
واحدا عن مختلفين ظاهري الاعراب مستبعد ولا كذلك اذا خفي اعراب المتبوع ولا
يلزم ايضا تواردا المستقبل على اثر واحد لان مذهبه في ارتفاع خبران
مذهب الكسائي اما قوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى
والصابئون من آمن فعلى ان يكون الواو والصابئون مبتدأ اعراضيا للعطف
وهو مبتداء محذوف الخبر اى والصابئون كذلك لسد خبران مسده ولا التفاته
عليه كما في يا تيم تيم عدي على مذهب المبرد ومنه قوله فمن يك امسى بالمدينة
رحله فاني وقياد بها لغريب اى وقيادي وكذلك بها لغريب وسمع سيبويه فعال
الخبر رفع توكيدا اسم ان المبني وكذا المعطوف غير منوي الخبر نحو انهم يجمعون فاهون
وانك وزيد ذاهبان وذاهبان خبرا عنهما بلا شك ومثل ذلك وجوز بعض
النحويين بناء الاسم واجاز الكسائي رفع المعطوف على اول مفعولي ظن واخواتها
ان خفي اعراب الثاني نحو ظننت غلامك راكبا وعمرو لبسي شئ لان ظن عامل

قوى الرفع الاسمين الذين بعدها بان ضارب به مفعولها منعولا به واذا منعوا ذلك فى ليت ولعل لما فيهما من معنى الفعل فكيف يجوز ذلك فى الفعل الصريح وانما اشترط خفاء اعراب الثانى فيكون المنعولان فى الظاهر كاسمان وخبرها فعل الناقصة قوله خلافا للمبرد والكسائى الظاهر ان هذا مذهب الفراء ولا تحلاق مذهب الكسائى كما هو مذكور فى كتب النحو ولكن كذلك اى فى احكام الحمل على المحل قوله وكذلك دخلت اللام اى ولاجل كون المكسورة مع جزئها فى تقدير الجملة قوله دونها اى دون المفتوحة اعلم ان هذه اللام لام الابتداء المذكورة جواب القسم وكان حقها ان يدخل فى اول الكلام ولكن لما كان معناها هو معنى ان سواء اعنى فى التاكيد والتحقيق كلاهما حرف ابتداء كرهوا اجتماعهما فاخر واللام وصدروا ان لكونها عاملة والعامل جرى فى التقدير على معموله وخاصة اذا كان حرفا اذ هو ضعيف العمل وراعوا مع تاخير اللام شبئين احدهما ان يقع منها فصل لان المكروه هو الاجتماع والاخر انها لما سقطت عن مرتبتها وهى صدر الكلام اى المبتداء والخبر المقدم او معمول الخبر المقدم كما مضى فى جواب القسم نحو لزيد قايم ولقايم زيد ولطعامك زيد اكل لا يدخل بعد التاخر الا على احد الثلث نحو ان من الشعر لحكما وان زيد القايم وان زيدا لفى الدار قايم ولا تدخل على متعلق الخبر المتاخر عن الخبر فلا يقال ان زيدا قايم لفى الدار لئلا يحس حقها كل النحس بتاخير ما حقه صدر الكلام عن جزئى الكلام الذين هما العمدتان واغا يدخل على الاسم اذا فصل بينه وبينها بظرف هو الخبر نحو ان علينا للهدى او بظرف متعلق بالخبر نحو ان فى الدار لزيدا قايما ولا ينكر عمل ما بعد لام الابتداء فيما قبله لنقصان حقه من فى التصدر وقوله تعالى وان ستكم ليبطئن الاولى فيه لام الابتداء والثانية جواب قسم محذوف والجملة القسمية صلة من او صفته واغا يدخل على الخبر اذا لم يكن ماضيا مجردا عن قد ولا يجوز ان زيدا القام كما يجوز ان زيدا ليقوم بل نقول ان زيدا لقد قام كما مضى فى شرح جواب القسم ويجوز فى نعم وبئس نحو ان زيدا لنعم الرجل كما مر هناك واذا كان الخبر مضارعا مصدرا بحرف التنفيس جاز دخول هذه اللام عليه نحو ان زيدا لسوف يقوم خلافا للكوفيين كما مر فى باب المضارع ولا يدخل هذه اللام فى حروف النفى كما مر فى جواب القسم ولا فى حرف الشرط فلا يقول ان زيدا

زيدا ان ضربته لضربك ولا على اسم فيه معنى الشرط لان اللام والشرط مرتبة كليهما الصدر فما فى اولا يدخل على جوابه فلا يقول ان زيدا من يضربه لاضربه لان جواب الشرط وحده ليس هو الخبر بل هو مع الشرط وقد اجاز ابن الانبارى ولا تدخل على واو المصاحبة المنفية عن الخبر فلا يقول ان كل رجل لو ضيعته لان اصلها لام الابتداء فلا تدخل الا على ما كانت برجل عليه وقد ذكرنا مواضعها واجاز الكسائى نظرا الى سدها مسد الخبر واذا وقعت الاسمية خبرا ان فالوجه دخولها على جواب الشرط الواقع موقع الخبر وكلاهما ضعيف لان حقها لما اسقطت عن التصدر ان لا يتاخر عن الاسم وعن اول اجزاء الخبر واذا اردت دخولها فى خبر ان الذى فى اوله لام القسم وجب الفصل بينهما كراهة اجتماع اللامين قال تعالى وان كلا لما ليوفينهم فصل بينهما بما الزائدة كما قلنا فى قولك زيد صديقى كما ان عمرا اخى وانما تدخل على معمول الخبر على الخبر اذا لم يكن الخبر ماضيا مجردا عن قد نحو ان زيدا لطعامك اكل والى لسك واثق ولا يقول ان زيدا لفى الدار قام كما ذكرنا فى جواب القسم واجازه الاخفش وقد تدخل على غير الثلثة المذكورة وهو الفصل المسمى عمادا كقوله تعالى انك لانت الحليم الرشيد وذلك لوقوعها موقع الخبر وكما انها دخلت على الخبر مع ان كل فصل فى مثل هذا المقام يحتمل ان يكون مبتدا، لارتفاع ما بعده وقد يتكرر اللام فى الخبر وفى متعلقه المقدم عليه نحو ان زيدا لعيك لراغب وهو القليل منع منه المبرد واجازه الزجاج فيما شذ دخول اللام على خبر المبتدا، المؤخر مجردا من ان نحو قوله ام الجليس بعجز شهر به وقد ير بعضهم لها بعجز ليكون فى التقدير داخلة فى المبتدا كما شذ فى خبر ان المفتوحة على قراءة سعيد بن جبير الا انهم لبانا لطعن الطعا وكذى فرى فى الشواذ وان الله لسميع عليم بالفتح كما جاء فى الخبر معمولا لاضحى نحو اضحى زيد لمنطلقا ولا مسى قال مر واعجالا فقالوا فكيف صاحبكم قال الذى سألوا امسى لمحمودا وقال وما زلت من ليلى لدن اعرفها لكالهائر المقصى بكل مكان ولما نحو ما زيد لقايما واعلم ان سليما وكالا متشابهان ولا سواء شاذ لدخولها على حرف النفى وشذ ايضا دخولها على كان ولولا قال فما دحتى لكان لم يسكن فاليوم ابكى ومتى ونحو

شهدت بكذا وبان زيدا قايم ويجوز مع ان حذف الجار كما هو القياس نحو شهدت
انك قايم واما قوله تعالى نشهد انك لرسول الله فلنشهد محمول على نعلم لان اصل
الشهادة ان يكون عن علم ونشهد معلق كعلمت في نحو علمت لزيد قايم الا ان شهدت
لا ينصب المفعولين بنصب علمت فلا تقول شهدت زيدا قايما وعلمت يجري
مجرى القسم على ضعف فتقول اذن علمت ان زيدا قايم بكسر ان وكذا شهدت
تقول في الشعر اشهد انك ذاهب بالكسر والمشهور الفتح فيهما وكذا قد يجئ
اشهد لقد رايته كذا كانه قيل والله لقد رايته وكذا اشهد لاخرجن قال
ولقد علمت لتاتين مسي وقد يقال ظننت لتموتن لسكونه بمعنى علمت و
اجراؤها مجرى القسم ضعيف لعلمت زيدا قايم وشهد زيد فاضل لقوله
اتى وجدت ملاك الشيمة الادب والدليل على جواز اجراء الشهادة مجرى
البين قوله تعالى فشهادة احدهم اربع شهادات بالله انه لمن الصادقين
فمعنى قولك شهدت ان زيدا لقايم واشهد لزيد لقايم يجوز ان يكون معلقا
للطلب لزيد قايم ويجوز ان يكون بمجرى مجرى القسم واللام جوابه ولا يجوز
اجراء شهدت مع الباء مجرى علمت نحو اشهد بان زيدا القايم لان حرف
الجر لا تعلق ولا يجوز اشهد انه ذاهب وانك لقايم لعطفك القايم على
الجملة واعلم ان من العرب من يقول لبيك لرجل صدق قال لعلي لمعصي عليها
المهاجر وقال لهني لاشقى الناس ان كنت غاريا وقد يحذف اللام وهو قليل
قال الا يا سنا برق على قلل الحمى لهنك من برق على كريم وفيه ثلثة مذاهب
احدها لسيبويه وهو ان الهاء بدل من همزة ان كما يا ك وهناك فلما عرت
صورة ان تغلب همزتها جاز مجامعة اللام ايا ها بعد الامتناع والثاني
قول الفراء وهو ان اصله والله انك كما روي عن الي اوهم الكلابي انه رثى لا
اقول ذلك بقصر اللام فحذف الف فعال كما يحذف من الممدود
اذا قصر كما يقال الحصار والحصد قال الا بارك الله في سهيل اذاما
الله بارك في الرجال ثم حذفت همزة انك وفيما قال تكلفات والثالث
ما حكى المفضل بن سلمة ان اصله لله انك واللام للقسم فعل به ما علم
من مذهب الفراء وقول الفراء اقرب من هذا لانه يقال لهنك لقايم
بلا تعجب واما قولهم ان زيدا البصر بن بنون التاكيد وان زيدا القام بدون

بدون قد فاللام فيهما جواب قسم مقدر اي والله ليضربن و والله لقام واما جاز حذف
قد في الماضي مع لام جواب القسم دون لام ان وان كان كلاهما في الاصل لام الابتداء
لان القسم يحتمل الحذف اكثر لانه هناك جملتين في حكم واحدة الا ترى الى خفيفات
ايمن و وجب حذف الخبر في لعمرك وايمن الله وجواز حذف الجار في الله لافعلن
ولا يجئ لام الابتداء من جملة حروف السنة الا بعد ان المكسورة والحق الكوفيون
بها لكن مستدلين ولكني من حبها لعميد قالوا اما ذلك لانها لا بعينها معنى الا
بتداء كان ولذا جاز العطف على محل اسمها بالرفع واما البصريون فقالوا ان حق
اللام ان لا تجامع المكسورة ايضا لانها يسقط بسببها عن مرتبتها عن الصدر
لكن جاز مجامعتها لشدة تناسبهما بكونهما بمعنى واحد فاعتفر لذلك سقوطها
عن مرتبتها وما انشدوه فانما ان يكون شاذا كما في قوله ام الحليس لعجوز شهربه
واما ان يكون في الاصل لكن انني فخفف بحذف الهمزة ونون لكن كما خفف
لكنا هو الله انفا فاحذف الهمزة واصله لكن انا واعلم ان ان المكسورة ترادف
نعم كما يجئ في حروف الصديق فلا يعمل وترادف المفتوحة لعل مهملة والمفتوحة
لكونها مع حرها اسما مفردا يقع اسما لهذا الحرف السنة لكن يجب فصلها
عنها بالخبر كراهة اجتماعهما نحو ان عندي انك قايم ولبت في قلبك انك
تعطيني وكذا في البواقي وان مع ما في خبرها بدل الاشتمال من احدى في قوله
تعالى واذ يعدكم الله احدى الطائفتين انها لكم ومن كم اهلكنا قبلهم من
القرون انهم اليهم لا يرجعون اما قوله تعالى ايعدكم انكم اذا متم وكنتم
ترابا وعظاما انكم مخرجون فقوله مخرجون خبر لانكم الاولى وانكم الثانية
معاده لتاكيد الاول لما تراخى ما بينهما وبين الخبر كما كرر فلا تحسبنهم بمفازة
من العذاب ومثله قوله لما تراخى ما بين مفعولي لا تحسبن في قوله تعالى لا
تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم
بمفازة من العذاب ومثله قوله تعالى وهم بالآخرة هم كافرون وهذا
قول الجرمي وهو الحق وقال انكم مخرجون مبتدا خبره اذا متم والجملة الاسمية
خبر انكم الاولى اي انكم وقت اخراجكم وجوز ان وقوع ان المكسورة خبر الحرف
السنة كقوله ان الخليفة ان الله سربله وقوله لقد علم الحي اليمانون انني اذا قلت
اما بعد اني خطيبها بكسر الى وروي بالفتح وعلى ان يكون تكرير الاولى كما قلنا

في الآية الكريمة قوله تخفف المكسورة اذا خففت بطل اختصاصها بالاسماء فعملت الالغاء
قال تعالى في الاعمال وان كلا لما ليوفينهم بتخفيف ان ولا يجوز عند الكوفيين اعمال
المخففة والآية رد عليهم قال المص ويلزمها اللام مع التخفيف سواء علمت او اهملت
اما مع الاهمال فللفرق بين المخففة والنافية واما مع الاول فللطرد فهو خلاف مذهب
سيبويه وسايرالنحاة فانهم قالوا المهملة لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل
وقال ابن مالك وهو حسن يلزم اللام ان خيف التباس بالنافية فعلى قوله يلزم
ان كان الاسم مبنيا او معربا مقصورا واما ان دخلت على الافعال لزمت اللام
وقولهم اما ان جزاك الله خيرا لم يدخل فيه اللام لان الدعاء لا يدخله النافية فاذا
دخلت المخففة على الفعل لزم عند البصريين كونه من نواسخ حتى لا يخرج ان عن اصلها
بالكلية والكوفيون يجوزون دخولها على الافعال قياسا كقوله بالله ربك
ان قتلت لمسلما وجب عليك عقوبة المعتمد وقولهم ان تزينك لنفسك وان
تشينك كلها لهيه وهو عند البصريين شاذ واختلف في هذا اللام الفارقة
فذهب الى علي وابن عباد انها لازم الابتداء التي تجامع المشددة بل هي
لام اخرى للفرق اذ لو كانت للابتداء لوجب التعليق في ان علمت لزيدا قايما
فلما دخلت فيما لا يدخله لام الابتداء والجواب عن قولهم ان علمت لزيدا قايما
ان التعليق واجب لو دخلت على اول مفعولي افعال القلوب الا انها لا تدخل
بعد الافعال الناسخة الا على الجزء الاخير وهو الخبر وتدخله مع المثقلة اما على
المبتدا المؤخر او الخبر او القايم مقامه وفي الامثلة الواردة في التنزيل لم يدخل
الا على ما كان خبرا في الاصل نحو وان كانت لكبيرة وان كانت من قبله لمن الغافلين
وان وجدنا اكثرهم لفاسقين وان نظنك لمن الكاذبين ولما نصب الاول لخلوه عن
مانع ومعلق فلا بد من نصب الثاني وان دخله لام الابتداء قال تعالى وان يكاد
الذين كفروا ليزلقونك بابصارهم وان كادوا ليفتنونك واما ان قوله ان
قتلت لمسلما وان تزينك لنفسك فساد وفرق الكسائي بين ان مع اللام في الاسماء
وبينها معها في الافعال فجعلها في الاسماء المخففة واما في الافعال فقال ان نافية
واللام بمعنى الا لان المخففة بالاسم اولى نظرا الى اصلها والنافية بالفعل لان
معنى النفي راجع الى الفعل وغيره من الكوفيين قالوا انها نافية مطلقا دخلت في
الفعل او في الاسم واللام بمعنى الا وقال البصريون لو كان اللام بمعنى الا لجاز جاءنا القوم

اللوم لزيدا اي الا زيدا ولا يلزم ما قالوا وربما اختص بعض الاشياء ببعض المواضع كاختصاص
لما بالاستثناء بعد النفي ومنع ابو علي في المكسورة المخففة المهملة من تقدير ضمير
شان بعدها وجوز ذلك بعضهم قياسا على المفتوحة وقد مر ذلك في باب الضمايير
قوله وتخفف فتعمل في ضمير شان مقدر قد مر ذلك في ضمير الشان مع الخلاف
في ذلك وحكى بعض اهل اللغة اعمالها في المضمر في السعة نحو اظن انك قايمو
احسب انه قايمو وهذه رواية شاذة غير معروفة واما في الضرورة فجاء
في المضمر فقط قال فلو اتك في يوم الرجاء سالتني فراقك لم بخل وانت صديق
وقال بانك الربيع وعيث مريع وقد ما يكون هناك الثما لا قوله ويلزمها
قد مضى شرحه في نواصب الفعل المضارع واذا دخلت على الجملة الاسمية فقد
يكون الجملة مجردة كقولك ان هالك من يخفى وينتقل وقد يكون مصدرة بلا نحو
علمت ان لا شيء لك وباداة الشرط نحو علمت ان من يضربك اضرب به او برب
نحو علمت ان رب خصم لي على مذهب الكوفيين او بكم نحو علمت ان كم غلام لي
نحو وكان للتشبيه وتخفف فيلقى على الافصح ولكن للاستدراك بتوسط
بين كلامين متغايرين بمعنى وتخفف فيلقى فيجوز معها الواو وليت للتمني واجاز
الفراء ليت زيدا قايما لعلي للترجي وشذ الجرهما في كان قولان قال بعضهم
انها غير مركبة لعدم الدليل عليه ومذهب الخليل ان اصل كان زيدا الاسد
وان زيدا كالاسد قدمت اداة التشبيه ليوزن من اول الامر بقصد التشبيه
فوجب فتح ان المكسورة رعاية للفظ الكاف لا تدخل الا على لفظ المفردات فتفتح
لفظا وهي في المعنى نافية على حالها لم تقض بالفتحة حرفا مصدريا فصار الكاف
مع ان لكلمة واحدة فلا محل للكاف كما كان لها حين كانت في محل خبر ان لصيرو
رتها بالجزء الحرف كما ذكرنا في كاف كذا وكاي والا بتنفي ما يتعلق به كما كانت
تقتضيه حين كانت في محل الخبر لانها خرجت بالجزئية عن كونها جارة فاذا
خففت كان فالافصح الفاؤها وقيجاء كان وريد رساء احلب وقال وصدر
مشرق البحر كان بدسه حقان واذا لم تعملها لفظا فيها ضمير شان مقدر عندهم
كما في ان المخففة ويجوز ان يقال ان ذلك غير مقدر بعدها لعدم الداعي اليه كما كان
في ان المخففة لكن لما لزم الفعلية التي يليها ما لزم ان المخففة من حروف العوض
قوي اضمار الشان بعدها اجراء لها مجرى ان ولزوم حرف العوض عن الفعلية بعدها

بقوى كونها مركبة من الكاف وان ويجئ بعد المهملة اسمية كقوله عناءت له ربحا
طويلة وآله كان قيس يعلى بها حين تشرع وفعلية كقوله تعالى كان لم تغن بالامس
وقول علي رضي الله عنه في فتح البلاغة كان قد وردت الاظفان وقوله الرجل
عبران كائنا لما ينزل برجالنا وكان قداى وكان نزالت بها وان جاء بعدها مفرد
كقوله يمشي بها الدرهما تسحب قصبها كان بطن جعلى ذات اوبين متى ام فالمحذوف
غير ضمير الشان اى كان بطنها بطن جعلى وقوله ويوما بوافينا بوجه مقيم كان ظبيته
بالنصب على اعمال كان ويروى بجرها على ان زايدة اى كظبية قوله ولكن هي عند البصريين
مفردة وقال الكوفيون هي مركبة من لا وان المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة
واصله لاكان فنقلت همزة الكسرة الى الكاف وحذفت الهمزة فلا يفيدان ما بعدها
ليس كما قلنا بل هو نخالف له نفيا واثباتا وان تحقق مضمون ما بعدها ولا
يجئ اثر التكلف فيما قالوا وفيه نقل الحكم الى المتحرك والاصل عدم التركيب قوله
متغايرين اى معنى في النفي والاثبات والمقصود التغاير المعنوي لا اللفظي فان
اللفظي قد يكون نحو جاءني زيد لكن عمرا لم يجئ وقد لا يكون كقوله تعالى ولو اراكم
كثيرا لفشلتم الى قوله ولكن الله سلم اى ولكن الله لم تريكم كثيرا وتقول زيدا خارج
لكن عمرا مسافر ولا يلزم التضاد بينهما تضادا حقيقيا بل يكفي تنافيهما بوجه ما
الوجوه قال تعالى وان ربك لذو فضل على الناس ولكن اكثر الناس لا يشكرون
فان عدم الشكر غير متناسب للافضال بل اللايق بان يشكر المفضل ومثله كثير
فاذا خففت الغين والاخفش ويونس اجازا اعمالها مخففة ولا اعرف به شاهدا
ويجوز دخول الواو عليها مشددة ومخففة ويجوز كون الواو العاطفة للجملة على
الجملة وجعلها اعتراضية اظهر من حيث المعنى وجاء في الشعر حذف نون المخففة
للساكنين فان فلست باتية ولا استطيعه ولكن استغني ان كان ما نوال ذا فضل
وقوله وليت للتمني وقد مضى شرحه وقوله ولعل للترجي وشد الجر بها فيما احدى
عشرة لغة اشهرها لعل ولها على وجاء لعن بعد غير مجحة ولغن بغير مجحة وآخر
نون وجاز عن ورعن بجعل الراء مقام اللام وكان وان ولعا بالمد قال لقاء الله فضلة
عليكم بشيء ان انكم شرير وقد يقال لغلت كربت وعقيل يجرون بلعل مفتوحة اللام
الاخيرة او مكسورتها وكزا لعل مكسورة اللام ومفتوحتها قال فقلت ادع اخرى
وارفع الصوت رفعة لعل ابي المغوار منك قريب وهو مشكلة لان جرها عمل مختص

بالحرف ورفعها المشابهة الافعال وكون حرف عامله على الحروف والافعال في حالة
واحدة مما لم يثبت وايضا الجار لا بد له من متعلق ولا متعلق له ههنا لا ظاهرا ولا مقدرا
في مثل لولا الداخلة على المضمر المجرور عند سيبويه جارة متعلق لها وفي البيت الذي
انشدناه ان روي بفتح اللام الاخيرة يحتمل ان يقال اسم لعل وهو ضمير الشان مقدر
وابي المغوار مجرور بلام مقدرة حذفت لتوالي اللامات اى لعله لابي المغوار
منك جواب قريب ويجوز ان يقال ثاني لامي لعل محذوف باللام المفتوحة
جارة للمظهر كما نقل عن الاخفش انه سمع من العرب فتح لام الجر الداخلة على
المظهر ونقل ايضا ذلك عن يونس وابي عبيدة والاحمر وان روي بكسر اللام
وضمير الشان ايضا مقدر مع حذف ثاني لامي لعل لاجتماع الامثال ثم ادغم
الاولى في لام الجر ويجوز في هذه الرواية ان يقال الاصل لعالي اسمن دعاء له
فادغم نون بنه في لام الجر وهذه الوجوه متعذرة فيما انشد ابو عبيدة لعل الله يمكنني
عليها جهانا امن رهبر او اسد بحر الله واللام الاولى في لعل زايدة عند البصرية
واصله عند الكوفية لان الاصل عدم التصرف في الحروف بالزيادة اذ معناها
على الخفة والبصرية نظروا الى كثرة التصرف فيها والتلعب بها وجواز زيادة
التاء فيها فان سمي بها لم تتصرف عند البصريين والتركيب والعلمية وكذا
عند الكوفيين تشبهه العجمة والعلمية لانها ليست من اوزان كلامهم واعلم
ان حال الاسم والخبر بعد دخول هذه الحروف عليها كحالهما قبل دخولها لكنه
يجب تاخير الخبر ههنا الا ان يكون ظرفا او جارا ومجرورا ويجوز توسيطه بين
هذه الاحرف واسمائها نحو ان في الدار زيدا وان كان الاسم مع ذلك نكرة يجب
تاخير نحو ان لدينا انكالا كما في المبتداء والخبر لا يجوز حذف اسمائها التي ليست
بضمير الشان الا في الشعر على قلة وضعف كقوله فلو كنت ضبا عرفت
قرابتي ولكن ربح غليظ المشافر فيمن روى برفع زنجي اى ولكنك زنجي
ومن روى بنصبه فالخبر محذوف اى ولكن زنجيا هكذا لا يعرف قراشي و
اما ضمير الشان فيجوز حذفه في الشعر كثيرا كقوله ان من لام في بني بنت حسان
البيت وذلك لان اداة الشرط لا يعمل فيها العوامل اللفظية والمقدرة واما
في غير الشعر ففيه خلاف والاصح جوازه قليلا لكن بشرط ان لا يلي الاحرف فعل
صريح فلا يقال ان قام زيد وحكى الخليل عن بعض العرب ان بك زيدا ناخذ اى

انه ويقول ان في الدار رجلين اخواك وقال كان على عرسه وحسنه اقام شعاع الشمس او
طلع البدر وانما جاز حذف ضمير الشان من غير ضعف لبقاء نصره وهو الجملة
لانه ليس معتمد الكلام بل المراد به التفخيم فقط فهو كالزايد وجاء في الخبر ان
من اشد الناس يوم القيمة مصورون وعند الكسائي من فيه زائدة و
عند ابن كيسان الحرف في مثله غير عامله لفظا كالمكفوفة واذا علم الخبر
جاز حذفه مطلقا كان الاسم معرفة او نكرة والكوفيون يشترطون سنكرا لا
سم لكثرة ما جاء كذلك نحو قوله ان محلا وان مرتحلا وان في السفر اذ مضوا
مهلا اي سعدا ويقول ان مالا وان ولدا وان غيرها ابلا وشاء اي ان لنا
ذلك والفراء يشترط في جواز حذف اخبارها تكريرا ان كما قيل ان اعرابيا قيل
له ان الزيادة العادة فقال ان الزنا ان الفاقة هما مختلفين والرد على المذهبين
وروي ان المهاجرين قالوا يا رسول الله ان الانصار قد فضلونا واووناد
فعلوا سنا فقال عليه السلام السنم تعرفون ذلك قالوا بلى فقال عليه السلام ان
ذلك اي ان ذلك كذلك وما روي من قول عمر بن عبد العزيز لمن مات اليه
بفرانه ان ذلك اي مصدق ثم ذكر الملات حاجته فقال عمر لعل ذلك اي لعل
مطلوبك حاصل وقال تعالى ان الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله
اي هلكوا وقيل الخبر ويصدون الواو زيادة وقال الشاعر حلا ان حبا
من قريش يفضلوا على الناس او ان المكارم نهشلا وقال ابن يعيش لم
يات خبر ان المحذوف الا ظرفا او جارا ومجرورا قال والجبان يقدر في
ان ذلك ولعل ذلك الظرف ايضا اي ان لك ذلك ولعلك ذلك اقول لا حاجة
الى جعل جميع الاخبار المحذوفة ظروفا بل بقدر ما يستقيم به معنى الكلام
ظرفا كان اولا وقد يسد مسد الخبر واو المصاحبة نحو ان كل رجل وضيعته
والحال ان ضربه زيدا قائما واما قولك ليت شعري فالشعر بمعنى الفطنة مصدر
من سعرت اشعر كنصرت انصر اي فطنت قال سيبويه اصله ليت شعري
حذفوا الها في الاضافة كما في قولهم هو ابو عذرها فلعله ثم بنيت عند دالا
بالها كالنشدة والاقلا موجب من جعل المصدر من باب الهيئة كالجلسة و
الكركبة والمراد حذف الخبر في ليت شعري مرادفا بالاستفهام نحو ليت شعري
اباتني ام لا وهذا الاستفهام معمول شعري كما ذكرنا في افعال القلوب في نحو

نحو علمت ازيد عندك ام عمرو اي ليت علمي بما يسأل عنه بهذا الاستفهام حاصل وقال
الاستفهام قايم مقام الخبر كالجار والمجرور في لبيك في الدار وقد نظر لان شعري مصدر
معناه متعلق بمضمون الجملة الاستفهامية فهي من حيث المعنى مفعول شعري ومفعول
المصدر لا يكون ذلك المصدر حتى يخبر به عنه لان علمك بالشيء غير ذلك الشيء
وقال ابن يعيش الاستفهام سادّ مسدّ الخبر كسدّ جواب لا مسدّ الخبر المبتدا الذي
بعدها وفيه ايضا نظر لان محل خبر شعري الذي هو مصدر بعد جميع ذلوله من
فاعله ومفعوله فمحله بعد الاستفهام فكيف يكون الاستفهام في مقام الخبر ومقامه
بعده بل هو خبر وجب حذفه بلا سادّ مسدّ لكثرة الاستعمال في مقام الخبر الا
ستفهام مع العلم نحو قوله ليت شعري مسافرين اي عمرو وليت بعولها المخرون
اي ليت شعري احتمع امرا ومسافرمنادى وقد يخبر عنها بشرط العادة عن
نكرة بنكرة لانا ذكرنا في باب المبتدا ان التخصيص غير مشروط في المبتدا مع حصول
الفائدة وانما لم يخبر عن المبتدا المنكر بحرف موخر لئلا يلتبس المبتدا بالخبر وذلك
لتوافق اعرابها واما هنا فالاعرابان مختلفان قال فان سعاد غير مهراقة و
يجوز ايضا الاخبار عن النكرة بالمعرفة قال تعالى فان حسبك الله كما قلت في
باب اطى كان اماك ام حمار ويجوز ان يكون كفافا في قوله فليت كفافا كان
خبرك كله وشرك عني ما ارتوى الماء من تو اسم ليت والجملة خبره عن ان يروى
بالنصب فيكون اسم كان ايضا نكرة لكونه ضميرا راجعا الى كفافا فان روى بنصب
فاسم ليت ضمير شان محذوف وقوله خيرك وشرك اسم كان وكفافا جر ولم يرش
لكونه مصدرا في الاصل وعني متعلق بكفي قاري مكفوفين عني وانما على هذا الوجه
منصوب اي ما ارتوى من تومن الماء وقيل شرك مرتو اي مرتويا اسم وخبر
معطوف على اسم كان وخبره اي خيرك كفافا وشرك مرتويا عني ان كانا ممدوف
النصب ضرورة كما في قوله فلوان واش بالنمام ذكره ويكون الماء على هذا الوجه
مرفوعا فاعل ارتوى اي ما دام الواريان فصل حروف العطف الواو و
الفاء وثم وحتى واما وام ولا وبل ولكن فالاربع الاول للجمع مطلقا لا ترتيب
فيها والفاء للترتيب وثم مثلها بمهلة وحتى مثلها ومتبوعها جزء من متبوعها لتفيد
قوة او ضعفا اعلم ان بعضهم عدا ي الخمسة منها وعند الاكثر ان ما بعدها عطف
بيان كما قال بعضهم ان بل التي بعدها مفرد نحو جاني زيد بل عمرو واما جاني زيد بل

عمرو وليت منها لان ما بعدها بدل غلط مما قبلها وبدل الغلط بدونها غير فصيح
واما معها فصيح مطرد في كلامهم لا تها للتدارك مثل هذا الغلط قوله للجمع مراد النحاة
بالجمع ههنا ان لا يكون لاحد الشيئين او الاشياء كما كانت او واما وليس المراد اجتماع
المعطوف والمعطوف عليه في الفعل في زمان ومكان نحو قولك جاءني زيد وعمرو اي
حصل الفعل من كليهما بخلاف جاءني زيد او عمرو اي حصل الفعل من احدهما دون
الآخر قوله قالوا والجمع مطلقا معناه للمطلوا نه يحتمل ان يكون حصل من عمرو اولا فهذه
احتمالات لا دليل في الواو وعلى شيء منها هذا مذهب جميع البصريين والكوفيين ونقل
بعضهم عن الفراء والكسائي والثعلب والربعي وابن درستويه وبه قال بعض الفقهاء
انها للترتيب دليل الجمهور استعمالها فيما يستحيل فيه الترتيب نحو المال بين زيد
وعمرو وفيما الماء فيه قبل الآول كقوله اوجزته قدحت وفصحتها وقوله
تعالى واسجدي واركعي وقوله نموت ونحيا والاصل في الاستعمال الحقيقة ولو كانت
للترتيب لناقض قوله تعالى وادخلوا الباب سجدا وقولوا حطة وقوله في موضع
آخر وقولوا حطة وادخلوا الباب سجدا اذ القصة واحدة لتراعلم ان الواو مشتركة
بجمع ويشترك الاسمين فصاعدا في فعل واحد نحو قام زيد وعمرو اي حصل
منهما القيام ومن جمع بين الفعلين فصاعدا في اسم نحو قام زيد وقعد اي حصل
كلا الفعلين من زيد ومن جمع بين الفعلين فصاعدا في اسم نحو قام مضموني الجملتين
فصاعدا في الحصول نحو قام زيد وقعد عمرو وزيد قايم وعمرو قايم فان قلت
لو لم يجئ بالواو في عطف الجملة لعلم ايضا حصول مضموني الجملتين فصاعدا في
الحصول فما فائدتها قلنا بلى ولكن كان يحتمل احتمالا مرجوحا ان يكون الكلام
الاول غلطا ويحتمل حصول احد الامرين فقالوا فصار نصا في حصول الامرين
معا فائدة الواو في مثله كفائدة لا في مثل قولك ما جاءني زيد ولا عمرو ومثله قلت
ما جاءني زيد وعمرو بلا قيد فهو في الظاهر يبقى للاحتمالات الثلث اي لرجحانها
وقت واحد ولا مع الترتيب والاكثر ان لا يعطف على المنفي بالواو الا نحو ما جاءني
زيد ولا عمرو وذلك لان الواو وان كان في الظاهر للجمع المشتمل على الاجتماع
في وقت وعلى الترتيب الا انه لما كان يستعمل كثيرا للاجتماع في وقت كما في المفعول
معه وواو الصرف ومع العطف ايضا نحو كيف انت وقصعة من ثريد وكل رجل
وضيعته خيف ان يكون مراد المتكلم ما جاءني زيد مع عمرة فيكون قد نفى الاجتماع

في وقت لا الترتيب بمجيء احدهما على مجيء الآخر فجيء بلا في الاغلب دفعا لهذا التوهم
وبيانا ان المراد نفي الاحتمالات الثلث وقد يراد فيما لا يحتمل الترتيب طرد الكقوله
تعالى ولا تستوي الحسنة ولا السيئة وقوله عز وجل لا يستوي الاحياء ولا الاموات
وان اريد نفي بعض الاحتمالات دون بعض فلا بد من القرينة نحو ما جاءني عمرو اولا
عمرو نابتا وعمرو اولا فيبقى بعد ان تقيد باحد الاحتمالات احتمالا آخر ان لو كررت
العامل فقلت ما جاءني زيد وما جاءني عمرو فهو عند سيبويه نفي للمجيئين المنقطع
احدهما عن الآخر كان المخاطب يوهم انه حصل مجيء كل واحد منهما لكن منقطعا عن مجيء
الآخر فرفعت بهذا الكلام وهمه وعند المازني هو ايضا لاحتمالات الثلث كما كان مع
دون تكرير العامل وهذا القول اقرب ويكون فائدة تكرر الفعل المنفي كفائدة زيادة
لا بعد الواو والكثر قوله والفآء للترتيب اعلم ان الفآء يفيد الترتيب سواء كانت حرف
عطف او لا فان عطفت مفردا على مفرد فائدتها ان ملابسة المعطوف بمعنى الفعل
المنسوب اليه والى المعطوف عليه بعد ملابسة المعطوف عليه له بلا مهلة واذا ادخلت
على الصفات المتسالسلة والموصوف واحد فالترتيب لبسي بملابسها المدلول عاملها
بل في مصاديق تلك الصفات كقولك جاءني زيد الاكل فالتايم الذي يأكل قيام كقوله
يا لهف زيابة للحرث الصابح فالغانم فالآيب اي الذي يصبح فيغنم فيؤوب وان لم يكن
الموصوف واحدا فالترتيب في تعلق مدلول العامل لموصوفها كما في قولهم في
صلوة الجمعة تقدم الاقراء فالانفه فالاقدم هجرة فالاحسن فالاصبح وان عطفت
الفآء جملة على جملة افادت كون مضمون الجملة التي بعدها عقيب مضمون التي
قبلها بلا فصل نحو قام زيد فقعد عمرو وقد يفيد الفآء العطف للحال كون المذكور
بعدها حالا مترتبا على ما قبلها في الذكر لان مضمونها عقيب مضمون ما قبلها في
الزمان كقوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين
وقوله واورثنا الارض نتبوء من الجنة حيث نشاء فنعم اجر العاملين فان ذكر
ذم التي او مدحه يصح بعد جرى ذكره ومن هذا الباب عطف تفصيل الجمل على الجمل
كقوله تعالى ونادى نوح ربه فقال رب الآية وبعقول احسه فقلت لبيك وذلك
ان موضع ذكر التفصيل بعد الاجمال ومنه قوله تعالى وكم من قرية اهلكناها
فجاءها بأسنا بيانا لان ست الباس تفصيل الاهلاك وقد يجيء الفآء العاطفة
للمفرد بمعنى الى على ما حكى الزجاجي تقول العرب مطرنا ما بين زباله فالثعلبية الى

العلمية وبعضهم يقول ما ذكرناه فالعلمية محذوف من مع كونه مرادا ويقيم المضاف اليه مقامه ويعرب باعرابه وهذا كما تقول هي احسن الناس ما بين قرن فقدم وما قرنا فقدما وحكى اجازته عن هشام ومثل قوله فما لك من ذكرى حبيبي ومنزلي البيان الفاء فيه بمعنى الى منازل بين الدخول اى حومل اى توضح الى المقرا فان قلت كيف هذا وانت لا تقول خرجت الى زيد الى عمرو قلت يستعمل في تحديد الاماكن نحو فوالله اشتريت ما بين الموضع العلاني الى دار زيد الى دار عمرو الى دار خالد بجذ فالواو تخييفا لدلالة الكلام عليه قال السابقة للعدى اما دار سلمى بالحزوية اسلمي الجانب الشمأ فالمشلم اقامت به البردين ثم تذكرت منازلها بين الدخول فحومل ثم ومسكنها بين العروب الى اللوى الى سعت سعى لبن فتهم فاذا كنت ذلك مع الحر اعني بحذوفه مع فاء العطف التي هي بعناه اولى بل هو واجب لامتناع اجتماع حرفي عطف وبجوز ان يكون المعنى فمنازلك مع فاء العطف التي هي بعناه اولى بل هو بين منازل الدخول فمنازل حومل فمنازل توضح فمنازل المقرأة وكذا في غير هذا الموضع واما قوله يا دارمية بالعلياء فالسند فالغاية لافادة الترتيب لانه تذكر في تعريف الامكنة الاخص بعد الاعم فكان العلياء موضع وسيع مشتمل على مواضع منها السند وهو كقوله داري بعناد فالكرخ فاذا نفيت قولك جاءني زيد فعمرو فقلت ما جاءني زيد فعمرو فانت ناف للتعقيب مجيء عمرو لمجيء زيد فيمكن ان يحصل المجيآن في حالة وان يحصل بمجيء عمرو قبل مجيء زيد هذا الذي ذكرناه كله حكم فاء العطف والتي لغير العطف ايضا لا يخلو من معنى الترتيب وهي التي تسمى فاء السببية وتختص بالعمل ويدخل على ما هو جزاء مع تقدم كلمة الشرط نحو ان اعطيته فالرمه ومن جاءك فاعطه وبدونها نحو زيد فاضل فاكرمه وتعريفه بان يحصل بصلح تقديرا اذا الشرطية قبل الفاء وجعل مضمون الكلام السابق شرطها فالمعنى في مثالنا اذا كان كذا فاكرمه قال تعالى ام لهم ملك السموات والارض وما بينهما فليرتقوا في الاسباب في قوله تعالى فاخرج منها اى اذا كان عندك هذا الكبر فاخرج وقال رب فانظر الى اذا البعث يعني فانظرني وقال فانك من المنظرين اى اذا اخرت الدنيا على الآخرة فانك من المنظرين وقد يكون فاء السببية بمعنى لام السببية وذلك اذا كان ما بعدها سببا لما قبلها كقوله تعالى اخرج منها فانك رجيم وتقول اكرم زيدا فانه فاضل فهذه تدخل على ما هو الشرط في المعنى كان الاولى دخلت على ما هو الجزاء في المعنى وذلك انك تقول زيد فاضل فاكرمه فاكرمه وبعكس وتقول اكرمه فانه فاضل ثم اعلم انه لا تنافي بين السببية والعاطفة وقد يكون سببية وهي مع ذلك عاطفة على جملة نحو يقوم فيعصب عمرو ولكن لا يلزمها العطف نحو ان لبنته فاكرمه فثرآنه فديون في الكلام بقاء هو موضع الفاء السببية وليت بها بل هي زايدة وفايدة في غير الموضع المذكور نحو زيد فوجد عند الاخفش وقوله واذا هلكت فعند ذلك فاحزعي ثم اعلم ان افادة الفاء للترتيب بلا مهلة لا بنافيها كون المترتب يحصل بتمامه في زمان طويل اذا كان اول اجزائه متعقبا لما تقدم كقوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فان اخضرار الارض يمتد اى بعد نزول المطر لكن يتم في هذه مهلة فجيء بالفاء نظرا الى تمام الاخضرار جاز وكذا قوله جعلناه نطفة في قرار مكين ثم خلقنا النطفة علقة نظرا الى تمام صيرورتها علقة ثم قال فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما نظرا الى ابتدا كل طور ثم قال ثم انشانا خلقا آخر نظرا الى تمام الطور لا خير واما استبعاد المرتبة هذا الطور الذي فيه كمال الانسانية من الاطوار المتقدمة قوله وثم مثله مثلها بمهلة اى مثل الفاء في الترتيب الا انه تخلص بالمهلة والتراخي ومن ثم قال سيبويه في مررت بزيد فعمرو ان المرور مرور ان ولا يكون الا عاطفة ولا يكون الا سببية اذ لا براخي للسبب عن السبب التام ولا يعطف المفصل على المجمل كالفاء وقد يجيء ثم في الجمل خاصة لاستبعاد مضمون ما قبلها وعدم مناسبة له كما في قوله تعالى ثم انشانا خلقا آخر وكقوله وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون وهذا المعنى فرع التراخي ومجازه وكذا في قوله استغفروا ربكم ثم توبوا اليه فان بين التوبة وهي انقطاع العبد اليه بالكلية وبين طلب المغفرة بونا بعيدا وقد يجيء ثم لمجرد الترتيب في الذكر والتدرج في درجة الارتقاء ثم الاولى من دون اعتبار التراخي والبعد بين تلك الدرج ولا ان الثاني بعد الاول في الزمان بل ربما يكون قبله كما في قوله ان من سادثم ساد بسيادة جد لان سياده نفسه به اخص ثم سيادة الاب ثم سيادة الجد وان كان سيادة ابنه مقدمة في الزمان على سيادة نفسه فثم ههنا كالفاء في فبئس بمثوى المتكبرين كما ذكرنا وقد يكون ثم واو الفاء بجرد التدرج في الارتقاء وان لم يكن الثاني مترتبا في الذكر على الاول وذلك اذا تكرر الاول ايضا بلفظه نحو بالله فالله ووالله وقوله تعالى وما ادريك ما يوم الدين ثم ما ادريك ما يوم الدين وقوله تعالى كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون واما قوله تعالى فالينا مرجعكم ثم الله شهيد اى

ثم بجاز بهم بما علموا لانه كان شهدًا على ما يعلمون فاقام العلة مقام المعلول وقوله تعالى
وانى لغفار لمن تاب وآمن وعمل صالحا ثم اهتدى اى ثم بقى على ذلك الهدى من التوبة
والايمان والعمل الصالح كما قبله فى احد الشراط المستقيم اى ابقنا عليه فاستعمل ثم امتا
نظرا الى تمام البقاء او استبعاد المرتبة البقآء عليها افضل وقد تدخل همزة الاستفهام
المنبهة للانكار على واو العطف كقوله تعالى ولقد انزلنا اليك آيات بينات وما
يكفر بها الا الفاسقون اوكلما عاهدوا عهدا الآيه وقوله اوكلما عطف على قوله انزلنا
والهمزة لانكار الفعل وقد يكون الاستفهام للتوبيخ او التقرير اذا دخلت همزة على حملة
منفية كقوله تعالى لولا اوتى مثل ما اوتى موسى (ولم يكفروا عطف لم يكفروا على قالوا
لولا اوتى وكذا تدخل على فاء العطف للانكار كقوله تعالى ومنهم من يستمعون اليك
افانت تسمع الصم فقوله انت تسمع الصم عطف على ومنهم من يستمعون اى بعضهم
يسمع اليك غير سامع فى الحقيقة افانت تسمع هؤلآء الصم وكذا من ينظر اليك افانت
تهدى ويكون الهمزة للتوبيخ او التقرير اذا دخلت على النفى وقد تدخل على فاء السببية
كقوله تعالى من الله غير الله يأتيكم افلا تسمعون اى اذا كان كذا فلا يسمعون فالفآء
للسببية والهمزة للتوبيخ او التقرير وكذا تدخل همزة الانكار على ثم المنفى للاستبعاد
كقوله تعالى ماذا يستعجل منه المجرمون ثم اذا ما وقع آمنتم به لان الايمان بالشئ
مستبعد اثر استعجالهم استهزآء وهذه الحروف ليست بعاطفة على معطوف مقدر كما
فى الكشاف ولو كانت كما ذكرنا هناك يجاز نوعها فى اول الكلام قبل تقدم ما يكون
معطوفا عليه ولو لم يجئ الا شيئا على كلام متقدم وهذه الحروف الثلثة يجئ عند الاخفش
زايدة والبصريون يؤولون فما قيل التأويل صيانة للحروف من الزيادة اما الواو فمثل
قوله تعالى فلما اسلما وتله للجبين قال البصريون جواب لما محذوف اى وتله للجبين
وناديناه كان هناك ما لا يوصف من الطافة تعالى وكذا قوله اخى ناساحة لى فى النسب
واما قوله ولما راى الرحمن ان ليس فيهم رشيد ولا ناه لخاه عن الغدر وصب يعلب بنت
وابل فكان عليهم مثل راكبة التكرار فالمعنى غضب عليهم وصب فحذف المعطوف عليه
وذلك الامام ام الفاء ففى قوله ارانى اذا ما بت على هوى فثم اذا اصبحت اصبحت غاويا
قيل الفاء زايدة قيل بل الزايد ثم لجرمة التصدر واجاز الاخفش زيد فوجد زيد
فقايم قياسا على زيادة الفاء مستدلا بقول الشاعر وقائل خولان فانكح فتاتهم واكرومة
المس حلوكما هيا والفآء كما فى قوله انا حراشة اما انت ذا نفر فان قومى لم ياكلهم الصبع

القبح زايدة عند البصرية دون الكوفية كما مر فى بابه واما ثم فقال الاخفش هى زايدة
فى قوله تعالى حتى اذا ضاقت عليهم الارض بما رحبت وضاقت عليهم انفسهم وظنوا ان
لا ملجا من الله الا اليه ثم تاب عليه وما جاء من مثله فان امكن الاعتذار فهو اولى
والا فلبحكم بن زيادة الحروف وانشد ابو زيد لزيادة ام قول الراجز يا دمرام ما كان
مشى وفضايل قد يكون مستى توقصا قوله وحتى مثلها يعنى مثل ثم فى الترتيب و
المهلة قال الخروف والمهلة فى حتى اقل منها فى ثم فهى متوسطة بين الفاء التى لا مهلة
فيها وبين ثم المفيدة للمهلة والذى ارى ان حتى لا مهلة فيها وبين العاطفة بعيدان
المعطوف هو الجزء الثانى اما فى القوة او فى الضعف على سايراجزآء المعطوف عليه وقد
يكون تعلق الفعل العامل فى المعطوف والمعطوف عليه بما بعد حتى اسبق من تعلقه
بالاجزآء الاخر كقولك توفى الله كل اب لحى حتى ادم وقد يكون فى اثنآء تعلقه بتلك
الاجزآء نحو مات الناس حتى الانبيآء فالمقصود ان الترتيب الخارجى غير معتبر فيها
كما لا يعتبر فيه المهلة بل المعتبر فيها الترتيب اجزآء ما قبلها دهنا من الاضعف
الى الاقوى كما فى مات الناس حتى الانبيآء او من الاقوى الى الاضعف كما فى قدم
الحاج حتى المشاة فصه واو واما وام لاحد الامرين مبهما وام المتصلة لا رمة همزة
الاستفهام سلبها احد المستويين والاخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين ومن
ثم لم تجز ارايت زيدا ام عمرا ومن ثم كان جوابها بالتعيين دون نعم او لا و
المنقطع كبل والهمزة مثل انها لابل ام شاء واما قبل المعطوف عليه لازمة مع اما
جايزة مع او واعلم ان الاحرف الثلثة لاحد الامرين او الامور واما العاطفان سوا
فى المعنى الاتم شئ واحد وهو ان او بمعنى الى والا وبمعنى او ايضا للاضراب بمعنى
بل فلا يكون اذن بعدها الا الجملة فلا يكون حرف عطف بل حرف استيناف واذا كانت
حرف عطف فقد تعطف المفرد على المفرد نحو جاءنى زيد ام عمرو وقد تعطف
الجملة على الجملة نحو قامت ام قعدت وتقول فى الاستيناف انا اخرج اليوم ام يريد و
تلك الاقامة فتقول او اقيم اى بل اقيم وهذه الصورة محتملة للعطف فيكون
على ذلك التقدير متردد ابين الخروج والاقامة واما فى قوله بدت مثل قرن الشمس
فى روق الضحى وصورتها او انت فى العين املح فلا يحتمل العطف اذ لا يصح قيام الجملة
بعدها مقام قوله مثل قرن الشمس كما هو حق المعطوف وكذا فى قوله تعالى مائة الف
او يزيدون اى بل يزيدون واما صار الاضراب بمعنى بل فى كلامه تعالى لانه اخبر عنهم انهم

مائة الف بناء على ما حرر الناس من غير تعرق مع كونه تعالى عالما بعددهم وانهم يزيدون
ثم اخذت في التحقيق مضربا عما يغلط فيه غيره بناء منهم على ظاهر الخبر اى ارسلنا الى
جماعة حررهم الناس مائة وهم كانوا زايدين على ذلك وكذا قوله تعالى كلمح البصر او
هو اقرب وقالوا ان لا واذا كان في الامر فله معنيان التخيير والاباحة فالشك اذا
اخبرت عن احد الشيئين ولا يعرفه بعينه والابهام اذا عرفته بعينه ويقصد ان سهم
الامر على المخاطب فاذا قلت جاءني زيد او عمرو ولم تعرف المجيء منهما فاوقعه للشك
فاذا عرفته وقصدت ابهام الامر على السامع فهو للابهام كقوله وهل انا الا من ربيعة
او مضر الظاهر انه كان يفرق اثر من ايهما فقال تعالى اينما امر نا اليلا وخيار او التفصيل
اذ الرشك ولم نقصد الابهام على السامع كقولك هذا اما ان يكون جوهرا او عرضا اذا
قصدت الاستدلال على انه جوهر لا غير او على انه عرض لا غير او على انه لا جوهر ولا عرض
واما في الامر فان حصل للمأمور بالجمع بين الفعلين فضيلة وشرف في الغالب فهي للاباحة
نحو تعلم الفقه او النحو وجالس الحسن او ابن سيرين والا فهي للتخيير لحسم احدهما ولا يجوز الجمع
هذا ما قيل وينبغي ان يعرف ان جواز الجمع بين الامرين في نحو تعلم اما النحو او العلم لم يفهم
من اما او او بل ليسا الا احد الشيئين في كل موضع وانما استفيدت الاباحة بين ما قبل
العاطفة او ما بعدها معا لان يعلم العلم خير وزيادة الخير فدلالة او واما في الاباحة
والتخيير والشك والابهام والتفصيل على معنى احد الشيئين او الاشياء على السواء وهذه
المعاني تعرض في الكلام لا من قبل او واما بل هي من قبل اشياء اخر فالشك من قبل
جهل المتكلم وعدم قصده الى التفصيل من حيث قصده الى ذلك والاباحة من حيث
كون الجمع يحصل به فضيلة والتخيير من حيث لا يحصل به وذلك واما في سايراقسام
الطلب فلا يعرض فيه شيء من المعاني المذكورة والاستفهام نحو ازيد عندك ام عمرو
واما التمني ليت لي فرسا او حمارا فالظاهر فيه الجمع اذ من غالب العادات ان يتمنى
لا ينكر احدهما حصولهما معا واما التخصص نحو هلا يتعلم الفقه او النحو وهلا يضرب زيدا
او عمرا والعرض نحو الا يتعلم النحو والفقه والا تضرب زيدا او عمرا وافكاك مرية في
احتمال الاباحة والتخيير بحسب القرينة والاكثر استعمال او في الاباحة التي معناها
جواز الجمع جاز استعمالها بمعنى الواو قال وكان سبيان ان لا يسرحوا نعما ويسرحون
بها واعمرت السيح فان سيان بمعنى مستويان وهو بين الشيئين قال سيان كسر
وغبغه او كسر عظم من عظامه واذا نفيت الخبر نحو ما رايت زيدا او عمرا وان اردت نفي

نفي رؤيتهما معا قلت ما رايت واحدا منهما او ما رايت احدهما او ما رايت زيدا ولا عمرا وان اردت نفي رؤية احدهما لا بعينهما فان تعين عندك ذلك الواحد وقصدت تعيينه للمخاطب سميته نحو ما رايت زيدا او ما رايت عمرا وان لم يتعين عندك او تعين لك ما قصدت قلت ما رايت زيدا او عمرا فيكون المعنى ما رايت احدهما ورايت الآخر وكذا اذا نفيت الامر والنهي نحو لا يضرب زيدا او عمرا فالقياس يقتضي ان يكون المعنى لا تضرب احدهما واضرب الآخر كما كان في الامر معناه اضرب احدهما ولا يضرب الآخر فان قلت فاله يبقى اذن فرق بين الامر والنهي ولا بين الخبر المثبت والمنفي في رايت زيدا او عمرا وما رايت زيدا او عمرا قلت لا يبقى فرق في اصل الوضع الا اذا كان المعدود اكثر من اثنين فانك اذا قلت اضرب زيدا او عمرا او خالدا فالمعنى اضرب احدهم ولا تضرب الباقين واذا قلت لا تضرب زيدا او عمرا او بكرا فالمعنى لا تضرب احدهم واضرب الباقين وكذا في الخبر نحو رايت زيدا او عمرا او خالدا وما رايت زيدا او عمرا او خالدا وهذا القياس هو مقتضى اصل الوضع ثم بعد ذلك جرى عادتهم انه اذا استعمل لفظ احد او ما يؤدي معناه في الاثبات فمعناه الواحد فقط فاذا استعمل في غير الموجب بمعناه العموم في الاغلب ويجوز ان يراد الواحد فقط ايضا تفسير ذلك انك اذا قلت في الموجب مصرحا رايت زيدا او عمرا كلاما من الالفاظ الثلثة قصدانك رايت واحدا منهما فقط فاذا قلت في غير الموجب ما رايت واحدا منهما او ما رايت الا زيدا او عمرا فان كل واحد من الالفاظ وان احتمل ان يريد الواحد فقط فيكون المعنى ما رايت واحدا منهما ورايت الآخر لكن الاظهر والاغلب في الاستعمال ان يكون المراد ما رايت واحدا منهما فكيف بما فوق الواحد اى المراد نفي رؤية كلهما وانما كان كذلك لان الاصل عدم الرؤية فاذا قلت رايت واحدا منهما او ما يؤدي معناه نحو ما رايت زيدا او عمرا فقد اخرجت واحدا منهما مما كان اصله اى عدم الرؤية فبقي الآخر على اصله من عدم الرؤية اولى فيكون نفيا لمطلق الرؤية فان قلت فاذا كان الاصل عدم الرؤية كان عليك ان لا ياتي المفعول لرايت لا واحدا ولا اكثر حتى يخشى توهم المخاطب ان هذا الاصل لم يبق على حاله بل كان يكفيك ان تقول ما رايت من جنس الرجال فما دعاك الى قصد نفي الرؤية بالواحد قلت قصد المبالغة وبيان ان ذلك الاصل اى عدم الرؤية نفي على حاله ولم يتغير

باقل ما يكون اى الواحد بمارادفاذا تقرر هذا ظهر لك علة قولهم ان النكرة فى غير
الموجب يفيد العموم فى الاغلب وذلك ان النكرة تفيد الوحدة فى غير الموجب يفيد
العموم كما مضى فان قصد التنصيص على العموم فما لقيت رجلا وما لقيت واحدا قلت
ما لقيت من رجل ومن واحد واذا قلت ما لقيت رجلين اورجالا فالمعنى ما لقيت واحدا
من هذا الجنس وما رايت جماعة واحدة منه فمع عدم من يحتمل ان الاستغراق وغيره
ومعها يصير الاول نصا فى استغراقه بجميع مسميات هذا الجنس والثانى فى
استغراقه بجميع جماعته فظهر ان معنى ما رايت زيدا اوعمرا ما رايت زيدا ولا عمرا
فى الاظهر وكذا معنى لا يضرب زيدا وعمرا او يحتمل لجنسهما لا مرجوحا لا تضرب احدهما
واضرب الآخر ويدفع هذا الاحتمال مثل القرينة فى قوله تعالى ولا تطع منهم آثما
اوكفورا اذ لا يجوز ان يريد لا تطع واحدا منهما واطع الآخر لقرينة الاثم والكفر
فلفظة او فى جميع الامثلة موجبة كانت اولا مفيدة لاحد الشيئين او الاشياء نفر
معنى الوحدة فى غير الموجب يفيد العموم فلم يخرج لزوم النطع بالجمع فى الانتهاء
فى لا تطع منهم اثما اوكفورا عن معنى الوحدة التى هى موضوعة له والله اعلم واما اما
فهى بمعنى او فى جميع الاحكام المذكورة الا ان المعطوف عليه بامما لابد ان يكون مصدرا
بامما اخرى نحو جائنى اما زيد واما عمر لمعنى الكلام مع اما على احد الشيئين او
الاشياء واما مع او فان تقدم اما على المعطوف عليه نحو جائنى اما زيد او عمر ف
فالكلام مبنى على ذلك وان لم يتقدم جاز ان يعرض للمتكلم معنى احد الشيئين بعد
ذكر المعطوف عليه نحو قولك مثلا قام زيد فاطعا بقيا ثم يعرض الشك او يقصد الابهام
فتقول او عمرو ويجوز ان يكون شاكا او مبهما من اول الامر وان لم تات بحرف
دال عليه كما تقول مثلا جاءنى القوم وانت عازم من اول الامر على الاستثناء
بعولك الا زيدا فاما الثانية فى كل كلام لابد لها من تقدم اخرى داخلة على
المعطوف عليه بخلاف او وما يجوز فيه تقدم اما عليه وعدم تقدمه قد جاء ت
اما غير مسبوقة بامما اخرى فى الشعر لكنها تقدر حملا على الكثير الشايع من
استعمالها انشد الفراء ثم بدار قد تقادم عهدها واما باموات لما حيا لها
اى اما بدارها واما باموات وقد تختلف الثانية الاول فاما ان يكون اخ نجن
فاعرف منك عشى من سمينى والا فاطرحنى واتخذنى عدوا ابقيك وسعى و
يلزم الثانية الواو وربما يرد بلا واو نحو خذ اما هذا واما ذاك قالت بالبتنى

بالسى امناشالت بعامتها اما الى جنه اوالى نار وبى وى اما الحه وهى لغة فى اما
قالوا ان اما لا يستعمل فى النهى وحكى قطرب فتح همزة اما العاطفة وعند سيبويه
مركبة من ان وما بدليل حذف ما للضرورة قال سقته الرواعد من صف وان
من حريف بعد ما فارتكب الشايع حذف اما الاولى وحذف ما من الثانية وقال
لقد كذبتك نفسك فاكذبنها فان جزعا وان اجمال صبر قال التقدير بجزع جزعا و
لا مانع من تغيير معنى الكلمة وحالها بالترتيب كما مضى من كون ما بمعنى ربما وقال
غيره مضر وغير مركبة اذ الافراد اصل فى الحروف ويا ول البيتين بان الشرطية وشرطها
كان المحذوفة اى فان كان جزعا ومنع ابو على وعبد القاهر من كونها عاطفة لان
الاولى داخلة على ما ليس بمعطوف على شئ والثانية مقترنة بواو العطف فلا يصلح
للعطف وشبهة من جعلها حرف عطف كونها بمعنى او العاطفة ولا يلزم ذلك
فان معنى ان المصدرية هو معنى ما المصدرية والاوان ناصبته للمضارع دون الثانية
وقال الاندلسى اما الاولى مع الثانية حرف عطف قدمت تنبيها على ان الامر مبنى على
الشك والواو جامعة بينهما عاطفة لاما الثانية على الاولى حتى يصير كمى ف واحد
ثم تعطفان معا ما بعد الثانية على الاولى وهذا عذر بارد من وجوه لان تقدم
بعض العاطف على المعطوف عليه وعطف الحرف غير موجودة فالحق ان الواو هى
العاطفه واما مفيدة لاحد الشيئين على عاطفه والواو فى نحو قوله اما الى جنه اما الى
نار مقدرة قوله وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام اه اعلم ان ام على ضربين
متصلة ومنفصلة فالمتصلة يختص ثلثة اشياء احدها تقدم الهمزة اما الاستفهام
نحو ازيد عندك ام عمر وا والتسوية نحو سواء عليهم استغفرت لهم ام لم تستغفر
لهم وقد يجئ شرح همزة التسوية وهذه الهمزة قد يكون مقدرة قبل ام المتصلة فى
الشعر قال لعمرى ما ادرى وانى لاريب اسبع رميين الجمار بثمان وقال
سعث بن سلام سعشت بن مسعر وقال كونتك عينك ام رابت بواسط غسل
الظلام من الرباب حبابا ولبس بكثير وربما يحى هل قبل المتصلة على الشذوذ وانما
لزمت الهمزة دون هل لان ام المتصلة لازمة بمعنى الاستفهام وصفا وهى مع اداة
الاستفهام وضعا وهى مع اداة الاستفهام التى قبلها بمعنى اى شئ فشاركت الهمزة
الاستفهام التى هى ايضا عربية فى باب الاستفهام وعادلتها حتى كانتا بمعنى اى
واما هل فانها وحيله فى معنى الاستفهام اذ اصلها قد نحو قوله هل اتى على

الانسان واما المنقطعة فقد لا يتقدم الاستفهام وقد يتقدمها اما بل او بل
ولا يتبع بعد غيرها من اسماء الاستفهام اذا كان الاستفهام بام على اسم داخل في عموم
لاسم الاستفهام المتقدم في الحكم المنسوب عليه لان اسماء الاستفهام اذا استفهمت بها
عمت في الجميع فعمى عن كل استفهام بعدها فلا تقول من عندك ام عندك عمر ولان
معنى قولك ام عندك عمر ومستفاد من قولك من عندك فان لم يدخل المستفهم بام في
عموم تلك الاسماء نحو من عندك ام عندك حمار وان زيدا ام عندك عمرو او في حكم المعطوف
اليها نحو من عندك ام ضربت عمرا ومن تضرب او من تشتم جاز وقوعها بعدها وثانيها
يجب ان يستفهم بها شيئين او اشياء ثابت احدها او احدها عند المتكلم لطلب التعيين
لا تفا مع الهمزة بمعنى اى ويستفهم بها عن التعيين فيكون المعطوف مع المعطوف عليه
بتقدير استفهام واحد لان المجموع بمعنى اى هذين جاءا به بالبعث واما في المنقطعة فلا يثبت
احد الامرين عنده بل ما قبل ام وما بعدها على كلامين لانه اضراب عن الكلام
الاول وشروع في استفهام مستأنف فهي اذن بمعنى بل التي تدل على ان الاول يكون غلطا
في نحو قوله الفا لا بل امم شاء او بمعنى بل التي يكون الانتقال من كلام الى آخر لا لتدارك
الغلط كما في قوله تعالى ام يقولون افتريه وقوله ام اتخذ مما يخلق بنات وبنين مع
مع معنى بل بمعنى همزة الاستفهام مبتدأ نحو انها لابل امر شاء او الهمزة الانكارية في
نحو ام يقولون افتريه وقد يجيء بمعنى بل وحدها كقوله تعالى ام انا خير من هذا الذي هو
مهين اذ لا معنى للاستفهام ههنا وكذا اذا جاءت بعدها اداة الاستفهام كقوله تعالى
ام هل تستوي الظلمات والنور وقوله تعالى امن هو جندلكم وقوله ام كيف ينفع ما يعطى
العلوق بريمان انف اذا ما ظن بالكبر ولاجل كون ما بعد ام وما قبلها على كلامين
سميت منفصلة وسميت الاولى متصلة لكونها مع الهمزة التي قبلها كاى وجواب
المنقطعة لا او نعم لانه استفهام مستأنف وتالتها انها يليها المفرد والجملة بخلاف
المنقطعة فانه لا يليها الا الجملة ظاهرة او مقدرة نحو ازيد عندك ام عندك عمرو او مقدرة
احدها نحو انها لابل امر شاء قال جار الله لا يجوز حذف احد جزئي الجملة بعد المنقطعة
في الاستفهام لئلا يلتبس بالمتصلة ويجوز في الخبر اذا لا يلتبس اقول اذا كان الاستفهام
المفرد بغير الهمزة لم يلتبس بالمتصلة فراعلم انه اذا ولي المتصلة مفرد فالاولى ان يلي
الهمزة قبلها مثل ما يليها سواء ليكون ام مع الهمزة بتا وبل اى المفردات بعدهما
بتا وبل المضاف اليه فنحو ازيد عندك ام عمرو بمعنى انهما عندك وانى السوق زيد ام

امر في الدار اى في اى الموضعين هو ويجوز المخالفة من ما وليها نحو اعندك زيد ام عمرو
وازيد عندك ام في الدار والبيت زيد ام عمرو اعندك زيد ام عمرو ويجوز احسنا كما
قال سيبويه لكن المعادلة احسن وان وليت ام والهمزة جملتان مشتركان في احد الجزئين
فان كانتا فعليتين مشتركتين في الفاعل نحو اقمت ام قعدت وانا مر زيدا ام ابنته
فهي متصلة ويجوز مع عدم التناسب بين معنيي الفعلين ان يكون منقطعة نحو اقام
زيد ام تكلم وان كانتا فعليتين منسا ويتي النظم مشتركتين في الفعل نحو اقام زيد ام
عمرو او اسميتين كذلك مشتركتين في جزء نحو ازيد قايم ام هو قاعد وازيد حي ام عمرو
فالاولى كون ام في الصور الثلث منقطعة لانك كنت قادرا فيها على الاكتفاء بجزء منها
لو قصدت الاتصال والمفرد اول على كونها متصلة وعلى كون ما قبلها وما بعدها في
تقدير كلام واحد فلو اردت الاتصال قلت في الاول ازيد قايم ام عمرو وفي الاخيرتين
ازيد قايم زيد ام قاعد وازيد اخي ام عمرو وقد دللت الى الجملتين مع القدرة على المفردين
لدليل الاتصال واما في الفعلين المشتركين في الفاعل فلا يقدر على الاكتفاء بجزء
منهما لان كل فعل لا بد له من فاعل واما ان جئت بعدها بجملتين غير مشتركين في
جزء نحو ازيد قايم ام عمرو قاعد وقايم زيد ام قاعد عمرو وقام زيد ام قعد عمرو
وقام زيد ام قعد عمرو وكذا اضرب زيدا عمرا ام قتله خالدا لان المشتركة منه فضله
لاجزء جملة فالمتأخرون على انها منفصلة لا غير والمصنف والاندلسي جوزا الامرين
فان كانت متصلة فالمعنى اى هذين الامرين كان وليس ما ذهبا اليه ببعيد
بل ان وقع الاختلاف بين الجملتين اما يكون احديهما اسمية والاخرى فعلية نحو
اقايم زيد ام عمرو قاعد او يتقدم خبر احدى الاسميتين وتاخر خبر الاخرى نحو اقايم
زيد ام عمرو قاعد وكذا في مشتركتين في جزء اذا لم يتساويا واطهما نحو ازيد
عندك ام عندك عمرو وابكر قايم ام قايم عمرو فالظاهر فيها الانفصال واما قوله
تعالى سواء عليهم ادعوتموهم ام انتم صامتون فجاز اختلاف الجملتين مع انها
متصلة لما منهم من الالتباس بالمنقطعة لان التسوية لا معنى فيها للمنفصلة فعلى
هذا كان بعد ام مفرد لفظا وتقديرا في متصلة قولا واحدا وقبلها الهمزة في الاغلب
لفظا او تقديرا وان كان بعدها جملة فان لم يكن قبلها همزة فهي منقطعة وان كان
قبلها الهمزة صرت المتصلة عن المنفصلة بما ذكرت لك الان وقال سيبويه
ام في قولك ازيد عندك ام منقطعة كان عند السائل ان زيدا عنده فاستفهم ثم

ادركه مثل ذلك الظن انه ليس عنده فقال ام لا وانما عندها منقطعة لانه لو سكت على قوله
ازيد عندك لعلم المخاطب انه يريد اهو عندك ام ليس عندك فلا بد ان يكون قولك
ام لا فائدة محدودة وهو تغيير ظن كونه عنده الى ظن انه ليس عنده وهذا معنى الانقطاع
والاضراب واما همزة التسوية وام التسوية فيهما اللتان تلتئمان فولهم سواء قولهم
لا ابالي ومتصرفاته نحو قولك سواء على اقمت ام قعدت ولا ابالي اقام ام قعد
فعند النحاة قولك اقمت ام قعدت جملتان في تقدير مفردين معطوف احدهما
على الآخر بوا والعطف اي سواء على قيامك وقعودك فقيامك مبتدأ، وقعودك
عطف عليه وسواء على قيامك وقعودك خبر مقدم وقد اجاز ايضا ابو علي
ان يكون سواء مبتدأ، واقمت ام قعدت خبرا لكونهما في الظاهر فعلين قال ابو علي
انما جعل الفعلان مع الحرفين في تأويل الاسمين بينهما واو العطف لان ما بعد
همزة الاستفهام وما بعد عديلها مستويان في علم المستفهم لانك انما تقول اقمت
ام قعدت اذا استوى عندك قيام المخاطب وقعوده فيطلب بهذا السؤال التعيين
فلما كان الكلام استفهاما عن المستويين التعيين اقيم همزة الاستفهام وعديلها
مع ما بعدها مقام المستويين وهما قيامك وقعودك وهذا الحاقيم لفظ هذا
مقام الاختصاص في انا افعل كذا ايها الرجل لجامع الاختصاص بكل منادى مختص
ولا ينعكس وكل استفهام بام المتصلة تسوية ولا ينعكس والذي يظهر في
ان سواء في مثله خبر مبتدأ محذوف تقديره الامران سواء على تغاير بين الامرين
بقوله اقمت ام قعدت كما في قوله تعالى فاصبروا او لا تصبروا سواء عليكم
اي الامران سواء عليكم وسواء لا يثنى ولا يجمع وهذا كما انه في الاصل مصدر وقد
حكى ابو حاتم تثنيته وجمعه ورد ابو علي قولك اقمت ام قعدت بمعنى ان اقمت
وان قعدت والجملة الاسمية المتقدمة اي الامران سواء دالة على جزاء الشرط
اي ان قمت او قعدت فالامران سواء على ولا شك في تضمن الفعل بعد سواء
وما ابالي معنى الشرط وكذلك استنبجى الاخفش على ما حكى ابو علي عنه في الجملة
ان تقع بعدها الابتدائية نحو سواء على اوما ابالي اورهم مالك ام دينار الامر
الى افادة الماضي في مثله معنى المستقبل وما ذاك الا لتضمن معنى الشرط وانما
قوله تعالى سواء عليهم ادعوتموهم ام انتم صامتون فليتقدم الفعلية والا لم يجز من
وقوع الاسمية موقع الفعلية قوله تعالى هل لكم فيما ملكت ايمانكم من شركاء فيما رزقناكم

فيما رزقناكم فانتم فيه سواء فيستوي لتقدم الاستفهام الدال عليه ومن ذلك قوله لم
يعتبر الآء حلقي شرق كنت كالعصان بالآء اعتصادي وكذلك استقبح الاخفش
وقوع المضارع بعدها نحو سواء على يقوم ام يقعد واما اتاني القوم ام يقعد
لكون افادة الماضي معنى الاستقبال ادل على ارادة معنى الشرط فيه قال ابو علي مما
يدل على ما قال الاخفش ان ما جاء في التنزيل من هذا النحو جاء على مثال الماضي
قال تعالى سواء علينا اجزعنا ام صبرنا سواء عليهم استغفرت لهم ام لم
تستغفر لهم وسواء عليهم اانذرتهم ام لم تنذرهم وقال سواء عليك اليوم
انضاعت النوى بحرفاء ام انجى لك السيف ولح وقال ما ابالي انت بالحزن
من ام بحاني نظهر عنب لئيم واما قوله فانك لا بنا لي بعد حول اظبي كان امامك
ام حمار فقد مر في باب كان ان تقدير ه اكان ظبي كان امامك حق وان كاهد من المركبين
استحار ك فاجر واما افادة الهمزة فائدة ان الشرطية لا يجوز ان يستفهم في امر المفروض
وقوعه المجهول في الاغلب فلا يقال ان غربت الشمس وكذا حرف الاستفهام تستعمل
فيما يتعين حصول فجاز فيامه مقامها فخرجت عن معنى الاستفهام وكذا ام خرجت
عن معنى الاستفهام وجعلت بمعنى اولا لها مثلها في افادة احد الشيئين او الاشياء
فمعنى سواء على اقمت ام قعدت ان قمت ام قعدت ويرشدك الى ان سواء ساد
مسد جواب الشرط لاخبر مقدم ان معنى سواء اقمت ام قعدت ولا ابالي
اقمت ام قعدت في الحقيقة واحد ولا ابالي ليس خبرا لمبتدأ بل المعنى ان اقمت ام
قعدت فلا ابالي لهما وقول ابن سينا سيان عندي ان يروى او ان يحر وليس
مجرى على امثالهم فلم يقو ذلك وان لم يكن الاستشهاد بمثله مرضيا واما بجي
الهمزة وام او الهمزة واو بعد باب دريت وعلمت نحو ما ادري ازيد عندك
ام عمرو فليس من هذا الباب اذ لا معنى للشرط فيه كما في الذي نحن فيه وان
قصدت معنى التسوية في الشرط غير لفظ سواء وما ابالي فالغالب التصريح بأو
في موضع ام بلا همزة استفهام قبلها نحو لاضربنه قاما وقعدا والمعنى ذلك
المعنى والتقدير ذلك التقدير اذ المقصود ان قام او قعد فلاضربنه اي قيامه
وقعوده مستويان عندي لا بمعنى احدهما من ضربه وجب تكرير الشرط سواء كان
مع او ومع ام لان المراد التسوية في الشرط بين الشيئين او الاكثر فلا يجوز ما ابالي
اقام ولا اضربنه قام وانما غلب في سواء وما ابالي الهمزة وام المتصلة جامعا

ومناسبة وهو التسوية فمن ثم جوزت الاتيان بها بعد اللفظين بخريد الهمزة وعن
معنى الاستفهامية وجعلها بمعنى ان واو كما تقدم ويجوز مع هذا بعد سواء وكذا ابالى
اقمت ام قعدت بتقدير حرف الشرط قال ولست ابالى بعد الى مطرف حقوق
المنايا اكثرت ام قللت قال ابو علي لا يجوز ابو بعد سواء فلا يقال سواء علي قمت
او قعدت قال لانه يكون المعنى سواء علي احدهما ولا يجوز ذلك ويرد عليه لزوم معنى
ام ايضا احد الشيئين او الاشياء فيكون معنى سواء علي اقمت ام قعدت سواء
علي ايهما فعلت من الامرين لتجرد ذا من الاستفهام وهذا ايضا ظاهر الفساد
ولانا لزمه ذلك في او وفي امالانه جعل سواء خبرا مقدما ما بعده مبتدأ والوجه
كما ذكرنا ان يكون سواء خبر مبتدا محذوف ساد مسد جواب الشرط ويجوز الخليل
في غير سواء ولا ابالي ان يجري مجراها فتذكر بعد ام والهمزة نحو لا ضربنه اقام
ام قعد مستدلا بصحة قولك لا ضربنه اي ذلك كان وهو بمعنى اقام ام قعد وليس
ما قال ببعيد لانه تدمعنى التسوية مع غيرها ايضا ظاهرا اي قيامه وقعوده مستويان
عندي لا بمعنى احدهما من ضربه كما تقدم ذكره قال واما انتهى علمي تناهيت بعد
الطال فاملي ام تناهى فاقصر اروى او تناهى فالهمزة في اطال ليست باستفهامية
بل اطال ماض من الاطالة وروى ام تناهى فالهمزة استفهامية وطال ماض من
الطول ولا يجيء بالهمزة قط او فلا يقول لا ابالي اقمت ام قعدت ولا لا ضربنه اقام
او قعد لانك انما جئت بالهمزة مع ام وان لم يكن فيها معنى الاستفهام لما فيها من التسوية
المطلوبة ههنا وليس في الهمزة مع او معنى التسوية وقولك لا قتلنه كائنا من كان
ولا فعلنه كائنا ما كان كائنا فيهما حال من المفعول ومن وما في محل النصب على انهما
خبران لكائنا وهو موصوفان والضمير الراجع اليهما من الصفة محذوف اي كائنة
في كائنا وكان ضمير راجع الى ذي الحال اي كائنا اي شيء كأنه قال المصكل موضع
قدر الجملتان اي المعطوفة احديهما على الاخرى بالحال ونحو لا ضربنه قام او قعد اذ
المعنى قائما كان او قاعدا وان قدر الكلام بالتسوية من غير استفهام فامر نحو
ما اتاني اقمت ام قعدت هذا كلامه والعاقل ان يطالبه باختصاص معنى الحالية
وقد ذكرنا ان موضع يجوز فيه ام يجوز فيه او بالعكس واعلم ان الفرق بين او وام
المتصلة في الاستفهام ان معنى قولك ازيدا رايت او عمرا ام احدهما رايت وجوابه
لا او نعم ومعنى قولك ازيدا رايت ام عمرا ايهما رايت وجوابه بالتعيين كما تقول زيدا

وتقول عمرا فالسؤال باو لا يمكن ان يكون بعد السؤال بام لانك في ام عالم بوجود احدهما
عنده فكيف تسأل عما تعلم وتقول ازيد افضل ام عمرو ولم يجز الا اذا كان المفضول معلوما
للمخاطب اذ المعنى احدهما افضل وذلك انما يكون اذا قال لك مثلا شخص عندي رجل
افضل من بكر ثم حضر زيد وعمرو وتقول ازيد ام عمرو افضل اي احدهما افضل من بكر
حيث اشكل عليك الامر وفي او وام المتصلة في الاستفهام فقد راو باحدهما وام بايتهما
تقول الحسن او الحسين افضل اي احدهما افضل ام ابو الحنيف والمراد احدهما افضل ام
ابو الحنيفة افضل من احدهما والجواب احدهما قوله ومن ثم لم يجز ارايت زيدا ام عمرا اي
لانه لم يلبها المستويان اذ احدهما فعل والآخر اسم وقد تقدم ان سيبويه قال ان مثل
هذا جائز حسن الا ان جواز ازيد ارايت ام عمرو احسن واولى قوله ومن ثم كان
جوابه بالتعيين اي لكونها لطلب التعيين قوله والاولى ولكن لاحدهما معينا ولكن
لازمة للنفي اعلم ان لا للنفي الحكم عن معرد بعد ايجاب به للمتبوع فلا يجيء الا بعد حتى موجب
او امر ولا يجيء بعد الاستفهام والعرض والتمني والتخصيص ونحو ذلك ولا بعد النهي
تقول ضربت زيدا لا عمرا او اضرب زيدا لا عمرا ولا يعطف بها الاسمية ولا الماضي
على الماضي فلا يقال قام زيد لا قعد لانه جملة ولفظه لا موضوعة لعطف المفردات
وقد يعطف مضارعا على مضارع على قلة نحو اقوم لا اقعد والمجوز مضارعه للاسم
فكانك قلت انا قايم لا قاعد ولا يجوز تكريرها كسائر حروف العطف لا تقول قام
زيد لا قام عمرو ولا بكر تقول قام زيد وعمرو وبكر ولو قصدت ذلك ادخلت
الواو في المكرر فقلت لا بكر ولا خالد فيخرج لا عن لفظ العطف ويتخصص لتاكيد النفي
لدخول العاطف عليه ومنع الرجاح من مجيء لا العاطفة بعد فعل الماضي ورد بقول
امرء القيس كان ثبيرا حلفت ثلثوه تنوفي لاعقاب القواعل هو في ثلثة والقواعل
صغار الجبال وقال بعضهم ليس ايضا يكون عاطفة كلا قال انما جرى العين ليس للحمل
جاريا واما بل فاما ان يليها مفردا وجملة وفي الاولى لتدارك الغلط ولك ان يكون
بعد نفي او نهي او بعد ايجاب او امر فان جاءت بعد ايجاب وامر نحو قام زيد بل عمرو
فهي لجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه منسوبا حكمه الى التابع فيكون الاخبار عن قيام زيد
غلطا بجواز ان يكون قد قام وان لم يكن اقرب بل ان يلفظك بالاسم المعطوف عليه كان غلطا
عن محمد او سهوا لسان وعلل صاحب المغني عن الكوفيين انهم لا يجوزون العطف ببل بعد لا
بجاب والظاهر انهم وهم من الناقل فانهم يجوزون عطف المفرد بلكن بعد الموجب جملة بل كما

نقل عنهم ابن الانبارى والاندلسى فكيف يمنعون هذا واذا عطفت ببل مفردا بعد النفى او النهى فالظاهر
اتحاد الاضراب ايضا ومعنى الاضراب جعل الحكم الاول موجبا كان او غير موجب كالمسكوت عنه
بالنسبة الى المعطوف عليه ففى قولك جائنى زيد بل عمر وافادت بل ان الحكم على زيد تقدم المجئ
كالمسكوت عنه يحتمل ان يصح فيكون غير جار وان لا يصح فيكون فد جاءك كما كان الحكم على زيد
بالمجئ فى ماجاءنى زيد بل عمرو واحتمل ان يكون صحيحا وان لا يكون وهذا الذى ذكرنا ظاهر
كلام اندلسى وقال ابن مالك بل بعد النفى والنهى كلكن بعدهما وهذا الاطلاق منه يعطى
ان عدم مجئ زيد فى قولك ماجاءنى زيد بل عمر ومتحقق بعد مجئ بل ايضا كما كان كذلك
فى ماجائنى زيد لكن عمرو بالاتفاق وبه قال المصلاة قال فى ماجاءنى زيد بل عمرو
ويحتمل اثبات المجئ لعمرو مع تحقق نفيه عن زيد والظاهر ما ذكرنا اولا هذا كله فى
حكم بالنظر الى ما قبلها واما حكم ما بعد الا بنه بعد النفى والنهى فعند الجمهور انه مثبت
فعمرو جاء فى قولك ماجائنى زيد بل عمرو فكأنك قلت بل جاءنى عمرو وقيل ابطل النفى
والاسم المنسوب اليه المجئ قالوا والدليل على ان الثانى مثبت حكمهم بامتناع النصب
فيما زيد قايم بل قاعد ووجوب الرفع كما مر فى بابه وعند المبرد ان الغلط فى الاسم
المعطوف عليه فقط فيبقى الفعل المنفى مسندا الى الثانى واذا ضمنت لا الى بل بعد
الايجاب او الامر نحو قام زيد لا بل عمرو واضرب زيدا لا بل عمرا تضمن لا يرجع الى
ذلك الايجاب والامر المتقدم لا الى ما بعد بل ففى قولك لا بل عمرو نفيت القيام عن
زيد واثبته ببل لعمرو ولو لم يجئ بلا لكان قيام زيد كما ذكرنا فى حكم المسكوت عنه
يحتمل ان يثبت وان لا يثبت وكذا فى اضرب زيدا لا بل عمرا اى لا يضرب زيدا بل
اضرب عمرو اولولا المذكور لاحتمل ان يكون امرا بضرب زيد وان لا يكون مع الامر
بضرب عمرو وكذا الداخلة على بل بعد النفى والنهى راجعة الى معنى ذلك النفى والنهى
مؤكدة لها وما بعد لا بل اذن باق على الخلاف المذكور من المبرد والجمهور ولا يجئ بل المفرد
العاطفة للمفرد بعد الاستفهام لانها لتدارك الغلط الحاصل عن الجزم بحصول مضمون
الكلام او طلب تحصيله او العزم فى الاستفهام لا لحصول شئ ولا تحصيله حتى تقع غلط
فيتدارك وكذا قبل انما لا يجئ بعد التخصيص والتمنى والترجى والعرض والاولى ان يجوز
استعمالها بعد ما يستفاد منه معنى الامر والنهى كالتخصيص والعرض واما التى يليها
الجمل فمفادها الانتقال من جملة الى اخرى اسم من الاول وقد يجئ للغلط والاول
يجئ بعد الاستفهام ايضا كقوله تعالى اتأتون الذكران من العالمين الى قوله بل انتم

انتم قوم عادون التى ليدارك الغلط نحو ضربت زيدا بل اكرمته وخرج زيد بل دخل خالد وقد
يشترك الجملتان فى جزء وقد لا يشترك واما الكوفى فشرطها مغايرة ما قبلها لما بعدها نفيا او
واثباتا من جهة المعنى لا من حيث اللفظ كما مر فى المثقلة فاذا عطفت بها المفرد ولا يكون
فى ذلك المفرد معنى النفى لان حروف النفى انما تدخل الجمل وجب ان يكون لكن بعد النفى لتغاير
ما بعدها ما قبلها نحو ما جائنى زيد لكن عمرو جاء وقد مر معنى الاستدراك فى المشددة وعدم
مجئ زيد باق بحاله لم يكن الحكم به غلطا منك وانما جئت بلكن دفعا لتوهم المخاطب ان
عمرا ايضا لم يجئ كزيد فهى فى عطف المفرد بمقتضيه لا لانها لاثبات الثانى بعد النفى عن الاول
ولا للنفى عن الثانى بعد اثبات الاول واجاز الكوفيون مجئ لكن العاطفة للمفرد بعد الواو
ايضا نحو جاءنى زيد لكن عمرو حملا على بل وليس لهم بشاهد وكون وضع بل لمغايرة ما
قبلها لما بعدها يدفع ذلك الآن يسلموا هذا الموضع واذا وليها جملة وجب ايضا المغايرة
المذكورة كما ذكرنا فى المشددة ويتبع بعد جميع انواع الكلام الا بعد الاستفهام والتمنى
والنهى والعرض والتخصيص على ما قبل وذهب يونس الى اتباعه فى جميع مواقعها محققه
من المثقلة وليست بحرف عطف ولها مفردا وجملة وذلك بجواز دخول الواو عليها
فهى المفرد بقدر العامل بعدها ويشكل عليه ذلك اذا وليها مجرور بلا جار نحو ما مررت
بزيد لكن عمرو كما قال الجرجانى والى اتباعه المفرد عاطفة ان تجردت عن الواو واما مع
الواو فالعاطفة هى الواو وصحبتها الواو اولا لموافقتها الثقيلة فى مجئ الجملة بعدها فهى
مع الواو ليست بعاطفة اتفاقا واما الجرجانى فان يليها المفرد فعاطفة خلافا ليونس
وان وليها مفرد فقبل عاطفة وهو ظاهر مذهب الزمخشرى فلا يحسن الوقف على ما
قبلها وقبل تحقق كما هو مذهب الجرجانى فيحسن الوقف على ما قبلها لكونها حرف ابتداء

قوله حروف التنبيه الا واما وها اعلم ان ما والا حرف استفتاح يبتدأ بها الكلام
وفائدتها المعنوية توكيد مضمون الجملة وكأنها من كبنان من همزة الانكار وحرف النفى
الانكار النفى لانكار النفى ونفى النفى اثبات مركب الحرفان لافادة الاثبات والتحقيق
وصار بمعنى الا انها غير عاملين يدخلان على الجملة خبرية كانت او طلبية كانت الطلبية
امرا او نهيا او استفهاما او تمنيا او غير ذلك وتختصان بالجملة لخلوها وفائدتها
اللفظية كون الكلام بعدها مبتدأ به وقد تنسب التنبيه اليها كما هو مذهب المص
وتدخل الاكثر على القسم وقد تبدل همزة اما ها، وعسا نحوها وعا وقد يحذف الفها
فى الاحوال الثلث نحو الا روهم وعمرو وقد يجئ الا عند الخليل حرف تخصيص ايضا كما ذكرنا

ذكر التنبيه

عند الا رجلا جزاه الله خيرا وقد جاء اما بمعنى حقا فيصح ان ما بعدها كما مر في باب ان وانا
اما انا والا للعرض فهما يختصان بالفعل ولا شك في كونهما اذن مركبين من همزة الانكار
وحرف النفي وليسا كحرف الاستفتاح لانها بعد التركيب تدخلان على جملتي الاسمية
والفعلية بلا خلاف والتنان للعرض تختصان بالفعلية على الصحيح كما قال الاندلسي واجاز
المص دخولها على الاسمية ايضا كما مر في لا النافية لها فتدخل من جميع المفردات على اسما
الاشارة كثيرا لما ذكرنا في بابها ويفصل كثيرا بين اسما الاشارة وبينها اما بالقسم نحو
الله ذا وقوله ويعلمن ها لعمر الله ذا قسما ما فاقدر بذرعك وانظر ابن تمنك واما
بضمير المرفوع المنفصل نحو ها انتم اولاء وبغيرها قليلا كقولها ان عدس قوله فقلت
لهم هذا لها ها ود النا مذهب الخليل ان ها المقدمة في جميع ذلك كانت متصلة باسم الاشارة
اي كان التنبيه الله هذا او لعمر الله هذا قسما وانتم هؤلاء وان ها نا عزة والدليل
على انه فصل حرف التنبيه عن اسم الاشارة وحكى ابو الخطاب عن يونس به هذا انا
افعل وانا هذا افعل في موضع هذا انا فاعل وليس معناه ان تعرف المخاطب وانا
تعلمه انك لست غيرك لان هذا محال بل المعنى فيه وفيها انت ذا تقول وها هو ذا
تقول استغراب وقوع مضمون الفعل المذكور بعد اسم الاشارة من المتكلم والمخاطب
والغائب كان المعنى ها انت ذا تقول او لضربك زيدا الذي استغربته ولم يتوقعه
قال تعالى ها انتم اولاء تحبونهم فالجملة بعد اسم الاشارة لازمة لبيان الحال
المستغربة ولا محل لها اذ هي مستأنفة وقال البصريون هي في محل النصب على الحال اي
ها انت ذا قائلا فالواو والحال هنا لازمة لان الفائدة متوقفة والعامل فيه حرف
التنبيه او اسم الاشارة ولا اري للحال فيه معنى اذ ليس المراد انت المشار اليه في حال قولك
وجوز بعضهم ان يكون ها المقدمة في نحو ها انت ذا تفعل غير مستوى الدخول على
ذا استدلالا بنحو قوله تعالى ها انتم هؤلاء ولو كانت هي التي كانت مع اسم الاشارة
لم تعد بعد انتم لجواز ان تعتبر الخليل بان تلك الاعادة للبعد بينهما كما اعيد فلا
تحسبنهم بعد قوله فلا تحسبن الذين يخلون وايضا قوله تعالى ثم انتم هؤلاء
تقتلون دليل على كون المصدر منوي الدخول على اسم الاشارة ولو كان في صدر
الجملة من الاصل لجاز من غير اسم الاشارة في ها انت زيدا وما حكى الزمخشري رحمه
من قولهم ها ان زيدا منطلق وها افعل كذا مما لم اعتره عن شاهد فالاولى ان تقول
ها التنبيه مختص باسم الاشارة وقد يفصل منه كما مر ولم يثبت دخوله في غيره

في غير من الجمل والمفردات وقد عد ابن مالك يا من حروف التنبيه قال واكثر ما يليها
منادى او امر نحو الا يا اسجدوا او من نحو يا ليتني كنت معهم او تعليل نحو يا ربما غارة
وقد يليها فعل المدح والذم والتعجب من جعلها حرف النداء فقط قدر في جميع هذه
المواضع منادى بخلاف من جعلها حرف التنبيه ويجمع حروف التنبيه صدر الكلام
كالاستفهام كما تقدم الا ها الداخلة على اسم الاشارة غير مفصولة فانها تكون اما في
الاول او في الوسط بحسب ما يقع اسم الاشارة قوله حروف النداء يا اعمها وايا و
هيا للبعيد واي والهمزة للقريب وقد ينوب وامقام يا في النداء والمشهور استعمالها
في النداء وقد جاء الهمزة بعدها الف واي بهمزة بعدها الف بعدها يا ساكنة
فيا اعمها اي ينادى بها القريب والبعيد وقال الزمخشري هي للبعيد قال واما يا الله
ويا رب مع كونه تعالى اقرب الى كل شئ من حبل وريده فلانا استقصاء الداعي واتبعا
لها عن قرينة المدعو تعالى وما ذكره المص اولى لاستعمالها في القريب والبعيد على السواء
ودعوى المجاز في احدهما خلاف الاصل وايا وهيا واي وواي البعيد واي والهمزة للقرب
قوله حروف الايجاب نعم وبلى واي اجل وجير وان فنعم مقررة لما سبقها وبلى
مختصة بايجاب النفي واي اثبات بعد الاستفهام وبلزمها القسم واجل وجير
وان تصديق للخبر مقررة لما سبقها من كلام جرى سواء كان موجبا نحو نعم في
جواب من قال قام زيد اي نعم قام او منفيا نحو نعم في جواب من قال ما قام
زيد اي نعم او منصبا في جواب من قال ألم يقم زيد اي نعم لم يقم فنعم بعد الاستفهام
ليست للتصديق لان التصديق انما يكون للخبر فالاولى ان يقال هي بعد الاستفهام
لاثبات ما بعدها اداته نفيا كان او اثباتا ومن ثم قال ابن عباس لو قالوا في
جواب الست بربكم نعم لكان كفرا فيصح بهذا الاعتبار ان يقال لها حرف الايجاب
اي اثبات ما بعد حرف الاستفهام لكن لا ظهر في الاستعمال ان يقال الايجاب في
الكلام المثبت لا المنفي والمستفهم عنه وجوز بعضهم ايقاع نعم موقع بلى اذا جاء
بعد همزة داخلة على نفي لفائدة التقرير اي الحمل على الاقرار والطلب له فيجوز ان يقال
في جواب الست بربكم قالوا نعم ألم نشرح لك صدرك قوله ووضعنا فكأنه قال شرحنا
لك صدرك ووضعنا عنك وزرك فيكون نعم في الحقيقة تصديقا للخبر المثبت المؤول به
الاستفهام مع النفي لا تقريرا لما بعد همزة الاستفهام فلا يكون جوابا للاستفهام
لان جواب الاستفهام يكون بعد اداته فالذي قال ابن عباس مبني على كون نعم لما بعد

الهمزة والذى جوز هذا القائل مبنى على كونه تقريرا لمدلول الهمزة مع حرف النفى فلا يتناقض
القولان والدليل على جواز استعمال ما قال هذا القائل قول الشاعر اليس الليل يجمع امر
عمرو وايانا نعم وقد اشتهر فى العرب ما قال هذا القائل فلو قيل ليس لى عليك دينارا
فقلت نعم الزمت بالدينار ربنا، على العرف الطارى على الوضع وفى نعم اربع لغات
المشهورة فتح النون والعين والثانية كسر الهمزة وهى كنانة والثالثة كسر النون والعين
والرابعة نخع فى فتح النون وقلب العين المفتوحة حاء كما قلبت الحاء عينا فى حتى وينتج نعم
فى جواب الامر نحو لمن قال زرنى اى ازورك وتقول نعم لمن قال لا تضربنى اى لا اضربك
ولو قلت نعم فى جواب التخصص هو هلا يزورنا كان المعنى الايجاب اى نعم ازورك
وكذا فى جواب العرض نحو الا تزورنا وقوله بلى مختص بايجاب النفى اى ان بلى بعض النفى
المتقدم سواء كان ذلك النفى مجردا نحو بلى فى جواب من قال ما قام زيد اى فد قام
او كان ذلك النفى مقرونا بالاستفهام فهى اذن لنقض النفى الذى بعد ذلك
الاستفهام كقوله الست بربكم قالوا بلى اى بلى انت ربنا وزعم بعضهم ان
بلى يستعمل هذا الايجاب مستدلا بقوله وقد بعدت بالوصل منى وبيننا بلى ان
من زار القبور ليبعدا اى ليبعدن بالنون الخفيفة واستعمال بلى فى البيت لتصديق
الايجاب شاذ وزعم الفراء ان اصلها بل زيدت عليها الالف للوقف فلذا
كانت الرجوع عن النفى كما كان بل الرجوع عن الجحد فى ما قام زيد بل عمرو والاولى
كونها حرفا برأسها والايجاب بنعم وبلى ولا يغيرهما من حروف الايجاب استغنا ما
الا ما كان فى لفظ وهى الهمزة وهل واما استفهامية فان جواب من وما هو
اخص منه فلو قلت فى جواب من جاءك شخص او انسان لم يجز لان الاول اعم والثانى
مساو فلم يعرف السائل ما لم يعرفه بل تقول اما رجل او زيد وكذا من الداخلة
على الاسم كما يقال من الرجل فتقول اما رجل او زيد وكذا بنى تميم واما جواب
ما فان كان سؤالا عن صفتها نحو ما زيد فنحو عالم او ظريف او فارسى كما تقدم فى
الموصولات وجواب اى المضاف الى المعارف معرفة نحو زيد او عمرو انا او
ذاك فى جواب اى الرجال فعلى ذلك او نكرة مختصة بالوصف نحو رجل راكب فى موضع
كذا وجواب اى المضاف الى النكرة ما يصلح وصفا لتلك النكرة نحو عالم او كاتب
فى جواب اى رجل او نكرة مختصة بالغت وجواب كيف نكرة لا غير وجواب لم تعين
العدد معرفة كان او نكرة ومنع ابن السراج كونه معرفة وجواب متى واين يعينان الزمان

الزمان دون المبهم وجواب اين واى المكان الخاص وجواب الهمزة مع ام الاسم وجواب
الهمزة وحدها اومع او وجواب صل نعم او بلى اولا قوله واى اثبات بعد الاستفهام
لا شك فى علمه استغنا لها مسبوقة بالاستفهام وذكر بعضهم انها تجئ للتصديق الخبر
وذكر ابن مالك انى اى بمعنى نعم فان اراد انها تقع مواقع نعم فينبغى ان يقع بعد
الخبر موجبا كان او منفيا وبعد الامر والنهى والاستفهام موجبا كان او منفيا فيكون
لتقرير الكلام السابق كنعم سواء، يقال لا تضربنى فتقول اى والله لا اضربك وكذا
يقال ما ضرب زيد فتقول اى والله ما ضرب زيد فتقول اى والله ما ضرب وهذا
مخالف للشرطيين الذين ذكرهما المم اعنى لزوم سبق الاستفهام وكونه للاثبات وان
اراد انه للتصديق مثل نعم وان لم يقع مواقعها فكذا جميع حروف التصديق فلا يستعمل
بعد اى فعل القسم فلا يقال اى اقسمت بربى فلا يكون المقسم به بعدها الا الرب
ووالله ولعمرى اى نقول والله واى بالله بحذف حرف القسم ونصب الله واى بها
الله اذا قدر الوجه الجائز فيه وبجر الله اذن لنيابتها عن الجار وان
تجرد عنها، فالله منصوب بفعل القسم المقدر وفى باى ثلثة اوجه حذفها للساكنين
وفتحها تنبيها لحرف الايجاب وابقاؤها ساكنة والجمع بين الساكنين مبالغة فى
المحافظة على حروف الايجاب لصون آخرها فى التحريك والحذف وان كان يلزم
ساكنان على غير حد لا نهما فى كلمتين اجراء لها مجرى كلمة واحدة كالضالين وثمود
الثوب كما فى الله وهذا ايضا من خصائص لفظ الله قوله واجل جيء وان تصديق للخبر
سواء كان الخبر موجبا او منفيا ولا يجئ بعدما فيه معنى الطلب كالامر والاستفهام
وغيرهما وحكى الجوهرى عن الاخفش اى نعم حسن من اجل فى الاستفهام ايضا واما
جير فقد مضى شرحها فى القسم فى حروف الجر واما ان يقال سيبويه وهو فى قول
ابن قيس الرقيات وعلى شيب قد علاك وقد كثرت فقلت انه والهاء للسكت
وقيل ان فيه للتحقيق والهاء اسمية والخبر محذوف اى انه كذلك وقول ابن الزبير
لعصام ابن سريك حين لعين الله ناقة حملتنى اليك ان وراكها نص فى كونها للتصديق
فكونه يدل على انه يجئ لتقرير مضمون الدعاء وهو خلاف قول المم من ان تنبيها
لتصديق الخبر قوله حروف الزيادة ان وان وما ولا ومن والباء واللام فان
مع ما، النافية وقلب مع ما المصدرية ولما وان ووقع لما ومن لو او الضم وقلت
مع الكاف وما مع اذا ومتى واى واين وان شرطا وبعض الجر وقلت مع المضاف

ومن والباء واللام تقدم ذكرها قبل فائدة الحرف الزايد في كلام اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تاكيد المعنى كما تقدم في من الاستغراقية والباء في خبر وليس فان قيل يجب ان لا يكون زايدة اذا افادت فائدة معنوية قيل انما سميت زايدة لانها لا تتغير بها اصل المعنى بل لا يزيد بسببها الا تاكيد المعنى الثابت وتقويته فكانها لم تات بشيء لما لم يغاير فائدة العارضة الفائدة الحاصلة قبلها ويلزمهم ان يعدوا على هذا ان ولام الابتداء والفاظ التاكيد اسما كانت اولا زوايد ولم يقولوا به وبعض الزوايد يعمل كالباء ومن الزوايد من وبعضها لا يعمل نحو فبما رحمة واما الفائدة اللفظية فهي تزيين اللفظ وكونه بزيادة افصح او كون الكلام او الكلمة بسببها مهما لاستقامة وزن الشعر او حسن السمع او غير ذلك من الفوايد اللفظية والمعنوية معا والا لقد عبثنا ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء ولا سيما كلام الباري تعالى وانبيائه عليهم السلام وقد يجتمع الفائدتان في حرف وقد يتفرد احدهما عن الاخرى واما سميت هذه الحروف زوايد لانها قد تقع زايدة لا انها لا تقع الا زايدة بل وقوعها غير زايدة اكثر وسميت ايضا حروف الصلة لانه يتوصل بها الى زيادة الفصاحة او الى اقامة وزن او سجع او غير ذلك واما من فتزاد مع ما النافية كثيرا التاكيد النفي فلا يدخل على الاسم والفعل نحو ما ان طبنا جبن ونحو قوله ما ان حرعت ولا هلعت ولا مرد بكاي زيدا وقلت زيادتها مع ما المصدرية نحو ان نظرني ما ان جلس القاضي ومع ما الاسمية نحو قوله تعالى ولقد مكناهم الآية وكذا بعد الاستفتاحية الا ان قام زيد وكذا مع لما بل زيادة ان المفتوحة بعدها هي المشهورة تقول لما ان جلست جلست فتحا وكسرا والفتح اشهر واما ان فيكثر زيادتها بعد لما ان جاء البشير وبعد لو والقسم وقد موا في القسم ان مذهب سيبويه كونها موطئة للقسم قبل لو كما ان اللام موطئة قبل ان وساير الكلمات الشرط كقوله تعالى واذ اخذ الله ميثاق النبيين الآية ويحيء اللام فيه وقد تزاد في الانكار نحو انا ابنه وقلت بعد كاف التشبيه نحو كان طبسه نقطوا بالخبر وليست في قوله تعالى وان عسى ان يكون وان لو اسقاموا على وان اقم زايدة كما توهم بعضهم بل الاولى ان مخففتان والثانية مصدرية كما تقدم في نواصب الفعل واما ما فتزاد مع اكثر الكلمات المذكورة اذا افادت معنى الشرط نحو اذا ما بكر مني اكرمك بمعنى الجزم وستيما تكرمني اكرمك بمعنى متى تكرمني اكرمك بمعنى من يكرمني

من يكرمني ولا يفيدها ما بمعنى التكرير ولا افادتها لم يكن زايدة فمن قال ان مني للتكرير فيما مثله ومن قال ليس للتكرير فكذا ما ستيما واما ما يفعل افعل وايما يكن اكن واما تدمين بك وقد تدخل بعد ايان ايضا قليلا وبحكم ما مع ان في نوني التاكيد قوله شرطا تقصد بجميع ما ذكر من اذا ومتى واي وابن وان لانها كلها تستعمل شرطا وغير شرط وزيادة ما فيها مختصة بحال الشرطية ولم يعد واما الكافة وان لم يكن لها معنى من الزوايد لان لها تاثيرا لفويا وهو منع العامل من العمل وسببه لدخول ما لم يكن لما ان يدخله وعلى مذهب من اعمل لعما واغا واخواتها يكون ما زايدة وليست في حيثما واذا ما زائدة لانها هي المصحح لكونها حازمتين فهي الكاف ايضا عن الاضافة وينبغي ان لا تعد في نحو بعين ما رايتك ومن عصة ما سن تنكيرها زايدة لانها هي المصحح لدخول النون في الفعل على ما يجيء في بابها وقد مضى الخلاف في ما في مثل مثلا ما في الموصولة ولا يزاد بعد بعض حروف الجر نحو فبما رحمة وعما قريب وما خطيئاتهم وزيد صدقي كما ان عمرا واخي وقيل انها بعد حرف الجر نكرة مجرورة والمجرور بعدها بدل منها وكذا قيل في لا سيما زيد بالجر كما في باب الاستثناء وما في هذه اللفظة لا زايدة وقلنا زيادتها بعد المضاف نحو من غير ما جرم وايما الاجلين قضيت ومثل ما انكم تنطقون وقيل انها نكرة والمجرور بدل منها واما الا فتزاد بعد الواو العاطفة بعد نفي او نهي وقد مر ذلك كرها في حروف العطف والعجب انهم لا يرون نائبا لحروف نائبا معنويا كالتاكيد في الباء ورفع الاحتمال في لا هن وفي من الاستغراقية ما نعا من كون الحرف زايدا ويرون نائبها لفظا كلفها ما نعا من زيادتها ويزاد بعد ان المصدرية نحو ما منعك ان لا تسجد ولئلا يعلم وجاءت قبل القسم به كثيرا للايذان بان جواب القسم منفي نحو لا والله لا افعل قال لا وابيك ابنه العامري لا يدعي القوم اني افر وجاء قبل القسم قليلا وعليه حمل قوله تعالى لا اقسم بيوم القيمة وشذت بعد المضاف في نحو سرا حور سري وما شعرت والحور البلة واما من واما من والباء والكاف واللام فقد تقدم ذكرها في حروف الجر قوله حرفا التفسير اي وان فان مختصة بما في معنى القول اعلم ان الفرق بين اي وان ان اي يفسر كل مبهم من المفرد نحو جاءني زيد اي ابو عبد الله والجملة كما يقول مريق رفده اي مات فاله ويرمني بالطرف اي انت مذنب وتعيبني لكن اياك لا اقل وان لا يفسر الا منعولا مقدرا اللفظ دال على معنى القول مودعنا، كقوله تعالى وناديناه

ان يا ابراهيم فقوله يا ابراهيم تفسير لمفعول نادينا المقدر اى نادينا وتلقط هو قولنا يا ابراهيم
وكذا قولك كتبت اليك ان قم اى كتب اليه شيا هو قم فان حرف دال على ان قم تفسير للمفعول
به المقدر لا كتبت وقد يفسر المفعول به الظاهر كقوله تعالى اوحينا الى انك ما يوحى
ان اقذفيه وقوله ما قلت لهم الا ما امرتنى به ان اعبدوا الله فقوله ان اعبدوا الله
تفسير للمضمر فى بابه وفى امرتنى معنى القول وليس مفسرا لما فى قوله ما امرتنى لانه
منفول لصريح القول وقد جوز بعضهم ذلك مستدلا بهذه الآية ولا استدلال بالمحتمل
واجيب بان ان مصدرية وذلك على مذهب من جوز دخول الحرف المصدرى على الجملة
الطلبية وعند صاحب هذا المذهب يجوز ان يكون جميع ان المحكوم بكونها مفسرة مصدرية
اذا دخلت على امر او نهى متصرف لان له اذا مصدر واستدل سيبويه على جواز كونها
مصدرية بدخول حرف الجر عليه نحو اوعز اليه بان قم ويجوز ان يقال هى زايدة زيدت
لكراهة دخول الجار على طاهر الفعل والمعنى اوعز اليه بهذا اللفظ وقيل ان ان فى ان
اعبدوا الله زايدة والاصل عدم الحكم بالزيادة ما كان للحكم بالاصالة محمل وتمسك
الجمهور المجوز لتفسيرها بمفعول صريح القول لقوله تعالى وانطلق الملاء منهم ان امشوا
قال التقدير فانطلقوا قائلا بعضهم لبعض ان امشوا واجيب اما بانه زايدة او بان صريح
القول المقدر كالفعل المؤول بالقول فى عدم الظهور او بان انطلق متضمن لمعنى
القول كالفعل المؤول بالقول لان المنطلقين عن مجلس سعا وصول فيما جرى فيه
او بان انطلق الملاء بمعنى انطلقوا فى القول وشرعوا فيه وينبغى ان يعرف ان ما
بعد ان المفسرة ليس من صلتها ما قبلها بل يتم الكلام دونه ولا يحتاج اليه الا من
جهة تفسير المبهم المقدر فيه فقوله تعالى وآخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين
ليست ان فيه مفسرة لان قوله الحمد لله رب العالمين خبر المبتدا المقدم ولا
يمنع لو ارتكب مرتكب ان المسماة بالمفسرة زائدة فى مفعولى ما هو بمعنى القول فمعنى
ان امرأن قم اى قام له قم بناء على امر فعال او بتقدير قال بعده على الخلاف المذكور
فى افعال القلوب وان زايدة وهذا يطرد فى جميع الامثلة قوله حروف المصدر
ما وان وان والاولان للفعلية وان للاسمية اما ما فتوصل بالفعل المتصرف
اذا الذى لا يتصرف لا مصدر له حتى يؤول الحرف مع الحرف يوصل بالامر لانه ينبغى
ان يفيد المصدر المؤول به ان مع الفعل ما افاده ما مع ذلك الفعل والا فليسا مؤولين
به الا ترى ان معنى عجبت ويعجبنى شئ واحد وكذا معنى علمت انك قايم وعلمت قيامك

فيامك والمصدر المؤول به ان مع الامر لا يفيد معنى الامر فقولك كتبت اليه ان قم
ليس بمعنى القيام لانك تقول بالقيام ليس فيه معنى طلب القيام بخلاف قولك ان قم
ويستدل بهذا ان صلة ان اصله ان لا يكون امرا ولا نهيا خلافا لما ذهب اليه سيبويه
وابو على ولو جاز كون صلة الحرف امرا لجاز ذلك فى الصلة الى المصدر والمؤول بها
وصلتها به نحو لا افعله ما ذر شارق اى حرم ما در اى مدر درور وصلتها
اذن فى الغالب فعل ماض اللفظ مثبت كما ذكرنا اى منفى بلم نحو تهددنى فما لم يلقنى
ومعناها الاستقبال كما مر فى باب الماضى ولعل كونها فعله مضارعا وصلة
ما المصدرية لا يكون عند سيبويه الا فعلية وجوز غيره الاسمية ايضا وهو الحق
وان كان ذلك قليلا كما فى فتح البلاغ بقوافى الدنيا ما الدنيا باقيه وقال الشاعر
اعلمه قام الوليد بعدما افنان راسك كالثغام المجلس واجاز ابن جنى كون صلتها
جارا ومجرورا فيجوز على مذهبه ما خلا زيدا وما عدا زيدا بالجر وما مصدرية
اما ان المصدرية فلا يدخل الا على الفعل المتصرف وهو اما ماض كقوله تعالى
لولا ان من الله علينا او مضارع وله فيه خاصة باشران احرزان نصبه وتخصيصه
بالاستقبال او امرا او نهى على مذهب سيبويه كما مر وتميم واسد يعلون همز ها عينا
وينشدون اعنى ترسمت من خرقاء منزله ماء الصبابة من عينيك مسجوم
واما ان المشددة فتوصل بجملتى الاسمية او الفعلية
ومن الحروف المصدرية كى اذا دخله لام التعليل نحو لكى يخرج وهى بمعنى ان وتختص
بالمضارع وقد ذكرنا الخلاف فى نواصب المضارع فمن حكم كونها حرف جر لم يجعلها
فى مثالنا مصدرية بل قدر ان بعدها ومنها لواذا جاءت بعد فعل يفهم منه معنى
التمنى نحو قوله تعالى ودوا لو تدهن وقال على حراصا لامتسورون مصلى وصلتها
كصلة ما الا انها لا ينوب عن طرف الزمان وقد يستغنى بلو عن فعل التمنى فينتصب
الفعل بعدها مقرونا بالفاء نحو ان كان لى مال فاحج اى اتمنى وجود مال لى
قال تعالى لو ان لى كرة فاكون من المؤمنين قوله حرف التخصيص هذا والاولى
ان يقول ما لها صدر الكلام ويلزم الفعل اعلم ان معناها اذا دخلت فى الماضى التوبيخ
واللوم على ترك الفعل ومعناها فى المضارع الحض على الفعل والطلب له فهى فى المضارع
بمعنى الامر ولا يكون التخصيص فى الماضى الذى قد فات الا نادرا يستعمل كثيرا فى لوم
المخاطب على انه ترك فى الماضى شيئا يمكن تداركه فى المستقبل فكانها من حيث المعنى

للتخصيص على فعل مثل ما مات وقلما يستعمل في المضارع ايضا الا في موضع التوبيخ واللوم
على ما كان يجب ان يفعله المخاطب قبل ان يطلب منه فان خلا الكلام من التوبيخ فهو العرض
فيكون من الحروف للعرض ويستعمل في ذلك المعنى الا المخففة ايضا ولو التي فيها معنى التمني
نحو لو زلت او اما نحو اما تعطف على قوله ويلزم الفعل لفظا نحو لا ارسلت ولو ما تأتينا
او تقديرا نحو قوله بعدون عز البيت افضل محكم سي صوطري لولا الكمي المقنعا ونحو
هلا زيدا ضربته وجاء الاسمية بعدها في ضرورة الشعر نحو يقولون لبلى ارسلت بشفاعة
الى فعلاه نفس لبلى شفيعها واذا وليها الظرف فهو منتصب بالفعل الذي بعده لا بمقدر
قبله كما في قوله تعالى ولولا اذ دخلت جنتك قلت لان الظرف يتبع فيه واما اذا كان
الفاصل منصوبا غير الظرف نحو هلا زيدا ضربت فهو على الخلاف الذي مضى ولزومها
صدر الكلام لما مر قبل وقد يجيء الفعلية بعد لولا غير التخصيصه قال الا زعمت
اسماء الا اختها فقلت بلى لولا ينازعني شغل فيول بلولم في اذن لولا التي هي لامتناع
الثاني لامتناع الاول وقيل هي لولا المختصة بالاسمية والفعل صلة لان المقدرة
كما في قوله تسمع بالمعيدي لان تراه قوله حرف التوقع قد وهي في المضارع للتقليل
هذا الحرف اذا دخلت على الماضي او المضارع فلا بد فيها من معنى التحقيق ثم انه مضاف
في بعض المواضع الى هذا المعنى في الماضي التقريب من الحال مع التوقع اي يكون مصدرا
متوقعا لمن يخاطبه واقعا عن قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب اي
حصل عن قريب ما كنت تتوقعه ومنه قول الموزون قد قامت الصلوة فيه اذن ثلثه
معان يجتمعه التحقيق والتوقع والتقريب وقد يكون مع التحقيق التقريب فقط و
يجوز ان يقول قد ركب زيد لمن لم تكن بتوقع ركوبه ولا تدخل على الماضي الغير المتصرف
كنعم وبئس وعسى وليس لانها ليست بمعنى الماضي حتى يقرب معناها من الحال
وتدخل ايضا على المضارع المجرد من ناصب وجازم وحرف تنفيس فيضاف اليه
التحقيق في الاغلب للتقليل نحو ان الكذوب قد يصدق اي تحقيقه يصدر منه الصدق
وان كان قليلا وقد يستعمل للتحقيق مجردا عن معنى التقليل نحو قد نرى تقلب وجهك
ويستعمل ايضا في موضع التدرج كما ذكرنا في ربما قال تعالى قد يعلم الله المعوقين وقال
قد انزل القرآن مصفرا انامله ولا يفصل من الفعل الا بالقسم نحو قد والله لقد
الله وقد لعمري قال كذا وقد يعني عن الفعل دليل فيحذف بعدها قال لما انزل
برحالنا وكان قد قوله حرفا الاستفهام الهمزة وهل لهما صدر الكلام نقول ازيد

فايرو ا فايرو زيد وكذلك وهل الهمزة اعم تصرفا تقول ازيد ضربت وانضرب زيدا وهو
اخوك وازيد عندك ام عمرو وافترا اذا ما وقع واين كان دون هل قوله لهما صدر
الكلام لما مر في باب ان قوله ازيد فايرو اقام زيد وكذلك هل بعني تدخلان على الجملة
الاسمية والفعلية الا ان الهمزة تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا
بخلاف هل فانها لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام الا على شذوذ وهو
ذلك لان اصلها ان يكون بمعنى قد فقيل اهل زيد قايم اهل عرفت الدار بالعرس وهو
كثر استعمالها كذلك ثم حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال استغناء بها عنها واقامتها مقامها
وقد جاءت على الاصل نحو قوله هل اتى على الانسان اي قد اتى فلما كان اصلها
قد وهي من لوازم الافعال ثم لطفت على الهمزة فان مرات فعلا في حيزها الى الالف
المألوف وعانقته وان لم تر في حيزها تشبثت عنه زاهلة ومع وجود الفعل
لا يسع به مستقرا ايضا للفعل المقدر بعدها فلا يجوز اختيار اهل زيدا ضربته
كما مر في المنصوب على شريطة التفسير قوله والهمزة اعم يعني انها يستعمل فيما
لم يستعمل فيه بل منها انخلا يقال بل زيد حرج لا على كون زيد مبتدا ولا على كونه
فاعلا لفعل مقدر ولا يقال هل زيدا ضربت على ان زيدا منصوب بما بعده ولا
بمقدر ولا يقال هل زيدا ضربته على ان زيدا منصوب بمقدر كل ذلك لما تقدم
ومنها ان الهمزة تستعمل في الاثبات للاستفهام وللانكار ايضا قال تعالى اتقولون
على الله ما لا تعلمون وقال الشاعر اطربا وانت قنسري وعن ذلك اذ يدبينه في
الانكار ولا يستعمل هل للانكار واذا دخلت الهمزة على النافي فهي لمحض التقرير اي
حمل المخاطب على ان يقر بما من تقرره نحو الم نشرح لك ولم يجدك واليس ذلك
بقادر وفي الحقيقة للانكار وانكار النفي اثبات واما هل فلا تدخل على النافي
اصلا ومنها ان الهمزة هي يستعمل مطردا مع ام للتسوية ولا يستعمل هل معها الا
شاذا كما مضى وبخص هل بحكمين دون الهمزة وهما كونها للتقرير في الاثبات كقوله
تعالى هل ثوب الكفار ما كانوا اي لم يثوب وقولهم هذا يهلك فهل جزيتك
يا عمرو وافادتها فائدة الثاني حتى جاز ان يجيء بعدها الا قصد للايجاب
كقوله تعالى هل جزاء الاحسان الا الاحسان اي ما جزاء الاحسان قال
وهل انا الا من غزية ان غوت غويت وان ترشد غزية ارشد ومن خصائص
الهمزة ان تدخل على الفاء والواو وثم كما تقدم في حروف العطف ولا تدخل هل

عليها لكونها من فروع وهذه الحروف تدخل على صل ولا يدخل على الهمزة لكونها اصلا في
الاستفهام الطالب للتصدر قوله تعالى فهل انتم مسلمون وقال الشاعر وهل انا الا
من غزية ويقول ان اكرمتك فهل تكرمني ولا تقول ولا تكرمني كما مر تحقيقه في الجوازم
وتقول اسلم عليه ثم هل يلتفت الى والهمزة لا بحيث بعد ام ويجوز ذلك في هل وسائر كلم
الاستفهام لعروض معنى الاستفهام فيها كما تبين من مذهب سيبويه اعني حذف همزة
الاستفهام قبل هذه الاسماء وعراقة الهمزة في الاستفهام فلا يجمع بين حرفي الاستفهام
وقال ام هل كبير بكى لم يقض عبرته اثر الاحبة يوم البين مكروم وقال عن اسمه ام من
يجيب المضطر وقال الشاعر امكيف ينفع ما يعطى القلوب به رعمان الف اذا
ماحنين باللبن وغير ذلك واذا جاءت ام بعد اسم استفهام فلا بد من اعادة ذلك
الاسم بعد ام لحو من يطعمني ام يستغني واين الفل امراين اشرب اذا قصد اشراك
ما بعد ام يستغني زيد جاز واغا وجب اعادته مع قصد الاشراك فيه لان ام
منقطعة اذ المتصل لا بد لها من تقدم الهمزة وام المنقطعة حرف استيناف والمنقطعة
بمعنى بل وساوج الاستفهام الذي هو معنى الهمزة فلا يفيد معنى الاسماء الاستفهام
المتقدمة لان معناها اشياء مقرونة بمعنى الاستفهام فاذا قصدت معناها
ولم يستفد من ام الا بالعطف لان المنقطعة حرف استيناف كما ذكرنا ولا بالتضمن
كما تضمنه معنى الهمزة لم يكن لك بد من التصريح بها بعد ام واما هل فيجوز فيها ترك
الاعادة لانها ساوج الاستفهام كالهمزة ويجوز الاعادة تشبيها باخواتها الاسمية
في عدم العرافة وقد جمعهما الشاعر في قوله هل ما علمت وما استودعت كتومها ام
حبلها اذ نأتك اليوم مصروم ام هل كبير بكى لم يقض عبرته اثر الاحبة يوم البين
مشكوم وربما ابدلت هاء هل همزة ومن خواص الهمزة جواز الحذف المفرد بعد
اعتداد على ما سبق من ذكر ذلك المفرد في كلام متكلم آخر نحو قولك منكرا او مستفهما
انزيدا او انزيد او ابزيد لمن قال جاءني زيد او رايت زيدا او مررت بزيد ولا
تقول هل زيدا وهل زيد او هل بزيد قوله حروف الشرط ان ولو واما الها صدر
الكلام فان للاستقبال ولو للمضي ويلزمان الفعل لفظا او تقديرا ومتى قيل
لو انك بالفتح لانه فاعل وانطلقت بالفتح موضع منطلق ليكون كالعوض وان كما
جاء مدا جاز لتعذر وقوله ان للاستقبال سواء دخلت على المضارع او الماضي
وكذا لو للمضي على انها دخلت قال تعالى لو يطيعكم في كثير من الامر هذا وضعهما كما

كما مر في الظروف المبنية ومذهب الفراء ان لو يستعمل في المستقبل كان وذلك مع قلته ثابت
لا ينكرهم نحو قوله عليه افضل الصلوات اطلبوا العلم ولو بالصين لان البحاثة قالوا ان لو
لامتناع الثاني لامتناع الاول وقال المصنف هي لامتناع الاول لامتناع الثاني وقال وذلك
لان الاول سبب والثاني مسبب والمسبب قد يكون اعم من السبب كالاشراق
الحاصل من النار والشمس قال فالاولى ان يقال انتفاء الاول لانتفاء الثاني لان
انتفاء المسبب يدل على انتفاء كل سبب وفيما قال نظر لان الشرط عندهم يلزوم والجزاء
لازم سواء كان الشرط سببا كما في قولك لو كان لي مال لحججت او لا شرطا ولا سببا
لو كان زيد ابي لكنت ابنه ولو كان النهار موجودا لكان الشمس طالعة والصحيح ان يقال
كما قال المصنف موضوعة لامتناع الاول لامتناع الثاني يدل على امتناع الاول لكن لا
للعلة التي ذكرها بل لان لو موضوعة ليكون جزؤها مقدر الوجود الماضي والمقدر
وجوده في الماضي يكون ممتنعا فيه فيمتنع الشرط الذي يلزم ولاجل امتناع لازمه اي
الجزاء لان الملزوم ينتفي بانتفاء لازمه وقد يجاب لو قلنا لازم الوجود في الجمع
الازمنة في قصد المتكلم وايه ذلك ان يكون الشرط مما يستبعد استلزامه لذلك
الجزاء بل يكون نقيضه انسب واليق باستلزام ذلك الجزاء فيلزم استمرار وجود ذلك
الجزاء على كل تقدير لانك تحكم في الظاهر انه لازم للشرط الذي يقتضيه اولى باستلزام
الجزاء فيكون ذلك الجزاء لازما للشرط ولنقيضه فيلزم وجوده ابدا اذ النقيضان لا يرتفعان
مثاله لو اهنتني اكرمتك اذ استلزم الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام ومنه
قوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام الى قوله ما نفدت كلمات الله اي لبقيت
وقول عمر رضي الله عنه نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه اي لو اس لا طاع و
قوله تعالى ولو اسمعهم لتولوا ولكون لو بمعنى الماضي وضعا لم يجزم بها الا اضطرارا لان
الجزم من خواص المعرب والماضي المبهم المبني قال لوشاء طار ذو منعة لحق الاطال
نهد ذو حصل وزعم بعضهم ان جزمها مطرد على بعض اللغات قوله ويلزمان الفعل
لفظا او تقديرا اما في نحو قوله لو ذات سوار لطمتني ولو زيد اضربه فلا كلام في
تقدير الفعل واما في نحو لو زيدا ضربت فينبغي ان يكون على الخلاف المذكور في ان
زيدا ضربت وجاء شرطها اسمية في الضروري قال لو تعبر الماحق سرق كنت
كالعطشان لما اعتصاري وهذا من باب اقامة الاسمية مقام الفعلية كما
في قوله فلا تعني بما لي شعبها قوله ومتى قيل لو انك بالفتح لانه فاعل وهذا

مذهب المبرد اعنى تقدير الفعل لو التى يليها ان وقال السيرافى ان الذى عندى انه لا يحتاج
الى تقدير الفعل ولكن ان تقع نائبة عن الفعل الذى يجب وقوعه بعد لولا ان خبر ان اذن فعل
ينوب لفظه عن الفعل بعد لو فاذا قلت لو ان زيدا جانى فاكرمته فكانك قلت لو جانى زيد قوله
وانطلق موضع منطلق يعنى ان ان اذا وقعت بعد لو المحذوف شرطها فخبرها ان كان
مشتقا وجب ان يكون فعلا لان الفعل المقدر لا بد له من مفسر وان لكونها دالة على معنى التخصيص
والثبوت تدل على معنى ثبت فالزم ان يكون خبر ان فعلا ماضيا لا اسم فاعل ليكون كالعوض
من لفظ الفعل المفسر واما المعنى فقد ذكرنا ان ان دلت عليه وان لم يكن مشتقا جاز للتقدير
كقوله تعالى ولو ان ما فى الارض الآية واما قوله تعالى يود لو انهم الآية فلان لو بمعنى ان المصدرية
وليست بشرطية لمجيئها بعد فعل دال على معنى التمنى ومنهم من لا يشترط مجئ الفعل فى خبر
ان الواقعة بعد لو وان كان مشتقا ايضا كما ذهب اليه ابن مالك قال اسود بن يعفر هما
حسان كل يوم غنيمة واهلكتهم لو ان ذلك نافع وقال كعب اكرم بها خلة لو انها صدقت
موعودها او لو ان النصح مقبول ومع هذا فلا شك ان استعمال الفعل فى خبر ان الواقعة
بعد لو اكثر فان لم يكن لازما واذا حصل الفعل فالاكثر كونه ماضيا لكونه كالعوض من شرط
لو الذى هو الماضى وقد جاء مضارعا قال تمد بالاعناق او يكوصها وتشكى لو انها لا تشكيها
وجواب لو اما فعل مجزوم بلم نحو لو ضربتنى لو اضربك او ماض فى اوله لام مفتوحة ويحذف
هذه اللام قليلا وان وقعت لو مع ما فى حيزها صلة حذف اللام كثيرا نحو جانى الذى
لو ضربته سكرنى وذلك للطول اذا طال الشرط بذيوله كقوله ولو ان ما فى الارض
الى قوله ما نفدت ولا يكون جواب لو اسمية بخلاف جواب ان لان الاسمية صريحة
فى ثبوت مضمونها واستقراره ومضمون جواب لو منتف ممتنع كما ذكرنا واما قوله تعالى
ولو انهم اسوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير فلتقدير القسم قبل لو ولكون الاسمية
جواب القسم لا جواب لو كما فى قوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون وقوله كلا لو تعلمون
علم اليقين لترون الجحيم وجواب القسم ساد مسد جواب لو وذهب جار الله الى ان الاسمية
فى الآية جواب لو قال انما جعل جوابها اسمية دلالة الى استقرار مضمون الجزاء قوله
واذا تقدم القسم اول الكلام على الشرط لزمه المضى لفظا او معنى وكان الجواب للقسم
لفظا مثل والله ان اتنى وان لم تاتنى لا اكرمنك وان توسط بتقدم الشرط او غيره
جاز ان يعتبر وبلى كقولك انا والله ان تاتنى اتك وان اتنى فوالله لا تيتك وتقدير
القسم كالملفوظ مثل لئن اخرجوا وان اطعتموهم اعلم ان القسم اذا تقدم على الشرط فاما

فاما ان يتقدم على القسم ما يطلب الخبر نحو زيد والله ان اسمه مالك وان زيد والله
لحارك اولا يتقدم والاول قد يجئ الكلام عليه فى قوله وان توسط تقدم الشرط وكلامه
الاول فيما لم يتقدم عليه طالب خبر وهو قوله اول الكلام فيقول اذا تقدم القسم اول الكلام
ظاهرا او مقدرا وبعد كلمة الشرط سواء كانت ان اولو اولولا او اسماء الشرط فالاكثر
والاولى اعتبار القسم دون الشرط فيجعل لجواب للقسم ويستغنى عن جواب الشرط لقيام
جواب القسم مقامه اما فى ان فكقوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون معهم ولئن قوتلوا
لا ينصرونهم واما فى لو فكقوله ولو انهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله وتقول
والله ان لو جئتنى ما جئتك ولا تقول لما جئتك ولو كان لجواب للوجاز ذلك وان
التى بين لو والقسم عند سيبويه موطئة كالذى قبل ان وقبل اسماء الشرط وعند
غيره زائدة واما فى لولا فيقول والله لولا زيد لضربتك قال والله لولا تحاسبا عباد
لكرمونا اليوم لوأكادوا واللام جواب القسم لا جواب لولا ولذا لم يجز حذفها
واما فى اسماء الشرط فكقوله تعالى واذ اخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم
من كتاب وحكمة الى قوله لتؤمنن به وقوله لئن تبعك منهم لاملان جهنم ويجوز
قليلا فى الشعر اعتبار الشرط والغاء القسم مع تصدره كقول الاعشى لئن منيت
عن غب معركة لا لمعناه عن دماء القوم سفل وقال لئن كنت لما حدثته
اليوم صادق اصم لنهار القيظ للشمس بارزا وقال لخلفت له ان تذبح الليلة
لا تزك اما مالك سب من بوتة سابر واما لو فعكس الامر يعنى الشرط على القسم
فالواجب اعتبار الشرط وذلك بعد ذلك الغاء القسم كقولك ان جئتنى والله اكرمك واعتبار
مع اعتبار الشرط كقولك ان جئتنى فوالله لاكرمنك وتعليل هذه الاحكام مبنى على
مقدمة وهى ان ادوات القسم والشرط اصلها التصدر كالاستفهام لتاثيرهما
فى الكلام معنى فقد ان طلب منهما الكثرة استحقاقهم له وبعدهما عما يؤثران فيه الى
جوابها قد سقط عن درجة يصدر على جوابه فبقى باعتبار انه لا يكون فى الجوابين
علامتاهما واما الشرط فكقولك ان اتيتنى واما القسم فكقولك زيد والله قائم وزيد
قائم والله فيضعف امرهما فلا يكون لهما جواب لفظا واما من حيث المعنى فالذى
يتقدم على الشرط جوابه وكذا ما يتقدم على القسم او يخلله القسم لكن القسم اكثر الغاء
من الشرط لانه اكثر دورانا فى الكلام حتى رفع الله المواخذة به بلا منة لتمرن
السنتهم عليه وسماه لغوا فقال تعالى لا يؤاخذكم الله باللغو فى ايمانكم وايضا تاثير

في الاصل في معنى الجواب اقل من تأثير الشرط في جوابه لان القسم مؤكد للمعنى الغايب فيه
فهو كالزايد الذي يتم معنى الكلام دونه والشرط مورد في جزائه معنى وهو التوقف فكان
ادأة القسم اليق بالفآء عن جوابه من ادأة الشرط فلذا قد يلغى القسم عن الجواب مع امكان
ان لا يلغى بخلاف الشرط تقول انا والله اكرمك بالالغاء وقد امكنك ان تعتبره فتقول
اكرمك ولا تقول انا ان تعطني اكرمك بالرفع على ان اكرمك خبر المبتدا، واداة الشرط
ملغاة بل تقول اكرمك باعتبار الشرط والجملة الشرطية خبر المبتدا، ولهذا حمل قوله انك
ان تصرع اخول تصرع على التقديم والتاخير لضرورة الشعر فاذا تقررت هذه المقدمة
قلنا اذا تقدم القسم على كلمات الشرط فاعتبار القسم اولى لتقوى القسم بالتصدر الذي
هو اصله وضعف التوسط بالشرط ولا استدلال فيه للكوفيين على ان الاعمال الاول
في باب التنازع اولى لان الكلام الاول وان كان ابعد من الثاني الا ان هذا العمل
يقوى بالتصدر الذي هو حقه واصله القرب ضعف بالتوسط الذي هو خلاف
وضعه واصله وجاز قليلا بالنظر الى ضعف القسم في نفسه كما ذكرنا ان رجح الشرط
فيعتبر لاجل كونه اقرب الى الجواب ويلغى القسم كما مر من قوله لئن منيت بنا، على
غب معركة البيت واذا تقدم الشرط على القسم وجب اعتباره لتقويته بالتصدر مع كونه
في الاصل اقوى من القسم ويجوز لك بعد ذلك اعتبار القسم ايضا لامكانه ان اسي
فوالله لا ينيك فالقسم وجوابه جواب الشرط ويجوز الغاء القسم لتوسطه لما ذكرنا
انه قد يلغى لضعفه مع امكان اعتباره فتقول ان اسي والله انك فانك جواب
الشرط والشرط والجواب دال على جواب القسم وساد مسده واما اذا تقدم لو اولولا
على القسم فالواجب الغآء القسم لان جوابهما لا يكون الا جملة فمنه وساد مسد واما
اذا تقدم لو اولولا على القسم فالواجب نحو لو جئتني والله لاكرمتك ولولا زيد والله
لضربتك قوله وان توسط اي القسم قوله يتقدم الشرط قد ذكرنا قوله او غيره يعني
طالب خبر كالمبتدا، بلا ناسخ او مع الناسخ جاز ان يعتبر القسم وان يلغى سواء تقدم
على الشرط او تاخر عنه فان تقدم مع الالغاء فنحو انا والله ان اتنى انك الغيث القسم
مع تقدمه على الشرط وجواز اعتباره لتقدم المبتدا، عليه فالجملة الشرطية مع الجواب خبر المبتدا
فهو كقولك زيد والله ليقومن وهذا كله بنا، على ما تقدم من انه لضعفه فد يلغى مع
امكان الاعتبار اذا كان هناك جواب طالب آخر وان تاخر عن الشرط مع الالغاء فنحو
انا ان اتنى والله انك الغيثه لتقدم طالبين للجواب عليه اعني المبتدا، والشرط وتقول

وتقول مع الاعتبار انا ان اتنى فوالله لاسنك جعلت الجملة القسمية مع جوابه جواب الشرط
والجملة الشرطية مع جوابه خبر المبتدا، وان توسط القسم يتقدم غير الشرط اي طالب الخبر عليه
ولم يكن هناك لا شرط متقدم عليه ولا متاخر عنه فان كان الخبر معرى اجملة جاز ان يعتبر
القسم وان يلغى نحو انا والله لا قومن وانا والله اقوم وان كان الخبر مفردا وجب الغاء
القسم لاستحالة اعتباره لان جواب القسم لاستحالة اعتباره لان جواب القسم لا يكون الا
جملة وذلك نحو انا والله قايم وعلى هذا فلا يحسن اطلاق نحو المص وان توسط بتقدير
غير الشرط جاز اعتباره والغاؤه وطرد بن الحصران نحو القسم اما ان يتقدم اول الكلام او
يتوسطه او يتاخر عنه فان تقدم وجب اعتباره سوا، وليه الشرط نحو والله ان انيتني
لانيتك او لا نحو والله اني لانيتك وان توسط الكلام فاما ان يتقدم على الشرط او لا
فان تقدم عليه وجب اعتبار الشرط وجاز الغاء القسم واعتباره سوا، تقدم على ذلك
الشرط طالب خبر نحو ان سي فوالله لاتيتك واما ان اتنى والله انك وان لم يتقدم
الشرط على القسم المتوسط فاما ان يتاخر الشرط اولا عنه فان تاخر فان اعتبرت الشرط
نحو انا والله ان اسي لاتيتك وان الغيته اعتبرت الشرط نحو انا والله ان اتاتني انك
وان لم يتاخر عنه الشرط فان جآ، بعد القسم جملة جاز اعتباره والغاؤه نحو انا والله
لاتيتك وانا والله اتيتك فان جآ، بعده مفرد وجب الغاء القسم نحو انا والله قايم
وان تاخر القسم عن الكلام وجب الغاؤه نحو انا قايم والله وان اتيتني والله هنا
وكل موضع قلنا ان ان وما تضمن معناها من الاسما، فيه يلغا، اذ لا جواب لها
ظاهرا فالاولى ان لا يعمل ظاهرا في الشرط ايضا كما ذكرنا في الجوازم فقبل احبك ان
تحسني ووالله ان تحسني احبك ان تحسني لاكرمتك وفرحا، ذلك في الشعر كقوله فان
تك من حسن لاح طارفا فان لك اسنا ما لها الانس يفعل وقوله فان سنن بالسري
ام فسطل لما اعتيطت فتل الطول وقوله لان بك قد ضاقت علي بيوتكم ليعلم ربي
بيتي اوسع وقوله اما تريني احفاة لا يقال لنا انا كذلك ما يخفى وسفل فنحو المص
لزمه المضي لفظا او معنى ليس على الاطلاق والاولى ان يقول الاكثر كونه ماضيا لفظا
او معنى ويعني بالمعنى نحو ان لم تذهبي ذهبت ايضا ان قوله وكان الجواب للقسم لفظا
ليس بحتم بل قد يجي الجواب للشرط وان قل كقوله لئن منيت بنا، البيت ثم اعلم انه لو
وقع جواب القسم المتقدمة على ان الشرطية وما تضمن معناها فعلا ماضيا نحو لفعل
وما فعل وان فعل فالمراد الاستقبال لكونه سادا مسد جواب الشرط فان تعالى

ولئن اتيت الذين اوتوا الكتاب لكل آية ما تبعوا قبلتك ولئن زالتا ان امسكهما ولئن ارسلنا ريحا الى قوله لظلوا فقوله تقدير القسم كالملفوظ به سواء كان هناك لام موطئة كما في قوله لئن اخرجوا لا يخرجون معهم وان اطعتموهم انكم لمشركون وقال بعضهم ان قوله انكم لمشركون جواب الشرط والقسم مقدر ولم يقدر قسما وهو ضعيف لان ذلك انما يكون لضرورة الشعر كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها واما اذا تقدم همزة الاستفهام على كلمة الشرط سواء كانت تلك الكلمة اسما جازما كمن وما واين ونحوها او حرفا كان ولو فالجزاء لتلك الكلمة والاستفهام داخل على الجملتين الشرط والجزاء لكونهما جملة واحدة نحو ايضربك تضرب به بجزم تضربه وكذا لو ضربك يضربك وكذا ابن ما تبني انك بالجزم ويونس برفع الجزاء لاعتماده على الهمزة ولا يفصل ذلك في غير الهمزة من كلام الاستفهام بل يقول من ان اضربه يضربني بالجزم لا غير اتفاقا لان الهمزة بين اصل في باب الاستفهام ونقول في الهمزة ابن انسى وابتيك بتقدير اتيك ان تاتني وكذا ام من نزر يكرمك بالرفع والحق هو الاول اعني مذهب سيبويه لان كلمات الشرط انما تلي اذا تقدم عليها ما يصحح الجواب على ما مضى وهو ليس كذلك فالاولى ان يجعل للشرط ويجعل الاستفهام داخلا على الشرط والجزاء معا لدخول الموصول عليهما معا في نحو جاءني الذي ان تاته يشكرك لا يحرم شكره والدليل عليه قوله تع افان مت فهم الخالدون والفاء في فهم الجواب الشرط وفي فان للسببية ولو كان التقدير افهم الخالدون لم يقل فان مت بل كان يقول ان مت فهم الخالدون اي افهم الخالدون ان مت والاصل عدم الحكم بزيادة الفاء واما الهمزة الداخلة على اذا فهي في الحقيقة داخلة على ما هو في موضع الجزاء لانه ليس بجزاء كما في الظروف المبنية بل موضع موضع الجزاء لعوض ذكرنا هناك فليست اذا اذن مع جملتها بل مرتبة جزائها التقدم من حيث المعنى على اذا لانها عاملها كما تبين في الموضع المذكور فالاستفهام داخل في الحقيقة عليه ثم لم يات الفاء في قولك انا كنا عظاما ورفاتا انا لفي خلق جديد اي اذا متنا وكنا ولهذا كثيرا ما يكون الاستفهام في انا نحو قولك انذا متنا وكنا تراثا وعظاما انا لمدينون لطول الكلام وبعد العهدية الاستفهام حتى يعلم ان حق الاستفهام ان يدخل على ما هو في موضع الجواب كما مر في قوله فلا تحسبنهم بعد قوله ولا تحسبن الذين لما طال الكلام فالفاء في فلا تحسبنهم زائدة والعامل في اذا قوله لمدينون مع ان في اوله همزة الاستفهام وان ولا يعمل في غير هذا الموضع ما بعدها فيما قبلها وذلك للعرض المذكور فيما تقدم نحو مثال

مثل قولك اما يوم الجمعة فان زيدا قائم انتصاب يوم بقائم على الصحيح على ما يجيء مع كونه خبر ان لغرض اذكره هناك ثم اعلم ان الشرط اذا دخل على شرط فان قصدت كون الشرط الثاني مع جزائه الاول فلا بد من الفاء في الاداة الثانية لما ذكرنا في الجوازم عند ذكر مواقع دخول الفاء في الجزاء تقول ان دخلت فان سلمت فلك كذا وان سئلت فان اعطيك فعلي كذا الا ان اعطاء بعد السؤال وان قصدت الفاء اداة الشرط الثاني لتحلها بين اجزاء الكلام الذي هو جزاؤها معنى اعني الشرط الاول مع الجواب الاخير فلا يكون في اداة الشرط الثاني فاء كقوله فان عثرت بعدها ان والت نفسي من هانا فقولا لا لفا فهو بمنزلة والله ان اسي لاتبعك فما لي الشرطين اولها معنى ومثله ان سب ان تزنب نرجم اي ان ترتب اي فان ثبت نرجم وكذا ان كان اكثر من شرطين كقولك ان سئلت ان لقيتني ان دخلت الدار اعطك اي ان دخلت الدار فان لقيتني فان سالتني اعطك فقولك فان سالتني مع الجزاء جواب فان لقيتني وقولك ما لقيتني مع جزائه جواب فان دخلت وعلى هذا فقس ان كان اكثر

واما التفصيل والتزم حذف فعلها وعوض بينها وبين فعلها فانها جزء مما في حيزها مطلقا مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق وقيل هو معمول المحذوف مطلقا وقيل ان كان جائز التقديم فمن الاول والا فمن الثاني اعلم ان ما موضوعة لمعنيين لتفصيل مجمل نحو قولك هاؤلاء فضلاء اما زيد ففقيه واما عمرو فمتكلم واما بشر فكذا الى آخر ما تقصد ولا لاستلزام شيء شيئا اي ان ما بعدها شيء يلزمه حكم من الاحكام ومن ثم قيل ان فيه معنى الشرط لان معنى الشرط ايضا هو استلزام شيء شيئا اي استلزام الشرط للجزاء كما في الظروف المبنية والمعنى الثاني اي الاستلزام لازم لها في جميع استعمالها بخلاف معنى التفصيل فانها قد تتجرد عنه وقد استلزم بعضهم هذا المعنى ايضا فيها في جميع مواقعها فالتزم ذلك المتقدد بعدها وحمل قوله تع والراسخون في العلم بعد قوله واما الذين في قلوبهم زيغ على معنى واما الراسخون وهذا وان كان محتملا في هذا المقام الا ان جواز السكوت على مثل معنى قولك اما زيد فعالم يرد فع دعوى لزوم التفصيل فيها واما بيان معنى الشرط فيها فبان يقول هي حرف بمعنى ان وجب شرطها لكثرة استعمالها في الكلام ولكونها في الاصل موضوعة للتفصيل وهو مقتض تكررها كما ذكرنا من قولنا اما زيد ففقيه واما عمرو فمتكلم فيؤدي الى الاستغناء لهذا ايضا حذف ذلك وجوبا لعرض معنوي وذلك انهم اراد وا ان يقوم

ما هو الملزوم حقيقة في قصد المتكلم مقام الشرط الذي يكون هو الملزوم في جميع الكلام
تفسير ذلك ان اصل اما زيد فقايم اما يكن من شئ فزيد قايم يعني ان يكن اى ان يقع
في الدنيا شئ يقع قيام زيد فهذا جزم بوقوع قيامه وقطع به لانه تجعل حصول قيامه لازما
لحصول شئ في الدنيا وما دامت السماء باقية فلابد من حصول شئ فيها ثم لما كان الغرض
الكلي من هذا الملازمة المذكورة بين الشرط والجزآء لزوم القيام لزيد صرف الملزوم الذي
هو الشرط اى يكن من شئ واقيم ملزوم القيام وهو زيد مقام ذلك الملزوم وبقي الفآء
من المبتدا والخبر لان فا السببية ما بعدها لانه لما قبلها فحصل غرضه الكلي وهو
لزوم القيام لزيد فلهذا الغرض جاز وقوع الفاء في غير موقعها فقد تبين انه
حصل لهم من حذف الشرط واقامة جزى الجزآء موقعه شيآن مقصودان مهمان اصليا
تخفيف الكلام بحذف الشرط الكثير الاستعمال والثاني قيام ما هو الملزوم حقيقة
في قصد المتكلم مقام الملزوم في كلامهم اعني الشرط وحصل ايضا من قيام جزى الجزاء
موضع الشرط ما هو المتعارف عندهم من شغل خير واجب الحذف بشئ آخر لا ترى
ان خبر المبتدا بعد لو ولا بعد القسم لم يحذف وجوبا الا مع سد جواب لو لا
وجواب القسم مسده وحصل ايضا منه بقاء الفاء متوسطة للكلام كما هو
حقها ولو لم يتقدم جزى الجزآء لوقعت فآء السببية في اول الكلام وكذا تقدم
على الفآء من اجزآء الجزآء المفعول به او الظرف نحو فاما اليتيم فلا تقهر واما
يوم الجمعة فانا ذاهب اذا قصدت انها ملزوما ان الحكم والمعنى ان عدم القهر انما
يكون لازما لليتيم وذهابي لازما ليوم الجمعة وكذا غير ذلك من معمولات الخبر
كالحال نحو اما مجردا فاني ضاربك والمفعول المطلق نحو اما ضرب الامير فانني
ضاربك فلا يستنكر عمل بعد فا السببية فيما قبلها وان كان ذلك ممتنعا في
غير هذا الموضع لان تقديم المعمولات المذكورة لاجل الاعراض المهمة التي مضت
ولا تقول مثلا ان حسنا زيدا فانا ضارب على ان زيدا مفعول ضارب اذ لم
يحصل بالتقديم شئ من الاعراض نظرا الى كون التقديم للاعراض المذكورة وان كان
هناك مانع آخر من التقديم غير الفآء نحو فولك اما يوم الجمعة فان زيدا ساير
واما زيدا فلا اضرب ولا تقدم من اجزآء الجزآء لشيئين فصاعدا لانك لا تجاوز
قدر الضرورة فلا تقول اما زيدا طعامك فلا ياكل وقد يقع كلمة الشرط مع الشرط
من جملة اجزآء الجزآء مقام الشرط كقوله تعالى فاما ان كان من المقربين فروح

فروح وريحان وقوله فروح جواب اما يستغنى به عن جواب ان والدليل على انها
ليست جواب ان عدم جواب اما ان جئتني اكرمك بالجزم ووجوب اما ان جئتني فاكرمك
مع ان نحو ان ضربتني اكرمك بالجزم اكثر من نحو ان ضربتني فاكرمك مع ان نحو ان ضربتني
قال تعالى فاما اذا ما ابتلاه فقدر عليه رزقه فيقول اما نكن في شئ فاذا ما ابتليه
يقول واما وجب الفاء في جواب اما ولم يجز الجزم وان كان فعله مضارعا فلم يجز اما
زيد ثم لا تقه لما وجب حذف شرطها فلم يعمل فيه فجيء ان في الجزآء الذي هو بعد منها
من الشرط الا يرى انه اذا حذف الجزآء عند حذف الشرط اولى واما قولهم افعل وان
لا اضربك فان الجزم الجزآء لعدم لزوم حذف الشرط ههنا واما بعني ان كما ذكرنا
واما تفسير سيبويه لقولهم اما زيد فقايم بمهما يكن من شئ فزيد قايم فليس لان
بمعنى مهما وكيف وهذه حرف ومهما اسم بل قصد الى المعنى العجب لان معنى اما يكن
من شئ فزيد قايم ان كان شئ فزيد قايم اى هو قايم البتة ويجوز ان يكون اما عند
الكوفيين ان الشرطية ضمت اليها ما على ما بينت من مذهبهم في اما انت منطلقا
انطلقت ولا يحذف الفآء في جواب اما الا لضرورة نحو قوله واما الصدور لا صدور
لديكم او قول مع محذوف يدل عليه محكية كقوله تعالى فاما الذين كفروا الم تكن آياتي
اى فيقال لهم الم تكن ولا يتبع بين اما وفائها جملة تامة مستقلة نحو اما زيد
فسام فعمرو كذا الان الواقع بينهما كما مضى جزآء الجزآء المقصود كونه ملزوما الحكم
الذي تضمنه ما بعد الفآء فلا يكون جملة واعلم انه قد يأتي بعد اما ما يتكرر ذكره
بعد فانما وذلك اما مصدر مكرر ضمنا بان تذكر بعد الفاء ما اشتق من ذلك
المصدر نحو اما سمنا فسمين واما عالما فعالم واما صفة تكرر لفظها بعد الفاء نحو
قولك اما صديقا مضافيا فلبيب بصديق مضاف واما عالما فعالم ونحو ذلك
واما غير ذلك نحو اما البصرة فلا بصرة واما ابوك واما العبيد فذو عبيد واما زيد
فقد قام زيد فالمتكرر من المصدر والوصف يجب عند الجازيين نصبهما ونختار
ذلك بنو تميم لا الى حد الوجوب فالمعرف من المصدر يجب رفعه عند بني تميم على ما
يعطيه ظاهر لفظه سيبويه والاولى انهم يجيزون فيه الرفع والنصب كما يجيء واما
الجازيون فاكثرون فيها الرفع والنصب والمعرف من الوصف مرفوع عند الجميع
بلا خلاف واما غير المصدر والوصف فمرفوع عند الجميع معرفا كان او منكرا الا ما يجيء
فالرفع في جميع ما يجوز فيه الرفع من ذلك على الابتداء عند الفريقين واما النصب

فان سيبويه ان ذلك فى المصدر معرفا كان او منكرا على انه مفعول عند الجازمين فقال شراح كلامه ذلك لانه رأيهم يصونون المعرفة والنكرة فلا يصلح للحال فيبقى معمولا له فمعنى اما سميا فسمين مهما يذكر زيد لاجل سمين قال سيبويه وينصب المنكر عند بنى تميم على الحال قال لانهم يجرونه فى معرف المصدر الرفع علمنا ان نصب المنكر على الحال والعامل فيه اما محذوف قبله كما تقول فى نحو اما علما فعالم ان التقدير مهما تذكر شيئا علما فهو عالم او المذكور بعده اى عالم فى مثالنا فيكون حالا مؤكدة قال سيبويه اما الرفع فى المصدر فعلى انه مبتدا، والعايد اليه محذوف فمعنى اما العلم فعالم اى عالم به كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس شيئا اى لا تجزى فيه واقول والدليل على انه يجوز شيئا عند بنى تميم نصب معرف المصدر انهم جوزوا على ما حكى عنهم سيبويهم اما العلم فعالم بزيد بنصب العلم اى فهو عالم بزيد العلم فكذا ينبغى ان يجوز عندهم اما الضرب فضارب اى انا ضارب الناس فيكون نصب المصدر المعين المعرف على انه مفعول مطلق لما بعد الفاء، واما نصب الوصف المنكر فعلى الحال عند الجميع والعامل فيه احد الشيئين المذكورين فى المصدر الواقع حالا عند بنى تميم واقول كون المصدر المنصوب مفعولا عند الجازمين لا دليل عليه ولو كان كذلك جاز اما للسمن فسمين واما للعلم فعالم فالاولى ان يقال المنصوب عند بنى تميم والجازمين فى الصفة على انه حال مما بعد الفاء، وفى المصدر المعرف على انه مبتدا، ما بعد الفاء، وفى المصدر المنكر على انه حال ومفعول مطلق لما بعد الفاء، واما المرفوع فعلى انه مبتدا، ما بعد الفاء، خبره بلا تقدير ضمير كل ذلك عند حذاق الفريقين وكشف القناع عنه ان تقول ان مثل هذا الكلام انما يقال اذا ادعى شخص ثبوت الاشياء له ويدعى له ذلك فيسلم السامع بعد ذلك الدعاوى او يدع كما تقول مثلا انا سمين فانا عالم فتقول السامع اما سمينا فليست بسمين واما عالما فعالم فهذا حال لان المعنى اما اذا كنت سمينا واوعيت ذلك فلست بسمين واما اذا كنت عالما اى بدانت من نفسك العلم وتزينت به وادعيت ذلك فانت فى الحقيقة كذلك كما يقال اذا كنت مؤمنا فكن مؤمنا فاذا كنت عالما فانا عالم لا مثلك واذا كنت فى امر فكن فيه ومنه قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا امنوا على احد التاويلات اى يا ايها المدعون للايمان آمنوا حقيقته حين هذا فما بعد الفاء، فالتقدير ان يكن شئ فانت عالم اى انت عالم حقيقة حين كنت عالما صورة فى ذى العلماء، والمصدر المنكر بمعنى الوصف حال ايضا على هذا الوجه او يجعله مفعولا مطلقا على ان معنا اما سمنا فسمين اى اما يكن شئ فلا سمن فيه سمنا واما المصدر المعرف فمفعول مطلق غير لازم مما بعد الفاء، فيما قبلها فى نحو اما سمنا فما انت بسمين او فانك سمين فقد مراعاة للغرض المذكور واما الرفع نحو اما التمين فسمين واما العلم فعالم وانما جاز ذلك لتضمن الخبر معنى المبتدا، لان التقدير اما السمن فانت صاحبه وسمين وعالم فى مثله خبر مبتدا، محذوف اى انت سمين وزيد عالم ومعنى سمين وعالم ذو سمن وفو علم فهو كالظاهر القايم مقام المضمر نحو لا ارى الموت يسبق الموت شئ وكذا حال الرفع فى المصدر نحو اما العبد فذو عبيد اى فانت صاحبهم ولم يقل فذوهم لان ذو لا يضاف الى مضمر وكذا الوصف المرفوع نحو انا العالم فعالم اى فانت عالم اى فانت هو واما نحو اما العلم فلا علم فاستغراق لا علم ولا عالم كالضمير الراجع الى المبتدا، وقولك اما العلم فلذلك علم اى لذلك شئ منه واما العالم فلست بعالم اى فلست به وانما اكتفوا مطردا فى مثل هذا الخبر بالظاهر السادمسد المضمر ولم يطرد ذلك فى غيره على الاصح كما مضى فى باب المبتدا، نحو زيد بضرب زيد لانهم لما غيروا المبتدا، والخبر هنا عن حالهما بتوسيط الفاء، بينهما فكانهما ليسا بمبتدا، وخبر واما غير المصدر والصفة نحو اما العبد فذو عبيد فالوجه فيه الرفع فى جميع اللغات معرفا كان اولا وروى يونس عن بعض العرب نصبه قال سيبويه هى حسنة قليلة قال ومع ذلك لا يجوز هذا النصب الضعيف فى المعرف الا اذا كان غير معين ليكون فى موضع الحال كما فى ايجاء الغفير واما اذا اردت بالعبيد عبيدا معينة فلا يجوز فيه الا الرفع كما فى قولك اما البصرة فلا بصرة لك واما ابوك فلا ابا لك فتقول اما الحمل على الحال فى مثله فضعيف ولا معنى له بل هو على انه مفعول به لما بعد الفاء، لان معنى ذو عبيد اى تملكه وذلك كما روى الكسائى فانا افضلهم اى اغلبهم فى الفضل وقولهم اما ان يكون عالما فهو عالم اى كونه عالما فحاصل والجزء مدلول على ما بعد الفاء، وكذا قولهم اما ان يكون عالما فهو عالم وقال سيبويه لا فى ان لا يكون زايدة كما فى قوله تعالى لئلا يعلم اهل الكتاب وفى الصور التى ذكرتها خبط كثير للنحاة وهذا الذى ذكرته اقرب عندى وقد يحذف اما لكثرة الاستعمال نحو قوله تعالى وربك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر وكذا فليذوقوه فليحموه فلذلك فليفرحوا واما سطر ذلك اذا كان ما بعد الفاء امرا او نهيا وما قبلها منصوبا او بمفسره فلا يقال زيدا ضربت ولا زيدا فضربته بتقدير اما واما قولك

زيد فوجد فالفآء فيه رابطة قوله وقائله حولان فانكح قد ذكرنا في باب الشواذ ان مثله على كلامين عند سيبويه وعلى زيادة الفآء عند الاخفش واما جاز اضمار اما بالقيد المذكور لان الامر لالزام الفعل لفاعله والنهي لالزام ترك الفعل لفاعله قياسا على الزام الفعل او تركه للمفعول وذلك بان يقدر اما قبل المنصوب ويدخل فاؤها على الامر والنهي فان ما قبل فا اما ملزوم لما بعدها كما مر واما قوله تعالى وَاِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهٖ فَسَيَقُولُونَ وقوله واذا اعيدهم وما يعبدون الا الله فا، و والى الكهف قوله واذلم تفعلوا وتاب الله عليكم من باب والزخرف ما جر اى مما اضمر فيه اما واما جاز اعمال المستقبل الذى هو سيقولون فا وواو اقيموا في الظرف الماضية الذى اذلم يهتدوا واذا اعتزلتموهم واذلم يفعلوا وان كان وقوع الفعل المستقبل في الزمن الماضى محالا لما ذكرنا في نحو اما زيد فمنطلق ان العرض المعنوى الى قصد الملازمة حتى طاهر الزم الافعال المستقبلة وقعت في الازمنة الماضية وصارت لازمة لها كل في خبر الفاء اى لما بعدها وليس ذلك بمطرد عند المص لان المبتدا نحو اما زيد فقايم خارج عنه اذا العامل فيه الابتداء عنده وكذا اداة الشرط مع الشرط في قوله اما ان كان من المقربين فروح خارجة عنه عنده قوله مطلقا اى سوآء كان ما بعد الفاء شيئا يجب صدر الكلام كان وما النافية في نحو اما يوم الجمعة فانك مسافر اولم يكن وذلك للعرض المذكور هذا مذهب المبرد واختاره المص وقال بعضهم هو معمول المحذوف مطلقا اى كان بعد الفاء شيئا يمنع عن عمل ما بعده فيما قبل الفاء اولا فنحو اما زيدا فقايم عنده بتقدير اما ذكر زيدا فهو قايم واما يوم الجمعة فزيد قايم اى اما ذكرت يوم الجمعة وليس ذلك بشئ اذلو كان كذلك لجاز النصب في نحو اما زيد فقايم بتقدير اما ذكرت والجر والرفع احتيارا في نحو اما يوم الجمعة فزيد قايم ولا يجوز الابتدآء بل بعد اى قايم فيه وانما ارتكب هولاء هذا المذهب نظرا الى ان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها ولا يفصل بين المبتدا والخبر بالفآء في نحو اما زيد فقايم ولم يفهموا ان التقدير في هذا المقام الخاص للاعراض المذكورة وذهب المازني الى انه ان لم يكن بعد الفاء مستحق للتصدر كان وما اومانع اخر من عمل العامل فيما قبله كون العامل صفة ومعموله قبل الموصوف نحو اما زيدا فانا رجل ضارب او كون المعمول مميزا وعامله اسم تام نحو اما درهما فعندى عشرون او كون العامل مع نون التاكيد

التاكيد نحو اما زيدا فلاضربن واما صلة نحو اما القميص فان تلبس خير لك فالعامل لما بعد الفاء احد هذه الموانع فالعامل هو المقدر فهو معنى قوله والا فمن الثاني وليس ايضا بشئ لانه اذا جاز التقديم للغرض المذكور منهم لتحصيل الفآء مع المانع الواحد وهو الفآء فلم لا يجوز مع مانعين واكثر لان العرض منهم لتحصيل الفاء ما تعين فصاعدا والدليل على ذلك امتناع النصب في نحو اما زيد فانه قايم لو كان معمول مقدر لم يمتنع بتقدير ناصب نحو ذكرت قال ابن حروف قد تبدل الميم من الاولى اما يا، قال رايت رجلا اما لا والسمن عارضت فيصبح واغابا لعنى فيحضر قوله حرف الردع كلا وقد جا، بمعنى حقا، الردع الزجر نقول لشخص فلان يبغضك فتقول كلا ردعا لك اى ليس الامر كما تقول ويكون ايضا ردعا للطالب كقوله تعالى رب ارجعون لعلى اعمل صالحا فيما تركت كلا وقد يكون كلا من كلام المتكلم عما قبلها وذلك اذا اخبر عن غيره شيئا منكر فتذكر بعده كلا بيانا لكونه منكرا كقوله تعالى وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللّٰهِ اٰلِهَةً لِيَكُونُوا لَهُمْ عِزًّا كَلَّا وقد يكون كلا بمعنى حقا كلا والفحش وكلا ان الانسان ليطغى فيجوز ان يجاب بجواب القسم كما في الاية وان لا يجاب به كقوله تعالى كَلَّا بَلْ تُحِبُّونَ الْعَاجِلَةَ وكلا اذا بلغت التراقي وليست للردع اذ لا معنى له الا بالنظر الى ما قبله وقد يحتمل المعنيين كما في قوله تعالى ان زيدا كلا انه كان لآياتنا عنيدا واذا كانت بمعنى حقا لم يحز الوقف عليها لانها من تمام ما بعدها وكالفعل الذى من تمامه محذوف لان الحرف لا يستعمل نحو كلا لا تفعل اول بس الامر كذا واذا كان بمعنى حقا جاز ان يقال انها اسم سمي لكونه لفظها كلفظ الحرفية ومناسبة معناها لمعناها لانك ردع المخاطب عما بنوله تحقيقا لضده لكن النحاة حكموا بحرفيتها اذا كانت بمعنى حقا ايضا لما ان المقصود بحقيق الجملة كالمقصود بان لم يخرجها ذلك عن الحرفية **قوله** تاء التانيث الساكنة يلحق الماضي لتانيث المسند اليه فان كان ظاهرا غير حقيقي فحسن وان كان مضمرا فلا واما لحاق علامة التانيث والجمعين فضعيف **اعلم** انه اذا جاز لحاق علامة التانيث بالمسند مع ان المؤنث مع المسند اليه لان المسند اليه يصال الذى بين الفعل وهو الاصل في الاسناد وبين الفاعل وذلك الاتصال من جهة احتياجه الى الفاعل وكون الفاعل كجزء من اجزآء الفعل حتى سكن اللام في ضربت لئلا يتوالى اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة الى تترى الى وقوع الفاعل بين الفعل

واعرابه فى نحو يضربان ويضربون وتضربين وتابيث الفعل لتانيث فاعله مثل تثنية الفاعل
وجمعه لاجل تكرير الفعل مرتين او اكثر كقول الحجاج ياجرسى اضربا عنقى اى اضرب اضرب
وقوله تعالى رب ارجعونى اى ارجعى ارجعى وهذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم لان
اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء ففيه من اول الاول الامر بسكون هذه على بنائه
ما خفته لانها كالاحرف الاخير مما لحقته حركة تلك على اعراب ما وليته ودليل كونها
كلام الكلمة دوران الاعراب عليها فى نحو قايمة وتقلب الاسمية فى الوقف هاء
بخلاف تاء اذا القلب تصرف وهو بالمعرب اولى ولكون اصل التاء الفعلية هو السكون لرد
رد اللام المحذوفة للساكنين فى رمتا وعزتا فان التاء وان تحركت لاجل الالف التى
بعدها وهى جزء الكلمة فالحركة باعتبار ما كاللازم الا ان الاصل فى التاء السكون فالحركة
عليه كاللاحركة بخلاف حركة اللام فى لم يخافا ولم يخافوا ويخافى ويخفن ويرمين و
قولهن فان عين الفعل فى هذه لم يحذف لان سكون اللام المضارع ليس باصل حتى اذا
تحركت لعارض قلنا الحركة كالعدم كما قلنا فى التاء الفعلية بل اصله تحرك اللام
وكذا الامر اصل المضارع والاصل فى اضرب ليضرب كما بينا فاصل لام لم يخافا و
خافا ولم يقولا وقولا هو الحركة وهى الان متحرك بحركة كاللازمة لانها لاجل اتصال
الضمير المرفوع الذى هو جزء الكلمة بخلاف نحو لم يخف الله وخف الله ولم يبع الثوب
وبع الثوب ولم يقل الحق وقل الحق لان اللام وان كان اصلها الحركة الا انها الآن
عارضة ليست كاللازمة لان الكلمة الثانية منفصلة وكذا الم يرد اللام فى اخشون
واخشين وان تحركت الواو والياء لان اصلهما تبين الحرف بين السكون كالتاء الفعلية
وجاء لغة ضعيفة باعتداد حركة التاء لكون الالف جزء الكلمة فقالوا رماتا وغزاتا
ولا يقولون رمات المراة لان الحركة لاجل كلمة منفصلة ليست جزء ما قبلها اذ الظ
ليس فى الاتصال كالضمير فقوله واما الحاق علامة التثنية والجمعى فضعيف يعنى قاما
اخواك وقاموا اخوتك وقمن اخواتك فيكون الالف والواو والنون مثل التاء
حروفا مبنية مما اول الامر على ان الفاعل مثنى ومجموع ولا يكون اسما ليكون بلزم
ادون تعذير ضمير على مفسر من غير فائدة كما حصل فى نعم رجلا وربه عبدا وفى
باب التنازع ولكونها حروفا لاضمايرجاز استعمال الواو فى غير العقلاء نحو الحلوبى
البراعيث وقيل انما فعل ذلك لان الكلم فى الاصل موضوع للعقلاء وجاز ايضا استعمال
النون فى الرجال كقول بعضهن للسليط اقاربه ويجوز لزيد بالاقارب السفى هذا

النفعية

هذا ما قالوا ولا منع من جعل هذه الحروف ضمايرو ابدال الظاهر منها وانما الفائدة
فى مثل هذا الابدال فائدة فى بدل الكل من الكل او يكون الجملة خبر المبتدا المؤخر والغرض
كون الخبر مهما فى التنوين نون ساكنة يتبع حركة الآخر لتاكيد الفعل وهو
للتمكن والتنكير والعوض والمقابلة والترنم ويحذف العلم موصوفا بابن مضاف
الى علم قوله نون ساكنة يدخل فيه نون نحو من ولدن ولم يكن قوله يتبع حركة الآخر يخرج
امثالها لان اخر هذه الكلمات نون ساكنة لان نونها يتبع حركة اواخرها وقد
استفيد منه ان التنوين بعد الحركة وانما اطلق قوله حركة الآخر ولم يقل آخر الاسم ليشمل
تنوين الترنم فى الفعل كقوله وقوله ان اصبت لقد اصابن قوله التاكيد الفعل يخرج
نون التاكيد الخفيفه وانما لم يجعل التنوين فى الكتابة فى الرفع والجر صورة لان الكتابة
مبنية على الوقف والتنوين يسقط رفعا وجرا وانما سميت التنوين وهو تفعيل من
نونت لانها عارضة والمصدر هو الحادث ولذا سميته سيبويه الحدث والحدثان فسميت
الة تنوين الكلمة بالتنوين وقد ذكرنا اقسام التنوين فى اول الكتاب قوله ويحذف
من العلم نحو جاءنى زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين وصفا فطلب
التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف الف ابن وكذا فى قولك هذا
فلان بن فلان لانه كناية عن العلم وكذا طاء من طاف وهى ابن ابى وصل بن وصل
لانه يعرف به عمن لا يعرف على اجرائه مجرى العلم وان كان يدخل فيه كل من كان بهذه
الصفة فان لم يكن بين العلمين نحو جاءنى كريم بن كريم او زيد بن اجنا لم يحذف التنوين
لفظا ولا الالف خطا لقلة الاستعمال وكذا اذا لم يتبع صفة نحو زيد بن عمرو وعلى
انه مبتدا وجد لقلة استعماله ايضا مع ان التنوين حذف فى الموصوف لكونه مع الصفة
كاسم واحد والتنوين علامة التمام وليست هذه العلة موجودة فى المبتدا مع خبره و
حكم ابنة حكم ابن وفى الوصف ثبت وجهان كما مر فى باب النداء اوحذفها فى نحو قوله
حاتم الطائى وهاب المائى وقوله فالعمه غير مستعتب ولا ذاكر الله الا قليلا ضرورة
وقرئ فى الشاذ قل هو الله احد الله قوله نون التاكيد خفيفة ساكنة ومشددة
مفتوحة مع غير الالف تخص بالامر والنهى والاستفهام والتمنى والعرض والقسم
وقلت فى النفى ولزمت فى مت القسم وكسرت فى مثل اما تفعلن وما قبلها صحيح المذكرين
مضموم ومع المخاطبة مكسورة وفيما عداه مفتوح وتقول فى التسه وجمع المونث اضربان
اضربنان ولا يدخلها الخفيفة خلافا ليونس وهما فى غيرهما مع الضمير البارز كالمنفصل فان

لم يكن فكالمتصل ومن ثم قيل هل ترين وترون وترين واعزون واعزين والمخففة تحذف للساكنين
وفي الوقف فيرد ما حذف والمنوح ما قبلها تقلب الفا، انما حركت المشددة بالفتحة
لثقلها وخصه الفتحة وكسرت بعد الالف الاسى والف الفصل نحو اضربنان تثنيتها
بنون الاعراب التي في المضارع فانها تكسر بعد الالف نحو يضربان وكذا النون في الاسم
المثنى نحو الزيدان قوله ويختص بالمستقبل انما لم يدخل في الحال والماضي لما مر في باب المضارع
دخولها في الاغلب في مستقبل الذي هو خبر محض فلم يدخل الا بعد ان يدخل على اول الفعل
ما يدل على التاكيد ايضا كلام القسم نحو والله لاضربن وما المزيدة نحو اما تفعلن ليكون
ذلك الاول توطئة لدخول نون التاكيد وايذانا به ثم الطلب على ضربين اما طلب وجود
الفعل او عدمه كما في الامر والنهي والعرض والتمني او السوال عن حصول الفعل كما في
الاستفهام نحو افعلن ولا يفعلن والا يفعلن وليتك تفعلن وهل تفعلن وكذا جميع
ادوات الاستفهام اسميه كانت او حرفية فتعد كذه تدخل قبلا وتقول كم عكشة
وانظر متى تفعلن قال وافعل على رهطي ورهطك سحت مساعا حتى ندى تعلما والخبر
المصدر بحرف التاكيد والله ليقضين وكذا كل اداة الشرط جازما، بعدها ما الزيادة سواء
جازمة فيها كما في ما تفعلي ومتيما تفعلي وايهم تفعلي وايا ما تفعلي وايما تكوني اكن او
كانت لازمة بكلمة الشرط كما ذما وحيثما قد تدخل نون التاكيد اختيارا في جواب الشرط
ايضا اذا كانت الشرط مما يجوز دخولها فيه كقوله فمهما تسامنه فران مينا وقوله سم ساتي
الخبر راى في الثريا حد بنا سما يا لك الخير سعا لكنه اقل من دخولها في الشرط وربما
دخلت في الشرط بلا تقدم ما نحو ان تفعلي افعل فال من ينفض منكم فلبس بابت ابدا
وقتل بني قتيله شاف ويجيء النون ايضا بعد الا فعال المستقبلة التي يلحقها او ايلها
ما الزايدة في غير الشرط اختيارا لكن قليلا نحو يجهد ما يبلغن وبعين ما اريتك اي الحق
الذي اراه فيك وما لم يحسه ضرب لمن يطلب امرا لا ينا له الا بمشقة ومن عصه
ما سمين سكرها بضرب لمن كان له اصل واما فدل على كون شيء آخر وقلما تقولين
وكثيرا ما تقولين وربما تقولين واغا كان دخولها مع ما النفي في الشرط اكثر منها مع غيره
لان الشرط يشبه النهي في الجزم وعدم الثبوت واما قوله ربما اوفيت في علم يرفعن
ثوبي شمالات فضرورة حسن لزيادة ما في ربت وترفعن في جزمها ويجيء النون
بعد المنفي بلا اذا كانت لا متصلة بالمنفي قياسا عند ابن جني لانها اذن يشبه النهي
واستشهد بقوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن وقيل ان لا في الآية للنهي وقد يجيء

وقد يجيء مع لا النافية منفصلة نحو لا فرة الدار يضربن زيد وعند ابي علي لا يجيء بعد النفي
اختيار العربية من معنى الطلب وتجرد من ما الموكدة في الاول قال سيبويه يدخل بعد
لم تشبيها لها بلا، النهي من جهة الجزم قال يحسبه الجاهل ما لم يعلما شيخا على كرسيه
معما وربما كفت المضارع حالبا من جميع ما ذكرنا قال سيبويه يجوز في الضرورة انت
تفعلن قبل وتدخل اسم الفاعل اوطد اذا نبهها له بالمضارع قال ارايت ان جئت
به املود امن جلا اقائلن احضر والتهو وقال الآخر بالبيت شعري عنكم حنيفا اشاهدن
بعدنا السيوف وهذا شبيه به في دخول نون الوقاية في قوله وليس حاملني الا ابن جال
ثم ان النون تلزم من هذه المواضع المذكورة المضارع المنسم عليه مثبتا نحو والله لاقومن
بشرط ان لا يفعل به جازم سابق كقوله تعالى ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون من قوله
ليعلم ربي ان سبى اوسع شاذ عند البصرية كما ذكرت واكثر دخولها في الامر والنهي
والاستفهام بها ومعما وعند الزجاج هي لازمة مع اما خلافا للغير قال فاما ترين
ولي لمه ملة فان الحوادث اودى بها وترك النون معها جيد عند غيره وان كان الاكثر
اثباتها قوله وما قبلها مع الضمير المذكرين مضموم لان ضمير المذكرين وهو الواو ان سكتم
ما قبلها كانصرن واغزن واوشحن كاحشوا وارضوا فالمضموم ما قبلها تحذف اذا
اتصلت بها نون التاكيد للساكنين في كلمتين واوليها مدة وان كانت الثانية لشدة
الاتصال وعدم الاستقبال كالجزء من الاولى الا اتفاقا على كلا حالي الكلمتا والنقل حاصل
بوجود الواو المضموم ما قبلها وعليها دليل اذا حذفت وهي ضمة ما قبلها قال سيبويه
لو قالوا اضربون واضربوهن كما قيل اضربنان لم يكن خارجا عن القياس كتمود
الثوب ومديق والمنوح ما قبلها تحركه للساكنين بالضم واغا لم يجزن لانها ليست
بمدة كما يجيء في التصريف في باب التقاء الساكنين واغا ضمت لم يكسر ولم يفتح اجراء
لما قبل نون التاكيد في جميع المذكر في جميع الانواع مجرى واحد بالتزام الضمة فيه قوله
ومع المخاطبة مكسور لان الضمير المخاطبة يا، فان كان مكسورا ما قبلها كاضربي
واعزي وارمي حذفت للساكنين كما قلنا في الواو وان كان ما قبلها منوحا حركت
بالكسر كاخشين وارضين اجراء لما قبل النون في المخاطبة في جميع الانواع مجرى واحد
اما ان الكسر للساكنين هو الاصل وقال ابن مالك حذف ما، الضمير بعد الفتحة لغة
طائية نحو ارضين في ارضي قوله فيما عداه منوح اي فيما عدا المذكور وفيما عدا الواحد
المذكور نحو اضربن واعزون وارمين واحسين والمثنى نحو اضربان وجمع المونث منوحا

بل صوالف بلى قبل الالف فتح ولعل هذا مراد، اما فتح ما قبلها في الواحد المذكور فلتركيب الفعل
مع النون وبنائه على الفتح عند الجمهور لكون النون بجزء الكلمة واما ردوت اللامات
المحذوفة للجزم او للوقف الجارى مجراه ومع قصد البناء على الفتح للتركيب لا جزم ولا وقف
وكونه مبنيا على الفتح مذهب سيبويه والمبرد وابنى على وقال الزجاج والسيرافي بل الحركة
للساكنين معربا كان الفعل او مبنيا لانه بلحاق النون بعد الفعل عن شبه الاسماء فعاد
الى اصله من البناء، والاصل في البناء السكون فلزم تحريكه للساكنين فحرك بالفتح صيانة
للفعل عن الكسر بلا ضرورة كما كانت في اضربن الا انه تحريك للساكن بحركة كالحركة
اللازمة لكون اللام متحركة في الاصل اى المضارع وكون النون بجزء الكلمة لا تصاله
بنفس الفعل لا بالضمير كما في اخشون واخشين بخلاف الرجل في اضرب الرجل فلكونها
كاللازمة مرد العين المحذوفة للساكنين في قوم ولم يرد في لم اللبل هذا الكلمة على مذهب
الجمهور الذاهبين الى بناء ما اتصل به النون واما على مذهب من قال بان الفعل
باق على ما كان عليه قبل دخول النون من الاعراب والبناء، فه تقول اغا ردّ اللام وفتح
في المناقض نحو اغزون وارمين اذ لو لم يرد لقيل اغزن وارمن فكان يلتبس بالاصول
جمع المذكر وبالثاني الواحد المؤنث وفتحوا قبل النون في كل واحد مذكر صحيحة ومعتله
وأمارد اللام في اضربن واخشين فلطرد اللباب فقط اذ لم يكن يلتبس بشيء آخر هذا
ولعله طى على ما حكى عنهم الفراء، حذف الياء، الذي هو لام في الواحد المذكر بعد الكسير
والفتح في المعرب والمبني نحو والله ليومن زيد وارمين ما زيد ولتحمدن زيدا واخشين
يا زيد وعليه قوله اذا قال وطى قال بالله حلفة لتغنين عني ذا انائك اجمعا واغا
لم يحذف الالف في اضربان وان التقى ساكنان كما حذفوا الواو والياء في اضربن حوف
اللبس بالواحد لان النون اغا كسرت لاجل الالف كما ذكرنا فلو حذف الالف لالتبست
النون مع ان النون في الالف اكثر منه في الواو والياء والمد يقوم مقام الحركة والنون
كبعض الكلمة فصار اضربان كالفاصلين واما الالف في اضربنان فلم تحذف لانها مجتلبة
للفصل فلو حذفت لحصل الوقوع فيما فتر منه واما حذف النون التي هي علامة الرفع
في الامثلة الخمسة فلان الفعل صار مبنيا عند الجمهور وعند غيرهم لاجتماع النونات قوله
ولا يدخلها الخفيفة اى لاجل الخفيفة المثنى وجمع المؤنث لانه يلزم التقاء الساكنين على غير
حده واما مع المثقلة فلان النون المدغمة ان كانت ساكنة فهي كالمحركة لانه يرتفع اللسان
بها وبالمحركة ارتفاعة واحدة فهما حرف واحد متحرك ولا يجوز عند سيبويه ايضا لحاقها

الخافقة نحو اضربان بنون الوقاية اضربان نعمان وان كان يزول التقاء الساكنين بمن
بالادغام في نون الوقاية ونون نعمان لان النونين المدغم فيهما ليسا بلازمتين واما
يونس والكوفيون جوزوا لحاق الخفيفة بالمثنى وجمع المؤنث فبعد ذلك اما ان تبقى النون
عندهم ساكنة وهو المروي عن يونس لان الالف فيها كالحركة كقراءة نافع ومحياى وقراءة
ابي عمرو اللاتي وقولهم لتعتن حلقا البطان ولا شك ان ذلك في مقام الشذوذ فلا يجوز
القياس عليه واما ان يحرك بالكسر للساكنين وعليه حمل قوله تعالى ولا تعان بتخفيف النون
واعلم ان كلام الخفيفة والثقيلة حرف برأسها عند سيبويه وعند اكثر الكوفيين المخففة
فرع المثقلة قوله وهما في غيرهما اى النونان في غير المثنى وجمع المؤنث مع الضمير البارز
وهو الواو والياء، قوله كالمنفصلة اى كالكلمة المنفصلة يعني يجب ان يعامل آخر الفعل
مع النون معاملته مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء بحركاتها وكسرا وغرضه
من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة الاخر عند لحاق النون بها وقد بينا نحن حكم جميعها
في ضمن الكلام السابق ومعنى كلامه ان النونين حكمهما مع المثنى وجمع المؤنث ما ذكر وغيرهما
على ضربين اما مع ضمير بارز وهو شبان جمع المذكر نحو اغزوا وارموا واخشوا
والواحد المؤنث نحو اغزى واخشى وارمى واغزى واما مع ضمير مستتر وهو الواحد المذكر
نحو اغزو وارمو واخشى فالنون مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة يقول اغزن
وارمن بحذف الواو كما حذفتها مع الكلمة المنفصلة نحو اغزو الكفار وارموا الغرض
وبضم الواو والمفتوح ما قبلها نحو اخشون كما ضممتها مع المنفصلة نحو اخشوا الرجل و
بكسر التاء المفتوح ما قبلها كسرتها مع المنفصلة يقول احسين كما خشى الرجل قوله
فان لم يكن بارز وهو في الواحد المذكر نحو اغزو وارمو واخشى فالنون كالمتصل
اى كالكلمة المتصلة ونعني بها الف التثنية نحو اغزون وارمين واخشين برد اللامات
وفتحها كما قلت اغزوا وارميا واخشيا قال لما كان النون بعد الضمير البارز صار كالكلمة
المنفصلة لان الضمير فاصل ولما لم يكن ضمير بارز كالنون كالضمير المتصل هذا زيدة كلامه
ويرد عليه ان المتصل ليس هو الالف فقط بل الواو والياء في ارضوا وارضى متصلان
ايضا وانت لا تثبت اللام معها كما تثبتها مع الالف فليس قوله اذن فكالمتصل على اطلاقه
تصحيح وايضا يحتاج الى التعليل فيما قاس النون عليه من المتصل والمنفصل اذا سئل
مثلا لم يحذف اللام في اخشيا وارميا واغزوا كما حذفت في اخشى وارم واغزو ولم ضمت
الواو في ارضوا الرجل وكسرت الياء في ارضى الرجل ولم تحذفا في ارموا الرجل وارمى الغرض

وكل علة تذكر هاهنا للحمل عليه فهي مطردة في المحمول فما فائدة الحمل وانما يحمل الشيء على الشيء اذا لم يكن المحمول ثبوت العلة كالمحمول عليه بل يشاركه من وجه فيلحق به لاجل تلك المشابهة وان لم يثبت العلة في المحمول كحمل ان على الفعل المتعدي وان لم يكن في ان العلة المقتضية للرفع والنصب كما كانت في المتعدي قوله والمخففة بحذف للساكنين وذلك اذا الحقت المخففة ساكن بعدها كقوله لاهم العن علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه حطاها عن التنوين لانها لازمة للاسم الممكن في الوصل اذا تجرد عن المانع وهو اللام والاضافة بخلاف النون الخفيفة فانها قد تترك بلا مانع وايضا ينبغي ان يكون للنون اللاحقة للاسم فصل عن الحقة للفعل فالتنوين يحذف في ابن وابنة بالشرط المذكور قياسا وفي غيره للضرورة كقوله و خاتم الطائي واما النون الساكنة فيحذف للساكنين مطلقا وقال سيبويه عن يونس اذا جاء بعد النون المخففة في اضربان واضربنان ساكن تبدلها همزة مفتوحة نحو اضرباء الوجل واضربناء الرجل قال سيبويه لو جوزنا الحاق الخفيفة بالمثنى فالقياس حذف للساكنين كما حذف اتفاقا في المفردين المذكر والمونث وجمع المذكر فيسقط الالف ايضا في اللفظ للساكنين واذا وقف على فعل في آخره نون خفيفة حكمها حكم التنوين اعني انها تغلب المفتوح نحو اضربا في اضربن قال سيبويه وقياس مذهب يونس في اضربنان ان تقلب الخفيفة الفا فيمد المدة الطولى بقدر العين وقال الزجاج لو مدت الالف و مدها ما زاوت على الالف وانها حرف لا يكن ولا يوفى بعدها بمثلها وقال السيرافي ليس هذا الذي انكره الزجاج بمنكر وذلك انه يجوز ان المد الذي يراد بعد النطق بالالف والاولى ليراد به الف اخرى وان لم ينفصل عن الاولى ولم يتميز والحذف في الوقف المضموم ما قبلها والمكسور ما قبلها نحو اضربن وكاين يونس تقول اظبها واوا بعد الضمة نحو اخشون وياء بعد الكسرة نحو اخشين فاقول اخشوا واخشي قال الخليل لا ارى ذلك الا على مذهب من قال من اهل اليمن هذا زيد ومررت بزيد وهي غير فصيحة واما نحو اضربن واضربن فتقول يونس اضربوا واضربي وفاقا لغيره في اللفظ الا ان الواو والياء عنده عوضان من النون وعند غيره هما الضميران المردودان بعد حذف النون كما مر وتقول في هل تضربين وهل تضربن هل تضربوا وهل تضربي بلا نون والواو والياء بدلان الخفيفة وعند غيره هل تضربون وهل تضربين والواو والياء ضميران ردا بعد حذف الخفيفة مع رد النون التي سقطت لاجل النون المؤكدة كما مر قوله من فرد ما حذف يعني اذا حذف النون اعيد الى الفعل الموقوف عليه ما ازيل في

في الوصل تشبيها من الواو والياء فقط وحدهما كما تقول في اضربن واضربن واخشون واخشين واضربوا واضربي واخشوا واخشي ومن الواو والياء مع النون التي بعدها كما تقول في هل تضربن وهل تضربن وهل تخشون وهل تخشين هل تضربون وهل تضربين وهل تخشون وهل تخشين وهذا ايضا بناؤها على انهم قدروا النون الخفيفة المحذوفة للوقف معدودة من اصلها عند عروض الحذف لعدم لزومها للفعل بخلاف التنوين فان الوقف يجيء على جانبي القاضي بغير رد الياء على الافصح لكون التنوين لازمة اذا لم يكن مانع فكانها ثابتة ايضا مع عروض الحرف وهذا آخر شرح المقدمة والحمد لله على افضاله وانعامه بتوفيق اكماله وصلوته على محمد وكرام آله وقد تم تمامه وختم اختتامه في الحضرة المقدسة الغروية على مشرفها صلوة رب العزة وسلامه في شوال سنه ست وثمانين وستمائه ونذكر احكام هاء السكت وان كان المصنف اكرمه الله تعالى ترك ذكرها لانها حرف التذكر والانكار وشبيه الكشكشة وسين الكسكسة اما هاء السكت فهي هاء تزاد في آخر الكلمة الموقوف عليها في موضعين احدهما اذا كان آخرها الفا والكلمة حرف او اسم غير متمكن نحو وذا وهنا وذلك لان الالف حرف خفية اذا جئت بعدها هاء وذلك في الوصل بحرف اخر سبق النطق بها واذا الملاقات بعدها شيء وذلك في الوقف حسنت حتى ظن ان آخر الكلمة منوحة فلذا وخلت بحرف لسين جوابها واختاروا ان يكون ذلك الحرف هاء لمناسبتها الحرف اللين فاذا جاءت ساكنة بعد الالف فلا بد من تحريك هذا الالف ليقوم ذلك مقام الحركة فيمكن الجمع بين ساكنين فسين الالف بذلك التمكن والمد واما في الاسماء المتمكنة نحو افعى وجبلى او العارضة البناء نحو لافي فلا تريدها هاء السكت اما لحوق الساس هاء السكت بها الصغير المضاف اليه فان الاسم الغير متمكن البناء لا يضاف منه الا كم ولدن ولدى واما لكون الاعراب مقدرا في الف افعى ويشبه الحركة الاعرابية فغيه مقدرة بل لو كان مكان الالف حرف صحيح ايضا لكان محركا بحركة بنائية نحو هو وهي وهؤلاء ولا يلحق هذه الهاء ساكنا آخر غير الالف المذكور سواء كان واوا او ياء كهدى او غيرها لكم ومن ذلك ان الالف اخفى فهي الى البيان اجوج بلى يلحق الالف والياء والواو في الندبة نحو واغلاماه واعلامكيه واعلامكمو وفي الانكار لا ميراه الامير ولتصدق الهاء زيادة مد الصوت فيهما وتاتي الموضعين اذا وقعت على كلمة محركة الاخر حركة غير اعرابية لبيان تلك الحركة اللازمة اذ لو لم يرد الهاء

لسقطت الحركة للوقف وانما لم تبعين الاعرابية اخر وصلها وشرعة زوالها وذلك قولك
هما رجلانه وصاربانه ومسلمونه ومسه وضربته وهلم وضربكه واضربنه و
انطلقنه وعصاه وقاضيه وعلاميه وهوه وهيه وابنه وكيفه ونحو ذلك و
وحولها في ما قبل آخرها ساكن اكثر واقوى منه فيما قبل آخره متحرك حتى لاجتماع
ساكنان لوسكن الآخر ولم يلحقها النونات في الاسئلة الخمسة نحو يضربانه ويضربونه
ويضربسه لان النون علامة الرفع فهي كالحركة الاعرابية وقد منع بعض البصريين
ان يقال نحو ضربنه وانطلقنه لالتباس الضمير بضمير المصدر وفي ضربته بالمفعول به
ايضا وليس بشئ لان الخليل حكى انطلقنه عن العرب ولو كان اللبس مانعا
يقولوا اعطيتكه وانه ولسنه ولعله ولاعلمه وقد استعملوا في بعض ذلك الالف
فكان الها ملتبسا بها وذلك في انا وجيهلا ولم يلحقوها اخر الرجل ويازيد
وخمسة عشر لعروض حركة البناء فتشبه بذلك حركة الاعراب وكذا لم يلحقوها
اخر المضي المجرد لانه انما حرك كما ذكرنا في بابه لمشابهة المعرب فكان الحركة اعرابية
فلا يقول ضربه واذا كانت الكلمة مما ذهب لامها جزما او وقفا فان بنيت على
حرف واحد فها السكت لازمة نحو قه وفه لاستحالة الوقف على المتحرك والا
يبتداء بالساكن وان كانت على اكثر من حروف نحو اعزه وارمه واخشه ولم يعبء
ولم يرمه ولم يخشه فالها في مثلها ليست بواجبة لكنها اللزم فيها منها في
نحو لمه ومسلموه لانك اذا لم تات بها سكنت آخر الكلمة بعد حذف حرف منها
وهو اجحاف وهي في نحو اعه وقه من قولك ان سمع اعه وان ثقه اقه الزم
من هاء من اعزه فلم يرمه لان الاجحاف ههنا اكثر لوسكن العين وذلك بحذف
الهاء واللام واسكان العين وبعض العرب لا يلحقون ها السكت من المتحرك
الآخر الا ما حذف من آخره شئ ولا يقتون على ما لم يحذف منه شئ كانا ولعل
وليت سائر ما ذكرناه الا بالاسكان وروى يونس وعيسى بن عمر عن بعض العرب
يقف على المحذوف الآخر ايضا نحو اعزه وارمه بالاسكان من غير ها قال
سيبويه هذه اقل اللغتين والحاق الهاء في حالة الاستهانة بعد المحذوف الفها
بعد حرف الجر كعلام والامر اكثر من حذفها واما في المجرورة بالاضافة نحو مجيء
ومثل مه فالها عند الوقف لازمة كماره وفه وقد بحثنا تعليل ذلك في باب
الوقف ان شاء الله تعالى اما شين الكشكشة وهي في لغة بكر بن وايل فهي الشين التي

الى يلحقها كاف المؤنث في الوقف وذلك انهم ان يلحقوها سكنت الكاف فيلتبس بكاف
المذكر وجعلوا توك الشين في الوقف علامة للمذكر فيقولون اكرمتكش فاذا وصلوا
لم يأتوا بها لاحركة الكاف اذن كافية في الفرق بين الكافين وقوم من العرب
يلحقون كاف المؤنث الشين في الوقف فاذا وصلوا حذفوا وغرضهم ما مر في
الحاق الشين وناس كثير من بني تميم يجعلون مكان الكاف كاف المؤنث في الوقف
شينا قال يضحك مني ان راسي احترش ولو حرشت لكشفت عن حرش وذلك
ايضا للغرض المذكور واما ابدلوها شينا لانها مهموسة مثلها ولم يجعلوا مكانها
مهموسة من الحلق لان الشين ليست حلقية وقد يجري الوصل مجرى الوقف فيقال
ابش واهبه قال فعاش عيشا ها وجيد ش جيدها سوى ان عظم الساق مسن دقيق
واما حرف الانكار فهي زيادة يلحق اخر المذكور في الاستفهام بالالف خاصة اذا قصدت
انكار اعتقاد كون المذكور على ما ذكر او انكار كونه بخلاف ما ذكر كونه بخلاف ما ذكر
كما تقول مثلا جاءني زيد فتقول من يقصد تكذيبك وان زيدا لاتيك ازيد فيه اي
كيف تحسك فهذه العلامة لبيان انه لا يعتقد انه اتاك او تقول ذلك من لا شك ان زيدا
جاءك ويستنكر ان لا يجيئك فكانه يقول من شك في هذا وكيف لا يجيئك قال الاخفش
هذه الزيادة موضوعة لانكار كون المذكور على ما ذكر فقط فان ازيدا انكار كونه بخلاف
ما ذكر فهو على وجه الهزء والسخرية فكانه يقول كيف لا ياتيك زيد وانت الخليل العظيم
لقوله تعالى ذق انك انت العزيز الكريم هذا قوله والاولى ان يقال انه لانكار كونه
على خلاف ما ذكر على وجه السخرية وانما يلحق هذه الزيادة بشرط الوقف والانكار بهمزة
الاستفهام من غير فصل بينها وبين الاسم المذكور فان فصل الاسم عما بعده او بين
استفهاما على الحقيقة لا على وجه الانكار لم يلحق وكذا لا يلحق اذا فصل بين الهمزة
والمذكور بقول او ما هو بمعناه نحو يقول زيد او يتكلم زيد والاغلب مع حصول
الشرائط وقصد الحاق زيادة الانكار حكاية ذلك المذكور بلفظه وحركة اعرابية
كانت او بناءه نحو اذهبوا لمن قال ذهبت وانا ابنه لمن قال انا فاعل وربما زيدت
هذه الانكار بدون حكاية اللفظ المذكور بل يلحق العلامة بما يصح المعنى بالحاقها
به من جملة كلامك فتقول لمن قال ذهبت اذهبنا ومنه حكاية سيبويه سمعنا من
قال له الحرج ان حصيت العادية فقال انا اسه منكرا له اي نفسه ان يكون على خلاف
ما ذكر السائل ولو حكى لقال الحرجي ثم يقول آخر الكلمة اما ان يكون ساكنا او متحركا

والساكن اما حرف علة او صحيح فالاول نحو جا، الخ القاضي وزيد لعمرو اورايت المعلى وحكمه ان يزاد
على آخره فيجتمع ساكنان فيحذف اولهما نحو الغاصة والمعلاة والعمرق وان كان الساكن
صحيحا ثبوتيا كان او عينيا فلا بد من تحريك بالكسر للساكنين فلا يكون زيادة الانكار
اذن الا الناء نحو اريدسه والم نضرسه وان كان متحركا فهذه الانكار على وفق تلك الحركة
نحو ما شه كانت اواعرابية فيكون بعد الضمة واو وبعد الكسرياء وبعد الفتحة الف نحو ازيد
اريدونا، وازيدنيه والامرق فليس مدة الانكار كعلامة الندبة لان تلك يجب كونها
الفا الاعند اللبس ويجوز لك الحاق مدة الانكار بان مزيدة بعد المذكور مدخلة
في اوله هنع الاستفهام فلا يكون المدة اذن الايا لانك تكسر نون ان للساكنين
وزيادة ان لزيادة البيان والايضاح لان حرف المدهو الها، حسان فهو زايد
كما في ما ان فعل قال المحافظ انهم لم يزيدوا ان الا مهما اخر ساكن محافظة لذلك
الساكن لانه ان لم يزد ان يحرك الساكن ان كان صحيحا وسقط ان كان مدة
ورد قوله لمجيئها بعد المحرك في نحو انا اينه لانه نون انا متحرك واجاب
بان الزيادة انما تكون في حال الوقف والوقف على انا بالالف فصار وان لم يكن
فيه الف لحق ان بعده في حكم الموقوف عليه بالالف ولو لم يزد ان نقل انا بحذف
احدى الالفين وقياس ما قاله ان يقال المعنى ابيه والقاضي ابنه وابغز واسه
ان اريد وهذا الذي قال من تخصيص ان بالساكن اخ قياس منه لم يات في كلام
النحاة ثم اعلم انه لا يجوز الانكار والحكاية مع ترك مدة الانكار وان كان الكلام
وقفا واما اذا اردت الوصل فانه يجب ترك الزيادة نحو زيدا يا فتى كما تترك
العلامات في من حيي تقول يا فتى وانما جوزا ثبات التنوين هنا في حال الوقف
لقصد الحكاية ومع زيادة الانكار توسط التنوين ويبقى الها، موقوفا عليه
فلا يستنكر بقاء التنوين وقفا ومدة الانكار يتبع في منتهى الكلام من بعد الصفة والمعطوف
وغير ذلك نحو ازيد وعمرا فيمن قال لقيت زيدا وعمرا وازيد الطويلا، واذا قال
ضربت عمرا وقلت اضربت عمرا فقد خل هنع الانكار على الجملة وعلى المفرد وعلى اي قسم
شئت في اقسام الكلام بخلاف الف الندبة كما في المنادى فلا بد في حال الوقف من
ها، السكت هنا واما حرف التذكر فليس في كلام فصيح وانما يكون ذلك اذا النطق
من مذكر بكلمة ولا يريد ان يقف ويقطع فيصل احر تلك الكلمة بمدة يتمكن
حركتها ان كان متحركا كما تقول في قال ويقول ومن العام فالا فيمد فتحة الى ان يتذكر

يتذكر ما نسي ويصله به وكذا تقولوا واومن العامي ويصله ساء ساكنة ان كان الاخر
ساكنا صحيحا ثبوتيا كان او عينيا نحو هذا سيفي اذا اردت سيف من صفة كيت وكيت
وتقول في فعل وفي الالف واللام في نحو الحارث مثلا قدي والي وان كان آخره
ساكنا حرف مد نحو القاضي والعصي وتمدد ذلك الحرف الى ان يتذكر
ولا تختلف مدة اخرى ويجوز ان يقال انه تحملها ويحذف الاول كما قيل في مدة
الانكار ولا يلي هذه الزيادة ها، السكت بخلاف زيادة الانكار لان هذا انما
تزاد اذا لم يقصد الوقف وقد وقع الفراغ من تسويد
مسائل هذا الكتاب بعون الله الملك الوهاب
من الشهور في شهر آخر رمضان المبارك
سنة تسع وستين
وتسعمائة

فرغ من مطالعة جميع هذا الكتاب كله ورد بتمامه ومعناه بتمامه وتحريره
فقير رحمة ربه الغني عبد الله الشهير بالقاري غفر لهما

SÜLEYMANİYE G. KÜTÜPHANESİ
İsmi: Çelebi Abdullah Ef.
Yeni Kayıt:
Eski Kayıt No.: 352
Tasnif No.: 492.7-5(077)